د/حامد محمود عيسى

القضية الكردية فى العراق

من الإحتلال البريطانى إلى الغزو الأمريكى ١٩١٤-٢٠٠٤

- الكرد قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى
- الهيئات والأحزاب والجمعيات الكردية
- الكرد فى المعاهدات والاتفاقات والمنظمات الدولية
- الكرد فى ظل حكم البعث
- علاقة الولايات المتحدة بالكرد حتى عام ٢٠٠٣
- موقف الولايات المتحدة من الأحزاب الكردية
- أهداف الكرد من الوقوف مع أمريكا
- إدارة الدولة ومجلس الحكم الإنتقالى
- ماذا كسب الكرد من وقوفهم مع أمريكا
- تركيا والحرب على العراق

مكتبة مدبولى

القضية الكردية فى العراق

من الاحتلال البريطانى إلى الغزو الأمريكى

١٩١٤ - ٢٠٠٤

مكتبة مدبولى

العنوان: ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون: ٥٧٥٦٤٢١ ـ **فاكس:** ٥٧٥٢٨٥٤

الكتـاب : القضية الكردية فى العراق

من الاحتلال البريطانى حتى الغزو الأمريكى

١٩١٤ - ٢٠٠٤

التـأليـف : دكتور حامد محمود عيسى

رقـم الإيـداع : ١٥٥٨٤ / ٢٠٠٤

الترقيم الدولى : X - 497 - 208 - 977

الطبعة الأولى : ٢٠٠٥م



العنوان : ٧&١٠ شارع السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين

تليفون : ٣٢٥٦٠٩٨ ـ ٣٢٥١٠٤٣ ـ فاكس : ٣٢٩١٤٩٧

دكتور حامد محمود عيسى

القضية الكردية فى العراق

من الاحتلال البريطانى إلى الغزو الأمريكى

١٩١٤ - ٢٠٠٤

- الكرد قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى
- الهيئات والأحزاب والجمعيات الكردية
- الكرد فى المعاهدات والاتفاقات والمنظمات الدولية
- الكرد فى ظل حكم البعث
- علاقة الولايات المتحدة بالكرد حتى عام ٢٠٠٣
- موقف الولايات المتحدة من الأحزاب الكردية
- أهداف الكرد من الوقوف مع أمريكا
- إدارة الدولة ومجلس الحكم الانتقالى
- ماذا كسب الكرد من وقوفهم مع أمريكا
- تركيا والحرب على العراق

مكتبة مدبولى

2005



المحتويات

الموضوع | الصفحة

الباب الثالث

الباب الرابع

المقـــدمة

يسعدنى أن أقدم للمكتبة العربية كتابى « القضية الكردية فى العراق من الاحتلال البريطانى عام ١٩١٤م حتى الغزو الأمريكى عام ٢٠٠٤م » وهو عرض لتاريخ الشعب الكردى كجزء من منطقة الشرق الأوسط وعلاقة هذا الشعب بجيرانه من العرب والفرس والترك فى الفترة موضوع البحث مع التركيز على علاقة الكرد بالعرب خاصة فى العراق . وكذلك علاقتهم بالقوى الأجنبية الاستعمارية ممثلة فى الاستعمار الأنجلو أمريكى .

لقد برزت القضية الكردية على الساحة الدولية كأحد القضايا الكبرى التى تشغل بال الرأى العام العالمى ، والتى تهدد الأمن والسلام فى منطقة الشرق الأوسط . فقد بدأت القضية الكردية منذ زمن طويل بالجغرافيا وتعمقت بالتقسيم . والشعب الكردى هو الشعب الوحيد فى العالم بهذا الحجم يعيش على أرضه التاريخية كردستان منذ آلاف السنين ليس محرومًا من كيانه المستقل فحسب ، وإنما أيضًا من أبسط حقوقه الديموقراطية ، لذلك زاد اهتمام العالم بهذه القضية . خاصة وأن الشعب الكردى يعيش فى ثورة دائمة ، ويتطلع إلى نيل حقه فى تقرير مصيره أسوة بالشعوب الأخرى فى العالم .

ويهمنا فى الوطن العربى بالطبع « القضية الكردية » لأن الكرد أخوة لنا تربطنا بهم روابط الجغرافيا والتاريخ والدين والمصالح المشتركة والمصير ومعارك الإسلام الكبرى فى حطين ، وعين جالوت خير شاهد على ذلك ، فكم من القادة الكرد تزعموا حركات الجهاد الإسلامى فى مواجهة الغزوات الأجنبية والنهوض بالعالم الإسلامى كصلاح الدين الأيوبى وآبو مسلم الخراسانى والملك الصالح نجم الدين أيوب . وكم من أعلام السياسة والأدب والدين والاجتماع من الكرد قدموا للعروبة والإسلام ، ومنهم

ابن الأثير وابن خلكان وابن تيمية والشيخ محمد عبده والشيخ سعيد النورسى وقاسم أمين وغيرهم الكثير .

إن كفاح الكرد من أجل التحرير مرتبط عضويًا بكفاح العرب ، والقومية العربية لا تتعارض مع القومية الكردية ، فالأخوة العربية الكردية هى الطريق الصحيح لتحقيق أمانى الشعبين فى التقدم والازدهار . وإنه من خلال علاقة إيجابية قائمة على أسس من الحرية والمساواة والديموقراطية يمكن للعرب أن يكسبوا الشعب الكردى . فالكرد وكردستان يتحكمون فى البوابة الشمالية الشرقية للوطن العربى . كما أن منابع الأنهار التى تغذى الهلال الخصيب فى سوريا والعراق تنبع من كردستان . لذلك فالضرورة تحتم العمل على إرساء العلاقات العربية الكردية على أسس صلبة ومتينة . والتحصن ضد المؤامرات والمخططات الاستعمارية والصهيونية الأنجلو أمريكية .

أرجو أن أكون قد وفقت فيما تعرضت له من موضوعات . وإن فاتنى شىء فأرجو المعذرة . فالكمال لله وحده والله ولى التوفيق .

دكتور حامد محمود عيسى

كلية التربية - بورسعيد

جامعة قناة السويس

الباب الأول

الفصل الأول : الكرد قبل الحرب العالمية الأولى .

الفصل الثانى : الكرد فى الحرب العالمية الأولى .

الفصل الثالث : بريطانيا والموقف من الكرد .

الفصل الرابع : الكرد فى المعاهدات والاتفاقيات والمنظمات الدولية.

الفصل الخامس : الهيئات والأحزاب والجمعيات الكردية .

الفصل السادس : كفاح الكرد فى سبيل الاستقلال ١٩١٨ - ١٩٤٥ .



الفصل الأول
الكرد قبل الحرب العالمية الأولى

الكُردُ هُمْ أحد أقدم شعوب الشرقين الأوسط والأدنى ، تركوا أثرًا ملحوظًا فى تاريخ المنطقة ، وشاركوا تقريبًا فى أهم أحداث الماضى . وساهم الكرد الذين لهم ثقافة أصيلة مساهمة كبيرة فى التطور الروحى لشعوب تركيا وإيران والبلدان العربية .

واكتسبت القضية الكردية فى وقتنا أهمية كبيرة ، ويتلخص جوهر هذه القضية فى التناقض بين المستوى الرفيع لوعى الكرد الذى يتجلى فى نضالٍ عنيد فى سبيل حق تقرير المصير ، وبين رفض السلطات الحاكمة فى الدول التى تقتسم كردستان الاعتراف بحقوق الشعب الكردى فى الحرية والاستقلال .

وحسب إحصائيات تقديرية ، يعيش حاليًا حوالى ثلاثين مليون كردى فى الشرق الأوسط ، منهم ستة عشر فى تركيا ، وثمانية ملايين فى إيران ، وأربعة ملايين فى العراق ، ومليونين فى سوريا ولبنان ، ولا تؤثر القضية الكردية على الوضع السياسى فى بلدان الشرقين الأوسط والأدنى فحسب ، بل وعلى علاقاتهما الدولية وعلى سياسة الدول الغربية الكبرى فى المنطقة التى تحاول استغلال الحركة الكردية لأغراضها الاستعمارية ، وإعاقة توحيد جهود الكرد فى نضالهم التحررى العادل .

لقد درس تاريخ الشعب الكردى فى العصور القديمة ، والقرون الوسطى بصورة ضعيفة جدًا . الأمر الذى يؤثر فى دراسة تاريخ الكرد فى العهود المتعاقبة . وفى الوقت الحالى ينبغى إجراء دراسة علمية جادة لمسائل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى كردستان ، وصفات تطورها المشتركة والمميزة .

لقد عانى الشعب الكردى الشىء الكثير من التحديات على مدى تاريخه الصعب ، وجابه عوامل عدة ، كادت تستهلك وجوده كله . عوامل طبيعية ، وغزوات خارجية وانقسامات داخلية .

إن روح البطولة المتأصلة ، والقدرة على الصمود ، ثم الشعور الفياض بالحرية ، هى من مقومات الشعب الكردى ، ومن مرتكزات وجوده . وفى هذا يقول مينورسكى[1] : « إن الشعور بالحرية والاستقلال قوى جدًا عند الكرد ، وهو من مقومات الوجود الكردى ، وينعكس فى تاريخ الحركة الكردية » .

إن هذه المقومات تنبئ ، بدون شك ، عن وجود أمة كردية بدأت تعى تمامًا شخصيتها القومية ، وتعمل من أجل تأكيدها فى العالم .

من هنا ، يفترض انتقاء التساؤل القديم العقيم حول وجود أو لا وجود أمة كردية متميزة بين الأمم ، فالكرد موجودون على مسرح التاريخ ، قديمه وحديثه ، وهم ينتمون إلى أمة واحدة ، تملك - بالتأكيد - من الخصائص ما يكفى لإعطائها مدلول الأمة الواحدة والمجتمع الواحد . ومن المؤكد أيضًا بأن هذا الشعور الفياض بالانتماء يشكل أحد أهم مقومات الشعب الكردى ، أو « الرابطة القومية » التى تربط أبناءه بعضهم إلى بعض ، كما يعتبر المحرك الأساسى فى حفز هؤلاء الأبناء إلى التحرك الصاخب والمسلح أحيانًا ، من أجل إثبات شخصيتهم القومية ، وإعلان حقوقهم الوطنية .

المقومات الأساسية للقومية الكردية :

وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا الشروط الأساسية لنشوء الأمم وتكونها عبر التاريخ ، فلسوف نجد أن الكرد يملكون هذه الشروط ، ومن أهمها ، شعورهم بالانتماء إلى الوطن الواحد ، والأصل الواحد ، والتاريخ المشترك ، وتؤلف بينهم اليوم اللغة والعقيدة الروحية ، ووحدة المطامح القومية ، والأهداف الوطنية والسياسية . وإننا لنجد الكرد ، حيثما كانوا أو أقاموا ، يعتزون بكرديتهم ، ويفخرون بالانتماء إليها ، وهذا هو الشأن العظيم الذى يشد عادة الأفراد إلى بعضهم ، وإلى ترابهم القومى .

---

(١) فلاديمير مينورسكى (١٨٧٠-١٩٦٦) باحث روسى ، ودبلوماسى سابق ، من الثقاة الضليعين بالكرد، وله عدة مؤلفات ودراسات فى المجالات الكردية .

إن الشعب الكرى يملك ، على أساس من هذه الخصائص ، مقومات جوهرية تعطيه سمات الشخصية القومية والأمة الواحدة ، من حيث إنه شعب مؤمن بقضيته القومية ، توّاق لتوحيد وطنه ، مصمم على إنماء ثقافته وميوله الفنية والأدبية ، عازم على إغناء لغته وتوحيد لهجاتها الإقليمية ، شأنه فى ذلك ، شأن أى شعب تنبه إلى حقيقة وجوده القومى ، ويصمم على إحياء وبعث مقومات هذا الوجود . فللكرد مقوماتهم القومية ، من لغة وتأريخ ومشاعر ، فهم فى المفهوم الحديث للقومية ، قوم لهم كل الميزات الأساسية التى تجعل من أية جماعة بشرية قومًا متميزًا ، ومن حقهم أن يتحسسوا بها بطريقتهم .

ولئن أجمع الكرد أمرهم اليوم ، أكثر من كل يوم مضى ، على بناء قوميتهم وتوحيد وطنهم ، فإنهم مدعوون إلى جعل هذا البناء سليمًا يقوم فى أساسه على نبذ العصبية المغلقة ، والأخذ بالقيم الإنسانية ، لأن القومية والإنسانية شيئان لا يفترقان . فالقومية بمعناها الصحيح تعنى تراثًا ونضالاً إنسانيًا مشتركًا من أجل إقامة مجتمع إنسانى متقارب الملامح ، تخضع قوانينه لمعادلات اجتماعية واقتصادية واحدة ، ينتفى فيها الاستغلال واضطهاد القوميات وكبت المشاعر والأحاسيس الوطنية .

تنتمى اللغة الكردية إلى مجموعة اللغات الإيرانية التى تمثل فرعًا من أسرة اللغات الهندوأوربيه ، وهى تضم اللغات الكردية والفارسية والأفغانية والطاجيكيه[1] وعلى ذلك فاللغة الكردية ليست لغة مشتقة عن الفارسية أو محرفة عنها . وقد أصبح من الوضوح بمكان أن اللغة الكردية ليست أيضًا لهجة فارسية محرفة مضطربة . بل هى لغة آرية نقية لها مميزاتها الخاصة وتطوراتها القديمة . صحيح أن اللغتين متصلتان بصلة النسب . إلا أن البون شاسع بينهما ، ونقاط اختلافهما عديدة سواء فى المفردات أو النحو أو النطق[2] ،كان الكرد يستعملون الأبجدية الخاصة بلغتهم قبل الإسلام . ولكن انتشار الإسلام وفتح المسلمين لما بين النهرين ودخول كردستان تحت سلطة الدولة العربية الإسلامية كان من نتيجته أن استعمل الكرد الأبجدية العربية فى كتابة لغتهم .

---

(١) Mackenzie, D.N. Kurdish Dialect Studies. Oxford. University Press 1961. p.3.
رسالة دكتوراه من جامعة لندن سنة ١٩٥٧

(٢) Edmons. J. C. Ibid. p7.

من الناحية الاجتماعية والسياسية :

أصبحت كردستان مسرحًا للاضطرابات والفتن . وكثيرًا ما كان حكامها الكرد يثور بعضهم على بعض . والذى يهزم منهم يفر إلى فارس يمينًا أو تركيًا يسارًا لاجئًا ، وكانت صلة هذه المشاحنات بالعلاقة العامة بين فارس والدولة العثمانية واضحة فى كل عام ... إلخ . وبرغم ذلك فقد صان الكرد احتفاظهم بمعاقلهم الجبلية من غزوات العالم الخارجى ومن مؤثراته ، فكان ذلك من الأسباب التى جعلت لهعم مزايا خاصة . فهم كشعب جبلى أقوياء ذو بأس شديد يتعصبون لقوميتهم تعصبًا شديدًا .

إن حكام هذه الإمارات من الإقطاعيين الكرد قد لعبوا دورًا كبيرًا فى الحركة التحررية الكردية إبان القرن التاسع عشر ، وكانوا فى الواقع ممثلين لفئة اجتماعية عشائرية المظهر ، ولكنها تحمل الجنين الرأسمالى بين ضلوعها ، هذا فضلاً عن تعرضها للاضطهاد القومى من قبل الأتراك والفرس ، مما ساهم فى دفعهم إلى حلبة الكفاح ضد الغزاة الأجانب . خاصة وأن محاولات فرض المركزية قد هددت مصالحهم وإماراتهم بالضياع[1] ولذلك كانت الثوارات الكردية تشتد فى حالة ضعف السلطة المركزية . وحينما تقوى السلطة المركزية تضعف هذه الثورات ويقضى عليها[2] كان لابد من التصادم بين الأمراء وبين السلطة المركزية أو القوى الغازية المعرقلة لنموهم حيث اندلعت الشرارة الأولى للثورة الوطنية الكردية[3] وبرغم ذلك لا يجب أن يعتقد أن هذه القيادة العشائرية كانت أهدافها كلها وطنية وقومية . فقد حدث فى كثير من الأحيان أن يسرع الأمير الأقطاعى بالحد من اندفاع الحركة الوطنية حالما يتخطى مجرى الأحداث مصالحه الخاصة . فبينما تكون لدى الفلاحين الكرد الرغبة والتصميم على مواصلة القتال يعمد الأمير الإقطاعى إلى المساومة مع الحكومة المركزية سعيًا وراء منافعه الشخصية . لقد كان الفلاحون الكرد فى هذه الثورات هم القوة الرئيسية لكل الثورات يدفعهم إلى الكفاح قبل كل شىء ما يعانون من استغلال وفقر . وبالرغم من أن هذه الثورات كانت تحت زعامة عشائرية إقطاعية وقيادة قبلية أو دينية لما كان لهؤلاء

(١) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ٨١ .

(٢) Lau, rin, Mc. Ibid. p. 50.

(٣) الطالبانى ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

من نفوذ معنوى هائل بحكم العلاقات القبلية السائدة . وبالرغم من أنها كانت ذات طابع عشائرى ولكنها على أى حال كانت تشمل الإمارة بأسرها ، وكانت موجهة ضد الاضطهاد الأجنبى(١) .

لقد عمت الثورة كردستان أثناء الحرب الروسية التركية ٢٨/ ١٨٢٩ وكانت موجهة ضد الإقطاعيين الأتراك والكرد على السواء . ولم يكن العامل الاقتصادى وحده هو سبب ثورة المزارعين ؛ بل كان للفكرة الوطنية أيضًا دور كبير فيها .

وقد كانت السياسة التى اتبعتها الدولة العثمانية والسلطان العثمانى والهادفة إلى تشديد قبضة المركزية العثمانية سنة ١٨٢٦ تبدو بمثابة قرع أجراس الموت للإقطاعية الكردية أيضًا .

وبالرغم من أن هذه الثورات الكردية كانت عشائرية ، فالكرد ينظرون إليها على أنها سلسلة طويلة من المعارك الوطنية التى بدأت مع مطلع الربع الثانى من القرن التاسع عشر وليست حركات متعطشة للدماء كما تصفها البلاد التى تتقاسم كردستان.

كان الزحف الناجح الذى قام به إبراهيم باشا ابن محمد على والى مصر حينذاك عبر آسيا الصغرى حتى أبواب القسطنطينية ضد العثمانيين على رأس الجيش المصرى قد أضرم فى نفوس بعض الزعماء الرغبة فى الاستقلال التام . فإذا كان اليونانيون والمصريون الذين كانوا سابقًا من رعايا الباب العالى قد استطاعوا دحر الجيش التركى وإلحاق الهزيمة به فحققوا استقلالهم . لماذا لا يحق للكرد إدارة أنفسهم بطريقتهم الخاصة .

وقد أظهرت الحركات التى شهدتها كردستان فى بداية القرن التاسع عشر كحركة محمد باشا رواندوزى انعكاسًا لهذه الأفكار ، فقد أقام الصلات مع إبراهيم باشا ابن خديو مصر ووالى الشام بغية القيام بعمليات مشتركة ضد الإمبراطورية العثمانية تحقيقًا لهذا الغرض .

---

(١) عبد الرحمن قاسملو : المرجع السابق ص ١٠٣ ، د. حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية ، ص ١٤ .

وقد بدأ الشعور القومى ينتشر بين المتعلمين والوطنيين من التجار ورجال الأعمال من مصدرين ومستوردين ، وهم الذين أربكت السيطرة التركية أعمالهم ، كما نمت العاطفة القومية . وما الحركات التى حدثت فى مناطق بايزيد ، وان ، خوى ، تخجوان وإشراك الكرد فيها ضد السلطة إلا ثورات كردية هى وغيرها مثل حركة أحمد باشا بابان والأمير بدرخان باشا ١٨٣٠/ ١٨٤٧ الذى حاول أيضًا أن يستفيد من البلبلة التى وقع فيها الأتراك إثر معركة نصيبين بين القوات المصرية والتركية فى عهد محمد على باشا والى مصر ، وحاول أن يستفيد من التجربة المصرية فى بناء الجيش وعمل مصانع للذخيرة . وكذلك ثورة الشيخ عبيد الله النهرى ١٨٧٨/ ١٨٨١ التى كانت ثورة قومية بالمفهوم الحديث . فقد دعا إلى الوحدة القومية وإلى الاستقلال الذاتى للكرد(١) .

كانت إمارة سوران تقع إلى الشرق من بهدينان وشمال بابان ، وأصبحت راوندوز عام ١٧٨٧ مركزًا للإمارة . وفى أوائل القرن التاسع عشر عادت النزاعات الداخلية فى هذه الإمارة أيضًا ، حيث كان يلجأ فى أثناء هذه النزاعات فريق من الطامعين فى السلطة إلى طلب المساعدة من أمير بابان ، أما الفريق الآخر فكان يلجأ إلى أمير بهدينان .

وعلى هذا النحو كانت كردستان فى ثلاثينيات القرت التاسع عشر مجزأة إلى إقطاعيات صغيرة متعددة ، حيث كان يدور بين حكامها صراع على السلطة ، وكانت هذه المنطقة نائية ومنهوكة القوى إلى أقصى الحدود .

وفى تلك الفترة أصبحت سلطة اسطنبول على الكرد سلطة وهمية ، لكن ازداد نفوذ حكام بغداد الذين مارسوا سياسة الدسائس التقليدية المتبعة فى الإمبراطورية العثمانية ، وتأجيج الخلافات بين الزعماء الإقطاعيين بغية الرقابة الشدية والتدخل فى حياة الإمارة . وبالنتيجة ، جرى تقويض قوى أمراء بابان وبهدينان ، وتضافرهم ، وهم الذين كانوا فى الماضى على جانب كبير من القوة والمَنَعَة ، الأمر الذى استغله حكام سوران وبوتان الحازمون والشباب ، الذين سعوا إلى توحيد جميع المقاطعات الكردية فى دولة إقطاعية واحدة ، وتحت سلطتهم .

---

(١) د. حامد محمود عيسى . المشكلة الكردية فى الشرق الأوسط . ص ١٥ . مكتبة مدبولى ، القاهرة.

كان سنجق راوندوز وسنجق كركوك وأربيل (هولير) ، وكوى سنجق بالإضافة إلى السليمانية وحرير تدخل فى عداد إيالة شهرزور التابعة لوالى بغداد. وكانت العشائر الكردية ، التى عاشت بصورة أساسية فى سنجق راوندوز هى : شيويزورى ، بيره سولى وراوندك ، وكانت عشيرة راوندك تشغل مكانًا رياديًا ، وتتألف من ١٢ قبيلة.

وفى عشرينيات القرن التاسع عشر وثلاثينياته ، ورث مير محمد السلطة فى سنجق راوندوز ، وكان على جانب كبير من الذكاء والنشاط والحزم ، وتعيّن على الحاكم الجديد خوض صراع شديد مع أقاربه الطامعين فى السلطة ، ولذلك كان لابد من قوة عسكرية شديدة . وشكل مير محمد وحدة عسكرية مسلحة تسليحًا جيدًا ، لم يبخل لأجلها بالمال ، الذى جمعه والده . وكانت الخطوات الأولى التى أقدم عليها مير محمد موجهة إلى تحصين مقرّه ، فأسوار المدينة شبه المهدمة لم تكن تؤمن الحماية الكافية ، حال هجوم العدوّ ، وشرع فى تشييد قلعة على الهضبة الواقعة شمال المدينة ، هذه القلعة التى سميت فيما بعد بقلعة نايج . وهنا حشد مير محمد قوته العسكرية ووضع مخزن أسلحته ، وشيد حول المدينة سورًا منيعًا له ثلاث بوابات وحصّنها بثلاثة أبراج ، كما أقام فى المدينة منشآت دفاعية ، (بما فيها فتح القناة) وأقام مراكز مراقبة على الطرق التى بواسطتها أجرى مير محمد الاتصال مع شتى أرجاء إمارته . كما كان على هذه المراكز المحافظة على النظام ومحاربة أعمال النّهب .

وأخذ الديوان الذى كان هيئه للسلطة المحلية بالعمل فى راوندوز بصورة منتظمة ، وكانت جميع أبواب الديوان مفتوحة أمام الزوار كى يستطيعوا الدخول إليه ويعبّروا عن رغباتهم وشكاويهم .

وربما ذهب مير محمد أبعد من هذه الإصلاحات ، لو لم تكن الخلافات الشديدة مع إخوانه وعمومته تأخذ طابعًا خطيرًا . وكان من أبرز خصوم مير محمد عمه تيمورخان ويحيى بك ، حيث كان إخضاعهما يحتاج جهودًا كبيرة[1] .

وبعد أن أنهى الصراع مع الأقارب ، قام مير محمد بتوحيد الممتلكات العائلية تحت سلطته ، وراح يستعد لغزو أراضى الحكام الكرد المستقلين ، ووجه الضربة الأولى إلى حكام برادوست ، سليم خان ونجله . وتمكن فى أغسطس عام ١٨١٥ من أسر الاثنين

(١) جليلى جليل : الحركة الكردية . ص ١٥ . « مترجم » . بيروت . دار الرازى ١٩٩٢ .

بالقرب من قلعة هاركيل . بعدئذ سار لمحاربة حاكم آخر من حكام برادوست ، هو حسن بك . وبعد معركة دامية لاذ حسن بك بالفرار ، وفى أوائل سبتمبر عام ١٨١٥ دخلت قوات مير محمد إلى القلعة الرئيسية فى برادوست - سارو .

وبعد برادوست أرسل مير محمد قواته الرئيسية لمحاربة حكام مناطق مركور ، وشو ، وفى طريقه إلى مركور أخضع لحكمه ، ودون مقاومة ، عشيرة لبنان ، ومن ثم قلعة نلوس . وفى العام نفسه أخضع لحكمه عشيرة زيبارى أيضًا .

أعاد مير محمد اهتمامًا كبيرًا لتعزيز قدرة أراضيه الدفاعية ، فدعا صنّاع الأسلحاة المشهورين والبنائين ، وأنشأ فى راوندوز صناعة الأسلحة النارية واليدوية والذخيرة . وفى الوقت ذاته جرت إعادة تشكيل القوات البالغ عددها زهاء ١٥ ألف مقاتل ، مسلحين تسليحًا جيدًا ، كما تم تزويدهم بالألبسة ، وكانت ملابس المشاة تختلف عن الخيّالة ، وقاد القوات مجلس عسكرى يتألف من خمسة أفراد .

أدى انضمام مناطق جديدة ، إلى إرغام مير محمد على إجراء عدد من التغييرات فى الإدارة المدنية ، فقد تم تشكيل مجلس يتألف من ستة أشخاص (سردار) ، يديرون القضايا الإدارية ، ويشرفون على بناء القلاع والقنوات والجسور ومسائل التجارة وغيرها .

وشرع مير محمد فى صكّ العملة النقدية من الذهب والفضة والنحاس ، وذلك تعبيرًا عن استقلاليته عن الدولة العثمانية ، وضرب على أحد وجهى العملة توقيع «الأمير منصور محمد بك» ، وعلى الجانب الآخر « ضرِب فى راوندوز » .

وكان من أهم إجراءات مير محمد إنشاء مجلس للعلماء والحكماء لوضع مجموعة من القوانين ، وتدوين التاريخ ، كما بلغ بناء شبكة الرى والجسور نطاقًا واسعًا ، وكان من أكبر ما شيّده مير محمد ، مبنى مقر الأمير والسرّخان .

وقد أعير اهتمام كبير لتحسين الإدارة المدنية ، فكل مدينة أو مركز سكانى كبير تقوده إدارة يعينها الأمير ، وبعد أن قام الأمير بتنظيم الحياة الاقتصادية عاقب بشدة كل من أقدم على السلب أو السرقة(١) .

(١) J. B. Frazer, Travels in Koordistan, Mesopotamia, Vol. 1-2, London, 1840. p. 65.

وفى عام ١٨٨١ نصّب مير محمد نفسه « أميرًا منصورًا » حاكمًا مستقلاً . وعندما اعتمد بصورة أساسية على إعادة تشكيل القوات الكردية ، شرع فى بسط سلطته على مناطق كردستان الأخرى ليس عن طريق القوة وحسب ، بل عن طريق الإقناع ، وتمكن من ضمّ منطقتى حرير وخوشناو بطريقة سلمية .

بسط مير محمد فى أوائل الثلاثينيات سلطته على أراض شاسعة ، تمتد من الموصل حتى الحدود الإيرانية . وبعد أو وطد دعائم سلطته فى المناطق الكردية الواقعة فى الإمبراطورية العثمانية ، عقد مير محمد العزم على ضم المناطق الكردية فى إيران أيضًا إلى أراضيه (مستغلاً ما سينجم عن عقد معاهدة الصلح التركمانية بين روسيا وإيران . حيث سينصب اهتمام الشاه بصورة تامة على المصاعب الموجودة فى شرق بلاده).

بدأت وحدات مير محمد العسكرية بقيادة مراد بك فى لاهيجان وفى المناطق المأهولة بالسكان الكرد الموكريين دون مقاومة شديدة . ولأجل تعزيز مؤخرة قواته فى الأراضى التى حررها الأمير ، قام ببناء القلاع ، وإعادة بناء التحصينات التى تهدّمت جزئيًا ، ومنيت القوات الإيرانية الموجّهة لمحاربة الكرد بالفشل بالقرب من قرية محموج.

إلا أن الخطر كان يحدق فى هذه الفترة بقيام دولة كردية فتية ، ولم يأتِ هذا الخطر من جانب إيران . فقد قام السلطان التركى فى أعقاب عقد اتفاقية صلح مع محمد على باشا ، حاكم مصر فى عام ١٨٣٣ ، بتزويد جيش كبير بالسلاح بقيادة رشيد باشا والى سيواس ، بغية التخلص ، وإلى الأبد ، من الانفصالية الكردية . وفى عام ١٨٣٤ شن الجيش الذى بلغ قوامه ٤٠ ألف مقاتل هجومه من الشمال على المناطق الكردية فى العراق .

استغرق تقدم القوات التركية بقيادة رشيد باشا فى كردستان وحتى مشارف راوندوز عدة أشهر ، وأرغم حلول فصل الشتاء رشيد باشا على وقف زحفه فى عمق البلاد ، فقام بتوزيع الجنود على المدن طيلة فصل الشتاء ، كما أمر السلطان حكام بغداد والموصل بالانضمام مع قواتهما إلى قوات رشيد ، وذلك لما للهجوم القادم من أهمية كبيرة .

استمر إعداد الأتراك المكثف للحملة العسكرية الجديدة حتى ربيع ١٨٣٦ ، وبعد إخضاع منطقة بوتان تقدمت القوات التركية نحو زاخو ، ومن ثَمَّ نحو عقره التى قاومت ثلاثة أشهر مقاومة عنيفة . وفى عام ١٨٣٦ شاركت إيران فى الحرب ضد حاكم راوندوز الكردى ، بينما تقدم رشيد باشا بكل قواته نحو راوندوز . قام مير محمد بتحصين مشارف المدينة وأخذ يستعد لصدّ الهجوم ، ونشبت المعركة الفاصلة فى وادى نهر هرير حيث شارك فيها ضد القوات التركية ، الجيش الكردى ، الذى بلغ تعداده ٤٠ ألف مقاتل بقيادة أحمد بك ، شقيق الأمير ، فاضطر العدوّ إلى التراجع تحت ضغط القوات الكردية .

وبعد ذلك ، لجأ رشيد باشا إلى الحيلة والخديعة ، فوجّه رسالة إلى الأمير ، دعاه فيها « كمسلم حقيقى » إلى عدم إراقة دماء المسلمين . وتلقف هذه الدعوة عدد من الملالى وغيرهم من رجال الدين من حاشية الأمير . ورفض مير محمد جميع الاقتراحات بشأن المفاوضات ، بيد أن الخيانة فتحت بعض الثغرات إلى راوندوز ، وفى نهاية عام ١٨٣٦ اضطر الأمير إلى الاستسلام ، لأن القوات لم تكن تكفيها المؤن والمياه . وتعرّضت القلعة للنهب . وأرسل مير محمد ، الأسير ، إلى اسطنبول ، حيث سرعان ما قتل فيها بأمر من السلطان محمود الثانى . وتفككت إمارة راوندوز ، وأصبح خلفاء مير محمد يبحثون عن الدعم لدى الأتراك[(١)] .

ولم تكتفِ القوات التركية باحتلال مدينة راوندوز ، بل واصلت إخضاع أراضى الإمارة الباقية واستمرت أعمال التنكيل بالناس الأبرياء مدة ثلاثة أشهر . وحسب إحصائيات تقريبية فقد قتل عشرة آلاف شخص من الكرد ، كما أُحرق ونهب عدد كبير من القرى ، لكن خسائر الأتراك كانت فادحة أيضًا . فقد فتك الطاعون بالجيش التركى . إذ مات فى أثناء حصار قلعة كردية واحدة ما يقارب من أربعة آلاف جندى تركى . وفى يناير عام ١٨٣٧ مات رشيد باشا فى ديار بكر إثر إصابته بالكوليرا ، فخلفه حافظ باشا ، الذى استأنف العمليات العسكرية ضد الكرد فى صيف عام ١٨٣٧ وقام إلى جانب التصفية الجسدية للسكان بتهجير عدد كبير من الكرد إلى المناطق البعيدة والنائية .

---

(١) جليلى جليل : المرجع السابق ، ص ١٧ .

وتوقفت حملة حافظ باشا فى كردستان إثر خلاف جديد برز بين محمد على باشا، حاكم مصر والباب العالى ، وجرى استدعاء قوات حافظ باشا من كردستان وهزمها المصريون فى عام ١٨٣٩ بالقرب من نصيبين ، واندلعت الاضطرابات من جديد بين السكان الكرد .

فى عام ١٨٣٩ انتهت المرحلة الأولى « لاحتلال » كردستان ، التى اتّصفت بإخماد وحشى للمقاومة الشعبية ، فالطريق الذى سار فيه الغزاة الأتراك مُهّد بالحديد والنار ، وأقيمت فى عدد كبير من المناطق إدارة تركية اضطهدت السكان ونهبت البلاد .

وبدلاً من الحكم البطريركى الذى وُلد قادته فى البلاد وترعرعوا فيها ، جاء الطغاة من اسطنبول كى يعودوا بعد فترة قصيرة جداً بمال كثير لقاء المكافأة عن وظيفتهم .

برغم فشل الحركات الكردية فى هذا القرن . سواء كانت تسودها الروح العشائرية أو الدينية أو الإقليمية فإنها لم تكن تخلو من فائدة . لأنها كانت توقد نار الحماسة الوطنية فى صدور الكرد فى الأنحاء المختلفة من كردستان .

إذا دققنا النظر فى بيان أسباب إخفاق الثورات الكردية فى القرن التاسع عشر نجد أنها فى الدرجة الأولى داخلية ناشئة عن نفس الكرد وكردستان ، ويمكن إيجاز هذه الأسباب والعوامل فى :

(أ) الانشقاق الداخلى والتحاسد : وقد مكن ذلك الدولة العثمانية والفرس من القضاء على حركاتهم فى سهولة ويسر بالاستعانة بقوة بعض الأمراء الكرد لضرب إمارات أقوى وهكذا .

فقد ظهرت الإمارة الصورانية فى راوندوز كقوة جديدة ظهرت تعمل على التوسع على حساب الإمارة البابانية ، لكن سرعان ما وجدت نفسها تتجاذبها القوى المجاورة فداود باشا كان يتطلع إلى كسر شوكة آل بابان ، وقد وجد فى هذه الإمارة الصورانية الناشئة القوة القادرة على تحقيق هدفه ، وهذه السياسة تؤكد لنا أنه برغم عناية داود باشا بالجيش كان لايزال حتى أواخر أيام حكمه عاجزًا عن فرض سيطرته بالكامل على كردستان ، وكانت إعادة الحكم المباشر إلى الموصل من العوامل الرئيسية فى إخضاع

كردستان ، فقد شاركت الموصل تحت قيادة بيرقدار مشاركة فعالة فى القضاء على الإمارة الصورانية والبهديدانية والبوتانية[1] ، وكما وقع الأمراء البابان والبهدينان بالجزيرة ، فإسماعيل باشا البهدينانى الذى لم يقصر فى عداء محمد باشا كور كان يشاهد ويرى بكل سرور سقوط خصمه وزوال إمارته على أيدى جيش الحكومة . ولم يلبث أن زحف عليه أخيرًا فى العمادية ذلك الجيش الذى قضى على خصمه وقبض عليه وكبله بالحديد وأرسله إلى بغداد ، وهكذا قضى على إمارتى السوران والبهدينان فى وقت واحد ، كما أن الأمير بدرخان باشا ١٨٣٠/١٨٤٧ قد وقع مهزومًا أمام الأتراك كنتيجة للخيانة ، ولم تكن الخيانة هذه المرة إلا من الكرد أنفسهم حيث انضم ابن عمه عز الدين شير إلى الأتراك ضد بدرخان . فقد كان عز الدين شير قائد ميسرة الجيش التركى المهاجم ، واحتل بمساعدة الترك الجزيرة مقر إمارته ، مما اضطر معه بدرخان إلى ترك قوات كافية أمام الترك فى ساحة القتال والزحف بقوات أخرى كبيرة لقتال ولمحاربة عز الدين شير . وهذه الخيانة لم تحرم بدرخان من اقتطاف ثمار انتصاره على الجيش التركى بجوار أورمية فحسب ، بل سببت هزيمة للقوى الكردية الواقفة أمام الجيش التركى المعسكر بجوار أورمية والذى زادت قوته بانضمام القوات التركية المنهزمة من الجزيرة إلى قلعة « أروخ » الحصينة فضرب الأتراك ومعهم عز الدين شير الحصار عليها حتى نفذت المؤن فى القلعة واضطر بدرخان إلى التسليم .

(ب) لا ينكر أن جميع الثورات والمحاولات الكردية فى القرن التاسع عشر قد حدثت قبل أوانها . ولم يكن الشعب الكردى قد استعد لمثل هذه الغاية والتقدم العلمى والاقتصادى والاجتماعى وسائر نواحى النشاط الإنسانى هو مدار هذا الاستعداد ، وكل محاولة بدون هذا الاستعداد لا توصل إلى الهدف المنشود .

(جـ) كانت قيادة هذه الثورات عشائرية يمينية ، وقد فشلت فى قيادة الحركة التحررية للشعب الكردى نحو الحصول على الاستقلال بسبب ميل هذه القيادة للمساومة وهجر الثورة والفرار من ميدانها . فبعد إعلان محمد باشا الرواندوزى الثورة وانضمام بعض الزعماء الكرد إليه وإرسال الدولة العثمانية لمجابهته محمد باشا من سيواس على رأس جيش من الباشوات بقيادة رشيد باشا والى الموصل «إينجه بيرقدار»

---

(١) د. حامد محمود عيسى . المرجع السابق . ص ١٨ .

آثر محمد باشا الرواندوزى إعلان طاعته على قبول المعركة واستسلم من تلقاء نفسه للسلطان وسافر إلى القسطنطينية ، وذلك نتيجة لتأثير عالم دينى « مُلاّ » رأى أن فى مخالفة الخليفة إثمٌ كبير . وبرغم ذلك أغتيل غدرًا أثناء عودته على يد مرتزقة . ونفس الشىء ينطبق على عبيد الله النهرى ١٨٧٨/ ١٨٨١ . صحيح حاول الشيخ إقامة دولة تتمتع بالحكم الذاتى على أنقاض الدولة العثمانية ، ولكن لم تستطيع هذه الحركة الصمود والاستمرار بعد اختفاء قائدها[1] . لأنها لم تكن حركة جماهيرية من حيث القيادة وتركيب أجهزتها ، ولم يكن لها قواعد جماهيرية واعية منظمة ، بل كان الطابع العشائرى والفردى هو الغالب والبارز فيها ، ولأن الحركة العشائرية غير قادرة تاريخيًا وبحكم طبيعة أقطابها الطبقية والاجتماعية وعدم قدرتهم على قيادة الثورة حتى النصر والاستمرار لمدة طويلة . فقد أدى توقيف الشيخ عبيد الله إلى إنهائها .

(د) أن القائمين على هذه الحركات لم يكونوا يحسنون الاضطلاع بمهام الحكم ولا مدركين العوامل والظروف السياسية التى تحيط بهم .

فقد استعملهم جيرانهم آلات يحققون بها أهدافهم . استعملهم الأتراك العثمانيون ضد الفرس وضد بعضهم البعض ، واستعملهم الفرس ضد العثمانيين وسلطانهم فى العراق . وفى العصر الحديث يستخدمهم الفرس ضد العراق . وسوريا أيضًا ضد العراق ، وحينما يسود الوئام والسلام بين هذه الدول تتحد ضد الكرد .

وكان من أسباب هزيمة الشيخ عبيد الله النهرى سنة ١٨٨١ أن بعثة التبشير الأمريكية لعبت دورًا مهمًا فى هزيمته . فكان للدكتور كوشران رئيس البعثة نفوذ كبير عند الشيخ . وعندما هدد الشيخ المجتمعات المسيحية فى أورمية أنقذتهم البعثة التبشيرية فقد عرفت البعثة الشيخ عبيد الله وكانت تعالج زوجته . كانت البعثة تعرف أن القوات الفارسية فى طريقها إليه وأقنعته أن يؤخر زحفه لعدة أيام حتى وصلت هذه القوات حين هرب أتباعه إلى المنطقة التركية واندحر هو ونقل إلى مكة منفيًا حيث مات هناك .

---

(١) د . حامد محمود عيسى . المرجع السابق ، ص ١٩ .

أثر ثورات الكرد على العثمانيين

بعد القضاء على الانكشارية سنة ١٨٢٦ اتخذ الجيش العثمانى العصرى الخطوات اللازمة لإخضاع الكرد وتثبيت نفوذ السلطان العثمانى فى كل أنحاء كردستان ، فقد ظهرت العشائر وكأنها إمارات مستقلة تتمتع بنفوذ تام فى ديارها ؛ حيث كانت تشن حروبًا متواصلة ضد الأتراك وضد بعضها ، وكانت محاولات قيام حكم تركى مباشر فى مناطق كردستان تؤدى دومًا إلى قيام انتفاضات جديدة ، ولم تكد الدولة العثمانية تتغلب على إحداها حتى تنشب أخرى ، وهكذا استمرت الحالة من عام إلى عام ، وكان الأتراك يسجلون فى هذا الصراع المضنى بين آونة وأخرى ظفرًا عابرًا إلا أن سلطتهم الفعلية فى كردستان بقيت وهمية كالسابق(١) .

وقد لجأ العثمانيون إلى اتباع سياستهم التقليدية التى تهدف إلى تحطيم العناصر المحلية وزرع بذور الخلاف والشقاق بين القبائل . وبالرغم من الحملات الكبيرة التى قادتها القوات التركية لضرب العشائر المتمردة لم تتفكك المجتمعات العشائرية واستمرت فى اندفاعها مما حدا بالولاة الذين جاءوا بعد ذلك ١٨٦٩-١٩١٤ أن يتخذوا أساليب جديدة لتشجيع العشائر على الاستقرار والزراعة . فقد عرض مدحت باشا والى بغداد اقتراحًا بتفويض الأراضى الأميرية ، ووضع لكل صنف منها اثمانًا مناسبة تدفع بأقساط سهلة الدفع ولمدة طويلة(٢) لإسكان القبائل بوجه عام . كما كان للإصلاحات التى أراد السلطان العثمانى « محمود الثانى » إدخالها على الإدارة وفرض المركزية على كردستان فى غير صالح الأمراء والمتنفذين الكرد ورغبة هؤلاء فى عدم دفع الضرائب وحكم مناطقهم بأنفسهم . والأهم أن المضمون الرأسمالى كان قد نشأ داخل العلاقات الإقطاعية حيث تصادم تناميه وتطوره لإكمال نموه مع السيطرة التركية العثمانية المعزولة مما كان عاملاً فى ازدياد سخط الكرد وثوراتهم فى وجه العثمانيين ورد الفعل العثمانى فى اتخاذ الإجراءات العسكرية وغيرها للقضاء على هذه الثورات(٣).

---

(١) لوتسكى : تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ص ١٧١ .

(٢) عبد الجليل الظاهر . تقرير سرى لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة ، ص ٧، ص ٨ .

(٣) Savrastian, Arsak, Kurds, and Kurdistan. p.50.

حاولت السلطات العثمانية أن تجد حلاً للمتاعب التى كانت تسببها لها القبائل الكردية بنقلها من وطنها الأصلى إلى جهات أخرى ، وكانت ليبيا من الأماكن التى وقع عليها الاختيار لتوطين بعض القبائل . لذلك كانت فكرة توطين الكرد فى ليبيا تهدف إلى كسر حدة ثورات الكرد ضد السلطة العثمانية[١] وكانت على رأس القبائل المرشحة للتوطين والنفى قبيلة الهماوند : فقد كانت هذه القبيلة دائمة الثورة على الحكم العثمانى وهى من أكبر القبائل التى تعيش حول السليمانية وقابلت السلطات العثمانية ثوراتها بإرسال قوات عثمانية لإخمادها سنة ١٨٩٠ ، ١٣٠٥هـ ، ثم بدأت تفكر جديًا فى نفى زعماء هذه القبيلة نهائيًا عن بلادهم[٢] .

وكان مجيئ جماعات الكرد إلى ليبيا فى عهد ولاية أحمد راسم باشا فى طرابلس الغرب ، والذى استمر يحكم البلاد مدة طويلة بالنسبة لبقية زملائه الآخرين[٣] ، ويبدو أن هذا الوالى أراد أن يساعد حكومته فى إيجاد حل لمشكلة الكرد وما قد سببوه لها من قلاقل ومتاعب فكتب إلى حكومته فى اسطنبول يقترح عليها توطين أعداد من العائلات الكردية يتراوح عددها بين المائة عائلة والمائتين على أن تقوم الحكومة العثمانية بتقديم ما يلزم لهذه العائلات من مؤن البذور اللازمة لها للزراعة فى السنة الأولى على الأقل من مجيئها[٤] .

ولهذا اتخذت حركة التوطين صورة الإبعاد والنفى . والكرد معروفون بصلابتهم وحبهم لبلادهم وطبيعتها الجبلية . ولهذا كانت هذه المحاولة معتدية بالنسبة لهم وظالمة[٥] .

وافقت الحكومة العثمانية على الاقتراحات التى تقدم بها أحمد راسم باشا وقامت بإرسال بعض الأسر الكردية من قبيلة الهماوند إلى مدينة طرابلس . كما قامت فى سنة

(١) مصطفى عبد الله بعيو : المشروع الصهيونى لتوطين اليهود فى ليبيا . ص٢٥ . ليبيا سنة ١٩٧٥ .

(٢) دار المحفوظات التاريخية طرابلس : الجماهيرية العربية الليبية . ملف خاص بالمنفيين الأكراد . وثائق . رقم ٢٧١٩ .

(٣) حكم من ١٢٩٩هـ / ١٣١٤هـ (١٨٨٢ - ١٨٩٦) .

(٤) أحمد صدقى الدجانى : ليبيا قبل الاحتلال البريطانى . أو طرابلس الغرب فى آخر العهد العثمانى الثانى ١٨٨٢/ ١٩١١ ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ص ٦٠ . سنة ١٩٧١ .

(٥) مصطفى عبد الله بعيو : المرجع السابق ، ص ٢٥ . الدار العربى للكتاب . ليبيا - تونس عام ١٣٩٥/ ١٩٧٥ .

١٨٩٠ باختيار بعض الكرد الذين يمثلون خطورة على الدولة . والذين سبق أن رحلتهم إلى منطقة أزمير على ساحل الأناضول المطل على البحر المتوسط ، وأرسلت مجموعة منهم إلى مدينة بنغازى لتوطينهم فى الجبل الأخضر وأخرى إلى طرابلس الغرب[١] .

وقد حدث بعد أن وصلت المجموعة المتجهة إلى طرابلس أن رفضت ما عرضته عليها حكومة الولاية بخصوص توطينها فى منطقة سرت على أن تقوم بفلاحة الأرض هناك وزراعتها ، وقد تعهدت حكومة الولاية بتقديم كل ما يلزم من بذور بعد أن صرفت لها الأموال اللازمة لتسهيل فرصة الحياة الجديدة أمامها حيث خصصت حكومة الولاية قرش صاغ تركى لكل فرد من أفراد الأسر الكردية المهجرة يوميًا[٢] .

وقد حاول أحمد راسم باشا أن يجد حلاً لمشكلة هؤلاء[٣] الكرد بعد أن رفضوا قبول المشروع الزراعى لاستيطانهم فى سرت فسعى الوالى إلى إلحاق العزاب منهم بالقوات المسلحة النظامية العاملة فى البلاد وفى القوات البحرية التى كانت تحتاجها السفن الحربية العثمانية فى الموانئ الليبية . كما ألحق بعضهم بقوة الحراسة والأمن فى البلاد . ولكن الكرد الوافدين لم يقبلوا كل هذا ، وفضلوا العودة إلى بلادهم بإصرار مما دفع الوالى أن يكتب إلى حكومته فى استنبول ليخبرها بفشل كل المحاولات التى بذلتها حكومة الولاية لإقناع الكرد الوافدين بقبول الحياة الجديدة . وقد علل الوالى عدم نجاح خطة توطين الكرد فى منطقة سرت وفشل أمل المساعى التى بذلت معهم بأن جماعات الكرد الذين جاءوا إلى سرت لم تكن من الفلاحين الذين يعتمدون على الزراعة فى حياتهم العامة ، وهى التى تعودت على التنقل والترحال وما يصاحب هذه الحياة من مظاهر اجتماعية خاصة اشتهرت بها القبائل التى احترفت التنقل والغزو وعدم الارتباط المطلق بالأرض المحدودة المعالم[٤] .

---

(١) مصطفى عبد الله بعيو : ص ١٦ .

(٢) ملف المنفيين الهيماوند : دار الوثائق القومية بالجماهيرية العربية الليبية .

وثائق متفرقة: وثيقة مؤرخة ، ٢٩ تشرين الأول ١٣٠٧ .

حسن : كآله : حسين : حيدر : هماوند مهاجرون .

(٣) مصطفى عبد الله بعيو : ص ١٧ ، ص ١٨ .

(٤) Antony. J. Cachia, Libia Under the second ottoman Occupation 1895/ 1911 p.195 Tripli.

لم ينس الكرد فى طرابلس وطنهم الأصلى وزاد الحنين إلى بلادهم الشىء الذى دفع بعضهم إلى محاولة الهرب . وقام بعضهم فعلاً وعلى رأسهم زعماء الهماوند محمد أغابن سليمان ، رشيد بن فتاح ، عبد القادر بن حسين بك ، حسين بن على ، مصطفى ابن كامل ، كريم بن فتاح[١] ، حسن بك ، قاموا بالاتجاه ناحية الشرق ، ولكن سلطات الولاية تتبعهم واستطاعت قواتها من الضبطية القول أو أغليه أن تلحق بهم ، وأن تتبادل معهم إطلاق النيران وأن تقبض عليهم وتصادر أسلحتهم بعد أن قتلت زعيمهم حسن بك وقد تم استجوابهم فى ١٩ ذو القعدة سنة ١٣١٠هـ[٢] .

ظل زعماء الهماوند الكرد على إصرارهم فى عدم قبولهم الاندماج فى المجتمع الجديد والرضا بالأمر الواقع مما اضطر أحمد راسم باشا فى سنة ١٨٩٣ أن يحصل على موافقة الحكومة العثمانية على عودة هؤلاء الكرد ثانية إلى أزمير . ولا شك أن فشل مشروع التوطين يرجع فى المقام الأول إلى حب الكرد لوطنهم الأصلى كردستان وتمسكهم به . وقد فشلت جميع المحاولات التى بذلت فى هذا الخصوص لكسر حدة ثورات الكرد . ولم تكن المحاولة التى قامت بها الدولة للتهجير فى عهد ولاية راسم باشا هى الأولى أو الأخيرة من نوعها فى سبيل كسر شوكة هذه القبائل التى اعتادت التمرد على السلطة حفاظًا على ذاتيتها من التلاشى . وإذا كانت محاولة توطين الكرد فى سرت قد فشلت لأنها منطقة سهلة صحراوية ، وقد تعود الكرد على حياة الجبال . فإن محاولة توطينهم فى منطقة الجبل الأخضر ببرقه لم تنجح هى الأخرى مع أن طبيعة منطقة الجبل الأخضر أقرب ما تكون إلى منطقة كردستان . إن الكرد لم يتعودوا الاستسلام لأى عدوان ، وقد فشلت محاولات التوطين أمام إصرارهم وعنادهم وما عرفوا به من حب لوطنهم إلى درجة الاستماتة فى مقاومة السلطات العثمانية وغيرها أمام أى محاولة تعمل للقضاء على شوكتهم[٣] .

---

(١) أصبح له دور كبير فى مقاومة الاستعمار البريطانى والتعاون مع الشيخ محمود البرزنجى سنة ١٩١٩ ، ١٩٢٢ .

(٢) وثيقة رقم ٢٧١٩ دار الوثائق القومية . طرابلس . ليبيا . وثيقة خاصة بقلاقل قبيلة الهماوند بليبيا ترجمها من التركية الحاج عبد السلام أدهم الموظف بالدار « ملف المنفيين الأكراد » .

(٣) مصطفى عبد الله بعيو : ص ١٩ .

لم تنقطع ثورات الكرد ضد الدولة العثمانية طوال القرن التاسع عشر ، وقد حاول السلطان عبد الحميد أن يقضى على هذه الثورات قضاءً تامًا بالإضافة إلى ثورات الأرمن : فبعد أن لجأ إلى نفى زعماء الهماوند إلى أزمير وليبيا . لجأ أيضًا إلى تشكيل ما يعرف بالآلايات الحميدية[1] وكانت هذه الفكرة قد طبقت من قبل بنجاح فى إيران ؛ حيث تأثر الإيرانيون بالروس فى إنشاء فرق غير نظامية تسمى فرسان القوزاق . وفى سنة ١٨٧٨ ازداد عددها والتحق بها كثير من الكرد على اختلاف رتبهم . وفى سنة ١٨٩١ أخذ الأتراك نفس الفكرة وأنشأوا فرقًا غير نظامية هى الآلايات الحميدية ، وكان الهدف إحكام السيطرة العثمانية على الكرد أولاً فى المنطقة الكردية ولضرب التجمعات الأرمينية والأثورية إذا ما فكرت فى العصيان[2] وقد استخدمت هذه الآلايات فى هذا الغرض فى مواجهة التقدم الروسى ضد الدولة العثمانية[3] لذا أنشئت هذه الكتائب أولاً فى المنطقة البدوية الملاصقة للحدود الروسية فى ولاية فان ، وبتليس . وأرضروم بعدد ٥٠,٠٠٠ رجل . وكانت كل قبيلة تمد هذه الكتائب بوحده أو أكثر من هذه الوحدات ، كما كان الشباب يلتحقون بها فى سن ١٧ سنة لمدة ثلاث سنوات حيث يخدمون بعد ذلك فى القوات النظامية . كما كان يقود هذه الفرق الحميدية فرسان وشيوخ القبائل ، وقد كان قادة الجيش النظامى يلتحقون بها لتدريب أعضائها كما فتحت الدولة العثمانية فى سنة ١٨٩٢ مدارس للقبائل الكردية والتركمانية والعربية «عشيرت مكتبلرى» لإعداد الضباط لهذه الكتائب ؛ حيث كانت تعلمهم النظام المتبع فى الجيوش المعاصرة ، بالإضافة إلى غرس الولاء للدولة العثمانية بينهم ، ولكن لم يتخرج منها أكثر من ١٥ رجلاً فى أى سنة ، ولكن المحاولة لم تستمر طويلاً .

شهدت الفترة التى كان الكرد فيها عماد الفرق الحميدية زيادة ضغط الأتراك على الكرد أنفسهم وكبت كل حركة وطنية بينهم وحظر حتى طبع أول كتاب فى النحو الكردى لمؤلفه يوسف خالدى . فى الوقت الذى كان الضغط فيه يزداد على الأرمن الذين كانت أمانيهم الوطنية تلقى التشجيع من الحكومة الروسية ، وبرغم أن هذه الكتائب قد لعبت دورًا كبيرًا فى التصدى للكرد والأرمن إلا أن العثمانيين لم يكونوا يثقون فيها ، فقد نص

(١) أمين سامى : قصة الأكراد فى شمال العراق ، ص ١٥٠ .

(٢) O'Ballance, Edgar, Ibid. p.17.

(٣) Laurin, Mc, Ibid. p 56.

النظام الصادر سنة ١٨٩٥ على منع أفراد الكتائب الحميدية من ارتداء البزات العسكرية وحمل السلاح خارج فترات التدريب . وفى خارج هذه الفترات يمكن استدعاء أفراد هذه الكتائب إلى المحاكم الاعتيادية .

لقد صارت الآليات الحميدية سوط عذاب على كل خارج عن النظام وعلى حكم الدولة العثمانية ، وبرغم ذلك استمرت ثورات الكرد فى وجه السلطة العثمانية حتى بعد انقلاب الاتحاديين سنة ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ فقد استمرت ثورات الكرد ، وكانت الأحداث فى كردستان الجنوبية أكبر رد فعل جماهيرى على انقلاب تركيا الفتاة . ففى تشرين الأول عام ١٩٠٨ قام أفراد عشيرة هماوند - الذين أيدهم الزيباريون والبارزانيون - بحركتهم، واستخدام الثوار وبنجاح تكتيك حرب الأنصار ضد القوات التأديبية ، وانتقلت عشائر كثيرة إلى الأراضى الإيرانية .

وفى نهاية عام ١٩٠٨ وأوائل عام ١٩٠٩ أصبحت السليمانية مركزًا للحركات المعادية للأتراك فى كردستان الجنوبية ، وقادتها عائلة الزعيم الكردى الدينى البارز الشيخ سعيد ، التى كانت تحكم السليمانية ، ولم تكن راضيةً عن التغييرات السياسية فى تركيا . وبعد استشهاد الشيخ سعيد ، دعا نجله محمود برزنجى الكرد للقيام بالثورة . ولأجل بث الذعر فى نفوس الكرد المتمردين قام قائد القوات التركية محمد باشا بحرق ٤٠ قرية كردية ونهبها ، الأمر الذى كان سببًا فى انتشار الثورة على نطاق أوسع . وألحق الثوار عددًا من الهزائم بالقوات التركية ، وحاصروا مدينة السليمانية . وتعيّن على السلطات تجنيد قطعات كبيرة من القوات لإخماد الثورة . إلا أن استغلال محمد باشا للنزاعات العشائرية بمهارة ، وموافقة تعيين الشيخ معروف الشيخ سعيد نائبًا (وكيلاً) لمدينة السليمانية سمحت للسلطات بالتوصل إلى هدوء مؤقت فقط .

وقد واصل رجال تركيا الفتاة الاعتماد على العنصر الكردى فأفادوا منهم فى الحرب العالمية الأولى ، ولكن ما أن انتهت الحرب حتى تنبه الكرد إلى الرغبة فى الحصول على الاستقلال . وقد وجدوا الذريعة إلى ذلك فى نقض تركيا للقانون الإسلامى وإلغائها الخلافة والتنكر لحقوق الكرد القومية[1] .

* * *

(١) كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية ، جـ ٤ ، ص ١٤ .



الفصل الثانى
الكرد فى الحرب العالمية الأولى
١٩١٤ - ١٩١٨

فى الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلنت بريطانيا رسميًا الحرب على تركيا . وفى اليوم التالى رست القوات البريطانية بنجاح فى الفاو بعد مقاومة تركية واهية .

كان من الطبيعى ، أن تزيد الحرب العالمية الأولى التى دخلت الدولة العثمانية طرفًا فيها إلى جانب ألمانيا ، من ضعف هذه الدولة ، وتضاعف من مشاكلها ، بخاصة بعد الهزائم التى لحقت بها فى جبهات القتال ، ومنها جبهة العراق ، وقبيل نهاية الحرب ، كانت الدولة العثمانية ، قد فقدت معظم ممتلكاتها ، وتفككت أواصرها وحظيت بلقب « الرجل المريض » نتيجة ما كانت تعانيه من تفكك وتصدع ، ومشاكل سياسية واقتصادية لا حصر لها ، وقد واجه العثمانيون الهزائم العسكرية فى العراق منذ السنة الأولى للحرب، إذ إن الإنكليز الذين أسسوا لهم قبل وقت من بداية الحرب ، جاسوسية قوية ونفوذًا قويًا فى المدن والولايات العراقية مستغلين حقبة من التحالف التركى - البريطانى ، كانوا على علم تام بدقائق الأمور فى العراق ، ومدى مقدرة وإمكانية القوات العثمانية المتواجدة ، ولهذا فما أن اندلعت الحرب ، حتى استطاعت قوة بريطانية ليست كبيرة احتلال البصرة من دون مقاومة عنيفة ، وكان ذلك فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٤ ، حيث جعلت من المدينة نقطة انطلاق للتقدم نحو احتلال العراق بأسره ، ولكن على مراحل ، وبصورة تدريجية ، تجنبًا للخسائر الكبيرة من جهة ، ولافتقار الإنكليز إلى ما قبيل انتهاء الحرب ، إلى قوات كافية لتحقيق الاحتلال الكامل ، ولهذا فقد عمدت القوات البريطانية إلى توطيد مراكزها فى جنوب العراق أولاً ، قبل التقدم نحو بغداد ، وبعد ذلك نحو الموصل ..

تقدمت القوات البريطانية جنوب مدينة البصرة ، ونشبت معركة عسكرية مهمة مع الأتراك فى الشعيبة فى منتصف إبريل ١٩١٥ كان النصر فيها للإنجليز . واشترك فى هذه المعركة مقاتلون عراقيون عرب وكرد إلى جانب الأتراك على إثر الفتاوى الدينية الداعية إلى (الجهاد) باسم وحدة الدين العثمانى - العراقى . وكانت جمهرة هؤلاء المقاتلين من أبناء العشائر وبزعامة رؤساء الدين وبعض الزعماء العشائريين . غير أن حركة الجهاد هذه سرعان ما خفت وضعف الحماس العام للقتال إلى جانب الأتراك لعدة عوامل منها اندلاع ثورة الشريف حسين الأكبر فى الحجاز (يونيو ١٩١٦) على الأتراك بتشجيع بريطانى ، وبأمل الحصول على الاستقلال والحرية وإقامة دولة عربية كبرى . وكما يعرف العالم فإن الوعود البريطانية كانت أكثر من زائفة . على أن بعض الإقطاعيين والزعماء العشائريين البارزين وبعض الوجهاء ظلوا مع العثمانيين لأسباب مصلحية وأحيانًا دينية أيضًا . ومن بين هؤلاء عجيمى باشا رئيس عشائر المنتفك وغضبان البنيّة من بنى لام بالعمارة ، وآل الفتلة بمنطقة الديوانية[1] .

لقد شهد عام ١٩١٥ استكمال احتلال جنوب العراق ، حيث تم الزحف نحو العمارة فى ٣ يونيو من ذلك العام واحتلالها ، واحتلال الناصرية فى ٢٥ يوليو من السنة نفسها، بعد معارك دامية ، وكان معنى هذا السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة ، والناصرية ، وبالتالى دفع العثمانيين عن الخليج العربى ، وتأمين الساحل الآخر لشط العرب ، وخاصة منطقة النفط فى عبادان ..

وكان من المقرر أن يقف التقدم البريطانى عند هذا الحد ، ولكن القيادة البريطانية العليا ، بعد مشاورات مع السياسيين قررت التقدم نحو الكوت غير أن خطة التقدم باءت بالفشل بعد أن لحقت بالقوات البريطانية هزيمة كبيرة ، حيث خسرت أكثر من ١٣ ألف قتيل وأسير ، وانسحبت من الكوت بعد احتلالها ، إلا أنها استطاعت استعادتها بعد ذلك ، فى هجوم شنته نهاية عام ١٩١٦ ، واستمر الزحف البريطانى بعد ذلك دون مقاومة عنيفة حتى دخل الإنكليز بغداد فى ١١ مارس ١٩١٧ ، وبذلك دخل العراق فى مرحلة احتلال جديد ، تمت التهيئة له منذ وقت طويل ، بحكم قدم المصالح البريطانية وتنوعها فى العراق ، وقد وجد الإنكليز أنه لابدّ من عمل عسكرى مباشر

(١) عزيز الحاج : القضية الكردية فى العشرينيات ، بيروت ١٩٨٤ ، ص ٢٩ .

لحماية تلك المصالح ، وكذلك لحماية الطريق إلى الهند ، وهكذا تم تحقيق ما فكرت بريطانيا فى تحقيقه منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وقد لخصت الوثائق البريطانية المبررات لاحتلال العراق وفقًا للخطة التى وضعت مع بداية الحرب العالمية الأولى بـ (تأمين الحياد العربى ، محافظة على مصالحنا فى الخليج ، وحماية لمناطق النفط وصونًا لهيبة السيادة البريطانية فى الشرق بصورة عامة) .

ولهذا فإن الجنرال « مود » الذى قاد الحملة العسكرية لاحتلال بغداد أعطى مفاهيم أخرى لتلك المبررات ، وهى مفاهيم بشرت بها الدعاية البريطانية منذ وقت طويل ، وحتى قبل بداية الحرب العالمية الأولى ، وقد تضمن بيان « مود » الذى ألقاه فى ١٩١٧/٣/١٩ ، أى بعد ثمانية أيام من احتلال بغداد ، عبارته المشهورة (إننا لم ندخل بلادكم أعداء فاتحين ، وإنما دخلناها محررين) .

وحاول البيان أن يحمل الأتراك ، مسؤولية ما حل بالعراقيين من نكبات ، بل واعتبرهم « العدو المشترك بين العرب والإنكليز » وقد حاول البيان أيضًا أن يظهر الإنكليز ، بأنهم المنقذون ، الذين جاءوا لإنقاذ العراق من المظالم وعهود الظلام ، وقد تضمن بيان الجنرال مود الكثير من الوعود ، التى لا تتعلق بالعراقيين وحدهم بل بالعرب جميعًا !

(مات الجنرال مود بعد فترة قصيرة بالكوليرا ، وخلفه فى القيادة العسكرية الجنرال مارشال) . وقد أصدر القائد العسكرى الإنجليزى بعد دخوله بغداد منشورًا باسم السلطات البريطانية المحتلة موجهًا إلى أهالى العراق يطمئنهم فيه ، ويقطع الوعود والعهود ، ومما ورد فيه :

« إننى مأمور بدعوتكم بواسطة أشرافكم والمتقدمين فيكم سنًا ، وممثليكم إلى الاشتراك فى إدارة مصالحكم الملكية لمعاضدة ممثلى بريطانيا السياسيين المرافقين للجيش ، كى تناضلوا مع ذوى قرياكم شمالاً وجنوبًا ، وشرقًا وغربًا ، فى تحقيق أطماحكم القومية » . وعلى إثر كشف فضيحة اتفاقية سايكس - بيكو ، بادرت بريطانيا وفرنسا إلى إصدار بلاغ تضليلى مشترك ورد فيه :

« إن الغاية التى ترمى إليها كل من فرنسا وبريطانيا فى خوض غمار الحرب فى الشرق ، من جراء أطماع ألمانيا ، هى تحرير الشعوب التى طالما رزحت تحت أعباء

استعباد الأتراك تحريرًا تامًا نهائيًا ، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة نفس السكان الوطنيين ومحض اختيارهم »[1] . لذلك فما أشبه اليوم بالبارحة .

بعد أن سيطر الجيش البريطانى على بغداد كان عليه أن يتقدم إلى الجهات الأخرى شمال بغداد بقيادة الجنرال مارشال الذى خلف الجنرال مود فى القيادة العامة بعد موت الأول بمرض الكوليرا فى ١٩ نوفمبر ١٩١٧ ، وكانت قد توجهت قوة بريطانية نحو الغرب بمحاذاة الفرات فاحتلت الرمادى فى ٢٩ سبتمبر ١٩١٧ واستمرت بعد ذلك فى احتلال المدن الواقعة على النهر كما استمر الجيش السائر بمحاذاة دجلة فى سيره شمالاً بعد أن احتل سامراء فى ٢٢ أبريل ١٩١٧ ، فاحتل تكريت فى ٦ نوفمبر ١٩١٧ ، وقد بقى على الجيش البريطانى عند الفتحة جنوب الشرقاط حتى أواخر أكتوبر ١٩١٨ ، وكان على بعد ١٢ ميلاً من الموصل حينما أعلنت الهدنة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، ولكن الجنرال مارشال بناء على الأوامر الصادرة إليه من وزارة الحربية والحكومة البريطانية قد استمر فى الزحف فاحتل مدينة الموصل على الرغم من احتجاج القائد التركى الذى اعتبر هذا العمل مخالفة صريحة لبنود هدنة مودروس ، ومهما يكن الأمر فقد احتل البريطانيون الموصل مدعين أن المادة السادسة من شروط الهدنة تخولهم الحق فى القيام بهذا العمل . ثم استمروا كذلك فى احتلال الأجزاء الكردية الأخرى المكونة لولاية الموصل ومنطقة شهرزور . لقد كان الهدف الاستيلاء على كردستان وكل شمال العراق .

الكرد فى الحرب العالمية :

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ لم يكن للكرد مصلحة فيها . إذ لم تكن لهم دولة خاصة بهم يدافعون عنها ، ولا مصالح قومية تحتم عليهم الدخول طرفًا فى النزاع ، وبرغم ذلك وجد الكرد أنفسهم وقد جرفتهم أحداث الحرب للاشتراك فى القتال على الجبهتين القوقازية والعراقية . فقد انضم الكرد إلى جانب تركيا فى الحرب حيث تمكن الأتراك من توجيههم لقتال المسيحيين من الأثوريين والأرمن الذين تحالفوا مع الحلفاء ، وقد أصيب الكرد بخسائر فادحة شأنهم فى ذلك شأن الشعوب الأخرى

(١) د. عبد الرحمن البزاز . الطرق من الاحتلال حتى الاستقلال ، ص ٢٤ .

التى تورطت فى الحرب ، ولكنهم قد أثبتوا أنهم مفيدون للأتراك فى أداء المهمات التى أنيطت بهم .

بالإضافة إلى جهود العثمانيين فى استمالة الكرد إلى جانبهم . وجد كثير من القوى الأخرى المشتركة فى الحرب أنه من الضرورى أن تأخذ هؤلاء الكرد بعين الاعتبار فنشط عملاء الروس فى شمال كردستان . كما نشط العملاء الألمان والبريطانيون فى الجنوب . حتى أن فاسموس قنصل ألمانيا فى بوشهر أفلح فى الحيلولة دون اتصال القوات الروسية بالقوات البريطانية مستعينًا بقبيلة السنجابى الكردية . واستطاع عملاء بريطانيا أن يرشوا قبائل كالهور وكوران وهورامان فقدموا لها الذهب وقطعوا الوعود . كما حرضوهم على قبيلة السنجابى وقد نجحوا فى إقامة اتصالات مع الشيخ محمود فى نهاية الحرب . أما عملاء الأمريكان فكانوا المبشرين الذين لعبوا دورًا هامًا فى مناطق أورمية ومهاباد .

على الرغم من الدعاية القويّة المضادة التى قام بها الأتراك والألمان ، تمكن الإنكليز عمومًا ، من كسب التأييد لهم ، أو ضمان موقف حيادى إيجابى لهم من جانب أكثرية العشائر الكردية فى بلاد ما بين النهرين ، الأمر الذى مهّد السبيل أمامهم للاستيلاء على البلاد كلها ، وخاصةً أثناء الزحف نحو الموصل فى نهاية الحملة فى خريف عام ١٩١٨ . لكن القوات الإنجليزية لم تجلب الحرية للكرد ، التى عقد الآمال عليها عدد من الزعماء ذوى الخبرة القليلة فى السياسة الدولية ، بل جلبت لهم عبودية جديدة . فقد حاولت الإدارة البريطانية العسكرية والمدنية على السواء ، ومنذ بداية الاتصالات مع الكرد تضييق استقلالهم وتحديد حقوقهم، وإخضاع تحركاتهم لمخطّطاتها ومصالحها . ولهذا نشأت ، منذ عام ١٩١٨ ، نزاعات مسلحة بين القوات البريطانية والعشائر الكردية فى العراق ، استخدم الإنكليز فيها الطيران ضد للكرد العصاة[١] .

اقتربت من كردستان الجنوبية ، حملة الجيش البريطانى ، التى وصلت فى نوفمبر عام ١٩١٧ إلى مدينة تكريت ، الواقعة فى منتصف الطريق بين الموصل وبغداد . وكان الهدف النهائى للإنكليز هو التقدم أكثر ما يمكن فى الشمال ، بغية احتلال ولاية الموصل الغنية بالنفط والهامة من الناحية الاستراتيجية ، والتى يسكنها الكرد بصورة

---

(١) جليلى جليل وآخرون . المرجع السابق . ص ٥٨ .

أساسية . لكن ذلك كان يحتاج إلى ضمان تأييد العشائر الكردية ، التى كانت فى حالة من السخط الدائم ضد تركيا ، التى كانت تسيطر على الجزء الجبلى كله من شمال العراق . فى عام ١٩١٧ - ١٩١٨ قام عدد كبير من العملاء الإنكليز بدعاية واسعة بين العشائر الكردية دون أن يبخلوا بالوعود والرشاوى . فقد حاولت الإدارة البريطانية فى العراق استمالة الزعماء الكرد أصحاب النفوذ ، بما فيهم الشيخ محمود برزنجى والشيخ طه ، إلى جانبها . وأُجرى أول مندوب سام بريطانى فى العراق ، بيرسى كوكس مفاوضات فى مرسيليا عام ١٩١٨ ، مع الجنرال شريف باشا حول إقامة منطقة ذات حكم ذاتى للكرد .

بعد سقوط بغداد احتلت القوات الإنجليزية مدينة خانقين الحدودية المهمة (مع إيران) فى ديسمبر ١٩١٧ ، ومدينة كفرى فى أبريل ١٩١٨ ثم كركوك ... وكانت هذه القوات غير بعيدة من مدينة الموصل عندما تم إبرام اتفاقية الهدنة مع تركيا المسماة باتفاقية (مودروس) وذلك فى ١٩١٨/١٠/٣٠ .

وقد استغل الأتراك هذا التاريخ كحجة رئيسية من حججهم لادعاء ملكية المنطقة الشمالية من العراق ، (وكانت تسمى بولاية الموصل) أى المحافظات الشمالية الخمس الحالية وهى نينوى واربيل ودهوك و(كركوك) والسليمانية . وكانت مدينة الموصل ومنطقة راوندوز قد عانتا من أهوال المجاعة التى فتكت بالآلاف من السكان وتركت آثارًا مأساوية مفجعة . ولم تقف القوات البريطانية عند أبواب مدينة الموصل ، بل دخلتها فى ٨ نوفمبر ١٩١٨ وعين العقيد لجمان حاكمًا سياسيًا على المنطقة ، وأخذت سلطة الاحتلال تمتد تدريجيًا إلى أكثر المواقع الجبلية من محافظتى الموصل (نينوى حاليًا) وأربيل . وجدير بالذكر أن القوات الروسية (حليفة بريطانيا) كانت قد احتلت مدينة خانقين مرتين ، مرة عام ١٩١٦ وأخرى فى نيسان ١٩١٧ وعاثت فيهما قتلاً ونهبًا وتدميرًا ، كما احتلت منطقة راوندوز (من محافظة أربيل) وكررت الممارسات ذاتها . وانسحبت من المنطقتين المذكورتين ، اللتين صارتا فى نهاية المطاف تحت سيطرة المحتلين الإنجليز . أما فى منطقة السليمانية ، التى كانت مركزًا مهمًا للمشاعر القومية الكردية ، فإن الأتراك اضطروا للانسحاب منها فى خريف ١٩١٨[١] .

---

(١) عبد الرزاق الحسنى - الثورة العراقية الكبرى . من منشورات دار الكتب . الطبعة الرابعة ١٩٧٨ ، ص ٢٨ ، ص ٢٩ .

وكانت الأهداف الأساسية من وراء الاحتلال حماية وتعزيز المصالح البترولية البريطانية فى جنوب إيران وفى الخليج ، ووضع اليد على خيرات العراق وأراضيه كجزء من الخطط الغربية لاقتسام الممتلكات العثمانية المحتلة ، وكان العراق من بينها . وكان النفط العراقى مصدر إغراء كبير للإنجليز برغم أنهم حاولوا دائمًا تصوير وتبرير احتلالهم باعتبارات دفاعية صرفة والادعاء بأنهم لم يفكروا فى بداية الأمر باحتلال العراق كله !! سوى أن تقدمهم العسكرى كان خاضعًا لاعتبارات عسكرية صرفة ، وليس لأية اعتبارات سياسية يدّعونها ، وقد وصل الجنرال باريت إلى الفاو بعد أيام قليلة من احتلالها لتسلم القيادة مصطحبًا قوة كثيفة تدل بحد ذاتها على أن القضية لم تكن مجرد حماية نفط عبادان أو حماية طريق الهند . وقد جاء الاحتلال العسكرى البريطانى تتويجًا لتغلغل اقتصادى وسياسى فى القرون السابقة وخصوصًا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وكان ذلك يتمثل فى النفوذ السياسى الكبير للقناصل الإنجليز وفى المصالح والمؤسسات التجارية والمصرفية ، وفى إقامة «صداقات» وولاءات محلية ... وكان موقع العراق وثرواته مصدر منافسات استعمارية حادة .

لقد بذل الكرد جهودًا كبيرة فى الحرب إلى جانب العثمانيين ضد القوات البريطانية فى العراق . فقد سار فرسان القبائل الكردية والعربية لمواجهة القوات البريطانية قبل أن تصل إلى حدود لواء الكوت . حيث تصدت للقوات البريطانية فى الشعيبة . وكان يقود القوات الكردية الشيخ محمود البرزنجى على رأس ألف فارس كردى، وقد قتل فى معركة الشعيبة كثير من الكرد المشهورين منهم رشيد باشا من أهالى السليمانية والذى كان فيما سبق متصرفًا للواء المنتفك[١] وبعد أن سقطت بغداد بيد الإنجليز وبدأوا فى الزحف نحو الشمال . وفى مارس سنة ١٩١٧ أرسل البريطانيون ميجرسون الخبير بالشئون الكردية إلى خانقين لتأسيس اتصالات مع زعماء الكرد[٢] .

بدأت مقدمات هزيمة الدولة العثمانية تلوح فى الأفق مما أدى إلى الاضطراب فى صفوف الكرد ، وإلى زيادة القلق لدى الشيخ محمود . خاصة وأن العلاقات بدأت تسوء

---

(١) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٥٤ .

(٢) Edmonds, Ibid. p. 34.

بينه وبين العثمانيين . فقد أخذ العسكريون العثمانيون يتهمون زعماء العشائر الكردية بالسلب والنهب . مما دفع بالشيخ محمود إلى أن يترك ميدان القتال وينسحب بقواته إلى حدود لواء السليمانية حيث راح يقضى أيامه فى أملاكه وقراه خارج المدينة . وقد ارتاب الأتراك فى أمره ، ولكن ظروفهم العسكرية السيئة لم تساعدهم على اتخاذ إجراءات عنيفة ضده . فلم يكونوا فى ذلك الوقت مستعدين إلى أن يفتحوا بابًا يعود عليهم بالخسران(١) .

فى السابع من إبريل سنة ١٩١٨ وصلت قوة إنجليزية إلى كركوك فقرر الشيخ محمود أن يتصل بالإنجليز القادمين إليها(٢) بأمل التوصل إلى نوع من الاتفاق معهم يضمن تمتع الشعب الكردى بحقوقه القومية(٣) وذلك قبل وصولهم إلى السليمانية . وقد تداول الشيخ فى الأمر مع رجاله المقربين وكتب بصورة سرية رسالة إلى أرنولد ويلسون طلب فيها أن يتخذ الإنجليز قرارًا بتشكيل حكومة فى السليمانية يكون هو على رأسها وتكون خاضعة لحمايتهم . وقد أجاب ويلسون الشيخ محمود بأنه يزمع أن يصدر فى هذا الشأن بيانًا(٤) كما أن رؤساء الهماوند كتبوا للإنجليز رسائل يبدون فيها استعدادهم لتقديم الأغذية والذخائر(٥) .

لكن سرعان ما انسحب الجيش البريطانى من كركوك وعاد إليها بعد أيام الجيش التركى : وقد عرف الأتراك بمراسلات الشيخ محمود مع الإنجليز . لذلك أوعز خليل باشا رئيس الفيلق السادس العثمانى بالعراق إلى مصطفى بك أن يرسل الشيخ محمود إليه بحجة المداولات فى مواضيع مهمة . وعندما حضر . ألقى القبض عليه وبعث به إلى كركوك تحت حراسة قوية حيث زج به إلى السجن . وبعد محاكمة صورية صدر الحكم عليه بالإعدام . إلا أن الحظ حالف الشيخ محمود حينما حل على إحسان باشا فى تلك الظروف محل خليل باشا فى رئاسة الفيلق السادس فى العراق . وقد فكر فى الاستفادة من الشيخ محمود فى تلك الظروف الحرجة . لذلك طلب أن يحضر إليه فى

(١) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٥٤ .

(٢) عبد الرزاق مطلك الفهد : الأحزاب السياسية فى العراق ، ص ٢١٣ .

(٣) عبد الرحيم ذو النون : المرجع السابق ، ص ٣٦٣ ، الطالبانى : ص ١٩٧ .

(٤) Wilson, Aclash of Loyalties, Mesopotamia, vol II. P. 1.

(٥) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٥٩ .

الموصل . فلما وصل الشيخ لاطفه واتفق معه على الصلح ، وأن يقف مع العثمانيين فى مواجهة الإنجليز ليحمى الجانب الأيسر « الشرقى . للقوات العثمانية » فى السليمانية « وأن يساعد القوات التركية مدعومًا بقوات العشائر الكردية الموالية له .

وقد خلع عليه على إحسان باشا الهدايا ، وعينه قائدًا لقوات المجاهدين المتطوعين وأعاده إلى السليمانية مزودًا بالتوصيات اللازمة وقدم إليه ٩٠٠٠ ليرة ذهبًا لتنظيم وترتيب القوى العشائرية ، كما أمر قائد الجيش التركى فى منطقة السليمانية أن يقدم للشيخ ما يحتاج إليه من المعدات والأسلحة. حيث عاد الشيخ محمود إلى السليمانية فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ليشرع فى تنظيم الأمور المنوطة به[1] .

كان الإنجليز يعلمون ما حدث بين الأتراك والشيخ محمود ، ولم يكونوا ليطمعوا فى العودة إلى كركوك أو التقدم إلى السليمانية ما لم تسمح الظروف المناسبة[2] ، وقد كان الإنجليز يعرفون أن انسحابهم من كركوك قد أضعف من مركزهم بين الكرد ، فقد انقلب الهماوند عليهم . كما بدأت مشاعر الكثير من الكرد تتحول عنهم ، لذلك فقد قرر الإنجلير أن يعملوا على إعادة نفوذهم باحتلال كركوك مهما كلفهم الثمن . وقد انتهز الإنجليز فرصة توقيع هدنة مدروس فى ١٩١٨/١٠/٣٠ وحملوا على كركوك ؛ حيث سقطت فى أيديهم فى ١٩١٨/١١/٢٥ ، كما احتلوا اربيل بدون قتال ، وكان على إحسان باشا قد أوعز إلى متصرف السليمانية على رضا بك « من قونيه » بعد توقيع الهدنة أن ينيط إدارة لواء السليمانية بالشيخ محمود ، ويلتحق هو بالموصل بأقصى السرعة . لذلك تسلم الشيخ محمود حكم السليمانية باسم الحكومة العثمانية . بعد أن غادرها المتصرف التركى مع رجال الدولة الأتراك إلى الموصل ، وقد أبقى فيها فوجًا من الجيش التركى مع عدد من رجال الدرك برئاسة صالح بك طابور آغاسى ، ولكن الشيخ محمود بعد أن وصلت حالة العثمانيين إلى هذا الحد أدرك أنه بتحالفه مع المعسكر التركى المنكسر يلعب على حصان خاسر ، خاصة وأن أعوان الإنجليز وساستهم قد استطاعوا أن يقنعوا الشيخ بضرورة العمل بالمادة السادسة عشرة من شروط هدنة مدروس ، والتى تنص على تسليم جميع المواقع العسكرية فى سوريا والحجاز وعسير

(١) Q'Ballance, Ibid. p. 19.

(٢) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٥٦٧ ، ص ٦١ .

واليمن وما بين النهرين إلى أكبر قائد من دول الائتلاف ، وانسحاب القطعات التركية من ولاية أطنة ماعدا العساكر التى تلزم لتأمين النظام حسب المادة الخامسة من شروط الهدنة .

بعد أن استتب للشيخ محمود الأمر فى السليمانية عاود الاتصال بالإنجليز الموجودين فى كفرى ؛ حيث أرسل لهم رسالة ليبلغوها إلى السلطات البريطانية فى بغداد ، وكانت الرسالة من عزة المدفعى « عزة فاته » وأحمد فائق ، وقد أعلن فيها استعداده لتسليم السليمانية والقوات التركية الموجودة بها إليهم فى مقابل مساعدة بريطانيا على قيام حكم كردى .

وكانت الرسالة عبارة عن عريضة وقّع عليها أربعون رئيسًا من رؤساء القبائل الكردية يطلبون فيها من بريطانيا بصفتهم ممثلين عن سكان كردستان أن تضعهم تحت حمايتها ، وأن يرسل إليهم الحاكم الملكى العام مندوبًا عنه ليحدد المساعدة اللازمة لتمكين الشعب الكردى من إحراز التقدم بصورة سليمة ، وعلى أسس مدنية بإشراف بريطانيا ، وقد تعهد الموقعون على العريضة بقبول أوامر بريطانيا وإرشاداتها إذا حمتهم وساعدتهم(١) .

وقد بعث الإنجليز برسالة الشيخ إلى ويلسون ، وطلبوا إلى الشيخ أن يتريث وينتظر ما يأمر به الحاكم العام ، وقد جاء الرد من بغداد متمثلاً فى إرسال الميجر نوئيل إلى السليمانية فى منتصف نوفمبر سنة ١٩١٨ للمفاوضة فى هذا الأمر ؛ حيث وقع اتفاقًا مع الشيخ محمود وافق فيه الشيخ على قبول المساعدة والحماية من الإنجليز، وفى مقابل ذلك عين الشيخ حاكمًا على السليمانية من قبل الإنجليز وفق تعليمات الحاكم العام .

* * *

(١) د. حامد محمود عيسى . المرجع السابق ، ص ٣٦ .

الفصل الثالث
بريطانيا والموقف من الكرد
١٩١٨ - ١٩٣٢

(أ) بريطانيا والموقف من الأمانى الكردية

بريطانيا وكردستان :

تطلعت بريطانيا إلى ما وراء الخليج من شعوب وبلدان ، وتولت شركة الهند الشرقية الإنجليزية نفسها هذه المهمة كالعادة ، فأوفدت إلى كردستان فى عام ١٨٢٠ مندوبًا فوق العادة هو المستر (كلوديوس جيمس ريج) ، معتمد الشركة فى البصرة ، حيث صال وجال فى أصقاع البلاد عام ١٨٢٠م ، بصفة سائح وباحث جغرافى ، وأقام علاقات مع أهلها وقادتها وأمرائها ، ثم وضع دراسة شاملة حولها ، سياسيًا واقتصاديًا وديموغرافيًا ، جعلها موضوعًا هامًا لكتابه المشهور : « قصة مقيم فى كردستان » . ومنذ ذلك الحين ازداد اهتمام بريطانيا بهذا الجزء من الممتلكات العثمانية ، بما فى ذلك ولايات الموصل وبغداد والبصرة ، تتابع ما يحدث فيه ، وتتدخل أحيانًا بشكل مباشر فى مسائله الداخلية ومشاكله السياسية . وعلى سبيل المثال فإنه عندما حاول داود باشا والى بغداد ١٨١٧/ ١٨٣١م تصفية نظام الامتيازات الأجنبية ، وبخاصة منها امتياز شركة الهند الشرقية ، وطرد وكلائها ووسطائها التجاريين ، ومعظمهم كانوا من

الفرس... عندما حاول الباشا ذلك فإن هذه الشركة بادرت فورًا إلى الرد بحرب حقيقية ، ونجحت فى إلغاء تلك الإجراءات فيما بعد[١] .

وعندما احتدم الخلاف واستحكم ، فى القرن التاسع عشر ، بين السلطنة العثمانية وبين إيران القاجارية بشأن الحدود ، فإن الدولتين البريطانية والروسية سارعتا إلى التدخل فى النزاع وعرضتا وساطتيهما ، بتأثير مصالحها فى المنطقة . روسيا مثلاً كانت مدفوعة برغبتها فى المحافظة على مقاطعتى أرمينيا وجورجيا (كرجستان) ، الأمر الذى يتطلب الهدوء واستتباب السلام بين الدولتين المتنازعتين ، أما بريطانيا فإنها كانت تحرص أيضًا من جانبها على الاستقرار فى هذه المنطقة المجاورة للخليج ، حيث مصالحها الاستعمارية والبحرية وطريقها إلى الهند . وسرعان ما تفاهمت الدولتان وعرضتا مساعيهما الحميدة على الطرفين لتلافى الحرب ، وحل مشاكل الحدود سلميًا[٢] .

فتقرر ، بناءً على ذلك ، تشكيل لجنة رباعية مشتركة ، روسية - عثمانية - بريطانية - إيرانية ، لمعالجة المسألة ؛ فانتهت مباحثاتها واجتماعاتها إلى عقد ما يسمى معاهدة أرضروم الثانية فى ٣١ مايو ١٨٤٧ .

وكنتيجة لهذه المعاهدة ، كان لابد من وضع ترتيبات نهائية ، وتحديد خط الحدود جغرافيًا ، فتألفت لجنة فنية لهذا الغرض ، لكنها لم تتوصل إلى نتيجة حاسمة ، رغم مضى خمس سنوات ، وعلقت اجتماعاتها لمدة عشرين سنة متواصلة عندما تألفت لجنة جديدة عام ١٨٦٩ . وعندما أوشكت قضية الخلاف أن تُحل عام ١٨٧٧ ، وقعت الحرب بين روسيا وتركيا ، ثم أعيد بحث القضية دون جدوى . وفى عام ١٩١٣ ، تجدد الخلاف العثمانى - الإيرانى بشأن الحدود ، فتألفت لجنة جديدة أنهت تخطيط الحدود فى العام نفسه . وقد كان لاتفاقية أرضروم وعملية تخطيط الحدود نتائج سيئة على العرب مستقبلاً ، لأنها أقرت لإيران حدودًا ليست لها ، وتنازلت الإمبراطورية العثمانية بموجبها عن عربستان ، وأطلقت يد إيران فى المقاطعات الكردية . فى الوقت الذى زاد اهتمام البريطانيين بما بين النهرين بوجه عام .

(١) الكومبرادور فئة بورجوازية تتولى تجارة السمسرة أو الكومسيون لقاء الترويج للسلع والمنتجات الأوروبية الرأسمالية وتسويقها (تجار المرافئ) . (المؤلف) .

(٢) منذر الموصلى : الحياة السياسية والحزبية فى كردستان . لندن ١٩٩١ ، ص ١٤١ .

لذلك لم يكن مستغربًا ، خلال الحرب العالمية الأولى ، ومنذ بداياتها ، اقتحام الإنجليز للعراق من ناحية الخليج جنوبًا ، ثم واصلوا احتلاله أولاً بأول بما فى ذلك ولاية الموصل وضمنها كردستان .

ومنذ بداية احتلالها لبلاد الكرد (كردستان الجنوبى) ، فإن بريطانيا بذلت جهودًا واضحة لاكتساب الشعب الكردى والظهور أمامه بمظهر الصديق المخلص المنقذ، الذى يعطف على أمانيه وحقوقه القومية ، وذهب بعض رجالاتها إلى أبعد من ذلك منذ بداية الحرب عندما دعا (باولستون) ، القنصل العام البريطانى فى بغداد ، إلى احتلال القسم العربى من العراق وبعث (إمارة بابان) الكردية مجددًا برئاسة صديقهم الحميم أحمد بابان . وفى مرحلة تالية أخذت الإدارة البريطانية تضع إلى جانب الحكام المحليين من الأغوات مستشارين بريطانيين متمرسين باللعبة الاستعمارية. واستطاعت - عن طريق هؤلاء المستشارين - أن تذهب بعيدًا فى إيهام الكرد . أنها تقف إلى جانبهم ، فأمدتهم بالمساعدات المالية والعسكرية . لكن هذه المساعدات لم تبلغ فى أفضل الحالات إلى المستوى الذى يضمن للكرد ولو الحد الأدنى من مطالبهم الوطنية أو اليومية حتى ، لا سيما بعد أن تعمقت فى أوضاع المنطقة ، وتفهمت بشكل أوسع خلفياتها الإقليمية والدولية القديمة ، وما استجد فيها بعد الحرب العالمية فى ضوء تبدل خريطة العالم كله كان تردد الإنكليز على كردستان وتحركاتهم فيها يزداد ويتسع باطراد فى الحرب العالمية الأولى ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قصة الميجر نوئيل ، الذى كان قد تنكر بصفة رجل دين إيرانى ليتجول فى كردستان العراق . وأما المس بيل فقد قامت بجولات سرية فى هذه البلاد منذ عام ١٩١١ ، وقبيل ابتداء الحرب أخذ نائب القنصل البريطانى فى (وان) يقيم صلات قوية مع الكرد .

سياسة بريطانيا تجاه كردستان

لقد اهتم البريطانيون بالكرد « كما اهتموا بالعرب والأرمن » ويرجع هذا الاهتمام بالدرجة الأولى إلى تواجد البترول فى كردستان العراق بوجه خاص ، وإلى الأهمية الاستراتيجية لما بين النهرين بوجه عام ، لذلك لم يكن غريبًا أن تسعى بريطانيا إلى احتلال هذه المنطقة فى بداية الحرب العالمية الأولى ، ولم تكن فكرة احتلال بريطانيا لهذه المنطقة وليدة هذه الحرب . إنما كانت لها جذور بعيدة تمتد إلى أواخر القرن

التاسع عشر . فى الوقت الذى أصبحت فيه منطقة بلاد الرافدين ضمن الاستراتيجية التى هيأت لها الحركة التجارية .. ففى سنة ١٩١١ أعلن اللورد كيرزون Curzon فى مجلس اللوردات البريطانى أنه من الخطأ الاعتقاد أن المصالح البريطانية محدودة فى الخليج العربى : « كما أنها محددة بالمنطقة الممتدة بين البصرة وبغداد ، وإنما تتسع لأكثر من بغداد بكثير »(١) .

لكن اهتمام الإنجليز بالعراق وكردستان لم يلبث أن تضاعف ، منذ السنوات الأولى للقرن العشرين ، وكان ذلك نتيجة لاكتشاف النفط ، والاهتمام البالغ الذى أولوه لأراضى ما بين النهرين ، حيث كانوا يريدون أن يتخذوا من كردستان العراق قاعدة مهمة لبث نفوذهم فى الشرقين الأدنى والأوسط ، والحفاظ عليه فيهما . وفى الآونة الأخيرة كان عدد الإنجليز الذين يفدون إلى كردستان ويتجولون فيها فى ازدياد ، وكان يعينهم على دراسة حياة الكرد وتفهم أوضاع بلادهم من كل الوجوه أن بعضهم كانوا قد تعلموا اللغة الكردية ، وخاصة منهم الميجر (سون) ، الذى برع فى هذه اللغة وتفوق فيها . ثم تبيّن أيضًا بأن المعلومات التى جمعها مارك سايكس فى رحلته إلى كردستان ، كانت مفيدة لكل الأشخاص والجهات التى كانت تتولى الاهتمام بكردستان ومستقبلها بفضل إلمامه باللغة الكردية .

لقد كان جوهر السياسة البريطانية تجاه ما بين النهرين بوجه عام هو سياسة السيطرة على هذه المنطقة من العالم . وكان الخلاف والاختلاف بين الساسة البريطانيين يدور حول السبل المثلى لتنفيذ هذه السياسة والوصول إلى هذا الهدف(٢) .

وأول من حاول أن يشكل سياسة رسمية لبريطانيا فى منطقة ما بين النهرين هو السير آرثر هرتزل F.A. Hirtizel فى حكومة الهند . حيث كتب مذكرة مفصلة عن هذا الموضوع مؤرخه ١٤ مارس سنة ١٩١٥ وتدور حول مستقبل ما بين النهرين . وقد تضمنت مذكرة هرتزل تأسيس ثلاث كيانات هى « مع استثناء الجزء الكردستانى من ولاية الموصل » البصرة وبغداد والموصل ، والتى تشكل وحدة جغرافية وعرقية »(٣) ولكن

---

(١) د. حامد محمود عيسى . المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٢) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

(٣) Atiyyah, Ghassan. Ibid. P. 127.

السلطات الهندية وحكومة الهند فى وقت مبكر من عام ١٩١٥ طالبوا بالسيطرة الكاملة على كل المنطقة المحتلة من بلاد ما بين النهرين ، وبرغم ذلك لم تكن هناك سياسة محددة لمستقبل الإدارة فى العراق .

وظل هذا الوضع حتى احتل البريطانيون بغداد . فشكلوا فى لندن مجلس حرب ولجنة سميت لجنة إدارة ما بين النهرين يناط بها مهام رسم المستقبل السياسى للعراق ، وكان على رأسها اللورد كيزون وزير الدولة لشئون الهند . ووزير الخارجية F.A. Hirtizel والسير T.W. Holdeness والسير مارك سايكس كأعضاء[1] ، وفى مارس سنة ١٩١٧ عقدت اللجنة أول اجتماعاتها . ثم أصدرت قراراتها فى ٢٩ مارس سنة ١٩١٧ وكان من أهم هذه القرارات :

(أ) أن المناطق المحتلة تكون إدارتها من قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا ، وليس من قبل حكومة الهند .

(ب) تبقى البصرة مباشرة تحت الإدارة البريطانية .

(جـ) تصبح بغداد ولاية عربية يحكمها حاكم محلى أو حكومة تحت الحماية البريطانية فى كل شىء - أى تكون واجهتها عربية .

لقد صممت بريطانيا على عدم تشجيع تهنيد الإدارة الجديدة ، وتشجيع الاحتفاظ بالقوانين المحلية والمؤسسات ، وبتغيير بسيط حسبما تقتضيه المصلحة الضرورية . وقد ظلت بريطانيا حتى إبريل سنة ١٩١٨ متأثرة فى رسم سياستها لما بين النهرين بموقف السلطات البريطانية فى القاهرة وسياسة السير مارك سايكس ، ولكن بعد ذلك ومع تولى السير أرنولد ولسن مسئولية الإدارة السياسية فيما بين النهرين . أعطت بريطانيا أهمية أكبر ووزنًا أثقل إلى نصائح السلطات المحلية فى العراق[2] .

لقد خلف أرنولد ولسون برسى كوكس فى إبريل سنة ١٩١٨ كمندوب سام مدنى وبقى فى مركزه حتى أكتوبر سنة ١٩٢٠ وكان لشخصيته أثر كبير فى تطور الأحداث السياسية فى تاريخ العراق .

---

(١) Atiyyah, Ghassan. Ibid. P. 135.

وهذه اللجنة مشكلة من وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات .

(٢) Atiyyah, Ghassan. Ibid. P. 179/180.

وكان أمام سلطة الاحتلال البريطانية مهمة مزدوجة هى تحديد الأطر الجغرافية ، لذلك الجزء من كردستان الذى طالبت به ، وتحديد الحكم المقترح هناك فى آن واحد . وكان هذا وذاك أمرًا جديدًا ومشكوكًا فيه للغاية ، ذلك أن بريطانيا لم يسبقً لها أن اصطدمت بالمسألة الكردية من وجهة النظر العملية - السياسية هذه . فقد غاب أى تقليد للنظام السياسى - الحكومى أو الإدارى فى كردستان سوى تقسيمها المعتاد إلى جزأين تركى وفارسى . وعندما شرعت بريطانيا وغيرها من الدول الغربية الكبرى فى حل القضية الكردية فإنها سارت وراء مصالحها الخاصة فقط ، وباتت تعمل منذ البداية بروح العداء العميق لمصالح الشعب الكردى القومية .

حينما وقفت الأعمال العسكرية ضد تركيا بهدنة مدروس التى وقعت فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ . وضح تمامًا أن الحكومة البريطانية لم تكن لديها سياسة محددة تحديدًا واضحًا فيما بختص بالعراق عامة ، وكردستان بوجه خاص .

انقسم المسئولون البريطانيون حول مستقبل السياسة البريطانية التى يجب اتباعها فى العراق . فقد تبنت حكومة الهند والسير أرنولد ويلسون ضرورة وضع العراق كلية تحت السيطرة البريطانية كما هو متبع فى الإمبراطورية البريطانية فى الهند - أى تحت حكم بريطانى مباشر ومؤثر . وكان السير أرنولد ولسون بالذات يشك فى قابلية السكان المحليين فى العراق فى حكم أنفسهم وإدارة شئونهم بأنفسهم ، وفى نفس الوقت كان فريق آخر من البريطانيين الخبراء بأمور الشرق الأوسط كلورنس ومسن بيل(١) أكثر تعاطفًا مع الأمانى الوطنية العربية ويحبذون استقلالاً جزئيًا مع الإدارة والنصيحة البريطانية السياسية .

فقد اجتمعت اللجنة الفرعية لمجلس الوزراء البريطانى فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ للنظر فى الوضع السياسى فى العراق . وقد أعطت اللجنة صلاحيات لأرنولد ولسون ليضع أمام شعب العراق ثلاث استفسارات للتعرف على وجهة نظرهم السياسية وهى :

(أ) هل يحبذون قيام دولة عربية تحت إشراف بريطانيا تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل إلى الخليج العربى .

---

(١) Atiyyah, Ghassan. Ibid. P. 178/180.

(ب) فى هذه الحالة . هل يرون أن يوضع حاكم عربى على رأس هذه الدولة ؟
(جـ) وفى هذه الحالة . من يفضلون أن يكون هذا الرأس ؟

وقد طرحت هذه الأسئلة فى كردستان « ولاية الموصل » وسرعان ما بدأ ولسون فى تنفيذ استفتاء « زعماء كردستان » وقادتها المؤيدين للسياسة البريطانية . فقد أعطى تعليماته لضباطه السياسيين بالبدء فى هذا الاستفتاء وفى ٣٠ نوفمبر أيضًا سنة ١٩١٨ أطلع ولسون هؤلاء الضباط على المراسلات التى دارت بينه وبين الحكومة فيما يختص بهذا الاستفتاء . وكانت تعليماته لهم أن يتأكدوا عما إذا كان السكان فى مناطقهم يرغبون فى أن يشكلوا جزءًا من دولة العراق يمتد من الرقة على الفرات وجزيرة ابن عمر على دجلة حتى البصرة ومنابع الزاب الأعلى والزاب الأسفل وولاية الموصل ودير الزور(١) .

وأما عن السؤالين الآخرين ، رغبة الأمير ومن هو ؟ فقد أشار إليهم ولسون أن يناقشوا هذه الأسئلة بصراحة مع الشخصيات الرئيسية فى أقاليمهم ، والإيضاح منهم عما يكون رأى العامة فى ذلك ، ويخبروه مباشرة عما يكون رأى هؤلاء الناس وقد أعطاهم ولسون السلطة فى عقد جمعيات من الشخصيات القائدة والمشايخ ليضعوا أمامهم وجهة النظر فى هذه الأسئلة . وبناء على هذه التعليمات بدأ تنفيذ الاستفتاء بين القادة والمشايخ الكرد ، وقد تجاهل الجماهير العريضة . الزراع والتجار والعمال والضباط السابقين والحاليين آنذاك ، والذين هم فى الحقيقة يمثلون الجزء الأكبر من الطبقة المتعلمة حيث حرمهم من الحق فى إبداء وجهة نظرهم . لقد اعتمد هذا الاستفتاء على الشيوخ والقادة الكرد الذين يدينون بمراكزهم للحكومة ، وقد جاء الاستفتاء كما يريد ولسون . فقد كانت نتيجته أن الناس فى كردستان يحبذون دولة واحدة للعراق تشتمل على الألويه الثلاث . كما حبذ عدد من الأقليات أن يكون الأمير عربيًا بإرشاد بريطانى .

فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩١٨ صدر أمر بإجراء الاستفتاء العام حول مستقبل نظام الدولة فى العراق واقترح الموافقة على إنشاء دولة عربية فوق أراضى ميسوبوتاميا التاريخية (ولايات البصرة وبغداد والموصل فى الإمبراطورية العثمانية المنهارة) تحت

(١) د. حامد محمود عيسى . المرجع السابق ، ص ٣٧ .

الحماية البريطانية من الحدود الشمالية لولاية الموصل وحتى الخليج . وبهذا الشكل بينت بريطانيا وبصورة مكشوفة - وللمرة الأولى - للجميع عن عدم رغبتها فى تنفيذ وعدها للعرب فى تشكيل دولة موحدة تضم جميع الولايات العربية فى الإمبراطورية العثمانية (بما فيها سوريا ، ولبنان ، وفلسطين ، والحجاز) ، ولا تعهدها للفرنسيين بالتنازل لهم عن ولاية الموصل . وفضلاً عن ذلك أظهرت السلطات البريطانية بأن الكرد فى كردستان الجنوبية لا أمل لديهم فى الاستقلال . وجاء فى تقرير الضباط السياسيين فى شمال العراق أن بديل الدولة العربية المخطط لها فى العراق يمكن أن يكون دولة منفصلة تتألف من ولاية الموصل فقط، ولا تقع تحت الحماية البريطانية بعد، ومن الواضح أن مثل هذا الشكل لم يكن يناسب الإنجليز .

وتقررت نتيجة الاستفتاء العام ، ذلك أن الإنجليز كانت لديهم إمكانيات كبيرة لممارسة الضغط ، وتم عزل فئات شعبية واسعة عن المشاركة فى التصويت . أما الأوساط الإقطاعية - الإكليريكية والبورجوازية المالكة ، وكذلك زعماء العشائر من العرب والكرد على حد سواء فكانوا منقسمين سياسيًا . إلا أنه فى ظل مثل الظروف الملائمة للإنجليز لم يكن الموقف الذى تشكل حول الموصل سهلاً لهم . فخلافًا للعرب المسلمين الذين صوتوا لمصلحة الدولة العربية أصدر كرد الموصل واليزيديون فى جبل سنجار بيانًا أثناء الاستفتاء العام موجهًا ضد إقامة إدارة عربية ، ومن الواضح أن السلطات البريطانية لم تحسب الحساب لرأى الكرد ، لكن ما أثار قلقها هو عدم الوضوح فى الوضع الحقوقى الدولى للموصل . ولذلك سارعت فى سياسة الأمر الواقع آملة بمساعدة الإجراءات القانونية الداخلية الحصول على البراهين الإضافية التى من شأنها أن تضفى طابعًا شرعيًا على احتلال بريطانيا لشمال العراق(١) .

لم يكن هناك اتفاق على شخص الأمير ، لقد كان هذا الاستفتاء بالنسبة لبريطانيا لتكوين فكرة أكثر من كونه يتعلق باستقلال أو غير استقلال وعلى كل فقد سرت الحكومة البريطانية بهذه النتيجة التى حلت لها أى تعارض بين أمكان التصادم بين السياسة البريطانية المباشرة والتصريح الإنجليزى الفرنسى فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

---

(١) لازاريف . المسألة الكردية : ١٩١٧/ ١٩٢٣ - بيروت ١٩٩١ ، ص ٥٠ .

فى أول ديسمبر سنة ١٩١٨ ذهب آرنولد ويلسون الحاكم الملكى العام فى العراق إلى السليمانية ، واجتمع بالشيخ محمود وحوالى ستين رئيسًا يمثلون القبائل الكردية فى لواء السليمانية للبحث فى علاقات بريطانيا بالكرد ، وقد استنتج من المفاوضات التى أجراها معهم أنهم غير متفقين على نوع الحكم الذى ينشدونه للمنطقة الكردية . فقد كانت آراؤهم متباينة .

(أ) فريق يرى إقامة حكومة كردية مستقلة .

(ب) فريق يرى إلحاق المنطقة الكردية بالعراق .

(جـ) فريق آخر يطالب بربط المنطقة الكردية بلندن مباشرة .

(د) وفريق يصطفى ولسون ، ويوعز إليه بأنهم غير راضيين عن حكومة يرأسها الشيخ محمود ، وعلى أى حال فقد قرر ويلسون إرسال وفد إلى السليمانية برئاسة الميجور نوئيل لتنظيم إدارة كردية حاكمة برئاسة الشيخ محمود البرزنجى يعاونه مستشار عسكرى بريطانى هو الميجر دانليس .

وقد سافر الوفد البريطانى الذى يضم المستشارين على رأسه الميجر نوئيل إلى السليمانية . من الطريق المار خلال الجبال إلى كفرى وجمجمال حتى بلغ « واد يكفلى » وهى « قرية من قرى الشيخ محمود على بعد ساعة من الجهة اليمنى من جبل طاسلوجة على مقربة من « جمجمال - السليمانية » حيث دخل الوفد السليمانية فى أوائل ديسمبر سنة ١٩١٨ بدون قلاقل . وقد أخذ على الفور يتخذ التدابير لمساعدة الشيخ محمود على تسيير الجنود الأتراك إلى الموصل طبقًا للتعليمات التى سبق أن تلقاها ويلسون فى ١٩١٨/١١/٩ « من حكومته »[١] .

بدأ ولسون ببناء الإدارة المدنية فى المناطق المحتلة من العراق أولاً بتوجيه من السير برسى كوكس . ثم ثانيًا من تلقاء نفسه . فقد كان يؤمن بنظام يشبه نظام اللورد كرومر فى مصر ، وحينما بدا أن الحكومة البريطانية تزمع اتخاذ سياسة مغايرة دافع ولسون بقوة عن أفكاره فى وجه حكومة لندن . وظل الخلاف بينهما يتسع حتى خريف سنة ١٩١٩ حين رأت الحكومة البريطانية ضرورة استبداله بالسير برسى كوكس[٢] .

---

(١) د. حامد محمود عيسى . المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٢) Atiyyah, Ghassan. Ibid. P. 171.

كان الحاكم البريطانى العام ولسون يرى إلحاق كردستان الجنوبية بالعراق وإخراجها من نطاق دولة كردستان التى كان تشكيلها مدار البحث ، خاصة وأن الكرد كانوا يلحون فى المطالبة باستقلال كردستان المركزية[١] .

وكان هذا الرأى يحمل فى طياته نكثًا بالعهد ، وتخلى بريطانيا عن الضمانات التى أعطيت فى مجلس العموم البريطانى ، ومؤداها أن الكرد لن يرغموا على الخضوع لأية حكومة عربية[٢] .

لقد تبلور موقف أرنولد بوجه عام من نظام حكم ما بين النهرين فى البرقية التى أرسلها إلى حكومة الهند فى ١٩١٩/٢/٢٠ والتى تلخصت فى :

(أ) أن الدولة الجديدة فى العراق لابد أن تشمل الثلاث ولايات . البصرة وبغداد والموصل بالإضافة إلى دير الزور .

(ب) أن هذه المنطقة لن يحكمها أمير عربى . لكن إدارة بواسطة المندوب السامى البريطانى .

(جـ) أن السيطرة البريطانية المؤثرة سوف تدعمها القوات العسكرية وسلاح الطيران .

(د) يكون تحت سلطة المندوب السامى أربعة مندوبين له على رأس الولايات الآتية : البصرة - بغداد - الفرات - الموصل .

(هـ) إن منح بعض الاستقلال الداخلى الذاتى للكرد وكردستان ينبغى أن يترك لمشيئة بريطانيا ، ولا يوضع فى مؤتمر السلام إذا كان ذلك ممكنًا . وإذا ما أعطيت كردستان وضعًا منفصلاً فتكون الولايات التابعة لحكم المندوب السامى خمس ولايات بدلاً من أربع[٣] .

واصل الإنجليز سياسة إيجاد وضع خاص للمنطقة الكردية . فأصدر المندوب السامى البريطانى منشورًا فى ١٩١٩/٥/٦ ورد فيه ما يلى :

(١) الطالبانى : المرجع السابق ، ص ٢٠٧ « كردستان الجنوبية هى كردستان العراق . أما كردستان المركزية فهى كردستان تركيا » .

(٢) الطالبانى : المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(٣) د . حامد محمود عيسى . المرجع السابق ، ص ٤٠ .

١ - فيما يتعلق بالمناطق الكردية الواقعة فى لواء الموصل والداخلة فى حدود الانتداب البريطانى يشكل لواء فرعى يكون مركزه فى دهوك .

٢ - سيدبر المندوب السامى أمر اشتراك الضباط البريطانيين فى إدارة أربيل وكويسنجق وراوندوز ضمن لواء فرعى تابع لكركوك ويديره مساعد متصرف وقائمقام .

٣ - تعامل السليمانية كمتصرفية يحكمها متصرف . على أن يعين من قبل المندوب السامى، ويلحق به مستشار إنجليزى .. ويكون لمجلس المتصرفية سلطات تشمل حق رفع الطلبات إلى المندوب السامى ، وهى طلبات قد يوافق عليها المندوب السامى بعد المداولة مع مجلس المتصرفية من جهة ، ومن جهة أخرى مع مجلس الوزراء العراقى .

وقد وافق الوجهاء والزعماء الكرد الذين استشيروا فى أمر هذه المقترحات فى كل من أربيل والموصل ، بينما رفض بعض وجهاء السليمانية (وبتحريض إنجليزى واضح) هذه المقترحات ، وأصروا على أن يبقى لواء السليمانية تحت السيطرة البريطانية المباشرة ، فقام بإدارته حاكم سياسى إنجليزى مسؤول مباشرة أمام المعتمد السامى ببغداد ، ويعاونه فى الإدارة مجلس محلى منتخب . وقد ظلت هذه هى الحال حتى يوليو ١٩٢١ عندما بوشر بالاستفتاء العام حول انتخاب فيصل ملكًا على العراق . لكن سرعان ما غيرت بريطانيا سياستها ففى التاسع من مايو سنة ١٩١٩ أبرق وزير الخارجية البريطانية إلى ويلسون يبلغه بأن الحكومة البريطانية توافق على مقترحاته وتفوضه فى أن يبدأ فى إقامة خمس أقاليم للعراق بما فيها الولاية الكردية[١] تحت سلطة رؤساء كرد ومستشارين سياسيين بريطانيين . كما تمت الموافقة على التشكيل الإقليمى لمجالس إقليمية وتطوير وتعزيز للمجالس البلدية المحلية[٢] ولذلك فقد انتصرت آراء ويلسون لانسجام هذه الآراء مع مصالح بريطانيا[٣] ولكن اندلاع أعمال العنف فى كردستان سرعان ما غير مجرى الأحداث فيما بين النهرين بوجه عام .

---

(١) Atiyyah, Ghassan. Ibid. P. 181.

جلال الطالبانى : كردستان والحركة القومية الكردية ، ص ١١٤ .

(٢) Wilson, Aclash of Loyalites, p. 123.

(٣) الطالبانى : المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

حاولت بريطانيا أن تتخذ من الكرد قوة لها فى سبيل سيطرتها على بلاد ما بين النهرين . فتظاهرت بالدفاع عن قوميتهم والمحافظة على مصالحهم حتى أغرتهم بطلب الرجوع إليها مباشرة فيما يتعلق بأمورهم(١) .

وعلى هذا الأساس تم تعيين الشيخ محمود البرزنجى حاكمًا فى السليمانية ومعه المستشارين الإنجليزين ميجر نوئيل وميجر دانليس للشئون السياسية والعسكرية ، وقد أبلغ الشيخ محمود بأن أى مجتمع كردى أو قبيلة تسكن بين نهرى شيروان والزاب الكبير ترغب فى قبول زعامته لن تمنع من ذلك . ولها وحدها الحق فى الخيار . كما أن الحكومة البريطانية تعضده من الناحية الأدبية ، ولا تعارض كل من يريد الانضمام إليه من القبائل الممتدة من الزاب الكبير إلى ديالى عدا الذين يقطنون الأراضى الإيرانية . وأنه يحكم هذه المنطقة كممثل للحكومة البريطانية التى يجب أن ينفذ تعليماتها ويحترم إرادتها .

الانتداب البريطانى ووضع الكرد

فى صيف سنة ١٩١٩ كان وضع الخطط البريطانية لمستقبل العراق قد تحددت استنادًا إلى نص المادة الثانية والعشرين من معاهدة فرساى التى وقعت فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ وعلى أساس أن منطقة ما بين النهرين ستدخل فى منطقة الانتداب الإنجليزى . صحيح أن الانتداب لم يكن قد فرض . ولكن بريطانيا كان معروفًا أنها ستكون الدولة المنتدبة ، فقد نصت المادة الثانية والعشرون من المعاهدة المذكورة على أن توضع المستعمرات والأقاليم التى كانت تابعة للدول الاستعمارية التى انهارت فى الحرب العالمية الأولى تحت سيطرة دولة متقدمة تقدم لها المساعدات والإرشادات حتى تستطيع أن تعتمد على نفسها . وأوجبت هذه المادة على الدولة المنتدبة أن تقدم تقريرًا سنويًا لمجلس عصبة الأمم عن البلدان التى انتدبت عليها ، وتطبيقًا لذلك قرر مجلس الحلفاء الأعلى فى ٢٥ إبريل سنة ١٩٢٠ فرض نظام الانتداب على العراق ؛ حيث قبلت بريطانيا الانتداب فى ٣ مايو سنة ١٩٢٠ . وقررت تبعًا لذلك إنهاء الحكم العسكرى ، ولهذه الغاية رجع السير برسى كوكس إلى العراق مندوبًا ساميًا ، وتسلم من أرنولد ولسن

---

(١) Edmonds, Ibid. p. 29.

عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ ٣ ، ص ٢٨٧ .

مسئولية الإدارة السياسية . وقد جاء بصك الانتداب البريطانى على العراق فيما يختص بالكرد وبالمادة ١٦ ألا شيء مما ورد فى أحكام الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إداريًا فى المقاطعات الكردية كما يلوح له[١] .

واستنادًا إلى ذلك عمد المندوب السامى عند تشكيل الحكومة المؤقتة إلى تنفيذ نص المادة ١٦ بإيجاد وضع خاص للكرد يتيح لهم التطلع إلى حكم ذاتى .

ولكن السياسة البريطانية رغم ذلك لم تتحدد بصفة نهائية تجاه كردستان . خاصة وأن كردستان العراق كانت لاتزال مثار النزاع بين بريطانيا والعراق .

لم تكن وجهات النظر الواردة حول موضع المسألة الكردية فى كردستان الجنوبية والمناطق المجاورة لها من كردستان الجنوبية - ثابتة ، فقد تغيرت مع التحولات السريعة الجارية على الساحتين الدولية والشرق أوسطية ، حيث ظلت فى هذه الأثناء استعمارية صرفة ومعادية للكرد .

المشروعات البريطانية لحكم كردستان

(أ) مشروع الدويلات الكردية :

بعد اندلاع ثورة الشيخ محمود فى السليمانية فى مايو سنة ١٩١٩ تخلى سيد طه شمزينان[٢] عن الشيخ محمود وذهب إلى بغداد حيث قابل ولسون وعرض عليه عدة اقتراحات منها . أن تعمل بريطانيا على خلق إدارات كردية عديدة ذى حكم ذاتى . وقد وجد هذا الاقتراح قبولاً فى لندن . فقد اتجهت السياسة البريطانية إلى خلق إدارات كردية متعددة تحت سلطة رؤساء كرد متنفذين ، وتحت الإشراف البريطانى حتى تكون هذه الإدارات مصيدة للوطنيين الكرد خارج النفوذ العسكرى البريطانى ، وكان ذلك الأسلوب الاستعمارى المفضل آنذاك لدى وزارة المستعمرات البريطانية . فهى تحقق رغبات الأهالى والموالين للبريطانيين خاصة وتمنع تحقيق الوحدة الوطنية[٣] ، وقد أيد

(١) د. حامد محمود عيسى . المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٢) أحد الزعماء الكرد الذى كان يطالب بالحقوق القومية الكردية استنادًا إلى دعم الإنجليز فى تلك الفترة .

(٣) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ٢٠٥ ، ص ٢١٤ .

ذلك الرأى المؤتمر الذى عقد برئاسة السير آى . أ يج هرتزل . يوم السبت الموافق السادس من ديسمبر سنة ١٩١٩ فى دائرة الهند . ومفاده أنه فى اعتقاد المؤتمر أنه يجب أن تكون هناك ولاية كردية فى السليمانية تحت الرعاية البريطانية . وأن يكون هناك مجلس ليعالج شئون المقاطعة الواقعة بين الزابين مع استثناء راوندوز إلى أن تطلب الانضمام . وأن تكون الجزيرة مركزًا لدولة ذات حكم ذاتى تحت رعاية فرد من عائلة بدرخان وكانت بريطانيا تهدف إلى جعل الوطنيين الكرد تحت سيطرة بريطانيا فى الوقت الذى كان الوطنيون الكرد يأملون تحويل هذه الإدارات والدويلات الكردية التى كانت بريطانيا تزمع تأسيسها إلى حكومة كردية مستقلة[١] ولكن فشلت فكرة إنشاء الإدارات والدويلات الكردية ؛ لأن الكرد بدل الترحيب بالنفوذ البريطانى كما كانت تأمل بريطانيا أظهروا عداءً شديدًا[٢] .

(ب) مشروع الدولة الكردية :

بعد الحرب العالمية كان البريطانيون قد لعبوا بفكرة تأسيس دولة كردية تحميها بريطانيا للأسباب الآتية :

١ – محاولة دفع نفوذهم شمالاً إلى المنطقة الاستراتيجية التى تجاور القوقاز المواجهة للاتحاد السوفيتى والذى أصبح العدو الأول لبريطانيا بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية ١٩١٧ .

٢ – إن تأييد الأمانى الكردية يمكن أن يتخذ وسيلة للضغط على تركيا الكمالية وللقضاء على كل ادعاء تركى حول ولاية الموصل الغنية بالنفط[٣] .

٣ – جعل كردستان وسيلة للضغط على العراق والحركة الاستقلالية العربية التى تضطر إلى الاستنجاد ببريطانيا من ناحية أخرى[٤] .

---

(١) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ٢٠٦ ، ص ٢١٠ .

(٢) عن الطالبانى : ص ٢١٠ : برقية سكرتير وزارة الهند إلى المثل البريطانى فى بغداد ١٩١٩/٨/٢٢.

(٣) جورج لنشوفسكى : الشرق الأوسط فى الشئون العالمية ، جـ٢ : ص٦ ، حركة رشيد عالى ، ص٢٣.

(٤) الثورة العربية : مجلة عراقية : المجلد الثانى : السنة الثانية ١٩٦٩ .

٤ - كسب أنصار لبريطانيا فى كردستان وبالتالى فرض السيطرة البريطانية عليها . خاصة وأن المتوقع كان أن تجبر الظروف هذه الحكومة الكردية على التوود والتقرب من بريطانيا لصيانة وجودها من الخطر التركى بوجه خاص .

وكان يدافع عن فكرة الدولة الكردية كل من الميجور نوئيل الذى عين مستشارًا سياسيًا للشيخ محمود فى السليمانية ثم اللورد كيرزون . ولذلك فحينما ذهب ولسون إلى لندن فى أوائل سنة ١٩١٩ ليطالب بإنشاء دولة عراقية تخضع للحكم البريطانى وتشمل على كل ولاية الموصل عارض اللورد كيرزون ضم الموصل وفضل أن يضمها إلى دولة كردستان التى حاولوا إنشاءها فى ذلك الوقت[(١)] كما كان نوئيل يرى عدم تجرئة كل كردستان وتشكيل دولة فيها وكان يرى أن ذلك يمكن تحقيقه عن طريق :

١ - إخراج النفوذ التركى من كردستان .

٢ - عدم تقسيم كردستان .

٣ - أن تتبع الحدود بقدر الإمكان الخط القومى بين الكرد والعرب[(٢)] .

وقد تبلورت سياسة إقانة دولة كردية فى اتفاق سيفر ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، ولكن نصوص هذه الاتفاقية لم تخرج إلى حيز التنفيذ بسبب تغير الظروف الدولية .

لقد صرفت بريطانيا النظر عن فكرة استقلال الكرد أو حصولهم على الحكم الذاتى وإقامة دولتهم . للأسباب التالية[(٣)] .

١ - إن الميثاق الوطنى التركى الذى وضع سنة ١٩٢٠ طالب بالسيادة على لواء الموصل . وقد خشى الإنجليز أن يؤدى قيام دولة كردية إلى إغراء الكرد بالانضمام إلى الدولة الجديدة وبالنتيجة يؤثر ذلك على الدولة العراقية الناشئة[(٤)] وعلى ضياع منابع النفط من أيدى البريطانيين .

---

(١) جلال يحيى : العالم العربى بين الحربين العالميتين المشرق العربى . ص ١٤١ .

(٢) جلال الطالبانى : المرجع السابق : ص ٢٠٩ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ٣٠ ، عبد الرحيم ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

٢ - إن قيام هذه الدولة يمكن أن يهدد بالانفجار وإلى إخلال بتوازن الشرق الأوسط واستقراره حيث أن تأسيس هذه الدولة سيؤدى فى النهاية إلى انتفاع الاتحاد السوفييتى بها أكثر من أى جهة أخرى .

٣ - كانت بريطانيا تتطلع إلى كسب الرأى العام العربى ، وقد وجدت من الصعب عليها أن تشجع فى الوقت نفسه الخطط التى يكون من شأنها تضييق الوقعة التى يطالب بها العرب[١] .

٤ - ظهر أمام البريطانيين أنه لا يمكن إقامة دولة كردية لأن مصطفى كمال أتاتورك كان قد رفض السماح للكرد الأتراك بالمشاركة فى مثل هذه الدورة وفرض عليهم البقاء داخل حدود تركيا الحديثة . فعملت بريطانيا على إمساك العصى من النصف وقررت ضم مناطق الكرد للعراق على أن يقام فى مناطقهم إدارة خاصة بهم والنص على ضمان حقوقهم القومية . وكان هذا الوضع المعتدل بالنسبة للدبلوماسية البريطانية يسمح بوجود مشكلات جديدة بين العرب والكرد ويسمح لبريطانيا بالتدخل كحكم بينهما[٢] بينما كان يسمح باستمرار الحصول على موارد البترول من شمال العراق مختبئة وراء الدولة العراقية فى بغداد[٣] .

٥ - إن البريطانيين لم تكن فى نيتهم أن يحسموا القضية الكردية فى العراق نهائيًا . وبطبيعة الحال لم تكن السياسة الاستعمارية تستطيع أن تتقبل فكرة ضمان الاستقلال لسكان منطقة هامة كمنطقة الموصل . ومن الناحية الأخرى لم يكن الموقف العدائى الذى وقفه الكرد من الحكومة العراقية الجديدة بالأمر السئ . فقد كان ينطوى على تنبيه دائم ليفصل وأصحابه أن بريطانيا قد تعبر عن موافقتها على استقلال كردستان فى حالة جريان الأمور فى العراق مجرى لم تستشر بشأنه بريطانيا وتوافق عليه[٤] .

---

(١) جورج لنشوفسكى : الشرق الأوسط فى الشئون العالمية ، جـ٢ : ص٦ .

(٢) جلال يحيى : العالم العربى بين الحربين : المشرق العربى . ص ١٦٢، ص ١٤٩ .

(٣) جلال يحيى : العالم العربى بين الحربين : المشرق العربى . ص ١٤٩، ص ١٦٦ .

(٤) عبد الرحمن قاسملو : المرجع السابق ، ص ٩٥ .

٦ - إن الكرد أنفسهم لم يوحدوا صفوفهم ويبرهنوا لبريطانيا أنهم يمكن الاعتماد عليهم فى إقامة دولة تستطيع أن تحافظ على نفوذ بريطانيا وأهدافها .

٧ - إن العرب كانوا يطالبون بضم الموصل للعراق ، وقد وقف العرب إلى جانب الإنجليز فى الحرب العالمية ضد تركيا ؛ بينما وقف الكرد إلى جانب تركيا ضد الإنجليز ولم يكن منتظرًا من بريطانيا أن تتبنى مطالب الكرد فى ظل هذه الظروف[١] .

تذبذب السياسة البريطانية إزاء كردستان

وعدت بريطانيا سكان بلاد الرافدين عامة بالحرية والاستقلال وتخليصهم من نفوذ الأتراك ومنحهم حق تقرير المصير ، وقد أصدرت فى هذا الشأن عدة بيانات منها تصريح الجنرال مود لأهالى بغداد فى ١٩ مارس ١٩١٧ . ثم التصريح الإنجليزى الفرنسى فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ الذى أحيى الآمال الوطنية وكان من أهم الوعود والتصريحات البريطانية الفرنسية بالاستقلال بسبب توقيته بعد انتهاء الحرب[٢] لكن سرعان ما تنكرت بريطانيا لهذه الوعود والتصريحات فسرعان ما كتب أرنولد ولسون إلى حكومته فى ١٦ نوفمبر ، وبعد أسبوع واحد من التصريح الإنجليزى الفرنسى إن دوره الرئيسى هو إعلان ما بين النهرين محمية بريطانية تتمتع فيها جميع العناصر والطبقات بالحد الأدنى من الحرية والحكم الذاتى[٣] ولكن سرعان ما عملت بريطانيا على إنشاء دولة كردية وكان أبرز مظهر لهذه السياسة هو توقيعها على اتفاقية سيفر فى أغسطس سنة ١٩٢٠ وقد دفعها إلى ذلك عداء الكماليين لبريطانيا وتقربهم من الاتحاد السوفييتى واندلاع ثورة ٣٠ يونيو فى العراق ضد الاستعمار البريطانى[٤] ولكن بريطانيا سرعان ما بدأت تتراجع عن هذه السياسة بعد صمود الكماليين وهزيمتهم لليونانيين وقضائهم على الدولة الأرمنية وتصميمهم على عدم منح أى حقوق قومية للكرد . ولكن فى ديسمبر سنة ١٩٢٢ أعلنت بريطانيا فى بيان مشترك مع

(١) Adamson, David, The Kurdish War P. 19.

(٢) Atiyyah, Ghassan , Ibid. P. 172 & Kedourie, Elie, Ibid. P. 79.

(٣) Attiyyah, Ibid. P. 174.

(٤) أحمد فوزى : قاسم والأكراد ، ص ٨٣ .

حكومة العراق التى كانت تحت الانتداب البريطانى آنذاك عن تأييدها لتأليف حكومة كردية للوقوف فى وجه الأتراك . ثم فى عام ١٩٢٣ عدلت عن هذا المشروع ووقعت معاهدة لوزان مع تركيا التى تجاهلت تمامًا أى ذكر لموضوع الدولة الكردية . أما أسباب هذا التذبذب والاضطراب فى السياسة البريطانية . فبالإضافة إلى تغير الظروف الدولية ومرونة بريطانيا للتكيف مع الأحداث المتغيرة فهو عدم وثوق ساسة الإمبراطورية بكردى ذو نفوذ يركن إليه فى حراسة مصالح بريطانيا فى كردستان الغنية بالبترول[1] .

* * *

(١) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(ب) بريطانيا وتأسيس الإدارة المدنية

تأسيس الإدارة المدنية :

بينت تجربة الأشهر الأولى للحكم البريطانى فى العراق، أن الإجراءات العسكرية-البوليسية وحدها ليست كافية لحل هذه المهمة . لا من وجهة النظر الداخلية ولا الخارجية . وأظهرت ثورة عام ١٩٢٠ لحكام الإمبراطورية ، وبوضوح ، الضرورة الملحّة والعاجلة لإنشاء واجهة سياسية يفرضها الحكم الاستعمارى عمليًا فى العراق . وهذا ما كان يتعلق بالحكم سواء فى البلاد كلها أم فى مناطقها الكردية . فقد كان من المتوقع إدخال نظام سياسى يتسم بالمرونة والفعالية من شأنه أن يؤمن طويلاً ضمان الاستقرار لمصالح بريطانيا الاستعمارية فى العراق وفى كردستان الجنوبية بوجه خاص. ولم تكن هذه القضية سهلة ، وخاصة فى « جزئها الكردى » ذلك أنه إلى جانب المصاعب «الطبيعية» التى جرى الحديث عنها مرارًا ، والتى اصطدمت بها كل سلطة أجنبية فى علاقاتها المتبادلة مع العشائر الكردية ازدادت ضرورة الحساب للوضع الغامض جدًا آنذاك فى كردستان الشرقية والشمالية ، وتطلب حل هذه القضية على مستويين : على مستوى الإدارة البريطانية فى العراق نفسه ، وعلى مستوى القيادة السياسية العليا فى لندن ودلهى[1] .

لذلك وضعت الحكومة البريطانية خطة تشكيل حكومة وطنية فى العراق ، وأعلنت هذه الخطة فى ١٧ يونيو سنة ١٩٢٠ ، ولكن الاضطرابات التى نجمت عن اندلاع ثورة ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ قد عطلت تنفيذها . وبعد القضاء على الثورة تأسس فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٠ مجلس دولة مؤقت يكون مسئولاً تحت إشراف المندوب السامى عن حكومة البلاد فيما عدا السياسة الخارجية . وذلك برئاسة عبد الرحمن النقيب .

ففى ١١ أكتوبر ١٩٢٠ ، والثورة العراقية قد دخلت مرحلتها الأخيرة ، وصل إلى بغداد السير « برسى كوكس » حاملاً مشروعًا جديدًا لنظام الحكم فى العراق ، يتضمن مسحة أو مسحات عراقية ، وقد وضعت أسسه وخطوطه العريضة فى وزارة

(١) لازاريف : المرجع السابق ، ص ٨٥ .

المستعمرات البريطانية فى لندن ، بعد أن أدركت هذه الوزارة ، فشل السياسة التى اتبعها السير « أرنولد ولسن » وكيل الحاكم العام السابق فى العراق ، وهى السياسة التى كانت قائمة على التجاهل التام للشعب العراقى فى مطالبه لإقامة « حكم وطنى » ، والواقع أنه بعد الانعكاسات التى تركتها ثورة العشرين ، والتى وصلت آثارها إلى الرأى العام البريطانى ، نتيجة تحمل الخزينة البريطانية أعباء الخسائر التى نتجت عن الثورة، فقد ارتفعت أصوات تطالب بانتهاج سياسة جديدة تجاه الدول التى تخضع للنفوذ البريطانى ، ومن بينها العراق ، وتجسد ذلك فى أقوال عدد من أعضاء مجلس العموم ، وفى مقالات نشرت فى الصحف البريطانية ركّزت على القول بوضع حد لحكم العراق حكمًا استبداديًا مباشرًا ، وأنه لابدّ من التجاوب مع روح العصر .

ومن هنا أختير « برسى كوكس » خلفًا لـ « أرنولد ولسن » ليمارس سياسة أكثر لينًا وتساهلاً تستهدف بصورة أساسية تشكيل « حكومة عصرية » تبعًا لنصوص الانتداب ، ووفقًا للتعبير الذى استعمل حينذاك ، والواقع أن هذه الحكومة التى تم تشكيلها بالفعل فى ظل الانتداب ، لم تكن فى الواقع سوى « وجه عراقى وباطن إنجليزى » ! وقد عبر عن ذلك برسى كوكس نفسه بقوله « إن حكومتى انتدبتنى لتشكيل حكومة وطنية فى العراق بنظارة حكومة بريطانيا » !

وبعد مشاورات ومداولات ، لعبت « المس بيل » دورًا بارزًا فيها ، تم تأليف أول حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب ، تضم ثمانية وزراء وهم : (طالب النقيب وزير الداخلية - مصطفى الآلوسى وزير العدلية - ساسون حسقيل وزير المالية - جعفر العسكرى وزير الدفاع - مهدى آل بحر العلوم وزير المعارف والصحة - محمد على فاضل وزير الأوقاف - عزت الكركوكى وزير النافعة - عبد اللطيف المنديل ، وزير التجارة) .

ومن أجل إرضاء أكبر عدد من العائلات والعشائر جرى إضافة وزراء آخرين إلى الحكومة تحت اسم وزير بلا وزارة ، وكان رئيس الوزراء ومعظم الوزراء من الناس البسطاء الذين لا يدركون شيئًا من الأمور العامة ، فكيف بالأمور السياسية ! .. ووصف مجلس الوزراء بأنه كان صورة طبق الأصل لمجالس الإدارة التى عرفها العراق فى العهد العثمانى ، والتى كان مدحت باشا أول من ابتدعها ، وكان مجلس الوزراء هذا ينعقد

مرتين فى الأسبوع ، ولكن « بدون حل أو ربط ..! » ، ومعظم الجلسات كانت تعقد فى دار عبد الرحمن النقيب لأنه كان شبه مقعد لا يستطيع التنقل ، وكان أغلب الوزراء يصلون راكبين على ظهور الخيل ، وكان كل ما يفعلونه إعادة إصدار القرارات التى يصدرها المندوب السامى البريطانى مع النظر فى بعض القضايا البسيطة ، وكان أغلبهم لا يفهم شيئًا فى شؤون وزاراته ، ولم يتلق قسطًا وافيًا من التعليم ، وباستثناء طالب النقيب وجعفر العسكرى .. فإن الآخرين كانت تغلب عليهم البساطة(١) .

وقد روعى فى مجلس الوزراء أن دعوة الأعضاء الآخرين غير رئيسه عبد الرحمن النقيب « وتوزيع واجباتهم تصدر كما لو كانت » تصدر من النقيب نفسه فى محاولة لإعطاء المجلس واجهة وطنية وليست بريطانية . ولم يتضمن تشكيل مجلس الوزراء المؤقت أى وزير كردى . وقد انتقلت صلاحيات الإدارة بذلك من المندوب السامى إلى الحكومة العراقية المؤقتة . حيث أثار ذلك بالطبع مسألة مستقبل المناطق الكردية بشكل حاد .

فى بيان المندوب السامى البريطانى لعام ١٩٢٠

أصدر المندوب السامى البريطانى بيانًا رسميًا بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٢٠ ، أى قبل قيام الدولة العراقية بسنة واحدة ، أوضح فيه ما ستؤول إليه أوضاع كردستان ، وقد نص على ما يلى :

« ينظر المندوب السامى نظرة جدية عملية فى التدابير التى يجب عليه اتخاذها ، بخصوص حكم المناطق الكردية فى العراق ، وقد علم أن القلق يساور الكرد ، خوفًا من وجود نية لإلحاق بلادهم بحكومة بغداد . حتى أن بعضهم طالب بالاستقلال التام ، وتأليف دولة ، كما بلغه من جهة أخرى ، أن هناك من قادة الرأي الكردى وزعمائه من يسلم بالروابط الاقتصادية والصناعية ، التى تربطهم بسائر العراق ، ولما كان الأمر كذلك ، فإن فخامة المندوب السامى يريد ، إن كان ذلك ممكنًا ، الاطلاع على رغبات الشعب الكردى الحقيقية ، فإن كانوا يفضلون البقاء فى كنف الحكومة العراقية فإنه مستعد لأن يقترح على مجلس الدولة بحل على الوجه الآتى .

(١) زهير صادق الخالدى : العراق منذ نشوء الحضارة إلى عهد صدام حسين ، ص ٤٦٠ - بغداد ١٩٨٩ .

فيما يتعلق بالمناطق الكردية الواقعة فى لواء الموصل والداخلة ضمن حدود منطقة الانتداب البريطانى يشكل لواء فرعى يتألف من أقضية زاخو وعقرة ودهوك والعمادية . على أن يكون مركزه دهوك . وإن يكون تحت هيمنة معاون متصرف بريطانى ، ويكون القائمقامون بريطانيين . على أن يحل محلهم موظفون من الكرد . ويذعن هذا اللواء الفرعى فى شئونه المالية والقضائية إلى حكومة بغداد الوطنية ، ويرسل بالطبع ممثلين عنه إلى الجمعية التأسيسية . ولكنه فى الأمور المتعلقة بالإدارة العامة يراجع القائمقامون المتصرف . كما أن التعيينات الإدارية يقوم بها المندوب السامى بمشاورة الحكومة المحلية(١) .

وسيتدبر المندوب السامى أمر اشتراك الضباط البريطانيين فى إدارة أربيل ، وكويسنجق ، وراوندوز ، وينال تعهدًا بمراعاة رغبات الأهالى فى أمر تعيين موظفى الحكومة أما تفاصيل ذلك فتوضح حالما تسمح الحالة .

تعامل السليمانية كمتصرفية يحكمها متصرف شورى . على أن يعين من قبل المندوب السامى ، وأن يلحق به مستشار إنجليزى ريثما يتم تعيين المتصرف ، ويقوم الحاكم السياسى البريطانى مقامه ، ويخول المتصرف من السلطات ما يوافق عليها المندوب السامى بعد استشارة المتصرف ومجلس الدولة . فيكون القائمقامون فى الوقت الحاضر بريطانيين على أن يحل محلهم الكرد حيثما يتوافر رجال أكفاء لهذه الغاية .

أجرى استفتاء عام بين الكرد لمعرفة رأيهم فى هذا البيان ، ويعرف هذا الاستفتاء بـ « لام باش ، لام باش نية » أى أحبذ . ولا أحبذ ، والتحبيذ دمج كردستان بالعراق ، وكان استفتاءً عامًا اشترك فيه كل من له مسكن فى منطقة الاستفتاء . وقد أجمعت الكلمة فى السليمانية على « لام باش نية » أى عدم تحبيذ الاندماج . حيث رفضوا فكرة الانضمام إلى العراق . فظل هذا اللواء تحت الهيمنة البريطانية يحكمه موظف بريطانى مسئول أمام المندوب السامى يعاونه فى ذلك مجلس محلى منتخب .

كما قبل الكرد القاطنون فى ألوية الموصل وأربيل وكركوك بمقترحات المندوب السامى البريطانى .

---

(١) د. حامد محمود عيسى : المرجع السابق ، ص ٩٧ .

ويبدو أن بريطانيا كانت تتهيأ لضم كردستان الجنوبية وجعلها الجزء الشمالى لدولته . والموافقة على بقاء كردستان المركزية والشرقية تحت سيطرة تركيا وإيران والتراجع عن نصوص معاهدة سيفر حيال كردستان ، وجعل ذلك شرطًا للمساومة المرتقبة مع تركيا الكمالية . وقررت استعمال القوة وكل السبل والوسائل الأخرى لفرض هذه السياسة(١) .

لقد عزمت بريطانيا على عقد مؤتمر بالقاهرة لتحديد سياستها فيما بين النهرين ، لذلك دعت وزارة المستعمرات البريطانية إلى عقد هذا المؤتمر لدراسة الحالة السياسية فى البلاد العربية ، وخفض النفقات التى تتحملها الخزانة البريطانية ، ووضع الخطوط الرئيسية لسياسة بريطانيا المقبلة فيها ، وقد عقد المؤتمر بالقاهرة فى الفترة بين ١٢ إلى ٢٤ مارس سنة ١٩٢١ برئاسة السير ونستون تشرشل وزير المستعمرات ، واشترك فيه جرترودبيل والكولونيل لورنس والسير برسى كوكس والميجور يونج H. young . والسير بادوكوك R. Badcock . كسكرتير . وكثيرون غيرهم من الخبراء الإنجليز فى الشئون العربية .

وقد دعى إليه من العراق جعفر العسكرى وزير الدفاع وساسون حسقبل وزير المالية فى الحكومة المؤقتة ، وقد رأى المؤتمر فيما يخص العراق بحث :

١ - علاقة الدولة الجديدة ببريطانيا فى المستقبل .

٢ - شكل الحكم فى العراق والمرشح لحكمه .

٣ - طبيعة القوات العسكرية التى ستقع عليها مسئوليات الدفاع فى الدولة الجديدة .

٤ - حالة الأقليات فى العراق ، وخاصة الكرد وعلاقتهم بالدولة الجديدة .

أما بالنسبة للأقليات ، وبخاصة الكرد فقد أخذ مؤتمر القاهرة قرارًا يقضى بتفويض المندوب السامى باتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد أمانى الكرد .

انعقد المؤتمر فى القاهرة فى ١٢ مارس ولغاية ٢٤ مارس عام ١٩٢١ ، وبرئاسة ونستون تشرشل ، وشارك فى أعماله رؤساء الإدارة البريطانية فى العراق ، وفلسطين ،

---

(١) د. حامد محمود عيسى ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .

وشرق الأردن ومصر وكبار الضباط فى القوات البريطانية المسلحة المتمركزة فى الشرق الأوسط ، وكذلك خبراء مهرة من شبكة الاستخبارات الإنجليزية وغيرهم . ووضع المؤتمر نظامًا من شأنه ضمان الحفاظ على المواقع البريطانية الاستعمارية فى المشرق العربى يدوم عشرات السنين .

وأثناء افتتاح مؤتمر القاهرة باتت ضرورة إعادة النظر فى معاهدة سيفر بما فى ذلك بنودها « الكردية » واضحة لجميع الأطراف المعنية ، ولم تندرج بعد كردستان المستقلة فى جدول الأعمال . وقد عكست المذكرة التى قدمتها دائرة الشرق الأدنى إلى المؤتمر هذه النزعة .

جرت فى مؤتمر القاهرة مناقشة واسعة للمسألة الكردية فى ميسوبوتاميا خلال اجتماعات اللجان السياسية والعسكرية . ويستأثر بالاهتمام استقصاء تعليل المشاركين فى هذه الاجتماعات ، ففى الاجتماع الرابع للجنة السياسية المنعقد فى ١٥ مارس جرت المناقشة تحت شعار ضرورة مراجعة معاهدة سيفر وتحرير المناطق الكردية الجنوبية من تبعيتها للحكومة العراقية . وعبّر كوكس عن رأيه فى أن تتم إدارة المناطق الكردية فى كركوك والموصل عن طريق المتصرفين ، وبمشاركة الضباط السياسيين الإنجليز والموظفين الكرد . وأكد على أن هذه المناطق ، وكذلك السليمانية ، تؤلف جزءًا متكاملاً من العراق ، وخاصةً من الناحية الاقتصادية . ويجب أن يكون لها تمثيل نيابى فى البرلمان العراقى ، لكن من المشكوك فيه أن يرغب سكان السليمانية فى ذلك . كما تمسكت جيرترود بيل بمثل هذا الرأى .

واقترح الرائد يونج عدم التلكؤ فى إنشاء دولة كردية فى ميسوبوتاميا تكون مستقلة اسميًا عن الحكومة العراقية الواقعة تحت إشراف المندوب السامى البريطانى المباشر ، غير أن هذه الدولة يجب أن لا تتمتع بخواص الاستقلال الحقيقى ، وخاصة عن بريطانيا . وحاليًا تكون الفرصة مناسبة لإجراء الانتخابات فى « مجلس » المناطق الكردية ، ولضمان الأمن فيها لا ينبغى إرسال الألوية العربية إليها ولا القوات العربية ، فالكرد أنفسهم يحافظون على النظام .

ولم يستطع الرائد نوئيل الرد بشىء عن سؤال رئيس الجلسة وتستون تشرشل حول موقف الكرد من معاهدة سيفر (وهذا مؤشر بالغ الدلالة ، فلم يُسمع فى مناطق

كردستان النائية شىء تقريبًا عن معاهدة سيفر) . وأشار نوئيل إلى خطورة الدسائس التركية حال إجلاء القوات البريطانية ، وخاصةً فى منطقة السليمانية التى يرغب الأتراك فى ضمها . أما الكرد بالذات فإنهم يؤثرون الإدارة الذاتية (الاستقلال الذاتى ضمن إطار الدولة العراقية) ، لكنهم يستطيعون محاربة الحكومة العراقية وبنشاط . خاصة فيما إذا مارس الأتراك الضغط ، وعلى الإنجليز تشكيل « دولة كردية حاجزة قد تستخدم بمثابة توازن معادٍ لكل شكل متوقع من أشكال الحركة المعادية الخطرة لبريطانيا فى ميسوبوتاميا . وإذا لم يكن ثمة حاجز جمركى بين الدولتين فى ميسوبوتاميا فقد يصبح الكرد مصدرًا جيدًا للدخل بالنسبة لبريطانيا » . وأخيرًا طالب نوئيل بضم منطقة العمادية إلى منطقة النفوذ البريطانى .

كما عارض العقيد لورانس إخضاع الكرد فى كردستان الجنوبية لسلطة « الحكومة العربية » مع أنها سوف تبذل مساعيها لتحقيق ذلك . ولقد رأى – خلافًا لكوكس وبيل – أن متصرفًا واحدًا يكفى لإدارة كردستان الجنوبية ، أى أنه كان ضد التقسيم الإدارى لهذه البلاد[١] .

وبعد أن لخص تشرشل ما دار فى النقاش وافق على مشروع قيام « دولة حاجزة صديقة بين العراق وتركيا » تدافع وبإخلاص عن المصالح البريطانية ، وأيَّد فكرة تشكيل مجلس انفصالى (برلمان محلى) فى كردستان الجنوبية ، وأعلن عن ضرورة تقديم العون « للزعيم الكردى (؟) والتابعين له الأكثر نفوذًا » وصرف أنظارهم عن الأتراك واستمالتهم إلى جانب بريطانيا . وفضلاً عن ذلك أشار تشرشل بشكل خاص إلى ضرورة الحفاظ على سلطة بريطانيا العليا وتعزيزها فى ميسوبوتاميا كلها ، العربية والكردية ، على حد سواء .

وأردف وزير المستعمرات يقول ، إن السياسة البريطانية عملت الكثير لتأييد العرب، ولكن لا ينبغى الاستخفاف بحقوق الأقلية الكردية ، وفى البداية يجب تشكيل فوجين من الكرد لأجل السليمانية وكركوك . ويجب أن تتقارب كردستان والعراق تحت إشراف المندوب السامى وتشكلا فى المستقبل دولة واحدة ، وحسب رأى تشرشل يمكن التوصل هنا ، فى القاهرة ، إلى حل نهائى لهذه المسألة دون إطلاع « فورين أوفيس »

(١) لازاريف : المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

على ذلك ، بل عصبة الأمم فقط . كما تبادل تشرشل الآراء مع ج. بيل ويونج وجوب ضمّ الموصل «بلاشك» إلى العراق ، والرغبة فى تشكيل قوات الحدود من الكرد تحت قياد الضباط الإنجليز .

وهكذا يجب أن تقع كردستان الجنوبية كلها تحت إشراف بريطانيا ، الأمر الذى كان يصبو إليه تشرشل ومستشاروه منذ بداية مناقشة القضية الكردية فى القاهرة ، كما جرت على هذا المنوال المناقشة القادمة . فقد اعترف كوكس علانية فى اجتماع اللجنة العسكرية الجارى فى اليوم نفسه - أى فى ١٥ مارس ، بأن التدابير الرامية إلى إنشاء « كردستان صديقة » ناجمة عن وجود « العراق المعادى لنا » ، وبتعبير آخر ، عن وجود الحركة العربية الوطنية - التحررية . وراحوا يخطّطون لتأليب الكرد ضد العرب (وبالعكس) ، وفى هذا يكمن جوهر السياسة البريطانية فى العراق فى مرحلة ما بعد سيفر . ولقد عرض كوكس والجنرال العراقى جعفر باشا بالتفصيل الخطة التى وضعتها اللجنة السياسية لإدارة كردستان الجنوبية على غرار جنوب أفريقيا التى يلعب تنظيم الألوية الكردية تحت قيادة الضباط الإنجليز مكانًا هامًا فى تنفيذها .

وقد تم التأكيد على هذه الآراء ، وأُعطيت أهمية عامة فى الاجتماع الرباعى المشترك للّجان السياسية والعسكرية الذى جرى فى ١٦ مارس عام ١٩٢١ . ولم يُتخذ قرار نهائى حول المسألة الكردية فى هذا الاجتماع ، وقد سجل فقط أنه من الأفضل للمندوب السامى البريطانى التعامل مع الحكومة الكردية من تعامله مع الحكومة العراقية . ومن المرغوب فيه تزويد الحاميات فى كركوك والموصل على حساب « المواد البشرية الكردية » ، كما قدمت على هذا المنوال نتيجة مناقشة المسألة الكردية فى التقرير الختامى للمؤتمر ، وجاء فيها « توصل المؤتمر إلى استنتاج مؤداه أن كل محاولة لوضع المناطق الكردية عنوةً تحت إشراف الحكومة العربية ستصطدم ، لا محالة ، بالمقاومة » . ويجب وضع كردستان تحت إشراف المندوب السامى المباشر ، وأن تتم إدارتها بصورة مستقلة عن العراق قبل أن يتمكن الكرد من الإدلاء برأيهم . عندئذ سيغدو ممكنًا تأليف التشكيلات الكردية تحت قيادة الضباط الإنجليز ، فهى ستدافع عن الحدود أفضل من الجيش العربى .

وبهذا الشكل وضعت فى مؤتمر القاهرة الأسس الرئيسية لسياسة بريطانيا الكردية ، وضمن حدود ميسوبوتاميا فى المرحلة الأولى ، وكانت سماتها الأساسية هى : أولاً : التخلى الفعلى عن ضم الأراضى الكردية الجنوبية المستدركة فى سيفر إلى الدولة الكردية المستقلة ، ثانيًا : فرض رقابة استعمارية صارمة على كردستان الجنوبية . ثالثًا: مواجهة الدول الكردية العميلة فى ميسوبوتاميا بمثيلتها من الدولة العربية بغية وقف تطور الحركة الوطنية التحررية العربية والكردية على السواء . وبالضبط جرى فى هذا المنحى أيضًا النهج السياسى للاستعمار .

وكما ورد آنفًا لم تتخذ أية قرارات نهائية فى القاهرة حول المسألة الكردية ، فلم يكن لدى تشرشل ولا مستشاريه تصور واضح حول الوضع السياسى المحدد الذى سيتشكل فى أقرب وقت ، الأشكال التنظيمية التى يتخذها حكم الانتداب الذى فُرض على البلاد . وواجه ترشيح الإنجليز للأمير فيصل الهاشمى الذى طرده الفرنسيون من دمشق - وتبيّن أن لا عمل له - لمنصب ملك العراق معارضةً شديدة (ليس بين الكرد فحسب ، بل ولدى جزء كبير من العرب وخاصة الشيعة) . واستمر نطاق الحركة المعادية للاستعمار فى الاتساع فى المناطق الكردية والعربية من البلاد على السواء ، وخاصةً أن الوضع كان متوترًا على الحدود العراقية - الإيرانية والعراقية - التركية التى تقسم كردستان . ولهذا السبب اقتصر فى مؤتمر القاهرة على ورقة مسودة لمستقبل نظام كردستان الجنوبية . وكما بينت الأحداث اللاحقة كانت هذه الطريقة لمعالجة القضية الكردية فى العراق بعيدة النظر .

وبالتالى تحدد مصير كردستان الجنوبية حسب القوانين الكلاسيكية لسياسة «فرق تسد» ، فقد انفصلت « عن كردستان المستقلة » وعن الدولة العربية فى العراق ، أما السلطة الفعلية على هذه الأراضى الكردية فيجب أن تكون سلطة بريطانية .

لقد تم فى هذا المؤتمر تثبيت الخطوط العريضة لنوع العلاقة بين بريطانيا والدولة الجديدة ، واختيار الأمير فيصل بن الشريف حسين لعرش العراق ، والموافقة على تشكيل نواة للجيش العراقى . وبالنسبة للمنطقة الكردية ، فقد قرر الإنجليز أيضًا إجراء « استفتاء » فى المناطق الشمالية من العراق للتوثق من رغبة الكرد فى الاندماج فى المملكة العراقية أو الانفصال عنها . وكانت المادة ١٧٦ من لائحة الانتداب البريطانى على العراق تنص على ما يلى :

« لا شىء مما ورد فى هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة إداريًا فى المقاطعات الكردية كما يلوح له » . وكان (الحلفاء) الغربيون قد توصلوا إلى عقد معاهدة سيفر مع تركيا فى أغسطس ١٩٢٠ ، وقد تضمنت ثلاث مواد عن القضية الكردية تذهب إلى حد منح الاستقلال لكرد تركيا ، والسماح لكرد العراق بالانضمام إلى الدولة الكردية (المنشودة) إذا رغبوا فى ذلك . وكان ذلك مجرد مناورة إنجليزية - غربية ، ذات عدة أوجه : لكسب الكرد وتأييدهم ، وللضغط على كل من تركيا والعراق ، بتخويفهما بالحركات الكردية ، وإرغامهما على عدم معارضة الخطط الإنجليزية - الغربية . وكانت بريطانيا قد توصلت عام ١٩٢٠ إلى اتفاق مع فرنسا بترك ولاية الموصل العراقية للنفوذ الإنجليزى مقابل حصة من بترول العراق

عمدت بريطانيا إلى اتخاذ سياسة الحكم غير المباشر . بدلاً عن الاحتلال المباشر، والعمل على تنصيب واجهة وطنية ، يتستر خلفها الاحتلال ، ومن هنا كانت أول حكومة عراقية ، برئاسة عبد الرحمن النقيب ، ثم قرروا تطوير المواجهة ، بتشكيل دولة عراقية، تضمن تحقيق الاستقرار للمصالح البريطانية ، فكان ضروريًا فى هذا الصدد البحث عن ملك يرضى به العراقيون . لاسيما أن النظام الملكى يوافق نظام الحكم البريطانى ، وأن الرأى العام العربى بصورة عامة مهيأ يومذاك لتقبل الملكية أكثر من أى نظام آخر ، إضافة إلى معارضة الحكومة البريطانية لفكرة الجمهورية .

وقد تصادف خلع الملك فيصل عن عرشه فى سوريا نشوب ثورة العشرين فى العراق ، وكان معه فى جيش سوريا وإدارتها عدد كبير من الضباط العراقيين الذين التحقوا بالثورة العربية عند اندلاعها فى الحجاز ، وقد عاد أغلبهم إلى العراق خلال تلك الفترة ، وكان لأغلبهم ميل خاص نحو فيصل أشاعوه حيثما حلوا ، وفى نفس الوقت فقد كان هؤلاء يشعرون بالنفور من تركيا ، ومن محاولة استعادة مطامعها فى العراق ، وخاصة فى الموصل ، كما أن اختيار فيصل لممارسة الدور المرسوم للعراق ، سيظهر بريطانيا وكأنها قد استجابت لبعض المطالب العربية ، ويوجه ضربة للنفوذ الفرنسى ، المنافس للنفوذ البريطانى فى المنطقة حينذاك ، ويظهره بأنه ضد المشاعر والمطالب العربية ، وبأن بريطانيا قد احتضنت الرجل الذى أسقطته فرنسا .

لكل هذه الأسـبـاب كـان فـيـصل أقـوى المرشـحين لهـذا المنصب ، فـأخـذت الدعـاية البريطانية تهيئ الأجواء ليكون مقبولاً ومرحبًا به فى العراق ، وقاومت من عارضوا هذا الترشيح ، وفى مقدمتهم طالب النقيب الذى كان وزيرًا للداخلية فى أول وزارة عراقية - وزارة عبد الرحمن النقيب - وقد عمدت السلطات البريطانية إلى اعتقاله عندما تمادى فى معارضته ، ورشح نفسه ليكون ملكًا على العراق ، وتم هذا الاعتقال من دون حتى إقالته من منصب وزير الداخلية !

وعندما سئل رئيس الحكومة ، ماذا ينوى أن يفعل تجاه إقدام الإنجليز على اعتقال وزير داخليته ، أجاب بأنه سيوصيهم بأن يعاملوه معاملة حسنة فى المعتقل !

ففى ٢٣ يونيو ١٩٢١ رست الباخرة « نورث بروك » فى ميناء البصرة ونزل منها «فيصل» يحيط به مستشار بريطانى ، وعدد من السياسيين العراقيين ، من بينهم يوسف السويدى ومحمد الصدر وعلى البزركان ، ومحسن أبو طبيخ ، وعلى جودت الأيوبى .

وكان فى استقباله على أرض الميناء جون فيلبى مستشار وزارة الداخلية وأحمد الصانع متصرف البصرة ، وبعد ولائم عديدة أقيمت له واصل سفره إلى بغداد ، حيث وصلها يوم ٢٩ يونيو سنة ١٩٢١ .

وفى ١٩٢١/٧/١١ ، اجتمع مجلس الوزراء بدعوة من رئيسه ، واتخذ قرارًا يقضى بالمناداة بالأمير فيصل ملكًا على العراق .

يجمع المؤرخون والباحثون على أن الملك فيصل الأول ، تميز بذكائه وحنكته السياسية ، وأنه عمل بدأب من أجل تحقيق استقلال العراق ، ورغم أن بريطانيا قد جاءت به إلى عرش العراق ، فإن ذلك لم يتناقض مع مقاومته للنفوذ البريطانى ، ومع مشاعره الوطنية ، ولكنه فى نفس الوقت ، وفى طيلة فترة تولية العرش ، كان يحرص على عدم الاصطدام مع الإنجليز ، بل يعمد إلى مسايرة ما يريده المندوب السامى البريطانى فى ظروف معينة .

عمل المندوب السامى فى بغداد بتوصيات مؤتمر القاهرة ؛ حيث أصدر بيانًا فى السادس من مارس ١٩٢١ أى قبل وصول فيصل بسبعة أسابيع يتضمن أن المندوب

السامى يرغب أن يحصل - إن أمكن - على ما يشير إلى أمانى الكرد الحقيقية . فى إبداء رأيهم فى اختيار فيصل بن الشريف حسين ؛ حيث كانت بريطانيا قد رأت أنه استكمالاً لخطط برسى كوكس الجديدة بتطبيق نظام الحكم البريطانى غير المباشر فى العراق فقد بدأ البريطانيون البحث عن شخصية عربية تكون على رأس الدولة العراقية، ولما لم يجد البريطانيون زعيمًا من أبناء العراق ترضى عنه سائر الطوائف والأقاليم ، فقد رشح الأمير فيصل ، وقد أوفدت له الحكومة البريطانية بناء على طلب كوكس المستر كرنوا ليس لمفاتحته بأمر العرش الذى ينتظره والاتفاق معه مسبقًا على الشروط التى تراها بريطانيا ثمنًا لعرش العراق والأمير فيصل الذى فقد عرشه فى سوريا وعوضه الإنجليز بعرش العراق لم يكن بوسعه إلا أن يجارى سياستهم وينصاع إلى توجيهاتهم . لذلك فقد تم ترشيح الأمير فيصل بن الحسين فى مؤتمر القاهرة ملكًا فى مارس ١٩٢١. وفى إبريل سنة ١٩٢١ قابل لورنس فيصلاً وهو فى طريقه عائدًا من لندن وأعطاه تقريرًا عن قرارات مؤتمر القاهرة وخطوات وصوله إلى عرش العراق ، وقد قبل فيصل الإطار العام لمشروع قرارات مؤتمر القاهرة .

لقد رجح اسم الأمير فيصل بن الحسين فى ذلك المؤتمر ليتولى عرش العراق ، فيما استعرضت أسماء أخرى مثل « الأمير عبد الله » ملك الأردن بعد ذلك ، وطالب النقيب والشيخ خزعل أمير المحمرة ، وكان الأمير فيصل قد خسر عرشه فى سوريا نتيجة تآمر استعمارى ، وقد حبذ ترشيحه عدد من الضباط العراقيين الذين عملوا معه فى الجيش العربى الذى شكله الملك حسين ، والده .

وكان من أبرز الضباط المؤيدين جعفر العسكرى ، كما أن الإنجليز وجدوا فى شخصية « فيصل » الشخصية المعتدلة . بالإضافة إلى نسبه العائلى ، ولهذا رجحت كفته، ودعى إلى العراق ، ووصل بغداد فى ١٩٢١/٦/٢٩ ، وقامت وزارة عبد الرحمن النقيب بطلب من برسى كوكس بإصدار بيان ينادى بالأمير فيصل ملكًا على العراق ، على أنْ يتم إجراء « استفتاء شعبى » لتأييد هذا الترشيح .

وقد وجدت السلطات البريطانية ، بأن قرار مجلس الوزراء لا يكفى ، لإضفاء الصفة الشرعية على العملية ، فدعت إلى تنظيم المضابط الشعبية ، التى تبايع الأمير فيصل ملكًا على العراق ، وسميت هذه العملية التى شملت جميع أنحاء العراق «بالتصويت العام» .

لقد أعطى مجلس الوزراء العراقى الكرد الذين كان مستقبلهم مازال مشكوكًا فيه حق الاشتراك فى الاستفتاء أو عدمه كما يشاءون . وقد بدئ فى أجراءات الاستفتاء حيث سمح لكل من يزيد عمره على عشرين عامًا بالاشتراك فى الاستفتاء ، وقد ألقى كل من الحكومة العربية والمستشارون والموظفون البريطانيون بثقلهم فى كفة الأمير فيصل ، واستخدمت سلطات الاحتلال فى العراق كافة إمكانياتها الدعائية والقهرية من أجل إقناع أهل العراق بفيصل ملكًا[1] .

لقد نظمت الحكومة بإشراف المستشارين والضباط « استفتاء » صوريًا فى العراق بما فيه المنطقة الكردية حول مبايعة فيصل .. وإذا أخذنا ظروف تلك الفترة بالحسبان فسنجد تأثير النفوذ والدعاية البريطانية ، وتأخر مستوى الوعى القومى بين كثير من الأفراد الكرد ، وغلبة نفوذ وتأثير وجهاء المدن ورؤساء العشائر . وكانت نتيجة أولئك الذين أخذ رأيهم فى كركوك لم يرغبوا فى إدارة عربية بل فضلوا إدارة بريطانية . أما أصوات بقية المناطق الشمالية فكانت مع البقاء ضمن الدولة العراقية بشرط توافر درجة من درجات الحكم الذاتى للكرد .

لقد كان الكرد بوجه عام غير راغبين فى الموافقة على ترشيح فيصل ، وقد ضاقت نفوسهم بالقيود التى فرضتها عليهم السلطة الآمرة ، ولإدراكهم بأنه قد تم ربطهم ببغداد ربطًا محكمًا ، ونفورهم من قبول مركز التابع إلى مملكة عربية . لذلك فقد صوتت معظم كردستان ضد الاستفتاء الذى دبرته بريطانيا لتنصيب الأمير فيصل ملكًا على العراق وضد إلحاقها بالعراق العربى . كما تؤكد ذلك الوثائق العراقية والبريطانية الرسمية نفسها .

وقفت الغالبية العظمى من الكرد فى كركوك ضد فيصل . ففى مدينة كركوك نفسها عارضوا فيصل وطالبوا بحكومة كردية . فقد قرئت رسالة المستشار البريطانى أولاً فى مجلس كركوك ، وقد صوت أعضاء المجلس إلى جانب فيصل[2] . ولكن على المستوى الجماهيرى عقدت اجتماعات فى المنازل الخاصة والمتعددة تستنكر هذا القرار.

---

(١) د. عبد العزيز سليمان نوار . تاريخ العراق المعاصر . ص ٢٦٢ .

(٢) كانت مجالس الولايات استشارية ، وكان يتم ترشيح أعضائها بالتعيين تطبيقًا لاقتراحات ولسون فى ١٩١٨/١١/١٠ .

ففى ٢٣ يوليو عقد اجتماع فى منزل المفتى حيث صمم على إصدار فتوى ضد فيصل على أنه غير مسلم ولكنه يزيدى . وأعلنوا أنه إذا أصبح فيصل ملكًا فسيطلبون الاتحاد مع كردستان التى كان قيامها مدار البحث ، وفى المناقشات الخاصة مع المستشار البريطانى للواء كركوك صرح الرؤساء الكرد أنهم سيصوتون تبعًا لرغبة الحكومة الإنجليزية و، لكنهم لا يريدون فيصل ولا حكومة عربية . وكانت هناك قلاقل كثيرة ، وقد فضل التركمان أن يقفوا إلى جانب الأتراك ولم يوافقوا على فيصل .

وقد جاءت نتيجة الاستفتاء فى لواء كركوك كالتالى[1] :

الإقليم	مؤيدون لفيصل	معارضون
١ - مدينة كركوك	٦٤	٢٧٨٦
٢ - إقليم كركوك	١٩٧	٧٢٠
٣ - التون كوبرى	-	١٥٠٠
٤ - طوق Tawq	-	١٠,٠٠٠
٥ - مولحاح Mulhah	-	١٥,٠٠٠
٦ شوان Shuan	-	١٢٦٣

وقد طالب الكرد فى المناطق الكردية المختلفة بحكومة كردية[2] .

أما فى السليمانية فقد رفض الكرد المشاركة فى الاستفتاء وقاطعوه مقاطعة تامة. فقد رفض الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود فكرة الانضمام للعراق ، ورفض اشتراك السليمانية فى هذا الاستفتاء[3] .

ونظم فى السليمانية حملة واسعة للمطالبة بحكم كردى مستقل يرأسه الشيخ محمود . ولقد وجد الشيخ قادر من الجميع من يؤيده فى مطلبه[4] .

كما اشترك أهل الموصل فى الاستفتاء ، وقد صوت منها إلى جانب فيصل ٦٨ مضبطة وكان خارج هؤلاء :

(١) Atiyyah. Ibid. P. 394.

(٢) Attiyyah, Ghassan, Ibid, P. 394.

(٣) عبد الرحيم ذو النون : المرجع السابق : ص ١٦٤ .

(٤) فاضل حسين : مشكلة الموصل ، ص ١٤ .

عـدد :

٦ مضابط تطالب بصيانة حقوق الكرد والأقليات الأخرى .

٧ مضابط يصرون على استمرار الانتداب البريطانى لحماية حقوق الكرد .

١٠ مضابط تقدمت بهذه الشروط :

(أ) اسـتـمـرار الانتـداب البـريطانى ، وبالتـالى اسـتـمـرار إرشادات الضبـاط البريطانيين . سواء المختصين بالشئون المدنية أو المختصين بالشئون العسكرية .

(ب) استعمال اللغة الكردية فى الدوائر الحكومية والمدارس الابتدائية .

(جـ) حماية القانون الشرعى وحماية حقوق السكان الكرد .

(د) احتفاظ الكرد العراقيين بحق الانضمام إلى كردستان التركية حينما يوضع فى الاعتبار منح الاستقلال إلى هذه المنطقة(١) .

كما صوتت أربيل بجانب فيصل على شرط الإدارة المركزية الكردية(٢) . أمـا فى خانقين حيث يوجد تجمع كردى كبير فقد أبدى السكان رغبتهم فى انضمامهم إلى دولة كـــردية(٣) . وفى نهاية الاستفتاء أعلن أن ٩٦٪ من الناخبين قد أيدوا انتخاب الأمير فيصل ملكًا عليهم(٤) .

بعد أن أعلنت نتيجة الاستفتاء أقيمت حفلة رسمية فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢١ أعلن فيها تتويج الأمير فيصل ملكًا على عرش العراق . وقد حضر التتويج ممثلون عن جميع الألوية فى البلاد ما عدا السليمانية وكركوك(٥) .

ويذهب فيصل إلى حد التصريح بما يعنى أن بريطانيا لا تتبع فى المنطقة الكردية من العـراق سيـاسـة «ترك الأمم والجـمـاعـات حـرة فى تعـيين مـصـيـرها ، بدون إكـراه وإجبـار» ، ولذلك فـإنه اعـتـرض على أن يتم فى المقـاطعـات الكردية التى بايعـتـه ملكًا استفتاء جديد بمناسبة الاستعداد لانتخابات المجلس التأسيسى ، وقال إن ذلك « كمن

---

(١) Atiyyah. Ibid. P. 39.

(٢) سيتون وليمز : بريطانيا والدول العربية ، ص ٣٦ .

(٣) Atiyyah. Ibid. P. 394.

(٤) أحمد طربين : الوحدة العربية ١٩١٦ / ١٩٤٥ ، ص ١٠٢ .

(٥) Edmonds. Ibid. P. 256 & Bell, Ibid. P. 250.

يجبرهم على نكث بيعتهم » . والمقصود بالمقاطعات المذكورة عقرة وزاخو والعمادية وأربيل ، وكان جواب السلطات الإنجليزية إمعانًا فى المغالطة والمناورات ، مدعين أنهم ملزمون بعدم إغفال المادة ٦٣ من معاهدة سيفر ، تلك المادة التى تشير إلى حق قيام دولة كردية فى تركيا ، وحق كرد العراق فى الانضمام إليها إذا رغبوا فى ذلك . وقال المندوب السامى لفيصل إن مبايعة أهالى عقرة ودهوك وأربيل له لا تعنى تنازلهم عن حقهم بموجب المادة ٦٤ ، أى حقهم فى الانفصال عن العراق ، وذلكم منطق المغالطة والتلاعب بالمنطق . فالذى يوافق على إقامة حكم أهلى عراقى بدلاً من حكم الاحتلال ، إنما يؤكد عراقيته وولاءه للعراق ، ولا يمكن التوفيق بين ذلك والرغبة فى الانفصال عن العراق . وإنما كان الإنجليز يواصلون سياسة المناورة والضغط على فيصل والعراقيين لأغراض استعمارية[1] ، ولاسيما لإجبار العراق على « انتخاب » مجلس تأسيسى ممسوخ يقر معاهدة استرقاقية مع الإنجليز ، وإرغام الحكام العراقيين على التنازل لبريطانيا عن بترول العراق . وقد أكد فيصل مجددًا عدم قناعته بما يخص سكان عقرة ودهوك وزاخو .

لم يحل مؤتمر القاهرة جميع القضايا القائمة أمام السياسة البريطانية فى العالم العربى ، فقد ظلت مسألة مستقبل الدويلات والإمارات فى وسط الجزيرة العربية وغربها : الحجاز ، ونجد ، واليمن وعدد آخر غيرها موضع بحث ، كما ناقش المؤتمر المسألة الكردية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمسألة العربية ، وخاصةً فى ذلك الجزء منها الذى يتعلق بكردستان الجنوبية . ولكن إذا درست خلفية مناورات المحتلين الإنجليز فى المسألة العربية دراسة مستفيضة فى المصادر الأجنبية والسوفياتية ، نجد أن ذلك لا ينطبق على المسألة الكردية ، وفى الوقت ذاته تحدثوا فى القاهرة عن الكرد كثيرًا .

ويقول المؤرخ لونكريغ Longrigg فى كتابه Iraq 1900 to 1950 (وكان لمدة طويلة من موظفى الاحتلال والانتداب فى العراق) إن مؤتمر القاهرة لم يتوصل إلى قرار حاسم حول القضية الكردية ، وإنه كان واضحًا أن « الدولة الكردية » المقررة بموجب اتفاقية سيفر لن ترى النور ، وبأن الاتفاقية نفسها أصبحت غير عملية بسبب نجاح كمال أتاتورك. ويقول لونكريج إن رغبة المعتمد السامى فى حكم الألوية الشمالية « لم تكن

(١) عزيز الحاج : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

تعجب الوزراء العراقيين الذين كانوا يرون أن الكرد جزء لا يتجزأ من العراق . ولم يبق غير ما تم قبوله ضمنيًا فى القاهرة وهو الحفاظ على التمايز الكردى - العربى بنوع متميز من الإدارة ، وانتظار رغبتهم النهائية فى الانضمام إلى الدولة العراقية (اقتصاديًا).

ويجد القارئ فى البرقيات البريطانية السرية المنشورة ، وجهات النظر المختلفة بين المسؤولين البريطانيين حول التكتيك الواجب اتباعه فى إدارة الأجزاء الكردية من العراق . ففى برقية من المعتمد السامى إلى تشرشل (٢١ يوليو ١٩٢١) يورد الأول أن مؤتمر القاهرة قد ناقش بديلين : أما بقاء المقاطعات الكردية ضمن العراق ، وإما تشجيعها على الانفصال . ويقول إن كفة الميزان كانت تميل مع الرأى الأول . أما وزير المستعمرات تشرشل فيخالف رأى المعتمد السامى ببغداد . إنه يقول فى برقية منه إلى الأخير (فى ٢٤ يونيو ١٩٢١) ورد فيها :

« إننى خرجت من القاهرة بانطباع مختلف بعض الشىء حول توازن الآراء بشأن سياستنا الكردية . فقد تصورت أنكم قد وافقتم على طريق وسط بين البديلين الواردين فى الفقرة الأولى من برقيتكم المذكورة ، ووافقتم على ضرورة التمييز الواضح منذ البداية بين ذلك الجزء من بلاد ما بين النهرين الذى يجب أن يدار مباشرة من قبلكم فى الوقت الحاضر ، ومهما كان مصيره النهائى ، وبين ذلك الجزء الذى يجب أن يقع فى جميع الأحوال تحت سيطرة حكومة ما بين النهرين » .

لذلك أبدى الملك فيصل محاذيره وتخوفاته من الألاعيب والمناورات السياسية الإنجليزية فى القضية الكردية ، ولم يخف ذلك عن الحكومة البريطانية ، وجد ذلك منذ الأسابيع الأولى التى تبعت تتويجه ملكًا . ويجد القارئ مصداق ذلك فى سلسلة البرقيات الإنجليزية السرية المنشورة اعتبارًا من ٢٣ سبتمبر ١٩٢١ . وقد وجه الملك فيصل أربعة أسئلة للمندوب السامى البريطانى فى بغداد حول حقيقة السياسة البريطانية وأهدافها تجاه القضية الكردية ، وما إذا كان هم الإنجليز تشجيع الكرد على الانفصال . وفى رسالة جوابية من فيصل مؤرخة فى ١٩٢١/١٢/٢٠ ردًا على رسالة المندوب السامى فى ١٩٢١/١٢/٢٠ ، يسأل فيصل ما إذا لم يكن الإنجليز قد أرادوا من وراء الإعلان بأن الاستفتاء العام الذى حصل لا يعنى « تقييد الكرد » بنتائجه ، حثًا لهم

على عدم المشاركة فى الاستفتاء ، ويقول : إن من أحجم عن الاشتراك قد فعل ذلك «خشية من عقوبة كان يتوهم وقوعها عليه فيما لو اشترك فى التصويت» .

يقول الجواب : « إن المندوب السامى مستعد لوضع القانون » بشرط أن تكون المناطق الكردية مخيّرة فى الاشتراك فى الانتخاب أو عدمه ، وألا يؤثر ذلك على قرارهم النهائى بخصوص موقفهم تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها » . وبناء على ذلك اتخذ مجلس الوزراء فى ١١ يوليو ١٩٢١ قرارًا يتضمن الشق الأول مبايعة الملك فيصل ، والشق الثانى هو حول المسألة الكردية حيث ورد :

« ثانيًا - المسألة الكردية - فما دامت الحكومة البريطانية تفسح للمناطق الكردية مجالاً للاشتراك أو عدمه فى الانتخاب للمجلس التأسيسى - بحسب منطوق معاهدة سيفر - يرى مجلس الوزراء أيضًا أن لتلك المناطق الحرية التامة للاشتراك أو عدمه بحسب المعاهدة المذكورة ، وألا يعتبر اشتراك الكرد أو عدمه حجة عليهم فى المستقبل . والحكومة العراقية تود اشتراك المناطق الكردية معها ، وترغب فى عدم انفصالها عن جسم المملكة العراقية » .

وبالطبع فإننا لا نستطيع أن نقف اليوم لنقول إن جماهير الكرد عارضت «الالتحاق» بالعراق قياسًا على الاستفتاء الصورى والمشوه المذكور . فإلى جانب أساليب الاستفتاء الخاضعة لتأثيرات الموظفين البريطانيين فإن الوجهاء ورؤساء العشائر كانوا هم الذين أخذت فى الأساس آراؤهم ، كما كان لهؤلاء تأثيراتهم السلبية على الفرد الكردى ، ولاسيما الفلاحون التابعون لنفس أولئك الرؤساء . وكما رأينا فإن السياسة البريطانية كانت تتلاعب بالعواطف الكردية ، وتستثمر ورقة المسألة الكردية لتنفيذ مآربها .

وبرغم أن آراء الإنجليز لم تكن موحدة ، وبرغم عدم الانتهاء فى تثبيت سياسة قاطعة لفصل أجزاء من المنطقة الكردية عن العراق (هذه السياسة التى كان تشرشل من دعاتها) فإنه كانت من مصلحة المناورات البريطانية أن يبقى التلويح بخطر الانفصال الكردى سيفًا مسلطًا على رأس الحركة الوطنية العراقية ، وعلى الدولة العراقية حتى يتم لبريطانيا ما تريد (فرض معاهدات استعمارية والحصول على البترول) .

وجدت بريطانيا نتيجة حساباتها الجديدة أن مصلحتها تتطلب التخلى عن الكرد وتأسيس دولة عراقية موحدة وحكومة مركزية فى بغداد للأسباب الآتية :

١ - لأن دولة عراقية تضم المنطقتين العربية والكردية ، تضمن بقاء واستمرار النفوذ البريطانى .

٢ - لأن إيران وتركيا لا تقبلان بدويلة كردية مجاورة ، تكون منطلقًا لتحرك كرد هاتين الدولتين مستقبلاً . ولم تكن بريطانيا تجد ضرورة لإثارتهما فى سبيل قضية خاسرة بالنسبة لها .

٣ - لأن مجرد البحث فى إنشاء دويلة كهذه ، إنما يعنى فتح ملف الدولة الأرمنية المقترحة فى معاهدات دولية سابقة (معاهدة سيفر) ، وهذا من شأنه إثارة رياح عاتية وتحريك قضايا قديمة فى منطقة نفطية حساسة ، تحرص بريطانيا على استقرارها وهدوئها ، وعدم إدخال أطراف دولية معينة فيها .

٤ - لأن إحداث دويلة كردية ، أو مجرد منطقة ذات استقلال ذاتى ، تبقى فقيرة محدودة الإمكانات الاقتصادية ، لا سبيل أمامها فى العيش والاستمرار إلا بالدعم والمساعدات البريطانية ، مما يعنى إلقاء عبء ثقيل على دولة استعمارية تعودت أن تستحلب الشعوب ، لا أن تمدها بأسباب الحياة ، وفضلت إلقاء العبء الكردى على الدولة العراقية القادمة ، وجعل الكرد وحساسياتهم القومية شوكة فى جنبها ، وأداة استنزاف ناجحة تستخدم ضد الدولة العراقية ، كلما استدعت الحال ذلك .

العصيان المسلح :

وبما أن الدولة العراقية الوليدة لم يكن فى مقدورها تحمّل أعباء المحافظة على الأمن فى بلاد جبلية ، اشتهرت بالقلاقل والنزوع إلى السلاح ، فضلاً عن الأعباء المالية اللازمة لتصريف شؤونها الإدارية والتعليمية والصحية وغيرها ، فإن بريطانيا تعهدت لهذه الدولة بأن تمدها بما يلزم للمحافظة على أمنها وحمايتها .

عندما قرر مجلس الحلفاء فى سان ريمو بتاريخ ١٩٢٠/٤/٢٥ وضع العراق تحت الانتداب البريطانى (طبقًا لمعاهدة سايكس - بيكو السرية) ، فإن ذلك كان العامل المباشر لإشعال لهيب ثورة وطنية عامة فى العراق ضد السيطرة الإنجليزية ، بدأت فى

يونيو ١٩٢٠ ، وإن كانت قد سبقتها حركات وانتفاضات مسلحة ضد الإنجليز فى النجف وكربلاء والحلة فى السليمانية ومناطق كردية أخرى ، فضلاً عن النشاطات السياسية الوطنية فى بغداد من عرائض ووفود ومظاهرات تطالب بإنهاء الانتداب وإعلان الاستقلال .

لقد ركزت بريطانيا فى النصف الأول من عام ١٩٢٢ على تغليف الانتداب المرفوض شعبيًا فى صيغة معاهدة استعمارية تكرس السيطرة الإنجليزية السياسية والعسكرية ، وتلقى على العراق جميع الأعباء المالية الناجمة عن الانتداب . وجابهت هذه المساعى معارضة وطنية قوية أثرت على بعض مواقف الملك فيصل نفسه . وقد لجأ الإنجليز إلى كل الوسائل والأساليب لإرغام الحكومة العراقية على عقد المعاهدة ، بما فى ذلك تشجيع نجد على شن غارات همجية على القبائل العراقية راحت فيها ضحايا كبيرة مما أثار مشاعر العراقيين . كما جرت تحركات مشبوهة للمطالبة بفصل البصرة ، بإشراف بريطانى . وتحركت إيران لاضطهاد العراقيين المقيمين فيها ولتوتير العلاقات مع العراق علمًا بأن إيران كانت خاضعة تمامًا للنفوذ البريطانى .

لقد استغل الإنجليز مجموع هذه الظروف لفرض التوقيع على المعاهدة الاسترقاقية مع العراق . ولكن المعارضة الوطنية كانت قوية ، فلجأ المستعمرون إلى التكشير عن أنيابهم ، فتولى المندوب السامى السلطة مباشرة (بعد دخول فيصل إلى المستشفى) وأغلقت الأحزاب والصحف الوطنية وطورد الزعماء الوطنيون .

المعاهدة الأولى العراقية - البريطانية - أكتوبر ١٩٢٢

إن ما جاء به صك الانتداب ، عادت لتنص عليه ، بحذافيره تقريبًا ، المادة الثالثة من المعاهدة العراقية - البريطانية الأولى ، المنعقدة بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، بين الدولتين . على أن المعاهدات اللاحقة ، لم تنص على ذلك صراحة ، لكنها كانت تحمل روح المعاهدة الأولى ، ونعنى بذلك معاهدتى ١٩٢٧ و ١٩٣٠ .

بعد أن اطمأنت بريطانيا إلى نتيجة الاستفتاء بتتويج فيل ملكًا على العراق كان لابد من استكمال تنفيذ قرارات مؤتمر القاهرة ، والقاضى بربط العراق ببريطانيا عن طريق المعاهدات غير المتكافئة ، وفيها تتضح السياسة البريطانية بشكل أكثر وضوحًا نحو نيات بريطانيا الخاصة بالكرد .

تنفيذًا لقرارات مؤتمر القاهرة ١٩٢١ قررت الحكومة البريطانية أن تعقد معاهدة تحالف تحدد علاقتها بالدولة العراقية ، وأن تلحق بهذه المعاهدة سلسلة من الاتفاقيات الجانبية لتثبيت الأسلوب الذى تتبعه سلطة الانتداب فى نقل سلطاتها وواجباتها وتحديد الهيئات التى تقوم بذلك(١) .

حيث عقدة معاهدة أكتوبر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ وقد ربط إبرام المعاهدة بالمشاكل السياسية التى يعانى منها العراق ، وبصورة خاصة مشكلة الموصل . فقد ورد فى قول جعفر العسكرى أن المعاهدة هى الواسطة السياسية الوحيدة التى تؤيد وحدة العراق السياسية نظرا لفقدان العراق إلى سند أو حجة تؤيد وحدته السياسية(٢) . لقد انتهت المفاوضات البريطانية - العراقية فى هذا الشأن إلى التوقيع على هذه المعاهدة العراقية البريطانية الأولى فى العاشر من أكتوبر سنة ١٩٢٢ الموافق التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١هـ ، وما أن وقع الملك فيصل على هذه المعاهدة فى الثانى عشر من أكتوبر سنة ١٩٢٢ حتى أصدر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانى البلاغ التالى .. « وستبذل الحكومة البريطانية كل ما فى وسعها فى سبيل الإسراع فى تعيين حدود العراق لكى يتسنى له طلب الانخراط فى عصبة الأمم حينما يتم تصديق المعاهدة وتنفيذ مواد القانون الأساسى »(٣) .

وقد مست الاتفاقية العسكرية المسألة الكردية فيما يختص بتعهد الجانب البريطانى بمساعدة العراق عسكريًا(٤) . ثم مساعدته على قمع الاضطرابات الداخلية العشائرية وغيرها ، وكان القصد بالطبع ثورات الكرد فى الوقت الذى أعطيت ضمانات للأقليات عمومًا بأن تحتفظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغاتها الخاصة ، وعلى أن يكون ذلك موافقًا لمقتضيات التعليم العامة التى تفرضها حكومة العراق . كما جاء بالمادة الثالثة من المعاهدة التزام العراق بعدم التمييز بين السكان بأسباب قومية أو دينية أو لغوية(٥) .

---

(١) أدمونس : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

(٢) مذكرات المجلس التأسيسى العراقى ، جـ ١ ، ص ٤١ .

(٣) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، أدمونس ، ص ٢٧٤ .

(٤) فاروق العمر : المعاهدات العراقية البريطانية ، ص ٩٥ .

(٥) عبد الرحمن البزار : المرجع السابق ، ص ١٧١ .

بعد استقرار العلاقات البريطانية العراقية بتوقيع معاهدة أكتوبر سنة ١٩٢٢ وبروتوكول ٣٠ إبريل سنة ١٩٢٣ عدلت بريطانيا نهائيًا عن إبقاء السليمانية تحت هيمنة المندوب السامى البريطانى فأصبحت لواء كبقية الألوية العراقية تديره وزارة الداخلية[1] . وتطبيقًا لما تعهدت به الحكومة العراقية من إعطاء تأكيدات عن نيات العراق الحسنة نحو الكرد ، وحتى لا ترفض كردستان علانية الاشتراك فى الانتخابات المنتظرة للمجلس التأسيسى مما تفسره تركيا على إنه عدم رضا هذه المناطق على سيطرة الحكومة العراقية عليها[2] . عقد مجلس الوزراء العراقى جلسة فى يوليو سنة ١٩٢٣ لدراسة وضع المنطقة الكردية . اتخذ فيه القرارات التالية :

١ - إن الحكومة لا تنوى تعيين موظف عربى فى الأقضية الكردية ما عدا الموظفين الفنيين .

٢ - لا تنوى إجبار سكان الأقضية الكردية على استعمال اللغة العربية فى مراجعاتهم الرسمية .

٣ - أن تحفظ كما يجب حقوق السكان والطوائف الدينية والمدنية فى الأقضية المذكورة[3] .

كانت الوزارة النقبية قد وضعت شرطًا مهمًا عندما صادقت على معاهدة أكتوبر سنة ١٩٢٢ وهو « أن تنال المعاهدة ثقة المجلس التأسيسى المنتظر » .

ولذا كان لابد من البدء بالانتخابات لتشكيل المجلس[4] . لذلك فقد اتخذ مجلس الوزراء العراقى فى السابع من يوليو سنة ١٩٢٣ قرارًا بالبدء بالانتخابات للمجلس التأسسى يوم الخميس الموافق ١٢ يوليو ١٩٢٣[5] .

وقد أعطيت التعليمات إلى السلطات الحكومية والمسئولين البريطانيين فى كردستان لبذل جهودهم لإقناع الكرد بالاشتراك فى الانتخابات . خاصة فى أربيل

(١) عبد الرازق الحسنى ، تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ ٣ ، ص ١٨٧ ،

(٢) م. ح. و : سجلات البلاط الملكى . ملف رقم ٢/٦/٥ . سير الانتخابات للمجلس التأسيس فى ١٩٢٣/٦/٩ .

(٣) قرارات مجلس الوزراء : يوليو / سبتمبر سنة ١٩٢٣ جلسة ١١ يوليو سنة ١٩٢٣ ، ص ٢٧ .

(٤) عبد الرحمن البزار : المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٥) قرارات مجلس الوزراء : المرجع السابق ، ص ١٤ .

وكركوك ، فقد كان الكرد مهتمين بمسألة مصيرهم ، وقد نجحت هذه الجهود فى مشاركة الكرد فى انتخابات المجلس التأسيسى[١] .

وفى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤ افتتح الملك المجلس التأسيسى بحضور المندوب السامى، وضمن مجموع مائة عضو حضر ٨٥ عضوًا. حيث كان المجلس مشكلاً كالآتى :

عدد

٧٠ عضوًا يمثلون المدن .

٢٠ عضو يمثلون العشائر والريف .

٥ أعضاء مسيحيون .

٥ أعضاء يهود .

وكان بين الأعضاء ١٨ كرديًا[٢] .

وقد وزعت المعاهدة على المجلس باللغات الأربع العربية والإنجليزية والتركية والكردية دلالة على التوزيع اللغوى . فقد كان من الطبيعى أن تنشر المعاهدة باللغة الكردية بسبب وجود ممثلين كردًا فى المجلس يمكنهم من الاضطلاع الكامل على المعاهدة وتفرعاتها[٣] . وعند مناقشة المعاهدة طلب عدد كبير من النواب الكرد ، ومنهم نواب ألويه أربيل وكركوك والسليمانية والموصل تأجيل مناقشة المعاهدة العراقية البريطانية حتى تحل مشكلة « الموصل »[٤] .

وكان من أبرز أعضاء هذا الاتجاه حسب الشبوط « الكوت » وفتح الله سرسم «الموصل» ، محمد شريف « أربيل » ، عبد الله مخلص « أربيل »، داود الحيدرى «أربيل»، حسين « أربيل » ، بيير داود « أربيل » ، إسحق « أربيل » ، صالح « أربيل » ، محمد بك «السليمانية» ، مرزه فرج « السليمانية » ، عبد القادر « السليمانية » ، عزت بك «السليمانية » ، مزاحم الباجه جى « الحلة »[٥] .

---

(١) أدمونس : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

(٢) محمد مظفر الأدهمى : المجلس التأسيسى ، ص ١٧ .

- Brltish Report, 1923/1924 p. 20.

(٣) مذكرات المجلس التأسيسى : الجلسة الثالثة ، ص ٥٥ .

(٤) العكام : تطور الحركة الوطنية فى العراق ، ص ١٥٠ ، رجاء الحسينى ، ص ١٥١ .

(٥) رجاء حسينى الخطاب : المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

إلا أن هذا الاقتراح رغم نزعة الإصرار التى ظهرت لدى أعضائه لم يستطع أن ينال الموافقة لعدة اعتبارات فى مقدمتها أن المعاهدة محالة إلى المجلس للبت فيها وليس للتأجيل[١] .

ولطمأنه الكرد بشأن ولاية الموصل وجه المندوب السامى البريطانى خطابًا إلى الملك فيصل الأول يرد فيه على رغبة الأعضاء الكرد الحصول على تأكيد من الحكومة البريطانية بأنها لن تتنازل فى مفاوضاتها المقبلة عن أى من مطالب العراق ، وأنه إذا رفضت الحكومة التركية الاعتراف بهذه المطالب فستصر الحكومة البريطانية على إحالة الخلاف إلى عصبة الأمم وفقًا للمادة الثالثة من معاهدة لوزان[٢] .

لقد كانت بريطانيا تريد من المجلس تصديقًا سريعًا لا يتأخر عن ١١ يوليو سنة ١٩٢٤ . اجتماع مجلس العصبة . وفى حالة عدم التصديق فى الوعد المطلوب سيدعو المندوب السامى الملك لحل المجلس فى منتصف الليل إذا لم يستطع الاجتماع بعد الظهر.

وذكر المندوب السامى البريطانى للحكومة العراقية : « إن القيام بأية محاولة فى الوقت الحاضر لإجبار أى قسم من الكرد على الاشتراك فى انتخابات المجلس التأسيسى يعد من أسوأ الآراء ، ويحتمل أن يأتى بنتائج خطيرة فوق العادة » .

وفى تقرير للمندوب السامى نقرأ ما يلى :

« إننى لكى أمنع أى سوء تفاهم قد يسود بين الكرد فقد فوضت المستشارين البريطانيين بأن يعلموهم أنه فى حالة إجراء الانتخابات فللكرد كل الحرية فى المشاركة أو عدم المشاركة فى انتخابات المجلس التأسيسى ، وبأن اشتراكهم أو عدم اشتراكهم لن يجحف حقهم فى الاستفادة من المراكز التى قد تمنح لهم فى معاهدة الصلح » .

وكانت السلطات البريطانية فى العراق تريد من أنصار المعاهدة فى المجلس أن يتبنوا فكرة التأجيل التى طرحها النواب الكرد . إذ رأوا أنهم عاجزون عن تصديق المعاهدة. لأن هذا الحل يعنى أيضًا حل المجلس، وإعطاء صلاحيات للمندوب السامى .

(١) Bell's Letters Vol. II. 311.

(٢) Hurewitz, Ibid. P. 120. Al Marayati, The Diplomatic History of Modern Iraq P. 48.

أما السلطات البريطانية والسائرون فى ركابها فقد ربطوا بين إنقاذ مصير الموصل والتوقيع الفورى على المعاهدة ، وكتبت جريدة (الأوقات) البغدادية الناطقة باسم الإنجليز مقالاً فى ٩ يونيو ١٩٢٤ عنوانه : « لم يق سوى ٤٨ ساعة لإنقاذ الموصل » . والإشارة هى إلى موعد انعقاد مجلس عصبة الأمم فى ١١ يونيو من العام نفسه للنظر فى موضوع النزاع حول الموصل . ونبهت هذه الجريدة وأمثالها إلى خطورة النشاطات والدعايات التركية ، وإلى الأحوال فى كردستان العراق مؤكدة أن بريطانيا هى الصديق الحميم للعراق وحاميه الأمين .

وبرغم ذلك فإن الاتجاه الغالب بين أعضاء المجلس كان نحو تأجيل البت فى موضوع المعاهدة ، ولكن المندوب السامى (هنرى دوبس) أصرّ على تصديقها ، ووجه إنذارًا للملك طالبًا منه حل المجلس ما لم تنعقد الجلسة حالاً للنظر فى المعاهدة .

أصبحت دورة المجلس التأسيسى فى بغداد عاصفة بين الوطنيين العرب والكرد الغاضبين ، وحينما حان موعد التصويت على المعاهدة كانت أصوات ١٦ كرديًا تقارب نصف الموافقين على المعاهدة .

لقد انعقدت تلك الجلسة الشاذة بعد جهد جهيد وبتجميع النواب من هنا وهناك ، وذلك مساء ١٠ ، ١١ يونيو ١٩٢٤ . فأقرت المعاهدة بأغلبية ٣٧ صوتًا ومعارضة ٢٤ وامتناع ٨ عن التصويت .

لقد ورد فى الإنذار البريطانى :

« لا تستطيع حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، فى مثل هذه الظروف ، إن تسمح باستمرار الحالة الراهنة ، التى ينشأ عنها خطر عظيم لسلامة العراق الداخلية والخارجية ، فإن المذكرات الأخيرة للمجلس التأسيسى ، التى جرت فى هذا اليوم ، لم تظهر أى اقتراب من الاتفاق ، ولا أى أمل فى اتخاذ قرار صريح سريع . لهذا طلب إلىّ أن أوجه أنظار جلالتكم ، كشرط لاستمرار تأييد حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أن تصدروا فورًا ، بعد استشارة مجلس وزارتكم وبواسطته ، تعديلاً يخولكم حق فض المجلس فى أى وقت شئتم ، خلال الأشهر الأربعة ، من تاريخ افتتاح جلساته ، وأن تأمروا ، بموجب هذا التعديل ، حل المجلس اعتبارًا من الساعة الثانية عشرة من ليلة ١٠/١١ يونيو » .

« وأرى من واجبى أن أطلب من جلالتكم أن تبلغوا هذا لأمر رسميًا ، بواسطة رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس المجلس التأسيسى ، قبل الساعة السابعة من صباح اليوم الحادى عشر من يونيو ، وأن تصدروا التعليمات بواسطة وزير الداخلية لغلق بناية المجلس فورًا ، وإحاطتها وما يجاورها بقوة من الشرطة تكفى لتنفيذ هذا الأمر » .

وكان من الموقعين على المعاهدة كبار الإقطاعيين وملاكى الأراضى المنتسبين أعضاء المجلس من كرد وعرب ، ومن بينهم أكباش السعد وحسب الطالبانى ، ومحمد شمدين آغا وعجيل اليارو ، وعبد الرحمن الحيدرى ، ومحمد العريبى، وعلى السليمان ، وداود الحيدرى ، وفالح الصهيود ، وعمران الحاج سعدون ، وعبد المحسن شلاش وغيرهم .

ولم يعارض الوطنيون العراقيون وحدهم هذه النتيجة ؛ بل إن الحكومة البريطانية وجدت من يوبخها على تصرفها هذا داخل مجلس العموم البريطانى فى جلسة ٢١ يوليو ١٩٢٤ ، فقد قال المستر كنيورثى :

« لو كان المجلس التأسيسى العراقى يترك وشأنه لرفض إبرام المعاهدة ، ولكانت تلك فرصة منزلة من السماء للنزوح عن العراق نهائيًا ، بدلاً من أن يرسل رئيس الوزراء برقية ينذر فيها حكومة الملك فيصل بالأمر الرهيب الذى كان مزمعًا أن يقع لدى رفض المعاهدة » .

ولإيراد تفاصيل أخرى عن كيفية الاستخدام البريطانى لقضية ولاية الموصل (شمال العراق) نقتطف فقرة من مذكرة وقع عليها النواب المصوتون مع المعاهدة حيث ورد :

« وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها إذا لم تحافظ الحكومة البريطانية على شمال العراق فى ولاية الموصل بأجمعها » .

وبعد إقرار المعاهدة عملت بريطانيا على تنفيذ وعودها للكرد . فقد حلت مشكلة الموصل سنة ١٩٢٥ كما طالبت الكرد وأعطيت الضمانات بحصولهم على حقوقهم القومية . خاصة بعد عقد معاهدة يناير ١٩٢٦ .

لم تكن معاهدة سنة ١٩٢٦ جديدة مع أنه أطلق عليها « معاهدة ١٩٢٦ » فلم تكن إلا استمرارًا للمعاهدة الأصلية لسنة ١٩٢٢ فلم يتغير فى نصها شىء إلا المدة الزمنية

لسريات مفعول المعاهدة ، فقد نصت على أن مدة سريان المعاهدة هى ٢٥ سنة تنفيذًا لقرارات عصبة الأمم بشأن ضم الموصل للعراق[١] .

ولذلك فالمعاهدة تؤكد على الضمانات التى أعطيت للكرد ، والتى تتعلق باستعمال اللغة الكردية فى معاملاتهم الرسمية واحترام عاداتهم وديانتهم[٢] .

وقد صرح رئيس الوزراء العراقى تعقيبًا على تصديق المعاهدة « بأن ظهور قضية الموصل وحاجة العراق إلى الاحتفاظ بجميع أراضيه قد جعل من الضرورى عقد هذه المعاهدة »[٣] . ففى مأدبة أقيمت بتوقيع المعاهدة الجديدة ألقى الملك فيصل الأول خطابًا ذكر فيه « إن من واجبات العراقى الصادق تشويق وتشجيع أخيه الكردى العراقى على التمسك بجنسيته والالتحاق به للانضواء تحت العلم العراقى »[٤] .

وفى نفس المأدبة ألقى وكيل المندوب السامى البريطانى كلمة قال فيها « بأنه يجب أن يكون غرض الحكومة العراقية تشجيع الكرد على الفخر بكرديتهم لا تثبيطهم .

كما صرح السيد / رئيس وزراء العراق فى مجلس النواب فى ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ بأنه يجب على الحكومة العراقية أن تمنح الكرد حقوقهم ، وأن يكون موظفوهم من بينهم وأن تكون الكردية لغتهم[٥] . ولكن نشاط الكرد فى المجلس النيابى فى سنة ١٩٢٩ قد جاء ليبرهن على أن هذه التصريحات كانت تنقصها الجدية .

لما أجريت الانتخابات للمجلس النيابى فى مايو سنة ١٩٢٨ اشتركت كل المناطق الكردية فى هذه الانتخابات ، وأحرزت ١٦ مقعدًا من مقاعد النواب البالغ عددهم ٨٨ مقعدًا . وفى فبراير سنة ١٩٢٩ قدم ستة من النواب الكرد فى المجلس النيابى . وهم السادة جمال بابان ، إسماعيل راوندوزى ، سيف الله خندان ، حازم شمندين أغا ، محمد راوندوزى الجاف ، محمد صالح بن محمد على . عريضة إلى رئيس الوزراء

---

(١) فاروق صالح العمر : المعاهدات العراقية البريطانية ، ص ١٨٩ . ووافق على المعاهدة بأغلبية ٣٧ من مجموع الحاضرين وعددهم ٦٩ عضوًا .

(٢) جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٣) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٤) أمين سامى : المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

(٥) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

شكوا فيها من بعض الأمور التى تتعلق بعدم تنفيذ الحكومة العراقية لتوصيات العصبة فيما يختص بإدارة المناطق الكردية . وقد طالبوا فيها الحكومة العراقية بما يلى :

١ - زيادة نفقات المعارف فى كردستان .

٢ - تأليف وحدة إدارية كردية تضم ألوية السليمانية وأربيل وكركوك ، ولواء آخر يكون جديدًا من الأقضية الكردية فى لواء الموصل . وأن يتولى أمر هذه الوحدة الإدارية مفتش كردى عام يكون الصلة الوحيدة بين هذه المنطقة وبين حكومة بغداد .

٣ - زيادة نفقات المصالح العامة فى المنطقة الكردية . وقد بهت رئيس الوزراء لهذه المفاجأة ، واتصل بالمعتمد السامى البريطانى لحل هذه المشكلة فاتفق الطرفان على خطل الرأى القائل بتكوين الوحدة الإدارية المبحوث عنها فى الفقرة الثانية من عريضة النواب . وانتهى بذلك اقتراح إعطاء الكرد نوعًا من الحكم الذاتى بأن رفضه رئيس الوزراء نورى السعيد . بالاتفاق مع المندوب السامى البريطانى . وفى الوقت نفسه عزمت الحكومة القيام ببعض الأمور الطارئة فى المنطقة الكردية ، وإزالة أسباب الشكوى. ومن ذلك أنها شرعت قانونًا بجعل اللغة الكردية لغة رسمية فى الأقضية التى يكون الكرد فيها الأكثرية الساحقة . ولكن ذلك لم يرض الرأى العام الكردى[1] .

إن إقرار المعاهدة جاء بشكل مهلهل ، ولكن سلطة الاحتلال وجدت فيه مسوغًا لمواصلة انتدابها على العراق بموجب بنود المعاهدة التى رفضها الشعب ، وراح يواصل نضاله من أجل التخلص منها ، حتى وافقت الحكومة البريطانية على إجراء مفاوضات لعقد معاهدة جديدة ، حيث ترأس الوفد العراقى فى المفاوضات التى جرت فى لندن ، رئيس الوزراء حينذاك جعفر العسكرى ، كما أن الملك فيصل الأول نفسه سافر إلى لندن وأسهم فى المفاوضات ، وكان ذلك فى نوفمبر عام ١٩٢٧ وقد استهدفت هذه المفاوضات إلغاء الانتداب البريطانى ، وتمكين العراق من الانضمام إلى عصبة الأمم ، وقد أثار الجانب البريطانى خلال المفاوضات عدة نقاط بغية عرقلة تحقيق الاستقلال الكامل ، من ذلك زعمه بأن العراق غير قادر على الدفاع عن نفسه ، ولأنه لابدّ أن يكون لبريطانيا اليد الطولى فى شؤون الدفاع وفى سياسة العراق الخارجية .

(١) د. حامد محمود عيسى . المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

وفى ضوء هذه التحفظات أو الإصرار على استمرار الهيمنة البريطانية عرض مشروع معاهدة ١٩٢٧ لتحل محل معاهدة ١٩٢٦ ، وهى لم تأت بشىء جوهرى جديد ، سوى الاعتراف الشكلى الرسمى بالعراق كدولة مستقلة ، ووعد بريطانى بدعم ترشيح العراق لقبوله عضوًا فى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ « بشرط أن يحافظ على مسيرته الحالية من التطور والاستقرار » وفى الوقت نفسه تم إجراء بعض التغييرات الشكلية الطفيفة على الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، بين العراق وبريطانيا وبقيتا بمثابة قيد مؤلم لاستقلال العراق .

ولهذا كله فإن الرأى العام العراقى استقبل مشروع المعاهدة وملحقاتها بالرفض الشديد ، وخرجت مظاهرات فى بغداد وغيرها تندد بها ، بل إن مجلس الوزراء الذى كان يرأسه حينذاك جعفر العسكرى ، وهو الذى أسهم فى عقد المعاهدة ، على نحو ما ذكرنا سابقًا قد انقسم على نفسه ، ورفض المصادقة على المعاهدة عندما عرضت عليه، ثم تقرر إقران التصديق عليها بإعلان التحفظ على بعض المواد التى تضمنتها المعاهدة ، وخاصة المادة الثانية والعشرين المتعلقة باعتبار انضمام العراق « لعصبة الأمم » بموافقة الحكومة البريطانية .

* * *

(جـ) الكرد فى مشكلة الموصل ١٩٢٥

تشمل منطقة الموصل فى أغلبها كردستان الجنوبى حيث كانت تتكون فى سنة ١٩١٨ من أربعة ألوية ، هى الموصل وكركوك والسليمانية وأربيل[١] .

وقد نشأت المشكلة بعد الحرب العالمية كنتيجة لاندحار وانحلال الإمبراطورية العثمانية ، ونشوء العراق تحت وصاية بريطانيا .

وكانت ولاية الموصل فى غاية الأهمية من الناحية الاستراتيجية ، إذ إنها مفترق الطرق بين العراق وسوريا وتركيا وإيران . وجنوب الاتحاد السوفيتى : « روسيا » ، وقد زاد من أهميتها اكتشاف النفط بها .

وحول تفاصيل اندلاع قضية الموصل وكيفية استغلالها وتطوراتها لابد من لمحة قصيرة عن تاريخ الولاية وعلاقتها بالعراق .

إن ولاية الموصل (المحافظات الشمالية الخمس من العراق) كانت خلال الحكم العربى العباسى فى العراق جزءًا من الدولة الإسلامية ، وظلت كذلك فى عهد الاحتلال العثمانى ، ويمكن بهذا الصدد استثناء بعض المناطق الجبلية حيث كانت توجد بعض الإمارات الكردية التى تتمتع بنوع من الحكم الذاتى . أما مدينة الموصل نفسها فهى عربية ، وقد بناها العرب ، وكانت فى القرن العاشر عاصمة للدولة الحمدانية العربية.

وفى ١٦٣٨ احتل مراد الرابع ، السلطان العثمانى ، العراق ، وقسمه إلى ثلاث ولايات، والموصل وبغداد وشهرزور (ولاية شهرزور : كانت تضم السليمانية وكركوك) . وبعد سنوات قلائل ضمت البصرة إلى العراق تحت السيطرة العثمانية . ومنذ ١٧٢٦ صارت الموصل والأراضى المحيطة بها يحكمها والٍ عربى من أسرة الجليلى التى لاتزال موجودة فى الموصل . وفى ١٨٣٥ وضعت الموصل تحت إدارة والى بغداد وأصبحت سنجقًا (لواء) ، وكانت ولاية بغداد تضم العراق الحالى كله تقريبًا ، ولم تعد الموصل ولاية إلا فى ١٨٧٩ بما فيها سنجقا كركوك والسليمانية - أى أن شمال العراق فى عهد مدحت باشا ، الوالى العثمانى المشهور على العراق (١٨٦٦) كان لايزال جزءًا من ولاية بغداد .

دخلت ولاية الموصل فى حوزة السيطرة البريطانية فى العراق رغم أنها كانت عند توقيع هدنة مودروس أكتوبر سنة ١٩١٨ تبعد ثلاثين ميلاً إلى شمال خط وقف إطلاق النار مع تركيا ؛ حيث احتلتها القوات البريطانية عسكريًا بعد توقيع الهدنة .

وأصبحت ولاية الموصل تدخل ضمن منطقة النفوذ الفرنسى طبقًا لاتفاقية سايكس بيكو . وقد رأى الإنجليز بعد أن احتلوها ضرورة إدخال تعديل على اتفاق سايكس/ بيكو عن طريق تسوية مع فرنسا تعترف لهم بموجبها بهذا التعديل . لأن الآثار الناجمة عن ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا سنة ١٩١٧ قد جعلت روسيا السوفيتية مصدر خطر يهدد نفوذ بريطانيا وإمبراطوريتها وأملاكها . بالإضافة إلى أطماع بريطانيا فى الاستحواذ على النفط عصب الصناعة والحرب وميدان استغلال ثرواتها .

عندما وقعت هدنة (مودروس) لم تكن الجيوش البريطانية قد احتلت بعد كثيرًا من أراضى ولاية الموصل . وهذا مما استغله الأتراك للادعاء بأن ولاية الموصل جزء من تركيا . وقد استغلت بريطانيا هذه الأوضاع الشاذة لخلق مشكلة الموصل والتلاعب بها لمآربها الاستعمارية ، وفى الأساس لفرص المعاهدات والحصول على امتيازات البترول من العراق بالتلويح له دائمًا بخطر انتزاع ولاية الموصل منه .

لقد ادعى الأتراك الكماليون أن ولاية الموصل (أى المحافظات الشمالية كلها) هى ولاية تركية كانت ضمن تركيا عندما انعقدت اتفاقية الهدنة ، وأن العرب فيها أقلية بينما الأتراك هم أكثرية ، وأما الكرد فهم والأتراك من جنس واحد ، كما أن علاقات ولاية الموصل التجارية هى مع تركيا . هذه كانت الحجج التركية وهى حجج ضعيفة ومتهافته .

وأما بريطانيا التى أقنعت فرنسا بجعل ولاية الموصل من حصتها ، فإنها كان يهمها قبل كل شىء الاستحواذ على نفط الولاية (شمال العراق) ، فأخذت تستخدم ورقة القضية الكردية لتهديد الأتراك من جهة ، ولتهديد الحركة الوطنية العربية فى العراق فى وقت واحد .

لذلك فقد انتهز البريطانيون فرصة زيارة كليمنصو رئيس وزراء فرنسا إلى لندن فى ديسمبر سنة ١٩١٨ حيث دارت محادثات بينهم وبينه فى هذا الشأن انتهت باتفاق

وافقت فيه فرنسا على إدخال منطقة الموصل فى دائرة النفوذ البريطانى فى مقابل أن تأخذ فرنسا ٢٦٪ من ثروات النفط الموجودة فى هذه الولاية .

بعد استقرار العلاقات البريطانية العراقية بتوقيع معاهدة أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وعقد معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ استقرت سياسة بريطانيا على العمل على إلحاق كردستان الجنوبى المعروف باسم ولاية الموصل إلى العراق . وكانت قد اتفقت مع تركيا فى معاهدة لوزان على ضرورة التوصل إلى حل لهذه المشكلة بالطرق الودية فى خلال تسعة أشهر اعتبارًا من أكتوبر سنة ١٩٢٣ .

لقد اعتبر الأتراك أن بقاء الكرد الموجودين فى الموصل خارج سيطرتهم يمهد السبيل أمامهم لإثارة الكرد الموجودين فى تركيا . لذلك طالبوا بضم ولاية الموصل إلى أراضى الجمهورية التركية ضمانًا لأمن تركيا .

وفى المفاوضات الخاصة بالموصل مع البريطانيين ١٩٢٤ فى استانبول أكد الأتراك وجهة نظرهم نحو الكرد . وتتلخص فى أن الأتراك والكرد أبناء وطن واحد ، وأنه من المستحيل اقتطاعهم من وطنهم ، ثم إن الكرد فى ولاية الموصل قد انتخبوا عنهم نوابًا فى المجلس الوطنى التركى الكبير ، وأن الطائفتين التركية والكردية قد عاشتا بود جنبًا إلى جنب طيلة قرون عديدة .

وقد قرر مجلس عصبة الأمم تشكيل لجنة دولية حول النزاع على الموصل فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤ ، وعقدت اللجنة أول اجتماع لها فى نوفمبر من السنة المذكورة . ثم زارت لندن وأنقرة ، ووصلت بغداد فى ١٩٢٥/١/١٦ وزارت الموصل فى ١/٢٧ منه ، وتجولت فى عدد من المناطق الشمالية حتى نهاية مارس .

أقر مجلس عصبة الأمم فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤ تشكيل لجنة لدراسة مشكلة الموصل على الطبيعة بعد أن تعذر حلها بالمفاوضات بين بريطانيا وتركيا ، وقد وصلت اللجنة إلى الموصل فى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٥ وقد باشرت استجواب السكان عن رغبتهم وآرائهم فى المستقبل ، فعد رئيس الوزراء ياسين الهاشمى ذلك تدخلاً غير مشروع ، وأرسل برقية احتجاج إلى رئيس اللجنة بواسطة المندوب السامى فى السادس من

فبراير سنة ١٩٢٥ احتج فيها احتجاجًا شديدًا على إلقاء أسئلة من هذا النوع التى ليس لها مساس بقضية الحدود[١] .

من الطبيعى أن يحدث انقسام بين أهالى ولاية الموصل عند قدوم اللجنة بسبب اختلاف السكان وأوضاعهم الاجتماعية . فمنهم من كان يريد الرجوع إلى الحكم التركى بدافع الدين الإسلامى ، ورفض حكم الإنجليز غير المسلمين ، وأما الأقليات المسيحية واليهودية فكانت تصر على عدم العودة للحكم التركى[٢] .

لقد كان الكرد الذين يؤلفون ثلاثة أخماس الولاية ضد الحكم العربى والتركى . وكان كبار الملاك منهم هم الطبقة الوحيدة المؤيدة للحكومة العربية ، وترى تبعية الولاية لحكومة بغداد[٣] .

بمجرد أن علم كرد السليمانية بتشكيل لجنة للتحقيق أرسلت الجمعية الكردية فى السليمانية فى الأول من أكتوبر سنة ١٩٢٤ . إلى عصبة الأمم مذكرة تعارض فيها المطالب التركية فى ولاية الموصل ، وأنكرت وجود أى علاقة بين الكرد والأتراك سوى الدين ، فلما أصبحت تركيا لا دينية لم يبق أى رابطة على الإطلاق . وقد وصفت المذكرة محاولة ضم كرد ولاية الموصل إلى تركيا بأنها جريمة ضد الحقوق الإنسانية عامة وضد حقوق الكرد خاصة . وختمت المذكرة بالالتماس من مجلس عصبة الأمم أن يساعد على تحسين حالة شعب منسى ومهجور ليخدم السلم والرقى فى الشرق الأدنى .

كما أرسلت الجمعية الكردية مذكرة ثانية إلى مجلس عصبة الأمم تذكر فيه أن واجبها هو أن ترفع للعصبة صوت كردستان « وإن كان هذا الصوت ضعيفًا لا يسمع فى العالم المتمدن » وأوضحت أن الجمعية قامت فى وجه الأتراك بعد أن تحررت كردستان أخيرًا من ظلمهم . وقد تأسست للدفاع عن منافع الشعب الكردى تعارض بشدة مطالب حكومة أنقرة بامتلاك الموصل ، لأن أكثرية سكان هذه الولاية من الكرد .

---

(١) عبد الأمير هادى العكام : الحركة الوطنية فى العراق ٢١-١٩٣٣ ، القاهرة ١٩٧٣ . رسالة دكتوراه. ص ١٣٧ .

(٢) عبد الحميد العلوجى . خضير غلاب . المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٣) فاضل حسين : مشكلة الموصل ، ص ٥ .

وحينما توجهت اللجنة إلى السليمانية كان الإنجليز يعتقدون أنهم يوشكون على خوض المعركة الفاصلة بالنسبة لقضية الموصل ، لأن السليمانية إقليم ليس فيه أقلية تركية أو عربية كان فى ثورة دائمة ضد السلطات العراقية والبريطانية طوال السنوات الماضية على قدوم اللجنة ، وكان زعيم الثورة الذى يحظى باحترام الكرد على صلة بتركيا مستنجدًا وطالبًا العون ، وبوجه عام كان أعضاء اللجنة يتطلعون إلى إجراء التحقيق فى منطقة كانوا يأملون أن يستمعوا فيها إلى رأى شعب قدم أعظم برهان على استقلاله الفكرى .

فى الوقت الذى كانت لجنة التحقيق تباشر أعمالها فى كردستان العراقية اندلعت ثورة كردية بزعامة الشيخ سعيد بيران فى مارس سنة ١٩٢٥ . ضد السلطات التركية ، وقد اتهمت تركيا الحكومة البريطانية بأنها هى التى حرضت الكرد على الثورة بسبب الخلاف حول الموصل ، ومع أنه ليس ثابتًا حتى الآن ما إذا كان البريطانيون هم المحرضين فعلاً على هذه الثورة إلا أن الثابت أن بريطانيا قد قابلت هذه الثورة بالارتياح. إذ إن أى اضطرابات بين كرد تركيا والسلطات التركية فى الوقت الذى تباشر لجنة التحقيق أعمالها من شأنه أن يعزز موقف بريطانيا من هذه المسألة ، وهذا هو ما حدث . فقد أعطت زيارة اللجنة فى هذا الوقت زخمًا شديدًا للشعور الوطنى الكردى الذى جرف فى طريقة عددًا كبيرًا من المستائين الذين كان أكثر الإنجلير تفاؤلاً يتوقع وقوفهم إلى جانب تركيا . فإذا بهذا الشعور يدفعهم إلى المعسكر المعادى للأتراك . إن الاستجوابات الطويلة كادت كلها تكون ذات اتجاه قومى كردى غلاب .

لقد قابلت اللجنة المواطنين البارزين الذين اتسع لها الوقت لمقابلتهم وهم . أحمد بك ، شيخ قادر أخو شيخ محمود ، أغا عبد الرحمن وكانوا ممتلئين بروح النضال . فالأمر بالنسبة لهم ليس قبولاً ذليلاً لاستجواب مفروض ولا أجوبة سرية عن السؤال الصغير « بل هو أخطر من هذا . ولقد عقدوا العزم بجهرهم بسوء الحكم العثمانى ورفضهم له فى جلسة عامة للجنة . بل تمادوا يوجهون بدورهم أسئلة الاتهام إلى جواد. بصدد طلبه إعادة ضم الموصل إلى تركيا ، وأعلنوا عزمهم على ألا يخضعوا مرة ثانية إلى الأسياد الذين سبق وقاسوا منهم الأمرين » .

وقد استمرت التحقيقات فى السليمانية ثلاثة أيام ، وكان كل الشهود البارزين على كلمتهم وعهدهم . ولم يخفوا شيئًا من مشاعرهم فى الجلسات العلنية مثلما تعهدوا فشجبوا فساد الحكم التركى وذكروا الأتراك بشعور المختال بمناسبات عديدة منها انسحاب عام ١٩١٨ . عندما هزم الكرد كل الحملات التى أرسلت لقمع انتفاضاتهم فعروا جنودهم من ثيابهم وأطلقوهم بهذه الحالة المزرية ، وعرضوا بمرارة حادث مقتل الشيخ سعيد والد الشيخ محمود فى الموصل سنة ١٩٠٨ . لقد اقتنعت اللجنة بأن الأهالى قد عبروا عن رغباتهم تعبيرًا كاملاً حرًا ، وقد وجدت أن الشعور القومى الكردى هو الغلاب ، وإن كان بعد فتيًا ، ومع أن كثيرًا من القوم قد عبروا عن رغبتهم النهائية الجازمة فى الاستقلال التام الناجز . فإن بعضهم وهم كبار الملاك وغير المسلمين قد أدركوا فوائد وصاية حريصة . لذلك أبدوا استعدادهم للانضمام إلى العراق وعلى شرط أن يتمتعوا بإدارتهم الذاتية . لهم لغتهم ومدارسهم وموظفوهم .

وبعد انتهاء التحقيق رفعت اللجنة تقريرها إلى مجلس العصبة فى ١٦ يوليو سنة ١٩٢٥ . وقد خص الكرد فى تقرير اللجنة ما يلى :

(أ) أن خمسة أثمان سكان ولاية الموصل من الكرد . فهم لذلك أهم عنصر فى النزاع ، وهم ليسوا تركًا ولا عربًا . فهم يختلفون عن الأتراك فى عاداتهم وتقاليدهم ولاسيما مركز المرأة عندهم . ويختلفون عنهم فى مظهرهم الجسدى ، وهم أقرب إلى كرد إيران منهم إلى كرد تركيا ، ولكنهم ليسوا إيرانيين . وقد استطاعوا أن يعيشوا عيشة راضية مع الأقوام التى سكنت فى بلادهم .

(ب) أن العراق العربى لا يمتد شمالاً إلى إبعد من هيت - تكريت . أو منطقة جبل حمرين .

(جـ) فى جميع المصادر الجغرافية منذ الفتح العربى حتى تاريخ تحقيق اللجنة سنة ١٩٢٥ . لم تعتبر ولم توصف ولم تظهر الأراضى المتنازع عليها يومًا كجزء من العراق . وفى الماضى لم يكن الاسم « العراق » مألوفًا عند سكان ولاية الموصل كاسم لبلادهم . كما أن مدينة كركوك بناها الكرد . وكانت المنطقة موطن الجوتيين الذين سكنوا قبل نزوح العرب إلى جنوب العراق .

اقترحت اللجنة فى حالة الأخذ بالنواحى العنصرية وجوب إنشاء دولة كردية مستقلة .

أما إذا أخذ بالنواحى الاقتصادية فقد أوصت اللجنة بضم الموصل جنوب خط بروكسل إلى العراق على أن تراعى التحفظات الآتية :

(أ) أن يبقى العراق تحت الانتداب لمدة ٢٥ سنة .

(ب) لابد أن تراعى رغبات الكرد فيما يخص تعيين موظفين كرد لإدارة بلادهم وترتيب الأمور العدلية فى المدارس . وأن تكون اللغة الكردية هى اللغة الرسمية فى هذه الأمور . وترى اللجنة أنه إذا ما انتهت مراقبة عصبة الأمم بعد أربع سنوات من إبرام المعاهدة العراقية البريطانية ، ولم يعط الكرد تعهدًا يجعل لهم إدارتهم المحلية فإن معظم الأهالى يفضلون الأتراك على حكم العرب .

لم تعترف تركيا بقرار ضم الموصل إلى العراق . إلى أن توصلت مع بريطانيا والعراق إلى توقيع اتفاق ثلاثى معهما فى الخامس من يونيو سنة ١٩٢٦ صودق عليه فى أنقرة فى الثامن من يوليو سنة ١٩٢٦ . وقد أعطى هذا الاتفاق لتركيا نظير اعترافها بتبعية الموصل للعراق ١٠٪ من أسهم شركة النفط التركية تدفع لمدة ٢٥ سنة .

وعلى إلا يسمح للأثوريين الذين غادروا تركيا خلال الحرب بالعودة إليها .

وقد نصت هذه الاتفاقية على عدة مبادئ وبنود التزم بها الموقعون عليها . ومن ضمنها :

(أ) تعيين خط بروكسل بصفة نهائية كخط حدود بين تركيا والعراق « مادة/١».

(ب) التعاون المشترك للقضاء على الحركات المعادية لكل من تركيا والعراق ، وكان القصد منها بالطبع حركات الكرد الاستقلالية . فقد تضمن الفصل الثانى تحت عنوان « حسن الجوار » عدة مواد والتزامات من أهمها :

١ - تعهد الدولتين التركية والعراقية بأن يقاوما استعدادات شخص مسلح أو أشخاص مسلحين يقصد بها ارتكاب أعمال النهب والشقاوة « قطع الطرق فى المنطقة المجاورة للحدود » « مادة/ ٦ » .

٢ - تتعاون السلطات العراقية والتركية فى تنبيه بعضهما البعض عن أى استعدادات يقوم بها شخص مسلح أو أشخاص مسلحون فى المنطقة الحدودية والمذكورة « مادة/ ٧ » .

٣ - التزام كل من الدولتين بالسعى بما لديها من وسائل لمنع مرتكبى « أعمال النهب والشقاوة » فى أراضيها بأسرع ما يمكن ، وإخبار الطرف الآخر بما يتم فى هذا الصدد « مادة/ ٨ » .

٤ - تعهد كل من الدولتين برد كل من يلجأ إلى أى منهما مرتكبًا جناية أو جنحة فى منطقة الحدود إلى الدولة الأخرى . هم وغنائمهم وأسلحتهم والذين هم من رعاياها « مادة/ ٩ » .

٥ - تعهد الدولتين التركية والعراقية بالامتناع عن كل مخابرة ذات صيغة رسمية أو سياسية مع رؤساء العشائر أو شيوخها أو غيرها من أفرادها من رعايا الدولة الأخرى الموجودين فعلاً فى أراضيها . كما تعهدتا بألا تجيز أى منهما تشكيلات للدعاية ولا اجتماعات موجهة ضد أى من الدولين « مادة/ ١٢ » .

لقد كانت لجنة التحقيق التى أرسلتها عصبة الأمم نموذجًا للجنة استعمارية تتدخل بشكل سافر فى شؤون البلاد ، وتوجه الأمور وجهة تخدم الهدف الذى جاءت من أجله ، وخلال اتصالاتها أفهمت المسؤولين العراقيين بأن عصبة الأمم لن تسمح ببقاء هذه الولاية ضمن العراق ما لم تمنح « شركة النفط التركية » امتيازات بالبحث عن مكان النفط فى هذه الولاية - أى أن اللجنة ربطت ضم الولاية إلى العراق بشرط منح الشركة البريطانية امتيازات البترول. فشركة النفط التركية هى أساسًا شركة إنجليزية. وكانت قد حصلت من السلطات العثمانية فى يونيو ١٩١٤ على إذن التحرى عن النفط فى المنطقة . وبالفعل فقد تم ذلك بموجب معاهدة فبراير ١٩٢٥ التى منحت شركة النفط التركية (التى سمت نفسها فيما بعد باسم شركة نفط العراق) استخراج البترول من منطقة كركوك لمدة ٧٥ عامًا ، وفى عام ١٩٣٢ تم إبرام اتفاقية أخرى بشأن نفط الموصل . وفى سنة ١٩٣٨ اتفاقية ثالثة بشأن نفط البصرة ومع نفس الشركة . علمًا بأن نفط كركوك هو الرئيسى ؛ حيث يشكل ثلثى نفط العراق ، وقد حلت شركة

البترول الفرنسية محل الألمان الذين كان لهم ٢٥٪ من شركة النفط التركية سابقًا ، كجزء من ثمن الصفقة البريطانية - الفرنسية بالتنازل الفرنسى عن ولاية الموصل مقابل حصة الثلث من النفط ، وتأييد إخضاع دمشق وحلب والإسكندرونة وبيروت للانتداب الفرنسى ، ودعم موقف فرنسا ضد أية معارضة أمريكية . كما استطاعت الاحتكارات البترولية الأمريكية الحصول على نسبة مماثلة . أما ما تبقى ، وهو أكثر من النصف ، فكان من نصيب شركة رويال روتشن شل وشركة النفط البريطانية ، أى من نصيب الرأسمال الاحتكارى الإنجليزى أساسًا .

وبعد ضمان الحصول على البترول ، قرر مجلس عصبة الأمم فى ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ ضم ولاية الموصل إلى العراق ، وجعل الحدود الحالية هى حدود العراق ، وفقًا لما يسمى بخط بروكسل ، كما دعا إلى عقد معاهدة جديدة مع العراق وبريطانيا « تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة » . أى أن بريطانيا تستخدم قضية الموصل هذه المرة للضغط على الحكومة العراقية لإبرام الاتفاقية الجديدة التى وضعت فى وزارة المستعمرات البريطانية ، وعرضت على (البرلمان) العراقى الصورى فى ١٨ يناير عام ١٩٢٦ ليقرها . وكان فى المجلس بعض المعارضين الذين عارضوا المعاهدة بالحجج التالية : « إن الحكومة البريطانية ملزمة بالاحتفاظ بولاية « الموصل » للعراق لتحقيق مصالحها ، واستغلال معادنها ، ولاسيما النفط الذى تتوقف عليه حياة أسطولها فى البحر الأبيض المتوسط ، فلا داعى لتحميل كاهل الشعب العراقى أثقالاً إلى أثقاله ، وقيودًا فوق قيوده ، كما أنهم يعتقدون أن عمل الحكومة البريطانية وتهديدها ما هما إلا من قبل « المناورات » لإكراه الشعب وحمله على قبول المعاهدة » .

« وكان صنائع الإنجليز يهمسون فى آذان النواب أن بريطانيا تتنازل لتركيا عن الموصل إذا لم يقبل المجلس بإبرام المعاهدة الجديدة » .

وعندما طلب النواب المعارضون إحالة المعاهدة إلى لجنة لدراستها رد رئيس الوزراء آنذاك (عبد المحسن السعدون) ردًا قاسيًا ، وطلب جعل الجلسة سرية فاحتج المعارضون وتركوا القاعة . وعندما أوصدت الأبواب وقف رئيس الوزراء قائلاً :

« أيها السادة : إذا رفضنا أن نقر المعاهدة خسرنا الموصل » .

كما ورد فى الوثيقة الرسمية لتبرير المعاهدة :

« إذا نحن قلنا إن مقدرات هذا التطور كانت ولاتزال تحت تأثير قضية الموصل الحيوية فلا نكون قد أعلنا سرًا خفيًا ، بل هى حقيقة راهنة ، ولهذه الحقيقة آثارها البيّنة فى شؤوننا الداخلية وصلاتنا الخارجية ، ولم يكن فى استطاعتنا فى السنين السابقة أن نتمّ عملاً جليل الفائدة ، طالما كانت حدودنا الشمالية غير معيّنة ، ولما كان فى مقدرة الحكومات التى تولت الحكم تباعًا فى هذه البلاد ، وقضية الموصل معلقة ، أن تبعث الطمأنينة والثقة فى قلوب الأمم المتمدنة فتشهد بها للاستعانة برؤوس أموالها على استثمار منابع البلاد الغنية » .

إن ورقة ولاية الموصل فقد ظلت السيف الرئيسى المسلط على العراقيين ، وكان الإنجليز يدعون إلى إبرام المعاهدة مقابل تأييد حقول العراق فى ولاية الموصل . حيث كانت الاستعدادات جارية لعقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا الكمالية . وكان مصطفى كمال أتاتورك قد نظم وقاد حركة وطنية ضد الدول الغربية وقواتها المحتلة ولاسيما القوات اليونانية التى احتلت أزمير فى مايو ١٩١٩ . وقد انتفض الكماليون على حكام الآستانة (السلطنة) وعلى معاهدة سيفر ، وأخذت السلطة الفعلية فى البلاد تتجمع تدريجيًا فى أيدى الكماليين . واستطاعوا طرد القوات اليونانية فى سبتمبر ١٩٢٢ وعقدوا هدنة فى مودانيا مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا (فى ١٩٢٢/١٠/١١) . وفى ١٩٢٢/١١/١ أعلن المجلس الوطنى الكبير فى أنقرة ، الخاضع لأتاتورك ، إنه صاحب السلطة الشرعية ، وقرر إلغاء السلطنة .. وفى مثل هذه الظروف كانت تجرى الاستعدادات لإبرام معاهدة صلح جديدة بين (الحلفاء) وتركيا تحل محل معاهدة سيفر . وقد طالبت تركيا بكل ولاية الموصل بذرائع وحجج باطلة ، وأخذت بعض قواتهم تتسرب إلى منطقة راوندوز منذ مارس ١٩٢٢. وشددوا من أعمال تحريض السكان ضد إلحاق الكرد بالدولة العراقية الجديدة .

أما بالنسبة لتركيا فإن أهم ما كانت تستهدفه إضافة للاستحواذ على النفط ، فهو إخضاع كرد العراق لسيطرتها ، إذ كانت تخشى بقاءهم خارج هذه السيطرة على مقربة من حدودها ، وبتماس مع كردستان التركية ، وكانت قد قمعت حركة الشيخ

سعيد الشامى « بيران » (وكان الكثيرون من ضحايا القمع قد دخلوا الأراضى العراقية). إلا أن تركيا رضخت فى النهاية للضغط البريطانى ، ووافقت على بقاء الموصل ضمن العراق وذلك فى نص المعاهدة العراقية - الإنجليزية - التركية فى ٥ يونيو ١٩٢٦ ومقابل المطالبة بنصف مليون ليرة إنجليزية عن حصتها فى البترول . ومنذ ذلك الوقت ازداد التقارب العراقى -- التركى ، ومع أواخر العشرينيات أيضًا اعترفت إيران بدولة العراق ولأول مرة !!

وبعد أن ضمنت بريطانيا لنفسها السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على العراق ، أقدمت وكمحاولة مرائية للتظاهر بالعطف على المشاعر الوطنية للعراقيين ، مع حكومة العراق على إبرام معاهدة ١٩٣٠ ، التى تنهى الانتداب اسميًا وتبقى عليه فى الجوهر ، إذ تكرس السيطرة البريطانية الاستعمارية التامة . وجاءت المعاهدة خلوًا من ذكر الكرد وحقوقهم . وقد هبّ الشعب العراقىليناضل ضد المعاهدة ، وضد حكومة نورى السعيد التى جئ بها لفرض المعاهدة . وقمعت الحكومة نضالات الشعب العراقى بالحديد والنار .

وبدخول العراق عصبة الأمم عام ١٩٣٢ ، تم تثبيت الوضع القانونى والدولى للدولة العراقية وحدودها الحالية .

* * *

الفصل الرابع
الكرد فى المعاهدات والاتفاقات والمنظمات الدولية

(أ) اتفاق سايكس بيكو - ١٩١٦
(ب) مؤتمر الصلح فى فرساى - ١٩١٩
(جـ) مؤتمر سان ريمو - إبريل ١٩٢٠
(د) اتفاق سيفر - أغسطس ١٩٢٠
(هـ) معاهدة لوزان والكرد - يوليو ١٩٢٣
(و) الاتفاق البريطانى التركى العراقى - ٥ يونيو ١٩٢٦
(ز) معاهدة يونيو «حزيران» - ١٩٣٠
(ح) مكتب العمال الدولى والمسألة الكردية - أغسطس ١٩٣٠
(ط) عصبة الأمم والكرد - ١٩٣٢

(أ) اتفاق سايكس بيكو - ١٩١٦

أثناء الحرب العالمية الأولى عقدت بريطانيا وفرنسا معاهدة سرية فى مايو ١٩١٦ حول الترتيبات المقبلة فى الشرق الأوسط بعد أن تنبأت الحكومتان بهزيمة ألمانيا فى الحرب . وقد سميت هذه المعاهدة « معاهدة سايكس - بيكو » نسبة إلى ممثلين دبلوماسيين لبريطانيا وفرنسا آنذاك ، وانقسمت الإمبراطورية العثمانية بموجبها إلى منطقتى نفوذ للبريطانيين وللفرنسيين .

لقد بدأت بريطانيا وفرنسا بالاشتراك مع روسيا القيصرية مباحثات حول «الترتيبات المقبلة» فى الشرق الأوسط . بعد أن تنبأت هذه الدول بهزيمة ألمانيا والدولة العثمانية فى الحرب . وقد اشترك فى المباحثات السير مارك سايكس[1] وزير خارجية

(١) ١٨٧٠ فبراير ١٩١٩ كان صهيونيًا متحمسًا للدولة العربية برئاسة الشريف حسين وأبنائه ومع الصهيونية وادعاءات اليهود فى فلسطين ومؤمنًا باستقلال الأرمن .

بريطانيا . وتشارلز فرنسيس جورج بيكو وزير خارجية فرنسا ، وقد توجها إلى روسيا حيث تباحثا مع سيرجى سازانوف وزير خارجية روسيا ١٩١٦ وقد تمخضت المراسلات والمباحثات بين الدول المذكورة على تقسيم ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية بينهم فيما عرف باتفاقية سايكس - بيكو ، مايو سنة ١٩١٦ . وعلى الوجه التالى :

خص فرنسا ضمن المنطقة الزرقاء . منطقة الموصل فى شمال العراق أى كردستان الجنوبى ، وهى المنطقة الغنية بآبار النفط ، وكان المفروض أن تكون من الدولة العربية تحت الحماية الفرنسية(١) كما خصها إقليم كيليكيا ويشتمل على ولاية أطنة .

وهذين المنطقتين الموصل وكيليكيا أغلبية سكانهما من الكرد(٢) .

وقد اشتملت المنطقة الروسية على المنطقة الشمالية الشرقية من تركيا ، والتى تشتمل بشكل رئيسى على أقاليم أرضروم ، طرابيزون ، وان ، بتليس ، وتكون فى غالبيتها كردستان المركزية التركية . وهذه المنطقة تبلغ فى مساحتها حوالى ٦٠,٠٠٠ ميل مربع من البحر الأسود ومنطقة الموصل وأورميه(٣) .

أما المنطقة البريطانية فلا مجال لذكرها ، وهى على العموم بالنسبة للعراق كانت تشتمل بصورة رئيسية على وادى الرافدين من جنوب حدود ولاية الموصل إلى الخليج العربى(٤) .

وكان وزير خارجية روسيا ، زازانوف ، قد تلقى إشعارًا بالمعاهدة فأعلن موافقته عليها فى ٢٦ نيسان ١٩١٦ شريطة أن تلحق بروسيا المناطق الشمالية الشرقية من تركيا والتى تشتمل ، بشكل رئيسى ، على طرابزون والجزء الشمالى الغربى من كردستان .

وهكذا تم اقتسام أغلب أراضى كردستان من قبل الدول الاستعمارية الثلاث .

وقد كتب الأمير شاخوفسكى ، فنصل روسيا القيصرية فى دمشق قبل الحرب العالمية الأولى ، والعميل القيصرى الأول فى كردستان أثناء الحرب ، كتب يقول بأنه

---

(١) Hurewitz, Ibid P. 18 & Al Marayati, Ibid. P. 48 & Peretz, Don, Ibid. P. 106.

(٢) عبد الرحمن قاسملو : المرجع السابق : ص ٥٣ .

(٣) عبد الرحمن قاسملو : المرجع السابق ، ص ٥٣ ، Hurewitz, Ibid. P. 13 .

(٤) Al Marayati, Ibid. P. 13.

« قد أنجز مهمة رائعة قضى انقلاب شباط على نتائجها » . وهو يعنى بهذا الانقلاب الثورة البرجوازية الديمقراطية التى نشبت فى روسيا فى شباط عام ١٩١٧ . ويقول كرد أوغلى : « الحق يقال ، إن الثورة الروسية وثورة أكتوبر التى أعقبتها هما اللتان وضعتا حدًا للدبلوماسية القيصرية وللمقامرة الدامية بمصير الشعب الكردى من أجل مصلحة الاستعمار[١] . وقد أماطت الحكومة السوفياتية فى الواقع اللثام عن معاهدة سايكس بيكو وغيرها من المعاهدات

* * *

(١) د. عبد الرحمن قاسملو : كردستان والأكراد ، ص ٥٤ . بيروت .

(ب) مؤتمر الصلح فى فرساى - ١٩١٩

المسألة الكردية فى مؤتمر الصلح بباريس :

تم فى المباحثات التمهيدية التى سبقت الافتتاح الرسمى لمؤتمر باريس ، تناول المسائل التى لها صلة بالوضع فى المناطق الكردية فى تركيا .

فى ١٨ يناير عام ١٩١٩ افتتح مؤتمر الصلح فى باريس بين دول الحلفاء من جهة ، ودول الاتحاد الرباعى من جهة أخرى ، ففى هذه الأثناء تحددت مواقف بريطانيا وفرنسا وأمريكا فقط من المسألة التركية ، وبصورة أدق ، من مسألة الشرق الأوسط ، وإلى حد معين ، زد على ذلك أنها كانت بصورة عامة وبشكل غير محدد من الجزء الكردى لهذه المسألة .

لقد ظهر موضوع كردستان فى المباحثات الديبلوماسية المكرسة لمستقبل ألمانيا وأتباعها ما بعد الحرب ، وبعد عقد الهدنة فورًا عندما جرى الإعداد لمؤتمر الصلح فى باريس . ومن المعروف أنه تم فى الأشهر الأولى من عمل هذا المؤتمر ولغاية التوقيع على معاهدة صلح فرساى مع ألمانيا بتاريخ ٢٨ يونيو عام ١٩١٩ تأخير مناقشة شروط معاهدة الصلح مع تركيا ولأسباب مفهومة . وقد نوقشت المسألة التركية خلال صياغة المبادئ الرئيسية ، وبارتباط وثيق مع المعاهدة الألمانية . والواقع أن الأمر هنا لم يكن ينحصر فقط فى أن قضايا الشرق الأوسط تشغل أهمية ثانوية مقارنة مع قضايا أوروبا الوسطى ، وبالتحديد فإن الإعداد لمعاهدة تركية أدى إلى تفاقم أكبر للتناقضات بين الدول الإمبريالية ، ولذلك بدت من أكثر المسائل صعوبة بالنسبة لديبلوماسية دول الحلفاء الكبرى . وليس عبثًا أن هذه المعاهدة كانت الأخيرة فى نسق معاهدات الصلح بين دول الحلفاء الكبرى واتحاد الأربعة الكبار سابقًا ، وقد أبرمت بعد مرور ١٣ شهرًا ونصف الشهر على التوقيع على معاهدة فرساى[(١)] .

وفى مؤتمر باريس شرعوا فى الحديث - وللمرة الأولى - عن الكرد فى يناير عام ١٩١٩ . وجاء فى القرار الذى صاغه عضو الوفد البريطانى والشخصية العسكرية والسياسية البارزة فى جنوب أفريقيا الجنرال يا . خ. سميث والمقترح على مجلس

(١) لازاريف : المرجع السابق ، ص١٤٤ .

العشرة فى ٢٩ يناير ، بعد أن ثبت ضرورة سلخ المستعمرات عن ألمانيا (لاعتبارات استراتيجية و « لأجل حرية جميع الأمم وأمنها ») ، ما يلى : « اتفقت دول الحلفاء الكبرى والمحايدة وللأسباب ذاتها ، وخاصة بسبب حكم الأتراك السىء خلال تاريخهم كله على الشعوب الرازحة تحت نيرهم ، وبسبب مذبحة الأرمن الرهيبة وغيرهم من الشعوب فى الماضى القريب - على فصل أرمينيا ، وسوريا ، وميسوبوتاميا ، وكردستان ، وفلسطين ، وشبه جزيرة العرب من الإمبراطورية التركية فصلاً تامًا ، ولا ينبغى لذلك إلحاق الضرر بنظام الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية التركية » . ومن ثم نظر مشروع القرار ، بعد أن وعد شعوب هذه البلدان « بالوصايا المقدسة للحضارة التى تكفلها عصبة الأمم وبصورة ملموسة بالنسبة « للمجموعات (Communities) التابعة سابقًا للإمبراطورية التركية » وبلغت درجة معينة من التطور ، فى إدخال أنظمة الانتدابات التى عليها إعداد هذه الشعوب لحياة مستقلة .

وفى ٣٠ يناير ١٩١٩ جرت مناقشة واسعة للمشروع فى مجلس العشرة ، واتضح فى هذه الأثناء جانبًا مثيرًا للفضول ، حيث تبين أن عبارة « كردستان » لم تكن موجودة فى المشروع الأول الذى تقدم به المجلس . وقال لويد چورچ حرفيًا بعد إدخاله تعديلاً على مشروع الوفد البريطانى أن مما يؤسف له أنه أغفل بلدًا واحدًا داخلاً فى عداد تركيا . لأنه ظن أن ميسوبوتاميا وأرمينيا إقليمين فقط لكنه أبلغ بأن الأمر ليس كذلك. وهذا ما يتعلق بكردستان التى تقع بين ميسوبوتاميا وأرمينيا ، ولهذا فإنه يقترح إن لم تكن ثمة اعتراضات بضم « كردستان أيضًا » إلى المشروع ، ولم يعقب ذلك أية اعتراضات .

ويروى هذا المشهد عن أشياء كثيرة .

أولاً : عن القضايا المعروفة فى ثقافة رئيس الوزراء البريطانى التى لم تكن على جانب كبير من الأهمية فى هذه الحالة .

ثانيًا : عن أن مصطلح « كردستان » كان جديدًا ، ولم يصبح مألوفًا ودخل لتوه إلى القاموس الديبلوماسى .

ثالثًا : تحكى عن أهمية القضية الكردية التى لا جدال عليها بالنسبة لسياسة بريطانيا الخارجية .

ورابعًا : ما عنى به بالضبط هو ذلك الجزء من كردستان الذى كان يقع بين بحيرة وان وولاية الموصل .

وأعلن لويد چورچ خلال المناقشة نفسها فى ٣٠ يناير أنه ليست لدى بريطانيا «أدنى رغبة» فى أن تصبح دولة الانتداب على تلك الأراضى التى احتلتها مثل « سوريا وجزء من أرمينيا » ؛ « وهو يعتقد أنه يجوز القول نفسه عن كردستان وأجزاء من القوقاز رغم غناها بالموارد النفطية » وأضاف الرئيس ويلسن أثناء مناقشة مسألة إمكانية موافقة بريطانيا لسحب قواتها من سوريا قائلاً : « ... أو من ميسوبوتاميا » ، أما لويد چورچ فقد قال من جانبه « ... أو من كردستان » ، ولكن بعد أن تصبح نوايا العسكريين معروفة ، وفى هذا اليوم اتخذ وباقتراح من ويلسن ، قرار مبدئى حول سلخ أرمينيا ، وكردستان ، وسوريا ، وميسوبوتاميا ، وفلسطين ، وشبه جزيرة العرب عن تركيا . وبالتالى هتف المؤرخ الأمريكى هوارد « بأن الدول الأوروبية الكبرى قد أعلنت فى ٣٠ يناير عام ١٩١٩ نهاية الإمبراطورية التركية » .

وبالتالى دوى فى المباحثات التمهيدية وفى المناقشة الموسعة الأولى للمسألة التركية الموضوع الكردى وبوضوح تام ، وفى البداية وكأنه فى الخفاء ، ومن ثم بصوت مسموع أُسوة بالمواضيع الشرق أوسطية الأخرى التى استحوذت على اهتمام قادة دول الحلفاء ، ورغم أنه كان يتوقع عقد صفقة طويلة ودائمة ، ومازالت المسافة بعيدة مثل اتخاذ القرارات النهائية ، بدأ يتبلور جانبان أساسيان فى نهج الدول الكبرى المنتصرة إزاء القضية الكردية : يجب فصل كردستان (كان يُعنى بالأراضى الكردية الواقعة تحت السيادة العثمانية) عن تركيا ويوضع تحت إشرافها الذى تطبقه عصبة الأمم بواسطة نظام الانتداب .

وقصارى القول ، لقد أُعدّ لكردستان مصير المستعمرة عمليًا ، شأنها فى ذلك شأن الأجزاء غير التركية من الإمبراطورية العثمانية ، ويكتب لويد چورچ فيما بعد قائلاً : « كانت معاهدات باريس تعنى التحرر القومى للشعوب المضطهدة على نطاقات تعرفها حتى الآن الاتفاقيات الدولية ما بعد الحرب » . ويتذكر ردّ حكومات الحلفاء على الرئيس ويلسن فى يناير عام ١٩١٧ حول أهداف الحرب : « ... تحرير الشعوب الواقعة تحت استبداد الأتراك الدموى » ويصور بحماسة « التنكيل الوحشى » الذى « نفذه عبد

الحميد والأتراك الفتيان ضد الأرمن » ... إلخ . وفى الوقت ذاته ، ومنذ الأيام الأولى لعمل مؤتمر باريس شيد الحلفاء جدارًا صينيًا بين تحرير الشعوب المضطهدة الرازحة تحت نير الأتراك وبين استقلالها .

إن اهتمام بريطانيا الخاص بكردستان كان ملحوظًا حينذاك أيضًا ، وهذا ما يتضح من بروتوكولات الاجتماع المنعقد بتاريخ ٣٠ يناير ، ومن غيرها من الوثائق . وشرع لويد چورچ أثناء مناقشة مسألة ضرورة ذكر كردستان فى التحدث وبإسهاب حول دعم السلام « بين العشائر المختلفة ، كما لم تكن أقواله عرضية عن «المنابع النفطية» وعن « نوايا العسكريين » . وقد ألمح هوارد ، وبحق ، عندما ناقش مصائر ممتلكات الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب أن لويد چورچ عندما اقترح فى اجتماع المجلس الأعلى لدول الحلفاء بإنشاء كردستان بين أرمينيا وميسوبوتاميا ، فقد كان فى الواقع «معنيًا بإقامة حاجزٍ أمين بين الموصل وتركيا بالذات» .

وبعد أن قررت دول الائتلاف فى نهاية يناير عام ١٩١٩ مبدئيًا مصير الإمبراطورية العثمانية المغلوبة على أمرها على أساس تقسيم . سواء أجزائها التركية (عمليًا) بين المنتصرين ، أم ممتلكاتها غير التركية (ليس عمليًا فحسب ، بل وشكليًا أيضًا) فكأن المسألة التركية قد رُفعت من جدول الأعمال فى مؤتمر الصلح . وعلى أية حال لم يتم النظر فيها رسميًا بعد متنقلة إلى مستوى المباحثات الخاصة وما وراء الكواليس (بين طرفين أو ثلاثة أطراف) وقد كان العديد منها على جانب كبير من الأهمية . فمثلاً انعقد فى ٧ مارس عام ١٩١٩ لقاء بين لويد چورچ وكليمنصو وهاوز حول المسألة التركية فى مبنى وزارة الدفاع الفرنسية ، وأعلن هاوز عن نتائج اللقاء باختصار شديد : عبّر كليمنصو وچورچ أثناء مناقشة تقسيم الإمبراطورية التركية عن تمنياتهما فى أن نقبل بالانتداب على أرمينيا والقسطنطينية ، وأظن أن الولايات المتحدة الأمريكية توافق على ذلك ما إن يتم طرح مثل هذا الاقتراح . ويجرى تفسير تحفظ هاوز بعدم الرغبة لديه فى التحدث وبإسهاب عن مستوى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فى المخططات الاستعمارية لتقسيم تركيا .

وكان لويد چورچ فى غاية الصراحة عندما عرض ما جاء فى هذا الحديث الشهير: قال هاوز : « لا ترغب أمريكا أبدًا أن تأخذ على عاتقها هذه الانتدابات (على

القسطنطينية وأرمينيا) ، لكنها تدرك بأن عليها المشاركة فى هذه العملية ومشاطرة الجميع فى تحمل العبء المشترك . ولهذا السبب يعتقد بأن توافق على أن تأخذ لنفسها الانتداب على أرمينيا والقسطنطينية . ومن ثم قال بأن أمريكا ، ربما ، توافق على فرض رقابتها العامة على الأناضول ، عندئذٍ قلت لكليمنصو : أعتقد أن فرنسا تأخذ سوريا لنفسها فأجاب قائلاً : « وكيليكية » . فقلت : « إن هذه المسألة هى بيننا وبين أمريكا » . فردّ هو : « كلا إن هذه المسألة هى بيننا وبينكم » . وألمحت ، كلا لا توجد لدينا أية مصلحة فى كيليكية ، إن مطلبنا الوحيد هو الموصل التى وافقتم على إعطائها لنا . فوافق على ذلك وأعلن قائلاً : بديهى أننا ننضم إلى أية اتفاقية تعقدونها مع الأمريكيين . ومن ثم يختتم لويد چورج متحدثًا عن مناقشة المسألة السورية مع كليمنصو : « إننى أستنتج بأن أمريكا بهذا الشكل تأخذ الانتداب على القسطنطينية وعلى أرمينيا والمراقبة العامة على الأناضول ، وسوف تقوم فرنسا بفرض الانتداب على سوريا وعلى ذلك الجزء من كيليكية الذى سوف يتم التوصل بشأنه إلى اتفاقية بين أمريكا وفرنسا ، إننا نأخذ فلسطين وميسوبوتاميا بما فيها الموصل »(١) .

وتبدو مخططات دول الائتلاف الرئيسة بصورة مكشوفة للغاية هنا ، ففيما يتعلق بالقضية الكردية اقترح لويد چورج إعادة تقسيم جديد لكردستان ، حيث أُعطيت أجزاؤها الجنوبية لمنطقة نفوذ بريطانيا ، والشمالية - الغربية لفرنسا ، والشمالية للولايات المتحدة الأمريكية . وظلت كردستان الشرقية وحدها على شكل مقاطعة فى إيران الشاهنشاهية . غير أن هذه الدولة بحد ذاتها ظلت عمليًا وبعد (التوقيع على المعاهدة الأنجلو - إيرانية بتاريخ ٩ أغسطس ١٩١٩ اسميًا محمية ، أى مستعمرة بريطانية . وبالتالى انقسمت فى الواقع معظم الأراضى الكردية فى الإمبراطورية العثمانية تقريبًا إلى منطقتين : المنطقة البريطانية (فى الجنوب والشرق) والمنطقة الأمريكية (فى الشمال) . وكان نصيب الفرنسيين قطعة غير كبيرة من كردستان المتاخمة لشمال شرق سوريا .

إذن اختلف الموقف الدولى ، الذى تكوّن حول كردستان فى الأشهر الأولى التى أعقبت الحرب ، وخاصة فى المرحلة الأولى من عمل مؤتمر الصلح ، اختلافًا جذريًا عن

---

(١) لويد چورج ، حقيقة مفاوضات الصلح ، الجزء ١ ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

ذلك الموقف الذى كان فى سنوات ما قبل الحرب وفى معمعة الحرب العالمية الأولى (عندما وضعت اتفاقية سايكس – بيكو) إلا أنه ، وكما سنبين فيما بعد ، لم يكن هذا الموقف الجديد ثابتًا وفى أعلى مستوياته ، وطرأت عليه بعد عدة أشهر من التآمر الثلاثى الاستعمارى تغييرات جوهرية للغاية .

وفى الوقت ذاته استمر مؤتمر باريس فى العمل وهو يستقطب المواضيع الشرق أوسطية إلى دائرة نشاطه (شكليًا أكثر منه عمليًا) وتمت بموازاة إعداد القرارات الرئيسية حول المسألة التركية (بما فيها الأرمينية والكردية والعربية وغيرها من المسائل الخاصة) مناقشة التفاصيل من الدرجة الثانية والثالثة التى نسب قادة المؤتمر إليها آراء ممثلى تلك البلدان والشعوب الذين قرروا مصيرهم فى أروقة الوزارات الهادئة .

وجرى الاستماع فى اجتماع مجلس العشرة بتاريخ ٢٦ فبراير عام ١٩١٩ إلى القائد الأرمنى أوتيس أهارونيان ، وقد تضمنت مطامع الطاشناق الإقليمية فى تركيا على كيليكية مع سنجق مرعش ، وولايات أرضروم ، وبدليس ، ووان ، وديار بكر ، وخربوط ، وسيواس وجزء من لاية طرابزون مع منفذٍ إلى البحر الأسود . وقد استثنيت من هذه الأراضى الشاسعة مناطق هكارى الكردية فقط وجنوب ولاية ديار بكر ، وكذلك بعض التى يسكنها الأتراك فقط ، وبالتالى ضم الطاشناق جزءًا كبيرًا من الأراضى التى يسكنها الكرد فى شرق الأناضول إلى « أرمينيا الكبرى » المخطط لها . ولكن مخططات الدولة العظمى لقادة « جمهورية أرمينيا الديمقراطية » لم تقلق دول الحلفاء ، التى لم تعتزم أبدًا منح الاستقلال الحقيقى لشعوب الأراضى المشار إليها بما فيها الأرمن ، كثيرًا .

كما عرضت وجهة النظر الكردية على مؤتمر الصلح للبتّ فيها ، وقدمها الجنرال شريف باشا فى مذكرة بتاريخ ٢٢ مارس عام ١٩١٩ . ولقد تحدث كاتب المذكرة بوصفه « رئيسًا للوفد الكردى » فى المؤتمر ، لكن لم يعترف به أحد رئيسًا للوفد سواه ، بل ولم يكن الوفد موجودًا عمليًا ، وأعلنت فى هذه الوثيقة «المطالب المشروعة للأمة الكردية». التى واجهت « مطامع أرمينيا الاستعمارية » . وانحصرت هذه المطالب فى تأسيس دولة كردية مستقلة وفق مبادئ تقرير المصير المعلنة فى « البنود الأربعة عشر » للرئيس

ويلس. وتم تسويغ استيلاء الكرد على أراضى اللاجئين الأرمن ، وافترض تشكيل لجنة دولية من شأنها ضمّ الأراضى التى يؤلف الكرد فيها أكثرية السكان إلى الدولة الكردية وفق « مبدأ القوميات » كما افترض ضم الجزء الإيرانى من كردستان إلى كردستان المستقلة.

ولم يكن لمذكرة شريف باشا تأثير سياسى يذكر ، فلم يول قادة مؤتمر الصلح أى اهتمام لهذه الوثيقة ولا إلى صاحبها ، ذلك أنه لم يقف من خلفه أحد قط يستوجب أن يُعمل له حساب ، ففكرة استقلال كردستان التى سرعان ما حظيت ببعض الشعبية فى باريس ومشارفها لم تستحوذ على اهتمامهم بحد ذاتها ، ولا كتعبير عن طموحات الشعب الكردى ، بل بتلك الدرجة التى استجابت لمصالحهم الإمبراطورية . ولهذا السبب لم تحرّك كلمة شريف باشا فى مؤتمر باريس القضية الكردية قيد شعرة ، بل إن هوارد سمَّى شريف باشا «ممثلاً للأتراك الليبراليين الذين لا يتحملون المسؤولية عن الحرب»، والذين وقفوا فى حقيقة الأمر « إلى جانب وحدة أراضى تركيا » .

وبالطبع لم يكن الأمر كذلك . فقد عبّر شريف باشا عن هواجس فئة معينة من القوميين الكرد الذين كانوا يعتمدون على دول الحلفاء ، وأعدوا مشاريع خيالية لتأسيس كردستان موحدة ومستقلة بمساعدتها وتحت قيادة الأسر المالكة العريقة . بيد أن هذا الفريق من القوميين الكرد لم يكن له نفوذ كبير ، والأهم أنه لم تكن له عمليًا اتصالات مع الحركة الكردية القومية ، ولذلك فشلت جميع محاولاته القيام بدور فى مؤتمر باريس . كما تدل لهجة مذكرة شريف باشا المناوئة للأرمن على إفلاسه السياسى وقلة خبرته ، التى لم تأتِ فى وقتها وبوضوح ، ذلك أن معظم المشاركين الرئيسيين فى مؤتمر باريس حاولوا فى اللعبة الديبلوماسية حول المسألة التركية أن يستفيدوا من الورقة الأرمنية ، وليس للمرة الأخيرة أبدًا ، مستغلين، وبلا حياء ، آلام الشعب الأرمنى لأهداف مغرضة.

كما حاول الآشوريين الذين عاشوا قبل الحرب بجوار الكرد أو معهم على الأراضى نفسها (وخاصةً فى هكارى) ومن ثم ذاقوا مرارة الويلات مطالبين بالعودة إلى ديارهم كحدٍ أدنى عرض مطاليبهم القومية على مؤتمر باريس .. وفى هذه الأثناء نشأت المسألة الآشورية القومية بصورة مستقلة وكجزء من قضية كردستان وأرمينيا ، ولقد

كان لدى قادة الآشوريين أوهام كثيرة حول ما أعلنه ويلسن ، لكن كان ينتظرهم خيبة أكل شديدة ، فقد اعتبروهم فى حساباتهم أقل شأنًا من الكرد ، كما لم يسمح الإنجليز لمثلى الآثوريين فى العراق بالسفر إلى باريس بتاتًا . واعتزمت دول الحلفاء تقرير مصير الآثوريين أُسوة بالأقليات القومية الأخرى فى الشرق الأوسط ومن دون مشاركتهم ووفق أغراضها .

وقد كان مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩م ، بهذا الشكل أو ذاك ، أول مؤتمر فى تاريخ المؤتمرات الدولية . حيث أعلنت فيه عن نفسها قوميات شعوب الشرق الأوسط بما فيها الشعب الكردى، ويستحق تدوين هذه الواقعة فى التاريخ ، ذلك أنها أشارت إلى الأهمية المترايدة لظاهرة اجتماعية جديدة وهامة . إلا أن دول الحلفاء لم تول آنذاك أى أهمية لها وخصوصًا بسبب أن ممثلى الشرق لم يمثلوا شعوبهم فى باريس ولا حتى أوساط قومية ذات نفوذ ، فى حين أن وفدى تركيا وإيران قاما بتمثيل قوى معادية لم تكن خافية على أحد .

* * *

(جـ) مؤتمر سان ريمو - إبريل ١٩٢٠

تم فى مطلع مارس عام ١٩٢٠ وضع قرار المجلس الأعلى لدول الحلفاء الذى جرى النظر فيه إلى جانب تشكيل أرمينيا المستقلة « الاعتراف المحتمل بكردستان المستقلة » وقد جرى الاتفاق على مشروع معاهدة الصلح مع تركيا وبخطوطه العريضة فى مؤتمر دول الحلفاء فى سان ريمو (١٨ - ٢٦ إبريل عام ١٩١٨) .

وجاء فى مشروع ردّ الحلفاء على مذكرة الرئيس ويلسن بتاريخ ٢٤ مارس عام ١٩٢٠ أنه يجب « تثبيت حدود تركيا الجنوبية مع عدم الأخذ بالحسبان العوامل العرقية فقط ، بل الاقتصادية والجغرافية أيضًا » . الأمر الذى كان من الممكن إدراكه كرغبة ، وخاصة ، فى سلخ كردستان الجنوبية على الأقل من تركيا . وهكذا بدأ الاجتماع العام الأول للمؤتمر فى ١٩ إبريل ، ونوقشت فى اليوم ذاته باقتراح من لويد چورج مشكلة كردستان وبصورة مسهبة .

وكان كيرزون أول من قدم تحليلاً شاملاً لها ، إذ قال : إنها مسألة صعبة ، ذلك أن كردستان الجنوبية كجزء من الإمبراطورية العثمانية تقطنها عشائر محاربة تناصب الجيران والحكومة التركية العداء . كما أن القضية تمسّ الدول الأوربية الكبرى طالما أن كردستان تقع بجوار أرمينيا، وفى الوقت ذاته « يرتبط مستقبلها بالنساطرة وبالكلدانيين المسيحيين » . وتؤلف كردستان جزءًا من ولاية الموصل التى من المرغوب فيه وضعها تحت انتداب بريطانيا .

وقد يكون هناك أشكال مختلفة لحل المسألة الكردية ، وأحدها هو وضع جزء من البلاد تحت حماية بريطانيا وفرنسا ، وإذا لم يؤدِّ ذلك إلى نتيجة فينبغى فصل كردستان عن تركيا وجعلها ذات حكم ذاتى . إلا أن كيرزون يتكهن هنا بوجود مصاعب كبيرة ، والرئيسية منها تكمن فى الكرد أنفسهم الذين لا تبدو نواياهم واضحة ما إذا كانوا يحققون « الاستقرار » لكى يتمكنوا من تأسيس « دولة ذات حكم ذاتى » . فهو لا يستطيع أن يرى بين صفوف الكرد شخصية تمثل مصالحهم قاطبة ، « فكل كردى يمثل قبيلته فقط » ، كما لا يمكن الاعتراف بشريف باشا كممثل لكردستان . والكرد يدركون أنه ليس بوسعهم البقاء دون تأييد الدول الكبرى ، فهم يقبلون « عن طيب خاطر

الحـمـاية البـريطانيـة » ، كـمـا ويقـبلون بالحـمـاية الفـرنسـيـة دون شك . أمـا إذا بدا الاستقلال صعب المنال ، ولا توافق بريطانيا وفرنسا على فرض حمايتها ، فمن الأفضل ترك الكرد تحت الحكم التركى الذى « اعتادوا » عليه .

ثم تناول كيـرزون قـضـايا كـردسـتـان الجنوبيـة الواقـعـة ضـمن نطاق المصـالح البـريطانيـة. وإذا لم يتم الإعلان مع ذلك عن استقلال كـردستان ، عندهـا يجب السمـاح لسكان ولاية الموصل حل المسألة : إمّا بالبقاء تحت الإشراف البريطانى أو بالانضمام إليها . والشكل الأخير يكون أكثر احتمالاً . ذلك أنه ليس عمليًا تقسيم ولاية الموصل . وعلى أية حال ، من العسير حل هذه المسألة فى المعاهدة السلمية . وأشار كيرزون فى الختام إلى ضرورة عودة الآثوريين - النساطرة فى معسكر بعقوبة إلى ديارهم .

وأيد الممثل الفرنسى بيرتيلو فى هذا الاجتماع تأجيل المسألة الكردية ، وقد أشار رئيس الوزراء الفرنسى ووزير خارجيتها أ. ميليران إلى أن كيرزون - حسب رأيه - يقف إلى جانب ترك الكرد فى ولاية الموصل تحت الانتداب الإنجليزى .

وما جاء فى كلمة كيرزون يتميز به نهج السياسيين الغربيين آنذاك إزاء المسألة الكردية . ومما يلفت النظر المعرفة السيئة بالأوضاع المحلية (ولاسيما بالنسبة لكيرزون الذى ذاع صيته كخبير رائع بشؤون الشرق الأوسط ، وهذا ما لا يغفر له) ، وغياب أية خطة واضحة فى طرح المسألة وطرق حلها ، وقصارى القول إن ما ورد كان عرضًا مختلطًا ومتناقضًا ، إذ يحسّ المرء أن المسألة الكردية جديدة على الديبلوماسية الأوربية . وعلى الرغم من ذلك كله كان كيرزون يعلم ما يريد ، أما هو فقد أراد : أولاً : فصل كردستان عن تركيا وبصورة دائمة ، وتحويلها إلى ميدان للتأثير الاستعمارى المباشر ؛ ثانيًا : عدم السماح للفرنسيين بالسيطرة وحدهم على كردستان تركيا ؛ وثالثًا : ترسيخ الأقدام - وحسب الإمكانية المتاحة فى كردستان الجنوبية - أو على الأقل تحويلها إلى حاجز أمنى للممتلكات البريطانية فى العراق وفى الخليج . وقد كانت « كردستان المستقلة » أحد الأشكال الممكنة التى تناسب هذه الأهداف ، وذلك تارة على شكل دولة موحدة (من دون كردستان إيران الشرقية) وتارة أخرى على شكل إمارات كردية شبه مستقلة ومنفصلة . وفى هذه الأثناء لم يجر الحديث بالطبع عن الاستقلال الحقيقى (ليس عبثًا استخدام المصطلح الضبابى « للحكم الذاتى ») بل عن هذا الشكل أو ذاك من أشكال حماية الدول الغربية الكبرى .

وكان موقف الأوساط الفرنسية الحاكمة من الكرد متشابهًا من حيث المبدأ - أى استعماريًا محضًا ، بيد أنها نظرت إلى القضية الكردية الناشئة من وجهة نظر مصالحها التى كانت على نقيض من المصالح البريطانية وفى نواحٍ كثيرة . ففى كردستان الجنوبية التى فقدتها أرادت أن تؤمّن لنفسها حصة من نفط الموصل . وفى كردستان الغربية والشمالية أرادت - طالما لم تتمكن قريبًا من ترسيخ أقدامها فيهما - أن ترى منطقة واسعة متاخمة لمستعمراتها تطمع فيها ، وتحمى بأمان الممتلكات الاستعمارية فى كيليكيا وسوريا ولبنان . ولم توافق هذه الأوساط على السيطرة التركية ، ولا على الإشراف الإنجليزى المنفرد على هذا الجزء من كردستان .

وفى النتيجة ورغم تعارض المصالح الاستعمارية فى منطقة كردستان كانت ثمة نقاط التقاء مشتركة بين بريطانيا وفرنسا . وتم وضع برنامج سياسى وجد فيه الدبلوماسيون الإنجليز والفرنسيون - كما تراءى لهم - حلاً مقبولاً للمسألة الكردية . والكلام يجرى عن تشكيل دولة حاجزة على أراضى كردستان تركيا . إما على أسس حكم ذاتى واسع أو استقلال شكلى يكون تحت إشراف هذه الدول الكبرى من النواحى العسكرية والسياسية والاقتصادية .

وأعدّ الإنجليز فى مؤتمر سان ريمو ، ودون مشقة تذكر ، مشروع مواد المعاهدة التركية السلمية المتعلقة بكردستان ، التى احتوت على ما يلى :

١ - سوف تعمل لجنة مؤلفة من ممثلى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فى استانبول ، عليها بعد ستة أشهر من سريان مفعول المعاهدة التركية السلمية وضع مخطط «للإدارات الذاتية المحلية» . للأراضى الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات وإلى الجنوب من حدود أرمينيا الجنوبية التى يسكنها الكرد ، ويجب أن يستدرك المخطط حماية الآثوريين - الكلدان وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية فى الأراضى المشار إليها ، كما سيتم تشكيل لجنة من ممثلى بريطانيا وفرنسا وإيران والكرد « للإصلاحات » على الحدود التركية ، وخاصة على الحدود التركية - الفارسية .

٢ - تتعهد الحكومة التركية بقبول توصيات اللجنة خلال ثلاثة أشهر بعد عرضها عليها .

٣ - إذا توجـه « الشـعب الكردى » فى الأراضى المشار إليهـا بعد عـام من سـريان مفـعول المعاهدة التـركيـة السلميـة ، إلى مـجلس عصـبـة الأمم ، يطلب باسم الأكثـرية الاستقلال عن تركيا ، وإذا قرر المجلس أن هذا الشعب « كفء لهذا الاستقلال » ويوصى به ، فإن تركيا تتعهد بتنفيذ هذه التوصيـة بعد أن تتنازل عن جميع حقوقها فى هذه الأراضى . ويجـرى الاتفـاق على التفاصـيل وبصـورة مـستقلة بين تركيـا ورؤسـاء الدول الكبرى الموقعين على المعاهدة .

٤ - وفى مثل هذه الحالة لن تعارض دول الحلفاء الكبرى انضمام الكرد القاطنين فى ولاية الموصل إلى « الدولة الكردية المستقلة » .

وجرى النظر فى هذا المشـروع مرتين فى اجتماعات المؤتمر ، ولم يؤدّ إلى خلافات كبيرة فى الرأى . إلا أنه نشأت مع ذلك بعض الخلافات ؛ فقد عبر بيـرتيلو فى اجتماع الحادى والعشرين من إبريل عن خشيته من حدود كـردسـتان الواقعة إلى الشرق من الفرات كى لا تؤدى إلى إلحاق ضرر بمصالح فرنسا الاقتصادية . وقد اتخذ القرارين التاليين :

١ - القبول بالمشروع البريطانى ، ولكن على شـريطة عدم السماح بوضع قيود على حقوق فرنسا الاقتصادية المكفولة حسب الاتفاقية الثلاثية الموقعة فى سان ريمو ، وفى آنٍ واحد بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا .

٢ - إذا لم يتوصل إعضاء « اللجنة الكردية » إلى اتفاق حول مسألة من المسائل فإنها سوف تعرض على رؤساء حكومات الدول المعنية للنظر فيها .

وجرى فى اجتماع ٢٣ إبريل نقاش حادّ حول مصالح فرنسا وبريطانيا الاقتصادية فى كردستان الجنوبية ، وكان الفرنسيون (بيرتيلو) فى حالة عصبية بسبب انتقاص محتمل من حقوقهم فى اللجان والتجارة وغيرها فى تلك المناطق من كردستان الجنوبية التى ستعود إلى بريطانيا ، أو ستنضم إلى الدولة الكردية المقبلة . وحاول كيرزون تهدئة مشاعرهم مؤكدًا لهم أن بريطانيا معنية فقط بمقاطعة السليمانية « كجزء متكامل من ولاية الموصل » ، أما الجزء الباقى من كردستان فيقع خارج « الأولوية الاقتصادية » لبريطانيا . وأضاف لويد چورچ أن بريطانيا « لا تأخذ على عاتقها مسؤولية الحفاظ على النظام فى هذا الجزء الرئيسى من كردستان » . وسأل بيرتيلو فيما إذا كان ذلك

يعنى حصر الدعاوى البريطانية فى الجزء الشمالى من ولاية الموصل ، فأجاب كيرزون: «نعم» . ورأى وانسيتارت ضرورة توضيح أن المشروع البريطانى حول المسألة الكردية يحتوى على البديل : إما الحكم الذاتى لكردستان ، أو استقلالها الممكن » على أن يكون هذا بشكل دقيق .

كما تم التصديق فى هذا الاجتماع على المشروع الآنف الذكر للاتفاقية الثلاثية بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وتضمن تعهدًا بخصوص الاعتراف « باستقلال كردستان الفورى أو الممكن فى ظل ظروف معينة ، وتجنب النزاع بين الدول الكبرى . وجرى الاعتراف بمصالح إيطاليا الخاصة فى الأناضول الجنوبية، وبمصالح فرنسا فى كيليكيا وفى الجزء الغربى من كردستان المتاخم لسوريا، وحتى جزيرة ابن عمرو (جزيرة بوطان) وبمصالح بريطانيا إلى الشرق من نهر دجلة . وأن البنود الرئيسية لمواد الاتفاقية هى : الاعتراف بمبدأ المساواة أثناء تشكيل اللجان الدولية بوظائفها القانونية والمالية والبوليس ، وكذلك لأجل « ضمان حماية الأقليات العرقية والدينية واللغوية » (المادة/١) وإذا رغبت « الحكومة الكردية » أو العثمانية فى الحصول على المساعدة الخارجية فى شؤون الإدارة المحلية أو البوليس فى مناطق « المصالح الخاصة » العائدة لبريطانيا وفرنسا أو إيطاليا فلن يعلن المشاركون الآخرون فى المعاهدة عن عدم موافقتهم على هذه « المصالح الخاصة » . وهذا ما يتعلق بشكل أساسى بالأقليات العرقية والدينية واللغوية (المادة/٢) ؛ ويجب عدم قيام الأطراف المتعاقدة بالتطاول على الامتيازات فى مناطق « المصالح الخاصة »، بيد أنه يتم الحفاظ على حرية التجارة والترانزيت والملاحة والطيران (المادة/٣) ، كما يجب أن تقدم الأطراف المتعاقدة التأييد الديبلوماسى لبعضها البعض فى مناطق « المصالح الخاصة » (المادة/٤) ، وتنتقل أسهم سكة حديد بغداد والأناضول إلى المجموعات المالية البريطانية والفرنسية والإيطالية (المادة/٥) .

وهكذا طرحت المسألة الكردية فى مؤتمر سان ريمو ، كما تم التطرق إليها بصورة غير مباشرة خلال مناقشة القضية الأرمنية عندما دار الجدل حول أبعاد الدولة الأرمنية ، وصرح لويد چورچ قائلاً : « لا أستطيع أن آخذ على عاتقى مسؤولية الموافقة على تشكيل أرمينيا الكبرى إذا لم تقبل أمريكا بالانتداب » ، وطالما كان واضحًا أن أمريكا لن تقبل بالانتداب فقد كان على لويد چورچ ألا يخشى من أن الأراضى الكردية تنضم إلى منطقة النفوذ الأمريكى ، ومن ثم جاء ببراهين يقول : « منذ أن تخلت

الولايات المتحدة الأمريكية عن كل فكرة فى قبول الانتداب على أرمينيا يساورنى ، منذ تلك اللحظة ، شك كبير فى إمكانية تشكيل دولة أرمنية مستقلة تمتد من البحر إلى البحر والحفاظ عليها » وإن كل قرار يحتاج تنفيذه القيام بعمليات عسكرية فى قلب آسيا الصغرى ذاتها يعنى نقصًا كبيرًا ، وخلال فترة طويلة فى موارد الحلفاء ، وكنت على يقين بأن دول الحلفاء ليس بوسعها الموافقة على مثل النفقات وهى فى حالتها المنهكة آنذاك . ولقد كان هذا الرأى يتعلق خاصة بتلك المناطق . حيث كانت لأكثرية السكان فيها ميول معادية ، وتساعد الظروف على خوض حرب أنصار عنيفة « أى أن رئيس الوزراء البريطانى كان يعنى الكرد بلا شك . وأعتقد أنه لم يكن يجرى حتى الحديث عن أن يقوم الحلفاء بالتورط فى الحرب الدائرة داخل الأناضول ، وذلك باستثناء المناطق المطلة على البحر التى اتخذ سكانها موقفًا عدائيًا » .

وعلى العموم يمكن أن يكون تأويل هذا الرأى دليلاً واضحًا على الموقف العدائى للأوساط البريطانية الحاكمة من فكرة تشكيل دولة أرمنية كبيرة فى شرق الأناضول وفيما وراء القوقاز . سواء كان تحت الانتداب الأمريكى أم مستقلة استقلالاً شكليًا . كما كان بوسع « أرمينيا الكبرى » خلط جميع أوراق السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط . وكانت كردستان الصنيعة مدعوة لمواجهة أرمينيا . وفيما يتعلق بالمسألة الكردية ذاتها فقد تجلت نوايا الحلفاء المنعكسة فى وثائق مؤتمر سان ريمو وبوضوح ، ولا تحتاج إلى تعليقات مسهبة ، وقد تكوّنت الأوضاع بحيث أصبحت المسألة الكردية فيها وللمرة الأولى فى التاريخ موضع نقاش فى مؤتمر دولى ، وجرى الاعتراف بحق الكرد فى تقرير مصيرهم القومى . إلا أن بروز هذا العامل على الساحة الدولية وفى العلاقات الدولية واتسم بأهمية تاريخية لا شك فيها ، لم يجر بفضل العمليات فى المجتمع الكردى ذاته (رغم أن الانتفاضات الكردية التحررية الكثيرة قد لعبت دورها) بقدر ما كان بسبب أحداث استثنائية ذات طابع خارجى ولدتها نتائج الحرب العالمية الأولى . وتقررت المسألة الكردية فى عملية التقسيم الاستعمارى لأراضى الشرق الأوسط وإعادة تقسيمها ، وتقررت – بطبيعة الحال – بصورة استعمارية . أى ضد المصالح القومية الجذرية للشعب الكردى – وبتعبير آخر لم يكن يجرى حتى الحديث عن الحل الحقيقى للمسألة الكردية لمصلحة الشعب الكردى بأجمعه . ومن هذه الناحية كان الكرد فى وضع أسوأ من وضع الأتراك ، الذين أعدت لهم دول الحلفاء المصير نفسه ،

بيد أنه وجدت فى المجتمع التركى الذى كان أكثر تطورًا من المجتمع الكردى القوى التى كان بوسعها أن تقول كلمتها .

وفى الواقع كانت مقررات مؤتمر سان ريمو محاطة بالكتمان والتحفظات وبشروط مجحفة وغيرها من ألاعيب الديبلوماسية ، بحيث يكون تطبيق إعلان حق الشعب الكردى فى تقرير المصير مستحيلاً . وقبل كل شىء خابت آمال الوطنيين الكرد والشعب الكردى بأسره فى وحدة كردستان السياسية ، فقد استبعد منها مسبقًا كردستان (إيران) الشرقية كلها وجزءًا من كردستان الشمالية ، وربما كردستان الجنوبية أيضًا إذا لم تنضمّ إلى « الدولة الكردية المستقلة » . ومن ثم فإن آلية منح الاستقلال للكرد ذاتها اتسمت بطابع متدرج وشرطى للغاية ، أما الانتقال من « الحكم الذاتى » أو « الأحكام الذاتية » فقد أعلن عن أنه ليس إلزاميًا . أضف إلى ذلك أنه كان يقع منذ بدايته الأولى وحتى النهاية تحت إشراف دول الحلفاء الثلاث الرئيسية التى حصلت على حق التدخل فى شؤون كردستان الداخلية تحت ستار حماية الأقليات . وأخيرًا قضى مشروع المسألة الكردية بتقسيم كردستان إلى مناطق نفوذ اقتصادية وسياسية . وقصارى القول كان ذلك مشروعًا استعماريًا محضًا .

وقد حوّل تطبيق المشروع جزءًا من كردستان إلى مستعمرة مباشرة ، وحوّل الجزء الآخر إلى شبه مستعمرة للدول الاستعمارية الكبرى . وبقى الكرد فى حالة من التجزئة والتشتت ، بينما اندرجت كردستان ضمن قائمة البلدان التابعة للعالم الاستعمارى . حيث سعت الإمبريالية نتيجة الحرب العالمية الأولى إلى فرض سيطرتها المباشرة عليها . ولم يغير قناع « الحكم الذاتى » أو « الاستقلال » من جوهر الأمر شيئًا ، ذلك أنه كان عليه تكييف مضمون الإمبراطورية الاستعمارية القديمة مع روح العصر إلى جانب نظام الانتداب .

إلا أن نوايا المستعمرين الذاتية أصبحت فى تناقض صارخ مع تحولات العصر الموضوعية ، وقد باءت بفشل ذريع محاولات تبديل الأقنعة وتحديث وسائل الحكم على الشعوب المستعمرة المسلوبة حريتها فى وقف الأزمة التى دبّت فى أوصال النظام الاستعمارى للإمبريالية وإرجاع عملية انهياره الحتمية التى بدأت تعود إلى الوراء . وهذا ما كان يمس كردستان أيضًا ، وفى الوقت ذاته تبيّن أن طريق الشعب الكردى إلى

الحرية والاستقلال كان طويلاً وشاقًا أكثر مما كان يبدو خلال مرحلة تكوين نظام فرساى .

ومن حيث المبدأ ، تم حل المسألة التركية فى مؤتمر سان ريمو ، والأهم هو أن الحلفاء اتفقوا على توزيع الانتدابات من « فئة أ » (أى الأراضى العربية فى الإمبراطورية العثمانية) وحصلت بريطانيا على حق الانتداب على فلسطين والعراق (مع الموصل) ، أما فرنسا ففى سوريا ولبنان ، ونالت تعويضًا بمقدار ٢٥ بالمائة من نفط الموصل لقاء تنازلها عنها . كما تم التوصل إلى اتفاق حول القضايا الأخرى النابعة من المعاهدة السلمية المعدة مع تركيا بصفة تمهيدية فقط ، واتسم بطابع انعكاسى . وهذا ما خصّ بصورة رئيسية مستقبل الأناضول الذى كان يضم جزءًا كبيرًا من كردستان أيضًا . وكان لدى قادة دول الحلفاء الأسباب لعقد الأمل على أن الوضع فى هذه المنطقة وحولها يتغير نحو الأفضل بالنسبة لهم ، وذلك قبل انعقاد المؤتمر السلمى . كما عُلّقت آمال كبيرة على التدخل اليونانى الذى جرى الإعداد له ، وبدأ عام ١٩٢٠ الذى كان يستهدف القضاء على الحركة الكمالية . وكانت أرمينيا الطاشناقية احتياطيًا لدول الحلفاء فى شرق آسيا الصغرى . وكان يفترض أن هزيمة القوميين ستعمل على تنحية قضية مقاومة تركيا لشروط معاهدة الصلح التى شكلت خطرًا على وجودها المقبل كدولة ذات سيادة .

وترقب الإمبرياليون فى دول الحلفاء تغييرات مناسبة لهم فى « المسألة الروسية » أيضًا ، التى (كانت إلى جانب المسألة الألمانية موضع بحث فى مؤتمر سان ريمو) . وكان ينتظر أن يؤدى هجوم البولونيين البيض ، ومن ثم هجوم فرانكل إلى إسقاط السلطة السوفياتية ، وإلى تغيير جذرى للوضع فى منطقة البحر الأسود بشكل خاص ، من شأنه تسهيل تنفيذ مخططات ضم أراضٍ فى منطقة مضائق البحر الأسود وفى شرق آسيا الوسطى .

وهكذا كان بوسع ديبلوماسية دول الحلفاء أن ترضى العمل الذى قامت به ، وأن تنظر إلى المستقبل بتفاؤل أكبر . وسلِّم مشروع معاهدة الصلح إلى تركيا وجرت مناقشته فى الصحافة . وأولت وكالات الأنباء تلك البنود التى مسّت القضية الكردية الاهتمام ، أضف إلى ذلك أنها قامت بنشر وقائع غير دقيقة واختلافات مكشوفة

وتخمينات . فمثلاً كتبت الصحيفة الألمانية « دويتش تاغيتساتونج » فى ٣٠ إبريل عام ١٩٢٠ تقول بأن تقسيم تركيا يقضى بتشكيل « جمهورية كردستان تحت الحماية الإنجلو- فرنسية » . وأكدت الصحيفة السويدية « هوفود ستاد سلاديت » (٢٠ إبريل عام ١٩٢٠) على أن بريطانيا اقترحت على كندا تكليفها بالانتداب على أرمينيا . بينما كلفت فرنسا وإيطاليا إحدى الدورل المحايدة (النرويج أو هولندا) ، إلا أن هذه الأخيرة عبرت عن موافقتها شريطة ألا توضع على عاتقها أعباء مالية .

أما رد الفعل الفرنسى على مقررات سان ريمو حول المسألة التركية فلم يكن إيجابيًا أبدًا ، إذ أثار ضياع الموصل وحق مشاركة فرنسا فى إدارة فلسطين نقدًا شديدًا . ويلفت النظر إعلان الكاتب الاجتماعى البارز والخبير بشؤون الشرق الأوسط فيكتور بيرار فى مجلس الشيوخ (٢٨ يوليو ١٩٢٠) حين قال : « فى عام ١٩١٦م كانت لنا سوريا ، وكيليكية ، وميسوبوتاميا وجزء من كردستان وحصتنا الوطنية فى فلسطين . والآن بعد أن أبرموا الاتفاقية من جديد فى عام ١٩٢٠ نجد أن السيد كليمنصو قد فقد خلال الطريق ، ميسوبوتاميا وكردستان بعد أن أعطى الموصل للإنجليز ، كما أنه أضاع فلسطين بتحويلها من بلاد دولية إلى إنجليزية » . كما أن الروائى بيير لوتى الذى اشتهر فى تلك الفترة وذاع صيته من خلال تصويره لغرائب الشرق أصدر كتابًا بعنوان : «هلكت فرنسا العزيزة فى الشرق» . إلا إنه لم يكن بوسع الدبلوماسية الفرنسية كبح جماح عملية التسوية السلمية مع تركيا التى تأخرت كثيرًا ، ذلك أن هذا كان يهدد بتعقيدات مختلفة على الساحة الدولية .

بناءً على أحكام الماتدة ١٢٣ من معاهدة الصلح الموقع عليها فى سيفر بتاريخ ١٠/٨/١٩٢٠ ، وبمقتضى أحكام المادة ٩٤ من هذه المعاهدة ، التى بموجبها قررت الدول الكبرى ، وفقًا للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ ، الفصل الأول من ميثاق عصبة الأمم ، بأن تعترف بالعراق دولة مستقلة ، عليها قبول المشورة الإدارية والمعونة من فريق منتدب ، إلى أن تصبح قادرة على القيام بنفسها ولوحدها بتصريف شؤونها – إن تحديد الحدود العراقية سوى ما هو مقرر فى المعاهدة المذكورة واختيار المنتدب – بكسر الدال – تتفق عليه الدول المتحالفة الكبرى ، وبما أن هذه الدول قد اتفقت على اختيار صاحب الجلالة البريطانية منتدبًا من قبلها على العراق ، فإن عصبة الأمم توافق على شروط الانتداب التالية :

المادة الأولى - يضع المنتدب فى أقرب وقت - على أن لا يتجاوز ذلك السنوات الثلاث من تاريخ قيام الانتداب - قانونًا أساسيًا للعراق ، يُعرض على مجلس العصبة للمصادقة ، فيُنشر بأسرع ما يمكن ، وهذا القانون يُسن - بعد أخذ رأى الحكومة الوطنية - ويبين حقوق الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم ورغائبهم ، ويحتوى على مواد تسهل تدرج العراق وتطوره إلى دولة مستقلة .

المادة الثانية - يؤمن المنتدب للجميع حرية الضمير التامة ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية ، بكلا هيئاتها وأشكالها ، شريطة أن تكون متفقة مع النظام العام والآداب ، ولا تفضل فئة على أخرى بتمييز فى العراق بسبب الجنسية أو الدين أو اللغة، وعلى المنتدب أن يشجع التعليم بلغات العراق القومية ، ولا يعكر على فئة حقوقها ، ولا يعارض فى إقامة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها لغتها الخاصة ، شريطة ألا يخالف ذلك خطط التعليم التى تسنها الحكومة .

المادة السادسة عشرة - لا شىء ، مما فى هذا الانتداب ، يمنع المنتدب من إنشاء دولة مستقلة فى إدارتها فى المناطق الكردية ، إن شاء ذلك » .

نلاحظ إذن ، بأن الدولة المنتدبة وباسم عصبة الأمم ، لم تنص على شىء ملزم ومحدد ، فيما يتعلق بالشمال الكردى ، بل تركت النص شبه غامض ، ويحتمل عدة حلول للمستقبل ، وأعطت المفوض السامى لوحده حرية التصرف فى المراحل القادمة ، وفى ضوء الأحداث المتلاحقة .

لم تلزم مواد صك الانتداب حكومة بريطانيا المنتدبة بأية قيود ملزمة لها فى سياستها إزاء العراق . فهى لا تمنعها من إعلان إنشاء دولة ذات استقلال إدارى فى المناطق الكردية ، لكنها لا تلزمها على ذلك . وتركت لها حرية التعاطى مع هذا الموضوع، فى ضوء مجريات المستقبل[1] .

* * *

---

(١) منذر الموصلى : المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

(د) اتفاق سيفر - ١٩٢٠

كردستان فى اتفاق سيفر - ١٠ أغسطس ١٩٢٠

وفى أغسطس ١٩٢٠ فرضت على تركيا اتفاقية سيفر التى هى جزء من معاهدة فرساى . وكان طرفا الاتفاقية هما بريطانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا ورومانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وبلچيكا واليابان والحجاز وأرمينيا الطاشناقية من جانب ، وسلطان تركيا من الجانب الآخر . وقد حضر المؤتمر كذلك وفد كردى يقوده شريف باشا ، وقد تضمنت الاتفاقية فيما يختص بكردستان والموضحة فى المواد ٦٢، ٦٣، ٦٤ ما يلى[1] :

(أ) فقدان تركيا مناطق ما بين النهرين وجنوب شرق الأناضول وسوريا « وهى المناطق التى يقطنها الكرد » بالإضافة إلى المناطق العربية الأخرى التى كانت تحت سلطة العثمانيين .

(ب) كان المقصود بكردستان فى اتفاق سيفر المنطقة الواقعة حنوب شرق الأناضول « أى كردستان المركزية » .

(جـ) منح الاستقلال الذاتى للكرد فى كردستان والتنويه بإمكان منحهم الاستقلال إذا ما أثبت الشعب الكردى رغبته فى ذلك :

الاستقلال الذاتى لكردستان كما ورد فى سيفر كان مشروطًا بتحفظات قوية وهى:

(أ) استفتاء أهالى المنطقة الكردية فيما إذا كانوا يريدون الانفصال عن تركيا أم لا ؟ .

(ب) تعرض نتيجة الاستفتاء على عصبة الأمم حيث تقرر فى ضوء ذلك ما إذا كان الكرد جديرون بالاستقلال أم لا .

(جـ) إذا ما قررت عصبة الأمم جدارة الكرد بالاستقلال يبلغ ذلك إلى تركيا التى عليها أن تنفذ قرارات عصبة الأمم فى هذا الشأن . ولا يمانع الحلفاء . عندئذ من انضمام كرد ولاية الموصل للدولة الكردية المقترحة[2] .

---

(١) Huerwitz, Ibid. P. 64 & Edmonds, Ibid. P. 116.

(٢) محمد أمين زكى : تاريخ الكرد وكردستان ، ص ٢٨٢ ،
Laurin, Mc, Ibid. P. 56 & Shaw, Stanford. Ibid. P. 356.

فى معاهدة سيفر ، التى أقرها الحلفاء عام ١٩٢٠ ، نصت المادة السادسة منها على إعطاء الكرد الحكم الذاتى . ونوهت المادة ٦٤ بإمكان إحداث دولة كردية مستقلة ، تكون نتيجة دمج بين منطقة الحكم الذاتى وبين « الكرد الذين يسكنون ذلك الجزء من كردستان ، الذى كان يدخل حينئذ فى ولاية الموصل » .

إن مشروع الحكم الذاتى ، حسب المادة السادسة : « هو المناطق التى تسكنها غالبية كردية ، والواقعة شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا وشمال حدود تركيا مع سوريا ومع بلاد ما بين النهرين » أى منطقة حكارى ومنطقة بوتان حصرًا . وبعد سنة من إقرار الحكم الذاتى ، كمرحلة انتقالية ، يوصى مجلس عصبة الأمم بمنح المنطقة الاستقلال ، وفى هذه الحالة ، لا يعترض الحلفاء على اندماج هذه الدولة المستقلة بكردستان الجنوبية .

أى أن دولة كردستان هذه ، المقترحة فى معاهدة سيفر ، تضم حصرًا مناطق الشمال العراقى حاليًا وهى كردستان الجنوبية ، مع منطقتى بوتان وحكارى فقط من كردستان الشمالية ، أما بقية الولايات وهى وان وبتليس ، فقد نص على ضمهما للدولة الأرمنية المقترحة . حيث اعتبر الحلفاء أن الغالبية الكردية غير متوفرة إلا فى هذه المناطق .

ينشأ سؤال عما إذا كانت بريطانيا وفرنسا مهتمتين حقًا « كما أكدت اتفاقية سيفر » على ضمان حق تقرير المصير للشعب الكردى ؟ أم كان همهما الحقيقى الحيلولة دون اتساع الأثر الذى أحدثته ثورة أكتوبر الاشتراكية فى روسيا سنة ١٩١٧ . وقد رأت الدولتان إقامة دولة متخلفة إقطاعية تكون بمثابة العزل بين تركيا وروسيا السوفيتية وكنقطة استراتيجية محتملة ضد الاتحاد السوفيتى قريبة من حقول النفط فى القوقاز ، وقد أرعبهم التعاون بين الكرد والكماليين فرموا بهذه الخطة إلى فصل الأناضول الشرقى - أى كردستان تركيا فيضعفون بذلك موقف الكماليين ، وكان البريطانيون بوجه خاص يعتقدون بأن هذه الدولة لدى قيامها ستكون تحت نفوذهم فى الوقت الذى كانت بريطانيا تسعى إلى انتزاع الموصل من تركيا بصفة نهائية .

كانت اتفاقية سيفر واهية . لم تكن لتطبق على غير حكومة السلطان ، وهى حكومة لم يبق لها من السلطان سوى الاسم بعد أن فقدت سيطرتها على أكثر مناطق الأناضول الشرقى . وقد وصف مصطفى كمال اتفاقية سيفر بأنها حكم بالإعدام على تركيا ، ولذلك فقد رفضها ، واتهم كل من قبلها بالخيانة ، ومنهم الصدر الأعظم . كما

رفضها المجلس الوطنى الكبير[١] ، وقد بدأ مصطفى كمال فى اتخاذ الإجراءات التى تجعل هذه الاتفاقية غير قابلة للتطبيق فقد تحرك أتباعه يدعمهم الجيش التركى المعاد تنظيمه إلى ديار بكر وإلى غيرها ، وصفى نشاط العصبة الكردية . كما جرد قواته لمقاتلة اليونانيين فى غرب الأناضول حين أحرزت القوات التركية انتصارًات كبيرًا على الجيش اليونانى عند نهر كاسارى فى صيف سنة ١٩٢١ وما أن حل سبتمبر سنة ١٩٢٢ حتى كانت تركيا برمتها تقريبًا قد تحررت من أيدى القوات الأجنبية ، ولم تكن انتصارات الكماليين وموقف الأتراك من الكرد هى السبيل الوحيد أمام تعطيل بنود اتفاقية سيفر بل إن انقسامات الكرد على أنفسهم حول رغباتهم وخططهم من أجل الحصول على الاستقلال الذاتى كانت سببًا لتعطيل تنفيذ هذه الاتفاقية[٢] فقد كان الكرد فى حيرة من أمرهم حيث عمل الأتراك بمهارة ، وبذلوا كل جهودهم ليطبعوا فى أذهان الكرد أن هذه الاتفاقية لا تساوى الحبر الذى كتبت به . مع التهديد بغزو واسع النطاق لديارهم ، ومخابرات سرية مع وجوه المدنيين وأعيانهم . حيث أرسل الأتراك رسائل سرية إلى القبائل تدعوها فيها إلى البقاء فى كنف السلطان الذى هو خليفة المسلمين . وكان من نتيجة هذه الجهود التركية أن وجد الكرد أنفسهم يتنازعهم كل ما يتصوره المرء من ميول متضاربة كالإخلاص لدينهم والخوف من جبروت أسيادهم السابقين وأحلامهم فى نيل الاستقلال ، وهو مما لا يمكن الحصول عليه إلا بمساعدة البريطانيين[٣] .

دعا البريطانيون إلى عقد مؤتمر فى لندن يشترك فيه الوطنيون الأتراك «الكماليون» لإنقاذ اتفاقية سيفر ، وقد أرسلت حكومة استانبول ممثلين عنها إلى ذلك المؤتمر أيضًا . حيث عقد جلساته فى الفترة من ٢١ فبراير إلى ١٢ مارس سنة ١٩٢١ . وقد حاولت بريطانيا التوفيق بين مواقف حكومتى أنقرة واستانبول . ولكن انتهى هذا المؤتمر بالفشل بسبب إصرار وفد أنقرة برئاسة بكير سامى على ألا تكون سيفر أساسًا لأى تسوية[٤] لذلك أدى فشل هذه المحاولات إلى تجميد الاتفاقية وعدم انتقالها إلى حيز التنفيذ ، وبرغم تلك فلا شك أنها كانت مرحلة خطيرة فى تطور المسألة الكردية.

---

(١) حامد محمود عيسى – المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

(٢) فاضل حسين : مشكلة الموصل ، ص ١٣ ، Adamson, David. Ibid. P. 19 .

(٣) أدومونس : كرد وترك وعرب ، ص ١٠٩ .

(٤) Shaw, Stanford, Ibid. P. 358.

فلأول مرة فى التاريخ بحثت وثيقة سياسية دولية قضية الاستقلال للمناطق الكردية فى تركيا[1] .

لقد كانت النهاية الرسمية لاتفاقية سيڤر توقيع معاهدة لوزان ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣.

والواقع أن اتفاقية سيڤر استبقت التقسيم النهائى للإمبراطورية العثمانية - بحيث تكون الدول التى سيتم إنشاؤها تحت سيطرة الدول الاستعمارية . سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

وقد أوضح كليمنصو رئيس الوفد الفرنسى فى المباحثات لتقسيم تركيا ، فقال فيما بعد : حسنًا ، أجل ، لقد تخليت بالفعل عن الموصل ، ولكن استخدمت ذلك بمثابة الطعم بغية الحصول على كيليكيا . فكيليكيا والإسكندرونة لا بأس بهما تمامًا . ولهذا قلت للإنجليز : أيهما تفضلون الموصل أم كليكيا ؟ فأجابوا نفضل الموصل. فقلت لا بأس بوسعكم أن تأخذوها أما أنا فسآخذ كيليكيا .

بمثل هذا الخبث الفاضح كان المستعمرون يبتون بمستقبل الأمم . وقد اعترف كليمنصو كذلك فى خطبة برلمانية له بأنه لو كان يعلم بقيمة النفط الموجود فى ولاية الموصل لما وقع الاتفاقية أبدًا .

غير أن اتفاقية سيڤر كانت واهية منذ بدايتها . فحكومة السلطان التى وقع وفدها تلك الاتفاقية سرعان ما فقدت سيطرتها فى أكثر مناطق الأناضول الشرقية . فالمجلس الوطنى الكبير الذى انعقد فى أنقرة . وكذلك الحكومة المنتخبة التى ترأسها مصطفى كمال قد رفضا الاتفاقية . وقد كان (بوانكاريه) على حق إذ قال : « لقد وقعت الاتفاقية التركية فى معمل سيڤر للأمم (وهو معمل فى سيڤر يصنع الأوانى الخزفية) وهذه الاتفاقية سهلة الانكسار شأن أية مزهرية » .

وقد تهشمت هذه الاتفاقية فى الواقع . فقد بطلت قيمتها بالانتصار الذى أحرزته القوات الكمالية على الجيش اليونانى عند نهر ساكارى فى صيف عام ١٩٢١ . وما أن حل أيلول عام ١٩٢٢ حتى كانت تركيا برمتها تقريبًا قد تحررت من أيدى القوات الأجنبية . ثم ألغيت السلطنة .

* * *

---

(١) تيكتين : الأكراد ، ص ٢٠٢ .

(هـ) معاهدة لوزان - ٢٤ يوليو ١٩٢٣

بعد إقرار معاهدة لوزان ، وتوزيع (الأسلاب) ، وخاصة بين الدولتين العظميين ، آنذاك ، وهما بريطانيا وفرنسا ، اتُخذت عدة تدابير ، من أجل « ترتيب » البيت المستلب ، وضمان استقراره الأمنى ، وأسهمت عصبة الأمم فى اللعبة الدولية حتى آخر مدى ، عندما أقرت جملة ضمانات تتعلق بالأقليات القومية والدينية ، وخصت الكرد حصرًا ببعض هذه الضمانات ، كتعويض هزيل عما خسروه من مكاسب قومية وسياسية فى معاهدة سيڤر .

افتتح مؤتمر لوزان للسلام فى العشرين من نوفمبر سنة ١٩٢٢ وقد انقسم إلى فترتين متميزتين ، الفترة الأولى من ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ إلى ٤ فبراير سنة ١٩٢٣ ، والفترة الثانية من ٢٤ إبريل إلى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ . وكان اللورد كيرزون وعصمت أينونو هما الممثلين الرئيسيين لبريطانيا وتركيا[١] وكانت بريطانيا تطالب فى هذا المؤتمر بحدود تزيد عن تخوم ولاية الموصل الشمالية فى حين كانت تركيا تطالب بإعادة كل ولاية الموصل . أو كردستان العراق إليها . وفى الرابع من فبراير سنة ١٩٢٣ تم الاتفاق على استبعاد قضية الموصل من منهاج المؤتمر وإعطاء الحكومتين البريطانية والتركية مهلة قدرها تسعة أشهر لعلهما يتوصلان خلالها إلى تفاهم مباشر فإن فشلتا فى الاتفاق يحال موضوع النزاع إلى عصبة الأمم . وفى غضون هذه المدة يبقى الوضع «الراهن» على حاله ، ويحترمه الجانبان ويتعهد الطرفان بعدم إحداث أى تغيير فى هذا الوضع بحركات عسكرية أو غيرها[٢] وفى نهاية الفترة الثانية تم التوصل إلى معاهدة لوزان التى وقعت فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ من قبل الدول المشتركة فى هذا المؤتمر . وكان من نتيجة التوقيع عليها أن احتفظت تركيا بكافة أراضيها الأصلية[٣] .

ولم يرد ذكر للمسألة الكردية فى متن المعاهدة بعكس اتفاقية سيڤر سنة ١٩٢٠ إذ لم ينص إلا على القول بوجوب احترام الحقوق الثقافية والدينية للأقليات والقوميات .

(١) Shaw, Stanford, Ibid. P. 365 & Mawat, Ibid. P. 298 & Edmonds, Ibid. P. 312.

(٢) Adamson, David. Ibid. P. 10.

(٣) عبد الرحمن قاسملو : المرجع السابق ، ص ٦٢ .

فقد تعهدت تركيا فى المادة الثامنة والثلاثين بإعطاء الحرية الكاملة لكل سكان تركيا بدون تمييز بسبب المولد أو القومية أو اللغة أو العنصر أو الدين أو العقيدة ، وعلى تمتع الأقليات الغير إسلامية بحرية الحركة والهجرة[١] .

وبالطبع كان الكرد والأرمن هم المقصودين بالعناصر القومية . والأثوريون بحرية الحركة والهجرة . كما نصت المادة التاسعة والثلاثون على حرية الأتراك فى استعمال اللغة فى حياتهم الخاصة وفى التجارة أو ممارسة شعائرهم الدينية أو فى الاجتماعات العامة ، وإعطاء الحكومة التركية للوطنيين الذين لا يتكلمون التركية كالكرد والأرمن الحرية فى استعمال لغاتهم الخاصة أمام المحاكم . كما نصت المادة الرابعة والأربعين على أن هذه الضمانات التى أعطيت للأقليات الغير إسلامية بوجه خاص توضع تحت حماية عصبة الأمم[٢] والمهم أن موضوع الكرد فى معاهدة لوزان قد أصبح أقل اتساعًا مما كان عليه فى سيفر . فلم يصبح الحديث عنه فى المعاهدات الجديدة حديث الاستقلال . إنما مجرد الرغبة الخيرة للدول المتحالفة نحو الأقليات[٣] .

* * *

(١) Huerwitz, Ibid. P. 120 & Peter, Avery. Modern Iran,, P. 348.

(٢) Huerwitz, Ibid. P. 123 & Mawat. Ibid,, P. 304.

(٣) د. الخشاب : فى مقدمة لكتاب شرفنامة ، جـ ١ ، ص ٣٧ .

(و) الاتفاق البريطانى التركى العراقى - ٥ يونيو ١٩٢٦

عقدت اتفاقية رسمية ، لتعيين الحدود ، وتنسيق علاقات الجوار ، بين الحكومتين التركية والعراقية ، بمشاركة الحكومة البريطانية المنتدبة . وقد تضمن الاتفاق بنودًا تتعلق بعلاقات حسن الجوار والتعاون فى مواجهة : « أعمال الشقاوة والنهب فى منطقة الحدود » . وهو التعبير الظاهرى لأعمال ونشاطات الكرد المسلحة على طرفى الحدود وإلى مسافة ٧٦ كيلومترًا فى داخل البلدين ، تبتدئ من خط الحدود ... حسب المادة العاشرة[١] .

وتنص المادة السادسة : « يتعهد الفريقان بأن يقاوما ، بكل ما لديهما من الوسائل ، أعمال الأفراد والعصابات المسلحة ، التى تأتى أعمال الشقاوة واللصوصية عند منطقة الحدود ، وتمنعها من اجتياز هذه الحدود » . نلاحظ أن هذه المادة تنص على أن يقاوم الطرفان معًا أعمال العصابات المسلحة . وبتعاون كامل مشترك بينهما ، وليس كل فريق لوحده ، وداخل حدوده الدولية، وبإمكان جنود وقوات أى طرف – حسب المادة العاشرة– تجاوز حدود الطرف الآخر ، عند الضرورة وحتى مسافة ٧٦ كيلومترًا ، وهو عمق المناطق الكردية المتقابلة تقريبًا ، وهذه المعاهدة لاتزال سارية المفعول على ما ترجح . وبموجبها تم التعاون العراقى – التركى فى مواجهة الأعمال المسلحة فى مناطق الحدود.

وقّع المعاهدة نورى السعيد (العراق) ، ورشدى بك نائب أزمير (تركيا) ، ولورنس تشارلس لندماى سفير بريطانيا فى أنقرة (بريطانيا) .

* * *

---

(١) انظر الملاحق .

(ز) معاهدة يونيو « حزيران » ١٩٣٠

الكرد ومعاهدة ٣٠ يونيو ١٩٣٠ :

وجاء عقد معاهدة ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٠ ليوتر الوضع فى كردستان بشكل حاد .

لما شرع فى المفاوضات التى أسفرت عن عقد المعاهدات العراقية البريطانية الرابعة فى ١٩٣٠/٦/٣٠ سأل أحد النواب الكرد المعتمد السامى البريطانى فى فبراير سنة ١٩٣٠ عما إذا كانت المعاهدة المنوى عقدها بين الحكومتين العراقية والبريطانية ستتضمن شروطًا تضمن الحقوق التى أشارت إليها عصبة الأمم فى القرار الذى اتخذته عندما قررت إبقاء منطقة الموصل للعراق ؟ فأجاب إن المعاهدة المنوى عقدها عبارة عن حلف . ولكن تطمينًا لرغبات الكرد أذاعت الوزارة السعيدية الأولى بيانًا رسميًا فى ١٠ إبريل قالت فيه « إنها قررت إحضار لائحة قانونية للعرض على مجلس الأمة عند اجتماعه القادم لجعل اللغة الكردية لغة رسمية فى الأماكن الكردية استنادًا إلى المادة السابعة عشرة من القانون الأساسى . والحكومة عازمة على انتهاج خطة تنطبق على روح الوعود التى سبق أن وعد بها الكرد فى العراق » وقد مرت اللائحة المذكورة من المجلس المذكور بعد بضعة أشهر رغم احتجاج المعارضة[١] . ولكن رغم ذلك ظلت الضغوط الحكومية والبريطانية مستمرة على الكرد لضمان الإبقاء عليهم كمواطنين فى الدولة العراقية حتى عقد معاهدة ١٩٣٠/٦/٣٠ حيث أثار توقيع هذه المعاهدة القلق بين الكرد[٢] .

ومما زاد فى هذا القلق أن المعاهدة لم تتضمن أى إشارة إلى الكرد أو إلى الاحتفاظ بالامتيازات الكردية[٣] .

فقد كان هناك فريق من الزعماء الكرد يرون فى استقلال العراق بموجب معاهدة سنة ١٩٣٠ وفى زوال الانتداب البريطانى عن العراق بدخوله عضوًا فى عصبة الأمم

---

(١) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ ٣ ، ص ٢٩١ .

(٢) Elie Kedouri. Ibid,, P. 438.

(٣) سيتون وليمز : بريطانيا والدول العربية ، ص ٣٨ Hurewitz. Ibid. P. 78 .

خطرًا يقضى على أمانى الكرد فى حق تقرير المصير(١) . وفى إقامة حكومة كردية لهم فى كردستان العراق .

وقد عرضت معاهدة سنة ١٩٣٠ على المجلس النيابى حيث أقرها بأغلبية ٦٩ صوتًا ضد ١٣ اعترضوا عليها من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم ٨٨ عضوًا ، وقد غاب خمس أعضاء . والنواب الكرد الذين وافقوا على المعاهدة ، وهم :

إبراهيم يوسف ، « أربيل » ، داود الحيدرى « أربيل » ، صلاح الدين بابان «أربيل» ، على باشا « أربيل » ، معروف الحاج بيرداد « أربيل » ، جمال بابان « الموصل » ، حبيب الطالبانى « كركوك » ، يليمان فتساح « كركوك » ، محمد على قيدزار « كركوك » ، مصطفى أفندى «كركوك»، أحمد صالح «السليمانية»، سيف الله خندان «السليمانية» ، محمد صالح « السليمانية »(٢) .

كما أرسل فريق من الزعماء الكرد عرائض وبرقيات إلى الملك فيصل وإلى المندوب السامى البريطانى يحتجون فيها على عقد المعاهدة . كما أرسلوا مضابط عديدة إلى سكرتارية عصبة الأمم يطالبون فيها بتحقيق ما جاء فى قرارات العصبة السابقة والخاصة بضرورة إنشاء دولة كردية . وكان القصد قرار لجنة التحقيق التابعة للعصبة إذا ما أخذ بنظر الاعتبار الحجج العنصرية(٣) .

على أثر هذه الاحتجاجات تقرر ذهاب رئيس الوزراء والمندوب السامى البريطانى إلى الألوية الكردية فى الثامن من أغسطس سنة ١٩٣٠ ليعلنوا فيها سياسة الحكومتين العراقية والبريطانية إزاء الكرد ووضعهم فى عهد « الاستقلال » وليؤكدوا لهم أن حكومة بغداد والإنجليز يعارضون معًا الحكم الذاتى الكردى . وقد واجهت هذه الزيارات إلى كردستان مظاهرات معادية خاصة فى مدينة السليمانية(٤) . كما أصدر

(١) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ١٥٩ ، الحسنى : المرجع السابق ، ص ٩٩ ،
O' Ball ance, Edjar, Ibid. P. 24.

(٢) عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ ٢ ، ص ٢١٧ .

(٣) عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث : جـ ٣ ، ص ٩٩ .
الدرة : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٤) الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ ٣ ، ص ٩٩ .
الدرة : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

وكيل رئيس الوزراء العراقى الإعلان المؤرخ ١٩٣٠/٨/٨ وفيه أكد نية الحكومة العراقية على الأخذ بنظر الاعتبار الوعود التى أعطتها لتطمين رغبات الكرد ، ومن ناحية أخرى تصميم الحكومة على القضاء على أية رغبة كانت ترمى إلى الإخلال بوحدة الوطن العراقى أو ما يكدر صفو حسن الجوار مع حكومتى إيران وتركيا . والإعلان عن استعداد الحكومة لوضع لائحة قانون اللغة الكردية فى الأماكن التى تقطنها أكثرية كردية . وأن الحكومة قد عينت معاونًا خبيرًا فى الشئون الكردية للألوية الشمالية لمدير الداخلية ، وأسست دائرة للترجمة لتشتغل خصيصًا بالشئون الكردية . كما أنها عينت مفتشًا للمعارف للتفتيش بصورة عامة على المدارس فى لواء السليمانية والمدارس الكردية فى لواءى أربيل وكركوك . كما اتخذت التدابير لإحضار موظفين وضباط شرطة مسجلين لهم اطلاع على اللغة الكردية لاستخدامهم فى الأماكن الكردية(١) .

ولكن هذه الخطوات لم تمنع تفجير الوضع فى السليمانية .

أنهت معاهدة يونيو سنة ١٩٣٠ عهد الانتداب البريطانى على العراق ، وقد أصبح العراق دولة مستقلة ، وقبل النقل الكامل للسلطة من أيدى البريطانيين إلى أيدى العراقيين بدأ العهد الجديد يعمل على أن يشعر الناس بوجوده فى كردستان العراق(٢) .

كان المفروض أن تجرى الانتخابات البرلمانية فى صيف ١٩٣٠ كى يستطيع البرلمان عقد اجتماعه فى سبتمبر من ذلك العام للتصديق على المعاهدة المذكورة(٣) . وقد صمم المواطنون الكرد فى السليمانية على مقاطعة هذه الانتخابات .

ففى يوم السادس من سبتمبر سنة ١٩٣٠ دعى حوالى الثلاثين وجيهًا من وجوه السليمانية إلى الاجتماع فى سراى الحكومة فى السليمانية لانتخاب الهيئة التفتيشية لانتخابات المجلس النيابى الجديد . وإذ بجمهور يتجمع حول السراى يقذف الحجارة على الوجوه المذكورين(٤) . لقد بدأت الحركة الجماهيرية بإضراب جماهيرى شامل

---

(١) الحسنى : المرجع السابق ، حـ٢ ، ص ١٨٧ .

(٢) Kenein, Derk. P. 31 & Hurewitz, Ibid. P. 78.

(٣) عبد الرحمن قاسملو : كردستان والأكراد ، ص ٩٦ ، Kenein. Ibid. P. 30 .

(٤) عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ ٣ ، ص ٢٩٢ .

العكام : المرجع السابق ، ص ٢٩٦٥ تطور الحركة الوطنية .

الطالبانى : ص ١١٢ .

عطل فيه السوق والمدارس ، وتوقفت الأعمال فى السليمانية كلها ؛ حيث تحول الإضراب العام إلى مظاهرة كبيرة اشتركت جماهير السليمانية والطلبة فيها بحماس . إن هذه الحركة تسجل نقطة انعطاف فى الحركة الكردية . إذ سجلت تحولاً عميقًا فى الحركة التحررية من حيث الطبيعة والقواعد والقيادة . فلأول مرة فى التاريخ الكردى الحديث تحدث حركة وطنية يقوم بها الحرفيون والطلبة والكادحون والتجار الكرد ، ولأول مرة فى التاريخ الكردى ينفرد المثقفون الحرفيون الكرد بتصدر حركة شعبية بدلاً من رجال الدين والأمراء الكرد . لقد جاءت قوات الشرطة بعد أن شكا المتصرف أمر المتظاهرين لإنقاذ الموقف ، وقد جاءت هذه القوات واشتبكت مع الجماهير الكردية بالرصاص فأسفرت عن قتل أربعة عشر من الأهالى وجندى واحد . أما عدد الجرحى فقد تجاوز المائة من الطرفين ، وكانت نتيجة هذه الاشتباكات أن تأجلت الانتخابات إلى حين آخر[١] .

لقد اقتصرت هذه المظاهرات على أهل السليمانية ، ولم تشترك فيها المناطق الأخرى من كردستان . وقد ردت الحكومة على المعارضة الكردية الهادفة إلى تأخير الانتخابات بأن أسرعت فى إجراءات الانتخاب[٢] .

وقد استؤنفت فعلاً الانتخابات بعد أسبوع من هذه الأحداث بشكل صورى مكن نواب السليمانية من الحضور إلى حفلة افتتاح اجتماع المجلس النيابى التى جرت أول أكتوبر سنة ١٩٣٠[٣] .

العراق فى عصبة الأمم :

عند عرض المعاهدة على مجلس النواب الذى كان قد جرى انتخابه خصيصًا لإقرار المعاهدة من قبل حكومة نورى السعيد نفسها ، فإنه أقرها بالأغلبية ، ولم يعارضها إلا عدد محدود من النواب .. أما فى مجلس الأعيان ، فقد جرى تمرير المعاهدة بأغلبية ١١ عضوًا ومخالفة خمسة أعضاء .

---

(١) عبد الأمير هادى العظام : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٩٥ .

(٢) م.ح.و : ملف / د/٦/٢ سنة ١٩٣٠ حول انتخابات السليمانية .

(٣) عبد الرزاق الحسنى : المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .

وكان الثمن الوحيد المتواضع الذى حصل عليه العراق ، بعد إقرار معاهدة ١٩٣٠ ، أن بريطانيا فتحت الطريق أمامه لدخول عصبة الأمم ، ففى ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ قرر مجلس عصبة الأمم « أن المعلومات المتوفرة لدى اللجنة تسوغ الاعتقاد أن للعراق اليوم حكومة مستقرة ، وإدارة قادرة على تسيير شؤون الحكومة الجوهرية بصورة منتظمة وأن فى استطاعته المحافظة على الأمن العام فى القطر كله ، ولديه مصادر مالية وافية لسد حاجات الحكومة الاعتيادية بصورة منتظمة ، وله قوانين ونظام قضائى مما يضمن العدل المطرد للجميع على السواء » وبعد المذاكرة بين أعضاء المجلس أقر بإجماع الآراء قبول العراق عضوًا فى العصبة ، وأصبح الدولة السابعة والخمسون من أعضاء العصبة. وهكذا انتهى عهد الانتداب البريطانى بشكله العلنى ، ولم يعد هناك « مندوب سام بريطانى فى العراق » بل تحول إلى سفير بريطانى ، ودخل العراق فى عهد جديد هو « عهد الاستقلال الوطنى » ولكن هل كانت مثل هذه التسمية واقعية . أم أن كل ما حدث هو تغيير التسميات فقط !؟ ..

إن مسيرة الأحداث أكدت أن التدخل البريطانى فى شؤون العراق ، كان يتم بصور وأشكال مختلفة ، وإنه كان يخف ويتصاعد ، تبعًا للظروف السياسية ولشخصية رئيس الحكومة ، ولمدى تصاعد تأثير الرأى العام العراقى ، وها نحن نستعرض ما حدث فى العهد الجديد ، عهد الاستقلال الوطنى الشكلى بالنسبة للكرد .

ظل الكرد رغم ذلك فى ثورات تارة بقيادة الأسرة البرزنجية فى السليمانية ، وأخرى بقيادة البرزانيين فى بارزان ، ولم تهدأ كردستان نوعًا ما إلا فى عهد حكومة بكر صدقى سنة ١٩٣٦ .

تطور الحركة القومية الكردية :

انتهت فترة الانتداب البريطانى ١٩٣٠ ، ولكن لم يتغير الوضع بالنسبة للكرد الذين اكتشفوا أن الحكم الملكى ما هو إلا منفذ لكل ما تمليه عليه لندن ، لحماية مصالحها البترولية والاستراتيجية .

أصبحت عقيدة الكرد أنه طالما لم يستبدل بهذا النظام نظام ديمقراطى فى بغداد. فسوف يكون حصولهم على حقوقهم القومية شبه مستحيل . منذ ذلك الوقت عمل

القوميون والوطنيون العرب والكرد جنبًا إلى جنب فى العراق بهدف الإطاحة بالنظام الملكى .

فى السنوات اللاحقة تبدلت الأمور كليًا ، وتوضعت الدولة العراقية على أسس جديدة دستورية . إذ جرى استفتاء بشأن إقرار إعلان الدولة . وقد شارك فى الاستفتاء معظم الكرد ، وقام نتيجة ذلك مجلس نيابى تمثلت فيه كردستان كجزء من المملكة العراقية . لذلك ، نجد المندوب السامى يتحدث بلهجة جديدة ، تنسجم مع ما آلت إليه الأمور ، وترتيبات الدولة الجديدة بإشراف وموافقة عصبة الأمم . فقد جاء فى بيان صدر عن المندوب السامى عام ١٩٣٠ ما نصه :

« وفيما يتعلق يالحكومة البريطانية ، فإن اهتماتمها الوحيد ، هو تأمين دولة عراقية حرة ومستقلة ، تربطها بها أواصر الاعتراف بالجميل والشكر ، وتنتسب وإياها إلى عصبة الأمم ، وهى سوف لا تعضد أية حركة لا تتفق مع هذه السياسة ، كالانفصال الكردى مثلاً » .

* * *

(ح) مكتب العمال الاشتراكى الدولى والمسألة الكردية

نتيجة للمذابح التى ارتكبتها تركيا بالكرد كنتيجة للثورات التى قاموا بها فى سنة ١٩٢٥، سنة ١٩٣٠ وتجاهلها للالتزامات الدولية الخاصة بمعاملة القوميات غير التركية بها، والتى التزمت بتنفيذها فى معاهدة لوزان. وكان من مظاهر تجاهل هذه الالتزامات:

١ - تتريك السكان عمومًا بصورة إجبارية ، ومنع التكلم والكتابة والقراءة باللغة الكردية .

٢ - نقل السكان من قرية إلى أخرى . خاصة من كردستان إلى خارجها ، وحيث لا تصبح عائلة كبيرة تقطن قرية واحدة .

٣ - تجريد سكان كردستان من السلاح وإلغاء حياة العشائر ، وذلك بتوزيع أفرادها على الولايات التركية[١] .

فقد تقدم حزب الطاشناق الأرمنى بمذكرة لمؤتمر الأممية الثانية المنعقد فى زيوريخ فى أغسطس سنة ١٩٣٠ وقد ورد فيها أن المسألة الكردية ذات أهمية كبيرة للأممية الثانية ، فإن بقيت دون حل فإنها يمكن أن تهدد السلام فى الشرق الأدنى . خاصة وأن الكرد يشعرون بأن العالم قد تخلى عنهم ، وأن إظهار العطف من جانب الأممية الثانية سيؤدى إلى تعزيز موقف أولئك الذين يقفون فى كردستان موقفًا عدائيًا من أممية موسكو . وقد أفصح دى بروخر رئيس اللجنة التنفيذية للأممية الثانية[٢] . عن خشيته من أن تلجأ « أممية موسكو » إلى السيطرة على الحركة الوطنية الكردية . كما أبدى خشيته فى أن يتطور النزاع الكردى من مشكلة تخص تركيا وحدها إلى مشكلة تخص العراق وإيران وسوريا ، وقد أوضح أن المسألة الكردية جديدة على الأممية الثانية مما يزيد صعوبتها وعدم فهمها ، وأنها فيما يتصل بطبيعة النضال ذات أساليب وظروف تختلف كل الاختلاف ، وأن الأممية الثانية التى تنتهج سياسة تقرير المصير للأمم تعلن فى ذات الوقت أن هذا الحق ينبغى ألا يحقق بالسلاح وبالدماء . لأن

(١) بله ج شيركوه : القضية الكردية ، ص ٩٧ .

(٢) عبد الرحمن قاسملو : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

ذلك قد يؤدى إلى نشوب الحرب فى الأقطار المعنية وفى العالم برمته[١] . وأعلن أوتوباور أحد منظرى الأممية الثانية أن الأممية الثانية تقف ضد حقوق الأمم بتقرير مصيرها إذا تم تحقيقها بالسلاح وسفك الدماء[٢] .

وبعد مداولات : أصدرت اللجنة التنفيذية لمكتب العمال الاشتراكى فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٠ قرارًا بدعوة العالم إلى الاحتجاج على ما يجرى فى كردستان من أحداث دامية يذهب الشعب الكردى ضحية لها[٣] .

وأوضح أن ما يحدث من اختراق الجيش التركى لحدود الدول المجاورة للعراق لملاحقة الكرد دليل على عدم كفاية عصبة الأمم[٤] .

* * *

(١) عبد الرحمن قاسملو : المرجع السابق ، ص ٧٣ ، ٧٤ .

(٢) بله ج شيركوه : القضية الكردية ، ص ٧٢ .

(٣) جريدة الأهرام : مصر ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ .

(٤) شيركوه : المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(ط) عصبة الأمم والكرد

موقف عصبة الأمم من الحقوق القومية الكردية :

حينما رشح العراق بعد توقيع المعاهدة العراقية الإنجليزية سنة ١٩٣٠ لقبوله عضوًا فى عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ خالج مجلس العصبة بعض الشك فى إمكان ضمان استمرار تمتع الأقليات فى العراق بحقوقهم القومية . ولذلك دعا مجلس العصبة لجنة الانتدابات إلى وضع الشروط التى يمكن بها الاعتراف بانتهاء الانتداب[1] . وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٣٢ تقدم إلى منضدة مجلس العصبة المركيز تيود ولى رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات بتقرير بشأن الشروط العامة التى تقتضى استيفاؤها قبل إلغاء الانتداب[2] . والضمانات التى يتبغى أن يتكفل بها ، وهذه الضمانات تتلخص فى :

(أ) صيانة الأقليات العرقية واللغوية والدينية بجملة نصوص تدمج فى تصريح يفضى به العراق أمام مجلس العصبة ، ويتقبل الأصول التى وضعها المجلس فيما يتعلق بالضمانات التى تخص الأقليات[3] . وما يتعلق بالعلاقات الخارجية كحفظ المصالح الأجنبية والامتيازات والاتفاقيات والعهود الدولية العامة والخاصة[4] . وقد كانت أهم الشروط المطلوبة من العراق طبقًا لقرار العصبة فى ١٩٣٢/١/٢٨ كما جاء فى :

المادة الرابعة : تتضمن نظام الانتخاب تمثيلاً عادلاً للأقليات العنصرية والدينية واللغوية فى العراق .

---

(١) أحمد رفيق البرقاوى : تطور العراق السياسى ١٩٣٢/ ١٩٤١ ، ص ٢٦ .
ستيون وليمز : بريطانيا والدول العربية ، ص ٣٨ .

(٢) عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ ٣ ، ص ٢٨ .

(٣) عبد الرازق الحسنى : المرجع السابق ، ص ٢٨ ،
ستيون وليمز : المرجع السابق ، ص ٣٨ عن
League of Nations Ducuments, A. I1 1932 Vol. VII.

(٤) نص الشروط الكاملة فى م. ح. و. سجلات البلاط الملكى : ملفات وزراء الخارجية ملف ٢/٨/٥ .
ووثائق عصبة الأمم .

الاختلاف فى العنصر أو اللغة أو الدين لا يخل بحق أى من الرعايا العراقيين لا فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كالقبول فى الوظائف العامة والمناصب ورتب الشرف أو ممارسة المهن والصناعات المختلفة[١] .

لا يوضع قيد على حرية استعمال أى من الرعايا العراقيين لأية لغة فى العلاقات الخصوصية أو فى التجارة أو فى الدين أو فى الصحافة أو النشريات من جميع الأنواع أو فى الاجتماعات العامة[٢] .

ورغمًا من جعل الحكومة العراقية اللغة العربية لغة رسمية ، ورغمًا عن التدابير الخاصة التى ستتخذها الحكومة العراقية بشأن استعمال اللغتين الكردية والتركية . تلك التدابير المنصوص عليها فى المادة التاسعة من هذا التصريح يعطى الرعايا العراقيون الذين لغتهم غير اللغة الرسمية تسهيلات مناسبة لاستعمال لغتهم شفهيًا أو كتابة أمام المحاكم[٣] .

المادة الخامسة : الرعايا العراقيون الذين ينتمون إلى أقليات عنصرية أو دينية أو لغوية يتمتعون قانونًا وفعلاً بنفس المعاملة والأمان اللذين يتمتع بهما سائر الرعايا العراقيين ، ويكون لهم بوجه خاص نفس الحق فى أن يحفظوا ويديروا ويراقبوا على نفقتهم ، أو أن يؤسسوا فى المستقبل معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية أو مدارس وغير ذلك من المؤسسات التهذيبية مع حق استعمال لغتهم الخاصة وممارسة دينهم فيها بحرية[٤] .

المادة التاسعة : توافق الحكومة العراقية على أن تكون اللغة الرسمية فى الأقضية التى يسود فيها العنصر الكردى من ألوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية اللغة الكردية بجانب اللغة العربية . أما قضائى كفرى وكركوك حيث قسم كبير من السكان هم من العنصر التركمانى فتكون اللغة الرسمية بجانب اللغة العربية ، إما الكردية ، وإما التركية[٥] .

---

(١) المادة ١٨ من القانون الأساسى .

(٢) المادة ١٨ من القانون الأساسى العراقى .

(٣) قانون اللغات المحلية .

(٤) المواد ٦، ١٦، ١١٢ من القانون الأساسى .

(٥) المادة ٥ من قانون اللغات المحلية .

توافق الحكومة العراقية على أن الموظفين فى الأقضية المذكورة يجب أن يكونوا - ما لم تكن هناك أسباب وجيهة - ملمين باللغة الكردية أو التركية حسبما تقتضى الحال[١] .

إن مقياس انتقاء الموظفين للأقضية المذكورة ، وإن كان الكفاءة ومعرفة اللغة قبل العنصر كما هو الحال مع سائر أنحاء العراق فإن الحكومة توافق على أن ينتقى الموظفين - كما هى الحالة إلى الآن وعلى قدر الإمكان - من بين الرعايا العراقيين الذين أصلهم من تلك الأقضية[٢] .

كما نصت المادة الأولى والعاشرة من التصريح المذكور كذلك بأن الحقوق المثبتة للكرد تعتبر تعهدات ذات شأن دولى[٣] . حيث اعترفت بها الحكومة العراقية فى تصريحها المؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ .

* * *

(١) المادة ٥ من قانون اللغات المحلية .

(٢) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ العراق اليباسى الحديث ، جـ ٣ ، ص ٣٥ .

(٣) أمين سامى الغمراوى : قصة الأكراد فى شمال العراق ، ص ٣٦٧ .



الفصل الخامس
الهيئات والأحـزاب والجـمعيات الكردية

١ - جمعية كردستان والهيئة الوطنية

نشأ فى كردستان منذ بداية القرن العشرين مجموعة من الأحزاب والجمعيات والهيئات والكتل الوطنية تجاهد كلها من أجل الحصول على الحقوق القومية للكرد أسوة بالشعوب الأخرى الأقل منها عددًا وحضارة فى دول العالم الثالث ، ومن أهم هذه الجمعيات والهيئات والأحزاب :

(أ) جمعية كردستان

تأسست هذه الجمعية فى اجتماع عقد يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٢٢ فى جامع سيد حسن بالسليمانية برئاسة مصطفى باشا الياملكى وزير التربية فى حكومة الشيخ محمود . وقد تألفت لجنتها القيادية من الذوات الآتية أسماؤهم « مصطفى ياملكى ، رفيق حلمى ، أحمد بك ، توفيق بك ، صالح أفندى قفطان ، حاجى أغا فتح الله ،

فائق بك ، عارف بك ، عزت بك ، عثمان باشا ، أدهم أفندى يوز باشى ، شيخ محمد كولانى ، أحمد بهجت أفندى ، بابير أغا ، شكرى أفندى علكة .

وكانت غاية هذه الجمعية تأييد حكومة الشيخ محمود فى السليمانية وتوحيد جهود المتعلمين والمثقفين والحرفيين الوطنيين الكرد، وعلى الرغم من أنها كانت جمعية صغيرة إلا أنها كانت خاصة فى السليمانية ، وبشرت بأفكار معقولة حول ضرورة جعل حكومة الشيخ محمود حكومة وطنية كردية ، وإبعاد الصبغة العشائرية والعائلية عنها . وقد انتقدت الجمعية محاولات الشيخ محمود فتح المجال لتسلط الأرستقراطية العشائرية فى المدينة ، ودعت إلى سن قانون أساسى وتجديد الإدارة ، ولعبت العناصر اليسارية دورًا أقل فيها ، وكان من أشهرهم جمال عرفان الذى قتل زمن حكومة الشيخ محمود .

ولم تستمر الجمعية طويلاً بسبب القضاء على حكومة الشيخ محمود فى السليمانية .

(ب) ثم الهيئة الوطنية

وقد أسسها توفيق وهبى فى مدينة السليمانية بعد أن أصبح متصرفًا لها سنة ١٩٣٠ . وقد أخذت هذه الجمعية تعمل من أجل استقلال الكرد . فكان من أهم الكرد العاملين فيها « حمه أغا، عبد الرحمن أغا ، الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود الحفيد، محمد صالح بك ، توفيق القزاز ، رمزى فتاح ، عزت المدفعى ، عزمى بك بابان ، عزت بك ، عثمان باشا الجاف ، عبد الرحمن أحمد باشا ، مجيد أفندى كانيسكان ، فائق بك بابان ، الشيخ محمود كولانى ، رشيد نجيب ، بقيادة مؤسسها توفيق وهبى[1] .

أما أهم الكتل والمنظمات الثقافية والاجتماعية والسياسية فهى :

١ - الكتلة السياسية التى تشكلت بزعامة الشيخ لطيف بن الشيخ محمد البرزنجى فى السليمانية عام ١٩٣٨ والتى كانت غايتها العمل من أجل كردستان مستقلة.

(١) جياوورك ، مأساة بارزان ، ص ٨٣ ، ٨٤ .

٢ - (كومة لى لاوان) ، وكانت جمعية اجتماعية خيرية أسسها الشبان الكرد فى بغداد ، وقد أصدرت هذه الجمعية عدة نشرات منها (يادكارى لاوان) عام ١٩٣٣ و(ديارى لاوان) عام ١٩٣٤ ، وكان يرعى هذه الجمعية المؤرخ الكردى الشهير وابن الشعب البار العلامة أمين زكى بك . وكانت غاية هذه الجمعية العمل على رفع المستوى الثقافى والعلمى بين الكرد .

٣ - فى عام ١٩٣٩ أصدرت الشخصيات الكردية التقدمية أمثال الأستاذ إبراهيم أحمد وعلاء الدين السجادى وغيرهما مجلة (كه لا ويز) الكردية ، التى سرعان ما التف حولها جميع العناصر الكردية التقدمية بغض النظر عن ميولها وعقائدها السياسية .

إن مجلة (كه لا ويز) هذه بمقالاتها الواعية الرصينة المعتدلة ومحتوياتها القيمة قد جذبت إليها أنظار جميع القوى التقدمية فى المجتمع الكردى ، واتخذت لنفسها اتجاهًا مناهضًا للفاشية(١) .

* * *

(١) سيد عزيز عبد الله الشمزينى : الحركة التحررية القومية للشعب الكردى ، ص ١٣١ .

٢ - حــزب هيڤــى « هيــوا »

حزب « هيڤى » « الأمل » :

فى سنة ١٩١٠ تأسس فى الآستانة جمعية كردية تسمى « هيفى » للطلبة الكرد بعد عام من قيام الأتراك بغلق جمعية « نشر المعارف الكردية » وغلق المدرسة الكردية فى « جمبرلى طاش » وقد تأسس هذا الحزب من الأفندية عمر قدرى آل جميل باشا من أعيان ديار بكر، فؤاد تمو بك الوانلى ، زكى بك من طلبة مدرسة الزراعة بالآستانة ، وذلك بتشجيع من خليل حبالى الموصلى ، ولكن الحزب لم يستطيع أن يكون له نفوذ قوى بين الكرد بسبب سياسة الاتحاديين فى محاربة النشاط القومى للعناصر غير التركية .

لكن بمبادرة من عدد من الضباط الكرد والعناصر الواعية من المثقفين تأسس حزب هيفى الجديد فى مدينة السليمانية سنة ١٩٣٩ ، وقد تأسس الحزب برئاسة الأستاذ رفيق حلمى أحد أعوان الشيخ محمود السابقين ، والذى لعب دورًا كبيرًا فى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ، وقد انضم إليه عدد كبير من الضباط والمثقفين والحرفيين والتجار وغيرهم من أبناء الطبقة المتوسطة .

كما انضم إليه عدد من موظفى الحكومة وضباط الجيش ، وكان هدفه هو الحصول على الحكم الذاتى الكردى فى نطاق دولة العراق . وكان له جناح يسارى ، ولذلك تحرك أعضاؤه عند تأسيسه إلى بغداد ، وأصدروا جريدة ئازادى « الحرية » ، والتى كان لها اتجاه اشتراكى ، ولم يكن لهيفى فى هذه الفترة أهداف معارضة لشيوخ القبائل وهم القوة العريضة للجماهير الكردية[١] .

وسرعان ما اكتسب حزب هيوا شهرة واسعة فى جميع أنحاء كردستان العراق ، وجمع تحت لوائه عددًا كبيرًا جدًا من الشخصيات الديموقراطية والتقدمية . وقد بلغ عدد أعضائه فى بداية دور التأسيس أكثر من ألف وخمسمائة عضو أغلبيتهم من الضباط وضباط الصف والجنود والمثقفين والمحامين والأطباء والمعلمين والطلاب ، كما كان له عدد كبير من المؤيدين والمؤازرين .

(١) د. حامد محمود عيسى . المرجع السابق ، ص ٢٨٨ .

وقد نهض حزب هيوا بمهمات حزبية كبيرة ليس فى العراق وحسب . بل وفى تركيا وإيران وسوريا أيضًا .

وبعد أن تم تحرير المناطق الواقعة شمال غرب إيران ، قرر عام ١٩٤٢ إيفاد اثنين من أعضائه هما الرئيس مصطفى خوشناو والرئيس مير حاج أحمد كممثلين عنه لإقامة علاقات التعاون مع زعماء الحركة الكردية فى إيران ، وتبادل الآراء فيما بينهم من أجل العمل المشترك وتنظيم ما يتعلق بذلك من الأمور .

وبذلك تهيأت الظروف الملائمة لتأسيس حزب كردى ديموقراطى عام فى كردستان إيران ، حيث تأسس فى نهاية عام ١٩٤٢ حزب (زيانى كورد) .

لقد كان حزب هيوا حتى نهاية عام ١٩٤٣ حزبًا تقدميًا ، ومن أقوى الأحزاب السياسية الكردية فى تاريخ الحركة التحررية الكردية حينذاك وأكثرها تنظيمًا ، ولكن رغم ذلك فقد نما واشتد فى ذلك الوقت التناقض الداخلى والمبدئى داخل الحزب ، وتضاربت الآراء بين الجناحين اليسارى واليمينى حول جميع القضايا الحزبية والمنهج والخطط والأساليب والشعارات والاتجاهات السياسية فى السياسة الخارجية والداخلية للحزب وغيرها من القضايا الحيوية .

وقد كان لهيفى علاقات مع الملا مصطفى البارزانى ، فكان يمد حركته بالمعلومات ، ولكن الملا مصطفى كان يشك فى اهتمام هيفى بحركته لقد كان هيفى يأمل فى أن ينضم إلى عضويته الملا مصطفى وأتباعه المسلحون ، ولكن لم يستطيع أحد أن يؤثر فى الملا ، فقد كان عنده أفكار أخرى ولم يسمح الملا بذلك ، فقد كان يفضل أن يظل نفوذ هيفى فى بغداد وفى العمل السياسى من حيث الاتصالات مع حكومة بغداد والحلفاء حيث يكون نافذة يطل منها الكرد على الخارج . بينما يظل هو يمثل الثقل العسكرى فى الحركة الوطنية الكردية[١] .

وكان يتطلع إلى النضال لنيل الاستقلال القومى للشعب الكردى بتأسيس حكومة كردية . وقد تميز بعدم وضوح أهدافه فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، وإعراضه عن النظرية العلمية والأفكار الديموقراطية . وكانت قيادته فردية يحكمها أفكار

---

(١) O' Ballance, Edgar, Ibid. P. 47.

الزعامة الشبيهة بمفهوم الزعيم القائد والرائد ، ولعبت الخلافات الشخصية والانتهازية دورها فى انحلاله(١) ورغم ذلك فقد لعب دورًا هامًا فى نشر الوعى القومى وتوسيع قاعدة الحركة الوطنية الكردية جماهيريًا . وقد أرسل اثنين من أعضائه ممثلين عنه لتأسيس العلاقات والتعاون المتبادل مع زعماء الحركة التحررية فى إيران ، وتبادل الآراء فيما بينهم من أجل التنظيم والعمل(٢) كما فى تأسيس الكومالى فى إيران(٣) .

كان حزب هيفى سنة ١٩٤٣ حزبًا من أقوى الأحزاب السياسية الكردية حينذاك وأكثرها تنظيمًا . لكن سرعان ما دب الخلاف بين صفوف هيفى ، وأدى إلى انشقاقه وانهياره . فقد كان الحزب يضم جناحين :

(أ) الجناح اليسارى .

(ب) الجناح اليمينى الذى كان يرأسه زعيم الحزب نفسه الأستاذ رفيق حلمى ، أما الجناح اليسارى فكان يضم الأعضاء التقدميين والوطنيين من الضباط والجنود والشباب ، وكان الخلاف بين الجناحين يدور حول نقطتين :

١ – فى أى اتجاه سياسى يجب أن يسير الشعب الكردى فى نضاله القومى التحررى وحل قضية القومية ؟ هل يجب الاعتماد على الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى . أو على بريطانيا والمعسكر الغربى .

٢ – هل يجب على الحزب أن يساعد بكل ما لديه من المقدرة وبجميع الوسائل ويشترك اشتراكًا فعليًا فى الثورة الكردية التى كان يقودها الملا مصطفى البارزانى ، ويتحمل قيادتها ويوجهها . أم على العكس يتخذ موقفًا سلبيًا؟ كان الجناح اليمينى يطالب بتقوية علاقات الحزب مع بريطانيا بحجة أنها قوية وأن السوفيت بعيدون عن كردستان. ويرى هذا الجناح أن يقف من ثورة الملا مصطفى البارزانى على الحياد . أما الجناح اليسارى فكان يرى العكس- أى العلاقات مع الاتحاد السوفيتى والاشتراك فى الثورة .

---

(١) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٢) عبد الرزاق مطلك الفهد : الأحزاب السياسية فى العراق ، ص ٢١٩ .

(٣) الطالبانى : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

وفى عام ١٩٤٣ وأثناء الثورة الكردية فى منطقة بارزان وصل التناقض والخلاف داخل حزب هيوا بين الجناحين اليسارى واليمينى إلى أوجه ، واتخذ شكل صراع علنى ، وبدأت بذلك الأزمة الداخلية داخله . وبالإضافة إلى ذلك فقد شعر الاستعمار البريطانى بأن سمعة الحزب تزداد ، وأن تأثيره يشتد ، وتأكد بأن نمو هذا الحزب وازدياد نفوذه بهذه الصورة سيؤدى حتمًا إلى غلبة الحركة التحررية الكردية ، وإلحاق أضرار جسيمة بالمصالح الاستعمارية ، لذلك وضع الاستعمار البريطانى نصب عينيه القضاء على هذا الحزب مهما كلفه الأمر . فبدأ بتخريب الحزب من الداخل وتفكيكه ، مشعلاً نار الخلاف بين جناحيه اليسارى واليمينى إلى أن تمكن من القضاء على الجناح اليسارى الذى كان يعتل الأغلبية الساحقة من الأعضاء الوطنيين والتقدميين من الضباط والجنود والشبان والمثقفين وكذلك الشيوعيين . وقد اعتمد فى تحقيق غايته هذه على العناصر اليمينية فى الحزب .

وكان يترأس الجناح اليمينى فى الحزب رئيس الحزب نفسه الأستاذ رفيق حلمى ، وكان هذا الجناح يطالب بتقوية علاقة الحزب مع بريطانيا بحجة أنها قوية ومسيطرة على العراق ، ومن الواجب كسب ودها لأنه يصعب على الحزب محاربة بريطانيا ، وكذلك بحجة أنه لا يمكن الاعتماد على الاتحاد السوفيتى لكونه بعيدًا عن كردستان ولا يمكنه بالتالى مساعدة الشعب الكردى فى حل قضيته . هذا عن الخلاف الأول ، أما فيما يتعلق بموقف الجناح اليمينى من الخلاف الثانى ، فقد كان يطالب الحزب بالوقوف على الحياد تجاه الثورة الكردية وعدم مساعدتها أو قيادتها مدعيًا بأن ذلك قد يؤدى إلى غضب بريطانيا . لأن الثورة إنما تحارب حليفتها الحكومة العراقية فى الوقت الذى تحارب فيه هذه الحكومة ألمانيا الهتلرية معها ، أى فى وقت حرج لبريطانيا .

أما الجناح اليسارى الذى يضم الأغلبية الساحقة من أعضاء الحزب التقدميين الوطنيين ضباطًا وجنودًا وطلابًا ومثقفين ، فقد كان يطالب بإلحاح بتقوية علاقة الحزب مع الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية ، لأن المعسكر الاشتراكى وحده قادر على مساعدة الشعب الكردى ومساندة نضاله التحررى ، إذ إن موقف بريطانيا والدول

الغربية تجاه القضية الكردية معروف جيدًا . هذا فيما يخص الخلاف الأول ، أما بالنسبة للخلاف التالى فقد كان الجناح اليسارى يطالب باشتراك الحزب اشتراكًا فعالاً فى الثورة الكردية ومساندتها بكل قدراته ويحاول قيادتها وتوجيهها .

ورغم أن الخلاف حول مساندة الثورة كان خفيف الوطأة فى بداية الثورة ، وأن الجناح اليمينى اضطر إلى الخضوع للأغلبية الساحقة والإذعان لرغبتها فى مساعدة الثورة بالمال ومساندتها بالدعاية ، فإن الخلاف بقى موجودًا ولم يُحسم .

وخلال اجتماعاته اشتد وتعمق الخلاف والتناقض بين الجناحين حول المسألتين المذكورتين . وأوضح الجناح اليسارى بجلاء الدور المخزى الذى لعبه الاستعمار البريطانى فى كردستان ، وأثبت بأن الشعب الكردى لا يمكنه أن يتحرر بمساعدة بريطانيا . بل يجب عليه أن يعتمد على الاتحاد السوفيتى فقط الذى يساعد جميع الحركات التحررية ، وطالب مناهضة الاتجاه البريطانى فى الحزب خاصة وكردستان عامة ، وكأول خطوة باتجاه ذلك طالب الجناح اليسارى بإرسال عدد من الطلاب إلى الاتحاد السوفيتى للدراسة فيه .

وهكذا بلغت حدة الخلاف والتناقض بين الجناحين ذروتها أثناء المؤتمر الحزبى مما أدى إلى الانشقاق التام فى الحزب ؛ حيث انفصل الجناح اليمينى عن الحزب بزعامة الأستاذ رفيق حلمى الذى عارض معارضة شديدة جميع مطالب الجناح اليسارى. وقد بقى الجناح اليمينى محتفظًا باسم الحزب لفترة قصيرة ، إذ كان يتقلص باستمرار ، وما لبث أن انحل نهائيًا . بينما تشكلت من الجناح اليسارى كتل يسارية مختلفة بأسماء وبرامج مختلفة ، انضم قلائل منهم إلى الحزب الشيوعى العراقى - كتلة (القاعدة) وأصدروا جريدة حزبية سرًا باسم (ئازادى) ، بينما انضم قسم آخر إلى فرع حزب (ريادى راست) الذى كان معظم منظماته فى السليمانية وبين الطلبة الكرد فى بغداد ، كما انضم قسم آخر إلى كتلة (وحدة النضال) الشيوعية العراقية ، وأسسوا فرعًا لها فى كردستان باسم (يه كياتى تيكوشين) وأصدروا جريدة بنفس الاسم ، كما بقيت كتل أخرى تعمل بصورة مستقلة وتحت أسماء مختلفة تؤيد الحركة التحررية الكردية مع احتفاظها باستقلاليتها .

وفى سنة ١٩٤٤ اجتمع المؤتمر الحزبى العام فى كركوك . وفى الاجتماع ازداد الخلاف بين الجناحين على القضيتين . وأوضح الجناح اليسارى بصورة جلية الدور الذى لعبه الاستعمار البريطانى فى كردستان[١] . ووصل الخلاف حدًا جعل الجناحين ينفصلان . فقد انفصل الجناح اليمينى بزعامة رفيق حلمى الذى عارض طلبات الجناح اليسارى ، وأدى هذا الانشقاق إلى أن يتحد الجناح اليسارى فى حزب جديد . بينما بقى اليمين لمدة قصيرة محتفظًا باسم هيفى وسرعان ما انحل[٢] ليشترك الجناحان المنفصلان فى حزب رزجارى كرد[٣] فى سنة ١٩٤٥ .

* * *

(١) الفهد : المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٢) الفهد : الأحزاب السياسية فى العراق ، ص ٢١٩ ، ص ٢٢٠ .

(٣) O' Ballance, Edgar, Ibid. P. 42.

٣ - الحزب الديموقراطى الكردستانى « البارتى »

بعد الحرب العالمية الثانية نشطت الحركة الوطنية الكردية وانتشرت الأفكار الحديثة عن الحرية وحق تقرير المصير ، واتضح عجز الأحزاب الكردية القديمة . فغدت الضرورة ماسة لحزب كردستانى من طراز جديد يتناسب ودرجة تطور الحركة التحررية للشعب الكردى وتقدمها ، ويستطيع القيام بمهام الطليعة فيها . وقد كان هذا الحزب هو البارتى الذى مر فى مرحلتين تاريخيتين : الأولى مرحلة التأسيس فى مهاباد عام ١٩٤٥ ، والثانية مرحلة ما بعد مهاباد « إيران » . وهنا يصبح الحزب حزبين عمليًا ، أحدهما فى العراق ، والآخر فى إيران ، ولكل منهما قيادته وقواعده ومؤتمراته ومشاكله وتوجهاته وأيديولوچيته أيضًا . وفى بعض المراحل تصادم التنظيمان بشكل مأساوى حقًا ، ولا يفيد أبدًا القفز من فوق هذه الحقائق . إذ ليس فيها ما يعيب أو يعاب ، لأن من طبيعة الحركات السياسية التاريخية أن تشهد حالات من تصادم الأفكار والاجتهادات ، وأحيانًا الانقسام إلى أبعد حدود الانقسام . على أن تعود للوحدة بعد تلك التجارب المريرة .

تأسس الحزب فى العراق اقتباسًا وتأثرًا مباشرًا بنظيره فى إيران . وفى ذلك الوقت كانت العلاقات السياسية بين شطرى كردستان متينة ومتداخلة أحيانًا ، مع التنويه بأن السبب المباشر لذلك هو التحاق عدد كبير من الشبان الكرد العراقيين وقادتهم بجمهورية مهاباد ، فكانوا فى القاعدة وفى القيادة هناك ، فتأثروا واندمجوا بالوضع « المهابادى » اندماجًا كبيرًا ، انعكس فيما بعد على أدائهم السياسى وأسلوب نشاطهم الذى اختلف كثيرًا عن السابق من ناحية نبذ التعددية الحزبية وخلق تيار حزبى سياسى واحد .

حمل الحزب لأول مرة اسم « بارتى ديموكراتى كرد - عراق » ، أى الحزب الديموقراطى الكردى - العراق . وأقر الاسم الجديد عام ١٩٦٠ ، فى المؤتمر الثالث للحزب ، حيث تم إعلانه . والأصح أيضًا أن اسمه أصبح يدل على اندماجيته ، فهو « الحزب الديموقراطى الكردستانى الموحد » أو البارتى كما شاع اسمه فيما بعد .

عندما تأسس الحزب الديموقراطى الكردستانى فى إيران برئاسة قاضى محمد . فكر الكرد العراقيون الذين كانوا يعملون مع الملا مصطفى فى إيران وفى صفوف جمهورية مهاباد بضرورة تأسيس حزب ديموقراطى قومى واسع يضم العناصر الكردية المخلصة من قوميين وغيرهم ليقود نضال الشعب الكردى فى كردستان العراق ، وليصبح طليعة الحركة التحررية الكردية .

وقد شجعهم كرد إيران على تنفيذ هذه الفكرة حتى يمكن أن يقوم هذا الحزب بقيادة نضال الشعب الكردى فى كردستان العراق ،

أرسل الكرد العراقيون فى إيران وهم ميرحاج أحمد ، مصطفى خوشناو ، سيد عزيز عبد الله شمزينى ... إلخ الأستاذ / حمزة عبد الله إلى العراق مع بيان لهيئة مؤسسة برئاسة الملا مصطفى البارزانى يناشدون فيه الهيئات والأحزاب الكردية البدء بالعمل . فاتصل بصالح الحيدرى وعلى عبد الله عن حزب شورش . وإبراهيم أحمد عن حزب . ز. ك. « فرع الكوما لى فى العراق » والدكتور جعفر محمد كريم والمحامى رشيد باجلان « عن حزب رزجارى كرد » .

وقد أسفرت هذه الاتصالات عن إعلان قيام الحزب الديموقراطى الكردستانى المعروف باسم البارتى ، وفى أغسطس سنة ١٩٤٦ قرر حزب رزجارى كرد بالإجماع الانضمام إلى الحزب الجديد . وفى نفس الشهر قرر حزب شورش الانضمام إليه بعد انسحاب سكرتيره مع نافع يونس المحامى وحميد عثمان .

لقد كان شورش هو الحزب الوحيد ، الذى تعثرت المفاوضات معه للاندماج ، كان حزب شورش اليسارى ، بسبب اختلاف قادته حول الموضوع ؛ ونجد أن قسمًا من القادة تجاوب مع الدعوة ، بينما رفض قسم آخر ، مفضلاً الالتحاق بالحزب الشيوعى العراقى. « وقد أدى هذا الانشقاق إلى انفصال منظمتى شورش فى أربيل وراوندوز عن الحزب الديموقراطى الجديد وانضمامهما إلى الحزب الشيوعى العراقى ، مما ترك أثرًا سلبيًا فى صفوف الحزب الجديد فى هاتين المدينتين ، وخسرت الحركة الكردية عناصر كفؤة » .

فى أول مؤتمر للحزب اجتمع فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ من أعضاء مؤتمرى رزجارى كرد وشورش قرروا حل حزبيهما والانضمام إلى الحزب الجديد ، وانتخب

مؤتمر الحزب الملا مصطفى البارزانى رئيسًا فخريًا للحزب ، وإن كان فى ذلك الوقت يقاتل فى الإراضى الإيرانية . فقبل لقب رئيس الحزب . كما انتخب حمزة عبد الله سكرتيرًا للحزب الجديد ، وقد اشترك إبراهيم أحمد ممثلاً عن الفرع العراقى للكومة لى . وفى هذا المؤتمر . حيث صادق المؤتمر على ميثاق ومنهاج الحزب ونظامه الداخلى، وانتخب لجنة مركزية وتقرر إصدار جريدة رزجارى كرد لتكون لسان حال الحزب ، وكانت تصدر بصورة سرية ، وقد ضمت اللجنة المركزية « حمزة عبد الله المحامى ، عوض يوسف ، رشيد عبد القادر ، الدكتور جعفر كريم ، المحامى عمر مصطفى » . وقد أصبح الحزب يسمى بالحزب الديموقراطى الكردستانى . العراق ، وقد امتاز نظام الحزب بدقة التنظيم وقوة الضبط الضروريين للظروف السرية التى يعمل فيها الحزب . وللضغط الشديد الواقع على الحريات من قبل السلطات الحكومية .

فى المؤتمر الأول ، أصبح حمزة عبد الله سكرتير اللجنة المركزية للحزب والشخص الأول فيه . وكان لهذه الخطوة أهميتها ، نظرًا لما كان يتمتع به حمزة عبد الله من ثقافة متميزة وديناميكية نشطة وصلة وثيقة بالملا مصطفى .

بعد إنشاء اللجنة المركزية للحزب بدئ بتأسيس فروع سرية له فى الألوية الكردية من العراق ، وأخذ فى توزيع المنشورات الداعية إلى القومية الكردية ، وأصدر الحزب مجلة كلاويج « السهل » للدعوة له .

لقد أصبح للحزب خلايا وفروع كثيرة فى جميع أنحاء كردستان ومكاتب فى خارج كردستان ، وكان الأداة الشرعية التى ولدت من خلالها المفاوضات للحكم الذاتى .

فقد وجدت خلايا لهذا الحزب . فى إيران وتركيا والعراق وسوريا ، ومكاتب فى البلاد الخارجية خارج الشرق الأوسط . فى النمسا « فينا ، وفرنسا » باريس « وألمانيا الغربية » « برلين الغربية » والأراضى المنخفضة « أمستردام » سويسرا « جنيف ، ولوزان» وفى المملكة المتحدة « لندن » وفى الولايات المتحدة « شيكاغو ولوس أنجلوس » وغيرها ، وكانت العضوية فى الحزب متاحة لكل الكرد .

تأسس البارتى كحزب تقدمى معبرًا عن طموحات قومية تتطلع إلى الحرية والعدالة والتقدم الاجتماعى . وقد انطلق الحزب من مصلحة الشعب الكردى وحقوقه القومية . ووضع ذلك فوق أى اعتبار آخر داخليًا كان أو دوليًا . وهو حزب وطنى

ديموقراطى نظرًا لطبيعة المجتمع الكردى المتخلفة ، وعدم وجود برجوازية كردية متماسكة ، وطبقة عاملة متبلورة وقوية . فقد كان الحزب إلى حد كبير ذا طابع برجوازى صغير من حيث التركيب والكوادر . وحتى القيادة - شأنه شأن الأحزاب الشرقية . أحزاب العالم الثالث بصورة عامة . وقد حاول الحزب التعبير عن مصالح الجماهير الشعبية الكردية بعمالها وفلاحيها ومثقفيها وحرفييها .

دعا الحزب إلى تأسيس جمهورية ديموقراطية شعبية فى العراق ، وإلى الحكم الذاتى للشعب الكردى ضمن الجمهورية العراقية الديموقراطية الشعبية . ودعا إلى الوقوف بجانب المعسكر الاشتراكى ضد المعسكر الاستعمارى . ورفض فكرة الحياد كما طالب بإلغاء الاتفاقيات مع بريطانيا وإسقاط الحكم الملكى فى العراق ، وقد تضمن منهاجه رغبة الكرد الحصول على حقوقهم القومية ضمن الوحدة الوطنية ، وأكد الميثاق على ضرورة تقوية العلاقات الأخوية بين الكرد والعرب ، ودعا إلى مكافحة الاستعمار والرجعية ، وحصول العراق على استقلاله الكامل ، وإقامة نظام ديموقراطى برلمانى سليم .

كان أبرز ما تضمنه ميثاق الحزب هو حرصه على تأكيد أهداف الشعب الكردى القومية والوطنية ، « ضمن الوحدة العراقية ، على أساس أخوى اختيارى حر ، بدلاً من الإلحاق القسرى الذى فرضه الانتداب البريطانى الغاشم » . وأكد على الأخوة العربية - الكردية وكفاح الشعبيين ضد الاستعمار والرجعية ، وعلى تحرر العراق واستقلاله الوطنى ، وإقامة نظام حكم برلمانى ديموقراطى .

نلاحظ أنه لأول مرة تطلق شعارات وطنية تدعو إلى التآخى العربى - الكردى ، من قبل حزب كردى ، وبهذا الشكل الواضح . ولابد من التنويه بأن منهاج الحزب قدم برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متقدمة وعلمية ، تصلح على مستوى كردستان والعراق ككل .

تضمن المنهج الدعوة لإصلاح الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فدعا الحزب إلى تأميم المعادن والثروة الأرضية والنفط واستثماره من قبل الدولة ، وبناء صناعة ثقيلة مؤمنة تكون القاعدة الأساسية للصناعة الوطنية الحقيقية التى يجب تشجيعها ، وفرض ضريبة تصاعدية . ومقاومة الاحتكار وتأميم البنوك وحصر التجارة الداخلية . وكذلك

دعا الحزب منذ سنة ١٩٥٠ إلى إلغاء النظام الإقطاعى والقضاء على مخلفاته ، وتوزيع الأراضى على الفلاحين . مع الاهتمام بالجمعيات التعاونية الزراعية ، وإيجاد مزارع حكومية ، ومساعدة التطور الزراعى وميكنته ، وقد جاء فى البرنامج أيضًا بخصوص «الأرض والفلاح» :

(أ) الغابات ملك للدولة .

(ب) تعميم الزراعة الآلية .

(جـ) إبدال شروط عقود الإيجار بين الملاك والفلاحين بأخرى عادلة . بحيث تزيل الحيف اللاحق بالطبقة المنتجة المزارعة .

(د) التملك الفردى للأرض الزراعية مصون ،

(هـ) جعل أجور عمال الزراعة بحيث يصبح الحد الأدنى لها كافيًا لسد ضرورات المعيشة .

والحقيقة أن البارتى قد وضع ذلك البرنامج بأسلوب عام . لأن الحركة الكردية كانت تتعاون من أجل هدف الكرد الأعلى وهو تحقيق كردستان المستقل ، فبالرغم من اعتناق الحزب للمبادئ الماركسية اللينينة إلا أنه كان مهتمًا بصورة رئيسية بالقضايا القومية الكردية .

لقد خاض البارتى نضالاً ضد الاستعمار . كما ناضل فى المجال الجماهيرى . وقد اشترك البارتى مع حزب الشعب والحزب الشيوعى والجناح المنشق عن الحزب الوطنى الديموقراطى بقيادة كامل قزانجى فى مظاهرات الوثبة ، وشكل مع هذه القوة لجنة التعاون التى قادت وثبة يناير سنة ١٩٤٨ التى أحبطت معاهدة « جبر - بيفن » والتى استهدفت ربط العراق بعجلة الإمبراطورية البريطانية . وكانت لجنة التعاون أول لجنة توحد قوى عدة أحزاب يسارية . وكانت مؤلفة من السادة . عبد الرحيم شريف المحامى عن حزب الشعب[1] ، المحامى رشيد عبد القادر عن الحزب الديموقراطى الكردى . ومالك سيف عن الحزب الشيوعى العراقى ، وكامل فزانجى المحامى عن الجناح المنشق عن الحزب الوطنى الديموقراطى .

(١) الطالبانى : ص ١٦٤ .

كما اشترك البارتى فى المظاهرات التى ألهبت الوثبة الوطنية بنشاط ، ولعبت طليعة البارتى دورًا فى مظاهرات كلية الحقوق التى بدأت منذ بداية يناير سنة ١٩٤٨ . وقد جرح عمر مصطفى دبابة المحامى « عضو اللجنة المركزية للحزب الديموقراطى الكردستانى بعدئذ » فى تلك المظاهرات التى قام الحزب بتنظيمها تأييدًا لجماهير بغداد الغاضبة . وقدم نائب كويسنجق محمد زياد أغا - عضو الحزب آنذاك استقالته من النيابة مع كتلة وطنية من النواب المستقلين احتجاجًا على المذبحة التى دبرتها حكومة صالح جبر للوطنيين ، ثم نظم الحزب مظاهرات ومهرجانات شعبية واجتماعات جماهيرية عديدة للدفاع عن مكاسب الشعب العراقى مستغلة حرب فلسطين والأحكام العرفية ومستفيدة من تفرق الأحزاب والقوى الوطنية ، ومستغلة خيانة مالك سيف عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى . مما مكن السلطة من شن حملة اعتقالات واسعة واغتيال قادة الحزب الشيوعى فهد ، زكى بسيم ، حسين محمد الشبيبى .

ولكن تعرض أعضاء البارتى للاضطهاد والمطاردة من قبل السلطة جعل من الصعب على الحزب القيام بنشاط واضح عدا النضالات التى قام بها ما تبقى من الأعضاء بالتعاون مع القوى الوطنية الأخرى ، أو بإصدار النشرات الكردية التى وزعت بصورة خاصة فى منطقة كردستان .

بمجهودات البارتى فى المجال الجماهيرى تأسس اتحاد الشبيبة الديموقراطى الكردستانى . واتحاد النساء الكردستانى . واتحاد الطلبة الكردستانى « الذى أسسه عام ١٩٥٣ » برئاسة أحمد عبد الله ، كما أصدر البارتى عدة مجلات . منها « مروف » « انسان » ، ببشروه و « الطليعة » خه باثمان ، نبأ كردستان ، رزكارى كردستان « تحرر كردستان » ، تيشك « الضوء » ، « رانكى بشمه ركه » « صوت الأنصار » ، كما نظم البارتى مظاهرات شاركت بها الجماهير الكردية تأييدًا لجماهير بغداد الغاضبة فى مواجهة عقد معاهدة بورتسموث . والتى سميت بالوثبة ، كما كان البارتى قد اشترك فى لجنة التعاون ، وذلك فى أكتوبر سنة ١٩٤٧ فى عهد حكومة صالح جبر ٤٧/٤٨ وكان ممثل الحزب فى هذه اللجنة رشيد عبد القادر ، وقامت هذه اللجنة بدور مهم فى الحركة الوطنية ضد المعاهدة .

أصبح لهذا الحزب وجود ودور ملحوظان على مستوى العراق . كما انخرط فى التحالفات السياسية القائمة ، إلى جانب الأحزاب الأخرى ، وبخاصة خلال الفترة الحادة والعنيفة من تاريخ العراق ، التى امتدت خلال ما يزيد على عشر سنوات ، سبقت ثورة يوليو ١٩٥٨ ، وما كان من قيام المظاهرات والاضطرابات خلالها ضد الوجود البريطانى وسياسة الأحلاف ، وبخاصة منها الهبَّة الشعبية الكبرى « الوثبة » فى يناير ١٩٤٨ ، التى أجمعت على رفض معاهدة بورتسموث . خلال تلك الفترة . كانت اللجنة المركزية الأولى ، وبقيادة حمزة عبد الله ، لاتزال ممسكة بالدفة ، إلى أن اعتقل حمزة عام ١٩٥٠ ؛ وكان أغلب أعضاء اللجنة إما متواريًا عن الأنظار ، أو مقتعدًا داره تاركًا أى نشاط حزبى .

مر الحزب بمراحل صعبة وشائكة فى مراحل التأسيس وما أعقبها . لاسيما وأن العراق كله كان يغلى فى مواجهة أنظمة الحكم آنذاك وجموحها الشديد نحو محاربة الأفكار التقدمية ، ومناهضة الأحزاب العقائدية على مستوى الدولة . كما لم تكن القوى اليمينية والعشائرية والإقطاعية تنظر بارتياح إلى الأحزاب العراقية العربية والكردية ، التى تطرح أفكارًا تقدمية ، أو تدعو للديموقراطية وتعزيز دور الشعب ..

انشقاق البارتى

كان البارتى منذ بداية تشكيله يحمل بذور خلافات . وكانت تبدو هذه الخلافات وكأنها أمر متوقع . فالحزب الذى أريد له أن يضم فى عضويته قوى قومية وديموقراطية وشيوعية . ويضم فى قيادته كبار الملاك . كان من الطبيعى أن تحدث خلافات بين هذه العناصر الغير متجانسة . وبالفعل فقد حدث الخلاف . إذ كان حمزة عبد الله يريد إدخال بعض من كبار الملاك فى الهيئة المؤسسة ، ومنهم الشيخ لطيف ابن الشيخ محمود ، وقد فرضه حمزة عبد الله ليكون نائبًا للرئيس . كما رشح محمد زياد أغا غفورى ليكون نائبًا للجنة المركزية[١] .

وقد تراجع عن الانتماء للحزب إزاء ذلك الكثير من القوى اليسارية التى رأت فى البارتى حزبًا برجوازيًا . وقد انضم معظمهم إلى الحزب الشيوعى[٢] وبعد سنتين من

(١) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٢) الفهد : الأحزاب ١ ، ص ٢٢٦ ، الطالبانى : المرجع السابق ، ص ٨٧ .

تأليف البارتى حدث انشقاق كبير آخر. فقد انشق إلى جناحين. أحدهما بقيادة إبراهيم أحمد ، وثانيهما بقيادة « حمزة عبد الله » وتسمى جناح إبراهيم أحمد « الحزب الديموقراطى لكردستان » العراق . فى حين أضاف حمزة عبد الله إليه نقطة «تقدمى». لم يتنازل « إبراهيم أحمد » وهو الحسن الثقافة بالديالكتيكية الماركسية - عن نقطة واحدة ليساريى حزبه المثقفين . ومع أنه كان يميل هو نفسه إلى اليسار فى أول حياته السياسية إلا أنه مال شيئًا فشيئًا إلى الفكرة القومية بمرور الزمن . وحاول كسب الشبان الذين هم تحت التأثير الشيوعى للقضية القومية الكردية . واستمر حمزة عبد الله من الناحية الثانية على ميله الشخصى القومى إلى اليسار ، وحاول ضم الشيوعيين السابقين الذين وقعوا تحت تأثير إبراهيم أحمد .

تعرض أعضاء الحزب للاضطهاد والمطاردة من قبل السلطة منذ تأسيس الحزب سنة ١٩٤٦ وزاد ضغط الحكومة على الكرد فنقلت قسمًا كبيرًا منهم إلى جنوب العراق ، وأصبح من الصعوبة على الحزب القيام بنشاط وطنى واضح ، وقد طردت الحكومة الدكتور جعفر محمد كريم خارج العراق بعد إسقاطها جنسيته ، واعتقلت كلاً من إبراهيم أحمد، عمر مصطفى ، رشيد عبد القادر وغيرهم. ولما اعتقلت الحكومة حمزة عبد الله فى سنة ١٩٥٠ عقد مؤتمر حزبى انبثقت عنه قيادة مؤقتة لم يرض عنها القسم الأعظم من الأعضاء والمنظمات . مما أدى إلى عقد المؤتمر الثانى للحزب فى بيت على حمدى فى بغداد ، وتم فيه اختيار إبراهيم أحمد سكرتيرًا للحزب وقد ظل سكرتيرًا حتى قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٨ .

أصبحت الضرورة ماسة لإجراءات تقضى على الجمود ، وتملأ الفراغ ، فانعقد مؤتمر حزبى ، اختار قيادة مؤقتة ، لم تلبث أن انحلت على يد المؤتمر الثانى للحزب عام ١٩٥٢ ، ليصبح إبراهيم أحمد سكرتيرًا عامًا ، وكان قد لوحق بتهمة الشيوعية ، وهى التهمة التى كانت تستخدم عادة لمحاربة خصوم السلطة . أمضى إبراهيم أحمد ثلاث سنوات فى السجن ومثلها فى الإقامة الجبرية . رغم كونه رجل الكتب والمحامى ورئيس تحرير مجلة مثقف . عندما طار إبراهيم أحمد مع وفد البارتى ، للقاء مصطفى البارزانى فى براغ عام ١٩٥٨ ، شعر البارزانى ، وهو « الزعيم القبلى » ، بنفرة فورية من إبراهيم أحمد « المثقف » ، وهى نفرة لعبت دورًا هامًا فى شؤون كردستان ، « وكان البارزانى يتحدث لمساعديه عن كبرياء إبراهيم وصلابته » .

هذا يقود حقًا إلى البحث فى الصراع اللاحق بين هاتين الشخصيتين المتنافرتين ، وما استجر هذا الصراع على القضية الكردية . وإذا أضفنا إليهما حمزة عبد الله وجلال الطالبانى ، أمكننا الحصول على الأسباب العميقة ، التى جعلت هذا الحزب التاريخى يترنح أكثر من مرة ، ويفقد خيرة رجاله ، جراء الانقسامات . حتى اقترنت بأسماء هذه الشخصيات الكردية الأربع الأكثر نشاطًا ودراية على ساحة كردستان آنذاك ، وبينها من هم أبرز المثقفين الكرد[١] .

بعد إعلان ثورة ١٤ يونيو ١٩٥٨ فى العراق ، أصبح للحزب ثقل ملحوظ فى السياسة العراقية ، كما أصبح الممثل المعتمد للحركة الكردية بكل أحزابها وقواها السياسية . فالحوار يتم معه ، واللقاءات تجرى مع ممثليه المفوضين . وغدا نشاطه علنيًا ، كسائر الأحزاب العراقية الأخرى . وطرح شعاره فى إقرار الحكم الذاتى لكردستان العراق ، ثم انضم إلى عضوية جبهة الاتحاد الوطنى ، وكانت مؤلفة من خمسة أحزاب عراقية . وإذ تفاقم الخلاف بين نظام حكم عبد الكريم قاسم وبين القاهرة ، فيما بعد بشأن الوحدة ، فقد انعكس هذا الخلاف على أحزاب الجبهة ، وأدى إلى فرطها بين مؤيد وبين معارض لسياسة الحكم وموقفه من القاهرة ومن دعوة البعث للوحدة الفورية مع دولة الوحدة السورية - المصرية (الجمهورية العربية المتحدة).

البارزانى والبارتى

منذ سقوط جمهورية مهاباد عام ١٩٤٦ ، كان ملا مصطفى لايزال مقيمًا فى الاتحاد السوفييتى ، هو وعدد كبير من أعوانه . وبعد قرابة ثلاثة أشهر من إعلان ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، عاد ملا مصطفى إلى العراق « فى ٥ أكتوبر ١٩٥٨ » ، وكان قد أبرق إلى قادة الثورة مهنئًا ومباركًا فور قيامها . لم تكن عودته عادية ، بل عاد بحجم سياسى مضاعف ، له معان وأفق متميز . فسكن فى العاصمة بغداد ، محاطًا بالرعاية والتكريم، وأعيدت إليه أملاكه المصادرة وامتيازاته . ولم يكن دعم قاسم لملا مصطفى من منطلق التعاطف مع الشعب الكردى وحقوقه القومية ، بل لاكتساب الكرد إلى جانبه ، فى صراعاته الداخلية ، وخاصة فى مواجهة التيار الناصرى والوحدوى . وهذا ما توضح

(١) منذر الموصلى : المرجع السابق ، ص ٢٩١ .

فيما بعد[1] ، وما كان من محاولة ضرب الكرد ، بعد محاولة ضربه العرب والتركمان ، فى مذابح عام ١٩٥٩ الشهيرة .

جناحان مؤثران كانا يتجاذبان حزب البارتى كالعادة آنذاك ، أحدهما بقيادة حمزة عبد الله الحائز على ثقة ومحبة ملا مصطفى ، والثانى بقيادة إبراهيم أحمد . ولكن الأمور لم تستمر على حالها . إذ كان لابد من أن يبقى أحدهما وما يمثل على ساحة الحزب .

فى الفترة القاسمية ، وكانت الريح مع الشيوعيين ، قفز اسم حمزة عبد الله أكثر إلى الإمام ، محاولاً أن يجعل البارتى أكثر انسجامًا ، بل التحامًا مع الشيوعيين ، لكنه اصطدم بتيار إبراهيم أحمد القومى . وكانت محاولة حمزة ومبادراته قد أصبحت خطرة ، استهدت حتى ملا مصطفى ضده ، مما أدى إلى تجميد عضويته فى انتظار مؤتمر الحزب القادم . وإذ انعقد المؤتمر الرابع فى ٢٣ أكتوبر ١٩٦٠ ، كان فى أحد مقرراته طرد حمزة عبد الله مع مجموعة من معاونيه وأنصاره « بوصفهم خونة » . وهذا أسوأ الحلول السيئة .

وجدير بالذكر أنه منذ عودة البارزانى إلى العراق ، نشطت قيادة البارتى ، لإعلان الولادة العلنية الرسمية الجديدة للحزب ، تحت قيادة ملا مصطفى - أى تحت قيادة تلك الشخصية المرموقة صاحبة القوة والزخم التاريخى والاستقطاب الشعبى آنذاك .

إن أول موافقة رسمية على علنية الحزب وشهره قانونيًا ، كانت فى يناير عام ١٩٦٠(*) .

وكانت أول هيئة تأسيسية رسمية للحزب ، بعد إعلانه الرسمى ، تتألف من تسعة أسماء لعبت أدوارًا هامة فى مسيرة الحركة الكردية فيما بعد ، وعلى رأسها ملا مصطفى رئيسًا ، وإلى جانبه إبراهيم أحمد سكرتيرًا للحزب ، وعضوية : نورى صديق شاويس ، عمر مصطفى ، على عبد الله ، صالح اليوسفى ، ملا عبد الله إسماعيل ، حلمى شريف ، إسماعيل عارف ، شمس الدين المفتى .

---

(١) منذر الموصلى . الحياة الحزبية والسياسية فى كردستان ، ص ٢٩٢ .

(*) تقدم المؤسسون بطلب الترخيص يوم السبت ٩ ك - ١٩٦٠ .

نلاحظ إذن أنه ، لأول مرة ، قامت على رأس الحركة الكردية قيادة حزبية متعددة الصفات ، يتمتع بعضها بثقافة عالية وتجربة جيدة فى التنظيم الحزبى ونشره . من الواضح أن هذه الشخصيات الكردية ، التى أصبحت فى مستوى القيادة ، تنتمى جميعها تقريبًا إلى منابت بورجوازية ، بينهم الموظف المتمرس ، وهو الجامعى صالح عبد الله اليوسفى ، وثلاثة محامين : (إبراهيم أحمد وعمر مصطفى وشمس الدين المفتى) ، ومهندسان اثنان : (على عبد الله ونورى شاويس) ، والصحفى الإعلامى حلمى شريف . بينهم أيضًا عامل واحد (إسماعيل عارف) ، ورجل دين من وسط فلاحى (ملا عبد الله إسماعيل) .

وبدا أن لائحة مؤيدى الحزب ومنتسبيه، المرفقة بطلب الترخيص للحزب ، تضمنت أسماء ٥٠ شخصًا يمثلون مختلف المهن والأعمال ، من أطباء ومهندسين ومحامين ومعلمين وموظفين وعمال وفلاحين وكسبة من مختلف مدن وريف كردستان[1] .

أصدر الحزب جريدته الخاصة باسم « خه بات » أى النضال ، تنطق بلسانه وتروج لمبادئه وبرامجه وأهدافه ، وأصبحت بديلاً عن جريدته السرية الأولى « رزجارى » أى الخلاص .

إن ثلاثة من هؤلاء الأعضاء المؤسسين التاريخيين ، كانوا أعضاء فى المكتب السياسى للحزب الذى شارك فى الحوار والمفاوضات العربية - الكردية ، التى قادت ، بعد عشر سنوات ، إلى وضع وإقرار اتفاقية ١١ مارس للحكم الذاتى عام ١٩٧٠ . وهم : نورى صديق شاويس وعلى عبد الله وصالح اليوسفى ، إضافة لملا مصطفى طبعًا .

كان حزب البارتى يخوض غمار معركته ضد عبد الكريم قاسم عندما قامت حركة ٨ فبراير ١٩٦٣ ، « ثورة رمضان » ، بقيادة البعثيين . وإذ هو أمام وضع جديد فى العراق - أى أمام وضع حزبى فى رأس السلطة والحكم ، وهذا يحدث لأول مرة أن يعلن الحكم فى بغداد بصراحة : « إن تحقيق وحدة الشعب الوطنية تتطلب تعزيز الأخوة العربية الكردية ، بما يضمن مصالحهما القومية ويقوى نضالهما المشترك ضد الاستعمار ، واحترام حقوق الأقليات وتمكينها من المساهمة فى الحياة الوطنية » . إنه كلام جديد على الكرد وغيرهم من أبناء العراق .

---

(١) منذر الموصلى . المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

وبدأت مـفـاوضـات صـعـبـة بين الجـانبـين العـربى والكردى ، كـان قـوامـهـا فكرة «اللامركزية» ، ولم تنجح .. على أن الجديد فى تعزيز العلاقات العربية - الكردية هو متانة الاتصالات اليومية ولغة الحوار ، وما كان من تعرف الطرفين على بعضهم بشكل أفضل . وعندما بدأت المباحثات العراقية - المصرية - السورية ، من أجل وحدة الأقطار الثلاثة ، كان للحزب « البارتى » دورًا مؤثرًا . فقد شارك فى عضوية الوفد العراقى ، بشخص ممثله جلال الطالبانى ، الذى أجرى محادثات منفردة فى القاهرة مع الرئيس جمال عبد الناصر ، استمع فيها الرئيس العربى الراحل إلى وجهة نظر الكرد من الوحدة الثلاثية المقترحة .

ثم فشل كل شىء فيما بعد ، وعاد القتال ليشتد فى الشمال تحت قيادة حزب البارتى ، بعد أن استعصت الحلول السلمية . وخلال ذلك ، وقع انقلاب أكتوبر ١٩٦٣ ، وما كان من سيطرة عبد السلام عارف رئيس الجمهورية على الوضع والتفافه على البعث . ومنذ البداية ، باشر عملية « خداع البارتى » ، تحت شعار إنهاء القتال .. وتجاوب معه الكرد بسرعة .

فى العهد العارفى الأول ، لم تعمر العلاقات الإيجابية طويلاً بين الحزب وبين بغداد . فقد تجدد القتال . لكن صراعات قوية كانت قد بدأت فى صفوفه ، جراء اختلاف وجهات النظر إزاء الحوادث الكبرى ، التى كانت تتوالى فى بغداد ، وما هو الموقف الكردى الواجب اتخاذه إزاءها ؟

فى غمرة هذه التطورات أصبح ملا مصطفى متفردًا فى اتخاذ القرارات الحاسمة على مستوى الحزب ، ولم يقبل بقية أعضاء القيادة بهذا الوضع ، لأنهم كانوا يرومون حزبًا عقائديًا تسوده روح ديموقراطية ، ولكل رأيه وموقعه ، ويكون القرار للأكثرية ، وليس للقائد المتميز . فقد بدت الأمور وكأن الملا يريد اصطناع الحزب لقيادته الشخصية ، بينما كان الأعضاء الآخرون لا يرون فيه أكثر من شخصية تاريخية جاذبة أكثر منها صاحبة قرار متفرد . لقد وقع المحظور فيما بعد ، وحصل انشقاق لم يعد إصلاحه سهلاً ، وكان له أثره وتأثيره ، فيما بعد ، على مستقبل الحزب والحركة الكردية كلها .

كان البارزانى زعيمًا قبليًا أساسًا ، لكنه أظهر مقدرة حقيقية على الاستيعاب والإدراك ، كما أظهر محدوديات متميزة . إنه بنى من حوله أسطورة « الزعيم » الحافلة بالأسرار ، وإن لم يسمح لأى أحد بإطلاق كلمة « الزعيم » ألبتة . لكن البارزانى كان يختلف عن إبراهيم أحمد اختلافًا كبيرًا ، بحيث لا يمكن إجراء مقارنة أو مضاهاة . فإبراهيم يعبّر عن نفسه بدقة المثقف ، واستطاع أن يضفى طابعه على الحزب ، وقاده بالتدريج ، وأخرجه من قبضة الحزب الشيوعى .

على قاعدة « أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان » ، فقد واصل البارتى مسيرته ، وليصبح ، فى مقبل الأيام ، أحد معالم الانقسام الكردى فى شكله الحديث . بدأ كل ذلك مأساويًا مفجعًا ، وما كان لأحد أن يتنبأ بأن الصراع بين البارزانى وبعض رفاقه فى القيادة يمكن أن يمتد ويشتد ، ليصبح الكادر التاريخى القيادى كله أو معظمه خارج صفوف الحزب ، مطرودًا أو منسحبًا من نفسه . بيد أن الأمل معقود على الأجيال الجديدة اللاحقة .

فى سبتمبر ١٩٦١ ، عندما أعلن البارزانى « الثورة » ضد قاسم ، كان هناك تعاون وتنسيق قوى بينه وبين الحزب ، وقد التحق الجميع بالجبال . ثم بعد فترة ، تجددت الخلافات فى وجهات النظر ، فالحزب كان يريد تنظيم الثورة على أساس انتقائى ، وعلى سواعد حزبية ؛ بينما أصر الملا على مشاركة كل كردى آخر ، مهما كان دوره وموقفه(١) .

« واشتد الخلاف بين الطرفين وتراشقا بالاتهامات . وفكر عقلاء الكرد فى بغداد بإيجاد حل لهذه المشكلة ، فسافر وفد منهم فى عيد الأضحى إلى « رانية » ، وقابلوا الملا مصطفى ، وكان معهم إبراهيم أحمد وجلال الطالبانى وغيرهما من أعضاء المكتب السياسى للحزب . وتم الاتفاق فى هذا الاجتماع على نبذ الخلافات وتجديد التعاون بين الملا مصطفى والمكتب السياسى ، وعندما سافر طاهر يحيى رئيس الوزراء إلى رانية ، لمواجهة الملا مصطفى ، فقد دعا الملا أعضاء المكتب السياسى لحضور الاجتماع الذى انتهى على غير وفاق » .

---

(١) عن تحقيق صحافى لجريدة الحياة البيروتية – العدد ٥٦٢١ تاريخ ٧ آب ١٩٦٤ .

« وعندما تولى حزب البعث الحكم سنة ١٩٦٣ ، وجرت مفاوضات لوقف القتال ، تولى الملا مصطفى وحده هذه المفاوضات ، وأوقف القتال ، دون أن يستشير الحزب بصورة جدية » .

« ثم أبدل الملا قادة الأفواج والألوية ، وجاء مكانهم بجماعة من الضباط النظاميين الحزبيين . الأمر الذى أغضب المكتب السياسى للحزب . وعلى الأثر ظهرت فى قضاء خانقين وبغداد نشرات تطعن بإخلاص الملا مصطفى للقضية الكردية » .

« وفى هذه الأثناء ، عقد المكتب السياسى واللجنة المركزية للحزب اجتماعًا عامًا ، فى مقرهما فى ناحية « ماوات » القريبة من مدينة السليمانية ، وسمى هذا الاجتماع بمؤتمر ماوات السادس ، واتخذت فيه قرارات من جملتها قرار يطعن بقائد الثورة مصطفى البارزانى .

ثم قدم الحزب بواسطة السيد صالح اليوسفى مطالب جديدة إلى الحكومة العراقية ، دون استشارة الملا » . « وعندما وصل الحال والخلاف إلى هذا الحد ، جمع البارزانى فى أواسط يوليو أعضاء المكتب السياسى للحزب وقوات الأنصار وقادة السرايا والأفواج والألوية ورؤساء العشائر الكردية فى شكل مؤتمر عام اتخذ اسم مؤتمر الحزب الديموقراطى الكردستانى (البارتى) . ثم اتخذ هذا المؤتمر قرارًا بإنشاء مجلس أعلى لقيادة الثورة الكردية برئاسة البارزانى ، على أن يشترك حزب البارتى فى المجلس . وهذا معناه أن الحزب أصبح تحت إدارة البارزانى » ، ولما كان أعضاء اللجنة المركزية للحزب قد رفضوا الانضواء تحت قيادة البارزانى ، فقد قرر المؤتمر طرد ١٤ عضوًا منهم ، وبينهم المحامى إبراهيم أحمد والمحامى جلال الطالبانى ونورى شاويس ونورى أحمد طه وعلى عبد الله وعلى حمدى وغيرهم ، وقد هرب بعض المفصولين إلى الحدود الإيرانية ، وأوقف قسم منهم عند الملا مصطفى ، وقسمٌ آخر التجأ إلى بغداد .

وعندما حاول بعض هؤلاء المقاومة فى خانقين ، هاجمتهم قوات البارزانى ، واضطرتهم للفرار عبر الحدود إلى إيران .

وقد برر البارزانى طرد هؤلاء فى بيان أصدره المؤتمر بالحيثيات التالية :

١ - محاولاتهم « الدنيئة » لشق وحدة الحزب وفصائل الأنصار الوطنية ، كانت باكورتها (مؤتمر ماوات) غير الشرعى ، بسبب عدم حضور أكثرية أعضاء اللجنة المركزية والرئيس ، كان الهدف من هذا المؤتمر إنشاء تكتل داخل الحزب ضد الحزب ورئيسه ، وهذا خرق واضح للنظام الداخلى لحزبنا .

٢ - قيامهم بأعمال مضرة بمصلحة الحزب والثورة لا تتفق مع أبسط القيم الوطنية ، كخدمة بعضهم للأجنبى لقاء مبلغ زهيد ، واتصالهم بالفرسان(*) للتعاون معهم ضد الثورة وقائدها مصطفى البارزانى .

٣ - خلق الاستفزازات والتخريبات فى مناطق كردستان المحررة ، كإرسال قسم من الفوضويين للتحرش بقطعات فصائل الأنصار الوطنية ، ومحاولتهم بهذا إشعال نار اقتتال الأخوة بين الأنصار ، الذين كانوا ، حتى قبل مدة قصيرة ، متكاتفين بوجه العدو ويحاربون تحت شعار « كردستان أو الفناء » .

٤ - إصدار بعض البيانات التى تهاجم فصائل الأنصار وقوادها المناضلين ، وكذلك الحزب ورئيسه ، هذه البيانات التى كان هدفها تفرقة الصف وإضعاف الحزب وفصائل الأنصار الوطنية ، خدمة للعدو والأجنبى .

انتصار البارزانى ثم انكفاؤه

هذه هى قصة الخلاف بين الملا مصطفى واللجنة المركزية لحزب البارتى . وعوامل الخلاف بعيدة وعميقة كما نلاحظ ، وتخفى تحتها صراعًا بين المتطرفين والمعتدلين ، فاز فيه البارزانى على المتطرفين ، كما يقول المقربون منه ، ومما يجدر ذكره أن المؤتمر الذى عقده الملا أعلن بأن مؤتمر ماوات السادس باطل وكأنه لم يكن ، معتبرًا نفسه المؤتمر السادس الصحيح للحزب . واتخذ سلسلة من المقررات المحلية والدولية .

(*) قوات الفرسان هى فصائل كردية مسلحة ، حملت اسم « فرسان صلاح الدين » ، وكانت متفاهمة مع حكومة بغداد .

لقد كانت خطوة خصوم البارزانى متسرعة جدًا وغير مدروسة ، فقد قطعت الجسور كلها أمام أى لقاء مع الملا فى المستقبل ، وعمّقت أسباب الصراع من دون أن تكون قادرة على الحلول محله أو إنهاء دور قيادته لحسابها - أى لحساب الحزب ، الذى لايزال يحصد نتائجها ، بل إنها أساءت لسمعته ، وجعلت أغوات كردستان التقليديين يرقصون فرحًا ، كذلك جميع خصوم الحزب .

بعد ذلك حدثت انشقاقات أخرى ، كان آخرها عقب انكفاء ملا مصطفى عن اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ ، حيث رفضت قيادات الحزب آنذاك خطوته ، واستنكرت حمله السلاح - بقرار شخصى منفرد - ضد بغداد ، بدعم من إيران الشاه ، وبالتنسيق مع كيسنجر ، وقطعت كل علاقة معه . وغادر الملا البلاد لآخر مرة بعد أن نقد نفسه نقدًا ذاتيًا ، حبذا لو يتعظ به آخرون يريدون تكرار أخطائه .

وكان من أبرز الوجوه القيادية آنذاك : نورى شاويس وصالح اليوسفى وعزيز عقراوى وحبيب محمد كريم ومحمود عثمان وعلى عبد الله ومحمد محمود عبد الرحمن وهاشم عقراوى ... وهى أبرز الأسماء التى اصطدمت مع الملا .

لكن بعض هؤلاء انقلب على الحزب ، بعد سنوات ، مثل نورى شاويس وعزيز عقراوى ومحمود عثمان ، ليصبحوا فى خانة المفصولين ، وغادروا البلاد لينشطوا فى الخارج ، ثم يحصدهم التشتت جميعًا .

حتى فى أوضاع الانشقاق والمنشقين ، ظلت تسود روح انشقاقية جديدة ، نسوق منها ، على سبيل المثال ، انشقاق سامى عبد الرحمن ، وهو مثقف تقدمى ، الذى أعلن عن قيام حزب الشعب الديموقراطى الكردستانى (خارج العراق طبعًا) تحت عنوان عريض هو (البديل الثورى فى الحركة التحررية الكردية) . وهذا يستدعى التساؤل : هل إن الحركة الكردية لم تكن تحررية ولا ثورية قبل ذلك ؟ وماذا كان يفعل فى صفوفها الأخ عبد الرحمن قبل ذلك ؟

إن رسم اللوحة كاملة غير منقوصة لحركة النضال الوطنى الكردى ، لن يكون كاملاً إذا لم يتضمن ملامح وافية عن علاقات الحركة مع الحزب الشيوعى العراقى ، وما رافقها من مواثيق ومن تعاون فى إحدى الفترات ، وما تلا ذلك من خصومة ، احتدمت إلى حد الصدام المسلح .

السؤال يبدأ هكذا : ترى ما هى القواسم المشتركة ، التى يمكن أن تجمع ما بين حزب ماركسى - لينينى وبين حزب ناشئ اختار أحد فروعه بداية الخط الماركسى كهوية أيديولوجية له ، ولكن من دون قاعدة بروليتارية أو شبه بروليتارية ؟ كان الحزب «البارتى» - ولايزال - حزبًا يعكس بأمانة الخريطة الاجتماعية والتركيب الطبقى لكردستان . وهى خريطة لاتزال تعبر عن سيادة الوضع القبلى فى الأرياف وامتداده عبر المدن ، نظرًا لتشابك المصالح بين البورجوازية المدنية فى المدينة الكردية وبين الريف الخاضع لأنماط قبلية عميقة الجذور ، ومع ذلك ، وحتى من قبل ما يزيد على ثلاثين عامًا ، تم التحالف بينه وبين الحزب الشيوعى ، رغم التباين الكبير بين الحزبين على مستوى التنظيم والثقافة والفكر وحتى الهدف .

سبق القول ، إن البارتى فى العراق لم يكن يملك نظرية اجتماعية واحدة ، رغم إعلانه بأنه ينهل من الماركسية وثقافتها ، فضلاً عن أن قيادته كانت معقودة لملا مصطفى ، وهذا وحده كان كافيًا لتشكيل العائق أمام نجاح أية تجربة تحالفية مع الشيوعيين . ومع ذلك فقد انعقد التحالف بين الحزبين . وهنا يجب أن لا يفوتنا أن الحزب الشيوعى العراقى كان شديد الاهتمام بالقضية الكردية ، طوال تاريخه ونشاطه السياسى فى العراق ، وحصل نتيجة لذلك ، على تعاطف الكرد معه بشكل جلى . كما تميز الحزب الشيوعى بأنه كان يضم فى صفوفه نخبة جيدة من الشباب الكردى المثقف، توصل بعضهم إلى مراكز قيادية مؤثرة فيه . ومن الطبيعى أن يكون أغوات كردستان وبورجوازيتها ضد الحزب الشيوعى ، وفى صف أشد الفئات عداءً له ، بما فى ذلك سلطة الحكم ، ومنذ أيام نورى السعيد .

* * *

٤ - شـــورش

الحزب الشيوعى لكردستان العراق
شورش « الثورة » أكتوبر سنة ١٩٤٥

إن هذا الذى أشـرنا إليـه ، كـان من الأسـبـاب الموجبـة والمبـاشـرة لـولادة الحـزب الشـيـوعى « الكردى » (شـورش) ولحـرص الحـزب الشـيـوعـى « العـراقى » على إيجـاد امـتـدادات له فى كـردسـتـان - وعلى الرغم من ذلك - فإن السـاسـة الكرد من مـخـتلف الانتماءات ، لم يرتاحوا كثيرًا للشيوعيين ، فيمـا بعـد ، ووقعت الخلافات والمصادمات بين الطرفين ، وخاصة مع جماعة ملا مصطفى أو حزب البارتى .

إن كردًا كثيرين كانوا يأخذون على الشيوعيين العراقيين إنكارهم لوجود أمة كردية لها حقوق قوميـة ، كأى شعب آخر أو أية أمـة . ويتهمونهم بأنهم تنكروا لوصـايا القـائد الشيوعى الراحل يوسف سلمان يوسف فهد(*) ، الذى أبدى تعاطفًا صـريحًا مع أمـانى الكرد القومية قبل إعدامه .

القوميون الكرد يتهمون القيادات الشيوعية اللاحقة بأنها ألغت ميثاق (باسم) الذى صـدر عـام ١٩٥٢ ، وهـو الاسم المسـتـعـار لسكرتيـر الحـزب الشـيـوعى آنذاك بهـاء الدين نورى ، وهـو كردى صميم وشخصية كردية مثقفة مرموقة ، قدمت للكرد جهودًا فكرية وثقافية ممتازة فى حينه . « ميثاق باسم انتقد بعنف الموقف من القضية الكردية، واصفًا إياه بالانتهـازية ، بسبب وجود مـادة فى منهاج الحـزب الشيوعى ، يعتبـر الكرد بموجبها : من الجماعات القومية والجنسية الصغيرة » .

وكـان الشـيـوعـيـون ينكرون على الكرد حـقـهم فـى تأسـيس حـزب شـيـوعى كـردى ، ويصـرون أن يضمـهم حـزب شيوعى واحد ، هـو الحـزب الشـيوعى على مستوى العـراق . وكانوا يضيقون بأية حركة كردية طليعيـة يسارية ، تقود حركة النضال الكردستـانى .

(*) يوسف سلمـان يوسف ، مؤسس الحـزب الشـيـوعى العـراقى ، وأول قـائد له ، تميـز بنشـاط غيـر عـادى. كان مـعلم مـدرسـة ، وعـرف باسـمـه الحـركى « فـهـد » ، أعـدمتـه السلطة الحكومـيـة بعـد محـاكمته مع عدد من رفـاقه ، فى الأربعينيات من هذا القـرن . كان يتمتع بثقافة رفيعة ، وصـفات قيادية لم تتكرر ، فيما بعد ، على مستوى الحزب .

«وقد اعتبر الشيوعيون الحزب الديموقراطى الكردستانى حزب البورجوازية القومية ، ولم يعمل الشيوعيون لمساعدة الوطنيين الكرد على خلق منظمتهم الشعبية ، التى دعا فهد إليها ، لتقوم بقيادة نضال الشعب الكردى . بل على العكس ، فقد أهملوا نداءه تمامًا » .

الشيوعيون عادوا وبدلوا نظرتهم للكرد ، انطلاقًا من مقررات مؤتمرهم المنعقد عام ١٩٥٦ ، فأقروا الحقوق القومية للكرد ، وفى مقدمتها الحكم الذاتى لكردستان .

انشق الحزب الشيوعى العراقى على نفسه عقب مؤتمره فى سنة ١٩٤٤ وخرجت منه كتلتان « كتلة زنون أيوب ، وكتلة عبد الله مسعود ، وقد عملت الكتلتان على الاتحاد فيما بينها ، وتكوين حزب شيوعى آخر . حيث تألف فعلاً تحت اسم « وحدة النضال » وأصدر جريدة عربية وكردية بهذا الاسم باعتبار أن فريقًا منهم كان من الكرد . وقد شكلت قيادة الحزب من يوسف زلوف ، صالح الحيدرى ، نافع سليم ، يعقوب المصرى ، إبراهيم شميل ، نعيم بدوى ، فريد الأحمر ، عبد الجبار وهبى ، محمد توفيق ، حسين عبد العال ، وبعد مدة قررت اللجنة المركزية لوحدة النصال الانضمام إلى الحزب الشيوعى . فتفاوضوا مع فهد وسلموا تشكيلاتهم ومطبعتهم[١] . وقد حاول الفرع الكردى لوحدة النضال « يه كيه تى تيكوشين » أن ينضم إلى الحزب الشيوعى كتنظيم له كيان خاص . وبعد الالتقاء بين وفد من الفرع مؤلف من صالح الحيدرى « سكرتير حزب شورشى فيما بعد » وعلى عبد الله ونافع يونس وفهد وزكى بسيم من جانب الحزب الشيوعى العراقى . استقر رأى قادة ية كيه تى تيكوشين على صيانة منظمتهم . لأن فهد أجاب على طلباتهم بصدد كيفية تنظيم الفرع الكردى للحزب الشيوعى ، رافضًا انضمامهم كفرع كردى ، وإنما ينضموا كأفراد لأنهم كانوا فرعًا من وحدة النضال . الأصل . وما دام الأصل قد انضم للحزب الشيوعى فينبغى أن ينضموا إلى الحزب الشيوعى كأفراد إذا كانوا يريدون الانضمام حقًا[٢] وقد عرض عليهم فهد رأيًا مفاده

---

(١) لمزيد من التفاصيل : عن انشقاق الحزب الشيوعى العراقى : راجع : عبد الرزاق مطلك الفهد ، الأحزاب السياسية فى العراق ، ص ٢٢١ . الشرطة العامة : التحقيقات الجنائية ، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعى ، جـ ١ ، ١٩٤٩ ، ص ٥٣ .

(٢) جلال الطالبانى: المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

تأسيس حزب جماهيرى كردى يجمع كل المخلصين الكرد من وطنيين وقوميين وديموقراطيين .

وفى أكتوبر سنة ١٩٤٥ دعى طلاب الكليات الكرد اليساريون والحيدرى منهم إلى بغداد ، وقرروا تحويل تنظيم « يه كيه تى تيكوشين » إلى حزب شيوعى موال للسوفيت وللشيوعية . باسم « شورش » « الثورة »(١) .

وقد تألفت اللجنة المركزية لشورش من السادة صالح الحيدرى سكرتير اللجنة المركزية للحزب ، على عبد الله ، رشيد عبد القادر ، عبد الصمد محمد على ، نافع يونس، كريم توفيق ، نورى محمد أمين. وكلهم من المثقفين الكرد أغلبهم طلبة آنذاك(٢).

جاء فى المادة الأولى من برنامج شورش دعوة إلى التفاهم المتبادل وتقوية علاقات الأخوة بين العرب على أساس تحرير الشعبين . والتعاون بوجه خاص مع العرب المتحررين ومع تنظيماتهم وأحزابهم من أجل النضال فى سبيل سعادة وتحرير الشعوب ، وتحقيق آمال الشعب العربى والكردى . كما نصت المادة الثالثة على التعاون فى النضال من أجل تأسيس حكومة تقوم على أساس من الديموقراطية تعمل من أجل مصلحة الشعب ، وعلى شرط أن يكون أعضاء البرلمان والبلديات بالانتخابات من قبل الشعب مباشرة وممثلين حقيقيين له . وكذلك تبديل القوانين والمراسيم التى لا تتفق مع القانون الأساسى فى العراق(٣) .

كما ذكر فى البرنامج قضية الإصلاح الزراعى فى كردستان التى تعتبر من أهم القضايا الحيوية المحتاجة للحل فى كردستان ، وعالجها بصورة صحيحة(٤) .

وقد جاء فى البرنامج بصورة واضحة التدابير التى يجب أن تنفذ بعد الإصلاحات الديموقراطية فى قسم الصناعة والزراعة والمعارف .. إلخ ، كما جاء فى البرنامج ذكر الإصلاح الزراعى فى كردستان الذى يعتبر من أهم القضايا الحيوية المحتاجة إلى الحل فى كردستان .

---

(١) دانا أدمز شمدت : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٢) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

(٣) عبد الرزاق مطلك الفهد : الأحزاب السياسية ، ص ٢٢١ .

(٤) عبد الرزاق مطلك الفهد : المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

وأثناء الثورة الكردية التحررية عام ١٩٤٣ - ١٩٤٥ فى العراق ساعد حزب شورش الثورة ، وذلك بعد فسح المجال للاستعمار البريطانى وللقوميين الكرد والغرب لاتهام الثورة الكردية بالرجعية وتلفيق الافتراءات بحقها ، كما ساندها بدعاياته ونشراته .

كان الأستاذ حمزة عبد الله قد بلور من إيران فكرة تشكيل الحزب الديموقراطى الطليعى فى كردستان العراق على غرار الحزب الديموقراطى الكردستانى إيران » وكتب حمزة عبد الله تقارير عديدة إلى القادة الوطنيين فى العراق بهذا الخصوص داعيًا إياهم لإنجاح هذه الفكرة ، وبناء على اقتراحه توجه على عبد الله المهندس عضو المكتب السياسى لحزب شورش إلى السليمانية لملاقاة إبراهيم أحمد رئيس فرع « ذ. ك » «الحزب الديموقراطى الكردستاتى» « إيران » وقد جرى بحث موضوع تأسيس هذا الحزب الديموقراطى الكردستانى فى هذا اللقاء . وفى المداولات التى أجراها حمزة عبد الله تقرر إدخال عضوين من كبار الملاك الكرد فى قيادة الحزب الجديد . فقد عارض صالح الحيدرى سكرتير شورش إدخالهما فى اللجنة المركزية للحزب . مما أدى إلى حدوث انشقاق فى مؤتمر الحزب الشيوعى الذى انعقد فى أغسطس سنة ١٩٤٦ فى مدينة بغداد . فقد انفصل صالح الحيدرى ومعه السادة نافع يونس ، حميد عثمان ، جمال الحيدرى ، على بشكة وتن من أعضاء مؤتمر شورش واختاروا الانضمام إلى الحزب الشيوعى العراقى بقيادة فهد . أما السادة على عبد الله ، كريم توفيق ، عبد الصمد محمد ، نورى محمد أمين ، محمد أمين معروف ، رشيد عبد القادر ، فقد فضلوا الانضمام إلى الحزب الديموقراطى الكردستانى . العراق « البارتى »(١) ، وقد أكد الشيوعيون الكرد الذين انضموا إلى « البارتى » « أنه مادامت الحركة التحررية للشعب الكردى حركة قائمة موضوعيًا . حركة تحررية معادية للاستعمار والرجعية وذات طاقات ثورية . فلابد من تبنى أهدافها التقدمية والديموقراطية والعمل فى صفوفها ، والانضواء تحت لوائها . تمهيدًا لقيادتها باتجاه مصالح جماهير الشعب الكادحة وفى طريق النضال المشترك مع الحركات التحررية للشعوب ضد الاستعمار والرجعية من أجل تحرر الجميع ، وبعكس ذلك فإن ترك هذه الحركة التاريخية

---

(١) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

عبد الجبار حسن الجبورى : المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

الموضوعية والانضمام إلى الحزب الشيوعى العراقى يؤدى لا محالة إلى إفساح المجال للعناصر القومية اليمينية الميالة للمساومة لتقوم بتوجيه الحركة التحررية الكردية ومشاعرها القومية وجهة خاطئة ضارة بمصالح العرب والكرد معًا . أما الشيوعيون الآخرون فبجانب معارضتهم لوجود حزب طليعى ديموقراطى يضم الماركسيين العراقيين كانوا يرون أن يضمهم حزب شيوعى واحد بصرف النظر عن قومياتهم . إن وجود فرع للحزب الشيوعى فى كردستان ليس بدعة تختلف عن التنظيمات الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى أو فى تشيكوسلوفاكيا ، حيث يوجد لكل شعب حزب شيوعى هو جزء للحزب الشيوعى فى الدولة الواحدة . ففى تشيكوسلوفاكيا مثلاً يوجد الحزب الشيوعى السلوفاكى . الذى هو عضو فى الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى[1] .

وفى عام ١٩٤٦ وبناءً على الفكرة التى كانت قد تبلورت حينذاك ، وهى فكرة قيام جبهة وطنية كردية موحدة فى حزب سياسى موحد ، حل حزب شورش نفسه قبيل المؤتمر التأسيسى الأول للحزب الديموقراطى الكردستانى .

وعلى هذا الأساس انعقد مؤتمر حزب شورش فى أوائل أغسطس ١٩٤٦ وقرر بأكثرية الأصوات حل الحزب ، وتكوين حزب « بارتى ديمكراطى كرد » . وأما المعارضون فقد انضموا إلى الحزب الشيوعى العراقى .

* * *

(١) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

٥ - رزجـارى كـرد

حزب زركارى كرد ١٩٤٥

جبهة الخلاص الوطنى الكردى

فى أواخر ١٩٤٤ وأوائل ١٩٤٥ تبلورت فكرة تكوين جبهة وطنية كردية تضم جميع القوى الوطنية والكتل السياسية التقدمية فى كردستان العراق لأجل محاربة الاستعمار والإقطاع والرجعية وحق تقرير المصير وتحرير كردستان وتوحيد نضال جماهير كردستان مع نضال الجماهير العراقية التى كانت متمثلة فى مختلف الكتل والقوى الوطنية . وبنتيجة ذلك تبنى حزب شورش وباقى الكتل اليسارية والعناصر التقدمية الأخرى المتبقية من حزب هيوا فكرة تحقيق هذه الجبهة الوطنية الكردية . وبمبادرة هذه العناصر التقدمية ونضالها الدائب تم تأسيس حزب سياسى كردى هو (حزب الجبهة الوطنية الكردية الموحدة فى العراق) وتحت اسم (حزب رزجارى كرد) ، تولت قيادته لجنة منتخبة متكونة من سبعة أشخاص من ممثلى حزب شورش وباقى الكتل والعناصر التقدمية الأخرى .

وبدأت جميع الكتل والأحزاب السياسية الكردية تنشر من جانبها بيانات تدعو الشعب الكردى فى العراق إلى الاتحاد وتأسيس حزب سياسى كردى موحد للنضال ضد الاستعمار والرجعية ، وأصدر حزب شورش بيانًا تحت شعارين هما « اتحدوا لتأسيس حزب رزجارى كرد » و « ناضلوا لسحق خطط الاستعمار والرجعية » جاء فيه ما يلى :

« فى هذه الأيام التى انتهت فيها الحرب بانتصار مبادئ الحرية والوشوك على انهدام أسس قوى الاستعمار والرجعية فى الشرق والغرب ،. وذلك بزوال قوى الدول الفاشية ، فإن جميع الأمم الصغيرة والمستعبدة فى العالم ، والتى ناضلت وأراقت الدماء الزكية ، تترقب وتطالب بحريتها وحقوقها القومية وحق تقرير مصيرها حسب الظروف العالمية السائدة والمواثيق التى أعلنتها الأمم المتحدة . على أنه من الضرورى جدًا أن نعلم جيدًا بأن دسائس الاستعمار والرجعية تعمل الآن بكل قوتها ، لذلك فإن الحريات لا يمكن استيهابها . بل يجب أخذها بالقوة . وهذه الفكرة قد ظهرت عمليًا فى كثير من الدول الغربية ، فباسم (جبهة المقاومة) فى فرنسا و(جبهة أيام) فى اليونان و(جبهة تحرير البلاد) فى يوغسلافيا بدأ النضال ضد قوى الرجعية والاستعمار ...

إن الأمة الكردية المجزأة حسب خطط وأطماع الاستعمار ، علينا أن نناضل فى سبيل حق تقرير المصير وتحرير كردستان كلها ، وذلك بإزالة وقطع دابر الاستعمار البريطانى وخدمه بالاستناد إلى قوة منظمة . وفى هذه الأيام تكون حزب رزجارى كرد من كثير من الكتل السياسية الكردية العراقية الصغيرة نتيجة لمساعى الحزب الشيوعى فى كردستان العراق والوطنيين الآخرين ، ومع محافظة الحزب الشيوعى على كيانه فإنه يتعاون معهم كليًا للوصول إلى الغايات الحاضرة . وقد كافح هذا الحزب ويكافح وسيكافح فى سبيل تحرير البلاد . وفى النهاية فإننا ندعو جماهير الشعب الكردى العزيز فى العراق للعمل على تطوير حزب رزجارى كرد ومعاونته ، ونخاطب بأعلى صوتنا جميع الوطنيين فى كافة الأنحاء بألا يألوا جهدًا لتقوية حزب رزجارى كرد.

كان حزب شورش يهدف إلى استقطاب كافة القوى اليسارية والتقدمية وضمها للحركة الوطنية الكردية. كما كان يركز جهوده على خدمة القضايا الكردية، ولذلك عمل على تكوين حزب يضم كافة الكرد الوطنيين. سواء كانوا شيوعيين أو غير شيوعيين لكى يركز جهوده على المطالب الكردية ، ويستفيد من كافة القوى الكردية المستعدة للعمل . وقد تفاوض حزب شورش من أجل ذلك مع جماعة من الكرد هم الأستاذ / على حمدى، الدكتور جعفر محمد كريم ، المحامى رشيد باجلان ، وقد عقد اجتماع فى دار على حمدى مع بعض الوطنيين الكرد حيث تعاون معهم بعض أعضاء حزب هيوا وبعض المستقلين، وقد تمخض اجتماعهم عن الاتفاق على تأسيس حزب يسمى «رزجارى كرد».

Kurdish Deliverance, Raz Gary Kurd

أو جبهة الخلاص الوطنى ، وهو عبارة عن جبهة وطنية اقتضتها الضرورات المرحلية . وقد انضم إليه أغلب قواعد حزب هيفى الذى انتهى سنة ١٩٤٥ نهائيًا . كما انضم إليه فرع الكومة لى فى العراق ، والذى كان على رأسه إبراهيم أحمد المحامى . كما انضم إليه الجماعات الكردية الأخرى ما عدا الحزب الشيوعى الكردى الذى احتفظ بتنظيماته الداخلية رغم الجهود التى بذلها فى سبيل رزجارى كرد .

ويرغم احتفاظ شورش بتنظيمه المستقل فقد عمل عدد من اليساريين فى رزجارى كرد ومنهم بعض الشيوعيين ، حيث عملوا على صياغة المبادئ الأساسية لرزجارى

وتوجيه الحركة القومية لتسير تحت شعارات . ذات لهجة شيوعية ، وخاصة فيما يتعلق بالشئون الخارجية .

بعد الاتفاق على تأسيس الحزب قامت الهيئة المؤسسة بإصدار بيان كان بمثابة برنامج وميثاق وطنى له ، وقد شرحت فيه أهداف الحزب البعيدة والمرحلية ، وكان الهدف القومى البعيد هو :

(أ) تحرير وتوحيد كردستان . أما الهدف المرحلى فكان النضال لتحرير العراق من الاستعمار ، وتحقيق الاستقلال الذاتى لكردستان العراق ضمن الوحدة العراقية .

(ب) السعى لإيجاد وتقوية العلاقات مع الأحزاب والجماعات الكردية خارج العراق وتوحيد الصفوف للوصول إلى الهدف المنشود . وهو حق تقرير المصير للشعب الكردى.

(جـ) السعى لإصلاح شامل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتوفير الحقوق الديموقراطية ، ورفع مستوى الزراعة والصناعة ، ونشر المعارف ، وإحياء التاريخ والأدب الكردى ، واستعمال اللغة الكردية فى كافة الدوائر والمدارس فى كردستان.

(د) العمل على إيضاح المسألة الكردية أمام دول العالم ، وخاصة دول الشرق الأوسط والدول الاشتراكية « لمكافحة خطط الاستعمار والرجعية وعملائها » ، وتحت تأثير رزجارى كرد وشورش لقحت الحركة الوطنية التحررية للشعب الكردى بالأفكار التقدمية والاشتراكية ، وأصبحت هى الفلسفة المفضلة للشباب الكردى المثقف فى كردستان العراق .

قام رجال الاستخبارات الإنجليز وضباط الارتباط بحملة واسعة ضد حزب رزجارى كرد فسعوا لاستصدار الفتاوى عن رجال الدين لتحريم حركة هذا الحزب . حيث اعتبرته الأوساط الغربية فرعًا من الشيوعية العالمية . لكن رزجارى رد على ذلك نافيًا انتماءه للحركة الشيوعية بمنشورات وزعها فى أرجاء كردستان[1] .

---

(١) محمد شيرزاد : نضال الأكراد ، ص ٢٩ .

وقد أخذ نفوذ رزجارى رغم ذلك يزداد يومًا بعد يوم ، وسرعان ما شرع فى العمل والتنظيم ، فكان من نشاطاته إصدار جريدة رزجارى التى كانت تنطق بلسانه وتطبع وتوزع فى كردستان(١) .

لقد قام حزب رزجارى كرد بدور مهم فى الحركة الوطنية الكردية ، ورفع مذكرات إلى الهيئات الدولية والمؤتمرات للمطالبة بحقوق الكرد ، فرفع مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة التى انعقدت فى لندن يشرح فيها القضية الكردية شرحًا شاملاً مؤيدًا بوثائق رسمية وأدلة حية(٢) .

وقد أشار فيها إلى مؤتمر الصلح المنعقد بعد الحرب العالمية الأولى ودوره فى تقسيم كردستان بين العراق وسوريا وتركيا وإيران . ثم وصفت المذكرة حالة الكرد فى هذه الدول ، وكيف أنهم يلاقون الاضطهاد من قبل حكومات تلك الدول . وتطرقت المذكرة إلى انتعاش آمال الشعوب الضعيفة عندما دنت الحرب العالمية الثانية من نهايتها . كما أشارت المذكرة إلى آمال الشعب الكردى فى مبادئ الأمم المتحدة ، وخاصة ميثاق الأطلنطى . وتصريح موسكو والقرم . ثم بينت المذكرة بأن السلم لن يستقر ولن تنجو الإنسانية من أهوال الحروب طالما هناك دول استعمارية تستغل جهد شعوب أخرى . وطالما هناك شعوب لم تسلم لها مقاليد أمورها ، ثم أكدت المذكرة فى الختام بأن السلم لن يتحقق فى الشرق الأوسط ما لم يتحرر الشعب الكردى الذى يعتبر العمود الفقرى لهذا القسم من العالم(٣) .

ثم أرسل الحزب مذكرة إلى مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد فى موسكو فى نهاية الحرب العالمية عرض فيها وصفًا لحالة الكرد فى كل من إيران وتركيا والعراق ، وأشار إلى تأييد الحزب لنضال الكرد فى إيران مع إخوتهم الأزربيجانيين فى سبيل الاستقلال الذاتى ، وإلى موقف حكومة تركيا التى وصفها بالفاشية من الكرد فى بلادها . ثم وصفت المذكرة حالة الشعب الكردى فى العراق وقمع حكومة العراق لثورة البرزانيين ، وكيف أنها تحرق القرى الآمنة . واختتمت المذكرة بالقول : « إن تحقيق مطالب الكرد

---

(١) أحمد فوزى : خناجر وجبال ، ص ٩٩ .

(٢) أحمد فوزى : خناجر وجبال ، ص ١١٤ .

(٣) الشرطة العامة : التحقيقات الجنائية . موسوعة سرية ، جـ ٢ ، سنة ١٩٤٩ . ص ٣٢٦ ، بغداد .

فى العراق لا يتم إلا بالقضاء على الاستعمار والحكومة الرجعية . وتبديلها بأخرى ديموقراطية حيث يضمن ذلك الحقوق القومية للشعب الكردى فى العراق[١] .

كما أرسل الحزب مذكرة عن طريق المفوضية المصرية ببغداد إلى المسئولين فى مصر أيد فيها الحركة الوطنية التحررية الكبرى فى مصر سنة ١٩٤٦ وانتفاضهم فى وجه الاستعمار البريطانى . وأوضح أنه يضم صوته إلى صوت مصر الحرة فى المطالبة بالجلاء التام للاستعمار البريطانى عن وادى النيل ، وتعديل المعاهدة المصرية البريطانية لسنة ١٩٣٦ بشكل يضمن لمصر استقلالها السياسى والاقتصادى[٢] . كما أصدرت الهيئة التأسيسية لحزب رزجارى كرد البيان التالى :

« البيان الوطنى لحزب رزجارى كرد الصادر عن الهيئة التأسيسية للحزب :

أولاً : إن هدفنا الأسمى هو تحرير وتوحيد كردستان الكبرى . وبما أن مركز الحزب فى كردستان العراق ، فإننا نناضل لخلاص العراق من نفوذ الاستعمار والحكومات الرجعية التى لم تزل من أكبر العوائق فى طريق تقدم كرد العراق للوصول إلى الغاية الكبرى ، وهى الحرية وحق تقرير المصير .

ثانيًا : السعى لنيل الاستقلال الإدارى لكردستان العراق الذى هو خطوة كبيرة لتقرير مصير الكرد .

ثالثًا : السعى لرفع كل أنواع الاضطهاد والتفريق القومى الذى يشمل الكرد والأقليات الأخرى .

رابعًا : السعى لإيجاد وتقوية العلاقات مع الأحزاب الكردية خارج العراق لتوحيد جميع المساعى بغية بلوغ الهدف الأسمى - حق تقرير المصير والتحرر .

خامسًا : السعى لإصلاح شامل للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وذلك بتوفير الحقوق الديموقراطية ، ورفع مستوى الزراعة والصناعة ونشر المعارف وإحياء التاريخ والأدب الكرديين .

---

(١) محمد شيرزاد : نضال الأكراد : ص ٣٢ .

(٢) أحمد فوزى : خناجر وجبال ، ص ١١٤ .

سادسًا : تعميم استعمال اللغة الكردية فى كافة الدوائر والمدارس ضمن المناطق الكردية .

سابعًا : العمل على شرح القضية الكردية لجميع الأمم ، وخاصة أمم الشرق الأوسط .

ثامنًا : العمل على إيجاد علاقات التعاون مع الأحزاب والمنظمات الديموقراطية .

تاسعًا : العمل على تكوين العلاقات السياسية مع الدول الديموقراطية لمحاربة المخططات الاستعمارية والرجعية الساعية لإحياء حلف سعد أباد ، ومحاربة كافة التكتلات الاستعمارية والرجعية التى تعرقل الحريات العامة وحرية الكرد خاصة » .

وهكذا نرى أن الأهداف التى وضعها حزب رزجارى نصب عينيه تتفق مع رغبات الشعب الكردى وأمانيه . لذا فقد شملت نشاطات حزب رزجارى جميع أنحاء كردستان وتأسست له فروع قوية ، كما أصدر صحيفته المركزية (رزجارى) لتكون ناطقة باسمه .

لقد كان حزب رزجارى يؤمن بوحدة النضال بين الشعبين العربى والكردى والأقليات الموجودة فى العراق ضد الاستعمار وأعوانه ، وقد تبنى شعارات ومطالب أهمها : «الاستقلال الإدارى لكردستان العراق كخطوة كبيرة لتقرير المصير» و « مكافحة الفاشستية فى كردستان » ومطاليب أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية لتحسين حالة الشعب الكردى فى العراق ، كما طالب بتطبيق الدستور العراقى ، وإطلاق الحريات الديموقراطية . كحرية النشر والتعبير وحرية الأحزاب فى العمل السياسى ، وتحسين حالة الفلاح وتوزيع الأراضى الأميرية على الفلاحين ، ورفع المستوى الصحى والثقافى والاجتماعى وسن قانون العمال لتثبيت حقوقهم وتحسين شروط حياتهم ... إلخ .

وهكذا يتضح بأن انحلال حزب هيوا لم يسفر عن النتيجة التى كان يتوخاها الاستعمار البريطانى ، بل بالعكس فقد أدى فيما بعد إلى ظهور حزب رزجارى كرد ، هذا الحزب الذى كان أقوى وأكثر تنظيمًا وتضامنًا ووحدة من سابقة ، كما أنه اكتسب بسرعة فائقة شهرة عظيمة بين أوساط الشعب الكردى عامة ، وشعبية واسعة وتعاطفًا شديدًا .

وقد قام حزب رزجارى كرد بدعايات وتوزيع نشرات على نطاق واسع بين مختلف طبقات المجتمع الكردى مما أدى إلى التحاق عدد كبير من الضباط والجنود ومن عامة الشعب الكردى ومثقفيه بالثورة المسلحة فى منطقة بارزان . الأمر الذى دفع حكام العراق فى العهد الملكى إلى الامتناع عن إرسال الضباط والجنود الكرد إلى الجبهة لمحاربة إخوانهم الكرد الثائرين ، وذلك خشية التحاقهم بهم .

هذا وقد أصدرت اللجنة التنفيذية لحزب رزجارى بيانًا حللت فيه موقف الدول الكبرى تجاه القضية الكردية استهلته بالجمل التالية :

« لقد سُدت أمام الكرد جميع السبل لعرض قضيتهم على المؤتمرات العالمية ، ولم يُترك لهم غير طريق واحد هو الطريق الذى عرفه وسيعرفه كل شعب مسلوب الحرية مهضوم الحق ، طريقة للتضحية . إن القرى التى أحرقت ، والأرواح التى أزهقت فى العراق والزعماء الذين عذبوا وماتوا فى إيران ، ومذابح الكرد فى تركيا ، تشهد على مدى ما بذله الشعب الكردى فى سبيل حقوقه المغتصبة ، ولكن العالم تظاهر بعدم السماع . لأن حكومات الدول الفاشية لم تعطِ لهذه الأمة المكافحة حتى فرصة الأنين من ظلم الإنسان لأخيه الإنسان ، ولأن المؤتمرات كانت ولم تزل ألعوبة السياسة الاستعمارية التى تتجاهل الحق ، والتى لا وزاع لها غير القوة . لقد استبشر الكرد بالنضال ضد الفاشية وتغلب الآراء الحرة على الرجعية ، وانتشوا بخيال عالم تسوده العدالة والإخاء ، ولا يكون فيه ظالم ومظلوم . ولكن البوادر تدل على أن كل ذلك كان حلمًا لذيذًا فى ليلة عاصفة، وأن كل تلك الدماء التى أريقت إنما أريقت خدمة للاستعمار . فأين يا شيوخ الديموقراطية الغربية ميثاق الأطلنطى والحريات الأربع وحق تقرير المصير ؟ » .

كذلك أرسل حزب رزجارى مذكرة إلى وزراء الخارجية فى موسكو جاء فيها :

« لقد استبشرت الإنسانية بانتهاء الحرب وانتصار القوى الديمقراطية واندحار أبشع شكل للاستعمار (الفاشية) فى الشرق والغرب . فالشعب الكردى المجزأ والمهضوم الحقوق يئن منذ أمد طويل تحت نير الظلم والاضطهاد ، وقد حرم من جميع حقوقه القومية والإنسانية ، وذلك نتيجة مخططات ومصالح الاستعمار البريطانى والحكومات الرجعية فى إيران وتركيا والعراق . وبمناسبة انتهاء الحرب ، وانتصار

الحلفاء يأمل الشعب الكردى النظر إلى قضيته بعدالة ، وعدم حرمانه من وعود الحلفاء ومواثيقهم للشعوب الصغيرة بشأن تحررها وتقرير مصيرها . والآن حيث يجتمع فى موسكو وزراء خارجية الدول العظمى الثلاث فإننا نأمل النظر إلى قضايا الشعوب والأقوام بإنصاف . هذا ويسر حزب رزجارى كرد أن يعرض لكم هذه النقاط التى لها علاقة وثيقة بالقضية الكردية والسلم فى الشرق الأوسط :

١ - إننا نؤيد نضال إخواننا الكرد فى إيران مع إخوانهم الأذربيجانيين فى سبيل الاستقلال الذاتى والحكم الديموقراطى .

٢ - ينبغى النظر إلى حالة الشعب التركى باهتمام ، حيث تعامله الحكومه التركية الفاشية بأساليب وحشية لأجل القضاء عليه نهائيًا وتتريكه بالقوة .

٣ - إن الشعب الكردى فى العراق قد ساءت حالته إلى درجة مريعة ، وحرم من جميع حقوقه الدستورية نتيجة وجود الاستعمار البريطانى والحكومة الرجعية الحالية ، وأساليبها الفاشية . وما حرق القرى البارزانية والمناطق القريبة منها وتشتيت الوطنيين واعتقالهم إلا أدلة عملية على ذلك .

لهذا نطلب أن تلبى مطاليب الكرد الوطنية فى العراق ، إلا أننا نعتقد أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بالقضاء على الاستعمار والقضاء على الحكومة الرجعية الحالية وتبديلها بأخرى ديموقراطية تضمن الحقوق القومية للشعب الكردى فى العراق .

وقد لفتنا أنظاركم إلى هذه الحقائق آملين أن تعالجوها بروح إنسانية ، إذ إن حلها بصورة واقعية صائبة سيكون سببًا لازدهار العدلية والسلم فى الشرق الأوسط » .

اللجنة التنفيذية لحزب رزجارى كورد

كما أرسل حزب رزجارى كرد مذكرة أخرى مسهبة إلى هيئة الأمم المتحدة التى عقدت اجتماعها فى لندن ، يشرح فيها القضية الكردية شرحًا وافيًا مؤيدًا بالوثائق الرسمية .

وقد أيد حزب رزكارى والشعب الكردى عامة الحركة الوطنية التحررية فى مصر ، واشتركت الشبية الكردية بالمظاهرات التأييدية التى قامت فى بغداد ، وأرسل

الحزب مذكرة تاريخية بواسطة المفوضية المصرية فى بغداد إلى الجهات المسؤولة هذا نصها :

« باسم الشعب الكردى فى العراق نكبر الروح الثورية المباركة عند إخواننا المصريين إلا حرار لا نتفاضهم بوجه الاستعمار البريطانى القائم ، ذلك الاستعمار الوضيع الذى أدت سياسته البغيضة إلى إيقاع عشرة ملايين كردى تحت الاستبداد والظلم ، فعانى عشرات المئات من أبنائه الأحرار مرارة السجن والتشريد والموت على أعمدة المشانق وتحت نيران المدافع والطائرات . فكانت النتيجة أن وقع فريسة الاستعمار. ولا تغرين عن البال الأعمال المشينة التى قام بها الاستعمار أخيرًا فى اليونان والهند الصينية والهند . وهو يريد الآن أن يمثل نفس الدور المخزى ... إننا نرسل احتجاجاتنا الصارخة على جرائم قوات الاستعمار المنكرة ، ونضم صوتنا إلى صوت مصر الحرة فى المطالبة بالجلاء التام عن وادى النيل وتعديل المعاهدة المصرية - البريطانية بشكل يضمن لمصر استقلالها السياسى والاقتصادى . وقد عبر الشعب الكردى عن شعوره تجاه الشعب المصرى الشقيق فى وقوفه بوجه الاستعمار ، وذلك باشتراكه فى المظاهرات فى بغداد تأييدًا للشعب المصرى فى نضاله المبارك » .

اللجنة التنفيذية لحزب رزجارى كورد

حزب الجبهة الوطنية الكردية الموحدة فى العراق

وفى هذه الأثناء بدأت السلطات الحاكمة اضطهادها للقوى التقدمية الكردية بشكل أكثر حدة من ذى قبل ، فسجنت العشرات من الموظفين ورؤساء الدوائر الحكومية والمعلمين والضباط والمهنيين والحرفيين الكرد ، وتعطلت مجلة (كه لا ويز) ، وبدأ يصل إلى مقر قيادة الثورة الكردية فى منطقة بارزان الضباط والجنود الكرد الهاربون من الجيش العراقى .

وقد واصل حزب رزكارى فى هذا الوقت الحرج كفاحه ، واستمر فى مساعدة ومد الثورة الكردية بصورة سرية جدًا بالمال والمقاتلين ، كما لم يتأخر عن القيام بالدعاية للثورة وتوزيع منشوراتها .

وبالرغم من أن السلطات البريطانية والعراقية بذلت كل جهودها لإرجاع الضباط الكرد الملتحقين بالثورة إلى قطعاتهم إلا إنها لم تفلح .

وقد استمر نشاط حزب رزكارى كرد إلى أواسط أغسطس ١٩٤٦ ، حيث عقد الحزب فى أوائل هذا الشهر مؤتمرًا قرر فيه بالإجماع حل نفسه ، وتأسيس حزب جديد بدلاً منه باسم « بارتى ديمكراطى كرد » . وقد جاءت هذه الفكرة نتيجة التطور الذى طرأ على حزب (زيانى كردستان) فى كردستان إيران . الذى تطور إلى (حزب ديموقراطى كردستان) وكذلك نتيجة تأسيس الجمهورية الكردية ذات الحكم الذاتى فى مهاباد . إذ تم الاتفاق بين الأحزاب السياسية الكردية المختلفة على أن يحل واحد منها نفسه فى مؤتمره الخاص ، وتتحد من جديد تحت لواء حزب واحد باسم (بارتى ديمكراطى كرد) .

* * *

٦ - الاتحـاد الوطنى الكـردستانى

فى يونيو سنة ١٩٧٥ انبثق التنظيم الوليد . الاتحاد الوطنى الكردستانى كتنظيم شبه جبهوى يجمع كافة التيارات الوطنية المناهضة للأساليب التى تنتهجها السلطة لحل القضية الكردية ، ولطرح البرنامج الوطنى التقدمى البديل ، وقد تم تنظيم التيارات التقدمية المؤتلفة وهى :

١ - الحركة الاشتراكية الكردستانية .

٢ - العصبة الماركسية - اللينينية الكردستانية .

على طريق تنظيم الاتجاهات الوطنية الأخرى داخل المجتمع الكردى ، واعتباره مجتمعًا طبقيًا بأفكار وأيديولوچيات مختلفة ضمن « عملية الصراع والتحالف » والاتحاد الوطنى الكردستانى يمثل الإطار الوطنى العام السليم لهذه التنظيمات التى تلتزم بالبرنامج الوطنى للاتحاد ، والذى يعتبر برنامج الحد الأدنى لحركة التحرر الوطنى الكردية .

وقد تأسس الاتحاد الوطنى الكردستانى بفضل جهود السياسى الكردى جلال الدين الطالبانى . الذى كان أكثر يسارية من قادة الحزب الديموقراطى الكردستانى . وقد بدأ الاتحاد الوطنى فى مزاولة نشاطه بعد صدور البيان التأسيسى للاتحاد فى الأول من يونيو سنة ١٩٧٥ . وقد أصدر الاتحاد وثائق سياسية مختلفة بالإضافة إلى العديد من البيانات التى توضح الخط الوطنى التقدمى له . إضافة إلى قيامه بنشر المبادئ الثورية بين الجماهير فى كردستان .

والاتحاد الوطنى الكردستانى هو اتحاد طوعى للمناضلين والمجموعات الثورية فى كردستان فى شكل شبه جبهوى يسمح بالتعايش للتيارات الوطنية الكردية والديموقراطية والتقدمية والماركسية اللينينية ونضالها لتحقيق جبهة موحدة بين طبقات العمال والفلاحين وحلفائهما . البرجوازية الصغيرة الوطنية من أجل القضاء الكامل على النفوذ الأجنبى والإقطاع والرأسمالية البيروقراطية والصهيونية ، وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديموقراطية للعراق « الحكم الذاتى » لكردستان . ولذلك فالاتحاد

الوطنى الكردستانى يستطيع تجميع العناصر والتيارات التقدمية والديموقراطية بصرف النظـر عن خلافـاتها فى الماضى ومواقعها التنظيمية ، وبذلك يطـوى الفكرة المنـادية « بالحزب الواحد » التى سادت الحركة التحررية الكردية ردحًا من الزمن . لو ظهر بدلاً عنها الاتحاد الوطنى . والتى تقرر وجود الحزب الطليعى الثورى وحق الأحزاب التقدمية الأخرى فى التواجد معه ، هذا ومن أهداف الاتحاد الوطنى الكردستانى كما جاء فى منهاجه :

(أ) القضاء على الإمبريالية والطبقات البرجوازية البيروقراطية والملاكية العقارية ، والإتيان بالسلطة التقدمية الائتلافية .

(ب) القضاء على الإقطاعية والعلاقات العشائرية فى كردستان بإجراء إصلاح زراعى جذرى

ويعتبر الاتحاد الوطنى الكردستانى أن هاتين المهمتين مترابطتان عضويًا ، ولا يمكن التفريق بينهما وفصل إحداهما عن الأخرى . وتحقيق هاتين المهمتين لا يتم إلا بنضال ثورى جماهيرى .

وأوضح الاتحاد أن مهام الثورة الوطنية الديموقراطية التى يواجهها الشعب العراقى بقوميته العربية والكردية هى بالإضافة إلى الهدفين السابقين .

١ - إقرار حق الشعب الكردى فى « الحكم الذاتى » الحقيقى ضمن جمهورية عراقية مستقلة .

٢ - إجراء الإصلاح الزراعى الجزرى ، وتصنيع البلاد واستغلال ثرواتها النفطية والمعدنية لتطوير المجتمع العراقى ، ومن ثم تهيئة مستلزمات الانتقال إلى البناء الاشتراكى[١] .

إن الاتحاد الوطنى الكردستانى لا يدعى احتكار الساحة الكردستانية أو تحريم الأحزاب والمنظمات أو فروع الأحزاب الأخرى . بل على العكس من ذلك يؤمن الاتحاد

(١) حول الحركة التحررية ، ص ٤٦ .

الوطنى الكردستانى بحق جميع المناضلين والثوريين فى التنظيم والعمل الوطنى ، وبحق الجميع فى التبشير بآرائه ومعتقداته وأفكاره ومفاهيمه ، والشعب له الكلمة الأخيرة فى منح ثقته لمن يقدم أنجح الحلول وأحسن السياسات ، ويرسم الخط النضالى الصحيح ويناضل بتفان وإخلاص فى سبيل انتصار القضية الكردية(١) .

وقد عقدت اللجنة القيادية للاتحاد الوطنى الكردستانى الدورة الأولى لاجتماعاتها فى الفترة ما بين ٨/٣١ إلى ١٩٧٧/٩/٢ بحضور أكثرية أعضائها . وتألفت اللجنة القيادية من قيادة الداخل والهيئة المؤسسة للاتحاد الوطنى الكردستانى فى الخارج اللتين اندمجتا فيها ، مع إضافة بعض مناضلى بهدينان إليها .

وتعتبر اللجنة القيادية للاتحاد قيادته المسئولة والمخولة لحين انعقاد المؤتمر الأول، وتتولى المهام السياسية والتنظيمية والعسكرية والمدنية ، وتضم اللجنة القيادية ممثلى التيار التقدمى والوطنى الثورى والحركة الاشتراكية الكردستانية والعصبة الماركسية اللينينية ، وتعمل كلجنة قيادية موحدة يخصص أعضاؤها جميعًا جهودهم الرئيسية للاتحاد الوطنى الكردستانى ونشر أفكاره ومبادئه وتطبيق سياسته وتوسيع تنظيماته وقيادتها . وقد اتخذت اللجنة قرارات بإعادة تنظيم الاتحاد السياسى للجنة القيادية للاتحاد الوطنى الكردى ، وانتخب أعضاؤه بالإجماع .

وقد أنشأ الاتحاد الوطنى قوة عسكرية خاضعة له تسمى قوات « الأنصار » وهى قوات تخضع لنظام واحد « قيادة مشتركة تعمل لتحقيق الحكم الذاتى (الحقيقى) لكردستان و « الديموقراطية للعراق » .

وبرغم الصعوبات التى واجهها الاتحاد الوطنى الكردستانى من قبل السلطة فى العراق وإيران وتركيا ، ومن قبل البارزانيين فى كردستان العراق فقد استمر فى العمل التنظيمى فى الداخل والخارج ، وعن طريق التفاهم والعمل مع كرد « تركيا وإيران وسوريا » ومع القوى والأحزاب العراقية المناهضة للسلطة .

(١) حول الحركة التحررية الكردية ، ص ٢١٨ .

موقف الاتحاد الوطنى الكردستانى من القيادة المؤقتة للحزب الديموقراطى الكردستانى

بين الاتحاد الوطنى الكردستانى موقفه بوضوح من المحاولات المتعددة التى كانت تسعى لإحياء الحزب الديموقراطى الكردستانى . فقد نوه إلى الحقيقة الطبقية للقائمين بهذه المحاولات ، وبرهن على فشل وضرر الحزب الواحد ، وبطلان مزاعم إمكانية القيادة والدور الطليعى من قبل حزب قومى ذى قيادة عشائرية أو برجوازية . وبين الاتحاد الوطنى الكردستانى أنه يتخذ موقفًا وديًا من الذين يسعون لإحياء الحزب الديموقراطى الكردستانى على أسس وطنية وتقدمية وجديدة ، وهذه الأسس تعنى بداهة إدانة الارتباط بأمريكا وإيران ، والسير على خط نضالى معاد للإمبريالية الأمريكية والصهيونية الإسرائيلية والرجعية الإيرانية والسلطة العراقية القائمة ، وتعنى تقدميتها الإقلاع عن تبعية قيادة يمينية معينة برهنت على فشلها وعجزها التاريخى عندما هربت من الميدان تنفيذًا للمخطط « الإيرانى العراقى » بعدما أعطاها الشعب الكردى كامل ثقته ، ووضع تحت تصرفها كل طاقاته البشرية .

وأشار الاتحاد الكردستانى أنه إذا كان المقصود ببعث الحزب الديموقراطى الكردستانى إعادة تنظيمه وفق منهاجه القديم فإن ذلك يعنى الدوران فى الحلقة المفرغة القديمة ، وإضاعة جهود عشرات أخرى من السنين . أما إذا قصد به تنظيمه من الأساس على أسس جديدة ، فهذا يعنى فى الواقع البدء من جديد بإعادة تكوين حزب جديد فى كل شىء إلا من اسمه .

وإن مثل هذا الحزب الديموقراطى الكردستانى إذا انبثق فعلاً وعاد إلى النهج النضالى التقدمى العتيد للبارتى بعيدًا عن القيادة العشائرية والبرجوازية . وعن المخططات الإيرانية وغيرها . وإن مثل هذا الحزب سيكون حليفًا للاتحاد الوطنى الكردستانى وسائر القوى « التقدمية العراقية » ولابد من الاتحاد والنضال معه .

ولقد أوضح الاتحاد الوطنى الاختلافات الأيديولوچية وتباين النظرة والموقف من الإصلاح الزراعى والسلطة الوطنية ودور الطبقات فى حركة التحرر الوطنى ، وكذلك مستقبل النظام السياسى والاجتماعى فى البلاد ، وهى مسائل هامة يختلف عليها مع

الحزب الديموقراطى . لذلك لا يمكن أن ينضم الاتحاد الوطنى الكردستانى إلى هذا الحزب . لكن يمكن العمل معه فى النضال ضد الاضطهاد القومى ، وهو هدف وطنى عام. وأبدى الاتحاد تخوفه من متاهات النقاش البيزنطى عن الشرعية والقيادة الشرعية إذا ما شكل مع « البارتى » حزبًا واحدًا . وكذلك ظهور الخلافات والمؤتمرات القديمة التى يمكن أن تؤدى إلى الوقوع فى أسر الماضى المثقل بالتركة التى خلفتها القيادة السابقة فى جميع مجالات العمل السياسية والاجتماعية ، وإلى التزامات الماضى وتساءل عن سر الإصرار على وراثة هذه التركة .

لذلك بدأت القيادة للحزب الديموقراطى الكردستانى العمل مستقلة عن الاتحاد الوطنى الكردستانى ، وأصبح لكل من الحزبين أنصار وأتباع وتنظيم عسكرى خاص به ، فقد بدأتا العمل العسكرى جنبًا إلى جنب مع العمل السياسى ، وقد استطاعا فى مارس ١٩٧٧ توقيع اتفاقية بينهما لتنظيم العلاقات بينهما . ولكن العلاقات الطيبة بين الحزبين لم تدم إلا لفترات قصيرة[١] .

استئناف العمل العسكرى :

بدأت القيادة المؤقتة أعمالها العسكرية ضد السلطة فى العراق مايو سنة ١٩٧٦ . وكانت آمال الكرد معلقة على أنه عن طريق الحل العسكرى يجوز أن يكون هناك دائمًا تغيير فى حكومة بغداد وعلى أساس جيد . وكانت تقديرات الكرد أن نظام الحكم البعثى يلقى كراهية معظم العرب فى العراق ، ولذلك فقد ركزوا آمالهم على قيام ثورة شعبية للإطاحة بنظام الحكم . ولكن هذه الآمال لم تكن كافية[٢] .

إن استئناف الأعمال العسكرية فى مايو سنة ١٩٧٦ قد تم على أيدى عناصر حزبية سياسية قادت العمليات العسكرية ووجهتها ، ودعت فيما بعد بعناصر أخرى مماثلة . بحيث إن جميع التشكيلات العسكرية كانت تابعة للتنظيمات الحزبية السياسية، ولم تكن التشكيلات العسكرية ضخمة . حيث إن « حزب الأنصار » لا تسمح بذلك . وكان هناك وجهة نظر فى عدم توسيع التشكيلات العسكرية الهرمية . وهى أن

---

(١) Middle East events - 23-3-1979.

(٢) Arabia, The Islamic World Review Feb, 1982.

كفاءة العناصر القيادية السياسية ومقدرتها على قيادة العمل العسكرى ، فضلاً عن العمل السياسى والتنظيمى وقيادتها الفعلية له . خاصة فى العمليات العسكرية الكبيرة . وقد استمرت الأعمال العسكرية بصورة أو بأخرى حتى سنة ١٩٧٨ حيث بدأت تتضاءل قوة الكرد على المقاومة بسبب سياسة التعريب ، والتى تضمنت حظر الثقافة الكردية ، وقد شمل الحظر التعليم والمنظمات السياسية . فضلاً عن النفى الجماعى إلى مناطق غير كردية ، ولكن رغم تضاؤل العمل العسكرى نجح الكرد فى إقامة مناطق « محررة » للأنصار على طول الحدود العراقية التركية ، وفى بعض مناطق الحدود العراقية الإيرانية كذلك ، وكلها داخل الأرض العراقية . وقد أصدرت القيادة المؤقتة منذ مايو سنة ١٩٧٦ وحتى مايو سنة ١٩٧٩ عدد ٢١ بلاغًا عسكريًا ضم بعضها أكثر من ٧٠ معركة ومصادمة وكمين وغير ذلك[١] .

الخلاف بين الطالبانى والبارزانى

كما تكون المواقف السياسية نتيجة للانقسامات . فعلى إثر ثورة ١٧ يوليو ١٩٦٨ فى العراق ، وجدنا الطالبانى يلتف من حولها ، مؤيدًا وبلا حدود . وإذ نجحت المفاوضات البعثية - الكردية ، وانتهت إلى اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ ، فإن الملا يضع فى أحد شروطه فك علاقة بغداد مع الطالبانى . وإذ ينقلب ملا مصطفى على الاتفاقية ، بعد فترة ، فإن جلال يعود للتحويم حولها . ترى لماذا لم يضرب الملا صفحًا عن الماضى[٢] ، ويقرب المسافة مع خصمه أو خصومه على مذبح اتفاقية تاريخية كهذه ؟ ولماذا يجعل من نجاح الحوار مع بغداد سببًا للاقتصاص من جلال ؟ بل لماذا لم يطرح شعار المصالحة الوطنية ، وهو فى موقع الأب والقائد التاريخى ؟ ماذا كان سينتج جراء محاولة كهذه ؟ كانت بغداد سترتاح ، وكردستان تطمئن لمستقبلها ، وتلتفت لبناء نفسها وإنماء ديارها ... العراق كله كان سيتجاوز الكثير من المحن والمشاكل ، جراء المواقف الكردية المتناقضة واللاوطنية أحيانًا . لكن ملا مصطفى فضل حمل السلاح مجددًا ، متحالفًا مع الشاه وحلفائه ، ليقف الطالبانى شامتًا ومتهمًا الملا بأبشع التهم . ثم يعود جلال ليسير على الخطى نفسها ، وينبرى له من يتهمه بالتهم نفسها ... وهكذا .

(١) البديل الثورى فى الحركة التحررية ، ص ٢٠ .

(٢) منذر الموصلى . المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

جلال الطالبانى يواصل ، منذ ذلك الوقت ، مخاصمة بغداد . وينتقل إلى كل بلد يجده فى حالة عداء مع النظام السياسى فى بغداد ، لأنه لم ينس أنهم فى بغداد فكوا علاقتهم معه ، استجابة لشروط البارزانى ، من دون أن يأخذ فى حسابه البواعث السياسية الضاغطة التى أملت عليهم ذلك ليكون مرنًا . لكنه عاد ، بعد سنوات طويلة ، وفى عام ١٩٨٥ ، ليحاور القيادة العراقية نفسها ، التى رفع السلاح ضدها وعادى من يصادقها ، وهى التى حاورها ملا مصطفى عام ١٩٧٠ ونسجت معه اتفاقية ١١ مارس ١٩٧٠ .

* * *

٧- حزب الشعب الديموقراطى الكردستانى والجبهة الديموقراطية

بانسحاب العناصر اليسارية من الحزب الديموقراطى الكردستانى « البارتى » وهم الذين يشكلون القيادة المؤقتة لهذا الحزب أعادوا تنظيم أنفسهم وأسسوا حزب الشعب الديموقراطى الكردستانى فى سنة ١٩٨١ . وكانت المسألة التى ركز عليها برنامج الحزب هى قيادة الجماهير عبر النضال من أجل التحرر القومى إلى النضال من أجل تغيير أساسى فى نظام العلاقات الاجتماعية. أى دمج النضال القومى بالنضال الطبقى عن طريق قيادة النضال القويم من قبل ممثلى الطبقات الكادحة والمثقفين المنحازين إليها ، وحل تناقضات الثورة لصالح هؤلاء جميعًا(١) .

لقد تأسس هذا الحزب بقيادة سامى عبد الرحمن الأمين العام للحزب الديموقراطى الكردى « سابقًا » وبعد تأسيسه بدأ يلعب دورًا كبيرًا فى الحركة الوطنية الكردية . خاصة فى ظروف الحرب العراقية الإيرانية .

علاقة الجبهتين المعارضتين ببعضهما :

بدأ الحوار بين الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الشيوعى العراقى لإقامة جبهة وطنية عراقية ، حيث امتد الحوار قرابة العامين ، وأسفر ذلك الحوار عن قيام الجبهة الوطنية القومية الديموقراطية « جوقد » فى ١٢-١١-١٩٨٠ . إلا أنه لم يمر أكثر من أسبوعين حتى اشترك الحزب الشيوعى مع الحزب الديموقراطى الكردستانى والحزب الاشتراكى الكردستانى فى إقامة جبهة ثانية هى « الجبهة الوطنية الديموقراطية » «جود» والإعلان عنها(٢) وقد حاولت أطراف الجبهة الوطنية الديموقراطية عرقلة قيام الجبهة الوطنية القومية الديموقراطية ، وهى الجبهة الموسعة، ومارست شتى الضغوط على الاتحاد الوطنى الكردستانى للانضمام إلى الجبهة الوطنية الديموقراطية ، وقد رفض الاتحاد الوطنى الكردستانى هذه الفكرة التى كانت تهدف إلى إسقاط نظام الحكم فى بغداد ، والحصول على الحكم الذاتى

(١) البديل الثورى ، ص ٤٠ - ٤٣ .

(٢) من وثائق الاتحاد الوطنى الكردستانى . مذكرة من المكتب السياسى للاتحاد فى ١٩٨٣/٥/١١ .

لكردستان . لأن الاتحاد الوطنى الكردستانى كان يرى أن إقامة حكم ائتلاف وطنى بعد إسقاط نظام الحكم يمكن أن يحقق الديموقراطية للعراق والحكم الذاتى لكردستان ، وذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال جبهة وطنية عريضة تمثل المجتمع العراقى قوميًا وطبقيًا مع التأكيد على ضرورة التنسيق مع التيار الدينى الوطنى . فالجبهة الوطنية الديموقراطية غير قادرة على أداء هذه المهمة ، وإنما يقتصر دورها فيما إذا ناضلت جميع أطرافها داخل العراق على استنزاف السلطة وليس لإسقاطها . فنظام الحكم فى العراق كما اعتقد الاتحاد الوطنى الكردستانى لا يسقط من كردستان ، وإنما يسقط من بغداد ، وجبهة « جود » أو أى جبهة مماثلة غير قادرة على الوصول إلى بغداد والتحرك فيها بحكم طبيعتها ، وهكذا أسهموا فى إحباط هذه المبادرة[1] .

لقد طلبت الجبهة الوطنية القومية من الحزب الشيوعى أن يحسم موقفه بالنسبة لازدواجية الانتماء لجبهتين فى آن واحد ، وكان رد الحزب أن هذا التحالف ليس إلا ميثاقًا لتعاون ثلاثى بينه وبين الحزب الديموقراطى الكردستانى ، وأن التباسًا قد حصل فى التعبير ، وطلب أطراف «الجوقد» إمهال الحزب الشيوعى شهرًا لإنهاء هذه الملابسة. ومضى الشهر والشهران فإذا بالحزب الشيوعى مصر على أن ذلك التحالف جبهة ، وتراجع عن الوعد الذى قدمه « الرفيقان » عبد الرازق الصافى وكريم أحمد عضوا المكتب السياسى . الأمر الذى خلق ردود فعل متعددة لدى أطراف « الجوقد » ، ومع ذلك فقد بذل الاتحاد الوطنى جهودًا كبيرة لتطوير العلاقات الثنائية مع الحزب الشيوعى العراقى ، ولوضع هذه العلاقة فى خدمة الحركة الوطنية العراقية ، إلا أن بعض منظمات الحزب الشيوعى بدأت بتوزيع نشرات داخلية خاصة بها . وفى اللقاء الذى تم بين وفدى المكتب السياسى للاتحاد والحزب الشيوعى ، وبحضور جلال الدين الطالبانى الأمين العام للاتحاد الوطنى الكردستانى ، وعزيز محمد السكرتير الأول للحزب الشيوعى العراقى اعتذر أن البعض قد سعوا إلى إيهام مسئولى الحزب الاشتراكى الكردستانى وإثارتهم ضد الاتحاد الوطنى الكردستانى وشجعوهم وأغروهم على التصدى لقوات الاتحاد بتعزيزهم بمائة مقاتل لهم نقلوهم على جناح السرعة إلى المنطقة الملتهبة القابلة للاشتعال . كما تؤكد الوثيقة الموقعة من قبل بعض المسئولين عن

---

(١) من وثائق الاتحاد الوطنى . المرجع السابق ١٩٨٣/٥/١١ .

الحزب الاشتراكى الديموقراطى العراقى . والغرض الحقيقى الكامن وراء هذه الحملة العسكرية والإعلامية هو فى نظر الناطق الرسمى للاتحاد الوطنى الكردستانى أن المحور الانشقاقى فى الجود كان قد سبب الانشقاق فى الجبهة الوطنية القومية الديموقراطية العراقية ، مما عرقل نضالاتها ، ومنعها من التحول إلى جبهة وطنية شاملة تضم القوى الوطنية كافة بسبب الإصرار على رفض شعار إسقاط حكم «صدام» وبمحاولة مستميتة لتخفيف لهجة ومضمون برنامج الجبهة وتليين موقفها تجاه هذا الحكم ، وأعرب الناطق الرسمى عن خشية الاتحاد الوطنى الكردستانى بأن يكون الغرض الحقيقى هو عرقلة الجبهة الوطنية الشاملة وإفشال التحالف الوطنى . خاصة وأن التجربة المريرة كانت إعلان الجبهة الوطنية القومية الديموقراطية أنها ضد أى جبهة أخرى رفيقة لها مع حذف بعض الأهداف التى لم يجر الاتفاق عليها إلا تحت ضغوط الظروف[١] .

لم يقف دور « جود » عند هذا الحد وإنما بدأت بتصعيد التوتر ، ففى أوائل سبتمبر سنة ١٩٨١ وفى منطقة بالك أقدم الشيوعيون على عمل مباغت عندما اتفق بعض مسئولى الحزب الشيوعى العراقى فى تلك المنطقة مع عثمان بك المسئول العسكرى للاتحاد الوطنى الكردستانى على اللقاء . فتوجه عثمان مع مفرزته إلى القرية المتفق عليها فى الموعد المحدد ، ولكن لا للحوار كما كان متفقًا عليه ، وإنما ليقع فى كمين أعده بعض أنصار الحزب الشيوعى داخل القرية يسقط عثمان والكادر السياسى حمه لاو ، وخمسة آخرون قتلى فى هذه العملية ، وعلى مرآى من سكان القرية الذين استفزهم « الحادث » . وقد تدخل الاتحاد الوطنى وسيطر على الموقف حتى لا يهاجم سكان القرية مكرات الحزب الشيوعى ، وذلك حرصًا من الاتحاد على وحدة الصف الوطنى ، وفى ١٨ مارس سنة ١٩٨٢ قام الحزب الاشتراكى الكردستانى بعمليات عسكرية ضد الاتحاد الوطنى . كما استغل الحزب الديموقراطى الكردستانى حادثًا مؤسفًا ليواصل أعماله ضد الاتحاد الوطنى أيضًا . وفى ١٦ إبريل تم لقاء بين قيادة المركز الرابع للاتحاد « محافظة أربيل » وقادة الحزب الشيوعى فى المنطقة ، وأسفر اللقاء عن اتفاقية يتعهد الحزب الشيوعى فيها أن يكون موقفه حياديًا من المشاكل

---

(١) بيان الاتحاد الوطنى الكردستانى ١٩٨٣/٢/٢١ .

الموجودة فى المنطقة . ولكن رغم ذلك تحركت مجموعات الحزب الشيوعى من محافظة أربيل مشجعة مسلحى الحزب الديموقراطى الكردستانى والحزب الاشتراكى الكردستانى باتجاه تصعيد الأحداث ، وكان أن قامت قوة مشتركة من الحزب الشيوعى والحزب الديموقراطى الكردستانى والحزب الاشتراكى الكردستانى بتاريخ ٢٧ إبريل بشن هجوم واسع على مقر المركز الرابع للاتحاد الوطنى الكردستانى حيث استؤنفت مرة أخرى[١] .

ولكن نشطت اللقاءات لتدارك الموقف ومنع اتساع القتال ، ونتيجة لهذه اللقاءات المتعددة التى شارك فيها كل من جلال الطالبانى وعزيز محمد توصل الطرفان إلى اتفاقية سياسية وعسكرية تنظم العلاقة بين الطرفين وتضع حدًا للسلبيات ، كما بادر الاتحاد الوطنى إلى توقيع اتفاق ميدانى مع الحزب الديموقراطى الكردستانى فى يوليو سنة ١٩٨٢ فى محاولة لجره إلى النضال الفعلى فى داخل العراق ، ومن منطلق أن إسقاط نظام الحكم - القائم - هو فوق كل اعتبار . إلا أن قيادة الحزب الديموقراطى الكردستانى لم تلتزم بتلك الاتفاقية وخرقتها مثلما خرقت اتفاقية مماثلة بين الطرفين فى مارس ١٩٧٧ وواصلت أعمالها العسكرية بالتنسيق مع بعض قيادات الحزب الاشتراكى الكردستانى . تارة مستغلة اسم « جود » لإصدار ادعاءات ، وفى أحيان كثيرة بالاعتماد على بعض التسهيلات الممنوحة لها خارج الحدود لاستخدامها ضد الاتحاد الوطنى الكردستانى[٢] .

وفى أوائل فبراير سنة ١٩٨٣ أثار الحزب الاشتراكى الكردستانى بعض المشاكل فى منطقة أربيل ، وكان من المتوقع أن يكون موقف الحزب الشيوعى منها الحياد أولاً والإسهام فى حلها ثانيًا، فإذا به يدخل طرفًا بجانب الحزب الاشتراكى الكردستانى ضد الاتحاد الوطنى الكردستانى ، ودون أن يكون معنيًا بأى حال من الأحوال . ضاربًا عرض الحائط كل الاتفاقيات التى سبق وأن شارك فى مناقشتها والتوقيع عليها «الرفيق» عزيز محمد السكرتير الأول للحزب الشيوعى العراقى ، كما وقع اتفاق فى السابع من فبراير

(١) مذكرة من الاتحاد الوطنى الكردستانى ١١/٥/١٩٨٣ .

(٢) الاتحاد . جريدة شهرية تصدرها لجنة العلاقات الخارجية فى الاتحاد الوطنى الكردستانى . العدد ٥ . إبريل سنة ١٩٨٣ .

سنة ١٩٨٣ بين الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الشيوعى العراقى ، وتم فيه الاتفاق على حل جميع الخلافات بين الأطراف الموجودة فى الساحة بوسائل سياسية وسلمية ، وحاول الحزب الشيوعى - الاتحاد الوطنى الكردستانى - مفاتحة الحزب الديموقراطى الكردستانى والحزب الاشتراكى الكردستانى العراقى بالرغبة فى عقد لقاءات رسمية على المستويات القيادية ، وتشكيل لجان تحقيق لحل جميع الخلافات والنزاعات الموجودة . وقد أعرب الاتحاد عن رغبته فى استحصال حقوقه ، ووضع حد للتجاوزات والاعتداءات المسلحة على أنصاره بالطرق الودية والأخوية .

وقد أحيط الاتحاد الوطنى الكردستانى علمًا فى ١٩٨٣/٢/١٣ على جميع الاقتراحات التى قدمها الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى العراقى إليه برقيًا بما فيه إيقاف القتال ، وتشكيل لجنة تحقيقية ، وإعادة الأسرى مع أسلحتهم ، وذكر الناطق الرسمى للاتحاد الوطنى الكردستانى. إننا هنا نود أن تخص باللوم والعتاب أولئك الذين يرفضون احترام تواقيعهم على الاتفاقات الموقعة معنا عندما يصل الأمر إلى حد إعلان الموقف المتفق عليه حتى تجاه تجاوزات فظيعة للمواطنين الكرد العزل من السلاح[1] .

فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٣ بدأت لقاءات مشتركة بين وفدى الجبهة الوطنية القومية الديموقراطية « جوقد » والجبهة الوطنية الديموقراطية « جود » لإعداد مشروع الميثاق والنظام الداخلى ، وتقديمه لاجتماع الأطراف التسعة عشر . وتم الاتفاق على الميثاق بالإجماع وعلى النظام الداخلى عدا ثلاث نقاط تقرر عرضها على الاجتماع الكامل ، وفوجئ الجميع بمقاطعة الحزب الشيوعى العراقى للاجتماع دون أن يكون هناك أى تطور مهم فى الوضع العراقى أو العربى أو فى المنطقة خلال ذلك الشهر . وبذل أصدقاء الحركة الوطنية العراقية الكثير من الجهود لرأب الصدع دون جدوى . وفى اجتماعات استكمال الجبهة فوجئ الجميع أيضًا على بقاء الجبهة الوطنية الديموقراطية « جود » وعلى عدم توقيعها لإعلان الجبهة إلا بعد موافقة الجمهورية الإسلامية الإيرانية . وكان واضحًا أن مقاطعة الحزب الشيوعى وموقف الحزب الديموقراطى الكردستانى داخل الاجتماع يلتقيان ويهدفان إلى عرقلة قيام الجبهة الوطنية العريضة ، والغريب فى الأمر أن الحزب الشيوعى العراقى هو الذى رفع شعار

(١) بيان الاتحاد الوطنى الكردستانى ١٩٨٣/٢/٢١ .

ضرورة قيام جبهة عريضة واسعة وبدون شروط مسبقة . وعندما نضجت الظروف . وكان هذا الهدف المنشود على وشك التحقيق ، إذ به يتراجع بحجة ضرورة قيام لجنة تنسيق بين الأطراف الأساسية فى الحركة الوطنية العراقية ، وبالتالى إهمال كل الأطراف الأخرى ، وهكذا خلال شهر تغير الشعار من ضرورة قيام جبهة واسعة إلى ضرورة قيام تنسيق[1] . ولكن محاولات وحدة الصف استمرت وتبلورت فى اتفاق طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية بين الأحزاب والجماعات والشخصيات المعارضة لنظام الحكم فى بغداد .

اتفاق المعارضة العراقية فى طرابلس ١٩٨٣/٢/٦

اجتمع فى طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية تسعة عشر حزبًا ومنظمة وجمعية وطنية عراقية ، ووقعوا اتفاقًا لوضع حد للخلافات السياسية والأعمال العسكرية بينهم ومحاولة تنسيق أعمالهم فى مواجهة السلطة فى بغداد . وقد توصلوا فيما بينهم إلى اتفاق نص فى بنده الرابع على ما يلى : « قررت الأحزاب والجمعيات الوطنية واعتبارًا من السادس من فبراير » :

(أ) إيقاف الحملات الإعلامية فيما بينها فورًا .

(ب) إيقاف النزاعات والصدامات المسلحة فيما بينها فورًا[2] .

وهذا اللقاء الذى نتج عنه توقيع بيان طرابلس قد خطط لاجتماع آخر بهدف وضع الخطوط العريضة . وبعد وضع ميثاق العمل ، وقد التزم به الجميع أيضًا عدا الحزب الشيوعى العراقى ، والحزب الديموقراطى الكردستانى فتنصل هذان الطرفان من وعودهما ومن لقاء طرابلس ، مما أدى بالتالى إلى شل هذه المحاولة وعدم تحقيق رغبة وأمنيات أوسع الجماهير الكردستانية العراقية[3] . وبرغم ذلك دعا الاتحاد الوطنى الكردستانى إلى لقاء موسع من ممثلى جميع الأحزاب والقوى الموجودة على الساحة والموقعة على بيان طرابلس لتنظيم العلاقات الوطنية فى الساحة النضالية وطلب

---

(١) مذكرة من الاتحاد الوطنى الكردستانى ١٩٨٣/٥/١١ .

(٢) بيان الاتحاد الوطنى فى ١٩٨٣/٢/٢١ .

(٣) بيان الاتحاد الوطنى الكردستانى ١٩٨٣/٤/٢٣ .

الاتحـاد من الجـمـيـع قبـول ذلك فـورًا ، كـمـا ناشـد الناطق الرسـمـى باسم الاتحاد الوطنى الكردسـتـانى القـوى العـراقـيـة المتـحـالفـة وفق بيـان طرابلس إلى إرسـال وفـد لهـا إلى كردسـتـان العـراق وبالسـرعـة الممكنة لتـقـصى الحـقـائق ، وللإسـهـام فى حل الخـلافـات والمنازعـات ، وأعـرب عن الأمل فى اشـتـراك مندوبى ثورة الفـاتح من سبـتـمـبـر الليـبـيـة ، والقيادة القومية لحزب البعث العربى الاشتراكى ، ومنظمة التحرير الفلسطينية فى هذه اللجنة ، وقـد تمنى على الجـمـيع الإسـراع فى تشكيلهـا وإيصـالها إلى كردسـتـان العـراق[١] ومما يجـدر ذكـره أن الحـزب الشـيـوعـى العـراقى كان يتـهـمـه الاتحـاد الوطنى الكردسـتـانى بأنه يتـحـمل مـسـئـوليـة تعطيل عـمليـة المساعـى التى بـدأت فى طرابلس لإقـامـة الجـبـهـة الوطنيـة العـريضـة فى ٦ فـبـراير سنة ١٩٨٣ فـيـمـا يتـهم الاتحـاد الوطنى بـأنه هو الذى قـاطع اجـتـمـاعـات دمشق فى الأول من مـارس دون أن يكون هنـاك مـا يبـرر ذلك ، كمـا كان ينحى بـالـلائمـة على بعض الجـهـات « الصـديقـة » التى كـانت مـسـتـمـرة فى بذل الجـهـود والمسـاعـى الحـمـيـدة لقـيـام تلك الجـبـهـة ، وأجل الـتـوقـيـع على إعـلان الجـبـهـة والالتـزام بميثاقـهـا ونظامها الداخلى مـندوبو الحـزب الديموقـراطى الكردسـتـانى « حدك » والحـزب الاشـتـراكى الكردسـتـانى « حسك » حلفـاء الاتجـاه المسيطر فى قـيـادة الحـزب الشـيـوعـى العـراقى وتنسيق كـامل معه[٢] .

* * *

(١) بيان الاتحاد الوطنى الكردستانى ١٩٨٣/٢/٢١ .

(٢) الاتحاد الوطنى . الرد على الحزب الشيوعى العراقى فى ١٩٨٣/٥/٢٠ .

٨ - الحزب الإسلامى الكردى وجماعة أنصار الإسلام

الأحزاب والتنظيمات الإسلامية الكردية

فى أواخر السبعينيات برزت على الساحة الكردية مجموعات وتنظيمات إسلامية كردية وهى :

١ - **الحزب الإسلامى الكردستانى** : (١٩٨٠) برئاسة الدكتور مظفر هوشيار[١] .

وهذا نص الحوار القصير بين مجموعة من الشباب المسلم من كردستان الشمالى وكل من الدكتور مظفر هوشيار والدكتور كابورى من الحزب الإسلامى الكردستانى .

● **هل لكم أن تعطونا فكرة عن الحركة الإسلامية فى كردستان العراق ؟**

▪ الحركة الإسلامية فى كردستان العراق بقيادة الملا عثمان بن عبد العزيز هى حركة إسلامية نشأت من الكرد الذين هاجروا من كردستان العراق إلى الخارج . قبل كل شىء هاجروا إلى بيشاور ، وكثير منهم فى بيشاور ، وقسم منهم سافروا إلى إيران وبدأوا ينشطون بين الشباب المسلم الكردى داخل إيران ، والملا عثمان بن عبد العزيز ينشط بين الأئمة فى كردستان إيران .

● **كيف يمكنكم أن تتعاونوا مع الحركات الإسلامية ؟**

▪ نحن لا نستطيع أن نقول تعالوا وانضموا إلينا ، ولكن نرتب قواعد مشتركة بيننا وبين هؤلاء الإخوة ، فإذا شكلنا قواعد وأوجهًا مشتركة بيننا وحددناها ، وأصبح هناك ألفة بيننا وأخوة بيننا عندئذ نتحد .

عندما تطلب أى فئة منا . سواء كانت إسلامية أو كردية غير إسلامية أن نساعدهم فى أية مسألة فعليها أن تعاملنا بالمثل ، ونقول لهم : ما هو المقابل الذى تعطونا وإذا أتوا بمقابل حسن ومقبول عندئذ نساعدهم ونشترك معهم فى منظماتهم ، ونحن يمكننا أن ننشط جهدًا واسعًا إسلاميًا بجهودنا المخلصة والمتواضعة من البداية ثم تكبر . وإذا هم قبلوا أن يتعانوا معنا على البر والتقوى فنحن نتعاون معهم على البر والتقوى ، ونطلب منهم أنم يعترفوا بنا كقومية (كشعب) ذى شخصية مميزة وذى لغة مميزة ، ذو تراث

(١) لقاءات على هامش المؤتمر الإسلامى الأول حول القضية الكردية المنعقد بمدينة كولن – ألمانيا الاتحادية بتاريخ ١٩ – ٢١ يناير ١٩٩٠ – من وثائق الحزب الإسلامى الكردستانى باك .

إسلامى مميز وذو خصائص معروفة ، فإذا ما اعترفوا لنا بذلك فنحن نتعاون معهم كما قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ ولكن إذا ما قبلوا ذلك منذ البداية فنقول لهم : يا أخى إذا كنت تطلب منى أن أساعدك فى هذه المسألة فأنا أطلب منك هذا الشىء ، فالحمد لله ، وإن التعاون سوف يستمر ، وأن نكمل الدعوة بين شبابنا المسلم بأنفسنا ، ونستغنى عن الذين لا يريدون أن يعترفوا بنا .

٢ - **الجيش الإسلامى الكردى :** (١٩٨٠) برئاسة السيد عباس عبد الله شاهين الملقب بـ : (أبو أسامة) واتخذ من طهران مقرًا له ، وأصدر مجلة باسم القارعة ، وصدر منها عدة أعداد ثم اختفت عن الصدور ، وبعدها أصدر مجلة صوت الحق وصدر منها « ثلاثة أعداد فقط » .

وبسبب ضعف القيادة والكادر السياسى وتناقضات وسلبيات كثيرة أخرى داخل الجيش الإسلامى الكردى لم يستطع الاستمرار فى نضاله بصورة صحيحة . على الرغم أنه كان لديه أعداد كثيرة من الأفراد والمنتسبين وقيامه بعمليات عسكرية أيضًا ضد السلطة فى مناطق عديدة من كردستان الجنوبى ، وقد تعرض أفراد الجيش الإسلامى الكردى وقواته إلى حملة عنيفة مسلحة من جانب قوات الاتحاد الوطنى الكردستانى فى كردستان . مع أنه كانت بينهما معاهدة تعاون وتنسيق ، ويذكر أن الجيش الإسلامى الكردى ساند الاتحاد الوطنى الكردستانى كثيرًا من جهة السلاح والمال والأدوية .

إن الجيش الإسلامى الكردى كان يفتقد لأجهزة قيادية ومركزية وعسكرية وكوادر مثقفة وملتزمة ، وعدم نضالها من داخل كردستان أصيب بالضعف والانزواء يومًا بعد يوم إلى أن تم حلها بصورة نهائية فى عام ١٩٨٩ .

وكان شعار الجيش الإسلامى الكردى مكونًا من أربعة جبال ترمز إلى الأجزاء الأربعة من كردستان ، وعليها القرآن الكريم وخنجران ، ومن الشخصيات التى كانت فعالة فى الجيش الإسلامى الكردى هو الأستاذ الشيخ حسين المارونسى ، وهو من كبار علماء الكرد ، وله عدة تأليفات ، وكان أيضًا مسؤولاً عسكريًا فى السبعينيات فى عهد المرحوم مصطفى البارزانى .

وكان للشيخ المارونسى أقوال كريمة ومهمة ، منها أنه كان يوصى قوات الجيش الإسلامى الكردى الالتزام بالتقوى والتحلى بالأخلاق الإسلامية ، وعدم الاصطدام مع القوات الأخرى للأحزاب الكردية ، والتجنب عن الاقتتال الأخوى حيث يضر الكرد والكردستان .

٣ - **حزب الله الكردى** : تأسس عام (١٩٨٤) برئاسة الشيخ محمد خالد البارزانى أن هذا الحزب تأسس بتوجيه من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقى المدعوم من قبل إيران ، ورئيسه هو السيد محمد باقر الحكيم .

وقبل عام انشق السيد أدهم البارزانى ، وأسس حزب الله الثورى الكردى ، وله صحيفة باللغة الكردية باسم « رووناكى » أى النور ، وحاليًا فإن السيد أدهم البارزانى يترأس حزب الله الثورى الكردى فى كردستان ، ويتواجد هو فى كردستان إيران .

٤ - **الرابطة الإسلامية فى كردستان** : تأسست عام (١٩٨٦) من قبل عدد من العلماء الكرد فى كردستان إيران (سنندج) وبرئاسة الأستاذ الشيخ محمد النجيب البارزنجى ، وكانت لها نشاطات إعلامية وسياسية جيدة ، وبعد هجرة الأستاذ الشيخ عثمان عبد العزيز إلى كردستان إيران بسبب الهجمة الشرسة للسلطة العراقية على كردستان تم الاتفاق على حل الرابطة وتأسيس تيار جديد . فولدت الحركة الإسلامية فى كردستان الجنوبى عام ١٩٨٧ وانتخب سماحة الشيخ عثمان مرشدًا عامًا للحركة وشقيقه الشيخ على ، وهما من أهالى حلبجة ، وقد بدأت بنشاطها الإعلامى والسياسى والجهاد العسكرى ضد الحكومة العراقية ، وخالفها التيار الإخوانى العراقى بحجة أنه لم يحن وقت الجهاد بعد .

إن القضية الكردية هى من إحدى القضايا الأساسية والمشاكل الرئيسية التى يتبناها الحزب الإسلامى الكردستانى فى جهاده وكفاحه الأيديولوجى والسياسى والإعلامى والثورى ، وينظر إليها على ضوء الأحكام والتعاليم الإسلامية ، ومن جذورها وأسباب نشأتها والعوامل التى أدت إلى بروزها على المعترك الإقليمى والعالمى سياسيًا وتاريخيًا ، ويحاول بجد إلى طرح الحلول الصائبة لهذه القضية المغدورة .

والحزب الإسلامى الكردستانى يرى أن القضية الكردية هى قضية شعب وبلاد أصابهما الظلم والاضطهاد والعدوان والطغيان والاحتلال والاغتصاب والتقسيم والتقطيع والغدر والسلب والنهب ، وهذا ما يحرمه الإسلام تحريمًا قاطعًا ، ويرفضه العقل السليم ولا يقره أى عرف إنسانى ، لذا فإن كردستان الذى يعتبر وطن الشعب الكردى تعرض إلى تقسيم استعمارى جائر بين خمس دول مجاورة للكرد مع إصرار تلك الدول المحتلة على أن كل جزء ألحق به هو جزء لا يتجزأ من أراضيه ، « وهذا هذيان وباطل وافتراء على الحق والحقيقة » .

« وعلى الدول المحتلة لكردستان أن ترجع إلى رشدها ، وتعترف بالحق الكردى المغضوب ، وأن تترك الاحتلال اللامشروع والاغتصاب المحرم لأجزاء كردستان ، وهكذا سحب جيوشهم وقواتهم ومعداتهم الحربية وأسلحتهم منها ، وإذا فعلوا ذلك فإنه يدل على شهامتهم وشجاعتهم وتكامل أخلاقهم ، ويدل فى نفس الوقت أنهم يريدون السلم والاستقرار والثبات للمنطق التاريخى له فقط . لأنه أصابهم الانحراف الفكرى والإيمانى والعملى عن الإسلام ، وإننا كرد وهم كرد، وإننا ندافع عن الكرد وكردستان وهم كذلك ، لكنه أصاب الأجزاء الكردية فى جنوب وشرق كردستان المحتلين ، وخاصة الحزبين الديموقراطى والاتحاد الوطنى الكردستانى انحراف أيضًا عن القضية الكردية لمطالبتهم بالحكم الذاتى أو طرحهم مشاريع مبهمة وغامضة للحقوق الكردية المغتصبة والمساومة فى كثير من الأحيان » ، كما نشاهد الآن فى قضية المفاوضات الجارية مع حكومة بغداد ، وتدخل بعض المحتلين فى قضية المفاوضات مثل تركيا ، حيث يسعى العراق وتركيا وقادة الحكم الذاتى ومريدوه إلى إيجاد حكومة ائتلافية للعراق يتمتع بظلها العرب والكرد وغيرهم مع التطوير النسبى والشكلى لما يسمى بالحكم الذاتى ضمن إطار الدولة العراقية المحتلة ، « ويعتبر هذا انحرافًا وتنازلاً عن الحقوق الكردية والدماء التى أريقت للحرية والاستقلال والانعتاق من الاحتلال والمحتلين لكردستان ، نحن لا نعارض أيًا من النظم السياسية والفكرية إذا تحكم فى العراق على أساس الحق والعدل والمساواة ، وهذا لا يرتبط بالكرد المستوطنين فى جنوب كردستان لأنهم ليسوا عراقيين ، وجنوب كردستان ليست عراقية أيضًا ، لكنه ألحق بالدولة العراقية بصورة عملية بعد العشرينيات ، إذن فالعراق شىء وكردستان شىء آخر ، وعلى أصحاب الحكم

الذاتى أن يتقوا الله فى الكرد وكردستان ، وعليهم ألا يساوموا قيد شعرة عن الحقوق الكردية المغتصبة ، وهل أن المحتلين يتنازلون عن الحقوق الكردية التى اغتصبوها ونهبوها وسلبوها مع أنهم مدانون فى كل شرع ومنطق وعرف[١] ؟! » .

ويرى : الحزب الإسلامى الكردستانى والحركة الإسلامية فى كردستان العراق والرابطة الإسلامية الكردية .

أولاً : الحزب الإسلامى الكردستانى : إن الحزب الإسلامى الكردستانى يعتبر القضية الكردية هى القضية الرئيسية فى كفاحه بعد الدعوة الإسلامية فى كردستان ، ويتبين ذلك بوضوح من خلال المبادئ الأساسية .

٥ - **رابطة الطلبة المسلمين فى كردستان :** تأسست فى (١٩٨٧ - ١٩٨٨) فى المهجر من قبل عدد من الأساتذة والطلبة الجامعيين الكرد ، وللرابطة مجلة فصلية باسم : «ثالاثى ئيسلام» أى رابطة الإسلام مهتمة بالقضية الكردية من رؤية إسلامية ، وقد ساهمت المجلة بدورها فى تعريف القضية الكردية فى الدوائر الإسلامية ، وهكذا كان للإخوة فى الرابطة دور جيد فى الاجتماعات والمؤتمرات لشرح القضية وإسهامهم فى المجالات الإغاثية للاجئين فى تركيا وإيران ، وأخيرًا فإن للرابطة موقف جيد تجاه القضية الكردية .

٦ - **الرابطة الإسلامية الكردية :** تأسست بعد أحداث حلبجة المأساوية - أى بعد القصف الكيماوى لحلبجة فى عام ١٩٨٨ - من قبل مجموعة من الإخوان المسلمين الكرد ، وبتوجيه من التنظيم العالمى لجماعة الإخوان المسلمين ، ويترأس الرابطة الأستاذ الدكتور على القره داغى ، وتصدر عن الرابطة مجلتان باللغتين العربية والكردية وهما : مجلة « حلبجة » ومجلة « نداء الحق » والرابطة - كما تقول - هى أنها منظمة إسلامية اجتماعية خيرية .

والآن وبعد أن استعرضنا مجمل التيارات الإسلامية الكردية نقوم بدراسة وعرض المواقف السياسية لثلاثة اتجاهات حول القضية الكردية باستناد برامجها ومجلاتها وأدبياتها ولقاءات مسؤوليها ، وبصورة مختصرة .

---

(١) جودى . العدد الأول . ديسمبر ١٩٩١ مقابلة مع الشيخ عمر الغريب .

ثانيًا : الرابطة الإسلامية الكردية : كما قلنا فيما سبق عن الرابطة الإسلامية الكردية ، فإنها تكونت من مجموعة من الإخوة الكرد العاملين ضمن جماعة الإخوان المسلمين ، وظهرت فجأة بعد أحداث حلبجة المفجعة ، وأعلنت أنها هيئة إسلامية خيرية اجتماعية ، وبالفعل قامت بجهود إغاثية طيبة فى كردستان والتعاطف مع بنى جلدتهم الذين تعرضوا لأشرس الحملات الوحشية من قبل النظام العراقى ، وذهب عدد من الإخوة فى الرابطة وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور على القرة داعى إلى كردستان الجنوبى ومعهم مساعدات إلى المنكوبين . كما قامت بهذه الجهود الإغاثية الحركة الإسلامية فى كردستان والحزب الإسلامى الكردستانى وجهات أخرى .

وتصورات قادته ومسؤوليه ويعمل بنشاط من أجل إيصال القضية الكردية وبمفهومها الصحيح إلى الضمير الإسلامى وتعريفها به ودعوته لتبنى هذه القضية سياسيًا وإسلاميًا وإنسانيًا وعاطفيًا ، ودعمها من جميع الجهات بما فى ذلك حق الشعب الكردى المشروع فى تحرير واستقلال وتوحيد أجزاء وطنه ، وتشكيل دولة إسلامية على أرض كردستان .

وإن القضية الكردية فى منظور الحزب الإسلامى الكردستانى هى قضية شعب ووطن تعرضًا لأخبث المؤامرات الاستعمارية فى العالم من تقسيم وتجزىء وتوزيع قسرى للشعب والوطن على دول مجاورة لهما مع إنكارهم المستمر فى عدم تمتع هذا الشعب بالحرية والاستقلال ، ولايزال يجاهد ويكافح ويضحى بغية الانعتاق من الاستعمار الاحتلالى لبلاده .

ويعتقد الحزب أن الحلول المحلية والجزئية كالحكم الذاتى وغيره لا تنفع ولا تحل القضية الكردية مطلقًا . بل هى خداع وفخ استعمارى لضرب القضية وتصفيتها ، والحل الصحيح الذى يعتبر إسلاميًا وإنسانيًا هو انسحاب السلطات من أجزاء كردستان وتوحيدها واستقلالها ، وهكذا فإن الحزب الإسلامى الكردستانى يعتقد بأن الدول المسيطرة لأجزاء كردستان هى دول استعمارية بكل ما للكلمة من معنى لاحتلالها واستعمارها اللامشروع لأجزاء وطن تتعلق بشعب آخر تتفاوت معها من حيث التاريخ والجغرافيا والاجتماع واللغة القومية والعادات وغيرها .

« والحزب الإسلامى الكردستانى يطرح الحل « الجذرى والأساسى » للقضية الكردية لحلها نهائيًا « لكى يعم الأمن والثبات والاستقرار والسلام فى المنطقة » وبين شعوبها المسلمة ، وبخاصة الشعب الكردى الذى حرم من الاستقرار والسلام منذ عقود طويلة ، والظلم الفادح الذى وقع عليه وعلى وطنه اللذين أصبحا ضحية للمؤامرات الاستعمارية والدسائس الإمبريالية الإقليمية والعالمية فى آن واحد ! » .

وإن الحل الإسلامى الذى يطرحه الحزب الإسلامى الكردستانى للقضية الكردية هو إقامة حكومة إسلامية فى كردستان كما تقول المادة الثامنة من المبادئ الأساسية للحزب وهى :

« حكومة كردستان الإسلامية تكون مع حكومات الشعوب الإسلامية دولة الشعوب الإسلامية المتحدة ، فكل شعب يختار مجلس شورى للحكم محليًا ، ومجالس الشعوب تختار مجلس الشورى العام الذى يختار رئيسًا لعموم المسلمين » .

وهذا الهدف هو من برامج كافة الأحزاب الإسلامية فى العالم بدون استثناء ولأجله - بعد رضوان الله تعالى - يجاهدون ويناضلون ، ومن ثم - أى بعد إيجاد حكومة إسلامية فى كردستان أو العراق أو مصر مثلاً فإنه يتم تنفيذ التعاليم الإسلامية فى المجتمع بدون إفراط أو تفريط أو غلو فى الدين !

« إن تفهم الحركات الإسلامية فى العالم للقضية الكردية ضرورة جد ملحة إسلاميًا وشرعيًا وإنسانيًا لكون أن الشعب الكردى شعب مسلم وعريق فى الإسلام ، ولمكانته المتميزة فى التاريخ عسكريًا وعلميًا ، ولكونه أيضًا شعب مظلوم مغلوب على أمره ويستنصر فلا ناصر له » .

« إن رؤى الحركات الإسلامية الحالية للقضية الكردية خاطئة وغير صحيحة ، وينبغى تصحيحها وتصويبها على أساس المعلومات الحقيقية والمصادر العلمية والمنابع التاريخية الموثوقة ، « وإن القول بأن القضية الكردية مجرد قضية عنصرية يغذيها الاستعمار لتقسيم البلدان الإسلامية ، أو أنها قضية قومية بحتة ، أو النظر إليها من خلال عدة شخصيات كردية ، أو عدد من أحزاب سياسية كردية غير صحيح ألبتة ! ، وهكذا بالنسبة للقضية الفلسطينية أو الأفغانية أو غيرها . لأن الميزان هو النظر إلى

ماهية القضية وجوهرها ، فإن كانت على حق وصواب فإن الواجب الشرعى يحتم على الفرد المسلم الدفاع عن تلك القضية أو ذلك الإنسان المظلوم حتى وإن لم يكن مسلمًا ، لأن الإسلام هو دين العالم كله ، والله هو رب العالمين كما نقرأ فى كل صلاة فريضة أم سنة قوله تعالى : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ من سورة الفاتحة » .

ثالثًا : الحركة الإسلامية فى كردستان العراق : بما أن الحركة الإسلامية فى كردستان بالعراق حركة إسلامية مستقلة سياسيًا ، وهى حركة جهادية ولها دورها الجهادى ، ولها جهود كبيرة وطيبة فى نشر الدعوة والثقافة الإسلامية فى جنوب كردستان إلا أنها ضعيفة تنظيميًا وإداريًا ، وليست لها مواقف معينة أو مشروع واضح تجاه القضية الكردية . لا فى جميع أجزاء كردستان فحسب . بل حتى فى الجزء الجنوبى منها ، وهذا مما يؤخذ على الحركة فى هذا الجانب الهام والحساس ، حيث المسلمون أمة واحدة فكيف بشعب واحد له قضية واحدة ولغة واحدة وتاريخ مشترك وأهداف واحدة ودين واحد وقومية واحدة ووطن واحد مزّقته الأحقاد الدفينة والمؤامرات الخبيثة للإمبريالية العالمية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

وهناك إخوة يناضلون باسم : « لجنة تحرير كردستان » وهذه جهة كردستانية ولا تعترف بالحدود الاستعمارية المفروضة على كردستان ، وتصدر صحيفة باللغتين العربية والكردية تحت عنوان : « كرد نامه » حيث تنشر دراسات ومقالات سياسية وتاريخية عن القضية الكردية .

ولجنة تحرير كردستان ساهمت بشكل فعال فى إعداد المؤتمر الوطنى الكردى الذى انعقد فى لندن - الأول والثانى : حيث شارك فيهما الكثير من الأحزاب والاتجاهات والشخصيات المختلفة ، وقدموا آراءهم ونظرياتهم حول القضية الكردية ومستقبلها .

* * *

٩ - جماعة أنصار الإسلام

أنصار الإسلام والغزو الأمريكى

حتى شهر فبراير ٢٠٠٣ لم يكن العالم يعرف الكثير عن الصراع الإقليمى الغامض الذى يجرى فى المناطق الكردية بشمال العراق ، ولم يعرف العالم بأمر هذا الصراع إلا عندما تحدث كولين باول وزير خارجية الولايات المتحدة فى مجلس الأمن عن الخلفية الدولية لجماعة مسلحة تدعى « أنصار الإسلام » والتى تقطن المنطقة الحدودية الجبلية بين العراق وإيران .

فخلال الكلمة التى ألقاها أمام مجلس الأمن فى مارس ٢٠٠٣ أظهر وزير الخارجية الأمريكى كولين باول صورًا التقطتها أقمار التجسس الأمريكية لما وصفه باول بأنه معسكر تدريب لجماعة « أنصار الإسلام » فى شمال العراق ، يتم فيه التدريب على المتفجرات واستخدام السموم . متهمًا تلك الجماعة بعقد روابط مع كل من الرئيس العراقى صدام حسين وتنظيم القاعدة .

وكان رد جماعة « أنصار الإسلام » متمثلاً فى تنظيم أنشطة عاجلة تشوبها العصبية ، وترتبط بالعلاقات العامة ، وذلك من خلال السماح للصحفيين الأجانب بالمرور عبر نقاط التفتيش التى أقاموها فى المناطق التى يقطنون بها فى شمال العراق ، والتوجه إلى الجبال لمشاهدة المجمع الذى ورد ذكره على لسان وزير الخارجية الأمريكية.

وبالتأكيد لم يكن هناك موقع خاص بالأسلحة الكيميائية ، ولكن كانت هناك مجموعة من المنازل الخاوية، وما وصف بأنه « مركز إعلامى » مزود بمعدات تليفزيونية وتجهيزات إذاعية ، ولوحظ أن المنزل كان مهجورًا وأخبر أفراد الجماعة الصحفيين والمراسلين الأجانب بأن ذلك يعود إلى التخوف من تعرض المكان لضربة عسكرية أمريكية ، وأصر مقاتلو الجماعة على عدم صنع أى أسلحة كيميائية فى ذلك المكان .

ولم يقتنع الصحفيون بعد أن لاحظوا أنهم فى منطقة محظور التصوير فيها ، وأن الموقع كان محاطًا بالأسلاك الشائكة ، وقد وضعت لافتات مرسوم عليها علامات تمثل

جماجم وعظامًا كإشارة تحذيرية لمنع الاقتراب ، كما لم يسمح للصحفيين بالتوغل فى الجبل للتأكد من عدم وجود مواقع أو مخازن سلاح أخرى فى المنطقة الواقعة فى كردستان العراق .

وفى السليمانية (داخل العراق) أكد الدكتور برهام أحمد صالح رئيس حكومة إقليم كردستان ، وممثل الاتحاد الوطنى الكردستانى أن هناك عيونًا للاتحاد الوطنى الكردستانى داخل صفوف جماعة « أنصار الإسلام »(١) .

وإن هناك تأكيدات باستخدام تلك القاعدة الجبلية ليس لإنتاج أسلحة الدمار الشامل ، ولكن لإنتاج كميات صغيرة من السموم لاستخدامها فى محاولات الاغتيال .

وبعد ساعات من الزيارة التى قام بها الصحفيون والمراسلون إلى معسكر الأنصار تم تنفيذ عملية اغتيال فى إحدى القرى القريبة من الموقع .

فقد لقى شاوكت حاج مشير (مقاتل كردى كبير وسياسى بالاتحاد الوطنى الكردستانى) مصرعه فى هجوم انتحارى نفذ ضده ، وكان السبب هو إظهار عدم الرضا عن تصريحات الدكتور صالح .

وكان الشاب قايس قادير هو الناجى الوحيد من المحاولة التى دبرها الأنصار لاغتيال الدكتور صالح ، وذكر فى اعترافاته أن هناك أعضاء من القاعدة كانوا فى معسكر الأنصار عندما كان هناك ، كما اعترف سجين آخر ، ويدعى إبراهيم خضر عباس بأنه عمل مع مرسال يحمل الرسائل الشفرية بين المخابرات العراقية وجماعة الأنصار .

ويأمل الدكتور صالح فى الحصول على العون من الولايات المتحدة فى التخلص من تهديد جماعة « أنصار الإسلام » وحماية شعبه من أى هجمات كيميائية أو بيولوجية .

وقال مسئول كبير فى حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى أن القوات الأمريكية اعتقلت أيوب الأفغانى أحد قادة جماعة أنصار الإسلام فى مدينة كركوك شمال العراق، وأنه رهن الاعتقال لدى القوات الأمريكية ، ولم يضف المسئول تفاصيل أخرى عن ملابسات الاعتقال أو توقيته .

---

(١) جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٠٠٣/٣/٣ .

وتعتبر القوات الأمريكية جماعة أنصار الإسلام التى كانت تنشط فى شمال العراق قبل الحرب ، متورطة فى هجمات داخل العراق « وإنها تستهدف إشعال حرب أهلية فى العراق » .

فى ظل التحدى الذى مثله ظهور جماعة أنصار الإسلام فى حلابجة القريبة من السليمانية بدت السلطات متحسسة من المد الدينى . إذ يتجاوز العبادات إلى السلوك العام ثم إلى الممارسات السياسية .

فأنصار الإسلام مثلوا تهديدًا حقيقيًا للطالبانى ، « وكان منطقيًا الاستعانة بالأمريكيين للقضاء عليهم بعد أن استأثروا بجيب من الأرض قرب الحدود الإيرانية » فقصفتهم الطائرات الأمريكية فى مستهل الحرب ضد العراق ، وتم إبادة معظمهم وفر الباقون إلى إيران التى تستخدمهم ورقة فى الساحة الكردية والعراقية ، كما قال مصدر أمنى فى السليمانية ، مشيرًا إلى أن إيران تؤوى ٣٠٠ من أفراد « أنصار الإسلام » من بين ٧٠٠ نجوا من القصف الأمريكى لمنطقة بازيان . حيث كانوا يتمركزون بأسلحتهم ولحاهم وأفكارهم ، وحسب المصدر فإن أنصار الإسلام دبروا لاغتيال بول بريمر الحاكم المدنى الأمريكى للعراق ، كما حاولوا اغتيال برهام صالح رئيس إدارة الحكم الذاتى التابعة لحزب الطالبانى والرجل الثانى فى الحزب أخيرًا ، وقد نفذت سلطات هذه الإدارة حملة اعتقالات ضدهم ، فى حين فر بعضهم إلى بغداد وسط وجنوب العراق ، حيث يشاركون فى عمليات ضد القوات الأمريكية بالتعاون مع المقاومة العربية السنية وأفراد القاعدة وبقايا أنصار الرئيس السابق صدام حسين .

وعلى الرغم من ذلك ظل أنصار الإسلام فى السليمانية يثيرون الخوف والقلق . فإن الجنود الأمريكيين يحبون المجئ إلى المدينة التى فيها شىء من رائحة الغرب وبعض أماكن التسلية والسياحة المحكومة بقيم العراق التقليدية ، حتى وإن كانت هناك مساحة ما من الحريات الشخصية ، كما تستخدم القوات الأمريكية مطار السليمانية فى أغراض عسكرية ، ويكفى الأمريكيين أن معظم السكان الكرد فى المدينة ينظرون إليهم على أنهم محررون لا محتلون . أما الأمريكيون فالكرد ينظرون إليهم كأنهم أصدقاء فى العراق الآن . ولكن هيهات . فى ٢٠٠٣/٣/٢٢ : أعلنت مصادر كردية أن مواقع جماعة أنصار الإسلام ، التى توجد قواعدها فى منطقة كردستان العراقية ، وتتهمها واشنطن

بإقامة صلات مع شبكة القاعدة قد تعرضت للقصف أمس الأول ٢٠٠٣/٣/٢ ، وقالت المصادر إن المقاتلات الأمريكية أغارت على مواقع الجماعة الإسلامية التى أصيبت بخمسة صواريخ ، وقال شهود عيان ومسؤولون كرد فى المنطقة إن ٤٥ شخصًا على الأقل لقوا مصرعهم فى قصف أمريكى لقاعدة حزب الجماعة الإسلامية فى كردستان. وأوضح المواطنون الفارون من منطقة القصف أن الصواريخ الأمريكية سقطت على قاعدة الحزب الإسلامى قرب بلدة خورمال أثناء عملية قصف مواقع جماعة « أنصار الإسلام » . وأكدت « قناة الجزيرة » سقوط عشرات القتلى والمصابين . وينضوى تحت لواء جماعة أنصار الإسلام مئات العناصر فى منطقة كردستان لمسافة عشرات الكيلومترات المربعة ، وتخوض هذه الجماعة صراعًا مسلحًا ضد الاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال الطالبانى . وفى تطور لاحق ، أعلن الاتحاد الوطنى الكردستانى عن صد هجوم لجماعة أنصار الإسلام . فى ظل تأكيدات من الاتحاد باعتزامه محو هذه الجماعة من شمال العراق فى أثناء الهجوم الأمريكى البريطانى على البلاد ، ويتهم الاتحاد الوطنى الكردستانى ، الذى ينسق مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى شمال العراق الجماعة باستهداف كبار مسئوليه ومحاولة قتل أبرز قياداته .

ومن على متن حاملة الطائرات الأمريكية « تيودور روزفلت » صرح الكابتن « مارك برازلتون » المتحدث باسم القوات الأمريكية الموجودة على ظهر الحاملة بأن طائرات من طراز « آى - ١٨ هورنيت » و « واف - ١٤ تومكات » قصفت ما سماه « معسكرًا إرهابيًا تابعًا لتنظيم القاعدة فى شمال العراق » .

وقال الكابتن مارك برازلتون إن ثمانى مقاتلات قاذفة وطائرات تموين ورادار شاركت فى الهجوم وقصفت المعسكر بالقنابل الموجهة بالرغم من أن الرؤية لم تكن واضحة تمامًا بسبب السحب الكثيفة . ومن جانبه صرح جون أوليفيرا المسئول عن العلاقات العامة على متن حاملة الطائرات أن المعسكر كان يضم قطعة مدفعية .

وتعد هذه هى المرة الأولى منذ بدء العمليات العسكرية الأمريكية فى العراق التى تعلن فيها القوات الأمريكية أنها قصفت موقعًا تابعًا « لتنظيم القاعدة » ، بالرغم من أنها سبق أنها اتهمت العراق بإقامة علاقات مع التنظيم ، ولكن بشكل غير مباشر ،

وعن طريق جماعة أنصار الإسلام الكردية الموجودة فى شمال العراق ، والتى تعرضت مواقعها بالفعل لغارات عنيفة على مدى « الأيام الماضية » .

وفى الوقت ذاته أعلنت الجماعة الإسلامية الكردية أن مواقعها تعرضت للقصف الأمريكى بصواريخ كروز بالتزامن مع قصف مواقع « أنصار الإسلام » . ونفى الشيخ محسن ، وهو أحد مساعدى الزعيم الروحى للجماعة الإسلامية الكردية أن تكون جماعته ذات علاقة بتنظيم القاعدة ، مؤكدًا فى الوقت ذاته أن الجماعة تعارض نظام الرئيس العراقى صدام حسين .

وجدد الشيخ محسن فى الوقت ذاته نفيه لوجود علاقة بين الجماعة الإسلامية وجماعة أنصار الإسلام ، وذلك فى إشارة لمزاعم الاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال طالبانى للجماعة بأنها مجرد واجهة لجماعة أنصار الإسلام « المتشددة » .

لقد نشبت عدة معارك ضارية بين قوات الاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال طالبانى وعناصر جماعة « أنصار الإسلام » المتحصنين بالجبال بين منطقتى حلابجة والحدود العراقية - الإيرانية ، فى الوقت الذى أعلن فيه مسئول عسكرى أمريكى أنه تم العثور على ١٣٠ جثة بعد هجوم آلاف المقاتلين الكرد المدعومين من القوات الأمريكية على الجماعة .

وأكد فى ٢٠٠٣/٣/٣١ « أن معركة تجرى « حاليًا » بين الجانبين بغرض السيطرة على موقع « تويلا » الاستراتيجى الذى كان خاضعًا لسيطرة أنصار الإسلام ، ويعتبر المعقل الثانى الأهم بالنسبة لهم » مشيرًا إلى وقوع معركة أخرى مستمرة بين الجانبين منذ ظهر ٢٠٠٣/٣/٢٩ .

وأشار إلى أن هذه الاشتباكات أسفرت عن مقتل خمسة وثلاثين شخصًا على الأقل من عناصر جماعة أنصار الإسلام وخمسة عشر شخصًا من مقاتلى الاتحاد الوطنى وسقوط عشرات الجرحى فى صفوف الجانبين .

وفى ٢٠٠٣/٣/٣٠ أوضح المراسل أن مقاتلى الاتحاد الوطنى الكردستانى يسيطرون « حاليًا » على ست عشرة قرية فى المنطقة الحدودية بين « حلابجة » وحدود إيران مع العراق .

وأكد المراسل أن ثمـانمائة من العـرب الأفـغـان يقـاتلون حـاليًا فى صـفـوف جمـاعـة أنصار الإسلام بضراوة وشراسة من بينهم عرب أو أتراك أيضًا .

وقـال مـسـئـول كـردى إن نحـو ثمـانيـة آلاف مـقـاتل من حـزب الاتحـاد الوطنى الكـردسـتـانى سـيطروا عـلى عـدة قـرى كـانت تحت سيطرة أنصـار الإسـلام . وأعلن المسئولون للكرد استعداداهم لوضع قواتهم التى تصل إلى ٦٠ ألف مقاتل تحت سيطرة القيـادة الأمـريكية وسط خـلافـات فى صـفـوف هذه القـوات حـول الاسـتـيـلاء على مـدينة كركوك .

وفى أنقـرة ذكر متحدث عسكرى أمـريكى أن العسكريين الأمـريكيين صـادروا وثائق من مواقع جماعة أنصار الإسلام ، ولكن لم يوضح طبيعة هذه الوثائق ، واعتبر المتحدث وجود هذه الجماعة فى العراق من أسباب الغزو الأمريكى .

إن العمليـات التـى قـامت بهـا القـوات الأمـريكيـة الخـاصـة فى شـمـال العـراق أثبـتت كذب مزاعم وزير الخـارجيـة الأمـريكى كولن باول حـول وجود عـلاقـة بين جمـاعـة أنصـار الإسـلام وتنظيم القـاعـدة ، وعـدم تورط الجـمـاعـة فى التـدريب على هـجـوم بالأسلحـة الكيمـاوية ، وأن المراسلين الذين رافـقـوا القـوات الأمـريكية الخـاصة خـلال عمليـة نفذتهـا فى شـمـال العـراق بحثًا عـن أسلحة دمار شـامل ، وتحـديدًا فى معسكرات أنصـار الإسـلام يذكرون أن هذه القـوات الأمـريكيـة عادت خالية الوفاض ، وكان وزير الخـارجيـة الأمـريكى قد أشـار إلى هذا المعسكر فى كلمـة شهيـرة ألقـاهـا بمجلس الأمـن الدولى يوم الخـامس من فـبـراير ٢٠٠٣ أشـار فيـهـا إلى جمـاعـة أنصـار الإسـلام على أنهـا ترتبط بعـلاقـات مع تنظيم القـاعدة ، وأنه بالتـالى توجد عـلاقـة بين حكومـة بغداد والقـاعـدة ، ونقلت المحطة الأمـريكيـة عـن أحـد عناصـر القـوات الخـاصـة الـذين شـاركـوا فى الـعـمليـة أن القـوات الأمـريكيـة لـم تتـمكن من العـودة بأى أسـيـر من المعسكر لأن أفـراد أنصـار الإسـلام كـانوا يسـارعـون إلى تفـجـيـر أنفـسـهـم بالمواد المتـفـجـرة أو القـنابل اليـدوية فـور شـعـورهـم بأن القوات الأمريكية اقتربت منهم ! .

فى ٢٠٠٣/٣/٣ أعلن الجنرال ريتشـارد مايرز رئيس هيئة أركان الجيش الأمـريكى أن القوات الأمريكية بمساعدة الميليشيات الكردية سيطرت على معسكر لجماعة أنصار الإسلام المشتبه فى علاقتها مع تنظيم القاعدة .

وأشار مايرز فى تصريحات لشبكة « سى. إن. إن » إلى أن المعسكر كان يستغل كملاذ آمن لأعضاء فى تنظيم القاعدة ، وقال إن عددًا من أعضاء القاعدة قتلوا وأسروا خلال عملية السيطرة عليه . وأضاف أن بعض القتلى ليسوا عراقيين ، وإنما إيرانيون ، وأن الأمريكيين سيقومون بتفتيش دقيق للمعسكر لمعرفة الأغراض التى كان يستغل فيها المعسكر الواقع بالقرب من الحدود العراقية - الإيرانية !

ومما يذكر أن المعسكر الذى سيطرت عليه القوات الأمريكية حصل على شهرة دولية فى شهر مارس ، عندما ذكره وزير الخارجية الأمريكية كولين باول فى أثناء خطابه أمام الأمم المتحدة كدليل على إقامة بغداد علاقات مع القاعدة .

من ناحية أخرى ، اعترف المقاتلون الكرد بأن المعركة التى وقعت يوم الأحد أول إبريل ٢٠٠٣ ضد قواعد حركة أنصار الإسلام قرب الحدود الإيرانية كانت شرسة للغاية قتل فيها ما بين ١٢٠ و ١٥٠ من أعضاء الحركة الذين تحصن أغلبهم بالجبال المحيطة وقتل فيها أيضًا ١٧ من الكرد .

وذكر المسئولون الكرد أنهم عثروا على جوازات سفر أجنبية يمنية ومصرية واثنين من الكرد .

وكشفت شرطة مكافحة الإرهاب الإيطالية عن أن القبض على أعضاء خلية تم إول إبريل ٢٠٠٣ ووصلت معلومات استخبارية عن عزم الأربعة الرحيل من إيطاليا للتوجه إلى أحد معسكرات جماعة أنصار الإسلام فى شمال العراق ، وذلك من خلال التنصت على مكالمات هاتفية أثبتت أنهم كانوا ينتظرون وصول متفجرات إلى إيطاليا أو إحدى الدول الأوروبية ، تمهيدًا لاستخدامها فى عمليات إرهابية .

وفى الثانى من يناير ٢٠٠٤ اعتقلت السلطات النرويجية الملا كريكار الزعيم الروحى لجماعة أنصار الإسلام ، وقال محامى كريكار واسمه الأصلى نجم الدين فراج أحمد - إن السلطات النرويجية وجهت اتهامات جديدة لزعيم أنصار الإسلام . غير أنه لا يعرف ما هى هذه التهم الجديدة .

* * *

الفصل السادس
كفاح الكرد فى سبيل الاستقلال
١٩١٨ - ١٩٤٥

(أ) الحركات الثورية بقيادة الشيخ محمود الحفيد ١٩١٩ - ١٩٤١

(ب) الكرد وانقلاب بكر صدقى

(جـ) البارزانيون وحركات بارزان

(أ) الحركات الثورية بقيادة الشيخ محمود الحفيد ١٩١٩ - ١٩٤١

قيام الحكم الكردى : قام الميجر نوئيل E.W. NOEL بعقد اجتماع عام فى السليمانية مؤلف من العلماء والأشراف والسادات والتجار ورؤساء العشائر وطبقات الأهالى المختلفة ، وألقى فى هذا الاجتماع - باعتباره ممثل بريطانيا وباسم الحاكم العام ويلسون - خطابًا مسهبًا باللغة الفارسية أعلن فيه تعيين الشيخ محمود حاكمًا على كردستان(١) .

وفى اليوم نفسه أقيم احتفال فى دار الشيخ محمود لإجراء مراسيم البيعة للحكمدار . وقد صدر مرسوم بتعيينه حكمدارًا براتب شهرى قدره ١٥٠٠٠ روبيه أى ١٢٢٥ جنيهًا استرلينيًا ، كما تم تعيين عدد من زعماء الكرد فى المناصب الحساسة فى السليمانية . فقد عين السيد عمر عم الشيخ محمود متصرفًا ، وعمه الثانى الحاج السيد حسن حاكمًا ورئيسًا لفرع الشرع(٢) كما تم تعيين معاونى ضباط سياسيين إنجليز

(١) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٦٢ ، Edmonds, Ibid. P. 29 .

(٢) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٦٢ .

فى أقضية جمجمال وحلبجة ورانيه . وعين ضباط آخرون لتدريب قوة عسكرية كردية باسم « ليفى السليمانية » كما تقرر تنظيم جهاز شرطة على « النمط الحديث »[١] .

لم يكن نفوذ الشيخ محمود فى بدء عهده بالحكم محصورًا فى نطاق داخل السليمانية أو حولها وحسب . بل إن رؤساء العشائر والمعروفين البارزين من الأهالى قد تعهدوا بالإخلاص له والتعاون معه حينما أصبح حاكمًا لكردستان . كما تعهدوا بأن لا يحيدوا عن طاعته . وكان بين هؤلاء الرؤساء عدد كبير من رؤساء الكرد فى إيران حين طالبوا بتوحيد كردستان إيران والعراق تحت لواء الشيخ محمود[٢] وكان الشيخ محمود يرى نفسه حاكمًا عامًا على كل كردستان[٣] وقد أصبحت دولته تمتد من المنطقة الممتدة من الزاب الكبير إلى نهر ديالى[٤] بعد أن أدخلت إدارة الاحتلال فى ديسمبر سنة ١٩١٨ « كوى » ، « رانيه » ، « بشدر » ضمن حدود دولة الشيخ محمود ، حيث كان الأولان مرتبطين فى عهد الأتراك بلواء كركوك ، والثالث مرتبطًا بلواء السليمانية[٥] ، وكان ميجر نوئيل قد سار فى سبيل تنظيم أمور السليمانية وتوسيع نفوذ الشيخ حتى راوندوز . كما بذل جهدًا كبيرًا لضم هذه المناطق إلى المنطقة التى يحكمها[٦] .

بعد أن أصبح الشيخ محمود حكمدارًا على كردستان صار فى موقف حرج . فلم يكن قد مر بتجربة فيما يخص التنظيمات والتشكيلات الحكومية . ولم يكن لديه من يهيئ الأمور له فى الحقل السياسى . وكانت شجاعته وجرأته وقلة مبالاته من العوامل الباعثة على وقوعه فى الأخطاء . لذلك لم يمض وقت طويل حتى أخذ نجمه اللامع فى التضاؤل . فإن المناهج والخطط التى كان قد سار عليها فى تنظيم الأمور العشائرية فيما سبق لم تكن لتجدى نفعًا فى تسيير دفة الدولة[٧] .

---

(١) مذكرات رفيق حلمى ، ص ١٠٠ ، Edmonds, Ibid. P. 23/ 24 .

(٢) مذكرات رفيق حلمى ، ص ١٠٠ .

(٣) دبليوهى : سنتان فى كردستان ، ص ١٩٨ .

(٤) الدرة : ص ١٣٣ - ص ١٣٥ .

(٥) أدمونس : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٦) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٧٤ .

(٧) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٧٢ .

كما أن الشيخ محمود لم يكن يبدى اهتمامًا كبيرًا بتثبيت دعائم الحكومة المستحدثة ، ولا مهتمًا بالسعى لحماية منصبه ومركزه . فلا تشكيلات إدارية منتظمة ، ولا وضع قوانين وأنظمة لإدارة أمور الدولة . لذلك كان الإنجليز أنفسهم يديرون النواحى والدوائر التى كانت ترتبط بهم وبمصالحهم مباشرة ، وكانوا يولونها من شاءوا من رجالهم. أما أعوان الحكمدار فكانوا فى الدوائر التى لم يكن الإنجليز يأبهون بها .

قرب الحكمدار إليه بفضل ما كان يجود به من الخلع والمرتبات عددًا من رؤساء العشائر . كما كان قد حصل بفضل المرتبات التى كان يبذلها جزافًا على عدد من الآخرين من الأصدقاء والمؤيدين ، وكان يأمل بذلك إدامة صداقة وإخلاص هؤلاء الرؤساء واستمرار ارتباطهم به والاستفادة من ذلك[1] .

والخلاصة : لم تكن حكومة الشيخ تسير سيرًا مرضيًا . الأغوات كانوا يستغلون الأرض ويستثمرونها لمصالحهم الشخصية ، ويحرمون الأكثرية الساحقة من السكان من جهدهم فيها . كما كانوا يرون فى الحكم الذاتى للكرد فرصة لترويج مصالحهم الخاصة ، حيث كان الاستقلال يعنى للكثير منهم التحرر من جميع القوانين والتمادى فى السلب وإساءة استعمال السلطة[2] .

قصد السليمانية عدد كبير من الشخصيات الكردية . معظمهم من الضباط الكرد، وكانوا يرغبون فى أن يتقدموا بالعمل مع الشيخ محمود ألا أن اتفاق هؤلاء الضباط والمثقفين مع المقربين إلى الحكمدار لم يكن أمرًا ميسورًا . لا سيما وأن المقربين من الشيخ محمود قد أقاموا بين هؤلاء وبين الحكمدار سدًا منيعًا من الخناجر والمسدسات: ويبدو أن الشيخ محمود لم يكن يرتاح إلى هؤلاء المثقفين ويخشى جانبهم . خاصة وأنه لم ينس أن أمثال هؤلاء الضباط والمثقفين هم الذين سبق لهم أن أسسوا فرع حزب الاتحاد والترقى فى السليمانية . وقد تسببوا فى إبعاد سلالة كاك أحمد من السليمانية إلى الموصل ، الأمر الذى أدى إلى قتل الشيخ سعيد الحفيد والد الشيخ محمود وأخيه

(١) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٩٠ .

(٢) مس بيل ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

الشيخ أحمد وإلى حلول النكبة بهم(١) ولم ينسى الشيخ محمود ذلك حينما عين حكمدارًا على السليمانية . وكانت حاشية الشيخ محمود الأميين يعرفون هذه الوقائع كلها ويستفيدون منها للإبقاء على مصالحهم(٢) .

ثورة الشيخ محمود الأولى سنة ١٩١٩

لم تلبث علاقات الشيخ محمود بالإنجليز أن ساءت بعد فترة قصيرة من تعيينه حكمدارًا على السليمانية للأسباب التالية :

١ – تصادم أهداف كل من الكرد والإنجليز . فالشيخ محمود كان يهمه استقلال الكرد ، وبريطانيا يهمها بالدرجة الأولى السيطرة وضمان مصالحها . بصرف النظر عن تعارض ذلك مع الأمانى الوطنية الكردية أو عدم تعارضه .

٢ – تجنيد البريطانيين لبعض الكتائب من الأرمن والأثوريين ، واستخدام هذه الكتائب فى المحافظة على الأمن والنظام – أى فى كبت الكرد المسلمين ، حيث أضيروا بهذا التصرف أكثر من غيرهم(٣) .

٣ – شعور الشيخ محمود بأن السلطات البريطانية تحاول الحد من نفوذه بين القبائل الكردية . بحيث لا يتعدى هذا النفوذ الحدود التى رسمتها ، والتى كانت ترى أن نفوذه لابد أن يقف عندها .

٤ – ثقة الشيخ محمود بأن معظم الكرد العراقيين سيقفون إلى جانبه ضد بريطانيا فى حالة ثورته على نفوذها ، وقد شجعته هذه الثقة على عدم التردد فى الاصطدام بالإنجليز(٤) .

---

(١) كان فرع حزب الاتحاد والترقى فى السليمانية يتألف بصورة خاصة من خصوم أسرة الشيخ سعيد . أى من صفوة التجار وبعض الضباط الذين تخرجوا حديثًا من المدرسة الحربية . وهم يميلون إلى التمرد ومعارضة المتنفذين . لذلك أعلنوا مخاصمتهم لأسرة الشيخ ، وأخذوا يوشون بهم إلى الحكومة ويؤلبونها عليهم .

(٢) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٤٠، ص٧٢ ، Edmonds, Ibid. P. 58 .

(٣) جلال يحيى : العالم العربى بين الحربين . المشرق العربى ، ص ١٣٦ .

(٤) عبد الرزاق الحسنى : العراق فى دورى الانتداب والاحتلال ، ص ٣٠٠ .

بعد فترة من استقرار الإنجليز فى كردستان اطمأنوا إلى مراكزهم ، وتعرفوا على العشائر بصورة تامة . وعرفوا طبيعة الشيخ محمود من حيث أنه لا يفكر إلا فى الساعة التى هو فيها[١] . لذلك فإن السلطات البريطانية بعد أن وطدت نفوذها على هذه الحالة فى السليمانية وأطرافها رأت أن تحد من سلطات الشيخ وتقضى على نفوذه بالتدريج[٢] .

عمل الإنجليز على تنظيم قوة مؤلفة من فرسان ومشاه يديرها فى الظاهر الشيخ قادر حفيد زاده أخو الشيخ محمود . وفى الحقيقة كان يديرها الميجر دانليس . لذلك كانوا بحاجة إلى عدد من الضباط الكرد . وفى تلك الظروف كانوا يقبلون الانخراط فى هذه التشكيلات من الضباط الموجودين فى السليمانية كافة دون تمييز . فانتهز الضباط الذين لم يكونوا متفقين مع الحكمدار بسبب التصرفات التى كانت تبدو من أنصاره . وأسرعوا بدخول هذه التشكيلات ، وبمعنى أوضح خضعوا لخدمة دانليس[٣] .

قرر ولسون أن تدار حكومة السليمانية من بغداد مباشرة ، وعلى هذا عقد مجلسًا برئاسته ألفه من ليجمن ، سون ، كوردن واكر ، وقد دعى إليه نوئيل[٤] .

وقد أعرب لهم ولسون عن رغبته فى إحلال ميجرسون محل ميجر نوئيل فى السليمانية . على أن يقوم نوئيل بجولة واسعة فى أرجاء كردستان الأخرى[٥] .

وأرسله إلى كردستان تركيا فى فبراير ١٩١٩ حيث قرر نوئيل بعد مناقشات طويلة ومداولات أن يتنازل عن مستشارية الشيخ محمود ، وأن يعين بدله ميجرسون مستشارًا وحاكمًا سياسيًا[٦] .

---

(١) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٩١ .

(٢) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ ٣ ، ص ٢٨٥ .

(٣) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٩١ .

(٤) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٧٥ .

(٥) الحسنى ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٦) أدمونس : كرد وترك وعرب ، ص ٣٧ .

وقد تم تعيين سون سنة ١٩١٩ حيث كان على معرفة سابقة بأحوال كردستان ، ولهذا راح يمارس واجباته دون تردد أو حيرة ، ولا سيما إزاء تصرفات ونزوات الرجل الذى قدر له أن يتعامل معه . وهو الشيخ محمود[١] .

وقد شعر الشيخ محمود أن السلطات البريطانية تحاول إبعاده تدريجيًا . وأنه بقدوم الميجرسون سيجرد من معظم صلاحياته وسلطته[٢] . وبالفعل فقد بدأت الخلافات تظهر بصورة علنية بعد نقل الميجر نوئيل وتعيين سون محله . واشتدت الخلافات عندما بدأ الميجرسون يكيد المكائد ضد الشيخ ، ويشترى ذمم الأغوات وبعض رجال السلطة الكرد ويحرضهم ضد الشيخ[٣]. والخلاصة أنه كان يريد تقليص سلطة الكرد فى السليمانية[٤] .

ولكن مهمة سون لم تكن هينة ، فقد ظهر له أنه لا يمكن التغلب على الشيخ بالسرعة المطلوبة ، وأنه لا يستطيع أن ينجز توصيات ولسون بدون عناء[٥] . وهذا ما دفعه إلى أن يتدرج يوميًا فى اتخاذ التدابير لبعثرة وتشتيت أعوان الحكمدار[٦] .

لم يضيع الشيخ محمود وقتًا بعد أن تأكد من حتمية الصدام بينه وبين السلطات البريطانية . لذلك بادر إلى تنظيم ثورة شارك فيها كل أعضاء الأسرة البرزنجية[٧] .

(١) كان محاسبًا فى البنك الإمبراطورى الإيرانى . يعيش على الطريقة الإيرانية فى قرية سانكى الصغيرة خارج المدينة فى شيراز . اعتنق الإسلام على المذهب الشيعى العام سنة ١٩٠٥ وتزوج بنت أحد المجتهدين هناك . بدأ بدراسة اللغة الكردية على أهلها . استقال من البنك سنة ١٩٠٧ حيث شرع بسياحته التى وصفها فى كتابه « خلال كردستان » وما بين النهرين متنكرًا » ويعتبر مرجعًا فى عالم الرحلات إلى كردستان » وفى العام ١٩١٤ كان مسئولاً عن أعمال الحفر فى حيا سرخ «قرب خانقين» . حيث استفادت من كتابه شركة النفط . وصل إلى البصرة سنة ١٩١٦ . مع عدد من الرعايا البريطانيين فى العراق . اعتقله الأتراك أول الحرب . ثم أطلق سراحه . أرسل فى يوليو من السنة نفسها بوظيفة معاون ضابط سياسى إلى دزفول .

(٢) العكام : الحركة الوطنية ، ص ٢١ .

(٣) الطالبانى : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٤) Laurin, Mc Ibid. P. 58.

(٥) مذكرات رفيق حلمى ، ص ١٠٠ .

(٦) مذكرات رفيق حلمى ، ص ٩١ .

(٧) العكام : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢١ .

بالإضافة إلى قبائل كثيرة من وراء الحدود . من كردستان الإيرانية ، فقد انضم إليه للالتحاق بالثورة قبائل الهورامان ومريوان . بالإضافة إلى قبائل كردستان العراق وعلى رأسهم قبيلتى الهماوند والجاف[١] . وقد حوفظ على سر الثورة محافظة تامة . ففى ٢١ مايو سنة ١٩١٩ قامت قوات القبائل فى لشكر باقتحام مدينة السليمانية فجأة ، وأزالت فصائل الليفى نصف المدربة « وكانت رسميًا بقيادة الشيخ قادر أخو الشيخ محمود » وسيطر الشيخ محمود على مدينة السليمانية فى ساعات قليلة ووضع يده على الخزينة ، واعتقل كل الرعايا البريطانيين الموجودين . كما اعتقل الضباط البريطانيين فى بيوتهم وتولى السيطرة المطلقة على شئون الإدارة وقطع المواصلات السلكية مع كركوك . ورفع علمه الوطنى « وهو هلال أحمر فى أرضية خضراء » على الدوائر الحكومية وأنزل العلم البريطانى الذى كان يخفق فوق بناية دائرة الضابط السياسى[٢] . وقد اعتبر الشيخ محمود الإنجليز الذين أسرهم أسرى حرب . إن هذه الأحداث قد زادت الثورة اشتعالاً ، وانضم إلى الشيخ الكثير من المترددين كما ساهم فيها الفلاحون الكرد خارج السليمانية . ولم يكن هؤلاء يرجون التحرر القومى السياسى فقط ، بل ويتطلعون إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية كذلك[٣] . ولا ريب أن الزعامة الدينية مجسدة فى الشيخ محمود قد لعبت دورًا هامًا . وهذا يفسر لنا المساهمة الفعالة التى أبداها هؤلاء الفلاحون فى المعركة مع الشيخ محمود ضد بريطانيا[٤] . فقد كان يسود بينهم عدم الرضا من الأوضاع – القائمة – والرغبة فى المقاومة . فالطبقات الشعبية لا تأبه لمهادنة طبقات أخرى موالية للاستعمار الأجنبى[٥] .

تلقت السلطات البريطانية هذه الأنباء بمزيد من القلق والاهتمام ، وهالها أمر ما حدث . خاصة حينما بدأت الثورة تنتشر خارج السليمانية ، وحينما تقدم الشيخ محمود فى جمع من أتباعه إلى مضيق طاسلوجة يريد احتلال مدينة كركوك . أصدرت السلطات البريطانية الأوامر إلى القيادة العسكرية فى كركوك باتخاذ الإجراءات

(١) أدمونس : المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٢) عباس الزيدى ، ثورة العشرين ، ص ١٦٩ ، O'Ballance, Edjar, Ibid. P. 20 .

(٣) عبد الرحمن قاسملو ، ص ٨٠ .

(٤) عبد الرحمن قاسملو ، المرجع السابق ، ص ٨٥ .

(٥) جلال يحيى : المشرق العربى بين الحربين ، ص ١٣٦ .

السريعة لمجابهة هذه الثورة والقضاء عليها . فما كان من القيادة المذكورة إلا أن توجه إلى السليمانية فى الحال قوة مؤلفة من نحو خمسة آلاف جندى بقيادة الرائد بومى . كما أرسلت القوات البريطانية قوات بقيادة بريد جس Bredjes . فى ٢٣ مايو سنة ١٩١٩ مؤلفه من المشاه وبعض المدرعات ، وكانت تريد احتلال السليمانية . حيث تقدمت نحو المدينة ببعض الخيالة والليفى العراقى وعدد من السيارات المصفحة . وسيارات مكشوفة محملة بالرشاشات[١] . وعندما بلغ الشيخ محمود خبرها خرج من السليمانية يقود المقاتلين من رجاله لمنازلة الإنجليز[٢] . عند مضيق طاسلوجة . وقد انضمت إليه أثناء تقدمه إلى ذلك المكان العشائر المؤيدة ، وفى مقدمتها عشيرة « إسماعيل عزيزى » إحدى فروع قبيلة الجاف . ووافاه من جهات جمجمال كريمى بك فتاح أحد رؤساء قبيلة الهماوند مع قسم كبير من قبيلته إلى المكان المذكور[٣] .

وقد اشتبكت القوات الإنجليزية مع القوات الكردية عند مضيق طاسلوجة فى معركة حامية دامت طوال النهار أسفرت عن هزيمة القوات الإنجليزية وفرارها إلى كركوك . تاركة وراءها أكثر من مائة قتيل مع كميات كبيرة من المؤن والذخائر والسيارات المدرعة والخيام[٤] . وبعد هزيمة الإنجليز فى طاسلوجة تحصن الشيخ بقواته فى مضيق بازيان ، بينما أرسل قوة قوامها ٥٠٠ فارس كردى مسلح بقيادة أخيه الشيخ قادر إلى « بنه » الواقعة شمال جمجمال لقطع طريق كركوك / جمجمال وقد حاولت قوة كردية أخرى بقيادة محمود خان دزلى تطويق قوة إنجليزية[٥] .

وقد أصدر الإنجليز بيانًا فى ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ بعد هذه الأحداث يشرح ما حدث من عمليات ، وبدأوا يعيدون الكرة ويعملون على حشد قواتهم فى كركوك .

فقد أصبح هدف الإنجليز هو ضرورة إخضاع الشيخ محمود وإلحاق الهزيمة به ووضع حد نهائى لموقفه ، وتأديب القبائل التى أظهرت عداء لبريطانيا ، ومع أنه

---

(١) أدمونس ، كرد وترك وعرب ، ص ٣٤ .

(٢) عباس الزيدى ، ثورة العشرين ، ص ١٦٩ .

(٣) عباس الزيدى ، ثورة العشرين ، ص ١٦٩ .

(٤) عباس الزيدى ، ثورة العشرين ، ص ٧٠ .

(٥) جلال الطالبانى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

لا يمكن تحديد سعة العمليات فقد رأى الإنجليز أن تقتصر على الضرورى لتحقيق الهدف المذكور[١] .

تمكن معاون الضابط السياسى فى حلبجة الملازم طيار G. M. Lees من الانسحاب إلى خانقين قبل أن يحتل الثوار مقر عمله . فى ٢٦ مايو سنة ١٩١٩[٢] . وقد ثارت العشائر الموالية للشيخ محمود حسب الخطة المتفق عليها ، واستولت على عدد من القرى والمدن الصغيرة بعد معارك خاضتها مع القوات الإنجليزية ما بين خفيفة وشديدة. وفى ٢٦ مايو سنة ١٩١٩ كان القتال الذى وقع بين الثوار والحامية الإنجليزية فى جوار حلبجة. قد أدى سقوط هذه البلدة بأيدى الثوار الذين كانوا قد أسقطوا طائرة إنجليزية أيضًا[٣] .

جردت بريطانيا حملة عسكرية واسعة . حيث أنيطت المهمة بأمير اللواء السيد ثيودور فريزر Theodor Fraser . قائد الفرقة الثامنة عشرة ، وخطط أن يقوم سون[٤] . بمرافقة الحملة بصلاحيات ضابط سياسى .

وقد تقدمت هذه الحملة حسب الخطة الموضوعة ، واحتلت طلائع قواتها الزاحفة بلدة جمجمال بمساعدة مشير أغا بن محمد سليمان أغا أحد رؤساء الهماوند ، وهو من الموالين للإنجليز ، أما كريمى بك فتاح ، والذى كان يسيطر على منطقة جمجمال فقد انسحب إلى دربند بازيان للانضمام إلى قوات الشيخ محمود التى كانت قد وصلت إلى ذلك الموقع الحصين لمقابلة الإنجليز فيه[٥] .

وفى ١٨ يونيو قامت القوات الإنجليزية بهجومها على دربند ، وجرت بينها وبين الثوار معركة حامية دامت إلى ما بعد الظهر تغلبت فيها عليهم بعد أن سقط من

(١) عبد الرزاق الحسنى ، تاريخ العراق السياسى ، جـ ٣ ، ص ٢٨٥ .

(٢) أدمونس ، المرجع السابق ، ص ٢٩٤ .

(٣) أدمونس : كرد وترك وعرب ، ص ٣٤ .

(٤) عباس الزيدى : ثورة العشرين ، ص ١٦٩ ،
محمود الدرة : القضية الكردية ، ص ١٤٠ .

(٥) حينما استولى محمود على السلطة الفعلية فى السليمانية فى ٢١ مايو سنة ١٩١٩ كان سون قد ترك السليمانية إلى كركوك فى طريقه لاستقبال زوجته من البصرة ، ولذلك كانت سببًا فى إنقاذ حياته .

الجانبين عدد كبير من القتلى والجرحى . غير الذين وقعوا أسرى بيد الإنجليز بلغ عددهم أكثر من ثلاثمائة أسير . كما أشار البلاغ الرسمى الإنجليزى فى مساء اليوم الذى جرت فيه المعركة المذكورة . وكان من بين هؤلاء الأسرى الشيخ محمود نفسه وعمه « حاجى سيد حسن » وكاتبه « طاهر محمد » الذى كان له فى المعركة أثر مشهود ، أسرهم الإنجليز وهم مصابون ببعض الجروح ، وأسر كذلك الشيخ محمد غريب زوج أخت الشيخ محمود . وبعد أن وقع الشيخ محمود أسير أرسله الإنجليز إلى بغداد[١] . كما اعتقل الضباط الكرد الذين سبق لهم وأن عادوا من الجيش التركى والتحقوا بقوات الثورة أمثال « قادر أفندى القره داغى ، عزت المدفعى ، عبد القادر إيشه خان ، رشيد جودت ، رشيد غفور ، آدم أفندى ، على ياور صالح فأودعوا أيضًا سجن بغداد »[٢] .

وقد تمكنت القوات البريطانية من دخول السليمانية بعد انتصارها على الكرد بلا قتال[٣] . حيث تسلمت السلطة ، وقد عين الإنجليز موظفين كرد تحت إشراف بريطانى[٤] .

كما أعيد تنظيم الشرطة بقيادة مديرها السابق حيث جعل الشيخ قادر أخو الشيخ محمود مسئولاً عن الأمن العام ، وطلب إلى البلدية أن تتفرغ إلى واجباتها ، ونصب أحمد بكى توفيق بك مشرفًا على كل الدوائر المدنية[٥] .

وقاموا بتعيين موظفين سياسيين بريطانيين فى الأقاليم المختلفة . منهم تعيين الكابتن ويلى معاونًا للحاكم السياسى فى العمادية فى أواخر يونيو سنة ١٩١٩[٦] .

بعد ترحيل الشيخ محمود ورفاقه إلى بغداد قدموا إلى محكمة عرفية إنجليزية ، حيث أسمع رئيس المحكمة الشيخ محمود كلامًا نابيًا ، وتهكم عليه فما كان من الشيخ

---

(١) عباس الزيدى ، المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٢) مذكرات رفيق حلمى ، ص ١٧٠ .

(٣) O' Ballance, Edgar, Ibid, P. 20/21.

ودبليو : هى : سنتان فى كردستان ، ص ١٩٨ هامش .

(٤) الفهد : الأحزاب ، ص ٢١٣ .

(٥) أدمونس : المرجع السابق ، ص ٢٩٦ .

(٦) مس بيل : فصول من تاريخ العراق ، ص ٢١٨ ، ص ٢١٩ .

محمود إلا أن يثور لكرامته ، ولما لم يكن لديه سلاح بموقفه هذا يطعن به رئيس المحكمة رفع عمامته من فوق رأسه ورمى بها الحاكم وسبه . وقد حكم عليه بالإعدام . وعلى صهره الشيخ محمد غريب بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه عشرة آلاف روبيه . كما حكم على عدد آخر من رجاله بغرامات وعقوبات مختلفة(١) . وقد كان ولسون الحاكم الملكى العام يود تنفيذ حكم الإعدام فى الشيخ لسببين :

(أ) إن بقاءه حيا يجعل أتباعه يأملون عودته ، ويجعل خصومه يخشون بطشه .
(ب) إن إعدامه من شأنه أن يعيد الأمن والنظام إلى المنطقة الكردية .

ولكن لأسباب تتعلق بالسياسة البريطانية وباستمرار النزاع على كردستان رؤى إبدال حكم الإعدام إلى السجن المؤبد . حيث تم نفى الشيخ محمود مع صهره الشيخ محمد غريب إلى الهند(٢) .

استمرار الحركات العسكرية الكردية بعد نفى الشيخ محمود

عينت بريطانيا الكابتن ويلى معاونًا للحاكم السياسى البريطانى فى العمادية فى أواخر سنة ١٩١٩ وقد قام باتخاذ إجراءات صارمة ضد الكرد فيها ، وسلك مع زعماء الكرد سلوكًا طابعه الإرهاب والعنف ، وعمل على إيجاد الفرقة والخلاف بينهم تطبيقًا للسياسة الاستعمارية المعروفة « فرق تسد » وقد سببت تصرفات الكابتن ويلى غضب الكرد واستياءهم . فبادر زعماؤهم إلى إجراء اتصالات مستمرة بينهم لوضع حد لسياسة الكابتن ويلى ، وقد جرت بعض المداولات السرية بين هؤلاء الزعماء أسفرت عن اتفاق كلمتهم على ضرورة القيام بمواجهة لسياسة حكومة الاحتلال . إلا أنهم رغبوا فى معرفة رأى الزعيم الدينى الشيخ بهاء الدين النقشبندى حول عزمهم القيام بالانتفاضة ضد الإنجليز . فأرسلوا الحاج رشيد بك أمير البرواري للاجتماع ، وعرض الأمر . وقد أيدهم الشيخ فى خطواتهم . لذلك بدأ الزعماء الكرد يستعدون لتنفيذ انتفاضة العمادية ضد الإنجليز(٣) .

---

(١) عباس الزيدى : ثورة العشرين ، ص ١٧٠ .

(٢) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ ٣ ، ص ٢٨٦ ،

O'Ballance, Edgar, Ibid. P. 20.

(٣) الغلامى : ثورتنا ، ص ٤٢، ٤٣ .

وفى ليلة الخامس عشر من شهر يوليو سنة ١٩١٩ تسلق عدد من الكرد منزل الكابتن ويلى وتمكنوا من قتله . كما قتلوا معه أيضًا الكابتن ١- ج ما كدونالد والجندى- أرتروب - وموظفين من الهنود كانا يعملان فى التلغراف وثلاثة وعشرين من حراسهم . وفى اليوم الثانى ١٩١٩/٧/١٦ هاجمت قوة من الكرد قوات السلطة البريطانية فى بيبار[١] . الواقعة إلى الغرب من العمادية فترات زادت على العشرين يومًا . ومن القبائل الكردية التى ساهمت أيضًا فى هذه الانتفاضة قبائل الكويان ، والتى سبق لها أن قامت قبل ذلك بقتل الكابتن آى. سى. بيرسون . معاون الحاكم السياسى فى زاخو .

وللقضاء على حركات العمادية فقد عمدت بريطانيا إلى حشد القوات اللازمة . وكان من بين هذه القوات فوجان من الأثوريين المدربين فى بعقوبة . وقد أصر ليجمن الحاكم السياسى فى الموصل على أن تكون الضربة الأولى موجهة إلى قرية باميرنى - كعقاب للشيوخ النقشبنديين بسبب مساندتهم وتأييدهم الكرد الثوار . ثم يتوجه بعد ذلك لضرب مدينة العمادية ذاتها والقضاء على حركتها . وفى الثالث من أغسطس سنة ١٩١٩ وصلت القوات البريطانية التى تساندها الأفواج الأثورية إلى القرية المذكورة وأحاطتها من كل جانب . وبعد أن دكت قرية بامرنى بالمدفعية تمكن ليجمن وقواته من دخول القرية ، واقتاد الشيخ بهاء الدين وشقيقه الشيخ علاء الدين وعدد آخر من الكرد مخفورين إلى الموصل ، وبعد احتلال الإنجليز لبامرنى توجهت قواتهم نحو العمادية . حيث دخلوها فى السادس من أغسطس سنة ١٩١٩ وقاموا بإلقاء القبض على كثير من الأشخاص الذين وجهت لبعضهم تهمة الاشتراك فى قتل الحاكم السياسى ومساعديه . وقد أعدم الإنجليز عددًا منهم بينما ألقى بآخرين إلى السجون[٢] .

تعتبر الجبال التى تفصل مدينة عقرة عن الزاب الكبير موطنًا للكرد الزيباريين ، بينما يقع موطن الشيخ البارزانى فى الجانب المقابل من النهر . وفى أكتوبر سنة ١٩١٩ تسلم المسترجى - إيج - بيل شئون منطقة الموصل من الكولونيل ليجمن ، ورغب فى أن يزور بنفسه مناطق الزيبار وعقرة حتى يقوم بمعاقبة بعض الرؤساء الكرد الذين خولوا أتباعهم صلاحية اصطياد الجنود البريطانيين وقتلهم . فذهب إلى مدينة عقرة فى

---

(١) رياض رشيد الحيدرى ، الأثوريون ، ص ١٢٨ .

(٢) رياض رشيد الحيدرى : الأثوريون ، ص ١٢٨ .

نهاية أكتوبر ١٩١٩ وبعد وصوله إليها أخذ معه الكابتن كى آرسكوت معاون الحاكم السياسى فيها وعددًا من الحراس . وذهب الجميع إلى قرية « بيرا كيرا » حيث طلب بيل حضور كل من الزعيمين الكرديين . فارس أغا الزيبارى وبابكر أغا الزيبارى . وفرض عليهما غرامة نقدية وحملهما مسئولية أى عمل من شأنه أن يؤدى إلى ارتباك الأمن فى المنطقة ، وأخبرهم أنه بعد رجوعه من بارزان فإن عليهم تقديم كفالة نقدية قدرها ٤٠٠٠ روبية لكل منهما وتسليم أسلحتهما . وقد سببت معاملة بيل استياء الرؤساء الكرد وتصميمهم على الانتفاضة بوجه الإنجليز . إلا أنهم قرروا أن يعرضوا الأمر على الشيخ أحمد البارزانى[1] .

وقد سبق البارزانيون المستر بيل وأجروا اتصالاً مع الشيخ البارزانى . قبل أن يصل إليه ، فأيد فكرتهم باغتياله وتعهد بمساندتهم . كما رفض البارزانى مقابلة المستر بيل بعد وصوله القرية فعاد بيل يجر وراءه أذيال الخيبة . وهنا بدأ الجميع فى تنفيذ الخطة التى وضعوها لاغتياله ، حيث أرسل الشيخ البارزانى عددًا من أتباعه المسلحين وقاموا بعبور نهر الزاب الكبير فالتقوا بالزيباريين الذين تمكنوا من قتلهما . كما قتل اثنان من حراسهما أحدهما أثورى . ثم توجهوا إلى « بيرا كيرا » حيث كان فى انتظارهم فارس أغا الزيبارى أحد الزعماء الكرد فقاموا بالاستيلاء على ما وجدوه فى خزينة الحكومة من النقود ومقدارها ١٥,٠٠٠ روبية ، وبعد ذلك؛ توجه المشاركون فى هذه الانتفاضة إلى مدينة عقرة وتمكنوا من السيطرة عليها فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ وإبادة أفراد الحامية الموجودة فيها وجميعهم من الأثوريين الذين كان عددهم يتراوح بين ٣٠، ٤٠ جنديًا . كما سيطروا على خزينة الحكومة فيها وغنموا مبلغ ٤٠,٠٠٠ روبية . كما تم نهب دار ضابط الدرك الإنجليزى ومترجم الحاكم السياسى والدكتور يونس ما هى ومأمور المركز جميل رشيد وأمين الصندوق أحمد حمدى ودور ثلاثة موظفين هنود ، وكان هؤلاء جميعًا قد التجأوا إلى قرى « زيوكة » . ولكن بعد دخول الكرد مدينة عقرة بيومين انسحب منها أتباع الشيخ أحمد البارزانى . وبعد ذلك بستة أيام انسحب الكرد الزيباريون أيضًا بعد ما علموا بالإجراءات التى كانت تعهدها سلطات الاحتلال البريطانى لقصف المدينة والقضاء على هذه الحركات بها . أما الإنجليز فقد أصدروا

(١) مسى بيل : فصول من تاريخ العراق ، ص ٢٢٦ ،
الغلامى : ثورتنا ، ص ٧٦ .

أوامرهم إلى الكابتن كيرك معاون الحاكم السياسى فى باطاس - راوندوز ، بالذهاب إلى عقرة والسيطرة عليها . فتوجه مع قوة بريطانية تساندها وحدات الليفى الأثورى . وجرت بين هؤلاء وعشائر السورجية المستوطنة شرق الزاب الكبير معارك انتهت باحتلال الإنجليز والأثوريين معًا مدينة عقرة فى ١٩١٩/١١/٢٧ دون مقاومة حيث قام الإنجليز بإحراق بيوت الزعماء الزيباريين والبارزانيين(١) . إلا أن الزعماء الكرد أنفسهم اختفوا فى الجبال ، وأصبح كيرك بعد ذلك الحاكم السياسى لمدينة عقرة ، وقد لعبت هذه الانتفاضة دورًا كبيرًا فى تعبئة الجماهير العاملة فى العراق لمعارك مقبلة ضد المحتلين . ولم يقض احتلال الإنجليز لمدينة عقرة على الروح الوطنية الكردية . بل استمرت مقاومة الكرد للاحتلال الأجنبى . فقامت عشائر السورجيين بالإغارة على مراكز الإنجليز وحامياتهم فى منطقة عقرة . كما هاجمت قوافل الإنجليز وإمداداتهم ، وفى ٢ إبريل سنة ١٩٢٠ شنت عشائر السورجيين هجومًا على وحدة عسكرية بريطانية كانت ترابط عند قرية - مام خليفة - الواقعة على طريق عقرة . وتمكنت من القضاء على ١٥٠ جنديًا من أفرادها . ثم تابعت عشائر السورجيين هجماتها على المراكز الإنجليزية . فشنت فى مطلع أغسطس سنة ١٩٢٠ هجومًا على باطاس الزاب الكبير ، وتمكنت من إبادة الحامية الموجودة هناك وكان عدد أفرادها يتراوح بين ٥٠ ، ٧٠ جنديًا كما قتل ، بالإضافة إلى ذلك جميع الموظفين الموجودين فيها . وقد سببت هذه الهجمات إزعاجًا لسلطات الاحتلال البريطانى فأرسلت من أربيل إلى باطاس قوة بقيادة الكابتن ليتل روك ، والتحمت مع السورجيين فى معركة حامية هزم فيها الإنجليز شر هزيمة . وقد عزز هذا الانتصار الروح المعنوية لدى السورجيين فقاموا بمهاجمة راوندوز أيضًا(٢) .

امتدت الحركات المناهضة للإنجليز أيضًا إلى كركوك ، وكان لهذه الحركات أسبابها السياسية والدينية . وهى جزء من الحركة الوطنية الكردية بوجه عام . فأما العامل الدينى فى حركات كركوك فهو أن الحكومة المحتلة قد فتحت محلاً خاصًا بالبغاء العلنى فى المدينة ، وأكثرت من منح الإجازات لبائعى الخمور ، وقامت

(١) رياض رشيد الحيدرى : الأثوريون ، ص ١٣١ .

(٢) الغلامى : ثورتنا ، ص ٨٩ ،

رياض رشيد الحيدرى : الأثوريون ، ص ١٣٢ .

بمشروعات أخرى لا تقرها عادات المدينة فكان لابد من الثورة ، وأما العامل السياسى فهو إلتخلص من الاستعمار البريطانى ، وقد تشكلت فى كركوك جمعية سرية تبشر بعودة الأتراك إليها وتعمل مع الوطنيين الآخرين على مناهضة الاحتلال . كان الشيخ قادر منصور الطالبانى ، قد انتخب معتمدًا لرؤساء القبائل الذين انتموا إلى هذه الجمعية السرية فى حينه . وقد رأس الناحية الدينية فى ثورة كركوك « الشيخ رضا الواعظ » ورأس ناحيتها السياسية مصطفى أفندى اليعقوبى ، وكانت الاجتماعات تعقد فى دار اليعقوبى . ولما كان لهذا الدار طابقين علوى وسفلى . فقد استطاعت الشرطة أن تكشف مواطن الخطر قبل أن يقوم الأعضاء بعمل يذكر . لأن جواسيس الإنجليز كانوا يختبئون فى الطابق الأسفل من هذه البناية بينما يكون الأعضاء مجتمعين فى الطابق الأعلى . فما كادت تثور كفرى ، وتستنجد بحكومة كركوك حتى اتخذ الشيخ قادر منصور التدابير اللازمة لقطع المواصلات بين البلدين . فما كان من الميجر لونكريك إلا أن هاجم قرية سمار منصور ، واشتبك مع جماعة الشيخ قادر فى معركة دارت عدة ساعات . اشتركت فيها الطائرات لقهر الأهالى . فما وسع الشيخ غير الفرار بعد أن دمرت قريته وأهلكت مواشيه . فبقى طريدًا شريدًا حتى شمله قرار العفو العام الصادر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ أما بقية أعضاء الجمعية فقبضت السلطة على بعضهم ، واستطاع البعض الآخر أن يفلت من إجراءاتها[(١)] .

كان عام ١٩٢٠ هو عام الثورة فى العراق بوجه عام . فقد ساهمت فى هذه الثورة جميع فئات الشعب العراقى سواء العرب أو الكرد . وأصبح الإنجليز يتساقطون كأوراق الخريف على أيدى الثوار فى كل مكان من أراضى العراق[(٢)] .

فقد تمكنت القبائل الكردية فى ثورة العشرين من السطو على مدينة قزط رباط . فى منطقة ديالى . كما حررت مدينة خانقين . وسيطر الثوار الكرد على مدينة كفرى ، وتعرضت مؤسسات شركة النفط الأنجلو / فارسية فى النفطخانة إلى هجمات متعددة من قبلهم .

---

(١) عباس الزيدى : ثورة سنة ١٩٢٠ ، ص ٩١ ،
الغلامى : ثورتنا ، ص ١١٢ .

(٢) رياض رشيد الحيدرى : الأثوريون ، ص ١٤٣ .

وقد وجهت الثورة فى حوض نهر ديالى بالذات ضربة للمحتلين الإنجليز ليس بسبب تعزيزها لقوى الثوار بوجه عام فى المنطقة فحسب . وإنما لأن الجيش البريطانى يعتمد على هذه المنطقة فى تموين وحداته بالقسم الأكبر من المواد الغذائية . وعلى ذلك فقد أصبحت قوات الاحتلال بعد فقدان حوض نهر ديالى مهددة بالمجاعة[١] .

حركة الشيخ محمود الثانية فى السليمانية ١٩٢٢ / ١٩٢٧

فى ١٧ مارس سنة ١٩٢١ منحت حكومة أنقرة لقب قائمقام راوندوز لرمزى بك أحد أنصارها وأرسلته إلى كردستان العراق . وبوصوله فى نهاية شهر مايو سنة ١٩٢٢ بدأ فى الحال حملة كبيرة بين القبائل تدعمها تأكيدات عن قرب وصول نجدات عسكرية تركية كبيرة لانتزاع السليمانية وكركوك وأربيل من أيدى البريطانيين[٢] .

وفى هذا الوقت كان الوطنيون الكرد يطالبون بحكم كردى مستقل يرأسه الشيخ محمود الحفيد ، حيث تكونت تكتلات كردية صغيرة من مثقفى المدن الكردية[٣] . وقد تصدت الزعامات العشائرية الكردية لقيادة الحركة الوطنية الكردية ، وحدثت عدة اضطرابات لإجبار السلطات البريطانية على الاستجابة لمطالبهم ، وقد ساهمت فى هذه الاضطرابات قبيلة زنجانة ، وقبيلة الهماوند ، بالإضافة إلى شيوخ أسرة البرزنجة الكثيرين المنتشرين فى الأجزاء الوسطى والجنوبية من كردستان وفى المناطق المجاورة للواء كركوك وعشائر بشدر ورانيه . وقد كان فى مقدمة أنصار الشيخ محمود - كريم بك فتاح زعيم قبيلة الهماوند ، وقد استطاعت قوات عشائر بشدر البشدرى ورانيه تحت قيادة عباس محمود أغا البشدرى ، وغفور خان ناو دشت وكريم بك فتاح الهماوندى[٤] أن تلحق خسائر فادحة بالقوات البريطانية انسحبت على أثرها من كويسنجق والسليمانية فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ . فقد قام كريم بك فتاح بقتل الكابتن بوند «Bond» قرب جمجمال هو والكابتن ماكانت «Makant» فى يونيو سنة ١٩٢٢ ،

---

(١) كوتلوف : ثورة العشرين ، ١٩٩ ،

الحيدرى : ص ١٤٩ .

(٢) أدمونس : المرجع السابق ، Laurin, Mc, Ibid. P. 58 .

(٣) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

(٤) Edmonds, Ibid. P. 122.

كما ظهر فى لواء السليمانية من جديد الثائر الوطنى محمود خان دزلى[١] . ليهاجم القوات البريطانية مع أنصاره مطالبًا بعودة الشيخ محمود . وقد انتشرت الاضطرابات فى قرة داغ سنكاو ، وجمجمال ومناطق أخرى فى أرجاء « كردستان »[٢] .

لقد استغلت تركيا الموقف فحشدت قواتها على الحدود فى أغسطس ١٩٢٢ . ثم تقدمت لتحتل رانيه وكوى وتلتحق بالقوات الكردية فى بشدر[٣] . وكانت القوات التركية بقيادة ضابط تركى يدعى على شفيق « المصرى » ويلقب باسم «أوزدمير باشا داونـدوز»[٤] . لذلك سلكت بريطانيا سبيل التقرب من الحركة الوطنية الكردية دفعًا للأخطار التركية ، وتجنبًا للمتاعب التى تسببها ثورات العشائر الكردية . وبغية الاستفادة من الشيخ محمود لإعادة الاستقرار إلى المنطقة الكردية وطرد أوزدمير باشا من كردستان العراق[٥] .

مع اشتداد الأعمال العسكرية ضد الوجود البريطانى فى كردستان . كان المجلس البلدى فى السليمانية برئاسة الشيخ قادر الحفيد أخو الشيخ محمود يلح على البريطانيين بضرورة عودة الشيخ . وقد استجاب البريطانيون ، واتفقوا مع الشيخ وهو فى منفاه فى الهند على العودة إلى السليمانية ليملأ الفراغ الذى حدث[٦] . وقد عاد الشيخ من الهند إلى الكويت ، ومنها إلى بغداد فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ثم إلى السليمانية ليخلف أخاه الشيخ قادر بالطبع فى رئاسة المجلس البلدى فى السليمانية .

---

(١) من رجال القبائل الأشداء الساكنين جبال هيرامان ، والذى سبق له المشاركة فى حركة الشيخ محمود سنة ١٩١٩ .

(٢) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ٢١٦ ، Edmonds. Ibid. P. 122 .

(٣) Edmonds, Ibid. P. 294.

(٤) Bell, Civil. Administration. p. 75.

أحمد فوزى : قاسم والأكراد ، ص ٨٥ .

(٥) أدمونس : المرجع السابق ، ص ١١٢ ، الطالبانى ، ص ٢١٦ .

(٦) O'Ballance, Edgar, Ibid. P. 21.

كانت مسئولية الإدارة وقيادة وحدات الليفى فى المدينة تحت سيطرة المجلس البلدى المنتخب . بزعامة الشيخ قادر وفقًا للنظام الذى وضعه المندوب السامى فى أوائل مايو سنة ١٩٢١ يشارك السلطات البريطانية فى الإدارة .

بعد أن تعهد بالعمل على توحيد صفوف الكرد ومنع الأتراك وأنصارهم من دخول السليمانية ، ثم طردهم من أجزاء كردستان التى استولوا عليها . كما قبل الشرط الذى فرض عليه بألا يتدخل فى شئون كركوك وأربيل[١] .

اتفقت السلطات البريطانية مع الشيخ محمود على أن يرافقه الضابط السياسى نوئيل مستشارًا سياسيًا له ، وممثلاً للمندوب السامى فى بغداد[٢] .

وفى العشرين من سبتمبر سنة ١٩٢٢ كان الشيخ محمود ونوئيل فى القطار القادم من بغداد قاصدًا كركوك حيث وصل صبيحة اليوم التالى ٢١ سبتمبر إلى رأس السكة فى « كنكريان » والتى تبعد أربعة أميال . من كفرى . وبدخول القطار المحطة اقتحم السياج مئات من فرسان القبائل المجاورة كانوا قد تجمعوا لاستقبال الشيخ ، وراحوا يهتفون ويلوحون بالإعلام ، وقذفوا أنفسهم عليه وخطفوه وساروا به مسيرة الفاتح المنتصر قبل أن يتمكن الوفد الرسمى فى السليمانية أن ينطق بكلمة واحدة من خطب الترحيب التى أعدها لإلقائها فى هذه المناسبة[٣] . وفى ٣٠ سبتمبر وصل الشيخ إلى السليمانية حيث حيته الجماهير حكمدارًا وزعيمًا لكردستان .

إن الاستقبال الهائل للشيخ محمود فى ميدان محطة قطار « كنكريان » قدمحا بسرعة خطوط الحدود الضيقة التى فرضت عليه[٤] .

تشكيل الحكومة الكردية

فى العاشر من أكتوبر سنة ١٩٢٢ صدر بلاغ فى السليمانية عاصمة كردستان بإنشاء مجلس يتألف من ثمانى وزراء برئاسة الشيخ قادر الحفيد أخو الشيخ محمود ، وقد تم تشكيله على هذا النحو :

١ – الشيخ قادر الحفيد : رئيس مجلس الوزراء .

٢ – عبد الكريم علكة : وزير المالية .

(١) أدمونس المرجع السابق ، ص ٢٣٤ ، الفهد : الأحزاب السياسية، ص ٢١٤ ، O, Ballance, Ibid.

(٢) أدمونس : ص ٢٧٢ .

(٣) أدمونس : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٤) أدمونس : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

٣ – مصطفى ياملكى : وزير المعارف « رئيس جمعية كردستان »

٤ – شيخ محمد غريب : وزير الداخلية .

٥ – شيخ زكى صاحبقران : وزير الدفاع .

٦ – أحمد بك فتاح : وزير الجمارك .

٧ – حمه عبد الله أغا : وزير النافعة .

٨ – الحاج ملا سعيد كركوكلى : وزير العدلية .

وقد عين الشيخ مفيد الشيخ قادر قائدًا عامًا لقوات[١] . كردستان كما عين الجنرال صديق القادرى مفتشًا عامًا لهذه القوات[٢] .

وأصبحت القوات الكردية تسمى باسم الجيش الوطنى الكردى ، وعاصمة الحكم هى السليمانية[٣] .

فى الرابع من نوفمبر سنة ١٩٢٢ اتخذ الشيخ محمود لنفسه لقب «ملك كردستان» ورفع العلم الكردى ذا الهلال الأحمر وسط أرضية خضراء مع تاج مزخرف ثبت فوق العلم كميزة عن سائر الأعلام[٤] .

أصدرت الحكومة البريطانية بيانًا أبلغه أدمونس للزعماء الكرد فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وفيه اعترفت الحكومة البريطانية والحكومة العراقية بحق الكرد الذين يعيشون داخل حدود العراق فى إقامة حكومة كردية ضمن حدود كردستان العراق . وقد أعلنت الحكومتان أنهما تأملان أن العناصر الكردية على اختلافها ستتوصل إلى اتفاق فيما بينها حول الشكل الذى ترغب أن تقوم به تلك الحكومة . وحول الحدود التى ترغب فى أن تمتد إليها . وأن يرسلوا موفدين ذوى صلاحيات إلى بغداد للتداول فى العلاقات الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية . ويلاحظ فى هذا البيان أن استعمال تعبير « حكومة كردية » بدلاً من « إدارة كردية »

(١) جلال الطالبانى : المرجع السابق ص ٢١٨ ، Kenein, Ibid. P. 301 ، أدمونس : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

(٢) عبد الرازق الحسنى : تاريخ العراق السياسى ، جـ ٣ ، ص ٢٨٦ .

(٣) Laurin, Mc. Ibid. P. 58.

(٤) روزى كردستان : العدد الأول ١٥/١١/١٩٢٢ .

كان أبعد كثيرًا مما توقع الكثيرون نظرًا إلى المواقف السابقة التى وقفتها الحكومة العراقية والمندوب السامى(١) .

حاول نوئيل أن يجمع بين الشيخ محمود وسيد طه وإسماعيل أغا سمكو ليتمكنوا من القيام بعمل مشترك ضد الأتراك إلا أن مساعيه قد انتهت بالفشل(٢) . لأن المنافسة بين الزعماء الثلاثة فيما يبدو كانت أقوى فيما بينهم من الرغبة فى العمل ضد الأتراك(٣) .

حينما تولى الشيخ محمود السلطة فى السليمانية . وفد إليها عدد من الكرد الذين كانوا ضباطًا فى الجيش العثمانى ليقدموا خدماتهم للحكومة الجديدة . وكانوا يمثلون الطبقة المثقفة فى ذلك الوقت . ولكن الشيخ محمود لم يستطع الاستفادة من خبراتهم فقد أبعدهم بدلاً من الاستعانة بهم فى إدارته ، حيث فضل عليهم شيوخ العشائر القليلى التعليم . وبحكم تكوين الشيخ محمود لم يكن مستعدًا لأن ينتقده أحد من هؤلاء المثقفين . ففى عهده أغتيل جمال بيج Jamal Beg لانتقاده الشيخ محمود ، وعلى ذلك أصبح الشيخ محمود مكروهًا من معظم المثقفين الذين أخذوا قسطًا من التعليم العالى ولكنه ظل يحظى بالاحترام والمساندة من قسم عظيم من الكرد العاديين ومعظم رجال القبائل والعشائر(٤) . وقد أدى اعتماد الشيخ على رجال القبائل القليلى الخبرة بالشئون الإدارية إلى تعثر إدارته للحكم . فبرغم وجود مجلس وزراء كردستان ومجلس استشارى مؤلف من زعماء القبائل . لم تسر الشئون الإدارية على الأصول المفروضة . فلا جبيت الضرائب والرسوم ، ولا صدرت تعليمات إجرائية مما أثر تأثيرًا سيئًا على الحياة العامة فى السليمانية(٥) .

بالرغم من أن الشيخ محمود قد أظهر رغبة فى تنفيذ السياسة التى عرضتها عليه الحكومة البريطانية قبل عودته إلى السليمانية إلا أنه سرعان ما بدأ يتبع سياسة

---

(١) Edmonds, Ibid. P. 312 & Adamson, David Ibid. P. 19.

(٢) Kenein, Derk, Ibid. P. 36.

(٣) Edmonds, Ibid. P. 301.

(٤) Kenein, Ibid. P. 37.

(٥) Edmonds, Ibid. P. 301.

أخرى بعد تسلمه السلطة[١] . فقد كان الشيخ يتطلع إلى تحرير كل كردستان ، ولذلك لم يلتزم بحكم السليمانية والمنطقة التى حددتها له بريطانيا . فقد أصبح يرى بعد عودته أنه قائد لكل المنطقة الكردية فى شمال العراق[٢] . ومن هنا بدأ يتطلع إلى ضم المزيد من المناطق الكردية الأخرى إلى سلطته ، وخاصة منطقة كركوك ، مما أدى إلى تصدى الإنجليز له وتوتر العلاقات بين الطرفين .

بذل الشيخ محمود جهودًا فى محاولة إعداد جيش كردى يحقق به هدف توحيد كردستان ومد سلطته إلى خارج السليمانية . وقد بدأ خطواته فى هذا السبيل بالاتجاه إلى كركوك على أساس أن أغلبيتها الساحقة من الكرد ، وقد طالب الشيخ محمود السلطات البريطانية بضمها إلى نفوذه . وكان هناك اتجاه للقيام باستفتاء عام فيها لمعرفة مدى موافقة أهلها على الانضواء تحت سلطة السليمانية . ولكن خشى البريطانيون من هذه الفكرة وصرفوا النظر عنها . فقد رأوا أن الشيخ محمود سيناصبهم العداء إذا ما حاولوا تزييف نتائج الاستفتاء . خاصة وأن الشيخ كان مقتنعًا أن ثلاث أرباع السكان سيصوتون إلى جانب انضمامهم إلى سلطته . وفى حالة عدم حصوله على الأصوات اللازمة سيروح به الظن إلى أن العملية قد دبرت . وتلاشيًا لذلك فضل البريطانيون عدم الموافقة على الاستفتاء[٣] .

ولكن الشيخ محمود الذى كانت تستحوذ عليه طموحات قومية من الطراز الانفصالى وعقلية عشائرية حادة ، لم يصبح الأداة المطواعة التى أرادها الإنجليز . فقد أخذ يمارس صلاحيات أوسع من المقررة له ، وقد لقب نفسه ملكًا على كردستان، وشكل حكومة كردية تتصرف كدولة مستقلة ، فراسل الحكومة السوفييتية وحكومة أتاتورك . ولا شك فى أنه استثمر لصالحه موجة المعارضة الوطنية العراقية ضد المعاهدة وضد طبخة الانتخابات للمجلس التأسيسى . وإذا كان لحركة الشيخ محمود طابع التمرد على الإنجليز فى تلك الفترة المحددة ، فإن رعاية هؤلاء له مرة بعد أخرى ، وتلاعبهم المرائى بالورقة الكردية (لا حبًا بالكرد بل لخدمة مصالحهم ومخططاتهم) قد زاد من سخط

---

(١) فاضل حسين : مشكلة الموصل ، ص ١٥ .

(٢) Laurin, Mc, Ibid. P. 58.

(٣) أدمونس : المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

الوطنيين العراقيين على السياسة البريطانية لكونها تتلاعب بمقدرات البلاد ، فلا هى تحرص على العرب فى العراق ، ولا هى تحرص على الكرد (الذين كانت مصلحتهم الحقيقية تتمثل فى إدارة ذاتية حقيقية فى إطار الدولة العراقية) . وإنما تتصرف بوحى تام من الحسابات الاستعمارية إلى حد تهديد الكيان العراقى بالخطر الداهم . وكما كانت تلعب على أوتار « عربى - وكردى » فإنها كانت فى الوقت نفسه تلعب على ورقة الطائفية (سنة وشيعة) وكانت تنجح مرات وتفشل مرات أمام الوعى الوطنى العام . وليس من الصدف أن يشتد تلاعبها بالورقة الطائفية والتركيز عليها بعد أن حلت مشكلة الموصل ، وانتهت حدود المغازلات البريطانية بالورقة الكردية (كانت الدول الغربية قد توصلت إلى عقد معاهدة صلح جديدة مع تركيا فى ٢٤ يوليو ١٩٢٣ وهى معاهدة لوزان التى أسقطوا فيها كل إشارة إلى حقوق الكرد القومية) .

لذلك بدأ الشيخ محمود يعمل على تدعيم الشعور المعادى لبريطانيا فى كركوك[١]. وبدأ هذا العمل يتخذ أبعادًا عسكرية بهجوم رجال القبائل على السلطة البريطانية .

تلكأت كركوك فى إعلان ولائها لحكومة الشيخ محمود ، وكان الكثير من الشخصيات البارزة فيها يفضلون نوعًا من الإدارة الذاتية الخاصة بأشراف المندوب السامى أشبه بشىء يقف بين الامتياز الإدارى الذى أعطى للسليمانية وبين السيطرة المركزية لحكومة بغداد على باقى البلاد . وعلى أن يظل ذلك ساريًا إلى أن يبت فى مستقبل ولاية الموصل[٢] .

وقد برز الاتجاه بين الأسر القائدة فى كركوك ، وهم الذين كانوا ينسبون أنفسهم إلى الطبقة الحاكمة التركية ، أو يعتبرون أنفسهم منحدرين من أصل تركى . ولم يكونوا يريدون حكم الشيخ محمود أو حكم فيصل[٣] .

رفض الشيخ محمود سياسة الخضوع المطلق لبريطانيا . فبدلاً من معاداة تركيا كما كان يأمل الإنجليز ويريدون حاول الشيخ أن يقيم علاقات ودية مع مصطفى كمال

(١) Kenein, Derk, Ibid. P. 98.

(٢) أدمونس ، المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

(٣) Kenein, Ibid. P. 37.

أناتورك . كما اتجه بأنظاره إلى روسيا السوفييتية يطلب منها العون والمساعدة وإقامة العلاقات الودية . واعتبر فى رسالة له للزعامة السوفييتية « إن الاتحاد السوفييتى صديق للشعوب المناضلة فى سبيل الحرية . ومحرر الشرق » مما أقلق البريطانيين[1].

نشأ خلاف حاد فى الرأى حول استمرار شكل الإدارة الذاتية فى السليمانية بين المندورب السامى البريطانى والحكومة العراقية . فكان السير هنرى دوبس مقتنعًا أن أى نظام إدارة ذاتية فى السليمانية لا يكتب له البقاء مادام الشيخ محمود حرًا ، وأنه إن لم يقتل أو يؤسر ، فمن الأفضل الوصول إلى اتفاق معه ، ومن الطرف الآخر تقف الحكومة العراقية متجاهلة حقيقة الموقف تجاهلاً تامًا وناسية تصريحها الرسمى فى ديسمبر سنة ١٩٢٢ كأنها لم تصدره . وكانت تصر على إقامة شكل معين من الإدارة مرتبط ببغداد ارتباطًا وثيقًا . وهذا ما لا يرضى قادة الرأى الكردى بالموافقة عليه بمحض اختيارهم . فأدمونس كان مقتنعًا بأن أى تفاهم مع الشيخ محمود سيعود بالجميع إلى الحالة الماضية التى كانت سائدة سنة ١٩١٩ والتى قضى عليها عسكريًا ولا شىء آخر غيرها ، وقد تقدم أدمونس بحل وسط لتسوية تكفل رضا الرأى الكردى المعتدل ، وتعطى للإدارة شبه الذاتية فرصة تثبت بها نفسها بأمل مساعدة ممكنة من سلطات الانتداب ثم من حكومة بغداد المركزية دون اللجوء إلى ما يشبه تصريح ديسمبر سنة ١٩٢٢ . ولكن هنرى دويس أصر على رأيه ، وأوضح أنه لا يمكن فرض رأيه أو رأى أدمونس على الحكومة العراقية فى هذا الخصوص[2] .

أزعجت مواقف الشيخ محمود الاستقلالية والوطنية المسئولين البريطانيين الذين أخذوا يتحينون الفرص لإسقاطه . خاصة وأن الظروف المحلية فى العراق والدولية بدأت تتحسن بالنسبة لبريطانيا حينما تأكدت من فرض معاهدة أكتوبر سنة ١٩٢٢ على العراق ، وعقد بروتوكول ١٩٢٣/٤/٣٠ . ومن قبول مصطفى كمال لعرض مسألة الموصل على عصبة الأمم مما أقنع بريطانيا بإمكان ضمان مصالحها واستقرار مركزها بالعراق وكردستان العراقية. خاصة وأن حكام العراق- وعلى رأسهم الملك فيصل الأول-

(١) انظر نص الرسالة فى الملاحق ، جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

(٢) Edmonds, Ibid. P. 301.

والترجمة العربية ، ص ٢٩٤ .

كانوا من أشد المتحمسين للدعوة إلى إرضاء بريطانيا . هكذا انتفت مبررات معينة كانت قد أجبرت بريطانيا على إعادة الشيخ محمود والاعتراف بحكومته الكردية ، بل وأصبحت معاداة مطالب الكرد القومية من شروط تقربها من كل من تركيا وإيران والعراق ، فلم يكن من مصلحة بريطانيا أن تزعج هذه الدول كلها من أجل حكومة كردية فى السليمانية أو غيرها مشكوكًا فى ولائها للإنجليز[١] .

لقد أقرت بريطانيا الشكل النهائى القائم على إلحاق كردستان بالعراق ، وضرورة تصفية حكومة الشيخ محمود[٢] ولهذا طلب المندوب السامى من الملك أن ينظر فيما يمكن أن يكون عليه أفضل أشكال الإدارة الذى يمكن تطبيقه فى منطقة السليمانية. واضعًا أمام عينيه ضرورة تأمين إدخال هذه المنطقة نهائيًا ضمن حدود العراق ، وربطها به اقتصاديًا وسياسيًا ربطًا دائمًا[٣] .

لقد شعر الشيخ محمود أن الصدام المكشوف مع بريطانيا لا مفر منه مما مهد السبيل لبدء الأعمال العسكرية من قبل الطرفين . الكرد فى مواجهة القوات العراقية مدعومة بسلاح الطيران الملكى البريطانى .

انصرف البريطانيون إلى السيطرة على المراكز الكردية التى كانت خاضعة لسيطرة الشيخ محمود بواسطة المناوئين له من الكرد والمتعاونين مع البريطانيين . فقد فرض البريطانيون سيطرتهم على قبيلة شيخ « بزه ينى » وعلى ناصية الحال « فى جمجمال » بواسطة أمين رشيد أغا . كما فرضوا سيطرتهم على ناحيتى قره داغ ، سه نكار الجنوبيتين اللتين كانتا تحت نفوذ سادة البرزنجة أساسًا ، وعين لها فرد من الأسرة وهو الشيخ عبد القادر من فرع « قازا نقاية » وهو ابن عم للشيخ عبد الكريم قادر كريم . كما سيطروا على بشدر بمساعدة بابكر أغا وقواته المؤلفة من الليفى والقرويين بقيادة صالح زكى صاحب قران[٤] وقامت الطائرات البريطانية فى ٤ مارس سنة ١٩٢٣

(١) جلال الطالبانى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٢) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

(٣) م.خ. و. وسجلات البلاط الملكى : قرارات مجلس الوزراء . جلسة الأربعاء ١٩٢٣/٦/٢٠ تسلسل ١٢ سنة ١٩٢٣ .

(٤) أدومونس المرجع السابق ، ص ٢٩٥ .

بقصف مدينة السليمانية رغم أن الشيخ محمود كان قد هجرها(١) . ليجنبها القصف الجوى . وفى إبريل سنة ١٩٢٣ تقدمت قوات من الجيش العراقى الوليد يقودها ضباط إنجليز ، وبمساعدة سلاح الطيران الملكى البريطانى لإعادة احتلال راوندوز التى سبق أن دخلتها عناصر تركية غير نظامية ، ثم تقدمت هذه القوات ودخلت السليمانية . ولكن هذه القوات سرعان ما انسحبت ، حيث لم يجد البريطانيون أى حاكم كردى يقبل أن يكون حاكمًا على المدينة تحت سيادتهم وفى وجود الشيخ محمود على مقربة منها . لذلك عاد إليها الشيخ محمود فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٣ بناء على اتفاق مع الإنجليز ، وقد ظل بها حتى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٤(٢) .

أصبح أدمونس مسئولاً مباشرة أمام المندوب السامى حول أساليب التصرف إزاء السليمانية بعد أن خرج منها الإنجليز . وقد استقر رأى المسئولين الإنجليز فى العراق على أن يترك الشيخ محمود بالسليمانية مع التلويح له بالعصا بين آن وآخر إن تجاوز الحد ، وقد أرسل له إدمونس رسالة لإبلاغه أن كل الترتيبات قد اتخذت من قبل الإنجليز لإدارة أقضية رانية وقلعة دزه وجمجمال وقره داغ وسه نكاو . فضلاً عن ناحية ماوه ت . وأنذره بألا يتدخل بأى شكل كان فى شئون المناطق المذكورة آنفًا أو فى القرى التى تعود لسادة سه ركه لو ، وإن خالف الشيخ محمود هذه التعليمات وتدخل فى شئون المناطق المذكورة أو قام بدس الدسائس ضد الحكومة بوسائل أخرى فستتخذ السلطات الإنجليزية بحقه أشد التدابير ، وأخبره أن المندوب السامى فى ذلك الوقت لا ينوى اتخاذ أى إجراءات ضده شريطة ألا يتدخل فى شئون المناطق المار ذكرها ، وأن لا يأتى بأعمال معادية(٣) .

حاول الشيخ محمود التدخل فى المناطق التى أنذره الإنجليز بالابتعاد عنها ولاسيما ماوه ت. فى ٢١ أغسطس ١٩٢٣ مما جعل الطائرات البريطانية تهاجم مقره فى السليمانية ، وتستخدم ضده لأول مرة قنابل زنه ٢٢٠ رطلاً . وفى ديسمبر سنة ١٩٢٣ ضربت الطائرات البريطانية السليمانية وأصابت باب دار الشيخ محمود

(١) Kenein, Derk, Ibid. P. 28.
والطالبانى : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

(٢) O' Ballance, Edgar, Ibid. P. 21.

(٣) أدمونس ، المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .
والطبعة الإنجليزية Edmonds: Ibid. P. 346 .

الخارجى إصابة مباشرة. وقد سقطت طائرتان دمر إحداهما كريمى بك فتاح الهماوندى[١] .

فى هذه الظروف كان الشيخ محمود يصور هذه الأحداث لأتباعه على أن البيانات التى تصدرها السلطات البريطانية ضده والأعمال العسكرية التى تقوم بها لم تكن إلا مناورة ظاهرية « لأجل الرأى العام الدولى » بينما التفاهم موجود فى الواقع ، وأنه لا يلبث أن يعود ليتولى زمام السلطة فى الوقت المناسب[٢] .

ولكن هذه الغارات الجوية أجهضت دعايته . لذلك قرر بعض أنصاره من أعيان السليمانية كرضا بك وعبد الرحمن أغا أن يتخلوا عنه[٣] .

وفى صيف ١٩٢٤ ساهمت وحدات من الليفى الأثورى مع القوات البريطانية والعراقية فى عمليات عسكرية ضد الشيخ[٤] وكان التعاون منسقًا بين سلاح الطيران البريطانى والقوات العراقية[٥] وقد تمكن الجيش العراقى من احتلال السليمانية فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٤ على أن الشيخ محمود أجبر قطعات الجيش العراقى على التخلى عن السليمانية فجردت عليه حملة عسكرية أخرى استطاعت أن تقضى على نفوذه العسكرى فيها وتفرق أتباعه ، وقد ترك الشيخ المدينة ولجأ إلى الحدود الإيرانية العراقية[٦] .

دخل الجيش العراقى السليمانية ونصب مديرى نواحى محصنين ضد الرصاص للإشراف على وادى السليمانية . ولكن سرعان ما أخذت فصائل الشيخ محمود فى استئناف الهجوم من قواعدها فى شاربازير وبنجوين حيث تبلغ مشارف السليمانية ، وذلك بتحالف الشيخ محمود مع قبيلة الهماوند القوية ، والتى كانت تقطن المنطقة الواقعة بين السليمانية وكركوك . حيث كان يتصدى لهم سلاح الطيران البريطانى[٧] .

(١) أدمونس : المرجع السابق ، ص ٤٠٣ .

(٢) Edmonds, Ibid. P. 786.

(٣) أدمونس ، المرجع السابق .

(٤) رياض رشيد الحيدرى . الأثوريون ، ص ٢٢٣ .

(٥) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٦) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٧) O' Ballance Edgar, Ibid. P. 21.

عبد الرحيم ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ ،

الحسنى : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٦ ، ص ٢١١ ،

أدمونس : المرجع السابق ، ص ٣٥١ .

اقترح المندوب السامى أن يقبض على الشيخ محمود حيًا أو ميتًا . وقد أحيل اقتراح المندوب السامى إلى مجلس الوزراء بجلسته المؤرخة ١٣ يونيو سنة ١٩٢٥ وقد تلى كتاب مستشار فخامة المعتمد السامى بهذا الخصوص حيث وافق مجلس الوزراء على الاقتراح ، وعلى تخصيص مبلغ مائة ألف روبية لهذا الغرض . على أن يخصص منها ستين ألف روبية من أجل إلقاء القبض على الشيخ محمود وعشرين ألف لإلقاء القبض على كل من الشخصين كريمى بك فتاح الهماوندى ، وصابر . وقد فوض مجلس الوزراء مستشار لواء السليمانية « البريطانى » القيام بهذا العمل نظرًا لتجاربه وخبرته فى هذا المجال . وعلى أن لا يكون القادم على هذا العمل من أفراد قوة الليفى. وقد ذكر السيد / بابا على نجل الشيخ محمود . أن والده شاهد أحد الأثوريين ذات يوم يحاول السوء به وبأصحابه فاعتقله ولدى استجوابه تبين أنه رسول الشر فقتل فورًا[1] .

لم توفق الحكومة العراقية فى عهد الوزارة الهاشمية الأولى ١٩٢٤/٨/٢ فى القضاء نهائيًا على مقاومة الشيخ محمود أو القبض عليه رغم احتلالها للسليمانية والقضاء على مقاومته فيها، وقد رأت وزارة عبد المحسن السعدون الثانية «٦/٢٦/ ١٩٢٥ -١٩٢٦/١١/١» أن سياسة البطش والشدة لن تؤدى إلى نتيجة إيجابية وسريعة فتباحثت مع دار الاعتماد الإنجليزية لحل هذه المعضلة[2] لذلك سافر مستشار وزارة الداخلية العراقية المستر كيناهان كرنواليس إلى السليمانية فى أكتوبر سنة ١٩٢٦ واجتمع بالشيخ محمود فى معقله بجوار السليمانية ، وعرض عليه الاستسلام[3] على أساس قيام الحكومة العراقية بمنحه بعض الامتيازات السخية . ولكن الشيخ رفض التسليم . مما دفع الحكومة العراقية إلى معاودة إرسالها فوجًا من الجيش إلى بنچوين قرية الشيخ محمود فاحتلتها فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٧ . لذلك لم ير الشيخ محمود مناصًا من قبول المصالحة حيث وافق فى اليوم الثانى من يونيو سنة ١٩٢٧ على ما يلى[4] :

---

(١) عن الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ ٣ ، ص ٢٨٨ .

(٢) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ ٣ ، ص ٦٩ .

(٣) أحمد فوزى : خناجر وجبال ، ص ٨٧ .

(٤) الحسنى : المرجع السابق ، ص ٢٨٩ .

- فى عهد وزارة جعفر العسكرى الثانية ١٩٢٦/١١/١ - ١٩٢٨/١/٨ .

أولاً : أن لا يدخل الشيخ ولا بعض أقاربه المعنيين الأراضى العراقية دون إذن الحكومة .

ثانيًا : أن يتعهد الشيخ بعدم التدخل فى شئون الحكومة العراقية ، وأن لا يشجع أحدًا على هذا التدخل أيًا كان . فى السليمانية أو فى أى محل آخر . وأن يبتعد عن الاشتراك فى أى عمل سياسى يمس العراق .

ثالثًا : أن لا يكون لعفو الحكومة عنه من الوجهة السياسية أى تأثير على حقوق الغير من الذين يرغبون فى إقامة الدعاوى الشخصية عليه فى المحاكم المختصة ، وتعهدت الحكومة فى مقابل ذلك أن تعيد إلى الشيخ محمود أملاكه على أن يدير شئونها وكيل ترضاه السلطة ، وأن تعفو عن عدد معين من أتباعه وفق الشروط الموضوعة لكل منهم ، ويستثنى من ذلك المتهمون « بجرائم فظيعة » فينظر فى أمرهم كل على حدة[1] .

وفى يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٧ طار رئيس وزراء العراق جعفر العسكرى إلى السليمانية لتفقد الحالة العامة ، واجتمع بالشيخ محمود ، واتفق معه على أن يقوم بزيارة بغداد فى الرابع من شهر يوليو سنة ١٩٢٧ ليسلم ابنه بابا على حسب الشروط التى سبق واتفق عليها فى ٢ يونيو سنة ١٩٢٧ . وقد تم ذلك وانتهت بذلك حركة الشيخ محمود الثانية ١٩٢٧/٢٢[2] .

ولكن لم يمر وقت طويل حتى استأنف الشيخ لحركاته بعد عقد المعاهدة العراقية البريطانية فى سنة ١٩٣٠ .

حركة الشيخ محمود الثالثة ١٩٣٠ / ١٩٣١

بعد مدة بسيطة من الأحداث التى حدثت فى السليمانية فى سبتمبر ١٩٣٠ بمناسبة انتخابات أعضاء المجلس النيابى دخل الشيخ محمود إلى حدود لواء السليمانية من إيران بعد أن استطاع الفرار ناقضًا عهده السالف ، ومعلنًا الثورة ، ومقدمًا طلبًا إلى المندوب السامى البريطانى فى بغداد بأن تترك الحكومة العراقية جميع منطقة

(١) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ ٣ ، ص ٢٨٩ .
(٢) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ ٣ ، ص ٧٠ .

كردستان بين خانقين وزاخو . وأن تقام حكومة كردية تكون تحت انتداب الإنجليز حتى تصدر عصبة الأمم قرارها الخاص بإعلان استقلال العراق[١] وقد أنذرته السلطات العراقية بوجوب الابتعاد عن مثل هذه الحركات المخلة بالسيادة العراقية والباعثة على تفشى الاضطراب فى شمال العراق . وإزاء ذلك لجأ إلى القوة واستمر يحرض الكرد على التمرد ضد السلطة[٢] يسانده فى ذلك مجموعة من رجال القبائل . وبعض ضباط الجيش العراقى من الكرد ، ومنهم محمود جودت وحميد جودت وكامل حسن .

جردت الحكومة العراقية القوات اللازمة لمواجهة حركة الشيخ محمود الجديدة[٣] وقد اشتركت القوات البريطانية إلى جانب القوات العراقية فى مواجهة هذه الحركة[٤] وكان لتعاون هذه القوات ووقوفها ضد الشيخ أثر كبير فى طرده من إقليم بنجوين الذى استقر فيه أتباعه المسلحون ، وألقت بهم خارج الحدود إلى إيران قبل بدء ثلوج الشتاء فى التساقط . ولكن فى مارس سنة ١٩٣١ حاول الشيخ أن يثير كفرى وخانقين والقبائل الكردية الساكنة على الحدود ، وقد تصدت له على الفور القوات العراقية ، وبعد معركة ساخنة فى قرية Aui- Barika نجحت فى تشتيت قوات الشيخ وأتباعه .

حاول الشيخ محمود عبور الحدود ثانيًا إلى إيران ، ولكن القوات الإيرانية تصدت له ولأتباعه ومنعته من العبور ، ولذلك لم ير مناصًا من العودة إلى بنجوين حيث تمكنت القوات العراقية من القبض عليه وأسره[٥] وقد جيئ به إلى بغداد ثم أبعد ، فلبث فيها إلى شهر مايو سنة ١٩٤١ حيث انتهز فرصة الاصطدام المسلح بين الجيشين العراقى والبريطانى وهرب إلى السليمانية وظل بها حتى وفاته فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦[٦] .

تعاونت القوات البريطانية مع القوات العراقية أيضًا فى القضاء على حركة الشيخ محمود الثالثة . فقد أصبحت بريطانيا حريصة على سلامة الدولة العراقية ضد أى حركات انفصالية[٧] . وقد أوضح المعتمد السامى البريطانى هذا الحرص ، ففى خطاب

(١) محمود الدرة : القضية الكردية ، ص ١٥٧ .
(٢) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ العراق السياسى ، جـ ٣ ، ص ١٠٣ .
(٣) Kedourie, Elie, Ibid. P. 438.
(٤) الحسنى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .
(٥) O' Ballance, Ibid. P. 24.
(٦) أدمونس ، كرد وترك وعرب ، ص ٧١ .
(٧) الطالبانى : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

ألقاه فى السليمانية فى ١١ أغسطس سنة ١٩٣٠ حيث أكد أن اهتمام الحكومة البريطانية الوحيد هو تأمين إنشاء دولة عراقية حرة ومستقلة تربطها بها أواصر الاعتراف بالجميل والشكر ، وتنتسب وإياها إلى عصبة الأمم . وأن بريطانيا سوف لا تعضد أية حركة لا تتفق مع هذه السياسة كالميل إلى الانفصال الكردى . وقد رد المعتمد السامى على ما قيل فى ذلك الوقت من أن سياسة الحكومة البريطانية النهائية هى تشجيع الوطنية الكردية ، ونفى ذلك بشدة قائلاً أن الغرض من هذه الأقوال هو لإرباك الحكومات العراقية والإيرانية والتركية ، وذكر أن ما تريده حكومة بريطانيا وحكومة العراق هو أن يتقدم العراق المتحد وينعم بالسلام[١] .

حركة الشيخ محمود الرابعة سنة ١٩٤١

حين نشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ عادت إلى الظهور فكرة حصول الكرد على الحكم الذاتى ، ويرجع ذلك إلى نمو الروح القومية بين الكرد من ناحية . ومن ناحية أخرى فقد أخذت كثير من الدول تبث الدعايات الكثيرة وتضع الخطط والمناهج الاستقلالية لحل المسألة الكردية . فقد أعلنت الولايات المتحدة بأنها تحاول المساعدة فى منح كردستان الحكم الذاتى تحت حكم تركيا[٢] ووعدت ألمانيا الهتلرية بالمساعدة فى إنشاء دولة كردية[٣] .

وأما بريطانيا فقد تقربت من الكرد ، ولمحت لهم بالاستقلال الذاتى . خاصة أثناء حركة رشيد عالى الكيلانى فى العراق سنة ١٩٤١[٤] .

وقد انتهز الشيخ محمود فرصة حركة رشيد عالى وهرب إلى السليمانية ، ومن هناك أصدر نداءه المؤرخ ٧ يونيو سنة ١٩٤١ الموجه إلى الأشراف . دعاهم فيه إلى جمع الشمل والسعى لخدمة الوطن والمنفعة العامة[٥] وقد انضم إلى الشيخ محمود عدد من

---

(١) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، الدرة : المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٢) إسماعيل باغى : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٥٢ .

(٣) Harris, Goerge, Iraq. Its people, Its society. Its culture. P. 98.

(٤) عبد الرحيم ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

(٥) م.ح.و : ملفات البلاط الملكى : شرطة العراق التحقيقات الجنائية ، جريدة الاستخبارات السياسية ، العدد ٢٤ فى ١٩٤١/٦/١٤ .

الجنود الكرد مع أسلحتهم ، وقد عثرت شرطة السليمانية على تحذير موجه إلى القنصل الإيرانى فى المدينة يتضمن تهديدًا بالقضاء على حياته وأمواله بسبب موقف إيران تجاه الكرد الهاربين من العراق . وقد حذر التهديد بأن الكرد لا يقبلون أن يعيشوا تحت إمرة أحد[١] .

اقترح الشيخ محمود أن تتولى الإدارة فى المناطق الكردية لجنة تعين محليًا من الكرد وإنشاء قوة من المتطوعين للقيام بواجبات الأمن[٢] .

وقد رفضت الحكومة مطالب الشيخ محمود وأنذرته بالابتعاد عن هذه الأعمال والاستسلام للحكومة . كما أعلنت الحكومة الأحكام العرفية فى منطقة السليمانية[٣] ثم تبعت هذا الإنذار بإرسال قوة لمقاومة الشيخ محمود بقيادة الضابط الكردى نور الدين محمود . لأن الحكومة رأت فى قبول مقترحات الشيخ محمود خطوة نحو الحكم الذاتى[٤] .

كما رفضت بريطانيا أيضًا تقديم أى عون له ، وطلبت إليه أن يوقف أعماله حتى لا يحملها أعباء جديدة فى العراق . وهكذا خابت آماله فى الحصول على مساعدة بريطانية للمسألة الكردية[٥] .

وقد أرسل السير كيناهان كرنواليس إلى حكومته فى ١١ يوليو سنة ١٩٤١ رسالة يهاجم فيها الشيخ محمود ، ويتهمه بأنه لم يتوقف عن محاربة جميع الأنظمة فى العراق . بريطانية كانت أو عراقية تحت ستار استقلال الكرد ، مما ينفى التهمة الموجهة لبريطانيا بأنها كانت وراء هذه الحركة[٦] .

---

(١) م.ح.و : ملفات البلاط الملكى : شرطة العراق - شعبة التحقيقات الجنائية ، جريدة الاستخبارات السياسية ، العدد ٢٤ فى ١٩٤١/٦/١٤ .

(٢) عبد الرحمن ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

(٣) م.ح.و : ملف جـ / ٢/ ٧ ، قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤١/٧/١٣ .

(٤) ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢٦٦ - ٢٦٨ .

(٥) إسماعيل ياغى : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(٦) F. O. 371, 27078. (E. 4231/1/39).
Sir K. Cornwalis to Mr Eden 11/7/1941.

أدرك الشيخ محمود حراجة موقفه مما سهل على العقيد نور الدين محمود إنهاء تمرد الشيخ بطريق المفاوضات . حيث وافق الشيخ على شروط الحكومة ببقائه فى منطقة « دارى كرى » على أن يسمح له بزيارة السليمانية كل يوم جمعة لأداء فريضة الصلاة . وأن يرسل ولده لطيف إلى بغداد ليقيم فيها دلالة على حسن نياته . وبذلك عاد الهدوء إلى كردستان العراق ، ورفعت الأحكام العرفية عن لواء السليمانية لزوال الأسباب التى أدت إلى إعلانها[١] .

* * *

(١) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٦ ، ص ٣٧ .

(ب) الكرد وانقلاب بكر صدقى

فى الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٩٣٦ قام الجيش العراقى بانقلاب عسكرى ضد وزارة ياسين الهاشمى بقيادة الفريق بكر صدقى الكردى الأصل ،

وهناك من يعتقد بأن الملك قد تواطأ مع بكر صدقى فى إحداث هذا الانقلاب ، وقد لمح قائد الانقلاب فى بيانه الذى وجهه إلى الشعب صبيحة الانقلاب ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦ إلى أن الملك على علم بحركته . رغم أن الملك نفى ذلك فيما بعد ، فقد جاء فى بيان بكر صدقى : « لقد نفد صبر الجيش المؤلف من أبنائكم من الحالة التى يعانونها جراء اهتمام الحكومة الحاضرة بمصالحها دون أن تكترث لمصالحكم ورفاهكم ، فطلب إلى صاحب الجلالة الملك المعظم إقالة الوزارة القائمة ، وتأليف وزارة من أبناء الشعب المخلصين برئاسة السيد حكمت سليمان .. » .

وبينما كان هذا البيان يذاع ، كانت مجموعة من طائرات القوة الجوية العراقية تحوم فى سماء بغداد ، وتلقى البيان المشار إليه ، كان الملك يشعر بالارتياح الشديد - حسب بعض الروايات فيما كان قبل وقت قصير قد أصيب بالانزعاج الشديد لأن حكومة ياسين الهاشمى قد تمادت فى إجراءاتها ضده ، وضد الأسرة المالكة بصورة عامة للحد من تصرفات أفراد الأسرة ، والملك غازى بالذات الذى يتهم بارتكاب تصرفات غير متزنة ، وكان من ضمن هذه الإجراءات التضييقية :

١ - إبعاد عدد من موظفى البلاط الملكى .

٢ - إغلاق قصر الملح .

٣ - طرد بعض مرافقى الملك غازى .

٤ - وضع رقابة شديدة على الخزانة الملكية .

٥ - إصدار مرسوم الأسرة المالكة رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٦ الذى نص على تأليف مجلس خاص يتكون من رئيس الوزراء ، ورئيس مجلس الأعيان والنواب ، ووزيرى الداخلية والعدلية ورئيس الديوان الملكى ، للنظر فى قضايا زواج الأميرات والأمراء والأمور التأديبية والانضباطية الخاصة بالعائلة المالكة .

وكان من الطبيعى أن تترك هذه الإجراءات بإطارها العام استياءً عميقًا فى نفس الملك غازى ، وأن تحمله على الحقد على ياسين الهاشمى ونورى السعيد . لأنهما لعبا دورًا أساسيًا فى اتخاذ إجراءات التضييق ، وكان من الطبيعى بعد ذلك أن يحاول الملك الإفلات من قبضة التضييق ، وأن يجعل تواطؤه مع بكر صدقى فى إحداث الانقلاب أمرًا مقنعًا .

ويذكر اللواء المتقاعد فؤاد عارف ، وهو كردى الأصل أيضًا بأنه عندما كان مرافقًا للملك غازى شعر بأن الملك أراد التخلص من هيمنة ياسين الهاشمى « وخرق حصار الحكومة ، الذى كان يقوم به رئيس المرافقين العقيد الركن سيد أحمد الذى كان يحصى على الملك أنفاسه ويخبر ياسين الهاشمى بذلك ، وطالما تدخل الهاشمى لمنع الكثير من أصدقاء الملك من الجلوس إليه ، والسمر معه .. وكان الملك يتشبث لاستعادة سلطته فى البلاط » .

وفى خضم هذه الحالة لابد أن يكون الملك قد شعر أن طريق الخلاص من الهاشمى ومن حصاره يمر عبر ضباط الجيش . لا سيما الطموحين منهم « ولابدّ أنه تذكر علاقته القديمة باللواء بكر صدقى فى فتنة الأثوريين فاتصل به وبغيره من الضباط المغامرين فكان انقلاب بكر صدقى » .

ففى الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الخميس من أكتوبر ١٩٣٦ ، كانت تحلق فى سماء بغداد ثلاث طائرات من طراز « جبسى موش » يقودها العقيد الطيار محمد على جواد لتلقى منشور الانقلاب ، وفى الوقت نفسه كان حكمت سليمان العضو البارز فى « جماعة الأهالى » يسرع الخطى إلى قصر الزهور حيث الملك غازى ليسلم رئيس الديوان رستم حيدر كتابًا موقعًا من قبل كل من الفريق عبد اللطيف نورى قائد الفرقة الأولى والفريق بكر صدقى قائد الفرقة الثانية ، يطالبان فيه إقالة وزارة ياسين الهاشمى خلال ثلاث ساعات .

ورغم أن الكتاب يعتبر بمثابة إنذار ، إلا أن الملك استقبله بهدوء ، مما يؤكد الآراء القائلة بأنه كان على علم مسبق بالانقلاب ، وقد جاء فيه ما يلى :

« غير خاف على جلالتكم ، ما لاقى أبناء بلادكم من جراء سياسة الحكومة الحاضرة . سياسة التحزب والمجاعات والاستغلال والإسراف التى لا مبرر لها ،

وتقديمها المصالح الشخصية والمنافع الذاتية على المصالح والمنافع العامة ، واستهتارها بدماء أبناء بلادكم التى أريقت لا لسبب غير الأغراض الشخصية ، وتطمين رغبات المحسوبين والمنسوبين لهذه الحكومة حتى جرها غرورها إلى التطاول على العرش المفدى ، وربما تحدثوا بما وراء ذلك ..

تعلمون جلالتكم بأن الجيش برؤسائه وجنوده ، أينما كان خلال هذه المدة يطيع الأوامر المقرونة بإرادتكم ، بدافع الإخلاص إلى القائد الأعلى ، أما وقد تفاقم الأمر واستمرت حالة البلاد تتدهور من سيئ إلى أسوأ ، والاضطرابات فيها متوالية وسياسة الحكومة لم تتبدل ، والعدل مفقود بين رعايا جلالتكم ، والبؤس منتشر فى بلادكم ، كل ذلك لأجل إسعاد طبقة خاصة على رأسها أعضاء الحكومة الحاضرة ، فالجيش الذى تهمه مصلحة البلاد وتعزيز كيانها أسوة بالأمم المتحضرة ، يأبى أن يبقى صامتًا تجاه هذه الحالة السيئة التى لا شك ستكون نتيجتها الدمار » .

ثم يختتم الكتاب بالقول « لهذا يتقدم الجيش ليعرض على أعتاب جلالتكم طالبًا انتشال البلاد من هذه الهوة السحيقة بإصدار إرادتكم المطاعة بإقالة الوزارة الحاضرة وتعيين وزراء من أبناء البلاد المخلصين برئاسة السيد حكمت سليمان ، خلال ثلاث ساعات ، وعلى فرض مخالفة الوزارة أمر جلالتكم بالتخلى عن الحكم ، خلال المدة المضروبة فالجيش الذى لايزال المخلص الأمين لجلالتكم ولبلاده سيقوم بواجبه لتنفيذ هذا الطلب خدمة للمصلحة العامة التى تسهرون جلالتكم عليها » .

ومن الواضح من صيغة الكتاب ، بأنه يعبّر عن تأييد واضح للملك رغم المطلب الإنذارى بإقالة الوزارة خلال ثلاث ساعات ، ومع ذلك فإن الملك قد تصرف وكأنه قد فوجئ بهذا الحدث ، ولهذا فإنه عندما اتصل السفير البريطانى به طالبًا مقابلته ، أبدى دهشته مما يحدث ، وأخذ يستمزج رأى السفير بما يجب فعله ، ولا يعرف ماذا كان الملك يحاول بهذا أن يغطى تواطؤه مع بكر صدقى ، أو أنه شعر بالارتباك . أو وفق أضعف الاحتمالات ، ربما كان على غير علم مسبق بالانقلاب ، ولكنه مع ذلك رحب به بسره على الأقل .

غير أن ياسين الهاشمى عندما توجه إلى قصر الزهور وليس إلى البلاط لبحث الموقف . لأن الملك – لم يغادر قصره ذلك اليوم – كان قد أصبح موقنًا بأن الملك كان

مشاركًا أو مؤيدًا ما حدث ، لأنه عندما اتصل بكر صدقى مستفسرًا عما يحدث أبلغه أن الملك غازى وراء الانقلاب ، غير أنه عندما قابل غازى وسأله فيما إذا كان على علم مسبق بما حدث نفى الملك بشدة ، ناكرًا ما قاله بكر صدقى ، وقد حضر عدد من السياسيين إلى القصر فى نفس الوقت ، وفيما كانوا يبحثون الموقف قامت إحدى الطائرات بإلقاء أربع قنابل على بغداد ، وقد شعروا من خلال حديثهم مع الملك بأنه يحبذ استقالة الوزارة - رغم إنكاره التعاون مع الانقلابيين ، فكان أن أسقط فى يد ياسين الهاشمى ، ولم يكن له يد سوى تناول ورقة خط عليها استقالته . وقد هاجم حركة الانقلاب فى كتاب الاستقالة « وحذر من نتائجها غير المحمودة » .

وهكذا كلف الملك حكمت سليمان ليرأس وزارة جديدة ، كما أراد الانقلابيون ، وعلى الرغم من كل ما تقدم فقد انقسمت الآراء حول حقيقة موقف الملك غازى من الانقلاب ، بين من يؤيد معرفته المسبقة بالانقلاب ، وحتى ضلوعه فيه ، وبين من يستبعد ذلك تمامًا ..

ويرى البعض بأن الملك كان يعلم بالانقلاب ، ولكنه فوجئ بعملية قصف مبنى مجلس الوزراء بالطائرات ، ويبدو أن هذه العملية لم يكن متفق عليها ، بدليل أن الملك بعث برسالة إلى بكر صدقى فى يوم الانقلاب حاول جعفر العسكرى حملها له قبل مقتله ، حيث جاء فيها ما يلى :

عزيز بكر صدقى :

تتسلمون هذا الكتاب من يد السيد جعفر العسكرى الذى سيلاقيكم بصورة خصوصية من أجل بحث الموقف ، لقد بلغنى الآن أن بعض الطائرات ألقت ثلاث قنابل فاستغربت جدًا لهذا الحادث الجديد ، بعد أن أخبرتكم تليفونيًا بلزوم إيقاف كل حركة ريثما نتدبر الوضع الحاضر .

إن كل حركة أخرى سوف لا تخلو من أن تؤثر أسوأ الأثر على مستقبل البلاد وسمعة الجيش . إذ ليس من حاجة ألبتة لشئ من ذلك ، وسوف تفهمون التفاصيل من جعفر .

٢٩ تشرين الأول « أكتوبر »

غازى - قائدكم الأعظم

أما حكمت سليمان رئيس حكومة الانقلاب فقد نفى علم الملك بالحركة مسبقًا « وإن كان الملك قد رحب بالقيام بالحركة . لأنها عملت على تخليصه من وزارة ياسين الهاشمى والقيود التى فرضتها عليه » .

أما السفير البريطانى فقد بعث بتقرير إلى حكومته ، أكد فيه بأنه بعد أن راقب تصرفات الملك وأحاديثه يوم الانقلاب تأكد بأنه كان على علم به !

ولقد اعتبرت حركة بكر صدقى بداية فعلية لتدخل الجيش فى السياسة ، وبداية الصراع بين العسكريين ، فقد كان بكر صدقى يتزعم كتلة من الضباط متصلة ببعض السياسيين من أمثال حكمت سليمان وجعفر أبو التمن وكامل الجادرجى ، وقد وجد هؤلاء بأن بكر صدقى الذى كان طموحه لا يقف عند حد ، والذى كان يعتبر أقوى شخصية عسكرية فى البلاد على استعداد للتعاون معهم بتنفيذ انقلاب عسكرى .

وبرزت هذه الفترة كتلة قوية من الضباط من بينهم المشير طه الهاشمى والعقداء الأربعة الذين لعبوا دورًا رئيسًا فى حركة مايو ١٩٤١ وما قبلها .. وقد أغضبت بكر صدقى هذه الكتلة ، ولا سيما بعد القضاء على حكومة ياسين الهاشمى التى كانت على علاقة قوية بالضباط القوميين ، حيث تغاضت عن نشاطاتهم ، خاصة إرسالهم المتطوعين والأسلحة والذخيرة الحربية ، إلى المجاهدين فى فلسطين ، وهناك من يلقى الشكوك على حركة بكر صدقى ، ويعتبرها من وحى بريطانيا التى أرادت وضع حد لتجاوب العراق مع القضايا والمشاعر القومية ، أما تعاطف الملك غازى مع الحركة ، فلم يكن إلا لشعوره بالكره لحكومة ياسين الهاشمى التى كانت تحصى عليه تحركاته وأنفاسه ، وبعبارة أخرى فإن الملك كان بعيدًا عن دوافع الانقلاب ومراميه ، وأن التعاطف ما لبث أن فقد بعد فترة من قيام حكومة الإنقلاب .

ويرى بعض الباحثين وبينهم الدكتور فاضل البراك فى كتابه « دور الجيش العراقى فى حكومة الدفاع الوطنى والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ » أن حركة بكر صدقى هى واحدة من محاولات بريطانية متعددة لعزل العراق عن أمته العربية ، ووصف هذه الحركة بأنها من وحى الإنجليز حيث قال « وكانت أول محاولة من هذا النوع قد جرت فى سنة ١٩٣٦ بانقلاب بكر صدقى الذى عمل فى الباطن بتوجيه من بريطانيا ، ولبس

فى الظاهر ثوبًا وطنيًا خادعًا ، وضرب الاتجاه القومى العربى الذى كان الطابع الأبرز للوزارة التى رأسها ياسين الهاشمى .

ويصل هذا التحليل إلى حد القول « وقد لاحظنا وجود تماثل بين عهد بكر صدقى سنة ١٩٣٦ وعهد عبد الكريم قاسم سنة ١٩٥٩ من جوانب عديدة ، أهمها يعود إلى الدور المقنع المعادى للقومية العربية الذى لعبه معظم التقدميين فى العهدين المذكورين ، ولا يمكن أن نفهم هذا الواقع فهمًا كاملاً إلا إذا ميزنا بين نوعين من التقدمية تمييزًا دقيقًا واضحًا ، فهناك حركة تقدمية غير قومية ، راهنت وتراهن على أوضاع العراق وعلى لعبة القوى الدولية فى المنطقة ، وهناك حركة تقدمية من نوع آخر ، هى تقدمية الحركة الثورية القومية التى راهنت وتراهن على المستقبل ، وعلى روح النهضة العربية ، وعلى التاريخ الذى يتحدى الواقع بإرادة الإنسان ، ويتحدى القوى التى أرادت وتريد أن تستغله » .

ومهما يكن فإن انقلاب بكر صدقى اعتبر أول انقلاب عسكرى فى الوطن العربى ، وقد تعاونت معه كتلة من الضباط « الوطنيين » إلا أن هؤلاء كانوا لا يستسيغون الاتجاهات القومية ، كما تعاونت معه مجموعة من السياسيين المدنيين من البرجوازيين والليبراليين والديموقراطيين ، أغلبهم من جماعة الأهالى ، وفى مقدمتهم حكمت سليمان الذى استهوته تجربة أتاتورك ومثيلاتها فى الدول الأخرى ، غير أن الحركة واجهت مقاومة الضباط والسياسيين القوميين . بالإضافة إلى مقاومة الساسة التقليديين ، كما أن بعض جماعة الأهالى ، ما لبثوا أن تخلوا عن دعم الحركة ، عندما بدأ بكر صدقى يتمادى فى نزعته الدكتاتورية مما حمل ثلاثة وزراء من أعضاء تلك الجماعة على الانسحاب من حكومة الانقلاب .

ولكل هذه العوامل وعوامل أخرى فإن حكومة حكمت سليمان لم تدم طويلاً ، فقد أجهضت حركة بكر صدقى فى اغتياله فى الموصل فى ١١ أغسطس ١٩٣٧ بينما كان فى طريقه إلى تركيا ، بتدبير من الضباط القوميين الذين ناصبوه العداء ، ومنذ ذلك الوقت بدأت تقوى وتبرز كتلة الضباط القوميين فى الجيش ، التى كانت تضم ضباطًا من فئة الرتب الكبيرة وفئة الرتب الصغيرة ، غير أن الفئة الأولى ، أخذت تتناقص شيئًا فشيئًا . كما أن مواقفها كانت مائعة بصورة عامة ، بينما تبلورت الفئة الثانية أكثر

فأكثر، وأصبح من أبرز فرسانها العقداء الأربعة ، وهم صلاح الدين الصباغ وفهمى سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب .

فى ١٩٣٦/١٠/٢٩ قام بكر صدقى زالعسكرى وهو ضابط عراقى (كردى الأصل) بأول انقلاب عسكرى فى الشرق الأوسط ، ضد النظام الملكى . كان بكر صدقى العسكرى متأثرًا بأفكار « جماعة الأهالى » ورغم أنه لم يقم بهذا الانقلاب باسم الكرد، أو لإقامة دولتهم المستقلة ، رغم أن هناك من يؤكد ذلك ، ولكن الأحداث أثبتت عكس ذلك، فإن الفترة التى كان فيها فى الحكم (من أكتوبر ١٩٣٦ إلى أغسطس ١٩٣٧) عرفت خلالها الحركة القومية الكردية تقدمًا محسوسًا ودفعة قوية .

رحب الكرد بانقلاب بكر صدقى. إذ رأوا فيه مجالاً أوسع للعمل. وخاصة العناصر اليسارية الكردية التى كانت تعمل فى صفوف الأهالى أو تتعاون معهم . وقد حسب غلاة الكرد أنه بوصول بكر صدقى « الكردى الأصل » إلى قمة السلطة فرصة لحصول الشعب الكردى على حقوقه القومية[1] . وكانت سياسة حكومة الانقلاب الداخلية فى هذه الفترة تنبع من إيمانها بعدم التمييز بين العراقيين . سواء كانوا من أصل عربى أو كردى . خاصة وأن حكمت سليمان رئيس الوزراء كان ميالاً للعنصر التركى ، ووزير المالية محمد جعفر أبو التمن كان زعيمًا للأهالى ، وكان هو وصالح جبر يمثلون العنصر الشيعى. أما رئيس أركان الجيش وقائد الانقلاب فكان كرديًا سنيًا . بينما كان كامل الجادرجى وبقية الوزراء عرب سنيون . لذلك كان من الطبيعى أن تؤكد الحكومة الجديدة على المساواة فى الحقوق بين جميع العناصر القومية والدينية فى العراق[2] .

وقد شجعت كل هذه الظروف السياسية الكرد على المضى فى سبيل تحقيق أهدافهم . لذلك انتشرت المنشورات الداعية إلى المطالبة بحق الشعب الكردى فى الاستقلال الفعلى عن العراق ، كما أرسلت منشورات أخرى تهديدية إلى الكثير من ذوى التأثير فى الحكومة ، وإلى الشخصيات العربية المتطرفة الأخرى موقعه من قبل

---

(١) Khaddury, Magid. Independent Iraq P. 108.

(٢) جريدة المصرى ، القاهرة : ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ،
فرتز جروبا ، « نجدة فتحى صفوة » العراق فى مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، ص ١٠٨ .

«الجمعية الكردية الإصلاحية» الأمر الذى أزعج رئيس الحكومة وطلب من الشرطة والجيش والقضاء تعقب مرسليها دون جدوى(١) .

يقول فرتز جروبا السفير الألمانى فى بغداد أيام الانقلاب إن بكر صدقى كان يرمى إلى إنشاء كردستان مستقلة ، ولهذا السبب كان يعمل على تشكيل جيش يحتوى على عناصر كردية قوية(٢) . فقد فاتح بكر صدقى فرتز جروبا سفير ألمانيا فى بغداد بخططه فى الدفاع عن كردستان ، وأخبره أيضًا ، ولكن بصورة سرية أنه كردى ، وأنه يهدف إلى إنشاء دولة كردية تضم السكان الكرد فى العراق وإيران وتركيا . وإن هذه الدولة يجب أن تكون قادرة على صيانة استقلالها من اعتداء جيرانها . وقال إن هذه القضية مهمة عنده لأنها فى قلبه ، وربما كانت هى السبب فى رغبة بكر صدقى فى الحصول على تقرير من أحد الخبراء حول موضوع الدفاع عن كردستان . أما تصريحه بأنها يجب أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها ضد بغداد فى حالة ما إذا أراد الإنجليز احتلالها فكان من قبيل التغطية فقط ، ويبدو أن بكر صدقى قد صرح بهذه الفكرة ليس لفرتز جروبا ، وإنما لآخرين أيضًا ، وهذا يفسر عداء القوميين العرب له . كما يفسر اغتياله فيما بعد(٣) .

كان بكر صدقى يوجه اهتمامه بالجيش بالدرجة الأولى ، وكان يزور فرتز جروبا كل يوم تقريبًا ليبحث هذا الموضوع معه . وفى أحد الأيام قال بكر إنه يود أن يستقدم ضابطًا ألمانيًا من ضباط الأركان ليعهد إليه مهمة وضع خطة للدفاع عن كردستان فى حالة احتلال الإنجليز لبغداد . وعلى أثر ذلك حضر إلى بغداد كولونيلا « هاينز » وهو ضابط كبير متقاعد منتحلاً صفة چيولوچى(٤) . وقد وضع خطة سرية للدفاع عن الحدود الشمالية الشرقية ، وعن بغداد إزاء هجوم إنجليزى عليها بعد أن ذهب للكشف على الحدود من راوندوز إلى خانقين(٥) .

(١) جريدة المصرى : القاهرة ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ .

(٢) نجدة فتحى صفوة : العراق فى مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، ص ١٢١ .

(٣) نجدة فتحى صفوة : المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(٤) نجدة فتحى صفوة : العراق فى مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، ص ١١٥ .

(٥) مذكرات طه الهاشمى ، ص ٢٤٢ هامش .

كما سافر إلى إيران للاطلاع على وضع الحدود، ولتكوين فكرة عن العدو المحتمل. وتحادث فى كردستان مع شيوخها فى موضوع الدفاع عن كردستان « أى مواقع المدفعية والرشاشات وكيفية بناء الاستحكامات وأماكنها وأبدى مقترحاته بشأن فتح الطرق الاستراتيچية . كما تباحث هاينز مع بكر صدقى فى كيفية تأسيس جيش كردى والاستعدادات اللازمة لتسليحه وتموينه[١] . وقد جمع كل ذلك فى تقرير بالألمانية مترجمًا للإنجليزية ، وأعطى نسخة منه إلى فرتز جروبا والأخرى لبكر صدقى . أما نسخة بكر فقد بقيت عنده بصورة شخصية وسرية ، ولما أزمع على السفر إلى تركيا تحدث مع على غالب[٢] . وقال له أن لديه ورقة سرية وشخصية يريد أن يحتفظ بها فأشار عليه هذا بأن يحفظها بدار أخته . إلا أن بكر لم يقتنع وأخذ التقرير معه فوضعه فى حقيبته الخاصة ، ولم يعثر على هذا التقرير فى خزانة رئيس أركان الجيش . ويقول طه الهاشمى بأن شاكر الوادى قد وضع يده على هذه الخطة بعد مقتل بكر صدقى ، وقام بتسليمها للإنجليز[٣] .

وللإنصاف فإن بكر صدقى لم يكن يعادى القوميين العرب ، ولم يعمل على تصفية العنصر القومى العربى من الجيش . بل كان يأمل أن يكسبهم إلى صفة يومًا ما فعاملهم بالحسنى على الدوام[٤] . ولم يعدم وجود العناصر ذات الصلة الوثيقة به[٥] . وقد حاول بكر صدقى مرارًا أن يتصل بتنظيم الضباط القوميين فى الجيش أمثال الصباغ وشبيب وفهمى سعيد ومحمود سلمان ، ولكنهم لم يستجيبوا لنداءاته ، ولذلك لا يمكننا أن نسلم بأن العامل القومى الكردى كان شغل بكر صدقى الشاغل ، فقد اشترك الضباط الكرد فى قتل بكر صدقى . منهم عبد العزيز ياملكى معاون قائد الكتيبة الثالثة فرسان بالموصل يشاركه الرائد محمد خورشيد أحد قواد السرايا « فرسان » ومن عشيرة الدلو الكردية ، بل إن اللجنة العسكرية المشكلة برئاسته ، التى كانت تريد تسيير الأمور من

(١) نجدة فتحى صفوة : العراق فى مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، ص ١١٥ .

(٢) أحد المواطنين الكرد المقربين إلى بكر صدقى .

(٣) مذكرات طه الهاشمى ، ص ٢٤٢ .

(٤) محمود الدرة : الحرب العراقية البريطانية ، ص ٧٢ ،

محمد إبراهيم مصطفى : العسكريون فى العراق ٣٦/ ١٩٤١ ، ص ١١٨ .

(٥) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ٧٢ ، محمد مصطفى ، ص ١١٨ .

وراء الستار كانت تحوى عناصر كردية وعربية على السواء ، كما أن حكومة الانقلاب فى أواخر أيامها قد وقعت ميثاق سعد أباد فى الثامن من شهر يوليو سنة ١٩٣٧ مع تركيا وإيران وأفغانستان . وكان الميثاق موجهًا بصورة رئيسية ضد حركة التحرر الوطنى الكردية . فقد نصت مادته السابعة على أن يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين الساميين . كل داخل حدوده بعدم إعطاء مجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة ، وقيامها بأعمال لغرض الإخلال بالنظام والأمن العام فى أى من بلاد الفريق الآخر . سواء أكانت فى منطقة الحدود أو فى غيرها ، أو بالإخلال بنظام الحكم السائد فى بلاد الفريق الآخر . وكان المقصود حركات الكرد .

إن ميثاق سعد أباد لا يقر صراحة بأنه يعنى الكرد فى المادة السابعة من مقرراته . ولكن الإشارة الضمنية إليهم واضحة « يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين الساميين ، كل داخل حدوده ، بعدم إعطاء مجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات ، أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات العامة ، أو قيامها بأعمال لغرض الإخلال بالنظام والأمن العام ، فى أى قسم من بلاد الفريق الآخر . سواء أكان فى منطقة الحدود أم فى غيرها، أو الإخلال بنظام الحكم السائد فى بلاد الفريق الآخر » .

عقدت هذه المعاهدة فى قصر (سعد أباد) ، فى طهران بتاريخ ٨ يوليو ١٩٣٧ ، بين الدول الإسلامية الأربع : العراق وتركيا وإيران وأفغانستان « فى أن يشتركوا ، بكل ما لديهم من الوسائط ، فى المحافظة على روابط الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهم ، وبناء على رغبتهم فى تأمين السلم والأمن فى الشرق الأدنى بضمانات إضافية ، ضمن نطاق ميثاق عصبة الأمم ، وأن يساعدوا بهذه الوساطة على تأمين السلم العام » . هذا ما جاء فى المقدمة باسم رؤساء هذه الدول .

إن ثلاثًا من هذه الدول ، تقوم فيما بينها حدود مشتركة ، ويقبع على جميع خطوط هذه الحدود كرد ثائرون فى مناطقهم الجبلية ، وهم الذين عنتهم المادة السابعة بالعصابات المسلحة فى منطقة الحدود .

لقد تم بالفعل التعاون الوثيق بين هذه الدول ، لمواجهة التحركات الكردية المسلحة. فأصبحت كل دولة تمنع تسلل أفراد العصابات إلى بلادها ، أو منع المساعدات عنهم ، كلما أمكنها ذلك .

لقد اتهم القوميون العرب مرارًا الفريق بكر صدقى قائد الانقلاب بأنه كان يسعى فى القضايا القومية الكردية. فقد سبق أن تقدم فاضل الجمالى مفتش المعارف ١٩٣٥-١٩٣٦ بتقرير مؤيدًا فيه هذا الاتهام . كما كان تنظيم الضباط القوميين فى الجيش أمثال صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب وفهمى سعيد ومحمود سلمان يرون فى بكر صدقى قائدًا يميل إلى التمييز بين عناصر أبناء الوطن الواحد ، ويحتضن عنصر «الأقلية الكردية» .

وأيًا كانت التهم الموجهة إلى بكر صدقى وعلاقته بالكرد فلم يستمر حكمه طويلاً وانتهى الانقلاب الذى قاده فى ١٩٣٦/١٠/٢٩ بمقتله فى ١٩٣٧/٨/١١ وسقوط وزارة حكمت سليمان ، وتولى جميل المدفعى الحكم . وفى عهد وزارة نورى السعيد الخامسة التى شكلها من ١٩٣٨/١٢/٢٥ إلى ١٩٣٩/٤/٦ إثر انقلاب عسكرى بدا كل شىء كما لو كان هادئًا فى كردستان .

لم يؤثر مقتل بكر صدقى العسكرى فى ١٩٣٨/٨/١١ على الشعور القومى الكردى الصاعد ، والذى كثف نشاطه السياسى . الذى أصبح علنيًا أو شبه علنى .

* * *

(جـ) البارزانيون وحركات بارزان

تقع بارزان فى أقصى شمال شرق العراق على سفح جبال شيرين الجنوبية الواقعة فى جنوب سلسلة جبال شيروان ، والتى تؤلف بدورها الحدود الفاصلة بين تركيا والعراق. وبارزان محاطة بجبال بيرص وزيبار وشيرمان فى الغرب والجنوب ، وجبال شيرين وناروش وبرادوست وبيرانى وكله شين من الشرق . وتعترض السبل الضيقة الموصلة إلى بارزان الأنهار والمجارى كنهر الزاب الكبير ونهر راوندوز ورووكوجك وشمزينان . فهذه العوارض الطبيعية الجبارة جعلتها من أمنع المناطق الكردية فى كردستان العراق ، وانعكست مناعة هذه المنطقة على سكانها فجعلت منهم محاربين أشداء ، وهكذا أصبحت منطقة بارزان مسرحًا للقلاقل والاضطرابات ، واستطاع الثوار أن يسيطروا عليها سيطرة تامة[١] .

الحياة الاجتماعية فى بارزان[٢] :

كان البارزانيون رعاه بسطاء لم تشبهم مساوئ المدنية . كانت تنتشر بينهم عادة الأخذ بالثأر . والمشكلات الداخلية والخارجية يحلها الشيوخ : فقد كانت كلمتهم نافذة ، وكل فرد فى العشيرة يعرف مكانته الاجتماعية . ومن الخطأ الاعتقاد أن الولاء للشيوخ كان مطلقًا « وإن كانت كلمتهم نافذة »[٣] .

---

(١) كريم زه ندى : المرجع السابق ، ص ٣٨ ،

O' Ballance, Edgar, Ibid. P. 21, & Eagleton, Wiliam, Ibid. P. 49.

(٢) يختلف الباحثون حول ما أخذت منه كلمة بارزان . فهناك رأى يذهب إلى أنها مأخوذة من كلمة «برازى» نسبة إلى عشيرة « برازى » أو أنه اسم جدهم الأعلى . ومعناه « الحق » أو بارسان : « أى الدراويش » أو « برازان » « أى إخوان الصفا » فهم ينتمون إلى عشائر الحكارى . سكنوا الجبال بعيدًا عن هجمات المغول . وهم يتقسمون إلى أسر وشعب . أهمها . شروابى ، مزورى بالا ، هه ركى ، دولة مه رى ، به روزى . وبارزان منطقة تشمل : بارزان ، ميركه سور ، مزورى بالا . وبعد تثبيت الحدود صارت بارزان ضمن الحدود العراقية .

(٣) Edgleton, Ibid. P. 50.

الطبعة العربية ، ص ٩٢ .

ظلت الأسرة البارزانية فى بارزان محافظة على مكانتها . فبعض أفرادها أصبحوا قادة عسكريين . وبعضهم أصبحوا زعماء روحيين . إلا أن البارزانيين ظلوا دائمًا مقاتلين أشداء ينطبق عليهم المثل الكردى « خلق الرجال ليقتلوا » وقد صار أعضاء الأسرة البارزانية رؤساءً وشيوخًا للطريقة الصوفية النقشبندية فى إقليم بارزان فى مطلع القرن التاسع عشر . وأشهر قادة البارزانيين[1] .

الشيخ عبد الرحيم البارزانى :

وهو الشيخ عبد الرحيم بن محمد بن عبد السلام بن تاج الدين البارزانى . اتخذ من بناء قديم فى بارزان تكية له ولمر يديه ، وجعلها مركزًا لطريقته الدينية . فلقب باسم «شيخ بارزان» وسمى أفراد عائلته بالبارزانيين حسبما جرت العادة عند العراقيين الكرد بتسمية العائلات وتلقيبهم بلقب مدنهم . كآل الراوى نسبة إلى مدينة راوه . وأنجب الشيخ عبد الرحيم خمسة أولاد وهم الشيخ عبد السلام ، الشيخ أحمد ، الملا مصطفى، والشيخ صديق ، محمد بابو . وعند وفاته سنة ١٩٠٨ خلفه ابنه الأكبر الشيخ عبد السلام شيخًا على بارزان ورئيسًا للتكية ومالكًا لأوقافها[2] .

الشيخ عبد السلام البارزانى والأتراك :

وقد خلف أباه الشيخ عبد الرحيم سنة ١٩٠٨ واستطاع أن يجمع حوله مئات من المريدين الذين يسكنون فى التكية ويعيشون على أوقافها[3] وبلغ نفوذه على القبائل فى منطقته حدًا جعله يفرض عليهم الضرائب ويقاسمهم إنتاجهم باسم التكية ، ويدعوهم إلى القتال متى شاء ، وكانوا يخضعون له ويعتقدون فى روحانيته اعتقادًا راسخًا . وقد بسط سلطانه على قبائل البروشيين والشيروانيين والمزوريين وقسم من الهركيين والبرادوستيين وبعض الزيباريين . فامتد نفوذه من راوندوز شرقًا حتى العمادية غربًا . ومن الزاب الكبير جنوبًا حتى منطقة حكارى شمالاً . فكان هو الحاكم الفعلى لهذه المنطقة . فلم يخضع للسلطات التركية خضوعًا فعليًا[4] .

---

(١) دانا أدمز شمدت : رحلة إلى رجال شجعان ، ص ١٤١ .

(٢) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(٣) « المريدون هم شتات من القبائل أقسموا يمين الإخلاص للشيخ والموت فى سبيله » .

(٤) أمين سامى : المرجع السابق ، ص ١٩٥ ، Elgeton, Ibid. P. 48 ، والترجمة العربية ص ٩٤ .

تصدى الشيخ عبد السلام لمقاومة القوانين الجديدة التى فرضها نظام « تركيا الفتاة » فى استانبول. ففى سنة ١٩٠٨ تحدى السلطات التركية، وأعلن الثورة ضدهم إلا إنه لم يبادر بالقتال إلا عندما أرسل الترك قواتهم لقتاله لفرض هذه القوانين الجديدة. وقد ظل القتال مستمرًا حتى عقد صلحًا مع ناظم باشا والى العراق سنة ١٩٠٩(١) .

ولكن سرعان ما بدأت علاقاته بالأتراك فى التدهور مرة أخرى ، فقد تقدم للحكومة العثمانية بعدة مطالب منها :

(أ) أن تكون اللغة الكردية هى اللغة الرسمية إلى جانب التركية فى المناطق الكردية التى تخضع لإدارته .

(ب) أن تستعمل اللغة الكردية للتعليم فى مدارس كردستان .

(جـ) تعيين موظفين يتكلمون الكردية فى المناطق الكردية .

(د) تعيين قضاة ومفتيين على المذهب الشافعى فى كردستان .

(هـ) أن تجمع الضرائب من الكرد بما يتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية .

(و) أن توجه هذه الضرائب إلى إصلاح الطرق والمرافق فى كردستان(٢) .

ولكن العثمانيين قد رفضوا هذا المطالب :

صمم العثمانيون على التخلص منه ، فما كان منهم إلا واختلقوا له تهمة التآمر ضد الحكومة . مما دفعه إلى طلب المساعدة من روسيا(٣) .

وقد ازدادات العلاقات سوءًا بنشوب الحرب العالمية الأولى . حيث رفض الشيخ عبد السلام إرسال متطوعين من أتباعه للقتال إلى جانب العثمانيين . كما رفض دفع الضرائب وهاجم مدينة عقرة(٤) . لذا فقد جرد عليه الأتراك حملة عسكرية قوية استطاعت التغلب عليه بمساعدة العشائر الموالية كالزيباريين والأورمانيين وغيرهم . وقد هرب الشيخ عبد السلام إلى تركيا واختبأ قرب منطقة وان . ولكن السلطات

---

(١) محمود الدرة : القضية الكردية ، ص ١٩٥ .

(٢) Laurin, Mc, Ibid. P. 60.

(٣) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(٤) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

التركية عثرت عليه وجئ به إلى الموصل حيث حوكم هناك وأعدم مع ستة من أعوانه سنة ١٩١٤ فخلفه أخوه الشيخ أحمد البارزانى[١] .

الشيخ أحمد البارزانى :

ترك الشيخ عبد السلام أخاه الشيخ أحمد سنة ١٩١٤ وكان فى الثامنة عشر من عمره . وقد تولى تربيته فارس أغا الزيبارى هو وأخوته وتزوج الشيخ أحمد ابنته . ولما كبر أصبح شيخًا على بارزان[٢] وكان إعدام أخيه الشيخ عبد السلام رادعًا له فى بداية الأمر ، فظل هادئًا مخلدًا إلى السكينة حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى والاحتلال الإنجليزى لكردستان والعراق[٤] حيث برز على المسرح السياسى بمشاركة الزيباريين فى قتل الحاكم السياسى البريطانى المستر بيل ومعاونة الكابتن سكوت فى إغارتهم على عقره سنة ١٩٢٠ ثم فى مشاركته العشائر الأخرى فى الهجوم على العمادية سنة ١٩٢٢ .

قضى السنين الطوال فى اكتساب المزيد من النفوذ والقوة والسلطان بين الكرد ، فقد اتخذ بعض المراسيم والمظاهر التى تضفى عليه الجلال والوقار[٤] وقد لجأ فى أحيان كثيرة إلى العنف والقسوة لتنفيذ إرادته . فإن أبت إحدى القرى التابعة له أن تنفذ أوامره أرسل إليها عددًا من أتباعه لتأديبها ... وقد قيل إن البعض من عشائره قد عبدوه ، وآخرون كانوا ينظرون إليه بصفته وليًا[٥] ولكن الحقيقة أن ذلك لم يكن القصد منه سوى الإعلان عن كونه المهدى المنتظر[٦] .

عملت الحكومة العراقية على حسم قضية الشيخ أحمد البارزانى بعد القضاء على حركة الشيخ محمود ، وبعد أن برز على مسرح الأحداث فى أواخر سنة ١٩٢٧ . وفى مطلع العام التالى انتشرت الإشاعات حول أهدافه المعادية للحكومة العراقية . فكتب

(١) Longrigg, Stephen Hemsly. Lraq. 1900/1950. P. 86.

(٢) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(٣) أمين سامى : المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

(٤) Eagleton, Ibid. P. 48.

(٥) المقدم الركن بهاء الدين نورى : رتل بارزان ، ص ٧٢ ،
العميد : حسن مصطفى : البارزانيون وحركات بارزان ، ص ١٩٦ .

(٦) دانا آدمز شمدت : المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

إليه المندوب السامى محذرًا من مغبة أعماله ، ومؤكدًا أن الحكومة العراقية لا تضمر له شيئًا من العداء فرد الشيخ أحمد ردًا وديًا ، وطلب أن يرسل إليه مندوبًا ليجتمع به فى مكان قريب من بارزان(١) .

وعلى هذا قابل الميجور ويلسون المفتش الإدارى للواء الموصل الشيخ أحمد فى بله فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٨ وكانت مطالبه عشائرية بالدرجة الأولى ، وتتمثل فى حق الإشراف والمراقبة على القرى التابعة لفضاء راوندوز . فأفهمه ويلسون أن الحكومة العراقية ترفض الاستجابة لمطالبه ، واتفق معه على أن يتولى مسئولية حفظ الأمن والنظام فى جهات مزورى وباروش وشيروان ، وأن يقوم فى الوقت نفسه بتحصيل الرسوم الأميرية العائدة للحكومة فى تلك الجهات ، وبهذا أصبحت قضيته منتهية . لكن سرعان ما تجددت حركة الشيخ أحمد مرة أخرى . وكانت هذه المرة بسبب رغبته فى السيطرة على العشائر الكردية . فحدثت عدة حوادث ألجأت وزارة الدفاع إلى إرسال حملة عسكرية قامت بتخريب قرية بارزان(٢) ولم يلبث الشيخ أحمد أن قام فى إبريل سنة ١٩٣١ بجمع الأتباع المسلحين حوله ورفع طلبًا إلى عصبة الأمم طلب فيه منح الكرد الحكم الذاتى(٣) .

وفى الوقت الذى كانت فيه الحكومة تترقب نهاية الانتداب فى العام التالى راحت تستعد لبسط سلطانها الكامل على كل أرجاء المملكة بما فيها بالطبع كردستان . حيث كان معظم السكان يقوم برعاية شئونهم بأنفسهم بإشراف شيوخ القبائل أو الزعماء الدينيين . وكانت بريطانيا قد تركت أمور هذه القبائل ، ولم تتخذ إجراء ما أمام امتناع هذه القبائل عن دفع الضرائب لسنوات مضت . أما الحكومة العراقية الجديدة فقد بدأت تقوى سلطتها . خاصة بعد عقد معاهدة ١٩٣٠ بين هذه القبائل ، وكانت ترى حتمية الصدام معها ، وعلى رأسها الشيخ أحمد البارزانى(٤) .

---

(١) Brirish Report on Iraq. Administration for the yaer 1928, P. 8.

(٢) م.ح.و. ملفات البلاط الملكى :
ملف رقم ٤٣ د / ٧/ ٤ . كتاب وزارة الادفاع إلى مجلس الوزراء فى ١٩٣١/١/٣٠ رقم س/٤٣ .

(٣) م.ح.م. : ملفات البلاط الملكى :
ملف رقم د/٧/٤ كتاب متصرفية الموصل إلى وزارة الداخلية فى ١٩٣١/٤/٣ برقم س/١٧١ .

(٤) إيجلتن : جمهورية معاباد الكردية ، ص ٩٥ ، Kenein, Derk. Ibid. P. 30 .

الحركة البارزانية الأولى
١٩٣١/٧/١٢ - ١٩٣٢/٣/١٤

هاجر عدد من الكرد المناوئين للشيخ أحمد إلى مناطق أخرى مثل « بروه ريكان » غرب نهر شمزينان قرب العمادية ، وإلى الشرق حيث منطقة برادوست الموالية للحكومة، وقد اعتبر الشيخ أحمد أن هذه الهجرات خروج على طاعته وتحديًا لسلطاته فقرر أن يعيدهم إليه بالقوة . خاصة وأن هذه الهجرات قد لجأت إلى من يعتبرهم الشيخ أحمد خصومًا له . لذلك جمع الشيخ قوة كبيرة من أتباعه وأعوانه واتجه نحو نهر شمزينان يحاول عبوره إلى منطقة بروه ريكان لإعادة اللاجئين هناك ، ولكن كلحى أغا رئيس قبيلة الريكان اعترض سبيله يوم ١٩٣١/٧/١٢ ومنعه من العبور فعاد الشيخ أحمد دون إحراز أى مكسب ، ولكنه صار يتحين الفرص للشيخ رشيد لولان وأتباعه لدرجة أصبح معها الخلاف بينهما قابلاً للانفجار[١] وقد ازداد الخلاف خاصة بعد أن أعلن الشيخ رشيد لولان الجهاد ضد الشيخ أحمد[٢] .

وقد أسرعت الحكومة للاتصال بالشيخ أحمد بهذا الخصوص فرفع فى أول أغسطس كتابًا إلى الملك بواسطة متصرف الموصل أعلن فيه الطاعة المطلقة والإخلاص كما أعلن عن استعداده لوضع أربع آلاف مقاتل تحت تصرف الحكومة . لذلك سعت الحكومة[٣] إلى حل الخلاف بين الطرفين بواسطة لجنة تحكيم مؤلفة من :

(أ) متصرفى الموصل وأربيل .

(ب) قائمقامى راوندوز الزيبار .

(جـ) ممثل عن كل من الشيخ أحمد البارزانى والشيخ رشيد لولان .

وقد اجتمعت اللجنة فى عقره فى أوائل نوفمبر سنة ١٩٣١ وحضر الملا مصطفى البارزانى ممثلاً لأخيه الشيخ أحمد . ولكن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق وعاد كل إلى محله[٤] .

---

(١) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ١٩٧ ، أمين سامى ، ص ٢٠٢ .

(٢) Eagleton, Willam, Ibid. P. 48 & Laurin, Mc, Ibid. P. 24.

(٣) م.ح.و. ملفات البلاط الملكى :
ملف رقم د/٧/٤ . برقية من متصرفية الموصل رقم س ٣٧٢ فى ١٩٣١/٨/١ .

(٤) أمين سامى : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .

على أثر فشل مهمة لجنة التحكيم أرسل الشيخ أحمد أخاه الملا مصطفى البارزانى ومعه حوالى ستمائة من أتباعه المسلحين لمهاجمة قرى الشيخ رشيد لولان فى برادوست حيث أحرق سبعًا منها[١] .

لقد ظهر الملا مصطفى فى دور القائد الحربى لأول مرة هذا العام « ١٩٣١ » وله من العمر سبع وعشرون عامًا[٢] ، ففى أواخر هذا العام اعترض الملا مصطفى سبيل قائمقام الزيبار وأسره مع ثمانية من الشرطة الخيالة . مما دعا الحكومة أن تأمر فوج حامية بله الواقعة على بعد عشرة كيلومترات من بارزان بمباغتته وأسره ، إلا أن الشيخ قاوم الفوج[٣] فقد حدثت مصادمات دامية بين هذا الفوج وأتباع الشيخ أحمد فى صباح ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ . ولكن هذه الإجراءات ذات النطاق المحدود لم تجد نفعًا فى القضاء على نفوذ الشيخ أحمد .

لذلك أيقنت الحكومة أنه لا سبيل للسيطرة على المنطقة وتأسيس الإدارة المدنية فيها إلا بإجراءات عسكرية واسعة النطاق[٤] وقد قررت الحكومة فى الثانى عشر من يناير ١٩٣٢ القيام بالحركات العسكرية فى المنطقة لتوطيد الأمن فيها ، وتشكيل نواح فى كل من شيروان ، مزورى بالا ، بارزان . ولسد طريق هرب البارزانى نحو الغرب والشمال « أو نحو الحدود التركية » كان لابد من تأليف رتل من الشرطة ليشغل المنطقة الواقعة شرق العمادية ، والطلب إلى تركيا عدم قبول التجاء البارزانى إليها هو وأعوانه[٥] تطبيقًا للاتفاق الموقع معها فى ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ « التركى البريطانى العراقى »[٦] .

وقد انضم إلى الشيخ أحمد عدة قبائل. منهم: المزوريون والأورمانيون. والكرديون. وبعض البرادوستيين والهركيين ، وقد شغلت قوات الشيخ البارزانى مضيق بيريس وضفة الزاب اليمنى[٧] .

(١) Laurin, Mc, Ibid. P. 24.

(٢) دانا آدمز شمدت : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٣) الدرة : المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

(٤) أمين سامى : المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

(٥) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

(٦) Hurwitz, Ibid. P. 1243 Vol II.

(٧) أمين سامى : المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

وفى الجـانب الآخـر انضم إلى الحكومـة كل من الشـيخ كلحى أغا رئيس عشـيرة الريكان ، وفارس أغا الزيبارى رئيس الزيباريين . والشيخ رشيد لولان رئيس برادوست . وفى العاشر من مارس ١٩٣٢ أرسل وزير الداخلية العراقية كتابًا إلى الشيخ أحمد ذكر له فيه عزم الحكومة على تأسيس إدارة منظمة فى قضاء الزيبار لتوطيد الأمن فيه أسوة بالأراضى العراقية الأخرى . وأنه إذا كان يرمى حقًا إلى خير المواطنين الكرد والتعاون مع الحكومة فى إنجاز مشاريعها العمرانية والإدارية فعليه أن يحضر أمام قائمقام الزيبار فى بله قبل غروب يوم ١٩٣٢/٣/١٤ . لكى يعلن طاعته للحكومة ، وأن الحكومة تعده بشرفها أنها لن تمسه بسوء فى عودته لمحله ، وإذا لم يفعل ذلك فسيعتبر متمردًا على الحكومة . ثم عرضت عليه الحكومة السكن فى الموصل على أن تترك له حرية التصرف فى أملاكه[1] .

ولكن الشيخ لم يحضر فى الوقت المحدد بكتاب وزير الداخلية ، ورفض طلب الحكومة وعروضها . واستمر فى استعداداته لمواجهة المراكز الحكومية ، وعلى أى حال فوزارة الداخلية كانت قد اتفقت مع وزارة الدفاع على ضرورة البدء بالحملة التأديبية ضد الشيخ اعتبارًا من ١٩٣٢/٣/١٥[2] .

لقد أرسل طابور عراقى لفرض الأمن فى برادوست فى ١٩٣٢/٣/١٥ فأبيد . ثم أرسل طابور عراقى آخر لقى نفس المصير[3] فاستخدمت الغارات الجوية . حيث اشتركت القوة الجوية البريطانية . ووصلت إلى تخوم بارزان فى سنتى ١٩٣٢ ، سنة ١٩٣٣ . ومع أن الطائرات الميسورة فى تلك الأيام كانت أبطأ من الطائرات الحديثة والقنابل أصغر مما هو مستعمل اليوم . فقد كان ما فيه الكفاية لتدمير القرى الكردية الجبلية حيث تصاعدت نسبة التدمير فى بعض الحالات لتشمل ٨٠٪ من الأحياء المأهولة ، وكانت نتيجة القصف انسحاب البارزانى من برادوست[4] لقد جرت عدة معارك أهمها معركة « مامشك » التى جرت حينما كانت القطعات العسكرية تعبر

---

(١) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٢) عبد الرحيم ذو النون زويد « العراق فى الحرب العالمية الثانية » ١٩٤٥/١٩٣٩ . ماجستير . القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٢٦٦ ، أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

(٣) الدرة : المرجع السابق ، ص ١٩٩ ، O' Ballance, Ibid. P. 24 & Edgleton, Ibid. P. 48 .

(٤) دانا آدمز ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

المضيق ، وفى ١٨ مايو احتلت قوات الحكومة قرية بارزان ، وبدأ أعوان الشيخ ينفضون من حوله وتفرق معظم أنصاره مما اضطره إلى إخلاء جبل شيرين والانسحاب إلى شيروان ماذنة ومزورى بالا متنقلاً هو وأسرته من قرية إلى أخرى متخلصًا فى متابعة الطائرات[١].

لم يأت النصف الأول من شهر يونيو سنة ١٩٣٢ حتى كان وضع الشيخ أحمد قد ساء كثيرًا . ولم يبق معه إلا القليل من أقاربه والذين لا يستطيعون أن يسلموا أنفسهم للحكومة[٢] وقد تدخل المستشار الشرقى للسفارة البريطانية الكابتن « هوات » لتخفيف قبضة الجيش على البارزانيين وعمل هدنة لم تنجح . وفى ١٨ يونيو سنة ١٩٣٢ انسحب إلى منطقة « زيتا » القريبة من الحدود العراقية التركية إلا أن الجيش تعقبه فاحتلها فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ ، بينما كان الأخوة الثلاثة الشيخ أحمد والملا مصطفى والشيخ صديق ونحو مائة من أتباعهم ومريديهم قد التجأوا إلى داخل الحدود التركية عند قرية كرانه[٣] .

حيث قبضت الحكومة التركية على زعماء البرزانيين وسلمتهم للحكومة العراقية ، وقد وافقت الحكومة العراقية على ألا تتخذ أى إجراءات ضدهم شريطة أن يترك الشيخ أحمد وأخوه الملا مصطفى والأسرة جميعها منطقة بارزان ويخضعوا للإقامة الجبرية فى الناصرية أولاً ، ثم إلى السليمانية فيما بعد ، وخصصت لهم رواتب شهرية[٤].

مع أن حركات بارزان اعتبرت منتهية يوم ٥ يوليو ١٩٣٢ إلا أن ذيولها استمرت نحو سنة أخرى لم تنقطع الاضطرابات خلالها فى المنطقة ، فقد ظل كثير من الكرد بزعامة أولوبك ، وخليل خوشوى . قرب الحدود . حيث يقومون بعمليات فدائية ثم يعودون لتركيا مرة أخرى عندما تطاردهم القوات العراقية ، وقد اضطرت الحكومة العراقية إزاء اشتداء مقاومة هؤلاء الكرد إلى إعداد رتل جديد ليتولى تصفية حركاتهم[٥] ولكنه

---

(١) O' Ballance, Ibid. P. 25.

(٢) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

(٣) أمين سامى : قصة الكرد فى شمال العراق ، ص ٢٠٧ .

(٤) Edgleton, Ibid. P. 18 & O' Ballance, Ibid. P. 25.

(٥) محمود الدرة : القضية الكردية ، ص ٢٠٧ .

لم يحقق نجاحًا يذكر ، وقد استمرت الحركات العسكرية حوالى عام كامل ، ثم أخذ أولوبك يفاوض الحكومة العراقية عن طريق ضابط بريطانى عرفه الكرد باسم الكابتن فيولت Captain Violet وقد تقدم للحكومة العراقية بالمطالب الآتية(١) :

١ - أن توافق الحكومة على إقامة أولوبك وأتباعه فى بارزان .

٢ - أن تفرج الحكومة عن شيوخ بارزان المعتقلين فى الناصرية . وتسمح لهم بالإقامة فى السليمانية ، وقد وافقت الحكومة على هذه الطلبات .

بعد أن هدأت الأحوال فى بارزان أصدرت الحكومة العراقية قانون العفو العام عن جميع البارزانيين فى ١٣ مايو سنة ١٩٣٣ على أن يعيشوا تحت الإقامة الجبرية فى مناطق حددتها لهم . حيث قضت أسرة البارزانى عشر سنوات معظمها فى السليمانية التى كانت العاصمة الروحية للوطنية الكردية حتى قيام الحركة البارزانية علم ١٩٤٣(٢) ولكن الفترة بين سنة ٣٣، ٤٣ بالرغم من ذلك قد شهدت الكثير من أعمال العنف خاصة فى عهد الوزارة الهاشمية الثانية .

استمرار حركات بارزان
١٩٣٥ - ١٩٣٦

قامت حكومة ياسين الهاشمى « الوزارة الهاشمية الثانية ١٩٣٥/ ١٩٣٦ » فى أغسطس سنة ١٩٣٥ بإنشاء المزيد من مخافر الشرطة فى بله . مقر البارزانى من قضاء الزيبار بهدف القضاء على أعمال الثوار الذين كانوا ينشطون فى هذا الإقليم(٣) ويقلقون راحة السكان ، ويعكرون صفو الأمن وبخاصة أتباع خليل خوشوى(٤) .

أعلنت حكومة الهاشمى الأحكام العرفية لتطهير هذه المنطقة من أعمال الإخلال بالأمن . حيث سيرت قوة تأديبية فى أغسطس سنة ١٩٣٥ للقضاء على متسببيها عن طريق قيامها بإرسال فرقتين من المدفعية لحراسة الحدود وسدها فى وجههم ، وتمكنت الحكومة العراقية بعد ذلك من اجتياح المنطقة الكردية والقضاء على كثير من الثائرين

---

(١) دانا آدمز شمدت : المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٢) Eagleton, Wiliam, Ibid. P. 18 & O' Ballance, Edgar. Ibid. P. 25.

(٣) البرقاوى : تطور الحركة الوطنية ، ص ١٢٧ .

(٤) أحمد فوزى : قاسم والأكراد ، ص ٩٥ .

وقد فر على أثر ذلك خليل خوشوى إلى إيران ، وقد قدم إلى المحاكمة ٦٣ من أتباعه حيث حكمت المحكمة العسكرية على تسعة منهم بالإعدام(١) .

ولكن ما أن حل الشتاء حتى عاد خليل خوشوى مرة أخرى إلى المنطقة ، وعاود غاراته على قوات الحكومة واحتل بعض المقاطعات ، ولكن القوات التأديبية للحكومة طاردته ، مما أدى إلى هربه هو وجماعته إلى جبال كاونده فى الأراضى التركية(٢) .

وقد أرسلت الحكومتان العراقية والتركية بعض القوات الاستطلاعية إلى منافذ هذا الجبل لتضييق الخناق عليهم . وفى السابع من مارس سنة ١٩٣٦ استطاعت هذه القوات العراقية التركية أن تعين مواضع الثوار . فداهمتهم فى اليوم التالى بالضرب وقد قتل فى هذه المعركة بالقرب من قرية سيرة ١٣ من الثوار ، وتم القبض على عشرة آخرين بينهم زوجة خليل خوشوى ، كما استطاعت القوات المشتركة قتل خليل خوشوى وسليم خوشوى مع ثلاثة من زملائهما فى مارس من نفس العام . وفى نفس الفترة التى كان يعمل فيها خليل خوشوى ١٩٣٥/ ١٩٣٦ كان هناك على الحدود العراقية الإيرانية ثائر كردى آخر هو سعيد محمد بيكولا يقوم بعمليات نشيطة فى المنطقة القبلية بالقرب من السليمانية . فينطلق من الحدود الإيرانية إلى هذه المنطقة هو وأتباعه ، وبعد أن تم التضييق عليه حوصر فى أغسطس سنة ١٩٣٥ ثم عفت عنه الحكومة العراقية(٣) .

كان على مصطفى البارزانى وأنصاره ، الذين كانوا فى المنفى بعد إخماد انتفاضة عام ١٩٣٢ ، وعانوا مصاعب مادية ومعنوية ، أن يلعبوا دورًا بارزًا فى الأحداث القادمة . لقد كانوا تحت رقابة السلطات العراقية المشدّدة . وغالبًا ما كان تغيير مكان المنفى (الموصل، والناصرية ، وجنوب البلاد، وكردستان - وأغجلر وكفرى، وأخيرًا السليمانية). وكان المبلغ المخصص للمهاجرين ينقص باستمرار . وبلغ عام ١٩٤٣ ، ٣٠ فلسًا للشخص الواحد فى اليوم ، هذا المبلغ من المال لا يكفى حتى لسد رمق العيش .

فى هذا الوقت ازداد نشاط منظمة « هيوا » القومية بين صفوف السكان الكرد ، هذه المنظمة ، التى أسسها الضباط الكرد التقدميون عام ١٩٣٩ . أقام مصطفى

---

(١) Eongrigg : Iraq, 1900/ 1950. P. 248.

(٢) Eongrigg, Ibid. P. 248.

(٣) البرقاوى : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

البارزانى أثناء وجوده فى السليمانية اتصالات مع أعضاء « هيوا » ونفّذ بمساعدتهم خطة الفرار إلى منطقة بارزان ، وحاول مصطفى البارزانى إقامة اتصالات مع عدد من الزعماء الكرد المجاورين له ، بغية التعويض عن النقص فى الأسلحة ، التى صادرتها السلطات العراقية فى أعقاب انتفاضات عام ١٩٣٢ ، و ١٩٣٥ - ١٩٣٦ . إلا أن عددًا كبيرًا منهم كان على ارتباط بالنظام الملكى ، واتخذ موقفًا سلبيًا من خطط الانتفاضة ضد الحكومة .

الحركة الكردية أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها

الحركة البارزانية الثانية ١٩٤٣ - ١٩٤٥

اتسمت سنوات الحرب العالمية الثانية فى كردستان بالتوتر وتدهور أوضاع الكرد الاجتماعية والاقتصادية . فالعواقب الوخيمة لسياسة الحكومة العراقية فى كردستان « تجلت فى شتى مجالات حياة الشعب الكردى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية »[1] .

فى سنوات الحرب تأسست فى مدن العراق « مكاتب سرّية » خاصة ، مهمتها محاربة الميول المعارضة فى صفوف الرأى العام الاجتماعى الكردى والعربى . وجدّت «المكاتب السرية» فى كردستان بوجه خاص ، حيث كان يجرى النظر إلى نضال القوى القومية الديموقراطية فى سبيل تحسين الوضع الاجتماعى والسياسى بأنه « يمثل نشاطًا تخريبيًا » ، أما المشاركون فيه فقد تمت معاقبتهم بأشدّ أنواع العقوبات .

كانت الأوساط العراقية الحاكمة ترصد عادة أقل الاعتمادات لاحتياجات تطوّر المناطق الكردية الاجتماعية والثقافية . وفى سنوات الحرب تقلصت هذه الأموال الشحيحة أكثر من ذى قبل . وارتفعت أسعار المواد الضرورية ارتفاعًا كبيرًا ، وخاصة ازدادت ، مقارنة مع مواد ما قبل الحرب . أما فى كردستان العراق فقد كان وضع السكان أكثر سوءًا . فقد كان سعر الخبز فى كركوك أغلى بأربع مرات مما هو عليه فى بغداد . كانت مشكلة المواد التموينية من المشاكل المتفاقمة جدًا فى مناطق كردستان الجبلية . لا سيما فى منطقة بارزان ، حيث كانت قدرات الإنتاج الزراعى محدودة

(١) أ. ف. فيدتشنكو ، العراق فى النضال من أجل الاستقلال ، موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ٩٤ .

للغاية، وكان من الصعب شراء شىء ما ، حتى بأسعار مرتفعة . وكما كتبت الصحافة فقد «زاد الفقر والمرض والإرهاب» فى هذه المنطقة .

ظلت كردستان هادئة نسبيًا فى خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية . ولكن العراق بصفة عامة سرعان ما عانى أزمة اقتصادية خانقة نتيجة للحرب فتدهورت حالة الشعب العراقى عامة ، والكردى خاصة إلى درجة كبيرة . وكان الملا مصطفى والشيخ أحمد محتجزين فى السليمانية آنذاك منذ الحركة البارزانية الأولى ١٩٣٢ - ١٩٣٣ . وكانت الأخبار تصلهما عن تدهور الحالة الاقتصادية فى المنطقة الكردية حتى وصلت إلى حد المجاعة فى بارزان[١] .

وتؤكد وثائق الحكومة العراقية والسفارة البريطانية فى العراق هذه الحالة السيئة. فقد جاء فى تقرير كتبته شرطة العراق السرية بعنوان «غلاء المعيشة وتدابير الحكومة» أن قضية غلاء المعيشة والتدابير المتخذة من قبل الحكومة لمراقبتها مازالت من المواضيع الرئيسية التى تلوكها الألسن »[٢] .

وأن الشعب كان شديد التذمر من جراء عدم قيام الحكومة بمراقبة أسعار المواد الغذائية الحيوية والحاجات الأخرى « وأورد التقرير الكثير عن شحة الخبز وظهور الخبز الأسود ، وتذمر الشعب من التجار المحتكرين »[٣] .

وقد استمر مستوى المعيشة فى الارتفاع على الرغم من محاولات الحكومة لتخفيفه بسبب اندلاع الحرب مع اليابان ، والذى تسبب فى رفع أسعار البضائع البسيطة[٤] والآلية إلى ما يقرب أربعة مرات سعره من قبل . وأصبح الفقراء يعانون من المتاعب[٥] كما أدى ارتفاع أسعار المعيشة غير المنتظمة للخبز والدقيق والمعاناه التى

(١) Adamson, David. Kurdish. War. P. 21.

(٢) إسماعيل ياغى : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٥٤ .

(٣) شرطة العراق : جريدة الاستخبارات السياسية . سرى للغاية .

(٤) F. O. 371, 31361, 3858 (E, 258/204/39) January 12/1945. Sir. K. Cornwalis to Mr. Eden. P. 2.

(٥) F. O. 371, 31371, 3858 (E, 258/204/39) January 12/1942. Sir. K. Corn to Mr. Eden.

يشعر بها الفقراء إلى أن يتخذها الشيوعيون كمادة للدعاية[١] المعادية للسلطة ، فقد علق الحزب الشيوعي العراقى على قضايا التموين بقوله : إن الشعب يقاسى صعوبة فى الحصول على ضروراته أكثر من أى وقت مضى . وتسعير بعض المواد لم يبدل قط من جوهر القضية . بل عقدها فى بعض النواحى . إذ إن بعض المواد المسعرة اختفت من السوق ولم تتخذ إجراءات ضد تهريبها[٢] .

وقد انعكست هذه الحالة ليس على منطقة بارزان فحسب . بل على الملا مصطفى نفسه هو وأتباعه المحتجزين ، فقد ساءت حالتهم المادية[٣] ، ففى سنة ١٩٤٣ كان الملا مصطفى ينفق من الهبة التى كانت تقدمها له الحكومة خلال مدة بقائه فى السليمانية ، وقد بلغ به الحال بمستوى معيشته الخاصة إلى العجز عن تأمين لقمة خبزه بالمخصصات الحكومية الزهيدة فترة إبعاده إلى السليمانية ، فبعد أن انتزع كل القطع الذهبية من عمامات رأس إحدى عشر زوجة من زوجاته وباعها استنفذ كل ما لديه احتيالاً على العيش[٤] وقد طلب الملا مصطفى إلى المتصرفين زيادة مخصصاته ، فلم يلبوا طلبه ، ورد الموظفون على إلحاحه ردًا سيئًا[٥] .

أبلغ الملا مصطفى الحكومة بالحالة الاقتصادية السيئة فى بارزان ، فوعدت بالمساعدة ، ولكن دون نتيجة مما اضطره للهرب من السليمانية فى يونيو سنة ١٩٤٣ ، فقد تمكن من التسلل عبر الحدود الإيرانية وعاد إلى بارزان التى كان يسودها الاضطهاد الثقافى والسياسى فوجد أن الظروف مهيئة لاستئناف الكفاح المسلح لتحقيق آمال الشعب الكردى[٦] لذلك التف حوله الكثيرون ، وأصبح الشعور القومى الكردى متأججًا ضد الحكومة العراقية القائمة التى اعتبرها الكرد معادية لهم .

---

(١) F. O. 371, 35010, 3844 (E, 946/989/93) February 16, 1943. Sir. K. Corn to Mr. Eden.

(٢) من وثائق الحزب الشيوعى العراقى . مؤلفات الرفيق فهد « قضيتنا الوطنية » ، مطبعة الشعب ، بغداد ، ص ٢١ ، لسنة ١٩٧٣ .

(٣) F. O. 371, 27078, 3858 (E, 3423/910/41). Sir. Corn to Mr. Eden.11-7-1941.

(٤) Eagleton, W. Ibid, P. 50.

(٥) F. O. Ibid.

(٦) أحمد فوزى : قاسم والأكراد ، ث ٢٩٨ ، O' Ballance, Edgar, Ibid. P. 43 .

لذلك أخذ الملا على الفور يدعو الكرد للالتحاق به ، ولإعلان التمرد على السلطة الحاكمة[١] .

وسرعان ما التف حوله الأتباع ، وأصبح الشغل الشاغل لزعماء القبائل المجاورة وموظفى الحكومة العراقية الذين كانوا يريدون إعادته إلى محل إقامته الجبرية . كما بات موضع اهتمام أعضاء الحركة الوطنية وبضمنهم بعض ضباط الجيش العراقى الذين كانوا متحفزين للالتحاق بكل ذى كفاءة مجربة فى تحدى السلطة المركزية فى بغداد[٢] .

والخلاصة أصبح الملا مصطفى البارزانى زعيمًا للحركة الثورية الكردية بعد أن فر من منفاه . فقد انضم إليه الشيخ لطيف نجل الشيخ محمود الذى عاد هو الآخر إلى العراق من إيران سيرًا على الأقدام[٣] .

ولم يكن فى حوزته عند وصوله إلى بارزان إلا ثلاث بنادق كما لم تكن لديه إمكانيات مادية لشراء العتاد الكافى ، لذلك فقد عمل بسرعة . حيث أرسل مبعوثين من قبله لكسب تأييد العشائر المجاورة[٤] مطالبًا إياها الانضمام له .

لقد استهدفت حركة ١٩٤٣ رفع الأعباء عن البرزانيين ، ورغم أن هذه الحركة فى بدء عهدها لم تحمل أهدافًا قومية كردية عامة ، فقد اعتبرها الوطنيون الكرد حركة عادلة معادية للاضطهاد القومى ، لذلك فقد أيدوها وحاولوا استغلالها وتطويرها إلى حركة تحمل المطالب القومية الكردية ، ويشترك فيها الوطنيون الكرد فى أجزاء أخرى من كردستان ، وبالتالى أرادوا جعل بارزان منطلق ثورة كردية وطنية جديدة[٥] .

---

(١) حسن مصطفى : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) إيجلتن : جمهورية مهاباد ، ص ٩٩ ، الطبعة الإنجليزية ، ص ٥١ .

(٣) كريم ذه ندى ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٤) إسماعيل ياغى : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٥٥ .

(٥) جلال الطالبانى ، الحركة القومية للشعب الكردى ، ص ١٤٢ ، ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .

وقد شكل الضباط الكرد الذين التحقوا بهذه الحركة عنصرًا جديدًا ، وكان له تأثيره فى تمويل الحركة وتطور مفاهيمها[١] وعمل هؤلاء على بث النعرة القومية وتحويل حركة الملا مصطفى إلى حركة كردية ضد الحكومة العراقية[٢] .

أسرعت الحكومة العراقية بعد أن فر الملا مصطفى من السليمانية إلى بارزان وأبعدت الشيخ أحمد البارزانى مع ثمانية عشر من البارزانيين إلى الحلة . كما بدأت الحكومكة برئاسة نورى السعيد تستعد لمواجهة حركة الملا مصطفى عسكريًا فى بارزان[٣] .

جهز الملا مصطفى قوة مسلحة ، وانطلق بها يهاجم مراكز الشرطة . فهاجم مركز «شانه رو» واستولى عليه وأحرقه ، كما هاجم مخفر سيلكى . وحاصر مخفر « خيره زوك » وقد أرسلت الحكومة فوجا من الشرطة لنجدة هذا المخفر فباغت الملا مصطفى هذا الفوج فى مضيق « بريسيا » واستطاع أن يشتته . وأخيرًا استطاع احتلال مخفر «خيره زوك» واستولى على ما كان فيه من بنادق ورشاشات وعتاد وأجهزة لاسلكية[٤] كما قام بغارات مكثفة وناجحة على مخافر الشرطة فى مركه سور وشمال غرب راوندوز فأوقع بها خسائر بشرية ومادية ، واستسلمت أحدى حاميات الشرطة بعائلاتها فى منطقة شروان مازنة نظرًا لنقص التموين وعدم وجود موقع قوى[٥] .

وفى سبتمبر سنة ١٩٤٣ أكره الملا مصطفى بعض مراكز الشرطة على إخلاء مواقعها فى منطقة مزورى بالا[٦] وفى أكتوبر سنة ١٩٤٣ أرسلت الحكومة العراقية فيلقًا من جيشها لمهاجمة الملا مصطفى ، ولكنه تمكن من هزيمته[٧] .

وفى السادس من نوفمبر تعرضت قوات استطلاعية من الجيش والشرطة لهجوم من رجال البارزانى ، وقتل وجرح عدد من رجالها قبل إتمام مهمتهم ، وكانت هذه

---

(١) إسماعيل ياغى : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٦٤ O' Ballance, P. 44 .

(٢) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

(٣) F. O. 371, 27078, (E, 3423/910/41). Sir. K. Corn to Mr. Iden. 11-7-1941.

(٤) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ٢٩٥ .

(٥) F. O. 371, 35013, (E, 7407/489/93). Sir. K. Corn to Mr. Eden. 26 Nov. 1943.

(٦) F. O. 371, Ibid. 12 Nov. 1943.

(٧) O' Ballance, Ibid. P. 44.

القوات الاستطلاعية برئاسة رئيس البعثة البريطانية ونائب رئيس أركان الجيش العراقى . كما تعرضت قافلة أخرى فى العاشر من نوفمبر لهجوم من قبل رجال البارزانى ، ولم تتخلص منه إلا بصعوبة ، وقد أظهر ذلك عجز قوات الجيش والشرطة عن مقاومة البارزانيين وحاجتهم إلى مزيد من التدريبات على حرب العصابات بالمناطق الجبلية[١] .

بإخلاء معظم مخافر الشرطة فى منطقة بارزان انهارت هيبة الحكومة فى المنطقة وخاصة أمام رؤساء العشائر الآخرين المعارضين للملا مصطفى[٢] كما كان لهذه الأعمال أسوأ الأثر على سمعة الحكومة وهيبتها - لا فى منطقة بارزان فحسب . بل وفى المنطقة الكردية بكاملها[٣] .

وقد تعاظمت شوكة الملا مصطفى ، وتضخمت موارده الحربية بحيث ما عاد بالإمكان إخضاعه بحملة تأديبية على نطاق ضيق[٤] .

وقد أدت الأحداث المشار إليها إلى تطور الحركة الوطنية الكردية وأعطتها صورة جديدة . فبعد أن كان الملا مصطفى رئيسًا عشائريًا أصبح فى ظل الظروف الجديدة زعيمًا قوميًا[٥] ولم يكد العام ينتهى حتى كان الملا مصطفى يملك قوة مسلحة قوية ويتبعه المئات من رجال القبائل[٦] .

الضغط البريطانى من أجل الحل السلمى

أصاب التذمر الدوائر السياسية فى بغداد لأحداث كردستان ، ووزعت منشورات سرية فى بغداد تدعو إلى ضرورة وقف القتال فيها ، ووقف المطاردة ضد الملا مصطفى البارزانى مع تأمين حقوق الكرد فى التمتع بالإدارة المركزية ، وقد لفتت هذه المنشورات أنظار الحكومتين البريطانية والعراقية ، وقد رأتا ضرورة معالجة القضية باللين والحصافة[٧] .

(١) F. O. Ibid. Nov. 26, 1943.

(٢) إسماعيل ياغى : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٥٥ .

(٣) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

(٤) إيجلتن : جمهورية مهاباد ، ص ١٠٢ .

(٥) د. صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر ، ص ٣٢٢ .

(٦) O' Ballance, Edgar. Ibid. P. 44.

(٧) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٦ ، ص ٢٨٧ .

لذلك عزمت بريطانيا على ضرورة التدخل لوقف هذه الأعمال العسكرية بين الحكومة العراقية والكرد خاصة فى ظروف الحرب العالمية الثانية ، لذلك فقد نصح السفير البريطانى فى بغداد السير كيناهان كرنواليس كلاً من ولى عهد العراق ونورى السعيد رئيس الوزراء بضرورة التفاهم مع القادة الكرد ، والاجتماع معهم ومحاولة التعاطف مع مطالبهم ومعالجتها بصورة أفضل من ذى قبل ، وقد ذكر السفير أن الحكومة العراقية لما كانت عاجزة عن أن تسحق الملا مصطفى بالقوة فعليها إذن استغلال الجهود للوصول إلى تسوية سلمية معه قبل استفحال الأمر وبعدها تسوء العاقبة(١) ، وأشار السفير إلى أن حكومته لن تسارع إلى نجدة الجيش العراقى فى أعماله العسكرية ضد الكرد مادامت الحكومة العراقية متورطة فى كردستان نتيجة لتصرفها الطائش ، ولفت الأنظار إلى ضرورة التسوية السلمية . لأن الأمن فى المنطقة لم يكن قضية تهم الحكومة العراقية وحدها(٢) .

لكنها قضية تهم الحكومة البريطانية مباشرة . كما طلب استشارته وإعلامه عن أى تصاعد فى الموقف لأنه يهدد الاستقرار الداخلى(٣) .

كما اتصل أدمونس باعتباره مستشارًا لوزارة الداخلية العراقية بوزير الداخلية ليحيطه علمًا بأن السفير البريطانى لا يوافق على سياسة الحكومة الطائشة . وأن السفير سبق له وأن ناقش القائم بأعمال وزير الخارجية هذا الموضوع ، وذكره بأن الكرد فى مناطقهم على حافة الهلاك من الجوع(٤) .

وقد بذل السفير البريطانى فى الوقت الذى كان يباشر فيه ضغطًا على الحكومة العراقية من أجل التوصل إلى حل سلمى للقتال الدائر فى شمال العراق ضغطًا مماثلاً على البرزانيين ، فقد اجتمع السفير والملا مصطفى البارزانى ، وذكره برسائله إلى الضباط البريطانيين والحكومة البريطانية ، وقد طلب منه أن يوقف أعمال الفوضى وأن يقبل عروض الصلح . لأن الأعمال التى يقوم بها الملا تثير ارتباكًا وتعقيدًا للمجهود الحربى للحكومة البريطانية . لذا فإن بريطانيا ستعتبر كل هذه النشاطات موجهة

(١) F. O. 371, 40041, (E, 1113/37/93). Sir. K. Corn to Mr. Eden. February, 1944.
(٢) F. O. 371, 35012, (E, 6499/489/93). Ibid. October 16, 1943.
(٣) F. O. 371, 35012, (E, 6499/489/93). Sir. K. Corn to Mr. Eden.October 16, 1943
(٤) عبد الرحيم ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .

إليها. بل ومعادية لها أيضًا . وقد حذره السفير بوقف هذه الأعمال لأن استمرارها سيؤدى إلى نتائج سيئة وعواقب وخيمة بالنسبة له ، وفضلاً عن ذلك فإن استمرار نشاط الملا المعادى وإخلاله بالأمن سيسبب متاعب ومجاعات(١) للرجال والنساء فى المناطق المعزولة . وأوضح له السفير أن العرض المقدم له من الحكومة العراقية بواسطة أخيه الشيخ أحمد عرض كريم ، ونصحه بوقف حركاته وأعلام الحكومة العراقية برغبته فى قبول شروطها ، وحذره إن أهمل ذلك فهو المسئول عما يحدث له(٢) .

وقد تسلم السفير رسالة مطولة من الملا مصطفى ينفى فيها الملا أن وعد الحكومة بالعفو عنه وعد صادق ، ولكنه تمويه وكلام أجوف أكثر منه نية سليمة ، وقال إن الحكومة تنوى خيانة الكرد والغدر بهم ، وبين الملا إثباتًا لكلامه هذا أن الحكومة تعده بالعفو، بينما تثير القلاقل وتوزع الأسلحة على مناهضى البرزانيين. وقد أبدى البارزانى استعداده لقبول المصالحة ورجاه أن يقبل طلبه ويصدر أوامره إلى المسئولين للتقدم خطوات أكبر ، ومن ناحية أخرى رجاه أن يعمل على إزالة الشكوى ، وأن يطلب إلى الحكومة العراقية أن تعفو عنه وتطلق سراح الزعماء السجناء ، وتسمح بعودة المبعدين إلى ديارهم . فعندما يجتمعوا ويقيموا فى بيوتهم سيخدمون الحكومة العراقية وفق ما يطلب منهم . وقد تعهد الملا مصطفى بأن لا يحدث تمردًا وعصيانًا فى هذه المنطقة مادام حيًا ، ودعا فى نهاية رسالته بالنصر لجيوش بريطانيا وحلفائها ضد أعدائها(٣) .

لم تلبث الحكومة أن قامت بمحاولة لتسوية الخلافات بالطرق السلمية فعرضت على الملا مصطفى وعشيرته ترك الأراضى العراقية والعبور إلى إيران ، وكان هذا العرض مصحوبًا بتهديد السفير البريطانى بمساعدة الحكومة على استعادة النظام فى شمال العراق ، ولكن الملا مصطفى رفض هذه المقترحات رفضًا قاطعًا(٤) وقد اقترح

(١) F. O. 371, 40041, (E, 1143/27/93). Sir. K. Corn to Mr. Eden. December 21 1943. O'Ballance, Ibid. P. 44.

(٢) F. O. 371, 35013, (E, 8003/489/93). Sir. K. Corn to Mr. Eden. December 21, 1943.

(٣) F. O. 371, 40038, (E, 234/26/93). Mulla Mostafa Barzani to sir. K. Corn to Mr. Eden. December 25 1943.

(٤) إسماعيل ياغى : تطورر الحركة الوطنية ، ص ١٥٦ .

السفير البريطانى على الوصى أن يعين نوابًا كردًا فى مجلس الأعيان ، واقترح الشيخ أحمد أو الشيخ محمود ، وأن يخصص ضابطًا كرديًا معاونًا أو مرافقًا لأحدهما . كما طلب من الوصى أن يزور مناطق الشمال[١] .

وقد قام الوصى وولى العهد بزيارة كردستان ، وأعلن رئيس الوزراء عزمه على إقامة هيئة إدارية فى الشمال ، وطلب أن يرأسها ضابط بريطانى ، وأوصى السفير البريطانى الهيئة المزمع تشكيلها بالمحافظة على المناطق التى لم تتأثر بالأحداث وإبقائها على حالها[٢] وفى ظل هذه الظروف كان لابد من أن يؤلف نورى السعيد وزارة جديدة تختار سبيل المفاوضات مع الكرد بدلاً من الحرب[٣] . وقد تم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة نورى السعيد يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٤٣ .

قام مصطفى البارزانى وأنصاره بالعمليات العسكرية بعد أن حصلوا على دعم المنظمات الديمقراطية والقومية . وإلى جانب منظمة « هيوا » عملت فى كردستان منظمات قومية - تقدمية فى سنوات الحرب مثل : رزكارى (الحرية) ، شورش (الثورة) ويه كيتى تيكوشين (وحدة النضال) وغيرها . وتوجه مصطفى البارزانى إلى جميع قوى كردستان الديموقراطية لتقديم الدعم له ، فأعلنت « هيوا » عن تضامنها التام مع مصطفى البارزانى ، بعد أن وجهت عددًا كبيرًا من الرسائل والبيانات إلى حكومات الدول الكبرى وسفاراتها فى بغداد . ومما له دلالته ، واقع أنه كان ينضم إلى الثوار يوميًا من ٤٠ إلى ٥٠ شخصًا[٤] . وأرسلت السلطات العراقية إلى منطقة الثورة قوات بوليسية كبيرة ، فهزمها الثوار شرّ هزيمة[٥] . وفى أعقاب ذلك حطّم الثوار طابورًا من القوات الحكومية فى منطقة مبركة سور .

وجّهت الحكومة العراقية وبموافقة الإنجليز رسالة إلى مصطفى البارزانى بطلب مغادرة الأراضى العراقية . وجرى دعم اقتراح الحكومة بتهديد السفير البريطانى فى بغداد بشأن تقديم المساعدة إلى الجيش العراقى للحفاظ على « النظام » فى شمال

---

(١) F. O. 371, 35013, (E, 8045/489/93). Sir. K. Corn to Mr. Eden. December 23, 1943.

(٢) Ibid. December 16, 1943.

(٣) إيجلتن : المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(٤) مظهر ، الحركة القومية - التحررية فى كردستان العراق ... ، ص ٤١٣ .

(٥) Gavan, Kurdistan: Divided Nation of the Middle East, P. 37.

البـلاد[١] . إلا أن هذه التهديدات لم تحقق أغراضها ، فقد اتخذت الحركة الكردية فى سبيل الحقوق القومية طابعًا جديًا .

اتخذت السلطات الإنجليزية الاستعمارية ، التى استبدّ بها القلق من تطور الأحداث فى كردستان ، إجراءات « بهدف تفادى الخسائر اللاحقة » . أرسلت إلى منطقة ديانا وحدة من القوات الهندية الاستعمارية[٢] وإلى جانب ذلك قامت بالمناورة السياسية . وخاصة أكد السفير البريطانى فى بغداد علاقات بريطانيا وتحالفها مع الائتلاف المعادى لهتلر ، ووعد بعد أن تضع الحرب أوزارها مع ألمانيا ، بالمساهمة فى حل مسألة الحكم الذاتى للكرد ، ولكن بحكم تطور الأحداث المقبلة ، لم يعطِ الثوار أهمية كبيرة لوعود السلطات البريطانية ، حتى عقب انضمام ولاية الموصل إلى العراق . لأنها خدعت الكرد أكثر من مرة . وفى أواخر عام ١٩٤٣ حقق الثوار نجاحات هامة .

طلب فوزى السيد من وزير الدولة ماجد مصطفى القيام بمهمة التفاهم مع الملا مصطفى البارززانى[٣] على أساس منح اللواء الكردى بعض امتيازات الحكم المحلى . وأبرز ما فيه هو اختيار المتصرفين فى اللواء من الكرد[٤] . وقد أحاط كرنواليس الوزير الكردى ماجد مصطفى علمًا بموقف الملا مصطفى ، وطلب منه أن يضع نصب عينيه ضرورة التوصل إلى اتفاق لإنهاء القتال ، وحثه على سرعة توزيع المواد التموينية على الكرد ، وإرسال الأدوية وأدوات التعليم والخبراء إلى المناطق الكردية[٥] .

وقد توجه ماجد مصطفى فى أول يناير سنة ١٩٤٤ إلى كردستان العراق مصطحبًا برفقته ضابطين كرديين لمقابلة الملا مصطفى وإجراء مفاوضات معه وتحويل الهدنة التى طلبها الملا إلى سلام دائم .

---

(١) فيدتشنكو ، العراق فى النضال من أجل الاستقلال ... ، ص ٩٦ .

(٢) Longrigg, Iraq, 1900 to 1950..., P. 325.

(٣) ذو النون : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٧٠ « وهو كردى الأصل فى حدود الخامسة والأربعين ، انضم بعد الحرب العالمية الأولى إلى الشيخ محمود فى السليمانية . وبعدها انتظم فى سلك الوظائف الحكومية مع بقائه فى نفس الوقت وطنيًا كرديًا معتدلاً ومتزنًا .

(٤) ذو النون : المرجع السابق ، Longrigg, 1900/1950. P. 324 .

(٥) F. O. 371, 40038, (E, 39/26/93). Sir. K. Corn To Mr. Eden. December 31, 1943.

وقد قام ماجد مصطفى بجولة تفقدية فى كردستان فزار أربيل ، واجتمع مع عدد من قادة الكرد . وقد رحب الملا مصطفى بمقدمه . ثم أمر الملا رجاله بالانسحاب من مركه ، كانى ره ش ، وذلك ليهيئ المناخ المناسب لنجاح المفاوضات[١] .

تمخضت المباحثات بين ماجد مصطفى والملا مصطفى البارزانى عن تقدم البارزانيين بالمطالب التالية :

١ - تشكيل ولاية كردية تضم كركوك والسليمانية وأربيل وأقضية الموصل «ود هوك وزاخو وعقرة وسنجار والشيخان» وكذلك خانقين .

٢ - تمتع الولاية الكردية باستقلال ذاتى فى المسائل الثقافية والاقتصادية والزراعية .

٣ - اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية فى الولاية الكردية .

٤ - تعيين وكيل وزارة كردى فى جميع الوزارات فى بغداد . ووزير كردى يكون مسئولاً عن ولاية كردستان[٢] .

٥ - إعادة الشيخ أحمد مع أتباعه البارزانى إلى بارزان .

٦ - الترفيه عن سكان منطقة بارزان ، وتزويدهم بالمواد الغذائية والأقمشة .

٧ - تحسين الإدارة المدنية فى المنطقة بوجه عام[٣] .

٨ - عزل ونقل الموظفين الذين اشتهروا بالرشوة وإساءة السلطة[٤] .

٩ - أن يعمل موظفون كرد منتخبون كضباط اتصال فى المناطق التى لم تهدأ بعد ، وأن يعاد إنشاء مراكز الشرطة ، ولكن بشرط أن تسحب التجريدات العسكرية العراقية[٥].

وقد تبلورت المطالب الحكومية العراقية فى التركيز على :

١ - أن يسكن الملا مصطفى البارزانى بعيدًا عن منطقته ، أو أن يعبر الحدود إلى إيران أو أن تفرض عليه الإقامة الجبرية فى بيران .

---

(١) F. O. 371, 40041, (E, 1143/47/93). February 1944 & O' Ballance, Ibid. P. 45.

(٢) عبد الرحيم ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

(٣) أمين سامى : قصة الأكراد فى شمال العراق ، ص ٢١٠ .

(٤) إسماعيل ياغى : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٥٦ .

(٥) سيتون وليمز ، بريطانيا والدول العربية ، ص ٣٩ .

٢ - أن يسلم أتباعه الأسلحة التى فى حوزتهم .

٣ - إنشاء مخافر على الحدود وفى القصبات والقرى التى اعتبرت من معاقل الثوار(١) .

لقد انتهت هذه المباحثات بالاتفاق بين الملا مصطفى والحكومة على موافقة الجانب العراقى على مطالب الملا مصطفى(٢) . وقد تعهدت الحكومة بإعادة الشيخ أحمد وزملائه إلى بارزان ، مع تزويد المنطقة بالمواد الغذائية والملابس(٣) .

وقد قدم ماجد مصطفى عند عودته إلى بغداد تقريرًا عن جولته فى المناطق الكردية .

وبناءً على هذا التقرير أصدر مجلس الوزراء العراقى قرارًا فى ١٥ يناير سنة ١٩٤٤ تضمن المبادرة إلى إقامة إدارة خاصة مستقلة فى المناطق الكردية(٤) . تحت إشراف موظفين مدنيين وحازمين مع القيام ببعض الإصلاحات مثل إنشاء الطرق والمخافر . وإبعاد الملا مصطفى عن بارزان وإسكانه فى بيران . وإعادة شيوخ بارزان المبعدين إلى أماكنهم . وقبول حضور الملا مصطفى إلى بغداد . واسترداد الأسلحة والتجهيزات الحكومية والعفو عن البارزانيين باستثناء الضباط(٥) ولكن ماجد مصطفى استطاع أن يقنع الضباط الكرد بالعمل كضباط ارتباط فى الإدارة الكردية ومنحت الحكومة هؤلاء الضباط صلاحيات عسكرية ومدنية واسعة فى المناطق الكردية(٦) .

وقد عين ضابط كردى هو بهاء الدين نورى متصرفًا للواء السليمانية ، حيث قام بطرد الموظفين المكروهين ووزع الشعير والحنطة على البارزانيين(٧) .

---

(١) إيجلتن : المرجع السابق ، هامش ص ١٠٣ .

(٢) O' Ballance, Ibid. P. 44.

(٣) ذو النون : المرجع السابق ، ص ١٧١ .

(٤) م.ح.و: ملف ج/٢/١ قرارات مجلس الوزراء قرار مؤرخ ١٩٤٤/١/١٥ برقم ٣٦ ، ص ٦٦ .

(٥) م.ح.و: ملف ج/٢/١ قرارات مجلس الوزراء قرار مؤرخ ١٩٤٤/١/١٥ برقم ٣٦ ، ص ٦٦ .

(٦) إسماعيل ياغى : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

(٧) Longrigg, Ibid. P. 325 & O' Ballance, Ibid. P. 45.

حضر الملا مصطفى البارزاني إلى بغداد في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٤ ليعلن ولاءه الرسمي . وقد استقبله الوصي مع لفيف من أتباعه من زعماء العشائر حيث أعلنوا جميعهم خضوعهم للحكومة ، وقابل الملا مصطفى في بغداد السفير البريطاني في ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٤ . وقد أوصاه السفير بضرورة المحافظة على سلوكه الحسن في المستقبل ، كما طمأنه بأن الحكومة ستفي بوعودها تجاه الكرد ، وستنفذ تعهداتها الخاصة بإجراء إصلاحات إدارية في كردستان(١) .

وقد ظل الملا مصطفى في بغداد حوالي الشهر ، ثم عاد بعد ذلك إلى بارزان لجمع الأسلحة وتسليمها للحكومة(٢) .

لقد أثار حضور الملا مصطفى إلى بغداد هو وأتباعه كثيرًا من التعلقيات حول تسوية الأزمة البارزانية ، ووجهت انتقادات شديدة إلى هذه التسوية في الاجتماعات الرئيسية لمجلس الأعيان ، وفسرت شروطها بأنها نتيجة لضعف الحكومة . وازداد النقد ضد وزير الداخلية حتى أن الوصي نفسه انضم إلى الناقمين(٣) وقد فسر المعارضون مضمون التسوية بأنها تعني الاستقرار الاستسلامي في كردستان ، وأن بغداد بهذه التسوية ستوافق على النزول عن جزء من سلطتها لأولئك الذين اعتبروا أنفسهم قوامين على مصالح القضية الكردية(٤) .

في أثناء عودة الملا مصطفى إلى بارزان توتر الوضع من جديد في كردستان ، وأصبح يهدد بأشغال اضطرابات جديدة . فبالإضافة إلى الظروف المناهضة للتسوية التي كانت تسود بغداد كان الضباط الكرد يعملون على بث الدعاية للملا مصطفى في كردستان وبين العشائر الكردية والمثقفين ولكسب تأييد الكرد له ومساندته ، فشعرت الحكومة العراقية بخطر هذه الدعاية وألغت استخدامهم ، وأمرت بإعادتهم إلى الجيش(٥) وقد عاد بعضهم ورفض الآخرون . حيث فضلوا العمل مع الملا مصطفى ، وقد لجأت الحكومة أيضًا إلى زيادة تحصينات الجيش في كردستان ، مما أدى إلى

---

(١) إسماعيل ياغي : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٦٠ .

(٢) F. O. 371, 40042, (E, 3640/40/93). Sir K. Corn. to Mr. Eden. Jan. 21 1944.

(٣) F. O. 371, 40038, (1369/26/93). Ibid. February 29 1944.

(٤) إيجلتن : المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(٥) حسن مصطفى : البارزانيون وحركات بارزان ، ص ٦١ .

زيادة القلق بين الكرد ، وقد احتج السفير البريطانى إلى الوصى وحثه على دراسة أوضاع «الشمال» بعناية . كما أرسل الملا مصطفى رسالة إلى السفير البريطانى يشكو فيها من إخلال الحكومة العراقية بتعداتها بعدم تنفيذ الإصلاحات فى الألوية الشمالية. علاوة على زيادة تحصينات القوات العراقية . وأوضح أنه لا يوجد بينه وبين الحكومة البريطانية اختلاف فى وجهات النظر . كما أرسل الملا رسائل مماثلة إلى كل من المستشار البريطانى فى الموصل وإلى الوزير الكردى ماجد مصطفى فى بغداد . وقد حذر السفير البريطانى الملا من مغبة التدخل فى السياسة ، ولفت كذلك نظر رئيس الوزراء إلى تلاقى نشوب معارك جديدة[1] وقد زار نورى السعيد بنفسه الإقليم الكردى فى مايو سنة ١٩٤٤ وقابل القادة الكرد باستثناء الملا مصطفى ، وسمح للشيخ أحمد بالعودة إلى بارزان ، وأعطيت وعود كثيرة ، ولكن لم يتمخض كل ذلك عن شىء إيجابى لوقف تدهور المساعى السلمية[2] .

كان نورى السعيد يميل إلى الاستجابة لعدد من النقاط التى تتعلق بإصلاح الإدارة، فكان يحمل مشروعًا سياسيًا بخصوص منح كردستان لونًا من الحكم الذاتى اللامركزى يؤيد ذلك الخطاب الذى ألقاه نورى السعيد فى نادى الضباط للفرقة الثانية بكركوك قبيل استقالته أشار فيه إلى حق الكرد فى التمتع بحقوقهم الثقافية والإدارية[3] .

ولكن ميول نورى السعيد هذه نحو الاستجابة إلى مطالب الكرد قد اصطدمت بمعارضة قوية من جانب الوصى وبعض الوزراء وأعضاء البرلمان ، واحتدم النقاش حول هذه المطالب ، واشتدت وطأة المعارضة لنورى السعيد حيث اضطر زملاؤه العرب فى الوزارة إلى سحب دعمهم له لما شعروا أن وحدة الأراضى العراقية قد باتت مهددة - كما كانوا يعتقدون - وقد أدى كل ذلك إلى استقالة نورى السعيد فى السادس من يونيو سنة ١٩٤٤ حيث بقيت المطالب القومية الكردية دون تنفيذ[4] وقد رؤى أن يخلف وزارته

(١) F. O. 371, 40038, (E, 2317/26/23). Sir K. Corn. to Mr. Eden. April. 15 1944.

(٢) O' Ballance, Edgar Ibid. P. 45.

(٣) إيجلتن : جمهورية مهاباد ، ص ١٠٢ .

(٤) جعفر عباس حميدى : التطورات السياسية فى العراق ، ص ١٣١ ، إسماعيل ياغى : المرجع السابق ، ص ٢٦١ O' Ballance, Ibid. P. 45 .

Eagleton. Ibid. P. 56.

وزارة جديدة تكون مستعدة لمناقشة المظالم التى يعانى منها الكرد دون التنازل عن أى أمر جوهرى[١] .

وقد تشكلت الوزارة الجديدة برئاسة حمدى الباجة جى ، وعين أحد كبار رجال الكرد ويدعى توفيق وهبى الذى أدار المفاوضات مع الكرد فى الوزارة السابقة وزيرًا للاقتصاد فى الوزارة الجديدة[٢] .

حاولت وزارة حمدى الباجة جى حل الأزمة الناشبة مع الكرد ، ولذلك فقد كلفت توفيق وهبى وزير الاقتصاد بالتباحث مع الكرد حول هذا الموضوع ، وقد ذهب توفيق وهبى فى يوليو سنة ١٩٤٤ إلى كردستان ، ولكنه فشل فى إقناع قادة الكرد بالمجئ إلى بغداد للتفاهم مع الحكومة ، ثم عاد للمرة الثانية فى أغسطس من نفس العام إلى كردستان حيث زار أربيل والسليمانية بقصد شرح وجهة نظر الحكومة العراقية للكرد ، ولكنه أيضًا لم يلق نجاحًا يذكر هذه المرة بسبب تمسك كل من الكرد والحكومة العراقية بموقفيهما[٣] .

لقد أصر الكرد على ضرورة تنفيذ وعود نورى السعيد السابقة وما تم الاتفاق عليه مع حكومته . فبعد عودة توفيق وهبى إلى بغداد أرسل الملا مصطفى رسالة إلى متصرف الموصل يطلب فيها المساعدة والوفاء بوعود الحكومة السابقة ، ولكن بدون جدوى[٤] .

كما بعث الملا بمذكرة إلى وزير الداخلية أوضح فيه مطالبه القومية ، وتتضمن تنفيذ وعود نورى السعيد « أيضًا » وإطلاق سراح السجناء وتعيين ممثل كردى فى بغداد . على أن يتمتع بسلطات واسعة ومنح الملا سلفة مالية قدرها ١٤٤,٠٠٠ دينار عراقى . ولكن سرعان ما أحدثت هذه المطالب موقفًا متدهورًا فى كردستان[٥] .

---

(١) إسماعيل ياغى : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

(٢) عبد الرزاق مطلك الفهد : الحركة العمالية ، ص ٧٠ .

(٣) سيتون وليمز : بريطانيا والدول العربية ، ص ٣٩ .

(٤) O' Ballance, Edgar Ibid. P. 45.

(٥) عبد الرحيم ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ، ياغى ، ص ٢٦٤ .

إزاء عدم الاتفاق وإصرار كل من الكرد والحكومة العراقية على موقفيهما كانت الأحوال المعيشية تزداد سوءًا فى العراق بوجه عام . فقد استمر مستوى المعيشة بالارتفاع ، فالفقراء أصبحوا يجدون صعوبة فى الحصول على الملابس ، وارتفعت أثمان الأطعمة خاصة اللحوم والفاكهة والخضروات ، حيث أصبح الفقراء فى وضع يصعب عليهم فيه الحصول على الطعام فى الوقت الذى كانت فيه القوى السياسية تركز على جهودها استعدادًا لاستئناف القتال(١) وإزاء ذلك قام الكرد بمهاجمة مخازن الحبوب الحكومية ، وقام الملا مصطفى بتوزيع القمح الذى استولوا عليه ومقداره مائة طن على أتباعه(٢) .

لم يقف الإنجليز إزاء الأحوال التى كانت تسود كردستان العراق موقفًا سلبيًا . خاصة وأن سوء هذه الأحوال كان يؤثر تأثيرًا سيئًا على المجهود الحربى لبريطانيا فى العراق بوجه عام . لذلك سرعان ما تدخل الإنجليز عقب سقوط حكومة نورى السعيد وتشكيل حكومة الباجة جى . فقد نصح السفير البريطانى الحكومة العراقية الجديدة باتباع سياسة ودية تجاه الكرد ، وضرورة استئناف الإصلاح من النقطة التى توقف عندها نورى السعيد(٣) والمبادرة بالقيام بالإصلاحات الإدارية والاجتماعية فى المناطق الكردية . كما ضغط السفير على الوصى من أجل اتباع هذه السياسة وتنفيذ تلك الإصلاحات ، وأبلغ السفير حكومته بأن كلاً من الحكومة العراقية والبريطانية قد اتخذوا الاحتياطات اللازمة(٤) .

كما تدخل الإنجليز لدى الكرد حتى يبدوا شيئًا من المرونة ، ويتخلوا عن طلباتهم المتشددة بضرورة تنفيذ الحكومة العراقية الجديدة ما اتفق عليه مع نورى السعيد . وقد وصف السفير البريطانى فى رسالة إلى حكومته الملا مصطفى بأنه قاطع طريق ولا يهمه انتعاش الكرد بقدر ما يهمه الحفاظ على نفوذه الإقطاعى ، وحذر الملا بأنه إذا ما استمر فى أن يكون مصدر قلاقل فلن يكون هناك مبرر لمنع الحكومة العراقية من

---

(١) عبد الرزاق مطلك الفهد : الحركة العمالية ، ص ٧٠ .

(٢) إسماعيل ياغى : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٦٤ ، Longtigg. Ibid. P. 326 .

(٣) عبد الرحيم ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .

(٤) F. O. 371, 45302, (E, 608/195/93). Sir K. Corn. to Mr. Eden. January. 9 1945.

اتخاذ إجراء عسكرى ضده بشرط أن تتخذ الإجراءات العسكرية بعد أن تقرها البعثة العسكرية البريطانية[١] .

ولكن هذه التهديدات لم تمنع الملا مصطفى من السير قدمًا فى سبيل توحيد صفوف الكرد والاستعداد لاحتمالات المستقبل .

فى يونيو ١٩٤٤ ألف الكرد لجنة آزادى فى بارزان لتنسيق وتنظيم الجهود الوطنية وتوعية الجماهير الكردية ، والاتصال بالأحزاب والجمعيات والشخصيات الكردية ، ولشرح حقيقة الحركة ، وبيان أهداف الكرد عن طريق النشرات الثورية . وقد انضم إلى اللجنة عزت عبد العزيز ومصطفى خوشناو والضابطان الكرديان ، ومن أعضاء حزب هيفى المنحل[٢] وقد بدأت لجنة آزادى قيادة النضال المسلح والعمل على توسيع منطقة الثورة ، وتعميم الحركات المسلحة إذا ما تجدد القتال . كما اتصل الملا مصطفى بالعديد من رؤساء العشائر الكردية فوعدوا بالمساعدة ضد الحكومة[٣] .

بعد أن قام الملا مصطفى بتشكيل لجنة التحرر « آزادى » قرر القيام بجولات فى كردستان للحصول على تأييد العشائر الكردية الأخرى فى العراق . ولتأكيد زعامته للحركة الكردية ، والعمل على وحدة هذه الحركة . ولم تقتصر هذه الجولات على منطقة بارزان أو القبائل المجاورة لها فحسب . بل تناولت معظم المناطق الكردية فى كردستان العراق . وقد استغرقت هذه الجولات أكثر من عشرة أشهر . ومن أواخر عام ١٩٤٤ حتى أغسطس سنة ١٩٤٥ حيث زار خلالها الملا مناطق راوندوز[٤] ، براد وست، لولان، بالك حتى وصل الملا إلى رايات شرقًا . كذلك زار مناطق . العمادية ، سرسنك ، بامرنى ، دهوك ، عقرة . وبعض قرى المسيحيين والأثوريين فى الغرب ، وقد اتصل فى جولاته هذه بجميع رؤساء العشائر والقبائل والشخصيات الكردية الكبيرة فى هذه المناطق . وكان ينوى زيارة مناطق زاخو ، سنجار ، رانيه ، بشدر ، حلبجة ، خانقين . إلا أن ظروفه حالت دون ذلك . وكان غرض الملا من هذه الزيارات هو[٥] :

---

(١) F. O. 371, 45302, (E, 608/195/93). Sir K. Corn. to Mr. Eden. January. 26 1945.

(٢) حسن مصطفى : البارزانيون وحركات بارزان ، ص ٦٦ .

(٣) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٤) F. O. 371, 40039, (E, 3598/26/93). Sir K. Corn. to Mr. Eden. August. 23 1944.

(٥) أمين سامى : قصة الأكراد فى شمال العراق ، ص ٢١٦ .

١ - إظهار نفوذه بين العشائر .

٢ - بث الدعاية ضد الحكومة وإضعاف نفوذها .

٣ - استمالة الرؤساء المناوئين للحكومة .

٤ - اكتساب حلفاء جدد .

وقد أشار السفير البريطانى إلى أهداف الملا من جولاته هذه بأنها كانت خطة مدبرة لإشعال حماس الكرد على نطاق واسع(١) وحتى تكون لهذه الجولات من مهابة ووقار كان الملا مصطفى يقوم بها فى موكب كبير يضم رؤساء العشائر وعدد من الضباط الكرد وحرس مسلح من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ رجل(٢) كما باشر فى نفس الوقت مراسلات واتصالات مع موظفى الحكومة ورجال الجيش والسفارة البريطانية فى بغداد بشأن الحالة القائمة فى كردستان ، ومطالبًا بالاستقلال الذاتى(٣) .

كانت هذه الجولات دليلاً على عظم منزلة الملا عند الكرد فصاروا يتوددون إليه ويخصونه . فانضم إليه محمود أغا الزيبارى رئيس قبيلة الزيباريين . وكان لديه من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مسلح ، وانضم إليه محمود خليفة صهر رئيس قبائل براد وست ، وكان لديه من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مسلح . كما انضم رينو السيد طه من قبيلة المهاجرين . وكان لديه من ٥٠ إلى مائة مسلح ، وصالح عزيز أخو الرائد عزت ، وكان لديه من مائة إلى مائة وخمسين مسلحًا . ثم مير صادق وسير قادر رؤساء قبائل روست وكان لديهم ما بين مائة إلى مائة وخمسين مسلحًا . كما انضم إليه فريق من قبائل الريكان والدوسكى، فقد انضم إليه نهاد آغا ، وأسعد أغا من رؤساء قبائل الريكان قرب العمادية ، وإبراهيم أغا أوده ماوى ، وسليم بسفيكى من قبائل دوسكى(٤) ، وبالاختصار فقد استطاع الملا خلال هذه الجولات أن يستميل عددًا من الرؤساء المناوئين له والموالين للحكومة ، واكتسب حلفاء جددًا لمعركته المنتظرة(٥) فهناك من أقسم على العمل معه من أجل

(١) F. O. 371, Ibid..

(٢) أمين سامى : المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(٣) O' Ballance, Edgar, Ibid. P. 44.

(٤) عبد الرحيم ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢٠٦ ، الدرة : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

(٥) إسماعيل ياغى : المرجع السابق ، ص ٢٦٥ .

المسألة الكردية . من غير البارزانيين مثل وهاب محمد على أغا من الجديان Gidian والقرى المجاورة لراوندوز . واثنان من أبناء سيد طه الشمزينانى ، والسيد أحمد الشيخ Jets من قرية باتاس Batas والذى استقر مع خمسين من المهجرين فى منطقة نقادة[١] لذلك فبعد أن كان الملا يقود مجموعة من أفراد القبائل . وبعد أن كان هدفه الأصلى لا يزيد على تأييد نفوذه بين القبائل البارزانية وبعض القبائل المجاورة أخذ يطور أهدافه ويغير من خططه ويعد من مطالبه للتناسب مع المظهر الجديد له كزعيم للكرد[٢] .

تجددت الأعمال العسكرية فى كردستان فى ديسمبر سنة ١٩٤٤ كنتيجة لسياسة التشدد فى علاقات الكرد بالحكومة العراقية ، وكانت هذه الأعمال فى نطاق ضيق تقتصر على مهاجمة بعض مراكز الشرطة . وقد أبقى الملا مصطفى اتصاله ببغداد مفتوحًا فى حين كانت غاراته مستمرة على مخافر الشرطة . ووضع يده على أموال الحكومة[٣] . وفى هذه الظروف كان الملا مصطفى يلح على الحكومة ويطالب بالعفو عن البارزانيين ، وإزاء هذا الإلحاح استجابت الحكومة العراقية . حيث أصدرت فى مارس سنة ١٩٤٥ قانون العفو العام عن الملا مصطفى وغيره من أعوانه الكرد الذين اشتركوا فى عصيان ضد الحكومة قبل فبراير سنة ١٩٤٤ . وقد قوبل هذا القانون بالاستياء من بعض النواب فى بغداد[٤] ولم يتقدم الطرفان أكثر من ذلك .

لما لم تسفر الاتصالات بين الملا مصطفى والحكومة العراقية عن نتائج إيجابية كان لابد من الصدام بين الطرفين . فقد بدأ الملا مصطفى يستجمع قواه فى ربيع سنة ١٩٤٥ ليعيد التمرد ضد السلطة اللمركزية مستفيدًا من العوامل التى شجعته على ذلك وهى[٥] :

---

(١) حسن مصطفى : البارزانيون وحركات بارزان ، ص ٦٠ .

(٢) أمين سامى : المرجع السابق ، ص ٢١٢ .

(٣) F. O. 371, 45302, (E, 608/195/93). Sir K. Corn. to Mr. Eden. January. 26 1945.

(٤) ذو النون ، ص ٢٧٣ ، Longrigg, Ibid. P. 327. .

Adamson, David. Ibid. P. 21.

(٥) عبد الرحمن قاسملو : كردستان والأكراد ، ص ٩٨ .

١ - إصدار الحكومة لقانون العفو العام عن البارزانيين ، وقد أدى ذلك إلى شعور لدى الملا مصطفى بالانتصار ، ورفع من قوته المعنوية المتصاعدة ذلك المخزون الكبير من الأسلحة لديه بالإضافة إلى انتشار الفكرة القومية ، وقد دفعه ذلك إلى أن يعمل على أن لا يكون للسلطات الحكومية كلمة تعلو كلمته ، وإنما تكون كلمته مسموعة فى المنطقة التى يسيطر عليها[١] .

٢ - التحاق مجموعة من الضباط الكرد به مستغلين حركته لبث النعرة القومية وتحويلها من حركة إقطاعية إلى حركة قومية . وعلى رأس هؤلاء الضباط الرائد عزت عزيز من العمادية ، والذى كانت له علاقات وثيقة بالوصى ، واستطاع أن يكتسب ثقة العرب والإنجليز . ثم المقدم أمين راوندوزى الذى كان قائمقام راوندوز فى سنة ١٩٤٤ والذى كان على علاقات وثيقة بالملا مصطفى . ثم الكابتن عبد العزيز الكيلانى ابن الشيخ عبد الله أفندى . والذى كان أكبر زعيم دينى صوفى كردى فى شمال كردستان إيران ، ثم كابتن مير حاج أحمد من زاخو . والرئيس «الرائد» مصطفى خوشناو من كوسنجق ، والرئيس سيد عبد الله الشمزينى . والملازم أول خير الله عبد الكريم والملازم المقدسى[٢] ثم الكابتن حميد على . وقد صار هؤلاء الضباط يثيرون رؤساء القبائل الكردية للمطالبة بحقوق الكرد بالتضامن مع الملا مصطفى . وراحوا يقنعونهم بوجوب الالتفاف حوله بدعوى أن ما يقوم به من أعمال ضد الحكومة هى فى صالحهم وفائدتهم[٣] .

٣ - جولات الملا مصطفى فى كردستان التى أظهر فيها نفوذه بين العشائر واكتسب فيها حلفاء جدد لمعركته المقبلة مع السلطة[٤] .

لقد كانت قوة البارزانيين وحلفائهم عند بدء الحركات حوالى ٢٥٠٠ مسلح كلهم مزود بالبنادق الحديثة ، ولديهم ثلاث عشرة رشاشة غنموها من الجيش . وكانوا

---

(١) Eagleton, William Ibid. P. 58.

(٢) الطالبانى ، ص ١٤٢ .

(٣) Eagleton. Ibid. P. 59.

(٤) عبد الرحيم ذو النون المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ،
حسن مصطفى : البارزانيون وحركات بارزان ، ص ٦ .

يسيطرون على منطقة واسعة تمتد من روست حتى العمادية ، ومن سرعقرة حتى نهاية براد وست . ويقودهم الضباط الذين سبق ذكرهم ، فيضعون لهم الخطط العسكرية ويجنبونهم الأخطاء التى يقع فيها عادة المحاربون غير النظاميين[١] . بينما جمع العراق فى مواجهة البارزانيين قوة تتألف من ٣٠,٠٠٠ رجل ، فضلاً عن ١٢,٠٠٠ من قوات الشرطة[٢] .

بدأ القتال حينما كان الملا مصطفى يتجول فى ميركة سور ، وكان أولويك وهو خال الملا مصطفى قد قصد إحدى المخافر القريبة من ميركة سور للحصول على بعض احتياجاته ، فنجم خلاف بينه وبين رجال المخفر أدى إلى قتال انتهى بمصرع أولو بك الذى كان خسارة كبيرة للبارزانيين[٣] وقد أدى هذا الحدث إلى رد فعل عنيف من جانب البارزانيين . فقاموا بتطويق مخفر ميركه سور واحتلاله[٤] حيث قام الجيش على الفور باتخاذ إجراءات مضادة للرد على أعمال البارزانيين ، وقد بذل الملا مصطفى كل ما فى طاقته وناشد الحكومة إيقاف العمليات العسكرية والعمل لحل المشاكل القائمة بالأساليب الودية فلم يفلح . لأن الحكومة - على ما يبدو - وجدت فرصتها للقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد البارزانيين[٥] لذلك واصل الكرد هجومهم على المخافر ، فاستولوا على مخفر بارزان ومسورى ، وحاصروا مخافر الزيبار وبله وبيره كيره ودينارته ، وقاموا فى الوقت نفسه بتخريب طريق هاويدان - مازنه - ميركه سور - جاما . وطريق خليقان - شانه رو - ريدان مع هدم القناطر والجسور التى عليها[٦] .

وفى الخامس من أغسطس سنة ١٩٤٥ دخل أفراد من البارزانيين مخفر شرطة بارزان وهاجموا دائرة البريد ، وحاصروا سراى الحكومة[٧] رغم أن الكرتل ميد كان قد

---

(١) عبد الرحيم ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢١١ .

(٢) دانا آدمز شمدت : رحلة رجال شجعان فى كردستان ، ص ١٤٩ .

(٣) صلاح الدين محمد سعد الله . كردستان ، ص ٤٥ .

(٤) إيجلتن : المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(٥) دانا آدمز شمدت : المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(٦) إسماعيل ياغى : المرجع السابق ، ص ٢٦١ ، الدرة ، ص ٢١٠ .

(٧) أحمد فوزى : خناجر وجبال ، ص ١٨٨ . المؤتمر الصحفى الذى عقده عبد الكريم قاسم سنة ١٩٦١ .

اجتمع بالملا مصطفى فى ميركه سور فى ١٩٤٥/٧/٢٣ وتباحث معه بشأن الحوادث التى وقعت فى المنطقة، حيث قال « إن الملا مصطفى رجل شاطر وماكر. ولاشك فى أنه محب للإنجليز، ومن صالح الجميع فى الوقت الحاضر لزوم جعله محبًا للحكومة »[١] .

إزاء هذه الأعمال العسكرية البارزانية قررت الحكومة العراقية فى ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ احتلال منطقة الزيبار عسكريًا بأسرع ما يمكن ، وكذلك احتلال منطقة بارزان حتى تستطيع أن تعيد الأمن والنظام إلى المنطقة[٢] .

كما شكلت الحكومة مجلسًا عرقيًا للنظر فى قضايا المنطقة الكردية ، وأصدرت بيانًا وضّحت فيه للرأى العام أسباب الهجوم العسكرى على الكرد وما قامت به الحكومة من أساليب ووسائل الإصلاح للمنطقة الكردية . وندد البيان بالأعمال التى قام بها الملا مصطفى البارزانى ووصفها بالأعمال الإجرامية[٣] .

كما أقر مجلس الوزراء فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٥ إعلان الإدارة العرفية فى لواء الموصل وأربيل ، وفى المناطق الكردية فى قضاء الزيبار والمناطق المجاورة ، وخولت القائد العسكرى كافة الصلاحيات التى يتطلبها الموقف والظروف[٤] .

لقد جهزت الحكومة العراقية قواتها وبدأت تتقدم فى كردستان بمساعدة القوة الجوية البريطانية ، وتحت إشراف الجنرال رنتون G.M.L. Ranton نفسه[٥] وقد زحفت أفواج الجيش العراقى من الموصل وأربيل وكركوك على منطقة بارزان فى شكل كماشة فاحتلت منطقة البارزانيين واحتلت بله ، وبارزان[٦] .

---

(١) أحمد فوزى : خناجر ، ص ١٨٨ .

(٢) م.ح.و: وثائق البلاط الملكى : ملف رقم ح/٢/٨ قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٥/٨/٨ . قرار رقم ٣٠٠٥ تسلسل ٥٦٦ و ع .

(٣) الزمان : فى ١٩٤٥/٨/١٤ ، العدد ٢٤٢ .

(٤) م.ح.و : ،ثائق البلاد الملكى . ملف رقم ح/٢/٨ قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٥/٨/١٩ ، تسلسل ٥٦٦ - و ع .

(٥) الطالبانى : ص ١٤٣ . ضابط بريطانى ذو ذراع واحد ، كان قائد أحد الجيوش فى شمال أفريقية أثناء الحرب العالمية الثانية « إيجلتن ، ص ١٠٥ » .

(٦) أحمد فوزى : خناجر وجبال ، ص ٩٥ .

وفى الثانى من سبتمبر ١٩٤٥ اضطر الملا مصطفى إلى التراجع إلى أكثر المناطق على الحدود أمنًا له . ونظرًا لأنه كان يعرف سوء معاملة الجيش التركى للكرد ، فقد اتخذ مقره الجديد قرب الحدود الإيرانية وليس التركية . خاصة وأن الكرد فى منطقة مهاباد كانوا يتحركون قوميًا فى منطقة لا يوجد فيها قوات من الإيرانيين أو من السوفييت[١] .

وفى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٥ استأنف الجيش العراقى تقدمه نحو هاويدان فاحتلها . وفى طريقه لاحتلال هدفه الثانى وهو ماذنه فى ٥ سبتمبر اشتبك البارزانيون بالجيش فكانت من أشد المعارك وأكثرها ضراوة . كما كانت المعركة الفاصلة فى اضطرابات بارزان ، وقد عانى الجيش العراقى فى هذه المعركة من جراء الخسائر التى لحقت به والانتهاك الذى أصابه بسبب وعورة المناطق الجبلية المنيعة[٢] .

وفى سبتمبر زاد الضغط على الملا مصطفى وأتباعه من الشرق والجنوب ، وقد رأى أن الضغط عليه يزداد من معظم الاتجاهات . لذا فقد أيقن أنه فى مصيدة ، وأراد أن يكسر هذا الطوق قبل فوات الأوان . ولذلك تحرك هو وأتباعه وأسرهم إلى شمال بارزان فى ليلة ٢٥ سبتمبر ومتخطيًا تحصينات الجيش العراقى متجهًا إلى الشرق - أى إلى الحدود الإيرانية . وفى أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر كان واضحًا أن اتجاه البارزانيين هو إلى مهاباد متجنبًا القوات الإيرانية والسوفييتية فى هذه المنطقة . وقدر أن حوالى ٩٠٠٠ من البارزانيين وعائلاتهم قد تبعوا الملا مصطفى فى تقهقره كان من بينهم حوالى ثلاثة آلاف مسلح منهم ١٢٠٠ مرتبطون شخصيًا بالملا نفسه[٣] .

وقد احتلت قوات الجيش قرية بارزان فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، كما احتلت غيرها من القرى ، وانسحب الملا مصطفى وأتباعه[٤] وعبرت القافلة التى كان فى مؤخرتها

---

(١) Eagleton, William, Ibid. P. 54.

(٢) Longrig. Iraq 1900/1950, P. 327.

وحسن مصطفى : البارزانيون وحركات بارزان ، ص ١١٠ ، للمزيد من المعلومات عن الأعمال العسكرية راجع : O' Ballance, Ibod, P. 48 .

(٣) O' Ballance, Ibid. P. 48.

(٤) Longrigg. Stephen Hemsely, Ibid. P. 327.

الملا مصطفى روكوجك فى طريقها إلى إيران[١] للانضمام إلى حركة التحرير القائمة هناك آنذاك[٢] .

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ أعلن مدير الدعاية العام نبأ احتلال القوات العراقية لمنطقة شروان مازنة وتسللهم إلى داخل الحدود الإيرانية . واعتبر خروج الملا مصطفى وأنصاره نهاية هذه الحركة العسكرية[٣] .

الحق أن القبائل الموالية للحكومة قد لعبت دورًا رئيسيًا وهامًا فى القضاء على الحركة الوطنية الكردية بقيادة البارزانيين . وقد قامت الحكومة بتزويد هذه القبائل بالسلاح والأموال . فاستطاعت هذه القبائل أن تضيق الخناق على الكرد وتضغط عليهم فى كافة الجبهات حتى غدا موقف البارزانيين حرجًا[٤] فقد ساعد رشيد لولان ، ومحمود خليفة رئيس قبائل البرادوست . وولدا السيد طه ، ساعدوا قوات الحكومة بفتح طريق المواصلات بين مركز قضاء راوندوز وناحية برادست خلال العمليات العسكرية . ولعب كلحى أغا رئيس قبائل الريكان دوره بمساعدة لواء شرطة منذ بدء الحركات ، واستطاع بنفوذه إقناع الرؤساء الآخرين فى منطقته بالانضمام إلى جانب الحكومة ، كما لعب أحمد أغا الزيبارى الموالى للحكومة دورًا مهمًا فى إقناع ابن عمه محمود أغا الزيبارى للانفصال عن الزيباريين ، مما ضيق منطقة العصيان[٥] ومكن قوات الجيش العراقى من دخول قرية بارزان فى الخامس من أكتوبر سنة ١٩٤٥ دون مقاومة ، كما احتلت غيرها من القرى بعد انسحاب الملا مصطفى وأتباعه[٦] ، وذلك بمساعدة بعض شيوخ القبائل الكردية التى كانت لا تريد زعامة الملا مصطفى ، والتى وقفت بجانب الحكومة فى حربها[٧] . وهم الذين لم ينسوا عداءهم السابق له ، والمال

(١) أمين سامى : المرجع السابق ، ص ٢٢٢٥ .

(٢) أحمد فوزى : خناجر وجبال . قاسم والأكراد ، ص ٢٩٨ ، Adamson, David. Ibid. P. 21 .

(٣) عبد الرزاق الحسنى : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ٦ ،
أحمد فوزى : المرجع السابق ، ص ٢٩٨ ، ص ٣٣١ .

(٤) Longrigg. S.H. Ibid. P. 321.

(٥) محمود الدرة : المرجع السابق ، ص ٢١٣ .

(٦) Longrigg. Ibid. P. 327.

(٧) المركز الوطنى لحفظ الوثائق . وثائق البلاط الملكى : ملف رقم ج/٢/١٠ قرار مجلس الوزراء ، نوفمبر سنة ١٩٤٥ تسلسل ٥٦٨ و٠ع .

والسلاح الذى كانوا يتسلمونه من الحكومة العراقية ، وبالاختصار فإن هزيمة الملا مصطفى كانت راجعة أيضًا إلى موقف الكرد أنفسهم[١] . الزيباريين والبرادوستيين السورجيين ، ولذلك فتقديرًا لما أدته هذه القبائل من مساعدات للجيش العراقى ضد الملا مصطفى والبارزانيين . أقر مجلس الوزراء العراقى منح رؤساء وشيوخ بعض هذه القبائل أو سمة الرافدين من النوع المدنى ومن الدرجة الثانية[٢] .

بعد عبور البارزانيين إلى إيران طالبت الحكومة العراقية الإيرانيين بتسليم الكرد الهاربين . ولكن دون نتيجة ، حيث إن الحكومة الإيرانية نفسها لم يكن لها سيطرة على هؤلاء الكرد . لذلك شكلت الحكومة العراقية محاكمة عسكرية لزعماء البارزانيين الفارين . وقام المجلس العرفى العسكرى بإجراء محاكمة عسكرية غيابية للبارزانيين والضباط الكرد المنضمين لهم . وفى أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ أصدر المجلس العرفى العسكرى أحكامه بالإعدام على ٣٥ شخصًا من بينهم الملا مصطفى والشيخ أحمد وثلاثة من ضباط الجيش المنضمين للحركة الكردية ، و٣٠ من أتباعهم . وحكم على ٧٠ شخصًا آخرين بالسجن المؤبد[٣] .

وبذلك أسدل الستار عن هذه الحركة البارزانية التى استنزفت قدرات الجيش العراقى ، كما أنها أرهقت ميزانية الدولة . إضافة إلى أنها عرضت الحياة السياسية فى العراق للفوضى[٤] .

الحركة البارزانية الثالثة « من إيران »

١٩٤٦ - ١٩٤٧

فى الفترة التى سقطت فيها تبريز عاصمة أزربيجان فى يد القوات الإيرانية فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أصبح المستقبل ميئوسًا منه بالنسبة لبقاء جمهورية مهاباد على قيد الحياة . فقد جاء سقوط أزربيجان ودخول الإيرانيين عاصمتها ضربة قوية أنزلت

(١) O' Ballance, Edgar, Ibid. P. 48.

(٢) المركز الوطنى لحفظ الوثائق : وثائق البلاط الملكى ، ملف رقم ج/٢/١٠ قرار مجلس الوزراء ، نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، مسلسل ٥٦٨ و ٠ ع .

(٣) إسماعيل ياغى : تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٦٨ .

(٤) عبد الرحيم ذو النون : المرجع السابق ، ص ٢٧٤ .

بالحركة التحررية الكردية وصدمة عنيفة لجميع الوطنيين الكرد فى مختلف أنحاء كردستان[١] ولكن وقع الصدمة كان أكثر إيلامًا بالنسبة للبارزانيين الذين تحملوا العبء الأكبر للدفاع عن الكرد .

بدأ الانحلال يدب فى جسم الدولة فى مهاباد ، وكانت البداية تحرك قبائل الشيكاك والهركى فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ للاتجاه إلى تبريز، حيث القوات الإيرانية. وبذلك تركت مواقعها الدفاعية عن مهاباد . وقد أسرع البارزانيون للدفاع عن المدينة ، ولكنهم رأوا أن الوضع ميئوسًا منه ، لذلك تحركوا إلى نقاده Naqadah ولاهيجان وشنو وتركت مهاباد بدون دفاع إلا من قوات بسيطة لا تفى بالغرض . وفى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ذهب قاضى محمد إلى ميا ندواب واستسلم إلى السلطات الإيرانية . وفى اليوم التالى ١٧ ديسمبر دخلت قوات الجيش الإيرانى مهاباد ليرحب بها القاضى محمد بنفسه رسميًا ، وكان ذلك نهاية الفترة القصيرة التى عاشتها الجمهورية[٢] .

بعد دخول القوات الإيرانية مهاباد تلقى الجنرال همايونى فى مهاباد رسالة من الملا مصطفى يعرض عليه رغبته فى لقاء . وكان البارزانيون فى ذلك الوقت هم مفتاح المشكلة العويصة، إلقاء الكرد للسلاح أو رفضهم ذلك والاشتباك مع القوات الإيرانية[٣].

لذلك أرسل العقيد غفارى ممثلاً للحكومة الإيرانية إلى نقاده لمفاوضة البارزانيين وخاصة الشيخ أحمد البارزانى ، حيث تقرر إرسال الملا مصطفى البارزانى إلى طهران للتفاوض مع أحمد قوام السلطنة رئيس الوزراء الإيرانى . وقد ذهب مع الملا مصطفى- الضباط الكرد العقيد مير حاج والعقيد عز عبد العزيز ونورى أحمد طه فى ١٩٤٦/١٢/٢١[٤] « وهم من الضباط الكرد العراقيين » .

لقد طالت المفاوضات فى طهران حيث ظل الملا وزملاؤه هناك شهرًا دون التوصل إلى اتفاق نهائى . فقد عرض عليه الإيرانيون أن تعمل الحكومة الإيرانية على استقرار

(١) جلال الطالبانى : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

(٢) O' Ballance, Edgar, Kurdish Revolt of 1961, P. 55.

(٣) إيجلتن : جمهورية مهاباد ، ص ٢٠١ .

(٤) كريم ذه . ندى : حركتا أزربيجان وكردستان التحرريتان ، ص ٢٥ .

البـارزانيـين حول جبل الفـاند Alvand بالقـرب من همـذان . على أن يسلمـوا سـلاحـهم للحكومة الإيرانية التى عليها أن تقوم بنقلهم على نفقتها من مناطق الحدود إلى هذه المنطقة ، وتوفر لهم سبل العيش لستة أشهر . وكان الملا مصطفى ميالاً إلى قبول هذا العرض ، وقد عرض الملا مصطفى على السلطات الإيرانية أن يترك البارزانيون فورًا إيران إلى العراق بشرط أن يضمن البريطانيون والإيرانيون سلامة البارزانيين . وبالاتصال بالبريطانيين فى طهران « السفارة البريطانية » لم توافق على ذلك ، وكذلك رفض الإيرانيون استنادًا إلى أن الأطراف المعنية لم توافق[١] .

لذلك عـاد الملا لاسـتطلاع رأى البـارزانيين فى ٢٩ يناير سنـة ١٩٤٧ ولكن الشـيخ أحمد رفض هذا العرض .

توجـه العقـيـد غـفـارى إلى نقـاده لمواجـهـة الملا مـصـطفى والتـحـقق من مـوقف البارزانيين ، ولكنه عاد بانطباع أن البارزانيين يفضلون القتال على ترك المنطقة، ثم عاد الجنرال همـايونى بصحبة العقيد غفارى فى ١٩ فبراير سنة ١٩٤٧ إلى المداولة مع الشيخ أحمد البارزانى فى الأمر ، وقد شرح الشيخ أحمد لهما الأمر ، وأوضح أن البارزانيين سيعودون إلى مواطنهم . وإن لم يحصلوا على حماية إنجليزية فسيعملون على إعادة الاستيلاء على منطقتهم بارزان ودخولها بالقوة عند حلول الربيع وذوبان الثلوج من الممرات الجبلية . إلا أن الجنرال همايونى لم يوافق على تأجيل آخر ، واقترح بدل ذلك ثلاثة حلول : (أ) بإمكان البارزانيين أن يتركوا - الآن - إيران ويعودوا إلى العراق. أو (ب) أن يسلموا كل أسلحتهم وينصحوا القبائل أن تحذوا حذوهم. أو (جـ) أن يقاتلوا .. ولم يكن هناك بديل عن القتال[٢] .

جهزت الحكومة الإيرانية قوة عسكرية ضخمة يعززها سلاح الطيران ، حيث دفعت بالملا مصطفى بعيدًا عن نقاده ، ودخلت هذه المنطقة فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٧ . وقد اختار الملا مصطفى منطقة أوشنافيه ليعيش فيها البارزانيون حتى يتوصلوا إلى تفاهم مناسب مع أى من الحكومتين الإيرانية أو العراقية ، ولكن وهم فى طريقهم إليها

---

(١) O' Ballance, Edgar, Ibid. P. 55.

(٢) O' Ballance, Edgar, Ibid. P. 55.

إيجلتن : جمهورية مهاباد ، ص ٢٠٢ ، Kenein, Derk. Ibid. P. 56 .

اصطدموا بقبيلة « مامش » الكردية ، الأمر الذى أضاع مكانة البارزانيين وقضى على الإشاعة القائلة إنهم سينقضون على مهاباد لتخليص قاضى محمد والزعماء المعتقلين(١) .

وفى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٧ أذاع الجيش الإيرانى بيانًا على جميع القبائل دعاهم إلى تسليم أسلحتهم ، وقد وصلت طلائع القوات البارزانية فى ٤ مارس سنة ١٩٤٧ إلى «ماوانه» فى وادى « نه ركه وهر » حيث انضم إليها رشيد بك الهركى ونورى بكزاده ، وفى نفس اليوم بدأ الهجوم الإيرانى فى منطقة نقادة أشنويه . وقد جاء فى أمر الجنرال همايونى الصادر فى ٣ مارس سنة ١٩٤٧ أن «تقصف بالطائرات والمدفعية كافة المراكز التى تقيم فيها عائلات البارزانيين ، ووجوب أن ينتهى ذلك قبل يوم ٤ إبريل سنة ١٩٤٧» « كى لا يستطيع البارزانيون أن يهربوا » « وبذلك تنتهى هذه الحالة المخجلة بالنسبة للجيش »(٢) .

فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧ جرت مقابلة فى مخفر الحدود بحاجى عمران جنوب كله شين بين الجنرال همايونى واللواء الحجازى مدير عام الشرطة العراقية – وقد عرض اللواء الحجازى على الجنرال همايونى استقدام قوات عراقية لمعاونة إيران فى قتال البارزانيين . إلا أن همايونى أكد له أن « لا حاجة إلى هذه المعاونة »(٣) .

استمرت المعارك بين البارزانيين والإيرانيين ، وأثبت البارزانيون أنهم خصم شديد الدهاء قاتلوا فى أحوال مألوفة ، وفى أراضٍ جبلية لا تختلف عن أراضيهم فى كردستان العراق . واختاروا هم ساعة القتال غالبًا ، ولذلك لم يكن بغريب أن تزيد خسائر الإيرانيين من القتلى بتزايد عدد المعارك . فقد تفوق البارزانيون فى عدة معارك منها معركة صوفيان ١٩٤٧/٤/٦ التى قتل فيها رضا قدة ياغى قائد الشاه الإيرانى ، ومعركة سيلونا ١٩٤٧/٤/٩ . ولكن أكثر ما أوقع الفزع بين الكرد هو ضرب الإيرانيين للقوى التى كانت تمد البارزانيين بالغذاء والتموين ، حيث أخلاها سكانها مما مكن الإيرانيين من شن حصار اقتصادى عليهم(٤) ومما زاد فى انتشار الفزع بين الكرد هو قصف

(١) Eagleton, William Ibid. P. 113.

(٢) عبد الرحمن قاسملو : كردستان والأكراد ، ص ١٠٨ .

(٣) Eagleton, Ibid. P. 120.

(٤) كريم زه ندى : المرجع السابق ، ص ٢٥ – ٢٧ .

الطائرات ، حيث اشتركت اثنتا عشرة طائرة من طراز عتيق فى القتال وكان البارزانيون يحاولون الاختفاء من قصفها(١) .

وإزاء ذلك زادت الضغوط على الملا مصطفى للعودة إلى العراق للتخلص من ضغط الجيش الإيرانى وملاحقة الطائرات وقلة التموين ، وكان من بين من يؤيدون العودة إلى العراقة الضباط العراقيون السابقون خوشناو وخير الله ومحمد محمود ، وعزت عبد العزيز الذين صرحوا أنهم « يفضلون مصيرًا مجهولاً فى أرض الوطن » كما كان هناك قلة تدعو إلى الصمود فى وجه الإيرانيين ، وكان يتعاطف معهم الملا مصطفى ، إلا أن العائلات الكردية وظروف الحرب كانت تشكل عليهم ضغطًا متزايدًا .

لذلك بدأ البارزانيون بالتراجع تجاه الحدود العراقية بقيادة الشيخ أحمد البارزانى بعد أن سلموا أسراهم من الإيرانيين إلى الجيش الإيرانى ، ويقول إيجلتن أن الشيخ أحمد حصل على وعد بالعفو عن البارزانيين من المسئولين العراقيين(٢) وفى ١٩٤٧/٤/١٣ تأكدت السلطات الإيرانية على الحدود أن البارزانيين قد عبروا نهر Ga-dar إلى العراق . أما الملا مصطفى وبعض أتباعه فقد دخل على رأس قوة صغيرة إلى منطقة جبلية شمال بارزان ولم يستسلم . وبمجرد دخول البارزانيين بقيادة الشيخ أحمد إلى العراق قبضت عليهم السلطات العراقية ، ووضعت هذه السلطات كل من استسلم تحت الملاحظة الدقيقة(٣) .

أمام إصرار الملا مصطفى ومن معه على عدم تسليم أنفسهم للسلطات العراقية . فقد لجأت الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية فى قضائى راوندوز والزيبار وسائر مناطق الحدود المجاورة لإيران . كما أصدرت الحكومة فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٧ بيانًا أعلنت فيه أنها ستتخذ التدابير اللازمة ضد الملا مصطفى وأتباعه ، واحتلت المواقع العسكرية المهمة فى المنطقة(٤) وكان البارزانيون قد اتجهوا صوب شروان مازنه ، حيث اعتصموا فى منطقة جبل « بوتين » وقد أرسلت وحدات الجيش العراقى فباغتت

(١) O' Ballance, Edgar, Ibid. P. 56.

(٢) Eagleton, William, Ibid. P. 121.

(٣) O' Ballance, Edgar, Ibid. P. 56.

(٤) محمود الدرة : القضية الكردية ، ص ٢١٥ .

البـارزانيين من قـمـة الجبل التى ترتفـع إلى ٨٣٠٠ قـدم ليلة ٢٠ مـايو سـنة ١٩٤٧ . ولم يجد البارزانيون إلا أن يتركوا الجبل ويتجهوا عبر سفوحه الشرقية إلى تركيا ، ومنها إلى إيران مرة أخرى مرورًا بمسالك جبلية وعرة عبر جبل كوندا[١] وقـد شكر الوصى عبد الإله قادة الجيش على جهودهم وقلدهم الأوسمة ، وقام رئيس الوزراء العراقى - بعد رحيل البارزانيين بجولات فى المنطقة الكردية[٢] .

قضى الشيخ أحمد هو وعدد كبير من البارزانيين الاثنى عشر سنة التالية فى السجون . بينما شنق فى فجر يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٤٧ أربعة من ضباط الجيش العراقى الذين قاتلوا مع قوات البارزانى . وقد حكم أيضًا على الشيخ أحمد بالإعدام . لكن كان هناك نص فى قانون العقوبات البغدادى يوجب على الحكومة أن تبدل عقوبة الموت إلى الأشغال الشاقة المؤبدة لكل محكوم تزيد سنه عن الستين عامًا . وبهذا أنقذت رقبة الشيخ . وقد سبق مع تسعة آخرين من المحكومين إلى سجن البصرة والموصل ، ولم يفرج عنهم إلا بعد قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨[٣] .

بعد أن خرج الملا مع أتباعه المسلحين من العراق اتجه فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٧ نحو قرية أمند تجاه توجور فى تركيا . ولما تصدت له القوات التركية ومنعته من الوصول إليها دخل إلى الحدود الإيرانية حيث « توجه شيت » التى تبعد عن الحدود السوفيتية ١٨ ميلاً[٤] .

وفى الثلاثين من مايو سنة ١٩٤٧ اتضح للإيرانيين أن البارزانيين يتجهون صوب الاتحاد السوفيتى . وقد أصدرت هيئة الأركان العامة الإيرانية أمرها بقطع الطريق عنهم فى وادى قتورة . ولكن فى هذه الفترة كان البارزانيون قد تحولوا إلى الغرب نحو الحدود ثم عبروا إلى تركيا وعادوا ثانيًا إلى إيران . وعند بزوغ شمس الثالث من يونيو سنة ١٩٤٧ شوهدت جماعة منهم شمال قتورة . لقد تسلل البارزانيون جميعًا من طوق الأفواج الإيرانية دون أن يشعر بهم أحد ، وكان الملاذ هو الاتحاد السوفيتى[٥] .

---

(١) أمين سامى : قصة الأكراد فى شمال العراق ، ص ٢٢٨ .

(٢) Langrigg. Iraq. 1960/1950, P. 328.

(٣) دانا آدمز شمدت : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٤) كريم ذه ندى : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٥) Eagleton, William, Ibid. P. 126.

وقـد أصـدر الشـاه الذى كـان قـد وصل أردبيل أوامـر تقـضـى بالاشـتبـاك مع البـارزانـيين فورًا ، وأنذر القـادة الذين يتقـاعسـون عن أداء واجـبهم . ولكن فى غـضـون الأيام الخـمسـة التـالية تحـركت قـوات الجيش الإيرانى شـمـالاً من خـوى ، وخـرجت من « مـاكو » فـالتقت عند مـواقع البارزانيين وفـعـلاً وقع اشـتبـاك فى ٩ يونيـو سنة ١٩٤٧ ولكن كان كذلك فى صالح البارزانيين . وكان البارزانـيون قد قطعوا أكثر من ٢٠٠ ميل ووصلوا فى العـاشـر من يونيـو سنة ١٩٤٧ إلى جنوب شـرق جبل أرارات ، وأطلوا عـلى نهـر آراس على بعد عشرة كيلومترات شمالاً[1] .

لقد تمكن الملا وأتباعـه من عبور نهر آراس سباحة ودخلوا الأراضى السوفيتية فى ١٩٤٧/٦/١٧ مع أتبـاعـه الـذين يبلغ عـددهم ٨٠٠ مـقـاتل[2] ولديهم وعـد مـسـبق من السوفييت بقبولهم . مفضلين هذا المصير على الوقوع فى أيدى العراقيين الذين سبق أن حـاربوهم[3] ولم يعد أولئك المحاربون إلى العراق إلا بعد قيام ثورة ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ فى العراق[4] .

* * *

---

(١) كريم ذه ندى : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢) Adamson, David, Ibid. P. 17.

(٣) عبد الرحمن قاسملو : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(٤) Laurin, Mc, Ibid. P. 59.



الباب الثانى

(أ) الفصل السابع : ثورة يوليو « تموز » ١٩٥٨/ ١٩٦٨ والكرد .



الفصل السابع

ثورة يوليو « تموز » ١٩٥٨ والكرد

- عبد الكريم قاسم .
- عبد السلام عارف .
- عبد الرحمن عارف .

مقدمات ثورة ١٩٥٨ :

فى نهاية الخمسينيات عانى النظام الملكى الهاشمى فى العراق أزمة حادة . فحرمان الجماهير الشعبية من الحقوق السياسية ، ومستواها المعيشى المتدنى جدًا ، والإجراءات القمعية الوحشية ضد قوى البلاد التقدمية ، وخدمة الأهداف العدوانية للدول الاستعمارية الكبرى فى الشرق الأوسط ، وخاصة من خلال حلف بغداد السيئ الصيت قد قررت مسبقًا مصير حكم نورى السعيد - فيصل .

وكما أشير سابقًا ، فإن القضية الكردية كانت إحدى القضايا الأكثر حدة أمام البلاد . فقد كان عدم حل القضية الكردية لصالح الاستعمار البريطانى الذى بسط سيطرته على العراق خلال ٤٠ عامًا ، ونشأ فى البلاد وضع عانت فى ظله فئات الشعب الواسعة من العرب والكرد والأقليات القومية سيطرة الاستعمار البريطانى ، الذى كان يحمى أكثر القوى رجعية فى البلاد من الإقطاعيين والشيوخ ورؤساء العشائر وغيرهم . وهذا كان يعنى أن مصالح نضال الكرد فى سبيل التحرر القومى كانت تنطبق موضوعيًا مع مصالح القوى العربية التقدمية فى النضال ضد الاستعمار والرجعية الداخلية . واجهت الحركة التحررية الكربية والعربية على السواء صعوبات بسبب تشتت قواها ، فى حين أن الاستعمار والرجعية الداخلية كانا يعملان فى جبهة واحدة عمليًا .

بفضل مبادرة الحزب الشيوعى العراقى ونشاطه تشكلت فى عام ١٩٥٧ جبهة الاتحاد الوطنى. ورغم أن جبهة الاتحاد الوطنى التزمت الصمت فى وثائقها البرنامجية حيال المسألة الكردية ، فقد عبر الحزب الديموقراطى الكردستانى فى العراق « الذى كان آنذاك فى حالة من السرية » عن تأييده لبرنامج جبهة الاتحاد الوطنى ونظامها الداخلى . والواقع أن ما يتصف به موقف القوى القومية فى كردستان من جبهة الاتحاد الوطنى هو أنه لم تعبر القوى اليسارية عن استعدادها لتقديم فصائل مسلحة إلى الجبهة عند الضرورة وحسب ، بل وعددًا من الملاكين الليبراليين فى كردستان(١) .

سعت القوى الوطنية – التقدمية فى البلاد – آخذة بعين الاعتبار أن الاستياء انتشر بين الكرد فى الجيش – إلى إجراء اتصالات معهم . فقد أقامت اللجنة القومية العليا لجبهة الاتحاد الوطنى عشية ثورة ١٤ يوليو عام ١٩٥٨ اتصالات مع التنظيم العسكرى السرى « الضباط الأحرار » ، الذى تأسس عام ١٩٥٤ وكان من بين أعضائه ، وحسب معطيات سجادى ، ضباط كرد كبار (الجنرال فؤاد عارف وغيره) .

أدت الأحداث ، التى تطورت عشية ثورة ١٤ يوليو إلى الإسراع فى إسقاط « الحكم الملكى فى العراق » . فقد ضاق الشعب ذرعًا من مشاركة الحكم الملكى فى أعمال عدوانية ضد الجمهورية السورية عام ١٩٥٧ والحركات القومية – التحررية لشعبى لبنان والأردن .

لقد تحدث عبد الكريم قاسم إلى أحد الصحفيين قائلاً : إن فكرة الثورة اختمرت فى رأسه وزميله عبد السلام عارف عندما كانا مع القوات العراقية التى توجهت إلى الأردن لتقف بجانب القوات السورية فى نصرة الأردن ضد عدوان إسرائيل .

وعلى إثر عودتهما إلى العراق أخذا يعملان جاهدين من أجل ثورة العراق فى ١٤ يوليو عام ١٩٥٨ ، وفى الساعة الثالثة ليلاً ، دخلت قطاعات الجيش من ذوى الميول الثورية بغداد ، وانهار الحكم الملكى خلال ساعات معدودات . تم تشكيل أول حكومة جمهورية ، شارك فى إعدادها كرديان هما : محمود صالح محمود وزيرًا للصحة ، ومصطفى على وزيرًا للعدل ، كما انضم إلى مجلس الدولة الأعلى ، الذى كان يتألف من

(١) جليلى جليل وآخرون . المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

ثلاثة أعضاء ، خالد النقشبندى وكان كرديًا أيضًا . وبانضمام النقشبندى إلى المجلس أيدت الحكومة استعدادها للاعتراف بحقوق الكرد القومية فى الجمهورية العراقية .

إعلان الجمهورية

نام الشعب العراقى فى مساء الأحد ١٣ يوليو ١٩٥٨ وهو يرزح فى قيود الملكية الظالمة وفى فجر يوم الاثنين ١٤ يوليو ١٩٥٨ فتح الشعب عينيه باكرًا ، وسمع صوت إذاعة بغداد وهى تقول : « هنا إذاعة الجمهورية العراقية » .

أيها الشعب العربى فى كل مكان أخبرك بأن الجيش العراقى قد حطم الملكية وأعلنت الجمهورية ، انتظروا بيانات الثورة .

بيان رقم ١

أيها الشعب العراقى الكريم ...

بعد الاتكال على الله ، وبمعاونة المخلصين من أبناء الشعب والقوات الوطنية المسلحة قدمنا على تحرير الوطن من سيطرة الطغمة الباغية التى دبرها الاستعمار لحكم الشعب والتلاعب بمقدراته لمصلحتهم وفى سبيل المنافع الشخصية .

لقد أزلنا الفئة الباغية

أيها الإخوان ، إن الجيش هو منكم وإليكم ، وقد قام بما تريدون وأزال الفئة الباغية التى استهترت بحقوق الشعب فما عليكم إلا أن تؤازروه فى رباضه وقنابله وزئيره المنصب على قصر الرحاب وقصر نورى السعيد . واعلموا أن الظفر لا يتم إلا بالمحافظة عليه من مؤامرات الاستعمار وأذنابه ، وعليه فإننا نوجه إليكم نداءنا للقيام بأخبار السلطات عن كل مفسد وسيئ .

كونوا يداً واحدة

نطلب أن تكونوا يدًا واحدة من السليمانية إلى الرميثة ، ومن زاخو إلى الغار ، فالعراق يد واحدة للقضاء على هؤلاء المفسدين والتخلص من شرهم .

اخلدوا إلى السكينة

أيها المواطنون ، إننا فى الوقت الذى نكبر فيكم الروح الوطنية الوثابة والأعمال المجيدة ندعوكم إلى الخلود والسكينة والتمسك بالنظام والاتحاد والتعاون على العمل المثمر فى سبيل مصلحة الوطن . وطن واحد وشعب واحد .

حكومة تنبثق من الشعب

أيها الشعب ، لقد صممنا أن نبذل دماءنا وكل عزيز علينا فى سبيلكم ، فكونوا على ثقة واطمئنان بأننا سنواصل العمل من أجلكم ، وأن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحى منه .

رباط الأخوة مع الدول العربية

إن هذا لا يتم إلا بتأليف حكومة شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة ، وترتبط برباط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية ، وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة ، وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونج .

وعليه فإن هذه الحكومة الوطنية تسمى منذ الآن بالجمهورية العراقية .

تأليف مجلس سيادة

وتلبية لرغبة الشعب قد عهدنا برئاستها بصورة وقتية إلى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس جمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس ، والله نسأل أن يوفقنا فى أعمالنا لخدمة وطننا العزيز إنه سميع مجيب .

بغداد فى ٢٦ ذى الحجة ١٣٨٧ الموافق ١٤ يوليو ١٩٥٨

التوقيع : القائد العام للقوات المسلحة الوطنية

البيان رقم ٢

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ، واستنادًا إلى ما جاء فى بياننا الرقم واحد والمؤرخ فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ الموافق فى ١٤ تموز ١٩٥٨ تم تأليف مجلس السيادة للدولة على الوجه التالى :

أولاً : الفريق الركن نجيب الربيعى رئيسًا .

ثانيًا : السيد مهدى كبة عضوًا .

ثالثا : السيد خالد النقشبندى عضوًا .

القائد العام للقوات المسلحة الوطنية

القيادة الجديدة للجيش

وأذاعت بغداد المرسوم رقم(١) وهذا نصه :

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ، وبموافقة مجلس السيادة ترتب ما يلى :

أولاً : تعيين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم بمنصب القائد العام للقوات المسلحة.

ثانيًا : تعيين العقيد الركن عبد السلام محمد عارف بمنصب مساعد القائد العام للقوات المسلحة .

وزارة الجمهورية العراقية

وصدر بعد ذلك المرسوم التالى :

بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة فقد عهد مجلس السيادة للزعيم الركن عبد الكريم قاسم القيام برئاسة الحكومة ، وقد تم تأليف الوزارة الأولى للجمهورية العراقية على الوجه التالى :

الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيسًا للوزراء ووكيلاً لوزير الدفاع . العقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائبًا لرئيس الوزراء ووكيلاً لوزير الداخلية ، السيد محمد حديد وزيرًا للمالية ، الدكتور عبد الجبار الجومرد وزيرًا للخارجية ، السيد مصطفى على وزيرًا للعدلية ، الدكتور إبراهيم كبة وزيرًا للاقتصاد ، الدكتور جابر عمر وزيرًا للمعارف ، الزعيم الركن ناجى طالب وزيرًا للشؤون الاجتماعية ، السيد بابا على وزيرًا للأشغال والمواصلات ، السيد فؤاد الركابى وزيرًا للإعمار ، الدكتور محمد صالح محمود وزيرًا للصحة ، السيد هديب الحاج محمود وزيرًا للزراعة ، السيد صديق شنشل وزيرًا للإرشاد .

قيادة جديدة للجيش العراقى

وصدر المرسوم الجمهورى وقم ٢ وهذا نصه :

بناء على ما عرضه وكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء أمر مجلس السيادة بالتعيينات التالية :

الزعيم الركن أحمد صالح العيدى بمنصب رئيس أركان الجيش . الزعيم الركن صديق حسن بمنصب المعاون الإدارى لرئيس أركان الجيش ، الزعيم الركن عبد العزيز

العقبلى بمنصب قائد الفرقة الأولى . الزعيم الركن ناظم الطبقجلى بمنصب قائد الفرقة الرابعة المدرعة . عقيد الجو الركن جلال الأوقاتى بمنصب قائد القوة الجوية .

تطهير أسماء ألوية الجيش

وأذيع المرسوم الجمهورى رقم ٤ وهذا نصه :

بناء على ما عرضه مجلس الوزراء أمر مجلس السيادة بما يلى :

١ - إعادة تسمية ألوية المشاة التالية بأسمائها الأصلية :

لواء عبد الإله بلواء المشاه الخامس ، لواء الملكة عالية بلواء المشاه الرابع ، لواء الملك غازى بلواء المشاه الثالث . تسمية لواء الحرس الملكى بلواء المشاه الخامس والعشرين .

٢ - تحذف كلمة الملكى والملكية من كافة المقرات والتسجيلات والوحدات فى الجيش والدوائر الرسمية وشبه الرسمية والشركات والجمعيات وما إلى ذلك من المسميات .

الدستور المؤقت

لما كانت الحركة الوطنية التى قام بها الجيش العراقى بمؤازرة الشعب وتأييده فى ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ تهدف إلى تحقيق سيادة الشعب والعمل على منع اغتصابها وضمان حقوق المواطنين وصيانتها ، ولما كان الحكم السابق فى البلاد الذى تم التخلص منه قائمًا على أساس من الفساد السياسى ، إذ اغتصب السلطة أفراد حكموا البلاد على خلاف إرادة الأكثرية وضد مصلحة الشعب ، وكان هدف الحكم تحقيق منافعهم وحماية مصالح الاستعمار وتنفيذ مآربه ، كما جاء ذلك كله فى البيان الأول الذى أعلن للشعب فى يوم ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ فى بدء الحركة الوطنية ، وتضمن سقوط نظام الحكم الملكى وقيام الجمهورية العراقية ، فإننا باسم الشعب العراقى نعلن سقوط القانون الأساسى العراقى وتعديلاته كافة منذ ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ ، ورغبة فى تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين نعلن الدستور المؤقت هذا العمل بأحكامه فى فترة الانتقال إلى أن يتم تشريع الدستور .

الباب الأول

الجمهورية العراقية

المادة ١ – الدولة العراقية جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة .

المادة ٢ – العراق جزء من الأمة العربية .

المادة ٣ – يقوم الكيان العراقى على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ، ويعتبر العرب والكرد شركاء فى هذا الوطن ، ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية .

المادة ٤ – الإسلام دين الدولة .

المادة ٥ – عاصمة الجمهورية العراقية بغداد .

المادة ٦ – يعين العلم العراقى وشعار الجمهورية العراقية والأحكام الخاصة بهما بقانون .

الباب الثانى

مصدر السلطات والحقوق والواجبات العامة

المادة ٧ – الشعب مصدر السلطات .

المادة ٨ – الجنسية العراقية يحددها القانون .

المادة ٩ – المواطنون سواسية أمام القانون فى الحقوق والواجبات العامة ، ولا يجوز التمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

المادة ١٠ – حرية الاعتقاد والتعبير مضمونة وتنظم بقانون .

المادة ١١ – الحرية الشخصية وحرمة المنازل مضمونتان ، ولا يجوز التجاوز عليهما إلا حسبما تقتضيه السلامة العامة ، وينظم ذلك بقانون .

المادة ١٢ – حرية الأديان مصونة ، ويجب احترام الشعائر الدينية . على ألا تكون مخلة بالنظام العام ، ولا متنافية مع الآداب العامة .

المادة ١٣ – الملكية الخاصة مضمونة ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع إلا للمنفعة العامة ، ومقابل تعويض عادل وفقًا للقانون .

المادة ١٤ – (أ) الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون .

(ب) تبقى حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية إلى حين استصدار التشريعات واتخاذ التدابير القانونية لتنفيذها .

المادة ١٥ - لا يجوز فرض ضريبة أو رسم أو تعديلهما وإلغاؤهما إلا بقانون .

المادة ١٦ - الدفاع عن الوطن واجب مقدس ، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ، وتنظيم أحكامهما بقانون .

المادة ١٧ - القوات المسلحة فى الجمهورية العراقية ملك الشعب ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها .

المادة ١٨ - الدولة وحدها هى التي تنشئ القوات المسلحة ، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

المادة ١٩ - تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

الباب الثالث

إصدار الحكم

المادة ٢٠ - يتولى رئاسة الجمهورية مجلس السيادة ، ويتألف من رئيس وعضوين .

المادة ٢١ - يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة .

المادة ٢٢ - يتولى مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه من أعمال السلطة التنفيذية .

المادة ٢٣ - القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة أو فرد التدخل فى استقلال القضاة أو فى شؤون العدالة ، وينظم القانون الجهاز القضائى .

المادة ٢٤ - جلسات المحاكم علنية ، إلا إذا قررت المحكمة عقدها سرية مراعاة للنظام العام أو العادات .

المادة ٢٥ - تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب .

المادة ٢٦ - تنشر القوانين فى الجريدة الرسمية ، ويعمل بها من تاريخ نشرها . إلا إذا نص بها على خلاف ذلك ، وإذا لم يذكر بها تاريخ يقيدها ، تنفذ بعد عشرة أيام من اليوم الثانى ليوم النشر .

الباب الرابع

أحكام انتقالية

المادة ٢٧ – يكون للقرارات والأوامر والبيانات والمراسيم الصادرة من قائد القوات المسلحة أو رئيس الوزراء أو مجلس السيادة للفترة من ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ إلى تاريخ تنفيذ هذا الدستور المؤقت ، قوة القانون ، وهى تعدل ما يتعارض مع أحكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها .

المادة ٢٨ – كل ما قررته التشريعات النافذة قبل ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ تبقى سارية المفعول . ويجوز إلغاء هذه الشريعات أو تعديلها بالطريقة المبينة فى هذا الدستور المؤقت .

المادة ٢٩ – ينفذ هذا الدستور المؤقت من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٣٠ – على وزراء الدولة تنفيذ هذا الدستور .

حرر فى بغداد سنة ١٣٧٧ هجرية الموافق ٢٧ تموز ١٩٥٨ .

التوقيع

الفريق الركن نجيب الربيعى ، رئيس مجلس السيادة السيد محمد مهدى كبة ، عضو مجلس السيادة . السيد خالد نقشبندى ، عضو مجلس السيادة . الزعيم الركن عبد الكريم قاسم – رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة . العقيد الركن عبد السلام محمد عارف ، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ومعاون القائد العام للقوات المسلحة . الدكتور عبد الجبار الجومرد ، وزير الخارجية . السيد محمد حديد وزير المالية . السيد بابا على ، وزير المواصلات والأشغال ، السيد مصطفى على وزير العدلية ، السيد محمد صديق شنشل وزير الإرشاد ، السيد فؤاد الركابى وزير الإعمار ، الدكتور إبراهيم كبة وزير الشؤون الاجتماعية ، السيد هديب الحاج حمود وزير الزراعة الدكتور محمد صالح محمود وزير الصحة الدكتور جابر عمر وزير المعارف .

ثورة يوليو ١٩٥٨ والكرد

بنداء من الحزبين الشيوعى العراقى والديموقراطى الكردستانى أصبحت الفئات الواسعة من السكان الكرد أهم سند للحكم الجديد فى مرحلة التكوين الصعبة له . فقد قضت القوى الكردية الديموقراطية فى أثناء المعركة الحاسمة على محاولات الأشخاص من الأجهزة الإدارية المحلية وعدد من الضباط - الملكيين ، الذين قاموا بتنظيم المقاومة ضد الحكم الجديد . ففى السليمانية أزاحت الجماهير الملكيين عن السلطة ، وراحت هى تسيطر على الوضع إلى حين وصول ممثلى النظام الجمهورى .

كان لطابع ثورة ١٤ يوليو المعادى للإقطاعية والاستعمار ، وبروز إمكانية الاعتراف بحقوق الكرد القومية دافعًا هامًا لتشديد النضال الديموقراطى فى كردستان ، الأمر الذى كان له - بدوره - أهمية كبيرة لإجراء تحولات ثورية فى البلاد . وفى أعقاب انهيار « الحكم الأسود » وصل ممثلو الحزب الديموقراطى الكردستانى من كركوك إلى أركان الثورة ، وأعلنوا عن تضامن جماهير كردستان مع قادة الجمهورية . وقد عرض الحزب الديموقراطى الكردستانى موقفه من النظام الجمهورى الجديد ، فى بيان خاص له صدر فى ١٦ يوليو عام ١٩٥٨ ، اتخذت هذه الوثيقة فى اجتماع استثنائى للجنة المركزية للحزب الديموقراطى الكردستانى فى كركوك . عبر الاجتماع بالإجماع عن تأييده النشيط للثورة وتعميقها، ونوه بالرغبة الفعالة لحماية النظام الجمهورى وتوطيده، وفى أثناء ذلك انطلق الحزب الديموقراطى الكردستانى من أن مصير الشعبين العربى والكردى فى العراق مرتبط ارتباطًا وثيقًا ، وأن « تقوية الحركة التحررية للشعب العربى وانتصارها ، وتحرير العراق من الحكم الملكى البغيض البائد ، وقيام نظام جمهورى حر يكون ضمانة للاعتراف بحقوق الشعب الكردى .

وفى ١٧ يوليو التقى وفد كردى برئاسة السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الديموقراطى الكردستانى إبراهيم أحمد مع رئيس الحكومة الجمهورية عبد الكريم قاسم . وعبر إبراهيم أحمد عن استعداد حزبه لتقديم المساعدة ، وفى شتى المجالات لتوطيد الحكم الجديد .

سلكت الحكومة الجمهورية طريق التحولات الديموقراطية بتأييد فعال وضغط من جانب القوى الديموقراطية . فقد أعلن فى ٢٦ يوليو عام ١٩٥٨ عن دستور مؤقت للجمهورية العراقية ، وثُبّت فى الوثيقة وللمرة الأولى منذ وجود الدولة العراقية المساواة بين الشعبين العربى والكردى . نصت المادة الثالثة من الدستور المؤقت على أن : « العرب والكرد هم شركاء ، وأن الدستور يضمن حقوقهم القومية فى إطار العراق الموحد » .

كما أشير فيما بعد فى برنامج جبهة الاتحاد الوطنى ، الذى تم تغييره ، إلى ضرورة الاعتراف بحقوق الكرد القومية فى الحكم الذاتى . وجاء فى هذه الوثيقة ، التى أعلنت فى اجتماع جماهيرى فى بغداد بتاريخ ٢٥ نوفمبر عام ١٩٥٨ : « ترى جبهة الاتحاد الوطنى أن وجود العراق نفسه يقوم على تعاون جميع المواطنين واحترام حقوقهم والحفاظ على حريتهم . وتعتبر العرب والكرد شريكين متساويين فى وطن واحد ، وتعترف بحقوقهم القومية فى إطار العراق الموحد ، وسوف تساعد على تنفيذ هذه الحقوق »[١] .

أخذت الصحف والمجلات الكردية تصدر علانية . وكان الحزب الديموقراطى الكردستانى يتمتع عمليًا بحق النشاط الحر فى شتى أرجاء البلاد . وتأسست إدارة تابعة لوزارة المعارف « لأجل تنظيم العمل التعليمى - التربوى فى كردستان » ، وقضى بإدخال التعليم فى مدارس كردستان باللغة الكردية .

كما أن المراسيم الحكومية بالعفو عن الشخصيات ، بما فيها الكردية ، الملاحقة فى عهد الحكم السابق ، وكذلك قرار العفو عن المشاركين فى الحركة التحررية عام ١٩٤٣ - ١٩٤٥ بقيادة مصطفى البارزانى كان مدعوًا إلى تعزيز ثقة الجماهير الكردية بقدرة النظام الجديد فى حل المسألة الكردية القومية . كتبت الصحيفة البغدادية «الجمهورية» المقربة من الأوساط الرسمية : « إن الكرد الذين شاركوا على قدم المساواة مع العرب فى النضال من أجل حرية العراق واستقلاله ، يمكن أن يكونوا واثقين من أن وضعهم سيكون على الدوام يناسب وضع القسم العربى فى السكان »[٢] .

---

(١) Derk Kinnane, The Kurds and Kurdistan, London, N. Y. 1964, P. 76.

(٢) الجمهورية ، بغداد ، ١٩٥٨/٧/١٩ .

نال النهج السياسى التقدمى الداخلى والخارجى لحكومة عبد الكريم قاسم تأييدًا واسعًا من الدول الاشتراكية وغيرها من القوى الديموقراطية . فى ١٦ يوليو أرسل رئيس الحكومة السوفياتية برقية إلى حكومة الجمهورية العراقية أعلن فيها « اعترافها الرسمى بحكومة الجمهورية العراقية »[(١)] .

كان انتصار ثورة يوليو ضربة كبيرة إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فى الشرقين الأوسط والأدنى . كما كانت الثورة مدعوة لوضع حد نهائى لسياسة بريطانيا « الكردية » السيئة الصيت ، التى يتلخص جوهرها فى القيام عند الضرورة باستغلال القضية الكردية غير المحلولة لصالحها . فهى لم تبرهن على عدم حيوية سياسة الأحلاف العسكرية - السياسية مثل حلف بغداد ، العدوانية والمعادية للشعب وحسب ، بل وخلقت الإمكانية لأجل تسوية المسألة الكردية القومية . وتحدد موقف كل من عضوى حلف بغداد - تركيا وإيران - من الجمهورية العراقية ، وإلى حد معين بواقعة إعلان مساواة الكرد بالعرب ، الأمر الذى ، حسب رأيهما « قد يكون مثالاً سيئًا » للشعب الكردى فى إيران وتركيا ، حيث مازال الشعب الكردى فيهما يتعرض لاضطهاد قومى شديد .

وهكذا وجدت الجمهورية العراقية نفسها فى حصار معادٍ ، تقف من ورائه الأوساط الاستعمارية فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . وقد تميزت الأوساط التركية الحاكمة بأعمالها المعادية للعراق بوجه خاص ، وراحوا يتحدثون فى تركيا بجدية تامة عن تجنيد المتطوعين لاستخدامهم فى الأعمال العسكرية ضد العراق . كما صدر بيان رسمى حول أن « تركيا مستعدة لانتهاج سياسة أكثر نشاطًا للدفاع عن مصالحها فى كركوك »[(٢)] .

وقف الاتحاد السوفياتى إلى جانب الحكومة العراقية ، عندما نشأ فى الشرق الأوسط وضع معقد ومشحون بالأخطار على العراق ، ففى بيان الحكومة السوفيتية بتاريخ ١٦ يوليو عام ١٩٥٨ ، فضح الاتحاد السوفييتى الأعمال العدوانية للدول

---

(١) الاتحاد السوفيتى والبلدان العربية (١٩١٧ - ١٩٦٠) ، وثائق ومواد ، موسكو ، ١٩٦١ ، ص ٥١٦ .

(٢) يو . مارونوف وريو . يوتيومكين ، العلاقات العربية - التركية فى المرحلة المعاصرة ، موسكو ، ١٩٦١، ص ٧١ .

الاستعمارية الكبرى وشركائها فى الشرق الأوسط . وقد أشير فيه إلى أن بيانات الحكومة العراقية البرنامجية والديموقراطية الطابع ، التى تستجيب لمصالح الشعب العراقى بعربه وكرده ، وكذلك مصالح الشعوب العربية ، قد أثارت رد فعل عدائيًا من جانب الدول الاستعمارية الكبرى .

اتخذت الحكومة السوفياتية خطوات فعالة لتأييد الجمهورية العراقية فى هيئة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية .

وقفت الجماهير الكردية فى أحلك الظروف تدعم الجمهورية العراقية وبنشاط . فقد قام الحزب الديموقراطى الكردستانى بنشاط كبير فى تنظيم الدفاع عن مكتسبات الثورة . أرسلت اللجنة المركزية للحزب الديموقراطى الكردستانى برقية خاصة إلى هيئة الأمم المتحدة جاء فيها « إن الشعب الكردى يؤيد ثورة يوليو ، لقد اتخذت قيادة الحزب الديموقراطى الكردستانى هذه الخطوة بغية وضع العراقيل أمام الأوساط الاستعمارية فى استغلال « الالتزامات التى تعهدت بها عصبة الأمم فى حينه حول احترام الحقوق القومية للشعب الكردى[١] لأغراضها العدوانية » . كتبت صحيفة «خابات» لـ (النضال) ، الصحيفة المركزية للحزب الديموقراطى الكردستانى متطرفة إلى مسألة ضرورة القيام بنضال مشترك لأجل تنفيذ المهام الديموقراطية العامة القائمة أمام البلاد : « نحن واثقون من أن توطيد دعائم النظام الديموقراطى هو نهج سياسى صحيح لأجل الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردى فى إطار الدولة العراقية ، التى تقع المناطق الكردية تحت حكمها »[٢] .

قامت حكومة عبد الكريم قاسم فى بداية نشاطها بخطوات ثورية - ديموقراطية كثيرة وهامة ، بعد أن استندت إلى دعم القوى الديموقراطية الواسع من العرب والكرد . فقد أصدر قاسم مرسومًا ، بناء عل طلب الحزبين الشيوعى العراقى والديموقراطى الكردستانى وغيرهما من الأحزاب والمنظمات التقدمية ، بتشكيل فصائل المقاومة الشعبية ، التى بلغ عدد أفرادها فى أوائل أكتوبر عام ١٩٥٨ حوالى ٣٠ ألف شخص[٣] .

---

(١) بيان الحزب الديموقراطى الكردستانى فى ١٢ تموز عام ١٩٥٨ ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ٨ .

(٢) خابات ، بغداد ، العدد ٢٦٨ ، ١٩٦٠ .

(٣) الجمهورية ، بغداد ، ١٩٥٨/٩/٥ .

لعبت فصائل المقاومة الشعبية دورًا عامًا فى ردّ خطر التدخل الاستعمارى فى شئون العرب والكرد الداخلية ، والقضاء على مؤامرات الرجعية الداخلية المعادية للجمهورية . وفضلاً عن الحزب الشيوعى العراقى ، والحزب الديموقراطى الكردستانى والحزب الوطنى الديموقراطى وغيرها من الأحزاب ، التى كانت تمارس نشاطها علنًا ، نشأت ، أو خرجت ، من حالة السرية فى الأشهر الأولى من الثورة ، فى العراق وفى المناطق الكردية منه إلى الحياة العلنية « وعززت صفوفها المنظمات الجماهيرية والنقابية والحرفية التالية وأنصار السلام ، والاتحادات الفلاحية ، ولجان الدفاع عن الجمهورية، والاتحاد العام للطلاب ، ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة ، واتحاد الشباب الديموقراطى، وكذلك المنظمات الكردية الاجتماعية – السياسية ، وهى : اتحاد المعلمين الكرد واتحاد الشباب الكرد وغيرها » .

لاقت عملية إشاعة الديموقراطية فى حياة البلاد الاجتماعية والسياسية ، وما يرتبط بها من آفاق تلبية حقوق الكرد فى الحكم الذاتى ، تأييدًا حارًا ليس من جانب الجماهير الكردية فى العراق وحسب ، بل ومن خارجها . وهذا ما انعكس بشكل خاص فى قرار المؤتمر الثالث لجمعية الطلبة الكرد فى أوروبا ، وفى كلمات ممثلى الرأى العام الكردى الديموقراطى فى تركيا وإيران وسوريا[١] .

فى ٧ أكتوبر عام ١٩٥٨ استقبل عبد الكريم قاسم قائد الحركة الكردية مصطفى البارزانى ، الذى عاد من المهجر ، والمرافقين له من القادة الكرد الآخرين . وفى اليوم نفسه جرى لقاء مصطفى البارزانى مع أعضاء مجلس الدولة الأعلى فى العراق . كل ذلك أثّر تأثيرًا إيجابيًا على التفاف المنظمات الكردية الديموقراطية – الاجتماعية حول النظام الوطنى – التقدمى فى النضال من أجل تجديد المجتمع الكردى ، وفى سبيل حقوق الحكم الذاتى للكرد ، وبهذا الصدد عبرت الأوساط الحاكمة فى تركيا وإيران عن قلقها المكشوف . فقد كتب خبراء السياسة الخارجية فى إيران آنذاك أنهم « لا يثقون أن العراق سيبعث الحركة الكردية فى سبيل الحكم الذاتى » .

أجرت حكومة قاسم فى المرحلة الأولى من الثورة عددًا من التدابير لتحسين وضع الجماهير . وكان لقرار الحكومة حول إلغاء « قانون العشائر » أهمية خاصة ، هذا القانون الذى ساعد على بقاء سيطرة الإقطاعيين والشيوخ على أفراد العشائر .

(١) Kurdistan, 1958, P. 8.

كانت المسألة الزراعية إحدى المسائل الأساسية القائمة أمام الثورة ، فقد مسّت السياسة الزراعية على حد سواء ، مصالح الفلاحين العرب والكرد الذين يشكلون ٧٠٪ من سكان البلاد . فقد اتسمت المسألة الزراعية فى كردستان - شأنها فى ذلك شأن مناطق العراق الأخرى - بطابع حاد . ومما يدل على حدة المسألة الزراعية ، هى تلك الواقعة التى تشير إلى أنه كان لدى المالكين الكبار من الأرض ما يزيد ثلاث مرات ونصف المرة على ما كان عليه لدى جميع الفقراء .

ترك تجاهل الخصائص المتميزة للمسألة الزراعية فى كردستان فرصًا قليلة لحل المسألة الزراعية فى المناطق الكردية . فلم يمس قانون الإصلاح الزراعى الصادر بتاريخ ٣ سبتمبر عام ١٩٥٨ مصالح الإقطاعيين والملاكين إلا قليلاً ، لأن مساحة ملكيات الأراضى فى كردستان أقل مما هى عليه فى مناطق البلاد الوسطى والجنوبية . وتبين أنه حتى « فى حال التنفيذ الكامل للقانون ، فإن ٥٠٪ من الفلاحين فى محافظة الموصل ، و ٦٠٪ فى محافظة كركوك ، و ٦٥٪ فى أربيل ، و ٨٥٪ فى محافظة السليمانية سيبقون كالسابق ، محرومين من الأرض » .

وعندما انتقد الحزبان الشيوعى العراقى والديموقراطى الكردستانى الإصلاح الزراعى الناقص ، مقدمين اقتراحاتهما الأكثر راديكالية حول هذه المسألة ، فإنهما رفضا فى الوقت ذاته البرنامج الحكومى للتحولات الزراعية . ولإضفاء طابع راديكالى على التحولات الزراعية قام الحزبان بالعمل لتأسيس الاتحادات الفلاحية ، حيث تشكل العشرات منها فى كردستان ، الأمر الذى كان له أهمية كبيرة ، لأن الفلاح الكردى دخل- وللمرة الأولى- حلبة النضال النشيط ضد الإقطاعية . إلا أنه مع ازدياد نشاط القوى الثورية - الديموقراطية ، اشتداد نزعة تعميق التحولات الاجتماعية - السياسية فى البلاد ، برز اتجاهان بقوة أكثر . فحكومة قاسم التى كانت تمثل حتى أواسط عام ١٩٦٢ مصالح البورجوازية الوطنية صمدت أمام هجمات الاستعمار والرجعية الداخلية، بفضل دعم القوى الديموقراطية الشامل . وفى ذلك الوقت أثّر الحزبان الشيوعى العراقى والديموقراطى الكردستانى والجناح اليسارى من الحزب الوطنى - الديموقراطى وغيرها من المنظمات التقدمية تأثيرًا قويًا فى سياسة الحكومة . وقد أضحى هذا التأثير عاملاً هامًا من عوامل تطور العراق على طريق الديموقراطية والتقدم الاجتماعى ، وحلّ قضية الحكم الذاتى للكرد .

لكن مثل هذا التطور كان يتناقض مع أهداف القوى اليمينية فى العراق ونواياها ، فقد تبلورت بعد ثورة يوليو فى حكومة قاسم كتلتان ، الليبرالية المعتدلة بقيادة عبد الكريم قاسم ، والثانية القومية اليمينية المحافظة بقيادة عبد السلام عارف ، التى عندما قامت بتأجيج المشاعر القومية لدى بعض فئات المجتمع العربى ، قد بينت آنذاك وبجلاء ، أن اتخاذ خطوات ملموسة على طريق تطبيق مبدأ مساواة الكرد بالعرب لا تدخل فى خططها . فى ١٦ أغسطس عام ١٩٥٨ أعلن عبد السلام عارف أثناء إلقائه خطابًا فى الموصل : « منذ هذه اللحظة لا وجود للرجعيين بعد فى بلادنا ، ولا طبقات وامتيازات ، يوجد فقط شعب واحد وأمة واحدة وحزب واحد ، أخوة حقيقية ومساواة بين جميع من سيخدم الجمهورية » . وفى ١٩ أغسطس ١٩٥٨ رفض طلب إبراهيم أحمد وغيره من قادة الحزب الديموقراطى الكردستانى الاعتراف الرسمى بالنوروز ، العيد القومى للكرد .

اتخذ الصراع بين حكومة قاسم المدعومة من الشيوعيين والحزب الديموقراطى الكردستانى ، والحزب الوطنى الديموقراطى ، ومجموعة عارف المدعومة من البعثيين والناصريين وحزب الاستقلال ، طابعًا حادًا على الفور . وتمكنت الحكومة ، بفضل دعم القوى اليسارية فى البلاد بما فيها الحزب الديموقراطى الكردستانى ،. من قطع دابر المؤامرات الخطيرة فى نوفمبر وديسمبر عام ١٩٥٨ ، التى دبرها عارف ورشيد عالى الكيلانى والبعثيون والناصريون . وفى أعقاب القضاء على مؤامرة عارف ، وقّع ممثلو الحزبين الشيوعى والديموقراطى الكردستانى فى ١٠ نوفمبر عام ١٩٥٨ على « معاهدة التعاون » التى قضت بالتنسيق بين قوى الحزبين « للدفاع عن مكتسبات ثورة ١٤ يوليو والنضال المشترك ضد المتآمرين ، ومنح الشعب الكردى حقوق الحكم الذاتى فى إطار الجمهورية العراقية . كما وتعود إلى هذه الفترة محاولات الحزب الشيوعى العراقى لتعزيز جبهة الاتحاد الوطنى عن طريق ضم قوى ديموقراطية جديدة إليها ، وخاصة الحزب الديموقراطى الكردستانى بدلاً من ممثلى حزب البعث وحزب الاستقلال الذين خرجوا عمليًا من الجبهة .

ورغم أن قاسم قطع شأفة المؤامرات الأولى ، ووجّه ضربة إلى كتلة عارف والقوى المؤيدة له ، فإن هذه الأخيرة لم تلق السلاح وحاولت استغلال جميع الوسائل لبلوغ أهدافها . كما جرت محاولات للقيام بحركات معادية للحكومة فى كردستان . فقد

حاولت القوى اليمينية خلق جو من عدم الثقة بين قاسم والبارزانى . وقامت الاستخبارات التركية والإيرانية بتوسيع نشاطها فى كردستان العراق . وفى هذه الأثناء قامت السلطات التركية ومن خلال عملائها فى منظمة « طوران » الرجعية والموالية لتركيا بحبك المؤامرات فى منطقة كركوك خاصة . ففى يناير عام ١٩٥٩ وقع اصطدام استفزازى بين التركمان والكرد فى مدينة آلتون كوبرى الصغيرة الواقعة فى منطقة كركوك . كما جرت محاولات مماثلة فى مناطق أخرى من محافظة كركوك . وقد ساعد الحزب الديموقراطى الكردستانى السلطات الجمهورية لقطع دابر حملات الرجعية هذه وإعادة النظام ، وتمت مقاومة حملات القوى اليمينية والطورانية » .

فى ١١ فبراير عام ١٩٥٩ جرى لقاء بين قاسم ومصطفى وأحمد البارزانى . وفى أثناء اللقاء أعلن القائدان الكرديان أن الحزب الديموقراطى الكردستانى وجميع القوى الوطنية فى كردستان يؤيدون وبحزم ، كما سبق ، النهج السياسى لتحقيق أهداف ثورة ١٩٥٨ ثم فى مارس عام ١٩٥٩ اتخذت الحكومة العراقية قرارًا هامًا بإعادة الاعتبار لأربعة من أبطال الثورة الكردية عام ١٩٤٣ - ١٩٤٥ ، الذين أعدمتهم السلطات العراقية عام ١٩٤٧ ، وهم عزت عبد العزيز ، ومصطفى خوشناو ، وخير الله كريم ومحمد المقدسى .

اتخذت تدابير حكومة قاسم وعدد من الخطوات الإيجابية فى المسألة الكردية فى موقف سياسى داخلى حادّ ، فقد واصلت قوى المعارضة من البعثيين والناصريين وحزب الاستقلال نشاطها .

تمرد الموصل

فى مارس عام ١٩٥٩ جرت فى الموصل مؤامرة كبيرة ضد الحكومة الجمهورية . وفى الوقت نفسه ضد القوى العربية - الكردية الثورية - الديموقراطية ، وخاصة ضد الحزبين الشيوعى العراقى والديموقراطى الكردستانى . وحظيت هذه المؤامرة ، التى قامت بها المعارضة اليمينية ، بالتأييد من جانب الرجعية الداخلية ، وعدد من الأوساط القومية فى الدول العربية ، ومن الدول المشاركة فى حلف بغداد العدوانى . ارتكب المتآمرون جرائم بشعة ، فقد قاموا بالإبادة الجسدية لعدد كبير من اليساريين العرب والكرد وأججوا بكل السبل نار النزاعات القومية اليمينية حول « التغلغل الشيوعى »

المزعوم و « الانفصالية الكردية » . وسمى المتآمرون - شأنهم فى ذلك شأن الأوساط الرسمية فى الجمهورية العربية المتحدة - قاسم « بقاسم العراق » ، وأعلنوا وكأن حكومة قاسم قسمت العراق إلى قسمين : عربى وكردى . وقد لاقت مخططات المتآمرين صدى إيجابيًا بين الأوساط الاستعمارية .

جرى التمرد فى ظروف قامت فيها الأوساط الحاكمة فى الولايات المتحدة وإيران بالدعاية على نطاق واسع للفكرة الاستفزازية بشأن « توحيد كردستان العراق وإيران حول عرش الشاه »[1] . ففى منشور وزع فى بعض المناطق الحدودية من كردستان العراق. « وأن الكرد والأمة الإيرانية تضمن دعوة صريحة إلى «الشعب الكردى الأبى ... للتحرر فورًا من نير الساميين» .

اتخذ تمرد الموصل ، الذى قاده العقيد عبد الوهاب الشواف ، طابعًا خطيرًا . وقام الحزبان الشيوعى العراقى والديموقراطى الكردستانى بنشاط كبير لإمداد صفوف المقاومة الشعبية . فقد نسق قائد المقاومة الشعبية والشخصية الكردية الديموقراطية العقيد مصطفى بأمرنى ، وغيره من قادة هذه الحركة ، أعمالهم مع إجراءات الحكومة والقوى اليسارية الأخرى ، وتم قمع التمرد . كتب مراقب فرنسى . متطرقًا إلى دور القوى الكردية التقدمية فى القضاء على التمرد المعادى للحكومة : « وقف الشعب الكردى كله بنشاط دفاعًا عن حكومة الجمهورية العراقية » .

وفى أعقاب هذه الأحداث ازداد دور القوى اليسارية ونفوذها أكثر من ذى قبل . وفى ٢٤ مارس عام ١٩٥٩ أعلنت حكومة قاسم أن « قرار العراق بالانسحاب من حلف بغداد يسرى مفعوله اعتبارًا من اليوم » .

إن القوى الوطنية الكردية ، التى اعتبرت حلف بغداد ، وبحق ، أداة ضد النضال القومى التحررى أصبح لديها الأمل فى تنفيذ الحكم الذاتى القومى للشعب الكردى .

من الأحداث الهامة فى حياة العراق السياسية آنذاك ، كان التجسيد العملى لقرار الحكومة بالسماح للسياسيين الكرد المهاجرين والمشاركين فى النضال القومى التحررى بالعودة إلى الوطن . فى ١٧ إبريل عام ١٩٥٩ استقبل ممثلو الرأى العام العربى والكردى

---

(١) اتحاد الشعب ، ١٩٥٩/٣/١٨ .

فى مدينة البصـرة ، الوطنيين الكرد العـائدين إلى الوطـن ، وبحـرارة . وقد رد الحـزب الشيوعى العراقى والقوى اليسارية الأخرى ، وبحزم ، على الحملة الاقترافية التى جرت فى تركيا وإيران وعدد من الدول العربية ضد عودة اليساريين الكرد إلى الوطن .

تحول عبد الكريم قاسم :

رغم هجمات الرجعية الداخلية والخارجية الشرسة اتسمت الحياة السياسية فى العراق يومذاك بنمو عاصف لنفوذ القوى الديموقراطية . إلا أن نفوذ الحزب الشيوعى المتزايد وتطوّر الحركة الديموقراطية - القومية فى كردستان قد أثارا الخوف لدى قاسم والبورجوازية الوطنية ، كما عبرت القوى الرجعية الداخلية عن عدائها المكشوف لهذا الوضع . فقد بدأت فى عدد من الدول المجاورة للعراق حملة صاخبة حول «الخطر الشيوعى المزعوم على العراق» و « الانفصالية الكردية » . وحسب ما أعلنته الصحافة المصرية ، فإن رئيس المخابرات المركزية الأمريكية ألان دالاس وصف الوضع فى العراق بأنه من أكثر الأوضاع خطورة فى العالم اليوم . كل ذلك أثر ولدرجة كبيرة فى سياسة حكومة قاسم . وراح قاسم يميل أكثر فأكثر نحو تكتيك المساومات والتعاون مع القوى اليمينية دون أن يقطع علاقاته مع القوى اليسارية - الديموقراطية . وعندما سار قاسم فى ركاب القوى اليمينية ، فإنه ردّ سلبًا على طلب انضمام الشيوعيين إلى الحكومة ، والذى أيده الحزب الديموقراطى الكردستانى(١) .

فى النصف الثانى من عام ١٩٥٩ بات واضحًا أكثر أن قاسم يسلك تكتيك التوازن بين القوى اليمينية واليسارية . وقامت قوى اليمين بزيادة نشاطها مستغلة تردد الحكومة . فى أواسط مايو عام ١٩٥٩ تسلك من المناطق الحدودية التركية - الإيرانية ، وبمساعدة خارجية ، إلى أراضى كردستان العراق فصيلة مسلحة تسليحًا جيدًا بقيادة الشيخ رشيد لولان ، الذى قام بتمرد رجعى . ولم يتم القضاء على التمرد إلا بعد تدخل فصائل الوطنيين الكرد بقيادة مصطفى البارزانى ، أما زعيم التمرد فقد لاذ بالفرار إلى إيران . ومما يلفت النظر أن جميع العناصر الرجعية تقريبًا والمشاركة فى هذا التمرد قد وجدت لها ملاذًا فى جنوب شرق تركيا ، وفى غرب إيران . وقد رفع الحزب

---

(١) جليلى جليل وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

الديموقراطى الكردستانى الشعار التالى فى ذلك الوقت « تحول كردستان إلى مقبرة لأعداء الجمهورية العراقية » .

فى يوليو عام ١٩٥٩ دبرت حملة رجعية كبيرة وجديدة ضد القوى الديموقراطية العربية عامة والكردية خاصة فى مدينة كركوك . فقد قام القوميون اليمينيون ، ومنظمة « طوران » الموالية لتركيا أثناء الاحتفالات بالذكرى الأولى لثورة يوليو بأعمال فوضى كبيرة ، بعد أن حصلوا على مساعدة مادية من « شركة نفط العراق » . أخذت حكومة قاسم بعد أحداث كركوك عام ١٩٥٩ ، تتراجع أكثر فأكثر عن تنفيذ برنامج التحولات التقدمية ، بما فى ذلك منح الكرد حق الإدارة الذاتية الداخلية . عندما كان قاسم مضطرًا أن يأخذ بالحسبان واقع النفوذ الكبير للحزبين الشيوعى العراقى والديموقراطى الكردستانى وغيرهما من قوى البلاد السياسية ، فإنه كان لايزال يظهر نفسه بمظهر التعاون معها . ساعيًا فى آن واحد إلى أيجاد «لغة مشتركة» مع اليمينيين . فى مثل هذه الأوضاع ، فإن آفاق منح الحكم الذاتى للكرد لم تبعث على الثقة ، لأنها كانت مرتبطة ارتباطًا عضويًا بالمصير المشترك للحركة الديموقراطية فى البلاد كلها . فقد أشير فى وثيقة برنامجية للحزب الشيوعى العراقى حول المسألة الكردية إلى أن « قضية الأمة الكردية مرتبطة ارتباطًا عضويًا بمسألة الديموقراطية للشعب العراقى ، وأن الارتباط العضوى بين هاتين المسألتين فى دولة كالعراق ، وثيق ، بحيث لا يمكن حل مسألة بمعزل عن الأخرى . فمصيبة الشعب الكردى هى جزء من مصيبة الشعب العراقى بأجمعه » .

فى الظروف الجديدة عندما زال خطر العدوان الخارجى ، واشتدت التناقضات الاجتماعية وتوسّع النضال الطبقى ، وعندما لوحظ نهوض عاصف للحركة الديموقراطية فى كردستان ، اقترحت حكومة قاسم فكرة الوحدة الوطنية ، كفكرة لتعاون طبقى واسع ، تنفى طرح أية مطالب وطنية وطبقية مستقلة للجماهير العربية والكردية . وفى المسألة الكردية أخذ قاسم وحكومته يتمسّكان أكثر فأكثر بمبدء «وحدة العراق القومية» المطلق ، وفى صيغة يتجاهل فيها حقوق الكرد القومية ، فقد راح رئيس الوزراء وأعضاء حكومته يسمّون الجمهورية العراقية فى أحاديثهم وخطبهم بجمهورية العرب ، وليست جمهورية العرب والكرد وينسبون الكرد إلى «عرب الشمال» .

فى نهاية عام ١٩٦٠ اتخذت سياسة حكومة قاسم والسلطات المحلية المعادية للكرد طابعًا مكشوفًا . فقد تعرض قادة الحزب الديموقراطى الكردستانى للإرهاب والملاحقات . سواء فى بغداد أو فى مدن البلاد الأخرى ، ولم يسفر حديث مصطفى البارزانى العاصف ، الذى استمر ثلاث ساعات مع قاسم ، للحيلولة دون وقوع نزاع بين الحكومة والقوى الكردية الديموقراطية ، عن نتائج إيجابية . وبعد أن رأى المكتب السياسى للحزب الديموقراطى الكردستانى أن استمرار بقاء القادة الكرد فى بغداد مشحون بالأخطار ، طلب من مصطفى البارزانى وغيره من قادة الحزب الديموقراطى الكردستانى ، فى ديسمبر عام ١٩٦٠ مغادرة بغداد والسفر إلى كردستان .

كما غيّرت الصحافة الرسمية من لهجتها تجاه الكرد والقضية الكردية ، فقد أكدت صحيفة «الثورة» فى ذلك الوقت أن « كل من ينتمى إلى العراق الكردى أو الزنجى أو الأرمنى ، لكنه يعيش فى دولة عربية ، فهو يعتبر عربيًا حسب ما يمليه الواقع »[١] وقد اتسمت المناقشة بين الصحافة اليمينية والقوى الثورية الديموقراطية بطابع مكشوف وحاد. كتبت صحيفة خابات ردًا على الهجمات المعادية للكرد تقول : « إن الشعب الكردى يرفض دعوات الانصهار والدمج الرامية إلى القضاء على الكرد وكردستان ... فالكرد لا يرغبون فى وحدة لا تجلب لهم شيئًا سوى العبودية والحرمان من حقوقهم ونفى وجود أمتهم ، وسوى الحديد والنار وقيود السجن » .

فى مارس عام ١٩٦١ حظرت السلطات العراقية إصدار صحيفة « خابات » ، صحيفة اللجنة المركزية للحزب الديموقراطى الكردستانى ، ومن ثم حظرت المطبوعات الكردية الأخرى .

فى يوليو عام ١٩٦١ تشكّل وفد يمثل المنظمات الكردية الديموقراطية وسافر إلى بغداد لبحث عدد من القضايا السياسية والاجتماعية - الاقتصادية فى كردستان مع الحكومة ، لكن قاسم لم يستقبله رغم جميع المساعى[٢] .

وفى يوليو وأغسطس عام ١٩٦١ توجّه المكتب السياسى للحزب الديموقراطى الكردستانى مرتين إلى حكومة قاسم ، وقدّم لها مذكرتين عرض فيهما برنامجًا محددًا

(١) الثورة ، بغداد ، ١٩٦١/٢/١٧ .

(٢) Kinnan, The Kurds and Kurdistan, 1964, P. 61.

لتنفيذ الحكم الذاتى الداخلى للكرد ، وانفرج الموقف فى كردستان ، ردّ قاسم على هذه النداءات بإرسال قطعات جديدة من القوات إلى كردستان ، وفى ٧ سبتمبر عام ١٩٦١ قصف سلاح الجو العراقى منطقة بارزان . وفى ١١ سبتمبر تعرضت منطقة بارزان وعدد من مناطق كردستان الأخرى لقصف شديد . أصبح هذا اليوم ، عمليًا ، يوم بدء حرب الحكومة العراقية المعادية للشعب الكردى . وردًا على ذلك أخذت تتشكل الفصائل الفلاحية المسلحة للدفاع عن دائرة نفوذ الثوار ، والقصف الشديد للمدن والقرى الآمنة فى المناطق الكردية ، إلى رفع الغشاوة عن بصيرة عدد كبير من الكرد الذين صدّقوا بسذاجة دعاية الحكومة العراقية حول «الحرب ضد مجموعة البارزانى المتمردة فقط». كما أدت سياسة الإبادة ضد الشعب الكردى إلى انضمام فئات جديدة إلى الحركة ، وحولت الحرب إلى حرب شعبية ، إلى حرب الشعب الكردى كله فى سبيل حقوقه . لقد باءت مخططات « التكيل الخاطف » بالثوار بالفشل .

عبّرت حكومات الدول ، التى قسمت كردستان عن قلقها بشأن مجرى الأحداث فى كردستان العراق . وبدأت تتخذ تدابير مشتركة للقضاء على الحركة الكردية فى سبيل الحكم الذاتى . فقد أرسلت كتيبة مشاه ومجموعة من الطيارين إلى العراق من بلد مجاور للمشاركة فى الحرب ضد الكرد[١] . قامت حكومات العراق وتركيا وإيران بتنسيق الأعمال فيما بينها للشروع فى أعمال مشتركة ضد الثوار الكرد « سبقت العمليات الحربية فى كردستان مفاوضات سرية أجراها حكام العراق مع أنقرة وطهران، وهذا ما تؤكده برقية وزير الدفاع العراقى تحت الرقم ٥٢/٣٤٧٨ الموجّهة إلى قادة الفِرَق الأولى ، والثانية والثالثة ، التى حذرهم فيها بأنه سُمِح للطائرات الإيرانية والتركية بالدخول إلى الأجواء العراقية فى مناطق سرسنك ، وعقرة ، وراوندوز ، لغرض استكشاف مراكز تجمّع القوات الكردية . ولم تقتصر الطائرات التركية على القيام بعمليات استطلاع ، وإنما شاركت مشاركة مباشرة فى الأعمال العسكرية ضد الكرد .

نالت التدابير المتّخذة ضد الحركة الكردية التأييد والموافقة من جانب الحلف المركزى العسكرى . هذا الحلف ، الذى وافق فى دورتيه فى كراتشى وأزمير ، على التدابير المعادية للكرد الآنفة الذكر .

---

(١) Vanly, The Revolution of Iraqi Kurdistan, P. 29.

تعاطفت حكومات الدول الغربية الكبرى ، وخاصةً الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا « الغربية » مع السياسة التى تمارسها السلطات العراقية فى كردستان . وفضلاً عن ذلك قدمت حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا للحكم اليمينى المتطرف فى العراق المعدات العسكرية ، التى استخدمها فى الحرب ضد الكرد. كما قدمت « ألمانيا الغربية » مساعدة مالية للعراق . وفى الواقع أن أعضاء البرلمان البريطانى من حزب العمال احتجوا علانية ضد قرار الحكومة تقديم المساعدة للعراق فى حربه ضد الكرد واصفين إياه بـ « وصمة عار فى جبين بريطانيا » .

الثورة الكردية فى العراق ١٩٦١ - ١٩٧٥

مقدمات الثورة

قامت الثورة فى العراق فى ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ وأطاحت بالملكية وأعلنت الجمهورية ، وقد أيد الثورة كافة الاتجاهات السياسية والشعبية بما فى ذلك الحزب الديموقراطى الكردى ، وقد أعاد الدستور المؤقت الصادر فى ٢٧ يوليو الحريات الديموقراطية، وأعلن بصفة خاصة فى مادته الثالثة «إن المجتمع العراقى أساسه التعاون الكامل بين كافة المواطنين ، وعلى أساس من احترام حقوقهم وحرياتهم ، وتضم هذه الأمة العرب والكرد ، ويضمن الدستور حرياتهم الوطنية فى إطار الوحدة العراقية»[١] وكانت هذه أول مرة لدولة تضم جزءًا من كردستان تعترف دستوريًا بالحقوق الوطنية للشعب الكردى ، وقد فتحت الثورة الوطنية فى العراق آفاقًا رحبة أمام العرب والكرد والأقليات القومية لإقامة حكم وطنى يحظى بتأييد جماهيرى واسع يحقق الطموحات القومية لجميع المواطنين[٢] كما بدأت صفحة جديدة فى علاقة الكرد مع السلطة . فقد سمح عبد الكريم قاسم بعودة الملا مصطفى البارزانى إلى العراق فى ١٩٥٩/٤/١٦ . بعد أن قضى فى الاتحاد السوفيتى أكثر من عشر سنوات واستقبل استقبالاً شعبيًا ، وخصص له قصر نورى السعيد لينزل به ليكون سكنًا له . وقد أمر مجلس الإعمار ببناة مدينة سكنية كاملة للعائدين فى بارزان وعددهم ٧٥٥ ، كما خصصت الحكومة رواتب

(١) دستور الجمهورية العراقية ١٩٥٨ « مادة ٣ » .

(٢) Chaliand, Gerald, Les Kurds et le Kurdistan, P. 246, Paris 1981.

لكل بارزانى[١] قادم، وسمحت بصدور ١٤ صحيفة كردية منها صحيفة « خابات Khabat (الكفاح) » ، وصحيفة « كردستان » ... إلخ ، وما أن حل عام ١٩٥٩ حتى كان الكرد على صلة وثيقة بعبد الكريم قاسم فشاركت العناصر الكردية القوات الحكومية فى ضرب أية حركة كانت تهدد الحكم ، منها حركة عبد الوهاب الشواف فى محافظة الموصل . وأحداث مدينة كركوك . وفى يناير ١٩٦٠ تقدم الملا مصطفى البارزانى ورفاقه بطلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسى كردى باسم « الحزب الديموقراطى الكردستانى » حيث ووفق على الطلب فى ٩ فبراير سنة ١٩٦٠ وعمل الحزب بنجاح على بث الدعوة القومية بين المواطنين الكرد ... وتعزيز الوحدة الوطنية بين العرب والكرد .

لكن كانت الفترة التى تمتع بها المواطنون فى العراق بالحرية قصيرة العمر ، فقد كان قاسم محبًا للسلطة ، وسرعان ما تحول بعد برهة إلى دكتاتور عسكرى ، فقد حاول أن يلجأ إلى العنف فى معاملته للأحزاب ، لذلك اصطدم قاسم فى العام الأول للثورة مع التيار القومى الذى كان يقوده حزب البعث . وتبع ذلك اصطدامه مع الحزب الشيوعى العراقى والجناح اليسارى من الحزب الوطنى الديموقراطى . ولم يكن الحزب الشيوعى العراقى له صفة شرعية . ومن ثم كان نشاطه محظورًا ، وبدأ نظام الحكم فى تعقب أعضاء هذا الحزب اعتبارًا من يوليو سنة ١٩٥٩ وأتى الدور على الحزب الديموقراطى الكردى اعتبارًا من عام ١٩٦٠ ، فلم يكن قاسم يرغب فى منح الكرد الاستقلال الذاتى على النحو الوارد فى برنامج الحزب المذكور ، وماطل فى تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التى طلبها الكرد . واتهمه الكرد بعدم تنفيذ المادة الثالثة من الدستور المؤقت التى تشير إلى الحقوق القومية للكرد ، فبدأت صحيفة «خابات» تنتقد الحكم ، وتطالب بإلغاء الأحكام العرفية « حالة الطوارئ » والأوضاع الاستثنائية، وإنهاء فترة الانتقال، والشروع فى إجراء انتخابات حرة، كما طالبت بإطلاق سراح السجناء السياسيين ، والكف عن مطاردة الحياة الحزبية والنقابية . وعندها رأى قاسم فى الحزب الديموقراطى الكردستانى عقبة فى طريق زعامته الفردية فقام بإغلاق مقار الحزب ومطاردة قادته واعتقال أعضائه . كما أصدر أوامره بإيقاف صحيفة الحزب عن الصدور فى مارس سنة ١٩٦١ بعد فشل محاولة إصدار حكم من المجلس العرفى العسكرى الثانى الذى مثلت صحيفة « خابات » أمامه بتهمة نشرها

(١) من وثائق الحزب الديموقراطى الكردستانى « تقييم ثورة أيلول » ، ص ٥ .

مقالاً ناقشت فيه نصوص المادتين الثانية والثالثة من الدستور المؤقت سنة ١٩٥٨[١] كما قدم إبراهيم آدمز سكرتير عام الحزب ورئيس تحرير « خابات » ، للمحاكمة بدعوى الحض على الكراهية بين المواطنين ، وذلك بما كان ينشره إبراهيم آدامز فى الجريدة ، وما رواه عن مؤتمر الاتحاد الدولى للطلاب الذى عقد فى بغداد فى أكتوبر سنة ١٩٦٠، وحيث جرى انتقاد المادة الثانية من دستور « قاسم »[٢] فى الوقت الذى كان الكرد يشكون فيه أن وعود الحكومة باعتبار اللغة الكردية هى اللغة الرسمية فى الدوائر الحكومية للمناطق الكردية لم تتحقق عملاً . وقيل إن الرئيس قاسم قد طلب تجميد فعاليات المديرية العامة للثقافة الكردية ، وتحويل المديرية إلى مجرد دائرة ارتباط بين وزارة المعارف ومديرية المعارف فى السليمانية وأربيل . كما ألغى قاسم الاجتماع السنوى للمعلمين الكرد فى شقلاونة قرب أربيل عام ١٩٦١ وتجاهل القرارات التى اتخذها مؤتمر المعلمين الكرد عام ١٩٦١ بخصوص تطور الثقافة الكردية . كما تم تعطيل الكثير من الجرائد الحكومية والمجلات الكردية ، وكان ثمة تفرقة على المستوى الاقتصادى . فقد اتهم الكرد الحكومة بأن المناطق الكردية لم تنل حصتها العادلة من العوائد الحكومية . فالخدمات الزراعية والصناعية قد حرمت على المناطق الكردية وجرى اعتقال عدد كبير من أعضاء الحزب الديموقراطى الكردستانى . وأخيرًا الإهمال الذى لقيته الوفود الكردية القادمة إلى بغداد . كل هذه العوامل قد ضربت الأوتاد السياسية للحرب الكردية العراقية فى سبيل الحكم الذاتى للكرد ووفرت عواملها[٣] ففى ربيع ١٩٦١ وأوائل صيفه قدمت سلسلة من الوفود تمثل القبائل والحزب الديموقراطى الكردستانى إلى بغداد محتجة بأن النظام الجديد بدل أن ينجز وعوده كان يضطهد الكرد من نواح عديدة ، وكان الملا مصطفى فى بغداد فى هذه الفترة إلا أنه لم يسهم فى هذه الوفود . فقد رفض ذلك لأن علاقته بعبد الكريم قاسم قد بلغت فى ذلك الوقت حد التأزم ، وشعر بأن مساهمته قد تضعف كل فرص حركة هذه الوفود فى النجاح . على أن البارزانى وقع فعلاً عريضة شهيرة جاء فيها « إن الكرد سيضطرون

---

(١) محمد عزيز المهاوندى . الحكم الذاتى لكردستان العراق ، ص ٩٤ .
« رسالة دكتوراة جامعة القاهرة سنة ١٩٨٦ » .

(٢) Chailand. Gerald, Ibid. P. 246.

(٣) دانا آدمز شمدت – رحلة إلى رجال شجعان فى كردستان ، ص ١١٠ .

إلى اتباع السبيل الذى سلكه الشعب الجزائرى إن لم تسو الحكومة العراقية المسألة الكردية» وقد وزعت نسخ من هذه العريضة فى أنحاء بغداد كلها . وأوضح الكرد فى عدد من المذكرات أنهم يعانون اضطهادًا ثقافيًا وسياسيًا وعسكريًا ... وقد لجأت السلطة إزاء ذلك إلى أساليب خطيرة فى قمع الاتجاه الوطنى الكردى . وهو توزيع الأسلحة على العشائر الكردية الموالية لها والمعادية للبارزانيين . فقد لجأ قاسم إلى هذا التكتيك العتيق ، وهو تسليح الكرد ضد الكرد الآخرين . بل حاول أن يستخدم واحدة من أقوى القبائل العربية البدوية وهى قبيلة شمر ، إلا أن هؤلاء كانوا قليلى الاهتمام بقتل الكرد ، وكان تقدير الحكومة أن البارزانى سيكون قلب المقاومة الكردية . لذلك لجأت السلطة إلى إثارة القبائل الشمالية الغربية عليه وهؤلاء هم الريكانيون والزيباريون والبرواريون(١) . وقد قام بعض الكرد ممن يعملون بمكتب عبد الكريم قاسم بإبلاغ زعماء الكرد بالتدابير المزمع اتخاذها من قبل السلطة لإلقاء القبض عليهم ، لذلك هرب بعضهم من بغداد . وتلا ذلك أوامر بمصادرة أملاك زعماء الكرد فى ألوية كركوك والسليمانية . وفى مارس سنة ١٩٦١ أدرك الملا مصطفى أن بقاءه فى بغداد لم يعد أمرًا مرضيًا . فترك بغداد تجنبًا للاعتقال وعاد إلى منزله قرب بارزان فى الجبال الكردية حيث بدأ الوطنيون الكرد يلتفون حوله . وفى هذه الظروف المتوترة بين البارزانيين والسلطة ارتأت العناصر الإقطاعية والعشائرية المعادية للسلطة بسبب إصدارها لقانون الإصلاح الزراعى وقانون ضريبة الأرض « الجديد » وقراراتها برفع الضرائب على السجائر والبيرة والعرقى والبنزين واستغلال الفرصة . فقامت تجمعات وتجمهرات فى مضايق دوكان ودربندى خان وبازيان ، وقد اختلطت المشاعر القومية الخالصة مع مصالح هؤلاء الإقطاعيين . ويمكن القول أن موقف الحزب الديموقراطى الكردستانى لم يكن حاسمًا فى هذه التجمعات الخليطة ، إلا أنه أرسل من يدعو إلى تفريقها ، وقد قابل الملا مصطفى وفدًا يمثل زعماء القبائل ممن شملتهم قوانين الإصلاح الزراعى وقد نصحهم الملا بألا يقاتلوا ، ومع هذا فإن زعماء القبائل كانوا قد جمعوا قواتهم بصورة استفزازية ، وخاف المكتب السياسى من إقدام هؤلاء على عمل طائش سيئ العقبى لا يمكن إصلاحه ، فأرسل عمر مصطفى عضو المكتب السياسى للحزب الديموقراطى الكردستانى والملقب بـ « دبابة » إلى الشمال يحمل

---

(١) دانا آدمز شمدت : المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

الرسالة التالية « هذه المجموعات القبلية يجب أن لا تشتبك فى قتال » وفى الوقت نفسه واصل الحزب الديموقراطى مساعيه السياسية وقدم مذكرة أخرى إلى الحكومة ملخصًا فيها مطالب الكرد .

بانتقال الملا مصطفى إلى بارزان ارتفعت المشاعر المعادية للحكومة فى الأوساط الكردية ، وازدادت الاصطدامات العشائرية فى منطقة بارزان بين مؤيدى البارزانى والقبائل المتحالفة مع الحكومة . وقد وقع أول اشتباك بين البارزانيين والريكانيين خلال صيف ١٩٦١ . وعزم البارزانى أن يقطع دابر ذلك ، ويمنع استمراره . فأغار على معاقل الريكانيين ودمرها وطارد حوالى خمسمائة ريكانيًا حتى قذف بهم إلى خارج الحدود نحو تركيا . وبعدها جاء دور الزيباريين الذين رفعوا السلاح ضد البارزانى . وأن كان محمود أغا زعيمهم « حميا له » فلقد أغاروا على عدد من القرى التى هى تحت الحماية البارزانية ويضمنها عدد من القرى المسيحية فى نهلة .

وفى السادس من سبتمبر سنة ١٩٦١ أعلن الإضراب العام فى البلدان والمدن الكردية ، وحاولت السلطة أن تمر بعض قوات الجيش من مضيق دريندى خان الذى تحتشد فيه قوات القبائل إلى السليمانية . ويبدو محتملاً أن الجيش كان يتوقع أن تؤدى هذه الحركة إلى نشوب القتال ، وأنه ما قام بها إلا لأنه يريد الحرب . لذلك جوبهت القطعات العسكرية فى مشارف دريندى خان بمقاومة . ومازالت طبيعة هذه المقاومة بين أخذ ورد ، فالبعض يقول إن قوات القبال تعرضت للجيش ، وأن رجال الحزب هبوا لمساعدتهم ، وآخرون يقولون إن الأمر جرى خلاف ذلك - أى أن رجال الحزب الشبان تعرضوا للجيش ، وأن رجال القبائل سارعوا لنجدتهم. وعلى أية حال فقد نشب القتال. ويبدو أن ذلك كان هو الذريعة التى أرادها الجيش . ففى ١٠، ١١، ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٦١ شن الجيش هجومًا فى عدة نقاط ، ولكن لم يهاجم بارزان إلا فى الثامن عشر من سبتمبر سنة ١٩٦١ ، حيث ألقت القوة الجوية العراقية قنابلها عليها . وفى اليوم التالى الموافق ١٩٦١/٩/١٦ اجتمع المكتب السياسى للحزب الديموقراطى الكردى وقرر البدء فى القتال[١] .

---

(١) من وثائق الحزب الديموقراطى الكردستانى « تقييم ثورة أيلول » ، ص ٨ .

لقد استمرت مئات من العمليات الحربية الصغرى وقليل من العمليات الكبرى ما بين صيف ١٩٦١ ، ٨ فبراير سنة ١٩٦٣ وهو تارسخ سقوط عبد الكريم قاسم . استطاع البارزانيون فيها هزيمة أعدائهم القبليين الذين يعملون مع السلطة فى الشمال الغربى ما بين الموصل والحدود التركية ، كما حققوا السيطرة التامة على معظم الأراضى الواقعة بين زاخو وأربيل ، كما انتقلوا إلى الجهة الشرقية . وقد حققوا فى مايو ويونيو ويوليو سنة ١٩٦١ سحق المقاومة القبلية فى إقليم الزيبار والسورجى وبرادوست ، ثم اندفعوا بعمليات حربية فى يوليو وأغسطس على شكل قوس متحركين شمال رواندوز مخترقين الجبال الشاهقة . ثم تحولوا جنوبًا ، وأخذوا يستولون على ربايا الجيش ومخافر الشرطة ورؤوس الجبال . حيث أتموا حتى ٨ فبراير سنة ١٩٦٣ تثبيت سيطرتهم على كل الأراضى المحيطة بخانقين والسليمانية وكركوك وأربيل[١] .

لقد أخطأ عبد الكريم قاسم فى تقدير قوة الشعب الكردى . سواء فى تنظيمه ، أو قدرته على المقاومة ، وقد أضعفته الحرب وأثرت على خطته السياسية .

موقف الحزب الشيوعى العراقى

لقد كان الحزب الشيوعى العراقى فى غاية الحرج بالنسبة لموقفه من الحرب ، فقد بدأ الحزب بتأييد عبد الكريم قاسم ضد ثورة الكرد ، ثم حاول بعد ذلك أن يفصح عن خطه السياسى . وفى تقرير مطول للجنة المركزية للحزب الشيوعى العراقى سعيًا وراء حل عادل لمشكلة القومية الكردية فى العراق فى مارس سنة ١٩٦٣ انتقد الحزب عبد الكريم قاسم لإغفاله المسألة الكردية وإنكاره وجود كردستان ، وكذلك انتقد التقرير المسهب للبرجوازية الكردية ، واتهمها بأنها تضع مصالحها القومية فوق المصالح المشتركة مما يعرض القضية الوطنية الكردية للعزلة والأخطار ، واعترف الحزب الشيوعى أنه فى ظل هذه « الظروف الحالية » فإن الحل الوحيد الممكن هو إيجاد وحدة بين العرب والكرد على أساس ديموقراطى ، وعن طريق إنشاء حكومة مستقلة ذاتيًا فى كردستان ، وذلك فى إطار وحدة الجمهورية العراقية[٢] .

---

(١) دانا آدمز شمدت . المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٢) Chailand., Ibid. P. 294.

وكان موقف الحزب الشيوعى متأثرًا بموقف الاتحاد السوفيتى بالطبع ، فقد حاول الاتحاد السوفييتى محاولة جادة توطيد مركزه فى ظل نظام حكم عبد الكريم قاسم . والعراق هو أقرب الجيران العربية للاتحاد السوفييتى ، وله بطبيعة الحال استراتيچية مهمة . وبدا أن سياسة عبد الكريم قاسم كانت تقوم على أساس عدم الانحياز . وكذلك لم يتردد فى توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتكنولوچية مع الاتحاد السوفييتى. ومن الجانب الآخر أرسل البارزانى عددًا من الوفود إلى الاتحاد السوفييتى خلال هذه الفترة ، وحث خروشوف على إعادة النظر فى سياسة الاتحاد السوفيتى إزاء العراق ، وأن يعلن الدعم المفتوح للسياسة اليسارية للحزب الديموقراطى الكردستانى ، ولكن هذه الجهود لم تثمر ، وساعد الحزب الشيوعى العراقى والاتحاد السوفيتى نظام حكم قاسم فى الحرب الأهلية التى بدأت سنة ١٩٦١[١] لكن رغم وقوف الاتحاد السوفييتى ضد الثورة فينبغى ملاحظة الآتى :

١ - أنها كانت حركة كردية لها أهداف وطنية معتدلة ، ولم يكن من أهدافها إلا الحصول على الحكم الذاتى لكردستان العراق فى إطار جمهورية جديدة .

٢ - أن كل من الكرد المشتركين فى الحركة كانوا ينتمون جغرافيًا للعراق ، ولم تكن تعنيهم إلا العراق - أى بدون تواطؤ مع الكرد الأتراك أو الإيرانيين ، وكانت الحركة عراقية فى أهدافها لأنها كانت تستهدف أن يكون العراق دولة ديموقراطية .

٣ - كان للثورة محتوى أو مضمون سياسى متقدم فى شكل إصلاحات تضمنها برنامج الحزب الديموقراطى الكردى ولكل أنحاء العراق ، وبصفة خاصة كردستان ولصالح الطبقات العاملة .

٤ - كانت الحركة قومية وشعبية وتحت الإرشاد السياسى والعسكرى للحزب الديموقراطى الكردى ، وتحت قيادة رئاسة الحزب ، وكانت تضم عمليًا كافة الطبقات الاجتماعية الكردية .

٥ - كانت الحركة بصفة عامة من تخطيط الحزب الديموقراطى الكردى ، وبناء على خطة سياسية وعسكرية وإدارية . وبدأت الحركة فى صورة دفاع عن النفس ضد

(١) Arabia. the Islamic World Review 19 Feb, 1982.

الغارات الجوية التى كان يشنها قاسم ، ولم تتوقف الثورة منذ سنة ١٩٦١ عن التوسع والتنظيم ، صار للحركة جيش ثورى لكردستان .A.R.K وهو جيش له فعالية كان يضم فى سبتمبر سنة ١٩٦١ حوالى ٢٠ ألف مقاتل .

جاء فى بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى العراقى الصادر فى ١٨ سبتمبر عام ١٩٦١ ، « فإن قاسم وحكومته بعد أن مهدا لحرب معادية للشعب فى كردستان اعتزما القضاء ، وبقوة السلاح ، على « بقايا مظاهر الديموقراطية ، وتوجيه ضربة قاضية إلى كل القوى القومية - الديموقراطية فى البلاد » ، وبهدف إرباك الرأى العام وصفت السلطات العراقية الرسمية نضال الكرد المسلح فى سبيل الحكم الذاتى « بحركة رجعيى الاستعمار وعملائه » .

وقعت كردستان فى حصار اقتصادى خانق ، وأخذت السلطات العراقية تثأر من السكان المسالمين انتقامًا لفشلها فى الحرب ضد الكرد ، وقد وصلت بها الهستيريا المعادية لحركة الكرد لدرجة أنه حظر فى أكتوبر عام ١٩٦١ على الموظفين بأمرٍ من السلطات الرسمية ارتداء الزى الكردى القومى .

لقد وفّر الارتباط الوثيق بفئات السكان الواسعة ، والمساعدة المعنوية - السياسية وغيرها من المساعدات التى قدمتها القوى العراقية التقدمية ، وفى مقدمتها الحزب الشيوعى العراقى إلى الثوار الكرد ، وفّر للفصائل الكردية المدافعة عن النفس خوض نضال ناجح ، ضد هجمات القوات الحكومية المسلحة تسليحًا جيدًا .

وأسفرت الجهود ، التى بذلها الحزب الشيوعى العراقى والحزب الديموقراطى الكردستانى وغيرهما من المنظمات ، عن تشكيل لجان مساعدة الثورة فى عدد من مدن العراق الكردية والعربية على السواء .

تحولت الحركة فى كردستان إلى عامل هام فى الحياة السياسية الداخلية للجمهورية العراقية . وقد أثار هذا السبب قلق الرجعية الداخلية والدول الاستعمارية الكبرى وشركائها فى الشرق الأوسط ، التى أخذت تنشر اتهامات مختلفة ضد الحركة الكردية ، وتدعو إلى توحيد الجهود ضدها .

فى أوائل عام ١٩٦٣ كان الاستياء الجماهيرى من حكومة قاسم واضحًا ، مع أن القوى المعارضة لحكم قاسم لم تكن متجانسة . وتكوّنت ظروف فى تلك الفترة على نحو، بحيث إنه رغم ما كان للقوى اليسارية من نفوذ كبير فى البلاد ، فقد تسلمت العناصر اليمينية ، مع ذلك ، مقاليد السلطة فى البلاد . وفى ٨ فبراير عام ١٩٦٣ سقط حكم قاسم بعد أن وضع نفسه فى عزله عن الشعب . ولعب القادة البعثيون دورًا رئيسيًا فى تدبير الانقلاب الحكومى ، مع كتلة عبد السلام عارف العسكرية المرتبطة بهم ارتباطًا وثيقًا ، وحركة القوميين العرب ، وحركة الناصريين - الاشتراكيين .

انقلاب فبراير سنة ١٩٦٣ والكرد :

فى ٨ فبراسر سنة ١٩٦٣ وقع انقلاب عسكرى فى العراق انتهى بمصرع عبد الكريم قاسم ، وتولى الحكم الرئيس الركن عبد السلام عارف وحزب البعث العربى الاشتراكى بقيادة أحمد جسن البكر ، وكلاهما من العسكريين. الأول رئيسًا للجمهورية والثانى رئيسًا للوزراء .

كان أحد الأسباب الرئيسية للثورة ضد قاسم عجزه عن مجاراة المسألة الكردية . وبسبب قيامه بقصف القرى المدنية واتباعه تكتيكات وحشية أخرى انضم كثيرون من الكرد إلى قوات البارزانى . وأدى عجز قاسم عن تحطيم المتمردين الكرد إلى إثارة القوميين العرب ، وجعله بالتالى يفقد شعبيته عمومًا ، وخلق خلافًا فى صفوف الجيش، وعانى العراق أيضًا اقتصاديًا نتيجة هذا القتال الطويل بصورة مباشرة ، وبسبب تهديد آبار النفط على يد المتمردين الكرد . وكانت ثورة الكرد فى الحقيقة إشارة إلى ضعف نظام قاسم .

أما البعثيون الذين تآمروا على قاسم فقد أجروا اتصالات مع الكرد منذ فبراير ١٩٦٢ . فقد اتصل العقيد طاهر يحيى مع إبراهيم أحمد ، من الحزب الديموقراطى الكردستانى ، للتعرف على الشروط التى يستعد الكرد بموجبها لدعم الثورة . وطالب الكرد بالحكم الذاتى كشرط وحيد لدعم البعثيين . وقد قبل البعثيون من حيث المبدأ هذا الشرط . بالإضافة إلى إشراك كرديّين فى الحكومة . ونتيجة لهذا الاتفاق أيّد الكرد إضراب الطلاب وثورة رمضان .

انبثق تأييد الكرد للبعثيين من حاجتهم لفترة يتنفسون فيها الصعداء ، ومن رغبتهم فى معرفة المطالب التى يستطيعون تحقيقها فى ظل القيادة الجديدة . أضف إلى ذلك أن رفع الحصار الاقتصادى الذى فرضه قاسم يقدم منافع استراتيجية واقتصادية فى حال تجدد القتال ، وهكذا ، ما إن انفجرت الثورة حتى أرسل البارزانى برقية تأييد للثورة وأمر قواته بوقف إطلاق النار . وكدليل على حسن النية تبادل الجانبان الأسرى . وقد أتاحت هذه الهدنة للحكومة البعثية الفرصة للقضاء على الشيوعيين الذين كانوا متمركزين فى صفوف العمال فى المدن العراقية . ودعا الشيوعيون الكرد لكى يدعموهم ، لكن دون جدوى . إلا أن بضعة شيوعيين قد منحوا ملجأ بين الكرد ، واتخذ الكرد عمومًا موقفًا محايدًا عندما هاجم سلاح الجو العراقى القرى التى كانت فى قبضة الشيوعيين .

فى هذه اللحظة العصيبة كان لموقف الاتحاد السوفياتى ، الذى أدان بحزم الحرب ضد الكرد ، وعبّر عن تأييده الكامل لنضالهم العادل فى سبيل حقوق الحكم الذاتى أهمية كبيرة لمصير الشعب الكردى كله . فقد جاء فى بيان الحكومة السوفياتية فى يونيو عام ١٩٦٣ ما يلى : « واضح لكل فرد أن تلبية مطالب الشعب الكردى العادلة من شأنها أن توطد فقط استقلال الدولة العراقية ، وأن تساعد على استقرار الوضع السياسى داخل البلاد » . وقد شجب الاتحاد السوفياتى ، وبحزم ، التدخل الأجنبى فى الحرب ضد الكرد . وأصدرت الحكومة السوفياتية فى ٩ يوليو عام ١٩٦٣ بيانًا خاصًا طالبت فيه ، وبحزم ، إيران وتركيا وسوريا وقف التدخل فى الأحداث الجارية فى شمال العراق ، محذّرة من العواقب الخطيرة لمثل هذا التدخل . كما اتخذت عدة خطوات أخرى عن طريق المنظمات الدولية بغية وقف الحرب ضد الشعب الكردى . وقد لاقى نضال الشعب الكردى العادل تأييدًا حارًا من الرأى العام التقدمى فى العالم .

وقد شجبت فئات واسعة من السكان فى البلاد وخارجها سياسة الحكم العسكرى المتطرف ، هذه السياسة التى منيت بفشل تلو آخر . بدأت الصراعات الطاحنة بين المجموعات المتنازعة فى القيادة الحاكمة قبل سقوط النظام المتطرف المحتوم .

ولقد وقف الاتحاد السوفييتى بثقل إلى جانب الثورة الكردية بسبب عداء البعث للحزب الشيوعى العراقى ، والمذابح التى تعرض لها الشيوعيين ، فمنذ قيام الانقلاب

ضد قاسم فى ٨ فبراير سنة ١٩٦٣ أقام البعث عهدًا من الرعب أطاح برقاب حوالى ٧٠٠٠ من الشيوعيين العراقيين . كما جرى مذبحة جماعية فى السليمانية راح ضحيتها ٢٨٠ من المواطنين الكرد . وفى بلاغ رسمى إذاعته وكالة « تاس » أعلنت الحكومة السوفييتية أن الاتحاد السوفييتى ليس فى وسعه أن يظل غير مكترث بما يجرى «حاليًا» فى العراق . لأن السياسة الحالية للحكومة العراقية إزاء الكرد تساهم فى تكدير صفو سلام الشرق الأدنى ، كما طلبت حكومة منغوليا فى ٣ يوليو سنة ١٩٦٣ إدراج مسألة التصفية الجسدية التى تتبعها حكومة العراق ضد الشعب الكردى فى جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكذلك سلم مسيو جروميكو وزير الخارجية السوفييتى مذكرات مشابهة لكل من سفراء العراق وتركيا وإيران وسوريا فى ٦ يوليو سنة ١٩٦٣ وحذر البلدان الثلاثة الأخيرة من التدخل العسكرى فى الحرب فى كردستان إلى جانب الحكومة العراقية .

وقد أسرع عارف عقب نجاح الانقلاب فى الدخول فى مفاوضات مع الكرد ، ونجح فى إقناعهم أنهم سوف يحصلون على شىء قريب من الاستقلال الذاتى ، وفى التاسع من مارس ١٩٦٣ نشرت الحكومة العراقية تصريحًا اعترفت فيه للشعب الكردى بالحقوق القومية على أساس اللامركزية ، كما أعلنت أن مجلس قيادة الثورة قد أقر الحقوق القومية للشعب الكردى ، وسوف يدخل هذا المبدأ فى الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما ، ووعد بأن لجنة مختصة سوف تشكل لوضع الخطوط العريضة للامركزية . ومع أن الكرد رحبوا من حيث المبدأ بتصريح الحكومة الذى يعترف بحقوقهم القومية على أساس اللامركزية . إلا أنهم وجدوا فى محادثاتهم مع المسئولين العراقيين آنذاك أن هذا المشروع اللامركزى لا يتجاوب فى مظاهره مع الحقوق التى يطلبونها . لقد تبين من المشروع أنه « لامركزية عامة » ستطبق على كل جزء من أجزاء العراق ، ولا يعامل الكرد كمجموعة متمايزة ضمن البلاد ، ولا يمنحهم أى كيان أو ميزة خاصة ، وأصبح الكرد قلقين من التقارير التى تصلهم عن كردستان ، وكلها تشير إلى أن الحكومة تزيد فرص الحصار الاقتصادى بسد الطرق المؤدية إلى كردستان على أى الحالات .

لقد بدأ تنفيذ بيان الحكومة رغم أن وقف إطلاق النار فى العاشر من فبراير سنة ١٩٦٣ ولم يعلن عنه فى الواقع فى شكل اتفاقية ، وإنما تصريحات منفصلة أدلى بها كل من البارزانى والرئيس عارف ، ويبدو أن الرئيس عارف لم يكن ثمة شك فى رغبته إنهاء القتال . إلا أنه فيما يبدو لم يستطع احتمال فكرة التعامل مع الكرد على قدم المساواة كما تفصح عنها كلمتا « اتفاقية » و « مفاوضات » لذلك كان المرجح أن يكون هناك صدام وشيك بينه وبين الكرد . وقد نص مشروع « الإدارة اللامركزية » الذى أعدته الحكومة على تشكيل « ٦ » محافظات فى العراق تكون إحداها كردية فى كردستان تسمى محافظة « السليمانية » . واعتبر المشروع اللغتين العربية والكردية لغتين رسميتين فى تلك المحافظة . وأما الحركة الكردية فإنها - وبالرغم من تمسكها بفكرة الحكم الذاتى - قد وافقت بشكل مبدئى على مشروع الإدارة المركزية .

وبدا أن الحكومة الجديدة فى ظل عارف كانت مستعدة للتفاوض مع الكرد الذين شعروا أن بإمكانهم الوصول إلى حل مرضٍ مع الحكومة . وجرى الاتصال بين الكرد والحكومة عن طريق شقيق الملا مصطفى وجلال الطالبانى ، العضو البارز فى الحزب الديموقراطى الكردستانى ، والذى ترأس الوفد. وابتدأت المفاوضات بداية حسنة ، إذ كان طاهر يحيى قد أخبر الطالبانى أن الحكم الذاتى سيعلن قريبًا ، إلا أن بعض الزعماء الآخرين أخذوا يتحدثون عن « الحقوق الكردية » بدلاً من الحكم الذاتى . وخشى الزعماء البعثيون أن يضعف مركزهم القومى ، إذا هم قبلوا بالمطالب الكردية . ويبدو أن هؤلاء الزعماء قد أخذوا بحجم المطالب الكردية ، وخافوا أن يؤدى الحكم الذاتى إلى الانفصال ، ومما زاد من خوفهم هذا مطالبة الكرد باستقلال ثقافى وإدارى داخل الحكومة العراقية .

وأخبر الطالبانى أن تركيبة المجموعة الثورية كانت ستتغير ، واقترح عليه أن يجرى اتصالاً بالقاهرة والجزائر من أجل بحث المسألة الكردية ضمن برنامج الوحدة العربية . وذهب الطالبانى إلى القاهرة مترددًا ، إلا أنه توقف فى طريقه إليها فى بيروت . حيث صرح للصحافة بأن المفاوضات مع الحكومة لم تقطع ، وإنما تأجلت لأن الكرد أرادوا معرفة وضعهم المقبل فى الاتحاد العربى .

وقال الطالبانى إن جمال عبد الناصر قد أيّد الحكم الذاتى للكرد وليس انفصالهم ويؤيد أى اتفاق يصل إليه الجانبان من خلال المفاوضات . ووعد عبد الناصر أيضًا بأن ينصح عبد السلام عارف بقبول مطالب الكرد العادلة . وشارك أحمد بن بيلا عبد الناصر آراءه مؤكدًا عدم جدوى محاولة حل المسألة الكردية بالقوة .

وفى هذه الإثناء أعلن البارزانى فى الثامن والعشرين من فبراير إنه أرسل ممثله للتفاوض فى بغداد ، وليس فى العواصم العربية الأخرى . وطالب الحكومة العراقية بأن تصدر بيانًا فى أول مارس تعترف فيه بالحكم الذاتى للكرد ملمحًا إلى أنه إذا لم يتم هذا فإنه سيعلن الاستقلال الكردى ويستأنف القتال . وعاد الطالبانى ليعلن فى بغداد عن نتائج رحلته ، ويقنع البارزانى بالتراجع عن موقفه . وفى أول مارس أعلنت الحكومة أنها تضمن « حقوق الكرد » . وفى الخامس من الشهر نفسه بدأ الاتصال الرسمى الأول بين حكومة الثورة والبارزانى . وقدم الجانب الكردى مطالبه محذرًا من أنه إذا لم يقبل مبدأ الحكم الذاتى خلال ثلاثة أيام فإن الكرد سيستأنفون القتال على الرغم من أنه بالإمكان التفاوض على التفاصيل فيما بعد .

المطالب الكردية :

كانت مطالب الكرد الرئيسية كما يلى :

١ - الاعتراف الفورى بالحكم الذاتى فى العراق . على أن ترسل نسخة منه إلى الأمم المتحدة مع نسخة من الدستور الجديد .

٢ - تحدد الحدود الجغرافية بتركيا شمالاً وإيران شرقًا وسورية غربًا وجبال حمرين جنوبًا .

٣ - جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية فى مدارس المنطقة الكردية .

٤ - الحكم الذاتى :

(أ) حكومة ديموقراطية برلمانية يرأسها نائب رئيس وحكومة ومجلس وطنى كردى . وتبقى وزارات الخارجية والدفاع والمالية تحت سيطرة الحكومة المركزية .

(ب) يمثل الكرد فى الحكومة الوطنية ، وتكون حصتهم فيها مساوية لنسبتهم إلى مجموع سكان العراق .

٥ – الجيش :

(أ) يخدم الكرد فى الجيش العراقى بنسبة تعادل نسبتهم إلى مجموع سكان العراق ، ويشكلون وحدات كردية محضة .

(ب) يخدم الكرد فى جميع فروع القوات المسلحة .

(جـ) يكون تشكيل المؤسسات العسكرية مشابهًا للمؤسسات العسكرية الموجودة فى الجمهورية العراقية .

٦ – تتألف الموازنة من الجمارك ، وتشمل ما لا يقل عن ثلثى عائدات النفط المستخرج من الآبار الموجودة فى كردستان .

٧ – تبقى فرق الأنصار فى كردستان إلى أن يتم تشكيل الجيش . وتزود الحكومة الأنصار بالطعام واللباس والمخصصات .

ومع أن الحكومة البعثية وافقت على الحكم الذاتى للكرد من حيث المبدأ ، إلا أنها رفضت قبول هذه المطالب المتشددة خوفًا من أن يؤول هذا القبول على أنه خطوة نحو استقلال الكرد . وقرر مجلس قيادة الثورة تشكيل وفد شعبى يناقش الخلافات دون أن يكون له صفة رسمية . وعندما اجتمع الوفد الشعبى مع زعماء الكرد فى جوار قرنه فى السابع والثامن من مارس ١٩٦٣ تمكنوا من الوصول إلى تسوية ، إلا أنه كان لابد لهذه التسوية من موافقة الحكومة والبارزانى .

وقد شملت هذه التسوية النقاط التالية : الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردى فى الحكم الذاتى . على أن يرد هذا البند فى الدستور المؤقت القادم ؛ والعفو العام عن جميع الثوار الكرد ، وإطلاق سراح السجناء منهم ؛ وتطهير المسؤولين الحكوميين المتهمين بسوء التصرف فى الشمال ؛ ورفع الحصار الاقتصادى ؛ وإخلاء القوات العسكرية من كردستان .

وفى الوقت نفسه أعلن راديو بغداد أن « اللجنة الوطنية للثورة العراقية تعترف بالحقوق القومية للشعب الكردى على أساس اللامركزية » وفى الحادى عشر من مارس صرح على صالح السعدى فى دمشق ، حيث كان يهنئ الحكومة السورية البعثية الجديدة ، بأن « المقاطعات الكردية ستتولى إدارة نفسها فى كافة المجالات . ما عدا

الشؤون الخارجية والدفاع والمالية ، فإنها ستبقى خاضعة للحكومة المركزية » . إلا أنه لم يأت على ذكر للحكم الذاتى ، ولكن اللامركزية فهمت وقبلت من قبل الكرد على أنها اعتراف بحقوق الشعب الكردى فى إدارة نفسه بنفسه .

وقرر البارزانى ، ردًا على بعض منتقديه الذين اتهموه بأنه لا يمثل جميع الكرد أن يعقد مؤتمرًا فى السابع عشر من مارس مستهدفًا منه استشارة ممثلى الكرد حول نقاط كان قد جرى بحثها مع الحكومة . وانعقد المؤتمر فى التاريخ المذكور واختتم فى الثانى والعشرين من مارس ، وقد حضر هذا المؤتمر الذى انعقد فى كويسنجق نحو ألفى كردى بينهم مائة وخمسة وستون مندوبًا عن اللجنة المركزية للحزب الديموقراطى الكردستانى وكبار قادة القوات الكردية وممثلى القبائل والأقليات . وقد أيد الحزب البارزانى الذى أقنعه بتقديم مجموعة أخرى من المطالب إلى الحكومة . وقد انعقدت لجنة مؤلفة من خمسة وثلاثين عضوًا لإعداد المقترحات ، وانتخبت لجنة أخرى مؤلفة من أربعة عشر عضوًا وسبعة مستشارين برئاسة الطالبانى للتفاوض مع الحكومة .

وصل الطالبانى إلى بغداد فى ٣٠ مارس ليجد البعثيين منشغلين فى المفاوضات مع سورية والجمهورية العربية المتحدة حول وحدة عربية .

والتقى الكرد بالوفد الشعبى فى جامعة بغداد . ولكن بما أن الطالبانى أراد التفاوض مع وفد رسمى . فقد انتهى الاجتماع دون أية اتفاقية . وبعد عدة أيام شكّلت الحكومة وفدًا رسميًا ضمّ أعضاء من الوفد الشعبى . وكان على هذه الجماعة أن تجتمع بالكرد للعمل على وضع تفاصيل قانون « الإدارة الذاتية » .

وبينما امتدت المفاوضات حتى إبريل بين الكرد والحكومة العراقية ، كانت المفاوضات جارية فى القاهرة حول وحدة عربية بين سورية ، والعراق ومصر . وفى الثامن من إبريل ، قدّم الطالبانى مذكرة بالنيابة عن الوفد الكردى إلى الأعضاء العراقيين فى مؤتمر القاهرة ، تشير إلى موقف الكرد من هذا المشروع . وقد تألفت من النقاط التالية :

١ – يطالب الكرد بحق تمثيلهم فى المؤتمر .
٢ – لن يقف الكرد فى طريق الوحدة العربية .

٣ - (أ) إذا بقى العراق مستقلاً تمامًا ، فإن الشعب الكردى يطالب فقط باحترام حقوقه القومية على أساس توزيع السلطة ، كما اتفق عليه .

(ب) إذا دخل العراق فى اتحاد فيدرالى ، فيجب منح الشعب الكردى حكمًا ذاتيًا أوسع بالمعنى الكلاسيكى للكلمة .

(جـ) إذا اندمج العراق فى وحدة تامة مع دولة أو أكثر من الدول العربية فسيشكّل الشعب الكردى منطقة فى هذه الدولة بطريقة تحفظ وجوده كاملاً ، وفى الوقت نفسه تزيل الشك حول احتمال انفصالهم .

فى ٢٤ إبريل ، أى بعد أسبوع من توقيع اتفاقية الدولة الفيدرالية بين العراق وسورية ، قدم الوفد الكردى نسخة معدّلة للمشروع مع إضافة مطالب محدّدة أكثر من تلك التى قدّمت سابقًا للحكومة العراقية . وقد اشترط هذا المشروع الكردى على قيام حكومة مركزية للعراق بأسره ، حيث يحكم الكرد من قبل جمعية تشريعية منتخبة بإرادة حرة ومجلس تنفيذى تعينه الجمعية وتستجيب له ، وستكون الحكومة المركزية مسؤولة عن هذه المجالات : رئيس الدولة ، الشؤون الخارجية ، الدفاع الوطنى ، المالية ، شؤون النفط ، الجمارك ، المرافئ والمطارات الدولية ، التلغراف ، خدمات البريد والهاتف ، خطوط سكك الحديد والطرق الرئيسية ، المواطنية ، تنظيم ميزانية الدولة ، الإشراف على المحطات الرئيسية للراديو والتليفزيون ، والطاقة الذرية .

وستكون السلطات الكردية مسؤولة عن الشؤون التالية ضمن مقاطعة كردستان : القضاء ، الشؤون الداخلية ، المدارس والتربية ، الصحة ، الزراعة والتبغ ، البلديات ، العمل ، الشؤون الاجتماعية ، إعادة البناء ، المصايف ، وكل الأمور الأخرى التى لم توكل إلى الحكومة المركزية . وسيلتزم المجلس التنفيذى بسياسات وقوانين الجمعية التشريعية ضمن المقاطعة الكردية .

أما العائدات الكردية فتأتى من المصادر الآتية :

١ - المصادر المحلية - الضرائب والجبايات .

٢ - حصة ، تكون متناسبة مع سكان كردستان بالنسبة إلى عدد سكان العراق العام . من الواردات الإجمالية للعراق ، وذلك بعد الحسم ، بالنسبة ذاتها ، لنفقات الحكومة المركزية على الشؤون المتبقية ضمن دائرة اختصاصها .

٣ - حصة كردستان ، بالنسبة ذاتها ، من القروض والمساعدات الخارجية .

٤ - القروض الداخلية والمساعدة غير العسكرية التى تتلقاها كردستان .

٥ - عائدات التبغ ، والمصايف والغابات فى كردستان . وستشارك كردستان بالنسبة ذاتها ، فى المشروعات والمخططات والخدمات العامة .

وستشمل كردستان مقاطعات كركوك ، والسليمانية ، وأربيل ، وتلك المقاطعات والمناطق التى تقطنها أكثرية كردية فى لوائى الموصل وديالى . وينتخب الكرد نائب رئيس العراق بالطريقة ذاتها التى ينتخب بها الرئيس العراقى ، وتكفل السلطات الكردية للأقليات الدينية والإثنية ، كالتركمان ، والآثوريين ، والكلدانيين ، والأرمن ، حقوقهم الاقتصادية والثقافية ، وحرياتهم الدينية والديموقراطية ، وتمثيلهم النسبى فى المجالس التنفيذية والتشريعية .

ويكون للكرد وزراء ، وموظفون فى الحكومة ، وطلاب ، ومنح دراسية بالتناسب مع أعدادهم . ويحتفظ الجيش العراقى باسمه . ولكن إذا تغيّر ذلك الاسم (وفى هذا إشارة إلى الوحدة العربية المقترحة) ، فإن القسم الكردى سيدعى « فيلق كردستان » . ويخدم الضباط والجنود الكرد فى هذا الفيلق فقط ، وفى كردستان وحدها . أما الضباط وضباط الصف الذين طردوا لأسباب سياسية فيسمح لهم بالعودة إلى الجيش والعمل فى كردستان . مع أخذ عدد متناسب من الكرد للخدمة فى البوليس ، والجيش ، والقوة الجوية ، والخدمات العسكرية الأخرى .

وللحكومة المركزية الحق فى إرسال قوات إضافية إلى كردستان فى حال وجود عدوان خارجى أو تهديد فعلى بعدوان خارجى ؛ أما فى الحالات الأخرى ، فيجب العودة إلى الجمعيات التشريعية والتنفيذية الكردية ، طالما أن جوهر هذه المادة لا يعرقل الجيش العراقى فى مناوراته أو نشاطاته العادية . أما التعبئة العامة للجيش فى كردستان فيجب أن تتم بموافقة المجلسين التشريعى والتنفيذى .

يمكن للمرء أن يرى للمرة الأولى فى هذه الخطة وصفًا مفصّلاً للمطالب الكردية . وقد قدّم كأساس للمناقشة يمكن تعديله باتفاق الطرفين . وزاد الكرد مطاليبهم فيما بعد إلا أن الحكومة العراقية شعرت فى الوقت نفسه بأنها أقوى من قبل . لأنها كانت تقترب من شقيقتها سورية ، ولم تعد راغبة فى النظر فى هذه الخطة .

والتقى الطالبانى والوفد المفاوض للبدء فى ترتيب خطة الحكم الذاتى ، مرتكزين على قانون الإدارة اللامركزية المعمول به فى السودان ، ووقع الخلاف عندما حان الوقت لمناقشة حدود المقاطعة الكردية . وقد أراد الكرد لواء كركوك بكامله ومقاطعة خانقين ، بينما أرادت الحكومة الاحتفاظ بكليهما ، وسمحت فقط لمقاطعة جمجمال الكردية بالانضمام إلى لواء كردستان المقترح . ولكرد خانقين الحق فى استعمال الكردية لغة رسمية بالإضافة إلى العربية .

وقد حمل هذا الخلاف الحكومة إلى اقتراح خطة مركزية أوسع تشمل كل العراق ، مع وضع برنامج خاص بكردستان ، وتشكّلت لجنة وزارية لوضع مشروع جديد حول توزيع السلطة والحدود يرتكز على موقف الحكومة . وكان الحل الذى وصلت إليه اللجنة هو تقسيم العراق إلى ستة ألوية ، إحداها ، لواء السليمانية الذى يعتبر كرديًا . أما ألوية أربيل ، ودهوك ، والسليمانية ، فتشكل لواء جديدًا ؛ ويضاف إليه أيضًا مقاطعة جمجال من لواء كركوك وخمس مقاطعات من لواء الموصل . وكان يسكن هذه المقاطعات سابقًا الكرد . واعتبرت الكردية لغة رسمية فى اللواء الجديد ، جنبًا إلى جنب مع العربية ، حيث تستعمل فى المدارس الابتدائية والمتوسطة ، بينما تدرس العربية كلغة ثانية؛ أما فى المدارس الثانوية فتستعمل العربية . كما يُدار اللواء بالطريقة ذاتها التى تدار بها الألوية الأخرى . وقد رفض الكرد هذا المشروع بشكل رئيسى . لأن مناطق النفط فى كركوك وخانقين لم تدخل ضمن اللواء الكردى .

بدأت الحكومة بزيادة الضغط على الكرد ، وبوضع قيود على ممثلهم فى بغداد ، كما أعادت فرض الحصار الاقتصادى على الشمال . وقد رأى الكرد فى هذه الأعمال إشارة إلى استعداد الحكومة للقتال ثانية .

ولم يستكن الكرد أثناء المباحثات . فقد استفادوا من الهدنة فى إعادة تنظيم قواتهم وتدريب متطوعين جدد ، كان الكثير منهم لاجئين نزحوا أثناء برنامج الحكومة المناوئ للشيوعية . وبسط البارزانيون سلطانهم على مناطق جديدة ، منظّمين الإدارات الفعّالة فى المناطق الواقعة تحت إمرتهم . وأقام البارزانى أيضًا محطة للراديو بدأت البث عندما استؤنف القتال .

وبالرغم من هذه الانتصارات ، فإن البارزانى لم يستطع كسب تأييد جميع الكرد ، وكانت الحكومة قادرة على كسب تأييد عدة قبائل كردية رئيسية ، بما فيها الزيباريون والحارقيون والبريفقانيون واللولاليون ، والبارادستيون والشرافيون . لقد كانت هناك أسباب متعددة دفعت بهذه القبائل إلى تأييد الحكومة . فقد كان بعضهم من المرتزقة المأجورين ؛ وكان بعضهم أعداء تقليديين للبارزانيين ؛ وبعضهم كان فى ريب من نوايا البارزانى ؛ وبقى آخرون كانوا يخشون من تحالفاته مع الشيوعيين ودعمه لهم . ونظمت الحكومة الكرد المناوئين للبارزانى فى فرقة فرسان صلاح الدين ، وقد سميت كذلك تيمنًا بالقائد الكردى المسلم الشهير .

وقد ادّعى الجانبان أنهما يريدان السلام ، لكن الكرد أصرّوا على مطاليبهم ، بينما شعرت الحكومة بأن القبول بهذه المطالب تجزئة العراق وانحلاله . وفى أوائل يونيو ، غادر الوفد الكردى بغداد . وأصدرت الحكومة بيانًا فى العاشر من الشهر ذاته حددت فيه مهلة لكى يسلّم فيها الثوار أسلحتهم ، واتهمت الكرد بالمطالبة بشروط مستحيلة واتهمت الحكومة أيضًا البارزانى واتباعه بمهاجمة مواقع الجيش ، ومراكز الشرطة .

لقد تبلورت مطالب الكرد فى مؤتمر مباحثات الوحدة الثلاثية فى القاهرة فى المذكرة التى قدمها الكرد للمؤتمر .

مباحثات الوحدة الثلاثية فى القاهرة سنة ١٩٦٣ وقد تضمنت هذه المذكرة :

١ - إذا بقى العراق بدون تغيير فى كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردى فى العراق على تنفيذ البيان الصادر من الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردى على أساس اللامركزية .

٢ - إذا انضم العراق إلى اتحاد فيدرالى يجب منح الشعب الكردى فى العراق حكمًا ذاتيًا بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه .

٣ - إذا اندمج العراق فى وحدة كاملة مع دولة عربية أخرى يكون لشعب الكرد إقليم مرتبط بالدولة الموحدة ، وعلى نحو يحقق الغاية من صياغة وجوده ، وينفى فى الوقت نفسه الانفصال ، ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو

مستقبل أفضل . ولما تم التوقيع على ميثاق « الدولة الاتحادية » من قبل الدول العربية الثلاث فى القاهرة فى ١٩٦٣/٤/٧ قدم الوفد الكردى إلى الحكومة العراقية فى ١٩٦٣/٤/٢٤ مشروعًا يتضمن مطالب الكرد ، وكان يحتوى على ١٦ بندًا . وقد جاء فى البند ١٥ منه ما يلى :

« فى حالة تبدل الجنسية العراقية إلى الجنسية العربية ينص فى وثائق شهادة الميلاد ودفاتر النفوس وجواز السفر على كون حاملها « كردستانيًا » فى « الجمهورية العربية المتحدة » إذا كان من مواطنى كردستان و « كرديا » إذا كان من أصل كردى ، ومن الواضح أن تمسك كل من الطرفين بموقفه من وضع الصيغة القانونية الملائمة لحل المسألة الكردية أدى إلى اختلاف وجهات نظرهما مما أدى إلى توقف المفاوضات ، ثم إلقاء الحكومة القبض على المتفاوضين الكرد . وأدى ذلك إلى تدهور الموقف .

قام الجيش العراقى بشن حملة ضد الكرد ، وبصورة أقسى مما تم فى العمليات الحربية السابقة ١٩٦٢/١٩٦١ . حيث استؤنف المعارك ضد الكرد فى ١٩٦٣/٦/١٠ ، وقد وقف السوريون بقيادة حزب البعث السورى إلى جانب العراقيين ضد الكرد فى هذه الحرب ، حيث استمر القتال إلى عام ١٩٧٠ ووصل فى هذه الفترة إلى مرحلة بالغة الخطورة[١] .

فقد استأنفت السلطة العراقية القتال وهى تضم فى صفوفها هذه المرة جميع الأحزاب والفئات القومية تحت قيادة البعث . ففى العاشر من يونيو سنة ١٩٦٣ أصدرت الحكومة بيانًا مطولاً بعنوان « بيان الحكومة العراقية بقيادة الحركات العسكرية اتهمت فيه مطالب البارزانيين بأنها تدور حول مطلب انفصالى رجعى استعمارى مرتبط أشد الارتباط بمصالح الدول الأجنبية هدفه تهديد استقلال العراق ووحدته الوطنية ، وأعلنت أنها قررت المباشرة بتطهير المناطق الشمالية من فلول البارزانيين وحلفائهم . كما قرر البيان اعتبار كافة المناطق الشمالية منطقة حركات فعلية ، وأنذر البارزانيين بضرورة إلقاء السلاح خلال ٢٤ ساعة من إذاعة هذا الإنذار . ولكن الكرد لم يلقوا السلاح ، واستؤنفت المعارك بينهم وبين الجيش العراقى .

---

(١) د. حامد محمود عيسى . المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

فى ذلك الحين كانت الحكومتان البعثيتان فى العراق وسورية تقتربان من الوصول إلى اتحاد فدرالى . وفى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٣ ، صدر بيان عن اتحاد فدرالى عراقى سورى مقترح ، سيكون «نقطة تحوّل فى النضال العربى من أجل الوحدة والاشتراكية» . وفى ٨ أكتوبر ، بعد اجتماع سرى للقيادة القومية لحزب البعث ، أعلن رئيس الوزراء السورى ، اللواء أمين الحافظ « عن قيام وحدة عسكرية بين العراق وسورية » . وقد عيّن صالح مهدى عماش ، وزير الدفاع العراقى ، قائدًا للقوات المسلحة الموحّدة ، وحدد مركز القيادة فى دمشق . وعبرت فرقة من الجيش السورى بقيادة العقيد فهد الشاعر الحدود السورية إلى العراق لكى تشارك فى القتال ضد الكرد . فى ٢٨ أكتوبر ، قال الشاعر بأن القوات العراقية والسورية « قد قامت بتطهير مناطق فش خابور وفخير ، فى شمال العراق ، من المتمردين الكرد » ، بالرغم من أن « خابات » الجريدة الكردية قد زعمت أن السوريين قد فقدوا الكثير . كما وتم أسر الكثيرين منهم ، وقد سُحبت هذه القوات بعد الإطاحة بالحكومة البعثية فى العراق ، واستقبلتهم الحكومة السورية استقبال الأبطال .

وقد قوى الموقف الكردى كثيرًا بفضل الموقف السوفياتى منه . فقد كان السوفييت يكنون عداءً شديدًا للحكومة البعثية ، وذلك لقمعها الشيوعيين العراقيين . وتوقفت شحنات الأسلحة السوفييتية إلى بغداد (وفى ذلك الحين وقع العراق صفقة لشراء الأسلحة من بريطانيا) . وبات موقف الاتحاد السوفييتى من الكرد واضحًا فى مقالة ظهرت فى صحيفة « البرافدا » فى ٦ مايو ١٩٦٣ . وقد أدانت المقالة الحكومة العراقية لاتباعها « سياسة الإرهاب والكبت » ضد الإرهابيين العراقيين ، ومتهمة إياها بأنها تتعمد تأخير مفاوضاتها مع الكرد . وبعد الإطاحة بقاسم ، كان الاتحاد السوفياتى يأمل فى استعادة نفوذه فى العراق بواسطة الكرد . وفى ٢٠ يونيو من العام ١٩٦٣ ، حذّر الاتحاد السوفياتى من أنه سيوقف مساعدته للعراق إذا ما استمرت عمليات الحكومة ضد الكرد ، ومشيرًا إلى أنه سيقدم المساعدة للبارزانى بدلاً منها .

وعلى الجبهة السياسية ، أرسل أندريه جروميكو ، وزير الخارجية السوفيتية ، بعد استئناف القتال فى ١٠ يونيو ، مذكرات تحذير رسمية إلى حكومات العراق ، وإيران ، وتركية وسورية . وقال فى مذكرته إلى العراق « بأن القمع الدموى ضد الكرد سيضعف

الدولة العراقية » . واتهم أيضًا إيران ، وتركية ، وسورية بالتدخل العسكرى فى شمال العراق . وقد نفت الدول الثلاث قيامها بأى نوع من هذه الأعمال . إن نشاطًا كهذا يهم دولاً أخرى بالإضافة إلى العراق ، لأن دخول أية قوات إلى المنطقة مرتبطة بكتل عسكرية سيترك آثارًا سياسية تهدد دولاً كثيرة ، بما فيها الاتحاد السوفياتى ، وفى ١١ يوليو سنة ١٩٦٣ ، رفض المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة النظر فى التهمة السوفياتية للعراق بأنه كان يسعى إلى « تصفية الأقلية الكردية تصفية جسدية ».

وقد أبدى الرئيس عبد الناصر أسفه لاستئناف القتال ، ولخصت « المحرر »، وهى جريدة لبنانية ناصرية ، موقف مصر كالتالى : إن القاهرة ترفض تمامًا أى انفصال كردى ، وتعارض المطلب الكردى بفرقة عسكرية داخل الجيش العراقى ، وبتأكيدها على هذه الحقيقة ، فإن القاهرة تعتقد أنه بالإمكان حل المشكلة الكردية على أساس الحكم الذاتى واللامركزية ، وقوى موقف الرئيس عبد الناصر يد الكرد ، ولا سيما بعد المباحثات التى جرت فى القاهرة قبل ذلك من تلك السنة بين الطالبانى والرئيس عبد الناصر. رمع استمرار القتال ، تدهورت العلاقات بين حكومة البعث وعبد الناصر. وشنّ محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير جريدة « الأهرام » حملة على البعثيين العراقيين متهمًا إياهم بأنهم كانوا يطلبون الدعم التركى والإيرانى والغربى فى قتالهم ضد الكرد .

لذلك وقف الاتحاد السوفييتى إلى جانب القوميين الكرد . ومع أن قادة الحزب الشيوعى العراقى قد حاربوا فى صفوف الحزب الديموقراطى الكردى خلال سنة ١٩٦٣ ومع أن محطة إذاعة موالية للتقدميين الكرد باسم « صوت الشعب العراقى » بدأت تذيع من ألمانيا الشرقية إلا أن المعونة العسكرية السوفييتية للحزب الديموقراطى الكردى كانت محدودة ، وبرغم ذلك أحكمت الثورة الكردية رقابتها على المناطق التى استطاعت الاستيلاء عليها . حيث زادت مساحة الأرض التى تحت سيطرتها من ٣٠ إلى ٤٠ ألف كم^{2} فى السنوات من ١٩٧٥/١٩٦٤ وصار لهذه الأراضى إدارة مميزة .

وفى سنة ١٩٦٤ صار لها دستور وقوانين مختلفة ومجلسًا لقيادة الثورة ومكتبًا تنفيذيًا وحكومة مدنية وأنظمة للجمارك والقضاء والضرائب ، وصار للمكتب التنفيذى

إدارات للتعليم الوطنى وللصحة العامة والعدل والشئون المالية والعلاقات الخارجية والدفاع والأمن القومى ، كما ضمت مكتبًا للاستعلامات ، وقد نشط جلال الطالبانى فى إقامة إدارة مدنية فى القرى والبلدان التى يتبعونها ، وانتخبت مجالس محلية وخطا الكرد أولى الخطوات نحو خلق دولة ذات حكم ذاتى تحت حكم الأمر الواقع .

انقلاب عبد السلام عارف على البعث والموقف من الكرد

فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ أطاح رئيس الجمهورية عبد السلام عارف برئيس وزرائه أحمد حسن البكر ومعه كافة أعوانه من البعثيين ، لأن الرئيس عبد السلام عارف لم يكن بعثيًا . وقد اتخذ النزاع بين السلطة الجديدة والكرد اتجاهًا جديدًا . فقد أعلنت هدنة بين الطرفين ، وأصدر كل من الجنرال مصطفى البارزانى والرئيس العراقى عبد السلام عارف أمرا بوقف إطلاق النار فى العاشر من شهر فبراير سنة ١٩٦٤ وكانت خطوات الحكم العارفى فى هذا الاتجاه تكون كلها بوحى من الرئيس جمال عبد الناصر خلال اجتماع الرؤساء العرب الصيفى الذى اختتم فى السابع عشر من يناير سنة ١٩٦٤ فقد كان عبد الناصر لا يوافق على حملة البعث العسكرية ضد الكرد ، وتحت تأثير عبد الناصر وعد عبد السلام عارف بأنه سيصادق على إعطاء بعض الحقوق للكرد طالما لا يعنى ذلك انفصالاً بأى حال . وكان الاتحاد السوفييتى أيضًا فى هذه الفترة يحث عبد السلام عارف والبارزانى للبحث عن تسوية عن طريق المفاوضات .

فى ١٨ نوفمبر عام ١٩٦٣ قام الرئيس عبد السلام عارف وبمساعدة شقيقة عبد الرحمن عارف وغيره من الضباط المخلصين له بانقلاب حكومى ، وأصبح رئيسًا يتمتع بجميع الصلاحيات ، بعد أن استغل الحالة المعقدة فى قيادة حزب البعث . شغل طاهر يحيى منصب رئيس الوزراء ، واتسم انقلاب نوفمبر بطابع فوقى . ورغم أن الحكومة اتخذت عددًا من الخطوات الإيجابية ، فقد ظل الحكم عسكريًا - بيروقراطيًا بوجه عام . ووجد نفسه عاجزًا عن حلّ قضايا البلاد الملحة ، بما فيها القضية الكردية.

بعد أن أخفق حكم عارف- يحيى فى تحقيق نجاحات هامة فى الحرب ضد الكرد، وفشل فى محاولة شق صفوف الكرد المناضلين عن طريق بيانات ووعود بالعفو ، قرر

الجلوس حول طاولة المفاوضات ، دون أن تكون فى جعبته أية مشاريع مقبولة لدى الكرد.

لذلك صدر بيان العاشر من فبراير سنة ١٩٦٤ وقد تضمن :

١ - إقرار الحقوق القومية للكرد ضمن الشعب العراقى فى وحدة وطنية واحدة متآخية وتثبيت ذلك فى الدستور المؤقت .

٢ - إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث « الشمال » وإصدار العفو العام ، ورفع الحجز عن الأموال المنقولة عن الأشخاص الذين سبق حجز أموالهم .

٣ - إعادة الإدارات المحلية إلى المناطق الشمالية .

٤ - إعادة الموظفين والمستخدمين .

٥ - رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية على اختلاف أنواعها .

٦ - الشروع بإعادة تعمير المناطق الشمالية فورًا ، وتشكيل اللجان المختلفة لتذليل الصعوبات التى تعترضها حول التقيد بالأعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين.

٧ - تعويض أصحاب الأراضى التى غمرت أراضيهم من جراء إنشاء سدى «دوكان، دربندى خان» تعويضًا عادلاً .

٨ - تتخذ التدابير بما يضمن إعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة الشمالية .

٩ - على كافة الوزارات ذات العلاقة إصدار المراسيم والأوامر والتعليمات المقتضية لتنفيذ ما جاء فى البيان « بيان عبد السلام عارف » .

كما أذاع الملا مصطفى بيانًا قرر فيه المبادرة إلى إيقاف إطلاق النار ، والطلب إلى أحزابه العودة إلى محلات سكناهم والانصراف إلى أعمالهم ، وبهذا ينفسح المجال للسلطة الوطنية للمبادرة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار إلى المنطقة ، وتتهيأ الفرصة لإقرار حقوق الكرد القومية .

ورغم صدور بيان العاشر من فبراير سنة ١٩٦٤ كان الكل يتوقع صدامًا وشيكًا بين الكرد والحكومة بسبب الخلاف فى تطبيق شروط وقف إطلاق النار . خاصة وأن

الدستور العراقى قد نشر فى إبريل سنة ١٩٦٤ ، وما جاء به خاصًا بالكرد ، كان أقل بكثير مما جاء فى دستور يوليو ١٩٥٨ . وإضافة إلى هذا قام مؤتمر المحامين العرب المنعقد فى بغداد فى العاشر من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بإعلان أن عربستان وكيليكيا والإسكندرونة أراض عربية مما أثر تأثيرًا جديًا فى دفع الثورة الكردية إلى حوار مع عارف لم يصل إلى ما كانوا يأملون لذلك استؤنف القتال من جديد طوال حكم عبد السلام عارف . فقد نشبت الحرب مرة أخرى فى ٤ مارس سنة ١٩٦٥ شنها هذه المرة رئيس الجمهورية وسماها « هجوم الربيع » وتولى هذه الحرب أخو رئيس الجمهورية عبد الرحمن عارف .

تجدد القتال : يونيو / نوفمبر ١٩٦٤ :

قامت الحكومة البعثية ، التى تخلّت عن مطالبتها بالكويت ، باستدعاء قواتها من الجنوب وإرسالها إلى الشمال . وقامت ثلاث فرق عسكرية بمهاجمة القوة الكردية الرئيسية فى مناطق عقره ، وراوندوز ، والعمادية فى حزيران عندما استؤنف القتال . ووردت أنباء عن القتال أيضًا فى رانيه ، وكويسنجق ، وشوارتا ، والسليمانية ، ومناطق خانقين . وتبيّن أن القتال كان قاسيًا وصعبًا . واستطاع الكرد تأخير تقدم القوات العراقية . وقام سلاح الجو العراقى بقصف المناطق التى استولى عليها الثوار .

ومع ذلك ، فقد استمرت المفاوضات بين الحكومة والبارزانى حتى مطلع العام ١٩٦٥ ، بالرغم من أن الأعمال والمطالب الكردية قد أثارت المتصلبين فى الحكومة . وفى الواقع ، فإن كلا الجانبين ، أرادا استمرار الهدنة ، إذ إنهما لم يكونا على استعداد للقتال . لكن فى مطلع ربيع ١٩٦٥ ، أصبح واضحًا لدى الرئيس عارف أنه إذا أراد لنظامه البقاء ، فإن عليه أن يعمل على إعادة هيبة الحكومة فى الشمال ، وإلا فعليه أن يواجه محنة مع المتصلبين من ضباط الجيش . وفى مارس جدّد البارزانى مقترحاته ، مطالبًا بمنطقة جغرافية كردية ، ووزارة للشؤون الكردية ، وحلّ فرسان صلاح الدين ، وعندما رفضت الحكومة هذا ، استؤنف القتال ، فى إبريل ١٩٦٥ .

وقد استخدم قسم كبير من الجيش العراقى فى هذه الحملة . ودار قتال عنيف ، وكانت أجزاء من الأراضى تتداولها الأيدى من حين لحين . كان باستطاعة الكرد القيام بمقاومة عنيفة ، لأنهم أصبحوا يتلقون الآن دعمًا من الشرق والغرب ، بما فيه السلاح .

وبدأ الكرد باستعمال « أحدث أساليب استعمال المدافع » ضد الحكومة ، طبقًا للمصادر الكردية فى أوروبا ، وقد اعتبرت تشيكوسلوفاكيا مصدر هذه الأسلحة ، حيث أقام الكرد فيها بعثة لهم . ومع ذلك ، فقد كانت جميع المساعدات الخارجية تمر عبر العراق. وللمرة الأولى استمر القتال حتى شهور الشتاء .

وفى ٢٥ سبتمبر ١٩٦٥ ، عيّن الرئيس عارف ، عبد الرحمن البزاز رئيسًا للوزراء . وكان البزاز مدنيًا معتدلاً ، ومهتمًا بإصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى العراق. وكان يدرك أن هذا لا يمكن تحقيقه ما لم يعد السلام والاستقرار إلى الأمة . وقد ساهم البزاز حين كان نائبًا لرئيس الوزراء فى حكومة عبد الرزاق (التى دامت شهرًا واحدًا فقط) فى تعديل المادة ١٩ من الدستور المؤقت والتى تنصّ على الآتى :

إن المواطنين العراقيين متساوون فى الحقوق العامة والواجبات دون أى تمييز على أساس من العنصر ، أو الأصل ، أو اللغة ، أو الدين ، أو أى سبب آخر . إن هذا الدستور يؤكد على الحقوق القومية للكرد ضمن الشعب العراقى فى وحدة قومية أخوية .

وكان هذا عملاً لاسترضاء الكرد مع أنه لم يمنحهم « الحكم الذاتى » الذى طالبوا به . وفى أول مؤتمر صحافى له كرئيس للوزراء ، أعلن البزاز « إننا نحترم القومية واللغة الكرديتين ... إننا نعترف بحقوق الكرد لكننا نرفض التخلى عن جزء من أرض الوطن » . كما وعد بالاعتراف بالكرد كأمة ، وقال بأن ثمة قوانين لاتزال قيد الدرس ستعطى كل لواء قدرًا من الحكم الذاتى ومجلسًا تشريعيًا . ووقف فى طريق مساعى البزاز للصلح الفريق عبد الرحمن عارف ، ووزير الدفاع عبد العزيز العقيلى ، الذى اتخذ موقفًا متشددًا ضد إعطاء الامتيازات للكرد .

فى أواخر شهر ديسمبر ، من العام ١٩٦٥ ، دارت معركة مهمة فى منطقة بنجوين قرب الحدود الإيرانية ، حيث قام الكرد بمهاجمة القوات العراقية والاعتداء عليها فى محاولة لتغطية الانقسامات بين البارزانى وجناح الحزب الديموقراطى الكردستانى الذى كان يتلقى دعمًا شيوعيًا . وكان وزير الدفاع العراقى العقيلى يشير إلى هذه المعركة حين اتهم كلاً من الشرق والغرب « بمساعدة المتمردين على « خلق إسرائيل ... » فى شمال وطننا كما تعاونوا فى سنة ١٩٤٨ على خلق إسرائيل فى فلسطين ونأمل من

جارتنا إيران أن تغلق حدودها فى وجه الخارجين على القانون ، هذه الحدود التى أصبحت المصدر الرئيسى لتمويلهم وتموينهم . وإذا كنا قد أظهرنا مرونة وصبرًا فى الماضى فليكن معلومًا أن لكل من المرونة والصبر حدودًا » .

وتعليقًا على الترحيب السوفيتى بالطالبانى ، الذى كان يزور موسكو فى ذلك الحين ، فإنه قال « لقد احتججنا بواسطة سفيرنا هناك . ولا أظن أن العراق سيظل صامتًا إزاء أى أعمال عدوانية تمس سيادته أو أى تدخل فى شؤونه الداخلية » .

وقال الفريق عارف ، رئيس أركان حرب الجيش العراقى ، بأن المعركة « قد برهنت على أن الحدود الإيرانية لم تزل مفتوحة أمام المتمردين ، ولم تزل المصدر الرئيسى لتمويلهم ، ومسرحًا لتجمعهم وإعدادهم للقتال ولتدريبهم ... إن الكرد يتسلحون بأسلحة من إيران والحلف المركزى ، وصرّح عارف إنه بسبب تسلل الكرد من إيران وإليها ، اضطر الجيش إلى استعمال أسلحة خفيفة ضدهم ، إذ إن « استعمال أسلحة ثقيلة سيجعل من الحدود الإيرانية هدفًا مباشرًا » . وذهب عارف إلى امتداح موقف تركيا ، لوقفتها الودّية مع العراق تجاه المتمردين الكرد . وفى بداية العام ١٩٦٦ احتج العراق رسميًا على موقف طهران .

وفى إذاعة للمتمردين اقترح البارزانى الهدنة لكى يفسح المجال أمام حكومة الرئيس الجديد لإظهار اهتمامها بمنح الحكم الذاتى ، وكان الرئيس عارف ، وهو من المتصلبين ، بحاجة إلى فترة وقف إطلاق النار لكى يعزّز سلطته . وقد اقترح البارزانى ذلك لأنه كان بحاجة إلى فترة من الزمن لالتقاط أنفاسه ، ولأنه كان يعقد آمالاً كبيرة على رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز .

وبالإضافة إلى ذلك ، شعر البارزانى أن من الضرورى منع الطالبانى من التقليل من مركزه كزعيم للكرد . وقد اتصل الطالبانى بالبزاز قبل كل شىء لأنه أحس أن البارزانى لم يكن راغبًا فى عقد معاهدة سلام من شأنها عزله عن منصبه كقائد عسكرى للكرد ، وقام بترتيبات لوقف إطلاق النار . ومع ذلك ، فإنه أساء فهم مركز البارزانى ، وذلك لأن البزاز عندما أعلن عن برنامج للسلام مؤلف من ١٢ بندًا فى ١٢ يونيو ، بادر البارزانى إلى الموافقة . ولم يعد للطالبانى أية فائدة بالنسبة للحكومة . وقد

حاول اغتصاب منصب البارزانى ، وهكذا فقد أزيح مؤقتًا عن الميدان السياسى . وبقى الحزب الديموقراطى الكردستانى قوة هامة ، لكنه أخذ يخضع بشكل متزايد لسلطة البارزانى ، حين وافق بعض أولئك الذين لم ينضموا للطالبانى وإبراهيم أحمد على تناسى خلافاتهم الشخصية فى سبيل الوحدة .

استهلت الحكومة مفاوضاتها فى البداية مع إبراهيم أحمد والطالبانى ، بدلاً من استهلالها مع ممثلى البارزانى . فهدّد البارزانيون باستئناف القتال إذا لم يشركوهم فى المفاوضات . وقد استطاع البزاز تقديم برنامج للصلح فقط بعد فشل الحملة العسكرية التى شُنت فى مايو ، والتى أصيبت فيها كتيبتان عراقيتان بأضرار بالغة عند ممر هندارين . وقد ازداد البزاز قوة حين قدّم اقتراحه المعتدل هذا . وكان راغبًا عن إخلاص فى حل المشكلة الكردية ، إذ إن نفقات الحرب كانت فى الطريق لأن تشكل عبئًا على الاقتصاد . وكان يرغب أيضًا بإعادة العلاقات المتدهورة مع إيران والاتحاد السوفييتى إلى طبيعتها .

وعادت المفاوضات مع البارزانى فى يوليو وفى ٢٩ منه ، أذاع البزاز برنامجه المؤلف من ١٢ بندًا ، ومع أنه لم يخضع لجميع المطالب الكردية ، فإنه خطا خطوة واسعة نحو اللقاء معهم . وقد تعهّد بمنح الكرد ما يلى :

١ - ستعلن الحكومة العراقية اعترافها بالقومية الكردية ، وبوجود المساواة التامة بين العرب والكرد فى العراق .

٢ - ستقوم الحكومة بتنفيذ هذا من خلال إطار اللامركزية ؛ وسيكون لكل لواء مقدار أكبر من الحكم الذاتى .

٣ - ستكون اللغة الكردية إلى جانب اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى المناطق الكردية .

٤ - يمثل الكرد فى البرلمان الجديد بممثلين حسب نسبتهم المئوية من مجموع السكان .

٥ - يمثل الكرد بالتناسب فى إدارة الدولة ، والسلك الدبلوماسى، وقيادة الجيش .

٦ - إيفاد الطلاب الكرد للدراسة فى الخارج ، وتعطى لهم المنح الدراسية والهبات وستعير جامعة بغداد اهتمامًا خاصًا للغة الكردية وآدابها .

٧ - يعيّن الموظفون المحليون فى المناطق الكردية بواسطة الكرد .

٨ - يسمح بالنشاط السياسى الكردى وبالصحافة السياسية والأدبية ضمن حدود القانون .

٩ - إصدار عفو عام عن المتمردين الكرد ؛ وعودة الموظفين الكرد إلى مراكزهم السابقة .

١٠ - عودة المتمردين الكرد الذين كانوا سابقًا فى الجيش أو البوليس إلى مراكزهم . أما بقية القوات الكردية فستُلحق بالحكومة حتى تعود إلى الحياة العادية . إعادة الفرسان إلى مراكزهم بعد حلول السلام .

١١ - تخصيص اعتمادات مالية لإعمار الشمال .

١٢ - إعادة توطين القرويين الذين تركوا منازلهم أو طردوا منها . وقد قبل الكرد ببرنامج البزاز لكنهم لم يقتنعوا بقدرة الحكومة على تنفيذه .

وإذا اعترف هذا البرنامج بالقومية الكردية ، فإنه تضمن خطة لتوزيع السلطة كان الكرد قد رفضوها عندما تقدّم بها البعث ثم تقدم بها عارف ثانية ، وكذلك ، رفضها ، ڤانلى ، سفير البارزانى . قبل البارزانى بها وبالخطة الآن لأنه أدرك أن الحرب لن تؤدى إلى الاستقلال ، وإنها قد أرهقت شعبه ، وأن البزاز كان يقوم بمسعى مخلص من أجل حل المشكلة .

ظلت الحرب دائرة حتى ١٥ يونيو سنة ١٩٦٦ . ففى السابع من مايو سنة ١٩٦٦ باشر عبد الرحمن البزاز رئيس الحكومة العراقية بإجراء مفاوضات مع الملا مصطفى البارزانى تمخضت عن توقيع اتفاقية يونيو سنة ١٩٦٦ وبمقتضاها تم وقف إطلاق النار لأكثر من عامين .

سقطت حكومة البزاز دون أن تتاح لها فرصة تنفيذ مقترحاتها . وترأس مجلس الوزراء الجديد ، ضابط فى الجيش يدعى ناجى طالب ، ومع أنه أعلن احترامه لبرنامج سلفه ، إلا أنه لم يفعل الكثير من أجل تنفيذه . وقد شعر طالب أن البارزانى لا يمثل جميع الكرد .

لقد اعترفت اتفاقية ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٦ باللغة الكردية ، إلى جانب اللغة العربية، لغة رسمية فى تلك المناطق ، التى يشكّل الكرد فيها الغالبية العظمى من السكان . كما جرى النظر فى إجراء الانتخابات ، التى تضمن للكرد مقاعد فى البرلمان بما يتناسب وعدد السكان الكرد ، ونصّت الاتفاقية أيضًا على خلق الظروف بهدف مشاركة الكوادر الكردية الوطنية فى إدارة البلاد وفى السلك الدبلوماسى والعسكرى ، وزيادة عدد الطلاب الكرد الدارسين فى البلاد وخارجها . وعزمت على تنفيذ عفو شامل ، وعودة الكرد إلى ديارهم التى طردوا منها قسرًا . كانت اتفاقية ٢٩ يونيو مرحلة هامة فى تاريخ نضال الكرد من أجل الحكم الذاتى .

إن إلقاء نظرة فاحصة على مضمون اتفاقية ٢٩ يونيو تبين أنها مع ذلك ، لم تتضمن جميع مطالب الحركة الكردية . رغم ذلك وافق قادة الحركة الكردية على شروط الهدنة . قال مصطفى البارزانى متطرقًا إلى أسباب هذه الخطوة : « لا يوجد لدينا خيار آخر بعد . فالناس بحاجة إلى الراحة . لقد فكّرت الآن بالمحصول الذى أحرقته القنابل ، وبالذى سلم من الحريق ، لكنه ينتظر الحصاد . فالشتاء يحل باكرًا فى الجبال ، وعلى الكرد الاستعداد له . فالفرصة ضرورية . أما السلام النهائى فلن يحل قريبًا » .

وإذ رحبت القوى القومية الكردية والرأى العام العربى التقدمى بالخطوات البنّاءة على طريق الحل السلمى « لمشكلة الشمال » ، فإن القوى اليمينية فى العراق وخارجه لم تخف موقفها العدائى من المفاوضات السلمية ، وممثلى الحركة الكردية ، ومن الاتفاق الذى تم التوصل إليه . وأرغمت محاولة الانقلاب فى ٣٠ يونيو عام ١٩٦٦ ، والحملة الدعائية للقوى الرجعية فى العراق وخارجه ضد بيان ٢٩ يونيو الكرد على اتخاذ جانب الحذر والحيطة . وعندما سار الرئيس عبد الرحمن عارف فى ركاب المعارضة العسكرية ، فإنه قام بتعيين الجنرال ناجى طالب فى منصب رئيس الوزراء بدلاً من البزاز . ولم يقم ناجى طالب ، ولا سيما خلفه طاهر يحيى ، بأية خطوات ملموسة على طريق الحل الواسع للمسألة الكردية . وبات واضحًا تمامًا أن الحكومة لا تنوى حتى تنفيذ أبسط شروط بيان ٢٩ يونيو .

وقام البارزانى بإرسال مبعوث إلى بغداد للبحث فى تعيين وزيرين كرديين . غير أن المبعوث عاد خائبًا . وقد قيل إن رئيس الوزراء ناجى طالب قال معلقًا « إننا لا نريد تحويل العراق إلى لبنان آخر » . واستمر الموقف آخذًا فى التدهور والبارزانى يهدّد باستئناف القتال. لقد كانت هناك أزمة ثقة . أما الرئيس عارف، الذى لم يكن راغبًا فى تجدّد القتال ، فقد كان يخشى أن تؤدى سياسة رئيس الوزراء طالب إلى ما كان يخشاه بالضبط . وفى ٢٦ أكتوبر ، قام بجولة دراماتيكية فى الشمال للقاء البارزانى . وكان هذا هو اللقاء الأول بين البارزانى ورئيس عراقى . وجرت بين الزعيمين مباحثات وديّة انتهت بتعهد عارف بتنفيذ عدة نقاط من خطة البزاز وباستئناف المفاوضات . وقد أوقف البارزانى حملته الدعائية فى الراديو ، كما أعاد الأسلحة الثقيلة التى غنهما .

ساعد هذا اللقاء على تهدئة الموقف وضمان مفعول الهدنة . لكن تدابير البزاز لم تنفذ ، وذلك لأن المتصلبين كانت لهم اليد الطولى لعهد رئيس الوزراء طالب . لقد أغضبتهم أنباء إقامة البارزانى إدارة فعلية فى المنطقة الجبلية من الشمال . وكان البعض فى بغداد يعتقد ويشدد على أن المطالب الكردية المتضخمة والتدابير المتخذة لمصلحة الحقوق الكردية كانت « تبدو أكثر مما يستحقون بموجب عددهم فى البلاد » وقد تركز الاستياء على شخص البارزانى و « انتهازيته » و « هدفه المشبوه » . وكانت الفئات التى تنادى بهذه الآراء تخشى من أن اتفاقية بين البارزانى والرئيس عارف قد تؤدى إلى تقوية هذا الأخير ، ومع ذلك ، فقد قرر الرئيس عارف ، ألا يزيد الطين بلّة بتنفيذ الاتفاقية بكاملها . ونتيجة لذلك عاد الموقف إلى التوتر ثانية . واستمرت بعض الصدامات البسيطة بين القوات الكردية والحكومة . وقد تجاهل البارزانيون عدة نداءات لتسليم أسلحتهم ، بينما راحوا يتهمون موظفى الحكومة بتعطيل جهود عارف . وأعاد طاهر يحيى فى رئاسته الثانية لمجلس الوزراء توطين بعض القرويين الكرد المطرودين من قراهم . متممًا بذلك البند ١٢ من خطة البزاز .

بعد العام ١٩٦٦ ، اتبعت الحكومة سياسة محاولة تفريق الكرد ، فقامت بتجنيد المزيد من فرسان صلاح الدين والعناصر القبلية الموالية للحكومة . ولم تكن هذه الجهود لتشكل تهديدًا للبارزانى ، بقدر ما كانت تهدده مجموعة اليساريين الكرد بقيادة جناحى الطالبانى وإبراهيم أحمد فى الحزب الديموقراطى الكردستانى . وبدأت الاتهامات من

كلا الجانبين ، وكل واحد يتهم الآخر بالمساومة على القومية الكردية . وكان اغتيال شاهين الطالبانى ، وهو مذيع كردى فى إذاعة بغداد ومن عائلة الطالبانى ، فى أوائل العام ١٩٦٦ ، قد عمل على زيادة حدّة الصراع بين الطالبانى والبارزانى . وكان الصراع فى أساسه شخصيًا .

فى هذه الظروف أصبح نظام حكم عارف الأصغر فى وضع لا يُحسد عليه ، فقرر إحداث انفراج فى الموقف ، بعد أن اقتسم السلطة مع طاهر يحيى أحد قادة اليمين المتطرف ، ورغم بيان طاهر يحيى حول نيته بذل الجهود للتوصل إلى تنفيذ بنود اتفاقية ٢٩ يونيو عام ١٩٦٦ ، لم تتخذ الحكومة العراقية أية خطوات لتسوية قضية الشمال تسوية سلمية . كانت لقاءات طاهر يحيى وعبد الرحمن وعارف مع قادة الحركة الكردية تتوخى أهدافًا تكتيكية ، فى حين أن مسألة تنفيذ اتفاقية يونيو بقيت كما هى ، حبرًا على ورق . مما أدى إلى سقوط الحكم العارفى فى ديسمبر .

* * *

الفصل الثامن
الكرد فى ظل حكم البعث
١٩٦٨ - ١٩٩١

(أ) ثورة البعث سنة ١٩٦٨ والكرد :
- بيان ١١ مارس سنة ١٩٧٠ .
- علاقة الحركة الكردية بالحزب الشيوعى العراقى والاتحاد السوفيتى ١٩٧٠/١٩٧٥ .
- علاقة الثورة الكردية بإيران .
- قانون الحكم الذاتى رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ .
- توتر العلاقات بين الحكومة والكرد .
- اتفاق الجزائر سنة ١٩٧٥ .
- انتكاس الثورة الكردية ١٩٦١/١٩٧٥ .

(ب) استئناف الكرد للعمل السياسى والعسكرى ١٩٧٥/١٩٩١ .

(أ) ثورة البعث - يوليو سنة ١٩٦٨ والكرد

ثورة ١٧ يوليو سنة ١٩٦٨ وبيان ١١ مارس سنة ١٩٧٠

انتقم حزب البعث من أسرة عارف حيث دبر انقلابًا عسكريًا أطاح بعبد الرحمن عارف فى صباح يوم ١٧ يوليو ١٩٦٨ . وقد نصب قادة الثورة أحمد حسن البكر الذى كان رئيسًا للوزراء فى حكومة البعث السابقة رئيسًا جديدًا للجمهورية ، حيث اختار معه صدام حسين نائبًا للرئيس .

لقد قام ضباط من « حركة الثورة العربية » بالاشتراك مع ضباط من حزب البعث بانقلاب حكومى . وقد عيّن مجلس قيادة الثورة ، الذى تشكل بعد الانقلاب ، الجنرال أحمد حسن البكر رئيسًا للجمهورية . وبعد مرور ١٤ يومًا من الانقلاب أزاح البعثيون

فى ٣٠ يوليو عام ١٩٦٨ عن السلطة حلفاء الأمس من « غير البعثيين » . وتألفت حكومة البكر من أعضاء حزب البعث فقط .

وعد الجنرال أحمد حسن البكر وحكومته بإعادة الحرية السياسية وخلق « مناخ لابد منه للعودة إلى النظام الديموقراطى والحياة البرلمانية » . كما اتخذ الحكم الجديد عددًا من الخطوات الإيجابية لتسوية الوضع فى البلاد .

وكان من وحى هذه المبادئ أن بادر المؤتمر القطرى السابع لحزب البعث العربى الاشتراكى الذى انعقد فى أواخر عام ١٩٦٨ ومطلع عام ١٩٦٩ إلى الإعلان عن التزامه بإقرار حق الكرد فى التمتع بحقوقهم وتطوير خصائصهم القومية فى إطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستورى ، وقد أوفد الرئيس أحمد حسن البكر بناء على إقرار هذه الحقوق بعثة برئاسة عزيز شريف لإجراء مفاوضات مع الملا مصطفى البارزانى[١] - وذلك خلال استمرار القتال - وقد توسط الاتحاد السوفييتى بصورة غير رسمية فى مفاوضات اتفاقية ١١ مارس ، وكان لهذه الوساطة تأثير كبير على قبول البارزانى الدخول فى المداولات مع حزب البعث العربى الاشتراكى ، وقد لعبت الوساطة السوفييتية دورًا بارزًا فى تقريب وجهات النظر فى المفاوضات من حيث البعد الدولى ، فقد أصبح من غير الممكن تصور أى حل للقضية الكردية خارج إطار الحلول الوطنية والديموقراطية ، وعلى هذا الأساس أصدرت حكومة حزب البعث بيان ١١ مارس ١٩٧٠ كحل للمشكلة الكردية فى شمال العراق ، والذى تضمن من حيث الجوهر الحفاظ على السيادة الوطنية وعلى وحدة « الدولة العراقية »[٢] ولم يعلن البيان على الشعب العراقى باعتباره تصريحًا مشتركًا يحمل توقيعى الطرفين العربى والكردى ، ولكنه صدر فى شكل بلاغ رسمى من مجلس قيادة الثورة البعثى العراقى ، وفى مقدمة هذا البلاغ الرسمى الطويل أشير فيه إلى المحادثات التى جرت بين مجلس قيادة الثورة وإدارة مصطفى البارزانى رئيس الحزب الديموقراطى الكردى ، وأن الطرفين وقعا اتفاقًا مشتركًا بالشروط الواردة فى الاتفاق وقررا تطبيقه ، وفى نفس الوقت ومن الناحية الشكلية فإن مجلس قيادة الثورة هو الذى صاغ الخمس عشرة مادة من الاتفاق . وفى

---

(١) بيان ١١ آزار - المرجع السابق .

(٢) عزيز السيد الجاسم . القضية الكردية ومنظورات الوحدة الوطنية التقدمية . ص ١٣ .

مقدمته أيضًا أشار إلى أن المؤتمر الإقليمى السابع لحزب البعث العربى الاشتراكى قد انعقد فى نهاية سنة ١٩٦٨ وبداية سنة ١٩٦٩ ، وقرر عدة مبادئ ، وعلى أساسها كان صياغة هذا البيان . وأهم هذه المبادئ :

(أ) الاعتراف بالوجود الشرعى للقومية الكردية وفقًا لمقررات المؤتمر القطرى السابع لحزب البعث العربى الاتشراكى ، ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التى صدرت عن السلطة الثورية ، وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائيًا فى نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم .

(ب) إقرار مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة فى السليمانية ، وإنشاء مجمع علمى كردى ، كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية . فأوجب تدريس اللغة الكردية فى جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة . كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكردى ، ولتمكين الأدباء والشعراء والكتاب الكرد من تأسيس اتحاد لهم ، وطبع مؤلفاتهم ، وتوفير جميع الفرص والإمكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية ، وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية ، واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية ، وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية ، وزيادة البرامج الكردية فى تليفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء محطة خاصة للبث التليفزيونى باللغة الكردية .

(جـ) والاعتراف للمواطنين الكرد بحقوقهم فى إحياء تقاليدهم وأعيادهم القومية. ومن أجل مشاركة الشعب كله فى أعياد أبنائه قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار عيد - النوروز - عيدًا وطنيًا فى الجمهورية العراقية .

(د) كما أصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذى ينطوى على «لامركزية الإدارة المحلية» وأقر استحداث محافظة دهوك .

(هـ) كذلك أصدر مجلس قيادة الثورة عفوًا عاملاً شاملاً عن جميع المذنبين والعسكريين الذين اشتركوا فى أعمال العنف فى « الشمال » ليزيل كل أثر من آثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة ، ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على أرضية وطيدة للأمن العام والإخاء القوى الشامل .

وقد قرر مجلس قيادة الثورة أيضًا :

١ - تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية فى المناطق التى غالبية سكانها من الكرد ، وتكون اللغة الكردية لغة التعليم فى هذه المناطق ، وتدرس اللغة الكردية فى بقية أنحاء العراق كلغة ثانية فى الحدود التى يرسمها القانون ، وتدرس اللغة العربية فى كافة المدارس التى تدرس باللغة الكردية .

٢ - مشاركة الكرد فى الحكم ، وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم فى تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة فى الدولة كالوزارات وقيادة الجيش وغيرها، والتى كانت ومازالت من الأمور الهامة التى تهدف حكومة الثورة إلى تحقيقها . فهى فى الوقت الذى تقر فيه هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان ، وما أصاب إخواننا الكرد من حرمان فى الماضى .

٣ - نظرًا للتخلف الذى لحق بالقومية الكردية فى الماضى من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

(أ) الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردى ، وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشئون القومية الكردية فى الإذاعة والتليفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية.

(ب) إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك المدرسة بسبب ظروف العنف فى المنطقة إلى مدارسهم . بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلتهم .

(جـ) الإكثار من فتح المدارس فى المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم ، وقبول الطلبة الكرد فى الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة .

٤ - يكون الموظفون فى الوحدات الإدارية التى تسكنها كثرة كردية من الكرد أو ممن يحسنون اللغة الكردية ما توفر العدد المطلوب منهم ، ويتم تعيين المسئولين الأساسيين : محافظ ، قائمقام ، مدير الشرطة ، مدير أمن ، وما شابه ذلك ، ويباشر

فورًا بتطوير أجهزة الدولة فى المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ، ويعزز الوحدة الوطنية والاستمرار فى المنطقة .

٥ - تقرير الحكومة حق الشعب الكردى فى إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به تكون هذه المنظمالت أعضاء فى المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة.

٦ - (أ) يمدد العمل بالفقرتين ١ ، ٢ من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ فى ١٩٦٨/٨/٥ حتى تاريخ صدور هذا البيان ، ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا فى أعمال العنف فى المنطقة الكردية .

(ب) يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين إلى الخدمة ، ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ، ويستفاد من المدنيين فى المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها .

٧ - (أ) تشكيل هيئة الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها فى السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك ، وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شئون « الشمال » .

(ب) إعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف فى المنطقة الكردية .

(جـ) تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا فى ظروف الاقتتال «المؤسفة» من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم ، وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية .

(د) العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين ، وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة ، وإعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا، ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة .

٨ - إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة . أما سكان القرى الواقعة فى المناطق التى يتعذر اتخاذها مناطق صناعية سكنية وتملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجرى إسكانهم فى مناطق مجاورة ويجرى تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك .

٩ - الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعى فى المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الإقطاعية ، وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض ، وإعفاؤهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة .

١٠ - جرى الاتفاق على تعديل الدستورا المؤقت كما يلى :

(أ) يتكون الشعب العراقى من قوميتين رئيسيتين هما « القومية العربية والقومية الكردية » ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردى وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية .

(ب) إضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة من الدستور : « تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية فى المنطقة الكردية » .

(جـ) تثبيت ما تقدم فى الدستور الدائم .

١١ - إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة ، ويكون ذلك مرتبطاً بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق .

١٢ - يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديًا .

١٣ - يجرى تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان .

١٤ - اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التى تقطنها كثرة كردية وفقًا للإحصاءات الرسمية التى تجرى . وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردى فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانًا لتمتعه بالحكم الذاتى ، وإلى أن تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجرى تنسيق الشئون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظى المنظمة الشمالية. حيث إن الحكم الذاتى سيتم فى إطار الجمهورية العراقية ، فإن استغلال الثروات الطبيعية فى هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال .

١٥ - يساهم الشعب الكردى فى السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق[1] .

وقد صدق على اتفاقية ١١ مارس سنة ١٩٧٠ كل من الطرفين الكردى والعراقى باعتبارهما تتويجًا لأحداث لها مدلول تاريخى ، وجرى استقبال وفد كردى استقبالاً رسميًا فى بغداد ، وأعلن الرئيس البكر أمام الوفد وأذيع الاحتفال فى التليفزيون العراقى « إن شعبنا كردًا وعربًا قد عاد إلى وحدته ، وإن علاقات الأخوة أصبحت تقوم على أسس متينة ولا انفصام لهذه الوحدة » ، وفى حديث أذيع فى نفس اليوم وجه الملا مصطفى البارزانى الذى ظل فى كردستان كلمة حيا فيها سعة أفق زعماء البعث . وفى برقية عاجلة تلاها ابنه إدريس فى التليفزيون أكد الرئيس البكر تأييد الشعب الكردى فى كفاحه العادل الذى يقود فيه الأمة العربية ضد أعدائها . وتأكيدًا من الثورة الكردية لحسن نيتها قامت بإلغاء الهياكل الإدارية التى كانت قد أقامتها فى عام ١٩٦٤ وخصوصًا المكتب التنفيذى. ولم تستبق من المنظمات الكردبية إلا الحزب الديموقراطى، الكردى والذى غدا شريكًا أصليًا للبعث . وكان على الحكومة العراقية تعيين خمسة وزراء كردًا من أعضاء الحزب الديموقراطى الكردى وبموافقة رئيس الحزب ، وباعتبارهم محافظين جدد أو رؤساء مصالح قائمة فى كردستان .

أما اللجنة العليا المشار إليها فى المادة ١٤ وهى اللجنة المشتركة من البعثيين والكرد فقد عهد إليها بتنفيذ الاتفاقية . وفى مواجهة صعوبات كبيرة . إذ ما هى المؤسسات الدستورية ؟ وما هى امتيازاتها أو مواردها وميزانياتها والاعتمادات الموضوعة تحت تصرفها .

لكن على أية حال كانت المسألة الكردية أحد أبرز وأهم المعضلات التى واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ سنة ١٩٢١ وأن حزب البعث العربى الاشتراكى الذى تسلم السلطة فى ١٧ يوليو سنة ١٩٦٨ قد حاول تفهمها وإدراك حقيقتها ، ولذلك أعلنت هذه السلطة صراحة أن القضية الكردية هى قضية قومية أصلية حاول الاستعماريون والرجعيون تشويهها وإضعافها بتشتيت الكرد ، وإخضاع جماهيرهم فى الدول التى يعيشون فيها . وكان بيان ١١ مارس سنة ١٩٧٠ أهم محاولة سياسية من

(١) النص الرسمى لبيان ١١ آزار ، المرجع السابق .

جانب الحكومة العراقية فى مجال حل المسألة الكردية فى العراق حلاً سلميًا . وتبدو الأهمية السياسية لهذا البيان من خلال مضمونه الذى ينطوى على إبراز ثلاث حقائق أساسية ترتبط كل منها بالأخرى ارتباطًا وثيقًا . وهى الحفاظ على وحدة العراق ، وتأكيد الحقوق القومية للكرد ، والاعتراف بالحركة القومية الكردية[١] .

علاقة الحركة الكردية بالحزب الشيوعى العراقى والاتحاد السوفييتى ١٩٧٥/١٩٧٠

كان للحزب الشيوعى العراقى دور ملموس فى نشر الأفكار التقدمية فى كردستان وتحذير الأحزاب القومية الانزلاق إلى اليمين والتعاون مع العشائريين . ورغم الصعود والنزول فى العلاقات بين الحزب الشيوعى والثورة الكردية فى مختلف مراحلها ، فقد كان الحزب المذكور أقرب الأحزاب العراقية للثورة وأكثرها تفهمًا واستجابة للحقوق القومية الكردية . ويعتبر الحزب الشيوعى حليفًا استراتيجيًا ثابتًا للحركة الكردية . ولكن لكون الحزب الشيوعى العراقى حزب قطرى ، ولأسباب أخرى خاصة به تبقى مسألة موقفه وعلاقته مع السلطة المركزية تحكم باقى المسائل والمعضلات . وإن السياسة التى يطرحها فى كردستان هى سياسة طبقية صرفه تقريبًا . فى حين أن له فرعًا قويًا فى كردستان ، لكنه لم يستطع احتضان الحركة الكردية حيث إن ديناميكية هذه الحركة الوطنية التحررية الكردية قومية وليست طبقية صرفة[٢] ولا يمكن الفصل بين علاقة الحزب بالحركة الوطنية الكردية وعلاقة « الاتحاد السوفييتى » بها . خاصة وأن الحزب والاتحاد السوفييتى كلاهما يتأثر بسياسة الآخر ، مما يترك أثرًا على علاقتهما سويًا بالحركة الوطنية الكردية . فقد استمر اهتمام « الاتحاد السوفييتى » بالمسألة الكردية فى كردستان بالعراق عن طريق مساندته للحزب الديموقراطى الكردستانى إلى سنة ١٩٦١ ، ولكن عند قيام الحركة المسلحة الكردية سنة ١٩٦١ لم يبد الاتحاد السوفييتى تعاطفًا معها ، وكان السبب فى ذلك يعود إلى العلاقات الوثيقة التى كانت تربط الاتحاد السوفييتى بالحكومة العراقية الجديدة برئاسة عبد الكريم قاسم ،

(١) محمد عزيز الهماوندى . المرجع السابق . ص ١٣٥ .

(٢) البديل الثورى فى الحركة التحررية الكردية . من منشورات حزب الشعب الديموقراطى الكردستانى ، ص ٥ .

والذى أشـرك مـعـه فى الحكم الحـزب الشـيـوعى العـراقى . غـيـر أن مـوقف الاتحـاد السوفييتى لم يدم طويلاً ، فقد عدل عنه إلى دعم الحركة المسلحة الكردية ، وذلك على أثر سقوط قاسم وقيام حكومة جديدة فى العراق فى ٨ فبراير سنة ١٩٦٣ ، وكان هذا الموقف الجـديد بسـبب قـيـام الحكومـة العـراقـيـة فى عـام ١٩٦٣ بمحـاولة واضطهـاد العناصر الشيوعية فى العراق . ومن جانب آخر قام الاتحـاد السـوفييتى بدور هام فى تحـسين العـلاقـة بين الحكومـة العـراقـيـة والحـركـة الكـردية منذ عـام ١٩٦٤ ، وذلك عن طريق بحث تسوية سلمية للمسـألة الكردية ، وأسـهـموا فى وقف القـتـال فى كـردسـتـان . وكذلك أسهموا بدور كبير فى المصالحة بين الحكومة العراقية وقيادة الحـركة المسلحة الكردية ، وفـى تحـقـيق السـلام فى مـارس سـنة ١٩٧٠ ولقـد كـان ذلك أول نصـر منشـود للاتحـاد السـوفـيـيتى منذ ١٤ يوليو سنـة ١٩٥٨ . وسجل توقيع اتفـاق باريس فشلاً ذريعًا لسياسة الشـاه والغـرب عـمومًا فى أحـد البلدان الرئيـسـيـة المطلة على الخليج العـربى[1] ولكن سرعان ما تغيرت علاقة كل من الحزب الشيوعى العراقى والاتحاد السوفييتى من ناحية وبالحركة الكردية من ناحية أخرى ، فقد بدأت القيادة الكردية فى توثيق علاقتها بالغـرب وخاصة إيران والـولايات المتحـدة الأمريكية وبدأ حزب البعـث العربى الاشـتراكى يقوى من عـلاقـاته مع الكتلة الشـرقـيـة والحـزب الشـيـوعى العـراقى والحـركـة اليـسـارية عـمومًا . وقد أصـدر ميثـاق العمل الوطنـى فى ١٥ نوفمـبر سـنـة ١٩٧١ داعيًا إلى تشكيل جبـهة وطنية تـقدمـية مع حـزب البـعث ، وتحت القـيـادة والسيادة لهذا الحـزب الأخيـر . لذلك بـدأت تتـرسـب الخـلافـات والصـعـاب بين كل مـن الحـزب الديمـوقـراطى الكـردى والحـزب الشـيـوعى العـراقى ، وفى ١٧ يوليـو سنة ١٩٧٣ تشكلت فـعـلاً الجـبـهـة الـوطنيـة التـقـدمـيـة ، وكـانـت تتـألف من عناصـر من الحـزب الشـيـوعى ومن منشـقـين عن الحـزب الديموقـراطى الكـردى ، وهـو عـزيـز عـقـراوى ، والـذى أصـبح فيـمـا بعـد وزير دولة . قبل ذلك وقع مـعـاهـدة صـداقـة مع الاتحـاد الـسـوفـيـيـتى فى الـسـابع من إبريل سنة ١٩٧٢ وأشـرك الشـيـوعـيين فى الوزارة مع منحـهم حق إصـدار جـريدة ومكاسـب أخـرى ، وراح يبـذل المساعى الحـثيـثـة لإقامـة العـلاقـات مع الأحـزاب الشيـوعيـة فى العـالم . فضـلاً عن تقـويتـهـا مع الدول الاشـتـراكـيـة عـمـومًا . وكـان البـعـث يريد تقـويض العـلاقـات السـوفـيـتـيـة الكردية فى الـوقـت الذى كـان الاتحـاد السـوفـيـيتى حـريصًـا أيضًـا على عـلاقـاته بالكرد .

---

(١) تقييم ثورة أيلول ، ص ٧٣ .

ولكن العناصر اليمينية فى الحزب الديموقراطى الكردستانى راحت تهاجم المعاهدة العراقية السوفييتية فى بيان باسم المكتب السياسى ، مما زاد العلاقات سوءًا بين الكرد والاتحاد السوفييتى ، هذا فى الوقت الذى كان السوفييت قد أعلموا قيادة الثورة الكردية أنهم سيوقعون على المعاهدة التى لم يحضر الكرد مراسيم التوقيع عليها . وقد شرح السوفييت أهمية المعاهدة بالنسبة إلى العراق والاتحاد السوفييتى ، وناشدوا الكرد - كأصدقاء - أن يتبعوا سياسة مرنة للتفاهم مع البعث لحل المشاكل القائمة ، وتأجيل المستعصى منها إلى فرصة أخرى ، وعدم تأزيم الوضع من جانبهم ، وأضافوا أنهم سيبذلون مساعيهم لإقناع السلطة حل مشاكلها مع الحركة الكردية وعدم استخدام القوة فى حلها . ولكنهم أكدوا فى الوقت نفسه أنهم سيكونون فى موقف حرج إذا ما تجدد القتال ، وسوف يضطرون إلى عدم التضامن مع الجهة التى تباشر بالقتال[1] ولم يجد كل ذلك . فقد استمر الكرد فى توطيد علاقاتهم بالغرب وإيران . هذا على المستوى الخارجى ، أما فى الداخل فقد تطور الخلاف بين الحزب الشيوعى والحزب الديموقراطى الكردستانى إلى قتال مسلح فى السليمانية ، وساعدت القوات الحكومية الفصائل الشيوعية حتى نشط اليمين فى كردستان وهل لهذه الصدامات مع الشيوعيين، لذلك لم يبق الحزب الشيوعى لدى يساريى الحزب الديموقراطى الكردى حجة للدفاع عن التعاون معه فانبرى هذا أيضًا لانتقاد الشيوعيين على أعمالهم ، وكان البعث يراقب الموقف . وبرغم الصدامات بين الحزبين الشيوعى والكردى استمرت اللقاءات فى بغداد حتى أوائل سنة ١٩٧٤ ، ولكن كان واضحًا أن الحزبين قد وصلا إلى مفترق طرق ، ويسيران فى خطين متعاكسين داخليًا وخارجيًا ، والصراع فى حد ذاته بين الحزبين خطأ تاريخى فادح ، ولم تقدر قيادة الثورة عمومًا الخسارة الفادحة الناجمة عن القطيعة مع الحزب الشيوعى لسببين ، حيث إنها كانت قد توجهت نحو الغرب للحصول على العون ، ولكونها كانت تنظر بمنظار عسكرى إلى أهمية التعاون مع الحزب الشيوعى الذى يعتقد أن الضرر لحق به أيضًا بفقدانه قاعدته المحررة فى كردستان وفى تعاونه لوحدة مع البعث ، وبسبب القطيعة فقدت الثورة ذلك الجهاز الإعلامى المهم، وهو تنظيم الحزب الشيوعى الذى كان يفضح الحكومات الدكتاتورية ، ويدافع عن الثورة الكردية وأهدافها العادلة .

---

(١) Chailand, Ibid. P. 256.

اندلاع القتال بين الشيوعيين والكرد

فى نوفمبر سنة ١٩٧٣ حدث صدام مسلح بين الوحدات الشيوعية المنضمة إلى الحزب الديموقراطى الكردى فى كردستان وبين القوات المقاتلة الكردية « البشمة ركة » والذين كانوا حتى هذه اللحظة بمثابة وفاق لهم، وخصوصًا فى منطقة «دربندى - خان» واتهم الحزب الديموقراطى الكردى اللجنة المركزية الشيوعية أنها تلقت مساعدات عسكرية حكومية « قبل العدوان » وأن الشيوعيين دبروا لهذا الهجوم . ولما كانت وحدات « البشمة ركة » تعتمد على الحزب الديموقراطى الكردى فى مواجهة وحدات الحزب الشيوعى العراقى ولجنته المركزية ، فقد تم طرد هذه الوحدات الشيوعية خارج منطقة « دربندى خان » وألزموا بالالتجاء إلى قواعد الجيش الحكومى . خلال الشهور من ديسمبر سنة ١٩٧٣ إلى فبراير سنة ١٩٧٤ قامت حملة من الأحزاب الشيوعية الدولية ضد الحزب الديموقراطى الكردى بسبب طرد الشيوعيين من كردستان[١] .

علاقة الثورة الكردية بإيران

ساءت العلاقات بين العراق وإيران كنتيجة لقيام ثورة ١٤ يوليو سنة ١٩٥٨ فى العراق وانسحابه من حلف بغداد ، ثم زيادة النفوذ اليسارى فى عهد عبد الكريم قاسم . ولما جاء حزب البعث إلى الحكم سنة ١٩٦٣ ازدادت هذه العلاقات توترًا . فقد عرض نظام الحكم الإيرانى العون فى سنة ١٩٦٢ على الثورة الكردية عبر المكتب السياسى ، وكان قد سبق ذلك اتصالات عديدة ، فقد كان الشاه يخشى من قيام أنظمة حكم عربية كنظام حكم الرئيس جمال عبد الناصر ونفوذه فى العالم العربى بوجه عام والعراق بوجه خاص . لذلك بدأ يشجع الشيعة على التصدى للحكم العراقى ، ثم بدأ يفكر فى الاستفادة من الكرد ، وقد كانت علاقات الشاه بالملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية سنة ١٩٦٥ قد شجعت الشاه على أن يأمل فى نظام حكم فى الخليج العربى بنفوذ سعودى إيرانى . وبدون حاجة إلى مؤازرة العراق[٢] لذلك بدأ جديًا يعرض مساعداته على الكرد محاولة منه لضرب الحركة التحررية العراقية . وعند مناقشة

---

(١) Chailand, Ibid.

(٢) World politics. P. 238.

قبول العون الإيرانى فى اللجنة المركزية للحزب الديموقراطى الكردى ارتفعت أصوات اليساريين الكرد فى قيادة الحزب معارضة التعاون مع الحكم الإيرانى ورافضة مساعدته ، ومشيرة إلى المخاطر المتزايدة التى يمكن أن تنجم عن هذا التعاون ، ورغم ذلك رجحت كفة المؤيدين للتعاون وقبول العون بشكل واضح بسبب ما كان يتعرض له الكرد من ضغط وأعمال عسكرية من قبل السلطة . وخلال ربيع سنة ١٩٦٦ باشرت الحكومة العراقية المفاوضات مع إيران لحل مشاكلها معها بغية قطع العون عن الثورة الكردية دون نجاح .

لقد كان العون الإيرانى محدودًا جدًا حتى عام ١٩٦٩ ولم يكن الملا مصطفى البارزانى يحسب له حسابًا كبيرًا فى سياسة الثورة . إلا أن الاهتمام بالثورة الكردية أصبح ملحوظًا مع ظهور أهمية منطقة الخليج العربى فى أواخر الستينيات وظهور بوادر الصراع الدولى على النفوذ فى هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم ، سواء بين الكتلتين الشرقية والغربية أو بين القوميتين العربية والفارسية ، ومحاولات شاه إيران ليكون له الكلمة العليا فى الخليج . ومع ازدياد حدة المعارك بين الكرد والسلطة العراقية سنة ١٩٦٩ تضاعف العون القادم عن طريق إيران للثورة الكردية[١] وقد استمرت المساعدات تأتى للكرد من إيران حتى توقيع اتفاق الحادى عشر من مارس ١٩٧٠ بين الملا مصطفى البارزانى والحكومة العراقية . حيث توقفت هذه الإمدادات ، وأصيبت السياسة الإيرانية بخيبة أمل فى توسيع رقعة القتال بين الطرفين المتقاتلين فى العراق.

وكانت إيران تحاول الصيد فى الماء العكر . لذلك بدأت تحث الثورة الكردية على الرد على أعمال البعث المعادية باستئناف القتال ، ووعدت إيران بتقديم جميع أنواع العون ، وفى مستويات لا تقارن بالسابق . وقد أدخل الشاه الولايات المتحدة الأمريكية فى الصورة ، حيث أعطيت الوعود الأمريكية بدعم الثورة الكردية[٢] . ففى عام ١٩٧١ بدأ اتصال مباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الوطنية الكردية بقيادة الملا مصطفى البارزانى بواسطة شاه إيران . وفى سنة ١٩٧٢ أقنع چون كونالى John Connaly أحد الشخصيات البارزة فى قضية ووتر جيت الرئيس الأمريكى نيكسون

(١) تقييم ثورة أيلول ، ص ٨٠ .

(٢) تقييم ثورة أيلول ، ص ٨٠ .

Nixon بتقديم مساعدة مباشرة إلى الكرد ، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تغيير المسار الوطنى للحركة الكردية وربطها بمخصصاتها فى المنطقة عن طريق الدعم المادى الذى قدمته لها ، وبذلت جهودًا كبيرة للتأثير على الحركة المسلحة الكردية بهدف محاربة الحكومة العراقية فى السنوات ١٩٧٠ / ١٩٧٤ خاصة بعد قيام العراق بتأميم بتروله عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣ واشتراك الجيش العراقى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل . إلا أنها أخفقت فى محاولاتها هذه ورفضت الحركة الكردية الرضوخ لهذه الضغوط لقناعة قادتها بعدالة تلك السياسات الوطنية والقومية التى سارت عليها الحكومة العراقية فى تلك الفترة . ولكن الحركة الكردية لم يستمر رفضها كثيرًا ، فقد رضخت فى النهاية ، وكان ذلك بمثابة قصر نظر الحركة الكردية فى تعاملها مع هذه الدول . وقد أكد ذلك كيسنجر نفسه . فقد ذكر « أننا سوف نتخلى عن الكرد لكى يمكن للعراقيين أن يتفرغوا للسوريين الذين يرفضون الدخول فى مفاوضات من أجل مرحلة ثانية من فض الاشتباك مع إسرائيل . والخلاصة أنه لا شاه إيران ولا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ولا كيسنجر كان يرغب فى انتصار الكرد ، بل كان أملهم فى بقاء الثورة الكردية متأججة بالقدر الذى يستنزف موارد العراق ، ويحد من الحركة التحررية العراقية[1] وقد اعترف الشاه فى حديثه مع مندوب جريدة الليموند الفرنسية قبل زيارته إلى فرنسا فى يونيو ١٩٧٥ أن الكرد لم يكونوا بالنسبة له إلا ورقة يحتفظ بها إلى اليوم الذى يمكنه فيها أن يبادلها ضد نزع السلاح من البلاد العربية التى يوجد فيها تيار مضاد لإيران ، وضمان سير سفنه فى الخليج العربى وشط العرب[2] .

توتر العلاقات بين الحكومة والكرد

إن التوقيع على اتفاق ١١ مارس «آذار سنة ١٩٧٠» كان يعنى الاتفاق على مسألتين لم يعلن عنهما فى البلاغ الرسمى لقيادة الثورة .

المسألة الأولى :

تحديد فترة انتقالية قدرها أربع سنوات قبل الإعلان عن الاستقلال الذاتى الداخلى لكردستان فى موعد أقصاه ١١ مارس سنة ١٩٧٤ .

---

(١) محمد عزيز الهماوندى ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ .

(٢) World politucs. P. 238.

المسألة الثانية :

إعادة إحصاء الشعب الكردى فى كركوك ، وفى موعد أقصاه ١١ مارس ١٩٧١ . وبقصد التعرف على نوع هذه المنطقة المتنازع عليها . وقد رفض البعث فكرة الاستفتاء . سواء فى التاريخ المذكور أو فى أى تاريخ لاحق . لأن بغداد كانت تعلم جيدًا أن الغالبية العظمى فى محافظة كركوك هى من السكان الكرد[١] .

وقد شهدت فترة الانتقال التى كانت محددة بأربع سنوات من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٤ لتطبيق نظام الحكم الذاتى تصدعًا كبيرًا فى العلاقات بين الحكومة العراقية والحركة الوطنية الكردية، ويتضح ذلك جليًا فيما جاء بالتفصيل فى المذكرتين المتبادلتين بين القيادة القطرية لحزب البعث العربى الاشتراكى وبين المكتب السياسى للحزب الديموقراطى الكردستانى ١٩٧٢/٩/٢٣ ، ١٩٧٢/١٠/٢٨ وقد أشارت مذكرة حزب البعث إلى أسباب نشوء الأزمة بين الحكومة والحركة الكردية وأوجزتها فيما يلى :

١ – محاولة الحزب الديموقراطى الكردستانى إعطاء الحل السلمى طابع الانتصار وفرض الحل . لا طابع الوفاق الوطنى الديموقراطى .

٢ – مسألة العلاقات الخارجية التى تقيمها الحركة الكردية بالدول الأجنبية مثل إيران ، واعتبرت ذلك ضربًا للوحدة الوطنية وتهديدًا لسياسة الدولة .

٣ – منطقة كردستان تسير فى اتجاه بعيد عن سلطة الحكومة المركزية ونهجها نظرًا لهيمنة القوات المسلحة التابعة للحركة عليها .

وعلى الرغم من ذلك فقد اعترفت المذكرة بوقوع الأخطاء من جانب الحكومة العراقية ، وذلك لأن قسمًا من الأجهزة الإدارية والأمنية التى تحملت مسئولية تنفيذ بيان مارس لم تستوعب مغزى هذا البيان وقيمته السياسية والقانونية . وبناء على هذا الفهم الخاطئ انطلقت هذه الأجهزة فى تصرفها وتنفيذها لسياسة الدولة فى كردستان[٢] .

---

(١) Chailond, Ibid. P. 251.

(٢) مذكرة القيادة القطرية لحزب البعث العربى الاشتراكى الموجهة إلى الحزب الديموقراطى الكردستانى فى ١٩٧٢/٩/٢٣ – الطليعة . مصر ، سنة ١٩٧٣ .

تقدم الحزب الديموقراطى الكردستانى بمذكرة سلطت الأضواء على الأخطاء التى مارستها الحكومة العراقية عند محاولة تنفيذها لبنود بيان مارس ، ومن تلك الأخطاء فى رأى الحزب .

١ - قيام السلطة السياسية فى الدولة بتعليق تمتع الشعب الكردى بحقوقه القومية على بعض القيود والشروط التى لم ترد فى اتفاقية مارس كوجوب إيمان الكرد بأن العراق كجزء من الوطن العربى والشعب العراقى باكراده وعربة جزء من الأمة العربية .

٢ - اتخاذ الإجراءات السياسية الخطيرة والمتعلقة بمستقبل الدولة وإعلانها باسم الشعب العراقى وحكومته ، وبمعزل عن الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى فى العراق .

٣ - عدم الالتزام بتنفيذ البند الثالث من بيان « مارس » فى شأن مشاركة الكرد فى الحكم والسلطة .

٤ - تقليص المنطقة الكردية إلى حد أدنى ، وإزالة قوى كردية كثيرة من الوجود وتسفير عشرات الألوف من الكرد إلى إيران ، كما اتهم الزعماء الكرد السلطة بأنها لم تدخل تعديلاً على المادة العاشرة من بيان مارس حسب الاتفاق ، وهى المادة الخاصة بالنص على واجبات الكرد دون النص على حقوقهم . وكانت هذه صعوبة كبرى لم يستطع أن يضطلع بها البعث . وكانت المادة ١٥ من الاتفاق تنص على اشتراك الشعب الكردى فى السلطة التشريعية وحسب دستور سنة ١٩٧٠ أصبح مجلس قيادة الثورة البعثى هو الذى يمثل السلطة التشريعية . وكان الكرد يرون أن الأمور تهيأ فى الخفاء بمعرفة مجلس قيادة الثورة . وقد استنكروا أعمال الحكومة بخصوص حظر استخدام اللغة الكردية فى المدارس الابتدائية فى التعليم فى مناطق معينة مثل المنطقة من كركوك إلى خانقين ، وكذلك استبعادها من المدارس الثانوية ، وكذلك فى محافظة دهوك أو فى المناطق الكردية فى الموصل أو فى بغداد ، وكذلك السير على سياسة التعريب خلال هذه الفترة الانتقالية « ١٩٧٠/ ١٩٧٤ » ليس فى كركوك فحسب . بل فى خانقين أيضًا وفى الدوائر الكردية فى الموصل ، وبصفة خاصة فى زمار وشيخان وسرنجار ، واتبعت إجراءات مماثلة فى المناطق الكردية المتداخلة فى المناطق العربية فى العراق . ثم قيام الحكومة فى سبتمبر سنة ١٩٧١ ونتيجة لاحتلال إيران لبعض الجزر

فى الخليج العربى بطرد ٥٠ ألف ممن احتسبتهم الحكومة من إيران من بينهم ٤٠ ألف من كرد الفيلى Faili وهؤلاء يقيمون بالعاصمة أو فى مناطق الحدود من أجيال ، وكذلك كانوا يعيشون فى خانقين وغالبيتهم من الرحل المعدمين ، وقد صاروا بعد طردهم يعيشون فى مخيمات على الحدود ، وبصفة خاصة فى عيلام ، كما اتهم الكرد الحكومة بأنها قامت فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٣ بحملة تفتيش واعتقالات فى قرية يوسفان فى سرنجار ، وأجبرت الآلاف من الكرد اليزيديين على أن يبحثوا لأنفسهم عن ملجأ فى أعالى دينان بالقرب من زاخو ، واعتبروا أن ذلك بداية سياسة التهجير . ففى مارس أجبر الفلاحون الكرد فى قرية غيره Ghera من أعمال محافظة كركوك على ترك أرضهم لقبيلة عربية وتم طردهم من القرية ، وتكرر نفس الشىء ذاته فى ٧ مارس ضد قرى قازان ، وفى ٢٦ مارس فى قرية دينانزا فى شهل عقره ، وفى الفترة من ٢٢/١٥ مايو جرت إجراءات مماثلة ضد قرى شيخان . وفى ٢٤ مايو ، ٢٨ يونيو ١٩٧٣ ضد قرى منطقة خانقان . وفى فبراير سنة ١٩٧٤ تم طرد أربعمائة عائلة من عائلات العمال والفنيين الكرد العاملين فى منشآت البترول فى كركوك حيث تم استبدالهم بعرب .

وعلى كل حال كانت العلاقات بين الكرد وحكومة البعث بعد صدور بيان مارس سنة ١٩٧٠ لا توحى بالتفاؤل ، بل كانت فى سبيلها إلى الصدام خاصة فى النصف الأخير من عام ١٩٧١ ، فقد جرت محاولتان لاغتيال الملا مصطفى البارزانى أولاهما فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ عند استقباله وفدًا من العلماء فى مقره فى شومان بالقرب من طريق هاملتون . وثانيهما فى ٦ يوليو سنة ١٩٧٢. واتهم الكرد أن هاتين المحاولتين كانتا من تدبير حكومة البعث . وكان الرأس المدبر لها هو نظيم خزار رئيس خدمات الأمن . وفى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ اقترح الرئيس أحمد حسن البكر بالنسبة للمستقبل إنشاء مجلس وطنى من مائة عضو يختارهم مجلس قيادة الثورة ، وبتمثيل نسبى بناء على اقتراح الشركاء المستقبلين للبعث ، ولكن بعد بضعة أيام رفض مصطفى البارزانى هذه المقترحات وأعاد التأكيد على الطابع الكردى بما لا يدع مجالاً للشك لإقليم كركوك واتهم حفنة من الأشخاص الحاكمين فى بغداد بأنهم يعملون على تعريب الإقليم . وندد بالشيوعيين العراقيين[1] .

(١) رد الحزب الديموقراطى الكردستانى على مذكرة حزب البعث فى ١٩٧٢/١٠/٢٨ - الطليعة - مصر ، وثائق المنشورة .

محاولات إنقاذ فرصة السلام :

حاول الحزب الديموقراطى الكردستانى ، وكذلك الحكومة العراقية إنقاذ ما يمكن إنقاذه للمحافظة على السلام فى كردستان . وقد جرت فى ١٧ يناير سنة ١٩٧٤ مباحثات فى بغداد بين وفد الحزب الديموقراطى الكردى والحكومة العراقية ، وتناولت المباحثات تعريف الأراضى ووضع نظام الحكم الذاتى المستهدف وموقف كركوك والاستفتاء وتعريب المناطق الكردية ، وما ينبغى أن يؤول إلى كردستان المستقلة ذاتيًا من موارد الدولة نتيجة استغلال الموارد البترولية وما إلى ذلك ، ولكن هذه المفاوضات تعثرت ، ثم أرسل الحزب الديموقراطى الكردى وفدًا آخر فى ٢٢ فبراير إلى بغداد بأمل استئناف المفاوضات ، ولكنه لم يستقبل فى بغداد . وفى ٣ مارس أعلنت الجبهة القومية التقدمية أن الحكومة أعلنت من جانبها أنها ستصدر قانون الحكم الذاتى وبدون اشتراك الحزب الديموقراطى الكردى فى مراجعة النص ، وهذا يخالف ما تم الاتفاق عليه فى ١١ مارس سنة ١٩٧٠ ، وفى ٨ مارس سنة ١٩٧٤ بذلت آخر الجهود لوقف الحرب ، واستقبل صدام حسين فى بغداد إدريس بارزانى نجل الملا مصطفى واقترح أن ترجئ الحكومة إصدار القانون من جانب واحد ، وأن تمتد فترة الانتقال سنة حتى ١١ مارس سنة ١٩٧٥ على أن تظل الأوضاع على ما هى عليه . وحتى مع افتراض حالة عدم الاستقرار ، إلا أنها أفضل من الحرب . ولكن هذا الاقتراح صادف الرفض . وفى ١١ مارس ١٩٧٤ أصدر مجلس قيادة الثورة البعثى قانون الاستقلال الذاتى لكردستان العراق . وغداة النشر أصدر المكتب السياسى للحزب الديموقراطى الكردى تصريحًا بعنوان « قضية الحزب الديموقراطى الكردى بالنسبة لاستقلال كردستان » وفى هذا التصريح كشف الحزب عن أسرار المفاوضات، وبصفة خاصة موقف كل طرف من المسائل المهمة ، والتى تعذر الاتفاق عليها تمامًا ، وكانت المسألة الأولى الأكثر أهمية تتعلق بتحديد الأراضى التى تتمتع بالحكم الذاتى وموقف كركوك وسياسة التعريب ، وخلال المفاوضات أصدر الحزب الديموقراطى الكردى بيانًا بأن يكون للشعب الكردى فى منطقة الحكم الذاتى مساحة تتساوى مع نسبة ما يخص إجمالى السكان فى الجمهورية . أى مجال حيوى يتناسب وعدد السكان ، وكذلك نسبته من الميزانية العامة للدولة . ومن الموازنة التخطيطية للتنمية ، وبالتالى نسبة من العائدات البترولية ، وتعهد

بهذه النسب إلى سلطات منطقة الحكم الذاتى . كما طلب الحزب بأن تكون النسبة التى تخص منطقة الحكم الذاتى من صافى الإيرادات بعد استقطاع الاعتمادات المخصصة للدفاع ولمشروعات القطاع العام باعتبار أن ذلك من مصلحة الوطن . ولكن الحكومة رأت أن يترك الاختيار لها لتقدير يسر الاعتمادات التى تدرج فى الميزانية للمنطقة ، كما رفضت الحكومة أن تمنح السلطات الإقليمية الإشراف على البوليس ، وقوات الأمن فى المنطقة واختصاص تنظيم السلطة القضائية ، وأن تدع للهيئات التنفيذية الإقليمية السلطات الضرورية فى تخطيط مشروعات الرى والتصنيع وبما يهم كردستان . وكان هناك عدم اتفاق على الرقابة القضائية حول سريان قرارات السلطة التنفيذية وعلى دستورية القوانين ، لأن الحكومة العراقية اقترحت أن تكون الرقابة لمحكمة النقض ، حيث إن أعضاء هذه المحكمة ورئيسها من اختيار الحكومة فى حين اقترح الحزب الديموقراطى الكردى أن تمارس الرقابة سلطة قضائية خاصة . وكان قد اقترح قيام جمعية وطنية عراقية يتم اختيارها اختيارًا حرًا خلال ستة أشهر اعتبارًا من ١١ مارس سنة ١٩٧٤ وأن تتولى سلطة التشريع الكامل وباسم كل المواطنين فى الجمهورية ، وكشرط ضرورى لإنهاء الفترة الانتقالية ، ولكن الحكومة لم توافق إلا على قيام جمعية وطنية عراقية لها سلطة تشريعية محدودة وتابعة لمجلس قيادة الثورة العراقية .

قانون الحكم الذاتى :

أصدرت الحكومة العراقية فى ١١ مارس ١٩٧٤م نظام الحكم الذاتى للمنطقة الكردية تطبيقًا لبيان ١١ مارس سنة ١٩٧٠ وتتضمن « قانون رقم ٣٣ » .

المادة الأولى :

(أ) تتمتع منطقة كردستان بالاستقلال الذاتى ، ويرمز إلى هذه المنطقة فى القانون الحالى بلفظة « منطقة » .

(ب) حدود المنطقة القطاعات التى يسكنها أغلبية من الكرد ، وسوف يحدد التعداد العام حدود المنطقة ، وبما يتفق وتصريح ١١ مارس ، وتعتبر نتيجة إحصاءات سنة ١٩٥٨ أساس تحديد الطبيعة العرقية للأغلبية المطلقة لساكنى المناطق التى سيجرى فيها التعداد .

(جـ) تشكل المنطقة وحدة إدارية موحدة ، ولها الشخصية المعنوية ، وتتمتع بالاستقلال الذاتى فى إطار الوحدة التشريعية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية والأقسام الإدارية فيها تتفق ونصوص قانون المحافظين . مع الأخذ فى الاعتبار القانون الحالى .

(د) أن المنطقة جزء لا يتجزء من الأراضى العراقية ، وشعبها جزء لا يتجزء من الشعب العراقى .

(هـ) تعتبر مدينة أربيل هى المركز الإدارى للمنطقة المتمتعة بالاستقلال الذاتى .

(و) أجهزة نظام الحكم الذاتى جزء من أجهزة الجمهورية العراقية .

ومع ذلك لو كان حزب البعث والديموقراطى الكردى قد اتفقا على المادة ١٤ من ميثاق ١١ مارس سنة ١٩٧٠ فى الشروع فى إحصاء السكان ، فإن هذا بالتأكيد يفرض أن يكون أساسًا لتحديد أراضى المنطقة المتمتعة بالاستقلال الذاتى . وكان ينبغى الشروع فى التعداد لتحديد المنطقة . وكان الحزب الديموقراطى الكردى قد اقترح الآتى لتنفيذ التعداد :

١ - إعادة الكرد الذين طردوا أو نزحوا من مواطنهم إلى مناطقهم الأصلية . لأنهم يدخلون فى تعداد السكان فى تلك المناطق .

٢ - عدم الاعتداد بنظام الوحدات الإدارية بعد اتفاق ١١ مارس ، والتى كان من أغراضها تخفيض مساحة المناطق الكردية .

٣ - إلغاء التعديلات التى أدخلت على التركيب العرقى للسكان بسبب اتباع سياسة التعريب .

٤ - تنشأ إدارة مشتركة بالاتفاق بين الحزب الديموقراطى الكردى والبعث للإشراف على كركوك ، وفى المناطق المتنازع عليها فى نينوى وديالا ... إلخ ، وكفالة مناخ مناسب لإجراء عملية الإحصاء والتعدد .

٥ - يجرى فحص وثائق التعداد لسنة ١٩٥٧ وظروف عناصر السكان الأصليين فى المناطق الأخرى فى العراق .

٦ - وأخيرًا يجرى التعداد تحت إشراف مشترك من الحكومة والحزب الديموقراطى الكردى .

وقد قبلت الحكومة فكرة الإدارة المشتركة لمقاطعة كركوك وضواحى خانقين وسرنجار . ثم اقترحت إجراء التعداد فى وقت لاحق بدون أن تحدد تاريخه ، ولكن الحكومة لم تنفيذ شيئًا بالنسبة للإدارة المشتركة فى المناطق المتنازع عليها .

وعلى كل فقد أصبحت الجمهورية العراقية بناء على اتفاق ١١ مارس ١٩٧٠ تضم ١٦ محافظة . أربعة منها فى كردستان هى السليمانية وأربيل ودهوك وكركوك ، وتكون المحافظات الثلاث الأولى « منطقة حكم ذاتى » أما دهوك فإن نصفها يقع فى كردستان ويشمل الموصل مع مناطق كردية هى عقره وشيخان وسرنجار . ومنطقة الأغلبية فيها من الكرد فى زمار « تلعفر ، رتل كوشك ، فسخابور » وهى فى شمال غرب الموصل وضمت كلها إلى دهوك « باديان » وكان إجمالى سكان منطقة الاستقلال الذاتى فى ١٩٧٥/٥/٣١ حوالى ١,٣٨٥,٠٠٠ نسمة من عدد سكان كردستان العراق البالغ ٢,٨٠٠,٠٠٠ نفس فى ذلك التاريخ[١] .

اندلاع القتال بين الكرد والعراقيين العرب

كان التوتر قد وصل إلى أقصاه . والتعريب على قدم وساق ، وآلاف الكرد يزحفون إلى المناطق التى كانت تحت سيطرة الثورة الكردية . وزاد عدد الزاحفين إلى درجة أن طلب الكرد من الهلال الأحمر (الأسد والشمس الحمراء) أن يساعد على إيواء الزاحفين . خاصة وأن كردستان كانت تحت حصار اقتصادى شديد .

زاد عدد الفارين إلى المنطقة الكردية ، ومنها إلى إيران ، خوفًا من الحرب ، حتى وصل إلى ١/٢ مليون مهاجر حسب المنظمات الإنسانية[٢] .

واندلعت الحرب مرة أخرى ، ودخلت بغداد بكل قواها فى هذه الحرب . حوالى ربع مليون جندى ، مئات من الدبابات المتطورة ، وكل السلاح الجوى . وقد توجت أولى الأعمال الحربية بقصف مدينة قلعة ده زى فى ١٩٧٤/٤/٢٤ الذى راح ضحيته عشرات

(١) المرجع السابق .

(٢) هذه الأعداد من اللاجئين إلى إيران ، بالإضافة إلى آلاف الفيليين الذين رحلوا من قبل استغلهم شاه إيران الذى اعتبرهم رهائن ، ليجبر قادة الثورة الكردية على إلقاء السلاح بعد اتفاق الجزائر فى ١٩٧٥ .

المواطنين من طلبة السليمانية الذين قد انهزمت قواهم من سيطرة السلطة مقابل ذلك كان حوالى ٥٠,٠٠٠ بشمركة (مقاتل) وآلاف من المقاومة الشعبية .

تقع معارك شرسة حول مدينة راوندوز التى دمرت فى هذه الأثناء عرضت إيران بضمان من أمريكا مساعدات عينية ، وأسلحة وذخيرة للكرد لمواجهة القوة الهائلة للجيش العراقى .

رحبت القيادة الكردية بالمساعدات الإيرانية والأمريكية وحتى الإسرائيلية التى جاءت بشكل غير مباشر ، وهذا رغم تحفظ بعض منهم ، وعلى رأسهم المرحوم اليوسفى الذى كان عضوًا فى المكتب السياسى للبارتى ، وكان دائمًا يدعو إلى السلم والحوار ، ويعتقد بضرورة الاتصال مع العرب والسوفييت لحمل بغداد على وقف الحرب .

استطاع الكرد صد الجيش العراقى ومنعه من دخول كثير من المدن ، وكانت ضحايا الطرفين باهظة .

اتفاق الجزائر ٦ مارس سنة ١٩٧٥ وانهيار الثورة الكردية

لما ازدادت المعارك حدة بين الكرد والسلطة العراقية فى سنة ١٩٧٤ حاول العراق الوصول إلى تفاهم مع إيران على أساس وقف مساعدتها عن الكرد ، وقد بدأ صدام حسين يتصل بالدول التى تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات قوية كالمملكة العربية السعودية والأردن ومصر فى مؤتمر القمة العربية فى الرباط عرض صدام حسين قضية العلاقات مع إيران . لذا قرر المؤتمر أن يقوم الملك حسين بالوساطة بين البلدين ، كما نشطت الوساطة المصرية العلنية أيضًا بعد هذا التاريخ . وفى منتصف شتاء ١٩٧٤ اجتمع الوفدان العراقى والإيرانى مرة أخرى فى استانبول ، وقد أجاب وزير خارجية إيران على سؤال لأحد الصحفيين فيما إذا كان اتفاقهم مع العراق سيكون على حساب الكرد ؟ فأجاب بالنفى ، ولكنه أضاف ما معناه إذا ما اتفق طرفان من ثلاثة أطراف نزاع فسيتضرر الطرف الثالث حتمًا .

وأثناء هذا الاجتماع عقد القياديون الموجودون فى جومان اجتماعًا مع الملا مصطفى البارزانى والمسئولين عن العلاقة مع إيران وتساءلوا عن إمكانية تفاهم إيران

مع العراق والتخلى عن الثورة الكردية ، وبعد المناقشة بعدة ساعات اختتم البارزانى بقوله « إذا كان الأمر متروكًا لإيران ، فإنها ستتفق ، ولكن هناك من هو أكبر منها فى العملية وكان فى الاجتماع قادة آخرون اعتبروا اتفاق إيران والعراق فى عداد المستحيل ، وكان ذلك شيئًا غريبًا حقًا أن لا تفكر القيادة الكردية بما سيحدث لو اتفقت إيران والعراق ، وأن يحاولوا وضع خطة بديلة فى حالة افتراض حدوث الاتفاق .

بعد عودة الشاه من مصر حيث عرض عليه السادات حل الخلافات بينه وبين البعث . كان جواب الإيرانيين أن الشاه قد أخبر السادات أن قضية الكرد يجب أن تكون واضحة ، وفى نهاية فبراير سافر أحد قياديى الثورة إلى مصر للالتقاء بالسادات وعرض التعاون مع مصر والقوميين ضد البعث والاطلاع على الوساطة . فقال السادات للوفد الكردى « إن الشاه رجل نبيل وشريف وموقفه من قضيتكم نبيل وشريف » وإنها ليست معروضة للمساومة فى المفاوضات ، وأن الشاه مصر على ذلك . وإنى من جانبى أريد تطمين حقوقكم فى هذه الوساطة التى باشرنا بها فعلاً .

ويقول محمد حسنين هيكل ، حول لقائه مع شاه إيران محمد رضا بهلوى ، إنه سأل الشاه بخصوص كردستان ، فقال الشاه إن حديثه سيتسم بالصراحة مائة فى المائة، وقال : « بالتأكيد لقد ساعدنا الثورة الكردية ، وحتى المرحلة الأخيرة ، كنا الوحيدين الذين نمدهم بالمساعدة ، وعندما أوقفنا المساعدة ، انهارت الثورة ، ومن الواضح أننى لم أكن أرغب فى بعث المسألة الكردية ، فلدينا أقلية كردية كبيرة فى إيران ، لكنى أردت أن أصفع الحكومة فى بغداد على وجهها . لقد كلفتنا عملية كردستان ٣٠٠ مليون دولار. أنا لا أحاول إخفاء أى شىء مطلقًا ، فشاه إيران لا يتوارى خلف أحد » .

لقد نشطت الوساطة المصرية العلنية ، وفى منتصف شتاء ١٩٧٤ اجتمع الوفدان العراقى والإيرانى فى استانبول ، كما تم لقاء فى نيويورك بين هنرى كيسنجر ومندوب العراق فى مجلس الأمن طالب شبيب جرى فيه بحث سبل تحسين العلاقات الأمريكية ، وكان إبعاد النفوذ السوفييتى وأمن الخليج ووجوب تدفق النفط للغرب واعتدال العراق بالنسبة لقضية فلسطين ضمن الشروط الأمريكية ، كما أكملت المباحثات التى أجراها فى أمريكا غانم عبد الجليل سكرتير صدام حسين الخاص وأحد قياديى الحزب الحاكم . ومن ثم المباحثات السرية العراقية الأمريكية ، وهناك معلومات تفيد أن

كيسنجر قد سافر من إحدى العواصم العربية إلى بغداد فى زيارة سرية لمدة ٢٤ ساعة، واجتمع بقيادة البعث ووضع أسس اتفاقية الجزائر ، وكل ذلك فى الأسبوع الأخير من فبراير سنة ١٩٧٥ ، ولذلك تم فى الجزائر فى ٦ مارس سنة ١٩٧٥ التوقيع على اتفاقية بين العرب وإيران سلمت العراق بمطالب إيران فى شط العرب . وتعهدت إيران بموجبها وقف إمداداتها للثوار الكرد . وقد استفاد من هذا الصلح العراقيون ، فقد شنوا فى ٨ مارس سنة ١٩٧٥ هجومًا كبيرًا ضد مواقع الكرد ، ووضعت محطات الإذاعة العراقية والإيرانية نهاية لحرب الدعاية والدعاية المضادة ابتداء من هذا التاريخ .

سرعان ما وقعت إيران مع العراق معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار فى ١٣ يونيو سنة ١٩٧٥ والتى قامت على أساس بيان الجزائر المؤرخ ٦ مارس سنة ١٩٧٥ ، إذ نصت معاهدة الحدود « المذكورة فى مادتها الثالثة على أنه » بناء على هذا سيعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ، وذلك من أجل وضع حد نهائى لكل التساؤلات ذات الطابع التخريبى من حيث أتت . وقد اتفق الجميع على أن هذه الاتفاقية عقدت لغرض إنهاء الخلاف العراقى الإيرانى حول قضيتين أساسيتين . هما وقف المساعدات الإيرانية للحركة الكردية المسلحة ، وتخطيط الحدود البرية والنهرية بين الطرفين . وتشبه هذه الاتفاقية إلى حد كبير معاهدة أرضروم سنة ١٨٤٧ التى عقدت بين الدولتين الفارسية والعثمانية ، والتى جاء فيها يتعهد الدولتان الإسلاميتان باتخاذ كافة الوسائل اللازمة لمنع ومعاقبة السرقات والسلب من جانب العشائر والأقوام المستقرة على الحدود ، وتقومان لذلك الغرض بوضع الجنود فى مراكز ملائمة .

انتكاس « الثورة الكردية » ١٩٧٥/١٩٦١ :

انزلقت قيادة الحركة الكردية إلى الهاوية ، وحكمت على نفسها بالانتحار إذ مدت الجسور مع الأمبريالية الأمريكية ومع إيران ، وعند أول امتحان قاسى انهارت تلك القيادة المتمثلة بقيادة الملا مصطفى البارزانى العشائرية إثر اتفاق السادس من مارس سنة ١٩٧٥ ، فبعد توقيع الاتفاق احتدمت المعارك بين الجيش العراقى الزاحف على كردستان والكرد . خاصة فى مدن راوندوز والسليمانية ورانية ، وفى ١٩ مارس سنة

١٩٧٥ رفضت الحكومة العراقية عرضًا يرمى إلى التفاوض مع زعماء الكرد ، وناشدت الكرد أن يسلموا أسلحتهم حتى يضمنوا عدم تقديمهم إلى المحاكمة ، وأصدر مجلس قيادة الثورة العراقية نداء إلى الكرد كى يعودوا إلى بلدهم ، وفى طهران دعت الحكومة اللاجئين أن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون فى البقاء نهائيًا فى إيران ، وأكدت أنها سوف تستقبل حتى أول إبريل سنة ١٩٧٥ جميع اللاجئين الذين يطلبون منها البقاء فيها . ولم يحل يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٧٥ حتى كانت المقاومة الكردية قد بدأت تنهار . فالارتباك يسود الأقاليم الكردية . وقد أعلن الملا مصطفى البارزانى أن الحرب قد انتهت واستطرد قائلاً « نحن وحيدون دون أصدقاء ، ولم يعد الأمريكان يقدمون لنا أية مساعدات ، وننتظر أيامًا سوداء قاتمة » واستعد الملا لعبور الحدود إلى إيران . وقد كان قرار البارزانى بالتخلى عن المعارك قد صدر عقب تهديد إيران بمساعدة السلطات العراقية على إنهاء هذه المعارك ، ومع ذلك فإنه طبقًا لوكالة رويتر فإن ثلاث فرق كردية من الـ ٢٧ فرقة - مجموعها حوالى تسعة آلاف شخص قد رفضت الخضوع والاستسلام . وقد أعلن رئيس الحكومة التركية أن الجيش التركى مستعد لمنع تسلل اللاجئين إلى بلاده وطبقًا لما جاء بجريدة مليت Milliyat التركية فإن ٦٥٠ شخصًا من رجال المقاومة الكرد قصدوا الحدود، وكانوا يفضلون الموت على الاستسلام . وفى بغداد قرر مجلس قيادة الثورة العراقية فى ٣١ مارس سنة ١٩٧٥ مد المهلة الممنوحة للكرد للاستسلام حتى آخر إبريل ، ومن الجانب الآخر طبق شاه إيران شروط اتفاق ٦ مارس مع العراق تطبيقًا لم يأمل العراقيون أن يلتزم به وبالطريقة التى تم بها ، ففى خلال الثمانية ساعات التى أعقبت اتفاق الجزائر كانت السيارات الحربية الإيرانية تتجه من كردستان العراق نحو الحدود الإيرانية تجر المدافع والأسلحة متخذة طريق هاملتون وناقلة إلى إيران المعدات والمؤن التى سبق إرسالها للكرد . وفى الثالث من إبريل أعلن الرئيس العراقى إنهاء التمرد الكردى وأثنى على المشاعر الطيبة التى أبدتها إيران . وفى الوقت الذى كان فيه الملا مصطفى قد لجأ إلى إيران . حيث أعلن أنه يشعر بالاستجمام والأمان للعيش فى بلد يحكمه رئيس آرى حقيقى ، وكان يقصد بذلك شاه إيران . وفى مايو سنة ١٩٧٥ احتفلت بغداد بالانتصار والقضاء على التمرد الكردى ، وجرى بهذه المناسبة عرض عسكرى هام ، وأعلن رئيس أركان الجيش العراقى فى هذا

العرض أن ١٦٤٠ من قوات الجيش العراقى قد قتلوا وأن ٧٩٠٣ قد جرحوا خلال عمليات تصفية بقايا المتمردين فى شمال العراق من مارس سنة ١٩٧٤ إلى مارس سنة ١٩٧٥ وأن ٦٦ ضابطًا قتلوا وجرح ٣٨٨[١] .

حاول صدام حسين الذى كان لايزال نائبًا للرئيس أحمد حسن البكر دفع أى ثمن حتى ولو كان على حساب السيادة العربية ، على أهم ممر مائى عربى فى الخليج ، أى شط العرب من أجل وقف القتال ، وقد لوحظ أن من ساعد وخطط ونفذ ما أسفر عنه التنازل عن السيادة العربية على شط العرب هو زعيم دولة خاضت ثورة طويلة أسطورية ضد الاحتلال والظلم ، وضحت فى سبيل ذلك بمليون شهيد ، أى الجزائر ، ورئيسها الراحل هوارى بومدين ووزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة ، وكان ذلك لمساعدة صدام حسين لسحق الثورة الكردية التى تطالب بحقوق قومية .

يطلب صدام حسين أثناء قمة الأوبك فى الجزائر فى مارس ١٩٧٥ من بومدين أن يتوسط بينه وبين الشاه ، بهدف القضاء على الثورة الكردية نهائيًا وجذريًا .. يقبل شاه إيران سحب كل مساعداته الحربية والإنسانية للكرد ، ويقفل الحدود أمامهم فى مقابل أن يتنازل العراق عن السيادة العراقية على شرق شط العرب ، وأن يكون خط ثالوك هو الحدود بين العراق وإيران - وأن توقف بغداد حملاتها الدعائية ضد طهران ، وأن تكف عن مهاجمة معاهدة فك الاشتباك فى سيناء بين مصر وإسرائيل .

بمساعدة الرئيس الراحل بومدين ، ووزير خارجيته بوتفليقة وسفيره فى بيروت محمد يزيد تمت الصفقة فى الجزائر فى ١٩٧٥/٣/٦ أثناء مؤتمر الأوبك . ثم أكدت عليها بمعاهدة عراقية - إيرانية فى ١٩٧٥/٦/١٣ وقعت رسميًا فى بغداد بحضور وزراء خارجية البلدين ووزير خارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة . وفعلاً أغلقت إيران كل مكان يمكن أن يهرب منه الكرد من قنابل صدام . سواء كانوا المحاربين أو الأهالى . كذلك أغلقت تركيا حدودها مقابل تزويدها بالبترول بأسعار (الدول الصديقة) وأيضًا لإضعاف الكرد بسبب المشكلة الكردية فيها .

كانت نتيجة ذلك مأساة بشرية بالنسبة للآلاف ، والهروب واللجوء بالنسبة لآلاف آخرين من الكرد .

---

(١) د. حامد محمود عيسى ، المرجع السابق ، ص ٢٣٩ .

خير البارزانى وقادة الثورة بين :

١ - التسليم واللجوء إلى إيران .

٢ - تسليم نفسه مع مقاتليه للسلطة فى بغداد « للاستفادة من العفو العام ! » .

٣ - الاستمرار فى القتال بدون دعم من إيران ، وعلى العكس سيواجه بتعاون عراقى - إيرانى حسب الاتفاقية المبرمة .

انقسمت اللجنة المركزية للحزب على نفسها : قسم يرفض التسليم ويطالب باستمرار القتال حتى ولو كان عملية انتحارية ، وقسم يحاول أن ينقذ ما يمكن إنقاذه من خلال اتفاق مع بغداد ، وأخبر المكتب السياسى السلطة فى بغداد بأنه يرفض .

يحسم البارزانى القرار وكيفية مواجهة اتفاقية الجزائر بإلقاء السلاح ، ويقرر فى ١٩٧٥/٣/١٨ اللجوء إلى إيران . انهارت الجبهة الكردية تمامًا بعد قراره ، وكانت أكبر كارثة نفسية وحربية وإنسانية عرفها الشعب الكردى فى تلك اللحظة من تاريخه الحديث.

ومن المفارقات أن ثورة تحرز نجاحات عسكرية ، وتنهار بسبب تحالف عدة دول ، بالإضافة إلى دولة عظمى : (أمريكا كما سنرى فيما بعد) ضدها ، ويقف العالم متفرجًا .

يبدأ النزوح البشرى إلى إيران فى ٣/٢٢ الإداريون يحرقون ملفاتهم ، المقاتلون يلقون بسلاحهم ، بعضهم يقتل رئيسه الذى يطلب منه إلقاء السلاح إلى الآخر من مارس.

حوالى ٣٠٠,٠٠٠ كردى ، منهم ٣٥,٠٠٠ مقاتل لجأوا إلى إيران . ومئات الألوف الأخرى إلى العراق مستفيدة من العفو ، وفى مقدمتهم المرحوم صالح اليوسفى ، وتقوم السلطات العراقية بترحيلهم إلى جنوب العراق عقابًا على مشاركتهم فى الثورة ، وفى إيران قامت السلطات الإيرانية بتشتيت المهاجرين إلى كل أنحاء إيران ، مفرقة بين الزوج والزوجة والأم وأطفالها . -خاصة المقاتلين منهم خوفًا من التحام كرد إيران بكرد العراق .

الخلفيات الدولية لاتفاق الجزائر - الأكراد كبش فداء :

١ - المعاهدة العراقية السوفيتية التى أبرمت فى ١٩٧٢/٤/٩ أقلقت شاه إيران أكبر قلق ، واعتبرها أنها موجهة ضد إيران .

٢ - أكتوبر ١٩٧٣ - الجيش المصرى يعبر القناة ويتضاعف سعر البترول ويدر ذلك المليارات من الدولارات على العراق ، وهو من أهم منتجى البترول فى العالم - وكذلك على شاه إيران .

٣ - كان كيسنجر يريد بأى ثمن أن يحصل على اتفاق فك اشتباك بين مصر وإسرائيل ، ولكن الاتفاق تعارضه سوريا ، فأراد كيسنجر أن يعزلها على الساحة العربية. كانت بغداد تهاجم هذا الاتفاق . فاعتقد كيسنجر أنه إذا ساعد أنور السادات العراق على التخلص من « الشوكة » الكردية فإن بغداد ستكف عن مهاجمة سياسة «السلام» التى انتهجها السادات ، وقد بعث الرئيس السادات السيد أشرف مروان إلى بغداد وطهران لهذا الغرض .

الجزائر كانت تخشى من أى انتصار كردى ، وحصول الكرد على حقوق داخل العراق ، أن يطالب البربر فى منطقة القبائل فى الجزائر بحقوقهم الثقافية .

كيف حقق كيسنجر والشاه وبومدين وصدام أهدافهم على حساب الشعب الكردى ... ؟

ظهرت حقيقة المؤامرة على الشعب الكردى عندما قامت لجنة أمريكية بتحقيق عن نشاط CIA وقدمت تقريرها المعنون Pike Report وكذلك مقالات فى النيويورك تايمز عام ١٩٧٦ وفى Village Voice وقد نشر عصمت شريف وانلى مقتطفات من هذا التقرير فى كتاب « الأكراد وكردستان » ، كما أشار إليه الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه « حرب الخليج » .

طلب شاه إيران من ريتشارد نيكسون أن يساعده فى معاونة الكرد فى حربهم ضد صدام ، بهدف إضعاف العراق ، لأن الكرد غير قابلين مساعدة من إيران وهى عدو استراتيجى لهم بسبب وجود حوالى ٦ ملايين فى إيران (أصبحوا ٨ ملايين) . ولكنهم سيقبلون مساعدة أمريكية عن طريق إيران .

فى بداية ١٩٧٢ عندما اتصل الكرد بالأمريكان رفض نيكسون مساعدة الكرد ، ولكنه قبل ، بعد تدخل كيسنجر ، بطلب من إيران أن يمنح الكرد مليون دولار . ظلت هذه المساعدة سرًا ، لأن الوكالة المركزية CIA هى المكلفة بتنفيذ هذه المساعدة دون علم وتدخل وزارة الخارجية الأمريكية . مما تسبب فى إنشاء لجنة التحقيق عن نشاط الوكالة . والذى أسفر غن نشر التقرير سابق الذكر .

اعتقد البارزانى وأعوانه أنها مساعدة أمريكية عن طريق إيران . أى ضمنيًا أمريكا تضمن استمرار المساعدة ، وأن إيران لا تستطيع أن تسحبها عندما تشاء .

يقول التقرير : « كان واضحًا أن كيسنجر والشاه كانا لا يهدفان بالمساعدة انتصار الكرد وحصولهم على حقوقهم والحكم الذاتى ، وهو الشىء الذى لا يقبله شاه إيران بأى حال من الأحوال ، فالمساعدة كان هدفها تمكين الكرد من الاستمرار فى القتال . فقط لاستنزاف العراق ، وحتى ينهار الكرد ، ويقبلوا بنصف الحكم الذاتى الذى عرضه عليهم صدام حسين .

زار أندريه كريتشكو وزير خارجية روسيا بغداد فى مارس ١٩٧٤ ، وكان يحمل مشروع اتفاق بين بغداد والحركة الكردية ، ولكن تحت ضغط أمريكا وإيران رفض البارزانى المشروع الروسى .

كتب كثير من الجانب الكردى ، خاصة ، عن هذه المرحلة ، لمعرفة هل كان من الممكن رفض المساعدة عن طريق إيران ؟ هل كان يجب قبول قانون الحكم الذاتى عام ١٩٧٤ . هل يمكن لثورة منتصرة إلى يوم الاتفاق أى مارس ١٩٧٥ والجيش العراقى يتقهقر أن تطلب منها قيادتها إلقاء السلاح ، وتهرب القيادة إلى الخارج تاركة المقاتلين والشعب تحت رحمة أربعة جيوش مفترسة ؟

والصمت العالمى مؤكد هو الآخر . إن تحليل هذه المرحلة ليس من موضوع هذا الكتاب ، خاصة ، وأن أرشيفات الحركة الكردية لم تفتح بعد ، ولكن إذا كان رأى بسيط نقوله ، هو أيًا كانت الظروف الدولية والإقليمية والمحلية فإن مسئولية مصطفى البارزانى وكل أعضاء المكتب السياسى ، وكل القادة الكرد كبيرة فى هذه الكارثة . وفعلاً انتهت قصة نضال أسطورية لمناضل - كان ومازال رمزًا للنضال الكردى وهو مصطفى البارزانى - بهذه الكارثة ، وقد مات حزنًا فى منفاه بأمريكا عام ١٩٧٩ .

* * *

(ب) استئناف العمل السياسى والعسكرى ١٩٧٥ / ١٩٩١

عندما انهارت الثورة الكردية إثر اتفاقية ٦ مارس سنة ١٩٧٥ أعلنت القيادة العشائرية الكردية إنهاء الكفاح المسلح وإنهاء النضال السياسى معًا ، وخيرت المواطنين الكرد بين العودة إلى العراق أو الهجرة معها إلى إيران . لقد أدى ذلك إلى حصول فراغ كبير فى الميدان السياسى الكردى ، وانفرط الرباط الذى كان يشد جميع الوطنيين الكرد على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية إلى بعضهم تحت راية الحزب الديموقراطى الكردستانى الذى كان فى الواقع تجمعًا قوميًا عريضًا ضم اليسار واليمين، وانضوى تحت لوائه جميع الطبقات الوطنية والفئات المالكة ، وأعلن رئيس الجمهورية العراقية أن الثورة الكردية « قد انتهت وإلى الأبد » وحتى أصدق أصدقاء الحركة لم يكونوا متفائلين بأى شكل من الأشكال إزاء احتمال نهوض وطن كردى فى المستقبل « القريب » .

أدى انهيار الثورة الكردية بعد اتفاق الجزائر مارس ١٩٧٥ ، والهجرة والتشتت إلى فراغ كبير فى الميدان السياسى الكردى . فلم يعرف المقاتلون والشعب إلى أى اتجاه يتجهون بعد تحلل « البارتى » وغياب القادة ، فالحزب كان تجميعًا لمختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية ، وقد دخلت تحت رايته جميع الطبقات والفئات ، واليأس بلغ ذروته، وساعد فى ذلك أن كان راديو بغداد يردد أقوال الرئيس حسن البكر وهو يؤكد : « الثورة الكردية انتهت إلى الأبد » .

ولكن سرعان ما بدأ الكرد فى تنظيم صفوفهم مرة أخرى وظهرت عدة تيارات أدت فى النهاية إلى ظهور وبروز عدة أحزاب جديدة ، فقد كان من المستحيل الاستمرار تحت قيادة واحدة تقليدية ، لا تتناسب مع تحديات المرحلة بعد الكارثة ، وهو تطور طبيعى وصحى لكل حركة تحررية ، فهى تمر من الطفولة إلى المراهقة ثم إلى سن الرشد .

فى الأول من يونيو ١٩٧٥ تكون الاتحاد الوطنى الكردستانى الذى يترأسه للآن جلال الطالبانى ، والذى كان لمدة طويلة أهم معاونى مصطفى البارزانى قبل حدوث الانشقاق الكردى عام ١٩٦٤ ثم وصل خلافهم إلى حد القتال المسلح ١٩٦٦ ، ثم عرقل

هذا الخلاف التاريخى مسيرة الحركة الكردية . أعلن الطالبانى فى دمشق فى الأول من يونيو ١٩٧٥ تأسيس حزبه ، وكان هذا بمثابة رد على قرار البارزانى ، إلقاء السلاح بعد اتفاقية الجزائر . سرعان ما بدأ الكرد ينظمون صفوفهم ، فقد ظهرت على المسرح الوطنى عدة تيارات ، ومنها التيارات التالية :

التيار الأول :

تيار إصلاحى قومى يدعو إلى تأسيس الحزب الديموقراطى الكردستانى من جديد ومواصلة العمل تحت رايته بذريعة التمسك بالدور التاريخى له . وينقسم هذا التيار إلى شقين هما :

(أ) شق إصلاحى يدعو إلى إحياء « البارتى » بموافقة الحكومة العراقية وضمن صيغة الجبهة الوطنية الموجودة فى العراق . بحيث يقبل بمشروع الحكم الذاتى ، ويسعى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه . وهذا التيار يضم المئات من العائدين إلى العراق ، وهم عناصر متعلمة أنهكتها سنوات النضال الشاق ، وغمرتها موجة اليأس والقنوط بعد انهيار الثورة. وعناصر انتهازية ترنو بأبصارها إلى كراسى الوزارة والمناصب المريحة . وعناصر أخرى فقدت الروحية الجهادية والقدرة على مواصلة النضال فى ظروف الإرهاب . لكن هذا التيار لم يستطع استقطاب الجماهير الكردية حوله لأسباب عديدة . منها رفض السلطة السماح لها بالعمل ، مما خيب آمال العاملين فى التيار أنفسهم ، وانحسر المد الإصلاحى وتراجع إلى الوراء ، ويمثل هذا التيار. التيار البرجوازى - القومى الإصلاحى فى الحركة التحررية للشعب الكردى ويعبر عنه فكريًا . ومن حيث أسلوب العمل أيضًا وصل هذا التيار إلى المساومة تحت شعار « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » وهذا التيار « غير قادر » على التعبير عن طموحات الجماهير والدفاع عن حقوقها . فتجارب ثورة «أيلول» وما تمخضت عنه من نتائج ودروس أثبتت أن الثورة الكردية لا يمكن أن تصل إلى أهدافها المرجوة فى التحرر والانعتاق تحت لواء الفكر البرجوازى وتحت قيادة الشرائح البرجوازية والإقطاعية والمتملكة فى المجتمع الكردى .

(ب) الشق الثانى لهذا التيار هو الذى يدعو إلى إحياء الحزب الديموقراطى الكردستانى على أسس جديدة حرصًا على الماضى النضالى العريق لهذا الحزب وتمسكًا بأهداب أمجاده ، وتعلقًا عاطفيًا بذكراه العزيز ، وهذا الشق من التيار يضم

بعض المثقفين فى الخارج وفى معسكرات اللاجئين فى إيران . بينما كان الشق الأول يدعو إلى إحياء « البارتى » بموافقة السلطة العراقية ، وعلى الضد من قيادة البارزانى. فإن هذا الشق يدعو إلى إحياء البارتى برضى قيادة البارزانى ، وإن كان يعمل ضدها ولكنه يروم الاستفادة من الإمكانيات المالية الهائلة المتوفرة لديها وشراء سكوتها ريثما يثبت أقدامه .

وهذا التيار ينقصه إدراك الحقيقة عن الطبيعة الطبقية للحركة التحررية للشعب الكردى ، والتى تموج بتيارات ديموقراطية وتقدمية متعددة ، والتى يستحيل صهرها جميعًا فى بوتقة واحدة وضمها لحزب سياسى واحد . وهذا التيار يستند على العواطف أكثر مما يستند على التحليل الموضوعى ، وعلى التمسك بالماضى أكثر من التطلع إلى المستقبل المشرق .

التيار الثانى :

وهو التيار الذى يدعو إلى إحياء الحزب الديموقراطى الكردستانى بإشراف زعامته التقليدية وبموافقة إيران وأمريكا . على أن يكون النشاط السياسى فى حدود ما تمسح به الدولتان ، ولما كانت الدولتان لا تسمحان « الآن » ببعث الحزب كله ، فقد قررت الزعامة التقليدية للحزب إحياء فرع الخارج ، وحاولت فى البداية الاستفادة من العناصر المعروفة بميولها التقدمية واليسارية بوضعها على رأس فرع الخارج باعتبارها وجوهًا مقبولة وقادرة على تجميع الشباب بعد انهزام القيادة وانهيار الثورة ، ولا يشكل خطرًا على الزعامة التقليدية ثالثًا ، ولاستغلال فرع الخارج فى عملية المساومة المستمرة مع أمريكا وإيران معًا[1] .

التيار الثالث :

وهو تيار ثورى يؤمن بالنضال الجماهيرى الثورى المتلاحم للقوى التقدمية فى العراق سبيلاً إلى تحقيق الأهداف الديموقراطية المشتركة والأمانى القومية الخاصة . وكان هذا التيار موجودًا داخل الحركة الكردية ذاتها ، ويشعر بالعديد من المساوئ والأخطاء ، ويستهجن الارتباط بإيران ، ويدين العلاقة مع أمريكا والدوائر الغربية ،

---

(١) حول الحركة التحررية ، ص ٢٨ .

ويرنو إلى التعاون مع القوى التقليدية المعادية للإمبريالية . ولكن هذا التيار كان محرومًا من التعبير الحر عن آرائه ومعتقداته . لذلك فقد وجد المجال أمامه واسعًا بعد انهيار القيادة العشائرية والبورجوازية اليمينية . إلا أنه وجد نفسه أمام تيارات موجودة فى الساحة فنزل إلى الميدان ليسد الطريق على المحاولات اليمينية والإصلاحية ويملأ ذلك الفراغ . لذلك لم يكن أمامه والحالة هذه سوى الإعلان عن نفسه بشكل اتحاد وطنى تقدمى . ومع التأكيد على ضرورة الحزب الطليعى وأهميته فى قيادة الثورة الشعبية ، وقد بادر إلى الدعوة لتجميع القوى الثورية وإعادة تنظيمها لمواصلة النضال[1] .

لقد أدرك التيار الثالث حقيقة وجود الطبقات والتيارات الاجتماعية المتباينة فى الحركة التحررية للشعب الكردى ووجوب اتحادها الوطنى لمواصلة النضال الموحد مع استحالة تجميعها فى حزب واحد . فالشكل التنظيمى الطبيعى لتجميع هذه التيارات الديموقراطية والثورية هو اتحاد وطنى فى وقت تنعدم فيه الأحزاب الممثلة لهذه التيارات والمجسدة لها ، فلو وجدت هذه التيارات بشكل أحزاب لوجب اتحادها فى جبهة اتحاد وطنى على غرار الجبهات المتحدة التى عرفتها الشعوب ، وهذا الشكل التنظيمى يؤكد ضرورة وجود الحزب الطليعى الثورى لقيادة هذا الاتحاد الوطنى وقيادة نضالات الجماهير الكردية ، وهذا الحزب يقوم على أساس تزويد الحركة الجماهيرية بالأفكار الاشتراكية العلمية ، وقد تبلور هذا التيار فى قيام الاتحاد الوطنى الكردستانى.

القيادة المؤقتة للحزب الديموقراطى الكردستانى :

انزلقت قيادة الحركة الكردية إلى الهاوية . إذ مدت الجسور مع الإمبريالية الأمريكية ونظام الشاه ، وعند أول امتحان قاس انهارت تلك القيادة العشائرية إثر اتفاق الحكومتين العراقية والإيرانية فى مارس سنة ١٩٧٥ . فقد استسلمت القيادة الكردية لمشيئة الشاه ، وعلى إثر هزيمتها عسكريًا فى العراق ، فقد أعلنت هذه القيادة إنهاء الكفاح المسلح ، وتم حل المؤسسات السياسية والعسكرية والإدارية للثورة وللحزب الديموقراطى الكردستانى ، وسرحت فصائل « البشمة ركة » الفدائيون الكرد فى غضون أيام قليلة . فقد فرت القيادة من كردستان العراق إلى إيران ، ومن ثم لجأ

---

(١) حول الحركة التحررية ، ص ٣٣ .

مصطفى البارزانى زعيم الثورة إلى أوروبا ثم إلى أمريكا ، ومن هناك حاول استئناف جهاده السياسى لجمع التأييد لقضية الكرد استنادًا على نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط ومبرهنًا على عدم استفادته من الدروس والعبر التى استخلصتها الحركة الكردية من نتائج التحالف مع إيران والاعتماد على العون الأمريكى . وفى الوقت الذى كان يعيش فيه الملا مصطفى البارزانى فى الولايات المتحدة كان أبناؤه والبقية من العناصر القيادية من الحزب الديموقراطى الكردستانى تحاول استئناف العمل من إيران[١] ، وقد راحت تفكر وتفتش عن مخرج من هذه الكارثة التى حلت بالثورة الكردية ولن تكن المحاولة الناجحة فى تشكيل القيادة المؤقتة فى نوفمبر سنة ١٩٧٥ أول محاولة للخروج من الأزمة ، فقد سبقتها محاولات أخرى ، وأرسلت عناصر إلى الخارج منذ يونيو سنة ١٩٧٥ وأقيمت تنظيمات، ولكنها كانت تفشل الواحدة تلو الأخرى بسبب استمرار الذهول وحالة عدم الاستقرار . حتى تشكلت القيادة المؤقتة فى نوفمبر سنة ١٩٧٥ من عدد من العناصر القيادية وكوادر مثقفة فى الحزب تتوافر فيهم الكفاءة . فقد بوشر بإعادة تنظيم الحزب فى الداخل والخارج وسط العديد من الصعوبات ، ولم تمر عدة أشهر حتى أصبحت التنظيمات الحزبية قائمة فى جميع المحافظات الكردية والمحافظات العراقية التى يتواجد فيها الكرد بأعداد كبيرة ، وأعيد تشكيل اتحاد طلبة كردستان ، فقد رضخت الهيئة الإدارية القديمة لمشيئة جماهير الطلبة الكرد فى أوروبا ، وعقد المؤتمر السابع عشر، وقد ضم ممثلى الأحزاب والمنظمات الكردستانية ، ولعب فيه دورهم المنشود طلبة كردستان إيران وكردستان تركيا لأول مرة ، وصدر البيان الأول عنها فى ١٩٧٥/٧/١٤[٢] وقد وضعت الأسس لسياسة جديدة للحزب بصفة وثيقة داخلية تم طرحها للمناقشة وتوزيعها على نطاق واسع ، وهى سياسة تقدمية اشتراكية فى المجالين الداخلى والخارجى .

ولكن إعادة قيام الحزب الديموقراطى الكردستانى كان يحمل فى طياته عوامل انشقاقه ، فقد كانت القيادة المؤقتة من الأول إلى الأخير زواجًا بين اتجاه تقدمى وآخر وطنى عام . وطالما هناك اتجاهات فلا يمكن إلا أن تكون هناك مساومات فيما بينها[٣]

---

(١) حول الحركة التحررية ، ص ١٤٠ .

(٢) البديل الثورى ، ص ٤٤ .

(٣) البديل الثورى ، ص ٣٠ - ص ٣٢ .

فمنذ تأسيس الحزب كان هناك ثلاثة اتجاهات أخذت تبرز وتطرح نفسها . الاتجاه اليمينى والاتجاه التقدمى الذى ضم الكثير من أعضاء القيادة المؤقتة . أما الاتجاه الثالث فهو الذى قاده مسعود البارزانى ، حيث كان اتجاهًا وسطًا . فمن ناحية كانت تربط مسعود البارزانى علاقة واسعة مع أعضاء القيادة المؤقتة ، ولكن معظم هؤلاء الشباب مروا بعملية تخدير تقدمية عبر السنين ، وخاصة منذ انعقاد مؤتمر الحزب واحتكاكهم بالقوى التقدمية الكردية وغيرها . فى حين حافظ هو على خطه الوطنى العام، وكان يحاول الاحتفاظ ببعضهم مع تخفيف الاتجاه التقدمى وعدم فسح المجال لتربيته ، وانضمام عناصر تقدمية أخرى إلى الحزب . ومن ناحية أخرى كانت تربطه بالاتجاه الآخر علاقات القربى ومصالح العائلة الضخمة والعين على العون الإيرانى ، وكان ينوى تقوية موقفه من الصراع بين اليمين واليسار ، وكان من المفروض أن يكون رحيل الملا مصطفى البارزانى مناسبة لرص الصفوف لمواجهة الأحداث والظروف بصورة موحدة . وقد أبدى أعضاء القيادة المؤقتة تفهمهم لذلك ، وقد أبدوا ميلهم إلى انتخاب مسعود البارزانى لرئاسة الحزب وليس أخاه إدريس الذى كان لسنين طويلة يعتقد أنه بدون منازع ولم يكن قد تخلى عن طموحاته ، وكان ذلك أمرًا طبيعيًا بالنسبة إلى القيادة المؤقتة ، حيث إن مرشحها مسعود كان أحد المبادرين الأساسيين إلى تشكيل القيادة المؤقتة ، وبقى على صلة جيدة بها ، وهو الذى كان يمولها ويدافع عنها ، ومن ناحية أخرى فإن فرص أخيه فى الترشيح نزلت بأعين الشعب بشكل حاد بسبب تمسكه بجميع القيم التى أدت إلى « النكسة » سنة ١٩٧٥ ، والتى كان يتحمل مسئوليتها أكثر من غيره ، حيث كانت مقاليد الثورة قد أصبحت بيده أكثر من أى شخص آخر ولتحديه لكل حركة أو لقاء كان يقوم به والده الملا مصطفى البارزانى ، يضاف إلى ذلك أن موافقة من القيادة المؤقتة تراوحت بين السلبية والمعادية لها. خاصة نزوعها نحو اليسار، وكان يعبر عن ذلك علنًا فى مجالس « كرج » . ويؤكد كل الشباب من أعضاء القيادة المؤقتة المؤسسين أن مسعود البارزانى أعطاهم وعدًا قاطعًا بعدم قبول أخيه فى صفوفها. وبالفعل أخفى معلومات كثيرة حولها عنه . خاصة فى المراحل الأولى من عملها. وقد اختارها لتكون وسيلته فى تحقيق قيادته للحزب والثورة .

وعلى كل . فقد انتخب مسعود البارزانى رئيسًا مؤقتًا للحزب إلى حين عقد المؤتمر العام له ، كما تم انتخاب المكتب السياسى وتثبيت سامى عبد الرحمن أمينًا عامًا للحزب واتخذ قرار بالسعى إلى توطيد العلاقات الأخوية مع الحزب الديموقراطى الكردستانى فى إيران .

وبالرغم من لجوء البارزانى فى ١٩٧٦ إلى أمريكا ، فإنه ظل رئيسًا للقيادة المؤقتة للحزب ، وإن كان بشكل رمزى ، وقد سير سامى عبد الرحمن ، الذى كان سكرتيرًا للقيادة المؤقتة ، نشاط الحزب التنظيمى والعسكرى إلى شهر مارس ١٩٧٩ ، أى إلى وفاة مصطفى البارزانى فى منفاه بأمريكا ، بجانب إدريس ومسعود البارزانى .

اجتمعت القيادة المؤقتة بعد أشهر من وفاة مصطفى البارزانى . وقبل انعقاد المؤتمر التاسع للحزب ، وقررت تنصيب مسعود البارزانى رئيسًا جديدًا للحزب . وبقى سامى عبد الرحمن سكرتيرًا للحزب لحين عقد المؤتمر التاسع فى أواخر ١٩٧٩ . حيث انشق سامى عبد الرحمن مع مجموعة من العناصر الشابة من القيادة المؤقتة وشكل لاحقًا (عام ١٩٨١) حزبًا جديدًا وهو حزب « الشعب الديموقراطى الكردستانى » .

كرس المؤتمر التاسع رئاسة مسعود البارزانى والذى يرأسه لليوم . انتخب على عبد الله سكرتيرًا جديدًا للحزب . وفى تقريره السياسى للمؤتمر التأسيسى للبديل الثورى ، المنعقد قبل حوالى عشر سنوات (تموز ١٩٨١) ، (خارج العراق) ، نجد نقدًا عنيفًا وشديدًا ضد ملا مصطفى وضد مسعود . كيف ولماذا ؟ فلنستمع إلى شىء مما ورد فى التقرير ، الذى لم تخل من مثله معظم البيانات السياسية الكردية فى صراعات الرفقاء على الدوام ، وفيه اتهامات بأن البارزانيين استبدلوا فورًا علاقتهم بالشاه بعلاقات بديلة مع آيات الله فى إيران .

يقول التقرير : « ثمة أسباب وعوامل كثيرة وراء عدم وصول الثورات الكردية إلى نتائجها الحاسمة المرجوة .

والسبب الأول ، كما هو معروف ، هى الظروف الجيوسياسية- أى تقسيم كردستان بين عدة دول . وهذا عامل موضوعى ، والعامل الآخر هو دور بعض القيادات الكردية ، التى كانت أساسًا قيادات عشائرية وتقليدية محدودة الأفق ، والتى اعتبرت العون الخارجى ، أيًا كانت شروطه ومصدره ، أساس كل شىء » .

« وبالرغم من أن جميع العناصر القيادية المتبقية من الحزب الديموقراطى الكردستانى (حدك) ، بعد النكسة ، كانت تدعى أنها قد استخلصت الدروس والعبر من تعاون ثورة أيلول « سبتمبر » ١٩٦١ واعتمادها على نظام الشاه وأسياده الأمريكان ، إلا أن الكثير من التصرفات بالنسبة إلى البعض كانت تدل على عكس ذلك » . فبعد سقوط الشاه ، عاد هؤلاء للتعاون مع العهد الإيرانى الجديد ، ولكن ليس بالتنسيق مع الكرد الإيرانيين ، بل بشكل مستقل ، ويتناقض مع سياسة الحزب الديموقراطى الكردستانى الإيرانى .

يبدأ التقرير ، حول هذه النقطة ، بالقول : « لقد قام وفد بقيادة إدريس البارزانى، ويضم كلاً من كريم سنجارى ورشيد سندى وعبد الوهاب الأتروشى ، بزيارة قم ، واستقبل الخمينى الوفد ، واقتصر اللقاء على بعض كلمات المجاملة . وبعد هذا اللقاء ، ذهب الإخوان بمفردهما إلى رئاسة أركان الجيش (يقصد إدريس ومسعود البارزانى) ، ولم يصطحبا أى شخص آخر معهما ، وذلك فى أواسط مايو ١٩٧٩ ، وبقى ما جرى فى هذا اللقاء واللقاءات الكثيرة الأخرى ، التى كانت يعقدها إدريس لوحده مع مصطفى جمران ، وزير الدفاع الإيرانى والجندرمة ، طى الكتمان .

وتتفاقم الخلافات والانشقاقات ، حتى بين أفراد الأسرة البارزانية (إدريس ومسعود) ، وبين غلاة أنصار الأسرة القدامى ، ويصبحون فئات وشيعًا متنابذة متقاتلة على الأراضى الإيرانية فى « كرج » ، حيث المكان الذى حددته سلطات الحكم الدينى لإقامتهم ، وهو المكان نفسه ، الذى كان قد خصصه الشاه لمن سبقهم ، لا يغادرونه إلا بموافقة السلطة .

حتى الآن لم يبرأ هذا الحزب التاريخى من مرض الانقسامية ومن الهزات والانتفاضات فى داخله . نحن لا نستثنى العوامل الخارجة عنه ، والمحيطة به سواء الإقليمية منها أم الدولية أم المحلية . لكن كان على قيادته أن تستقرئ الأسباب وتحتويها ، أو تكشفها فتعالجها ، بدل تبادل التهم حولها . إن أيًا من القادة التاريخيين ، الذين تتباعوا على قيادة الحزب ، لم يكونوا مبرئين من تهمة « غمس » القلم فى حبر الانقسام وفى بحر العواطف الشخصية فى تصديه لخصومه .

ونقول أيضًا بأن الكثيرين ردوا هذه الأزمات لأسباب هى أبعد ما تكون عنها ، فقد وصفوا الحزب بأنه كان – منذ البداية – ذا طابع برجوازى ومن أصول ريفية فيها نسغ أغوية – إقطاعية من حيث التركيب والكوادر وانتماءات قيادية بصورة عامة ، وردوا بعض مشاكله لهذا السبب . ولكن هل من حزب فى العالم النامى ، أو فى هذه المنطقة من العالم . لم يكن من انتماءات وأصول غير هذه ؟

إن هذه المسحة البرجوازية لا تعنى أنه كانت للحزب وقادته مصالح طبقية برجوازية ليدافع عنها ، بل على العكس فإن الحزب عبر تعبيرًا أمينًا عن مصالح أعرض الجماهير الشعبية الكردية ، التى كانت تئن تحت وطأة الإقطاع والأغوية وجور النظام السياسى الحاكم . كما عبّرت برامجه ومبادئه وأدبياته عن ملامح مقروءة لحزب قومى تقدمى يجسد طموح شعب ينشد حقه فى وطنه وفى قوميته وخبز يومه .

انشقاق الحزب الديموقراطى الكردستانى

الحرب فى كردستان إيران وأثرها فى انشقاق الحزب :

عمل أعضاء القيادة المؤقتة على تغيير صورة الحزب الديموقراطى الكردستانى «القديمة» والمرتبطة بهزيمة سنة ١٩٧٥ ولمدة أربع سنوات . وهى عملية مرهقة ، وقد نجحوا إلى حد ما فى هذا المجال ، ولكن سرعان ما انقلبت الآية فى سنة ١٩٧٩ ، ومع انتصار الثورة فى إيران فى فبراير ١٩٧٩ ضد نظام الشاه الملكى فقد باشر اتجاه يمينى فى الحزب الديموقراطى الكردستانى نشاطه بعد أشهر قليلة من الثورة الإيرانية بقيادة إدريس مصطفى البارزانى ، وهو الأخ الأكبر لمسعود مصطفى البارزانى رئيس القيادة المؤقتة المنتخب للحزب الديموقراطى الكردستانى . وقد وقف إدريس مع الثورة الإيرانية الإسلامية ، وكان ذلك شيئًا طبيعيًا فى بداية الأمر . لكن الموقف بدء يأخذ اتجاهًا آخر بعد اندلاع أعمال العنف فى كردستان إيران حيث بدأ كرد إيران الثورة فى وجه السلطة الإيرانية الجديدة مطالبين بالحكم الذاتى فى نطاق الدولة الإيرانية . وقد أصبحت ثورة كردستان إيران هى الوجه الرئيسى للصراع بين اليمين واليسار فى الحزب الديموقراطى الكردستانى العراقى الذى يعمل من إيران ، أخذ إدريس يتقرب من قادة الثورة الإسلامية فى إيران ومن آية الله خومينى ، واستطاع إيجاد بعض الصلات إلى قيادة الحرس الثورى الإسلامى ثم إلى وزير الدفاع الإيرانى مصطفى جمران بالذات ،

وقد قام وفد بقيادة إدريس البارزانى ، ويضم كلاً من كريم سنجارى ورشيد سندى وعبد الوهاب الأتروشى بزيارة قُم ، واستقبل آية الله خومسنى الوفد واقتصر اللقاء على بعض كلمات المجاملة . وبعد هذا اللقاء ذهب إدريس ومسعود بمفردهما إلى رئاسة أركان الجيش ، ولم يصطحبا أى شخص آخر معهما وذلك فى أواسط مايو سنة ١٩٧٩ وبقى ما جرى فى هذا اللقاء واللقاءات الكثيرة الأخرى التى كان يعقدها إدريس بمفرده مع جمران والحرس الثورى طى الكتمان(١) وخلال اجتماعات إدريس مع المسئولين الإيرانيين فى قيادة وزارة الدفاع وغيرهم تعهد بالقيام بدور مهم فى الحملة العسكرية على كرد إيران المطالبين بالحكم الذاتى لقاء حصوله على المال والسلاح والتسهيلات وتجميع من يريدهم من اللاجئين بصفة مقاتلين فى زيوه وغيرها ودفع الرواتب لهم . وقد وعد أيضًا بتصفية قيادة الحزب من العناصر اليسارية . وطبيعى أن هذه الحقائق عرفت بالتدريج . فقد تحرك بصورة مكشوفة ضمن هذا التخطيط منذ أواخر مايو ، وراح يدعو إلى ضرورة قيادة عائلتهم للحزب والثورة ، وبالاعتماد على هذه الفرصة الجديدة فى استلام العون من إيران محاولاً إثارة وتجميع أفراد العائلة حول زعامته على هذا الأساس .

وقد طلب وزير الدفاع الإيرانى من إدريس تعيين أحد المسئولين فى منطقة باوه لاستلام الأسلحة والأعتدة ، وذلك قبل نشوب القتال فى باوه ببعضة أيام بين كرد إيران والقوات الحكومية ، لقد كان دخول اليمين هذه المرة - تحت مظلة أجنحة من الثورة الإيرانية التى كان من المفروض أن تنظر إليهم على أنهم كانوا أنصار الشاه المخلوع إلى آخر يوم حكمه - قد عقد الوضع كثيرًا على الاتجاه اليسارى الذى لم يحسب الحساب لمثل هذا الاحتمال . لقد كانت هناك علاقة مباشرة بين تدهور الوضع فى كردستان إيران ونشاط الاتجاه اليمينى ضد القيادة المؤقتة وترافق مع هاتين العمليتين تفاقم النشاط الإعلامى للتنظيمات اليسارية الإيرانية ضد الحزب الديموقراطى الكردستانى العراقى . حيث كانت على اطلاع على العلاقات التى تنمو بين إدريس البارزانى وبين الداعين إلى الحرب ضد كردستان إيران من جهة ، وضرب اليسار الإيرانى بوجه عام من جهة أخرى ، وكانوا حتى هذا التاريخ لا يفرقون بين الاتجاهات المختلفة فى الحزب الديموقراطى الكردستانى العراقى . لقد اشتد الصراع بين اليمين واليسار فى الحزب ،

(١) البديل الثورى ، ص ٢٩ .

وأغرقت دعايات اليمين ضد القيادة المؤقتة فى بحر الأحداث المذهلة الجارية فى كردستان إيران ، وكان ذلك نصرًا لليسار الذى لم يدخر فرصة إلا وبين سياسته المذكورة أعلاه ، ودعمها بمواقف عملية مما شكل بداية الاقتناع للتنظيمات الكردية واليسارية الإيرانية أن فى الحزب الديموقراطى الكردستانى العراقى اتجاهات على الأقل بخصوص الموقف منهم ، وقد تعزز ذلك فى الأيام الأولى للحرب الإيرانية الكردية وقبيل الهجوم على مهاباد فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٧٩ ، فقد جرى لقاء بين عناصر قيادية من الحزب الديموقراطى العراقى « البارتى » وذلك فى قرية كه وبه ر المنكورية ، وقد تم تأكيد موقف البارتى الإيجابى من نضال كرد إيران ، وأن البارتى لن يسمح باستخدام قوته ضدهم بسهولة ، وأكد قياديو الحزب الديموقراطى الكردستانى الإيرانى استعدادهم للحل السلمى على أنهم كانوا مقتنعين أن السلطة الإيرانية ترفض ذلك ، إلا أن الاتجاه اليمينى فى البارتى لم يتراجع عن خطته . بل وأقدم على أعمال أكثر مما وسع شقة الخلاف مع البارتى وأدى إلى انشقاقه .

اشتداد الصراع داخل البارتى :

لم تتوان القيادة المؤقتة للبارتى عن إعلان رفضها لكل العناصر المتحالفة مع الثورة الإيرانية المعادية للحركة الوطنية الكردية فى إيران . وأصرت على المحافظة على القيادة الحزبية وتطويرها . هذه القيادة التى سيكون مسعود البارزانى رئيسًا كامل الصلاحية لها ، وسيكون للبارزانى دور كامل فيها ، ولم يفت العناصر اليمينية اتخاذ الدرس المنسجم مع عقليتها من هذه المواقف الوطنية . وكانت هذه العناصر قد وقعت خلال شهر مارس سنة ١٩٧٩ على عريضة تطالب بتجميد القيادة المؤقتة . وبعقد مؤتمر تسيطر عليه عن طريق البقية من المؤسسة العشائرية – أى إن يستلموا قيادة الحزب مرة أخرى[1] وفى أواسط يونيو باشر الاتجاه اليمينى بشن حملة مكشوفة ضد القيادة المؤقتة ، وكانوا يركزون على أن القيادة المؤقتة ضد البارزانى وأنهم ماركسيون ، وفى أواسط يوليو تجمع أعضاء القيادة المؤقتة للحزب فى قرية شاوانة قرب شنو لعقد اجتماع طال الانتظار له ، وقد حضره جميع الأعضاء عدا نورى شاويس وعلى عبد الله اللذين كانا فى الخارج ، أما إدريس البارزانى فلم يدع إلى الاجتماع ، وهو الأمر الذى أغاظه كثيرًا . خاصة وأن اجتماع شاوانة قد أسفر عن انتخاب رئيس الحزب ، ولكونه

(١) البديل الثورى ، ص ٣١ .

لم تجر تغييرات فورية فى القيادة من جهة أخرى ، ولكن المعركة لم تنته بذلك ، فبعد هذا الاجتماع تعاقبت الأحداث بسرعة كبيرة نحو التدهور ، فقد استمر اليمين فى نشاطه ضد الحزبية . ومع اقتراب وقوع الحرب فى كردستان إيران . الأمر الذى يعنى وصول الأسلحة والأموال إليهم ، وأرسلوا بعض العشائريين إلى منطقة الفرع الأول للحزب « زاخو والعمادية » وأخذوا يدعون باسم البارزانى إلى رفض الحزبية والالتفاف حولهم وتجميع قوات البشمة رجة « الأنصار » على هذا الأساس ، وأرسل آخرون إلى منطقة الفرع الثانى ، وقاموا بأدوار مماثلة ، وحينما شنت القوات الإيرانية الهجوم على كردستان فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٧٩ فى منطقة باوه فى محافظة كرمنشاه اقترن هذا الهجوم المسلح بحملة ضد القوى اليسارية وغلق صحافتها وتضييق أنشطتها العلنية مع ازدياد المد اليمينى الموالى للثورة الإيرانية ، فحال نشوب القتال كان بعض الضباط الكرد من أتباع البارزانى يذهبون إلى معسكرات الجيش الإيرانى يوميًا ، ولم يكتفوا بذلك بل كانوا يذهبون إلى المواقع الأمامية ، وكان الحزب الديموقراطى الكردستانى الإيرانى يتهم هؤلاء بتزويدهم الجيش بمواقع البشمة رجة العائدين له . وفى أوائل سبتمبر سنة ١٩٧٩ دخلت سرية من الحرس الإسلامى الإيرانى إلى ناحية شنو ، وقام مسئول بشمة رجة الحزب الديموقراطى الكردستانى العراقى « البارتى » والذى كان يتسلم التوجيهات من قيادة اليمين بجولة مع آمر السرية فى القصبة . وبعد يومين - أى فى ٧ سبتمبر قام أهالى شنو بمظاهرة تطلق شعارات التأييد للثورة الكردية وشعارات معادية للمتعاونين مع الحكومة الإيرانية ، وسرعان ما أطلق المسلحون النار على المظاهرة ، وكان المسلحون من أتباع البارزانيين ، مما أدى إلى مقتل ٧ مواطنين وإصابة ١١ بجراح ، وتحولت شنو إلى مأتم لأيام عديدة . وهى المدينة التى أقامت أكبر حفل تأبين قبل بضعة أشهر حينما توفى والد إدريس الملا مصطفى البارزانى بسكتة قلبية فى إحدى مستشفيات الولايات المتحدة فى مارس سنة ١٩٧٩[1] .

لم تجر محاسبة أحد على هذه العملية بالرغم من أن الذين نفذوها معلومين ، وكان مؤلمًا لليسار أن يشاهد إدريس البارزانى وهو يتجول من قرية إلى أخرى فى مناطق تركة قر ، مه ركة قر مع الحرس الإسلامى أحيانًا وبدونهم أحيانًا أخرى ملقيًا الخطب وحاثًا الكرد على حمل السلاح ضد كرد إيران المعارضين للسلطة . أما اليسار فى حزب

(١) Arabia, Ibid.

البارتى فقد كثف جهوده مع منظمة التحرير الفلسطينية وباقى المنظمات اليسارية الإيرانية كحزب توده لكى يقوموا بدورهم فى التشجيع على إيقاف الحرب فى كردستان وإجراء مفاوضات بين السلطة الإيرانية والحزب الديموقراطى الكردستانى الإيرانى «حدكا» ، وقد قاموا بدورهم خير قيام، فقد ركز حزب توده فى جريدته اليومية « منامة مروم » على حل المشكلة الكردية بما يضمن الاستجابة للمطالب القومية المشروعة ، ووفق خط محاربة الإمبريالية وتعزيز الاستقلال الوطنى . وقد توفرت لدى العناصر اليسارية القناعة التامة أن كل شىء قد انتهى ولم يعد بالإمكان العمل فى صفوف البارتى حيث التصق به «عار النكسة سنة ١٩٧٥» ثم ما حدث من وقوف العناصر اليمينية مع السلطة الإيرانية ضد كرد إيران . لكن موقف العناصر اليسارية قد تعزز بعد توقف القتال وبدء المفاوضات بين قيادتى الثورة الإيرانية والثورة الكردية على إثر صدور بيان بذلك من آية الله خومينى(١) ، وقد جاء عقد مؤتمر للبارتى فى نوفمبر سنة ١٩٧٩ ليضع حدًا نهائيًا للعمل والتعاون بين اليمين واليسار فى ذلك الحزب .

مؤتمر الحزب الديموقراطى الكردستانى العراقى نوفمبر سنة ١٩٧٩

قدم مسعود البارزانى رئيس البارتى اقتراحًا بعقد مؤتمر للحزب فى أقرب فرصة- أى فى صيف أو خريف ١٩٧٩ . وقد عارض الاقتراح أمين عام الحزب سامى عبد الرحمن وعدد من أعضاء القيادة . حيث طالبوا بتأجيله إلى ربيع ١٩٨٠ مؤكدين أن ثمة حاجة إلى الوقت لكى تقام التنظيمات الحزبية فى صفوف اللاجئين ، ولكى يتم توعيتهم بالنهج الجديدة للحزب ، وبينوا أن المؤتمر الذى سيعقد بهذه العجالة لن يكون مؤتمرًا حزبيًا ، بل تجمعًا للاجئين فى أحسن الأحوال .

وبعد أن طالت المناقشة ظهر جليًا أن الرئيس المنتخب كان قد تعهد بعقد المؤتمر ، وكذلك كان يرغب فى تعديل أوضاع القيادة بشكل ينسجم مع تفكيره . فصوتت القيادة المؤقتة بأغلبية بسيطة على قرار عقد المؤتمر . حيث فعل البعض ذلك لكى ينهوا هذا الصراع الداخلى المنهك ، وكان واضحًا أن المؤتمر لن يكون من نوع المؤتمرات التى تعقدها الأحزاب الثورية ، وإنما سيكون اجتماعًا لبقايا المؤسسة العسكرية العشائرية . بالإضافة إلى بعض الموظفين والكتبة ، وإذا لم يفز هؤلاء بالانتخاب فسيجلبون إلى

(١) البديل الثورى ، ص ٤٠ .

المؤتمر عن طريق التعيين . وكان تغلغل السافاك والقيم المادية الصرفة التى كان يشجعها نظام الشاه على حساب القيم الوطنية قد تسببت فى تآكل الاتجاهات الوطنية لدى الكثيرين ، ولم تكن أحداث الثورة الإيرانية قد أثرت فى قمة هذا الهرم الذى سيشكل غالبية مندوبى المؤتمر . وكان واضحًا أن المطلوب هو إعطاء الشرعية للتغييرات التى يزمعون إجراءها ، والتغييرات ستتم إن عقد المؤتمر أو لم يعقد . لذلك ترك أمر الإعداد له إلى المهتمين بعقده ورفض الاتجاه اليسارى الدخول فى أى صراع حول ذلك[1] .

انعقد المؤتمر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ ، فقد غادرت وفود المؤتمر طهران قادمة إلى أورمية ، وكذلك توافد المندوبون من مختلف أنحاء إيران ، وقدمت السلطات كل التسهيلات الضرورية ، وقد جيئ بجميع بقايا المؤسسة العسكرية العشائرية إلى المؤتمر، ومنهم من كان معروفًا بانتمائه للسافاك لدى الجميع . فعلى سبيل المثال شارك فى المؤتمر أكثر من ٧٠ مندوبًا معينًا من هؤلاء من كرج وغيرها ، وحضر إلى المؤتمر ممثل عن الحزب الديموقراطى الكردستانى التركى ، والذى كان يؤيد الاتجاه اليسارى بحماس لا يخفيه . ومندوب الحزب الشيوعى الذى كان يؤيد أيضًا اليسار ، ولكن بصورة غير علنية . وفى هذه الأثناء تواصل مجيئ مندوبى المؤتمر إلى كرج ، وكانت آراء معظم القادمين من أوروبا جيدة . ويمكن القول أن جميعهم استنكروا بصيغة أو بأخرى الأعمال التى اقترفت فى كردستان إيران ، ولكن تخلى البعض عن مواقفهم عندما لوح لهم بمناصب فى المكتب السياسى واللجنة المركزية .

لقد انعقد المؤتمر فى ٤ نوفمبر فى بناية مدرسة صغيرة بقرية فى ناحية مركز أورمية، وافتتح فى جو متوتر وبكلمة عامة ألقاها رئيس الحزب . أما القيادة المؤقتة فقد رفضت تقديم أى تقرير عن الثورة والحزب . على أنها حضرت المؤتمر لكى تكون جاهزة للرد على أية تزييفات للحقائق ولكى لا يتخذ الصراع طابعًا عنيفًا . لقد ازداد ضغط رئيس الحزب ، وكذلك ضغط أوساط واسعة من كوادر الحزب وقواعده على الاتجاه اليسارى لكى لا ينسحبوا من المسئولية، وأن يرشحوا أنفسهم لإعادة الانتخاب فى المؤتمر. ولكن أعلن هؤلاء أن الحد الأدنى من الشروط التى ترضى اليسار هو إدانة هذه الأعمال وعدم تواجد رموز اليمين وقائدهم فى قيادة الحزب وهى شروطهم للترشيح .

(١) البديل الثورى ، ص ٣٣ .

وفى هذه الأثناء كانت تجرى معركة سرية بين الأخوين حول رئاسة الحزب . فقد كان إدريس مصرًا على أن يصبح هو الرئيس فى المؤتمر المزمع عقده . رغم أن الأكثرية لم تكن معه، ولكن مسعود لم يكن مستعدًا للتنازل له ببساطة . وفى أواسط نوفمبر سنة ١٩٧٩ وكنتيجة لتفاقم هذه الأجواء اضطر إدريس إلى التراجع عن محاولاته الاستئثار بالرئاسة . خشية أن يدفع ذلك أخوه إلى التعاون مع اليسار والتخلى عنه نهائيًا وهو يعلم أن ذلك ينهيه سياسيًا . لقد أخذت التيارات الثلاثة فى الحزب تتبلور بشكل أوضح من السابق . التيار اليسارى والتيار اليمينى والتيار الوطنى العام الذى يقوده رئيس الحزب ، ولم يحتفظ هذا التيار بوعوده ، وإنما فضل التعاون مع التيار اليمينى عندما أصبح أمام الاختيار بين اليمين واليسار ، وذلك لأسباب مادية وعدم التحرر من الفكر العشائرى والمصالح العائلية، وحتى لو كان التيار اليسارى فى الحزب قد قبل بالترشيح ، فقد كان الآخرون مصرون على تحديده وتقليص تمثيله وتحويله إلى تابع فى القيادة الجديدة . لقد عقد المؤتمر فى ١١ نوفمبر جلسته الثانية والختامية ، ورغم الأجواء المتوترة فقد تسنى للأمين العام للحزب سامى عبد الرحمن إلقاء كلمة تحدث فيها بإسهاب عن إنجازات الأعمال العسكرية التى خاضها الحزب منذ ٢٦ مايو سنة ١٩٧٦ وعن تضحيات قادتها ، ونفى التهم التى وجهت ضد القيادة المؤقتة . وبين أسباب عدم استعداده ورفاقه للترشيح، وكان ذلك فى الحقيقة بمثابة خطاب وداعى لحزب عمل فى صفوفه سنين طويلة . وقد ارتفعت أصوات المطالبين بضرورة بقائه والقيادة المؤقتة على رأس الحزب . وهكذا انتهى دور القيادة المؤقتة ، وانتهى معه النهج الحزبى الثورى الذى سبق وأن اختطه الحزب الديموقراطى الكردستانى العراقى ، وأعيد الحزب إلى قيادته التقليدية المكونة من أفراد عائلة واحدة ليقودوا مسيرته ويسيروه وفق مصالحهم ، ويتحمل الجناح اليسارى بعض المسئولية فى هذا الانشقاق ، فهذا الجناح لم يكن منسجمًا فيما بينه منذ البداية ، وإن البعض من أعضائه قد وقف ضد توجيه النقد إلى المؤسسة البارزانية ، ثم إن البعض الآخر قد قبل بعض المساومات مثل التساهل فى أمر المجموعة التى أرسلها اليمين فى أكتوبر سنة ١٩٧٧ إلى الثورة والموقف من عضوية إدريس البارزانى فى المكتب السياسى بعد اجتماع شاوانة فى صيف سنة ١٩٧٩[١] .

---

(١) البديل الثورى ، ص ٤٠ – ص ٤٣ .

انبعاث نضال الكرد من أجل الحكم الذاتى فى كردستان العراق

فى أعقاب فشل نضال الكرد بقيادة مصطفى البارزانى عام ١٩٧٥ ، تغيّر الوضع فى العراق وكردستان العراق تغيّرًا حادًا . فقد أصبح حزب البعث فى العراق ، بعد أن قمع الثورة الكردية ، عمليًا ، سيد الوضع فى البلاد ذا حقوق كاملة . وكان قبل هذا الوقت ، أى قبل عام ١٩٧٥ ، يفسر مرارًا الكثير من إحباطاته وإخفاقاته وعدم الثبات فى اتخاذ تدابير اجتماعية - اقتصادية وسياسية أكثر راديكالية « بدسائس الإمبريالية والصهيونية ، التى تساعد الانفصاليين فى الشمال » أى الكرد ، وبعد هزيمة الثورة الكردية وجد حزب البعث فى العراق نفسه أمام ضرورة إظهار النوايا الحقيقية للنظام القائم ، سواء فى القضايا العراقية العامة ، أو فى القضية الكردية .

كانت مواقف الحزب الشيوعى العراقى وحزب البعث فى العراق ، المشاركين فى الجبهة القومية - الوطنية التقدمية من الحركة فى سبيل الحكم الذاتى لكردستان العراق عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، تختلف عن بعضها البعض اختلافًا مبدئيًا . وانتقد الحزب الشيوعى العراقى انتقادًا شديدًا سياسة الجناح اليمينى المتطرف فى الحزب الديموقراطى الكردستانى ، ونشاطه . لكنه اعترف فى الوقت نفسه بشرعية مطالب الشعب الكردى ، فقد كان مهتمًا بأن تحافظ القوى الديموقراطية الحقيقية فى كردستان على مواقعها . أما حزب البعث فى العراق فقد وقف من هذه المسألة موقفًا مغايرًا تمامًا . ولما طرحت الأوساط الحاكمة فى العراق برنامج الحكم الذاتى للكرد حاولت فى الوقت نفسه إشعال نار النزاع المسلح لكى تقضى على الحركة الكردية المسلحة . ورغم تناقضات هذه الأوساط مع العناصر اليمينية الكردية المتطرفة ، فإنها لم تكن معنية موضوعيًا بالتيارات الثورية الراديكالية ، التى صلب عودها فى كردستان العراق . فالسلطات العراقية ، بعد أن قضت على الحركة الكردية المسلحة بالعناصر اليمينية وحسب ، بل وبتلك القوى الكردية اليسارية ، التى ، حسب رأيها - تشكّل خطرًا على النظام الحاكم فى المستقبل . بدأت السلطات العراقية بتهجير بعض الكرد فى كردستان إلى مختلف المناطق العربية من العراق ، حيث وُضعوا عمليًا تحت رقابة السلطات المحلية الدائمة . وعبرت عشرات الآلاف من العائلات الكردية الحدود إلى

كردستان إيران خشية الملاحقات ، وهى تعانى الحرمان وشظف العيش ورداءة المأوى وفقدان الخدمات الطبية ، والبطالة .

إلى جانب الاضطهاد طرح الحزب الحاكم فى البداية مشروع الحل « السلمى » للمسألة الكردية .

بادئ ذى بدء ، حاول الحزب الحاكم ، وبهدف التشهير بالحزب الديموقراطى الكردستانى ومصطفى البارزانى ، إظهار ودّه تجاه الشخصيات التى انشقت عن الحزب الديموقراطى الكردستانى ، وعلى رأسها عزيز عقراوى ، وتعاونت مع الحكومة ، وهى تأمل فى التوصل إلى إصدار قانون الحكم الذاتى بهذه الوسيلة .

وفى هذه الأثناء جرى تشكيل الأجهزة التنفيذية والتشريعية لمنطقة الحكم الذاتى للكرد . حاول حزب البعث الحفاظ ، ولو على الصلات الودية الشكلية مع الحزب الشيوعى العراقى . ونشرت مرارًا على صفحات الصحف الرسمية مواد تدل على نوايا العراق فى « الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع الدول الاشتراكية » . كما أقام حزب البعث ، ولتقوية نفوذه ، عددًا من المؤتمرات الدولية بين ١٩٧٦ و ١٩٧٨ ، جرت فيها مناقشة قضايا النضال الوطنى التحررى والتعاون مع الدولة الاشتراكية ، وكذلك تمت المصادقة على العقوبات ضد سياسة أنور السادات . وثمة أسس للاعتقاد بأن كل ما جرى كان ، وإلى حد معين ، للفت أنظار الرأى العام العالمى التقدمى عن مخططات الحكومة العراقية المعادية للديموقراطية ، وعدم السماح بتوجيه النقد إليها ، وعرقلة عزلتها على الساحة الدولية .

بعد أن أخمد البعثيون فى العراق الحركة الجماهيرية المسلحة فى كردستان فى أواسط السبعينيات شرعوا فى القضاء على إمكانيات نشوئها من جديد . ولأجل تحقيق هذا الهدف وجهوا جهودهم إلى ما يلى :

١ - تغيير التركيب القومى لسكان كردستان العراق (حيث احتاج ذلك إلى تهجير أكبر عدد ممكن من الكرد إلى المناطق الجنوبية والوسطى من العراق) .

٢ - إنشاء ما يسمى بالحزام العربى فى المنطقة الحدودية مع تركيا وإيران (ليكون بمثابة حاجز أمام الاتصالات القائمة بين الكرد فى إيران والعراق وتركيا) .

٣ – حرمان حركة الكرد من طليعتها من الديموقراطيين الكرد والشيوعيين وغيرهم ، عن طريق التهجير .

٤ – تحسين العلاقات مع حلفاء العراق السابقين فى حلف بغداد (إيران ، تركيا)، مستغلين اهتمام الدولتين فى الصراع المشترك ضد « الخطر الكردى » ، والتوصل إلى إزالة إمكانيات نهوض جدّى للحركة الكردية القومية – الديموقراطية .

وبعد أن توصل البعثيون إلى توطيد مواقعهم بعض الشىء ، بدأوا فى عام ١٩٧٦ حملتهم ضد حلفائهم بالأمس فى الجبهة القومية – الوطنية التقدمية من الشيوعيين ، فالجبهة القومية – الوطنية التقدمية ، التى حسب أقوال الرئيس العراقى أحمد حسن البكر يجب « ألا تتصف بطابع مؤقت ، وإنما بطابع استراتيچى » ، تحوّلت إلى جهاز مدعوّ لانتهاج الخط السياسى للبعثيين فقط . وحُرم الشيوعيون والديموقراطيون الكرد من إمكانية العمل بصورة مستقلة فى إطار الجبهة . وعلاوة على ذلك ، وضع صدام حسين ، وكأنه يردّ على انتقاد الشيوعيين بشأن دور الجبهة القومية – الوطنية التقدمية ومهامّها ، فى ٧ مارس عام ١٩٧٩ موضع الشك أهلية الوثيقة ، التى بفضلها تشكّلت الجبهة المشار إليها . وأعلن (بوجه خاص) : « لم يكن قيام الجبهة القومية فى أوضاع كان فيها حزب البعث فى قيادة الدولة ضرورة ملحة » .

بعد أن استقر به المقام فى بغداد ، تلقّى مؤسس حزب البعث ميشيل عفلق ، المعروف بآرائه اليمينية والمعادية للشيوعية ، تأيدًا كبيرًا من النظام القائم ، وقام بزيادة نشاطه المعادى للديموقراطية . وأخذت الحملة المعادية للشيوعية ترتدى طابعًا مكشوفًا أكثر فأكثر . فقد اتخذ التنكيل ضد الشيوعيين طابعًا جماهيريًا ، يعيد إلى الأذهان كثيرًا الأحداث السُّود عام ١٩٦٣ ، وجرى إعدام عدد من ضباط الجيش العراقى بتهمة الانتماء إلى الحركة الشيوعية ، كما تعرّض للملاحقة والاضطهاد عدد كبير من ممثلى الحزب الشيوعى العراقى فى الفروع المحلية للجبهة القومية – التقدمية. وشملت إجراءات التفرقة تجاه الكرد والديموقراطيين والشيوعيين نظام التعليم ، حيث جرت إعادة بناء النشاط التربوى – التعليمى بروح « التبعيث » ، وكان لحزب البعث فى العراق وحده حق « تمثيل الأمة » و « الجماهير الشعبية » . بدأت فى جامعات بغداد ، والموصل ، والبصرة والسليمانية حملة لتطهير المدرسين من أنصار الشيوعيين والمتعاطفين معهم .

إن من بين أعمال البعثيين المعادية للكرد ، التى تميّزت بوحشيتها بشكل خاص كان تهجيرهم ، الذى أسفر عن تهجير ٧٠٠ ألف كردى من ديارهم الأصلية . أنشأت السلطات العراقية « وحدات سكنية » خاصة للمهجّرين الكرد، كانت تحرسها مجموعات مسلحة ، وعاش المهجرون الكرد فى أماكن السكن الجديدة حياة البؤس والشقاء وشظف العيش . وكما تشير نشرة الحزب الشيوعى العراقى « عراق لتر » فإن هذه «الوحدات السكنية» أصبحت بظروفها الرهيبة ومعاملة المهجّرين الوحشية تعيد إلى الأذهان « القرى الاستراتيچية » ، التى أنشأها الأمريكيون فى أثناء الحرب فى فيتنام ، عائلات معينة ، ومغادرة أماكن السكن الجديدة ، وقد قمعت المظاهرات المعادية للنظام القائم فى « الوحدات السكنية » بوحشية . وأما تلك الحقيقة ، التى تدل على العنف ، الذى مارسه النظام العراقى ضد الكرد ، فهى أن المنطقة التى تم تهجير منها تبلغ مساحتها مساحة لبنان المعاصر . وحسب ما أعلنته نشرة الحزب الشيوعى العراقى ، فقد تم من عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٩ إخلاء ١٢٢٢ قرية من سكانها فى محافظات ديالى، والسليمانية ، وأربيل ، ودهوك ، والموصل ؛ وقد أحرق قسم من هذه القرى ، أو أزيل من على وجه الأرض تمامًا بالبلدوزرات والدبابات ، وأدى توطين العرب الرحل فى القرى الكردية إلى تأزم شديد فى العلاقات بين العرب والكرد .

وفى الوقت نفسه أغلقت المدارس الكردية بأمر من السلطات، واستبدلت بالمدارس العربية ، وأصبح التعليم يجرى فى الأكثرية الساحقة من مدارس كردستان العراق باللغة العربية ، رغم أن بيان ١١ مارس عام ١٩٧٠ ، والقانون رقم ٣٣ بتاريخ ١١ مارس عام ١٩٧٤ ، بشأن الحكم الذاتى للكرد ، قد نص على أن اللغة الرسمية فى كردستان هى اللغة الكردية . وخلافًا لما جاء فى بنود البيان حول حق السكان الكرد فى أن تكون لهم مدارسهم يجرى التعليم فيها باللغة الأم ، وحق تعليم الكرد فى جميع الجامعات والكليات العسكرية ، فقد أدخلت خلال السنة الدراسية لعام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ فقط ، فى نصف المدارس الكردية ، برامج المدارس العربية بدلاً من البرامج الكردية . واستبدلت الكتب المدرسية باللغة الكردية بكتب بالعربية . كما استبدلت وبأمر من السلطات العراقية أسماء أكثر المدارس ، وكذلك أسماء التعاونيات الزراعية والفنادق والمطاعم فى كردستان العراق ، بأسماء عربية . فى عام ١٩٧٨ أغلقت أكاديمية العلوم الكردية ، التى تأسست حسب اتفاقية بين الحزب الديموقراطى الكردستانى والحكومة العراقية فى

نوفمبر عام ١٩٧٠ . وفيما يتعلق بجامعة السليمانية ، التى كان هدفها إعداد الكوادر الكردية الوطنية ، فهى لم تعد عمليًا جامعة كردية ، إذ إن عدد الكرد الدارسين فيها وصل الحد الأدنى ، وإلى جانب ذلك فإن جميع شؤون منطقة الحكم الذاتى أخذ يديرها عمليًا وزير الدولة لشؤون التنسيق .

ولا ينتخب أعضاء الأجهزة التشريعية لمنطقة الحكم الذاتى الكردية من قبل السكان ، وذلك خلافًا للقانون رقم ٣٣ حول الحكم الذاتى ، وإنما يتم تعيينهم من قبل السلطات العراقية الرسمية . لقد أبعدت السلطات العراقية من قيادة أجهزة الحكم الذاتى حتى تلك الشخصيات فى الحزب الديموقراطى الكردستانى الموالية للنظام ، التى وقفت فى أثناء أحداث عام ١٩٧٤-١٩٧٥ ضد نهج البارزانى والحزب الديموقراطى الكردستانى وتعاونت مع البعث . قام البعثيون فى العراق بتطهير جماعى لأجهزة الإدارة الذاتية لمنطقة الحكم الذاتى .

اتسمت المرحلة التى تلت انهيار ثورة أيلول بعد اتفاقية الجزائر بتأسيس حركات ثورية تقدمية ، وفى مقدمتها الاتحاد الوطنى الكردستانى وأحزاب أخرى مثل الحزب الاشتراكى الكردستانى وغيره . وأعلن الاتحاد الوطنى وقوى كردية أخرى الثورة من جديد ، وتصدت للإجراءات الحكومية فى سنوات (١٩٧٦ - ١٩٩١) وهى سنوات تعتبر أصعب فترة زمنية عاشتها الحركة التحررية الكردية ، شهدت خلالها الحرب[١] العراقية- الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) وتحولت مناطق كبيرة من كردستان إلى ساحة حرب بين الجانبين .. وكانت الممارسات العراقية فى كردستان شديدة العنف بشكل لم يسبق له مثيل .

كذلك شهدت هذه الفترة ، ولأول مرة فى التاريخ استخدام الحكومة للأسلحة الكيماوية ، كان ذلك فى ١٦ مارس ١٩٨٨ ، حينما أغارت الطائرات العراقية على مدينة حلبجة وقصفتها بالغارات السامة (غاز الخردل والسيانيد وغاز الأعصاب) وقتلت فى أقل من دقائق أكثر من (٥٠٠٠) شخص جلهم من النساء والشيوخ والأطفال . كل ذلك كان يجرى وسط سكوت العالم الحر . لأن الأمر لم يكن يمس مصالحه ، ولم يكن الرأى العام العالمى مطلعًا على تفاصيل الجرائم التى ارتكبت بحق الشعب الكردى بسبب

(١) عدنان المفتى : الكرد والعلاقات العربية الكردية ، ص ٢٥ . القاهرة ، مكتبة مدبولى .

الحصار السياسى والإعلامى الذى فرضته الدول الإقليمية على كردستان ، لكن الغزو العراقى للكويت الذى هدد مصالح الدول الكبرى ، والتطورات المتلاحقة فى الاتحاد السوفييتى إلى جانب تطور التقنية التكنولوچية والمتعلقة بثورة الاتصالات والمعلومات سهل الاتصال بين جميع أرجاء العالم . كل ذلك ساهم فى إطلاع العالم على التراچيديا الكردية ومأساة هذا الشعب الآمن . وكان أمرًا طبيعيًا بعد انتهاء حرب الخليج وفشل الانتفاضة فى كردستان العراق ، وهروب أكثر من مليونى إنسان من سكان المدن الكردية إلى تركيا وإيران ، والمشاهد المروعة التى نقلتها أجهزة الإعلام والتليفزيون عن معاناة هذا الشعب أن يهتز الضمير العالمى ويتحرك من أجل وقف المأساة ، ولأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة يصدر مجلس الأمن قرارًا لصالح الشعب الكردى ، وهو القرار ٦٨٨ الذى يدعو الحكومة العراقية إلى وقف اضطهاد الشعب الكردى ، ونبذ العنف وحل المشاكل عن طريق الديموقراطية . وقررت دول التحالف إقامة منطقة آمنة لكى يتسنى للاجئين العودة من تركيا وإيران ، ويعتبر القرار تطورًا إيجابيًا لصالح الشعب الكردى ، واستطاع أن يستفيد منه ومن العطف الدولى وتأييده كى ينظم صفوفه خاصة ، وقد كانت الأحزاب الكردية قد نجحت عام ١٩٨٨ فى تشكيل جبهة سياسية تحت اسم الجبهة الكردستانية ، فقامت فى ١٩٩٢/٥/١٩ بإجراء انتخابات لتأسيس البرلمان الوطنى الكردستانى ، وتشكيل حكومة إقليمية فى كردستان بعد أن فشلت فى التوصل إلى اتفاق مع حكومة بغداد ، وبعد أن سحبت بغداد إداراتها من المنطقة وتوقفت عن دفع الرواتب وفرضت حصارًا عليها .

إن سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة أوجدت شروخًا كبيرة فى العلاقات العربية - الكردية ، ينبغى بذل جهود استثنائية من أجل معالجتها ، ولا شك أن حرب الخليج الثانية (حرب الكويت) قد عقدت القضية الكردية فى العراق وأوجدت لها أبعادًا إقليمية ودولية ، وهذا أمر يتطلب الحرص أكثر على تصحيح مسار العلاقات العربية - الكردية ، لأن الروابط التى تربط الشعبين أكثر من التشوهات التى تعرضت لها ، وأن التحديات التى تواجه المنطقة تتطلب بذل جهود مشتركة دون أن يقتصر ذلك على العلاقة مع الشعب العربى فى العراق فقط ، وإنما أيضًا مع الشعوب والحكومات العربية المختلفة[١] .

---

(١) عدنان المفتى : الكرد والعلاقات العربية الكردية ، ص ٢٨ .

إن الأوضـاع ليس فـى كـردسـتـان الـعـراق فـحـسـب ، وإنما فى الـعـراق عـمـومًـا قـد تدهورت بسبب استـمـرار الأوضاع الاستثنائية ، وعدم اتخاذ أية خطوات نحو الحوار الديموقراطى بين أبناء الشعب العراقى من أجل خلاصه من آثار الدكتاتورية البغيضة ، وبالتـالى لم تجـد الفـيـدرالـيـة قدرهـا من الاهتـمـام لإثرائهـا وتنفـيـذهـا من خـلال حـوار ديموقراطى مع القوى السياسية الديموقراطية فى العراق بما فيها الحكومة المركزية ، ولعل الاقتتال الداخلى وتعاون الحزب الديموقراطى الكردستانى مع القوات العراقية مرة فى احتلال مدينة أربيل فى ٣١ أغسطس ١٩٩٦ ومرات بتعاونه مع الجيش التركى ودعوته لاجتياح كردستان العراق لمواجهة الاتحاد الوطنى الكردستانى قد شكل خسارة كبيرة أخرى للشعب الكردى والعراقى ، إضافة إلى استمرار الحصار المزدوج على إقليم كردستان ، الحصار الدولى على كل العراق ، وكردستان جزء منه ، والحصار الحكومى على المنطقة الكردية .

* * *

الباب الثالث

الفصل التاسع : علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالكرد حتى عام ٢٠٠٣ .

(أ) علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالكرد قبل حدب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ .

(ب) علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالكرد سنة ١٩٩١ .

(جـ) الولايات المتحدة والصراع بين الحزبين الكرديين الديموقراطى الكردستانى ، الاتحاد الوطنى الكردستانى .

الفصل التاسع
علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالكرد حتى عام ٢٠٠٣

١ - قبل حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ .

٢ - بعد سنة ١٩٩١ .

٣ - الولايات المتحدة والصراع بين الحزبين « الديموقراطى الكردستانى » والاتحاد الوطنى الكردستانى .

(أ) علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالكرد قبل حرب الخليج الثانية ١٩٩١ :

دور ومصالح السياسة الأمريكية :

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المنطقة وبسط نفوذها فيها منذ زمن بعيد ... ولم يكن دورها « التوفيقى » أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها ، بنود ولسن الأربعة عشر عام ١٩١٧ ، إلا قناعًا زائفًا لوجهها الاستعمارى ، الذى كان يعود إلى عشرات السنين قبل الحرب العالمية الأولى . بل إن دخولها اللاحق فى تلك الحرب ، لم يكن لدعم شعوب أوروبا ضد الاكتساح الألمانى كما أشاعوا وأذاعوا ، بل كان فى حقيقته خطوة عسكرية ، تحت غطاءات أخلاقية وإنسانية ، مما ضمن لها حضورًا ووجودًا فى مؤتمر الصلح بباريس لاقتسام المكاسب ، ولكن لم يكتب لها النجاح فى تلك الفترة بسبب حداثة عضويتها فى نادى المستعمرين ، لكنها حققت هذا النجاح كاملاً غير منقوص بعد الحرب العالمية الثانية ، بحيث تولت زعامة النادى برمته ، وتتوجت على عرش الإمبريالية وأشكال الاستعمار الجديد حتى يومنا هذا ، وما دورها واهتمامها فى الخليج إلا أحد أهم هذه الحقائق .

كان التغلغل التبشيرى الأميركى فى كردستان هو البدايات ، والتباشير لدورها الاستعمارى الآتى الكبير . ولقد ركزت أيضًا على إحداث مؤسسات ثقافية وخيرية لدعم نفوذها ، فعقدت مثلاً فى ٧ مايو ١٨٣٠ « معاهدة للصداقة والتبادل التجارى » مع الإمبراطورية العثمانية ، تشمل طبعًا جميع الولايات ، بما فيها ولاية الموصل . ومن ضمنها سناجق كردستان .

وفى عام ١٨٥٦ ، عقدت معاهدة مشابهة مع إيران ، يحصل بموجبها الرحالة والتجار والصناعيون من أتباع البلدين على حق نقل جميع أنواع البضائع والمنتوجات ، برًا أو بحرًا ، من وإلى البلدين .

كان القنصل الأمريكى هو الذى يهتم بشؤون منطقة كردستان كلها . وقد ضمنت أمريكا التغلغل فى جزئى كردستان « الإيرانى » و « العثمانى » .

واهتمت أمريكا الرأسمالية بالجانب المالى والاقتصادى أيضًا ، عندما عملت على توظيف الرساميل الأمريكية فى مشروعات إعمارية ، كان أهمها خط الحديد المقترح بين سيواس والسليمانية من المنطقة الكردية . وتمتعت الصادرات الأمريكية فى الوقت نفسه بجميع أوجه الحماية والامتيازات الجمركية الممنوحة للدول الأوروبية الأخرى(١) .

لقد حصل تشستر على امتياز للخط الحديدى المقبل الذى يشمل أراضى كبيرة من الأجزاء الشمالية والغربية والجنوبية من كردستان (وقد افترض بناء شبكة من الخطوط الحديدية من سيواس وحتى السليمانية ، والتى تمر فى خربوط - ديار بكر - الموصل - كركوك وسيواس - بومورتاليك - إسكندرون - سيواس - بدليس - وان) . ونالت مجموعة تشستر لتأمين المداخيل (الضمانات الكيلومترية) حق استثمار الموارد المعدنية بما فيها حقول النفط فى منطقة بناء الخطوط الحديدية .

ولقد كان ذلك - حسب فكرته - مشروعًا كولونياليًا كبيرًا للرأسمال الأمريكى ، الذى لم يُنفذ آنذاك بسبب معارضة ألمانيا ، والتى تمتعت - يومذاك - بتأثير أكبر على الباب العالى ، ومما له دلالته ، اختيار أراضى الامتياز التى لم تكن لها أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية فحسب ، بل ومن الناحية الاستراتيجية ، ولقد بيّن فشل امتياز تشستر للأمريكيين أن المال الكثير وحده ليس كافيًا للنجاح ، إذا لم يعزز بالنفوذ

---

(١) منذر الموصلى : الحياة السياسية والحزبية فى كردستان ، ص ١٢٧ .

السياسى والعسكرى. وأظن أن إدارة ولسون قد توصلت إلى استنتاج بعد هذا الفشل، عندما عرضت مشروع التسوية السلمية بما فى ذلك فى منطقة الشرق الأوسط أيضًا(١) .

وقد بحثت هذه المسألة بصورة وافية فى المراجع العلمية ، وهنا نشير فقط إلى تلك الجوانب التى لها صلة مباشرة بموضوع البحث .

فى إبريل عام ١٩١٧ دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء ، وفى أكتوبر من العام ذاته أصبح جاهزًا لدى ويلسن برنامج حل « المسألة التركية » ، وكان موجهًا ضد تقرير مصير « التركة العثمانية » وفق السيناريو الإنجلو - فرنسى . وفى ١٣ أكتوبر عام ١٩١٧ كتب إدوارد هاوز من المساعدين والمستشارين المقربين للرئيس فى مسائل السياسة الخارجية ما يلى : « حسب رأيه (أى رأى ويلسون) ينبغى القول إنه يجب شطب تركيا كدولة ، ويجب وضع مهمة التصرف بمصيرها على عاتق مؤتمر الصلح ، وأضاف أنه من الضرورى التأكيد على أن تركيا سوف لن تتقسم بين المشاركين فى الحرب ، بل يجب أن تصبح فى أجزائها المختلفة ذات حكم ذاتى حسب الخصائص العرقية . وقد وافق على ذلك » .

وفى الأول من ديسمبر عام ١٩١٨ أرسل ولسون برقية لاسلكية إلى هاوز الذى كان موجودًا فى أوروبا ، حيث عرضت فيها هذه الصيغة بإسهاب ، بالشكل الذى سرعان ما عرف بالبند الثانى عشر الوارد آنفًا أنه تفصيل جزئى يستحق الاعتبار . ورغب ويلسون فى أن يتم عرض هذا البند بصورة أكثر تحديدًا ، فكتب يقول : « أيمكن أن نسمى أرمينيا ، وميسوبوتاميا وسوريا بأسمائها » فعارضه هاوز فى ذلك وبقى كل شىء دون تغيير . وبرأى هاوز يجب أن يصبح حق تقرير مصير الإمبراطورية العثمانية مادة للعمل الدبلوماسى ، حيث يسبب التحديد الزائد قيام العوائق فقط .

وقد أجرى التفسير الرسمى لـ « البنود الـ ١٤ » والموضوع بإشراف هاوز فى أكتوبر عام ١٩١٨ أشياء جديدة فى الموقف الأمريكى ، لكنه أبرز علامات هامة فيما يتعلق بمصير الأتراك والعرب والكرد والأرمن وغيرهم من الشعوب فى تركيا الآسيوية الذين قرر البيت الأبيض لهم . ونصت الإيضاحات المتعلقة بالمادة السادسة على أنه « يجب

(١) لازاريف : المرجع السابق ، ص ٦٣ .

النظر - على الأرجح - إلى القوقاز كجزء من مشكلة الإمبراطورية التركية » ، وقيل عن المادة الثانية عشرة « تنشأ الصعوبة هنا - كما هو الحال مع النمسا - المجر - بخصوص (مصطلح) الحكم الذاتى ... يجب إبقاء الأناضول تحت سيطرة الأتراك ويجب منح أرمينيا ميناء على البحر الأبيض المتوسط وتحت حماية دولة من الدول العظمى ، وربما ستطالب فرنسا بذلك ، غير أن الأرمن كانوا يفضلون بريطانيا .

أما سوريا فقد مُنحت لفرنسا حسب الاتفاقية مع بريطانيا ، ومن الواضح أن بريطانيا كانت من أكثر المنتدبين المناسبين لفلسطين وميسوبوتاميا وشبه جزيرة العرب .

وينبغى تدوين قانون عام للضمانات فى المعاهدة السلمية يكون إلزاميًا لأصحاب الانتدابات فى آسيا الصغرى ، وعليه تأمين حقوق الأقليات ، ومبدأ الأبواب المفتوحة ، كما يجب أن تصبح الخطوط الحديدية الرئيسية دولية » .

ويتضح من هذه النصوص أن الأمريكيين ربطوا ، أولاً : ربطًا وثيقًا مخططات تقسيم الإمبراطورية العثمانية بالمخططات المعادية للسوفييت ؛ ثانيًا ، عندما قاموا بتعتيم مسألة الحكم الذاتى للأقليات ، فإنهم قد وقفوا عمليًا ضد حق تقرير مصيرها ؛ ثالثًا ، أعطيت معظم الأراضى الكردية لبريطانيا وفرنسا بمثابة ممتلكات استعمارية تحت شكل أنظمة انتدابية ؛ ورابعًا ، عندما طرحوا « مبدأ الأبواب المفتوحة » وجعل الخطوط الحديدية دولية ، فإنهم أرادوا ضمان حرية التدخل الاقتصادى لهم فى الشرق الأوسط . وهنا لم يتم تسمية الكرد وكردستان مباشرة ، ولكن حسب سياق النص كان يعنى بهما بلا شك ، مع أنه يجرى الحديث عن ذلك مباشرة فى المواد التحضيرية الأولى للإدارة الحكومية المقدمة إلى مؤتمر الصلح والمؤرخة فى ٢٠ مارس عام ١٩١٨ والمسماة « تقرير حول التحقيق : حدوده ومنهجه » - « أرمينيا » :

١ - « تبيان حدود المنطقة الأرمنية ، ودراسة المناطق التى يتنازع عليها الكرد وغيرها ، النساطرة » .

إن المبشرين الأميركيين كانوا على اتصال وثيق بسفارة بلادهم فى استنبول منذ عام ١٨٢٠ ، حيث لعبوا دور المستشارين غير الرسميين لتلك السفارة ، وتجلى ذلك أكثر ما يكون أثناء انعقاد مؤتمر الصلح بباريس عام ١٩١٩ ، حيث كان هؤلاء المبشرون الأمريكان يزودون المؤتمر بالمعلومات والبيانات اللازمة عند بحث قضية الأملاك

العثمانية ، وتحديد مصائر شعوبها ، وكان وجودهم ، فى هذه المناطق ، أحد أسباب التدخل السياسى والعسكرى الأمريكى بحجة حمايتهم. ومن ذلك أن الأدميرال (جيستر)، وكان يقود إحدى السفن الأمريكية التى دخلت إلى المياه العثمانية ، تقدم مطالبًا بالتعويض عن أرواح المبشرين الأمريكان الذين ذهبوا ضحية مذابح الأرمن[1] .

ومن المؤكد أن وجود هذه الإرساليات التبشيرية المسيحية كان من الأسباب المباشرة التى أدت إلى تفجير الصراعات الطائفية فى هذه البلاد ، مما يؤيد الظن بأن دورها لم يكن منصرفًا لخدمة الله والكنيسة فقط .

لقد أظهرت الإمبريالية الأمريكية عقب انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الحلفاء فى إبريل عام ١٩١٧ اهتمامًا كبيرًا بشؤون الشرق الأوسط . فأخذت تدعّى دورًا قياديًا فى حل المسألة التركية شأنها شأن المسائل الأخرى المدرجة فى جدول أعمال مؤتمر الصلح فى باريس بما فيه المسألة الكردية أيضًا . ولم يصطدم هذا فى البداية بمعارضة من جانب بريطانيا وفرنسا ، ناهيك من جانب إيطاليا التى شغلت وضعًا تابعًا فى مجموعة « الأربعة الكبار » ، ولم تكن هذه الدول الكبرى التى دخلت معركة ضارية بسبب تقسيم « التركة العثمانية » ضد إعطاء دور الحكم للأمريكيين الذين كان بوسع كل دولة الاعتماد على مساعدتهم ، ولأنها لم تكن تخشى كثيرًا من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : لم يتطاول الأمريكيون على الممتلكات العربية فى الإمبراطورية العثمانية ؛ ثانيًا : لم يكن للأمريكيين جندى واحد فى الشرق الأوسط ، وكانوا ضعفاء نسبيًا من الناحية العسكرية . إذ إن قيامهم باحتلال أراض ما فى هذه المنطقة كان مشكوكًا فيه للغاية ؛ ثالثًا : وتزعزعت فى تلك الآونة مواقع الرئيس ولسون السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، حيث شارفت الفترة الرئاسة الثانية على الانتهاء وفقد الحزب الديموقراطى الذى كان يقوده فى الانتخابات الفرعية الأكثرية فى كلا المجلسين فى البلاد ، ونمت المعارضة لسياسته الخارجية فى البلاد وفى الكابيتول ، حيث كان الرأى العام والقوى المتنفذة فى القيادة الحاكمة يميلان أكثر فأكثر إلى اعتبارها سياسة مغامرة وعديمة الفعالية وتكلف كثيرًا . ولهذا السبب ، رغم أن الرئيس قدم إلى باريس

(١) منذر الموصلى : المرجع السابق ، ص ١١٦ .

وهو فى كبريائه التامة ، ولكن فى مهمة مشكوك فيها . ولقد أدرك رجالات السياسة ذوو الخبرة من أمثال لويد چورچ وكليمنصو ذلك بشكل رائع ، وسارعا إلى استغلال الموقف لمصالحهما الخاصة .

ولم يتكشف ضعف موقف الوفد الأمريكى فى مؤتمر الصلح بباريس فورًا ، ولا قبل صيف وخريف عام ١٩١٩ ، ففى النصف الأول من هذه السنة كان رؤساء الوفدين الفرنسى والإنجليزى معنيين بترسيخ وهم لدى ويلسن فى أنه بالذات يقود المؤتمر ، الأمر الذى سمح لهم بتحقيق أغراضهم فى المسائل الأوروبية التى لم يكن للجانب الأمريكى حولها أية خلافات كبيرة معهم . وفيما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط ، فقد كانوا على استعداد لوعد الأمريكيين بحصة الأسد مدركين أن التوزيع النهائى للفريسة لم يحن بعد. وأخيرًا هناك سبب آخر - قد يكون السبب الرئيسى - الذى بموجبه وضعت فرنسا وغيرها من دول الحلفاء أمريكا فى المرتبة الأولى ، هو « المسألة الروسية » التى يُراد بها العمل لإسقاط السلطة السوفييتية عن طريق التدخل المباشر أو تقديم المساعدة لحركة الحرس الأبيض . ونظرًا لنفاد الموارد العسكرية والمالية والاقتصادية للدول الرأسمالية الأوربية ، وازدياد استياء الجماهير الشعبية من سياسة حكوماتها فى لندن وباريس والمعادية للسوفييت والمضادة للثورة ، فإنها كانت معنية جدًا فى مشاركة العم الأمريكى الغنى فى الحملة الصليبية المعادية للسوفييت . وفى هذه الأثناء ترقب معظم المشاركين فى هذه الحملة مكافآت مغرية ، هى الممتلكات الاستعمارية السابقة للإمبراطورية الروسية فيما وراء القوقاز وآسيا الوسطى ، وخاصةً بما عُرض على أمريكا فرض انتدابها على أرمينيا قد استهدف مشاركتها ، وبصورة أقوى ، فى شؤون ما وراء القوقاز ، حيث لم يكن لدى فرنسا وبريطانيا الجنود والمال للقيام بذلك .

وكان اقتراح ف. ولسن تشكيل لجنة دولية خاصة بالانتدابات التركية مناسبًا فى الموقف الناشىء بالنسبة لجميع الأطراف . وترتب على اللجنة المؤلفة بقرار مؤتمر باريس بتاريخ ٢٥ مارس عام ١٩١٩ ومن ممثلى أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا القيام فى الحال (هنا فى سوريا وفلسطين) بدراسة ميول السكان وضع التوصيات المناسبة ، وقد سمح هذا القرار لكل من فرنسا وبريطانيا بتأجيل وضع معاهدة صلح مع تركيا حتى الانتهاء من المهمة الرئيسية ، وهى التوقيع على معاهدة مع ألمانيا (ومع حلفائها

الأوربيين أيضًا) وعقدت لندن وباريس خلال هذه الفترة العزم على الانتهاء من الصفقة حول « تركيا العثمانية » كل واحدة لمصلحتها وإبعاد المنافس الأمريكى فى آن واحد . أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عقدت الآمال على أن اللجنة تساعدها على تحقيق خطة ويلسن لحل المسألة التركية - أى فرض الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط كله. وبهذا الشكل كانت الأهداف متناقضة بصورة مباشرة لدى كل من فرنسا وبريطانيا من جهة ، وأمريكا من جهة أخرى بخصوص تشكيل اللجنة ، ومن هنا جاء الموقف المختلف من عمل اللجنة ذاتها .

ورفضت فرنسا على الفور إرسال وفودها إلى اللجنة مدركة أن الغالبية العظمى من سكان سوريا معادية لفرنسا وبشدة ، ووافقت بريطانيا . لكنها أبدت فيما بعد تضامنها مع فرنسا ، وهى تأمل - كما يبدو - بتأييدها فى المسألتين الفلسطينية والميسوبوتامية ، وظل فقط القسم الأمريكى من اللجنة (كانت التسمية الرسمية هى «القسم الأمريكى للجنة الدولية للانتدابات فى تركيا») فى شخص هنرى كنج وتشارلز كراين ، التى قامت فى العاشر من يونيو ولغاية ٢٣ يوليو بزيارة فلسطين وسوريا (مع لبنان) وكيليكية لإجراء استفتاء للسكان ، وقد سلم فى ٢٨ أغسطس تقرير لجنة كنج - كراين إلى الوفد الأمريكى فى باريس .

وقد سبق ذلك عمل تحضيرى كبير قام به أعضاء اللجنة فى استانبول حيث وصلت إليها فى ٢٣ يوليو ، ويبين نشاط اللجنة فى استانبول وتقريرها أن نوايا « القسم الأمريكى » كانت أوسع بكثير من البحث عن منتدب مناسب لكل من سوريا وفلسطين ، فقد وقع فى حقل رؤيتها عمليًا الإمبراطورية العثمانية كلها من بحر إيجه وحتى الخليج العربى ، فقد رغب الأمريكيون ، استنادًا إلى المواد التى قامت اللجنة بجمعها ، البرهنة على ضرورة وإمكانية فرض إشرافها على تركيا كلها ومعظم ممتلكاتها ، وسنقف فقط عند تلك الجوانب فى عمل لجنة كنج - كراين التى لها صلة مباشرة بالكرد وكردستان.

واقترح رئيس قسم آسيا الغربية التابع للجنة الأستاذ ويسترمان قبل وقت طويل من زيارتها إلى سوريا وفلسطين تقسيم ما يسمى بأرمينيا الكبرى إلى أربع مقاطعات (بما فيها كيليكية ، وكردستان وأرمينيا بالذات) التى من شأن أمريكا أن تقوم بفرض سلطتها عليها . وبعد وصول أعضاء اللجنة إلى استانبول فى ٢٣ يوليو عام ١٩١٩ قاموا

بإجراء سلسلة من اللقاءات والمباحثات . حيث شغلت فيها « المصاعب » فى أرمينيا مكانًا كبيرًا ، وهى المصاعب المرتبطة بأعمال الأتراك وبالشؤون القوقازية « ناهيك الحديث عن كردستان » . وقام الصحفى التركى المعروف ومحرر صحيفة « الوقت » أحمد أمين (يالمان) بإقناع الأمريكيين بعدم إعطاء الأرمن تلك الأراضى التى يؤلف الأتراك والكرد أكثرية السكان فيها . وحسب رأيه يجب على الكرد الإعداد فيها للإدارة الذاتية .

كما التقى أعضاء لجنة كنج - كراين مع ممثلى الحزب الديموقراطى الكردى (؟) نجم الدين بك ، وعزيز بابان بك وحسين بك الذين كانوا أنصار الانتداب البريطانى على العراق بما فيه كردستان الجنوبية ، ودعوا إلى تشكيل حكومة كردية فى تلك المناطق التى كان الكرد فيها يؤلفون - حسب رأيهم - « الغالبية العظمى » وتحديدًا كانت هذه المناطق هى خربوط ، وديار بكر ، ووان ، وبدليس ، وبيازيد والموصل كلها مع منفذ إلى البحر الأبيض المتوسط ، ويؤكد هوارد بأن هذا برنامج شريف باشا مع أنه ليس كذلك ، فلقد استبعد المتحدثون الأمريكيون وخلافًا لشريف باشا ، كردستان الجنوبية من الدولة الكردية عمليًا كأراضٍ واقعة تحت الانتداب البريطانى . ناهيك الحديث عن كردستان الشرقية . فهم وقفوا ضد كل شكل من أشكال الاتصالات السياسية مع العرب والأتراك ، وعارضوا دعاوى الآثوريين فى أراض معنية طالما أنهم لا يشكلون على حد زعمهم الأكثرية فى أى مكان ، وكانوا على استعداد للاعتراف بالدولة الأرمنية ، ولكن بالطبع خارج أطر تلك الأراضى التى طالبوا بها ، كما قيل أيضًا إنه يجب إجراء عملية تبديل السكان وإعادة اللاجئين الكرد . صحيح أنه لم تكن توجد وحدة رأى بين الأعيان الكرد فى استانبول الذين اتصلوا مع أعضاء اللجنة الأمريكية . فمثلاً وقف الشيخ رضا أفندى من كركوك ، وبابان - وزاده حكمت من السليمانية إلى جانب ضمّ هذه المناطق إلى الإمبراطورية العثمانية وضد تأسيس دولة أرمينية .

وظهرت أثناء عملية وضع توصيات لجنة كنج - كراين آراء تبين اهتمام الأمريكيين الكبير بكردستان والمناطق المجاورة لها ، واعتبر مستشار اللجنة جورج مونتجومرى ، أن الأمريكيين يؤثرون أرمينيا من بين جميع الانتدابات وكردستان والأناضول حال « اتخاذ مسؤولية إضافية » ، مما سيساهم فى « نجاحات التجربة الأرمنية » . ولم يوص

مستشار آخر وهو النقيب إيبل ضم الإسكندرونة إلى الدولة العربية القادمة لأن هذا الميناء ينجذب إلى كيليكية ، وأرمينيا ، وكردستان وولاية الموصل .

وتتضمن مذكرة عضو الوفد الأمريكى فى مؤتمر باريس البروفسور ألبرت ليبير برنامج حل القضية الكردية ، وجاء فيها أنه يجب منح الكرد المنطقة الجغرافية والطبيعية بين أرمينيا المقترحة فى الشمال وميسوبوتاميا فى الجنوب ، وبين الفرات والدجلة على الحدود الغربية ، وبين الحدود الفارسية من الشرق ، ويجوز منح هذه الأراضى الواقعة تحت حكم انتدابى صارم الإدارة الذاتية لإعدادها للاستقلال أو لاتحاد فيدرالى مع جاراتها على أساس اتحاد له إدارة ذاتية واسعة » ومن المناسب تهجير الأتراك والأرمن من هذه المناطق وعلى « أسس طوعية » ، ويبقى مليون ونصف المليون من الكرد . وبما أن الحدود المقررة تميل إلى الجنوب أكثر من الغرب ، وتشرف على أعالى دجلة وفروعه ، فمن الأفضل إعطاؤها للمنتدب على ميسوبوتاميا عن تركها مرتبطة مع أرمينيا أو الأناضول .

وبينما استمرت الديبلوماسية البريطانية فى الإعداد لتقسيم الإمبراطورية العثمانية ، فالدب لم يُقتل بعد ، لكن الصيادين سارعوا فى الاتفاق ليس على التقسيم فقط ، بل وعلى إعادة تقسيم جلده . فلقد غيّر خروج روسيا الثورى من الحرب ، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية وتقدمها بدعاوى فردية لفرض زعامتها على العالم ، تغييرًا كبيرًا فى الوضع الذى تمت فيه عملية تقسيم « التركة العثمانية » ، كما طرأ تغيير على تكتيك الديبلوماسية البريطانية إزاء هذه المسألة .

وفى أعقاب إجراءات الحكومة السوفياتية الأولى فى السياسة الخارجية («مرسوم السلام» وغيره) ، ونشر نصوص الاتفاقيات السرية بين دول الحلفاء الكبرى حول تقسيم تركيا على صفحات الجرائد السوفييتية ، لم يعد بوسع بريطانيا وحلفائها التمسك رسميًا بالنهج الاستعمارى السابق ، وبسياسة الإلحاق فى المسألتين القومية والاستعمارية ، وكان الأمريكيون أول من أدرك ضرورة التمويه معلنين على لسان الرئيس ويلسن فى ٨ يناير عام ١٩١٨ بنوده الـ « ١٤ » الشهيرة التى من شأنها شل التأثير الثورى لمبادرات السلطة السوفييتية الجديدة ، وفى آن واحد مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية تحت ستار « الإمكانيات المتكافئة » فى احتلال مركز الصدارة فى العالم

بقدراتها الاقتصادية الكبيرة . كما تناول البند الثانى عشر كردستان ، ونص على أن مناطق الإمبراطوراية العثمانية غير التركية « يجب أن تحصل على ضمان صريح لوجودها وحق تقرير المصير للقوميات غير التركية » .

جاء فى مذكرة العقيد هاوز (فى ١٢ مايو عام ١٩١٩) الموجهة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن من بين المسائل المتبقية بعد إبرام المعاهدتين الألمانية والنمسوية السلميتين مسألة «ترتيب الأراضى الكردية والآثورية إلى جنوب وشرق المنطقة الأرمنية». وقد استهدف ويلسن وأعضاء فريقه مرارًا أثناء مناقشة مسائل ميسوبوتاميا وسورية وخاصة المسألة الأرمنية ، وبالذات عندما جرى الحديث عن ضرورة إدخال حاميات الحلفاء إلى أرمينيا (وإلا- حسب أقوال الرئيس- سيبقى الأرمن تحت رحمة الكرد) ، ولذلك لا غرابة أبدًا فى أنه لم تجد التوصيات بشأن سوريا وفلسطين مكانًا لها فى تقرير لجنة كنج - كراين فحسب ، بل الآراء حول طرق حل المسألة التركية كلها ، بما فيها الاعتبارات حول الكرد وكردستان .

ولقد رددت هذه الاعتبارات تقريبًا توصيات ليبير حرفيًا ، وتمت البرهنة على ضرورة وضع حدود كردستان بوجود سكان خليط من عروق مختلفة (الأتراك والأرمن)، وكذلك بأن الكرد أنفسهم منقسمون من الناحية العرقية (السنّة ، الشيعة والقزلباشية) « ويجب أن يتحد الكرد الجنوبيون والآثوريون مع ميسوبوتاميا » . وجاء فى التقرير إنه فى حال ميسوبوتاميا - مما لا شك فيه - أن الحكمة هى فى توحيد البلاد . واقترح على أن تكون بريطانيا الدولة المنتدبة على ميسوبوتاميا المتحدة مع الموصل . ويجب أن يتم ضمان أمن الآثوريين والكلدانيين والنساطرة . وفيما يتعلق بالدولة المنتدبة على كردستان تركيا ضمن الحدود المشار إليها سابقًا التى يسكنها الكرد السنّة والقزلباشية (على - إلهى) فإنه من الأفضل فرض إشراف دولة كبرى التى « تعنى بميسوبوتاميا أكثر من تلك الدولة المرتبطة مع أرمينيا أو الأناضول » . يردد التقرير ما قاله ليبير[١] .

ويتميز طرح القضية الكردية فى تقرير كنج - كراين بضبابية مقصودة ، ومما هو واضح فقط هو أن الأمريكيين أبدوا اهتمامًا واضحًا بالموقف فى كردستان ، وعبروا عن

---

(١) لازاريف : المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

استعدادهم فى إعطاء كردستان الجنوبية ، وربما جزءها الجنوبى الشرقى إلى بريطانيا، وما هو الشكل الذى اقترح فيه الحكم الذاتى ، وضمن أية حدود جغرافية ولو كانت تقريبية فإنه يبقى موضع التخمين فقط ، وأعتقد أن ذلك لم يكن عرضيًا ، فالمطامع التى دوت بصوت عالٍ فى سياق نص التقرير فى فرض الهيمنة الأمريكية على جزء كبير من الإمبراطورية العثمانية (منطقة المضائق ، والأناضول ، وأرمينيا ، وسوريا ، وفلسطين) لم يكن لمصلحة الأمريكيين فى تحديد مخططاتهم نحو الكرد ، ذلك أنه يجعلهم مكتوفى الأيدى فى الصفقة القادمة مع الحلفاء . وتلقى بعثة أخرى أرسلها ويلسن فى أغسطس / أكتوبر عام ١٩١٩ إلى تركيا والتى سميت « بالبعثة الأمريكية العسكرية لأرمينيا » الضوء على النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية نحو كردستان . ولقد ترأس هذه البعثة الجنرال جيمس هاربورد ، وكان عليها القيام بدراسة لأرمينيا التركية وما وراء القوقاز ، واتسمت هذه البعثة بطابع عسكرى - سياسى محض ومعادٍ للسوفييت .

طافت البعثة شرق الأناضول كله وما وراء القوقاز بعد أن قامت بزيارة المراكز الكردية مثل ماردين ، وديار بكر ، وخربوط ، وملاطية ، وقد تجلت فى تقرير البعثة المقدم فى أكتوبر عام ١٩١٩ وبصورة تامة المطامع التوسعية للإمبريالية الأمريكية فى الشرق الأوسط ، واقترح على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أخذ الانتداب على أرمينيا كلها (أى ما يسمى بأرمينيا الكبرى) من البحر إلى البحر بما فى ذلك جزؤها «الروسى» وكيليكية ، وبقية ما وراء القوقاز والقسطنطينية ، والمضايق (بما فيها تراقيا الشرقية) وبقية تركيا كلها . وبدا أن هذا السرد يفتقر إلى المنطق طالما أن المضايق و«أرمينيا التركية» وكيليكية كانت تدخل فى تركيا هكذا ، بيد أن المنطق فى هذه العبارة كان حقًا منطقًا استعماريًا ، فقد كان الأمريكيون يحتاجون إلى هذا السرد لأنظمة الانتداب المرغوب فيها لكى يخففوا على أنفسهم مهمة الانتداب على تركيا كلها - أى القيام بمفردهم بإخضاع هذه البلاد لهم ، وبهذا يتم الاستفادة وبصورة تامة من النتائج العسكرية والسياسية والدبلوماسية للحرب العالمية الأولى - على أن يكون ضررًا مباشرًا لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا .

لم يجرِ ذكر الكرد وكردستان فى تقرير بعثة هارفورد خصيصًا ، إلا أنه من الواضح تمامًا أن حل المسألتين الأرمنية (خاصة) والتركية (عامة) حسب الوصفة

الأمريكية من شأنه إخضاع كردستان تركيا كلها لسلطة اليانكى الأمريكى ، وقد جاء فى التقرير أن الأراضى الداخلة فى عداد أرمينيا - حسب - رأى هارفورد - هى ولايات وان ، بدليس ، ديار بكر ، خربوط ، سيواس ، وأرضروم ، ومما لا شك فيه أن الكرد كانوا يؤلفون فى الفترة المشار إليها أكثرية السكان فى الولايات الأربع الأولى ، وقد ضم عدد من أعضاء الوفد الأمريكى فى مؤتمر الصلح بباريس بما فيهم غ. هوفر العراق أيضًا - أى كردستان الجنوبية إلى تركيا الواقعة تحت الانتداب .

لم تتحقق مخططات الإمبريالية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط وشعوبها والمتمثلة فى نتائج عمل لجنة كنج - كراين وهارفورد . ونمت المعارضة فى الكونجرس الأمريكى ضد معاهدة فرساى ، وبالتالى ضد مشاركة الولايات المتحدة فى عصبة الأمم طفلة الرئيس ولسن المدللة ، وفى ١٩ نوفمبر عام ١٩١٩ ، رفض مجلس الشيوخ الأمريكى المصادقة على معاهدة فرساى ، وبهذا تم نزع الأرضية القانونية من تحت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فى الضياغة القادمة لمعاهدة الصلح مع تركيا . وعلى أية حال لم يكن يجرى حتى الحديث عن انتداب أمريكا على تركيا كلها وعلى المضايق ، وفى مؤتمر الصلح بباريس الذى توقفت الوفود الأمريكية عن المشاركة فى عمله منذ أوائل ديسمبر عام ١٩١٩ عمليًا لم يتم النظر فى مواد لجنة كنج - كراين وهارفورد ، التى استأثرت منذ لحظة وصولها باهتمام تاريخى صرف . ولم تأخذ كل من بريطانيا وفرنسا أثناء الإعداد للمعاهدة التركية السلمية الولايات المتحدة الأمريكية بالحسبان وعملتا بصورة مستقلة .

أشير فى مذكرة البعثة الأمريكية لعقد الصلح بتاريخ ٢٦ نوفمبر عام ١٩١٩ إلى صعوبة قضايا أرمينيا وكردستان ، وجاء فيها أنه فى حال فشل فكرة الانتداب ينبغى فرض الوصاية على الأرمن والكرد . لم تعط أهمية كبيرة إذًا لكيفية هذه المقاطعات . سواء أكانت معًا أم بصورة مجزأة ، لكن الإشراف عليها يجب أن يكون فعالاً لتجنب النزاعات الداخلية ... إلخ .

تساؤل واضعو المذكرة عما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للتعاون مع الدول الكبرى الأخرى فى هذه العملية .

وهكذا اعترف الأمريكيون ، وللمرة الأولى ، بأن قضية أرمينيا هى قضية كردستان فى آن واحد ، وأنه توجد قضية - كردية عامة، وهذا صحيح من وجهة النظر الجغرافية والتاريخية والديموجرافية بالنسبة لجزء كبير من أراضى شرق الأناضول . بيد أن هذا الموقف قد عقد من حل القضية ، وربما ، كان سببًا من أسباب نمو المعارضة فى أمريكا لمشاريع قبول الانتداب على أرمينيا وكردستان(١) .

ونوقشت مسألة قبول الانتداب الأمريكى على أرمينيا (وعلى جزء من كردستان تركيا عمليًا) ستة أشهر أخرى ، وبعد التصويت الذى ثبّط من عزم ولسن فى الكونجرس وأبعد الولايات المتحدة الأمريكية من المشاركة فى « نظام فرساى » على مستوى قيادة دول الحلفاء وعلى مستوى البيت الأبيض والكابيتول . وقد وجهت دول الحلفاء فى مؤتمر سان - ريمو بتاريخ ٢٥ إبريل عام ١٩٢٠ نداءً رسميًا إلى الرئيس ولسن تقترح فيه قبول الانتداب ، كما كانت رسالة خاصة من ولسن إلى الكونجرس عن ذلك (٢٤ مايو ١٩٢٠) ، وكانت حملة دعائية فى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لتأييد القضية الأرمنية والمقترنة بجهود غير قليلة من اللوبى الأرمنى فى الكونجرس . ولكن لم تكن هناك أية فرص مواتية لنجاح هذا المشروع كله . الأمر الذى برهن عليه التصويت الذى جرى فى الأول من يونيو عام ١٩٢٠ فى مجلس الشيوخ الذى اتخذ قرارًا بالتخلى عن الانتداب على أرمينيا » .

لم تلفظ كلمة « الكرد » و « كردستان » علانية خلال جميع هذه الأحداث . لكن القضية الكردية حضرت مع ذلك ، وكأن ذلك تم بصورة خفية ، وخاصةً أثناء مناقشة المسائل الإقليمية . وعلى الرغم من أن مشروع « أرمينيا الكبرى من البحر إلى البحر » قد ترك جانبًا بسبب إلحاح فرنسا الشديد لإعطائها كيليكية ، فإنه كان يبدو من الخرائط التى عرضها الرئيس ويلسن على مجلس الشيوخ ، كانت الأراضى التى يسكنها الكرد (مقاطعة بدليس ، ووان ، والحدود الإيرانية - التركية وغيرها) تدخل فى الأراضى المقتطعة مع جنوب أرمينيا . وفى حال تحقيق الانتداب الأمريكى على أرمينيا لن يصبح مصير الأرمن وحدهم خاضعًا للولايات المتحدة ، بل ومصير عدد غير قليل من الكرد ، وعلى أية حال لم يكتب للمشروع النجاح آنذاك .

---

(١) لازاديف : المرجع السابق ، ص ١٦١ .

أدى فشل سياسة ويلسن فى المسألة التركية ، وخاصة فى مشاريع فرض الانتداب الأمريكى على أرمينيا إلى إبعاد أمريكا عن أى شكل من أشكال المشاركة فى حل المسألة .

وجرت مناقشة إمكانية التدخل فى المناطق التى عاش فيها إلى جانب الأرمن المسلمون وأكثريتهم من الكرد .

ويسترعى الانتباه موقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المسألة ، ففى بادئ الأمر تملص ولسن من الإجابة بوجه عام ، ومن ثم أعلن بأنه ينبغى التريث إلى حين تأسيس عصبة الأمم وبداية عمل مؤتمر الصلح « حينئذ قد تبدى الولايات المتحدة استعدادًا أكبر للنظر فى مسألة التدخل فى شؤون دولة أخرى على أساس الانتداب ، إذن لم يرفض التدخل مبدئيًا ، بل أُحيل لرأى الولايات المتحدة بمفردها وإلى عصبة الأمم التى يجب أن تترأسها هى .

كان لموقف أمريكا فى الشرق الأوسط جوانب قوية وأخرى ضعيفة فى المرحلة المدروسة ، وتحددت الأولى بالقوة الاقتصادية للإمبريالية الأمريكية ، وكذلك بالسمعة الرفيعة للولايات المتحدة الأمريكية فى أنظار شعوب المنطقة التى لم تعرف الأمريكيين بصفة مستعمرين ، بل فقط كمبشرين ورحالة وأصحاب الجمعيات الخيرية وما شابه ذلك ، والثانية ، بخصوص الضعف العسكرى للأمريكيين والسياسى خاصةً فى منطقة الشرق الأوسط وغياب مستلزمات عسكرية - سياسية فعالة لديهم التى بمساعدتها كان بمقدورهم « احتواء » أراضى الإمبراطورية العثمانية المنهارة . إلا أن الجوانب القوية وجدت وكأنها فى الخفاء ، زد على ذلك أنها كانت على بُعد معروف من الشرق الأوسط، فى حين كانت الجوانب الضعيفة بادية ، وبهذا الشكل يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن خصمًا مبدئيًا للمخططات الاستعمارية تجاه الأجزاء الآسيوية من الإمبراطورية العثمانية التى انعكست بجلاء فى اتفاقية سايكس - بيكو ، فلم يرق لواشنطن - كما يقال - صيغة التقسيم فقط وتوزيع الأراضى المضمومة . بل وقف الأمريكيون إلى جانب إدخال أشكال جديدة وحديثة للاستعمار (« نظام الانتداب » - للحلفاء و « الأبواب المفتوحة » و « الإمكانيات المتكافئة » بالنسبة لهم بالذات) . ويجوز لنا وبكل تأكيد وضع الولايات المتحدة الأمريكية فى عداد الدعاة الرئيسيين للإخضاع الإمبريالى . إلى جانب معظم الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية العثمانية وكردستان .

وهكذا فقد تبلورت أثناء افتتاح مؤتمر الصلح فى باريس فى أواسط يناير عام ١٩١٩ مواقف جميع قادة الحلفاء من مسألة مصير « التركة العثمانية » . ولقد كانت نوايا المنتصرين نحو الإمبراطورية العثمانية المغلوبة على أمرها نوايا كولونالية واستعمارية بلا شك ، كما خيم الخطر على الأراضى الكردية الواقعة تحت النير العثمانى ، وكانت بريطانيا الداعية الرئيسية بعد أن أبعدت عن كردستان (مع أنه ليس بصورة تامة) حليفتها فرنسا . كما كانت لدى الإمبرياليين الأمريكيين مخططات واسعة تجاه كردستان ، وكان على الأبواب صراع ديبلوماسى شديد ، لذلك لم يرغب أى طرف من الأطراف التخلى طواعية ودون معركة عن مطامعه فى الأراضى التى يسكنها الكرد وغيرهم من الشعوب، والتى كان احتلالها يبشر بمكاسب اقتصادية واستراتيجية هامة.

معاهدة أمريكية - عراقية

ومنذ الثلاثينيات من هذا القرن بدت أمريكا منجذبة جدًا إلى رائحة النفط فى الشرق الأوسط ، لذلك نجدها تعود لتعمل على تأسيس معاهدة « خيرية تهذيبية » ومدارس تعليمية ، لم تكن فى الحقيقة إلا مقدمة ظاهرية لتغلغلها السياسى فيما بعد، أى تغلغلها الاقتصادى(١) .

بدأت أمريكا خطوتها هذه بعد الحرب العالمية الأولى - أى فى الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين ، بعقد معاهدة ثنائية أمريكية - عراقية فى ٩/ ١٩٣٠ ، ضمنت أمريكا بموجبها حضورًا ثقافيًا وتربويًا ، فى العراق وكردستان . وقع المعاهدة باسم الحكومة العراقية جعفر العسكرى(*) ، وباسم الحكومة الأمريكية المستر جارلس . ج. داوس والمستر آرثر هندرسون . ونستطيع أن نصنّف هذه المعاهدة بأنها من أولى المعاهدات والاتفاقات الأمريكية فى المنطقة العربية والشرق الأوسط فى القرن

(١) منذر الموصلى ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(*) جعفر العسكرى كان من كبار ضباط العهد الملكى . تولى وزارة الدفاع فى العراق ، وأشرف على تأسيس الجيش العراقى . ثم أصبح رئيسًا للوزراء . اغتاله أعوان الفريق بكر صدقى عام ١٩٣٦ ، خوفًا من تصديه لانقلاب صدقى ، نظرًا لمدى ما يتمتع به من نفوذ واحترام فى صفوف الجيش . كان ضابطًا مؤهلاً تخرج من أعلى المعاهد العسكرية الألمانية ، وهو تركمانى الأصل . ومن رجالات فيصل وأعوانه الأوائل .

العشرين، ونجدها تقوم على صياغة مطاطة وغامضة ، تحتمل نصوصها أكثر من تفسير :

« يحترم ما فى العراق من الحقوق الأمريكية المثبتة فى الأملاك ، ولا يجوز مسها بوجه ما » - المادة الثالثة من المعاهدة .

« يسمح لرعايا الولايات المتحدة ، مع مراعاة أحكام أية قوانين محلية لأجل حفظ النظام العام والآداب العامة ، مع مراعاة مقتضيات التعليم العامة الموضوعة بقانون فى العراق ، بأن يؤسسوا فى العراق بحرية ، معاهد تهذيبية وخيرية ودينية تقبل من يطلب الدخول فيها مختارًا ، وتدرس اللغة الإنجليزية ، وبأن يقوموا على تأمين سيرها - المادة الرابعة -

« إن رعايا وسفن وأموال وطيارات الولايات المتحدة وجميع الأموال التى تمر بالترانزيت عبر العراق ، سواء أكانت صادرة من الولايات المتحدة أم مرسلة إليها ، يجب أن تعامل فى العراق معاملة أكثر الأمم حظوة » - المادة السابعة -

وتتضمن المعاهدة ملاحق لها بشأن وجوب تدريس تاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب المناهج المقررة : « وإن الحكومة العراقية لن تتدخل فى الأمور العائدة إلى منهج التدريس والإدارة الداخلية الصرفة فى المدارس التى يؤسسها أو يقوم بنفقتها الرعايا الأمريكيون » . وهناك مواد أخرى وملاحق ومراسلات تتعلق بالمعاهدة .

والسؤال : ترى هل الولايات المتحدة حريصة هذا الحرص الشديد على أمور الدين والتهذيب حتى تؤسس مدارس كهذه فى أقصى المناطق بعدًا عنها ؟ إن المادة السابعة تتضمن تعاملاً سياسيًا ضمنيًا ، فضلاً عن أن المعاهدة بجملتها ذات دوافع وأهداف ونشاطات سياسية غير منظورة ، وإلا فلنتصور أن الأمريكيين يأتون إلى هذه البلاد لمجرد إحداث المعاهد التعليمية والخيرية والدينية كما لو كانوا كهنة من رجال الدين ؟

وبعد عشرين عامًا فقط ، ومنذ مطلع الخمسينيات بدا التدخل الأمريكى سافرًا فى المنطقة وبين شعوبها بمن فى ذلك كردستان ، وازدادت حدته بعد انضمام العراق إلى حلف بغداد ، حيث أتيحت للنشاط الأمريكى الإمبريالى فرص لم تتوفر له سابقًا . كانت رأس الحرية فى هذا التدخل اتفاقية النقطة الرابعة والنشاط الثقافى والإعلامى،

والصحف العربية والكردية ، التى أشرف على إصدارها وتمويلها مكتب المعلومات الثقافى الأمريكى ، التابع للسفارة فى بغداد ، وكانت أبرز الصحف الكردية التى أصدرها هى « به يام » أى الرسالة . ثم واصلت أمريكا تمددها إلى كردستان ، عن طريق منظمات وجمعيات خيرية ، أتاحتها لها معاهدة ١٩٣٠ نفسها ، والمشار إليها آنفًا. وكان من أبرز تلك الجمعيات منظمة كير التى حصلت على رخصة لإنشاء بعض المشاريع التعميرية فى الشمال الكردى ، كبناء مسبح ، وشق بعض الطرق النموذجية فى أربيل ، سعيًا وراء اكتساب مشاعر الكرد والاحتكاك بهم .

كان التدخل الأمريكى يبدو أشد تأثيرًا فى فرض إدارة الإمبريالية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد أن بدأ ترتيب العالم وفق معادلات مختلفة تمامًا ، حيث التقت مصالح الأمبريالية الأمريكية مع مصالح الحكومات والأنظمة المحلية الرجعية الأوتوقراطية والإقطاعية والبورجوازية ، لمواجهة تيار الشعوب وتنامى حركة التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا . فمنذ ذلك الوقت ، ولأول مرة سمع العالم عن سياسة الأحلاف العسكرية ، وعقد التحالفات الدولية شبه القارية ، وربط الدول الصغيرة بعجلة هذه الأحلاف والتحالفات ، بديلاً عن المعاهدات الثنائية ، وعن مرابطة جيوش الاحتلال . إنه الاستعمار الحديث برعاية الإمبريالية العالمية ووسائلها البديلة فى استعمار الشعوب ، والذى مازلنا نعيش فصوله حتى يومنا هذا . بدءًا من رعاية أمريكا لحلف بغداد ، واحتضانها نظام الشاه الإيرانى ، وتغلغل نفوذها وقواعدها العسكرية فى الجوار التركى ، وطائراتها الأواكس فى سماء (الحجاز) ، وهيمنتها اللامحدودة فى المنطقة ، عسكريًا واقتصاديًا وإعلاميًا(١) .

وإذن لم يعد هناك دور للتحرك الكردى المسلح ضد الحكومات والأنظمة الضالعة فى هذه الأحلاف الإمبريالية ، لأن العالم الرأسمالى الصناعى ، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، كان قد وضع ترتيبات جديدة لإحكام سيطرته ونفوذه على دول النفط العربية ، من أجل تأمين الطاقة والسوق العالمية لإنتاجه الاستهلاكى ، فى العالم الاستهلاكى .

---

(١) منذر الموصلى : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

وتحقيقًا لهذه الأهداف ، جرى البحث حول إقامة « حزام أمنى » ضد مخاطر وهمية ، كانوا يستندون إليها لتعميق نفوذهم ، وخاصة فى المناطق النفطية ، كالخطر السوفييتى المزعوم . ولعل هذه الترتيبات - كما بدا بعد ذلك - كانت تمهيدًا مبكرًا لحلف بغداد ، وحلف الأطلسى فيما بعد وقبل أن تنهض أوربا الموحدة ومطالبتها بالنزوح الأمريكى .

فى تلك المرحلة نجد الحكومة العراقية تقضى - ولأول مرة - على الحركات الكردية ، ويفر بعض قادتها إلى الخارج ، وتسيطر على الشمال (بقدرة قادر) ، وتتفرغ لتهدئة الأوضاع فى الداخل . فتلاحق الأحزاب التقدمية ، وتنصب المشانق لقياداتها ومناضليها ، وتفتح السجون والمعتقلات للمناضلين الوطنيين عربًا وكردًا وتركمانًا وغيرهم على حد سواء . ولقد انتكست بالفعل الحركة الشعبية الوطنية العراقية ، وخاصة بين سنتى ١٩٤٧ - ١٩٥٠ ، وأصيبت بجرح بليغ .

إن كل هذا الذى استعرضناه ، بشأن تغلغل النفوذ الأمريكى فى المنطقة ، على مدى المائة سنة الماضية ، إنما كان فى حقيقته مقدمة لما نعيشه اليوم من الهيمنة الأمريكية على المنطقة ، بأشكال شتى ، لنهب ثرواتها ، وإخضاعها لمخططاتها العدوانية المرسومة ، وخلق أخطار وهمية ، كذريعة لها . ومن ذلك مواجهة « الاتحاد السوفييتى » عبر قارات العالم . ولئن قامت إسرائيل على أرض فلسطين بدعم ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية ، فإنها تمتعت أخيرًا برعايتها فى حصون « كامب ديفيد » لتفرض معها معاهدات السلام والاستسلام ، التى نشهد فصولها أولاً بأول ، وها نحن نعيش الحقبة الأمريكية كاملة على أرضنا الوطنية .

قيادات كردية تقع فى شرك الإمبريالية الأمريكية

خلال السنوات العشر التالية ، عادت جبال الشمال لتندلع فيها نيران الثورة من جديد ، فى أعوام ١٩٦١ و ١٩٦٣ و ١٩٦٦ ، لكنها اشتدت واحتدمت بعنف بعد عام ١٩٦٨ ، وتولى « البعث » زمام السلطة مجددًا فى بغداد ، رغم تلبيته « معظم المطالب الكردية » فى الحكم الذاتى ، وفتح باب الحوار على مصراعيه ، فيما بدا آنذاك ، وكأن المسألة الكردية انتقلت نهائيًا إلى أيدى الولايات المتحدة الأمريكية ، شأن معظم نقاط

الإثارة فى العالم ، وبدأت الزعامات الكردية التقليدية المحلية تستجيب لأحابيل هذه الدولة الإمبريالية الكبرى ووعودها وإغراءاتها ، كما بدأت أجهزة الإعلام الخاضعة للنفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط - وما أكثرها من صحافة وإذاعات ومكاتب المعلومات والمراسلين الجوالين والمقيمين - تضرب على أوتار المسألة الكردية من جانب واحد فقط ، هو إبراز أخبار حوادث العنف ، وإظهار الجيش العراقى بمظهر العاجز الضعيف ، من دون أن تتحدث مرة واحدة بموضوعية عن القضية القومية للكرد فى كامل كردستان ، وما هى حقوق الشعب الكردى ومطالبه الوطنية فى كل من العراق وتركيا وإيران ؟ ، ذلك لأن هذه القضية لم تكن لتشكل لدى هذه الجهات الاستعمارية أكثر من وسيلة ضاغطة على العراق وحده ، وجيش العراق وحده ، وخاصة بعد أن أصبح هذا البلد المتحرر خارج إطار نفوذها ، بينما كانت فى الوقت نفسه تتجنب إثارة حليفتيها تركيا وإيران بإعلانها العطف الصريح على المطالب الكردية على كامل التراب الوطنى الكردى .

لقد جرى طبعًا تنسيق هذه السياسة بالتعاون مع كل من تركيا وبريطانيا وإيران ، وهى جهات دولية خبيرة بأوضاع العرب والكرد ، وبميولهم وأمزجتهم وطريقة التعامل معهم ، كما بدأت تظهر أسلحة ميدان متطورة ومدافع جبلية بين أيدى المسلحين (البشمركة) بعد تجدد القتال فى أواخر الستينيات ، ثبت أنها تعود إلى مخازن الحلف المركزى ، وردت من إيران ، عبر جبال كردستان .

وفى حديث صحافى للجنرال سير جون هاكيت ، لمجلة « الحوادث » اللبنانية ، وهو قائد القوات البريطانية فى حلف الأطلسى سابقًا ، ومؤلف كتاب « الحرب العالمية الثانية » ، والذى كان عسكريًا فاعلاً فى أحداث المنطقة وأوضاعها السياسية والدولية . فى حديثه هذا ، قال الجنرال : « قد يرى الكرد أن من مصلحتهم الظهور على مسرح الأحداث ، لا سيما وأن الظروف ملائمة لهذا الظهور ، ولكنك قد تستغرب أن تعرف أن الغرب يشجع على هذا الظهور . فقد كان الكرد دائمًا يعتمدون على قوى خارجية ، وربما تكون للغرب مصلحة فى إيجاد قوة ضغط فى منطقة الخليج . لقد فعل الأمريكان ذلك من قبل ، وعلى الأخص هنرى كيسنجر » .

لقد أشار الأستاذ محمد حسنين هيكل ، فى إحدى مقالاته التى كان ينشرها تحت عنوان « بصراحة » ، إلى أن السناتور (بايك) قدم للكونغرس الأمريكى تقريرًا عن وكالة المخابرات المركزية ونشاطاتها عام ١٩٧٥ ، يعرض فيه : « إن ملا مصطفى البارزانى اتصل به بالفعل ، فى أغسطس ١٩٧١ ، طالبًا العون فى صراعه ضد الحكومة العراقية المركزية فى بغداد ، ورغم أن البارزانى كان قد تلقى ، هو نفسه ، معونة من السوفييت ، وعاش فى موسكو فى الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٥٨ ، إلا أنه كان يناشد الولايات المتحدة أن ترسل له العون ، على أساس أن الحكومة العراقية قد تحالفت مع السوفييت ، ويوصى مندوب وكالة المخابرات المركزية بضرورة تلبية مطالب البارزانى .

لقد أدخل شاه إيران الولايات المتحدة الأمريكية فى الصورة حيث أعطيت الوعود الأمريكية بدعم الثورة الكردية ، ففى عام ١٩٧١ بدأ اتصال مباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الوطنية الكردية بقيادة الملا مصطفى البارزانى بواسطة شاه إيران . وفى سنة ١٩٧٢ أقنع جون كونالى John Bconnaly أحد الشخصيات البارزة فى قضية ووتر چيت الرئيس الأمريكى نيكسون Nixon بتقديم مساعدة مباشرة إلى الكرد ، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تغيير المسار الوطنى للحركة الكردية ، وربطها بمخصصاتها فى المنطقة عن طريق الدعم المادى الذى قدمته لها ، وبذلت جهودًا كبيرة للتأثير على الحركة المسلحة الكردية بهدف محاربة الحكومة العراقية فى السنوات ١٩٧٠/ ١٩٧٤ خاصة بعد قيام العراق بتأميم بتروله عام ١٩٧٢/ ١٩٧٣ واشتراك الجيش العراقى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل . إلا أنها أخفقت فى محاولاتها هذه ، ورفضت الحركة الكردية الرضوخ لهذه الضغوط لقناعة قادتها بعدالة تلك السياسات الوطنية والقومية التى سارت عليها الحكومة العراقية فى تلك الفترة . ولكن الحركة الكردية لم يستمر رفضها كثيرًا ، فقد رضخت فى النهاية ، وكان ذلك بمثابة قصر نظر الحركة الكردية فى تعاملها مع هذه الدول . وقد أكد ذلك كيسنجر نفسه ، فقد ذكر : « إننا سوف نتخلى عن الكرد لكى يمكن للعراقيين أن يتفرغوا للسوريين الذين يرفضون الدخول فى مفاوضات من أجل مرحلة ثانية من فض الاشتباك مع إسرائيل . والخلاصة أنه لا شاه إيران ولا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ولا كيسنجر كان يرغب فى انتصار الكرد ، بل كان أملهم فى بقاء الثورة

الكردية متأججة بالقدر الذى يستنزف موارد العراق ، ويحد من الحركة التحررية العربية الكردية ، وقد اعترف الشاه فى حديثه مع مندوب جريدة الليموند الفرنسية قبل زيارته إلى فرنسا فى يونيو ١٩٧٥ أن الكرد لم يكونوا بالنسبة له إلا ورقة يحتفظ بها إلى اليوم الذى يمكنه فيه أن يبادلها ضد نزع السلاح من البلاد العربية التى يوجد فيها تيار مضاد لإيران وضمان سير سفنه فى الخليج العربى وشط العرب[1] ، وقد تبلورت هذه السياسة بشكل فعال فى الاتفاق الذى تم على أن يقطع الشاه كل المعونات عن كرد العراق . وقد باغت هذا التحول المفاجئ الجميع بما فى ذلك الكرد وكيسنجر الذى عبر عن شكواه للشاه من هذا التحول ، بأنه ترك بين يديه أسلحة سوفييتية بحوالى ٢٥ مليون دولار لتقديمها للكرد (إذ كان قد تم الحصول على هذه الأسلحة من خلال تجار السلاح فى شرق أوروبا » .

أما عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية فيتضح من خلال تقرير اللجنة التى شكلها الكونجرس الأمريكى المعروف بلجنة Pike والذى ورد فيه : « لقد كانت سياستنا غير أخلاقية تجاه الكرد ، فلا نحن ساعدناهم ، ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية . لقد حرضناهم ثم تخلينا عنهم » .

وقد وصف وليم سافير Wiliam Safire الأمريكى تدخل كيسنجر فى تدمير الكرد ، فقد ذكر فى كتابه عن « الأكراد والضمير » المناورة السياسية التى بلغت أقصاها فى تسوية نزاع الحدود بين العراق وإيران بأن الولايات المتحدة وإيران كانتا تحتاجان إلى الكرد لمقاومة أنصار السوفييت ، ومن ثم كانتا تمولانهم بالأسلحة ، وتقدمان لهم المساعدة لاستغلال كفاح الكرد للحكم الذاتى . وعندما حلت المشكلة توقف الدعم والتمويل توقفًا تامًا ، وكانت خطة ناجحة لكل منهما بعكس الكرد ، « وختم وليم سافير مقاله بقوله « هذه هى المدينة المنهارة . شعب يباد والولايات المتحدة باعتبارها مسئولة جزئيًا عن هذه الحالة لم ترفع أى صوت للاحتجاج » .

كما جاءت زيارة الطالبانى لأمريكا فى صيف ١٩٨٨ ، ولقاؤه مع وزير خارجيتها ، هو عين تعاون ، ولقاء ملا مصطفى مع هنرى كيسنجر ،. وهو اللقاء الذى أدانه وشهّر

---

(١) د. حامد محمود عيسى : المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

به الطالبانى نفسه . وكان من المفترض دائمًا أن تبقى القيادات الكردية منزهة ووطنية ، وتتجنب بوجه خاص إجراء أية اتصالات تسئ إلى الشعب الكردى وأمانيه القومية ، وتعتبر فى الوقت نفسه معادية للعراق والأمة العربية ، حليف الكرد وسندهم الحقيقى.

ونحن لا ننكر هنا تلك المصادمات المسلحة ، التى كانت تقوم أحيانًا فى شمال العراق ، ولكن هناك فارق بين أن تتصدى الحكومة المركزية فى العراق وفى مختلف العهود للعمليات المسلحة ، وبين أن تمارس على الأرض إجراءات قمعية شاملة ضد الشعب الكردى ككل ، وهذا ما لم يحدث على الإطلاق . إن البنادق العربية أو العراقية لم توجه إلى الصدر الكردى .

* * *

(ب) علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالكرد بعد ١٩٩١

لقد أدت حرب رمضان ١٣٩٣هـ (أكتوبر ١٩٧٣) إلى فرض حظر بترولى عربى ناجح نبه الغرب إلى خطورة الموقف ، وإلى ضرورة تأمين منطقة الخليج ، فكان مبدأ نيكسون عام ١٩٧٦ بإلقاء عبء الدفاع عن المصالح الغربية على عاتق أصدقاء الولايات المتحدة فى المنطقة مع دعمهم بالإمكانات الدفاعية اللازمة ، وأخذت إيران (فى عهد الشاه) على عاتقها دورًا خطيرًا فى إطار استراتيچية « العمودين » ، وكانت بمثابة رجل الشرطة فى الخليج .

وبقيام الثورة الإسلامية فى إيران ، فقدت الولايات المتحدة الأمريكية أهم حليف لها فى المنطقة ... وكان هذا الأمر مرغوبًا فيه لدى الغرب فى بداية الأمر ، لأن طموحات الشاه آنذاك كانت تزيد على الحدود التى رسمت له . بيد أن الأمر ما لبث أن تطور إلى وضع لم تكن الولايات المتحدة تضعه فى الحسبان ، فكان أن دبرت لقيام الحرب بين الشقيقتين إيران والعراق ، وغذتها وزادتها اشتعالاً ، وأرسلت بقواتها إلى المنطقة فى ظل مبدأ كارتر الذى كان يقضى بأن ترسل أمريكا قواتها للدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها فى الخليج فى ظل ما سمى بإطار الأمن الإقليمى ، وبعد موازنة بين أهمية وإمكانية جذب أى من الطرفين بعد الحرب قررت أمريكا متفقة مع حلفائها أن التقارب مع العراق سوف يكون أيسر .

مضى عام ١٩٨٩ ومنتصف عام ١٩٩٠ فى محاولة من جانب الغرب لجذب أى من العراق أو إيران بالترغيب وبالترهيب لتلعب الدور القديم الذى كانت تلعبه إيران فى عهد الشاه ، باعتبار أن هذا أمر ملح لأمن المصالح الغربية فى المنطقة التى فشلت فيها كل الاستراتيچيات السابقة ، والتى كان منها محاولة ترك أمور الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجى بعد دعمها بالأسلحة المتقدمة ، فثبت أن منطقة الخليج تعد منطقة شبه خالية لا تستطيع دولها الدفاع عنها باستثناء العراق[1] .

إن المتتبع للأحداث فى الثلاثين سنة ليجد أن لكل إدارة من الإدارات الأمريكية بصمة مميزة على منطقتنا . ولعل الإدارة الأمريكية الجديدة أرادت هى الأخرى - ومنذ

(١) فوزى طايل : مقال بجريدة الأهرام ، ١٩٩٠/٨/٢١ .

البداية - أن تكون لها بصمتها ، فخططت لاحتلال عسكرى سافر لأراضينا تحقق من خلاله الأهداف سالفة الذكر ... وكان لابد للتدخل الأجنبى من سبب وسند قانونى ودعم محلى حتى يوطد أقدامه بقدر يشرع فى التهام الفريسة المنتظرة .. وهى العراق.

لقد جاء غزو العراق للكويت مناسبًا تمامًا للولايات المتحدة الأمريكية - التى أشك ألف مرة أنها فوجئت به - فتحركت صوب أهدافها بأسرع من البرق . وكان أول القرارات صبيحة نفس يوم الغزو ، وقبل أن يفيق الناس هو تجميد الأرصدة الكويتية والعراقية . ثم استصدار قرار لمجلس الأمن ، وبالإجماع قبل أن يفيق الناس ليعوا ما يحدث .. وكان التصريح الغريب للرئيس بوش أن تجاوز العراق لما بعد الكويت سوف يكون أمرًا غير مقبول .

وبمفهوم المخالفة .. « إن احتلال العراق للكويت هو أمر مقبول لدى الولايات المتحدة الأمريكية » وليس هذا معناه اتفاق المصالح الأمريكية والعراقية ، لكن معناه توافقها فى ظل وجود العداء بينهما .. وهذا يعنى أيضًا أن بقاء القيادة العراقية هو الذى يجعل سبب احتلال أمريكا لأراضينا قائمًا[1] .

لقد تدخلت الولايات المتحدة عسكريًا فيما يعرف بحرب الخليج الثانية بالتحالف مع الدول التى تدور فى فلكها . وضد العراق تحت دعوى « تحرير الكويت » حيث انتهت الحرب بخروج القوات العراقية منها وبقاء القوات الأمريكية .

بعد انتهاء أزمة الخليج الثانية ، حاولت القوات الكردية استغلال فرصة انهيار الدولة العراقية الناتج عن الهزيمة أمام قوات التحالف الدولى ، وذلك عن طريق إعلان واحدة من كبرى حركات التمرد فى تاريخ الكرد على السلطة العراقية . حيث قامت قوات الفصائل الكردية فى الثانى فى مارس ١٩٩١ بالاستيلاء على مراكز الشرطة والمستشفيات ومواقع الإدارات المحلية فى شمال العراق ، وتحديدًا فى ثلاث مدن رئيسية هى أربيل وكركوك والسليمانية . ويمكننا الآن أن نؤكد أن التصور الكردى آنذاك كان يدفع نحو تخيل أن العراق أصبح كالرجل المريض الذى يمكن تقسيمه بسهولة ، ومن ثم فعبر هذا التمرد يمكن فرض أمر واقع جديد وإنشاء الكيان الكردى ، إلا أن الرد

(١) فوزى طايل : مقال بجريدة الأهرام ، ١٩٩٠/٨/٢١ .

العراقى . جاء حاسمًا وقامت القوات العراقية بعمليات كبيرة تمكنت من خلالها من إعادة ترتيب الأوضاع كما كانت عليه قبل التمرد الكردى .

إن القانون الدولى نظريًا هنا فى صف العراق ، حيث إن من حق الدولة الحفاظ على كيانها وسيادتها ، وذلك على حساب أى حركات تمرد أو عصيان أو أية تحركات انقلابية . ولكن ذلك لم يكن كافيًا بأغراض الشرعية الدولية التى ربما أرادت استكمال حصار العراق داخليًا بعد فرض الحصار الخارجى عليه . ومن هنا ، جاء صدور القرار ٦٨٨ لمجلس الأمن فى ٥ إبريل ١٩٩١ وهو القرار الذى رأى المجتمع الدولى آنذاك أنه القرار الأول لمجلس الأمن الذى ينتصر لقضية الشعب العراقى .

وقد نص القرار ٦٨٨ على إدانة القمع الذى يتعرض له سكان العراق ، وفى الوقت ذاته فقد فوض مجلس الأمن قادة قوات التحالف من أجل اتخاذ ما يرونه مناسبًا من قرارات من أجل وقف القمع على الكرد خاصة ، وعلى الشعب العراقى بصفة عامة .

فى الثامن من إبريل ١٩٩١ طلب چون ميچور رئيس وزراء بريطانيا إنشاء منطقة آمنة وممرات إنسانية باقتراح من تورجوت أوزال رئيس وزراء تركيا وقتذاك لكى يرفع الضغط عن تركيا التى كانت خائفة من وصول ملايين الكرد إليها ، وأن يلتحموا مع كرد تركيا ، أيًا كانت حقيقة نوايا الرئيس الراحل تورجورت أوزال ، فإن الكرد لا ينسون له هذا الموقف .

فى إبريل عام ١٩٩١ عندما تحركت القوات الأمريكية والبريطانية إلى شمال العراق لإقامة ما سمى بالمنطقة الآمنة للكرد الذين هربوا إلى الجبال من القوات التى لاحقهم بها صدام داخل قراهم . وهنا يلاحظ أن هذا القتال كان ردًا مباشرًا على ثورة الكرد ضده فى لحظة هزيمته فى حزب الخليج ، لكن الكرد فعلوا ذلك إثر دعوة مباشرة وصريحة من الولايات المتحدة للشعب العراقى للثورة ضد صدام ، وحين فعلوا ذلك وبدأ صدام قتاله . فإن الولايات المتحدة لم تتدخل لنجدة الكرد ، بل سمحت لصدام بأن يطلق طائراته الهليكوبتر المجهزة بالمدفعية لتحصد الكرد فى هروبهم الجماعى ، بينما كان هناك قرار أمريكى يحرم على صدام تحليق طائراته العسكرية فى سماء العراق ، وحين سئل الأمريكيون عن سبب هذا التناقض قالوا إنها طائرات هليكوبتر . وهذا ما شجع الكرد والسلطة العراقية إلى محاولة التفاهم عن طريق المفاوضات .

فى شهر مارس ١٩٩١ ، عندما كان الكرد يحتلون كركوك ، وقبل نزوح ملايين الكرد إلى الجبال ، جرى أول اتصال بين الحكومة العراقية والقادة الكرد الذين تطلعوا لإجراء مصالحه مع السلطة فى بغداد . رغم أنهم سبق لهم التفاوض مع صدام ولم يصلوا لنتيجة .

ففى ١٩٧٧ تفاوض الاتحاد الوطنى مع بغداد بمفرده ، ثم فى ١٩٧٩ ذهب الحزب الاشتراكى بمفرده ليقابل صدام بعد تنصيبه رئيسًا للجمهورية وليتفاوض بمفرده ، رغم معارضة الاتجاهات الأخرى .

بعد ذلك فى ١٩٨١ حاول « البارتى » أن يفاوض بمفرده مع بغداد ، بعد ذلك كما رأينا فى ١٩٨٤ أقام « الاتحاد الوطنى » مفاوضات مع بغداد دامت شهرًا ، وقد فشلت جميع هذه المفاوضات ، لكن الآن النازحون العائدون بدون مأوى ، كل ذلك شجع القادة الكرد لدخول مفاوضات مع السلطة آملين . بل شبه متأكدين من أن صدام حسين قد استفاد من دروس التجربة التى مر بها ، خاصة ، وأن ما أرسله من خطابات للقادة الكرد ، كان يدل على ذلك ، إذ أكد لهم ، حسب رأى أحد هؤلاء القادة ، أن كل شىء قابل للمناقشة إلا الانفصال .

فى النصف من إبريل ١٩٩١ . ذهب وفد إلى بغداد برئاسة جلال الطالبانى ، عن الاتحاد الوطنى ، ونيشروان إدريس البارزانى عن « البارتى » وكذلك سامى عبد الرحمن ورسوله مامند .

قابلهم صدام حسين بحرارة شديدة ، وعانقهم ، وأكد لهم استعداده الكلى للوصول إلى اتفاق .

اجتمعت الجبهة بعد ذلك وتقرر إرسال وفد كردى ، برئاسة مسعود البارزانى ، مع مشروع كامل حول الحكم الذاتى وفق التصور الكردى ، ومستندًا إلى حد كبير على اتفاق مارس ١٩٧٠ ، مع إضافة المسائل المستجدة (إلغاء القوانين الاستثنائية حول التعريب - رجوع المهجرين - رجوع المفقودين ، وخاصة الـ ٨٠٠٠ مفقود من عشيرة البارزانى - تحديد حدود كردستان بما فيها مدينة كركوك وخانقين)[1] .

---

(١) عاطف الغمرى : مقال بجريدة الأهرام ، ١٩٩١/٩/٩ .

فى ١٩٩١/٤/٢٥ أعلن العراق التزامه بتطبيق اتفاقية عام ١٩٧٠ بشأن الحكم الذاتى للكرد ، وقال إنه سيواصل المحادثات مع زعماء الكرد من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية .

وقال سعدون حمادى رئيس وزراء العراق « إن هدفنا هو إيجاد حل وطنى وموضوعى لهذه القضية . وأضاف أن العراق يدير الحوار مع الكرد بإخلاص ونوايا حسنة » .

جاء ذلك فى الوقت الذى تبحث فيه قوات التحالف تسليم مخيمات اللاجئين الكرد بشمال العراق للأمم المتحدة .

وكان جلال طالبانى قد أعلن فى بغداد ١٩٩١/٤/٢٤ أن الاتفاق المبدئى الذى توصل إليه مع صدام سيؤدى - إذا ما تم تحقيقه - إلى إنهاء ثورة الكرد ، وقال إن تفاصيل الاتفاق لم توضع بعد ، وسوف تستأنف المحادثات فى « الأسبوع القادم » بعد الاحتفال بعيد ميلاد صدام الـ ٥٤ ، وأضاف فى مؤتمر صحفى أن جميع الكرد مدعوون للعودة إلى ديارهم .

وأوضح طالبانى أن المحادثات مع صدام تركزت على أربع قضايا هى تطبيع العلاقات ، والديموقراطية ، وحقوق الكرد والوحدة الوطنية .

وقال الزعيم الكردى إن كل القوى الأجنبية يجب أن تغادر العراق بعد توقيع الاتفاقية .

وكانت مصادر كردية قد ذكرت من قبل أن صدام عرض على الكرد شكلاً موسعًا من الحكم الذاتى ، وتمثيلاً أكبر فى الحكومة المركزية وفى أجهزة اتخاذ القرارات ، وكذلك إجراء انتخابات عامة حرة(١) .

وقد أعرب مسئول كردى معارض بسوريا ، عن تشاؤمه تجاه نتائج الجولة الثانية من المباحثات بين الحكومة العراقية . والوفد الكردى برئاسة مسعود بارزانى فى بغداد ، والتى بدأت حول تسوية مشكلة الكرد فى شمال العراق .

وذكر المصدر نفسه أن هناك مخاوف من انهيار المباحثات فجأة ، لأن هناك ظروفًا استثنائية وضغوطًا على الجانبين .

---

(١) جريدة الأهرام القاهرية ، ١٩٩١/٤/٢٦ .

وأوضح المصدر أن وجود حوالى مليونى لاجئ كردى فى المناطق الغربية من الحدود العراقية من كل من إيران وتركيا يشكل ضغطًا هائلاً على الحكومة العراقية ، وينتظر الكرد نتائج جهود قوات التحالف لإعادة الكرد من المخيمات التى يقيمون بها فى تركيا ، وإمكانية سيطرة قوات التحالف على مدينة « دهوك » التى تعد عاصمة إقليمية كردية ، وكان يقطنها حوالى ٣٨٠ ألف شخص .

ويأتى التشاؤم الكردى ، بعد ساعات من إعلان وكالة الأنباء العراقية أن مباحثات الجانبين دارت حول طرق تشجيع حوار إيجابى لضمان وحدة العراق واستقراره ، وأن الحوار جرى وسط مناخ إيجابى .

وفى الوقت نفسه وصلت أعداد قليلة من اللاجئين الكرد من مخيماتهم بتركيا إلى شمال العراق اعتمادًا على جهودها الفردية[١] .

لقد أعلن أريك سوى مبعوث الأمم المتحدة فى العراق أن توقيع اتفاق بين المعارضة الكردية والرئيس العراقى صدام حسين « أمر مرجح » وقال إن هذا الاتفاق يمكنه أن يغير سياق المسألة الكردية بأكملها .

وأوضح أن الكرد يرغبون فى الحصول على حكم ذاتى أوسع فى العراق ، وأقل خضوعًا للرقابة من قبل السلطات .

وأوضحت مصادر قريبة من الحكومة العراقية أن المفاوضات بين الحكومة وجماعة جلال الطالبانى رئيس الاتحاد الوطنى الكردستانى ومسعود البارزانى رئيس الحزب الديموقراطى الكردستانى بدأت منذ ٢٠ يومًا - أى فى أوائل إبريل سنة ١٩٩١ .

ولم تسفر هذه الاتصالات عن نتيجة لعدة أسباب : إن القيادة الكردية كانت ، بسبب وضع المرحلة ، حرب وانتفاضة وهروب ، لم تكن مجتمعة فى مكان واحد يمكنها بسهولة دراسة الاقتراح العراقى والإجابة عليه بسرعة ، وهو الذى يعطيهم الحكم الذاتى . من جهة أخرى كانت القيادة الكردية تعتقد أن السلطة العراقية ضعيفة ، وما هى إلا مسألة إيام وتنهار . لكن سرعان ما استؤنفت المفاوضات من جديد .

---

(١) جريدة الأهرام - أول مايو ١٩٩١ ، مصر .

وفى ١٩٩١/٥/١٩ أعلن مسعود بارزانى زعيم الحزب الديموقراطى الكردى أن زعماء الكرد وممثلى الحكومة العراقية قد توصلوا لاتفاق من حيث المبدأ يقضى بإقامة نظام ديموقراطى فى العراق ومنح الكرد الحكم الذاتى .

وقال بارزانى فى مؤتمر صحفى عقده فى ١٩٩١/٥/١٩ إنه بعد أسبوعين من المفاوضات الشاقة بين الكرد والحكومة العراقية وافقت الأخيرة على منح الحكم الذاتى لنحو ٣,٥ مليون كردى وفق اتفاق مبدئى من ٢٠ نقطة توصل إليه الجانبان .

وأضاف بارزانى : إن الاتفاق يقضى كذلك بإجراء انتخابات حرة وأقرار نظام التعدد الحزبى فى العراق ، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وسيادة القانون وحرية الصحافة والفصل بين حزب البعث الحاكم فى العراق والدولة ، فضلاً عن الاتفاق على إقامة حكومة ائتلافية تضم حزب البعث وزعماء الكرد ، ودمج المتمردين الكرد فى الجيش العراقى .

وأشار بارزانى إلى أن عدم توقيع الاتفاق بشكل نهائى بين الطرفين يرجع إلى استمرار الخلاف بينهما حول تحديد المنطقة التى سيتمتع فيها الكرد بالحكم الذاتى ، إلا أنه أوضح أن هذا الخلاف محل مفاوضات مكثفة بين الطرفين لتمهيد الطريق لتوقيع اتفاق نهائى .

وقد أشارت مصادر كردية إلى أن الخلاف يشمل أيضًا تحديد طريقة الاستفادة ، والطرف الذى له حق استغلال بترول منطقة كركوك الشمالية .

وإن الطرفين يبحثان خطة تقضى بحصول الحكومة على عائدات بترول كركوك مقابل تمتع الكرد بإدارة المنطقة ، وحصول الكرد على نصيب من الميزانية الفيدرالية .

ورغم هذا الخلاف إلا أن بارزانى قد أكد فى تصريحاته أنه متفائل بسرعة تسويته وتوقيع اتفاق نهائى فى القريب العاجل بين الطرفين . مشيرًا إلى استعداده للاشتراك فى الحكومة الائتلافية .

وكان بارزانى قد قاد فريقًا من زعماء الكرد فى مفاوضات مع الحكومة العراقية بدأت يوم ٧ مايو ١٩٩١ ، وتركزت على جدول أعمال يضم ٤ بنود . هى إنهاء

الاضطرابات الكردية وإقامة الديموقراطية فى العراق ، والوحدة الوطنية ، والحكم الذاتى للكرد[١] .

رجع الوفد بقيادة مسعود البارزانى إلى كردستان . وأهم عقده قابلت المفاوضات هى الممارسة الديموقراطية فى المستقبل . ولكن الجانبان سرعان ما عادوا لاستئناف المفاوضات ، فقد حصلت لقاءات بعد ذلك فى أربيل بحضور عزت إبراهيم - وطارق عزيز وحسين كامل والجبهة الكردستانية للتمهيد لجولة أخرى من المفاوضات .

الجولة الثانية من المفاوضات بدأت فى بغداد فى أوائل يوليو ١٩٩١ .

وكان الوفد الكردى برئاسة مسعود البارزانى ، ويضم د. محمود عثمان ، سامى عبد الرحمن - د. فؤاد معصوم (الذى أصبح أول رئيس للوزارة لإقليم كردستان) . وجوهر نامق (رئيس البرلمان الكردى) - وعدنان المفتى .

من جانب الحكومة : عزت إبراهيم - طارق عزيز - على حسن المجيد (وزير الدفاع العراقى) - وحسين كامل (كان وزير الدفاع - صهر صدام حسين) ، وصابر الدورى ، مدير المخابرات العامة .

دامت هذه الجولة ٤٢ يومًا ، دون إحراز أى تقدم كالجولة السابقة .

انقسمت الجبهة الكردستانية على نفسها « البارتى » بقيادة مسعود البارزانى ، يؤيد استمرار المفاوضات لعدم وضوح الرؤية على الصعيد العالمى ، ولشدة المأساة الاقتصادية الإنسانية التى يعيشها الشعب الكردى .

لما طال أمد المفاوضات بلا نتيجة ، وبدأ الاتحاد الوطنى برئاسة جلال الطالبانى ومعه الأحزاب الأخرى تطالب بقطع المفاوضات ، التى لا نتيجة لها وتمنع تجمع جبهة المعارضة العراقية .

ولما اشتدت الخلافات حسم صدام حسين الوضع ، فقد قرر فصل إقليم كردستان إداريًا عن باقى العراق ، وسحب جميع الإدارات من مدن أربيل ، والسليمانية ودهوك ، وتوقف عن دفع رواتب الموظفين الكرد (حوالى ١٥٠,٠٠٠) دينار ، وإعلان حصار اقتصادى على كل المناطق الكردية ، التى كانت تعيش أيضًا الحصار الاقتصادى ضد العراق ككل .

(١) جريدة الأهرام ، ١٩٩١/٥/٢٠ ، مصر .

وسنرى إنه لم يتوقف هنا . بل ألغى العملة العراقية من فئة ٢٥ دينارًا ، ومنع الكرد من استبدالها ، كباقى العراقيين . كل هذا فى الواقع ، هو عملية انفصال طبقتها السلطة المركزية فى بغداد .

ربما كان مجلس الأمن وهو يأخذ القرار ٦٨٨ ويفوض قوات التحالف من أجل اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذه يهدف إلى إنشاء منطقة آمنة للكرد تتوافر فيها ضمانات حقوق الإنسان الكردى . ويعتبر التنسيق الذى كان قد بدا بين الفصائل الكردية الثمانى فى أوكرانيا أواخر يناير ١٩٩٥ ، وذلك عندما عقدت الفصائل والأحزاب الكردية فى العراق وتركيا وإيران وسوريا مؤتمرًا فى مدينة كولون بألمانيا الغربية للبحث فى أوضاع الكرد فى هذه الدول ، ومحاولة وضع حل لمشاكلهم ، ثم التنسيق الذى تبلور بين الفصيلين الكرديين داخل شمال العراق لمواجهة الهجوم العراقى فى مارس ١٩٩١ ، ويعتبر ما سبق من أهم العوامل التى شجعت قوات التحالف على اتخاذ الخطوات السابقة ، ويبدو أن قوات التحالف كانت تخطط أن تكون إجراءاتها التى اتخذتها لتحييد العراق ، هى البداية من أجل تطبيق تجربة حكم ذاتى ديموقراطى فى شمال العراق ، وبشرط ألا يصاحب ذلك أى اتجاه انفصالى للكرد عن العراق . ومن هنا كان دفع الولايات المتحدة زعيمة التحالف نحو تدعيم إجراء الانتخابات الكردية لتشكيل البرلمان الكردى ، وحذرت صدام من محاولة تعطيل الانتخابات التى جرت فى ١٧ مايو ١٩٩٣ ، وأسفرت عن فوز كل من الفصيلين الكرديين بمقاعد البرلمان مناصفة تقريبًا ، ورأت قوات التحالف أن تشكيل هذا البرلمان يدعم ويزيد عوامل الاستقرار فى المنطقة .

غير أن هذا الاستقرار الذى كانت تنشده قوات التحالف تضمن فى باطنه اليات انهياره ، وأدى الأمر إلى تفجر الصراع على عدة جبهات منها :

أرادت الولايات المتحدة بعد ذلك تكرار إقامتها فى بلاد أخرى تمزقها النزاعات الداخلية ، تحت اسم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى لأسباب إنسانية .. وأمرت الولايات المتحدة بسحب القوات العراقية من هذه المنطقة إلى جنوب خط عرض ٣٦ ، الذى يحدد منطقة حظر الطيران على القوات العراقية فى الشمال ، والتى تتولى مراقبتها طائرات غربية تقلع من قواعد فى تركيا ، وأذعن صدام حسين لهذه المطالب.

وتحولت المنطقة الكردية إلى منطقة تخضع لنوع من الحكم شبه الذاتى تحت سيطرة الحزبين الكرديين الرئيسيين ، الحزب الديموقراطى الكردستانى بزعامة مسعود البارزانى ، وحزب الاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال الطالبانى[١] .

فبينما أكد بارزانى أن الاتفاق مع النظام العراقى على أساس أن الحكم الذاتى مازال ممكنًا . خاصة وأن الكرد حاربوا وقدموا تضحيات بما فيه الكفاية منذ عام ١٩٦١، وأنه لا معنى لاستمرارهم فى القتال فى الوقت الذى يمكنهم فيه الحصول على حقوقهم من خلال التفاوض والحوار السلمى حول الحكم الذاتى للكرد والولاء للعراق . نجد على العكس من ذلك موقف جلال طالبانى ، الذى رأى أن المفاوضات مع بغداد أصبحت عديمة الجدوى ، وإن كانت هناك مفاوضات فينبغى أن تكون على أساس البحث عن حل فيدرالى وبإشراف دولى وأوروبى فقط . مؤكدًا رفضه لمشروع الحكم الذاتى الذى يتضمن التفريط فى الأرض والحريات ، حيث إنه لا يضمن سيطرة الكرد على مدينة كركوك الغنية بالبترول ، كما أنه لا يتضمن أى ضمانات أو التزامات واضحة لحقوق الكرد السياسية .

فى الوقت الذى كان فيه الخلاف واضحًا فى الموقف من التفاوض مع السلطات العراقية وبين بارزانى وطالبانى ، فقد أقدم النظام العراقى على فرض الحصار على المنطقة الكردية مما نسف فكرة التفاوض وجعلها تتجمد عند هذا الحد . ولعل تجمد المفاوضات مع السلطات العراقية ، قد فتح الباب أمام تجدد الخلاف بقوة بين بارزانى وطالبانى ، حيث كانت بداية الاشتباكات بين الجانبين الكرديين فى إبريل ١٩٩٤ ، وذلك نتيجة النزاع على أراضى شرق مدينة السليمانية . وعلى الرغم من أن طالبانى الذى كان خارج البلاد آنذاك قد فوض بارزانى لإنهاء هذا الخلاف من واقع مسئوليته عن الفصيلين فى حال غيابه، إلا أن بارزانى قد فشل تمامًا فى احتواء هذه الاشتباكات التى تحولت إلى صراع دموى مستمر ، وكانت آخر تطوراته عقب الضربة الأمريكية للعراق استمرار قوات بارزانى فى اجتياح قوات طالبانى . وقد بذلت قوات التحالف والعديد من القوى الإقليمية جهودًا كبيرة من أجل وقف هذا الصراع ، إلا أن هذه الجهود لم تكن لتفلح سوى فى وقفه لفترة محدودة ثم تعود الاشتباكات مرة أخرى[٢] .

---

(١) عاطف الغمرى : مقال بجريدة الأهرام ، ١٩٩٦/٩/٩ ، مصر .

(٢) جلال الطالبانى : حديث معه فى جريدة الأهرام ، ١٩٩٦/٩/١٧ ، مصر .

مع قيام الولايات المتحدة وحلفائها من جانب واحد بإقامة منطقة عازلة للكرد فى شمال العراق عام ١٩٩١ ، اعتقد مسعود بارزانى وجلال الطالبانى أن الفرصة سانحة لإقامة حكم ذاتى للكرد فى شمال العراق موافقًا على تشكيل حكومة ذاتية ، وبرلمان للكرد ، ولكن سرعان ما انهارت الحكومة والبرلمان بسبب التنافس على الزعامة والأحقاد الشخصية بين بيت البارزانى وآل الطالبانى .

وزاد من حدة الصراع انفراد الحزب الديموقراطى بتحصيل عائدات منتجات النفط العراقية التى يتم تهريبها إلى تركيا ، وتشير تقارير غير رسمية إلى أن نحو ١٥٠٠ شاحنة تحمل ٦٠ ألف برميل من النفط العراقى تعبر يوميًا منفذ « خابور » - الذى تسيطر عليه مليشيات بارزانى - والواقع على حدود شمال العراق مع تركيا ، ويحصل الحزب الديموقراطى على نسبة تتراوح بين ٥ إلى ١٠٪ من قيمة عائدات النفط المهرب . وبطبيعة الحال لم يقف الطالبانيون مكتوفى الأيدى فهاجموا بدعم من إيران مدينة أربيل عام ١٩٩٤ للتحكم فى الطرق التى تمر بها شاحنات النفط العراقى ، وبدأوا فى الاتجاه صوب كردستان .

وساد الوفاق بعد انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١ بين الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديموقراطى الكردستانى ، وفى انتخابات عام ١٩٩٢ حصل كل منهما على ٥٠ مقعدًا فى الحكومة الإقليمية الكردية التى اتخذت من مدينة أربيل مركزًا لها ، إلا أن القتال اندلع مرة أخرى فى ديسمبر ١٩٩٤ عندما تمكن الاتحاد الوطنى الكردستانى من الاستيلاء على أربيل ليتم تقسيم شمال العراق بينهما[1] .

* * *

(١) جريدة الأهرام : السبت ١٩٩٦/١١/٢ ، مصر .

(جـ) الولايات المتحدة والصراع بين الحزبين الكرديين الديموقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى

ينبع اهتمام الولايات المتحدة بقضية الكرد من منطلق أنهم عنصر رئيسى نال حكمًا ذاتيًا عراقيًات اعتبارًا من عام ١٩٧٥ ولهم كوادرهم وتاريخهم فى المقاومة ، ولذلك فهى لا تريد إشعال أى نوع من المقاومة الكردية للقوات الأمريكية وخصوصًا أن الجبهة التركية مهمة جدًا لتحركات القوات الأمريكية تجاه العراق .. سواء باستخدام القوات الجوية أو فى نقل القوات البرية لتأخذ طريقها إلى حصار بغداد .

هذا الاهتمام ليس وليد اليوم ، ولكن بدأ من أوائل ١٩٩١ عندما اندلعت ثورة الكرد ضد السلطة العراقية ، وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية بخروج القوات العراقية من الكويت وفيما سُمِّى « بعاصفة الصحراء » ، وقد تدخلت الولايات المتحدة إلى جانب الكرد ، حيث فرضت منطقة الخطر فى الشمال « شمال خط عرض ٣٦° شمالاً » ثم فى المنطقة الشيعية فى الجنوب لمنع استخدام الجيش العراقى للطيران فى ضرب الكرد، لكن المشكلة التى واجهت الولايات المتحدة والدول التابعة لها فى التحالف الدولى كان استمرار الصراع بين أكبر فصيلين فى كردستان العراق ، وهما الحزب الديموقراطى الكردستانى وحزب الاتحاد الوطنى الكردستانى بقيادة كل من مسعود البارزانى وجلال الطالبانى .

فللحزازات القديمة والتقليدية بين الرجلين على من يحق له زعامة كردستان سرعان ما اشتعلت نيرانها عندما اصطدمت بصخرة الخلاف على موارد الثروة التى بدأت تتدفق على المنطقة من باب غير مشروع .

فبينما يخضع العراق كله للعقوبات الاقتصادية من جانب الأمم المتحدة ، كانت كردستان بعيدة عن هذه العقولات ، وأرضها مفتوحة مع العراق التى تحولت إلى منطقة تهريب للبضائع والبترول من تركيا إلى العراق وبالعكس . وكانت هناك عوائد جمركية ضخمة تأتى من هذا الباب اختلف عليها الشريكان ، بالإضافة إلى الخلاف على السيطرة على مدينة أربيل الاستراتيجية . ومع تتابع الاختلافات والاحتكاكات وقعت أول اشتباكات عسكرية بينهما فى عام ١٩٩٢ .

ولأنه لا توجد أى دولة فى المنطقة أو فى خارجها - على حد تعبير أنتونى كوردسمان مدير دراسات الشرق الأوسط بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - على استعداد للتدخل لمساعدة أى طرف من الكرد ضد صدام ، وذلك باستثناء إيران باعتبار أن هناك حرجًا عربيًا من أن ينظر إلى ذلك باعتباره تدخلاً فى شأن داخلى عراقى ، لذلك فقد بحث كل جانب من الجانبين عن حليف ، أيًا كان هذا الحليف ، ليساعده فى قتاله ضد الآخر .

بل إن مسعود البارزانى حين سئل من جانب كثير من أنصاره كيف له أن يعود إلى التحالف مع صدام الذى ارتكب مذابحه الدموية ضد الكرد ؟ .. فإنه برر ذلك بعدم وجود بديل آخر لأن جلال طالبانى سبقه إلى طلب المساعدة من إيران ، والتى توغلت قواتها فى مناطق الكرد وزودت طالبانى بالسلاح .

هنا كانت علامة الاستفهام الكبرى .. وأين أمريكا التى فرضت حمايتها على المنطقة الآمنة للكرد فى شمال العراق ؟

إن الكرد قد طلبوا مرارًا من وزارة الخارجية الأمريكية المساعدة ، بل إن الطرفين المتنازعين - على حد تعبير مقال افتتاحى للواشنطن بوست - قد توسلا إلى الولايات المتحدة للقيام بدور الوسيط النزيه بينهما ، لكن توسلاتهما وجدت آذانًا صماء فى واشنطن .

بل إن كنث تيمرمان مدير مركز معلومات الشرق الأوسط قال فى تقرير له : « إن حكومة الرئيس كلينتون ظلت طوال « العامين الماضيين » تتجاهل بوادر الخطر ، وتسمح للنزاع بين الفرقاء الكرد بأن يظلل المنطقة كسحابة داكنة ، والأسوأ من ذلك أن تردد الولايات المتحدة فى التدخل لنزع الفتيل من هذا النزاع فى بدايته قد أضر بمصداقية الولايات المتحدة فى الدفاع عن منطقة الخليج ، وفى وقت متأخر وقبل أسبوعين فقط من تحرك القوات العراقية إلى مناطق الكرد فإن روبرت بيلليترو مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط وجه دعوة لزعماء الحزبين الكرديين المتقاتلين ، لمحادثات تجرى فى لندن تحت رعاية الولايات المتحدة . ولكن قبل هذا التدخل من بيلليترو كانت وزارة الخارجية الأمريكية تترك معالجة مشكلة الكرد إلى موظفين ليسوا على مستوى كبير ، وليست لديهم القدرة ولا الصلاحية على التوصل إلى اتفاق ينهى النزاع بينهما .

إن خطأ الولايات المتحدة فى هذا الموقف كان لابد أن تترتب عليه نتائج خطيرة ، وكان لابد أن يؤدى إلى حدوث ما حدث مؤخرًا ، حتى من جانب صدام نفسه .

ومنبع الخطأ هو خطورة الموقع الذى تحتله المنطقة الآمنة التى اقتطعتها الولايات المتحدة من تحت سيادة العراق ، ثم تركتها بلا ضابط ولا رابط . فهى منطقة تقع على حدود تركيا وإيران ، ولكل منهما تاريخ من التداخلات بين كل منهما والأخرى فى هذه المنطقة بالذات ، مما يعنى أن إيجاد أى فراغ للقوى فيها لابد أن يغرى أى طرف من الأطراف الثلاثة على انتهاز أى فرصة لملء هذا الفراغ مادامت القوة الكبرى قد تركتها فراغًا بالفعل ، فالكرد كما هو معروف موزعون على عدة دول فى المنطقة هى العراق وإيران وتركيا وسوريا . وكان أى اتجاه لإقامة قاعدة قوية للكرد فى مناطق العراق مسألة ذات حساسية لكل من إيران وتركيا بالذات ، التى يخشى كلاهما أن تكون لذلك ردود أفعال بين الكرد داخل أراضى كل منهما ، يضاف إلى ذلك مشاكل تركيا مع الكرد من حزب العمال الكردستانى .

وكان طبيعيًا أمام هذا التسلسل للأحداث والمشحون بالتناقضات الأمريكية ، أن ينظر صدام إلى الأفق الممتد حوله ، بحثًا عن ثغرة ينفذ منها ليجد أمامه هذا الفراغ بكل ما فيه من إغراء على النفاذ إليه ، خاصة أنه هذه المرة يدخل إليه بدعوة من « عدو سابق » ، أو من أحد طرفى التقاتل الكردستانى ، وهو مسعود البارزانى ، بالإضافة إلى أى شواهد على تغيير طبيعة التحالفات الدولية ، ولعبة القوى ، والتوازنات السياسية تظهر أن التحالف القديم الموحد ، والذى تصدى لغزو صدام للكويت عام ١٩٩١ قد تفكك ، وتفاوتت داخله المواقف والحسابات بين مختلف أطرافه وأعضائه .

لذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تبذل جهودها من أجل التوفيق بين مسعود البارزانى وجلال الطالبانى - ليس من أجل المحافظة على وحدة الكرد ، ولكن لخدمة المصالح الأمريكية ، ولإيجاد جبهة متحدة ضد صدام ، ولذلك دعت الطرفين لاستئناف المفاوضات بينهما تحت رعايتها .

لقد كشف مصدر كردى عراقى فى لندن فى ١٩٩٦/٤/٢٧ أن وفد الوساطة الأمريكى الذى زار المنطقة الكردية شمال العراق لم ينجح فى إنهاء الخلافات بين الحزبين ، وأنها مازالت مستمرة وأن مواقفها بشأن حل الخلافات مازالت متباعدة .

وقال المصدر إن الوفد الأمريكى برئاسة روبرت وويتش رئيس قسم شمال الخليج العربى فى الخارجية الأمريكية كان يستهدف التوصل إلى إقناع الطرفين بالموافقة على خطة عملية لتنفيذ الاتفاق الموقع بينهما عام ١٩٩٥ فى أيرلندا ، وأشار إلى أنه جرى خلال المحادثات التى شملت مسعود بارزانى وجلال طالبانى تمهيداً لانسحاب كل منهما من الأراضى التى يحتلونها ، وذلك كمقدمة للاتفاق على آلية لإعادة تشكيل الحكومة والبرلمان الإقليميين ، إلا أن المصدر ذكر أن عقبتين رئيسيتين حالتا دون الاتفاق على النقاط السابقة ، وهما عدم توافر الإمكانات المادية اللازمة ، وعدم وجود ضمانات باحترام الاتفاقات المبرمة . وقال إن التجارب المريرة السابقة .. أكدت أن الاتفاقات تصبح لا فائدة منها ما لم يكن هناك التزام وآلية معينة لمراقبة التنفيذ وتوجيه إصبع الاتهام إلى الطرف المنتهك للاتفاقية(١) .

إن زيارة الوفد الأمريكى يمكن اعتبارها رمزية ، فهى أظهرت مرة أخرى مدى اهتمام الإدارة الأمريكية بإيجاد حل سلمى للخلافات فى المنطقة الكردية شمال العراق بعد أن كانت الأنباء تفيد أن الإدارة الأمريكية تخلت عن هذا الالتزام بسبب رفض الحزبين الكرديين التوصل لحل وسط ، واستبعد المصدر الكردى الإعلان عن أى اتفاق جديد خلال الفترة القليلة المقبلة ، إلا أنه استبعد فى الوقت نفسه تصاعد الخلافات بين الجانبين ، وقال إن حالة اللاسلم واللاحرب التى سادت المنطقة منذ عدة شهور عقب الاقتتال الطاحن ستستمر على الأرجح .

وكانت الإدارة الأمريكية قد حاولت عدة مرات بمشاركة تركية التوسط لتوقيع اتفاق بين حزبى بارزانى وطالبانى ، وجرت جولتا محادثات فى هذا الصدد فى أيرلندا سنة ١٩٩٥ ، لكن الحزبين لم يتفقا على آلية لتنفيذ ما توصلا إليه من خطوط عريضة بوساطة أمريكية . وكان الاتفاق يحتوى على بنود عامة لإنهاء القتال وإعادة تشكيل الحكومة والبرلمان ، وانسحاب القوات من العاصمة أربيل . إلا أن الخلاف استمر حول كيفية تنفيذ ذلك .

ومن ناحية أخرى ، صرح المتحدث باسم الحزب الديموقراطى الكردستانى بأن مسعود بارزانى زعيم الحزب توجه إلى دمشق فى زيارة لسوريا لعدة أيام بدعوة من رئيس الوزراء السورى .

---

(١) جريدة الأهرام ، ١٩٩٦/٤/٢٨ ، مصر .

وأشار المتحدث إلى ارتباط الحزب بعلاقات طيبة مع سوريا ، وأضاف أن مسئولى الحزب يقومون بزيارات مستمرة للعاصمة السورية[1] .

فى تطور مفاجئ ظهرت بوادر مواجهة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ، بعد أن قصفت قوات الجيش العراقى بالمدفعية الثقيلة والدبابات فى ٨/٣٠ معاقل ميليشيات الاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال الطالبانى فى مدينة « أربيل » - كبرى مدن الكرد بشمال العراق - ويأتى ذلك بعد ساعات من صدور أوامر الرئيس الأمريكى بيل كلينتون للقوات الأمريكية بالاستعداد للانتشار فى منطقة الخليج لمواجهة أى هجوم للجيش العراقى ضد الكرد .

وأعلن طارق عزيز رئيس الوزراء العراقى أن بغداد قررت دعم الحزب الديموقراطى الكردستانى بزعامة مسعود بارزانى عسكريًا - بناء على طلبه - لطرد ميليشيات جلال الطالبانى ، الذى صرح للإذاعة الفرنسية - كاشفًا أبعاد الموقف - بأن مئات الدبابات العراقية والعربات المصفحة والمدفعية الثقيلة تهاجم مدينة أربيل إلى جانب الحزب الديموقراطى الكردستانى . وإن القوات العراقية تسعى لتطويق المدينة وعزلها ، ونحن على اتصال مستمر بوزارتى الدفاع والخارجية فى واشنطن ، وتوقع الطالبانى أن تهاجم القوات العراقية مدنًا كردية أخرى فى الشمال بعد سيطرتها على أربيل .

فى واشنطن أعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكى كلينتون اتخذ الإجراءات الكفيلة بضمان الاستعداد لكل الاحتمالات ، والرد على تحركات القوات العراقية ، ولم يكشف البيان الصادر للبيت الأبيض من ولاية إلينوى ، حيث يقوم الرئيس الأمريكى بحملته الانتخابية ، عن طبيعة هذه الإجراءات .

وأكد مايك ماكورى المتحدث باسم البيت الأبيض أن واشنطن تراقب عن كثب التحركات العراقية ، وتجرى مشاورات مع أعضاء فى الأسرة الدولية حول الوضع بالمنطقة .

فى أول هجوم من نوعه على شمال العراق منذ عام ١٩٩١ هاجمت قوات الجيش العراقى تعززها الدبابات والمدفعية فى ١٩٩٦/٨/٢١ معاقل الاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال طالبانى فى مدينة أربيل بشمال العراق .

(١) جريدة الأهرام ، ١٩٩٦/٤/٢٨ ، مصر .

ودعا الاتحاد الوطنى على أثر ذلك فى بيان له فرنسا ، وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل السريع للحيلولة دون وقوع مجزرة وشيكة فى صفوف السكان المدنيين بأربيل .

وقال البيان إن أكثر من ٥ فرق من الحرس الجمهورى العراقى تشارك فى المعارك وتساندها نحو ٤٥٠ دبابة .

وإن الدبابات والعربات المدرعة العراقية قد دخلت وسط مدينة أربيل فى شمال العراق بعد ساعات من القصف المدفعى .

وإن القوات العراقية مستمرة فى قصف مدفعى مركز حول مدينة أربيل تساندها الدبابات ، وإن القصف بدأ على مجمعى كانى مرزالة وقوش تبة الواقعين فى ضواحى أربيل بمعدل ٤ قذائف من المدفعية الثقيلة فى الثانية ، وإن القصف شمل محطة بترول أربيل .

وإن دبابات عراقية تتقدم فى اتجاه المدينة ، وقد قامت أربع طائرات هليكوبتر عراقية بقصف منطقة سربشاح وقوش تبة غرب أربيل .

واتهمت مصادر كردية عراقية حكومة بغداد بالرغبة فى احتلال أربيل لإنهاء التجربة الكردية للحكم الذاتى ، مستغلة القتال الذى وقع بين الحزبين الكبيرين خلال الأسابيع الماضية .

وقالت المصادر إن صدام حسين يريد تدمير المصداقية الأمريكية التى تحاول الوساطة بين الحزبين من خلال محادثات استمرت حتى ١٩٩٦/٨/٣١ فى لندن . وأشارت المصادر إلى أن هناك تنسيقًا على ما يبدو بين القوات وبين الحزب الديموقراطى ، للانتقام من الاتحاد الوطنى الكردستانى ، الذى شن هجومًا كبيرًا على الحزب الديموقراطى . وكان العراق والحزب الديموقراطى قد اتهما إيران بمساعدة الاتحاد الوطنى فى هجومه على الحزب الديموقراطى .

وقد تواصلت المحادثات بين الحزبين الكرديين فى لندن بوساطة أمريكية ، والتى كانت قد بدأت فى ٨/٣٠ لتثبيت وقف إطلاق النار بينهما ، إلا أن مصادر كردية عراقية استبعدت التوصل لاتفاق بعد التصعيد الأخير للقتال فى شمال العراق .

ومن جانبه أعلن جلين ديفيس المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن بلاده تراقب الوضع عن كثب فى شمال العراق .

وأضاف أن واشنطن تنظر بجدية كبيرة إلى أى تحرك عدائى من قبل القوات العراقية[1] .

إن هذا التدخل المستمر والعدوان المباح من قبل تركيا وإيران دون أى رادع أو إنذار من جانب القوى الراغبة لهذه الأوضاع ، والتى أعطت لنفسها حق التدخل فى المنطقة وفقًا لمعاييرها الذاتية .. والتى أقامت المناطق والملاذات الآمنة .. وفى مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة التى لم تبذل أى محاولة صادقة لوضع حد لهذه الفوضى .. كل ذلك دفع صدام إلى التحرك تلبية لدعوة من طرف مسعود البارزانى زعيم الحزب الديموقراطى الكردستانى مستفيدًا من هذه الفرصة لمد سيطرته على جزء حيوى من الأرض العراقية .. باعتبار صدام صاحب حق ، وهو أولى من هؤلاء الذى سمح الغرب بمد سيطرتهم داخل الأراضى العراقية ، كما حدث بالنسبة لتركيا وإيران .

فقد أنذرت الولايات المتحدة ، وجاء هذا التحذير بعد أن أعلن مسئولون أمريكيون أن هناك أنباء لم تتأكد بعد بأن إيران أرسلت قوات إلى شمال العراق ردًا على الهجمات العراقية على مناطق الكرد . وقد رفضت وزارة الخارجية الإيرانية التعليق على هذه الأنباء .

وفى غضون ذلك أكد سعيد حسن نائب مندوب العراق لدى الأمم المتحدة من جديد أن القوات العراقية ستنسحب من مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق ، وقال المسئول العراقى إن قوات بلاده ستعود إلى مواقعها السابقة قريبًا ، غير أنه لم يتحدد بعد موعد الانسحاب .

وقد أعلن مايك ماكورى المتحدث باسم البيت الأبيض أن واشنطن تلقت بحذر إعلان بغداد أن قواتها ستنسحب قريبًا من منطقة كردستان ، وأضاف أن المهم هو الأفعال وليس مجرد الوعود ، مشيرًا إلى أن بلاده لا تعطى هذه التصريحات مصداقية كبيرة ، وقال إنه لا يوجد أى مبرر لقيام الرئيس صدام بسلوك عدوانى ، مشيرًا إلى أن أى عمل عسكرى فى المنطقة يتعارض مع قرارات مجلس الأمن .

---

(١) جريدة الأهرام ، ١٩٩٦/٨/٣١ ، مصر .

وقال مسئول بوزارة الدفاع الأمريكية إنه لا توجد مؤشرات حول استعداد القوات العراقية للانسحاب من أربيل ، وأضاف أن انسحاب القوات العراقية قد يجنبها الصدام مع قوات التحالف الغربى .

وكان مجلس قيادة الثورة العراقية قد أكد فى بيان أصدره عقب اجتماعه برئاسة الرئيس العراقى صدام حسين فى وقت مبكر من صباح ١٩٩٦/٩/١ أن بغداد لا تنوى إعادة سيطرتها على شمال العراق فى « الوقت الراهن » ، وأشار البيان إلى أن انسحاب القوات العراقية متفق عليه . لأن القيادة السياسية العراقية لم تقرر بعد إعادة الإدارة الحكومية إلى إقليم كردستان . وفى الوقت نفسه حذر العراق الولايات المتحدة من التدخل فى شمال العراق ، وقالت صحيفة « الجمهورية » العراقية الرسمية إن الشعب العراقى وفى مقدمته كرد العراق مستعد لإعطاء الأمريكيين درسًا يعيد للأذهان عقدة فيتنام .

وقد حملت الصحف العراقية الصادرة ١٩٩٦/٩/١ إيران والولايات المتحدة وبريطانيا مسئولية كل ما يدور فى شمال العراق ، وطالبت صحيفة الثورة الناطقة بلسان حزب البعث الحاكم فى العراق الدول الثلاث بإعادة النظر فى مواقفهم ، والامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية للعراق معتبرة أن غياب السلطة المركزية فى شمال البلاد والذى لم يعوضه وجود القوات الأجنبية هو السبب فى وقوع القتال بين الفصيلين الكرديين المتصارعين هناك(١) .

لقد واصلت القوات العراقية قصفها لليوم الثانى على التوالى لمواقع الاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال الطالبانى - رغم إعلان حالة التأهب القصوى فى صفوف القوات الأمريكية بالخليج استعدادًا للرد على التحركات العسكرية العراقية فى المنطقة المحظورة بشمال العراق .

كانت السليمانية ، وهى المدينة الرئيسية الأخيرة الباقية تحت سيطرة طالبانى قد تعرضت أول سبتمبر ١٩٩٦ لقصف بالمدفعية الثقيلة ، وتقع السليمانية على بعد ٢٠٠ كيلومتر جنوب شرق مدينة أربيل التى دخلتها قوات الجيش العراقى ١٩٩٦/٨/٣١ ورفعت عليها علم العراق .

---

(١) جريدة الأهرام ، أول سبتمبر ١٩٩٦ ، مصر .

وذكرت وكالة الأنباء أن الحزب الديموقراطى الكردستانى بزعامة مسعود بارزانى المدعوم من الحكومة العراقية يسعى إلى الاستيلاء على السليمانية بعد أن تمكن من السيطرة على مدينة أربيل القريبة من الحدود مع إيران وتوقعت المصادر أن تشتد المعارك فى السليمانية نظرًا لأهميتها الكبيرة بالنسبة للاتحاد الوطنى الكردستانى الذى تدعمه إيران . خاصة وأن إيران تحتل مساحات كبيرة من أراضى شمال العراق المجاورة لها . خاصة مدينتى شومان وحاج عمران ، وأن القوات الإيرانية توغلت مساحة ٥٠ كيلومترًا فى عمق الأراضى العراقية .

لقد ذكر الحلفاء إنه فى حالة انسحاب القوات العراقية إلى مواقعها السابقة ، فإن الحلفاء سينظرون إلى ما حدث على أنه صراع داخلى بين الحزب الديموقراطى بزعامة مسعود بارزنى والاتحاد الوطنى بزعامة جلال الطالبانى ، ولن يسعوا إلى إحداث تغييرات على الأرض ، غير أن نشوة النصر التى عاشها الحزب الديموقراطى جعله يواصل القتال للحصول على أراض جديدة من الاتحاد الوطنى(١) .

وفى الوقت نفسه فشلت محادثات السلام التى رعتها الولايات المتحدة فى لندن بين الحزبين ، إذًا فقد استهدفت الضربات الصاروخية تدمير أهداف حيوية تؤثر على قدرة العراق على الحركة العسكرية فى اتجاه الجنوب .. أما جيران العراق فى الشمال وهم سوريا وتركيا وإيران ، فهم يتمتعون بقوة عسكرية قادرة على حماية أنفسهم .

وإن التدخل العراقى العسكرى تم فى هذا الاتجاه .. إنها إذن ضربة لها أهداف مختلفة استراتيجية وسياسية .. خارجية وداخلية كذلك .

وقال كلينتون إنها ضربة محدودة ، ولكنها تحمل رسالة واضحة للنظام العراقى .. فما هو مضمون هذه الرسالة ؟ .. يمكننا القول أن هناك خوفًا أمريكيًا - إذا لم يتم الرد - من أن يشجع ذلك صدام على القيام بانقضاض عراقى ضد دول بترولية عربية مجاورة .. وقد شكل هذا الخوف أحد الحوافز الرئيسية التى دفعت إلى اتخاذ القرار بتوجيه الضربات الصاروخية الأمريكية ضد أهداف فى جنوب العراق فى إطار الرد على هجوم بغداد فى شمال العراق .. إنها إذن « رسالة ردع » توجه لصدام لردعه عن

(١) جريدة الأهرام ، ١٩٩٦/٩/٢ ، مصر .

التفكير فى القيام بمثل هذا الانقضاض المحتمل .. رغم أنه أمر مستبعد من الناحية المنطقية ، والاستراتيجية الأمريكية ترفض تحمل المخاطرة باستبعاد هذا الاحتمال[١] .

لكن التقصى عن إجابة شافية كان لابد أن يجلب وراءها نقطتين مهمتين : الأولى أن المصالح الاستراتيجية المباشرة للولايات المتحدة توجد فى الجنوب . حيث الحدود مع الدول الخليجية البترولية ، والتى يمثل البترول فيها جبهة مصالح حيوية استراتيجية للولايات المتحدة ، أو حسب تعبير المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ، « إن هدفنا حماية مصالحنا الحيوية الاستراتيجية ، وحماية أصدقائنا فى المنطقة[٢] » .

والواقع أن تصريحات وليام بيرى وزير الدفاع الأمريكى قد كفتنا عناء التفسير ، فقد صرح قائلاً : « إن التحركات العسكرية العراقية تشكل خطرًا قائمًا وواضحًا على الدول المجاورة وعلى تدفق البترول .. وإن المسألة ليست ببساطة أن العراقيين شنوا هجومًا على مدينة أربيل ، إنما المسألة تكمن فى الخطر القائم الذى يشكله صدام على جيرانه وعلى استقرار المنطقة . وبالتالى كان من الضرورى العمل على تخفيض القدرات العراقية على مهاجمة الدول المجاورة أو تهديد المصالح الأمريكية فى المنطقة » .

ويضع بيرى النقاط فوق الحروف عندما يوضح : « إن الولايات المتحدة لها مصالح استراتيجية حيوية أوسع نطاقًا فى الجنوب .. وليست فى الشمال . لذلك فإن هدفنا أولاً أن نحمى هذه المصالح الاستراتيجية .. وهذا يعنى حماية أصدقائنا وحلفائنا فى المنطقة .. ليس فقط دول الخليج التى استهدفها الغزو العراقى عام ١٩٩٠ وهى الكويت والسعودية ، ولكن كذلك إسرائيل والأردن !

منذ اليوم الأول الذى بدأت فيه الولايات المتحدة هجومها الصاروخى على العراق ، كان أكثر ما يلفت نظرًا لمتابعين هنا فى واشنطن لما يجرى على جبهة الهجوم فى العراق أن أكثر علامات الاستفهام تتجاوز الرد الكافى الذى جاء على ألسنة معظم المتحدثين باسم الحكومة الأمريكية ، ابتداء من الرئيس كلينتون إلى المتحدثين باسم وزارة الدفاع.

---

(١) جريدة الأهرام ، ١٩٩٦/٩/٢٢ ، مصر .

(٢) جريدة الأهرام ، ١٩٩٦/٩/٩ ، مصر .

كانت هناك ما تشبه الحلقة المفقودة فى هذا الهجوم ، والتى ترسمها علامات الاستفهام والتساؤلات : عن معنى أن تكون المشكلة التى دفعت أمريكا لمهاجمة العراق تقع فى الشمال فى مناطق الكرد ، بينما الرد الأمريكى يكاد يتركز بعيدًا عنها تمامًا إلى الجنوب .. ومن هذه التساؤلات أن الأزمة بين الكرد وبعضهم ، والتى دفعت إلى الهجوم الأمريكى ، لها جذور قديمة ، وكان يمكن للولايات المتحدة - لو أرادت - أن تعالجها وتقضى على هذه الأزمة فى مهدها ، لكنها تركتها تنمو وتكبر وتتضخم . ومن هذه التساؤلات أيضًا ، تناقض السياسة الأمريكية تجاه صدام ، والتى تقوم على احتوائه والضغط عليه برفق دون إيذائه(١) .

لأن الحزب الديموقراطى وجد أنه بعد الانتصارات التى حققها لم يعد هناك مبرر لاستمرار المحادثات حاليًا ، إن الوضع فى كردستان سيجبر الاتحاد الوطنى لاحقًا على الجلوس للمفاوضات ، ولكن بشروط الحزب الديموقراطى ، إلا أن المصادر حذرت من أن الصراع فى كردستان أصبح صراعًا إقليميًا ودوليًا ، وأن إيران لن تسمح بتقليم أظافر حليفها الاتحاد الوطنى ، وأن دولاً كثيرة مثل تركيا وإيران ، وربما العراق ستدخل على الخط ، وتحاول ترتيب الأوضاع بشكل يخدم مصالحها ، كما أن واشنطن لن ترضى بتدمير مصداقيتها من المنطقة ، ولذلك فإن الأوضاع مرشحة لمزيد من التدهور الشديد.

وفى واشنطن حذر البيت الأبيض الأمريكى إيران من مغبة دخول المنطقة الآمنة فى شمال العراق التى تشهد معارك ضارية بين الحزبين الكرديين الرئيسيين(٢) .

واستمرت المعارك فى شمال العراق بين الحزب الديموقراطى الكردستانى بزعامة مسعود بارزانى والاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال طالبانى . وذكرت مصادر مطلعة أن قوات الحزب الديموقراطى تتقدم نحو مدينة السليمانية - معقل الاتحاد الوطنى - وذلك بعد سيطرتها على منطقة رانية فى شمال العراق . وأعلن مصدر غربى أن أكثر من ٦٥ عائلة فرت من السليمانية ، وفى الوقت نفسه قال برهام صالح ممثل

---

(١) جريدة الأهرام ، ١٩٩٦/٩/١ ، مصر .

(٢) جريدة الأهرام ، ١٩٩٦/٩/٢ ، مصر .

الاتحاد الوطنى فى واشنطن إن المعارك مستمرة على محور كوى سنجق - وهى منطقة استراتيچية استعادت مليشيات بارزانى السيطرة عليها - وأضاف أن كثافة القصف المدفعى الذى استهدف كوى سنجق يدل على اشتراك مدفعية الجيش العراقى فى الهجوم على المنطقة . ونفى برهام صالح أن يكون الاتحاد الوطنى الكردستانى المدعوم من إيران يستعد للانسحاب من مدينة السليمانية ، وهى المدينة الوحيدة الكبيرة فى كردستان العراق التى لاتزال تحت سيطرة قوات جلال طالبانى ، وكان الحزب الديموقراطى المدعوم من بغداد قد سيطر على السليمانية غير أن قوات طالبانى تمكنت من دخول المدينة والسيطرة عليها .

وقد أعلن الحزب الديموقراطى الكردستانى العراقى أن قوات الاتحاد الوطنى تعانى من حالة انهيار شبه كامل .

العملية العسكرية التى قامت بها قوات جلال طالبانى زعيم حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى ، وحررت خلالها مدينة السليمانية بشمال العراق إضافة إلى عدة مدن ومواقع أخرى من أيدى قوات الحزب الوطنى الكردستانى بزعامة مسعود بارزانى .. هذه العملية تطرح على الساحة عدة تساؤلات لاتزال الإجابة عنها غامضة حتى الآن.

هل تمت هذه العمليات بعلم السلطات العراقية التى يمكن أن تكون قد غضت الطرف عنها بعد أن وجدت أن مسعود بارزانى لم يكن الابن البار رغم ما قدمته له من دعم عسكرى ومادى ومعنوى ، فذهب إلى أنقرة للقاء روبرت بلليترو مساعد وزير الخارجية الأمريكية دون إذن من السلطات العراقية . وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن هذه المناطق التى استولى عليها طالبانى كانت توجد بها قوات عراقية[1] ؟

هل الذى غض الطرف هنا هو مسعود بارزانى نفسه بناء على اتفاقيات غير معلنة مع العديد من الأطراف التى يجمع بينها فى النهاية الخلاف مع الرئيس العراقى صدام حسين ... وهذه العملية مؤداها أن يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل تدخل الجيش العراقى وطرد جلال طالبانى وقواته ؟

---

(١) جريدة الأهرام ، ١٩/١٠/١٩٩٦ ، مصر .

هل هى عملية عسكرية حقيقية انتصرت فيها إيران التى مازالت تحسب للنظام فى العراق ألف حساب ، وأرادت بذلك ، أن تقول إنها لاتزال لها اليد الطولى فى هذه البقعة من العالم[١] ؟

ولم تنجح المساعى التى بذلتها الإدارة الأمريكية فى وقف القتال بين كرد العراق عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ .

ومع اقتراب تطبيق قرار مجلس الأمن « ٩٨٦ » الذى يتيح للعراق بيع ما قيمته مليارى دولار من البترول كل ٦ أشهر لشراء احتياجاته من الغذاء والدواء ، رأت حكومة بغداد أن من مصلحتها الاستجابة لنداء بارزانى بالتدخل لوقف زحف مليشيات الاتحاد الوطنى على المدن القريبة من الحدود التركية ، إذ إن الجزء الأكبر من البترول العراقى سيتم تصديره عبر أنبوب النفط الذى يمتد من شمال العراق إلى تركيا .

وبالفعل نجحت مليشيات بارزانى بمساندة الجيش العراقى فى إنهاء سيطرة الطالبانى على شمال العراق ، وإجباره على الفرار من أنصاره إلى إيران فى أغسطس ١٩٩٦ ، وهى الذريعة التى استخدمتها واشنطن لتبرير هجومها الأخير على العراق .

ثم ما لبث أن عاد الاتحاد الوطنى ودخل معاقله فى السليمانية ١٩٩٦ .

تدفق آلاف اللاجئين الكرد فى شمال العراق أول سبتمبر سنة ١٩٩٦ إلى إيران ، وذلك بعد ساعات من سيطرة ميليشيات الحزب الديموقراطى الكردستانى الموالى لبغداد على مدينة « السليمانية » القريبة من الحدود الإيرانية .

وأعلن مسئولون بالأمم المتحدة فى « أربيل » أن نحو ٧٥ ألف كردى فروا إلى منطقة « ماريفان » فى غرب إيران بعد أن فتحت السلطات الإيرانية حدودها للاجئين . وأضافوا أن المنظمة الدولية أرسلت بعثة للوقوف على تطورات الموقف فى السليمانية بعد طرد ميليشيات الاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال طالبانى من المدينة .

وفى الوقت نفسه ، أكد روبير كولفيل المتحدث باسم المفوضية العليا لشئون اللاجئين أن ٨٠٪ من سكان السليمانية نزحوا إلى القرى المجاورة ، وأن الوضع فى المدينة هادئ وأن النازحين يمكنهم أن يقرروا العودة إلى ديارهم .

---

(١) عبد الناصر سلامة : مقال بجريدة الأهرام ، ١٩٩٦/١٠/١٩ ، مصر .

وقد أكد مسئولو الأمم المتحدة أن جلال طالبانى لجأ فى ١٩٩٦/٩/١ مع عدد من مقاتليه إلى إيران بعد الهزيمة التى منيت بها قواته على أيدى ميليشيات مسعود بارزانى ، غير أن لطيف رشيد ممثل الاتحاد الوطنى فى لندن أكد أن طالبانى لايزال فى السليمانية .

وإن قوات الحزب الديموقراطى الكردستانى بدأت فى تعزيز مواقعها فى مدينة السليمانية الكردية التى استولت عليها من الاتحاد الوطنى الكردستانى المناوئ فى شمال العراق فى سبتمبر ١٩٩٦ وأن الآلاف من مقاتلى الحزب الديموقراطى يتدفقون من مدينة أربيل التى استولى عليها الحزب فى نهاية أغسطس ، وعلى السليمانية بواسطة الشاحنات والسيارات وحاملات الأفراد .

وأشار إلى أن مدينة السليمانية نفسها بدت مهجورة تقريبًا[1] . ومن جانبه أصدر بارزانى عفوًا عامًا عن جميع من بقى فى المدينة .

أكد جلال طالبانى زعيم حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى ، إنه لا ينوى الاستيلاء على « أربيل » فى شمال العراق بالقوة . بل ينتظر أن يثور سكان المدينة على خصمه مسعود البارزانى زعيم الحزب الديموقراطى الكردستانى .

وكان المراقبون قد استبعدوا الإقدام على هذه الخطوة من جانب مسلحى طالبانى خشية الدخول فى مواجهة مع القوات العراقية التى توجد على بعد ٢٠ كيلومترًا جنوبى المدينة وتطوقها بالدبابات - على حد قول المعارضة العراقية - وذكر بيان للمعارضة فى ١٠/١٥ أن دبابات للجيش العراقى - يقدرها سكان أربيل ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ دبابة - اتخذت مواقع هجومية بالقرب من المدينة ، مما يشكل تطورًا خطيرًا يشير إلى أن صدام حسين يستعد للتدخل فى المعارك بكردستان العراقية . ودعا البيان الأسرة الدولية إلى منع صدام حسين من القيام بعمل عسكرى .

وفى الوقت نفسه أكدت إذاعة « صوت كردستان » الناطقة بلسان بارزانى ١٠/١٥ تصميمه على الدفاع عن « أربيل » التى تشهد تعزيزات مكثفة ، وكان مسئولون فى الأمم المتحدة قد أكدوا أن ٢٠ ألفًا من أنصار بارزانى تدفقوا صباح ١٠/١٥ إلى جبهة «ديقلة»

---

(١) جريدة الأهرام - ١٩٩٦/٩/١١ ، مصر .

بشمال العراق لوقف تقدم قوات طالبانى ، وأوضحوا أن المعارك مازالت مستمرة على هذه الجبهة التى تبعد ٦٠ كيلومترًا شرق « أربيل » مع وقوع اشتباكات بالصواريخ والمدفعية فى المدن المجاورة .

وتوقع طالبانى نشوب معركة كبيرة على جبهة « ديقلة » للدفاع عن أربيل ، وقد أقيمت حواجز على الطريق بين صلاح الدين - المقر العام للحزب الديموقراطى - والمدينة[1] .

وسط مساع أمريكية لإنهاء الأزمة الكردية ، أعلنت قوات الحزب الوطنى الكردستانى بزعامة مسعود بارزانى ، إعادة سيطرتها على مدينة كوى سنجق المهمة من مقاتلى حزب الاتحاد الوطنى الذى يتزعمه جلال طالبانى ، بعد تجدد الاشتباكات بينهما فى ١٠/١٨ ، وقد اندلعت الاشتباكات مجددًا بين الفصيلين الكرديين المتناحرين على ثلاث جبهات حول مدينة أربيل المحاصرة . وقال شهود عيان إن مقاتلى بارزانى هاجموا بالمدفعية الثقيلة مواقع لقوات الاتحاد الوطنى الذى يتزعمه طالبانى فى محاولة لكسر الحصار المضروب حول مدينة أربيل الرئيسية فى شمال العراق . وأوضحت وكالة أسوشيتدبرس أن الاشتباكات تركدت حول مدن ديانا شمال شرقى أربيل وراواندوز شرقى أربيل .

أعلن مصدر مسئول فى حزب الاتحاد الوطنى أن قواته اكتفت بالحصول على بعض المدن بالشمال وأهمها السليمانية ، وأنهم لن يتقدموا نحو أربيل بسبب طابور المدرعات العراقية الذى يحمى المدينة فى حين قلل مختار لاوكانى المسئول فى قوات بارزانى ، من قوة منافسيه قائلاً إنهم لا يستطيعون التقدم نحو أربيل ، وإنهم لا يملكون القوة اللازمة لاختراقها .

الأوراق اختلطت بعد مساندة الجيش العراقى ميليشيا مسعود البارزانى زعيم الحزب الديموقراطى الكردستانى لطرد منافسه الكردى جلال الطالبانى من مدينة «أربيل» عاصمة إقليم كردستان المتنازع عليها ، كذلك بعد ضرب الولايات المتحدة أهدافًا عراقية تحت ذريعة ضرب بغداد المناطق الكردية التى تعد « مناطق آمنة » ، وفقًا لقرار أمريكى فرنسى بريطانى عام ١٩٩١ .

(١) جريدة الأهرام - ١٩٩٦/١٠/١٦ ، مصر .

وإحدى هذه الأوراق العلاقات بين أطراف المعارضة العراقية باعتبار أن البارزانى والطالبانى يمثلان الجناح الكردى فى هذه المعارضة التى تضم أيضًا التيارات ، القومية العربية ، والإسلامية ، والديموقراطية منها (الحزب الشيوعى) فضلاً عن التيار الوطنى البعيد عن الانتماءات الدينية أو العرقية أو الفكرية الأخرى .

فى البداية ، رأى دانا مجيد ممثل الحزب الوطنى الكردستانى بدمشق أن البارزانى أصبح مع النظام العراقى على نقيض بقية أطراف المعارضة ، وأنه وضع «رأسه فى فم الذئب ليقطعه فى أى وقت» . واتهم دانا مجيد حزب البارزانى بأنه عمل «مرشدًا» للقوات العراقية فى القبض على المعارضين للنظام العراقى وقتل بعضهم . لكن مصدرًا كرديًا آخر نفى ذلك مؤكدًا أنه على الرغم من أن قوات صدام تعاونت مع حزب البارزانى ، إلا أن المؤكد أنه ليس هناك قرار رسمى من الحزب بإيجاد علاقة جيدة دائمة مع نظام صدام ، وأن العلاقة الحالية مؤقتة غالبًا .

وأضاف أن البارزانى طلب المساندة من أطراف عديدة لمواجهة تقهقره أمام التحالف الإيرانى مع الطالبانى ، لكن لم يستجب أحد ، الأمر الذى اضطره إلى الاستعانة بصدام .

ونوه المصدر إلى نظام صدام ساند البارزانى ، لكن ذلك لن يؤثر على معارضة البارزانى لسياسة صدام ، لأن الأخير أراد بمساندته أن يرسل إشارة إلى الدول الغربية المعارضة للدور الإيرانى فى كردستان العراق وهى إشارة تفيد بأنه الوحيد القادر على وقف الإيرانيين عند حدهم ، وإنه يجب على هذه الدول مساندة نظامه[1] .

وأكد بعض أطراف المعارضة العراقية على استعانة البارزانى بقوات صدام ، فإن العلاقات السابقة بين بعض هذه الأطراف وبين صدام وطبيعة التحالفات الكردية مع أى طرف يحقق مصالحهم من العوامل التى ستغفر للبارزانى موقفه ، وتعود العلاقات بشكل آخر بين حزبى الطالبانى والبارزانى ، ولو بعد حين .

وبدأوا يشعرون بالقلق لأن إيران تساند حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى المنافس لهم ، فى محاولته الحالية لاستعادة الأراضى التى كان قد فقدها فى هجوم سابق ،

(١) عاطف صقر - مقال بجريدة الأهرام ، ١٩٩٦/٩/٩ .

وقال إن الوفد سيطلب من الولايات المتحدة تكثيف جهودها لمنع أى تصعيد فى القتال مع الاتحاد الوطنى الكردستانى المناوئ لهم .

وفى نفس الوقت أعلن جلال طالبانى زعيم الاتحاد الوطنى الكردستانى أنه سيلتقى قريبًا ممثلاً عن الإدارة الأمريكية مشيرًا إلى أنه يريد تجنب المواجهة مع الجيش العراقى فى كردستان العراق .

وقال طالبانى فى ١٩٩٦/١٠/١٦ « نريد إعطاء فرصة للجهود الأمريكية » موضحًا أن مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط روبرت بيللترو اتصل به هاتفيًا . وأضاف طالبانى قائلاً : بيللترو اتصل بى وطلب لقائى فى إحدى دول الشرق الأوسط ، وأنا فضلت أن يكون اللقاء فى إحدى الدول العربية واستجبت للدعوة لإعطاء فرصة لحل سياسى .

ومن ناحية أخرى وصل وفد من الحزب الديموقراطى الكردستانى ، الذى كان يسيطر على شمال العراق فى شهر أغسطس الماضى إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء محادثات مع المسئولين بوزارة الخارجية الأمريكية فى ١٩٩٦/١٠/١٦ .

وقال « هوشيار زيبارى » عضو وفد الحزب الديموقراطى الكردستانى إنهم بحاجة إلى مزيد من الوقت لإنجاز الوساطة التى تسعى للقيام بها بين الحزب الديموقراطى الكردستانى بزعامة مسعود بارزانى والاتحاد الوطنى الكردستانى الذى يتزعمه جلال طالبانى .

وقد التقى بارزانى وطالبانى كل على حدة مع مساعد وزير الخارجية الأمريكى روبرت بيلليترو فى أنقرة التى وصلها لإجراء محادثات مع زعماء الفصيلين فى إطار سعى واشنطن لإنهاء الخلافات الكردية . وكان بارزانى قد هدد باللجوء إلى بغداد وطلب مساعدتها ضد قوات الاتحاد الوطنى المنافسة ، وقال فى مؤتمر صحفى فى مقر إقامته قرب مدينة صلاح الدين الشمالية إن إيران هى عدونا ، ووصف قوات الاتحاد الوطنى بأنها مجرد دمية فى أيدى طهران .

وأكد بارزانى عدم استعداده لإجراء محادثات مباشرة مع طالبانى رغم محاولات الوساطة الأمريكية ، مشيرًا إلى رغبته فى أن تلعب الولايات المتحدة دور الوسيط ،

حيث رأس روبرت بليترو مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط المحادثات التى استؤنفت بين وفدى الحزب الديموقراطى الكردستانى برئاسة مسعود بارزانى والاتحاد الوطنى الكردستانى برئاسة جلال طالبانى .

وقد بحث الجانبان سبل تعزيز وقف إطلاق النار ، وإقامة حكومة محلية فى شمال العراق . حيث يتمركز الكرد ، وذلك بعد أن فشلا سابقًا فى التوصل إلى اتفاق بسبب ضغوط أمريكية وتركية على الحزبين الكرديين لقبول التركمان على قدم المساواة مع الحزبين .

وقد شاركت تركيا فى الاجتماع الذى جرى بحضور دبلوماسيين بريطانيين ، كما شارك فيه ممثلون عن التركمان .

وقد اشترطت الولايات المتحدة تقديم مساعدات للكرد فى شمال العراق لكى تستجيب لنداء صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة الداعى لتقديم تبرعات لإغاثة المواطنين العراقيين الذين يعانون من سوء التغذية والجوع من جراء الحصار المفروض على بلادهم . وقال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن بلاده تدعو سائر الدول إلى الإسهام فى مساعدة المواطنين العراقيين(١) .

عقد الحزبان الكرديان العراقيان المتنافسان . الديموقراطى والاتحاد الوطنى جولة جديدة من محادثات السلام فى العاصمة التركية أنقرة ، وذلك بوساطة من مسئولين أمريكيين وبريطانيين ، وتحت إشراف روبرت بيللترو مساعد وزير الخارجية الأمريكى .

وقد تركزت الجولة الجديدة على حل قضايا من بينها سيطرة مقاتلى الحزب الديموقراطى على مدينة أربيل بشمال العراق وكيفية تقاسم عوائد الجمارك وتجارة البترول بين الفصيلين الكرديين المتنافسين ، بالإضافة إلى ذلك تستهدف المحادثات بحث مد العمل باتفاق وقف إطلاق النار الذى تم التوصل إليه فى شهر أكتوبر .

توصل الفصيلان الكرديان المتصارعان فى العراق إلى اتفاق على معظم النقاط التى كانت تشكل محور الخلاف بينهما ، وتعهدا بإرساء السلام فى ختام يومين من المفاوضات فى أنقرة برئاسة تركيا والولايات المتحدة ، وفقًا لما جاء فى البيان الختامى للمفاوضات .

---

(١) الأهرام – الخميس أول إبريل ١٩٩٦ ، مصر .

وقد اجتمع ممثلو الحزب الديموقراطى الكردستانى الذى يتزعمه مسعود بارزانى والاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال طالبانى يومى الأربعاء والخميس بحضور ممثلين أتراك وأمريكيين وبريطانيين ، كما حضر المفاوضات ممثلون عن التركمان ، وهم العراقيون من أصل تركى .

وأشار البيان الذى تضمن ٢٢ نقطة إلى أن الطرفين الكرديين وافقا على ضمان استمرار وقف إطلاق النار ، وإبعاد القوى الخارجية عن شمال العراق - أى القوات الإيرانية والقوات الحكومية العراقية(١) .

وجاء فى البيان الذى قرأه أمام الصحفيين مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأوسط روبيرت بيلليترو أن الحزب الديموقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى وافقا أيضًا على أن تشرف مجموعة محايدة مكونة من التركمان على الانسحاب فورًا من هناك .

وقال صالح إن الاجتماع ركز بصفة أساسية على تثبيت وقف إطلاق النار ، وأن مسألة تقييم الموارد لم تحظ بالمناقشة الكافية فى الاجتماع .

ونفى أن تكون هناك قوات عراقية فى شمال العراق مشيرًا إلى أن القوات العراقية لا تعتبر قوات أجنبية .

وأضاف أنه بدون تثبيت وقف إطلاق النار لن يكون هناك حل دائم للوضع الراهن فى شمال العراق ، وتجدر الإشارة إلى أن اجتماع أنقرة شاركت فيه أيضًا الولايات المتحدة وتركيا وبريطانيا والاتحاد الوطنى الكردستانى وجبهة التركمان ، بالإضافة إلى الحزب الديموقراطى الكردستانى . وقال عدنان المفتى المستشار السياسى لجلال طالبانى رئيس حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى إن من أبرز نقاط الخلاف مع الحزب الديموقراطى الكردستانى هى توحيد الجمارك بما يضمن توزيع الموارد والمساعدات الإنسانية على سكان شمال العراق بدون تفرقه .. مشيرًا إلى أن الحزبين اتفقا على اشتراك عناصر من التركمان والجبهة الديموقراطية الآثورية على الإشراف على وقف إطلاق النار، وأن ضم أى عناصر محايدة أخرى لابد أن يحظى بموافقة الحزبين.

---

(١) الأهرام - ١٩٩٦/١١/٣ ، مصر .

وأوضح أنه تم الاتفاق أيضًا على تبادل الأسرى ، وعدم قطع المياه والكهرباء عن المناطق السكنية ، وتأمين انتقال المساعدات الإنسانية ، وتأمين انتقال الأفراد ، وأضاف «المفتى» إن قوة المراقبة لوقف إطلاق النار فى شمال العراق سوف تبدأ عملها «اعتبارًا من الاثنين القادم» طبقًا لما تم الاتفاق عليه خلال اجتماع لجنة تثبيت وقف إطلاق النار .

وقال عدنان المفتى إن حزبه لا يمانع فى إجراء مصالحة سياسية مع الحزب الديموقراطى الكردستانى ، إلا أن الوفد المشارك فى الاجتماع لبحث أوضاع شمال العراق ليس له صلاحية إجراء مثل هذه المناقشة ، ولذلك فإن وفد الحزب الديموقراطى الكردستانى طلب الرجوع إلى قيادة حزبه قبل البدء فى هذه المناقشات.

لقد تمكن روبرت بيلليترو مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى من إقناع مسعود بارزانى وجلال الطالبانى على توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار فى شمال العراق .

ولضمان تأييد بغداد للاتفاق أعلن بيلليترو أن المصالحة بين الكرد ستمهد الطريق أمام تطبيق قرار النفط مقابل الغذاء ، وستؤدى إلى انتفاء مبررات تركيا لإقامة حزام أمنى فى شمال العراق ، وزاد : إن واشنطن مستعدة للحوار مع إيران ، إذا تخلت طهران عن دعمها للإرهاب وتصدير ثورتها للخارج .

والواقع أن أى اتفاق لإنهاء الصراع الدموى بين الكرد لا يمكن تطبيقه على الأرض بدون موافقة العراق وإيران وتركيا ، وهى الدول الثلاث التى تعانى من تبعات الأزمة الكردية ، ومن ثم فإن التعاون بين هذه الدول لإيجاد حل لمشكلة الكرد فى إطار الحفاظ على وحدة أراضيها وسلامتها يعتبر أمرًا ملحًا لوضع نهاية لمأساة الكرد لقد أعلن الفصيلان الكرديان العراقيان المتصارعان التزامهما بوقف إطلاق النار فى شمال العراق المبرم بينهما فى شهر أكتوبر « الماضى » ، وذلك فى جولة جديدة من محادثات المصالحة جرت برعاية الولايات المتحدة فى العاصمة التركية أنقرة ، وذكر راديو صوت أمريكا أن الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديموقراطى الكردستانى بحثا جهود تعيين خط وقف إطلاق النار ونشر قوة مراقبة . وجاء فى بيان الوسيط الدولى الأمريكى روبرت بلليترو أن الفصيلين يؤكدان التزامهما بعدم عرقلة الخدمات المدنية ،

والكف عن الهجمات الإعلامية إلى جانب تبادل المحتجزين . وكانت جميع هذه الخطوات قد تمت الموافقة عليها فى جولة سابقة من محادثات المصالحة جرت قبل أسبوعين فى أنقرة أيضًا . وقال الراديو إنه لم يتضح ما إذا كان قد تحقق أى تقدم فى الخلافات الأخرى بين الفئتين الكرديتين(١) .

فى الوقت نفسه أكد محمد صالح جمعة رئيس وفد الحزب الديموقراطى الكردستانى فى الاجتماع أن وجود القوات الإيرانية فى شمال العراق يهدد عملية السلام فى المنطقة ، ومن ثم يتعين على هذه القوات وأطراف أخرى غير متورطة فى النزاع على الالتزام بوقف إطلاق النار ، إلى ذلك ستقوم سلطة عليا تضم أمريكيين وبريطانيين وأتراكًا وعناصر من الحزب الديموقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى بالإشراف على مجموعة المراقبة هذه . وسيكون مقر السلطة العليا فى أنقرة ، وتجتمع خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر لتحديد طريقة عملها . وتابع البيان أن الطرفين الكرديين سيوقفان الهجمات الإعلامية على بعضهما البعض ، كما سيقومان بتحرير السجناء لديهما وإعادة الخدمات المدنية والعامة مثل الكهرباء والماء فى شمال العراق . كذلك وافق الطرفان على إقامة إدارة محلية مؤقتة فى شمال العراق وعلى التحضير لانتخابات جديدة تكون الإدارة المكونة من كرد وتركمان وأثوريين بشكل عادل ويشكل التركمان والآثوريين من حيث العدد الطائفتين الثالثة والرابعة على التوالى فى العراق بعد العرب والكرد .

ووافق الطرفان الكرديان أيضًا على مبدأ أن تجبى عائدات التجارة الحدودية بين تركيا وشمال العراق والبالغة خمسين مليون دولار سنويًا ، وأن تستخدم لمصلحة جميع سكان المنطقة عبر نظام توزيع مناسب .

وجدد البيان الختامى التأكيد على احترام وحدة وسلامة أراضى العراق .

* * *

---

(١) الأهرام – أول نوفمبر ١٩٩٦ ، مصر .

الباب الرابع

الغزو الأمريكى للعراق والعلاقة مع الكرد

مارس / إبريل ٢٠٠٣

الفصل العاشر :

١ - أهداف الولايات المتحدة من الحرب على العراق .

٢ - موضوع أسلحة الدمار الشامل .

٣ - أهداف الكرد من الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة .

الفصل الحادى عشر :

١ - موقف الرأى العام العالمى والأمم المتحدة من الحرب العدوانية على العراق .

٢ - بدء الحرب .

٣ - سقوط بغداد .

الفصل الثانى عشر :

١ - إدارة الدولة العراقية فى ظل الاحتلال .

٢ - ماذا كسب الكرد من الحرب ؟

٣ - تركيا والحرب على العراق - وعلاقة ذلك بالكرد .



الفصل العاشـر

١ - أهداف الولايات المتحدة من الحرب على العراق .

٢ - موضوع أسلحة الدمار الشامل .

٣ - أهداف الكرد من الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة .

١ - أهداف الولايات المتحدة من الحرب على العـراق :

لقد تم الحصول على وثيقة صادرة عن لقاء بين زعيمين معارضين عراقيين لهما حضور ملموس فى داخل العراق ، وهما السيد حميد مجيد الموسوى (أبو داود) زعيم الحزب الشيوعى العراقى ، وجلال الطالبانى رئيس حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى.

وقد طرح الزعيمان العراقيان تصوراتهما حول الخطط الأمريكية إزاء العراق .. وكان هذا اللقاء فى منتجع « دوكان » فى كردستان العراق .

وتناول أبو داود الحديث ، فقال « نشأت رغبة الأمريكيين فى التغييرات فى العراق منذ سنة ١٩٩١ .. آنذاك تصورت واشنطن أن العسكريين العراقيين سيقومون بالتغيير ، لذلك اختار الأمريكيون سياسة « الاحتواء » لمساعدتهم على ذلك .. وحين وجدوا أن ذلك لا يؤدى إلى نتيجة ، وخاصة فى أواخر عهد بيل كلينتون حدث تغيير فى السياسة الأمريكية نحو « الاحتواء » زائد التقويض » .

وأضاف الموسوى : « إن ما يجرى اليوم من تحول وانعطاف فى السياسة الخارجية الأمريكية وأساليب تعاملها وتغليبها التدخل العسكرى ليس بمعزل عن التهديدات التى التزم بها بوش والحزب الجمهورى إبان الحملة الانتخابية الرئاسية قبل الحادى عشر من سبتمبر ، ولا عن القناعات الجديدة بأن السباق مع الآخرين وخوض الصراع

والتنافس مع « المحاور العالمية » ومراكز النفوذ السياسية الأخرى، وإحراز قصب السبق، وفرض الهيمنة والتسلط والزعامة، وأمركة العولمة يكون فى صالح الرأسمال الأمريكى..

وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتعطى الذريعة والزخم المناسب للاندفاع الأمريكى نحو الأساليب العسكرية تحت لواء الحملة أو الحرب على الإرهاب[1] .

أما على المستوى العراقى فقد فشلت سياسة الاحتواء فى تحقيق هدف التغيير وتعذر إجراؤه من داخل المؤسسة بدون تدخل أجنبى مع الحفاظ على جوهرها عبر انقلاب وتغيير فوقى .. فقد وفرت الظروف الجديدة الفرصة لتحقيق ذلك بمساعدة التدخل العسكرى .

وقال أبو داود : « ويعنى هذا أن هدف التغيير الفوقى غير الجوهرى سيبقى هو المطلوب والمرغوب فيه ، ويمكن أن يتحقق عبر السيناريوهات التالية :

١ – ضغط سياسى كثيف مع حملة إعلامية واسعة وحرب نفسية مستمرة ، بالإضافة إلى الوسائل المعروفة من الدولة السياسية مضافًا إليها الحصار وإحداث نشاط تخريبى متنوع بهدف إيجاد أجواء مناسبة لتحفيز قوى عسكرية وتشجيع عناصر منها على القيام بتغيير داخل المؤسسة عن طريق :

(أ) انقلاب عسكرى .

(ب) اغتيال صدام حسين وزمرته .

(جـ) إجبار صدام على التنحى واللجوء إلى بلد آخر أو قبول النفى الطوعى .

(د) الاستفادة هنا من تجربة انهيار الأنظمة فى شرق ووسط أوروبا ، وبخاصة من تجربة رومانيا ، وإعدام رئيسها شاوشيسكو .

٢ – إذا لم ينجح الجهد أعلاه عندئذ يجب الانتقال إلى مستوى أعلى لا يستبعد :

– إقامة تحالف دولى حسب الإمكان .

– وليس بعيدًا عن الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ، أن يتحقق بالاعتماد على قوة أمريكا الذاتية وأقرب حلفائها (بريطانيا) .

---

(١) عبد الملك خليل . مقال له بجريدة الأهرام ، ٢٠٠٣/١/٤ ، مصر .

٣ - وهذا المستوى يتدرج ويتصاعد ويتفاعل مع النقطة الأولى ، حيث إن كل درجة منه يتوقع لها أن تعزز عملية التغيير من الداخل .

٤ - توجيه ضربات جوية وصاروخية لفترة محدودة بهدف تحطيم مراكز التوجيه واتخاذ القرار والاتصال ، وإحداث التفكك فى المؤسسات والوحدات العسكرية ، وإشاعة الفوضى فى الأجهزة الأمنية ، وخلق أجواء أفضل للتحرك المعارض (عمل عسكرى وشعبى) وتوفير فرص للتمرد والعصيان والاستفادة من تجربة تفكك يوجوسلافيا وجمهورياتها .

٥ - تدخل محدود لقوات خاصة تعزز نتائج الضربات الجوية والصاروخية ، وتعمق وتعظم حصيلة العمليات المخابراتية ، عمليات إنزال لدعم متمردين ولتجميع قوى غاضبة . وتطويق مدن وإسقاطها ، وكل ذلك بهدف كسر معنويات مناصرى النظام وشل فاعلياتهم وتحريض القوى عنده ورفع معنويات المعارضين وزيادة رصيدهم[1] .

٦ - أما إذا تعقدت الأوضاع ولم تأت الأوضاع السابقة بنتيجة (وهى أقل كلفة) و(أسرع نتيجة وأقل تعقيدًا) فعند ذلك لا مفر من الغزو العسكرى بحشود قوى كبيرة تتجاوز حدود ٢٥٠ ألف عسكرى . ولا تقبل الإدارة ولا الرأى العام الأمريكى بالطبع العودة من الغزو خاسرين .

٧ - ولابد من الأخذ فى الحسبان احتياطيًا احتمال هجوم السلطة فى بغداد على كردستان فى ضربة استباقية كرد فعل على الهجوم الأمريكى .

أما جلال طالبانى فقد قال : إن ضرب الأمريكيين لنظام بغداد سوف لا يبقى لها قدرة على ضرب كردستان ، وسيتفتت هذا النظام ولن يتمكن من شىء ..

عمل نظام بيل كلينتون على القيام بانقلاب عسكرى .. « ونحن وحتى الجلبى زعيم المعارضة العراقية كنا ضد الانقلاب .. وكانت جماعة « الوفاق » هى المناصرة للانقلاب، وكان موقفنا يستند إلى تقديرنا أن الاحتلال لن يؤدى إلى الديموقراطية » .

(١) عبد الملك خليل ، مقال بجريدة الأهرام ، ٢٠٠٣/١/٤ .

سقوط الثنائية القطبية

وحتى لا نستغرق فى تعقيدات التاريخ المعاصر للنظام الدولى والوضع العربى على السواء علينا أن نقفز إلى عام ١٩٨٩ حين انهار الاتحاد السوفيتى ، وسقط النظام الدولى الثنائى القطبية الذى دارت فى جنباته الصراعات الأيديولوچية والسياسية والاقتصادية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية . وهكذا انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة العالمية باعتبارها القطب الأعظم الأوحد .

وقد يكون من قبيل المصادفات التاريخية التى تؤكد العلاقات المعقدة بين النظام العالمى والوضع العربى أنه فى نفس الوقت تقريبًا الذى سقط فيه الاتحاد السوفيتى قام الرئيس العراقى صدام حسين بالغزو العسكرى للكويت عام ١٩٩٠ وترتب على هذا الغزو انشقاق خطير فى العالم العربى بين دول مؤيدة ودول رافضة . بل لقد حدث انشقاق أيضًا ليس بين المثقفين العرب فقط ، ولكن فى صفوف الجماهير العربية .

لقد أدى هذا الحدث إلى سقوط نظرية الأمن القومى العربى التى كانت تقوم على أساس أن إسرائيل هى مصدر التهديد الرئيسى . لأن العراق بعد الغزو أصبحت هى مصدر التهديد للدول العربية الخليجية أولاً ، ولبعض الدول العربية الأخرى فى المقام الثانى . كما أن هذا الغزو استدعى تدخلاً أجنبيًا فى العالم العربى غير مسبوق حين شكلت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفًا دوليًا من عديد من الدول من بينها بعض البلاد العربية على رأسها مصر وسوريا ، وهكذا أصبح التدخل الأجنبى فى إنشاء قواعد عسكرية أمريكية جديدة فى بعض البلاد العربية ، بالإضافة إلى تدعيم القواعد التى كانت موجودة سلفًا .

وبدأت بعد (تحرير الكويت) سياسة استهداف العراق بفرض الحصار عليه ، وتوقيع عديد من العقوبات ، وذلك تحت مظلة الأمم المتحدة إلى أن وقعت الأحداث الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١ والتى أدت إلى بروز الإمبراطورية الأمريكية وشعارها : « من ليس معنا فهو ضدنا » . وأعلنت الحرب ضد الإرهاب وما تضمنته من هجوم أيديولوچى وسياسى على العرب والمسلمين عمومًا . مع تركيز الهجوم على بعض الدول العربية وفى مقدمتها العراق[1] .

---

(١) السيد يس : مقال بجريدة الأهرام ، ٢٠٠٣/٧/٧ .

ويمكن القول إن خطة استهداف العراق ، والتى بدأ تنفيذها عقب خروج العراق من الكويت مباشرة كانت تتضمن أجندة سرية غير معلنة هى ضرورة غزو العراق .

يخطئ من يظن أن الحرب التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ظلمًا ضد العراق تستهدف فقط إعادة رسم خريطة العراق ومنطقة الشرق الأوسط بالكامل ، فحقيقة الأمر أن أمريكا تخطط لما هو أبعد ، وستكون العراق نقطة انطلاقها فى اتجاه تحقيق حلم بدأ منذ عشرين عامًا وحانت لحظة تحقيقه ، وهو « العصر الأمريكى » الذى تحكمه قوة عظمى واحدة مهيمنة ، فبعد سقوط الاتحاد السوفيتى بدأت أمريكا فى الإعداد لاستراتيچية كونية تستهدف اقتلاع كل المفاهيم المتعلقة بالعصر السابق - متعدد الأقطاب - إلى « الحقبة الأمريكية » الجديدة ، وهذا يقتضى بالضرورة اقتلاع كل المفاهيم السابقة ، مع اقتناع تام لدى الاستراتيچيين الأمريكيين بأنه فى السياق التاريخى ، فإن انتقال العالم من عصر إلى عصر على مدى التاريخ لا يتم إلا من خلال حروب عالمية .

ويأتى هذا التصور الأمريكى متسقًا تمامًا مع الحملة واسعة النطاق التى تشنها تحت دعاوى « محاربة الإرهاب » التى تحاول خلالها إثبات أنها القوة الوحيدة الحاكمة والقادرة على فرض تصوراتها وتوجهاتها فى بناء النظام العالمى الجديد .

من أجل ذلك أصبح هدف منع الصين من اللحاق بالوضع المتقدم الذى بلغته الولايات المتحدة فى السنوات العشر الأخيرة .. يمثل أحد أبعاد استراتيچية الحرب ضد العراق .. التى تستهدف فرض السيطرة على مصادر البترول وعلى أسعاره وأسواقه .. كأحد التداعيات المهمة للحرب ضد العراق . هكذا يصبح تدفق البترول الذى تحتاجه الصين ضروريًا لاستمرار قوة الدفع العالية لبرنامج التنمية واقعًا تحت السيطرة الأمريكية .. وبالتالى يمثل عنصر ضغط حيويًا لمواجهة الطفرة الصينية نحو المنافسة الاقتصادية مع الولايات المتحدة . إن ما يحدث من إصرار أمريكى متصاعد على شن الحرب .. يمثل البرنامج الأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية فى اعتمادها على منطق القوة .. إنما يستهدف استخدام العراق .. ونتائج الضربة العسكرية الحاسمة ضده بمثابة قاعدة انطلاق الاستراتيچية الجديدة ، سواء على المستوى الإقليمى أو المستوى العالمى(١) .

---

(١) جريدة الأهرام ، ٢٠٠٣/١/٦ ، مصر .

لا يمكن أن تبدأ حرب عسكرية - وفقًا لما درسناه فى العلوم الاستراتيجية - دون أن يكون لها هدف استراتيچى واضح ومؤكد ويمكن تنفيذه .

فإذا ما افترضنا جدلاً أن الهدف الاستراتيچى لعملية « عاصفة الصحراء » كان «تحرير الكويت» من الغزو العراقى - فكان المفترض أن تنتهى هذه الحرب بعد أن تحقق تنفيذ هذا الهدف ، بانسحاب القوات العراقية من الأراضى الكويتية .

أما أن تستمر الحرب لمدة اثنتى عشرة سنة بعد الانسحاب العراقى من الأراضى الكويتية ، فهذا يعد إما إخفاق فى تحديد الهدف الاستراتيچى للعملية كنقطة بداية ، أو عدم دقة فى رسم محددات ومسار هذا التحرك العسكرى ، أو أن هذه العملية قد أخفقت - أصلاً - فى تحقيق الهدف الاستراتيچى الذى سعت إلى تحقيقه من خلال هذه الحرب . سواء كان هذا الهدف معلنًا أو غير معلن .

إضافة إلى ما تقدم ، فلو أن عملية « عاصفة الصحراء » كانت قد أنجزت هدفها الاستراتيچى المحدد « بتحرير الكويت » ، وبهذا الحجم الباهظ من النفقات - الذى يزيد على ٩٤٠ مليار دولار أمريكى - فإن التقويم الاستراتيچى الموضوعى يعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خسرت هذه الحرب. ذلك أن حجم الإنجاز الاستراتيچى، يلزم أن يقارن بتكلفته لقياس مدى نجاحه ، فاقتصاديات الحروب أصبحت علمًا معترفًا به ولا يمكن تجاهله ، والكلفة الاقتصادية للحرب غدت مكونًا أساسيًا لتقدير نتائج وإنجازات الحرب .

علاوة على ما تقدم فإن الانتصار فى أى حرب يعنى كسر إرادة الخصم وانصياعه لإرادة المنتصر ... وقياسًا على ذلك ، فلو أن حربى عاصفة وثعلب الصحراء قد نجحتا فى كسر إرادة العراق ، فلماذا تخطط الولايات المتحدة لعمليتها الجديدة « أسد الصحراء » ، وما هو الهدف الاستراتيچى لهذه الحرب ؟ وهل يمكن أن يكون الهدف الاستراتيچى من وراء هذا الإعداد العسكرى ، والذى يبلغ قوامه حشد ٢٨٠ ألف جندى أمريكى ، وميزانية أولية أمريكية / أوروبية تفوق مبلغ ٣٠٠ مليار دولار أمريكى .. هو مجرد تغيير نظام حكم فى العراق ، أو نزع أسلحة الدمار الشامل المزعومة[1] .

---

(١) محمود شكرى ، مقال له بجريدة الأهرام .

لم يمل قادة الولايات المتحدة أويكلوا .. على مدى سنوات .. من تأكيدهم . عبر كل الوسائل أن صدام صاحب القدرات المحدودة التى لا تقارن بقدرات الولايات المتحدة - يهدد الأمن القومى الأمريكى لتبرير الحشد المطلوب والحصول على الدعم والتأييد داخل الولايات المتحدة وخارجها ، لذلك ما يحدث من حشد سياسى وعسكرى غير عادى .. هو إحدى مراحل تكريس فرض الهيمنة على خريطة القوى السياسية .. ليس فقط فى الشرق الأوسط ، ولكن فى العالم كله .. فضلاً عن التحكم فى القول بأن هذه التوجهات الأمريكية مقصورة على منطقة الشرق الأوسط لا يمثل الحقيقة .. وهى توجهات قديمة نبعت منذ أكثر من عشر سنوات .. وتحديدًا منذ عام ١٩٩٢ .

ففى هذا العام .. الأخير فى عهد الرئيس جورج بوش الأب .. جرت دراسات حول أساليب تحقيق الهيمنة الأمريكية عالميًا .

ومن أبرز هذه الدراسات .. التى جرت فى وزارة الدفاع حين كان ديك تشينى - «النائب الحالى» للرئيس الأمريكى - وزيرًا للدفاع ..

فى ذلك الوقت .. قام تشينى بتكليف خبراء وزارة الدفاع بإعداد دراسة أطلق عليها « دليل التخطيط الاستراتيچى للولايات المتحدة » وتبلورت الدراسة فى الخروج بمجموعة مهمة من المبادئ الرئيسية اللازمة للتوجه الاستراتيچى الجديد للولايات المتحدة فى عهد ما بعد الحرب الباردة والانفراد بالزعامة العالمية .. وبعد أن أصبحت الولايات المتحدة هى القوة العظمى الوحيدة فى العالم .

ومن أبرز المبادئ التى تضمنتها الدراسة : مناهضة قيام أى قوة عظمى جديدة فى العالم يمكن أن تنافس الولايات المتحدة .

كانت الحرب الأمريكية ضد أفغانستان بمثابة الخطوة الأولى التى اتخذتها الولايات المتحدة لهذا المسار الجديد . وقد أكدت الحرب أن هناك خطة أمريكية متكاملة على مستوى العالم .. خاصة بقضية البترول : مصادره وخطوط نقله . سواء بالأنابيب أو بحرًا . وتركز هذه الخطة على تحقيق مصالح الولايات المتحدة الذاتية . فى إطار استراتيچية عالمية للطاقة . ويرى العديد من المحللين أن هذا التوجه الأمريكى الواضح .. يؤكده وجود مناطق ودول عديدة فى العالم ينتشر فيها الإرهاب .. ففى اليابان مثلاً .. تستخدم الجماعات الإرهابية بعض أنواع أسلحة الدمار الشامل .. ومع

ذلك لم تبعث الولايات المتحدة بقواتها العسكرية للقضاء على هذا الإرهاب .. ولا إلى دول أمريكا اللاتينية التى تعج بمنظمات معادية للولايات المتحدة .. وتهدد أمنها القومى بشكل مباشر .. من خلال تجارة المخدرات والسلاح . بل إن هناك داخل الولايات المتحدة جماعات ومنظمات مسلحة .. تهدف إلى الإضرار بالأمن الأمريكى الداخلى . وبرغم هذا الانتشار الواضح للنشاط الإرهابى .. لم ترسل الإدارة الأمريكية قواتها العسكرية إلا إلى مناطق معينة ، تجرى الاستراتيچية الأمريكية .. بما يتفق مع أهدافها القومية ، وسعيها لإحكام سيطرتها على مصادر الطاقة فى العالم .

ومن الواضح مدى التركيز بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط - فى الخليج . ليس فقط باعتباره مادة لتوفير الطاقة للدول الصناعية المسيطرة على منابعه وأسواقه وطرق الهيمنة السياسية والاقتصادية للضغط على الدول الصناعية ، لتلك الاستراتيچية الأمريكية الجديدة .

إمدادات البترول القادمة من الخليج .. ومستقبلاً من دول آسيا الوسطى فى مضيق باب المندب الاستراتيچى ، وقد حظيت منطقة الخليج فى المرحلة الراهنة بالاهتمام الأمريكى الأكبر . حيث حشدت الولايات المتحدة ومازالت تحشد .. تحت ستار الحرب ضد العراق - قوات ضخمة تتمركز فى عدة قواعد لهذه القوات منتشرة فى دول الخليج وفى مياهه ، والغريب أن تعلن الولايات المتحدة وتصر على أن الهدف من حشد هذه القوات هو الإطاحة بالنظام الحاكم فى بغداد ، والتخلص من الرئيس العراقى صدام حسين .. ونزع أسلحة عراقية للدمار الشامل[١] .

واحتلاله لاعتبارات استراتيچية بالغة الأهمية رأت النخبة السياسية الأمريكية أنها ضرورية للحفاظ على الأمن القومى الأمريكى . خصوصًا فيما يتعلق بضمان تدفق النفط العربى فى العقود القادمة . ومما يكشف عن صدق هذا التحليل أن مجموعة نافذة من السياسيين الأمريكيين قدموا إلى الرئيس كلينتون مذكرة طالبوا فيها بضرورة غزو العراق عسكريًا واحتلاله لتحقيق الأهداف الاستراتيچية التى تحدثنا عنها . ولو طالعنا أسماء من وقعوا هذه المذكرة قد تصيبنا الدهشة لأن على رأس الموقعين : تشينى نائب رئيس الجمهورية الأمريكية ، ورامسفيلد وزير الدفاع ، وولفويتز مساعد وزير

---

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/١/٢٦ ، مصر .

الدفاع ، وريتشارد بيرل رئيس المجلس الاستشارى للأمن القومى ، والذى استقال من منصبه أخيرًا ، وإن كان مازال عضوًا فاعلاً فى المجلس . ومعنى ذلك أن المجموعة التى قدمت المذكرة الشهيرة إلى الرئيس كلينتون ، والذى لم يقم بتنفيذ ما جاء فيها هم أنفسهم الذين يحكمون الآن مباشرة فى إدارة الرئيس بوش[1] .

فى كتاب رائع صدر مؤخرًا للكاتب الألمانى الشهير كارلهاينتس نشر بالعربية فى سوريا ، وطبعت منه اثنتا عشرة طبعة بعنوان « المولوخ - إله الشر » يرصد المؤلف الجرائم الأمريكية منذ نشأة تلك الدولة التى قامت على أكبر عملية قرصنة فى التاريخ. مشيرًا إلى أن هجوم الحادى عشر من سبتمبر جاء نتيجة للسياسة والمصالح والتصرفات التى قامت بها أمريكا ، والتى نفذت فى نصف قرن « ٢٢٨ » تدخلاً عسكريًا من دون انتداب من الأمم المتحدة ، وقتل على يد مخابراتها السرية من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٨٧ حوالى سبعة ملايين نسمة ، وشملت لائحة قتلى المخابرات الأمريكية - التى أعدها الكونجرس الأمريكى - العشرات من رؤساء الدول الأجنبية الذين قتلتهم أو حاولت قتلهم بضع مرات ، مثل فيدل كاسترو الذى تعرض لذلك ثمانى مرات ، وتفيد البيانات الكوبية إنها ٢٤ مرة ، ومنهم من تم تسميهم ثم ذبحهم .

ويؤكد الكاتب فى مقدمة الطبعة العربية أن المخابرات الأمريكية دبرت تنظيم أسامة بن لادن « القاعدة » مع تمويله بزراعة المخدرات فى باكستان ، بينما كان الرئيس الأمريكى ريجان فى ذلك الوقت يستعد لالتقاط الصور التذكارية مع قادة القاعدة ، ويقدمهم على أنهم أنداد أخلاقيون للآباء المؤسسين لأمريكا .

واعتبر أن الائتلاف العالمى ضد ما يسمى بالإرهاب هو مؤامرة لأصحاب الثروة الأكبر فى العالم والبلدان الأقوى ، والتى تنتج وتبيع كل الأسلحة تقريبًا ، وتملك أكبر مخزون من أسلحة الدمار الشامل والإبادة الجماعية من ذرية وبيولوچية وكيماوية ، وقد خاضت معظم الحروب ، وتعد المسئول الأول عن قتل الشعوب والتطهير العرقى وانتهاكات حقوق الإنسان .

إن الرئيس الأمريكى جورج بوش الصغير ونائبه ديك تشينى يدينان بثروتهما لصناعة النفط . أن جملة من المواد الحربية تبلغ قيمتها ٤٥ مليار دولار انتقلت إلى

(١) السيد ياسين : مقال له بجريدة الأهرام ، ٢٠٠٣/٧/٧ .

أفغانستان ، وأنه فى هذا الوقت فقد مليون ونصف المليون أفغانى أرواحهم ، وفقد أكثر من ٢٠٠ ألف عراقى أرواحهم فى حرب الخليج الثانية ، وقتل بعد ذلك فى الحظر أكثر من ٢ مليون آخرين بينهم نصف مليون طفل[١] .

من أجل هذا قامت أمريكا قبل عشرين سنة - كما يقول الدكتور عادل سليمان خبير الشئون العسكرية والمحلل الاستراتيچى - بوضع برنامج لتحقيق ثورة عسكرية عارمة تستهدف تطوير كل ما يتصل بالشئون العسكرية ، ورصدت لهذا البرنامج ١٢٠ مليار دولار ، وحشدت له جميع القدرات العلمية والتكنولوچية فى الجامعات ومراكز البحوث لتحقيق طفرة فى تطوير الآلة العسكرية تكنولوچيًا بما يحقق لها تفوقًا من الصعب أن تدركه أى قوة أخرى إلا من خلال برامج تستغرق سنوات تكون خلالها الآلة الأمريكية قد مضت إلى تطور جديد لم يسبقها إليه أحد .

والولايات المتحدة تتخذ من الأزمة العراقية ذريعة لاستعراض عضلاتها ، وتأكيد قوتها على جميع المستويات العسكرية والسياسية والدبلوماسية ، والعراق لا يحتاج إلى كل هذا الحشد من جانب الآلة العسكرية الحديثة .

إن الرئيس بوش خطط لغزو العراق فى الأيام الأولى من دخوله البيت الأبيض فى يناير عام ٢٠٠١ ، وإنه منذ البداية كان هناك اقتناع لدى الرئيس بوش بأن الرئيس العراقى صدام حسين ، رجل سيئ وعليه أن يرحل .

وكان هناك الموقف السلبى لأعضاء مجلس الأمن القومى ، الذين لم يتساءلوا عن مبررات غزو العراق ، ورغبة الرئيس بوش فى ذلك . إن موقف مجلس الأمن القومى انحصر فى كيفية تحقيق رغبة جورج بوش الصغير .

كما كشف بول أونيل وزير الخزانة الأمريكية السابق ، عن أن الرئيس جورج بوش خطط لغزو العراق والإطاحة بنظام صدام حسين ، خلال الأيام الأولى من دخوله البيت الأبيض فى شهر يناير عام ٢٠٠١ ، وقبل أشهر عديدة من وقوع هجمات الحادى عشر من سبتمبر ، ورسم أونيل - الذى أجبر على الاستقالة من منصبه فى شهر ديسمبر عام ٢٠٠٣ - صورة للمداولات التى كانت تجرى داخل البيت الأبيض ، تكشف عن سيطرة

(١) جريدة الأسبوع - ٢٠٠٣/١/٥ ، القاهرة .

الجمهوريين الأيديولوچيين اليمينيين المحافظين ، على تحديد توجهات وسياسات إدارة بوش ، فى حين يلتزم الرئيس الأمريكى الصمت .

فقد أوضح أونيل فى سلسلة من التصريحات، أدلى بها إلى مجلة «تايم» الأمريكية، وشبكة « سى. بى. إس » فى ٢٠٠٤/١/٩ للدعاية لكتاب جديد يحمل اسم «ثمن الولاء : جورج بوش – البيت الأبيض .. تأليف بول أونيل»[١] .

إن الهدف المباشر لهذه الحرب على العراق يأتى فى إطار صياغة وإعادة بناء عالم جديد على أسس وركائز جديدة ، وربما يستدعى الأمر هدم منظمات دولية قائمة مثل « منظمة الأمم المتحدة » ، كما حدث وسقطت من قبل عصبة الأمم بقيام الحرب العالمية الثانية .

هنا نتذكر ما أكده الرئيس الأمريكى جورج بوش فى كلمته التى ألقاها بعد أن أدى رامسفيلد وزير الدفاع اليمين الدستورية فى ٢٦ يناير عام ٢٠٠١ التى قال فيها بالحرف الواحد : « سوف أعمل مع (دونالد) على الاستفادة من الثورة التكنولوچية فى بناء جيش المستقبل ، وتطوير الأساليب التى تدار بها الحروب فى القرن الـ ٢١ ، وسوف تمتد مظلة القوة العسكرية الأمريكية لتأمين وحماية تلك الأمم التى تتعاون مع الولايات المتحدة .

لقد تعددت أهداف الحرب الظالمة التى شنتها الولايات المتحدة على العراق ، ومن هذه الأهداف تدمير البنية الأساسية للنهضة العلمية والتكنولوچية التى شهدها العراق أخيرًا .

فالأرقام المعلنة تشير إلى وجود أكثر من ٤ آلاف عالم عراقى فى مجالات دقيقة وعلى رأسها مجالات العلوم النووية والبيولوچية والصواريخ والحاسب الآلى ، وكما هو معروف فقد كان استجواب هؤلاء العلماء وترحيلهم للخارج هو أحد المطالب الأمريكية التى لم تنفذ بسبب الاستعجال الأمريكى فى العدوان ، وتدرك الولايات المتحدة وإسرائيل ، إن هذا الرقم يعد أقل من الربع بالنسبة للأعداد الحقيقية ، وإن هؤلاء نجحوا فى تحقيق إنجازات أذهلت الجميع رغم ظروف الحصار ، وعلى رأس هذه الإنجازات ما قام به بعض العلماء العراقيين[٢] . من اختراق للكمبيوتر الذى يتحكم فى

(١) جريدة الأهرام – ٢٠٠٤/١/١١ .

(٢) محمد الأنور – مقال له بجريدة الأهرام ، ٢٠٠٣/٤/٢٦ .

الطائرة بدون طيار الأمريكية « يديدتور » وقاموا بإنزالها سليمة فى أحد المطارات ، وتكرر هذا العمل مرتين ، وطور فريق آخر قذائف المضادات الأرضية إلى مدى ضعف المدى الطبيعى لها ، وهى القذائف التى أسقطت أكثر من ٢٠٠ صاروخ أثناء العدوان ، أما علماء الصواريخ فيدرك الجميع أنهم حققوا الكثير فى مجال التصنيع والتصميم لصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى ، وعلى رأسها صواريخ الطارق وأبابيل والصمود جعلت العراق يكتفى ذاتيًا فى هذا المجال . لذا كان تفجير العقول هو هدف الولايات المتحدة وإسرائيل . وكانت هناك قوائم لديهم بأسماء العلماء وأماكن عملهم وتخصصاتهم ، وقد عملوا على اصطيادهم وتصفيتهم فى ظل حالة الفوضى والانهيار . إن الجميع كان يعلم أن الموساد الإسرائيلى موجود فى الشمال ولديه مركز فيه ، وتمت مضاعفة أعداده وأجهزته قبل أكثر من أسبوعين من بدء العدوان(١) .

لقد برزت إمكانية استخدام القوة العسكرية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الدول الإقليمية مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية ، خرجت هذه المبادئ إلى حيز الوجود بعد وصول جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض .. وأصبحت تمثل قاعدة المبادئ التى تشكل الصياغة الجديدة لأهداف الاستراتيجية الأمريكية ، ومن أبرزها إحداث خلخلة فى منطقة الشرق الأوسط والنظم الحاكمة فيها .. من أجل إعادة رسم الخريطة السياسية الإقليمية .. بالشكل الذى يخدم أهداف الهيمنة الأمريكية .. ويمكن إسرائيل من فرض سيطرتها الإقليمية وحل النزاع العربى- الإسرائيلى وفق المخطط الإسرائيلى. وهناك اقتناع أمريكى بأن تحقيق هذه الأهداف يتطلب عملاً تمهيديًا قويًا .. يتبلور فى توجيه ضربة عسكرية حاسمة ضد العراق .

لعل من أبرز معالم المبادئ التى أرستها الدراسات .. تركيز الاهتمام على منطقة الخليج .. حيث يمثل العراق تهديدًا مباشرًا للمصالح الأمريكية فى المنطقة ولجيران العراق ، وأهمها إسرائيل .. ومن بعد العراق تأتى إيران ومواجهة مخاطر امتلاكها أسلحة نووية ، وقد اكتفت الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق طوال عقد التسعينيات.. بفرض قيود صارمة على حرية حركة الحكومة العراقية .. واتباع سياسة الاحتواء .. وتحديد مناطق الحظر الجوى شمال وجنوب العراق ..

(١) محمد الأنور – مقال له بجريدة الأهرام ، ٢٠٠٣/٤/٢٦ .

كان من الممكن أن يلقى الموقف الأمريكى المناهض لانتشار الأسلحة النووية .. تأييدًا عالميًا عامًا .. وتأييدًا غربيًا على وجه التحديد ، غير أن هذا لم يحدث لسببين أساسيين . الأول : عدم ثبوت امتلاك العراق مثل هذه الأسلحة .. والثانى هو حالة الخلل الذى يشوب السياسة الأمريكية تجاه محاربة أسلحة الدمار الشامل .. وتمسكها بمعايير مزدوجة .. والكيل بمكيالين .. وذلك بتأييد واشنطن لامتلاك إسرائيل ترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل ، وفى مقدمتها الأسلحة النووية . إن وجود ازدواجية المعايير فى السياسة الأمريكية عامة وتجاه أسلحة الدمار الشامل خاصة .. قد أوجد فجوة واسعة تسقط فيها هذه السياسة فى مواجهة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل .. التى لا وجود لها . كما يسقط المبرر الرئيسى الذى تستخدمه من أجل شن الحرب ضد العراق .. والادعاء بأن العراق يمكن أن يمد شبكات الإرهاب الدولية بأسلحة الدمار الشامل .. وأن مثل هذا الموقف العراقى يحتاج إلى وقفة أمريكية حاسمة باستخدام القوة العسكرية فى عمليات « وقائية » .. برغم الفشل الكامل لكل المحاولات الأمريكية فى إيجاد علاقة بين العراق وشبكات الإرهاب الدولية .

أهم الدوافع الكامنة خلف قرار الحرب الأمريكى على العراق

هناك ولا شك دوافع مهمة كامنة خلف القرار السياسى الأمريكى للحرب ضد العراق . سواء على المستوى الإقليمى ، فإن أول الدوافع الكامنة خاصة من وجهة النظر العربية الشائعة .. هو تحقيق أمن إسرائيل ومصالحها الاستراتيچية على حساب الأمن والمصلحة العربية . ومثل هذا المفهوم يحمل ولا شك قدرًا كبيرًا من الحقيقة .. ولكنه لا يمثلها كلها . لذلك فإن التمسك به عربيًا .. باعتباره أهم الدوافع فى السياسية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط .. يمثل قصورًا فى فهم طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل .. ويصل هذا القصور إلى حد الاعتقاد بأن إسرائيل تسيطر سيطرة شبه كاملة على مسار السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط . والواقع أن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة .. برغم أنها قد تبدو كنوع من الرباط المقدس .. فإنها فى جوهرها علاقة مصالح قائمة على اقتناع متبادل عن أهمية هذه المصالح فى الشرق الأوسط .. وارتباط بعضها ببعض ارتباطًا عضويًا . غير أننا يجب ألا ننسى أن الوضع الطبيعى لإدارة أى مصالح متداخلة .. مثل المصالح الإسرائيلية الأمريكية .. يخضع

للطرف الأقوى .. الذى يملك كل مفاتيح الموقف بلا أدنى شك .. وهو فى هذه الحالة الولايات المتحدة بالطبع . ولابد هنا أن نعترف بوجود نجاح إسرائيلى فى تعميق الترابط بين مصالح الجانبين .. عبر جهود إسرائيلية تسعى دائمًا لإبراز مصالحها باعتبارها جزءًا من المصلحة الأمريكية الإقليمية والدولية .. الأمر الذى أعطى لإسرائيل هامشًا كبيرًا من حرية الحركة فى تنفيذ سياساتها الإقليمية .. خاصة فى غياب أى تأثير قوى للجهد العربى فى المنطقة ، وهناك نقطة أخرى فى مصلحة الارتباط الإسرائيلى بالمصالح الأمريكية .. وهى قائمة على اقتناع قوى لدى الإدارة الأمريكية بأهمية إسرائيل الأساسية فى الاستراتيچية الأمريكية للشرق الأوسط .

حيث تعتبر إسرائيل إحدى أهم الأدوات التى تعتمد عليها هذه الاستراتيچية . لذلك فإن تحقيق أمن إسرائيل يمثل أحد الأهداف الأساسية للاستراتيچية الأمريكية فى الشرق الأوسط . كسبيل يساعد على تحقيق الهيمنة الأمريكية .

ومن أهم أهداف الهيمنة الأمريكية تحقيق السيطرة المباشرة على مصادر الطاقة العالمية الممثلة فى منابع البترول .. وفى هذا المجال تلعب منطقة الخليج .. دورًا جوهريًا فى مجال الطاقة .. والعراق ثانى أهم دول الخليج فى هذا الشأن .. فضلاً عن منطقة آسيا الوسطى التى بدأت الاستراتيچية الأمريكية تسعى إلى ربط أمنها بأمن الخليج .. وإيجاد إقليم موحد يضم أهم موارد الطاقة فى العالم . مثل هذه الأهداف الحيوية فى الاستراتيچية الأمريكية .. تتطلب جهدًا مكثفًا لإرساء قواعد الاستقرار السياسى العالمى والإقليمى .. كضرورة الحفاظ على المصالح القومية الأمريكية .. وتحقيق ضبط موارد الطاقة بما يضمن تحقيق الأمن الاقتصادى للولايات المتحدة .. ولا شك أن تحقيق الاستقرار السياسى فى الخليج .. يأتى من خلال تصفية القدرات العراقية .. لذلك فهو يعتبر هدفًا استراتيچيًا ضروريًا لضمان أمن المصالح الأمريكية . من هذا المنطلق .. المثير للقلق الأمريكى الفعلى على المستوى الرسمى .. يأتى قرار القضاء على التهديد العراقى المتمثل فى « أسلحة الدمار الشامل » والنظام الحاكم فى بغداد .. فى مقدمة القرارات التمهيدية التى تؤدى إلى فتح الطريق أمام مد السيطرة الأمريكية فى أنحاء الشرق الأوسط . ويعتبر هدف القضاء على النظام الحاكم فى بغداد ضروريًا لتحقيق الاستقرار السياسى المطلوب ، وضمان السيطرة على مصادر الطاقة .

منذ بدايات التهديدات الأمريكية بشن حرب ضد العراق مع تسلم بوش مقعد الرئاسة فى البيت الأبيض ضاعت جهود الكثير من الكتاب فى محاولة تفسير الإصرار الأمريكى على خوض هذه الحرب . وكان السؤال المطروح منذ هذا الوقت : هل الحرب هى بسبب الرغبة الأمريكية فى السيطرة على النفط ، أم لسبب آخر ؟ وما يلفت النظر هو إنه بغض النظر عن المبررات نجد أن شن الحرب تعنى وضع ثانى احتياطى نفطى فى العالم تحت سيطرة الولايات المتحدة .

والواقع أن فكرة استخدام العراق ككابح للاعتماد المتزايد على المنطقة فى تلبية الاحتياجات النفطية الأمريكية لم تعد خافية على الإطلاق . فقد ذكر وزير الخارجية الأمريكية كولين باول أن القوات الأمريكية ستقوم بحماية آبار النفط العراقية ، وأضاف أن بلاده تنظر فى احتمال زيادة إنتاج النفط العراقى أكثر مما ينص عليه برنامج النفط مقابل الغذاء ، وذلك لتوفير الأموال اللازمة لإعادة البناء بعد الحرب(١) .

ويترافق مع هذا التصريح ما ذكره بعض المحللين الأمريكيين من أنه لاتزال نسبة الواردات الأمريكية من نفط الشرق الأوسط عالية أى نحو ٢٤ فى المائة ، وهى إن كانت نسبة أقل مما كان سائدًا قبل نشوب حرب أكتوبر ، ولكنها أكثر بنسبة الثلث قياسًا بالسنوات القليلة الماضية . وذكر أحد رؤساء الشركات النفطية الأمريكية « اشترينا حصصًا بقطر وعمان حتى نجد لنا موطئ قدم بالشرق الأوسط ، والقرارات التى اتخذناها بالتنقيب هناك ربما لا تنفذ بعد ٤ أو ٥ أو عشر سنوات . لكننا نحتاج إلى أن نجد لنا موقعًا بالشرق الأوط انتصارًا لتلك اللحظة التى يعود فيها العراق وإيران إلى الأسرة الدولية » . والمخاوف تتزايد من استمرار تزايد الاعتماد الأمريكى مستقبلاً على نفط المنطقة أكثر من أى بقعة أخرى فى العالم .

وتتناقض مثل هذه التصريحات والتحليلات على طول الخط مع ما كان يطرحه البعض منذ عامين فقط (أى قبل أحداث ١١ سبتمبر) فى بعض دوائر البحث الأكاديمية الأمريكية .

---

(١) مجدى صبحى . مقال له بجريدة الأهرام ، مصر .

وعلى سبيل المثال نشرت مجلة « الشئون الخارجية الأمريكية » منذ عامين تقريبًا موضوعًا لكاتبين أمريكيين بعنوان « صدمات عالم أسعار النفط المنخفضة » . واستهل الكاتبان موضوعهما بتقديم فرضية أساسية تعارض معظم الفروض المعروضة عن أن النفط فى سبيله إلى أن يصبح أكثر ندرة ، وأن أسعاره سوف تأخذ فى الزيادة خلال العقدين القادمين .. فعلى خلاف جميع هذه الافتراضات رأى الكاتبان أن النسج على نول أزمة النفط المحتملة فى بدايات القرن الحادى والعشرين لا تكمن فى الارتفاع الصاروخى فى أسعار النفط . بل على العكس تمامًا فإن الخطر هو حسب قولهما فى الاتجاهات طويلة المدى التى تشير إلى وجود فائض من النفط لمدة طويلة ، وكذلك انخفاض فى أسعار النفط خلال العقدين القادمين .

والمعضلة فى رأيهما هى أن هذا السيناريو من الوفرة النفطية يمكن أن يؤدى إلى عدم استقرار البلدان المنتجة للنفط ، وخاصة البلدان الواقعة فى الهلال الممتد من الخليج ، وحتى روسيا . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المستوردة للنفط سوف تكون إلى حد كبير مستفيدة . إلا أن هذا يمكن أن يرتد فى هيئة ضعف فى الافتراضات التى تقوم عليها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويعرض للخطر المصالح الأمريكية[١] .

الحملة ضد العراق .. والصراع حول المصالح البترولية

لما كانت قضية البترول تشكل محور الاستراتيجية الأمريكية .. فإن موضوع نزع أسلحة الدمار الشامل « وما تحمله من تهديد جسيم للأمن الدولى » بوجه عام .. هو مجرد ذريعة تفتح الباب أمام تنفيذ هذه الاستراتيجية ، ومن الملاحظ أن المباحثات التى جرت بين روسيا والولايات المتحدة حول الأزمة العراقية .. لم تتناول الحديث حول أسلحة الدمار الشامل .. بل كان الاهتمام الأساسى منصبًا على المصالح الاقتصادية ، وخاصة المرتبطة بالبترول العراقى . ويؤكد الاهتمام بهذا الموضوع .. عمق الصدمة التى أحدثها فى روسيا قرار الحكومة العراقية بإلغاء أحد عقود البترول المهمة التى تزيد

(١) جريدة الأهرام – ٢٠٠٣/١/٨ .

قيمتها على ٣,٧ مليار دولار .. مع إحدى شركات البترول الروسية (لوك أويل) والموقع عام ١٩٩٧ بسبب فشل الشركة الروسية فى تطوير حقل بترول غرب القرنة .. الذى تبلغ احتياطياته من البترول نحو ٣,٧ مليار برميل .. حتى أن روسيا هددت بالتخلى عن معارضتها للهجوم الأمريكى ضد العراق . وقد تراجع العراق أخيرًا .. وقام بتوقيع عقد جديد مع نفس الشركة . والواقع أن القلق الروسى بشأن القرار العراقى لم يكن مقصورًا على الموقف بين الشركة الروسية والحكومة العراقية .. ولكن المصدر الأساسى لهذا القلق هو خشية شركات البترول الأمريكية - فى فرض سيطرتها على النشاط البترولى فى العراق .. وخاصة ما يتعلق منه بالاستثمارات المستقبلية لتطوير إنتاج حقول البترول العراقية .. الأمر الذى يلفت النظر إلى إحدى القضايا الجوهرية التى تحظى بأولوية عالية فى الاستراتيچية الأمريكية للحرب ضد العراق وتداعياتها . وهنا وجب تأكيد أن العراق هو الدولة الثانية فى العالم بعد السعودية بالنسبة لما تمتلكه من الاحتياطى البترولى الكبير .. وهو ما يفسر لنا ذلك التسابق بين الدول الكبرى للحصول على أكبر قدر ممكن من هذا الاحتياطى البترولى .. وتأتى الولايات المتحدة فى مقدمة هذه الدول . حيث تشتد المنافسة بينها من ناحية وبين روسيا والصين وفرنسا واليابان من ناحية أخرى . ولا يفوتنا هنا النظر إلى العلاقات الصينية الأمريكية كجزء حيوى من الاستراتيچية الأمريكية الجديدة .. التى تعتبر أن الصين واحدة من أكبر منافسى الولايات المتحدة فى النظام العالمى الجديد .. خاصة إذا أدركنا أن معدل النمو الاقتصادى فى الصين وصل حاليًا إلى ٨٪ .. الأمر الذى يوفر للصين طاقة اقتصادية هائلة .. تؤثر بلا شك فى مستقبل الاقتصاد العالمى ، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى محاصرة النمو الصينى .. وتحاول من خلال تعاملاتها المباشرة مع الصين والنشاط الدبلوماسى فى المنظمات الدولية وفى العلاقات الثنائية.. فرض حصارها على الصين.. بواسطة السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية التى تعتمد عليها الصين ، وخاصة بترول الخليج .. الذى يمثل ٨٠٪ من هذه الطاقة ، ولذلك أصبح استكمال السيطرة الأمريكية على بترول الخليج ركنًا أساسيًا من أركان استراتيچيتها تجاه سياسة حصار الصين ، وهو نفس الأسلوب الذى استخدمته الولايات المتحدة فى منطقة الخليج من أجل تطويع الأوروبى . بكل ذلك يؤكد عمق الصراع الدائر حول العراق من أجل

البترول . وهذا يؤكد أن قضية التهديد العراقى بما يمتلكه من أسلحة دمار شامل ليست هى القضية الأولى فى الحرب الأمريكية ضد العراق .. وإن كانت تلعب الدور الرئيسى كمبرر لضرب العراق من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية . أما القضية الكامنة والأكثر أهمية فهى قضية بترول العراق الجديرة بالتعامل معهم . إن مثل هذا التصريح وغيره من التصريحات ذات الصلة .. الصادرة من مراكز صنع القرار فى الولايات المتحدة . وفى بريطانيا .. تؤكد مدى ما توليه الدولتان للبترول العراقى من أهمية .. فى معظم توجهاتهما .. وعلى الرغم من إعلان كبار المسئولين فى الإدارة الأمريكية أنهم لم يبدأوا بعد فى فحص هذا الأمر ، فإن آراء الخبراء تذهب إلى أن الغزو الأمريكى للعراق يمثل فرصة واسعة لفتح باب الثروة أمام العديد من شركات البترول الأمريكية - التى طال أمد ابتعادها عن العراق .. كما أنه يعيد الأنصبة فى سوق البترول العالمية وفقًا لأهداف ومصالح الولايات المتحدة ، هذه التداعيات المحتملة .. تثير القلق الشديد لدى فرنسا وروسيا والصين .. إذ تخشى من أن المخططات الأمريكية بشأن توجيه ضربة عسكرية ضد العراق .. تهدد بحرمانها من نصيبها فى الاستفادة من احتياطيات البترول الضخمة فى البلاد[1] .

إن التحركات العسكرية الأمريكية تدور إلى حد بعيد حول البترول .. وهى تحاول بلا شك تطويق مصادره وحماية طرق مواصلاته .. والمصالح البترولية الأمريكية فى أنحاء العالم عمومًا، وذلك فى نطاق استراتيچية الهيمنة التى تمارسها الولايات المتحدة. ولتكريس وضعها كقوة عظمى وحيدة فى العالم خلال القرن الحادى والعشرين .. ومنع أى قوى أخرى من منافستها . سواء على الصعيد الاستراتيچى أو الصعيد الاقتصادى وقبل وقوع أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بأربعة أشهر .. وتحديدًا فى مايو ٢٠٠١ .. صدر تقرير أمريكى من « المجموعة الأمريكية للتنمية والطاقة » والمكون من عدد من السياسيين البارزين فى إدارة الرئيس بوش وخبراء الطاقة الأمريكيين . وقد صدر هذا التقرير تحت اسم « تقرير السياسة الوطنية للطاقة » . وقد أشار التقرير إلى أن «البلاد تواجه أكبر نقص تتعرض له منذ الحظر البترولى الذى فرض على الولايات

(١) طه المجذوب : مقال له بجريدة الأهرام فى ٢٠٠٣/١/٢٦ .

المتحدة أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. وطالب باتخاذ العديد من الإجراءات والتحركات بهدف زيادة موارد البلاد من الطاقة بوجه عام .. والبترول على وجه الخصوص .. مع العمل على زيادة مستوى تأمين المصالح الأمريكية المتعلقة بالطاقة . كذلك أكد التقرير أن التقديرات الموضوعة تشير إلى زيادة استهلاك الولايات المتحدة من البترول بمقدار ٣٣٪ .. ومن الغاز الطبيعى بمقدار ٥٠٪ .. كما ينتظر أن ترتفع الاحتياجات الأمريكية من الطاقة الكهربائية بمقدار ٤٥٪ ، وذلك خلال الأعوام العشرين القادمة . وقد حذر التقرير من أن استمرار معدلات الإنتاج الأمريكى من البترول على المستوى القائم (عام ٢٠٠٠) سوف يحدث فجوة دائمة بين العرض والطلب .. الأمر الذى سيؤدى إلى حدوث عجز متزايد مع مرور الوقت .. يتمثل فى ارتفاع نسبة الواردات البترولية إلى ثلثى الاحتياجات الأمريكية .. وبالتالى هذا يعنى تصاعد الاعتماد على المصادر الخارجية . وقد أوصى التقرير بالعديد من التوصيات .. كان فى مقدمتها أهمية إعطاء الرئيس الأمريكى الأولوية لمسألة تأمين الطاقة فيما يتعلق بالسياسات الأمريكية التجارية والخارجية .. والعمل على استغلال الفرص المتاحة فى التجمعات الإقليمية الدولية والعلاقات الثنائية .. من أجل توسيع رقعة نشاط الشركات الأمريكية الكبرى العاملة فيما وراء البحار . وأورد التقرير أسماء العديد من الدول التى لها أولوية فى اهتمامات الإدارة الأمريكية المتعلقة بالطاقة فى آسيا الوسطى والقوقاز والخليج وأفريقيا وأمريكا اللاتينية[١] .

فى كلمة له أمام الكونجرس ، قال كولين باول وزير خارجية أمريكا ، إن بلاده لن تتنازل عن السيطرة على العراق ، ولن تنقلها إلى الأمم المتحدة ، وإنها سوف تتعامل معه كسلطة احتلال ، وقال - فى كلمة أخرى أمام لجنة الشئون العامة الأمريكية - الإسرائيلية « إيباك » - إن أمريكا ملتزمة بأمن إسرائيل ، وإن الحرب على العراق تصب فى هذا الغرض ، وحذر - فى الوقت نفسه - سوريا من دعم العراق ، وطالب إيران بالتوقف عن السعى لامتلاك أسلحة دمار شامل .

---

(١) طه المجدوب : مقال له بجريدة الأهرام ، ٢٠٠٣/١/٢٦ ، مصر .

وما قاله وزير الخارجية الأمريكية فى الكلمتين ، يعكس باختصار موقف الولايات المتحدة ، مما يدور فى المنطقة ، ويوضح الهدف الحقيقى الذى تسعى إليه بإصرار منذ ١٢ عامًا ، ويفضح أساليبها الاستعمارية .

لقد ثبت بما لا يرقى إليه مجال للشك فى أن الولايات المتحدة غزت العراق من أجل الغزو ، ولتبقى به كسلطة احتلال . ولقد تأكد ذلك حينما أعلنت فى ٢٠٠٣/٤/٢١ أنها ترغب فى الاحتفاظ بأربع قواعد فى العراق ، وتدرك ضرورة التفاوض مع الحكومة العراقية المقرر تشكيلها بهذا الشأن ، إن هذه القواعد ستوفر لواشنطن الوجود فى كل المناطق المهمة .

إن القواعد قد تقام فى مطار بغداد ، وقاعدة الطليل الجوية بالقرب من الناصرية جنوب العراق ، ومهبط للطائرات يطلق عليه اسم (إتش ١) غرب العراق ، وقاعدة باشور شمال البلاد . هى الهدف الحقيقى لغزو العراق[1] .

* * *

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/٤/٢٢ .

٢ - أسلحة الدمار الشامل

زعمت الولايات المتحدة الأمريكية أن الحرب العدوانية التى شنتها على العراق كانت بهدف نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، ولذلك ظلت العقوبات الاقتصادية الصارمة التى فرضتها الأمم المتحدة على العراق فى أعقاب غزوه الكويت عام ١٩٩٠ ستظل على ما هى عليه دون تغيير عندما يشرع المجلس فى المراجعة الروتينية التى يجريها كل ٦٠ يومًا على هذه العقوبات . وتشمل هذه العقوبات منع بغداد من تصدير النفط ومعظم الواردات . باستثناء الأغذية والأدوية والاحتياجات الإنسانية الأخرى ، والشرط الرئيسى لتخفيف هذه العقوبات هو أن تصدر لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية تقريرًا يقول إن العراق أعلن تفاصيل وافية عن برامجه الخاصة بالأسلحة النووية والكيماوية والبيولوچية والصواريخ الذاتية الدفع، وأنه تم التخلص من الأسلحة والمنشآت المحظورة .

وفى أحدث تقرير نصف سنوى قدمته لجنة الأمم المتحدة الخاصة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية لمجلس الأمن فى ١١ أكتوبر ١٩٩٦ حيث قالت إن العراق ربما يكون ولايزال يخفى كميات صغيرة لكنها من الأسلحة المحظورة .

والأرجح إذا ثبت ذلك بالفعل أن تكون لجنة الأمم المتحدة الخاصة (أونسكوم) دمرت القسم الأكبر منه ، وأن الباقى دمرته السلطات العراقية من جانب واحد . ويثير ذلك سؤالين محوريين ، أولهما عن معلومات صقور واشنطن الحقيقية فى هذا المجال . القدر المتيقن الآن هو أنهم كانوا يعرفون ما امتلكه العراق من أسلحة . لأن رامسفيلد شخصيًا ساعده فى الحصول عليها . وكانوا لديهم بالطبع سجل بكل ما دمرته «أونسكوم» ولكن الفرق بين هذا الذى دمر وما كان موجودًا هو الذى أثار قلقهم . ويشمل ذلك ذخائر كيماوية وكميات من غاز الخردل وغاز « فى إكس » بصفة خاصة . وكان هذا مقلقًا لهم بسبب نظرتهم السطحية للأمور مثل كل نظرة أيديولوچية مغلقة[١] .

---

(١) دكتور/ وحيد عبد المجيد . مقال بجريدة الأهرام ، ٢٠٠٣/١٠/١٤ .

وبعد شهرين من المشاورات المكثفة وافق مجلس الأمن الدولى بالإجماع على قرار يطالب العراق بالسماح بدخول مفتشى الأمم المتحدة على الأسلحة إلى أراضيه ، ومنحه فرصة أخيرة للتخلص من أسلحة الدمار الشامل ، أو أنه سيواجه عواقب وخيمة ، ويمنح القرار الذى وضعت مشروعه الولايات المتحدة وشاركت فى رعايته بريطانيا - العراق مهلة أسبوع لقبول شروطه ، والتعهد بالإذعان للشرعية الدولية .

كما يمنح القرار مفتشى الأسلحة الذين لم يمارسوا مهامهم فى العراق منذ أربع سنوات حقوقًا فورية غير مقيدة وغير مشروطة للبحث فى أى مكان بما فيها قصور الرئاسة الخاصة بالرئيس العراقى صدام حسين عن أسلحة كيماوية أو بيولوچية أو نووية ، ويهدد العراق بعواقب وخيمة إذا لم يتعاون .

وتمت الموافقة على القرار بإجماع الدول الخمس عشرة الأعضاء فى المجلس بعد إجراء تعديلين عليه .

وفى كلمة قصيرة عقب صدور القرار الدولى ، أكد الرئيس الأمريكى جورج بوش أنه فى حال عدم امتثال العراق بشكل كامل لقرار الأمم المتحدة فإن أمريكا وحلفاءها سيقومون بنزع أسلحة العراق بالقوة .

وفيما يلى نص قرار مجلس الأمن ١٤٤١ بشأن نزع أسلحة العراق الصادر يوم ٨ نوفمبر ٢٠٠٢(١) :

إن مجلس الأمن ، إذ يعمل بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة :

١ - يقرر أن العراق كان ولايزال فى انتهاك جوهرى لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة ، من ضمنها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وخاصة من خلال إخفاق العراق فى التعاون مع مفتشى الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وإخفاقه فى إنجاز الخطوات المطلوبة بموجب الفقرات ٨ إلى ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

٢ - يقرر ، آخذًا فى الاعتبار الفقرة (١) أعلاه، أن يعطى العراق وفقًا لهذا القرار، فرصة أخيرة لتنفيذ التزاماته على صعيد نزع الأسلحة بموجب القرارات ذات الصلة

(١) منشور بجريدة الأهرام - ٢٠٠٢/١١/٩ ، مصر .

للمجلس ، ويقرر تبعًا لذلك إنشاء نظام تفتيش مشدد لتحقيق إنجاز كامل ومثبت لعملية نزع الأسلحة التى تبناها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة .

٣ - يقرر أنه ، من أجل أن تبدأ الحكومة العراقية فى تنفيذ التزاماتها على صعيد نزع الأسلحة ، بالإضافة إلى تقديم التقارير المطلوبة كل ستة أشهر ، فإن عليها أن تزود لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والمجلس فى وقت لا يتعدى ٣٠ يومًا من تاريخ هذا القرار ، تقريرًا دقيقًا وشاملاً ، وكاملاً لكل أوجه برامجها لتطوير الأسلحة الكيماوية والجرثومية والنووية ، والصواريخ الباليستية والطائرات من دون طيار ، وأنظمة الرش المصممة للاستخدام الجوى ، بما فى ذلك كل ما فى حيازتها، والمواقع المحددة لمثل هذه الأسلحة والمكونات وأجزاء المكونات ، ومخزون العناصر التى تستخدم فى إنتاجها ، والمواد والمعدات ذات الصلة ، ومواقع وعمل منشآت الأبحاث والتطوير والإنتاج . بالإضافة إلى كل البرامج الكيماوية والجرثومية والنووية الأخرى بما فى ذلك أى برامج تدعى أنها لأغراض لا علاقة لها بإنتاج الأسلحة أو موادها .

٤ - يقرر أن أى معلومات كاذبة أو إغفال فى التقارير المقدمة من العراق وفقًا لهذا القرار ، وإخفاق العراق فى أى وقت بأن يمتثل ويتعاون بشكل كامل فى تنفيذ هذا القرار، سيمثل انتهاكًا جوهريًا آخر لالتزامات العراق ، وسيبلغ به المجلس لتقويمه وفقًا للفقرة ١١ أو ١٢ أدناه .

٥ - يقرر أن على العراق السماح للجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول الفورى وغير المشروط وغير المقيد إلى أى وكل المواقع والمنشآت والمبانى والمعدات والسجلات، ووسائل النقل التى ترغب فى تفتيشها ، بما فيها الموجودة تحت الأرض بالإضافة إلى تمكينها من الوصول الفورى ، ومن دون إعاقة أو تقييد وعلى انفراد إلى كل المسئولين وغيرهم من الأشخاص الذين ترغب لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية فى مقابلتهم بالطريقة أو المكان الذى تختاره لجنة التفتيش عن الأسلحة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية طبقًا لأى جانب من المهمات الموكلة إليهما ، كما يقرر أنه يمكن للجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تجرى وفق ما تراه مناسبًا مقابلات داخل العراق ، أو خارجه ، ويمكن أن

تسهل سفر أولئك الذين تجرى مقابلتهم وأفراد عائلاتهم إلى خارج العراق ، وإن مثل هذه المقابلات يمكن أن تجرى ، وفق ما تراه لجنة التفتيش عن الأسلحة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحدهما مناسبًا ، من دون حضور مراقبين من الحكومة العراقية، ويصدر المجلس تعليماته إلى لجنة التفتيش عن الأسلحة ، ويطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية استئناف عمليات التفتيش فى موعد أقصاه ٤٥ يومًا من تبنى هذا القرار وتزويد المجلس بتقرير بعد ٦٠ يومًا من ذلك الحين فصاعدًا .

٦ – يصادق على الرسالة المؤرخة فى ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٢ من الرئيس التنفيذى للجنة التفتيش عن الأسلحة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الفريق السعدى من الحكومة العراقية ، الملحقة بهذه الوثيقة ، ويقرر أن تكون محتويات هذه الرسالة ملزمة للعراق .

٧ – يقرر – بالإضافة إلى ذلك– أنه آخذًا فى الاعتبار انقطاع وجود لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدة طويلة من العراق ، ولأجل أن يتمكنا من إنجاز المهمات المثبتة فى هذا القرار ، وكل القرارات السابقة ذات الصلة ، وبغض النظر عن الترتيبات السابقة ، يقر مجلس الأمن بموجب هذا القرار السلطات التالية التى تمت مراجعتها أو إضافتها ، التى ستكون ملزمة للعراق ، لتسهيل عملهما فى العراق .

- تحدد لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية تركيبة فرق التفتيش التابعة لهما ، وتضمن أن تتألف هذه الفرق من أفضل ما يتوافر من الخبراء المؤهلين والأكفاء .
- يتمتع موظفو لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بحقوق مطلقة للدخول إلى العراق ، والخروج منه ، والحق فى التحرك بحرية ومن دون قيود وبشكل فورى من والى المواقع التى تخضع للتفتيش ، والحق فى تفتيش أى مواقع ومبان ، بما فى ذلك إمكان الوصول فورًا ومن دون إعاقة أو قيود أو شروط إلى (المواقع الرئاسية) على نحو مماثل لهذا الحق فى غيرها من المواقع ، بغض النظر عن شروط القرار ١١٥٤ (١٩٩٨) .

- لدى لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق فى أن تزود من قبل العراق بأسماء كل الموظفين المرتبطين فى الوقت الحاضر ، وسابقًا ببرامج الأسلحة الكيماوية والجرثومية والنووية والصواريخ الباليستية العراقية ، وما يرتبط بها من منشآت أبحاث وتطوير وإنتاج .

- سيتم ضمان أمن منشآت لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بواسطة عدد كاف من حراس الأمن التابعين للأمم المتحدة .

- تملك لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق فى أن تعلن ، لأغراض تتعلق بعزل أى موقع يخضع للتفتيش ، مناطق محظورة ، من ضمنها مناطق محيطة بالموقع وممرات عبور ، يوقف فيها العراق الحركة برًا وجوًا كى لا يرى تغيير أى شىء داخل الموقع الذى يخضع للتفتيش ، أو تنقل منه أية مواد .

- يتاح للجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بحرية ومن دون قيود استخدام الطائرات ذات الأجنحة الثابتة والمروحية ، بما فى ذلك طائرات استطلاع من دون طيار .

- يحق للجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفقًا لما تراه هى وحدها مناسبًا ، أن تنقل أو تدمر أو تبطل على نحو يمكن التوثق منه كل الأسلحة المحظورة والمنظومات التابعة والمكونات والسجلات والمواد والمعدات الأخرى ذات الصلة ، والحق فى مصادرة أو إغلاق أى منشآت أو معدات لإنتاج هذه الأسلحة .

- يحق للجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستورد وتستخدم بحرية معدات أو مواد لعمليات التفتيش ، وأن تصادر وتصدر أى معدات أو مواد أو وثائق تؤخذ خلال عمليات التفتيش ، من دون تفتيش موظفى لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أو الأمتعة الرسمية أو الشخصية .

٨ - كما يقرر أن يمتنع العراق عن القيام أو التهديد بأعمال عدوانية موجهة ضد أى ممثل أو موظف تابع للأمم المتحدة أو لأى من الدول الأعضاء أثناء عمله لدعم أى قرار للمجلس .

٩ - يطلب من الأمين العام أن يخطر العراق فورًا بهذا القرار ، الذى يعتبر ملزمًا للعراق ، ويقضى بأنه يتعين على العراق أن يؤكد خلال سبعة أيام من هذا الإشعار نيته أن يمتثل كليًا لهذا القرار . كما يقرر أن على العراق أن يتعاون فورًا ومن دون شروط ، وبشكل فاعل مع لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٠ - يطلب من كل الدول الأعضاء أن تقدم الدعم الكامل للجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية فى تنفيذهما للمهام الموكلة إليهما ، بما فى ذلك تقديم أى معلومات تتعلق ببرامج محظورة أو جوانب أخرى من المهام الموكلة إليهما، من ضمنها ما يتعلق بمحاولات العراق منذ ١٩٩٨ الحصول على مواد محظورة ، وبتقديم اقتراحات بشأن تفتيش مواقع وإجراء مقابلات مع أشخاص ، وشروط مثل هذه المقابلات ، ومعلومات ينبغى جمعها ، وأن تقدم تقارير بنتائجها إلى المجلس من قبل لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١١ - يوجه المدير التنفيذى للجنة التفتيش عن الأسلحة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإبلاغ المجلس فورًا بأى تدخل من قبل العراق فى أنشطة التفتيش . بالإضافة إلى أى إخفاق من قبل العراق فى تنفيذ التزاماته على صعيد نزع الأسلحة ، بما فى ذلك التزاماته المتعلقة بعمليات التفتيش بموجب هذا القرار .

١٢ - يقرر أن يلتئم فورًا حال تسلمه تقريرًا وفقًا للفقرة ٤ أو ١١ أعلاه ، من أجل أن يدرس الوضع ، والحاجة إلى الامتثال الكامل لكل قرارات المجلس ذات الصلة من أجل استعادة السلام والأمن الدوليين .

١٣ - يذكر ، فى هذا السياق ، بأن المجلس حذر العراق مرارًا بأنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته .

١٤ - يقرر إبقاء هذا الأمر قيد المتابعة .

بعد أقل من ثمان وأربعين ساعة من صدور قرار مجلس الأمن الدولى الجديد بشأن نزع الأسلحة العراقية ، كشف مسئولون أمريكيون عن موافقة الرئيس الأمريكى

جورج بوش على « خطة حرب » تستخدمها القوات الأمريكية فى حالة الغزو العسكرى المحتمل للعراق ، وذلك بهدف زيادة الضغوط على الرئيس العراقى صدام حسين لقبول قرار مجلس الأمن الجديد[١] .

فى الوقت الذى بدأ فيه مفتشو الأمم المتحدة يتوجهون إلى بغداد (٢٧ نوفمبر ٢٠٠٢) - لأول مرة بعد غياب أربع سنوات - رفعت الولايات المتحدة وتيرة استفزازها إلى سقف جديد أعلى[٢] .

كان هانز بليكس (طبقًا) لأقواله قد رجا السكرتير العام للأمم المتحدة أن يبذل نفوذه لدى الإدارة حتى توقف الغارات على مناطق الحظر الجوى فى العراق أثناء عمل فرق التفتيش هناك ، وحجته الحرص على سلامة المفتشين بالدرجة الأولى ، إذ كان مطلوبًا منهم أن يدخلوا فجأة دون إخطار إلى أى موقع على طول العراق وعرضه فى أى وقت من الليل والنهار ، ومع أن كوفى عنان وعده ، فإن بليكس رأى أن يتوجه بنفسه إلى واشنطن بعد أن تلقى دعوة لمقابلة مستشارة الأمن القومى للرئيس السيدة كونداليزا رايس ، وفى البيت الأبيض وجد بليكس أن الأجواء « محمومة ونافذة الصبر » وحاول التهدئة بكل جهده ولم ينجح . بل إنهم أبلغوه بأن كثافة الغارات سوف تزيد وتلك خدمة لمهام التفتيش تساعد فى الضغط على النظام فى بغداد ، وأما فيما يتعلق بسلامة المفتشين فقد تلقى بليكس تأكيدًا بأنه سوف يكون هناك تنسيق من مستوى خاص بين فريقه وبين القيادة المتقدمة فى الكويت . بحيث يمكن المحافظة على سلامة المفتشين فى أى مكان يتوجهون إليه وفى أى وقت !

وانتهز بليكس الفرصة (حسب روايته) فطلب من مستشارة الأمن القومى مساعدة الولايات المتحدة لفريقه « بما تستطيع تزويدهم به من معلومات » . وكرر الطلب مع « كولين باول » وزير الخارجية ، وطبقًا لبليكس فإنه تلقى وعدًا أكيدًا بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضع تحت تصرفه معلومات كافية تقود الفريق الدولى إلى مخابئ أسلحة الدمار الشامل . وقالت « كونداليزا رايس » لبليكس صراحة : « لك أن تثق أن لديهم أسلحة دمار شامل ، وإنهم تمكنوا من تحويل ما لديهم من مواد كيماوية

---

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٢/١١/١١ ، مصر .

(٢) جريدة الأسبوع - ٢٠٠٣/١٠/٦ ، مصر .

وبيولوجية إلى أسلحة جاهزة Weaponized بل إننا نعرف ونملك الدليل على أن لديهم برنامجًا لتطوير سلاح نووى ، ثم قامت مستشارة الأمن القومى بتسليم كبير المفتشين تقريرًا سريًا وضعته إدارة مخابرات وزارة الدفاع A. I. D عنوانه « المنشآت الهامة لمواقع الأسلحة العراقية ! » وفى نهاية لقائها مع هانز بليكس طرحت كونداليزا رايس أهمية أن يقوم فريقه (على نحو عاجل) بحصر العلماء العراقيين واستجوابهم خارج العراق مع استعداد الولايات المتحدة لقبولهم وعائلاتهم فى الولايات المتحدة ومنحهم الجنسية الأمريكية ، إذا هم « اعترفوا » بما لديهم من أسرار ، وكان بليكس مستعدًا للتجاوب وإن رأى الاقتراح « مستفزًا » للنظام العراقى فى اللحظة الراهنة ، وفضل أن يرجئ طرحه علنًا إلى مرحلة لاحقة حتى لا تتعقد الأمور مبكرًا جدًا »[١] .

وحدث (يوم ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢) أن النظام العراقى رغم محدودية الفترة المتاحة له ، وانصياعًا لطلب أمريكى أضيف إلى قرار مجلس الأمن ١٤٤١ سارع بتقديم تقرير تفصيلى عن كل ما كان لديه من أسلحة الدمار الشامل ، وكان التقرير من أحد عشر ألف صفحة بينها مئات من صور الوثائق والمستندات ، وفيها قوائم وحسابات فواتير الشركات الدولية التى باعت للعراق ما حصل عليه من المواد .

وحمل الوفد العراقى الدائم لدى مجلس الأمن ثلاث نسخ من التقرير الضخم إلى مبنى الأمم المتحدة ، وجرى تسليمها إلى رئيس مجلس الأمن « لذلك الشهر » ، لكنه لم تكد تنقضى دقائق حتى جرى اقتحام مكتب رئيس مجلس الأمن بواسطة مجموعة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يصحبها ضابط اتصال من وزارة الخارجية الأمريكية ، وطلبهم بإصرار أن تسلم إليهم النسخ الثلاث التى قدمها الوفد العراقى من « تقرير الأسلحة الذى ورد » الآن « من بغداد » وحاول رئيس مجلس الأمن أن يناقش لكنه أبلغ بأن الموضوع لا يحتمل حلاً وسطًا ، وأن عليه تسليم النسخ الثلاث ، وحاول رئيس المجلس أن يتصل بالأمين العام للأمم المتحدة .

وفى كل الأحوال فقد خرجت مجموعة الإغارة على مجلس الأمن من مبنى الأمم المتحدة ، ومعها النسخ الثلاث من تقرير بغداد .

---

(١) محمد حسنين هيكل : مقال بجريدة الأسبوع ، العدد ٢٤٤ ، ٢٠٠٣/١٠/٦ .

وكانت تلك صدمة لكل الوفود (خصوصًا وفود فرنسا وألمانيا وروسيا والصين) وحين اتصل سفراء هذه الدول بمكتب المندوب الأمريكى الدائم السفير نجروبونتى كان رده : « إن ما وقع كان إجراء مؤقتًا وضروريًا للمراجعة ، وما هى إلا ساعات قليلة حتى تصل إليهم نسخ من التقرير كافية لكل أعضاء مجلس الأمن وهم خمسة عشر . لأن العراقيين لم يقدموا غير ثلاث (ولم تكن هناك جدوى من الرد بأن طبع نسخ كافية من التقرير يمكن أن يتم بواسطة جهاز الأمانة العامة وهو المختص . لأن الجميع أدركوا أن هناك سببًا خفيًا وراء هذه التصرفات « المستفزة » لمجلس الأمن نفسه !) .

على أن الوفود تلقت صباح اليوم التالى « نسخًا من التقرير ملعوبًا فيها » فقد خضعت لرقابة حذفت أجزاء كبيرة منها ، وكان التفسير الذى قدمه الوفد الأمريكى «أن النظام العراقى فى إحساسه « بالحقد والغل » إزاء ما فرض عليه مجلس الأمن قصد إلى تضمين « تقريره » تفاصيل دقيقة عن الوسائل التى جرى بها تصنيع أسلحته الكيماوية والبيولوچية (وكذلك عن محاولاته النووية فى مرحلة سابقة) وكان النظام العراقى (طبقًا للتفسير الأمريكى) خبيثًا فى مقاصده بكثرة ما أورد من التفاصيل ، فقد أراد فى الظاهر أن يثبت صدق استجابته . لكنه فى الباطن يضمر نية أخرى هى العمل على توزيع ونشر تكنولوچيا تصنيع « أسلحة الدمار الشامل » بحيث تستفيد منها « دول مارقة غيره » « أو جماعات إرهابية » تجد الأسرار كلها مكشوفة أمامها وتحت تصرفها ، وذلك كان ينبغى الحيلولة دونه (بأى ثمن) ! » .

وإنما كان القصد إخفاء دور الشركات الأمريكية (وأهمها خمس وعشرون شركة عملاقة) هى التى باعت للعراق ما ساعده على بناء إمكانياته العسكرية ، وضمنها «أسلحة الدمار الشامل» (أيام حربه على إيران) والغريب أن عددًا من مجالس إدارات هذه الشركات ضم رجالاً من صناع السياسات الراهنة (أمثال ريتشارد تشينى ودونالد رامسفيلد وجيمس بيكر وريتشارد بيرل وعشرات من أعضاء مجلس سياسات الدفاع وغيرهم !) .

وكان هدف الرقابة الأمريكية على التقرير طمس هذه الحقيقة ، وإلا أضعفت موقف « الإدارة » فى مجلس الأمن ، إذ يسهل على وفود الدول حينئذ أن تقف فى وجه الوفد الأمريكى وتذكره بأن ما لدى النظام العراقى جاءه بالدرجة الأولى من شركات

أمريكية ، وهذه الشركات هى التى قامت على توريد المواد والمعدات وعلى تركيبها وتجهيزها ، وبالتالى فإن واشنطن لابد أن تعرف كل الحقائق والتفاصيل بما فى ذلك مواقع السلاح العراقى ومخابئه ، وتستطيع أن تدل عليها فريق المفتشين دون عناء وبغير انتظار[1] .

بعد ما ذكره بوش فى خطابه عن حالة الاتحاد (٢٩ يناير ٢٠٠٣) لم يبق لأحد فى رئاسة أركان الحرب المشتركة سبب يدعوه للشك فى أن الحرب على « العراق » قادمة دون تأخير ، فقد كان الخطاب فى صلبه - درجة من الأمر الإنذارى إلى القوات المسلحة الأمريكية بأن الضوء الأحمر فى أى لحظة - أمرًا فوريًا ببدء التنفيذ .

وكان لافتًا أن الرئيس فى خطابه قرر أن المعلومات المتاحة لدى الأجهزة المختصة فى الولايات المتحدة تبين أن أسلحة الدمار الشامل العراقية على اختلاف أنواعها « جاهزة للتشغيل » فى ظرف ٤٥ دقيقة بأمر يصدر من « صدام حسين » ، الذى هو « أخطر رجلا فى العالم » لأنه يهدد الجميع ، وبالتالى فإن مثول الخطر على هذا النحو يعطى الآخرين حق المبادرة دفاعًا عن النفس بالردع قبل أن يداهمهم عدوهم ! » .

ومع أن الرئيس حاول توقى اعتراض من يعرفون الحقيقة ، ونسب المعلومات إلى الحكومة البريطانية فإن تلك لم تكن رغبة فى التزام الصدق ، وإنما فى التشويش عليه.

وترافق مع ذلك شعور من التبرم والشكوى من أن هناك تلاعبًا فى معلومات المخابرات ، بمعنى أن « معلومات المخابرات » عندما يجرى تداولها بين أجهزة صنع القرار ، أو إعلانها رسميًا - كليًا أو جزئيًا - يتحتم أن تكون صادقة ، بصرف النظر عن طريقة استغلالها السياسى أو العسكرى ، لكن الذى حدث هو أن فشلت الولايات المتحدة فشلاً ذريعًا فى تقديم أى دليل مقنع على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل ، تبرر به ضرب العراق ، وتحقيق أهدافها الخفية والمعلنة منه ، بالرغم مما تملكه من أقمار صناعية متطورة وطائرات وسفن تجسس فائقة الكفاءة ، وأجهزة مخابرات تدعى دائمًا قدرتها على اختراق كل ما هو غير منظور ، وكشف المستور ، ورصد كل ما هو محظور ، حتى أن الصحافة وأجهزة الإعلام العالمية وفى مقدمتها الأمريكية منها ،

(١) جريدة الأسبوع - ٢٠٠٣/١٠/١ .

وصفت « تقرير الأدلة » الذى قدمه كولين باول وزير الخارجية الأمريكية فى مجلس الأمن بأنه « مجرد فبركة » كما كذبه بعد زيارتهما للعراق ، هانز بليكس كبير المفتشين الدوليين ومحمد البرادعى مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وإن كانا طالبًا بغداد بعد ذلك بمزيد من التعاون والشفافية فى التعامل مع المفتشين ، بينما وصف أحد هؤلاء المفتشين المعلومات المخابراتية التى تقدمها أجهزة المخابرات الأمريكية إلى المفتشين عن تملك بغداد أسلحة الدمار الشامل بأنها معلومات خاطئة وقديمة ومضللة ، ولا تعدو أن تكون مجرد « زبالة أمريكية » لا قيمة لها ، وتضيع وقت المفتشين فى البحث عن الحقيقة لا عن الأدلة الزائفة التى تروج لها واشنطن كذريعة لشن الحرب ، وفى اليوم ذاته وقف هانز بليكس ومعه محمد البرادعى رئيس هيئة الطاقة النووية يقدمان تقريرهما إلى مجلس الأمن ، وكان ختام ما قاله كبير المفتشين :

« لقد مضت علينا الآن فى العراق عدة أسابيع ، وقد مسحنا مناطق شاسعة فى ذلك البلد . لكننا حتى هذه اللحظة لم نعثر على سلاح الجريمة Smoking Gum وتقديرنا أن فرق التفتيش تحتاج إلى وقت إضافى لإنجاز مهمتها » ، ثم قام الدكتور البرادعى بعد بليكس يقول : « إننا نحتاج إلى ستة شهور حتى نتأكد من الحقائق فى شأن المهمة التى كلفنا بها بعين الأمر »(١) .

وفى تلك اللحظة دخل على الخط فى واشنطن طرف آخر لا يستهان بنفوذه لأنه من عناصر أجهزة المخابرات (وكالة المخابرات المركزية - ووكالة الأمن القومى) وراحت هذه العناصر تهمس فى لجان الكونجرس ، وفى بعض مؤسسات الإعلام بما مؤداه أن وزير الدفاع يتلاعب فى المعلومات التى تقدمها له الأجهزة المعنية ، وهدفه إيجاد مبررات الحرب على العراق .

ومرة أخرى فإن هذه العناصر من أجهزة المخابرات لم تكن معنية بأمر العراق أو شعبه ، وإنما كانت خشيتها على سمعتها المهنية وهى ترى التشويه يتعمد تزييف تقاريرها بما يسيئ إليها إذا انكشفت الحقائق ، وهو ما كانت هذه العناصر تراه قادمًا دون أدنى شك بسبب هشاشة التفكير والتدبير (ولعل هذه العناصر كانت مهمومة كذلك بما تراه من تجاهل دورها فى القرار الأمريكى الجارى ، وتحسبه خطرًا على

(١) فرحات حسام الدين : مقال له بجريدة الأهرام - الأربعاء ٢٠٠٣/٢/٢٥ .

مستقبل منطقة حساسة كانت من قبل حكرًا على أجهزة العمل السرى ، ثم استولى عليها وزير الدفاع وضمها إلى اختصاصه !) .

ووصل الأمر إلى حد أن واحدًا من رؤساء أجهزة المخابرات قال للصحفى البارز نيكولاس كريستوف الذى نقل عنه فى نيويورك تيمز : « إن وزير الدفاع تحول إلى غوريلا متوحشة تخيف المؤسسات المؤهلة لجمع المعلومات وتدقيقها سياسيًا وعسكريًا ، وإن تفاقم نفوذ مكتب الوزير رامسفيلد زاد على اللازم حتى أصبح خطرًا على عملية صنع القرار الأمريكى بأسرها » .

ومن الظاهر أن عددًا من أجهزة المخابرات ضاق صدرها بالسيادة التى وضعها وزير الدفاع على مجال المعلومات كبساط مفروش من الحائط للحائط ، وذلك فى تقديرها وضع خطير .

والملاحظ أن عددًا من عناصر هذه الأجهزة راحت تلوم جورج تنيت مدير وكالة المخابرات المركزية وتصفه بأنه « رجل باع روحه للإدارة حتى يحتفظ بمنصبه » .

وكان شاهد ارتماء تنيت فى أحضان رامسفيلد ملابسات تحقق له حساسية خاصة قام به السفير جوزيف ويلسون بطلب من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وكانت وراء التحقيق قصة مثيرة ، فقد حدث مبكرًا سنة ٢٠٠١ أن معلومات وردت من مصادر متعددة بريطانية - إيطالية - عربية - إسرائيلية !! عن مسعى يقوم به العراق فى جمهورية النيجر الأفريقية لشراء صفقة (ثلاثمائة طن) من اليورانيوم ٢٣٥ ، وهو الكعكة الصفراء Yellow Cake التى تصنع منها الأسلحة النووية ، وزاد أن بعضهم أبرز صورة خطاب رسمى من أحد وزراء حكومة النيجر يتحدث عن صفقة اليورانيوم بغير لبس ، واهتمت الإدارة الأمريكية بالمعلومات ، واختار جورج تنيت واحدًا من أكثر خبرائه اتصالاً بالشئون الأفريقية ، وسبق له العمل سفيرًا فى عدد من بلدانها ، وأمره أن يذهب بنفسه إلى النيجر ٢٠٠٢ ويعود بالخبر اليقين .

كان الرجل المكلف بالمهمة هو جوزيف ويلسون الذى شغل إلى وقت قريب منصب السفير الأمريكى فى الجابون ، وبالفعل فإن ويلسون ذهب إلى النيجر ، وراح يتقصى ويبحث ، وخرج بعد شهرين بأن القصة كلها ملفقة ، وأن الخطاب المشار إليه بتوقيع

أحد الوزراء مزور . بل إن ذلك الوزير المنسوب إليه توقيع الخطاب الرسمى لم يكن يشغل أى منصب فى التاريخ الذى ورد أعلى الخطاب[1] !.

وقد كشف السفير ويلسون هذا الخطاب من أول أسبوع قضاه فى نيامى عاصمة النيجر ، ولكنه مع ذلك مضى يستوثق ويستوفى ، وأكثر من ذلك فإنه عندما كتب إلى رئيس المخابرات المركزية عن نتائج مهمته أضاف : « إنه بحث « المسألة » مع سفيرة الولايات المتحدة الحالية فى نيامى ، وأنها قالت له (بنص ما نقل عنها) : « إننا سمعنا كلامًا كثيرًا عن مساع بذلها العراق للحصول على يورانيوم ٢٣٥ ، وقد تابع خبراء السفارة هذا الموضوع ، وهم يتابعونه بتكليف دائم . لأن اليورانيوم فى النيجر ليس مسألة هينة ، لكنهم جميعا لم يعثروا على أى دليل . بل إن ما عثروا عليه ينفى نفيًا قاطعًا محاولة العراق من الأصل شراء يورانيوم من هنا » .

وقالت السفيرة أيضًا وفق ما نقل عنها المبعوث الخاص للمخابرات المركزية « إن هذه السفارة كتبت إلى واشنطن عشرات المرات عن هذا الموضوع . لكنه يبدو أنهم فى واشنطن لا يصدقون إلا ما يريدون تصديقه وهذا أمر غريب » !

وبرغم ذلك فإن حكاية يورانيوم النيجر ظلت حجة مستعملة فى واشنطن إلى درجة أن الرئيس بوش خصص لها فقرة خاصة ومستقلة فى خطابه عن حالة الاتحاد الذى ألقاه أمام الكونجرس فى أواخر شهر يناير ٢٠٠٣ ، وفى اليوم التالى لإلقاء هذا الخطاب أصيب السفير جوزيف ويلسون بنوع من الصدمة وفق تعبيره ، واتصل بجورج تنيت مدير المخابرات المركزية يلفت نظره إلى « إنه لا يليق أن تظهر فى خطاب حالة الاتحاد على لسان الرئيس وأمام الكونجرس ، وعلى مسمع من الشعب الأمريكى والعالم معلومات أثبت خبراء الولايات المتحدة نفسها أنها غير صحيحة » ، وكان رد تنيت عليه «بألا يشغل نفسه لأن الإدارة تعرف ما تفعل!» .

ولم يكن صحيحًا أن الإدارة تعرف ما تفعل ، وإذا كانت تعرفه فإنها أخطأت فى تقديراتها ، فقد حدث فى هذه الفترة أن وكالة الطاقة النووية الدولية سمعت عن حكاية يورانيوم النيجر ، وظنت الوكالة أن الحكاية تدخل فى اختصاصها ، وقد يكون وراءها تلميح مقصود إلى تقصير وقعت فيه ، وهى المسئولة عن الانتشار النووى وهكذا

(١) محمد حسنين هيكل : مقال له بجريدة الأسبوع ٢٠٠٣/١٠/٦ .

استطاعت الحصول على صورة من خطاب وزير النيجر الذى يشير إلى الكعكة الصفراء المرعبة ومحاولة العراق شراءها ، ولم يمض أسبوع واحد حتى كان الدكتور محمد البرادعى يكتب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يبلغه أن ذلك الخطاب على وجه التأكيد مزور ، ثم يرص قائمة الأسباب فى بيان التزوير .

ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية (دونالد رامسفيلد مؤيدًا بنائب الرئيس ديك تشينى) صممت على أن الخطاب مازال يمكن اعتباره دليلاً دامغًا يبرر غزو العراق . لأن الحكومة البريطانية أبلغتها أن لديها ما يعززه !

والأغرب من ذلك أن مكتب ريتشارد تشينى تلقى من مكتب مدير المخابرات المركزية الأمريكية جورج تنيت نسخة من نتائج مهمة ويلسون ، وهى قاطعة على أن الموضوع من أوله إلى آخره ملفق ، ومع ذلك فإن تشينى أصر على اعتماد الخطاب . بل وأصر أكثر على أن تقبل المخابرات المركزية بعدم مناقضة استعماله علنًا . خصوصًا «عندما يستعمله الرئيس فى أى من أحاديثه العامة»[1] .

ومارس تشينى فى ذلك ضغطًا على وكالة المخابرات المركزية إلى درجة أنه قام بزيارة مقرها فى لانجلى (ضاحية قرب واشنطن) لبحث الموضوع مع مديرها ثلاث مرات فى ظرف عشرة أيام .

وفيما بعد وحين انكشف الموضوع بكافة تفاصيله ، واضطرت الإدارة الأمريكية إلى الاعتراف بالخطأ فإن الرئيس بوش لم يجد مهربًا غير أن يعلن « أن رئيس المخابرات المركزية اطلع على نص خطابه عن حالة الاتحاد، وفيه الفقرة الخاصة بالكعكة الصفراء وأقره » .

ورضى جورج تنيت أن يقوم بدور كبش الفداء بعدما أخطره تشينى أن أركان الإدارة ارتأوا حفاظًا على مصداقية الرئيس أن يضعوا المسئولية عليه (تنيت) وقبل الرجل على نفسه وعلى وكالته أن يصبح كبش فداء للبيت الأبيض . ناسيًا أن القضية أكبر من ذلك . لأنها قضية ثقة ومصداقية ، ووقع تجديد مدة خدمته . رغم أنه من بقايا تعيينات إدارة كلينتون .

---

(١) محمد حسنين هيكل . مقال له بجريدة الأسبوع ٦/١٠/٢٠٠٣ .

وكانت رئاسة أركان الحرب المشتركة تتابع ذلك وقد تحولت هواجسها إلى مخاوف لها دواعيها !

(وفيما بعد ، وحينما صدرت عن البيت الأبيض اعتذارات تعددت مستوياتها عن استعمال معلومات « غير مؤكدة » فى خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد فإن ذلك لم يكن مطمئنًا . لأن من يعتذر مرة يستطيع أن يعتذر مرة ثانية . لكنه حين يقتل جندى أو ضابط فإن حياته لن تعود مرة أخرى بكلمة أو كلمات !) .

ومن منظور رئاسة هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية فإن ذلك من أوله إلى آخره لم يكن تمهيدًا كفؤًا يساعد على إقامة تحالف دولى واسع يخوض الحرب على العراق .

وزادت الهواجس عندما تلقت رئاسة الأركان المشتركة توجيهًا بتوقيع الرئيس «بوش» (يوم ٢١ ديسمبر) يطلب فيه تمركز خمسين ألف جندى أمريكى فى منطقة الخليج .

وتلا ذلك (يوم ٢ يناير ٢٠٠٣) قرار من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بالبدء فى تحريك مجموعات من هذه القوات ٣٥ ألف جندى فعلاً إلى مناطق الحشد .

إن ما يحدث « الآن » هو أن التقارير نفسها يجرى التلاعب بها وتغيير طبيعتها ، وهو الأمر الذى لا يجوز السماح به .

وكان جوهر المشكلة أن رئاسة الأركان المشتركة حتى هذه الساعة لم تكن مقتنعة بالهدف المطلوب منها تحقيقه ، وحدث فى ذلك الوقت أن وزير الدفاع « رامسفيلد » قال فى برنامج إخبارى ظهر فيه على شاشة وكالة الأخبار الأهلية «N.B.C» : « إن قطار الحرب بدأ رحلته على القضبان فعلاً ولم يعد ممكنًا إيقافه » ، وسأله الصحفى الذى يحاوره وهو « تيم راذرز » « ولكن هل نحن واثقون أن ذلك القطار الذى يمشى على القضبان هو بالضبط ذلك القطار الذى يصل بنا إلى المحطة التى نريد الوصول إليها؟» ورد « رامسفيلد » باقتضاب : « أظن ذلك ! »[1] .

---

(١) محمد حسنين هيكل : مقال له بجريدة الأسبوع ٢٠٠٣/١٠/٦ .

فى العاشر من مارس ٢٠٠٣ أكد چورج تينيت مدير المخابرات الأمريكية أنه تدخل عدة مرات لتصحيح تصريحات للرئيس الأمريكى جورج بوش ونائبه ديك تشينى ، حول معلومات المخابرات عن قدرات العراقى فى المجال العسكرى .

وقال تينيت فى جلسة استماع أمام لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكى إنه كان يعتزم لفت نظر نائب الرئيس الأمريكى عن خطأ تصريحاته التى أكد فيها علاقة نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة .

وكان تينيت قد استند فى تلك التصريحات إلى مذكرة من دوجلاس فيث أحد مسئولى وزارة الدفاع الأمريكية « البنتاجون » البارزين ، ولم تعتمدها أجهزة المخابرات الأمريكية . وأكد تينيت أنه لم يكن على علم بتلك التصريحات التى أدلى بها تشينى فى حديث لشبكة موانتن . الإخبارية حتى موعد نشرها .

وأضاف أيضًا إنه كان معترضًا على المعلومة التى أشارت إلى سعى العراق للحصول على اليورانيوم من النيجر ، والتى تضمنها خطاب حالة الاتحاد الذى ألقاه الرئيس الأمريكى فى يناير عام ٢٠٠٣ .

وقال تينيت إنه أكد لنائب الرئيس الأمريكى ، أن وجود معامل نووية متحركة فى العراق مازال أمرًا محل خلاف بين محللى معلومات المخابرات الأمريكية . وكان تشينى قد أكد فى حديث مع الراديو فى ٢٢ يناير ٢٠٠٣ أن العثور على معامل متحركة فى العراق يؤكد سعيه لامتلاك أسلحة نووية[١] .

نشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية تقريرًا أعده بارتون جيلمان عن نتائج بحثه لموضوع أسلحة الدمار الشامل فى العراق ، وتوصل من البحث إلى أن البرنامج الخاص بإنتاج هذه الأسلحة لم يتجاوز مرحلة التفكير والتمنى ، وأن المحاولة لإنتاج هذه الأسلحة لم تكن قد بدأت بسبب الصراعات الداخلية ، والعقوبات الاقتصادية ، والحظر الذى كان مفروضًا على توريد أسلحة ومعدات ومواد كيماوية للعراق لأكثر من عشر سنوات ، كما تبين أن برنامج إنتاج صواريخ ذات المدى الذى يصل إلى إسرائيل التى كان المسئولون فى الولايات المتحدة وإسرائيل يتحدثون عن خطورتها وتهديدها لإسرائيل ، لم يكن لها وجود على الإطلاق ، وكل ما كان لدى العراق تصميمات ومعادلات رياضية

---

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/٣/١١ ، مصر .

وعمليات حسابية مسجلة على اسطوانتين للكمبيوتر ، وانتهى الخبراء الأمريكيون بعد دراستها إلى أن العراق لو كان قد بدأ العمل فى تنفيذها ، ولو كانت لديه الإمكانات لذلك فلم يكن ممكنًا أن ينتجها قبل ست سنوات على الأقل ، وهذا الافتراض أيضًا مستبعد، لأنه لم تتوافر الإمكانات للعراق ، كما اكتشف فريق البحث الأمريكى أن العراق كانت لديه خطط لإنشاء معمل للهندسة الوراثية ، ولكن هذا المعمل ظل مجرد مشروع ، وكان المأمول فى حالة إنشائه أن يتمكن من إنتاج أسلحة جرثومية بعد ذلك ، والأهم من ذلك أن فريق البحث الأمريكى عثر على مذكرة داخلية كان أحد كبار المسئولين عن هذا البرنامج الوهمى للأسلحة غير التقليدية قد رفعها فى عام ١٩٩٥ إلى أحد ابنى صدام حسين يبلغه فيها بأنه تم فى عام ١٩٩١ تدمير مخزون العراق من المواد الخاصة بالأسلحة البيولوچية ، مما يؤكد خطأ تقديرات المخابرات الأمريكية (وتأكيدها) أن العراق يمتلك كميات كبيرة من المواد الجرثومية ، وبناء على هذه المعلومات ألقى كولن باول بيانه الشهير فى مجلس الأمن الذى أكد فيه رسميًا أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل بكميات تهدد السلام والأمن فى العالم ، وعرض فى هذه الجلسة صورًا لبعض الشاحنات قال إنها معامل متنقلة لإنتاج هذه الأسلحة ! كما صدر تقرير آخر عن مؤسسة كارنيجى الأمريكية للسلام يقول إن أقوى أجهزة المخابرات فى العالم ، وهى المخابرات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية فشلت فى تقديم معلومات دقيقة عن العراق ، وكانت قاسية فى إدانة العراق فى تقاريرها التى اتسمت بالمبالغة المتعمدة ، وطالبت بإجراء تحقيق كامل عن مسئولية المخابرات الأمريكية ، وتحديد المسئولين عن هذه المعلومات التى أدت إلى إشعال حرب بغير مبرر حقيقى .. خاصة وقد أفاد فريق البحث الأمريكى بأنهم لا يتوقعون العثور على هذه الأسلحة التى أكدت تقارير المخابرات وجودها .

وقد علقت صحيفة هيرالد تريبيون على كل ذلك فى افتتاحيتها يوم ١٢ يناير ٢٠٠٤ بضرورة إجراء تحقيق مستقل وغير حزبى، عن الضغوط السياسية التى مارستها الإدارة الأمريكية والكونجرس للتوصل إلى إدانة العراق ، وإقناع الرأى العام بخطورته بناء على معلومات غير صحيحة أدت إلى نتائج مفجعة بهذه الدرجة . كما علقت هيرالدتريبيون على ذلك بأن المبرر الذى ادعته إدارة بوش لغزو العراق ، وإثارتها مخاوف الشعب الأمريكى من أسلحة صدام حسين ، لم يكن لها أساس ، وبعد تسعة

أشهر من التنقيب عن هذه الأسلحة والتفتيش فى سجلات ووثائق الرئاسة ووزارة الدفاع والمخابرات العراقية لم يصل أحد إلى أى نتيجة أو دليل ، وقد صدرت ثلاثة تقارير تلقى مزيدًا من الشك حول اندفاع الإدارة الأمريكية والتهور الذى اتسمت به فى اتخاذ قرار غزو العراق ، وهذه التقارير ترسم صورة مختلفة تمامًا عن الصورة التى قدمتها الإدارة الأمريكية فى بداية العام ٢٠٠٣ على أن العراق يمثل قوة عسكرية خطيرة على المستوى الدولى ، بينما كانت هذه القوة فى الحقيقة غير موجودة[١] .

وقالت هيرالد تريبيون أيضًا - وهى الصحيفة التى أسقطت الرئيس الأسبق نيكسون - إن التقارير الأخيرة تقوى الاعتقاد بأن التهديد العراقى يمثل تهديدًا لأمريكا وللعالم لم يكن تهديدًا وشيكًا أو خطيرًا يتطلب غزو العراق بهذا التسرع ، ودون مساندة دولية .

وكل ذلك يعكس اتجاهًا جديدًا وتحولاً فى الرأى العام الأمريكى قد يزداد مع تزايد حرارة الحملة الانتخابية للرئاسة ، وقد يكون لهذا الاتجاه تأثير فى نتائج هذه الانتخابات ، والمثل يقول : إنك تستطيع أن تكذب على بعض الناس كل الوقت ، وتستطيع أن تكذب على كل الناس بعض الوقت ، ولكن لا تستطيع أن تكذب على كل الناس كل الوقت !

أعلن مسئولون فى الإدارة الأمريكية عن أن الرئيس جورج بوش سيعلن قبوله تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق فى احتمال استناد الولايات المتحدة لمعلومات استخباراتية خاطئة بشأن ترسانة أسلحة الدمار الشامل فى العراق عند اتخاذ القرار بشأن اللجوء إلى الخيار العسكرى .

وذكرت صحيفة « واشنطن بوست » أن الرئيس بوش - الذى كان يرفض من قبل إجراء أى تحقيق قبل أن تنتهى فرق التفتيش الأمريكية عن أسلحة العراق من مهمتها بالكامل - غير موفقة بسبب الضغوط التى تعرض لها من الكونجرس ومن داخل الحزب الجمهورى ، ومن المرشحين المنافسين من الحزب الديموقراطى الذين صعدوا من حملتهم لطلب التحقيق المستقل بعد التقرير الذى قدمه ديفيد كاى الرئيس السابق لفريق التفتيش الأمريكى .

---

(١) رجب البنا . مقال له بجريدة الأهرام ٢٠٠٤/١/١٨ .

وقالت الصحيفة : إن بوش غير موقفه أيضًا لأن الشكوك المثارة حول هذه القضية يمكن أن تؤثر على حملته الانتخابية الرئاسية . وأضافت « واشنطن بوست » إنه حتى إذا كان تقرير اللجنة لن يبرئ بوش سياسيًا . فإنه على الأقل يتيح له الوقت اللازم لإرجاء اتخاذ أى قرار بشأن إقالة مسئولى المخابرات وغيرهم من مراكز اتخاذ القرار إلى ما بعد إجراء الانتخابات[1] .

ولم يصدر أى تأكيد رسمى من البيت الأبيض بعد بشأن قبول التحقيق المستقل ، لكن ديك تشينى نائب الرئيس أجرى اتصالات هاتفية بأعضاء الكونجرس للاتفاق على شكل التحقيق المستقل وحدوده . وقالت المصادر الأمريكية: إن بوش سيعلن قبوله للتحقيق المستقل دون الخوض فى مسألة مدى صحة المعلومات المخابراتية ، لأن الاعتراف بخطأ هذه المعلومات سيزيد الضغط السياسى عليه . ونشرت صحيفتا « نيويورك تايمز » و« واشنطن بوست » تقارير تؤكد أن المعلومات التى استند إليها كولين باول وزير الخارجية فى تقريره الذى قدمه إلى مجلس الأمن خلال جلسة علنية فى الخامس من فبراير ٢٠٠٣ كانت مشوشة ، ولم تكن لها أسانيد مؤكدة للمعلومات التى قدمها باول عن امتلاك العراق كميات ضخمة من الأسلحة الكيماوية والجرثومية ، واستئنافه العمل فى تطوير برنامجه النووى وقدراته الصاروخية .

ولم تتحدد بعد أبعاد التحقيق المستقل الذى يمكن إجراؤه ، والسلطات التى ستمنح للمحققين ، وما إذا كان التحقيق سيقتصر على جهاز جمع المعلومات فى وكالة المخابرات المركزية . أم يمتد إلى طريقة تعامل الإدارة مع هذه المعلومات الخاطئة . وقالت المصادر الأمريكية : إن مبادرة الرئيس بوش بقبول التحقيق المستقل يتيح له تحديد إطار التحقيق بدلاً من أن يقوم الكونجرس بذلك ، ومن ثم قصر التحقيق على الأجهزة المخابراتية ، لكن الرئيس بوش لا يمكنه التأكد من أن اللجنة ستنتهى من عملها بعد الانتخابات الرئاسية أو قبلها ، مما يمكن أن يؤثر على فرصه فى الفوز .

ومما يذكر أن هناك ست لجان تحقق « حاليًا » فى العمليات الاستخبارية قبل حرب العراق ، وهى اللجان المخابراتية فى مجلسى النواب والشيوخ ، والإدارة الاستشارية للمخابرات الخارجية التابعة للرئاسة ، ولجنة داخل وكالة المخابرات

(١) الأهرام ٢٠٠٤/١/٣١ .

المركزية ، ومجموعة التفتيش عن أسلحة العراق ، وفريق آخر من داخل الجيش الأمريكى . وستكون لجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ التى يتولى رئاستها السيناتور بات روبرتس أولى اللجان التى ستقدم تقريرها فى شهر مارس ٢٠٠٤ ، وإن كان السيناتور روبرتس سيقدم تقريرًا أوليًا عن عمل اللجنة إلى أعضاء الكونجرس . وقد طالب السيناتور روبرتس بتشكيل اللجنة المستقلة من الحزبين الجمهورى والديموقراطى، وأن تقفز بنتائجها إلى مرحلة معالجة أوجه القصور فى الأجهزة المخابراتية بدلاً من توجيه النقد إلى هذه الأجهزة لتفادى عملية تسييس العمليات المخابراتية . وقالت المصادر الأمريكية : إن بوش قد يتفادى الوضع الحرج الذى قد يتعرض له بتحويل الكثير من اختصاصات أجهزة المخابرات إلى الوزارة الجديدة للأمن الداخلى .

سلم وزير خارجية أمريكا كولين باول ، وكذلك رئيس فريق المفتشين الأمريكيين والبريطانيين فى العراق – قبل تقديم هذا الأخير استقالته مؤخرًا – بأن نظام صدام حسين ربما لم تكن لديه أكوام من أسلحة للدمار الشامل كما اعتقد .. وهو الأمر الذى اتخذته الإدارة الأمريكية ذريعة لتبرير غزوها للعراق فى العام ٢٠٠٣ . قال باول : السؤال المفتوح هو : كم عدد الأسلحة المحظورة التى امتلكها صدام ، ذلك إذا صح أنه امتلك هذه الأسلحة بالفعل ؟ .. وإذا صح أنه امتلكها ، فأين راحت ؟ .. وإذا لم يكن قد امتلكها ، فلماذا عجزت الأجهزة المختصة عن الإلمام بهذه الحقيقة ، وقت أن كان يتعين عليها أن تعلم بها ؟ ..

طوح باول هذه الأسئلة فى أعقاب استقالة « ديفيد كاى » يوم ٢٣ يناير ٢٠٠٣ عن وظيفته كرئيس لفريق المفتشين فى العراق .. قال « كاى » وهو يقدم استقالته : « إننى لا أعتقد أن العراق يملك أسلحة كيماوية وبيولوچية محظورة » .. وختم بقوله : « إننا بتوجيه هذا الاتهام قد أسأنا إلى مصداقيتنا القومية كثيرًا .. » .

ولا يمكن اتهام « كاى » بتعمد الإساءة إلى إدارة بوش على أى نحو .. ففى ٢ يناير من العام ، أصدر بيانًا مطولاً عن عمل المفتشين أدلى به أمام اللجان المختصة بمجلسى الكونجرس ، حيث أبرز تصميمه على اكتشاف أسلحة العراق المحظورة ، وكشف بذلك عن إيمانه الجازم بأن هذه الأسلحة موجودة .

إن المبرر الوحيد لخوض حرب باعتراف كولين باول ، وبصفته وزيرًا للخارجية - هو علم الإدارة الأمريكية أن صدام يملك فعلاً أسلحة للدمار الشامل .. هذا هو الترخيص الذى حصلت عليه إدارة بوش من مجلس الشيوخ الأمريكى .. وكان رئيس مفتشى الأسلحة من قبل الأمم المتحدة ، هانز بليكس ، قد صرح بأن العراق لم يمتثل تمامًا لكل ما طلبه مجلس الأمن منه ، ولكننا نرى أن تستمر عمليات التفتيش .. غير أن الرئيس بوش قد أوقفها . وحدد موعدًا لبدء الحرب . معلنًا أن وقت الدبلوماسية قد ولى ..

وقد أصبحت هذه الخطوة من قبل الرئيس الأمريكى موضع انتقادات شديدة .. لقد صرح السيناتور جون كيرى ، المرشح الديموقراطى لمنصب الرئاسة - بأن تعلقيات كاى التى أدلى بها مؤخرًا إنما تؤكد ما ظل هو (أى كيرى) يردده منذ زمن طويل ، وهو أن الشعب الأمريكى قد ضلل .. ليس من قبل أجهزة المخابرات الأمريكية فقط ، وإنما أيضًا من قبل البيت الأبيض . فلقد ورط الرئيس بوش الشعب الأمريكى فى حرب .. قال كيرى : « أعتقد أننا قد أخضعنا لعمليات مبالغة ، ولى ذراع ، وخداع »[١] .

أعلن مسئول كبير فى البيت الأبيض « أن الرئيس الأمريكى جورج بوش سيعلن خلال ساعات عن تشكيل لجنة مستقلة تضم تسعة أعضاء من الخبراء وأعضاء الكونجرس من الحزبين الجمهورى والديموقراطى لإجراء تحقيقات موسعة حول المعلومات المخابراتية التى تم على أساسها اتخاذ قرار الحرب ضد العراق ، وتقديم عمل أجهزة المخابرات فى رصد أسلحة الدمار الشامل وحظر انتشارها ، خاصة داخل المجتمعات المنغلقة والأنظمة المارقة » .

وأضاف المسئول أن الرئيس بوش رأى أنه يتعين على أجهزة المخابرات أن تقيم عملياتها فى ضوء التحديات الجديدة والصعبة والأكثر تعقيدًا التى تواجه عالم اليوم ، وذكرت صحيفة « واشنطن بوست » الأمريكية أن الرئيس بوش لن يذهب فى إعلانه إلى حد الاعتراف بوجود أخطاء فى المعلومات المخابراتية برغم تأكيد ديفيد كاى الرئيس المستقيل لفريق التفتيش الأمريكى عن أسلحة الدمار الشامل لذلك . وقالت الصحيفة إن الرئيس الأمريكى سيحدد إطارًا زمنيًا لعمل اللجنة يمتد إلى الفترة ما بين بداية

---

(١) محمد سيد أحمد : مقال له بجريدة الأهرام ، آخر يناير ٢٠٠٤ .

ومنتصف عام ٢٠٠٥ وذلك حتى يتفادى تحول مادة التحقيقات والنتائج التى قد تنتهى إليها إلى قضية ساخنة فى الحملة الانتخابية الرئاسية ، كما أنه سيسعى إلى توسيع تحقيقات اللجنة بحيث تشمل أنشطة المخابرات بشكل عام ، وليس التركيز على العراق فقط[1] .

فى ٦ فبراير ٢٠٠٤ أمر الرئيس الأمريكى بوش بتشكيل لجنة من تسعة أعضاء تنحصر مهمتها فى التحقيق فى المعلومات المخابراتية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل العراقية وعملية تقويم هذه المعلومات ، فضلاً عن التدقيق فى معلومات المخابرات عن أفغانستان وليبيا ، وقال مسئولون بارزون إن بوش سيعلن تشكيل اللجنة فى كلمة يوجهها للشعب الأمريكى وسيعين السيناتور جون ماكين عضوًا بها ، وذلك فى الوقت الذى أشار فيه مسئولون آخرون إلى احتمال تعيين الرئيس السابق لفريق التفتيش الأمريكى عن الأسلحة ديفيد كاى فى اللجنة أيضًا .

وأكد المسئولون أن بوش سيؤكد للشعب أن أعضاء اللجنة سيحق لهم الاطلاع على أى معلومات قد يحتاجونها لإجراء تقويم دقيق وشامل . على أن يصدروا تقريرهم النهائى فى عام ٢٠٠٥ . وأوضحوا أنه لم يتحدد بعد ما إذا كانت اللجنة ستتمكن من الاطلاع على المذكرات السرية اليومية التى يتلقاها بوش من وكالة الاستخبارات المركزية (سى . آى . إيه) .

وكان الاطلاع على هذه المذكرات مثار جدل محتدم بين البيت الأبيض واللجنة الأخرى التى تم تشكيلها لتقويم معلومات المخابرات قبل هجمات الحادى عشر من سبتمبر .

وستقوم اللجنة بمقارنة المعلومات المخابراتية عن العراق قبل الحرب بالنتائج التى خلص إليها فريق التفتيش عن الأسلحة برئاسة كاى . وقال مسئولون إن عملها أيضًا سيتطرق إلى تقويم المعلومات التى جمعتها أجهزة المخابرات عن أفغانستان وليبيا ومقارنتها بالمعلومات الحالية بعد إزاحة طالبان ، وإعلان ليبيا بالتخلى عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل .

---

(١) جريدة الأهرام : ٢٠٠٤/١/٢ ، مصر .

ويشكك الديموقراطيون فى استقلالية اللجنة . لأن كل أعضائها معينون من قبل بوش ، كما أنه يملى عليها القضايا التى ستتطرق إليها فى عملها . وكان بوش قد اعترف فى ٢٠٠٤/٢/٥ أنه لم يتم العثور على أسلحة دمار شامل فى العراق «حتى الآن» لكنه دافع باستماتة عن قراره بخوض الحرب وإزاحة صدام حسين . مشددًا على أن هذا القرار جعل العالم أكثر أمنًا .

ومن جانبه ، قال ديفيد كاى فى حديث لشبكة « سى. إن. إن » إنه لو كانت الإدارة الأمريكية قد استندت فى حربها على « نيات » صدام ، وصارحت العالم بذلك منذ البداية ، فإن أحدًا لم يكن ليؤيد الحرب داخليًا أو خارجيًا . وشدد على أن إدارة بوش قدمت القضية العام الماضى ، وزعمت أنها مبنية على حقائق امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وليس على النيات .

وفى رد على خطاب ألقاه جورج تينيت رئيس وكالة الاستخبارات المركزية ٢٠٠٤/٢/٥ قال زعيم الأقلية الديموقراطية فى مجلس الشيوخ إن كلمات تينيت ألقت بشكوك أكبر على دقة بيانات وتصريحات مسئولى الإدارة الأمريكية لإقناع الكونجرس بخوض الحرب . وكان تينيت قد اعترف بقصور معلومات المخابرات عن العراق فى خطابه الذى ألقاه فى جامعة جورج تاون فى ٢٠٠٤/٢/٥ .

ومن جانبه ، قال ماركوس كوربين المحلل العسكرى فى مركز المعلومات الدفاعية الأمريكى : إنه ما من شك فى أن المعلومات التى قدمتها المخابرات كانت خاطئة ، وأن الإدارة الأمريكية استغلت الموقف وأدارته باتجاه الحرب . وأوضح كوربين أن الإدارة تتحمل ٩٠٪ من الخطأ ، بينما تتحمل أجهزة المخابرات ١٠٪ من اللوم .

وفى الوقت ذاته ، أكد المسئولان عن لجنة المخابرات فى مجلس الشيوخ بات روبرتس وجاى روكفلر أن أجهزة المخابرات ارتكبت أخطاء قبل الحرب ، وسيتم الكشف عنها . وأوضح روكفلر أنه من المهم أن يعترف الكونجرس وبوش والبيت الأبيض بأنهم جميعًا ارتكبوا أخطاء فى عدد من النقاط . أما وزير الدفاع دونالد رامسفيلد فقد حاول التملص من تأكيداته التى دأب على تكرارها قبل الحرب حول وجود أسلحة الدمار الشامل فى العراق ، بل ومعرفته بمواقعها أيضًا ، وقال رامسفيلد : إن الحماسة

دفعته لأن يقول ذلك . لكنه كان يشير إلى مواقع يشتبه فى وجود الأسلحة بها . ثم عاد رامسفيلد ليقول إن الصحافة الأمريكية كانت تنسب للإدارة أشياء لم تصدر عنها .

ومن جانبها أكدت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية أن الرئيس الأمريكى جورج بوش وكبار مسئولى الأمن القومى فى إدارته فشلوا على مدى أسبوع كامل فى محاولتهم اليائسة للدفاع عن أنفسهم أمام النتائج التى توصل إليها ديفيد كاى الرئيس السابق لفرق التفتيش عن الأسلحة العراقية المحظورة التى أوضح فيها أن العراق لم يكن يمتلك أسلحة دمار شامل عشية الغزو الأمريكى فى مارس ٢٠٠٣ ، وأوضحت الصحيفة فى عددها الصادر ٢٠٠٤/٢/٦ أن التصريحات المتوترة لكل من وزير الخارجية كولن باول ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومدير المخابرات المركزية الأمريكية جورج تينيت .فى ٢٠٠٤/٢/٢٤ فجر خبير مخابرات بريطانى سابق مفاجأة جديدة فى قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة بإعلانه أن حكومة رئيس الوزراء تونى بلير تجاهلت تمام التجاهل جميع التقارير التى أعدها خبراء وزارة الدفاع البريطانية ، وشككوا فيها صراحة فى قدرات العراق النووية والكيماوية والبيولوچية المحظورة .

وذكر بريان جونز الخبير السابق فى وزارة الدفاع البريطانى أن محللى المخابرات المختصين فى مجال أسلحة الدمار الشامل لم يؤخذ برأيهم عند إعداد الملف الخاص بقدرات العراق ، والذى استغلته حكومة بلير لإقناع البرلمان والرأى العام البريطانى بضرورة خوض الحرب . ونشرت لندن هذا الملف فى سبتمبر ٢٠٠٢ .

وقال جونز - فى مقالة مفصلة نشرتها صحيفة « إندبندنت » البريطانية - إن تجاهل آراء خبراء وزارة الدفاع أدى إلى تقديم معلومات مضللة بشأن قدرات العراق فى ذلك التقرير ، وأكد أن أيًا من الخبراء المعنيين لم يشارك الحكومة فى النتائج التى توصلت إليها . وتقاعد جونز فى العام الماضى ، وكان يشغل منصب كبير خبراء وزارة الدفاع البريطانية فى مجال أسلحة الدمار الشامل . وصدر تشكيك جونز فى مزاعم الحكومة بعد ساعات من دعوة بلير إلى إجراء تحقيق مستقل بشأن ملابسات إخفاق المخابرات البريطانية فى قضية الأسلحة المزعومة ، وتشكلت لجنة برئاسة اللورد باتلر لإجراء هذا التحقيق المستقل فى سرية تامة . من أبرز الشهود الذين استدعتهم اللجنة جونز ، وأوضح جونز أن خبراء جهاز المخابرات بوزارة الدفاع نصحوا بأن يشير الملف -

المثير للجدل - إلى إمكانية حيازة العراق بعض القدرات الكيماوية والبيولوچية . وأوصوا بألا يتطرق التقرير إلى هذه القدرات بالقوة التى عرض بها .

وأكد أن المسودات التى أعدت للملف وتسلمها الخبراء للتعقيب اشتملت على هذا الرأى ، ولكن الملف ظهر فى نهاية المطاف بصياغة بالغة القوة بشأن مدى خطر العراق، خاصة حول قدرته على شن هجوم بأسلحة محظورة فى غضون ٤٥ دقيقة فقط. وطالب الخبير البريطانى تونى بلير بنشر تقارير المخابرات التى استندت إليها الحكومة لاتهام النظام العراقى السابق بالضلوع فى برامج نشطة لإنتاج أسلحة محظورة، وقدرة بغداد المزعومة على شن هجوم خلال أقل من ساعة .

ويدعم رأى الخبير البريطانى بشدة موقف هيئة الإذاعة البريطانية (بى. بى. سى) التى اتهمت الحكومة بتضخيم الخطر العراقى عن عمد ، وكان اللورد هاتون قد أدان الهيئة بسبب هذا الاتهام وطالبها بتحرى الدقة . وبرأت نتائج تحقيق هاتون المستقل حكومة بلير تمامًا ، مما أثار دهشة أحزاب المعارضة وشريحة كبيرة من الرأى العام البريطانى[١] .

وذكر سياسيون بريطانيون فى ٢٠٠٤/٢/٢٤ أن تصريحات خبير المخابرات سوف توجه ضربة قاصمة إلى بلير ، وقد تقوض مستقبله السياسى .

ونشرت صحيفة « إندبندنت » أيضًا مقالاً لروبن كوك وزير الخارجية البريطانية السابق فى ٢٠٠٤/٢/٢٤ ، قال فيه : إن الحرب ضد العراق تمثل « أكبر خطأ » فى مجال السياسة الخارجية منذ حرب السويس عام ١٩٥٦ ، وأوضح كوك أن الحرب ضد العراق فشلت فى إزالة قطعة من أسلحة الدمار الشامل ، وعجزت عن الحد من التهديدات الإرهابية على المصالح البريطانية . وأضاف أن تلك الحرب تسببت ، فى المقابل ، فى تقويض سلطة الأمم المتحدة ، وفصلت بريطانيا عن حلفائها الرئيسيين فى أوروبا وشوهت صورتها فى العالم الثالث ، خاصة الدول الإسلامية ، واتهم الوزير السابق تونى بلير بجر بلاده إلى الحرب لمجرد أن يثبت للرئيس الأمريكى أنه « أفضل صديق له ، وأن بريطانيا حليفه الأكبر » .

---

(١) الأهرام . الخميس ٢٠٠٤/٢/٢٥ .

وقال كوك إن قرار بلير بتشكيل لجنة تحقيق فى قضية العراق يهدف إلى « إلهاء الرأى العام » وحذر من ظلم أجهزة المخابرات باتهامها وحدها بالتقصير . وذكرت صحيفة « الجارديان » أن بلير يخاطر مرة أخرى بفقد ثقة المواطنين بعد طلبه إجراء تحقيق واسع بشأن دقة المعلومات التى أفادت بوجود أسلحة دمار شامل فى العراق .

وأوضحت الصحيفة أن قرار بلير أحدث انقسامًا بين صفوف أحزاب المعارضة . فأعلن تشارلز كيندى زعيم الحزب الليبرالى الديموقراطى أن حزبه لن يشارك فى اللجنة ، لأن قرار تشكيلها تضمن فقرة تحظر فحص الأحكام التى أعلنها السياسيون لتقويم معلومات المخابرات[١] .

فشلت فى إيجاد المبرر الكافى لاندفاع الرئيس الأمريكى نحو الحرب دون الحصول على مساندة دولية ، وهو نفس الشىء الذى فعله بوش فى خطابه فى ساوث كارولينا فى ٢٠٠/٢/٦ للدفاع عن مبررات الحرب .

وفى لندن - دعت المعارضة البريطانية رئيس الوزراء تونى بلير للاستقالة من منصبه بسبب ما وصفته بتقصيره فى أداء عمله فيما يتعلق بأسلحة الدمار العراقية ، ووجهت له اللوم بسبب مشاركته فى الحرب . وقال مايكل هوارد زعيم حزب المحافظين إن بلير أثبت فشلاً ذريعًا عندما لم يسع لإيجاد إجابة على الأسئلة المتعلقة بهذه الأسلحة ، واستغل هوارد اعتراف بلير بأنه لم يكن يعلم أن المعلومة الخاصة بقدرة العراق على استخدام أسلحته فى غضون ٤٥ دقيقة كانت تتعلق بالأسلحة التقليدية وليس الصواريخ متوسطة المدى .

كما أعرب تشارلز كيندى زعيم حزب الديموقراطيين الأحرار عن دهشته بسبب جهل بلير بنوعية أسلحة الدمار العراقية ، وعدم محاولته اكتشاف خطورتها قبل إرسال الجنود البريطانيين إلى الحرب .

كان الدكتور « ديفيد كيلى » ، الخبير فى أسلحة الدمار الشامل ، فى قلب المضاربات حول من هو مصدر معلومات بلغت هيئة الإذاعة البريطانية (بى. بى. سى) وألقت أضواء على الأسباب التى دفعت الحكومة البريطانية إلى مشاركة الولايات

(١) الأهرام . ٢٠٠٤/٢/٢٥ .

المتحدة فى خوض الحرب على العراق .. كان الشجار حول مدى صحة القول بأن مكتب رئيس الحكومة فى ١٠ دوانينج ستريت قد حرف ملفًا صدر فى سبتمبر ٢٠٠٢ وتناول التهديد الذى باتت تمثله أسلحة صدام حسين للدمار الشامل .. فقد قال محرر بالـ « بى. بى. سى » - هو أندرو جيلجان - إن مصدرًا لم يذكر اسمه قد أبلغه أن مكتب رئيس الحكومة قد طلب إبراز أنباء معينة مفادها ترجيح الحاجة لخوض الحرب .. وقد نفت الحكومة الواقعة ، وطالبت البى. بى. سى .. بالاعتذار .. غير أن هذه الأخيرة رفضت .. فاعتبر بلير الرفض مساسًا بصميم نزاهته .. وبعد ٣ أيام من استجواب مكثف تعرض له الدكتور كيلى بدعوى أنه هو الذى سرب النبأ للبى. بى. سى .. وجدت جثته فى طويق جانبى على مقربة من منزله .. غير أن تونى بلير لم يتحمل عواقب الانتحار الذى نسب إلى الدكتور كيلى اقترافه .. فقد كلف بلير قاضيًا متقاعدًا له احترامه هو لورد هوتان بالتحقيق فى مصرع كيلى .. وصدر تقرير هوتان بتبرئة بلير ، ومديره للاتصالات اليستير كامبال ، ووزير الدفاع البريطانى جفرى هون ، وغيرهم من أعوان بلير ، من ارتكاب أى إثم .. وقد ركز تقرير هوتان جل انتقاداته على البى. بى. سى، وبالذات على محرره أندرو جيلجيان .. كما اتسع النقد ليشمل سلوك الدكتور كيلى شخصيًا ..

ولا شك فى أن الحكومة البريطانية قد تنفست الصعداء فى أعقاب تبرئتها تمامًا، بفضل ما ورد فى تقرير لورد هوتان حول قضية انتحار ديفيد كيلى .. ذلك بينما ووجهت البى. بى. سى نجم بلير بسبيله إلى الأفول .. ولكن تقرير هوتان أيد سلوك بلير تأييدًا مدهشًا لم يكن فى الحسبان .. وأصبح ينظر إليه على أنه قد انتصر على هيئة الإذاعة البريطانية انتصارًا مبينًا ، وأصبح بوسعه إدخال تعديلات كبيرة على هيكل الهيئة وسياساتها .. وظل السؤال المركزى معلقًا .. هل كان من حق بريطانيا - وأمريكا كذلك - خوض الحرب ضد العراق، استنادًا إلى الحجة التى بررتا بها شن هذه الحرب، وهى امتلاك العراق ترسانات من الأسلحة المحظورة بلغت حدًا من التطوير يبرر التخوف من تفجير حرب ضروس من قبل صدام حسين فى مستقبل منظور ، قريب ؟ .. مستقبل مواجهته تبررها عملية استباقية ، وقائية ، لا تبقى ولا تذر ؟ ..

وهكذا يبدو أنه بينما يتعرض بوش لمشاكل متفاقمة مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية فى نهاية العام الحالى فإن بلير قد أفلت من مأزق كاد يودى بمستقبله السياسى .. فهل الانسجام بين الزعيمين وارد استمراره ، أم الأرجح أن تدب خلافات بينهما ؟ ..

من الصعب التنبؤ بشىء محدد فى هذا المضمار .. والكثير سوف يتوقف على أداء الحزب الديموقراطى الأمريكى فى حملات انتخابات الرئاسة القادمة .. وربما بأداء جون كيرى بالذات ، مرشح الديموقراطيين الذى يبدو فى الموقع الأفضل .. فقد ينصح بلير ، لو كانت الأمور بيده ، بالتخفيف من وطأة المواجهة قدر الإمكان ، والإسراع بإشراك عراقيين فى إدارة أمور العراق .. ذلك بينما قد يكون موقف بوش أكثر حساسية لمدى حدة المقاومة العراقية المسلحة ، فهل تسمح لبوش بالتراجع ، أم تلزمه بمزيد من التشدد ؟ .. هل تقضى مصلحته الانتخابية الظهور بمظهر التشدد قبل انتخابات الرئاسة أم بعدها ؟ .. وهذه كلها حسابات تتعدد فيها المتغيرات ، ومن الصعب التنبؤ سلفًا بكيف تكون محصلتها النهائية ..

لقد اعترف رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير ٢٠٠٤/١/١١ باحتمال عدم العثور نهائيًا على أسلحة الدمار الشامل العراقية التى اتهم نظام الرئيس صدام حسين بحيازتها .

وردًا على سؤال عما إذا كان قد أخطأ فى تقدير خطر أسلحة الدمار الشامل العراقية الذى كان الذريعة لشن الحرب ، ذكر بلير أنه لا يعرف ، وأنه لا يمكن قول مثل هذا الشىء فى الوقت الراهن .

وأضاف رئيس الوزراء البريطانى أن ما يمكن قوله هو وجود معلومات عن برامج صدام وعن أسلحته ، وأنه تم التصرف بناء على هذه المعلومات .

وأشار إلى أن مجموعة التفتيش عن الأسلحة المحظورة فى العراق « إيراك سورفى جروب » سبق أن اكتشفت مجموعة كبيرة من الأدلة عن عمليات سرية كان يفترض إبلاغها إلى الأمم المتحدة .

لقد أظهر استطلاع للرأى نشرت نتائجه أن ٥٠٪ من البريطانيين يعتقدون أن تونى بلير رئيس الوزراء كذب فيما يتعلق بقضية ديفيد كيلى خبير الأسلحة البريطانى الذى عثر عليه ميتًا فى غابة سنة ٢٠٠٣ وذكر نصف من شملهم الاستطلاع أن بلير لم يكن صادقًا عندما أعلن أنه لم يكن مسئولاً عن تسريب اسم كيلى إلى وسائل الإعلام ، وكان كيلى قد اتهم الحكومة البريطانية بتحريف تقرير خاص بأسلحة الدمار العراقية بما يضخم خطر نظام الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين على العالم ، وعثرت الشرطة على جثة كيلى أواخر العام الماضى ويعتقد أنه انتحر بقطع شرايين رسغه[1] .

سقوط الأقنعة

لقد انكشف زيف الادعاء بأن العراق امتلك أسلحة دمار شامل ، وانهار الأساس الذى بنى عليه جورج بوش وتونى بلير مبررات شن الحرب الظالمة على العراق ، وخاصة بعد أن أصدر الصحفى الأمريكى بوب وود وارد كتابه بعنوان « خطة الحرب » والتى وضعت خطتها فى نوفمبر ٢٠٠١ .

لقد أكد البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكى جورج بوش ، طلب من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ، وضع خطة حرب ضد العراق فى نوفمبر عام ٢٠٠١ ، وجاء هذا الاعتراف بعد أن استفسر الصحفيون عن كتاب جديد للصحفى بوب وود وارد بعنوان «خطة الحرب» ، يوضح أن الخطة تم وضعها فى سرية تامة ، ولم يعرف بها جورج تينيت مدير المخابرات المركزية الأمريكية أو كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومى الأمريكى. وأكد سكوت مكليلان ، المتحدث باسم البيت الأبيض فى لقاء مع الصحفيين أن موضوع خطة حرب العراق لم تتم إثارتها إلا عندما أصبح واضحًا أن الولايات المتحدة انتصرت فى حرب أفغانستان .

وأشارت وكالة أسوشيتدبرس للأخبار إلى أن بوش طلب إعداد هذه الخطة بعد أقل من أسبوعين من الحرب فى أفغانستان ، وقبل عام ونصف من غزو العراق فى مارس ٢٠٠٣. وقالت صحيفة الواشنطن: بوش لم يكن مقتنعًا تمامًا بملف صدام حسين،

---

(١) جريدة الأهرام – ٢٠٠٤/١/١٢ ، مصر .

لكن ذلك لم يمنعه من التحضير للحرب . وأشارت الصحيفة فى مقتطفات من الكتاب إلى أن بوش طلب من وزير دفاعه ، وضع خطط الحرب ضد العراق فى نوفمبر ٢٠٠١ وطلب منه عدم إبلاغ جورج تينيت رئيس المخابرات المركزية الأمريكية وكوندوليزا رايس، مستشارته للأمن القومى . ويستند كتاب الصحفى الشهير وودوارد والمسئول عن تفجير قضية « ووترجيت » إبان فترة رئاسة ، ريتشارد نيكسون ، إلى مقابلات أجراها مع ٧٥ مسئولاً أمريكيًا من بينهم بوش ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد . وتشير المقتطفات التى نشرت من الكتاب إلى أن بوش عرض على رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير عدم مشاركة القوات البريطانية فى غزو العراق خوفًا من سقوط حكومته ، غير أن بلير رفض ذلك . وقد أكد وود وارد فى كتابه ، أن العلاقات بين نائب الرئيس ديك تشينى ووزير الخارجية كولين باول ساءت كثيرًا بسبب قرار غزو العراق إلى حد أنهما كانا بالكاد يتبادلان الحديث . وكتب وودوارد ، أن باول عارض الحرب ضد العراق ، وأنه كان يرى أن تشينى يحاول باستماتة إقامة أى دليل على وجود صلة بين العراق وتنظيم القاعدة ، وقال إن باول اعتقد أن تشينى استقى معلومات غامضة من المخابرات ، وتعامل معها باعتبارها حقائق . وأشار الصحفى الأمريكى إلى أن باول كان يشعر أن تشينى وحلفاءه وهم كبير المساعدين ، لويس ليبى ، ونائب وزير الدفاع ، بول وولفيتز ، ووكيل وزارة الدفاع للشئون السياسية دوجلاس فيث ، وهم من أسماهم باول « بمكتب الجستابو التابع لفيث » قد شكلوا معًا ما يرقى إلى حكومة منفصلة . ومن جانبه ، كان تشينى - حسبما جاء بالكتاب - يعتقد أن باول قلق على شعبيته ، وقال لأصدقائه إنه يمثل مشكلة فى هذه الحكومة لأن له تحفظات كبيرة حول الحرب. ووفقًا لكتاب وود وارد، فإن باول وافق على تأييد الحرب علنًا عندما طلب منه بوش ذلك بشكل شخصى.

وقالت « الواشنطن بوست » ، إن بوش اتخذ قراره بالدخول فى الحرب فى يناير عام ٢٠٠٣ ، لكنه أحجم عن القيام بذلك لمدة شهرين بسبب القلق على تأثير ذلك على مستقبل حكومة بلير . وفى مارس من نفس العام ، عندما تم إعطاء الإنذار النهائى لصدام حسين لمغادرة العراق ، وصلت معلومات استخبارية تفيد لقاء صدام وابنيه وعدد آخر من أفراد عائلته فى أحد القصور الصغيرة بالعاصمة بغداد ، لم يستطع بوش

اتخاذ قرار بشأن الهجوم قبل نهاية المهلة ، وقد أيدت مثل هذا القرار رايس ورامسفيلد، أما فرانكس فكان يعارض ذلك ، وبعد اجتماع منفرد بين بوش وتشينى اقتنع بوش بأهمية توجيه ضربة مبكرة ، وقد ضربت القوات الأمريكية الموقع بالفعل فى عملية وصفت بأنها قطع الرأس ولكنها لم تصب أهدافها .

وقال بوش لوودوارد إنه تعاون معه فى هذا الكتاب . لأنه أراد أن يعرف العالم قصة دخول أمريكا الحرب . وأعرب بوش عن أمله فى أن يترك سجلاً يمكن لرؤساء آخرين إذا ما اضطروا لدخول الحرب ، أن يكون معينًا لهم لإنقاذ المواطنين الأبرياء وأرواحهم[1] ! .

* * *

(١) جريدة الأهرام . ٢٠٠٤/٤/١٨ ، مصر .

٣ - أهداف الكرد من الوقوف مع أمريكا

أكدت المعارضة العراقية ، رفضها أى احتلال أجنبى للعراق ، واتهمت الرئيس العراقى صدام حسين بارتكاب جرائم حرب ضد الشعب العراقى .

جاء ذلك فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ، الذى بدأ أعماله فى ٢٠٠٢/١٢/٤ فى العاصمة البريطانية لندن ، تحت شعار « من أجل إنقاذ العراق والديموقراطية » وبحضور حركات المعارضة الرئيسية الست .

وأعلن هوشيار زيبارى - أحد أعضاء الحزب الديموقراطى الكردستانى ، فى الكلمة الافتتاحية للمؤتمر - إن المؤتمر يعقد بمبادرة عراقية ذاتية ، مؤكدًا أنه يمثل أرضية واسعة من جميع فئات الشعب العراقى ، تشمل عددًا من الأحزاب السياسية والشخصيات العراقية البارزة وزعماء العشائر .

وشن فؤاد معصوم - أحد أعضاء المؤتمر - هجومًا شديدًا على الرئيس العراقى صدام حسين ، وقال « إنه منذ عام ١٩٦٨ حول العراق إلى ديكتاتورية الفرد والحزب الواحد » .

وأضاف معصوم - الذى عرض التقرير الذى أعدته اللجنة التحضيرية للمؤتمر - أن نظام صدام حسين تبنى عسكرة المجتمع بممارسات نازية ، وورط العراق فى حربين راح ضحيتهما مئات الآلاف من العراقيين .

واتهم الرئيس صدام بارتكاب جرائم حرب ضد الشعب العراقى . وأوضح أن تقرير اللجنة المعروض يركز على عدة جوانب أساسية ، هى استمرار النضال من أجل وحدة العراق ، متهمًا النظام العراقى بأنه مصدر التهديد الأساسى للوحدة الوطنية فى البلاد .

وأشار إلى أن المعارضة تسعى لإنقاذ العراق من الديكتاتورية ، وإقامة نظام تعددى ديموقراطى يكون فيه الحكم لصناديق الاقتراع ، وأشار إلى ضرورة وجود نظام عراقى مستقل ، وتحقيق مبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون[1] .

---

(١) جريدة الأهرام ٢٠٠٢/١٢/١٥ ، مصر .

وأكد معصوم أن المعارضة العراقية ترفض بشدة أى احتلال أجنبى للعراق ، إلا أنها تقبل أى مساعدة للتخلص من نظام الرئيس صدام . وكان ذلك هو أساس التحالف بين الكرد والولايات المتحدة .

لقد سبق أن أكدت الحكومة الكردية المحلية بشمال العراق ، تمسكها بأمن وسلامة وحدة العراق ، ورفضها لأى اعتداء عليه ، وعدم ترحيبها بقيام دولة كردية منفصلة بشمال العراق ، وأن مطلبهم هو اتحاد فيدرالى مع العراق مثل العديد من النظم بالعالم دون انفصال .

وقال السيد عدنان المفتى نائب رئيس الحكومة الكردية ووزير المالية وعضو المكتب السياسى للاتحاد الوطنى الكردستانى فى لقائه مع أعضاء اللجنة المصرية للتضامن برئاسة السيد أحمد حمروش فى ٦ يناير ٢٠٠٢ أثناء زيارته للقاهرة .

« إن من مصلحة الشعب الكردى فى الفترة الحالية ، أن يسلك سلوكًا يحمى من خلاله مصالحه بعد فشل تحقيق اتفاقية واشنطن بين الاتحاد الوطنى الكردستانى برئاسة جلال طالبانى ، والحزب الديموقراطى الكردستانى برئاسة مسعود البارزانى ، وتم التوقيع عليها فى عام ١٩٩٨ ، ولكنها لم تنفذ إلى الآن نتيجة لاختلاف فى المفاهيم حول تفسيرات بعض بنودها » .

« وإن موقف الكرد الثابت والواضح « أننا نرفض الاحتلال الأمريكى رغم الحماية الأمريكية لنا » واستفادتنا من برنامج النفط مقابل الغذاء بدرجة كبيرة ، وأوضح مثال على ذلك أن أعداد المدارس والمستشفيات التى تم بناؤها بالمناطق الكردية خلال العامين الماضيين يفوق بكثير ما تم إنشاؤه على مدى الـ ٧٠ عامًا الماضية ، منذ الحرب العالمية التى أضرت بالشعب الكردى .

إن جميع الكرد متمسكون بالدول المنتمين لها ، لكنهم يسعون للحصول على حقوقهم من خلال نظام ديموقراطى فيدرالى ، ولن تكون هناك صدامات بين العرب والكرد » .

ويذكر الدكتور برهام صالح من ناحية أخرى الموقف من قوات التحالف بقوله : «إننا طرقنا كل الأبواب والنوافذ العربية والإسلامية لسنوات من أجل الخلاص من نظام

صدام حسين ، وأنا أقول إن ما اعتبرناه واجبنا الوطنى والأخلاقى هو الخلاص من هذا النظام . حتى لو استنجدنا بالأمريكان والبريطانيين وأى قوة أخرى لإنقاذ العراق ، فالقوات الأمريكية والبريطانية الموجودة فى العراق نحن الكرد نعتبرها - وكذلك الكثيرون فى الشارع العراقى - قوات تحرير أتت وحررت العراق - متجاهلاً أن قوات الدول الاستعمارية تأتى دائمًا للاستعمار لا للتحرير »[١] .

ويضيف الدكتور برهام صالح : وفيما يتعلق بالفيدرالية وتصورنا لها فما نقصده هو الفيدرالية القائمة على أساس جغرافى لا أساس قومى ، ولا شك أن مسألة تحديد الأقاليم ستراعى قضية التمركز السكانى لهذه الطائفة أو تلك ، فالفيدرالية على أساس قومى ستكون مشكلة كبيرة ، ولن تؤدى إلى ما نصبو إليه من عراق ديموقراطى موحد . وبخصوص تقسيم الأقاليم هناك إجماع على أن يكون هناك إقليم كردستان والدستور السابق (دستور صدام) به منطقة كردستان للحكم الذاتى ، وكانت هناك حكومة كردستان للمنطقة الخاضعة لسيطرتنا . وبخصوص وجود أقاليم أخرى فى الجنوب والوسط ، فهذا أمر مرهون بالعملية السياسية .

« فإننى سأدعم حكومة انتقالية على أن تكون هناك لجنة دستورية للعمل على تحقيق عملية انتخاب المجلس التأسيسى ، وسأدافع عن مفهوم لامركزية السلطة ، وعن تعدد الأقاليم ، لأن هذا شرط ضرورى فى الإدارة العصرية الحديثة والتنمية الاقتصادية ، وتمركز السلطة فى العراق سيؤدى إلى كوارث ، وإلى إدارة لا تتمتع بكفاءة بما سيؤدى إليه من إدارة غير متوازنة وغير متناسبة مع روح العصر من الناحية الاقتصادية والسياسية ، وأيضًا قد يؤدى إلى ظهور نموذج سياسى مماثل لنظام صدام ، فالعراق مع الأسف قد أفرز فى تاريخه وثقافته السياسية شخصيات ديكتاتورية ، ولمنع تكرار هذه الظاهرة من الضرورى تقييد سلطات المركز ، والحد من تغوله ، وإشراك أكبر قدر ممكن من العراقيين فى العملية السياسية[٢] » .

لقد ذكر مسعود البارزانى فى ٢٠٠٣/١/٧ : « لقد اتفقنا مع الأمريكيين قبل الحرب على أنه فور انهيار النظام سوف يجرى تشكيل حكومة عراقية جديدة تملأ الفراغ

(١) حوار مع د . برهام صالح فى ٢٠٠٣/٢/١٦ .

(٢) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/٥/١٦ .

السياسى والأمنى والإدارى ، وفى أول أسبوعين سارت الأمورا فى هذا الاتجاه ، لكن صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ أظهر تغيير الأولويات ، وتحول قوات التحالف إلى قوات احتلال ترك آثارًا سلبية وسيئة ، وتشكيل المجلس الانتقالى والوزارة جاء متأخرًا ، لكن نحن نتعاون معهم ، ونبلغهم بكل ما نراه ضروريًا ، ويحقق مصلحة الطرفين .

إن ما يحدث فى العراق يؤثر على مصالح الدول الأخرى . وإنهم يريدون أن تكون علاقاتهم مع هذه الدول مبنية على المصالح المشتركة ، لكن إذا كانت المسألة فرض وصاية على العراق فهذا أمر مرفوض .

وأكد البارزانى أن صيغة العلاقات بين الكرد وبين الحكومة المركزية فى بغداد لم تعد مفيدة ولا مجدية . وأوضح أن الكرد مع وحدة العراق ، ولم يطالبوا بالانفصال عنه، لكن يجب أن يكون هناك تطوير لهذه الصيغة . وأضاف إننا نتصور أن الصيغة الفيدرالية ستكون أكثر عملية وواقعية من أى صيغة أخرى ، أى أن تتحدد العلاقة بين كردستان والحكومة المركزية على أساس فيدرالى » .

قد صرح فى ٢٠٠٣/٨/١٢ أن الإقليم الكردى لن يستخدم العلم العراقى الذى صممه حزب البعث المنحل .. ولن يجعله يرفرف فوق الأراضى الكردية شمال العراق .

أوضح فى خطاب ألقاه أمام أنصاره وأفراد الفرقة ١٠١ الأمريكية المحمولة جوًا والمنتشرة فى شمال العراق أن العلم العراقى القديم لا يمثل الكرد ! .

وأشار إلى أن النظام الجديد فى العراق ينبغى أن يستند على مبدأ « الاتحاد الاختيارى » بين « دولتين فيدراليتين عربية وكردية »[1] .

وفى الوقت نفسه فإنه يجب أن يكون للسلطة المركزية السيطرة على الجيش ، وكذلك السيطرة على السياسة الخارجية والنواحى المالية مثل البترول وغير ذلك من الموارد الاستراتيجية للدولة العراقية ، كل هذه تمثل تصورات تمهيدية يجب أن تطرح على الشعب العراقى فى إطار العملية السياسية التى يجب أن تكون عملية مستديمة.

والطرح الفيدرالى للعراق حدث لأول مرة عام ١٩٩٢ بموجب القرار الأول للبرلمان الكردى الذى حدد العلاقة بين كردستان العراق وحكومة المركز فى بغداد بالفيدرالية ،

(١) جريدة الأهرام - الأربعاء ٢٠٠٣/٨/٢٠ .

وقد أيدت جميع فصائل المعارضة العراقية ذلك فى مؤتمر لندن (يناير ٢٠٠٣) ، لأن الحركة الكردية قدمت الكثير للمعارضة العراقية ، وكانت كردستان العراق محلاً للمقاومة العراقية على أرض العراق ، وقدمت أيضًا الكثير لقوى التحالف .

الكرد فى سياق طرحهم لفيدراليتهم المنشودة يصرون على شمولها لجميع المناطق العراقية ذات الأغلبية الكردية ، ويطلقون عليها الفيدرالية الكردستانية ، وعاصمتها كركوك ، المركز النفطى المهم ، ومحور الصدامات الدامية فى الأيام الماضية .

ولكن التيارات السياسية والدينية والعرقية الأخرى ، داخل وخارج مجلس الحكم الانتقالى ، تراجعت عن قرارها فى مؤتمر لندن ، ورأت أن الفيدرالية يجب أن تكون على أساس جغرافى لا عرقى . وأيدها فى ذلك الحاكم المدنى للعراق بول بريمر ، فى حين أصرت القيادات الكردية على موقفها ، لأنهم تذوقوا طعم الاستقلال التام عن بغداد لأكثر من عشر سنوات فى ظل قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ (١٩٩١) الذى حدد لهم مناطق آمنة شمال خط العرض ٣٦ . لكن ما العمل إذا لم يتحقق لهم ذلك ؟ وتجيب قيادة كردية بوضوح لا يخلو من التهديد : « حينئذ ستكون هناك أمام الكرد خيارات أخرى » .

والطرح الجغرافى للفيدرالية من قبل القوى السياسية الأخرى ، أصحابه على حق ، لأن هناك جماعات أخرى كالتركمان والآثوريين وبعض فئات العرب طالبوا بأن يعاملوا بالمثل ، وأن يكون لكل جماعة فيدراليتها .

والقيادات الكردية لا تستطيع أن تتراجع عن مطالب شعبها . فى الوقت الذى سيوقعها ذلك فى صدام مباشر مع التيارات السياسية الأخرى ومع قوات التحالف .

والتيارات السياسية الأخرى لا تستطيع أن توافق على فيدرالية عرقية للكرد ، وتهمل مطالب الأقليات الأخرى ، كما أنها لا تستطيع الدخورل فى صدام مباشر مع كرد العراق . وهى المجموعة التى لاتزال تحتفظ بميليشيات كاملة ، فضلاً عن أن المناطق الكردية تشكل عمقًا استراتيجيًا لجميع تلك التيارات ، كما أن الصدام المباشر مع الحركة الكردية سيؤدى حتمًا إلى انفراط عقد مجلس الحكم الانتقالى .

وبول ريمر من ناحيته لا يستطيع تلبية مطالب الكرد ، وفى الوقت نفسه لا تتحمل قوات التحالف خروج الكرد بقواتهم المعادلة العراقية خاصة فى ظل تصاعد وتيرة ضربات المقاومة العراقية[1] .

إن « عمر بوتانى » عضو المكتب السياسى للحزب الديموقراطى الكردستانى - الذى يقوده مسعود البارزانى - يقول إن الكرد بفصائلهم المختلفة ، لا يريدون الحرب .. صحيح أنهم ضد نظام الرئيس العراقى صدام حسين وممارساته ، لكنهم فى نفس الوقت لا يريدون القتال ولا يرغبون الاشتراك فيه ، فالشعب العراقى قد عانى كثيرًا فى العقدين الأخيرين نتيجة حرب الخليج الأولى مع إيران .. والحرب الثانية بعد غزو الكويت ، وما ترتب عليهما .. وإنما يريد عراقًا جديدًا قائمًا على الفيدرالية بما يحفظ الحقوق الثقافية لطوائفه التى تشكل شعبًا واحدًا لكنه متعدد الأعراق !

ومن وجهة النظر الكردية فإنه توجد قضية عامة تجمع بين الكرد فى بلاد المنطقة، لكن كل دولة لها خصوصيتها الذاتية ، وبالتالى فإنهم يواجهون مشكلتهم بالتعامل مع الدولة التى ينتمون إليها .. ولهذا فإن الكرد فى العراق يعتبرون أنفسهم مواطنين وجزءًا من الشعب العراقى ، لكنهم يرون أن هذا الشعب متعدد الأعراق والطوائف ، ولذلك فإن الفيدرالية مثل سويسرا هى الأنسب له .. ويقترحون أن يكون لهم إقليم خاص عاصمته أربيل ، ويضم مع هذه المدينة ، مدينتى دهوك والسليمانية وما حولها ، وكل أبنائها تقريبًا من الكرد ، وكذلك مدينة كركوك التى يعيش فيها كرد وعرب .. ويكون للإقليم حاكم وحكومة وبرلمان عن طريق الانتخاب الحر المباشر .. ويكون له تمثيل فى الحكومة المركزية باعتبار أن الحكم فيدرالى مثل سويسرا والولايات المتحدة وغيرهما ، ويضيف الكرد أنهم بهذا يحافظون على هويتهم ، وفى نفس الوقت على انتمائهم للوطن العراقى . ويزيدون أن هذا ما نصت عليه المواثيق الدولية لتأسيس العراق .. ومواثيق البلد نفسها[1] .

* * *

(١) محمود مراد . مقال له بجريدة الأهرام ٢٠٠٤ .



الفصل الحادى عشر

١ - موقف الرأى العام العالمى والأمم المتحدة من الحرب العدوانية .

٢ - بدء الحرب .

٣ - سقوط بغداد وانهيار نظام الحكم العراقى .

١ - موقف الرأى العام العالمى والأمم المتحدة من الحرب العدوانية :

يمثل قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ فرصة أخيرة لاستكمال إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وتفادى توجيه ضربة عسكرية أمريكية ضد نظام الرئيس العراقى صدام حسين . وانتقلت المسئولية الآن بالكامل إلى الجانب العراقى للتعاون مع فرق التفتيش الدولية التى سوف تستأنف عملها فى العراق خلال الفترة المقبلة ، لاستكمال مهمة تدمير الأسلحة العراقية المحظورة ، والتى لم تستكمل منذ توقفت فى ديسمبر ١٩٩٨ ، والتحقق من عدم استئناف العراق جهوده فى مجال أسلحة الدمار الشامل منذ ذلك الحين .

وليس هناك شك فى أن القرار ١٤٤١ يتضمن عددًا من النقاط المهمة التى تمثل تراجعًا عن الصيغة الأصلية العنيفة التى كانت الإدارة الأمريكية ترغب فى تمريرها من خلال المجلس . وهناك فى هذا الصدد نقطتان رئيسيتان فى هذا القرار :

الأولى : استبعاد مبدأ الهجوم التلقائى من جانب الولايات المتحدة على العراق ، واستبداله بمبدأ العمل على مرحلتين ، حيث كانت إدارة جورج بوش ترغب فى بداية الأمر فى الحصول على ما يمكن اعتباره تفويضًا مطلقًا من مجلس الأمن يتيح لها اللجوء مباشرة إلى القوة العسكرية فى حالة حدوث خرق من جانب العراق ، ودون الرجوع إلى مجلس الأمن . وعلى مدى شهرين من المداولات ، تم التوصل أخيرًا إلى

صيغة توفيقية ، تقوم على أن الولايات المتحدة لن تكون مطلقة اليد فى الهجوم الفورى والتلقائى على العراق ، حتى فى حالة عدم تعاونه مع فرق التفتيش الدولية ، وإنما لابد من العودة إلى مجلس الأمن مجددًا بتحديد حجم الخرق الذى قام به العراق ، والاتفاق بالتالى على نوع وطبيعة الرد الدولى على هذا الخرق العراقى ، فى حالة حدوثة .

والنقطة الثانية : هى استبعاد فكرة وجود قوات عسكرية مع فرق التفتيش ، وكان مشروع القرار الأمريكى الأصلى ينص عليها بدعوى توفير أقصى قدر ممكن من الحماية لهذه الفرق ، وكانت هذه الفكرة تمثل استفزازًا شديدًا لنظام الحكم فى العراق، وكان من شأنها أن تثير حساسيات شديدة بين الجانبين ، مما أدى فى نهاية المطاف إلى استبعادها[١] .

وقفت معظم دول العالم ضد الحرب الظالمة التى شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق ، فقد حث كوفى أنان الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن الدولى على التوصل إلى « توافق واسع » بشأن العراق . بهدف الحفاظ على وحدة المنظمة الدولية . وذكر أنان فى مقال نشرته صحيفة « وول ستريت جورنال » ٢٠٠٣/٣/١٢ أن اتخاذ إجراء عسكرى ضد العراق دون قرار لمجلس الأمن سوف يتسبب فى التشكيك فى شرعية هذا الإجراء . وأضاف أنه علاوة على ذلك فإن هذا الإجراء لن يحظى بتأييد سياسى دولى ، وهو أمر ضرورى لضمان نجاح المرحلة « الحالية » للعمل العسكرى .

وأكد أنه فى حالة تقريب المواقف بين أعضاء المجلس ، والاتفاق على منهج مشترك ، فإن سلطة المجلس سوف تتعزز ، وسوف يصبح العالم أكثر أمانًا . وقال أنان إن المنظمة الدولية نشأت فى الأساس للحفاظ على السلم العالمى ، ولذا يتعين الاستمرار فى البحث عن حل سلمى للأزمة العراقية حتى آخر لحظة ممكنة . وذكر أنان أعضاء مجلس الأمن بقائمة القضايا الدولية الملحة التى تواجه العالم فضلاً عن أزمة العراق . وقال إن الإرهاب والفقر والجهل والمرض مازالت تحديات يتعين على المجتمع الدولى أن يتكاتف لمواجهتها .

ووسط محاولات يائسة لوقف عجلة الحرب ، غادرت قافلة من الناشطين المناهضين للحرب لندن فى يناير ٢٠٠٣ متجهة إلى العراق ليتقدم أعضاؤها كدروع

(١) إبراهيم نافع . جريدة الأهرام ٢٠٠٢/١١/١١ ، مصر .

بشرية تحمى المواقع الاستراتيجية فى العراق ، كمحطات الطاقة والجسور والطرق الرئيسية ، والمثير أن منظم تلك الحملة أحد مشاة البحرية الأمريكية الذى شارك فى حرب الخليج الأولى ، ونال خلالها ميدالية قتال رفيعة المستوى ، غير أنه أصبح فيما بعد معارضًا شرسًا لأى حرب فى الخليج .

وفى إطار معارضة الحرب الأمريكية ضد العراق زار وفد أسبانى غير رسمى بغداد تعبيرًا عن التضامن مع الشعب العراقى ، ويضم الوفد ١٣٨ شخصية أسبانية عامة ، وأعرب رئيس الوفد كارلوس فاديًا عن رغبة أعضاء الوفد فى مراقبة عمليات التفتيش الجارية وقتذاك .

البابا يجدد مطالبته بالسلام وتجنب الحرب

لقد جدد الباب يوحنا بولس الثانى بابا الفاتيكان ٢٠٠٣/٣/١٦ مناشدته الولايات المتحدة لتفادى حربها المتوقعة ضد العراق ، محذرًا من العواقب الوخيمة المترتبة عليها .

وقال البابا - دون الإشارة بشكل مباشر إلى الولايات المتحدة - « مازال هناك وقت للمفاوضات ، وهناك مهلة كافية من الوقت من أجل السلام » .

وأضاف أن عملية عسكرية دولية ستكون لها عواقب مروعة على الشعب العراقى ، وعلى توازن القوى فى منطقة الشرق الأوسط برمتها ،

من جهة أخرى ، وجه البابا رسالة أيضًا إلى المسئولين فى بغداد حثهم فيها على ضرورة وضع مصلحة شعبهم على قائمة الأولويات .

كما وجهت كل من فرنسا وروسيا تحذيرًا شديد اللهجة ضد مخاطر اللجوء للقوة العسكرية فى العراق بدون تفويض من الأمم المتحدة .

وأكد بيان مشترك صدر فى باريس وموسكو فى الوقت نفسه ، أن اللجوء للقوة العسكرية فى العراق قد يكون له عواقب وخيمة على المنطقة ، وعلى العالم أجمع ، وقال البيان إن فرنسا وروسيا تشعران بالأسف إزاء قرار ليس له ما يبرره ، وأن الأمم المتحدة سوف تظل تحمل وحدها لواء الشرعية الدولية ، ويمكنها أن تلعب دورًا محوريًا فى تسوية الأزمة العراقية .

وذكر البيان أن الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الأمن ، مازالوا يفضلون نزع أسلحة العراق عبر المفتشين الدوليين .

ومن ناحية أخرى ، حذر الرئيس الفرنسى جاك شيراك الولايات المتحدة من عواقب تجاوز شرعية الأمم المتحدة ، وتفضيل القوة على القانون ، وقال فى بيان أعلنه فى التلفيزيون الفرنسى ٢٠٠٣/٣/١٨ أن الولايات المتحدة بهذا الموقف تتحمل مسئولية كبيرة[١] .

كما دعا شيراك الكل إلى تحمل المسئولية من أجل تأكيد احترام الشرعية الدولية، والحفاظ على وحدة مجلس الأمن ، والبقاء داخل الإطار الذى حدده القرار رقم ١٤٤١ .

وأشار الرئيس الفرنسى فى بيانه ، إلى الأمة الفرنسية ردًا على الإنذار الذى وجهه الرئيس الأمريكى بوش : إن قرار اللجوء إلى الحرب قرار خطير فى الوقت الذى يتم فيه نزع سلاح العراق ، وبينما أكد المفتشون الدوليون أنه بديل أكيد لنزع سلاح هذه البلاد ، مشيرًا إلى أنه ليس هناك مبررات كافية لإعلان الحرب على العراق .

وقال إن قرار الحرب من شأنه الإضرار فى المستقبل بالإجراءات السلمية التى يمكن اتخاذها فى مواجهة الأزمات المرتبطة بالأسلحة ذات الدمار الشامل .

وقال شيراك إن العراق لا يمثل تهديدًا فوريًا للمجتمع الدولى يبرر شن حرب فورية عليه .

وأعلن قصر الرئاسة الفرنسية فى ٢٠٠٣/٣/١٩ فى بيان رسمى ، أن الإنذار الذى وجهه الرئيس الأمريكى جورج بوش إلى العراق « قرار من جانب واحد » صدر دون مشاورة مجلس الأمن ، وأشار إلى أنه «يتعارض مع رغبة مجلس الأمن والمجتمع الدولى» الذى يأمل أن يستمر فى محاولاته نزع سلاح العراق طبقًا للقرار رقم ١٤٤١ ، الذى صدر .

وأكد البيان بعد أن وجه الرئيس بوش الإنذار الأمريكى من واشنطن ، أنه مهما يكن الهدف فإن فرنسا تصر على أن مجلس الأمن وحده هو المخول لإعطاء شرعية

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/٣/١٧ .

استخدام القوة ، وأضاف أن فرنسا تدعو إلى أن يتحمل كل مسئولية احترام الشرعية الدولية .

وقال البيان إن الإنذار الأمريكى للعراق تم دون التشاور مع مجلس الأمن ، وأنه قرار منفرد يخالف إرادة مجلس الأمن والمجتمع الدولى ، وأن العالم لا يساند الإنذار الأمريكى .

وأشار البيان إلى أن الإنذار الأمريكى تجاهل شرعية الأمم المتحدة ، وفضل القوة على العدالة[١] .

وكان افتراق الطرق فى مجلس الأمن أن غالبية أعضائه رأت إفساح مدة - أو مدد إضافية - لفريق التفتيش يؤدى مهمته فى العراق ، لكن الولايات المتحدة قطعت بالرفض ، وفى حين أن غالبية من المجلس أبدت اقتناعها بضرورة ألا تتحرك القوة المسلحة قبل قرار من المجلس يعطيها إشارة الحرب - إلا أن الرئيس « بوش » بنفسه «بادر وأعلن أن الولايات المتحدة لن تنتظر ، ولن تقيد نفسها بقرار جديد من المجلس يبيح لها حرية العمل العسكرى » .

إن حكومة المستشار « جيرهارد شرورد » أعلنت رسميًا « إنه حتى إذا صدر من مجلس الأمن قرار يبيح للولايات المتحدة حرية استخدام السلاح ، فإن « ألمانيا » لن تشارك فى أى عمل عسكرى فى العراق »[٢] .

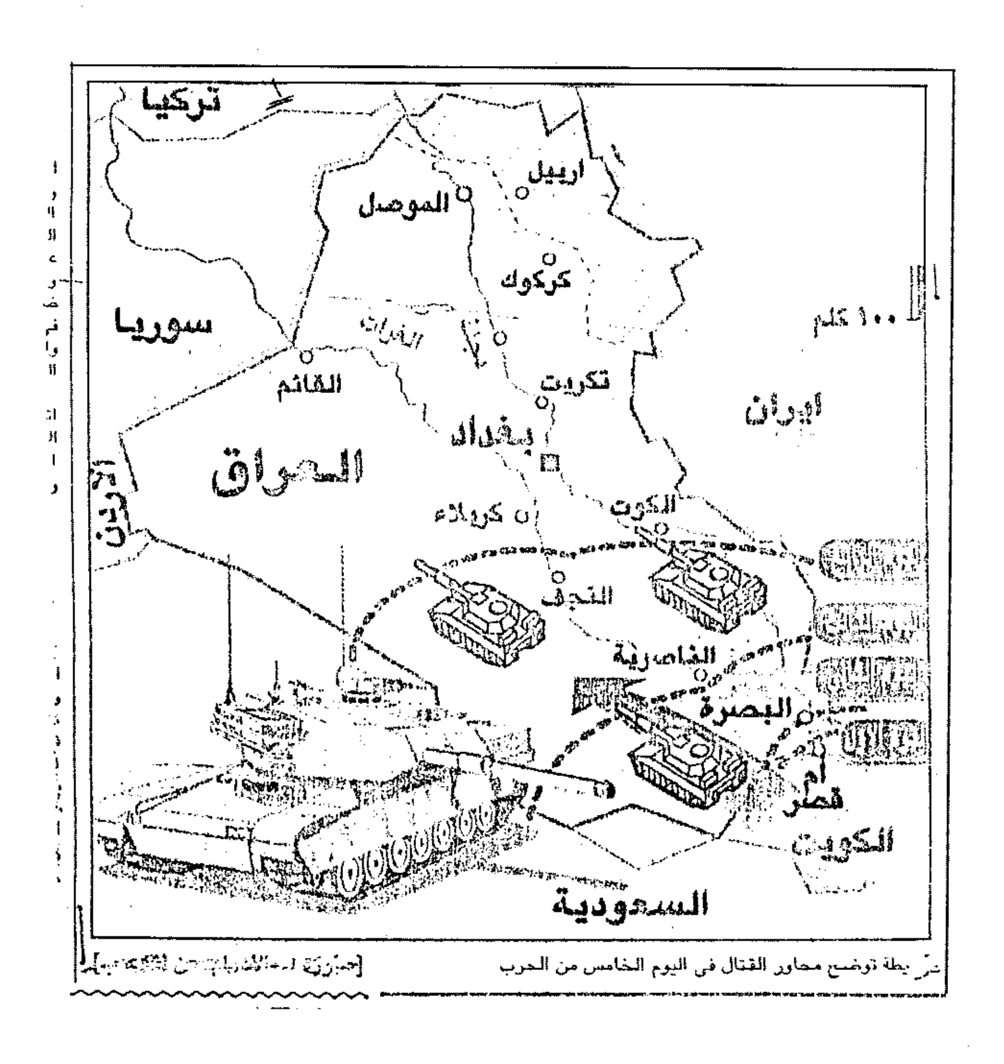
وبينها - أسباب القلق - أن المظاهرات الشعبية التى جرت فى واشنطن ونيويورك وعواصم غربية عديدة اشتدت إلى درجة دعت « ريتشارد مايرز » إلى القول فى اجتماع رسمى فى « البنتاجون » « إن رسم الحرف «V» يتراءى له فى الظلام عندما يغمض عينية و«V» هو الحرف الأول من ڤيتنام » .

* * *

(١) جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٣/١٩ ، مصر .

(٢) محمد حسنين هيكل ٢٠٠٣/١٠/٦ جريدة الأسبوع ، مصر .

٢ - بدء الحــرب العــدوانية



خريطة توضح محاور القتال فى اليوم الخامس من الحرب

أعلن دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى أن القوات الأمريكية فى الخليج استعدت تمامًا لخوض حرب ضد العراق إذا اتخذ الرئيس الأمريكى جورج بوش قرارًا ببدء الحرب .

وقال رامسفيلد فى تصريحات صحفية إن وزارة الدفاع الأمريكية - البنتاجون - مستعدة تمامًا ولديها الإمكانات والخطة لبدء الحرب فورًا .

وقال المسئولون فى البنتاجون إن عدد القوات فى الخليج تجاوز حاجزه الـ ٢٠٠ ألف جندى ، وهو عدد كاف تمامًا لشن حرب على العراق وفقًا لهؤلاء المسئولين .

وقالت مصادر البنتاجون إن القوات الأمريكية فى الخليج « حاليًا » تصل إلى ٢١٠ آلاف جندى منتشرين على مسرح العمليات فى المنطقة . منهم ٦٤ ألف جندى على متن حاملات الطائرات الأمريكية فى البحر المتوسط .

وقال مصدر عسكرى أمريكى فى الكويت إن الجيش الأمريكى انتقل اعتبارًا من ٢٠٠٣/٢/٢٢ من الحالة الإدارية ونقل المعدات الثقيلة والآليات إلى المرحلة العملية وهى مرحلة الحرب .

وقال المصدر إن القوات الأمريكية نصبت أكثر من ١٠ بطاريات لإطلاق الصواريخ فى المنطقة الشمالية على الحدود ، وأغلق وزير الخارجية الأمريكى كولين باول فى ٢٠٠٣/٣/١٦ قبل قليل من بدء قمة الأزور حول العراق - جميع أبواب الحل الدبلوماسى للأزمة العراقية ، وأكد فى تصريحات متتالية أدلى بها لمحطات التليفزيون الأمريكية أن لحظة الحقيقة قد حانت وأن قمة الأزور سوف تحدد ما سيأتى بعد الدبلوماسية . مشددًا على رفض الإدارة الأمريكية تمديد الوقت المتاح أمام الرئيس العراقى صدام حسين للالتزام بالقرارات الدولية ، كما رفض اقتراح فرنسا وروسيا والصين عقد اجتماع آخر لمجلس الأمن باعتبارا أنه لا فائدة منه ، على حد تعبيره .

وفى ٢٠٠٣/٣/١٨ عقد الرئيس الأمريكى جورج بوش ورئيس الوزراء البريطانى تونى بلير والأسبانى خوسيه ماريا أثناء قمة طارئة حول العراق فى جزر « الأزور » البرتغالية ، فيما وصف بأنه « مجلس حرب » بعد فشل الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة سلميًا - بعدها بدأت الحرب العدوانية على العراق .

يبلغ عدد الجيش الأمريكى فى منطقة الخليج ٢١٠ آلاف رجل مزودين بطائرات ومروحيات وسفن ودبابات ، انضم إليهم ٤٨ ألف جندى بريطانى . وفيما يأتى خريطة انتشارهم :

– **الكويت** : ٩٨ ألف جندى خصوصًا من جيش البر والمارينز بالقرب من الحدود العراقية ، مزودين بدبابات و٢٤ مروحية هجومية من نوع آباتشى . وتنتمى هذه القوات إلى فرقة المشاة الثالثة والفرقة ٨٢ والفرقة الأولى من المارينز .

ويستخدم الأمريكيون والبريطانيون قاعدتين جويتين ، الجابر وعلى سالم ، ومن بين الطائرات قاذفات من نوع آى – ١٠ وإف – ١٦ .

– **السعودية** : خمسة آلاف رجل من سلاح الجو خصوصًا فى قاعدة الأمير سلطان (جنوب) مع طائرات مقاتلة من نوع إف– ١٥ وإف– ١٦ وطائرات رادار من نوع أواكس وطائرات للتزود بالوقود .

– **فى البحر** : ٤١ ألف بحار ، ومن المارينز على متن سفن فى منطقة الخليج . وترافق حاملات الطائرات « كونستاليشن » و « كيتى هوك » . وإبراهام لنكولن ، وهارى ترومان، وتيودور روزفلت (فى شرق البحر المتوسط) ، خمس مجموعات جوية بحرية .

وتنقل كل حاملة طائرات نحو ٨٠ طائرة منها ٥٠ مقاتلة ، وتجوب المنطقة مجموعة برمائية تقودها السفينة « ناسو » وعلى متنها ٢٢٠٠ بحار .

– **فى قطر** : سبعة آلاف جندى فى قاعدتى العديد والسيلية مع مركز متقدم للقيادة تم فصله من فلوريدا ، وسيصبح مقر قيادة القوات الأمريكية فى حال اندلاع حرب ، بالإضافة إلى طائرات من طراز إف ١٥ وإف ١٦ .

– **البحرين** : أكثر من خمسة آلاف جندى ، وخصوصًا من البحرية . وفى البحرين مقر قيادة الأسطول الخامس الأمريكى .

– **الإمارات العربية المتحدة** : نحو ١٢٠٠ جندى .

– **تركيا** : ألفا رجل . خصوصًا فى قاعدة أنجرليك . قاعدة الطيران الأمريكى – البريطانى ، وطائرات إف – ١٥ وإف – ١٦ .

– **جيبوتى** : نحو ١٣٠٠ رجل .

- **عمان** : ٢٧٠٠ جندى ، وقاذفات بى - ١ بى وطائرات آى سى - ١٣٠ .
- **دييجوجارسيا (المحيط الهندى)** : قاعدة للقاذفات بى - ٢ الشبح، وبى - ٥٢ .
- **أفغانستان** : ١٠ آلاف رجل[1] .

أعلن مصدر عسكرى كردى أن ثلاث مجموعات من القوات الخاصة الأمريكية تضم كل منها عشرة عسكريين ، موجودون فى قواعد بكردستان شمال العراق ، تنتشر فى مدن داهوك وأربيل والسليمانية للتمهيد لوصول المزيد من القوات الأمريكية قبل بدء الحرب . وأوضح المسئول الكردى أن القوات الأمريكية تمهد لفتح جبهة شمالية فى كردستان ، وتتمركز قرب ثلاثة مدرجات لهبوط الطائرات ، كانت واشنطن قد طلبت من الكرد تجهيزها لتكون صالحة للاستخدام ابتداء من منتصف فبراير ٢٠٠٣ . ويمكن استخدام هذه المدرجات التى باتت جاهزة لاستقبال القوات الأمريكية إذا ما أصر البرلمان التركى على رفضه نشر عشرات الآلاف من الجنود الأمريكيين فى الأراضى التركية . وكانت واشنطن قد اعترفت فى نهاية يناير ٢٠٠٣ بوجود عدد ضئيل من قواتها الخاصة فى شمال العراق ، للقيام بالدور نفسه الذى قامت به القوات الخاصة الأمريكية وعناصر الاستخبارات والمعارضة الأفغانية فى توجيه عمليات القصف والاتصالات خلال حرب الإطاحة بنظام طالبان .

ومن ناحية ثانية ، أعلنت مصادر الأمم المتحدة أن عناصر بعثة الأمم المتحدة المنتشرة على الجانب العراقى من الحدود مع الكويت ، ينسحبون إلى مقر قيادتهم فى منطقة « أم قصر » العراقية القريبة من الكويت ، حفاظًا على سلامتهم . وأوضحت المصادر أن مراقبى هذه البعثة الموجودون فى بغداد توقفوا عن عملهما وطلبت منهم الانسحاب . وكان المتحدث باسم البعثة قد أعلن أنه تم إحداث سبع فتحات واسعة فى السياج الحدودى الكهربائى القائم بين الكويت والعراق ، إلى حد يكفى لدخول سيارات . وأوضحت مصادر الأمم المتحدة أن أكثر من مائة بوابة ستجتازها القوات الأمريكية لدخول العراق ، قد فتحت فى هذا السياج الذى يتجاوز طوله الـ ٢٠٠ كيلومتر .

كما أن رئيس الوزراء أرييل شارون رأس اجتماعًا لحكومته الأمنية لبحث آخر الاستعدادات الداخلية تحسبًا للهجوم الأمريكى الوشيك على العراق . وكان الرئيس

(١) الأهرام ٢٠٠٣/٣/١٢ ، مصر .

الأمريكى جورج بوش قد أجرى اتصالاً هاتفيًا مع شارون مساء ٢٠٠٣/٣/١٨ ترددت أنباء عن أن الرئيس الأمريكى أبلغه خلاله بموعد بدء العمليات العسكرية طبقًا لاتفاق سابق بين الطرفين[١] .

وكانت واشنطن قد تعهدت بإبلاغ حليفها الإسرائيلى بموعد شن الحرب ، حتى تتمكن إسرائيل من تأمين دفاعاتها ، فى حال تعرضها لأى رد عراقى انتقامى على غرار ما جرى خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، عندما لم ترد إسرائيل على أى صاروخ عراقى ألقى عليها فى ذلك الحين .

وأعلن السفير الأمريكى لدى إسرائيل دانييل كيرتزر أن بلاده مع اعترافها بحق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها ، إلا أنها ترغب عند نشوب الحرب فى إجراء مشاورات مقربة مع الدولة الإسرائيلية .

وكانت واشنطن قد أعربت عن معارضتها لتدخل إسرائيل فى الحرب ، وأنها تتوقع منها أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس ، حتى فى حالة تعرضها للهجوم .

وأعلن مسئولون إسرائيليون أن الولايات المتحدة حذرت سوريا وإيران من إثارة التوتر عند الحدود الإسرائيلية - اللبنانية ، حتى لا تؤثر على سير العمليات العسكرية فى العراق .

وقد واصلت إسرائيل تعزيز استعداداتها العسكرية والأمنية تحسبًا للحرب ، حيث بدأ الجيش فى استدعاء المئات من أطقم الاحتياط لبطاريات الصواريخ المضادة للصواريخ والطائرات .

كما دعا الجيش الإسرائيلى المواطنين إلى التزود بالمعدات والمواد اللازمة لإعداد غرفة محكمة الإغلاق للجوء إليها تحسبًا لأى هجوم عراقى بالأسلحة الكيماوية .

لكن الجيش طلب من الإسرائيليين عدم فتح الصناديق التى تحتوى على أقنعة الغاز أو مواد مضادة لانبعاث الغاز أو الأسلحة الجرثومية ، إلا بأمر رسمى مسبق .

غادر مفتشو الأسلحة الدوليون العراق ، كما بدأت الأمم المتحدة فى إجلاء موظفى الوكالات الإنسانية الدولية .. وواصلت البعثات الدبلوماسية وعدد من وكالات الأنباء الأجنبية إجلاء العاملين بها . فيما نصحت بريطانيا رعاياها بمغادرة البحرية والأردن .

---

(١) الأهرام ٢٠٠٣/٣/١٢ .

غادر جميع مفتشى الأسلحة الدوليين العراق صباح ٢٠٠٣/٣/١٩ تنفيذًا لأوامر السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى عنان .

واستقل المفتشون الباقون فى العراق وعددهم ٥٦ شخصًا إضافة إلى العاملين الدوليين المكلفين بتقديم العون وعددهم ٨٠ موظفًا طائرة تابعة للأمم المتحدة من مطار « بغداد » إلى قبرص التى تعد بمثابة القاعدة الخلفية للمفتشين الدوليين .

كما قررت الأمم المتحدة إجلاء موظفى الوكالات الإنسانية الدولية الموجودين فى العراق .. وقد أصدر عنان - بناء على طلب أمريكى - أوامر بمغادرة كافة المفتشين والعاملين فى المجال الإنسانى ووقف العمل ببرنامج البترول مقابل الغذاء .

إن عدة وكالات أنباء أجنبية بدأت فى سحب العاملين بها من بغداد ، وقامت عدة شبكات تليفزيون أمريكية بنقل أفراد أطقمها إلى الأردن .. وأصبح ممثلو روسيا والفاتيكان وكوبا وبولندا الدبلوماسيين الوحيدين الذين أكدوا بقاءهم فى العراق حتى فى حالة اندلاع الحرب .

ونصحت وزارة الخارجية البريطانية رعاياها بمغادرة البحرين بسبب مخاطر الحرب على العراق(١) .

لقد حدد الرئيس الأمريكى جورج بوش خيارين فقط للرئيس العراقى صدام حسين هما مغادرة بلاده مع أبنائه أو مواجهة حرب تشنها الولايات المتحدة فى التوقيت الذى تختاره للإطاحة به ، وحذر بوش ضباط وجنود الجيش العراقى من استخدام «أسلحة دمار شامل» ضد القوات الأمريكية المهاجمة ، وإلا تعرضوا للمحاكمة كمجرمى حرب بعد انتهاء المعارك . كما طالبهم بعدم الامتثال للأوامر العسكرية من القيادة العراقية ، والتحرك بشرف ، وحماية بلدهم عبر السماح بدخول قوات التحالف سلميًا لإزالة أسلحة الدمار الشامل . كما حذرهم كذلك من إحراق آبار البترول . ووعد الشعب العراقى (بتحريره من « الطاغية ») وتحقيق حريته وازدهاره ، مؤكدًا أن الحرب موجهة إلى القيادة العراقية وليس الشعب ! .

---

(١) جريدة الأخبار . ٢٠٠٣/٣/٢٠ ، مصر .

وفى كلمة استمرت ١٣ دقيقة ألقاها فى الثالثة من صباح ٢٠٠٣/٣/١٨ بتوقيت القاهرة ، تحدث بوش بإسهاب عن جهود بلاده لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية . وقال إن واشنطن ولأكثر من عقد من الزمن بذلت مع دول أخرى جهودًا صبورة لنزع أسلحة النظام العراقى دون حرب ، وأن هذا النظام تعهد بالكشف عن كل أسلحة الدمار الشامل التى يملكها وتدميرها كشرط لوقف حرب الخليج عام ١٩٩١ .

وقال اثار : إنه ليس من الضرورى استصدار قرار جديد من الأمم المتحدة لتوفير أساس قانونى لشن حرب على العراق .

كما صرحت الولايات المتحدة بإمكان منح فرق التفتيش الدولية مهلة ٢٤ ساعة فقط لمغادرة العراق قبل بدء الهجوم .

ومن ناحية أخرى ، أعلن الرئيس الفرنسى جاك شيراك استعداده قبول جدول زمنى مدته ٣٠ يومًا لإتمام مهام التفتيش .

وقال وزير خارجيته دومينيك دوفيلبان : إن مقترحات نزع السلاح العراقى سلميًا تعثرت فى ظل الجدول الزمنى غير المرن الذى وضعته واشنطن للحرب على العراق .

ومن ناحية أخرى أعلن كولين باول وزير الخارجية الأمريكية ، أن لحظة الحقيقة قد حانت ، وأن الولايات المتحدة ترفض تمديد الوقت أمام صدام حسين ، وترفض اقتراح فرنسا وروسيا والصين بعقد جلسة لمجلس الأمن . وتساءل باول : لماذا نمنح صدام الوقت . وإن كل ما عليه هو أن يحزم أمره ويرحل مع أسرته ؟ وأكد أن الولايات المتحدة الآن فى لحظة اتخاذ القرار إزاء الخطوة التالية ، وأن قمة الآزور تبحث التحرك المقبل .

وعلى الرغم من أصداء طبول الحرب فى جزر الأزور ، أعلن مصدر دبلوماسى فى الأمم المتحدة أن العراق سيرسل تقريرًا إلى المنظمة الدولية فى غضون يومين عن مخزون الأنثراكس ، الذى أكدت بغداد تدميره من جانب واحد فى عام ١٩٩١[١] .

فى ٢٠٠٣/٣/٢٠ انتهت حرب الكلمات والمعارك الدبلوماسية ، وبدأت حرب القنابل والصواريخ والأسلحة الذكية .. جاء المشهد الأخير لجلسة مجلس الأمن التى

---

(١) جريدة الأهرام – الإثنين ٢٠٠٣/٣/١٧ .

قاطعها وزيرا الخارجية الأمريكية والبريطانية ، بمثابة تشييع لجنازة الأمم المتحدة كأداة لحفظ السلام العالمى .. إذ بعدها بساعات قلائل أصدر الجنرال بوش أوامره بتوجيه الضربة العسكرية للعراق ، دون اكتراث بالشرعية الدولية ، وأصبحت القوة العسكرية هى مفتاح السر لحل الأزمات العالمية فى النظام الجديد . وهو ما لم يدركه العرب حتى الآن .. وهم يدفعون ثمنه عاجلاً وآجلاً ! وبدأت الحرب .

إن أولى ضحايا حرب أمريكا ضد العراق بعد ذلك هى منظمة الأمم المتحدة ، التى وجدت نفسها فى مهب الريح ، مشلولة وعاجزة عن القيام بدورها الذى من أجله أنشئت عقب الحرب العالمية الثانية ، لحماية السلم والأمن العالميين .. ومنع انفراد دولة واحدة بتقرير مصير العالم .

وذلك كله بسبب طغيان القوة الكبرى الوحيدة ، وتصميمها على اتخاذ قرارات انفرادية لا تراعى فيها الضمير العالمى !

وقد كانت الجلسة الأخيرة اليتيمة لمجلس الأمن أكبر دليل على ذلك . فقد نعى هانز بليكس رئيس المفتشين النهاية المؤسفة للمهمة التى كلفه بها المجلس ، وأكد أن تعاون العراق مع المفتشين كان كفيلاً بتحقيق نزع أسلحة الدمار بالطرق السليمة لو أعطى المفتشون الوقت الكافى . ولكن أمريكا تعجلت لغرض فى نفس يعقوب ، وهو تغيير النظام العراقى وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط .

إن مكاسب الولايات المتحدة العسكرية لن ينكرها أحد .. فهى القوة العظمى والقطب الأوحد ، والدولة الأولى التى تملك من التقنية والتكنولوچيا وعناصر القوة ما لا يملكه أحد على وجه الكرة الأرضية .. وبالرغم من ذلك فقد اعترفت بمقاومة عراقية لم تكن فى الحسبان .. وجنود لم يهربوا ولم يستسلموا ، وشعوب لم تستقبلهم بالورود ، وبالتالى جعلوها معركة صعبة وقاسية ومكلفة على الأمريكيين ، وليست مجرد نزهة كما كانوا يعتقدون !

ولكن الأهم من الانتصارات العسكرية هى أن أمريكا قد انهزمت سياسيًا وأخلاقيًا ومعنويًا .. انهزمت يوم ضربت بالشرعية الدولية عرض الحائط قبل أن تضرب العراق ، وقررت الذهاب إلى الحرب دون غطاء دولى أو تفويض من الأمم المتحدة !

وانهزمت يوم قتلت المدنيين الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ العراقيين برغم تعهدها بأنها ستكون حربًا نظيفة ، وستركز على « قطع الرأس » وتغيير النظام .

وانهزمت يوم رفعت العلم الأمريكى مكان العلم العراقى فى أيام الحرب الأولى .. فكشفت عن وجه الاحتلال البغيض ، وأنها تريدها احتلالاً وتدميرًا وليس فتحًا وتحريرًا[1] .

وانهزمت يوم كسبت حقد المحايدين وغضب الثائرين .. واستخفت بعقول وقلوب ودموع ملايين البشر الذين خرجوا من كل أرجاء المعمورة يطالبونها بعدم شن الحرب ووقف حمامات الدم .

كان بإمكان القوة العظمى الوحيدة فى العالم أن تحقق معظم أهدافها « المعقولة » فى إطار من الشرعية الدولية دون أن تلطخ تاريخها بالدماء .. ولكنها اختارت طريق القهر .

* * *

(١) الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٢ ، مصر .

٣ - سـقوط بغـداد

إن الانهيـار السـريع للقـوات العراقيـة المدافعـة عن بغـداد ، وخـاصـة قـوات الحـرس الجـمـهـورى ثم سقـوط بغـداد فـى يد الغـزاة الأمـريكان قـد فـتح البـاب أمـام الكثيـر من التفسيرات لتبرير هذا الانهيار وكيف حدث .

وإذا عـدنا للخلف وقبل بداية العمليـات العـسكرية داخل الأراضـى العراقيـة . نجد أن النظـام العـراقى السـابق قـد أخطـأ فـى حـسـابـاته فـى كـيفـيـة إدارة قـوات التـحـالف للمـعـركـة ، فـقـد اسـتند فـى وضـع خططـهـا العـسكرية الدفـاعـيـة إلى مـعـارك القـوات الأمـريكيـة السـابقـة فى حـرب الخليج الثـانيـة ، وحـرب يوجـوسـلافيـا ، وحـربهـا ضـد أفغـانسـتـان ، وهـى أن تقوم قـوات التـحـالف بعمليـات قـصف صـاروخى ، وجـوى مكثف ، ضد مـواقع حيوية ومهمة داخل المواقع العـراقية لفـترة زمنية من ٣٠ إلى ٦٠ يومًا ، وبعد ذلك تقـوم قوات التحـالف بـدعم من قـوات المعارضـة فى العـراق ، وهى قـوات البشـمرجـة فى الشـمـال ، وقـوات بدر على الحـدود مع إيران ، وتقـوم هذه القـوات بواسطـة الدعم بالزحف نحو العراق .

الدفاعات العراقية

وبنـاء على الفكر العـسكرى العـراقى ، الذى وضـع الخطة الدفـاعـيـة ، وحـيث إن العـراق يملك ٥ فـرق من قـوات الحـرس الجمهـورى ، فـقد تم توزيع هـذه الفرق فى اتجـاه الشـمـال العـراقى وحـمـاية بغداد ، ووصل عـددهـا إلى ٣ فـرق ، وتم وضـع فـرقة فى اتجـاه الحدود مع إيران لإيقاف زحف قوات بدر ، أما الفرقة الأخيرة فتم تقسيمها بين مدينتى أم قصـر والبصـرة ، والسبب فى ذلك أن أم قصـر هى المينـاء العـراقى الوحـيـد والمدينة الوحيـدة التى تطل على الخليج العـربى ، وحـتى لا تسـتغلها قـوات التحـالف فى عـمليـات الإنـزال البـحـرى علـى الميناء والسيطـرة عليهـا تمامًا ، لذا وضـعـت بهـا هذه العنـاصـر من الحرس الجمهورى ، أما مدينة البصرة ، فهى ثانى أكبـر المدن العراقية ، ويجب أن يكون بها عدد كبير من القوات لحمايتها والدفاع عنها .

وخلال وضـع الخطط الدفاعيـة العراقية ، لم يعتمد القـادة بشكل قوى على الجيش النظامى العراقى ، الذى يعتبر تدريبه ضعيفًا ، وتسليحه متقادمًا ، بالنسبة وبالمقارنة مع

قوات الحرس الجمهورى ، وقد تم نشر هذه القوات فى معظم مدن الجنوب العراقى ، ولكن لم يأخذوا أى أشكال دفاعية منظمة .

قوات الحرس الجمهورى

فى أثناء عمليات حصار البصرة ، بدأت قيادة قوات التحالف فى تنفيذ خطة خداع استراتيجى كبرى ، حيث أعلنت القيادة أنها تطلب دعمًا للقوات ، وبدأت الفرقة الرابعة المشاة الميكانيكى فى التحرك ، وذلك بسبب المقاومة العراقية الشرسة ، كما طلبت عمليات الدعم اللوجيستى للقوات الموجودة ، وكان الهدف من هذا الخداع ، هو نصب شراك للقيادة العراقية فى أن تتخيل أن المقاومة قد أثرت على التحالف ، فيتم تحريك عناصر من الحرس الجمهورى التى تحمى العاصمة بغداد لدعم القوات الموجودة فى البصرة ، وقطع عمليات الدعم اللوجيستى ، والقضاء على عناصر قوات التحالف فى تلك المنطقة ، وقبل وصولهم إلى مشارف بغداد وتنجح الخطة العراقية فى الدفاع عن بغداد .

هذا ما اقتنعت به بالفعل القيادة العراقية ، وأصدرت أوامرها بخروج لواءين من الحرس الجمهورى من بغداد فى اتجاه البصرة ، ولكن ما إن بدأت هذه القوات فى التحرك ، ووصلت إلى المكان المحدد من قبل قوات التحالف حتى قامت قوات التحالف بعملية التفاف حول القوات العراقية ، وبدأت عمليات قصف جوى مكثف شاركت فيه جميع الطرازات من الطائرات المقاتلة ، بالإضافة إلى الطائرات الأباتشى ، أيضًا قصف مدفعى مكثف من القوات المتحالفة ، واستطاعت عمليات القصف المكثف القضاء على معظم القوات العراقية التى تم الدفع بها ، وقد وقع النظام العراقى فى الفخ بمنتهى الدقة ، وأخطأ كثيرًا عندما قام بدفع هذه القوات دون أى غطاء جوى لها ، بالإضافة إلى أنه لا يملك هذا الغطاء .

وبعد أن تمت هذه الموقعة ، بدأت الفرقة الثالثة للمشاة الميكانيكى الأمريكية فى التقدم السريع باتجاه بغداد ، وقامت الفرقة الأولى لمشاة البحرية (المارينز) بالتقدم هى الأخرى فى اتجاه بغداد لتقديم الدعم للفرقة الثالثة .

ومع بداية أول أيام القتال ، أسقطت القوات الحليفة ٤٠ صاروخًا على بغداد وبعض المناطق المهمة داخل العراق ، وتوقعت القيادة العراقية أن خططها الدفاعية التى

وضعتها سليمة ، لكنها فوجئت فى اليوم الثانى بهجوم برى يتكون من أكثر من ٢٠٠٠ دبابة وعربة مدرعة وأكثر من ١٤٠ ألف مقاتل أمريكى بريطانى ينتشرون على ٥ محاور استراتيچية داخل الجنوب من اتجاه الكويت ، والمحاور هى صفوان والزبير والرميثة والفاو ، أم قصر ، واستطاعت القوات المتحالفة السيطرة على المدن العراقية الأربع الأولى .

معركة أم قصر

بالنسبة لمدينة أم قصر ، فكانت تعلم قوات التحالف بوجود قوات الحرس الجمهورى بها ، ولذا تم وضع هدف أساسى ، فى بداية المعركة ، وهو الدخول السريع إلى المدينة ، للوصول إلى الميناء فى محاولة للسيطرة عليها أولاً ، وكانت هناك مجموعات كبيرة من الحرس الجمهورى داخل الميناء ، وقد تعاملت معهم قوات التحالف دون أى عمليات قصف مكثف حتى لا يتم تدمير الميناء ، واستمرت معركة الميناء للقضاء على عناصر الحرس لمدة يوم كامل ، وفى اليوم الثانى سقطت فى أيدى قوات التحالف بالكامل ، وبدأت فى تأمينها ، ووضع تحصينات بها ، حتى لا يتم أى هجوم مضاد فى محاولة للعراقيين لاستعادة الميناء مرة أخرى .

وبعد ذلك بدأت القوات المتحالفة الموجودة فى أم قصر ، فى العمل على القضاء على عناصر الحرس الجمهورى داخل المدينة ، حيث إنهم كانوا يستخدمون بعض المنازل وبعض المواقع داخل المدينة ، ودون أى تشكيلات دفاعية تذكر ، لذا فعمليات تتبع هذه العناصر كانت مرهقة بالنسبة لقوات التحالف ، وأخذت وقتًا طويلاً استمر إلى ٤ أيام لتتبع العناصر والقضاء عليها ، وبالفعل حدث ذلك وسيطرت على المدينة ، بعد عمليات الإرشاد عن العناصر التى أسهم فيها بعض أهالى مدينة أم قصر .

معركة البصرة والخداع

وفى أثناء عمليات السيطرة على المواقع الخمسة الرئيسية ، كانت تتحرك القوات الأخرى متخذة الطريق السريع فى اتجاه مدينة البصرة لفرض حصار عليها ، مع تنفيذ عمليات قصف جوى وصاروخى مكثف على المدينة ، يستهدف مواقع الحرس الجمهورى داخل المدينة ، ومع فرض الحصار ، بدأت عمليات الاستنزاف لمجموعات الحرس الجمهورى فى المدينة ، ومحاولة التقدم نحو بغداد بعد الاستيلاء على الميناء .

شنت القوات البرية الأمريكية هجومًا شاملاً ضد مواقع أربع فرق رئيسية للحرس الجمهورى العراقى فى عدة مناطق تشكل معًا قوسًا يحمى العاصمة بغداد من الجنوب ، وأعلن ضباط ميدانيون أمريكيون ومراسلون غربيون يرافقون القوات الغازية أن الهجوم تحول إلى اشتباكات ضارية على محورين أحدهما تركز على مدينة كربلاء بهدف تأمين رأس جسر لعبور نهر الفرات والتقدم شمالاً باتجاه بغداد ، والثانى استهدف تطويق مدينة الكوت على نهر دجلة لعبور جسر استراتيجى على مشارفها ومواصلة التحرك شمالاً باتجاه العاصمة .

معركة المطار

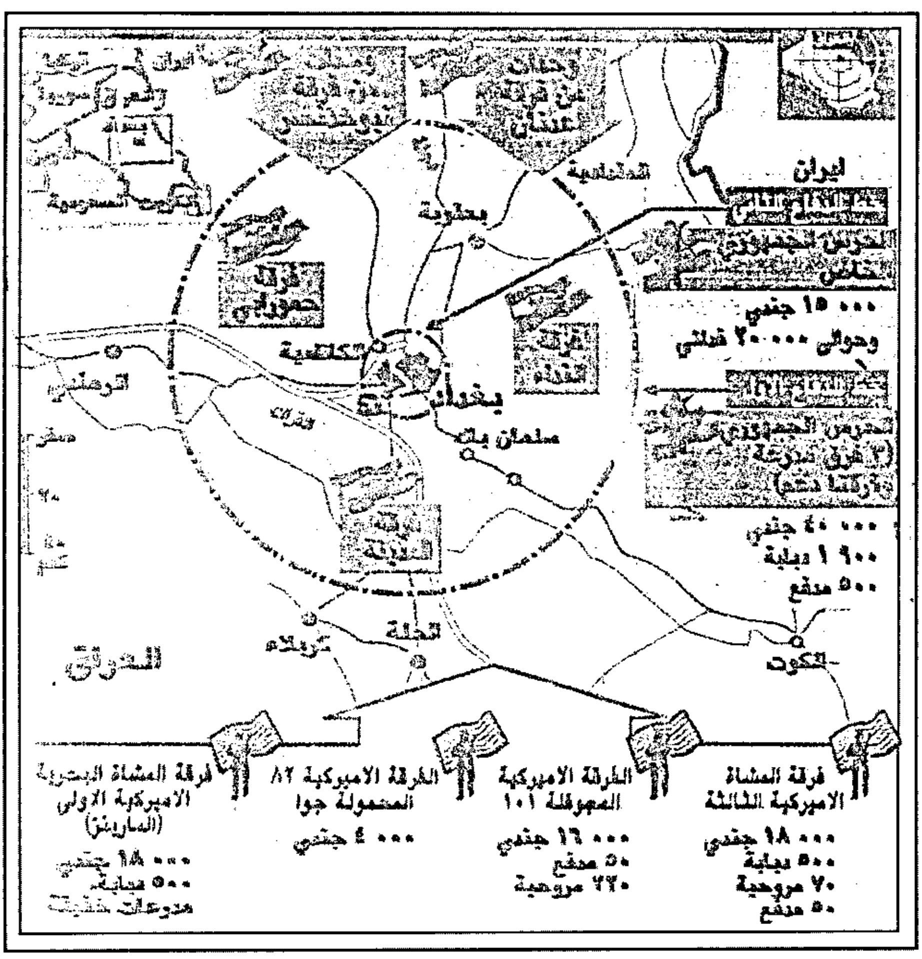
وقد وضع لهذه القوات أول هدف ، وهو السيطرة على مطار بغداد الدولى ، الذى يعد أهم موقع استراتيجى فى بغداد ، وكان يؤمن المطار مجموعات من الحرس الجمهورى ، وعناصر من المتطوعين العرب ، واستطاعت قوات المارينز اقتحام المطار ليلاً ، والسيطرة عليه بالكامل[1] ، وذلك بعد أعمال قتال شرسة مع عناصر تأمين المطار ، حتى تم القضاء عليهم ، واحتلال المطار .

أعلنت القوات الأمريكية أنها تمكنت من الوصول إلى « مطار بغداد الدولى » . بالقرب من مطار بغداد توجد قرية «الرضوانية» التى تضم عددًا من القصور الرئاسية، والتى يتواجد بالقرب منها لواءان عراقيان مجهزان بأحدث أنواع الأسلحة .. وفى مقدمة مهامها توفير الحماية الخاصة .

كان آمر اللواء الأول قائدًا عراقيًا يدعى « اللواء محمد مصطفى عزيز » قد أدرك بحسه العسكرى ، وعبر اطلاعه على تحركات جماعة « مجاهدى خلق » أن هناك «خيانة» قد وقعت ، فحاول على الفور الاتصال بقيادته.. إلا أن محاولاته باءت بالفشل.. فاستعاض عن ذلك بالتصرف التلقائى بعد أن قدر خطورة ما يحاك من حوله .. حيث قام بتحريك قواته ، وافتعل برقية حرك بها القوات تحمل رقم ٧٦/أ ، وحدد ساعة الإنشاء أو التحرك ٧,٣٥ مساءً ، وحملت البرقية توقيع « صدام حسين » .. ثم سرعان ما بعث بها إلى آمر اللواء الثانى .

---

(١) جميل عفيفى : مقال بجريدة الأهرام ٢٠٠٣/٥/١٠ .



رسم توضيحي يظهر محاور الهجوم الأمريكي البريطاني على وحدات الحرس الجمهوري المدافعة عن بغداد

رسم توضيحى يظهر محاور الهجوم الأمريكى البريطانى على وحدات

الحرس الجمهورى المدافعة عن بغداد

وبالقرب من تلك المناطق .. توجد معسكرات خاصة لجماعة « مجاهدى خلق » الإيرانية المعارضة لنظام الحكم الإيرانى ، والتى احتضنها العراق بقيادة مسعود رجوى لسنوات طويلة .. وتحمل تبعات استضافتها فى التوتر المتبادل والثارات الدفينة التى خيمت على أجواء العلاقات الإيرانية العراقية .

وبدلاً من أن يحفظ « رجوى » وجماعته الجميل للعراق على أن تحمل تبعاتهم طيلة هذه السنوات .. عقد هو الآخر صفقة مع القوات الأمريكية ضد النظام فى العراق .. ليوجه بذلك طعنة أخرى غادرة فى مواجهة العراق الذى وفر له الأمن والحماية على مدار سنين طويلة مضت .

فعبر عمليات تنسيق مع القوات الأمريكية .. انسحب « مجاهدو خلق » من معسكراتهم القريبة من مطار بغداد بنحو ٢٥ كيلومترًا ، حيث استقرت قوات تلك الجماعة فى منطقة « نادى الفارس » بعد أن سلموا معسكراتهم السابقة للقوات الأمريكية(١) . حدث ذلك يوم السادس من إبريل ٢٠٠٣ .

بمقتضى ذلك الأمر تحركت قوات اللواءين ، حيث قامت بعملية التفاف عكسية خلف المنطقة المكشوفة بالقرب من المطار .. وهى منطقة « بساتين » حيث بدأت تلك القوات معركة عنيفة ضد القوات الأمريكية فى الساعة ٨,٤٥ من مساء ذلك اليوم .. تكبد فيها الأمريكان نحو أربعمائة جندى قتلوا .. فيما استشهد نحو ١٥٠٠ من الضباط والجنود العراقيين .. وقيل إن اللواء « محمد مصطفى عزيز » قائد اللواء العراقى الأول وقع فى أسر القوات الأمريكية .

وبحسب وصف القادة العسكريين الأمريكيين فقد أطلقوا على هذه المعركة «معركة الليلة السوداء» والتى كانت واحدة من أخطر المعارك التى واجهت الأمريكيين فوق أرض العراق .

معركة المطار

وقد تحدث الكثير من الخبراء العسكريين وشهود العيان عن معركة المطار التى كانت حاسمة فى القضاء على الجزء الأكبر من المقاومة العراقية المسلحة ، حيث ذكروا أن القوات العراقية قد نجحت بالفعل فى شن هجوم مضاد بقوة لواءين إلى ثلاثة ألوية

(١) جريدة الأسبوع – إبريل ٢٠٠٣ .

استطاعت من خلال معركة امتدت طوال الليل طرد طليعة القوة الأمريكية التى دخلت المطار ، بل حاصرت وأسرت البعض منها ، ولكن ما حدث بعد ذلك يظل من أسرار المعركة حيث كان رد الفعل الأمريكى عنيفًا واستخدم خلاله نوعًا من الأسلحة وصفه أصحاب المنازل القريبة من المطار بأنه كان مرعبًا صوتًا وصورة ، حيث استطاعوا سماع أصوات دوى القنابل والصواريخ على الرغم من بعد منازلهم عن المطار ، بل استطاع الكثير منهم أن يشاهدوا الأضواء والغبار التى نجمت عن انفجارات تلك القنابل التى لم يعرف حتى الآن نوعية التكنولوچيا التى استخدمت فيها ، واستطاعت أن تبيد هذا العدد الكبير من القوات العراقية فى زمن قياسى(١) .

ومع احتلال المطار ، نفذت القوات المتحالفة خطة خداع استراتيچى للمرة الثانية ، حيث تم تسريب معلومات أن عملية الاستيلاء على المطار تمت بواسطة إنزال جوى لعناصر محدودة لقوات التحالف ، ويمكن أن تدمر هذه القوات لو شن عليها هجوم مضاد بواسطة عناصر الحرس الجمهورى ، وعلى الفور وقعت القيادة العراقية فى نفس الفخ مرة أخرى ، فتم دفع لواءين مدرعين من قوات الحرس الجمهورى ، التى كانت تحصن بغداد ، وكان من مهامها الرئيسية حماية منطقة القصور الرئاسية العراقية ، وعمق بغداد .

وبدأت هذه القوات فى عمليات قصف ضخم للمطار فى محاولة لإبعاد القوات المتحالفة ، ونفذت الخطة حيث بدأت القوات المتحالفة الموجودة داخل مطار بغداد فى التقهقر للخلف فى اتجاه منطقة أبو غريب على مشارف بغداد ، ولم تفطن القوات العراقية لهذه الخدعة ، وتتبعت القوات الأمريكية معتقدة أنها ستقوم بتدمير هذه القوات ، وكذا الوصول إلى حدود نقطة يصعب على قوات التحالف الوصول إلى بغداد ، وفى نقطة تم تحديدها بعناية ، حيث تجمعت القوات العراقية ، شنت قوات التحالف أعنف قصف جوى وصاروخى ومدفعى على هذه القوات ، حيث تمت إبادتها ، فى أكثر المعارك ضراوة وشراسة ، وراح فيها آلاف من قوات الحرس الجمهورى .

ومع الانتهاء من تدمير هذه العناصر ، تمت على الفور عملية تطوير للهجوم لقوات التحالف ، حيث أصبحت الطرق خالية أمامهم فى الوصول إلى بغداد ، حيث تمت

(١) جريدة الأهرام – ٢٠٠٣/٦/٢٨ .

السيطرة مرة أخرى على المطار ، وبدأت القوات فى الزحف باتجاه مناطق القصور الرئاسية ، وتأمينها ، حتى تم الوصول إلى الجسور ، والدخول إلى وسط العاصمة بغداد دون مقاومة بعد القضاء على جميع عناصر الحرس الجمهورى الموجودة لحماية بغداد ، من خلال خدعتين للقوات المتحالفة ضد القيادة العراقية ، فى أقل من أسبوع واحد ، دمرت فيها مئات الدبابات والعربات المدرعة ، وراح ضحيتها آلاف من قوات الحرس الجمهورى[١] .

وقد ساعد هذا النصر السريع على انهيار المقاومة العراقية المسلحة معنويًا ، وساهم إلى حد كبير فى تسهيل مهمة القيادات العراقية التى تعاونت مع القوات الأمريكية فى إقناع البقية من قوات الجيش العراقى بالانسحاب وترك أسلحتها على أساس أن المعركة قد أصبحت محسومة لصالح القوات الأمريكية .

كانت القوات العراقية قد وضعت خطة للدفاع عن العاصمة بغداد فى حالة تقدم القوات الأمريكية للاستيلاء عليها .

وكانت القوات الأمريكية قد أطبقت على بغدا من أربعة اتجاهات فجر ، بعد ليلة وصفت بأنها الأهدأ على الإطلاق منذ بدء الحرب ضد العراق ، نظرًا لقلة الغارات الجوية خلالها .

واكتسحت وحدات من مشاة البحرية (مارينز) بغداد من جهة الشمال الشرقى ، حيث استولت على « مدينة صدام » وهى حى يضم نحو مليونى نسمة غالبيتهم من الشيعة ، ولم تواجه القوات المهاجمة بمقاومة تذكر ، وتقدمت وحدات من الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى من الشمال الغربى والجنوب الغربى ، فى حين انطلقت وحدات أخرى من المارينز من قاعدة الرشيد الجوية باتجاه مركز المدينة ، وطوقت فى طريقها جميع الوزارات والمصالح الحكومية وما تبقى من قصور رئاسة . فضلاً عن مقر اللجنة الأوليمبية العراقية التى كان يرأسها عدى النجل البكر للرئيس العراقى صدام حسين ، وأضرمت النار فى المبنى لاحقًا .

---

(١) جميل عفيفى . مقال له بجريدة الأهرام ٢٠٠٣/٦/٥ .

إن جنود « المارينز » سيطروا على إدارة الأمن العام (المباحث العراقية) ومقار مختلفة من نطاق المبنى ، وسيطرت كذلك على معسكر تدريبى رئيسى تابع لحزب البعث فى الحى الغربى من بغداد ، والذى يشرف على وسط العاصمة .

المعركة الأخيرة على جسر الجمهورية

ذكر مراسل وكالة الأنباء الفرنسية (أ. ف. ب) أن عناصر من المقاومة العراقية خاضت معركة شرسة صباح ٢٠٠٣/٤/٩ لمدة نحو ساعتين مع طابور من المدرعات الأمريكية قبل أن تستقر الأوضاع نسبيًا للقوات المهاجمة ، وأوضح التقرير أن دبابات إبرامز أمريكية فتحت النار من رشاشاتها الثقيلة ، وأطلقت بعض القذائف على مواقع تحصن بها مسلحون عراقيون على الضفة الشرقية من نهر دجلة لمنع تقدم الدبابات على جسر الجمهورية ، وأدى تبادل القصف بين الجانبين إلى ارتفاع سحابة من الدخان الكثيف فى أجواء المنطقة ، وانتهى هذا الاشتباك فى نحو السابعة صباح ٤/٩ بتوقيت القاهرة[1] .

ولقد اعتمدت تلك الخطط على الدفاع عن بغداد بمسافة تبعد ٢٥ كيلومترًا من مركز العاصمة .. حيث تمكن العراق من تشييد سبعة خطوط دفاعية فى مناطق الحقول الزراعية المحيطة ببغداد .. وأن الفاصل بين كل خط دفاعى والآخر نحو ألفين وخمسمائة متر ، وهى عبارة عن براميل من النفط الخام ، ومادة تى. إن. تى ، ومتفجرات أخرى وضعت بعمق خمسة مترات ، وتحيط ببغداد من كافة الاتجاهات .. حيث تضمنت الخطة ربط كافة هذه الخطوط الدفاعية بكنترول مركزى .

كانت الخطة المعدة تقضى باستدراج القوات الأمريكية للوصول إلى المنطقة المحيطة ببغداد - وهو ما أعلن عنه وزير الإعلام محمد سعيد الصحاف - وكانت تقضى بانتظار تمركز القوات الغازية وآلياتها فى تلك المنطقة .. ثم يجرى تفجير الخطوط الدفاعية من خلال الكنترول المركزى .. الأمر الذى سيحول تلك المنطقة إلى «جهنم» .. ويوقع أعدادًا هائلة من القتلى فى صفوف القوات الأمريكية قدرتها التقارير والتوقعات العراقية بنحو ٢٥ ألفًا على الأقل ، معتبرة أن من ضمان ذلك أن يدفع

---

(١) جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٤/١٠ ، مصر .

واشنطن للتراجع عن عدوانها ، والبحث عن صيغة تفاهمية جراء هذا العدد الضخم من القتلى[١] .

حين وصلت هذه المعلومات والخطط العسكرية العراقية للقيادة الأمريكية كانت الولايات المتحدة قد استعدت لها عن طريق شراء عملاء لها فى القيادة العسكرية العراقية ، واعتمدت عليهم فى إفشال هذا المخطط . وقد كان .

أعلن وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد أن هناك اتصالات بجميع الوسائل الممكنة مع قوات الحرس الجمهورى العراقية والقوات الخاصة التابعة للحرس الجمهورى - ليس فقط لإقناعها بالاستسلام وإلقاء أسلحتها . بل للإطاحة بالرئيس صدام حسين وعصيان أوامر نظام وصفه رامسفيلد بأنه يلهث قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة . وقال رامسفيلد - فى كلمة أمام أعضاء الكونجرس - إن الولايات المتحدة مازالت تأمل فى رحيل صدام قبل أن تصل الحرب إلىّ ذروتها ، وذلك فى إشارة إلى رحلة « الصدمة والرعب » التى طالما توعدت بها واشنطن القوات العراقية . وأشار رامسفيلد إلى أن شخصًا سيشارك فى استخدام أسلحة دمار شامل أو يساند ذلك النظام فى بغداد فإنه سيتمنى لو لم يفعل ذلك .

كشف الجنرال تومى فرانكس قائد الحملة العسكرية الأمريكية على العراق أن عددًا من كبار ضباط الجيش العراقى الذين كانوا يتولون قيادة القوات المسئولة عن الدفاع عن عدد من المدن الرئيسية فى العراق قد تقاضوا رشاوى من الولايات المتحدة لمنع قواتهم من قتال القوات الأمريكية الخاصة أثناء الحرب .

وتؤكد تصريحات الجنرال فرانكس ما سبق نشره من سيناريوهات عن صفقة بين القوات الأمريكية وكبار لواءات الجيش العراقى والقوات الخاصة للحرس الجمهورى العراقى التى أشارت إلى تقديم رشاوى لكبار القادة العسكريين العراقيين مقابل التخلى عن الدفاع عن بغداد ، ويشير المحللون إلى أن قبول العراقيين للرشاوى كان وراء سقوط بغداد بشكل مفاجئ وسريع فى التاسع من إبريل ٢٠٠٣ .

(١) مصطفى بكرى . مقال لسيادته بجريدة الأسبوع ٢٠٠٣/٤/٩ .

إن عملاء المخابرات والقوات الخاصة الأمريكية قاموا قبل فترة من اندلاع القتال بدفع مبالغ مالية لعدد من الضباط العراقيين الذين رأى القادة العسكريون الأمريكيون ضرورة شراء تأييدهم لضمان تحقيق نصر عسكرى سريع بأقل عدد من الضحايا .

وقال إن هؤلاء الضباط اعترفوا بأنهم لم يعودوا يدينون بالولاء لصدام حسين ، وقرروا عدم الدفاع عن مواقعهم فى مواجهة قوات التحالف التى تحركت صوب العراق من الكويت .

وأوضح فرانكس : لقد تلقيت رسائل من جنرالات عراقيين قالوا فيها : إننا نعمل معكم الآن ، وقال أحد قيادات وزارة الدفاع الأمريكية إن الرشوة التى قدمت لأبرز القادة العراقيين توازى تكلفة صاروخ « كروز » الذى تتراوح قيمته ما بين مليون و٢,٥ مليون دولار ، وقال إن تقديم هذه الرشاوى حقق الهدف المطلوب[١] .

البداية .. كانت محاولات أدمنتها الأجهزة الأمريكية والبريطانية جيدًا .. التركيز على شراء « القطط السمينة » القادرة على التأثير والفعل .. والقريبة جدًا من مركز اتخاذ القرار .. و « القطط السمينة » هنا .. فى الدائرة المحيطة بالرئيس العراقى صدام حسين .. ولكن .. كيف الوصول إليهم .. وما هى المسالك والدروب التى تقود إلى « فك شفراتهم » و « حل طلاسمهم » .

الطريق كان للأسف سالكًا ، بل ومعبدًا - ولطالما كرره المسئولون الأمريكيون والبريطانيون .. حين أعلنوا فى العديد من مؤتمراتهم الصحفية أنهم على اتصال بكبار القادة العسكريين .. ورغم تكرار ذلك .. لكن يبدو أن القيادة العراقية التى أسلمت «مراكزها الحساسة » لبعض ذوى القربى .. ظنت أن اختراق دائرة « العصب العائلى » هى أقوى من كل المحاولات .. مهما كانت .. وأن فتح ثغرة فى الجدار المحيط بمركز القرار هو المستحيل بعينه[٢] .

لقد تم الكشف عن أسرار لم تنشر من قبل عن الحرب على العراق .. أسرار تلقى أضواء جديدة - ومختلفة - على الاستراتيجية التى اتبعتها الولايات المتحدة لإنزال الهزيمة بنظام صدام حسين . أن فرقًا عسكرية ومخابراتية أمريكية قد عملت فى

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/٣/٢٢ ، مصر .

(٢) محمد سيد أحمد ٢٠٠٣/٨/٢١ .

العراق قبل إشعال الحرب بثلاثة أشهر على الأقل .. وقد قامت هذه الفرق بعقد اتفاقات مع العديد من القادة العسكريين العراقيين ، ودعتهم إلى عدم الدخول فى معارك مع القوات الأمريكية عند بدء الحرب . وأكدت مصادر أمريكية رسمية أنه حتى بعد بدء الحرب تلقت الإدارة الأمريكية تأكيدات من مسئولين عراقيين على مستوى عال من بينهم وزير الدفاع سلطان هاشم باستعدادهم للتعاون مع أمريكا من أجل وضع نهاية سريعة للحرب ..

وقد أشارت الصحيفة الأمريكية إلى أن مبنى وزارة الدفاع العراقية لم يتم قصفه خلال الحرب ، كما أشارت إلى أن استمرار البث الإذاعى والتليفزيونى العراقى أثناء الحرب كان مقصودًا ، والهدف منه السماح لوزير الدفاع العراقى بإرسال إشارات سرية للقوات العراقية عبر شاشات التليفزيون بعدم القتال .. وليس معروفًا حتى الآن مصير سلطان هاشم ، وسط أنباء حول إطلاق الرصاص عليه ، أثناء الحرب على أيدى مؤيدين لصدام حسين .

كما ترددت أنباء أخرى عن نجاته ، وأن عائلته أجرت مراسم جنازة « مصطنعة » لإعطاء الانطباع بأنه قتل وتسهيل عملية هروبه .. وكشفت مصادر مخابراتية أن الفرق العسكرية التى عملت فى العراق قبل اندلاع الحرب قد تمكنت من إقناع مئات الضباط العراقيين بعدم القتال وإرسال أسرهم إلى مخابئ آمنة .. كما أكدت أن الضباط قاموا بعمليات تخريب ، وساعدوا فى تسريح قواتهم مع بدء الحرب حتى لا يتورطوا فى القتال .. كما أكدت هذه المصادر أن القوات الأمريكية قد ساعدت على تهرب العديد من كبار القادة العسكريين والمخابراتيين العراقيين الذين تعانوا مع قوات الغزو الأمريكيين .

وليس بمستبعد أن تكون هناك مبالغات فى إحكام تطبيق المخطط الأمريكى .. ولكن القصة تتسق مع تصريحات أدلت بها رغد ابنة صدام حسين ، بعد تلبية عائلته دعوة الملك عبد الله باتخاذ الأردن ملاذًا لها . قالت إن أباها قد تعرض لخيانة كبرى .. ومن المؤكد أن قطاعات من القوات المسلحة العراقية قد تخلت عنه .. ولكن ، من منظور بعض قادة هذه القوات ، لم تكن بغريب استجابتهم للمنطق القائل بأن المحافظة على العراق وتجنبه التعرض لدمار واسع هو أسلم سبيل لسلامة العراق .

وكان لدى الرئيس صدام شكوك فى ولاء أجهزة المخابرات العراقية له ، وكذلك فقد أصدر أوامره بتصعيد عدد من أقربائه كقيادات جديدة تعمل جنبًا إلى جنب مع القيادات الحالية للمخابرات ، وكذلك الأمر بالنسبة للاستخبارات العسكرية ، ولكن يبدو أن هذه الخطوة جاءت متأخرة تمامًا . لأن العناصر التى كانت تتعاون مع الجانب الأمريكى استطاعت أن تحقق خطوات كبيرة فى الحركة والتقدم فى داخل بغداد[1] .

كشفت مجلة «لو جورنال دو ديمانش» الفرنسية فى عددها الأسبوعى ٢٠٠٤/٢/٥ عن تعرض الرئيس العراقى صدام حسين لخيانة من ابن عمه ماهر سفيان التكريتى الذى كان مساعدًا لقصى ابن صدام فى قيادة الحرس الجمهورى العراقى . وأشارت المجلة إلى أن ماهر سفيان أمر قواته بعدم الدفاع عن بغداد إثر اتفاق عقده مع الأمريكيين .

واستندت المجلة إلى تصريحات اللواء مهدى عبد الله الدليمى ، وهو أحد المسئولين عن الدفاع عن العاصمة العراقية فى حديث للقناة الثانية الفرنسية التى قال فيها إنه فى ٤ إبريل ٢٠٠٣ (يوم سيطرت القوات الأمريكية على مطار بغداد المعروف بمطار صدام) فقدت القوات العراقية السيطرة على مدينة بغداد ، وعندها طلبنا الأوامر من اللواء سفيان التكريتى فجاءت الأوامر منه واضحة وصريحة بعدم القتال والانسحاب .

وأشارت المجلة إلى أن شهود عيان أكدوا أن صدام حسين قال إنه تعرض للخيانة خلال سيره فى أحد الشوارع فى بغداد يوم ٧ إبريل .

ونقلت المجلة عن مصدر عراقى أن سفيان التكريتى عقد اتفاقًا مع الأمريكيين منذ نحو عام يقضى بعدم اشتراك ١٠٠ ألف جندى من قوات الحرس الجمهورى فى القتال، وأنه اقتيد مع عائلته سرًا فى ٨ إبريل على متن طائرة « سى ١٣٠ » إلى قاعدة أمريكية.

وكانت القوات الأمريكية قد أعلنت فى ٨ إبريل ٢٠٠٣ أن سفيان التكريتى قتل عشية سقوط بغداد . وتحدثت المجلة الفرنسية عن وجود العديد من الخيانات الأخرى التى قام بها عدد من المقربين من صدام من بينهم عبد الرشيد التكريتى الذى كان يطلع القوات الأمريكية على تحركات الجيش العراقى وتحركات عدى نجل صدام . كما

(١) جريدة الأهرام – مقال بقلم محمد سيد أحمد – ٢٠٠٣/٨/٢١ .

أشارت إلى قيام ضابط بالقصر الجمهورى بتسليم الأمريكيين معلومات عن مكان وجود صدام فجر يوم ٢٠ مارس و٧ إبريل فى حى المنصور ، وذكرت المجلة أنه تمت تصفية هذا الضابط .

ويجىء هذا التحقيق بعد يوم واحد من إعلان الجنرال الأمريكى تومى فرانكس قائد العمليات العسكرية فى العراق عن قيام القوات الأمريكية والأجهزة الاستخباراتية برشوة عدد من قيادات الجيش العراقى لمنع قواتهم من القتال فى مواجهة القوات الأمريكية .

وكانت صحيفة « واشنطن تايمز » الأمريكية قد ذكرت فى عددها الصادر ٢٠٠٣/٥/٢٤ أن فريقًا من المخابرات العسكرية الأمريكية عثر فى العراق على نحو ١٠ جوازات سفر فرنسية صفحاتها فارغة ، وأن مسئولين أمريكيين يعتقدون أن جوازات سفر أخرى صادرة من باريس قد تكون سمحت لعدد من المسئولين العراقيين بالفرار خارج البلاد .

الكل فى العراق كان يعرف تفاصيل العلاقة الحميمة التى تربط الرجلين « صدام وماهر » .. فلقد احتل موقعًا فريدًا فى قلب الرئيس العراقى .. وكان معنيًا بالحفاظ على أمنه الشخصى ، حيث تحمّل تلك المسئولية بجدية وكفاءة ومثابرة على مدى سنوات طويلة مضت .. وكان بحكم موقعه المقرب .. معنيًا بنقل التعليمات التى يصدرها صدام إلى العديد من الجهات العسكرية والمخابراتية فى البلاد .. وهى معلومات تقع كلها تحت بند « سرى جدًا » .. أى أنها تشكل « قلب وعقل القرار العسكرى والسياسى فى العراق » .

ولكن .. يبقى السؤال : كيف استطاع الأمريكان الوصول إلى الفريق ماهر سفيان التكريتى .. وكيف نجحوا فى تجنيده[1] ؟

بحسب المصادر الهامة .. فإن عملية التجنيد سارت فى دروب متعددة .. واتخذت مسارات متنوعة .. غير أن أكثر القنوات تأثيرًا .. تمثلت فى اتصالات أجراها عدد من الضباط الهاربين لديهم معرفة وثيقة به ، مستخدمين فى أداء مهمتهم شخصية عراقية « كقناة مرور » إليه .. وهى من الشخصيات المقربة جدًا إليه .

(١) جريدة الأسبوع . مصر ٢٠٠٣/٥/٥ .

كان الوصول إلى مفاتيحه .. وفك شفرته يتحرك فى اتجاهين متوازيين .. أولهما يقدم إغراءات لا قبل له بها .. تبدأ بعرض مبلغ ٢٥ مليون دولار تودع فى حساب خاص به بالولايات المتحدة .. وتمتد إلى الإيحاء بأنه قد يكون رجل العراق القادم .

أما ثانيهما .. فقد اشتمل على تحذيره من مغبة الرفض .. أو التردد .. مستخدمين فى ذلك كافة وسائل التأثير النفسى والجسدى .. ومنها أن معركة بغداد خاسرة .. وأن مستقبل صدام حسين محكوم عليه بالانتهاء .. وأن أمريكا التى تخوض معركتها الفاصلة لن تتردد أبدًا فى قصف بغداد بالقنابل النووية التكتيكية إذا ما استعصت المدينة على السقوط فى يدها .

وما بين الإغراءات والتحذيرات .. وحيرة الرجل .. جاءته التطمينات بأن «خيانته» سوف تبقى طى الكتمان ولن يعلم بها أحد .. وأنه وعائلته سينقلون فورًا إلى الولايات المتحدة مع أول دخول للقوات الأمريكية إلى داخل بغداد .. وقبل أن يكتشف أحد «صفقة الخيانة» .

ومع اكتمال فصول الصفقة .. كانت ملامح الخيانة قد بدأت تخيم فوق بغداد .. فالفريق ماهر سفيان التكريتى .. وبحكم قربه من الرئيس العراقى كان على اطلاع تام بمختلف خطط المواجهة العراقية .. بل وكان من القلائل الذين يعرفون كل شىء .. فقد كان مصدر ثقة الرئيس و « مستودع أسراره » .. وأقرب رجالاته وأكثر المفضلين لديه وابن خالته « الفريق » ماهر سفيان التكريتى . قائد قوات الحرس الجمهورى الخاص[١] .

فالوزير السابق ، الذى يبدو أن أذى لم يصبه هو أو أيًا من أفراد عائلته ، كان أحد أبرز قادة التفاوض مع القوات الأمريكية عقب حرب الكويت فى العام ١٩٩١ .. ولعلنا نذكر هذا المشهد الذى تكرر القنوات الفضائية إذاعته ، والذى يبدو فيه الفريق سلطان بجوار بعض العسكريين العراقيين فى إحدى الخيام الواقعة على منطقة الحدود العراقية فى مواجهة قائد القوات الأمريكية فى الحرب الجنرال نورمان شوارسكوف وإلى جواره قائد القوات المشتركة الفريق خالد بن سلطان .. والوزير السابق الذى بشر خلال أحد المؤتمرات الصحفية التى عقدت تحت القصف فى بغداد قبل السقوط

(١) جريدة الأسبوع . مصر ٢٠٠٣/٥/٥ .

الأخير بأن الأمريكيين سوف يصلون بعد فترة قد تصل إلى عشرة أيام إلى بغداد .. مع أن قواعد العلم العسكرى ، والتعبئة المعنوية تتعارض مع مثل هذه التصريحات « المحبطة للمعنويات » .

هكذا أسلمت القيادة العراقية ظهرها .. لمن أغمدوا سيوفهم فيها بلا شفقة .. وغرسوا خناجرهم فى ظهر الوطن فباعوه .. ودمروه .

لقد سلك القطار الأمريكى طريق عدد من ضباط الجيش ورجال المخابرات السابقين .. متجهًا صوب محطة بعض العملاء الذين يجيدون الهبوط عند مواقع مؤثرة.. وقد كان لهم ما أرادوا .. فسرعان ما استقل قطارهم ثلة من ضعاف النفوس .. من ضباط وموظفين .. وشخصيات كانت موضع ثقة الرئيس العراقى صدام حسين .. وأركان حكمه .. وعبر هؤلاء راحت بوابات « القطار » تحمل كميات لا بأس بها من المعلومات بالغة الأهمية(١) .

عبر سيناريو محكم .. قدم الأمريكيون للفريق ماهر سفيان التكريتى سلسلة من المطالب .. التى يمكن عبرها إجهاض المخطط .. وإسقاط تهديدات صدام.. وتمثلت تلك المطالب .. فيما يلى :

أولاً : سحب قطاعات الحرس الجمهورى الموجودة على محورى « الحلة - بابل » وطريق « بغداد - الكويت » والزج بها فى معركة.. أسموها «معركة مطار بغداد الدولى».. والقطاعات التى يتم سحبها تعد « نخبة الحرس الخاص » وهى « قوات المدينة المنورة وقوات نبوخذ نصر وقوات الفاروق » .

ثانيًا : تقديم خريطة كاملة بالخطوط الدفاعية السبعة حول بغداد ، والعمل على إبطال مفعولها وتخريب الكنترول المركزى .

ثالثًا : أن يصدر تعليماته بصرف عناصر القوات إلى بيوتها . وترك أسلحتها الثقيلة منها خاصة فى مواقعها .

قبل ثلاثة أيام من سقوط بغداد على هذا النحو بالسكتة القلبية أو السكتة السياسية جرت عملية قصف حى المنصور . حيث كان صدام حسين وبعض رجاله هناك

(١) جريدة الأسبوع . مصر ٢٠٠٣/٥/٥ .

حسب معلومات وصلت إلى المخابرات الأمريكية .. كان القصف عنيفًا .. مدمرًا .. يصعب على أحد تعرض له الخروج منه حيًا .. أربع قنابل تزن ثمانية آلاف رطل (٣٨٤٠ كيلوجرامً) .. بالإضافة إلى قنابل موجهة بالأقمار الصناعية المتصلة بقيادة القوات فى قطر .. وقنابل أخرى تخترق الملاجئ المحصنة .. وحسب معلومات صحيفة « واشنطن بوست » وثيقة الصلة بالمخابرات الأمريكية : « إن القنابل ضربت مطعم « الساعة » فى منطقة المنصور السكنية حيث كان الرئيس العراقى ونجلاه وقادة حزب البعث الحاكم يجتمعون مع ثلاثين من مسئولى المخابرات العراقية وراء أو تحت المطعم » .. ومنطقة المنصور هى المنطقة التى تجول فيها صدام حسين وقام بتحية الناس فيها[1] .

لقد كشف مسئولون عراقيون سابقون يعيشون بالمنفى النقاب عن جانب من الغموض الذى أحاط بالسقوط المفاجئ لبغداد .

وقال المسئولون السابقون إن صدام حسين تعرض للخيانة من ثلاثة ضباط كبار بالقوات المسلحة من أبناء عمومته التكريتيين الذين عرفوا بولائهم المطلق له ، علاوة على وزير سابق ، وأكدت المصادر أن الضباط الثلاثة وأسرهم نقلوا بطائرة عسكرية أمريكية إلى خارج العراق بعد سقوط بغداد ، فى حين نقل الوزير السابق وعائلته إلى دولة أوروبية .

وأوضح مسئول عراقى سابق أن ماهر سفيان التكريتى قائد الحرس الجمهورى والذى دأب العراقيون على وصفه باسم » ظل صدام » أمر القوات العراقية بوقف إطلاق النار ، وعدم التصدى للقوات الأمريكية المهاجمة ، وأكد طاهر جليل التكريتى مدير المخابرات صحة هذا الأمر الشفهى لقادة الوحدات المدافعة عن بغداد ، وشارك فى حبك المؤامرة حسين رشيد التكريتى مدير مكتب قصى نجل صدام الأصغر ، والذى تولى قيادة وحدات « الحرس الخاص » وهى قوات النخبة التى تولت مهمة حماية أركان النظام العراقى السابق .

وبالتوازى مع إصدار أوامر للقوات بالتوقف عن المقاومة ، عمد وزير حكومى سابق إلى نشر شائعة عن مقتل صدام بين مسئولى الحكومة ، وقيادات حزب البعث الحاكم ، وأكدت هذه الشائعة أن صدام قتل فى غارة استهدفت مطعم «الساعة» بحى المنصور.

---

(١) جريدة صوت الأمة ، مصر ٢٠٠٤ .

وأشار المصدر إلى أن صدام أحس بوجود خائن أو أكثر بين حراسه المقربين عقب قصف أحد مقاره فى بداية الحرب فى ١٩ مارس ٢٠٠٣ ، ودفع ذلك صدام إلى نشر معلومة بين أعوانه المقربين وحرسه عن اعتزامه بالتوجه إلى حى المنصور فى السابع من إبريل ٢٠٠٣ . وبمجرد وصوله دخل المطعم فعليًا وخرج بسرعة من الباب الخلفى ، وبعد دقائق قصف الطيران الأمريكى المبنى بقنابل ثقيلة فتأكد صدام من خيانة حرسه الخاص فأمر بإعدامهم جميعًا(١) .

لم يكن « ماهر سفيان التكريتى » هو الوحيد فى صفوف القادة العسكريين العراقيين .. بل شاركه فى سلوكه الخيانى آخرون يتقدمهم « الفريق أول حسين رشيد التكريتى » سكرتير القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية ، والذى مكن بخيانته القوات الأمريكية من الدخول إلى منطقة « الدورة » انطلاقًا من منطقة « هور رجب » وتردد أن ضابط الارتباط الذى شارك فى تنفيذ هذا الاتفاق هو ابنه « الرائد على حسين رشيد التكريتى » السكريتير الشخصى لقصى صدام حسين نجل الرئيس العراقى .. حيث قيل إنه تمت مكافآتهما بمبلغ ٥ ملايين دولار .. بالإضافة إلى ترحيلهما إلى الولايات المتحدة مع عائلاتهما .

وقد لعب الفريق حسين رشيد التكريتى الدور الأساسى فى إصدار التعليمات للقوات المسلحة العراقية بمغادرة مواقعها استنادًا إلى قرارات تم تزويرها ونسبتها لوزير الدفاع سلطان هاشم أحمد .

عاد صدام حسين إلى الحديث عن الخيانة والغدر « وتحدث بمرارة عن زوج ابنته الصغرى « حلا » ، كمال مصطفى العمر الذى استسلم إلى القوات الأمريكية ، مما يشير إلى تورطه فى الخيانة . وأضاف صدام : « كنا نهيئ لمعركة كبرى ضد الأمريكيين فى بغداد ، وكان تخطيطنا جيدًا وأعددنا لهم كماشة . ولكن أسفى على الشباب ، أسفى من هؤلاء الأوغاد الخونة الذين خذلوا العراق والعروبة والإسلام ، ولم يخذلوا صدام حسين . والآن ، وقد صرنا نحن المتبقين ، نحن نخبة شعب العراق وعلينا مسئولية تاريخية لتحرير شعبنا . وستكشفون أن الساحة مفتوحة أمامنا ، وسنجعل أمريكا تدفع الثمن بإذن الله ، ولو متأخرًا . تعودنا على النضال وعشنا فيه ، وسنستمر

(١) جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٥/٢٧ .

به ، وما تسمعون عنه من فوضى فى الشارع العراقى ، سيكون البداية الخطيرة للثورة . ومضى يقول : موعدنا فى يوليو ، وهو موعد تاريخى له أهدافه ومعانيه وطقوسه التى سنحارب بها . ويجب أن تعلموا أن أبناء العشائر والقبائل لم يخونوا ولم يغدروا ، ولكننى عندما شعرت بما قام به الضباط الحقراء . أرسلت لهم ليهدأوا بانتظار اليوم الوعود ، وطلبت من بعضهم أيضًا أن يساير الغازى الأمريكى فى سبيل غايتنا النبيلة . وقال : وللذين يتحدثون عن الشيعة أقول إن الشيعة سيثبتون للجميع فى معركتنا المقبلة أنهم الطليعة الشريفة ، ومعارك التحرير ستكون فى النجف وكربلاء وست المدائن أم القصر » .

لقد سعى تومى فرانكس إلى جس النبض حول مدى الإخلاص وكفاءة العناصر العسكرية العراقية المتعاونة مع القوات الأمريكية فقرر إنزال عدد محدود من قوات المارينز والعناصر الخاصة الأمريكية داخل بغداد ، ورغم أن هذه العملية كانت تحوى مخاطر كبيرة إلا أن قيادة العمليات فى قطر كانت تريد التأكد من أن العملاء العراقيين يعملون بكفاءة ومصداقية .

وتشير المعلومات إلى أن الفريق الاستخبارى الأمريكى - العراقى ينجح قبيل دخول بغداد بأيام قليلة فى تجنيد العشرات من ضباط الاستخبارات العراقية ورجال الحرس الجمهورى والقوات المسلحة .

وأمام اعتراض القيادات العسكرية الأمريكية فى واشنطن على خطة فرانكس إلا أن القائد الأمريكى كان يرى أن الفشل فى هذه المهمة يعنى أن الإمدادات الأمريكية الطويلة التى تتدفق إلى بغداد لا قيمة لها ، وأنه إذا فشلت هذه العملية فسوف يسحب قواته على الفور ويركزها فى حصار المدن العراقية ، وأنه سيؤجل مؤقتًا مسألة دخول بغداد[١] .

فى تقرير للمخابرات الأمريكية كشف عن وجود تفاصيل دقيقة لدى المخابرات الأمريكية فى بغداد ، عن اجتماع عقده صدام حسين ومعاونوه يوم دخول القوات الأمريكية فى ٧ إبريل ضواحى بغداد .

---

(١) جويدة الأسبوع ٢٠٠٣/٤/٢٨ ، مصر .

ومن هذه التفاصيل أن صدام حسين أكد فى بداية الاجتماع الذى عقد فى مكان سرى وحصين أن خيانة كبرى قد وقعت فى الحرس الجمهورى والقوات الخاصة ، وقد تحدث عن شخصية عسكرية كبيرة بحقد عميق . وقال إن هذه الشخصية كانت تعرف كل الأسرار وأسلوب إصدار التعليمات والشفرة الخاصة بها ، وهذه الشخصية هى التى قادت عملية الخيانة ، وأصدرت أوامر بالانسحاب وكأنها صادرة عن صدام حسين شخصيًا ، وهكذا جرى الانسحاب الفورى والمفاجئ من كل المواقع دفعة واحدة ، وتم سحب السلاح ، وشمل الانسحاب الحرس الجمهورى والقوات الخاصة وكل الوحدات النظامية وشبه النظامية ، بحيث لم يتبق للدفاع عن بغداد سوى بضعة مئات من المتطوعين العرب .

جاء فى التقرير أيضًا أن صدام قال فى الاجتماع : « إن يوم ٩ إبريل هو يوم الغدر والخيانة فى بغداد » .

وذكر التقرير نفسه أن صدام حسين تحدث للمجتمعين عما حدث فى ليلة دخول الأمريكيين إلى بغداد ، فقال : « كانت الساعة قد قاربت الواحدة ليلاً دخل على قصى آتيًا من الموقع الذى كان به وهو يلهث ويبكى ويرتجف ويقول : « بوى ، بوى ، لا يوجد أحد ، لا يوجد أحد ، وكان بعضكم حاضرًا فى تلك الليلة ، ورآنى وأنا أصفعه على وجهه ، وأقول لكم لا أدرى لماذا صفعته ، هل لأنه يبكى وهذا عار علينا ، أم لأنه أصيب بصدمة نفسيه ، وهذا أمر طبيعى أن يحدث ، لأننا كلنا بشر ونمر بلحظة ضعف . واليوم أقول لكم وقصى موجود بيننا إنه سيكون المقاتل الشرس الذى لا يهدأ له بال حتى نحرر العراق من الغزاة الجبناء » .

لقد استيقظت مدينة الموصل العراقية بعد إشارات سريعة ترددت حول مفاوضات خاصة تجرى بين القوات الأمريكية وأفراد من عائلة وزير الدفاع العراقى فى نظام صدام « سلطان هاشم أحمد » بوساطة كردية .. سرعان ما تحولت الإشارات إلى برقيات تبثها وكالات الأنباء ورسائل تنقلها المحطات الفضائية وحقائق تذيعها إذاعات الدنيا ناقلة الخبر الذى أصبح حقيقة « وزير الدفاع العراقى السابق سلطان هاشم أحمد سلم نفسه للقوات الأمريكية فى منزله فى الموصل بعد أن حصل على كل ما كان يريد[1] .

---

(١) جريدة الأسبوع ، مصر ٢٢/٩/٢٠٠٣ .

فالموصل التى سيفيد سلطان هاشم أهلها بعد تسليمه لسلطات الاحتلال هى ذات الموصل التى اقتيد فيها قبل أسابيع نائب رئيس الجمهورية طه ياسين رمضان ، مكبلاً بالقيود ، وبعد أن أسيئت معاملته كما وضح من اللقطات التى أذيعت يوم اعتقاله هناك. أما ولدا صدام (قصى وعدى) وحفيده (مصطفى) فلم تهتم القوات الجبارة التى حاصرت مكانهم فى الموصل بالقبض عليهم أحياء .. بل دمرت المسكن الذى تحصنوا فيه مستخدمة كافة أنواع الأسلحة من مدفعية لصواريخ لدبابات وحتى الطائرات ، ثم راحت تستعرض أخلاقها الرفعية بعرض جثثهم وتركتها لأيام فى العراق قبل تسليمها لبعض أفراد أسرهم .

وقال أندرو نورث مراسل هيئة الإذاعة البريطانية (بى. بى. سى) إن جنود مشاة البحرية الأمريكية (مارينز) سيطروا على مقر قيادة الفرقة العاشرة العراقية المدرعة فى وسط بغداد دون أن يطلقوا عيارًا ناريًا واحدًا ، ولم يتمكن المارينز من تحديد مكان ١٥ ألف جندى عراقى يشكلون قوام الفرقة .

وقال بيتر أرنت مراسل « قناة العربية » الفضائية إنه تجول بحرية فى مدينة صدام حيث شهد منصات صواريخ وبطاريات مدفعية ودبابات على الطرق السريعة دون أن يجد أدنى أثر لقوات عراقية .

طليعة فرقة المشاة

هنا تبرز التساؤلات ، وتتراكم الألغاز ، وتعود للذاكرة مجددًا ذكريات يوم التاسع من إبريل .. ذلك اليوم الذى سقطت فيه بغداد دون طلقة واحدة ، يومها اختفت القوات المسلحة والحرس الجمهورى وفدائيو صدام.. وقبل هؤلاء جميعًا اختفى الفريق « هاشم سلطان أحمد » وزير الدفاع العراقى تمامًا . كما اختفى غيره من القادة العسكريين والسياسيين والحزبيين ممن ضمتهم لائحة الـ (٥٥) التى حملتها « أوراق اللعب الأمريكية » .

يومها ترددت معلومات وتواترت أنباء عن الخيانات التى أسقطت بغداد ، وقادت القوات الأمريكية لإحكام سيطرتها عليها ، غير أن المعلومات لم تشمل الكبار من القادة العسكريين الذين اختفوا فى لمح البصر[١] .

* * *

(١) جريدة الأسبوع . مصر ٢٠٠٣/٩/٢٢ .



الفصل الثانى عشر

١ - إدارة الدولة ومجلس الحكم الانتقالى فى ظل الاحتلال :

بدأ قادة فصائل المعارضة العراقية وزعماء العشائر ورجال الدين اجتماعهم المهم فى مدينة الناصرية بجنوب العراق فى ١٥ إبريل ٢٠٠٢ فى أول خطوة لتشكيل حكومة جديدة فى العراق برعاية أمريكية وسط مظاهرات حاشدة فى المدينة لمعارضة الاجتماع والتنديد به .

وقالت المصادر المطلعة إن زالماى خليل زاد مبعوث الرئيس الأمريكى جورج بوش للعراق ترأس الاجتماع الذى شارك فيه الجنرال الأمريكى المتقاعد جاى جارنر الذى تولى الإدارة المؤقتة بالعراق لحين إجراء انتخابات ديموقراطية .

وشارك فى مؤتمر الناصرية أيضًا ممثلون عن بريطانيا واستراليا وبولندا ، وهى الدول التى ساهمت بقوات فى الحرب التى قادتها الولايات المتحدة للإطاحة بالرئيس صدام حسين .

وشاركت الأمم المتحدة فى الاجتماع بصفة مراقب بعد أن رفضت الإدارة الأمريكية قيامها بدور رئيسى فى عملية إعادة إعمار العراق .

وقالت إدارة بوش إنها ترغب فى تشكيل حكومة عراقية انتقالية بأسرع وقت ممكن، مؤكدة أن اجتماع الناصرية واللقاءات التى« ستعقبه سوق تدخل فى إطار جمع العراقيين معًا للخروج برؤية حول مستقبل العراق .

إن اجتماع الناصرية لم يضم ممثلين عن جميع الفصائل العراقية ، وقال جيمس ويليكنسون المتحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية فى قطر إن الاجتماع ليس مصممًا لتمثيل كل العراقيين سواء بالداخل أو الخارج .

وقال البريجادير جنرال توم كروسر أحد المسئولين البريطانيين الذين شاركوا فى إدارة عراق ما بعد الحرب بأن العراقيين يرغبون فى رحيل القوات الأمريكية والبريطانية بسرعة ، وأن يتولوا هم إدارة ومسئولية بلادهم من جديد .

وقال المراقبون إن جهود الولايات المتحدة لتشكيل حكومة جديدة تخلف نظام الرئيس صدام حسين تلقى الكثير من الشكوك من جانب غالبية العراقيين الذين يرغبون بالابتعاد بأنفسهم عن الخطط الأمريكية الرامية لتنصيب الجنرال المتقاعد جارنر كحاكم مؤقت[١] .

كما أنهى الجنرال الأمريكى المتقاعد جاى جارنر سلسلة اجتماعات سرية عقدها فى الكويت مع عدد من أعضاء المعارضة العراقية وفريق من العسكريين والدبلوماسيين الأمريكيين السابقين لبحث مهام الإدارة المؤقتة المنتظر تشكيلها فى العراق بالتوصل إلى اتفاق حول تشكيل عدة لجان مشتركة من المعارضين العراقيين والشخصيات الأمريكية لترتيب الأوضاع الداخلية فى العراق . خاصة الأمنية منها حتى لا يحدث فراغ أمنى يتسبب فى نزاعات طائفية وعشائرية .

إن هذه اللجان ستكون برئاسة عسكرى أمريكى يعاونه عدد من المعارضين العراقيين ، وأضافت أنه تم خلال الاجتماعات مناقشة تأمين المناطق التى احتلتها القوات الأمريكية والبريطانية ، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين العراقيين ، إلا أن المصادر أشارت إلى أن الاجتماعات شهدت خلافات بين الوفد الأمريكى ووفد المعارضة حول طريقة العمل فى الفترة المقبلة .

وتركزت الخلافات - بحسب المصادر - على إصرار الجانب الأمريكى على تشكيل إدارة احتلال أمريكية مؤقتة مع إدارة عراقية انتقالية ، فى حين تحفظت الأطراف العراقية على المدة التى ستتولى فيها الإدارة الأمريكية هذه المهمة ، كما تحفظ العديد

---

(١) جريدة الأهرام ، ٢٠٠٢/٤/١٦ ، مصر .

من أعضاء الوفد الأمريكى وتحديدًا من مسئولى وزارة الخارجية الأمريكية ، على بعض الأسماء العراقية التى كانت مرشحة لدخول هذه الإدارة .

وأشارت مصادر فى العاصمة الكويتية إلى أن الجميع يتعاملون مع جارنر على أنه الحاكم الحقيقى للعراق . خاصة أنه حظى بثقة وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد، بالإضافة إلى ما قيل عن خبراته فى الشأن العراقى منذ اشتراكه فى حرب الخليج الثانية واحتفاظه بعلاقات جيدة مع كل من الكرد والشيعة . خاصة وهو من أقرب أصدقاء وزير الدفاع رامسفيلد . هو رئيس شركة سى. ى. كوليمان التى تساند أنظمة الصواريخ فى حرب العراق . وقد زار الرجل إسرائيل عام ٢٠٠٠ بدعوة من المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى الذى يهدف إلى « توضيح الدور المهم الذى تستطيع أن تقوم به إسرائيل بل وتقوم به بالفعل فى دفع المصالح « الديموقراطية » لدائرة الدفاع وشئون الخارجية فى أمريكا » .

وبهذه المناسبة دعم جارنر إعلانًا أشاد بالجيش الإسرائيلى الذى أبدى انضباطًا ممتازًا ، أثناء الانتفاضة الفلسطينية . كان جارنر فى طليعة العاملين لتصفية معاهدة الحد من الأنظمة الباليستية ، ثم أشرف على مجموعة بطاريات صواريخ باتريوت ، وكذا أشرف على إعادة توطين اللاجئين فى أثناء حرب الخليج الثانية قبل أن يتولى قيادة سلاح الفضاء والدفاع الاستراتيجى . وقد أعلن ، وكيف ، لا ، إنه سوف يسعد بتنفيذ قرار الحكومة العراقية الجديدة بالاعتراف بدولة إسرائيل .

وكذا فإن الفريق جاى جارنر يلعب الدور الرئيسى فى إنجاز مهام التحرك على المحور الثانى ، ألا وهى القضاء على النظام العربى وإقامة نظام سياسى استراتيجى جديد يجمع بين إسرائيل والعراق الجديد وأوروبا الشرقية الأطلنطية[1] .

ذكر عبد العزيز الحكيم أحد قادة مجلس الحكم أن ما يحتاجه العراق هو إقامة حكومة انتقالية وأن أى شىء أقل من ذلك سيكون بمثابة عودة لحقبة الاستعمار .

---

(١) دكتور/ أنور عبد الملك . مقال له بجريدة الأهرام بعنوان حرب عالمية حضارية على محورين ، ٢٠٠٣/٤/٢٩ .

كما أعلن أحمد الجلبى زعيم المؤتمر الوطنى العراقى - الذى ينظر إليه كثيرون فى واشنطن على أنه الزعيم المقبل للعراق - أنه لن يشارك فى اجتماع الناصرية وسيكتفى بإرسال ممثل عنه .

وكان الجلبى قد نفى أن تكون لديه خطط لممارسة دور سياسى فى عراق ما بعد صدام .

وإنما يرغب فقط فى المشاركة فى إعادة بناء المجتمع المدنى العراقى ، وأن الجلبى يحظى بتأييد بعض القطاعات فى الإدارة الأمريكية مثل البنتاجون ، لكنه يظل شخصية غير معروفة فى العراق .

فى مارس ٢٠٠٣ طالب زعماء المعارضة العراقية فى ختام اجتماعاتهم ببلدة «صلاح الدين» شمال العراق ، والتى استمرت أربعة أيام بضرورة السماح لهم بإدارة شئون البلاد بعد إنهاء حكم الرئيس العراقى صدام حسين ، كما أكدوا معارضتهم لأى وجود عسكرى تركى فى شمال البلاد . سواء تحت مظلة التحالف مع القوات الأمريكية أم لا .

فقد وافق زعماء المعارضة فى مارس ٢٠٠٣ بعد سلسة من التأجيلات على نص البيان الختامى المشترك للاجتماعات ، والذى أسهب فى اللغة الخطابية مع التقصير فى صياغة مزيد من الخطط السياسية الملموسة لفترة ما بعد صدام ، لكنهم اتخذوا خطوة نحو تشكيل حكومة وحدة بعد الإطاحة بالرئيس العراقى ، وذلك فى معارضة لخطط واشنطن لحكم العراق بواسطة إدارة عسكرية أمريكية خلال فترة انتقالية[1] .

وقد تشكلت فعلاً وزارة لإدارة الحكم فى البلاد تحت رقابة السلطة الأمريكية الفعلية . ويقول عنها الأستاذ جلال الطالبانى رئيس الاتحاد الوطنى الكردستانى :

« تعيين الوزارة تم فى إطار تقليل الوزارات وتطوير الموقف باتجاه حكومة عراقية مستقلة ذات سيادة ، ونحن نعتقد أن هذه الوزارة وزارة جيدة وقوية ، وتوجد فيها كفاءات كثيرة ، فهناك ١٧ من أصحاب شهادات الدكتوراه بين هؤلاء الوزراء ، وكل من تم تعيينهم روعى فيهم الكفاءات ، وكذلك التمثيل السياسى الحزبى ، وليس عوامل أخرى كما يقال ، والوزارة تضم أحزابًا عراقية أصيلة كالحزبين الكرديين ، الاتحاد الوطنى

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/٣/٢ .

الكردستانى ، والحزب الديموقراطى الكردستانى وحزبين عربيين كبيرين هما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق ، وحزب الدعوة الإسلامى ، وهما من الطائفة الشيعية ، وتنظيمين سنيين كبيرين ، هما الحزب الإسلامى العراقى ، والاتحاد الإسلامى الكردستانى العراقى . بالإضافة إلى الحزب الشيوعى العراقى والحزب الوطنى الديموقراطى ، والمؤتمر الوطنى العراقى ، والاتحاد الوطنى العراقى ، وكذلك الحركة الديموقراطية الآثورية ، وحزب الوسط الديموقراطى ، والكثير من الشخصيات السياسية والحزبية والعشائرية . إذن نحن أمام وزارة قوية تمثل قسمًا كبيرًا من الشعب العراقى ، وفى تقديرى أن مجلس الحكم والوزارة ينقصهما تمثيل جبهتين مهمتين هما ، الجبهة القومية فى العراق التى تضم القوميين العرب ، والناصريين ، وكذلك عشيرة الجبور الكبيرة التى تعتبر من أهم العشائر العراقية مثل عشيرة شمر التى مثلت فى المجلس[1] » .

بعد مداولات استغرقت ستة أيام ، اختار مجلس الحكم الانتقالى المشكل حديثًا فى العراق قيادة ثلاثية لرئاسة المجلس بعد إخفاق أعضائه الخمسة والعشرين فى الاتفاق على اختيار رئيس واحد .

إن الإخفاق فى الاتفاق على شخص واحد للقيادة ربما ينظر إليه باعتباره مؤشر ضعف للمجلس الجديد .

وتضم القيادة الثلاثية التى ستتناوب على رئاسة مجلس الحكم كلاً من سياسى شيعى بارز ، وأحد كبار رجال الدين الشيعة ، ووزير الخارجية العراقية الأسبق عدنان الباجة جى .

أصدر زعماء المعارضة العراقية فى مارس ٢٠٠٣ بيانًا ، وذكر البيان المؤلف من ٤ صفحات أن العراقيين يجب أن تكون لهم الكلمة الأولى والأخيرة فى تقرير وإدارة شئون بلادهم ، وأن السلطة يجب أن تنتقل إلى الشعب العراقى بأسرع ما يمكن بعد الإطاحة بصدام .

---

(١) عبد الحليم غزالى . مقال بجريدة الأهرام .. حديث مع جلال الطالبانى رئيس الاتحاد الوطنى الكردستانى .

وأعلن البيان المشترك تشكيل مجلس قيادة مكون من ستة أعضاء و١٤ لجنة متخصصة لمنع ظهور فراغ سياسى وإدارى وأمنى بعد الإطاحة بالنظام العراقى ، ويضم المجلس القيادى مسعود بارزانى زعيم الحزب الديموقراطى الكردستانى ، وجلال طالبانى زعيم حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى ، وأحمد جلبى زعيم حزب المؤتمر الوطنى العراقى الموالى لواشنطن ، وعبد العزيز الحكيم زعيم وفد المعارضة الشيعية المتمركز فى إيران « المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق » ، بالإضافة إلى أياد علاوى من حزب الميثاق الوطنى العراقى ، وعدنان بشاشى المعارض السنى المستقل(١) .

وأشاد بارزانى بتشكيل هذا المجلس الرئاسى ووصفه بأنه نجاح كبير ، وقال الحكيم إن هذا المجلس يمثل الحكم الأفضل لفترة ما بعد صدام ، وأكد رئيس وفد المعارضة الشيعية وعدد من قادة المعارضة أن هذا المجلس القيادى سيكون مسئولاً عن ملء أى فراغ سياسى أو سيادى فى العراق ، بينما أعلن بشاشى وزير الإعلام الأسبق الذى لم يحضر الاجتماعات أنه لن يشارك فى المجلس القيادى - فيما يمثل ضربة لجهود المعارضة فى جذب تأييد الأقلية السنية فى البلاد .

حتى تضفى الولايات المتحدة على سياستها فيما يتعلق بإنشاء مجلس الحكم الجديد . صفة الشرعية الدولية - رغم أنها هى التى انتهكت هذه الشرعية تعرضت موضوع إنشائها لمجلس الحكم على مجلس الأمن حيث أصدر المجلس قراره رقم ١٥٠٠.

لقد تبنى المجلس بأغلبية أربعة عشر صوتًا وامتناع عضو واحد هو سوريا قرارًا «يرحب» ولكنه لا يعترف : «أ» بتشكيل مجلس الحكم الانتقالى فى العراق .. وهو مجلس أقرت الولايات المتحدة اختيار أعضائه من شتى الجماعات السياسية والعرقية والدينية الرئيسية التى يتشكل منها نسيج المجتمع العراقى مع احتفاظ رئيس الإدارة المدنية الأمريكى فى العراق - بول بريمير - لنفسه بحق نقض أنشطة هذا المجلس ١ . إن أعضاء المجلس عينتهم الولايات المتحدة .. غير أنه ليس لأعضائه أية صلاحيات سيادية .. إنهم يستمدون سلطاتهم من دولة الاحتلال .

لقد امتنعت سوريا التى ترأس مجلس الأمن عن التصويت على القرار . وهى أيضًا الدولة العربية ، الوحيدة العضو فى مجلس الأمن المطالبة بأن يكون لها موقف فى

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/٣/٣ .

الحال .. والدول العربية كما هو معلوم أعلنت رفضها لتشكيل هيئة تستمد صلاحياتها من الاحتلال .. ومع ذلك حرصت سوريا على تحاشى اتخاذ موقف يتعارض مع كل أعضاء مجلس الأمن الآخرين .. وهكذا جاء قرارها بالامتناع عن التصويت ..

بسؤال الأستاذ جلال الطالبانى فى أول أغسطس ٢٠٠٣ عن رأيه فى صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ ، أجاب : إن قرار مجلس الأمن الدولى الذى يرحب بتشكيل مجلس الحكم الجديد فى بغداد ، يعتبر خطوة إلى الأمام ، وهو إقرار لتشكيل مجلس يضم الممثلين الحقيقيين لأهم القوى العراقية الفاعلة ، على أرض الوطن ، كرديًا ، من خلال الحزبين ، الاتحاد الوطنى ، والحزب الديموقراطى ، وعربيًا شيعيًا ، من خلال المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامية ، وعربيًا سنيًا ، من خلال الحزب الإسلامى العراقى (وهو امتداد لحركة الإخوان المسلمين) والحزب الوطنى الديموقراطى ، فضلاً عن الحزب الشيوعى العراقى والحركة الديموقراطية ، والوفاق الوطنى ، إذن ، فالمجلس يمثل أهم الأحزاب الفاعلة على أرض الوطن .

لذلك ، فترحيب مجلس الأمن بمجلس الحكم فى العراق يعنى خطوة على الطريق الصحيح المؤدى إلى إقامة حكومة عراقية ذات سيادة كاملة ، كان بودى أن يقر مجلس الأمن فترة زمنية للانتقال من مجلس الحكم إلى حكومة عراقية كاملة السيادة والاستقلال(١) » .

يذكر أن مجلس الحكم العراقى الجديد مؤلف من ٢٥ عضوًا من بينهم ١٤ من الشيعة ومن السنة و٥ كرد وسريانى مسيحى وتركمانى واحد . كما ضم المجلس ثلاث نساء وعددًا من زعماء القبائل البارزين .

وقد قوبلت تشكيلة المجلس بانتقادات واسعة النطاق فى أوساط الطائفتين السنية والشيعية داخل العراق . حيث أتهما المجلس بأنه قام على أساس طائفى وعرقى لأول مرة فى تاريخ العراق ، وأن صلاحياته محدودة للغاية ، فضلاً عن أنه سيكون للحاكم المدنى الأمريكى فى العراق بول بريمر الحق فى التصديق بالقبول أو الرفض على قرارات المجلس الحاكم فى بغداد .

---

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/٨/٢١ ، حديث مع جلال الطالبانى فى اليابان .

حصة الشيعة من مجلس مكون من ٢٥ عضوًا هى ١٢ عضوًا وليس ١٤ عضوًا كما حدد الأمريكيون . وللعلم فإن هذا التحديد الأمريكى لهذه الحصة لا يعدو كونه رشوة للشيعة العرب لتشجيع الاتجاهات السياسية - الدينية التى ترفض أى أعمال للمقاومة العراقية لقوات الاحتلال على غرار المقاومة البطولية التى تبديها مناطق الوسط والشمال . حيث يتركز العرب السنة والمسيحيون والتركمان . وإن كان الواقع المرير للاحتلال وأفعاله يمكن أن يدفع العراقيين الشيعة الوطنيين مثلهم مثل إخوانهم السنة إلى الصدام مع قوات الاحتلال بشكل سريع بما يبطل مفعول الرشوة الأمريكية الخبيثة.

أما الكرد فإن قوات الاحتلال أرادت أن تكافئ القيادات الكردية التابعة لها ، والتى ساعدتها فى العدوان على العراق واحتلاله فأعطتها ٥ مقاعد فى المجلس .

أما العرب السنة الذين يشكلون وفقًا للمصدر الدولى المشار إليه آنفًا نحو ٣٢٪ من سكان العراق فإن حصتهم فى مجلس الحكم المكون من ٢٥ عضوًا من المفترض أن تكون ٨ أعضاء وفقًا لحصتهم من سكان العراق ، لكن سلطات الاحتلال الاستعمارى الأمريكى لم تعطهم سوى ٤ مقاعد فى المجلس الطائفى المرفوض أصلاً . وهذا التخفيض فى عدد المقاعد التى منحت للعرب السنة فى المجلس الانتقالى هو نوع من الانتقام الاستعمارى من العرب السنة الذين يرفعون لواء المقاومة الوطنية الشرسة ضد قوات الاحتلال الأمريكى - البريطانى فى العراق .

ورغم أن هذا المجلس الانتقالى لا سلطة له ، وهو فى النهاية مجرد صنيعة لقوات الاحتلال إلا أن تكوينه الطائفى يكرس فكرة الطائفية ، كما أن التمثيل غير المتوازى مع التركيبة السكانية يضع أساسًا لاستبعاد وتقزيم تمثيل العرب السنة فى العراق خلافًا لنسبتهم الحقيقية من السكان التى تقارب ثلث سكان هذا البلد العربى الكبير ، وهم يشكلون بالفعل الأغلبية الساحقة من السكان فى محافظات الأنبار وديالى ونينوى ، كما يشكلون أكثر من نصف سكان العاصمة العراقية بغداد . فضلاً عن وجودهم فى باقى محافظات العراق .

والحقيقة أن تكوين مجلس الحكم الانتقالى « بعيدًا عن إرادة الشعب العراقى التى يمكن معرفتها عمليًا عبر صناديق الاقتراع فى أى انتخابات حرة ونزيهة هو سلوك معاد

للديموقراطية وحقوق الإنسان العراقى ، أما التكوين على أسس طائفية فإنه جريمة أخرى تشير إلى نية قوات الاحتلال فى إثارة كل النزاعات الطائفية فى هذا البلد العربى الكبير ، وهو ما أتت ثماره المرة سريعًا بقيام بعض الشيعة من جماعة مقتدى الصدر بالاستيلاء على مديرية أوقاف السنة بما فيها من سجلات وحجج تشمل ٩٠٪ من الأوقاف السنية فى مدينة البصرة ذات الأغلبية الشيعية »[1] .

أكدت سلطة التحالف الأمريكى - البريطانى فى العراق أن مجلس الحكم الانتقالى الذى أعلن عن قيامه ٢٠٠٣/٧/١٤ سيلعب دورًا كبيرًا فى كل القرارات المقبلة، وأن هذه القرارات ستعرض على رئيس الإدارة المدنية الأمريكية بول بريمر قبل إقرارها .

فقد صرح المتحدث الرسمى باسم سلطات التحالف فى العراق تشارلز هيتلى بأن مجلس الحكم الانتقالى فى العراق سيلعب دورًا كبيرًا فى كل القرارات المقبلة . لا سيما التى يجب اتخاذها من قبل الحكومة العراقية وسلطات التحالف .

وقال هيتلى إنه وفقًا للقانون الدولى وقرار الأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ ، فإن القرارات التى يتخذها دالمجلس الذى أعلن فى ٢٠٠٣/٧/١٤ عن تشكيله وعقد أول اجتماع له ، لابد من عرضها على الحاكم المدنى فى العراق « بول بريمر » .

وأكد المتحدث أهمية العلاقة بين المجلس الجديد وسلطات التحالف ، مطالبًا بضرورة التنسيق بينهما ، كما أشار إلى أن بريمر يريد مشاركة المجلس فى كل القرارات.

وذكرت مصادر كردية مطلعة فى كركوك : إن المجلس الانتقالى فى العراق اتفق بالإجماع خلال أول اجتماع له على عدم التأثير فى صيغة حكومة كردستان الفيدرالية بما يعنى أنه من الممكن أن يسيروا إدارتهم فى شمال العراق بأنفسهم بعد تشكيل مجلس الحكومة الانتقالية .

ووصفت مؤسسة الصدر الشيعية فى مدينة الصدر العراقية تشكيل مجلس الحكم الانتقالى بأنه خطوة على الطريق الصحيح . إلا أنه لا يمثل طموحات العراقيين ، وقال

(١) أحمد السيد النجار - مقال له بجريدة الأهرام - ٢٠٠٣/٧/٢٧ .

متحدث باسم المؤسسة إنه لا يمكن للطائفة الشيعية أن تقول إنها مرتاحة تمامًا ، فالولايات المتحدة لاتزال تخشى إنشاء دولة شيعية وتحاول منع ذلك .

وقال المتحدث رحيم أبو أحمد إن مؤسسة الصدر ليس لديها أى انتقادات تجاه أعضاء المجلس الخمسة والعشرين ، وأعرب عن أمله بألا يحدث خلاف على تعيين مسئولى الوزارات العراقية ، وهى الخطوة المهمة لاستئناف الخدمات العامة والنشاط الاقتصادى ، وعودة المواطنين ، وإطلاق عملية إعادة إعمار العراق .

وقال المتحدث الشيعى إن طائفته لا تريد صراعًا سنيًا - شيعيًا على المناصب .

فى ٢٠٠٣/١١/٢٥ تلقى مجلس الأمن الدولى رسالة من جلال طالبانى زعيم حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى ورئيس مجلس الحكم الانتقالى يطلب فيها استصدار قرار جديد بشأن العراق ، ويصدق من خلاله على الجدول الزمنى لنقل السلطة وإنهاء الاحتلال .

وشملت الرسالة الجدول الزمنى الذى أعده المجلس لنقل السلطة قبل ثلاثة أسابيع من الموعد النهائى الذى حددته الأمم المتحدة للسلطة الانتقالية فى بغداد لإتمام هذا الإجراء ، وينص الجدول على تشكيل « جمعية وطنية انتقالية » كمجلس تشريعى مؤقت قبل نهاية شهر مايو ٢٠٠٤ وتتولى هذه الجمعية اختيار أعضاء حكومة مؤقتة تتولى سلطات سيادية بحلول ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ وأكدت الرسالة إنه سيتم تشكيل جمعية تأسيسية تتول إعداد مشروع الدستور الجديد تمهيدًا لطرحها فى استفتاء شعبى .

وتعهدت الرسالة بالانتهاء من مشروع الدستور قبل ١٥ مارس ، وبعد الاستفتاء تجرى انتخابات عامة لتشكيل حكومة للبلاد فى موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ ، وينص الجدول الزمنى أيضًا على أنه بمجرد تنصيب حكومة انتقالية - منتخبة - فى بغداد يتم حل مجلس الحكم الانتقالى وسلطة الائتلاف الأمريكية - البريطانية إيذانًا بانتهاء الاحتلال .

وأكدت رسالة طالبانى أن الإجراءات السياسية المرتقبة ستعمل على احترام حقوق الإنسان وحرية الديانة ولامركزية السلطة ، وضرورة سيطرة السلطات الحديثة على

القوات الأمنية والجيش الوطنى ، ولم يدع الجدول الزمنى إلى سحب القوات الأمريكية والبريطانية من العراق أو تحديد موعد محتمل لذلك .

وتلقى مجلس الأمن رسالة طالبانى ، وأعلنت تفاصيلها فى ساعة متأخرة من مساء ٢٠٠٣/١١/٢٤ ، وقد أعدت الولايات المتحدة وبريطانيا مشروعًا بقرار يقدم إلى مجلس الأمن للترحيب بجدول زمنى أمنى مضغوط لنقل السلطة فى العراق ، ولكن فرنسا وروسيا وألمانيا أعلنت أن أى مشروع قرار جديد بشأن العراق يجب أن يعطى دورًا رئيسيًا للأمم المتحدة فى عملية نقل السلطة ، كما حثت الدول الثلاث على ضرورة ضمان مشاركة أوسع لمختلف الجماعات السياسية العراقية ومنها القوميون وأعضاء حزب البعث المنحل ، واقترحت هذه الدول عقد مؤتمر تحضره الدول المجاورة للعراق للتشاور بشأن العملية السياسية هناك(١) .

كان مجلس الحكم قد حدد مسبقًا موعدًا للتوقيع على الدستور ، إلا أن إعلان حالة الحداد فى البلاد بعد تفجيرات « الثلاثاء الدامى » فى بغداد وكربلاء تسبب فى إرجاء مراسم التوقيع إلى الجمعة .

وكان بول بريمر الحاكم المدنى الأمريكى للعراق قد وصف فى وقت سابق قانون إدارة الدولة بأنه الوثيقة الأكثر انفتاحًا فى تاريخ هذا البلد ، على حد تعبيره ، لأنها تضع العراقيين رجالاً ونساء على قدم المساواة غير أنه سرعان ما أعلن مسئول فيما يعرف بسلطة التحالف المؤقتة بالعراق ٣/٢٩ عن تأجيل مراسم التوقيع على الدستور المؤقت للبلاد (قانون إدارة الدولة) ، أى بعد انتهاء الاحتفالات الدينية للشيعة بذكرى عاشوراء ١٤٢٥هـ .

وقال المسئول إن أعضاء مجلس الحكم المؤقت ، وكان المجلس المؤلف من ٢٥ عضوًا قد استأنف جلساته فى ٢٠٠٤/٣/٢٩ بعد تعليقها لبعض ساعات بهدف التوصل إلى صيغة توافقية حول عدة مسائل خلافية منعت الإعلان عن بنود الوثيقة المرتقبة فى الموعد المحدد من قبل .

---

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/١١/٢٤ .

وأوضح المسئول أن الأعضاء رأوا أنه من غير المناسب إجراء مراسم التوقيع على الدستور المؤقت قبل الانتهاء من الاحتفالات الشعبية والرئيسية بذكرى عاشوراء . ولم يربط المصدر بين تأجيل المراسم والانقسامات الحادة بين أعضاء المجلس بشأن عدة بنود جوهرية . وقد ضم الدستور العراقى المؤقت ما يتراوح بين ٥٠ و٦٠ مادة تشكل نظامًا متكاملاً لإدارة الدولة إلى حين تنصيب حكومة دائمة للبلاد تشرف على صياغة دستورها الدائم .

وقد ذكر سير جيريمى جرنيستوك ممثل بريطانيا فى سلطة التحالف المؤقتة قوله : (ويتولى جرنيستوك منصب نائب رئيس الحاكم المدنى للعراق - السفير بول بريمر) ، «إن صياغة البنود بصورة دقيقة هو الأمر المهم وليس الالتزام بموعد نهائى بعينه لإعلان الدستور المؤقت» .

وانصبت الخلافات بين أعضاء مجلس الحكم المؤقت على وضع الإسلام كمصدر رئيسى للتشريع أو أحد مصادر التشريعات المقبلة ، ووضع المرأة وإمكانية تحديد نصاب لها فى برلمان الدولة المقبل ، وتغيير نظام إدارة البلاد إلى الحكم غير المركزى (الفيدرالى) بدلاً من الحكم المركزى الذى اعتاد عليه العراقيون منذ الاستقلال .

وكان خمسة أعضاء بالمجلس قد انسحبوا من الجلسات احتجاجًا على قرار اتخذ بالأغلبية للعودة إلى قانون الأحوال الشخصية المعمول به فى العراق منذ عام ١٩٥٩ ، وألغى المجلس العمل بهذا التشريع المدنى ، وقرر إحالة العراقيين فى قضايا الأحوال الشخصية والميراث إلى محاكم شرعية - كل حسب مذهبه ، ويصر عدد كبير من أعضاء مجلس الحكم على النص صراحة فى الدستور المؤقت على أن الإسلام هو مصدر التشريع الرئيسى ، وليس دين الدولة الرسمى فحسب ، وهدد بول بريمر الحاكم المدنى باستخدام صلاحيته فى نقض العمل بالدستور المؤقت إذا نص على هذا المبدأ ، وأصر على ضرورة العمل على قيام ديموقراطية على النمط الغربى بالعراق تفصل الدين عن الدولة[١] .

وعلاوة على هذا ، أصر أعضاء الكرد فى مجلس الحكم على اعتماد النظام الفيدرالى لإدارة العراق ، ومنح المحافظات الكردية الثلاث التى تشكل كردستان العراق

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٤/٣/١ .

صلاحيات حكم ذاتى موسعة . وووجهت هذه المطالب بمعارضة شديدة من بقية الأعضاء الذين يخشون أن تؤدى إلى تقسيم البلاد على أساس عرقى .

وذكرت مصادر عراقية أن مسعود بارزانى زعيم الحزب الديموقراطى الكردستانى وجلال طالبانى زعيم حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى وشخصيات كردية بارزة أخرى أجرت اتصالات مكثفة مع سلطة الاحتلال فى بغداد لضمان تحقيق التطلعات السياسية وحماية حقوقهم .

وأكدت هذه المصادر أن قانون إدارة الدولة الذى جرى مناقشته فى مجلس الحكم ينص على أن نظام الحكم فيدرالى ديموقراطى تعددى . على أن يجرى تقاسم السلطات فيه بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان والمحافظات والبلديات .

كما أكدت المصادر أن القانون ينص أيضًا على أن النظام الفيدرالى الحكومى يقوم على أساس المبادئ الجغرافية والحكم الصالح والفصل بين السلطات ، وليس على أساس العرق أو القومية أو المذهب ، وهو أمر لا ترغب فيه الزعامات السياسية فى الحزبين الكرديين الرئيسيين .

إن اجتماعات كردية داخلية تلت اجتماع الجانبين الأمريكى والكردى ، وبحثت المجموعة الكردية فى مجلس الحكم التى تضم بالإضافة إلى البارزانى والطالبانى الأمين العام للاتحاد الإسلامى الكردستانى صلاح الدين بهاء الدين والقاضى دارا نور الدين ومحمود عثمان فى موضوع الفيدرالية الكردية باعتباره يمثل الإرادة السياسية لشعب كردستان والمشروع السياسى الكردى فى العراق الجديد .

البرلمان الوطنى المنتخب من الشعب الكردى فى كردستان العراق قد اتخذ قراره التاريخى بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٤ بإجماع الآراء حول تبنى الفيدرالية أسلوبًا للحكم فى إقليم كردستان العراق ، من أجل تنظيم علاقة الإقليم الإدارية والسياسية مع الحكومة المركزية فى بغداد . وكصيغة قانونية تحفظ حقوق الشعب الكردى فى إطار الدولة العراقية الموحدة .

إن قرار البرلمان الذى فهم على أنه وجود خطر الانفصال والتقسيم لإقليم كردستان عن العراق . وهو أمر يتنافى أصلاً ويتناقض مع الواقعية السياسية ، ومع

الإدارة الكردية نفسها التى اتخذت الاتحاد الاختيارى مع عموم الشعب العراقى واتخذت قرار الفيدرالية تجسيدًا لذلك .

فى ٢٠٠٤/٣/٢٤ وافق مجلس الحكم العراقى المؤقت بالإجماع على الدستور المؤقت المعروف باسم القانون الإدارى للدولة ، الذى تقرر توقيعه رسميًا فى بغداد ، بعد انتهاء احتفالات الشيعة بيوم عاشوراء ، ونص الدستور الذى أقره الأعضاء بعد مفاوضات شاقة ، واختتمت بجلسة مطولة لمدة عشر ساعات ، انتهت فجرًا ، على أن يكون الإسلام مصدرًا من مصادر التشريع ، وليس المصدر الأساسى أو الوحيد للتشريع ، وهى إحدى العقبات التى عرقلت التوصل إلى اتفاق أعضاء المجلس على الدستور ، الذى كان من المقرر إقراره يوم ٢٨ فبراير ٢٠٠٤ . وحسم الأعضاء كذلك ، خلافاتهم حول بندين أساسيين من بنود الدستور ، المكون من ٦٣ بندًا ، أولهما حول تمكين المرأة وحقوقها ، حيث تم التوصل إلى اتفاق غير مسبوق على المستوى العربى ، بمنح المرأة ٢٥٪ من المقاعد فى المجالس التشريعية بدلاً من ٤٠٪ كما كان يطالب بعض الأعضاء .

أما البند الخلافى الآخر ، فيتعلق بوضع وحقوق الإقليم الكردى فى الشمال ، حيث نص الدستور المؤقت على منح الكرد الحكم الذاتى فى إطار نظام فيدرالى ، دون التطرق إلى تفاصيل .

ويوفر الدستور المؤإقت إطار عمل لتشكيل حكومة مؤقتة تتولى السلطة بحلول ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ وحتى إجراء الانتخابات ، كما ينص على احترام الحريات العامة بما فيها حرية التعبير والعقيدة . إن المرحلة الانتقالية فى الدستور تتضمن مرحلتين تستمران من الأول من يوليو ٢٠٠٤ وحتى تشكيل حكومة منتخبة بموجب دستور دائم ، فى موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ .

إن الدستور ينص على أن تبدأ المرحلة الأولى بتشكيل حكومة ذات سيادة ، تتولى السلطة من ٣٠ يونيو ، وتمارس السلطة بموجب قانون يصدر لاحقًا ، على أن تبدأ المرحلة الثانية بعد تشكيل الحكومة الانتقالية ، وبعد إجراء الانتخابات للمجلس الوطنى، مع مراعاة ألا تتأخر هذه الانتخابات عن ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ ، وتنتهى تلك المرحلة بتشكيل الحكومة وفقًا للدستور الدائم .

ونص الدستور على أن نظام الحكم جمهورى اتحادى ديموقراطى تعددى[1] ، ويجرى تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية .

وبالنسبة للقوات المسلحة ، نص الدستور على خضوعها للسيطرة المدنية للحكومة الانتقالية ، ولا يجوز لأفراد الجيش الترشيح فى الانتخابات .

يقضى الدستور بتوفير ضمانات كبيرة لحماية الحقوق الفردية ، وضمان حرية الخطابة والتجمع والعقيدة وسائر الحريات ، مع النص على المساواة بين كل أبناء الشعب ، وإمكان تشكيل أحزاب ونقابات والانضمام إليها ، وحقوق التنقل والسفر والعودة، وعدم جواز انتهاك حرمة المساكن من قبل الشرطة ، ويحرم الدستور الاعتقال أو التعذيب ، ويضمن استقلال القضاء .

وفيما يتعلق بانتخاب الرئيس العراقى ، فإن الدستور المؤقت ينص على أن ينتخب المجلس الوطنى رئيس الدولة ونائبين له ، يشكلون ما وصفه « بالرئاسة » ويكون ذلك بقائمة واحدة وبأغلبية ثلثى الأعضاء ، ويكون للمجلس صلاحية إقالة أى عضو من أعضاء الرئاسة بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء .

وتتولى الرئاسة تعيين رئيس الوزراء بالإجماع وتعيين الوزراء بناء على توصية من رئيس الوزراء .

الإسلام مصدر التشريع

وذكر حميد كيفائى المتحدث باسم المجلس أن الإسلام سيكون الدين الرسمى للبلاد ، وسيكون أيضًا مصدرًا من مصادر التشريع .

وكان الشيعة قد طالبوا بأن يكون الإسلام هو المصدر الرئيسى للتشريع ، وهو ما رفضه بشكل قاطع بول بريمر الحاكم المدنى الأمريكى للعراق ، وهدد باستخدام حق النقض « الفيتو » على أى وثيقة تنص على ذلك .

---

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٤/٣/١٣ .

وأوضح كيفائى أنه تم إقرار الفيدرالية كشكل للحكومة[1] ، وكان عدد من الأعضاء الشيعة قد انسحبوا غاضبين من مناقشات مجلس الحكم ، بسبب إلغاء حكم سابق يجعل قوانين الأحوال الشخصية ، من طلاق وميراث خاضعة للشريعة .

من جانبه ، قال انتفاض قنبر المتحدث باسم المؤتمر الوطنى العراقى بزعامة أحمد الجلبى ، عضو مجلس الحكم ، إن الدستور المؤقت الذى أقر اعتبار الإسلام أحد مصادر التشريع ، لن يصادق على أى قانون من شأنه انتهاك التعاليم الإسلامية ، وقال فى - ٢٠٠٤/٣/٢ - إن الدستور المؤقت نص على عدم جواز تعارض أى قانون مع المبادئ الإسلامية ، إلا أنه لن يتم تطبيق الشريعة الإسلامية .

وأضاف أن الدستور نص كذلك ، على عدم إمكانية تعارض أى قانون مع احترام حقوق الإنسان العراقى ، وأن واحدة من أهم مواد الدستور ، هى مادة تقر انتقال السلطة فى موعد أقصاه نهاية يونيو ، بالإضافة إلى تحديد مواعيد واضحة لانتخابات المجلس الوطنى والسلطة التنفيذية ثم الرئاسة ومجلس الوزراء .

إن الدستور المؤقت يعبر عن مبادئ عامة وإنه يترك التفاصيل والقضايا الخلافية الشائكة دون حسم ، انتظارًا لأن يحسمها الدستور الدائم .

إن الدستور المؤقت يقدم ضمانات على منح المنطقة الكردية استقلالاً ذاتيًا ، بالرغم من أن طبيعة علاقتها مع الحكومة المركزية فى بغداد لم تحدد بعد انتظارًا لتشكيل حكومة منتخبة تتخذ قرارًا فى هذه المسألة الاستراتيچية .

وذكر قنبر أنه سيكون هناك رئيس للدولة ورئيس للحكومة، وأن المحافظات سيكون لها الحرية لوضع آلية لحكومة محلية ، إلى أن يتم حسم الأمر بصورة نهائية بعد تشكيل الحكومة المنتخبة .

ووصف فيصل الستربادى - أحد المشاركين فى وضع مسودة الدستور ومساعد عدنان الباجة جى عضو مجلس الحكم الدستورى المؤقت - بأنه وثيقة تاريخية وأنه تم التوصل إلى توافق فى آراء الأعضاء الـ ٢٥ للمجلس حول كل مادة وكل بند تتضمن

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٤/٣/٣ .

فى أفضل مثال على تطبيق الديموقراطية ، وأضاف : « لقد تم التوصل إلى صيغ توافقية وحلول وسط بين الأعضاء » .

مطالب الكرد

وفيما يتعلق بمطالب الكرد الذين يشكون ٢٠٪ من تعداد السكان ، ، فقد حصلوا على العديد من مطالبهم الأساسية ولكن ليس كلها ، حيث أقر الدستور المؤقت بحقهم فى الاحتفاظ بميليشياتهم المسلحة « البشمرجة » داخل منطقة تتمتع بالحكم الذاتى ، وتديرها حكومة كردية ، فى الشمال .

كما أقر الدستور حقوق الكرد بالتمتع بحكم ذاتى واسع فى ظل نظام فيدرالى ، غير أن الدستور نص على الإبقاء على الحدود الحالية لمنطقة الحكم الذاتى الكردى القائمة ، خلافًا لما كان يريده الكرد ، الذين طالبوا بإعادة ترسيم خريطة كردستان لتضم المناطق ذات الأغلبية الكردية والتابعة للمحافظات الأخرى . وبالنسبة لعائدات البترول توصل أعضاء المجلس إلى صيغة توافقية دون تحديد واضح لنسب توزيع العائدات بين مناطق الإنتاج الكردية (فى كركوك) والحكومة المركزية فى بغداد .

وذكر أعضاء بالمجلس ، أن العديد من القضايا الأخرى المتعلقة بالحكم الذاتى للكرد ستحال إلى الدستور الدائم لحسمها .

وذكر مسئول فى سلطة التحالف المؤقتة ، أن الدستور المؤقت يراعى إيجاد توازن بين دور الإسلام وحماية الحقوق الفردية والمبادئ الديموقراطية .

وبالنسبة للنص على تخصيص ٢٥٪ على الأقل من مقاعد الجمعية الوطنية (البرلمان) للنساء ، قال المسئول إن هذا يمثل هدفًا وليس حصة محددة للمرأة ، وأضاف أن الدستور يمثل وثيقة تاريخية – ليس على مستوى العراق فحسب – بل فى المنطقة كلها .

وأشار مصدر آخر بالتحالف ، إلى أن الدستور المؤقت يدعو إلى إجراء انتخابات مباشرة لاختيار حكومة جديدة بنهاية العام ٢٠٠٤ إذا أمكن وبما لا يتجاوز نهاية يناير ٢٠٠٥ ، وقال إن الدستور يرسم الهيكل التنظيمى للجمعية الوطنية المؤقتة ، التى سيجرى انتخابها ، والتى سيناط إليها مهمة صياغة الدستور الدائم .

وفى أول رد فعل من جانب المرجعيات الشيعية الأساسية ، قال مصطفى اليعقوبى المتحدث باسم الزعيم الشيعى مقتدى الصدر ، إنه يرفض المادة الخاصة باعتبار الإسلام مصدرًا للتشريع وليس المصدر الرئيسى للتشريع .

وقال - فى تصريحات للأهرام - إن الدستور الجديد يتجاهل الأغلبية المسلمة ، وهو أمر مرفوض . لأن الدين الإسلامى دين شامل ويضمن حقوق جميع الأقليات .

وأضاف : إن الدستور لا يمثل العراقيين ، ويعبر عن وجهة نظر بريمر . وأعربت مصادر شيعية أخرى فى النجف وكربلاء ، رفضها لنفس المادة ، واعتبرت الدستور الجديد دستورًا أمريكيًا وليس عراقيًا .

وفى كلمة ألقاها أمام عشرات الآلاف من الشيعة خلال الاحتفالات بذكرى عاشوراء ، دعا عبد العزيز الحكيم عضو مجلس الحكم المؤقت ، إلى إجراء الانتخابات باعتبارها أفضل حل من أجل العراق .

وأضاف : إنه لابد من تحديد موعد ووجود ضمانات دولية لإجراء الانتخابات فى الموعد ، وإلا فإن الشعب لن يستقر ولن يهدأ له بال . وطالب الحكيم - بعد ساعات من إقرار الدستور المؤقت - بضرورة تسليم السلطة إلى مجموعة من العراقيين تمثل الشعب بكل مكوناته .

كما طالب الحكيم بأن يكون الإسلام دين الدولة والمصدر الأساسى للتشريع ، لأن الإسلام هو هوية الشعب ، ولا يجوز أن يسن أى قانون أو يقر أى قرار فيه مخالفة للإسلام .

عندما تجمعت المعارضة العراقية فى اجتماعها الأول فى لندن فى ديسمبر من العام ٢٠٠٢ ، ومن بعدها فى منتجع صلاح الدين الجبلى فى كردستان العراق وبحضور المفوض الأمريكى السامى زلماى خليل زادة ، واجهتها اتهامات النخب العربية بتهم كان أقلها أنهم مجموعة من عملاء الولايات المتحدة . وعندما انتقل أعضاء هذه المعارضة إلى مقعد الحكم فى صورة مجلس الحكم الانتقالى بعد سقوط بغداد وسقوط النظام ، تصاعدت وتيرة تلك الحملات ضد هذا المجلس . بالقول إن معظم أعضائه جاء إلى العراق على ظهر الدبابات الأمريكية . وأنه مجلس يفتقد إلى الشرعية الوطنية ، فلم

يؤخذ رأى الشعب العراقى فى مسألة تعيينه ، لأن القرار صدر من قبل الحاكم المدنى للعراق بول بريمر . إذن فهو مجلس يستمد شرعيته من الاحتلال وليس من الشعب[1].

لم يتطرق أحد إلى أوضاع العراق بعد الاحتلال ، والتى تجعل من آلية أخذ رأى الشعب فى أى أمر هو من المستحيلات . كما أنه فى ظل تلك الظروف لم تكن هناك أى قوة أو جماعة سياسية عراقية مهيأة للتقدم لتولى أمر العراق ، ولو بصورة جزئية أو مقيدة ، إلا مجموعات المعارضة العراقية التى كان قسم منها يطلق عليه « معارضة الفنادق » . فى حين أن القسم الآخر والأكبر كان من « معارضة الخنادق » . ولم تتوقف تلك الحملات ضد هذا المجلس ، بل تصاعدت لدرجة أن بعض الكتاب توقفوا عن مهاجمة إسرائيل وممارساتها، واتخذ من هذا المجلس عدوًا يجب أن تسن ضده الأقلام، وتحشد فى وجهة الحشود حتى يسقط . دون أن يسأل أحد من أصحاب تلك الحملات نفسه : وماذا بعد هذا السقوط ؟

ومع تسليمنا الكامل بالدوافع الوطنية والقومية لأصحاب تلك الحملات ، والتى أعتقد أنها تأتى فى إطار مقاومة الهيمنة الأمريكية ، وأن مهاجمتها لأعضاء هذا المجلس ليست فى الأغلب لأشخاصهم ، ولكن لأن قرار تعيينهم كان أمريكيًا واجتماعاتهم لا تتم إلا بحراسة أمريكية ، إلا أن من المفيد أن تعرف هل شن هذا الهجوم الإعلامى على هؤلاء يصب فى مصلحة العراق وشعب العراق ، وصالحنا نحن ، أم أنه على العكس من ذلك ؟

إن الاحتلال الأمريكى - البريطانى للعراق أمر واقع وحقيقة قائمة أكدها قرار مجلس الأمن رقم ١٨٣١ . وقد ترتب على ذلك مسئوليات للمحتل تجاه الدولة المحتلة : الإدارة وتحقيق الأمن حتى يتسلم الشعب مقاليد أموره بنفسه . وحتى هذه اللحظة لم تتمكن قوى الاحتلال من تحقيق الأمن والأمان للمواطن العراقى . فى حين أنها كما يبدو بدأت خطوات تلك الإدارة والتمهيد لتسليم السلطة إلى الشعب العراقى فى نهاية الأمر تلك . ففى البداية تم تعيين الجنرال المتقاعد جارنر حاكمًا مدنيًا للعراق ، وعندما فشل فى مهمته تولى تلك المهمة السفير بول بريمر الذى أصدر قرار تعيين ذلك المجلس على أساس طائفى ، روعى فيه قدر الإمكان التمثيل المتوازن لجميع الملل والنِحَل

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/١٠/١٠ ، مصر ، مقال بقلم رجائى فايد « باحث فى الشئون العراقية » .

والأعراق بالعراق . وبرغم تداخل تمثيل التيارات السياسية مع هذا التشكيل الطائفى ، فإنه أثار المخاوف وأعاد للأذهان الفكرة الاستعمارية المعروفة (فرق تسد) . فتشكيلة المجلس بهذا الشكل تعتبر تكريسًا للطائفية بالعراق ، وهو أمر يصعب التخلص منه مستقبلاً . وقد تأكد ذلك من أمرين :

الأول : برغم تعدد اجتماعات المجلس فقد فشل فى التوصل إلى تسمية من يترأسه . ولم يكن أمام أعضائه من مخرج سوى الاتفاق على حل توفيقى بتعيين مجلس رئاسى من تسعة أعضاء يتناوبون شهريًا الرئاسة حسب الحروف الأبجدية . فكان رئيس الشهر الأول ممثل حزب الدعوة إبراهيم الجعفرى ، وفى الشهر التالى أحمد الجبلى وهكذا .

الثانى : تم توزيع الحقائب الوزارية على الطوائف المختلفة بحيث يصبح لكل طائفة عدد من الوزارات المعروفة مسبقًا . وبعد ذلك تم الإعلان عن التشكيل الوزارى .

القلق إذن على مستقبل العراق ووحدته أمر منطقى . والخوف من أن تصبح الطائفية وليس الكفاءة هى الأصل فى تشكيل أى مؤسسة عراقية . سواء كانت تلك المؤسسة هى البرلمان أو الحكومة أو القوات المسلحة أو الشرطة ، وربما ما هو أدنى من ذلك بكثير . لكننا نتوقف عند أمر لاحظناه فى الحالة العراقية نزعم أن التشكيلات الطائفية تلك كانت مؤثرة فيه بشكل إيجابى . لقد كانت الفكرة السائدة قبل سقوط النظام العراقى هى أن شعبًا كالشعب العراقى بطوائفه وملله ونِحَله وأعراقه ، وبكل ما يحمله تاريخه الحديث من عنف داخلى ، فإن حاكمًا من طراز صدام حسين هو ذلك الصمام الذى يحفظ لهذا الشعب أمانه بين طوائفه ، وهو كابح جماحه . وأن أى سقوط مفاجئ للنظام والاختفاء المفاجئ لصدام على الساحة العراقية سيشعل الدماء أنهارًا فى الشارع العراقى . وسقط النظام واختفى صدام ولم يحدث ما كان متوقع الحدوث . وأزعم أن التركيبة الطائفية للمجلس الانتقالى وللحكومة المؤقتة كانت ذلك الصمام الذى منع الاقتتال الطائفى برغم تعدد أسباب نشوبه . فزعماء جميع الطوائف يجمعهم مجلس واحد يجتمعون سويًا ويتشاورون ويحاصرون أى مشكلة قبل أن تستفحل. كما حدث فى طوز خورماتو جنوب كركوك عندما نشب صراع مسلح بين الكرد والتركمان .

ويلاحظ أن هذا المجلس يكتسب قوة وصلاحيات جديدة يومًا بعد يوم . إنه أشبه بالكائن الحى الذى يبدأ ضعيفًا ويقوى مع الأيام . لقد وصلت الأمور بأعضاء هذا المجلس أنهم ينتقدون بقوة قوات الاحتلال على سلوكياتها تجاه الشعب العراقى ، وعدم مقدرتها على تحقيق أمن المواطن برغم أنهم يستمدون شرعيتهم من هذه القوات .

وهناك مآخذ تؤخذ على قرارات اتخذها المجلس ، ومنها ذلك القرار الذى أصدره فى أولى جلساته بالإعلان عن يوم ٩ إبريل عيدًا قوميًا للعراق يحتفل به كل عام على أساس أنه يوم سقوط النظام . برغم أن هذا اليوم هو يوم احتلال العراق . والتاريخ لم يعرف من قبل دولة احتفلت بيوم احتلالها وجعلته عيدًا قوميًا .

وكذلك القرار الخاص بإلغاء حزب البعث العربى الاشتراكى . فإذا كان أعضاء هذا المجلس ، سواء من كان منهم فى الفنادق أو الخنادق ، كثيرًا ما عانوا فى الماضى القريب من قرارات سلطوية ألغت وجودهم على الساحة العراقية . بل وأثمت كل من ينتسب إليهم . وإذا كانوا يعلنون اليوم أنهم ديموقراطيون يقبلون بالآخر ، ويسعون إلى بناء عراق جديد ديموقراطى تعددى ، وهو طرح يتناقض تمامًا مع قرارهم الخاص بإلغاء حزب البعث العربى الاشتراكى . إذ من الواجب وفق المفهوم الديموقراطى أن تترك الكلمة فى النهاية للشعب ليقول كلمته من خلال صناديق الانتخابات ، ويبقى على من يشاء ويستبعد من يشاء .

إن هذا المجلس ترتبط به إشكالية كبيرة .. وهى إشكالية الشرعية التى تجعل البعض يرفض أو يتردد فى مسألة الاعتراف به ومن ثم التعامل معه . الأصل أن تكون الشرعية مستمدة من الشعب . ولكن لكى يتحقق ذلك لابد من توافر معطيات بدونها يستحيل تحقيق إرادة الشعب فى منح الشرعية لمن يشاء . فإرادة الشعب تتحقق من خلال انتخابات برلمانية . وهذه لا يمكن أن تتم إلا وفق دستور . كما أنه لابد من توافر إدارة تشرف وتهيمن وتمتلك جهازًا أمنيًا يحمى العملية الانتخابية . ولابد أيضًا من وجود جداول انتخابية يتم التصويت من قبل المقيدين فيها . ولأن العراق يعيش حاليًا فى حالة فراغ دستورى وإدارى . فضلاً عن أن حالة الفوضى والتخريب الذى عم كل المدن العراقية فى الأيام الأولى للاحتلال وحرق معظم الوزارات والدوائر الحكومية ، ومن ضمنها دوائر وسجلات النفوس (الأحوال المدنية) ، فهذا معناه استحالة الحصول

على شرعية شعبية لأى جماعة عراقية فى الوقت الراهن . وأنه لابد من كسر هذه الحلقة والبدء بخطوات على طريق تمكين الشعب العراقى من منح ثقته ، ومن ثم الشرعية لمن يشاء .

لقد ختم مجلس الحكم الانتقالى حتى إبريل ٢٠٠٤ أعماله بإلغاء العلم العراقى وهو عمل لا يتفق مع الإرادة الشعبية ، ولا إلى ما يرمز إليه العلم العراقى من أصالة عربية وعقيدة إسلامية ووحدة وطنية ونهضة تاريخية ، والخلاصة أن العراق فى ورطة سرعان ما سيخرج منها بسلام . أما الورطة الكبرى فهى الورطة الأمريكية ، والورطة الأمريكية فى العراق تكبر ، وتكبر معها ورطة مجلس الحكم الانتقالى . فلا جيش الاحتلال يعرف طريق الخروج ولا مجلس الحكم يعلم أين الباب .

واشنطن تدرس خيارات محدودة لإنقاذ ماء الوجه ، وبين هذه الخيارات حل مجلس الحكم الذى عينه السفير بول بريمر رئيس الإدارة المدنية الأمريكية فى العراق أو زيادة عدد أعضائه ليشكل مجلسًا موسعًا . لكن الرئيس بوش يرفض الاعتراف حتى الآن بفشل سياسة بلاده فى العراق وشلل مجلس الحكم عن اتخاذ أى قرار لمصلحة الوطن . وبينما يتذرع أعضاء المجلس بعدم وجود صلاحيات لديهم لاتخاذ قرارات سيادية . يتهم بريمر هؤلاء الأعضاء بالتسويف وعدم استخدام صلاحياتهم لتحقيق الاستقرار والأمن ، وحيث يتحدث رئيس وبعض أعضاء المجلس عن إنجازاتهم فإنهم يشيرون إلى تشكيل مجموعة من اللجان الدستورية والأمنية والإعلامية والاقتصادية التى لم تحقق شيئًا ذا قيمة عملية . وحين ذهب بريمر فى نوفمبر ٢٠٠٣ فى مهمة عاجلة إلى واشنطن فإن الموضوعين الرئيسيين اللذين كانا على طاولة المباحثات هما الوضع الأمنى المتدهور فى العراق وإمكانية نقل السلطة إلى العراقيين .

بلا أدنى شك أن بريمر لم يستطيع ملء مقعد صدام ولا مجلس الحكم استطاع ذلك ، فالدولة العراقية غائبة بمؤسساتها وقوانينها التى كانت تمسك بزمام الأمور رغم كل أخطاء وخطايا النظام السابق ، وإذا كانت الإدارة الأمريكية تبحث عن صيغة لوقف نهر الدم فإن أول شىء عليها أن تفعله هو أن تفهم ما يريده العراقيون فى الداخل وليس ما يريده مجلس الحكم القادم من الخارج . والمسألة ليست قضية شخصية مع أحد من

أعضاء هذا المجلس ، ولكنها قضية وطن يئن تحت الاحتلال فى وقت ينشغل فيه هؤلاء الأعضاء بتعيين أولادهم ونسائبهم وأقاربهم فى الوزارات والمواقع المهمة الأخرى .

لقد كان بريمر واقعيًا وهو يعترف بأن مجلس الحكم يواجه أيامًا صعبة ، غير أن الاحتلال نفسه يواجه أيامًا أكثر صعوبة ، فالانفجارات والسيارات المفخخة والقذائف والاغتيالات تلاحق قوات الاحتلال والمتعاونين معها . وهو أمر يوشك أن يحول العراق كله إلى ساحة حرب يخسر فيها الجميع .

ليس من مصلحة العراق أن يدافع مجلس الحكم عن أخطائه التى اعترف بها د. إبراهيم الجعفرى أول رئيس دورى للمجلس ، وليس من الحكمة أن يستمر المجلس فى التردد والتخبط ومحاولة إرضاء الأمريكيين على حساب العراقيين .

وليس من الوطنية أن يهتم المجلس بإنشاء المحاكم ، ونصب المشانق أكثر من اهتمامه بالمصالحة الوطنية وتوحيد الصفوف ، ونبذ النعرات الطائفية والقبلية والحزبية الضيقة .

* * *

٢ - ماذا كسب الكرد من الوقوف إلى الولايات المتحدة ؟

فى حين استمرت غالبية الشعب العراقى طوال الـ ١٢ عامًا الماضية فى نضالها ضد النظام العراقى السابق ومتاعب العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد ، كان سكان القطاع الشمالى من الكرد ينعمون بأسعد مراحل تاريخهم ، فقد تحققت لهم أحلام الاستقلال السياسى ، وانهالت عليهم المساعدات الدولية ، وفرص التنمية الاقتصادية تحت سماء تحرسها الطائرات الغربية .

لكن كرد العراق يعيشون حالة من القلق والترقب بعد سقوط صدام حسين ودخول القوات الأمريكية البلاد ، فالخوف يتملكهم من ضياع كل ما حققوه من مكاسب سياسية واجتماعية وسط حالة الفوضى التى تجتاح البلاد . فقد ركزت صحيفة « واشنطن بوست » على التوجه الجديد لكرد العراق وتخليهم عن حلم « قيام دولة للكرد » وتبنيهم مشروع قيام نظام فيدرالى فى العراق كوسيلة مثلى للحفاظ على إنجاز السنوات الماضية .

ويعود إلى جهود الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديموقراطى الكردستانى للتغاضى عن خلافاتهما من أجل دعم النفوذ السياسى للكرد على الساحة السياسية فى العراق ، وأصبح لهما صوت واحد ، وأعلنت قيادات الحزبين عن استعدادهما لدمج الإدارتين الحاكمتين فى الإقليم الكردى .

ومما دعم هذا التحول فى التوجهات السياسية للكرد ، هو انضمام جلال طالبانى زعيم الاتحاد الوطنى الكردستانى ، ومسعود بارزانى زعيم الحزب الديموقراطى الكردستانى إلى مجلس الحكم الانتقالى فى بغداد ، حيث يتعامل الرجلان كقيادات سياسية ، وليس كخصوم فى نزاع عسكرى قديم .

ذكر مسئولون أمريكيون وعراقيون أن إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش قررت الإبقاء على نظام حكم ذاتى شبه كامل فى المنطقة الكردية بشمال العراق بعد إعادة السيادة للبلاد ، وذلك على الرغم من معارضة جيران العراق الذين يخشون تقسيم البلاد .

وقال المسئولون إن الوقت المحدود المتبقى على بدء تنفيذ الجدول الزمنى لنقل السلطة بحلول ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ لن يسمح بتغيير الأوضاع القائمة فى المناطق الكردية بشمال العراق .

وذكر مسئول أمريكى أنه بمجرد إبرام اتفاق نقل السلطة يوم ١٥ نوفمبر ٢٠٠٣ أصبح هناك إدراك بأنه من الأفضل عدم المساس بصورة مؤثرة ، بالوضع القائم . وأضاف أن مسألة الفيدرالية ، التى يمكن أن تضم المنطقة الكردية ، سوف تؤجل إلى حين التوصل إلى حل لها بواسطة العراقيين أنفسهم(١) .

فى ٥ يناير ٢٠٠٤ أكد المتحدث باسم البيت الأبيض التزام الولايات المتحدة القوى بوحدة الأراضى العراقية ، فى الوقت الذى اتفق فيه أعضاء مجلس الحكم الانتقالى على صيغة فيدرالية لنظام الحكم فى العراق ، مع إرجاء مسألة منح الكرد حكمًا ذاتيًا أوسع فى الشمال لتقرره الهيئة الدستورية التى ستقوم بصياغة الدستور الجديد فى منتصف عام ٢٠٠٥ .

فقد أعلن سكوت ماكيلان المتحدث باسم البيت الأبيض على متن الطائرة الرئاسية التى أقلت الرئيس جورج بوش إلى ولاية ميسورى فى ٢٠٠٤/٢/٤ أن واشنطن ملتزمة بقوة بالحفاظ على وحدة الأراضى العراقية . وقال ماكيلان إنه بموجب الاتفاق الموقع فى ١٥ نوفمبر مع مجلس الحكم الانتقالى حول نقل السلطة إلى العراقيين ، فإن العراقيين أنفسهم هم الذين سيتخذون القرارات فى المسائل المرتبطة بالفيدرالية . وقال آدم آرلى نائب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ومسئول آخر فى الخارجية الأمريكية - رفض الكشف عن هويته - إن واشنطن لا تستطيع أن تمنع أعضاء مجلس الحكم الانتقالى من إجراء نقاش بشأن وضع الكرد ، وأن الحد الأدنى الذى تحرص عليه واشنطن هو الحفاظ على وحدة أراضى العراق . وأضاف المسئول أنه مادام اتفق العراقيون على منح الكرد حرية تصريف شئونهم فى إطار فيدرالى ، فإن ذلك يجب ألا يقلق الدول المجاورة ، مثل تركيا وسوريا .

---

(١) الأهرام - ٢٠٠٣/٨/١٣ .

فى الوقت نفسه ، ذكر عضوان فى مجلس الحكم الانتقالى أن المجلس على وشك الاتفاق على صيغة فيدرالية لنظام الحكم بالعراق تشكل أساس القانون المؤقت الذى سيوجه إدارة الدولة حتى نهاية عام ٢٠٠٥ .

لكن المجلس أرجأ مسألة منح حكم ذاتى أكبر للكرد فى الشمال لتقرره الهيئة الدستورية التى سيتم تشكيلها فى منتصف عام ٢٠٠٥ لصياغة الدستور الجديد .

وفى مجلس الحكم الانتقالى كان قد ظهر فى اللحظات الأخيرة عند إقراره للدستور المؤقت اعتراضات على وثيقة قانون إدارة الدولة « الدستور المؤقت » إلى يوم ٢٠٠٤/٣/٥ .

إن سبب التأجيل وفقًا لما ذكره بعض السياسيين من الشيعة هو اعتراضات أبداها خمسة أعضاء من الشيعة فى مجلس الحكم على صياغة الوثيقة .

ونقلت مصادر عن حامد البياتى أحد مستشارى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق قوله إن الأعضاء الخمسة من الشيعة أبدوا اعتراضهم فى اللحظة الأخيرة على ما أسموه « التنازلات » الواردة فى الوثيقة بشأن حقوق الكرد ونظام الرئاسة المقترح .

ومن بين هؤلاء الخمسة محمد بحر العلوم الرئيس « الحالى » للمجلس وأحمد الجلبى وعبد العزيز الحكيم رئيس المجلي الأعلى للثورة الإسلامية[1] .

فى احتفال علنى وقع أعضاء مجلس الحكم العراقى المؤقت قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية « الدستور المؤقت » دون إدخال التعديلات التى طالب بها الأعضاء الشيعة ، وتسببت فى تأجيل التوقيع عليه للمرة الثانية ٢٠٠٤/٣/١٦ .

وخلال الحفل الذى حضره بول بريمر الحاكم المدنى الأمريكى ، وقع أولاً الدكتور محمد بحر العلوم الوثيقة ، ثم تلاوة الزعيم الكردى مسعود البارزانى ثم عدنان الباجة جى وإبراهيم الجعفرى وأجمد الجلبى وباقى أعضاء المجلي المكون من ٢٥ عضوًا .

بعد ذلك ألقى بحر العلوم كلمة قال فيها : إن قانون إدارة الدولة أكد العديد من القضايا التى حددها فى ثمانى نقاط هى :

---

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٤/١/١٦ .

أولاً : إنهاء الاحتلال واستعادة السيادة فى الثلاثين من يونيو المقبل .

ثانيًا : تأكيد وحدة العراق أرضًا وشعبًا .

ثالثًا : ضمان حقوق المواطنين بغض النظر عن انتمائهم القومى أو المذهبى ، واعتبار المواطنة معيارًا يحكم الجميع .

رابعًا : حفظ الهوية الحضارية الإسلامية للشعب العراقى ، واعتبار الإسلام دين البلاد الرسمى وعدم تشريع أى قانون يتعارض مع ثوابت الإسلام .

خامسًا : اعتماد الفيدرالية واللامركزية فى إدارة البلاد من خلال تطوير مفهوم الأقاليم ليشمل كل محافظات العراق خاصة كردستان .

سادسًا : تأكيد أن الموارد المالية الناتجة عن المصادر الطبيعية ستوزع بشكل عادل ومنصف على مختلف مناطق العراق مع إعطاء الأولوية للمناطق التى حرمت خلال عهد صدام حسين .

سابعًا : ضمان عودة المهجرين والمهاجرين إلى العراق ، وإعادة الجنسية لمن حرم منها ، وإزالة آثار سياسة النظام السابق فى التهجير داخل العراق .

ثامنًا : تأكيد دور المرأة فى بناء العراق الجديد وضمان مشاركتها مشاركة فعالة فى العملية السياسية وإزالة العوائق والعقبات من طريقها ، ومساواتها مع الرجل فى تحمل المسئوليات .

واعتبر بحر العلوم أن توقيع الدستور يمثل نقطة تحول فى تاريخ العراق نحو استعادة سيادته فى يونيو ٢٠٠٤ وصولاً إلى حكم دستورى تعددى اتحادى فيدرالى ديموقراطى فى نهاية العام .

فى الوقت نفسه أعلن عدنان الباجه جى الذى ترأس لجنة صياغة الدستور أن الفترة الانتقالية ستنقسم إلى فترتين تنتهيان بنهاية عام ٢٠٠٥ ، وقال : إن الفترة الأولى لن تزيد مدتها على سبعة أشهر تبدأ من الثلاثين من يونيو ٢٠٠٤ عندما تتسلم حكومة مؤقتة ذات سيادة السلطة من سلطة التحالف المؤقتة .

وأضاف أن الحكومة المؤقتة ينتهى عملها بعد سبعة أشهر عندما يتم تشكيل حكومة تختارها جمعية وطنية منتخبة انتخابًا مباشرًا من الشعب (برلمان) .

وأوضح الباجه جى أن الجمعية الوطنية ستتولى صياغة الدستور الدائم الذى سيعرض على الشعب لإقراره فى استفتاء عام ثم تجرى انتخابات عامة(١) .

ذكر مسئولون عراقيون وأمريكيون أن لجنة جديدة ستشكل من عراقيين تحت إشراف أمريكى لحل الخلافات بين العراقيين العرب وآلاف الكرد الذين يريدون العودة إلى منازلهم فى شمال العراق ، التى طردوا منها تحت حكم صدام حسين . وقال جلال طالبانى زعيم الاتحاد الوطنى الكردستانى إن هذه اللجنة ستشكل فى وقت لاحق وسيمثل فيها كل الأطراف لترتيب عودة الأسرى إلى بيوتهم عبر اللجوء إلى القانون لتأكيد حقوقهم ، وليس بشكل فوضوى .

وصرح طالبانى بأن هذا الترتيب تم الاتفاق عليه مع مبعوث الرئاسة الأمريكية زلماى خليل زاد خلال جلسة المفاوضات التى جرت فى أنقرة ٢٠٠٣/٤/٢٣ مؤكدًا التزام الكرد بما تعهدوا به .

وكان الجنرال جاى جارنر رئيس الإدارة المدنية فى العراق قد أجرى محادثات مع جلال طالبانى زعيم الاتحاد الوطنى الكردستانى فى السليمانية قبل أن يتوجه إلى مدينة أربيل فى ٢٠٠٣/٤/٢٣ .

وصرح مسئول أمريكى مرافق لجارنر بأن لجنة حل الخلافات ستكون مماثلة للآلية التى استخدمت لحل مشاكل التطهير العرقى فى البوسنة ، وقال إن اللجنة سيديرها عراقيون ربما إلى جوار جهاز مستقل يحول دون تحولها إلى أداة سياسية ، وأكد المسئول أنه تم مطالبة جميع الأطراف باللجوء إلى القانون والامتناع عن العودة لأخذ الممتلكات بالقوة .

وكانت منطقة شمال العراق قد شهدت فى الأيام الأولى من سقوط نظام صدام حسين عددًا من عمليات الانتقام ضد العراقيين العرب الذين طردوا من ديارهم التى استولى عليها مسلحون زعموا ملكيتها .

لكن الأمور هدأت بعد أن بدأت القوات الأمريكية فى تنظيم دوريات على مدار الساعة فى المنطقة . وأشار المسئول الأمريكى إلى مبادرة عشرات الآلاف من الكرد

---

(١) الأهرام - الثلاثاء - ٢٠٠٤/٣/٩ .

الذين يعيشون فى مخيمات قرب كركوك بعدم العودة إلى المدينة إلى حين الفصل القانونى فى دعاواهم القضائية ، وقال إنها ستكون عملية طويلة مشيرًا إلى التجربة المماثلة فى البوسنة التى استغرقت سنوات .

من ناحية أخرى صرح الجنرال جاى جارنر الذى وصل إلى أربيل ٢٠٠٣/٤/٢٣ قادمًا من السليمانية بأن الوضع الأمنى يتجه نحو الاستقرار فى العراق بشكل أسرع مما كان متوقعًا برغم أن الأمن يشكل مشكلة ، واعترف جارنر بأن العراقيين يشعرون بالغضب والاستياء إزاء حالة الفوضى التى سادت فى أعقاب إسقاط نظام صدام حسين فى العراق . لكنه أكد أن مواقفهم ستتغير فى تحسين الوضع الأمنى واستعادة الخدمات الأساسية حالتها الطبيعية .

وقال جارنر إن المظاهرات التى خرجت من كربلاء وبغداد ضد الوجود الأمريكى لا تعبر عن مشاعر غالبية العراقيين التى مازالت تقدر هذا الوجود . وأضاف أنه قبل شهر لم يكن هؤلاء قادرين على التظاهرات التى تعد أحد مظاهر الحرية .

وأكد جارنر أنه ستتم دعوة جميع الأطراف الدولية لتأمين الاستقرار والثقة والديموقراطية والأمن فى العراق خلال مرحلة إعادة الإعمار ، وأضاف أن الولايات المتحدة تجرى مباحثات مع تركيا . مؤكدًا أن القوات التركية لن تدخل العراق ، وأن موضوع مدينة كركوك سيحل فى ظل الإدارة العراقية الجديدة .

وقد ذكرت صحيفة « نيويورك تايمز » الأمريكية أنه تم جمع تعهدات بقيمة ١,٧ مليار دولار لتقديم إمدادات إلى العراق . سواء فى شكل مساعدات نقدية مباشرة أو أغذية أو أدوية أو منتجات أخرى من عدة دول منذ وجهت الأمم المتحدة نداء بذلك فى ٢٨ مارس ٢٠٠٣ .

وقال إن الأمم المتحدة جمعت مبلغ قدره ٤٠٠ مليون دولار ، وعرضت دول أخرى تقديم مساعدات خارج إطار الأمم المتحدة[١] .

---

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/٤/٢٤ .

أسطوانة قمع صدام

الأمريكيون بدورهم لا يخفون امتنانهم للذين ساعدوهم فى الحرب ، ويأخذ هذا الامتنان طابعًا عمليًا ، فالقوات الأمريكية تقوم بتدريب وتأهيل البشمرجة أو الميليشيا الكردية التابعة للطالبانى لمرحلة ما بعد صدام ، فقد تم تقسيم البشمرجة إلى جيش وحرس حدود وحرس غابات وقوات الأمن ، حيث يقدر الحجم الكلى لها بعشرات الآلاف .

وقد شاهد مراسلو الصحف حفلاً تحدث خلاله مسئولو الداخلية فى إدارة الطالبانى عن أهمية هذا التطور ، علمًا بأن هؤلاء الحرس هم جزء من جيش العراق الذى يقوم الأمريكيون بتشكيله ، وبدا أفراد الدفعة الذين ارتدوا قبعات تشبه ما يرتديه « رعاة البقر » وبذلات زيتية اللون تشى ببحبوحة الدعم الأمريكى فى عراق الطبعة الجديدة المتفحة !

وبشكل عام فالشارع فى السليمانية مشحون بأحلام الاستقلال إن عاجلاً وإن آجلاً . فلابد من قيام دولة كردستان سواء العراقية أو الكبرى التى تضم تركيا وإيران وسوريا والعراق ، وخريطة كردستان تباع فى المكتبات مع الأقلام والكراسات والمساطر.

أبناء الحكم الذاتى

وفى كل الأحوال نحن أمام أجيال جديدة ممن كبروا وترعرعوا تحت الحكم الذاتى الفعلى التركى نالوه فى عام ١٩٩١ .. أجيال لا تعرف الكثير عن العراق ، وانتماؤهم الأول لكردستان حتى اللغة العربية نادرًا ما نجد أحدًا من أبناء هذه الأجيال التى تتراوح أعمارها ما بين عامين و٢٠ عامًا يتكلم اللغة العربية التى يتم تدريسها فى المدارس فى السنة الثالثة الابتدائية كلغة أجنبية .. الكبار فقط هم الذين يسهل عليهم الحديث بالعربية[١] .

---

(١) عبد الحليم غزالى فى شمال العراق - ٢٢/١٠/٢٠٠٣ .

وتبدو هذه الأجيال خائفة من عودة شمال العراق إلى الوطن الأم برغم أن زعماءهم يستطيعون تبين المكاسب التى سينالها الكرد من هذه العودة ، فقد اعتادوا على الاستقلال الفعلى الذى له مظاهر كثيرة لا تنحصر فى العلم والنشيد الوطنى والعملة والحكومة فقط . بل فى ثقافة مستقلة واقتصاد مستقل ومزيد من تعميق الهوية القومية الكردية التى وضعها صدام فى موقع دفاعى .

« وترى كيز التى يعنى اسمها وردة ، وهى صحفية باسم اتحاد نساء كردستان أن الشعب الكردى تجزأ ، واحتلت أرضه ، ومن حقه إقامة دولة وهى تقول : « نحن لدينا إيمان قوى بذلك .. هذا حلمنا ، ولن نسمح لأحد بأن يجردنا منه. لدينا إيمان قوى به ، وقد ننتظر ١٠٠ سنة لكن سنحققه سواء فى العراق أو فى بلاد الكرد المجزأة بين عدة دول .

ويروى أحمد وهو محاسب فى شركة مقاولات أن تقسيم العراق أمر يجب أن يكون واردًا فى أذهان العرب الذين هم عدة دول أصلاً لكنه يعتبر أن الديموقراطية فيما يسمى بكردستان ، أو بمعنى أدق المنطقة التى يحكمها حزب الطالبانى لا تزيد على ٥٠٪ وأن على الكرد أن يقيموا مجتمعًا ديموقراطيًا أولاً ، لكنه يبدى استغرابه من محاولة بعض القوميات إلحاق الآخرين بهم عنوة .

وتبدى نيرمين عثمان تفاؤلاً بمستقبل العراق الجديد ، برغم خشية الشارع الكردى من الاندماج فى الوطن . مؤكدة أن قيادة حزب الاتحاد الوطنى الكردستانى لا تؤيد أى نوازع انفصالية ، وأن التركيز فى هذه المرحلة يجب أن يكون على توفير الخدمات الأساسية للعراقيين ، فليس هناك مستشفى كبير فى السليمانية ، وهناك حاجة إلى قاعدة اتصالات هاتفية وكهرباء تكفى جميع السكان » .

عثمان إسماعيل شوانى وكيل أول وزارة المالية والاقتصاد فى إدارة الطالبانى يؤكد قوة اقتصاد المنطقة الواقعة تحت هذه الإدارة التى يقدر عدد سكانها بأكثر من مليون و٦٠٠ ألف شخص ، فرغم أن القطاع الصناعى ضعيف نسبيًا ، فالزراعة والسياحة والتجارة مزدهرة ، كما أن هناك إمكانات واعدة ، وقد نجح هذا الاقتصاد فى الإبقاء

على الوضع شبه الاستقلالى للمنطقة . بالإضافة إلى دور برنامج النفط مقابل الغذاء فى توفير احتياجات السكان . ويضيف فتاح زاخوى وزير الثقافة فى إدارة حزب الطالبانى بعدًا آخر لهذا الوضع بقوله : إن هناك حرية نسبية كبيرة فى التعبير والإبداع حيث تكاد تنعدم القيود على إصدار الصحف والمجلات .

أيًا كان الأمر ، فنحن أمام تجربة مختلفة فى شمال العراق ، والشىء المؤكد أن كرد ١٩٩١ ليسوا كرد ٢٠٠٤ وهم أمام طريقين ، لعب دور أكبر فى العراق الكبير أو الاستقلال عنه .. ولكل خيار حساباته من مكاسب وخسائر ! .

* * *

٣ - تركيا والحرب على العراق

لم تتوقف الجهود المشتركة التركية - الأمريكية - من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول حول اشتراك تركيا فى الحرب الأمريكية ضد العراق . حيث أراد الطرفان أهمية التوصل إلى اتفاق يسمح بانتشار القوات الأمريكية فى الأراضى والقواعد التركية .. وبقدر ما تهتم واشنطن بفتح جبهة أخرى فى شمال العراق .. تصر تركيا على حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتجنيبها مخاطر ما بعد الحرب . وقد بدأت المباحثات المباشرة بين الطرفين خلال شهر فبراير ٢٠٠٣ ، فى واشنطن .. انطلقت من إلحاح أمريكى بشأن طلب انتشار قواتها السابق تقديمه للحكومة التركية .

لقد أكدت وسائل الإعلام التركية فى ٣/٧ أن لواء مدرعًا تركيًا دخل شمال العراق ٢٠٠٣/٣/٥ - الخميس - إضافة إلى قافلة عسكرية مكونة من ثلاثمائة مركبة محملة بالأسلحة الثقيلة ، فى إطار تعزيزات عسكرية تركية كبيرة فى هذه المنطقة تحسبًا للحرب المحتملة فى العراق .

وذكرت المصادر التركية أن الشاحنات تحركت إلى تلك المنطقة على شكل قوافل تضم كل منها ثلاثين شاحنة ، وأضافت أن الشاحنات محملة بالأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية والمركبات ومواد الإمداد والتموين والمهمات والوقود .

ووصل معظم هذه المركبات إلى بوابة الخابور الحدودية مع العراق عن طريق مدينة سيلونى جنوب شرق تركيا ، وتوجهت بعد ذلك إلى شمال العراق تحت حماية أمنية مشددة . كما نقلت هذه المصادر التركية عن طريق مصادر عسكرية فى أنقرة قولها إن خمسمائة شاحنة عسكرية تحركت فى ٣/٧ أيضًا من اللواء المدرع فى منطقة أورفة متوجهة إلى الحدود التركية مع العراق ، وأضافت المصادر أن إعادة تمركز هذه القافلة تأتى بهدف تقديم التأمين اللازم فى المنطقة الحدودية بين العراق وتركيا فى حالة بدء الحرب(١) .

---

(١) الأهرام - ٢٠٠٢/٣/٨ .

لقد احتتمت فى ٢٠٠٢/١٠/٢٤ فى وسط تركيا ، مناورات « نشر الأناضول » الجوية الأمريكية - التركية فى إطار الاستعدادات العسكرية لضرب العراق ، وشارك فى المناورات التى بدأت يوم ١٤ أكتوبر ٢٠٠٢ ، ٣٩ طائرة حربية تركية و١٠ طائرات مقاتلة وقاذفة أمريكية ، بالإضافة إلى طائرات الإنذار المبكر « أواكس » ، وأشرف على المناورات قائد القوات الجوية التركية الجنرال جمهور ألسباروك ، وشهدها مراقبون عسكريون من دول حليفة للولايات المتحدة .

من جانب آخر ، حذرت تركيا مجددًا زعماء كرد العراق من تجاوز حدودهم وإقامة دولة لهم « شمال العراق » وجاء هذا التحذير خلال اجتماعات المسئولين الأتراك مع نجروان البارزانى رئيس الإدارة الكردية فى شمال العراق وهوشيار زيبارى مسئول العلاقات الخارجية فى الحزب الديموقراطى الكردستانى .

وفى تصريحات لوسائل الإعلام التركية أكد نجروان البارزانى ضرورة حل ما وصفه بالمشكلة العراقية . فى إطار عراق موحد ، واعتبر أن الوضع الحالى لكرد العراق لا يمثل تهديدًا للمصالح الوطنية لتركيا التى وصفها بأنها حليفة لهم(١) .

ذكرت مصادر تركية مطلعة أن خلافات بين حكومة أنقرة والحزب الديموقراطى الكردستانى العراقى خيمت على الاجتماع الذى عقد فى أوائل فبراير ٢٠٠٣ وضم الطرفين . بالإضافة إلى زعيم الاتحاد الوطنى الكردستانى جلال طالبانى ، ورئيس الجبهة التركمانية صنعان أغاقصاب تحت إشراف المبعوث الأمريكى للمعارضة العراقية زلماى خليل زادة الذى حاول تقريب وجهات النظر .

وقالت المصادر إن نجروان البارزانى الرجل الثانى فى الحزب الديموقراطى الكردستانى أبدى خلال الاجتماع رفض الحزب دخول قوات تركية شمال العراق فى حالة اندلاع حرب أمريكية ضد النظام العراقى ، كما أصر على ضرورة أن يكون نظام الحكم فى بغداد بعد الرئيس صدام حسين فيدراليًا موسعًا ، وهو الأمر الذى تعارضه أنقرة .

---

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٢/١٠/٢٥ .

وأضـافـت المصـادر أن خليل زادة فشل فى إنهـاء هذه الخـلافات رغم الاتفـاق على مواصلة الاجتماعات الرباعية التركية - الكردية - التركمانية - الأمريكية .

كمـا استبعد طالبانى إمكانية إقامـة دولة كردية مستقلة فى شمال العـراق فى حالة الإطاحـة بالرئيس العـراقى صدام حسين . وقـال إنه سيتم حكم العـراق بواسطة قـيادة واحدة ، مؤكدًا أن هذه رغبة الأمريكيين ، وأن المشاركين فى محادثات أنقرة اتفقوا على ذلك .

وفى الوقت نفسـه صـرح المتـحـدث باسم الحـزب الديموقـراطى الكردسـتـانى بأن وجود الجيش الأمريكى ضرورى لفترة معينة فى شمال العراق - أى بعد الغزو الأمريكى للبلاد ..

وفى واشنطن ذكرت صحيفة « نيويورك تايمز » الأمريكية أن دبلوماسيين أمريكيين وأتراكـًا تفـاوضـوا حـول خطـة تقـضـى بالسـمـاح لعـشـرات الآلاف من الجنـود الأتراك باحتلال جزء من شمال العراق[١] .

ليس هناك شك فى أن بعض العسكريين الأتراك وسـاسـة من المؤسسـة التقـليـدية العلمـانيـة يرون أن من حـقـهم دخـول شـمـال العـراق لمنع قـيام دولة كـردية هـنـاك ، وأنهم راغبـون فى أن يتولوا هم مسئوليـة ضبط الأوضـاع فى الشـمـال العـراقى ، بينمـا تقـوم الولايات المتحدة بفتح جبهات من الجنوب والوسط ضد نظام الرئيس صدام حسين .

والواقع أن مـعنى التنسـيق العـسكرى مع الولايات المتـحـدة ، والذى يطرحـه بعض العسكريين الأتراك لا يتضمن أى شىء يحد من قدرة الجيش التركى على منع قيام دولة كـردية فى الشـمـال العـراقى . وحـتى وفقـًا لهذا التنسيق يبـدو مطلب استـقـبـال قـوات أمـريكيـة كبـيـرة على الأرض التـركيـة مسـألة مشكوكًا فيـهـا ، بل مـرفـوضـة لما تثيـره من حساسيات .

والواضـح أن هـذه التـصـورات التى تنطلق منهـا فى المؤسـسـة العـسكرية التـركيـة البعض فى حديها الأدنى والأقصى ليست محل قبول تام من قبل حزب العدالة والتنمية، وهناك تيار غـالب داخل الحـزب يرفض فكرة الحـرب أصـلاً ، ويرى فيها وبالاً على تركيا

---

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/٢/٨ ، مصر .

سياسيًا واقتصاديًا ، وبعضهم وهم قلة يربط ذلك بمنطلقات الأخوة الإسلامية ، والغالبية منهم بالمصالح التركية العليا نفسها . ناهيك عن الحساسية المفرطة من مبدأ استقبال قوات أجنبية كبيرة على الأراضى التركية إلى مدى زمنى غير منظور ، بل مرشح لأن يطول لفترة أكثر من عقد كامل . وهذا الأمر يتطلب قرارًا من البرلمان وفقًا للدستور ، والاتجاه العام هو رفض هذا المطلب لما فيه من تجرؤ على السيادة التركية . وقد كان رجب طيب أردغان رئيس حزب العدالة والتنمية حاسمًا فى قوله إن تركيا لن تتفاوض مع الأمريكيين بشأن أى عمل عسكرى إلا إذا صدر قرار من الأمم المتحدة ، وأن الوضع الراهن يشير إلى تعاون عراقى مع لجنة التفتيش الدولية بصورة مرضية ، وأن المطلوب هو إتاحة الفرصة كاملة لعمل اللجنة الدولية . وهو موقف سياسى متطور إلى حد كبير. ولا يتناقض عمليًا مع بعض الإجراءات الاحترازية التى ستقدم عليها الحكومة من قبيل إرسال بعض قوات إلى الحدود مع العراق تحسبًا لقيام الحرب حتى بدون التنسيق الكامل مع واشنطن[1] .

استمرت المباحثات فى وزارة الخارجية التركية مع الجانب الأمريكى للاتفاق على تفاصيل التعاون السياسى والاقتصادى والعسكرى بين الطرفين فى أثناء وبعد الحرب على العراق . وقد أعلن مسئولون أتراك أنه قد حدث تقدم واسع نحو الاتفاق مع واشنطن حول انتشار القوات الأمريكية فى تركيا تمهيدًا للحرب ضد العراق .. وأنه ستجرى مباحثات ثنائية مكثفة لحل المسائل المتبقية . فى نفس الوقت عدلت الحكومة التركية من موقفها المعلن على لسان وزير خارجيتها يشار ياقيش حول أن حكومته لم تنتظر إصدار قرار دولى جديد يجيز استخدام القوة ضد العراق قبل أن تطلب من البرلمان التصويت على السماح للقوات الأمريكية بالانتشار فى الأراضى التركية . وفى إطار المباحثات التى جرت فى أنقرة .. تلقى الجانب التركى وعودًا أمريكية بمنح تركيا ٦ مليارات دولار وقروضًا بقيمة ٣٠ مليار دولار . وتعهدًا بعدم السماح بقيام دولة كردية فى شمال العراق .. وذلك مقابل نشر ٦٢ ألف جندى أمريكى فى الأراضى التركية ، وفتح جبهة شمالية ضد العراق[2] .

---

(١) حسن أبو طالب – مقال له بجريدة الأهرام – ٢٠٠٣/١/٦ .

(٢) طه المجدوب – مقال له بجريدة الأهرام – ٢٠٠٣/٣/٩ ، مصر .

من جهة أخرى ذكرت مصادر تركية مطلعة أن الولايات المتحدة تلقت إشارات إيجابية من حكومة أنقرة مفادها أن البرلمان سيقر نشر قوات أمريكية فى الأراضى التركية خلال « فترة قصيرة » ، وفى السياق ذاته ، ذكرت صحيفة (ملليت) التركية أن رئيس الوزراء عبد الله جول تلقى طلبًا من السفير الأمريكى روبرت بيرسون بألا يتأخر البرلمان التركى عن يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٣ فى حال تقديم الحكومة مشروع قرار له بشأن نشر هذه القوات ، فى حين قالت صحيفة (حرييت) إنه بعد إعلان رئيس الأركان الجنرال حلمى أوزكوك دعمه للحكومة فى هذا الشأن ، فقد بدأت الولايات المتحدة فى اتخاذ استعدادات عسكرية فى تركيا ، وكأن جبهة شمال العراق قد انفتحت أمام قواتها بالفعل .

وفى واشنطن ، ذكرت مصادر أمريكية أن تركيا يمكنها الحصول على قروض مباشرة من الحكومة الأمريكية بدلاً من ضمانات القروض ، تشمل ٨,٥ مليار دولار لمدة ستة أشهر ، وما يصل إلى ٢٤ مليار دولار بآجال أطول إذا غيرت موقفها وسمحت باستخدام القوات الأمريكية لقواعدها فى غزو العراق .

وقالت المصادر : إن القروض المباشرة من إدارة الرئيس جورج بوش ستضمن ألا تواجه تركيا مشكلات فى تجديد ديونها قصيرة الأجل بنفسها[1] .

وقد واجهت المباحثات .. التى جرت بواسطة وزير الخارجية التركية يشار ياقيش ووزير الاقتصاد على بابجان مع كولين باول وزير الخارجية الأمريكية .. مصاعب عديدة.. خاصة فيما يتعلق بالمطالب التركية الاقتصادية بشأن المساعدات المالية اللازمة لتعويض الخسائر التركية المتوقعة فى حالة الحرب - ومطالبها السياسية بشأن الأوضاع الكردية فى شمال العراق عقب الحرب - ومطالبها العسكرية المتعلقة بالمشاركة فى فرض الأمن والانضباط فى شمال العراق ، ومنع قيام دولة كردية .

وكانت نقطة الخلاف الجوهرية هى الاعتراض الأمريكى على سقف الدعم المالى الذى تطالب به تركيا ويصل إلى ٣٠ مليار دولار .

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/٣/٨ .

أمـا نقطة الخـلاف الشكليـة التى أثارها باول فهى إصراره فى الحصول على إذن من البرلمان التركى لدخول القوات الأمريكية إلى تركيا .. قبل توقيع اتفاق المساعدات المالية .. على أن يحال الاتفاق إلى الكونجرس للمصادقة عليه ، غير أن الجانب التركى أصر على توقيع الاتفاق أولاً .. ليصبح حجة فى يد الحكومة التركية تستطيع من خلاله الضغط على البرلمان ليوافق على تقديم الدعم العسكرى للحرب الأمريكية ضد العراق . ولا شك أن موقف الإدارة الأمريكية وضع الحكومة التركية فى مأزق .. فى ظل المعارضة الكبيرة التى أظهرها مجلس الأمن القومى التركى لوقوع الحرب . وكان معنى ذلك أنه أصبح على الحكومة أن تختار بين رفض التعاون مع واشنطن تحت مظلة الانصياع للشرعية الدولية . وهذا يعنى تعريض مصالح تركيا الاقتصادية وعلاقتها الاستراتيجية مع واشنطن والقضية القبرصية وقضية الانضمام الأوروبى للخطر .. أو المضى فى مغامرة محفوفة بالمخاطر مع الحليف الأمريكى بالمشاركة فى حرب لا تخدم المصالح التركية .. وضد الرأى العام العالمى عامة والتركى خاصة .. وهذا يعنى تعرض الحكومة والحزب الحاكم - حزب العدالة والتنمية - لمأزق سياسى خطير(١) .

إن المسألة الخلافية الأولى تتعلق بوضع خطة مشتركة للبلدين لنزع سلاح المعارضة العراقية ، خاصة الفصائل الكردية بعد الإطاحة بالرئيس العراقى ، وهو ما ترفض واشنطن التعهد به ، وتتعلق المسألة الخلافية الثانية حول المستقبل السياسى للعراق ، وكيفية ضمان وحدة أراضيه ، وطبيعة النظام السياسى الذى سيحكم حقوق التركمان .

وفيما يتصل بالخطر القادم تجاه العراق ، فإن أنقرة ترى أن اتجاه الكرد إلى تحقيق مطلبهم فى إقامة فيدرالية فى البلاد تضمن لهم الحكم الذاتى الذى حصلوا عليه فى الشمال بعد حرب عام ١٩٩١ ، بل ومطالبتهم بضم كركوك الغنية بالنفط إلى هذا الحكم يعنى الآتى :

أولاً : اقتراب الكرد العراقيين من حلم الدولة الكردية . فلهم علمهم وبرلمانهم وحكومتهم فى وقت يتزايد نفوذهم فى الدولة العراقية الأم ككل ، ومع إعلان زعمائهم

(١) جريدة الأهرام - ٢٠٠٣/٣/١٩ .

عن عدم تخليهم عن حلم الدولة ، فإن تركيا قد تجد نفسها أمام وضع يهدد أمنها القومى . خاصة فى ظل وجود ٥ آلاف من مقاتلى حزب العمال الكردستانى فى شمال العراق لا توجد مؤشرات حتى الآن على رغبة واشنطن فى التخلص منهم .

من هنا أبدى أردوغان معارضة علنية لقيام فيدرالية فى العراق ، واعتبر أن هذه الفيدرالية ستوجد مصاعب جمة ، فى حين وجه وزير الخارجية عبد الله جول تحذيرًا لزعماء الكرد العراقيين من مغبة أية محاولة لتوسيع منطقة الحكم الذاتى بضم كركوك إليها ، لأن ذلك يعنى أن الكرد فى هذه الحالة حققوا مكاسب تقربهم من حلم الدولة إذا عرفنا أن نفط كركوك يمكن أن يصل إنتاجه إلى ٤ ملايين برميل يوميًا ومجمل دخله إلى ١٨ مليار دولار سنويًا ، صحيح أن الفيدرالية تعنى أن موارد الدولة ستوزع على جميع العراقيين ، لكن من يضمن عدم لجوء الكرد إلى سياسة فرض الأمر الواقع ، خاصة أنهم أصبحوا حلفاء الأمريكيين المقربين حسب رأى أنقرة التى تبدو آسفة لعدم إعطاء التركمان الدور الذى تعتقد أنهم يستحقونه فى عراق ما بعد صدام حسين .

الكرد يسعون لتهميش تركيا

غير أن النقطة الأهم هى رفض الحزب الديموقراطى الكردستانى دخول قوات تركية إلى شمال العراق ، معتبرًا أنه لا حاجة لها ، وأن ميليشيات الكرد بإمكانها حفظ الأمن والسيطرة على اللاجئين ، مما أثار غضب تركيا التى تريد - كما نقل عن جول - أن يفوق عدد قواتها الجنود الأمريكيين الذين سيدخلون شمال العراق حتى يكون لها التأثير الذى تريده .

وإذا كانت واشنطن التى تؤيد دخول القوات التركية شمال العراق قد اقترحت تشكيل قيادة مشتركة تشمل قواتها والوحدات التركية والميليشيات الكردية ، فإن أنقرة تخشى أن يقود هذا الاقتراح إلى تورطها المباشر فى الحرب ، وهو أمر له آثاره ومضاعفاته شعبيًا وإقليميًا .

والمشكلة الأبرز بالنسبة لتركيا هى أنها لا تثق بالكرد . خاصة الحزب الديموقراطى الكردستانى بزعامة مسعود البارزانى ، الذى سبق أن هدد بدفن الجيش التركى إذا تحول إلى قوة احتلال لشمال العراق ، وترى أنقرة أنه يريد انتهاز الفرصة

لإعلان دولة كردية، وهى لا تريد أن تنجر لحرب استنزاف مع المقاتلين الكرد العراقيين، ومعهم فلول حزب العمال الكردستانى التركى[١] .

عقب هذه التصريحات والتطورات.. أعلن نائب رئيس الوزراء التركى عبد اللطيف شيزر . أن الحكومة التركية قررت تقديم طلب للبرلمان للموافقة على نشر قوات أمريكية فى الأراضى التركية .. مؤكدًا أن المفاوضات مع الجانب الأمريكى مازالت مستمرة من أجل التوصل إلى اتفاق شامل يتضمن الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية .. بعد مناقشات مطولة قرر البرلمان التركى تأجيل التصويت على تمركز قوات أمريكية فى البلاد لشن هجوم محتمل على العراق . وفى أول رد فعل على التأجيل أعلن ريتشارد باوتشر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أننا أوضحنا أن عامل الوقت ضرورى ، وأنه من المهم أن تتم تسوية هذا الأمر، وإذا لم نستطع حل هذا الوضع عبر تركيا فى الوقت المناسب ، فإننا سنضطر إلى تنفيذ خطط أخرى . ولكن بعد عودة البرلمان للاجتماع ، وإعادة المناقشة انتهى الأمر إلى رفض البرلمان التركى مذكرة الحكومة بشأن انتشار قوات أمريكية فى البلاد .. وقد أكد رئيس البرلمان بولنت أرينج أن المذكرة فشلت فى الحصول على غالبية أصوات النواب الحاضرين . واتجهت الحكومة التركية إلى محاولة تخفيف وقع القرار المتخذ من البرلمان . وفى نفس الوقت طالب مسئولون أمريكيون حكومة أنقرة بمراجعة قرار البرلمان .. بينما اعترف مسئولو البنتاجون بأنهم قد يضطرون إلى التخلى عن خطط إقامة جبهة شمالية ، والتى يعتقد المخططون العسكريون أنها ستقلل مدة أى حرب ، وتحد من الخسائر الأمريكية ، ولقد كان[٢] .

* * *

---

(١) جريدة الأهرام – ٢٠٠٣/٢/١١ .

(٢) جريدة الأهرام ، مصر – ٢٠٠٤/١/١١ .

الملاحق والمراجع

مستعجل

داودنيننغ ستريت

٨ آذار - مارس - ١٩٢١

أية مراسلة حول هذا الموضوع يجب أن تعنون إلى وكيل وزارة المستعمرات

لندن - إس - واو .

وأن يذكر الرقم التالى : ١٩٢١/٩٨٢٩ .

سيدى

أسمح لنفسى بالإشارة إلى الرسالة الصادرة عن هذه الإدارة فى ٤ مارس ومرفقها تقرير مخابرات ما بين النهرين المرقم فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٠ .

ويلاحظ من الفقرتين ٢ و٣ من ذلك التقرير بأن القانون الانتخابى الذى أعد لما بين النهرين قد صيغ بما يشمل المناطق الكردية ، وبأن السير ب . كوكس قد أكد نيته فى معالجتها بصورة خاصة مع مجلس الدولة على ضوء صياغة المادة ٦٤ من معاهدة سيفر . غير أن المفهوم أن الوفد التركى سبق أن أثار مسألة صياغة هذه المادة خلال المؤتمر هنا ، وثمة احتمال بتعديلها بطريقة تحذف كل إشارة إلى دولة كردية مستقلة فى المستقبل[1] ، وبالتالى حذف حق كل أكراد كردستان الجنوبية (داخل حدود ما بين النهرين) بالانضمام إلى مثل هذه الدولة .

ومن أجل إعطاء السير ب. كوكس تحذيرًا مسبقًا ، وفى الوقت المناسب حول أى تعديل من هذا النوع على معاهدة سيفر ، فإننى أرجو إعلام الإدارة بقرارات المؤتمر حول هذا الموضوع[2] .

وأظل سيدى خادمكم المطيع . وكيل الدولة لوزارة الخارجية .

---

(١) وقد حذفت بالفعل عند عقد معاهدة لوزان لسنة ١٩٢٣ . ويرى القارى أنه رغم علم الإنجليز وسعيهم نحو التعديلات المذكورة فإنهم كانوا يتذرعون ببنود اتفاقية سيفر لتبرير مواقفهم وسياستهم فى العراق (المترجم) .

(٢) يظهر أن المقصود هو مؤتمر القاهرة (المترجم) .

(آى - ٨٦٣٥)

دائرة المعتمد السامى لبلاد ما بين النهرين

بغداد - الأول من حزيران ١٩٢١

سرى

تقرير رقم (١٤)

تقرير مخابرات

٣٩ - أوضحت المجلة الزراعية للشهر الذى ينتهى فى ١٥ مايو بأن الأمطار الغزيرة التى هطلت فى نهاية الفترة جاءت متأخرة جدًا . بحيث إنها لا يمكن أن تحمى المحاصيل . وأن مساحات كبيرة قد تم حصدها ، وبالتالى فإن الحنطة والحطب قد تأثرت بالمطر ، وفى بعض الحالات فإن بعض الحنطة قد استنبتت على الأرض . لكن المنطقة شمال ما بين النهرين قد استفادت .

أما بالنسبة لمناسيب النهر فقد كانت واطئة بشكل غير اعتيادى ، وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة كبيرة من المحاصيل التى تسقى بواسطة الفيضان قد تعرضت للموت قبل ارتفاع منسوب النهر . وبسبب النقص فى الكادر العامل فى مديرية الرى ، فقد أصبح من الصعب السيطرة على توفير المياه فى القنوات .

أما الحشائش فتنتشر بوفرة فى كل مكان بسبب الأمطار الأخيرة .

ولقد تم بذر ٧٠٠ أيكر بالقطن فى المناطق التى تم تزويدها بالبذور من قبل القسم الزراعى .

كردستان[1]

٤٠ - تم تقديم بيان المعتمد السامى (انظر ١٣ - الفقرة ٢٧) إلى المجالس المحلية لولاية الموصل .

وأوضح مجلس دهوك بأن سكان دهوك ، وعقرة والعمادية وزاخو يرتبطون ارتباطًا وثيقًا بروابط صناعية واقتصادية وتجارية مع الموصل وبغداد . ووافقوا على

(١) معلومات عن « الاستفتاء » البريطانى فى المنطقة الكردية بشأن علاقتها بالعراق بعد أن تقرر تنصيب الملك فيصل ملكًا .

الاقتراح القاضى بإقامة قضاء تحت إشراف ضباط بريطانيين كمتصرف وقائمقامين لحين توفير الموظفين المناسبين من السكان المحليين . وأضافوا أنه ستتخذ إجراءات تختلف عن تلك المتبعة فى الموصل لانتخاب ممثلى المنطقة فى الجمعية الوطنية ، ولكنهم أصروا على أن يقوم الأكراد بالاختيار الحر للمرشحين من أى جزء من البلاد وأعلنوا بأنه لا ينبغى تعيين المتنفذين المحليين كقائمقامين فى مقاطعاتهم . إنهم يمارسون إغواء السكان للالتحاق بالليفى ، ولكن فى حالة فشل جهودهم فعلى الحكومة القيام باتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية لتوفير القوات المطلوبة . وهذه العبارة تغطى شعورًا قويًا فى المجلس لصالح التجنيد ، وعبروا عن استحسانهم للأسلوب الذى تم التشاور معهم فيه حول معاملتهم فى ظل الإدارة الجديدة .

٤١ - أما مجلس زاخو فقد رحب بفكرة القضاء كإجراء مناسب لحمايتهم من التدخل غير المبرر من بغداد ، والحفاظ على روابط اقتصادية مع الموصل فى ذات الوقت. وأقروا فكرة تعيين متصرف بريطانى إلا أنهم رفضوا الاقتراح القائل بأنه يمكن للعرب الذين يتكلمون اللغة العربية بأن يكونوا موظفين مناسبين . فالأكراد - سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين - هم المقبولون فقط . ورغبوا أن يشكل قضاؤهم وحدة انتخابية مستقلة ، لكنهم يعتقدون بضرورة اختيار موصليين لتمثيلهم فى الوقت الراهن ، وذلك بسبب النقص فى المرشحين المحليين المناسبين .

٤٢ - أما مجلس عقرة فقد عارض تشكيل قضاء ، وفضل الإبقاء على الارتباط بالموصل تحت إدارة ضباط بريطانيين . وعبروا عن فقدان ثقتهم بالقائمقامين العرب والأكراد ، واعترضوا على تشكيل قوات ليفى كردية وأثورية . لأنهم يعتقدون بأنها ستكون مصدرًا للمشاكل فى المستقبل . إن الإبقاء على الجيش البريطانى مفضل لديهم. واختتموا مجلسهم بالقول بأنه على الرغم من أن هذه هى رغباتهم ، فإنهم مستعدون لإطاعة أوامر الحكومة البريطانية فى حالة تقريرها العكس .

٤٣ - لم يصل رد العمادية بعد ، ولكن لا شك فى أنها ستكون متفقة بشكل عام مع الخطة .

٤٤ - لقد وافقت أربيل على الموضوع ، وأرسلت راوندوز مضبطة بنفس الموضوع.

٤٥ - أما فيما يتعلق بالسليمانية ، فقد تم توجيه الدعوة إلى ستة من سكانها المتنفذين للاجتماع بالمفوض السياسى لتبادل غير رسمى فى وجهات النظر بشأن مستقبل المنطقة وعلاقتها بالحكومة العراقية . ولم يتمكن اثنان منهم من تنفيذ الدعوة بسبب المرض . وقد أظهر الأربعة الحاضرون أنهم يدركون تمامًا أهمية منع أى عرقلة للعلاقات التجارية بين السليمانية وبغداد والعراق ، وأن يضمنوا للمنطقة استمرار المعونة الإدارية والانضباط ، ولكنهم كانوا قلقين إلى حد ما من أن تنطوى وحدتهم مع العراق ضمنًا إلى عدم استمرار السيطرة البريطانية ، وإلى وضع الأكراد تحت سيطرة الموظفين العرب . وتطوعوا بعرض الفكرة التى تنطوى على أن أى إدارة كردية لا يمكن أن تنظم أو تحكم البلد ما لم تكن تحت توجيه الموظفين البريطانيين ، وأنهم يعتقدون بأنه ، بالإضافة إلى تمثيل المصالح الكردية عن طريق إرسال ممثلين إلى الجمعية الوطنية ، ومن خلال تبادل الرسائل المباشرة مع المعتمد السامى بواسطة المفوض السياسى ، فإنه من الضرورة تأسيس مجلس محلى Divisional Council على خطى مجلس الإدارة التركى ؛ وإذا ما تم توفير الضمانات المناسبة فإنهم يعتقدون بأن الاتحاد مع بعض التحفظات - أو « شبه الاستقلال » كما يصفونه - هو أفضل أشكال الحكومات للمنطقة .

٤٦ - وقد تم إجراء مناقشات ثانية حول مستقبل الموقف فى السليمانية بتاريخ ٨ مايو ، وقد حضرها أربعة من البارزين . ولقد وضح فيما بعد عدم الميل للاتحاد مع العراق ، وكان البديل المفضل هو التحام المقاطعات الكردية تحت انتداب بريطانى . ولقد أضاف الوجهاء الأكراد أنه على الرغم من أن المصالح الكردية محافظ عليها حاليًا من قبل المعتمد السياسى والضباط البريطانيين ، فإن أية حكومة فى بغداد مستقبلاً ستكون منحازة حتمًا لصالح العرب ضد السياسة الكردية . ولقد أبرزوا الحقيقة بأن السليمانية ستتأثر عكسيًا فى حالة إقامة حواجز جمركية من قبل العراق ، وقد يفقدون مصدرًا من مصادر الدخل فى التبغ الذى كان لحد الآن يجمع فى السليمانية بدلاً من مستهلكيه فى بغداد ، إلا أنهم فضلوا بشكل عام أن يجازفوا بهذه النتائج على أن يعيشوا فى خوف من تدمير وتسلط شاملين من قبل حكم عربى .

٤٧ - وأخيرًا فقد تم الاستفتاء على بيان المعتمد السياسى .

(أ) فى مدينة السليمانية ، يحق التصويت للمواطنين الذين يقيمون فى بيوت قيمتها أكثر من ألفى روبية[١] . وكان مجمل عددهم (٢٠٠) أعطى ١٩٠ منهم أصواتهم وكان (٣٢) واحدًا منهم فقط لصالح الانضمام إلى العراق . أما فى أوساط الطبقات الفقيرة ، فقد قام المختار بدعوة السكان من الذكور ، وكانت الأصوات تأخذ عن طريق رفع الأيدى بحضور اثنين من موظفى الحكومة لعد الأصوات . وباستثناء المنطقة اليهودية التى صوت فيها ٩٢ شخصًا لصالح الانضمام وأربعة ضده ، فإن أحدًا لم يصوت لصالح الانضمام .

(ب) وفى منطقة السليمانية ، قام القائمقام باستدعاء المديرين وبعض المسؤولين، وشرح لهم الجدل المشار فى كلا الجانبين وأعادهم لأخذ الأصوات فى القرى . وكان الحضور جيدًا وتجاوز الـ ٦٠٠٠ صوت ٥٠٠٠ منهم ضد الانضمام ، بينما صوت ٣٢ منهم معه ، وأعطى البقية جوابًا غير محدد لصالح السيطرة البريطانية .

(جـ) وفى شاهبازار كان الرأى بالإجماع ضد الانضمام .

(د) وفيما بين العشائر ، لم تبد عشيرة الهماوند اهتمامًا ، بينما كانت عشيرة الجاف تميل إلى الانضمام تحت تأثير البيك زادات[٢] .

٤٨ - إن ذلك الرأى العام الذى عبر عن نفسه بشكل حاسم قد جاء كمفاجأة ، فليس هنالك عمليًا أية مشاعر قومية كردية ، إلا أن عدم الثقة السائد ضد العرب قد قلب الميزان . إن التأثير العام للاستفتاء كان ممتازًا . فلقد شعر السكان بالرضا لاستشارتهم ، وتوقف التوتر المحلى وران الصمت على الأحاديث القومية الغامضة الناجمة عن أعمال سيمكو . إن بيان المعتمد السامى الذى تم توزيعه بشكل واسع سوف ينتشر خارج الحدود ، ويعمل كمصحح لنشاطات المحركين المحتملين .

وفى ضوء الظروف غير المناسبة والصعوبات السياسية والمالية التى ينطوى عليها فصل السليمانية من العراق ، وإبقاء بقية المناطق الكردية كجزء معه ، بدأ المعتمد

(١) أية ديموقراطية ! ويرى القارئ حقيقة « الاستفتاءات » البريطانية المزيفة أيام الاحتلال .

(٢) أى كبار الرؤساء الإقطاعيين للعشيرة .

السياسى فى البحث عن تسوية نهائية تدخل السليمانية مؤقتًا ضمن الخطة العامة ، وتعطيها فترة زمنية لبضع سنوات يمكن إجراء الاستفتاء خلالها أو بعد انتهائها .

الحـــدود

٤٩ - دير الزور - لقد استلم المستشار ديليم رسالة بتاريخ ٨ مايس من الكابتن دوبوا القائد الفرنسى فى الدير . ولقد أوضح فى رسالته بأن الحكومة الفرنسية قد قررت اتخاذ سياسة أكثر نشاطًا ، وبأنه سيتم استبداله بالقائد ديسباس الذى يتمتع بقوة أكبر. وعبر عن رغبته فى أن يقوم تعاون وثيق بين السلطات الفرنسية والبريطانية لتبادل المعلومات المتعلقة بحركة العشائر فى الجزيرة . إن الحكومة البريطانية سترحب بأى إجراء يتخذ لإعادة النظام خارج حدوده ، والذى سيساعد على إعادة فتح الطريق بين بغداد وحلب الذى لايزال الجزء الواقع منه بين القائم والدير يتعرض للمخاطر بسبب العشائر الخارجة على القانون .

٥٠ - يبدو أن توفيق زكى (رقم ١٢ ، الفقرة ٢٧) قد انتقل من كيركيت ، وقد يعود ذلك إلى تمثيل محمد أغا (من زاخو) لسلوبى ولجزيرة ابن عمر .

٥١ - لقد قام دحام ابن هادى (من شمر) فى نهاية نيسان بإرسال ٣٠ رشاشًا من المحتمل أنه يكون قد استلمها من قوات ليفى النجمة ، وربما قد تحدوه رغبة لأن تكون له الحرية فى شراء الطعام من الموصل أو جمع الخاوة .

٥٢ - خلال العام الماضى بأكمله ، كان مسلط باشا (من جبور الخابور) ، مركز استقطاب لمؤامرة معادية . فقد جاء مع ابن أخيه ميزر تصحبهم قوات الشريف إلى تلعفر فى حزيران الماضى ، والتمرد لم يكن ممكنًا بدون إسنادهم . ومنذ ذلك الوقت شاركوا فى عدة غارات من ضمنها استلاب ٤٠٠٠ رأس غنم من سنجار فى آذار ، وغارة عجيل ضد البو حمد والبو بدران . وفى بداية مايو قام مستشار الموصل بحجز قافلة للجبور تتألف من ٢٣ جملاً جاءت إلى المدينة ، وكتب إلى مسلط باشا يعلمه فيه عن إجرائه مبينًا له الأسباب .

٥٣ - أفادت أخبار زاخو فى أواسط مايس عن غارات يومية على الأكلاك قرب الفيشخابور تنظمها بُليبل Bulaibil وشمر من قرشوك داغ . وقد أرسلت رسائل احتجاج

إلى السلطات التركية فى الجزيرة ونصيبين . وتم إعلامها كذلك بأنها ما لم توقف الأعمال المعادية للعشائر عبر الحدود ، فإنه ستتخذ الإجراءات اللازمة من قبلنا . وفى نفس الوقت قام نفر صغير بمظاهرة سلمية فى فيشخابور .

٥٤ - إن السورجى ومازوخيون ، وشيوخ السورجى الذين استسلموا فى شباط ، قد استقروا الآن فى باجيل وكيلاتى، ويقومون بدفع الكودة بانتظام ، لم يوافق عبيد الله رقيب وتوفيق (انظر رقم ١٣ الفقرة ٢٤) بعد على شروط الأذعان التى قدمت إليهم ، إلا أن السورجيين فى دشتى حرير أعلنوا بأنهم سيشكلون ضغطًا عليهم بالتعاون مع قادر بيك (من الخشناو) وسيخرجونهم إذا لم يستجيبوا .

٥٥ - إن سقوط سيد ضياء الدين أضعف الأمل فى إمكانية المحافظة على الاستقرار السياسى فى إيران ، وينبغى النظر بتعمق إلى استقالة بكر سامى فى الأناضول وانتصار المتطرفين .

٥٦ - لقد توفرت معلومات مهمة من قبل اليوزباشى يوسف بن نجم الدين الذى شغل فى السنين الأخيرة منصب مساعد(*) هاشم بن مهدى ، وهو المنصب الذى عينه فيه أصلاً الأمير فيصل لكى يمنع هاشم من الالتحاق بالترك . لقد ترك هاشم منذ شهرين خلت ، وذلك لدى سماعه بأن فيصل قد يأتى إلى العراق على رأس حكومة وطنية ، وذهب إلى ديار بكر لحل بعض المشاكل العائلية ، وسافر إلى الموصل عبر ماردين ونصيبين . وخلال سفرته قابل عجيمى ونهاد باشا والسنوسى ، وعلم منهم أن السياسة الكمالية تهدف إلى تعيين برهان الدين ملكًا على العراق وتعيين أحمد السنوسى نائبًا عنه لحين وصوله . وواضح أن عجيمى يتصل بالفرنسيين بوساطة محمد العصيمى وينتظر المسألة من قبل نهاد باشا الذى سحب القوة التركية التى كانت معه . لقد انتقل عجيمى إلى أورفة حيث صديقة القائد كنعان بيك وحيث يمكنه البقاء على اتصال مع محمد العصيمى .

وفى ديار بكر ، شكل يوسف بيك لجنة هندية تضم ١٤ عضوًا ، مشغولين جدًا بالدعاية المضادة لبريطانيا .

(*) لسنا متأكدين من بعض الاصطلاحات هنا (المترجم) .

وفى طريقة إلى الموصل قابل عجيل الباور وحميدى من شمر وضارى من زوبع وآخرين من الشيوخ الصغار . وقد أعلن جميعهم بأنه فى حالة قيام حكومة عربية حقيقية فى العراق بزعامة فيصل ، فإنهم على استعداد للاتفاق معها ، إلا أنه إذا اختلفت الحالة فإنهم سيستمرون بالعمل باضطراد مع الأتراك . وقد أوضح يوسف بيك أنه ما من أحد من الشيوخ العرب يرغب فى رؤية الأتراك فى ما بين النهرين فيما إذا توفر البديل بإقامة الحكومة العربية .

٥٧ - لقد سلط الضوء على الحالة فى كردستان إيران (انظر رقم ١٢ الفقرة ٤٤ ورقم ٣ الفقرة ٣١) من خلال الرسالة التى أرسلها سيد طه بتاريخ ٥ مايس ، واستلمت من قبل المستشار فى كركوك . ويوضح بأن سيمكو يكره الأيلخانى حاكم خوى ، ويطالب بطرده . وعندما رفض ذلك الحاكم العام فى تبريز ، قام سيمكو بهجوم واحتل أورمية وعين المواطن أرشد الملك حاكمًا عليها . فقام الحاكم العام بالتقرب من القوميين الأتراك الذين أرسلوا ضابطين للوساطة . وفى الوقت ذاته ، فإن الحاكم العام الذى اعتقد أن لديه القوة الكافية للقيام بالهجوم ، ابتدأ هجومه من ساوجبولاغ[1] . ولقد نجح فى البداية بقوة تتألف من ٣٠٠ جندرمة من كاراندريف ، إلا أن سيمكو طردها نهائيًا . وقد هربت القوة من ساوبولاغ أيضًا باتجاه منطقة سولدوز .

وأثناء انشغال سيمكو فى سولدوز قام الحاكم العام بهجوم من سلماس بقوة تضم ٢٠٠٠ من الجندرمة والقوزاق إلا أنهم دحروا وفقدوا بنادقهم . ولقد عاد الضباط القوميون الأتراك إلى الظهور ، ويعتقد سيد طه بأن هناك معاهدة سرية بين القوميين والحاكم العام .

وتناقلت الأخبار بأن العديد من الجنود الإيرانيين والأتراك لجأوا إلى خوى وماكو، فى الوقت الذى جمع فيه الحاكم العام قوة فى سلماس ، ويضيف سيد طه أمرًا غامضًا وهو أن البنادق والمدافع يفترض أن توجه إلى الحدود فى عقره والعمادية ، ويتساءل عن الأوامر . إن هذه الفقرة تتطلب تحريًا إضافيًا .

(١) مهاباد (المترجم) .

أما الإشاعات السابقة بأن سيمكو كان أداة جيدة ، إلا أنه حال تحقق الهدف ، فإنه مع طموحاته القومية الكردية قد فقد أهميته ، ولم يتلق الدعم من الأتراك فى غارته باتجاه ساوج بولاغ . وتشير المعلومات الواردة من دهـوك بأنه لا يوجد هناك اتصال بينه وبين منطقة العمادية . ويقال أن سيتو - من الناحية العلمية - رهينة بين يديه . وأن قوات سيتو رهن أوامر سيمكو .

برقية توضيحية من المعتمد السامى فى بلاد ما بين النهرين إلى وزير الدولة لشؤون المستعمرات .

(استلمت من قبل إدارة المستعمرات فى الساعة ١١ من صباح يوم ٢١ حزيران ١٩٢١) .

الرقم ٢٠١ .

نشير إلى برقيتكم المرقمة ١٤٨ فى ٩ حزيران بشأن كردستان .

(أ) لقد تمت مناقشة بديلين سياسيين فى مؤتمر القاهرة .

١ - أن تبقى المقاطعات الكردية جزء من العراق :

أو ٢ - أن تشجع على الانفصال .

وبشكل عام ، فإن كفة الميزان كانت تميل إلى الرأى الأول . ولقد عقدت مؤتمرًا للخبراء المحليين لدى عودتى ، وكان الرأى المرجح هنا أيضًا أن يتم الارتباط بالعراق ماليًا (كمجموعة واحدة) مع ضمان حد معين من الإدارة الإنجليزية - الكردية .

وأكد الاستفتاء اللاحق بين الجماعات المعنية على تفاصيل أخرى باستثناء (كلمات تالفة) . ولقد كتبت برقيتى المرقمة ١٥٣ فى ظل الظروف أعلاه . وعلى أى حال فإننى أقدر الاعتبارات التى تدفعكم الآن باتجاه البديل الثانى .

(ب) إلا أننى وخلال سيرى باتجاه البديل الأول أدركت بأنه ينبغى أن يكون برنامجنا أكثر جاذبية من أى بديل قد يقدمه الأتراك ، كما أنه يجب أن يكون واسعًا بالقدر الذى يرضى أكثر القوميين الأكراد طموحًا . وعلى هذا فليس هنالك ضرورة لإجراء تغيير كبير جدًا عليه لجعله يتفق مع اتجاه التفكير الأكثر انفصالية .

وعلى الرغم من ذلك فمن غير الممكن معاملة المقاطعة الكردية كافة على قدم المساواة ، وذلك للأسباب التالية : فالمنطقة الكردية فى العراق وفى ضوء هدفنا المباشر تقع فى أربع مجاميع :

أولاً : شمال الزابين . ثانيًا : المنطقة الجبلية الدنيا التى تحيط بأربيل ، وتمتد ما بين الزابين . ثالثًا : المناطق الجبلية ما بين الزابين ، والتى تقع بشكل عام غرب أربيل . رابعًا : منطقة السليمانية .

وأخشى أن يكون من المستحيل استثناء المجموعة الأولى من العراق فى الظرف الراهن . فقد أعربت دهوك وعقرة عن نفورهما من كل تبدل فى النظام الحالى . وإذا بقى القائمقام إنجليزيًا ويعمل مباشرة مع الحكومة العراقية ، وإذا احتفظ المعتمد السامى برأى حاسم فى تعيين الموظفين المحليين ، فإنهم لن يطالبوا حتى بشبه الانفصال الذى سبق أن اقترح عليهم ، بل إنهم سيرغبون فى البقاء جزءًا من العراق .

أما الاقتراح القاضى بجعل زاخو مركزًا لمتصرف (محافظ) كردى جديد فقد يبدو أكثر قبولاً ، إلا أنه قد اتضح بأن أحدًا لم يفكر فى الانفصال التام عن الموصل ، بل على العكس من توقعاتنا ، فقد توصلت العمادية إلى النتيجة ذاتها .

والحقيقة هى أن شرايين المواصلات جميعًا تمتد شمالاً أو نحو الموصل . ولا توجد هناك خطوط مواصلات ترتبط بالسليمانية مباشرة . ونتيجة لذلك ، فإن أية محاولة آنية لإجبار هذه المقاطعات - ولاسيما العمادية - على الانضمام إلى وحدة كردية ، تشكل مركز استقطاب فى راوندوز أو السليمانية تؤدى بها إلى الارتباط شمالاً .

إن الموصل تشكل سوقًا طبيعيًا بالنسبة لهم ، وقد تأتى مدينة وان بالمرتبة الثانية . وبعد دراسة هذه الأجوبة ، فإن النتيجة التى تم التوصل إليها هو أن أقصى ما نستطيع أن نقوم به فى الوقت الحاضر إزاء هذه المجموعة - فى ضوء سياستنا الكردية - هو معاملتها كأقلية داخل الدولة العراقية . على شرط أن تعيد النظر فى قرارها بعد فترة ثلاث سنوات تكون خلالها السليمانية الكردية قد حققت تقدمًا كبيرًا - وأن تعطى الفرصة لإعادة النظر فى قرارها .

أما فيما يتعلق بمنطقة المجموعة الثالثة ، فإنها لا تخضع فى الوقت الحاضر للضبط الإدارى وتشهد نشاطًا تركيًا ملحوظًا . وثمة إجراءات جوية تمارس ضدها . وآمل أن أتمكن قريبًا فى نقل صورة ناجحة عنها إليكم . فما لم يتم إخضاعها نهائيًا ، فمن المستحيل تقرير مستقبلها . ولكننى أود أن أقترح بأنه عندما يمنح الوقت المناسب ، فإن علينا أن نسعى إلى توجيه اختيارها إلى الاتحاد مع السليمانية الكردية بدلاً من المنطقة العربية فى أربيل .

ويمكننا تلبية رغباتكم بالتمام فيما يخص المجموعة الرابعة . وفى الواقع ، فإن برقيتى المرقمة (١٥٣) لم تعالج الانفصال المالى التام لمقاطعة السليمانية من أجل التماثل فى قبول إجراء يختلف قليلاً - جهد الإمكان عن ذلك الذى فرضت علينا الظروف اتخاذه بالنسبة للمجموعتين الأولى والثانية . وعلى أى حال ، إذا كانت هنالك رغبة كبيرة فى الانفصال فى خطوط تودون اقتراحها .. فأنا مستعد للعمل فى ضوء مقترحاتكم .. وفى حالة انضمام المجموعة الثالثة فستكون لديكم مقاطعة كردية كبيرة ومتماسكة تضم منطقة السليمانية بأكملها إضافة إلى المناطق الجبلية من أربيل . وسنقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة التى من شأنها تسيير الإدارة تحت إشرافى مباشرة وليس من خلال وزير عربى . كما أنه سيتم التوصل إلى اتفاقية لتجنب إقامة الحواجز الجمركية بين العراق والسليمانية . وتتطلب التفاصيل المزيد من الدراسة ، ولكننى أتمنى أن تكون الخطة مرضية بغض النظر عن أنها تحافظ على الأمن الذى ستقوم خطة الليفى بتوفيره فى كافة المناطق الكردية . إن المقاطعة الجديدة ستكون قادرة على دعم نفسها ذاتيًا منذ البداية .

إننى سوف لا أقوم بأى إجراء ، منتظرًا ردكم حتى لا يحصل أى تضارب فى وجهات النظر ، ولكننى أرغب فى سماع ردكم بشكل محدد بأنكم ترغبون فى اتباع البديل السياسى الثانى الذى ذكر فى الفقرة الأولى ، وأن تخولونى استنادًا إلى ما أوضحته من حقائق ، صلاحية التعامل مع المجموعات رقم واحد واثنين وثلاثة وفق الأسلوب الموضح أعلاه .

وإذا كانت هنالك رغبة ملحة فى هذه المناطق للالتحام بالدولة الكردية قبل انقضاء فترة الثلاث سنوات ، فمن السهولة بمكان تلبية رغبتها . ولكننى أعتقد أنه من

الملائم اقتراح فترة أقصر فى البداية . وفى الوقت ذاته ، أعتقد جازمًا بأن اقتراحى هذا سوف يرضى أكثر القوميين طموحًا .

برقية من وزير الدولة لشؤون المستعمرات إلى المعتمد السامى فى بلاد ما بين النهرين .

أرسل القسم الأول : الساعة ١ بعد الظهر من يوم ٢٤ حزيران ١٩٢١ .

أرسل القسم الثانى : الساعة ٣,٤٠ بعد الظهر ٢٤ حزيران .

أرسل القسم الثالث : الساعة ٤,٢٥ بعد الظهر ٢٤ حزيران .

أرسل القسم الرابع : الساعة ٥,٢٠ بعد الظهر ٢٤ حزيران .

الرقم ١٩٦ .

نشير إلى برقيتكم المؤرخة فى ٢١ حزيران برقم ٢٠١ بخصوص كردستان . لابد أنكم لاحظتم من الاتجاه العام لبرقيتى حول هذا الموضوع بأننى قد خرجت من القاهرة بانطباع مختلف بعض الشىء حول توازن الآراء بشأن سياستنا الكردية . فقد تصورت أنكم قد وافقتم على طريق وسط بين البديلين الواردين فى الفقرة الأولى من برقيتكم المذكورة ، ووافقتم على ضرورة التمييز الواضح منذ البداية بين ذلك الجزء من بلاد ما بين النهرين الذى يجب أن يدار مباشرة من قبلكم فى الوقت الحاضر ، ومهما كان مصيره النهائى ، وبين ذلك الجزء الذى يجب أن يقع فى جميع الأحوال تحت سيطرة حكومة بلاد ما بين النهرين . وفى برقيتى المرقمة ١٠٩ بتاريخ ٢٥ أيار حول موضوع الليفى سألتكم ، كما لابد أن تتذكروا ، عما إذا كنتم تفكرون فى اعتبار كركوك كجزء من كردستان أو جزء من بلاد ما بين النهرين مبينًا لكم الفوائد المحتملة لفصله عن العراق[1] وأن ما كان فى بالى دويلة حاجزة مؤلفة سكانيًا من العناصر غير العربية تتوسط العراق وتركيا . وإنى لأدرك تمامًا المصاعب المحلية التى ينبغى عليك مجابهتها ؛ وقد وزنت ودرست باهتمام كل حججكم . إلا أنى لا أستطيع الموافقة على استنتاجاتكم إلا بعد دراسة أكثر دقة . وأنتم تقسّمون العراق الكردى إلى أربع مجموعات تتقدمون بتوصيات مفصلة بشأن المجموعات رقم واحد وثلاثة وأربعة ، ولكنه من غير الواضح ما الذى تقترحونه بالنسبة للمجموعة الثانية .

---

(١) هكذا كان تشرشل يفكر فى فصل كركوك البترولية عن العراق .

القسم الثانى :

وبلغ من اهتمامى الكبير لأهمية اتخاذ القرار الصحيح الآن بحيث أنى قررت الأخذ بوجهات نظر سوون[١] Soane ولونكرك[٢] Longrigg الممكنة . لقد ناقشت المسألة بمنتهى الدقة معهم ، وأن آراءهم تعزز رأيى السابق . وفيما يلى السياسة التى أحبذها والتى يسرنى معرفة رأيكم بها قبل اتخاذ أى قرار نهائى بشأنها :

إن المعيار لتقرير خط الحدود بين المناطق التى تديرونها وتديرها حكومة بلاد ما بين النهرين يجب أن تكون الحد السكانى للمناطق العربية الصرفة بدلاً من المناطق الكردية الصرفة . إن مدن أربيل وكفرى وكركوك هى ليست مدنًا عربية بأية حال ، وإن لم تكن كردية صرفة . وقد نصحونى بأن الوضع السياسى قد يكون أسهل بعد انسحاب القوات البريطانية فيما إذا أبدلت بوحدات يشرف عليها ضباط بريطانيون بدلاً من جيش عربى . ويبدو لى أن ذلك هو السياسة الحكيمة من وجهة نظرنا أيضًا . إننا نفترح إعطاء حكومة ما بين النهرين حرية تامة ، ولا أرى أن من المحبذ أن يمتد نفوذها إلى المناطق غير العربية . إننا بوصفنا دولة الانتداب ملزمون بالدفاع عنها من الهجمات المعادية ، وليس من الصعب إقناعها أنه فى سبيل تحقيق ذلك بفاعلية فنحن نفكر فى إقامة قوة حدودية بإشراف ضباط بريطانيين فى تلك المناطق التى يتجسد من خلالها العدوان المعادى . لقد قررنا أخيرًا أن لا تكون هناك وحدات عربية بإشراف ضباط بريطانيين ، وبالتالى يجب أن تتشكل قوات الحدود هذه من التركمان والأكراد الأثوريين[٣] . وبرأيى أن من غير المرغوب فيه إقامة هذه القوات بصورة دائمة فى مراكز تقع تحت إدارة حكومة بلاد ما بين النهرين العربية . إن تسنم فيصل للسلطة سيزودنا

(١) من رجالات الاحتلال ، وقد لعب دورًا معروفًا فى المنطقة الكردية ، وكان عدوًا لدودًا للشيخ محمود .

(٢) من رجالات الاحتلال ، وظل موظفًا فى الإدارة العراقية خلال الانتداب حتى عقدب معاهدة ١٩٣٠ . وقد ألف عدة كتب مهمة عن العراق .

(٣) جريًا وراء سياسة « فرق تسد » الاستعمارية . وقد تحولت القوات المعنية فى نهاية الأمر إلى قوات ثورية صرفة (الليفى) واستخدمت أكثر من مرة ضد الأكراد ، كما قامت بتصرفات أثارت السكان فى الموصل وكركوك .

بفرصة ممتازة لتقرير سياستنا ، وذلك بصرف النظر عما تكون عليه وجهات نظر مجلس الدولة القائم ؛ ولست راغبًا فى أن ندشن خلال هذه الفترة الانتقالية القصيرة سياسة قد تكون معرضة لإعادة النظر فيها فيما بعد .

القسم الثالث :

أقترح بأن تكون حدود الأقاليم غير العربية خطًا ممتدًا من مشوارا داغ Mashora Dagh إلى تجاه محيطًا بالموصل ، ومتبعًا الحد السكانى للشعب العربى الصرف ، ولغاية زاوية الحدود الفارسية فى ضواحى مدينة قلعة نفط . ويجب تنظيم هذا الإقليم إلى ثلاثة أقسام مستقلة ، الأول هو منطقة شمال غربى الزاب الكبير ، والثانى لكركوك، والآخر للسليمانية . وربما يجب أن يمتد التقسيم الحالى للسليمانية قليلاً ليشمل العناصر الكردية فى ديالى الوسطى شمال قزرباط والعناصر العربية حاليًا فى قسم كركوك يجب أن تقسم بين سامراء والموصل . يجب أن يكون فى كل من السليمانية وكركوك متصرفان لكل منهما مستشار بريطانى مرتبط بك مباشرة . أما القسم الشمالى فمن الممكن أن يدار من الموصل عند الضرورة بواسطة ضابط مستقل ، أو بواسطة المستشار البريطانى للمتصرف ، والذى سيقوم بوظيفة مزدوجة مطابقة لمهمتكم.

القسم الرابع :

واستنادًا إلى هذه المعلومات الموجودة لدىّ فإننى أميل جدًا إلى اعتبار هذا هو الحل الأصح . فالأقسام الثلاثة ستكون حرة دائمًا ، إما فى البقاء مستقلة عن بعضها البعض ، وإما فى دمجها فى ولاية واحدة لكردستان الجنوبية . وبإمكانكم تعيين ضابط من بين موظفيكم مكلف بصورة خاصة بواجب الاتصال مع الأقسام غير العربية ، أو عندما تتحسن المواصلات فيما بعد قد يمكن الإبقاء على ضابط بريطانى فى كركوك أو غيرها داخل المنطقة غير العربية ، ويكون مسؤولاً عامًا عن المستشارين الثلاثة .

إن الاتفاقية المشار إليها فى الجزء الخاص من برقيتكم حول السليمانية يمكن مدها بسهولة لكى تشمل القسمين الآخرين ، وأما من حيث خسارة العوائد المالية التى

تلحق العراق فإننى إقدر بأن مقترحاتى لن تزيد زيادة محسوسة من المصاعب التى تبدون الاستعداد فعلاً لمواجهتها بقبولكم بفصل السليمانية . وعلينا أن نضع بالحسبان نقطة أخرى ، وهى أننا لا نستطيع أن نعتمد بصورة غير محدودة على العوائد الإمبراطورية لتغطية نفقات قوات الليفى بضباطها البريطانيين ، وكلما استطعنا أن نزيد من العوائد المحتملة بين أيدينا للإسهام فى نفقات هذه القوات يسهل علينا تبرير وجودها المستمر .

أرجو إعطاء هذه المقترحات اهتمامكم الكبير ، ومناقشتها بصورة غير رسمية وعلى هذه الأسس مع فيصل إذا ارتأيتم ضرورة ذلك .

برقية من المعتمد السامى فى العراق إلى وزير الدولة للمستعمرات مؤرخ فى العشرين منه (وصل وزارة المستعمرات فى الساعة ٦,١٣ بعد ظهر يوم ٢٣ أيلول ١٩٢١) الرقم ٥٠٣ فى ٢٠ منه .

كما تقدرون فإن مصير المناطق الكردية لايزال (؟)(*) غير معلوم ، وسوف يثار بشكل خاص مع موضوع الانتخابات إلى المجلس التأسيسى ؟(١) . لقد بحثت ذلك مرة أخرى بالتفصيل مع الملك ، وإن الجانب المحلى الراهن للمسألة هو كالتالى :

قال الملك فيصل إنه لما كانت لم تتضح له بعد الرغبات والسياسة الحقيقية لحكومة صاحب الجلالة ، فإنه يجد من الصعب عليه أن يختار طريقه . وأضاف بأنه بمقدار ما فهم من محادثاته مع واحد أو أكثر من المنفيين الأكراد الموجودين حاليًا فى بغداد فثمة فى الوقت الحاضر حركة قائمة وواسعة جدًا فى كردستان الشمالية للاستقلال عن تركيا ، وقد اتجهت هى الأخرى لتحقيق الاستقلال عن فارس . ومادامت هذه هى الحالة ، وما لم يتقرر مصير المناطق الكردية فى العراق ، فيمكن افتراض أن بعضها إن لم يكن جميعها ، سوف تنفصل بالتأكيد ، وتلتحق بالعناصر المار ذكرها . وقد طالب منى أن أذكر له بصراحة ماذا نريد . فهل أن ما نريده حقًا هو انفصال المناطق الكردية انفصالاً تامًا عن العراق والالتحاق بالأكراد الشماليين ؟ وإذا لم يكن هذا هو الأمر ، فما هى إذن أهدافنا ؟

وقد أجبت بأنه كان خلال مؤتمر القاهرة اعتقاد قوى لدى بعض الأوساط بأن كافة مقاطعات العراق الكردية ستوضع تحت الإشراف المباشر لحكومة متساهلة فى بغداد ، تدعو إلى - أو على الأقل - ترحب بالحكم والإدارة الذاتيين ، من قبل موظفين أكراد تحت الإشراف البريطانى المباشر من خلال المعتمد السامى ، وقلت بوجه عام ، بأن حكومة صاحب الجلالة تحبذ هذه الفكرة وفقًا للأسس التى ذكرتها له لاطلاعه الشخصى الخاص . ومن جهة أخرى ، فيبدو لها (أى لحكومة صاحب الجلالة - المترجم) بأن من مصلحة مستقبل العراق وجود حاجز قوى متمثل فى مناطق كردية تحت النفوذ البريطانى الفعال تمتد ما بين العراق بالمعنى الصحيح(٢) وفارس . إن

(*) ، (١) هذه الإشارة موجودة فى أصل الوثيقة وفى عدة أماكن .

(٢) هكذا ورد فى الأصل .

حاجزًا من هذا النوع سيحمى الحدود العراقية من تلك الجهات ، ويحرر الحكومة العراقية من القلق على هذه الحدود . ومن الجهة الأخرى ، فإن وجود قوات حسنة التدريب وقوية من الليفى الأكراد تحت إدارة ضباط بريطانيين سيكون عاملاً مهمًا للغاية لضمان الأمن فى حالة مواجهة الحكومة العراقية لمشاكل مع العشائر الموجودة داخل العراق ، أو أية مصادر أخرى للقلق . غير أننى ذكرت بأنه هذه ، إذ هى رغبتها (أى الحكومة البريطانية – المترجم) وسياستها ؟ ، وهذه هى أسباب ذلك ، كما توصل إلى ذلك مؤتمر القاهرة ، فإننى لا أعتقد أن من هدف حكومة صاحب الجلالة أن تفصل المناطق الكردية عن العراق . وبأن وجهة نظرى الخاصة هى أن الحكومة البريطانية تفضل بقاء المقاطعات الكردية جزءًا لا يتجزأ من العراق بدلاً من انفصالها والتحاقها بالأكراد الشماليين ، وذلك ما دامت محكومة من قبل موظفين أكراد تحت الإشراف البريطانى ، مع تحبيذ إدارة المعتمد السامى لها بالتشاور مع الحكومة العراقية .

ومضيت قائلاً بأنه إذا كانت هذه هى الاستنتاجات التى تمّ التوصل إليها فى القاهرة كما مر آنفًا ، فإننى بعد عودتى للعراق ، وبعد جس نبض الجماعات الكردية المعنية ، فقد وجدت أن ليس هناك إجماع فيما بينها على الرغبة فى الانفصال عن العراق . بل إن بعض المناطق تشعر ، على العكس ، بأن مصالحها الاقتصادية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمصالح الموصل ، وتعتمد على المواصلات الحرة مع الموصل إلى الحد الذى تنظر فيه بشكوك قوية إلى الانفصال ، وهى تفضل كثيرًا البقاء فى إطار المخطط الإدارى لحكومة بغداد ما دامت تحصل على تأكيد معقول بأنها ستدار جهد الإمكان من موظفين أكراد ، وبأن مصالحها ستوضع تحت الإشراف المناسب لضباط بريطانيين .

ذلك هو الموقف القائم ، وهذا هو السبب دون شك فى كونه يعتقد بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة لمّا يجر بعد تحديدها بوضوح .

ثم ذكر بأن ممثلين لدائرة الشرق الأوسط سيصلان فى مجرى (عبارات محذوفة)، وبأنكم (وهذا فيما بيننا) قد تقدمون بعدهما فى وقت لاحق . فإذا كان الأمر هكذا فإن أفضل شىء هو تقليب الأمر معهما أو معكم . وإننى أقترح خلال ذلك ، وبشرط

موافقة الملك فيصل ، الإبراق بفحوى محادثتنا لكى تدرس عند الضرورة فى لندن قبل مجئ المبعوثين .

وقد رحب الملك بـ (عرض ؟)[1] سياستنا (المارة)[1] أعلاه ، ولكنه أدرك تمامًا بأنه بمقدار ما يتعلق الأمر ببعض النقاط فإننى أنما كنت أعبّر عن آرائى الشخصية .

وأنه يعتقد شخصيًا بأنه بمقدار ما يمكن تطمين الأكراد بأنهم سيحكمون من قبل موظفين أكراد ، وبأنه سيسمح لهم عند الضرورة بالتعامل مع الحكومة العراقية عن طريق المعتمد السامى (وهذا إجراء مقبول عنده إذا كان ضروريًا) ، بدلاً من اللجوء إلى الخيار المحتمل بأن يكونوا جزء من دولة منتدبة تحت إشراف مجلس شيوخ أوروبى- فإنهم سيفضّلون أن يكونوا رسميًا تحت حكم ملك محمّدى .

وأعتقد أن الطريق المعقول هو العمل لضمان مشاركة المقاطعات الكردية فى المجلس الوطنى ، وذلك بشرط توفير اتفاق محلى تحت إشراف خاص من الضباط البريطانيين ، ومن (المعتمد السامى)[1] عند اللزوم . أرجوكم دراسة المشكلة بأسرع ما يمكن على الأسس أعلاه .

كوكس

---

(١) هكذا ورد فى الأصل .

اتفاقية سيفر
١٠ أغسطس ١٩٢٠
الجزء الخاص بالأكراد
القسم الثالث : كردستان

البند ٦٢

ستحضر لجنة مركزها القسطنطينية مؤلفة من ثلاثة أعضاء تعين كل واحد منهم إحدى الحكومات الثلاث . الإنجليزية والفرنسية والإيطالية ، وذلك فى خلال ستة أشهر من تاريخ تنفيذ اتفاقية الاستقلال الذاتى هذه بشأن المناطق التى يقيم فيها العنصر الكردى الكائنة شرقى الفرات . وقبلى الحد الجنوبى لأرمينيا . كما يمكن تحديدها فيما بعد . ويجرى الحد التركى مع سوريا والعراق طبقًا للوصف المبين فى النصين الثانى والثالث من الفقرة الثانية من البند رقم ٢٧ ، أما فى حالة عدم الاتفاق على أى موضوع فإنه يحال بمعرفة أعضاء اللجنة كل منهم إلى حكومته . ويجب أن يشمل هذا المشروع الضمانات الكافية لحماية الكلدان والآشوريين والأقليات الأخرى جنسًا ودينًا فى داخل هذه المناطق . ولهذا الغرض ستعاين لجنة من ممثلى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والعجم والكرد الأماكن لتعرض وتقرر التصحيحات . وإذا رؤى أنه يجب إجراؤها على حدود تركيا . إذ إنه بناء على نصوص هذه الاتفاقية ينطبق الحد المذكور مع حد العجم .

البند ٦٣

« تتعهد الحكومة العثمانية ابتداء من اليوم بأن تقبل وتنفذ قرارات كل من لجنتى القومسيون المذكورتين فى البند رقم ٦٢ فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التبليغ الذى ستعلن به » .

البند ٦٤

« إذا قدم فى ميعاد سنة ابتداء من تاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية الشعب الكردى المقيم فى المناطق المعينة بالبند رقم ٦٢ طلبًا لجمعية الأمم مفصحًا بأن أغلبية شعب

هذه المناطق يرغب بأن يكون مستقلاً عن تركيا . وإذا أنست الجمعية المذكورة أن هذا الشعب قادر على الاستقلال أوصت بذلك فتتعهد تركيا من الآن بأن تعمل بهذه التوصية، وتتنازل عن جميع حقوقها وامتيازاتها فى هذه المناطق ، وستكون تفصيلات هذا التنازل موضوع اتفاق خاص يعقد بين أهم دول الحلفاء وبين تركيا . ففى حالة حصول التنازل ، وعندما يحصل لا ترفع أى معارضة من قبل دول الحلفاء المذكورة نحو اتحاد الأكراد المقيمين فى جزء من أراضى كردستان الداخلة إلى اليوم فى ولاية الموصل اتحادًا بمحض إرادتهم مع حكومة الأكراد المستقلة » .

* * *

رسالة الملك محمود إلى السوفييت

« رسالة الملك محمود إلى السوفييت ١٠ يناير سنة ١٩٢٣ » إلى حضرة سيادة قنصل روسيا المظفرة المجيدة فى أزربيجان : مع تأكيد احترامى أرسل تحياتى . فى سنة ١٩١٧ عندما طرق العالم صوت الحرية الحقيقية وتحرير الشعوب من أنياب ومخالب الطغاة والجناة المفضوحين . رحبت به جميع الشعوب والأقوام المستعبدة على وجه الأرض ترحيبًا كثيرًا ، وقامت بالنضال والتضحية فى سبيل الحرية متأملة من شرف وحسن نية الشعب الروسى تحقيق آمالها ومطاليبها ، أما ما يخص حقوقنا فمعلوم فى أغلب الجرائد كيف أن البريطانيين المتعطشين لسفك الدماء وامتصاص دماء الشعب أنزلوا بالشعب الكردى تلك الضربات القوية والشديدة للغاية من المدفعية والأسلحة النارية والقنابل المحرقة دون تفريق بين النساء والأطفال والرجال ، وذلك سنة ١٩١٩ أى قبل أربع سنوات . وعندما أراد الشعب الكردى والمستعبد تحقيق حقوقه ومطاليبه المشروعة والقانونية فى العاصمة - السليمانية - ولسوء حظ الشعب الكردى فإن الأوضاع الداخلية فى حكومة روسيا المجيدة كانت تسير بشكل لا يسمح لها بأن تتعقب أوضاع الشعوب الأجنبية المستعبدة المضطهدة . إن هذه الحالة قد استمرت إلى أن ظهر الشعب الروسى القوى بفطرته وحسن نيته وصدق غايته حيث تمكن - الحمد لله - أن يكشف عن قدرته العظيمة أن الشعب الكردى المستعبد المضطهد يتشرف بأن يراجعكم حول الأمور الآتية . إن جميع شعب كردستان الجنوبية ميال جدًا إلى صداقة ومساعدة الحكومة الروسية المجيدة ، وإلى التضحية فى سبيل هذه الصداقة كشرط أساسى وضرورى الاعتراف رسميًا بحقوقنا القومية والرسمية ، ولأجل إظهار علاقتنا هذه إلى الرأى العام العالمى ، وتقوية قدرتنا ونفوذنا بصورة عامة ، وإضعاف قدرة العدو يحتاج من جانبنا إلى بعض المدافع والرشاشات والطائرات والأسلحة ومعداتها ومؤنها . وسيخبركم التفاصيل شفهيًا القائد الخيال العقيد رشيد أفندى وسكرتيرى عارف أفندى ، وأخيرًا لنا الأمل فى أن تحقق الحقوق القومية والقانونية للشعب الكردى الذى يمد إليكم حالاً يد الصداقة والأخوة . تلك الأخوة والصداقة والاتحاد التى يرغب فيهما معكم جديًا وقلبيًا و، معلوم لديكم جميعًا أمر الهدنة وضد من كانت ثورتنا فى كردستان

الجنوبية موجهة . وكذلك علاقات الحكومة المجاورة بكل ذلك . وطبعًا فإنه ليس بالإمكان أن نكتب لكم عن جميع أعمالنا بالتفصيل فى الوقت الذى لا توجد بيننا وبين الحكومة السوفييتية التى نعتمد عليها ونحسبها سندًا لنا علاقات دبلوماسية حتى الآن . ولكننى أتمكن من أن أقول شيئًا واحدًا هو أن الشعب الكردى بأجمعه يعتبر الشعب الروسى محرر الشرق . لذلك فهو حاضر ومستعد لأن يربط مصيره بمصيره . وأن أهم ما يشغل بالنا هو قضية مساندتنا . إن الشعب الكردى ينتظر بفارغ الصبر تأسيس العلاقات بيننا . وإذا أقيمت هذه العلاقات وتحقق التكامل والتضامن الذى أحلم به فحينذاك سيتحرر الشعب الكردى . ومن الجدير بالذكر أنه إذا تحققت هذه الواقعة الهامة فستكتب مجهوداتنا ونضالاتنا كلنا بحروف ذهبية فى التاريخ .

التوقيع

ملك كردستان

محمود

* * *

ملحـــق

نعيد بشكل ملخّص الحجج التى نظمها لودير التى تصف بوضوح طرائق الأطراف المتصارعة . سواء كانت نحو قضية الموصل ، أم نحو القضية الكردية بوجه عام .

أولاً : إحصائيات أثنوغرافية لولاية الموصل عشية الحرب العالمية الأولى

المعطيات الإنجليزية

المنطقة	الأكراد	الأتراك	العرب	المسيحيون	اليهود	المجموع
الموصل	١٧٩٨٢٠ (زائد ٣٠ ألف يزدى)	١٤٨٩٥	١٧٠٦٦٣	٥٧٤٢٥	٩٦٦٥	٤٣٢٤٦٨
أربيل	٧٧٠٠٠	١٥٠٠٠	٥١٠٠	٤١٠٠	٤٨٠٠	١٠٦٠٠٠
كركوك	٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٠	١٤٠٠	٩٢٠٠٠
السليمانية	١٥٢٩٠٠	١٠٠٠	–	١٠٠	١٠٠٠	١٥٥٠٠٠
المجموع	٤٥٤٧٢٠	٦٥٨٩٥	١٨٥٧٦٣	٦٢٢٢٥	١٦٨٦٥	٧٨٥٤٦٨

المعطيات التركية

المنطقة	الأكراد	الأتراك	العرب	غير المسلمين	المجموع
السليمانية	٦٢٨٣٠	٣٢٩٦٠	٧٢١٠	–	١٠٣٠٠٠
كركوك	٩٧٠٠٠	٧٩٠٠٠	٨٠٠٠	–	١٨٤٠٠٠
الموصل	١٢٢٠٠٠ (زائد ١٨ ألف يزيدى)	٣٥٠٠٠	٢٨٠٠٠	٣١٠٠٠	٢١٦٠٠٠
المجموع	٢٨١٨٣٠	١٤٦٩٢٠	٤٣٢١٠	٣١٠٠٠	٥٠٣٠٠٠

المصـدر : (Y. de V. Loder, The Truth about Mesopotamia, Palestine and Syria, London, 1923, P. 214).

ثانيًا : الحجج الإنجليزية والتركية

(أ) العرقية	
الحجج الإنجليزية	**الحجج التركية**
١ - تضم الإحصائيات الواردة آنفًا الرّحل الذين يتنقلون ضمن ولاية الموصل .	١ - لم يتمّ ضم ١٧٠ ألف من الرحل ، ذلك أنهم يتنقلون فى المناطق الأخرى .
٢ - الأرقام التركية قديمة وناقصة . وثمة خلل فى الإحصائيات المبنية على معطيات الإدارة العسكرية .	٢ - يسيطر الأتراك على البلاد منذ القدم ، ولهم معرفة جيدة بعدد السكان . وإن الأرقام الإنجليزية مشروطة بحماية المصالح العربية .
٣ - يشكل العرب $\frac{٢}{٣}$ من سكان مدينة الموصل . والمناطق الواقعة إلى الغرب من نهر دجلة عربية صرفة . وإن الغالبية العظمى من السكان فى المنطقة الواقعة بين نهر دجلة وأربيل - كركوك - كيفرى عربية و، فقط المناطق الشمالية - الشرقية غير عربية ، ولكن يعيش هنا المسيحيون (الآشوريون) الذين فروا من الأتراك ولا يرغبون فى العودة إلى تركيا . ويؤلف الأتراك $\frac{١}{١٢}$ من السكان ، وهم ينتمون إلى فروع مختلفة من العرق العثمانى . وينتمى الأكراد من حيث اللغة إلى الإيرانيين ، ويختلفون عن الأتراك اختلافًا شديدًا .	٣ - تشكل الأكثرية الكردية - التركية ٨٥٪ ، وإن الكثيرين الذين يتحدثون بالعربية هم أتراك فقدوا لغتهم أو يتحدثون بلغتين . وللأتراك المحليين وشائج قربى مع أتراك الأناضول ، كما توجد بين الأكراد والأتراك صلات قربى. وتعتبر الإنسكلوبيديا البريطانية أن الأتراك والأكراد ينحدرون من أصل طورانى ، وليس من أصل إيرانى .

(ب) السياسية

١ - كانت ميول الأكراد معادية للقسطنطينية على الدوام ، ولم يتمكن الأتراك أبدًا من فرض إشراف فعال على كردستان الجنوبية . وقد ساعد الأكراد أثناء الحرب الإنجليز أكثر من الأتراك . وصوّت الأكراد فى منطقة كركوك لفيصل.	١ - يرغب الأكراد فى إعادة الوحدة مع تركيا ، ولا يريدون الانفصال أو الإدارة الذاتية ، ولا سيما الانضمام إلى بلاد تعد مستعمرة لدولة أوربية كبرى . وإن الحكومة التركية بالنسبة للأكراد ليست حكومة أجنبية ، ولهم ممثلون فى البرلمان التركى ، « وهم سعداء لو نالوا حق الجنسية التركية » ، واتسمت الانتفاضات ضد الأتراك بأهمية محلية ، وجرت بإيعاز من الدول الأجنبية الكبرى ، والأكراد معادون للإنجليز والعرب .
٢ - توزعت القوات البريطانية فى الموصل، ويرغب السكان البقاء فى عداد سكان العراق . وكانت ثورة العشرين نتيجة للدعاية التركية . ويمر العراق حاليًا فى مرحلة انتقالية ، ويريد السكان إدارة ثابتة . والعرب يرفضون الأتراك .	٢ - لا توجد براهين على أن عرب الموصل يرغبون فى الانضمام إلى عداد سكان العراق ، فالإنجليز يضطهدون البلاد ، ولا نفوذ لهم فى البلاد (ثورة العشرين) .
٣ - وعد الحلفاء العرب بالموصل . وإن مبدأ الانتداب الذى وافقت عليه عصبة الأمم لا يمكن خرقه فى بلد واحد دون نسفه كاملاً . اعترفت تركيا بنظام الانتداب دون قيد أو شرط (معاهدة فرانكلين - بويون) . وعقد الإنجليز اتفاقية مع فيصل التى بموجبها لا يمكن تجزئة البلاد .	٣ - ليست لدى الحلفاء تعهدات دولية من شأنها الحيلولة دون عودة الموصل إلى تركيا . وعد الحلفاء العرب بعدم الاستيلاء على الموصل . وأن اتفاقية سان ريمو التى تقضى بإعطاء الموصل لبريطانيا لا يمكن أن تكون أكثر ثباتًا من الاتفاقيات بين الحلفاء فى زمن الحرب، التى لا تستجيب للظروف المعاصرة .

	ولا يمتلك نظام الانتداب أسسًا مشروعة، ولذلك ليس بوسع الحلفاء أن تكون لهم التزامات أمام عصبة الأمم .
٤ - أثناء توقيع الهدنة كان الحلفاء على بعد عدة أميال من الموصل . وتسمح مادة من مواد الهدنة بالسيطرة على الأراضى لاعتبارات أمنية . وليست للمواقع التى استولت عليها الجيوش عند نهاية العمليات العسكرية أى شىء مشترك مع الحدود حسب معاهدة الصلح. أما أنقرة فترفض الاعتراف بهدنة مودروس .	٤ - احتل الإنجليز الموصل بعد هدنة مودروس وخلافًا لها ، وأن حق السيطرة ليس دليلاً طالما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار رأى السكان .

(ت) التاريخية

١ - إن الحجج التركية موجهة نحو بغداد أيضًا التى لا يطالب الأتراك بها . ومن الناحية الإدارية يمكن جعل الموصل ولاية مستقلة . إن روابط اليونان التاريخية والأثنوغرافية مع الأناضول ليست سببًا لإعطاء الأخيرة لليونان .	١ - حكمت تركيا الموصل أحد عشر قرنًا، فقد كانت تحت حكم السلاطين الأتراك والسلاجقة قبل نشوء الإمبراطورية العثمانية وفى عصر الخلفاء العرب . وتسود الأسماء العرقية التركية فى الموصل .

(ث) الجغرافية والاقتصادية

١ - إن الموصل جغرافيًا واقتصاديًا جزء لا يتجزأ من العراق .	١ - يفصل الأناضول والعراق جغرافيًا ومناخيًا خط جبل حمرين - جبل فوخ الوادى وتاتار - جبل سنجار ، ولا تنمو إلى الشمال من هذا الخط شجر النخيل.

٢ - الموصل على ارتباط ضعيف بالأناضول ، وتمر الطرق التجارية عبر سوريا وفى شمالها ، وإن كردستان الجنوبية تميل نحو بغداد وليس نحو الأناضول .	٢ - تقع الموصل على الطرق التجارية بين الأناضول وسوريا وفارس . وتتاجر الموصل وبصورة رئيسية بالبضائع القادمة من الأناضول بالترانزيت . وعند بناء سكة الحديد للمواصلات مع البحر الأبيض المتوسط فإن الموصل ترتبط بأوروبا عبر أقصر طريق .

(جـ) العسكرية

١ - سوف يشكل الجيش التركى فى بغداد خطرًا على بغداد .	١ - لا توجد لدى تركيا نوايا عدوانية .
٢ - جبل- حمرين ليس جبلاً وإنما رواب. وبوسع الأتراك السيطرة وبسهولة على بغداد التى تمد العراق بكل شىء ، وعلى الطرق التجارية المؤدية إلى إيران . تقع الحدود التركية على بعد ٨٠ ميلاً من القسطنطينية ، ويقول الأتراك بأن ذلك لا يكفى لأمنها ، ولكنهم يعتبرون أن ٦٠ ميلاً عن بغداد كافية . وأن أمن القسطنطينية تضمنها اتفاقية المضائق .	٢ - إن الحدود المقترحة ليست أقرب إلى بغداد من الحدود الفارسية . وإذا كان ٧٠ ميلاً كافية ، فماذا يمكن القول بالنسبة للقسطنطينية والمضائق وأدريانول وفراكة.

المصدر : (Loder The Truth about Mesopotamia, P. 215- 218).

* * *

الاتفاق التركى البريطانى العراقى ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ والمصادق عليه فى أنقرة ٨ يوليو سنة ١٩٢٦

إن فخامة رئيس الجمهورية التركية فريق أول ،

جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا وإمبراطور الهند .

وعظمة ملك العراق . فريق ثان .

حيث نظروا فى النصوص المتعلقة بتصحيح حدود العراق على ما جاء فى المعاهدة الموقعة فى لوزان فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ .

وحيث كانوا راغبين فى إزالة ما من شأنه أن يكدر صفو العلاقات عند حدود البلدين . قرروا عقد اتفاقية لهذا الغرض وعينوا مندوبين مفوضين :

من لدن فخامة رئيس الجمهورية التركية : رشيد بك نائب أزمير ووزير الخارجية من لدن جلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا وإمبراطور الهند :

السير رونالد تشارلس لندساى سفير لدى الجمهورية التركية ومن لدن عظمة ملك العراق :

الكولونيل نورى السعيد وزير الدفاع الوطنى ، وبعد ما تبادلوا فحص أوراق اعتمادهم . وبعد ما وجدوها قانونية قرروا النصوص الآتية :

الفصل الأول
الحدود التركية العراقية

المادة الأولى : يعين خط الحدود بين تركيا والعراق الخط الذى رسم فى اجتماع مجلس عصبة الأمم فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ « خط بروكسل » على هذا الخط الممتد فى قسم الطريق الواصل أشو بعلمون يبقى فى أرض تركية وإن يكن مارًا فى أرض عراقية .

المادة الثانية : رسم على المصور خط الحدود المعين بموجب المادة المذكورة « مقياس المصور ١,٢٥٠,٠٠١ » المضموم إلى هذه المعاهدة بحسب نص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى . وإذا كان اختلاف بين النص والمصور . كان المعول على النص .

تصحيح الحدود

المادة الثالثة : يعهد إلى لجنة تصحيح الحدود فى رسم الحدود المبينة فى المادة الأولى على الأرض وستتألف هذه اللجنة من مندوبى تركيا وبريطانيا العظمى والعراق . بحيث يكون اثنان من لدن كل دولة ، ومن رئيس سويسرى يعينه – إذا رضى بذلك – رئيس جمهورية سويسرا . ويجب أن تجتمع اللجنة فى القريب العاجل وفى أى حال كان فى الأشهر الستة التى تتلو وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ، وتؤخذ قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات ، وتكون إجبارية للفريقين ذوى الشأن ، وتعنى لجنة تصحيح الحدود بأن تتبع عن قرب الإشارات المبينة فى هذه الاتفاقية ، وتتعهد الدول بمساعدة لجنة تصحيح الحدود إما رأسًا ، وإما بواسطة الحكومات المحلية فى كل ما يتعلق بالنقل والسكن والعملة والأدوات « علامات الحدود والأوتاد » اللازمة للنهوض العلامات الهندسية والإشارات والأوتاد التى تضعها اللجنة عند الحدود . وتعطى حكومة كل دولة من الدولتين المتجاورتين نسخة من هذا البيان ، وترفع الثالثة إلى حكومة الجمهورية الفرنسية ، وهى ترسل نسخًا عنها حقيقية إلى الدول الموقعة على معاهدة لوزان .

المادة الرابعة : تسوى مسألة سكان الأراضى المعطاة إلى العراق وفقًا لنص المادة الأولى من هذه المعاهدة ، ووفقًا لحقوق اختيار الجنسية بحسب ما نصت عليه المواد ٣١، ٣٢ ، ٣٤ من معاهدة لوزان ، وتكون هذه الشروط معمولاً بها مدة اثنى عشر شهرًا من تاريخ اليوم الذى أصبحت فيه هذه الاتفاقية مرعية التنفيذ ، ويكون لتركيا الخيار فى قبول أو رفض حق اختيار الجنسية لهؤلاء السكان الذين يطلبون البقاء تابعين لها .

المادة الخامسة : يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بقبول الحد النهائى من دون أن يعتدى على خط الحدود المبين فى المادة الأولى ، ويحاذر أن يحاول تغييره .

الفصل الثانى

علاقات حسن الجوار

المادة السادسة : يتعهد الفريقان المتعاقدان بأن يقاوما بكل ما لديهما من الوسائل أعمال الأفراد والعصابات المسلحة التى تأتى أعمال الشقاوة واللصوصية عند منطقة الحدود ، وتمنعها من اجتياز هذه الحدود .

المادة السابعة : إن الموظفين المفوضين المذكورين فى المادة الثانية عشرة من هذه المعاهدة إذا علموا أن شخصًا أو أكثر مدججين بالسلاح أتوا أعمال الشقاوة والنهب فى منطقة الحدود أخبروا بعضهم بعضًا عن ذلك بلا تأخر .

المادة الثامنة : إن الموظفين المذكورين فى المادة الثانية عشر من هذه المعاهدة يشعر بعضهم البعض الآخر بأعمال الشقاوة والنهب التى تقع فى أرض أحد الفريقين فيتوسل موظفو الفريق الذى يشعر بذلك بجميع الوسائل التى لديه لمنع الأشقياء من اجتياز الحدود .

المادة التاسعة : إذا تمكن شخص مسلح أو أشخاص مسلحون من الوصول إلى الحدود بعد ارتكاب جنحة أو جناية فى منطقة الحدود وجب على موظفى المنطقة التى لجأ إليها الشقى أو الأشقياء أن يلقوا القبض عليهم ، ويسلموهم مع سلاحهم وغنيمتهم إلى موظفى الجهة الذين هم من تابعيها .

المادة العاشرة : يشمل نص هذا الفصل من الاتفاقية مجموع الحدود بين تركيا والعراق ، ومنطقة تمتد فى داخل بلاد كل فريق من الفريقين مسافة ٧٦ كيلومترًا تبتدئ من خط الحدود .

المادة الحادية عشرة : أن الموظفين المفوضين المعهود إليهم فى وضع منطوق هذا الفصل موضع التنفيذ لوضع خطة التعاون العام وتحمل أعباء مسئولية التدابير الواجب اتخاذها .

من جهة تركيا : القائد العسكرى على الحدود .

من جهة العراق : متصرف الموصل ومتصرف أربيل .

تبادل الإفادات المحلية والاتصالات العاجلة

من جهة تركيا : الموظفون الذين يعينون برضى الولاة وأمرهم .

من جهة العراق : قائمقام زاخو وقائمقام أم ضيف وقائمقام الزيبار وقائمقام راوندوز . ولحكومتى تركيا والعراق أن يغيرا لأسباب إدارية موظفيهما المفوضين ، وأن يشعر كل منهما بذلك الفريق الآخر . إما بواسطة لجنة الحدود الدائمة المبينة فى المادة الثالثة عشرة ، وإما بواسطة المفاوضات السياسية .

المادة الثانية عشرة : يتحاشى الموظفون الترك والعراقيون تولى المراسلات الرسمية مع زعماء ومشايخ وأعضاء القبائل التابعين للفريق الآخر المعاهد والمقيمين فى أرض الفريق الآخر . ويجب على الفريقين المتعاقدين ألا يتساهلا بتأليف جمعيات فى منطقة الحدود تعمل على الدعاية لمعاكسة إحدى الدولتين صاحبتى الشأن .

المادة الثالثة عشرة : تتألف لجنة دائمة على الحدود لتسهيل وضع نص هذا الفصل من المعاهدة موضع التنفيذ ، والمحافظة على علاقات حسن الجوار على الحدود بوجه عام ، وتتألف اللجنة من موظفين تعينهم تركيا والعراق ، ويكون عددهم متساويًا من كلا الطرفين . ويكون من مهمة هذه اللجنة التى تجتمع بالتناوب فى تركيا والعراق العناية بحل المسائل المتعلقة بالحدود بطريقة ودية ، وذلك حين لا يتيسر الاتفاق عليها بين المفوضين ذوى الاختصاص . وتجتمع اللجنة فى المرة الأولى فى زاخو، بعد ما تصبح هذه الاتفاقية مرعية التنفيذ بشهرين .

الفصل الثالث
شروط عامة

المادة الرابعة عشرة : لأجل توسيع نطاق المصالح المشتركة بين البلدين ومن تاريخ وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ تتنازل حكومة العراق للحكومة التركية عن عشرة فى المائة من الدخل الذى تحصل عليه فى مدة خمس وعشرين سنة ، وذلك :

(أ) من «شركة البترول التركية»: بموجب منطوق المادة الأولى من وثيقة الامتياز.

(ب) من الشركات الخاصة التى تعمد إلى استخراج البترول بموجب نص المادة التاسعة من الوثيقة المذكورة .

(جـ) من الشركات المساعدة التى تتألف وفقًا للمادة الثالثة والثلاثين من الوثيقة المشار إليها .

المادة الخامسة عشرة : تقررت مباشرة المفاوضات بأقرب ما يمكن فى أمر الامتيازات بالطرق القانونية لعقد معاهدة بتسليم المجرمين بين الدول الصديقة لتركيا والعراق .

المادة السادسة عشرة : تتعهد حكومة العراق بالامتناع عن إزعاج الأشخاص المقيمين فى أرضها والمجاهرين بآرائهم أو ميولهم إلى تركيا ، ومنحهم عفوًا عامًا كاملاً . وإلغاء جميع الأحكام الصادرة من هذا القبيل وتوقيف التعقبات بحقهم .

المادة السابعة عشرة : تصير هذه الاتفاقية مرعية التنفيذ من تاريخ تبادل الإقرار عليها ، وتكون الشروط المبينة فى الفصل الثانى من هذه المعاهدة مرعية عشر سنوات من تاريخ العمل بموجبها . وبعد مرور سنتين من تاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية يحق لكل من المتعاقدين أن يلغى ما يتعلق به من النصوص المبينة فى الفصل الثانى ، ويصبح إعلان ذلك قانونيًا بعد انقضاء سنة على إذاعته .

المادة الثامنة عشرة : يقر المتعاقدون على هذه الاتفاقية ، ويتم تبادل النسخ المصادق عليها بأقرب ما يمكن فى أنقرة ، وتسلم النسخ الحقيقية إلى الدول الموقعة على معاهدة لوزان .

وإشعارًا بذلك وقع المفوضون المذكورون أعلاه هذه الاتفاقية . نظمت منها ثلاث نسخ فى أنقرة ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ .

* * *

قرار اللجنة التنفيذية لمكتب العمال الاشتراكى :
بزيورخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٠

تلفت اللجنة التنفيذية لمكتب العمال الاشتراكى الدولى نظر العالم إلى المذابح التى تقوم بها الحكومة التركية فى الأكراد الذين يناضلون فى سبيل حريتهم . بل تقوم بها ضد الشعب الكردى المسالم الذى لم يشترك فى الحركة . وبذلك يريد الأتراك أن ينال الأكراد على يدهم ما ناله الأرمن . هذا من غير أن يحتج الرأى العام فى الأمم العظمى على هذه الوحشية ، واللجنة تلفت النظر أيضًا إلى الأخطار الجدية التى قد تهدد السلام بانتهاك حرمة الأراضى الفارسية من جانب الجيش التركى . وهذا دليل على عدم كفاية هيئة العالم الدولية ، التى تنتهك كرامة القوى العسكرية بغزوها أرض أمة ضعيفة . والهيئة التنفيذية تدعو العالم إلى الاحتجاج على ما يجرى فى كردستان من حوادث دامية يذهب الشعب الكردى ضحية لها ..

قرار عصبة الأمم بشأن مطالب الأكراد

وبصدد عريضة الزعماء الأكراد التى تقدموا بها إلى عصبة الأمم فلقد اتخذت العصبة بشأنها القرار التالى :

« لما كنا لم نجد لعصبة الأمم قرارًا يبرر طلب أصحاب العريضة فى إنشاء حكومة كردية تحت إشراف العصبة . ولما لم يكن لهذا الطلب من مستند فى أعمال مجلس العصبة ، ولا يمكن تأييده إلا بتفسير خاطئ للقرارات التى توصل إليها مجلس عصبة الأمم فى ١٦ كانون الأول سنة ١٩٢٥ عندما ألحقت المنطقة التى يعيش فيها أصحاب العريضة بالعراق . ولما كانت تلك القرارات تقضى بمعاملة الأكراد معاملة خاصة لم تضمن لهم تمامًا . كما تقول آخر المعلومات التى لدى الدولة المنتدبة . وبإعطائهم بعض ضمانات تخص الأمور المحلية – ويبدو أنها لم تتحقق حتى الآن . فإن لجنة الانتدابات الدائمة قررت أن توصى المجلس بما يأتى :

١ - أن يطلب إلى الدولة المنتدبة أن تلاحظ فيما إذا كانت التدابير التشريعية والإدارية التى وضعت لتضمن للأكراد الوضعية التى هم أهل لها . ينظر إليها بنظر الاعتبار . وتوضع موضع التنفيذ دون ما نقص أو تباطؤ .

٢ - أن يرد عريضة وجوه الأكراد ما يتناول منها غرض تأليف حكومة كردية تحت إشراف عصبة الأمم .

٣ - أن ينظر فى حكمة اشتراط اتخاذ تدابير تضمن للأكراد مثل هذه الوضعية . إذا ما تخلص العراق نهائيًا من وصاية الدولة البريطانية .

* * *

عصبة الأمم :

ملخص وقائع جلسة العشرين المنعقدة من قبل لجنة الانتداب الدائمة عدد سى ٤٢٢م . ١٦٧ و١٩٣١ السادس بى بى ٢٢٠ - ٢٢٢ سى. بى ١١٩٨

العراق

عريضة مرفوعة (١) من أكراد العراق نقلت إلى لجنة الانتداب من قبل الحكومة البريطانية فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٣١ و (٢) عريضة أخرى من توفيق وهبى بك المؤرخة فى إبريل سنة ١٩٣١ .

تقرير المستر رابارد

بناء على رغبة رئيس اللجنة . لى الشرف أن أقدم إلى زملائى الملاحظات الآتية التى خطرت لى بعد قراءتى العرائض الكردية المتعددة التى طلب منى أن أتفحصها وتعليقات الدولة المنتدبة عليها . ولو أن المواد التى وضعت أمامى كانت فى حجم مجلدات . إلا أن ملاحظاتى عنها ستكون وجيزة جدًا . ولذلك لا أرى من الضرورى أن أسرد أثناء هذه الملاحظات ما جاء فى هذه العرائض جميعها ، وفى تعليقات الدولة المنتدبة عليها . لأن ذلك يسوقنى إلى تكرار لا فائدة منه ، ولأن زملائى يستطيعون رؤية هذه العرائض جميعها ، ولهذا فسأحصر كلامى فيما يلى :

١ - قائمة بالعرائض مع تاريخها ومصادرها .

٢ - ذكر أهم شكاوى أصحاب العرائض .

٣ - موجر ملاحظات الدولة المنتدبة .

٤ - تقديم بعض الاستنتاجات الموجزة .

قائمة بالعرائض

الرسالة	التاريخ	المصدر
سى. بى. إيم ١١٤٠ ، ١١٥١	(أ) ٣ - ٢٤ آب سنة ١٩٣٠ .	رؤساء عشيرة الداود .
	(ب) ٣١ آب سنة ١٩٣٠ .	الجمعية الوطنية المركزية لأهالى كردستان الجنوبى .
	(جـ) ٧ أيلول سنة ١٩٣٠ .	رؤساء عشيرة مريوان وعشيرة فتاح على بك .
	(د) ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ .	شيخ محمود وثلاثين رئيس من عشيرة البشدر .
	(هـ) ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٠ .	جعفر سلطان وتسعة عشر شخصًا من كبار الأكراد .
	سى. بى. أيم إبريل سنة ١٩٣٠، ١١٩٢ .	توفيق وهبى بك .

٢ - شكاوى أصحاب العرائض

إن هذه العرائض التى دققتها تختلف فى طولها ولهجتها ومحتوياتها ، ولكن جميعها تظهر سخط الشعوب الكردية القاطنة فى العراق . وأن أصحاب العرائض ومن يتكلمون باسمهم جميعًا يدينون بدرجات مختلفة للسياسة التى يعتقدون بأنها سياسة الحكومة العراقية والدولة المنتدبة لضمها إلى بقية سكان البلاد المنتدب عليها . ولما كان الأكراد يختلفون فى جنسهم ولغتهم وآدابهم وطرز معيشتهم . ومطامحهم السياسية عن سكان السهول . ولما كان الظاهر عليهم أنهم شاعرون باتفاق المصالح الطائفية مع بقية الأكراد الساكنين خارج العراق فأشعر أننا أمام قضية طائفية جنسية لها صفات ما تسمى عادة بالأقليات . وبعض شكاوى أصحاب العرائض هى مهمة جدًا . فيها الشكوى من قسوة وإرهاب السلطات العراقية . ولكن بعضها أكثر وضوحًا من ذلك . فمنها من يشتكون بأن سياسة الموظفين غير الأكراد والمسئولين عن إدارة منطقتهم هى متقلبة

رغمًا عن تأكيدات الحكومة ضد ذلك . والبعض يشكون من وضع رسوم زائدة على أغنامهم ومواشيهم وحاصلاتهم . وكثير منها يشكون من أن معاهدة الحلف الأخير بين العراق وبريطانيا فيها بند يضمن للأكراد حقوقًا خاصة . وعدد منها يستهجن الإرهاب والعنف الذى أصاب الجمهور الكردى . بل رؤساء الأكراد أثناء الانتخابات فى السليمانية. وأخيرًا فقد رأيت عريضتين بلهجةتكاد تكون واحدة تشكوان من عدم الإجابة على العرائض التى أرسلت إلى المعتمد البريطانى فى العراق .

٣ - مطالب أخرى

تحتوى هذه العرائض غير أسباب السخط التى أوجزتها أعلاه على مطاليب معينة تشير إلى التشكيلات الإدارية والسياسية فى ذلك القسم من العراق الذى يسكنه الأكراد، وهى تختلف جدًا وتتضارب كثيرًا فى نوعها . فبعضها يريد تأسيس حكومة كردية مستقلة تحت حماية الانتداب البريطانى أو غيرها من الدول . التى تختارها العصبة ، وآخرون يطالبون بأن هذه المنطقة تقتضى أن تكون مملكة مستقلة يحكمها الشيخ محمود تحت حماية الدولة البريطانية . أما توفيق وهبى بك فيقتصر من جهة أخرى فى رسائله وعرائضه المتعددة . ويطلب إدارة ممتازة راقية للمنطقة الكردية فى العراق . فضلاً عن هذه المطالب العامة عن تنظيم المنطقة الكردية تحتوى هذه العرائض على طلبين : أولهما إطلاق سراح الأشخاص الذين سجنوا أو أبعدوا أيام اضطرابات السليمانية . وثانيهما نقل الموظفين الأكراد من المناطق العربية إلى الكردية .

إن لجنة الانتداب بعد تدقيقها العرائض الآتية . المرفوعة من جماعات وأشخاص الأكراد المتعددة فى العراق مع الملاحظات التى أبدتها الدولة المنتدبة عليها . لها الشرف أن توصى المجلس بما يلى :

(أ) أن تشكر الدولة المنتدبة لاعتنائها الذى أظهرته فى تحقيقاتها وإعدادها الملاحظات الناتجة من هذه العرائض المتعددة .

٢ - أن تطلب من الدولة المنتدبة بأن تصر على حكومة العراق أنها تقتضى أن تسترشد فى معاملاتها مع الرعايا الأكراد بروح التحمل الواسع نحو أقلية يحق لها

الاحترام ، والتى إخلاصها بحكومتها سينمو متناسبًا بتحريرها من كل خط يخون حقوقها الأساسية التى اعترفت بها كل من الدولة المنتدبة وعصبة الأمم .

٣ - أن تخبر أصحاب العرائض بأن عصبة الأمم ستعمل دائمًا ، وتجعل حقوقهم محترمة ، وستعمل ذلك بعطف ورغبة زائدة إذا اقتنعت اللجنة بأن الأكراد يشتركون بإخلاص تام فى تأمين إيمان ونجاح الدولة العراقية .

٤ - أن تعيد الانتباه التام إلى القلق الذى لا شك قد استولى على الأكراد ، والناتج عن غموض طالعهم الذى ينتظرهم من حماية الحكومة البريطانية بقوتها المعنوية ، والتى قد انتفعوا منها أكثر من عشر سنوات كانت عليها أن تنسحب .

* * *

بيان الحزب الشيوعى لأكراد العراق
اتحدوا لتأسيس حزب رزكارى كرد
ناضلوا لسحق خطط الاستعمار والرجعية

فى هذه الأيام التى انتهت فيها الحرب بظفر مبادئ الحرية ، وإيشاك انهدام أسس قوى الاستعمار والرجعية فى الشرق والغرب ، وذلك بزوال قوى الدول الفاشية فإن جميع الأمم الصغيرة والمستعبدة فى العالم والنى ناضلت وأراقت الدماء الزكية للتقدم تترقب وتطالب بحرياتها وحقوقها القومية وحق تقرير مصيرها حسب الظروف العالمية السائدة والمواثيق التى أعلنتها الأمم المتحدة : على أنه من الضرورى أن نعلم جيدًا بأن دسائس الاستعمار والرجعية تعمل الآن بكل قوتها ، ولذلك فإن الحريات لا يمكن أن يستهان بها . بل يجب أخذها بقوة مستمدة من جماهير الشعب والوطنيين المخلصين . وهذه الفكرة قد ظهرت عمليًا فى كثير من الدول الغربية . فباسم جبهة المقاومة - فى فرنسا ، وجبهة « أيام » «فى اليونان بدأ الجهاد والمكافحة ضد قوى الرجعية والاستعمار» أن الأمة الكردية مقسمة حسب خطط وأطماع الاستعمار . عليها أن تناضل فى سبيل تقرير المصير ، وتحرير كردستان الكبرى ، وذلك بإزالة وقطع دابر الاستعمار الإنجليزى وخدامه . مستخدمة قوة منظمة مدبرة فى داخل جميع المناطق الكردية . متحدة تمام الاتحاد فيما بينها . وفى هذه الأيام تكون حزب الجميع باسم «رزكارى كرد» من كثير من الجمعيات الكردية العراقية الصغيرة نتيجة لمساعى الحزب الشيوعى لكردستان العراق والوطنيين الآخرين « ومع محافظة الحزب الشيوعى على كيانه فإنه يتعاون معهم كليًا للوصول إلى الغايات الحاضرة ، وقد كافح هذا الحزب ويكافح وسيكافح » فى سبيل تحرير البلاد . وفى النهاية - نحن الحزب الشيوعى - ننادى جماهير الشعب الكردى العزيز فى العراق العمل على تقدم حزب - رزكارى كرد - ومعاونته ونخاطب بأعلى صوتنا جميع الوطنيين من كافة الأنحاء بألا يألوا جهدًا لتقوية حزب « رزكارى كرد » .

المكتب السياسى للحزب الشيوعى
فى كردستان العراقية

* * *

مذكرة رزكارى كرد إلى وزراء خارجية بريطانيا والاتحاد السوفييتى وأمريكا فى موسكو

« لقد استبشرت الإنسانية بانتهاء الحرب وانتصار القوى الديموقراطية واندحار أبشع شكل للاستعمار - الفاشية - فى الغرب والشرق » . والشعب الكردى المجزأ والمهضوم الحقوق يئن منذ أمد طويل تحت يد الظلم والاضطهاد ، وقد حرم من جميع حقوقه الإنسانية والقومية نتيجة خطط ومصالح الاستعمار البريطانى والحكومات الرجعية الفاشستية فى إيران وتركيا والعراق « وبمناسبة انتهاء الحرب وانتصار الحلفاء. يرجو الشعب الكردى أن ينظر إلى قضيته بعدالة » وأن لا يحرم من وعود الحلفاء ومواثيقها للشعوب الصغيرة لأجل تحريرها وتقرير مصيرها « والآن حيث يجتمع فى موسكو وزراء الخارجية للدول العظمى الثلاث نأمل أن تنظروا إلى قضية الشعوب والأقوام بإنصاف » . هذا ويسر حزب رزكارى كرد بأن يعرض عليكم هذه النقاط التى لها علاقة وثيقة بقضية الشعب الكردى والسلم فى الشرق الأوسط .

١ - إننا نؤيد نضال إخواننا الأكراد- فى إيران مع إخوانهم الأزربيجانيين فى سبيل الاستقلال الذاتى والحكم الديموقراطى والكفاح ضد الحكومة الرجعية والموالين لها .

٢ - أن ينظر إلى حالة الشعب الكردى فى تركيا باهتمام . حيث تعامله الحكومة التركية الفاشستية بأساليب وحشية لأجل القضاء عليه نهائيًا وتتريكه بالقوة .

٣ - أن الشعب الكردى فى العراق قد ساءت حالته إلى درجة فاحشة ، وقد حرم من جميع حقوقه الدستورية نتيجة وجود الاستعمار البريطانى والحكومة الرجعية الحالية بأساليبها الفاشية ، وما حرق القرى البارزانية والمناطق القريبة منها ، وتشتيت المواطنين وحبسهم أمثال الملا مصطفى البارزانى ومؤيديه إلا شواهد عملية على ذلك «ولهذا نطلب أن تلبى مطالب الأكراد الوطنية فى العراق. إلا أننا نعتقد أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بالقضاء على الاستعمار والحكومة الرجعية الحالية وتبديلها بأخرى ديموقراطية صحيحة .

حيث تضمن الحقوق القومية للشعب الكردى فى العراق » . هذا وقد ألفتنا نظركم إلى هذه الحقائق آملين أن تعالجوها بروح إنسانية . حيث إن حلها بصورة واقعية صحيحة يكون سببًا لازدهار المدنية والسلم فى الشرق الأوسط .

اللجنة التنفيذية لحزب رزكارى كرد

حزب رزكارى والقضية المصرية سنة ١٩٤٦

وأرسل حزب رزكارى مذكرة بواسطة المفوضية المصرية ببغداد إلى الجهات المسئولة فى مصر أيد فيها الحركة الوطنية التحررية الكبرى فى مصر سنة ١٩٤٦ وجاء فيها « باسم الشعب الكردى فى العراق . نكبر الروح الثورية المباركة فى إخواننا المصريين الأحرار . لا نتفاضهم فى وجه الاستعمار الإنجليزى القائم ، ذلك الاستعمار الوضيع الذى أدت سياسته الرجعية المنكرة إلى إيقاع عشرة ملايين من الشعب الكردى تحت نير الاستبداد والظلم . فعانى عشرات المئات من أبنائه الأحرار مرارة السجن والتشريد ، ومن ثم الموت على أعمدة المشانق ونيران قنابل المدافع والطائرات فكانت النتيجة أن وقع فريسة للاستعمار ، ولا يغرب عن البال الأعمال المشينة التى قامت بها قوات الاستعمار أخيرًا فى اليونان والهند . والآن يريد أن يمثل نفس الأدوار المخزية . ولكن أملنا وطيد فى نضال الشعب المصرى الكريم وفى قوته المقدسة لتدمير صرح الاستعمار فى القطر الشقيق لبقاء مصر حرة ، ولإسعاد جماهير الشعب المصرى العزيز. أننا نرسل فى احتجاجاتنا الصارخة على جرائم قوات الاستعمار المنكرة . ونضم صوتنا إلى صوت مصر الحرة فى المطالبة بالجلاء التام عن وادى النيل ، وتعديل المعاهدة المصرية الإنجليزية بشكل يضمن لمصر استقلالها السياسى والاقتصادى . ولقد عبر الشعب الكردى عن شعور الشعب المصرى الشقيق فى وقوفه فى وجه الاستعمار ، وذلك باشتراكه فى المظاهرات فى بغداد تأييدًا للشعب المصرى فى نضاله المبارك » .

اللجنة التنفيذية لحزب رزكارى كرد

حزب الجبهة الوطنية الموحدة فى العراق

* * *



بيان ١١ آذار

لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز أنها جاءت تعبيرًا عن سخط الجماهير العربية كافة على الأسباب والمسببين لهزيمة حزيران ، وعن إجماع الرأى الشعبى فى العراق على إدانة الحكم الرجعى الفردى السابق بسبب مساهمته بدوره الانهزامى فى هذه المحنة القومية . وذلك لعزلته التامة عن الشعب ، وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التى كانت تنخر فى الكيان الوطنى ، والتى كان حلها المقدمة الضرورية التى لابد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات البشرية والمادية فى العراق جميعها ، ووضعها بدون أى شاغل فى موضعها الطبيعى ، وبالدرجة الأولى فى الخطوط الأولى للمعركة المصيرية للأمة العربية .

لذلك وضعت الثورة نصب عينيها منذ أيامها الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقى دون أى تفريق بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو المنشأ الاجتماعى وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تتطلبها مقومات هذه الوحدة لكى يستطيع العراق أن يتجه بكل طاقاته وإمكاناته إلى المعركة القومية المصيرية .. التى تمثل فى نظر الثورة ذروة الصراع التاريخى المرير بين الاستعمار والصهيونية وأطماعها الشريرة فى الوطن العربى من جانب وبين مصالح تحرر الأمة العربية وكفاحها من أجل أهدافها التقدمية الإنسانية من جانب آخر .

ورغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التى جابهتها الثورة منذ ميلادها ظلت ماضية بحزم وإيمان فى سبيل تحرير العراق من مخلفات الاستعمار والعمالة والطغيان السياسى والاجتماعى ، وفى العمل على توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق فيه بصورة جدية المساواة الفعلية فى الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين .. وتنفتح فيه الآفاق أمام جماهير الشعب كافة خلال التزام وطنى جماعى مخلص لوحدة تربة الوطن ووحدة شعبه وأهدافه الأساسية الكبرى - الوحدة القومية والحرية والاشتراكية .

ولقد كان حل المسألة الكردية فى العراق فى مقدمة المشكلات الوطنية التى واجهتها الثورة ، ولا سيما أن عدم قدرة العهود السابقة على تفهمها .. بل وعدم توفر الرغبة الصادقة فى معالجتها ، ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود .. قد أديا مع ما

رافقهما وأحاط بهما من استغلال الاستعمار وأعوانه وعملائه إلى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية ، وبخاصة بعد أن حل العنف منذ سنوات فى معالجتها محل الحوار الديموقراطى الأخوى والموضوعى الذى تستوجبه طبيعة المشكلة الوطنية ، وما تنطوى عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقى .

لقد عملت الثورة منذ أيامها الأولى على معالجة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسئولية ، وبأقصى حدود الالتزام بالمبادئ الديموقراطية الثورية .

إن الثورة التى تستقى من المعين النظرى لحزب البعث العربى الاشتراكى تؤمن بأن الحقوق القومية هى حقوق ديموقراطية فى جوهرها ، ومن مواضيعها إحياء التراث الثقافى واللغة والتقاليد وممارسة الإرادة الحرة وإن توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة . لا سيما فى الوطن الواحد يتطلب إيجاد السبل الهادفة إلى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعًا .

وإن جميع المشاريع والخطط الهادفة إلى إضعاف الروابط بينها ، وزرع بذور التفرقة لا تخدم المصالح المشتركة لأبنائها .. كما أن تنظيم وتعزيز الروابط الوطنية والإنسانية فيما بينها ، وجعلها فى خدمة التقدم هى التى توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية فى جو مفعم بالتآخى القومى والسلام .

وكان من وحى هذه المبادئ أن بادر المؤتمر القطرى السابع لحزب البعث العربى الاشتراكى الذى انعقد فى أواخر عام ١٩٦٨ ومطلع عام ١٩٦٩ إلى تحديد موقف الحزب الأيديولوچى والنظرى من هذه المشكلة الوطنية ، وإلى رسم طريق الحل أمام الثورة والسلطة الثورية ، وذلك فى المقررات التى صدرت فى أعقاب ذلك المؤتمر التى تقول :

أكد المؤتمر على أن مسألة المطامح القومية للأكراد فى العراق تقع فى مقدمة المسائل التى تواجه حركة الثورة العربية .. وقد مضت هذه سنوات دون الوصول إلى حل سليم لهذه المسألة . مما ألحق بالمواطنين العرب والأكراد نتيجة التعسف فى حلها نكبات ومآسى مروعة . وكانت قوى الاستعمار والرجعية وفصائل العملاء والانتهازية تستغلها دومًا ، وتستثمر الإخفاق فى حلها للتدخل فى شئون العراق والضغط عليه ، والتآمر على حقوق العرب والأكراد معًا ، وإلحاق أفدح الأضرار بالمواقع والمكتسبات القومية

والتقدمية والديموقراطية التى وصلوا إليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك . كما أكد المؤتمر على أن حزبنا الذى ينطلق فى نضاله وسياسته من عقيدته القومية الإنسانية الاشتراكية الديموقراطية كان يحترم دائمًا المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطنى التقدمى ويعتبرها حقوقًا إنسانية مشروعة ، ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية فى العراق باتجاه تصفية مخلفات الاستعمار ، والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصيرية الراهنة فى فلسطين ، ومواصلة الكفاح التاريخى من أجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية .

لذا فإن الثورة تلتزم بداهة بمبادئ الحزب وقراراته قد أقرت للمواطنين الأكراد بحق التمتع بحقوقهم القومية وتطوير خصائصهم القومية فى إطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستورى .

وفى الوقت الذى تخوض فيه الأمة العربية كفاحًا واسعًا ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية المحلية يضعها فى الخطوط الأولى من كفاح شعوب الشرق الأوسط . حيث إن نضال الشعب العراقى الوثيق الارتباط مع كفاح الأمة العربية فى سبيل الديموقراطية ومقارعة القوى الرجعية فى المنطقة العالمية - منها - والمحلية - فإن الثورة تعتبر أن الأساس الأول للوحدة الوطنية العربية الكردية فى العراق هو أن الحركة القومية الكردية كالحركة القومية العربية . ديموقراطية موجهة ضد تلك القوى الرجعية ذاتها موضوعيًا يشدها فى العراق إلى الحركة التحررية العربية وحدة الكفاح ضد الإمبريالية والقوى الرجعية الأخرى الحليفة والتابعة لها . كما تربطها مع كفاح الشعب العربى تقاليد الأخوة التاريخية ووحدة المصالح الاقتصادية والتطور المتناسق بين القوميتين العربية والكردية .

وإن أى إخلال بهذا التناسق سوف يؤدى بالضرورة إلى إلحاق الأذى بالكفاح المشترك والنهضة الوطنية التقدمية بوجه عام .

لقد أدرك الاستعمار أن وحدة الكفاح العربى الكردى تعزز حركة التحرر العربية الكردية ، وتمكنها من إحراز مواقع عامة فى وجه المشاريع العدوانية الإمبريالية الصهيونية الإسرائيلية فى المنطقة . لا سيما بالنسبة للمعركة القومية المصيرية الراهنة

الدائرة فى فلسطين والبلدان العربية المحيطة بها .. لذلك استماتت الأجهزة الاستعمارية والعميلة لإيجاد أكثر من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخى بين الجماهير العربية والكردية بقصد إضعاف جبهة النضال الوطنى الثورى فى العراق .

وما دامت الثورة تنطلق فى فهمها للمسألة القومية بأنها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية .. فلا مراء أن تلتزم الثورة فى كل خطوة تخطوها فى اتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما يؤدى إلى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطنى والقومى ضد تلك القوى اللاإنسانية مجتمعة .

لذلك فإن ممارسة الجماهير الكردية لمجمل حقوقها القومية وتحقيق التكافؤ المطلق فى فرض التطوير الحر هما السبيلان الضروريان لتوحيد وتعزيز الكفاح الوطنى فى العراق ضد أعداء الشعوب وأعداء الأمة العربية والشعب العراقى ، الاستعمار والصهيونية والرجعية العميلة .

ولم يكن مصادفة أن توقيت المؤامرة الاستعمارية الصهيونية الرجعية على الجمهورية العراقية فى نفس الوقت الذى بدأت تظهر فيه بشائر السلام فى ربوع شمالنا الحبيب بسبب المساعى المخلصة التى بذلتها حكومة الثورة والتجاوب المخلص من جانب قيادة السيد مصطفى البارزانى .

ولم يعد خافيًا أن الثورة بادرت من جانبها لاتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإعادة أسباب الطمأنينة والسلام فى أرجاء شمالى العراق ، إذ عملت على ما يلى :

(أ) فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعى للقومية الكردية وفقًا لمقررات المؤتمر القطرى السابع لحزب البعث العربى الاشتراكى ، ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التى صدرت عن السلطة الثورية ، وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائيًا فى نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم .

(ب) ولقد أقر مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة فى السليمانية ، وإنشاء مجمع علمى كردى . كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية فأوجب تدريس اللغة الكردية فى جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة .. كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكردى ، ولتمكين الأدباء

والشعراء والكتاب الأكراد من تأسيس اتحاد لهم ، وطبع مؤلفاتهم ، وتوفير جميع الفرص والإمكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية ، واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية ، وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية ، وزيادة البرامج الكردية فى تليفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء محطة خاصة للبث التليفزيونى باللغة الكردية .

(جـ) واعترافًا للمواطنين الأكراد بحقوقهم فى إحياء تقاليدهم وأعيادهم القومية ومن أجل مشاركة الشعب كله فى أعياد أبنائه قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار عيد - النوروز - عيدًا وطنيًا فى الجمهورية العراقية .

(د) كما أصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذى ينطوى على لامركزية الإدارة المحلية ، وأقر استحداث محافظة دهوك .

(هـ) كذلك أصدر مجلس قيادة الثورة عفوًا عامًا شاملاً عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا فى أعمال العنف فى الشمال ليزيل كل أثر من آثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة ، ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على أرضية وطيدة للأمن العام والإخاء القومى الشامل ،

ولقد استقبلت جماهير العراق العربية والكردية مقررات وإجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والترحاب ، الأمر الذى هيأ الظروف الملائمة للمضى قدمًا فى تحقيق الغايات المثلى التى انعقد عليها إجماع الشعب ، وتضافرت حولها إرادته وقوته وكلمته .

لما تقدم فإن مجلس قيادة الثورة أجرى اتصالات بينه وبين قيادة السيد مصطفى البارزانى رئيس الحزب الديموقراطى الكردستانى ، وتم تبادل وجهات النظر ، واقتنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها . وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الإجراءات الفعالة لاستكمال أسباب النهوض الثقافى والاقتصادى والتطور العام فى المنطقة الكردية مستهدفًا بالدرجة الأولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة ، وإشراكها عمليًا فى المساهمة الجادة فى بناء الوطن ، والكفاح من أجل أهدافه القومية الكبرى ، لذا قرر مجلس قيادة الثورة :

١ - تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية فى المناطق التى غالبية سكانها من الأكراد ، وتكون اللغة الكردية لغة التعليم فى هذه المناطق ، وتدرس اللغة

العربية فى كافة المدارس التى تدرس باللغة الكردية فى بقية أنحاء العراق كلغة ثانية فى الحدود التى يرسمها القانون .

٢ - إن مشاركة إخواننا الأكراد فى الحكم ، وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم فى تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة فى الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها .. كانت ومازالت من الأمور الهامة التى تهدف حكومة الثورة إلى تحقيقها . فهى فى الوقت الذى تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة . مع مراعاة مبدأ الكفاءة ، ونسبة السكان ، وما أصاب إخواننا الكرد من حرمان فى الماضى .

٣ - نظرًا للتخلف الذى لحق بالقومية الكردية فى الماضى من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

(أ) الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردى ، وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشئون القومية الكردية فى الإذاعة والتليفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية.

(ب) إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف فى المنطقة إلى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلتهم .

(جـ) الإكثار من فتح المدارس فى المنطقة الكردية ، ورفع مستويات التربية والتعليم ، وقبول الطلبة الأكراد فى الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة .

٤ - يكون الموظفون فى الوحدات الإدارية التى تسكنها كثرة كردية .. من الأكراد.. أو ممن يحسنون اللغة الكردية ما توفر العدد المطلوب منهم ، ويتم تعيين المسئولين الأساسيين (محافظ .. قائمقام .. مدير الشرطة . مدير أمن .. وما شابه ذلك) ويباشر فورًا بتطوير أجهزة الدولة فى المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ، ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار فى المنطقة .

٥ - تقر الحكومة حق الشعب الكردى فى إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به ، وتكون هذه المنظمات أعضاء فى المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة.

٦ - (أ) يمدد العمل بالفقرتين (١) و (٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ فى ١٩٦٨/٨/٥ حتى تاريخ صدور هذا البيان . ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا فى أعمال العنف فى المنطقة الكردية .

(ب) يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين إلى الخدمة ، ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ، ويستفاد من المدنيين فى المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها .

٧ - (أ) تشكيل هيئة من ذوى الاختصاص للنهوض فى المنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة ، وتعويضها عما أصابها فى السنوات الأخيرة ، وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك ، وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شئون الشمال .

(ب) إعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف فى المنطقة الكردية .

(جـ) تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا فى ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم ، وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية .

(د) العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين ، وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة ، وإعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ، ويناط ذلك باللجنة العليا ، ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة.

٨ - إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة . أما سكان القرى الواقعة فى المناطق التى يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجرى إسكانهم فى مناطق مجاورة ، ويجرى تعويضهم عما لحق من ضرر بسبب ذلك .

٩ - الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعى فى المنطقة الكردية ، وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الإقطاعية ، وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض ، وإعفاؤهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة .

١٠ - جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كما يلى :

(أ) يتكون الشعب العراقى مع قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردى القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية .

(ب) إضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة من الدستور « تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية فى المنطقة الكردية » .

(جـ) تثبيت ما تقدم فى الدستور الدائم .

١١ - إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة ، ويكون ذلك مرتبطًا بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق .

١٢ - يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديًا .

١٣ - يجرى تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان .

١٤ - اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التى تقطنها كثرة كردية وفقًا للإحصاءات الرسمية التى تجرى ، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية ، وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردى فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانًا لتمتعه بالحكم الذاتى . وإلى أن تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجرى تنسيق الشئون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظى المنطقة الشمالية.

وحيث إن الحكم الذاتى سيتم فى إطار الجمهورية العراقية فإن استغلال الثروات الطبيعية فى هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال .

١٥ - يساهم الشعب الكردى فى السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق .

أيها المواطنون الأكراد :

إن هذه المكتسبات التى أنجزتها الثورة لن تكون أكثر من مرقاة لبلوغ كامل أهدافكم القومية فى ظل هذا الوطن المفدى ووحدة شعبه العظيم .

وسوف يشهد التاريخ أنه ما كان لكم ولن يكون أبدًا . أخًا محلصًا . وحليفًا دائمًا كالشعب العربى .

يا جماهير شعبنا العظيم :

إن إرادتكم فى الوحدة الوطنية هى وحدها التى ستنتصر . وسوف تتحطم على صخرة وعيكم - لمسئولياتكم التاريخية - جميع المحاولات الرامية إلى إضعاف تلاحمكم الكفاحى . إن جموعكم المناضلة تنفض اليوم عن كاهلها غبار مكائد أعدائكم والطامعين فيكم لنسير معًا كتلة واحدة . تفيض بالقوة والوعى وإرادة العمل والكفاح لنصرة قضية الأمة العربية الكبرى . فلسطين . ولتحقيق أهدافكم النامية فى الوحدة والحركة والاشتراكية .

يا جماهير أمتنا العربية المناضلة :

هكذا تنتهى صفحة من صفحات تاريخ هذا القطر المناضل لتفتح بيد الثورة أيدى جميع المناضلين الأحرار من أبناء هذا القطر صفحة جديدة مشرقة ، تتجدد فيها مرة أخرى فوق هذه الأرض الطيبة . شروط المحبة والسلام والتآخى بين قوميتين لهما تاريخ كفاحى مشترك طويل عبر التاريخ ، وسوف يكون لهما اليوم وغدًا وإلى الأبد شرف إحياء نضالهما المشترك من أجل القضاء على أعداء القوميتين .. أعداء الشعوب والإنسانية جمعاء : الاستعمار والصهيونية والتخلف ، وشرف الإسهام المشترك فى دعم الكفاح الإنسانى من أجل التحرر والتقدم ، وترسيخ حضارة العصر على أسس الحق والمساواة والعدل بين الشعوب كافة .

فإلى نضال مشترك .. وآمال مشتركة ، وانتصارات قومية وإنسانية مشتركة .

مجلس قيادة الثورة ١٩٧٠/٣/١١

* * *

مذكرة القيادة القطرية لحزب البعث العربى الاشتراكى الموجهة إلى الحزب الديموقراطى الكردستانى

أيها الأخـوة :

نحييكم ونحيى كافة أعضاء حزبكم ، ونبعث إليكم بهذه الرسالة ، بعد أن تعرضت العلاقات فيما بيننا إلى تصدع كبير ، آملين أن تساعد العلاقات على المسارعة فى إيقاف التدهور ، وتجديد بناء هذه العلاقات على قواعد ثابتة من الإيمان بأن الأساس الذى لا أساس سواه للتحالف بين حزبينا ، ولتحقيق الإخاء القومى والمساواة التامة بين جماهير شعبنا العربية والكردية .. هو النضال المشترك والمخلص من أجل ترسيخ وحدة السيادة الوطنية للجمهورية العراقية ، والمحافظة على وحدة أرضها وشعبها .. فى ظل ثورة السابع عشر من تموز المجيدة : وفى إطار أهدافها التى حققت مكاسب تقدمية كبرى : كان من أهمها وأبرزها بيان ١١ آذار التاريخى .

وإننا إذ نعود لعرض الأمور التى تثير القلق فى نفوسنا برسالة مكتوبة ، فذلك من أجل أن تكون وجهة نظرنا واضحة تمامًا أمام جميع رفاقكم ، لكى تتوفر لهم فرصة الاطلاع على وجهة النظر هذه ، وعلى الأسباب الموضوعية التى أدت إلى التدهور الذى مازال بالإمكان تلافيه .. ولكى تكون جماهير حزبينا على بينة كاملة بالعوامل التى تهدد عملية بناء السلام ، حتى يكون لها دورها الإيجابى فى السعى إلى إعادة بناء التحالف بين حزبينا على أسس وطنية نضالية وطيدة ، وفى تهيئة الظروف الملائمة لبدء علاقات قائمة على الثقة التامة ، وعلى الحرص على تعزيزها وتطويرها نحو الأفضل لما فيه مصلحة الشعبين العربى والكردى ، ومصلحة العراق التقدمى المزدهر ، سيما وأن عدم الاستجابة الجدية لضرورة تجاوز السلبيات قد بات يهدد أمن الدولة ومستقبل التعاون فيما بيننا .

وما من شك فى أن الصراحة والمجابهة الموضوعية بنقاط الخلاف والتناقض ، والإخلاص للحقيقة والحرص على وحدة هذا الوطن ومستقبل شعبه ، هى المعايير الوحيدة التى يمكن اعتمادها فى الكشف عن الأسباب الحقيقية التى أدت إلى تصدع العلاقات فيما بيننا : ومن ثم الوصول إلى وضع الحلول العملية الكفيلة بحل الكثير من

المشاكل والمعضلات التى نعانى منها كثيرًا .. معتقدين . بل جازمين ، بأن المشاكل والمعضلات مهما كبر حجمها ، فإن القدرة على حلها وتجاوزها - عندما تتوفر الرغبة الأكيدة لذلك - تبقى هى الأقوى والأكثر فعالية وجدوى .

وبانتهاجنا أسلوب الحوار الموضوعى الهادف ، عبرت الثورة عن رغبتها فى تحقيق سلام دائم فى المنطقة الشمالية من أرض الوطن على أساس ضمان تمتع الشعب الكردى بحقه فى الحكم الذاتى فى إطار الوحدة الوطنية والشعبية ، ووحدة السيادة الوطنية للعراق : كما أقر ذلك المؤتمر القومى العاشر لحزبنا .

وإذا كان الحل السلمى الديموقراطى للمسألة الكردية قد جاء بعد مرور فترة على قيام ثورة السابع عشر من تموز ، فهذا لا يعنى أن الحل لم يكن فى مقدمة مهمات الثورة ، فلقد سبقت إعلان بيان ١١ آذار التاريخى مجموعة من الإجراءات الإيجابية الممهدة .. وقد كان الحوار معكم على المشاركة بالحكم على أساس بأن ٢٩ حزيران أول خطوة للثورة فى هذا السبيل .

علمًا بأن مطالبكم لم تكن حينذاك تتجاوز ما تضمنه بيان ٢٩ حزيران من بنود ، مع أننا كنا نعتبر هذه البنود لا تشكل إقرارًا كافيًا بالحقوق القومية للأكراد ، ولا تضمن أخوة راسخة وعلاقات متينة بين العرب والأكراد فى إطار هذا الوطن .

ولكننا فوجئنا - للأسف - بعدم استعدادكم للمشاركة فى الحكومة التى قامت إثر انتفاضة الثلاثين من تموز ١٩٦٨ .

ورغم هذا الموقف ، فقد بذلنا الكثير من الجهود دون جدوى لحملكم على مراجعة هذا الموقف من أجل المساهمة الجدية فى المسئولية .. وحافظنا - رغم استمرار السلبية- على استعدادنا للحوار معكم من أجل الوصول إلى فهم للأسباب العميقة التى تكمن وراء موقفكم المذكور .

غير أن القضية لم تبق فى هذه الحدود من الموقف السلبى ، بل عملتم على تصعيد ذلك إلى مدى أكثر خطورة .. عندما قمتم بنسف أنابيب النفط بإشراف أعضاء فى المكتب السياسى لحزبكم ، مما كشف لنا بأنكم لم تعودوا مستعدين لحل المشاكل بالطرق السلمية .

لذلك وجدنا أنفسنا أمام أحد خيارين : أما السكوت عن هذه الأعمال ، وبالتالى تعريض أمن الدولة وسلامتها إلى الخطر ، أو نختار مكرهين طريق الرد عليها ، والمحافظة على هيبة الدولة ووحدة الوطن .. وكان لابد من الجنوح إلى الحل الثانى رغم مرارته .

فى مثل تلك الأوضاع تجدد القتال - رغم أننا كنا غير راغبين فى أن نسلك ذلك السبيل لقناعتنا الكاملة بأن السلم هو المناخ الضرورى لحل المسألة الكردية حلاً صحيحًا ، ومعالجة الأسباب التى أدت إلى القتال معالجة جذرية .

ومع كل هذا ، فإننا كنا على يقين من أن حل المسألة الكردية لا يمكن أن يقوم على أسس صحيحة ما لم تعالج الأسباب التى أدت إلى حمل السلاح بالأساس .

ورغم ظروف القتال فإن سلطة الثورة لم تغير قناعتها بمشروعية الحقوق القومية للأكراد التى تضمنها بيان ٢٩ حزيران ، لا . بل تجاوزت عمليًا أحكام ذلك البيان .

وليس خافيًا على أحد أن الثورة قد أصدرت إبان تلك الظروف بعض القرارات التى تتعلق بالحقوق القومية للأكراد ، والتى لم يتضمنها بيان ٢٩ حزيران :

- كالاعتراف بالحقوق الثقافية للشعب الكردى .
- وإنشاء مجتمع علمى كردى .
- وتأسيس جامعة السليمانية .
- واستحداث محافظة دهوك .
- واعتبار ٢١ آذار « عيد نوروز » عيدًا وطنيًا للشعب فى عموم القطر العراقى .
- وإعلان العفو مرات متعددة عن المشتركين فى حوادث الشمال .

إن تلك الإجراءات التى ذكرت على سبيل المثال لا الحصر قد تمت قبل إعلان بيان الحادى عشر من آذار التاريخى .

وهى فى جوهرها جزء من برنامج سياسى كامل كانت الثورة قد أعدته لحل المسألة الكردية . وما كان بيان ١١ آذار إلا التجسيد العملى له .

وفى ظل هذه الأوضاع انعقد المؤتمر القومى العاشر لحزبنا من « ١ - ١٠ » آذار ١٩٧٠ ودرس من جديد المسألة الكردية وقضية المطامح القومية للجماهير الكردية فى

العراق ، واطلع على نتائج الحوار الذى جرى بين سلطة الثورة وقيادة الحركة الكردية ، وأكد أن إعلان الحل السلمى الديموقراطى لهذه المسألة على أساس الحكم الذاتى ضمن الوحدة العراقية بما يحقق أفضل شروط التعاون والتآزر بين القوميتين العربية والكردية يجب أن يكون فى مقدمة إنجازات الحزب .

ومع رغبتنا الصادقة والمخلصة فى تصفية جميع المشاكل والسلبيات والأحقاد الموجودة بينكم وبين خصومكم من الأكراد وغيرهم فإننا لم نكن نستطيع تفسير موقفكم فى رفض كل المساعى التى بذلت من قبلنا من أجل تحقيق المصالحة بينكم وبين خصومكم ، ومن ثم إقدامكم على تحقيق نفس المهمة إلا بأنه نوع من المناورة ، تهدف إلى إعطاء الحل السلمى طابع الانتصار وفرض الحل ، لا طابع الوفاق الوطنى الديموقراطى .

تلك كانت الثغرة الأولى التى كشفت سلبية النوايا ، وتجاهلكم لمواقفنا الإيجابية الثابتة فى سبيل الحل السلمى للقضية الكردية ، وتصويره كأنه انتصار خاص بكم . لذلك صرنا نشعر بعدم الاطمئنان إلى سلامة نواياكم ، حيث إن المسلك الذى سرتم فيه ما كان يدل على وجود رغبة حقيقية فى إقامة تحالف وطنى مخلص ووطيد .

ولعلنا تساءلنا ونتساءل ، إذا كان الحل السلمى للقضية الكردية انتصارًا وطنيًا عامًا ، وانتصارًا للوضع السياسى الذى يحقق هذا الحل ، فلماذا كان نهجكم يعمل على تجريد الوضع السياسى من علاقاته الإيجابية . لاسيما مع الأوساط الكردية خارج حزبكم ؟ ألا يعنى ذلك محاولة لزرع التعقيدات فى وجه النظام الذى تقع على عاتقه مهمة إنجاز هذا الحل ؟

وهل من مصلحة الحركة الكردية إشعار الثورة بأن المتاعب التى تضعونها بوجهها هى كالمتاعب التى تلاقيها السلطات السابقة فى ظروف الاقتتال ، وكأن السلم والحرب، والحل الصحيح للقضية الكردية ، واللاحل أمور متشابهة سواء بسواء .

وإنه لأمر يدعو إلى الدهشة أن يكون الشخص وطنيًا أو عميلاً تبعًا لنوع علاقته بحزبكم ، وبمعزل عن الثورة والظرف العام الذى أوجدته لصالح الحركة الكردية ، كما أنه أمر يثير الدهشة أيضًا أن تنظروا نظرة غير موضوعية لكل من له علاقة بالسلطة مع أنكم جزء من هذه السلطة ، وتشاركون فى مختلف أجهزتها .. ؟

ويجرى ذلك كله حتى بعد بيان ١١ آذار وليس قبله ، ودون تمييز بين السلطة التى تشن ضد الأكراد قهرًا قوميًا ، والسلطة التى تلتزم بأمانة بالحقوق القومية للأكراد ، وتتحمل مسئولية تخطى جميع الحواجز والعقبات لتوطيد السلام .

ولكى لا تضيع القضايا الأساسية من خلال عرض القضايا الثانوية ، لابد من إعادة عرض الأمور مجددًا وبصراحة ووضوح راجين أن يتسع وقتكم أيها الأخوة لدراسة ملاحظاتنا بجد واهتمام .

نحن نعتقد بأننا متفقون على أن بيان ١١ آذار قد انطوى على مسألتين أساسيتين ترتبط إحداهما بالأخرى بشكل وثيق : وهما :

(أ) ضمان الحقوق القومية المشروعة للأكراد .

(ب) ترسيخ وحدة العراق - أى وحدة الشعب والوطن والنظام الدستورى ضمن منطق سيادة القانون ومركزية السلطة ، هذا المنطق الذى يستحيل بدونه قيام أو استمرار وجودها .

ففيما يتعلق بالحقوق التى تضمنها بيان ١١ آذار يمكن تعداد ما أنجز منها خلال الفترة التى أعقبت صدور البيان حتى الآن :

١ - تعديل الدستور المؤقت بما يؤكد الوجود القومى للأكراد وفقًا لبيان آذار .

٢ - اتخاذ الإجراءات القانونية التى تضمن جعل اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية فى المناطق التى غالبية سكانها من الأكراد ، كما أنها أصبحت لغة التعليم فى هذه المناطق .

٣ - مشاركة الإخوة الأكراد فى الحكم وفى الوظائف العامة ، وفى المجالس التخطيطية .

٤ - تعيين موظفين أكراد فى الوحدات الإدارية التى تسكنها كثرة من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية .

٥ - إصدار نظام جديد لمديرية الدراسة الكردية ضمن إحداث تغيير شامل فيها ، وجعلها قادرة على النهوض بمسئولياتها .

٦ - تسمية المدارس بالأسماء التاريخية والجغرافية والوطنية الكردية .

٧ - إدخال الكتب الكردية فى المكتبات العامة والمدارس .

٨ - تعيين أعداد كبيرة من المعلمين فى المدارس التى تدرس باللغة الكردية .

٩ - استحداث مديرية للثقافة الكردية فى وزارة الإعلام .

١٠ - تأسيس دار التضامن للطباعة والنشر الكردية .

١١ - إصدار مجلة كردية باسم « به بان » وجريدة باسم « هاوكارى » من وزارة الإعلام .

١٢ - السماح بإصدار الصحف والمجلات الناطقة باللغة الكردية مثل براية تى ، بيرى نوى ، شمس كردستان ، له ستيره .

١٣ - زيادة البرامج الكردية فى تليفزيون كركوك .

١٤ - إجازة جمعية الثقافة الكردية .

١٥ - تأسيس اتحاد الأدباء الأكراد .

١٦ - السماح بتشكيل منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة بالشعب الكردى .

١٧ - إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف إلى مدارسهم ومعاهدهم بغض النظر عن أعمارهم .

١٨ - إعفاء كافة المسئولين « مثقفين وعسكريين » بسبب حوادث الشمال من الأحكام القضائية التى كانت قد صدرت بحقهم من المحاكم المختصة .

١٩ - تعيين المعلمين والمضمدين من خريجى الدورات اللانظامية .

٢٠ - إعادة العمال والموظفين والمستخدمين من المدنيين والعسكريين الأكراد إلى الخدمة دون التقيد بالملاك ، مهما كانت مساهمتهم فى أعمال العنف فى المنطقة الكردية ، بالإضافة إلى إصدار قرارات خاصة من السيد رئيس الجمهورية ونائبه تضمنت إعادة عدد كبير من العسكريين والمدنيين إلى الخدمة بصورة استثنائية - رغم عدم وجود أية علاقة لقضاياهم بحوادث الشمال ، وذلك استجابة لرغبة حزبكم والسيد البارزانى .

٢١ – تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا فى ظروف القتال ومصابى حوادث الشمال المؤسفة ، وصرف رواتبهم اعتبارًا من مارس ١٩٧١ عند انتهاء المعاملة التقاعدية لكل منهم .

٢٢ – إعفاء كافة العسكريين الأكراد الهاربين من الخدمة بسبب حوادث الشمال من الأسلحة والتجهيزات التى كانت بذمتهم .

٢٣ – إعفاء كافة الأكراد المشاركين بحوادث الشمال من إدارة الخدمة العسكرية الإلزامية (أو دفع البدل النقدى) .

٢٤ – تعيين ستة آلاف بيش مركة مسرح كحرس حدود فى (١٢) فوجًا ، وإصدار قانون خاص بهم وبتصنيفهم ، واعتبارهم جزءًا من القوات المسلحة العراقية .

٢٥ – تخصيص « ٥٠,٠٠٠ » خمسين ألف دينار شهريًا كمخصصات مقطوعة لـ« ٥٠٠٠ خمسة آلاف بيش مركة مسرح شهريًا على أساس « ١٠ » عشرة دنانير لكل منهم شهريًا لحين إيجاد الأعمال المناسبة لهم .

٢٦ – تخصيص مبلغ يتراوح بين – « ٣٠ – ٥٠ » ألف دينار شهريًا لمقر السيد البارزانى .

٢٧ – احتساب مدة الغياب عن العمل فى فترة الاقتتال ، بالنسبة للعمال لأغراض التقاعد والضمان الاجتماعى . بالإضافة إلى احتساب فترة مشاركة الموظفين والمستخدمين المدنيين والعسكريين فى الحوادث خدمة لأغراض الترفيع والتقاعد والعلاوة .

٢٨ – إصدار قرار خاص للفلاحين الأكراد المتخلفين عن تسديد ديون المصرف الزراعى بسبب حوادث الشمال ، يمكنهم من استئناف نشاطهم الزراعى ، وذلك بمنحهم سلفًا إضافية دون التقيد بالحد الأعلى لمبالغ التسليف بحيث تكفى (السلفة الإضافية الجديدة) لتسديد ما بذمتهم وتمكينهم من معاودة نشاطهم الزراعى ثانية .

٢٩ – البدء بتطبيق الإصلاح الزراعى فى المنطقة الشمالية رغم العراقيل التى توضع أمام تنفيذه ، وإنجاز المشاريع الزراعية ومشاريع تربية الحيوانات .

٣٠ - تم إعداد الخطة الاقتصادية (الممولة مركزيًا وذاتيًا) بما يؤمن التطور المتكافئ لأنحاء العراق المختلفة . مع مراعاة ظروف المنطقة الكردية .. وإذا كان لكم رأى آخر خلاف ذلك ، فنحن على استعداد لبحث جميع الاقتراحات التى تقدمونها بهذا الصدد .

٣١ - تم تشكيل هيئة لإعمار الشمال ، ووضعت المبالغ اللازمة تحت تصرفها لكى تقوم بإنجاز المشاريع الضامنة لتعويض المنطقة الكردية عما أصابها من أضرار خلال السنوات الماضية . إضافة للمشروعات المقررة فى الخطة الاقتصادية .

٣٢ - تم إنجاز الكثير من المشاريع اللازمة لتعويض المنطقة عما أصابها من أضرار وتخلف ، وبخاصة مشاريع السكن والخدمات .. فقد تم إنشاء (١٢) ألف دار للذين فقدوا بيوتهم بسبب الحوادث المؤسفة ، وبناء الكثير من المدارس الابتدائية والثانوية ، وإنشاء الكثير من المستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات ، وتأسيس المراكز الصحية ، وحفر الآبار الارتوازية ، وإنشاء الأسواق العصرية ، وإنشاء مشاريع كثيرة للماء والكهرباء ، وإنشاء الطرق والجسور ، وإنشاء خطوط للمواصلات اللاسلكية، وإنشاء الكثير من مشاريع السياحة والاصطياف .. وأخيرًا تم إقرار إنشاء فندق سياحى كبير فى صلاح الدين بكلفة مليون دينار .

٣٣ - أما بالنسبة لتصنيع المنطقة الكردية ، فقد تم إنشاء خمسة مراكز لإنتاج السجاد اليدوى فى أربيل وكويسنجق وراوندوز ودهوك والعمادية ، كما تم إنشاء قسم لإنتاج الغزل فى أربيل ، وتطوير معمل كبير للألبان فى أربيل ، وإكمال بناية معمل النجارة فى أربيل .

وسينتهى قريبًا بناء معمل لإنتاج سكر البنجر فى السليمانية ، وتوسيع معمل أسمنت سرجنار ، وكذلك بناء معمل تنقيح التبوغ فى السليمانية ، وإنشاء مدجن فى أربيل .

كما سيباشر قريبًا بإنشاء معمل للنسيج الصوفى فى أربيل ، وكذلك قسم لإنتاج الملابس الكردية فى دهوك ، وإنشاء معمل كبير للتعليب فى حرير ، ومعمل للتعليب ومعجون الطماطم فى دهوك ، ومعمل للسكاير المحسنة فى أربيل .. وستباشر وزارة النفط قريبًا إنشاء خزانات للوقود فى سرجنار لضمان تزويد المنطقة الشمالية ،

وبالأخص محافظة السليمانية ، بالأنواع المختلفة من الوقود .. كما سيعرض على مجلس التخطيط قريبًا مشروع تصنيع الرخام فى أربيل .

هذا ، ومن المفهوم من التوزيع الجغرافى لمشروعات التنمية : سواء الممولة مركزيًا أو الممولة ذاتيًا ، تبين بوضوح بأن معدل ما يصيب الفرد الواحد فى المنطقة الشمالية من تلك المشروعات يزيد عن المعدل العام للقطر .

أما بالنسبة للبنود التى تضمنها بيان الحادى عشر من آذار ، ولم يتم تنفيذها إلى الآن ، فسنذكرها مع الأسباب التى أدت إلى تأخير تنفيذها .. وهى :

١ - **مساهمة الأكراد فى السلطة التشريعية** : إننا نعتبر أن مساهمة الأكراد فى السلطة التشريعية حق طبيعى تعمل سلطة الثورة على توفيره بأقرب فرصة ، وقد أخبرناكم منذ البداية أننا حريصون على قيام المجلس الوطنى بأسرع وقت ، ولكنكم تدركون معنا بأن هذا المجلس يجب أن يكون مؤسسة للوفاق الوطنى ، وليس للتناقض السلبى ، حتى يساهم مساهمة فعالة فى تعبئة الطاقات وحشدها لتعزيز مواقع الثورة وحماية مكاسب الجماهير وتعميقها .

لذلك كان تقديرنا أن قيام المجلس الوطنى ينبغى أن يعقب الاتفاق على ميثاق العمل الوطنى .. كما أبلغناكم فى حينه .

أما بالنسبة لصلاحيات المجلس الوطنى ، فإننا لازلنا ملتزمين بما تم الاتفاق عليه فى بيان آذار .. وإذا كان لكم رأى خلاف ذلك ، فنحن مستعدون لدراسة جميع الاقتراحات التى تقدمونها بهذا الخصوص .

٢ - **أما بالنسبة لتعيين نائب رئيس الجمهورية** ، فإن من حقكم أن تختاروا من يمثلكم ، ولكننا فى حالة اختيار المسئولين الأساسيين فى الدولة ، لا ينبغى أن نوضع فى زاوية حرجة .. ونحن قد اقترحنا لإشغال هذا المركز بأحد اثنين من الشخصيات الكردية المعروفة ، وأحدهم عضو فى اللجنة المركزية لحزبكم ، ولكننا لم نتلق ردًا على ذلك .

ومع ذلك ، فنحن على استعداد لتنفيذ هذه الفقرة بالتشاور ، حسبما جاء فى بيان آذار .

٣ - **وبالنسبة لتعيين مدراء الأمن فى المنطقة الشمالية** ، ففى الوقت الذى نؤكد حرصنا على مشاركة أخواننا الأكراد فى جميع مؤسسات الدولة ، بما فيها أجهزة الأمن، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل أن الأوضاع الراهنة التى تسود المنطقة الكردية ، وطبيعة علاقات وروابط الحركة الكردية لا تشجع على وضع هذا النص فورًا موضع التنفيذ .. وحالما تتوفر ظروف صالحة لإنجازه ، فنحن لا نتردد مطلقًا فى تنفيذه .

٤ - **وبالنسبة لتعديل قانون المحافظات بما ينسجم مع مضمون بيان آذار** ، فنحن مستعدون لاتخاذ الإجراءات الضامنة لتنفيذ هذه الفقرة .. ومستعدون فى الوقت نفسه لدراسة كافة الاقتراحات التى تقدمونها بهذا الخصوص .

٥ - **أما بالنسبة لإجراء الإحصاء فى المناطق المختلفة لتحديد المناطق التى تقطنها كثرة كردية** ، فنحن لازلنا على استعداد لوضعه موضع التنفيذ ، ونحن لم نبحث معكم مسألة تأجيل الإحصاء .. إلا بعد أن أبلغ السيد مصطفى البارزانى الرفيق مرتضى الحديث بأنكم لستم مستعدين للموافقة على نتائج الإحصاء إذا كانت تشير إلى وجود كثرة عربية فى المناطق التى يجرى فيها الإحصاء .. ومع ذلك فنحن على استعداد لإجراء الإحصاء عندما تزول العقبات التى تعترض القيام به ، وعلى أساس اعتبار إحصاء سنة ١٩٥٧ هو الأساس الذى يحدد سكن المواطنين فى هذه المناطق أم عدمه ، وإيقاف عمليات استيطان المواطنين العرب والأكراد فى المناطق المختلطة .

٦ - **وبالنسبة لتطبيق الحكم الذاتى** .. فبالرغم من أن المدة المحددة لتحقيقه هى أربع سنوات ، أو بعد تحقيق الوحدة بين العراق وأى قطر عربى آخر .. فنحن نعتبر أن تنفيذه بأسرع وقت ممكن يشكل تجسيدًا لإرادة حزبنا ، وتنفيذًا لقرار هام من قرارات المؤتمر العاشر لحزبنا .

كما يعبر عن إيمان حزبنا بالمساواة القومية ، وبحرصه على الأخوة العربية الكردية، وعلى الوحدة الوطنية .

لهذا فنحن فى الوقت الذى نعمل فيه على توفير كل المستلزمات الضامنة لإنجازه ، نؤكد أن تطبيق الحكم الذاتى بالنسبة إلى الثورة هى مسألة مبدأ وقناعة واستراتيجية ، وهى تتعلق بموقفكم بمقدار ما تعجل هذه المواقف تؤخر فى تطبيقه .

فمما لا شك فيه أنكم حينما تكونون الجهة الأساسية فى تحمل مسئولية الحكم الذاتى ، فلابد أن تكونوا مطالبين بتنفيذ جميع الالتزامات التى تساعد على دفع الأمور بإيجابية نحو قيامه فى أسرع وقت ممكن .

أيها الأخــوة :

إننا إذ نذكركم بما أنجز من بنود بيان آذار وما لم ينجز لا ننسى موقفكم غير المشجع ، والظروف التى أشرنا إليها ، والتباسات العلاقة بين حزبكم وبين حزبنا وسلطة الثورة ، حيث لو سادت علاقات بمستوى مضامين بيان ١١ آذار لأمكن إنجاز بنود البيان بكاملها .

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية : التمسك بوحدة العراق - أى التمسك بوحدة الشعب.. وحدة الوطن .. وحدة النظام الدستورى .. فإننا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا : إنكم لم تخطو خطوة واحدة على هذا الطريق .

ولعل فى مقدمة المسائل التى كانت - ومازال - تشكل خرقًا فاضحًا لأبسط مقومات الوحدة الوطنية ووحدة السيادة للدولة العراقية .. هى مسألة العلاقات الخارجية التى تربط حزبكم بالرجعية الحاكمة فى إيران .

وإذا كانت قيادة حزبكم قد بررت لنفسها فى الماضى إقامة علاقات مع الحكومة الإيرانية الرجعية ، فإنه لا يمكن أن يكون مقبولاً بحال من الأحوال استمرار هذه العلاقة بعد بيان ١١ آذار ، علمًا بأن مثل هذه العلاقة لا يمكن أن تحصل بسبب حاجات النضال القومى الكردى ، بل هى إساءة له .

ومع ذلك فكان أقل ما يفترض تحقيقه هو أن تقطع نهائيًا هذه العلاقات بعد إعلان السلام ، وتقدم مسيرة الثورة فى مراحل تنفيذ بيان ١١ آذار . لا سيما وأن الرجعية الإيرانية كانت أول من تآمر على الثورة وعلى الجماهير الكردية فى نفس الوقت ، لكى تحول دون السلام ، وتقطع الطريق على بيان ١١ آذار قبل أن يولد .

ويمكن تعداد بعض مظاهر العلاقة هذه بما يلى :

١ - تدفق الأسلحة الإيرانية بكميات كبيرة إلى المنطقة الشمالية . لا سيما فى فترة ازدياد حدة الصراع بين الثورة وبين الحكومة الإيرانية الرجعية .

٢ - وصول الأسلحة الثقيلة والخفيفة إلى قواتكم عن طريق إيران . مع وصول جهاز إذاعة جديد .

٣ - تدريب الكثير من أفراد (البيش مركة) على مختلف الأسلحة فى إيران ، وبخاصة الأسلحة الثقيلة .

٤ - إرسال بعض الطلبة الأكراد من منتسبى حزبكم إلى الكليات العسكرية الإيرانية .

٥ - قيام بعض العناصر المعروفة لكم بارتباطها بإيران ، والتى تحتل بعض المواقع عندكم بنقل المعلومات العسكرية التى تخص الجيش العراقى .

٦ - الوقوف إلى جانب القوات المسلحة الإيرانية فى بعض حالات الصدام على الحدود ، ووصل الأمر إلى حد تمكين بعض القوات المسلحة الإيرانية من احتلال جزء من الأراضى العراقية فى منطقة خانقين .

٧ - قيام عدد من عناصركم الحزبية والمسلحة المعروفة باستقبال عناصر من المخابرات الإيرانية ضمن الأراضى العراقية ، وإيوائها ومصاحبتها أثناء وجودها داخل الأراضى العراقية .

٨ - دخول البضائع الإيرانية والإسرائيلية المهربة إلى المنطقة الشمالية . بحيث أصبح النفوذ الاقتصادى لإيران كبيرًا جدًا .

٩ - ترويج العملة العراقية المزورة ، والتى تطبعها المخابرات الإيرانية بقصد تحطيم النقد العراقى .

١٠ - إرسال المرضى ، وبخاصة المسئولين فى حزبكم ، إلى إيران للعلاج فى المستشفيات الإيرانية .

١١ - تسهيل سفر بعض المواطنين إلى الخارج عن طريق إيران ، خلافًا لقرار مجلس قيادة الثورة بمنع السفر بعد قرار التأميم التاريخى .

١٢ - ازدياد نفوذ المخابرات الإيرانية على جميع المنطقة الواقعة تحت نفوذ الحركة الكردية ، وبالشكل الذى جعلها تقوم بأعمال اختطاف وقتل عناصر من أبناء الشعب ، وأخرى من القوات المسلحة .

١٣ - دخول الأجانب إلى المنطقة الكردية عن طريق إيران .

١٤ - تسليم الوطنيين الإيرانيين الهاربين من الحكم الرجعى الإيرانى إلى حكومة الشاه ، وسجن وقتل القسم الآخر منهم .

١٥ - الزيارات المتبادلة بين بعض عناصر قيادة حزبكم وبين المسئولين الإيرانيين .

وربما يدعى البعض أن هذا الموقف جاء بعد تدهور العلاقات ، ولكننا نستطيع التأكيد بأن موقفكم هذا كان - ومازال - قائمًا حتى فى أكثر الظروف إيجابية .

أما فيما يتعلق بالممارسة اللاشرعية التى تشكل انتهاكًا لأى التزام بإحلال سلطة الدولة محل أية سلطة أخرى ، وتجاوزًا صارخًا على مهامها ، يمكن إيجازها بما يلى :

١ - عدم تسليم المخافر العراقية الكائنة على الحدود الإيرانية لقوات الجيش للقيام بحماية الحدود ومراقبتها .

٢ - عدم السماح للقوات المسلحة بالتدريب والتمركز فى أماكن معينة من وطننا ، وتحريم المرور من أماكن أخرى ، حتى لأى من العاملين فى أجهزة الدولة .

٣ - منع موظفى الدولة من أداء واجباتهم فى المناطق الخاضعة لنفوذ الحركة الكردية ، مثل موظفى الإصلاح الزراعى والمالية ، وحتى الفرق الصحبة التى تهدف إلى وقاية ومعالجة الأكراد .

٤ - اعتقال المواطنين وسجنهم ، وحتى « إعدامهم » .

٥ - إقامة السجون .

٦ - فرض الضرائب .

وباختصار توجد إحصائية تقريبية تبين عدد الجرائم المرتكبة من قبل منتسبى حزبكم : جرائم القتل (٣٧٩) حادثة ، وجرائم الخطف (٢١٩) حادثة ضحيتها (٥٦٦) شخصًا ، منهم ٤٩٩ مواطنًا مدنيًا و٤٧ عسكريًا ومواطنًا حكوميًا و٣٠ مناضلاً إيرانيًا ، وعدد حوادث الاعتداء (٤١٩) ، وعدد حوادث الاغتصاب (٥١٧) ، وعدد حوادث السلب (٢٩) .. إضافة إلى حوادث التخريب المشار إليها سابقًا : (١١) حادثة تخريب فى السكك والقطارات ، (٦) حوادث تخريب فى منشآت الكهرباء ، (٣) حوادث تخريب فى القناطر والجسور والطرق ، (٢٥) حادثة تخريب مختلفة .

• وفيما يتعلق بأمن الثورة وسلامتها ، يمكن ذكر القضايا التى لا تدل على حرص حزبكم على توطيده وتعزيزه . إن لم يكن العكس هو الصحيح .. ومنها :

١ - إيواء العناصر والفئات المعادية للثورة وتزويدها بالمال والسلاح ، وتكليفها بالمهام التى تعرض أمن الدولة وسلامتها للخطر ، سواء أكانت هذه العناصر والفئات من العرب أو الأكراد .. من العراقيين آو غيرهم .

٢ - إقامة الصلات مع بعض الأقطار المجاورة ، عربية أو أجنبية ، للتآمر على الثورة ، وإقامة العلاقات مع القوى التى تمارس نشاطًا تآمريًا ضد الثورة من خارج الحدود، مع العلم أن هذا النشاط تقوم به أبرز العناصر فى المكتب السياسى واللجنة المركزية لحزبكم .

٣ - الاستمرار فى توزيع الأسلحة الخفيفة والقنابل والألغام على منتسبى حزبكم وعلى مؤيديه .

٤ - فتح معسكرات للتدريب على الأسلحة الثقيلة ، فى الوقت الذى تم الاتفاق على تسليم الأسلحة الثقيلة التى كانت تستعمل قبل بيان ١١ آذار .

٥ - تشكيل أفواج جديدة من البيش مركة .

٦ - دعوة العسكريين للهروب من وحداتهم النظامية عند حصول أية ظاهرة سلبية، مما بدأ يؤثر على الضبط العسكرى ، وجعل العسكريين الأكراد يشعرون بأنهم فى مأمن من العقوبات عند ارتكابهم المخالفات ،خرقهم الضبط العسكرى ، وتشجيعهم على كتابة التقارير عن نشاطات الجيش وخططه وأسلحته ، وما ترتب على ذلك من تسريب هذه المعلومات الخطيرة إلى جهات أجنبية معادية .

٧ - محاولة نسف أنابيب النفط فى فترة إنذار الشركات فى شهر أيار ١٩٧٢ .

٨ - محاولة نسف بعض القواعد الجوية .

٩ - نسف خطوط السكك الحديدية .

١٠ - افتعال المشاكل وإثارة الفتن والاضطرابات (حوادث خانقين ، حوادث بعشيقة ، حوادث سنجار .. إلخ) .

١١ - الاعتداء على حياة المسئولين الإداريين .

١٢ - الاعتداء على أجهزة الأمن والاستخبارات .

● **وفيما يتعلق بأمن المواطنين وحياتهم يمكن أن نسجل ما يلى :**

١ - خطف المواطنين الذين يشك حزبكم بأنهم يتعاطفون مع سلطة الثورة وتعذيبهم وقتلهم .

٢ - انتهاك أفراد البيش مركة وبعض الأغوات لأعراض المواطنين الأكراد بشكل واسع فى المناطق التى يسيطرون عليها .

٣ - حرق القرى الكردية المعروفة بموالاة سكانها للسلطة ، وضرب المواطنين فى هذه القرى بالمدافع ، انطلاقًا من النهج الراهن لحريكم والقائم على الانتقام وإذلال المعارضين والاستجابة لنوازع الحقد .

٤ - تشريد المواطنين الأكراد من قراهم .

٥ - إلقاء المتفجرات والقنابل على بيوت العناصر الكردية التى لا تأتمر بأوامركم .

٦ - تهديد المواطنين الذين تشتبهون بتأييدهم للسلطة .

٧ - عسكرة البيش مركة الذين من المفروض أنهم قد سرحوا فى الكثير من القرى الكردية وعيشهم عالة على المواطنين وفرضهم الإتاوات عليهم .

● **وفيما لو تناولنا موضوع وحدة الاتجاه لمسيرة سلطة الدولة ، نستطيع التأكيد أن المنطقة الشمالية تسير وفق منطق بعيد عن روح الثورة ونهجها** . ويمكن توضيح ذلك بالأدلة التالية :

١ - عدم خضوع الكثير من الإداريين الأكراد من منتسبى حزبكم ، للسلطة المركزية .

٢ - عدم التزام حرس الحدود بواجباته ومهماته ، وعدم الانصياع للأوامر الإدارية الصادرة من الجهات المسئولة ، واستخدامكم لهم فى المعارك والخصومات العشائرية وجمع الإتاوات والاعتداء على المواطنين .

٣ - وضع العقبات فى طريق تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى ، الأمر الذى تؤكده الأدلة التالية :

(أ) التصدى المقصود لعمليات الإصلاح الزراعى من قبل حزبكم والبيش مركة المسرحين ، حتى أن بعض المناطق فى السليمانية على الحدود الإيرانية لم تستطع دوائر الإصلاح الزراعى تنفيذ أحكام القانون فيها .

(ب) جباية الضريبة الزراعية تحت عنوان جباية الزكاة من المزارعين والفلاحين العرب والأكراد فى المنطقة الشمالية بواسطة البيش مركة ، ومنع دوائر الدولة من تحصيل هذه الضريبة باستمرار .

(جـ) التصدى باستمرار للجان الاستيلاء والتوزيع وفرق المسح فى المنطقة .

(د) اختطاف بعض منتسبى الإصلاح الزراعى وإجراء التحقيق معهم بغية إرهابهم من أجل تمرير الأمور التى تريدونها أثناء التطبيق .

(هـ) عدم مساعدة لجان البحث والتوزيع فى معرفة هوية الفلاحين المراد توزيع الأراضى عليهم بهدف وضع العراقيل أمام لجان التوزيع . خاصة فى محافظة دهوك .

(و) وضع العقبات فى طريق الحقوق الثقافية للأقليات القومية .

أما على صعيد السياسة العامة للحزب الديموقراطى الكردستانى ، ففى الوقت الذى يشارك حزبكم فى الحكم ، فإنه يمارس دور الأحزاب المعارضة . وذلك واضح من الأمثلة التالية :

١ - إصدار البيانات والتعليمات التى تضمن الكثير من المغالطات والأخبار غير الصحيحة حول سلطة الثورة .

٢ - إصدار التعليمات الداخلية التى توحى بالتحفظ من المعاهدة العراقية السوفيتية .

٣ - عدم إرسال برقية من قبل السيد البارزانى والمكتب السياسى بتأييد تأميم النفط .

٤ - إثارة بعض المسائل التى تدلل على نهج انعزالى كالحديث عن حصة (الشمال) من النفط المؤمم ، فى جريدة التآخى .

٥ - الموقف السلبى من مسألة الجبهة الوطنية التقدمية وقضية الاتفاق على ميثاق العمل الوطنى .

٦ - تجاهل الاعتداءات الإيرانية المتكررة على الحدود وعدم استنكارها حتى فى جريدتكم التآخى .

٧ - طرح القضايا المطلبية والأمور التى تظهر حزبكم بموقف المعارض فى الظروف الدقيقة والحرجة التى يتعرض فيها البلد إلى مخاطر استعمارية رجعية ، وجريدة التآخى زاخرة بالأمثلة على ذلك .

• أمـا فى مـجـال الحـرص على الثـورة ، فنحن نؤكـد أن الحـزب الديموقـراطى الكردستانى أخذ يتعامل مع الثورة وكأنه حزب هدفه كسب المؤيدين بأى شكل حتى وإن كان ذلك بطريقة غير مشروعة . وعلى حساب الثورة ، والأدلة على ذلك هى :

١ - تقديم أسماء كثير من السجناء الأكراد المحكومين بجرائم عادية باعتبارهم مشمولين بحوادث الشمال !

٢ - تقديم أسماء ما يقدر بـ ١٢٠ ألف مواطن باعتبارهم من البيش مركة المسرحين ، وذلك لإعفائهم من الخدمة العسكرية بالإضافة إلى أن أغلبهم ممن ثبت عدم وجود علاقة لهم بالبيش مركة علمًا أن عددًا كبيرًا منهم من العرب .

٣ - تحويل عمل المكاتب الحزبية لحزبكم من مهام التوعية والتثقيف السياسى للجماهير إلى التدخل بمهام الحكم اليومية للمواطنين ، بشكل غير منسجم مع الأصول المتعارف عليها فى العلاقة بين أية دولة ومواطنيها .

٤ - تقديم أسماء كثيرين على أنهم شهداء ليصار إلى منح عوائلهم رواتب تقاعدية بدون حق .

٥ - تبنى قضايا الأكراد الموالين لكم . سواء أكانت حقًا آم باطلاً .

• أما من زاوية الحرص على تنفيذ بيان آذار فيمكن أن نذكر ما يلى :

١ - عدم تسليم الأسلحة التى تم الاتفاق عليها . فقد سلمت وجبة واحدة من أسلحة مستهلكة بالأساس ، لم تكن تستعمل من قبلكم أثاء الحوادث المؤسفة .

٢ - عدم تمكين النازحين بسبب حوادث الشمال من العودة إلى ديارهم . بل على العكس فقد تم تهجير ألوف من المواطنين بعد بيان آذار ، ولازالت ألوف العوائل الكردية دون مأوى بسبب سياسة الاضطهاد التى يمارسها حزبكم ضد العناصر غير الراغبة فى الامتثال لأوامركم .

٣ - عدم تعاونكم مع اللجان والهيئات التحقيقية التى شكلت للتحقيق فيما أوردتموه من معلومات عن محاولات لاغتيال السيد البارزانى ، بل وصل الأمر إلى حد وضع العراقيل أمامها لإفشال مهمتها .

٤ - تمكين الإقطاعيين من السيطرة على أراضى ومزارع الفلاحين فى بعض المناطق التى يقطنها الأكراد .

● **وعن حرصكم على الأخوة العربية الكردية وتعزيز الوحدة الكفاحية بين العرب والأكراد** يمكن تسجيل ما يلى :

١ - السياسة الانعزالية التى يمارسها حزبكم فى التثقيف الجماهيرى . سواء أكان ذلك التثقيف جاريًا على صفحات النشرات الداخلية ، أو فى مجلة حزبكم الداخلية (الكادر) أو فى المجلات والصحف الجماهيرية ، كشمس كردستان وبراية تى .

٢ - انتهاج سياسة التمييز بين الموظفين الأكراد والعرب فى المنطقة الشمالية ، ومحاولة إثارة المشاكل بوجه الموظفين العرب العاملين فى هذه المنطقة .

٣ - إثارة الاتهامات الباطلة حول تعريب بعض المناطق المختلطة ، واتخاذها ستارًا لتكريد هذه المناطق ، وكذلك المناطق التى يقطنها العرب .

● **الموقف السلبى الصريح من الثورة على الصعيد الخارجى** : إذ لم يعرف لأجهزة حزبكم فى الخارج موقف على الإطلاق إلا وكان إلى جانب أعداء الثورة ومعارضيها . وليس أدل على ذلك من حملات التشهير والافتراء التى تشنها جمعيات الطلبة الأكراد فى الخارج ، والتى لها علاقات وثيقة بحزبكم ، وبالأحرى توجه بشكل أساسى من قبل منظمات حزبكم فى الخارج . هذا فضلاً عن الإحراجات التى سببها حزبكم للحكومة العراقية أمام الدول الأخرى من جراء إقدامه على اعتقال مواطنين يحملون جنسيات أخرى ، بل وإقدامه على « إعدامهم » أيضًا فى بعض الحالات .

أما عن مفهومكم للحكم الذاتى فيكفى أن نذكر المشاكل والعراقيل عند قيامه بالتدريب والمناورات فى المنطقة الشمالية .

فإذا كان هذا هو الوضع فى المرحلة الحاضرة ، فكيف سيكون يا ترى شكل الحكم الذاتى الذى يريده حزبكم ؟

وأمام هذه القضايا التى تثار فى هذه الرسالة فقد تقولون إن حزب البعث العربى الاشتراكى يحاول تبرئة نفسه من مسئولية المساهمة فى تدهور الأوضاع ، أو على الأقل لم يحاول التذكير بقسطه من المسئولية فى تردى هذه الأوضاع .

ونحن فى الوقت الذى نذكر هذه القضايا لا ندعى أننا لم نقع فى أخطاء، ولا نريد من ذلك أن تكون القضايا المطروحة لإثارة المباراة بيننا وبينكم حول أى جهة تتحمل مسئولية أكثر ، ولكننا نريد أن يكون كل شىء واضحًا أكثر من أى يوم مضى من أجل أن تتبلور قناعة مشتركة حول حجم المشاكل التى نعانى منها ، والتى يتوقف على حلها استقرار الحل السلمى وتحقيق أغراضه الوطنية .

أيها الأخــوة :

نحن ندرك تمامًا أن القوى التى تضررت بالسلام ستبذل كل الجهود التى تمكنها من نسف بيان آذار ، وأن القوى الشوفينية والانعزالية لن تحجم عن اتباع أية وسيلة من أجل تجديد القتال .

ونحن لا ننكر فى أن أجهزة الدولة عناصر ليست على مستوى بيان آذار التاريخى، وليست على مستوى استيعاب الحقوق القومية للأكراد ، وأن البعض منها ربما وجد فى تصرفاتكم التى أشرنا إليها ما دفعه إلى أن يمارس أعمالا مشابهة للرد على تلك التصرفات والأعمال اللامشروعة .

ولقد أخبرناكم منذ الساعات الأولى لإعلان بيان آذار ، بأن الوصول إلى السلام أمر يسير ، ولكن المحافظة عليه قضية كبيرة تحتاج إلى عقول كبيرة ونفوس كبيرة بمستوى هذا الحدث . وأن هذا البيان هو أمانة ومسئولية فى أعناق جميع الذين يحرصون على وحدة العراق وضمان مستقبله وحقوق شعبه .

نحن لا ننكر وقوع بعض أجهزة الحزب والدولة فى بعض الأخطاء ، وقد عملنا على معالجة الكثير منها فى حينه ، ومازلنا نعمل من أجل معالجة كل خطأ نقع فيه . وكنا نعرف أن وقوع الأخطاء أمر محتمل ، ذلك أن سنوات عديدة من القتال لابد أن تترك آثارًا سلبية على العلاقات التى تربط بين الحركة الكردية وبين الأجهزة التى تتحمل مسئولية التنفيذ كما أن الأجهزة التى تتحمل مسئولية التنفيذ كما تعلمون لم تكن أساسًا مكونة لتنفيذ برامج الثورة ومشاريعها ، وإنما تشكلت بالأساس – ومنذ السابق – لتنفيذ برامج وسياسات جاءت الثورة أصلاً من أجل إزاحتها .

ومن الطبيعى أن تقع الحركة الكردية فى أخطاء قد تكون كثيرة ، وليس هناك خشية من وقوع هذه الأخطاء ، عندما تتوافر الرغبة المخلصة فى تصفيتها ، وتتخذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المخطئين ومعاقبتهم .

ولكن من غير الطبيعى أن تزداد الأخطاء ، ولا يجد المخطئون من يروعهم بل تبرر أعمالهم . **ونحن لا يمكن أن نفهم أسباب تصاعد الخط البيانى للأخطاء وعدم محاسبة المخطئين . بل تشجيعهم على ارتكاب المزيد من الأخطاء وتوفير الحماية لهم ولا نرى فى ذلك إلا دليلاً على عدم الحرص على صيانة السلام والوحدة الوطنية .**

ومن البديهى أن تجر الأخطاء التى ترتكبها الحركة الكردية إلى أخطاء مقابلة ، وإذا كنا لا نعتقد بصواب مقابلة الخطأ بالخطأ **فإن الواقع يشير إلى أن كثير من الأخطاء التى وقعت فيها بعض أجهزة الدولة كانت رد فعل لأخطاء الحركة الكردية .** ولقد أدى تكرار الأخطاء من قبلكم وتراكمها ، إلى عدم إمكانية التفريق بين العناصر التى تندفع بردود الفعل وبين العناصر التى تخرب عن عمد ، فضلاً عما ولده ذلك من إحراجات لنا ، جعلت مهمتنا فى تصحيح الأخطاء وقمع عمليات التخريب مهمة شاقة وصعبة . لأن مثل هذه المهمة ليس من السهل أداؤها كما ينبغى ، فى جو عام وواسع من الإساءات والأخطاء التى ترتكب ضد أجهزة الدولة ، وضد المواطنين .

ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن القضية الكردية كانت تحظى بعطف كبير أيضًا بين الجماهير العربية ، وقد لمستم بأنفسكم المشاعر التى يحملها العرب ، وفى طليعتهم حزب البعث العربى الاشتراكى تجاه مسألة الحقوق القومية للأكراد ، وكذلك مسألة إحلال السلم فى شمال الوطن : وليس غريبًا هذا الموقف ، ولكن الغريب أن لا يكون الموقف مثل هذا .

أن الروابط التاريخية التى تربط شعبنا بعربه وأكراده ، والأخوة الكفاحية التى جسدت علاقاتهما هى التى جعلت العرب والأكراد يشعرون بوحدة المصير ، وبالفرح لكل نصر يتحقق لكل منهما وكليهما .

وبدافع حرصنا على الأخوة العربية الكردية ، وعلى مستقبل العلاقات معكم لابد أن نكون صريحين معكم ، وأن نبين لكم أن **سلامة التحالف معكم قد أصبحت موضع تساؤل فى أوساط حزبنا** ، وإذا كان هذا الموقف لا يؤثر بحال من الأحوال على إيماننا

بالحقوق القومية للأكراد ضمن الوحدة الوطنية . فإنه قد يدفع إلى إجراء مراجعة للتفريق بين الحركة الكردية وبين حزبكم ، وكذلك التمييز بين حزبكم وبين المسألة القومية الكردية . ولا نخفى عليكم أن تصرفاتكم وأخطاءكم تثير البلبلة والقلق فى نفوس المواطنين ، كما تشكل مرتعًا خصبًا للاتجاهات والآراء الشوفينية .

ولعله لم يعد مجهولاً لديكم الموقف السلبى المتصاعد لدى الجماهير الكردية إزاء حزبكم . هذا الموقف الذى لا تقوى سيطرة أجهزتكم المسلحة على إخفائه ، إذ إن القلق بدأ يسيطر على هذه الجماهير منذ الأشهر الأولى لبيان آذار بسبب تزايد التجاوزات والانتهاكات من قبل أجهزة حزبكم ضد حقوق الأكراد وحرياتهم . إضافة إلى المخاطر التى بدأ يشعر بها المواطنون الأكراد نتيجة تصاعد علاقاتكم مع الحكم الرجعى الإيرانى - رغم ممارسة شتى صنوف الاضطهاد ضد أكراد إيران ، والذى يخطط لتجديد القتال وتخريب المكاسب التى حصل عليها أكراد العراق فى ظل بيان ١١ آذار . إن عزلتكم عن الجماهير الكردية تلحق ضررًا بموقع الثورة لدى هذه الجماهير لكونكم من حلفاء الثورة .

ولا مفر من تأكيد بديهية واضحة تماما ، وهى أن بيان آذار ليس حصيلة نضال الحزب الديموقراطى الكردستانى وحده ، وليس حصيلة نضال الأكراد وحدهم ، وإنما هو حصيلة النضال المشترك للعرب والأكراد ، وحصيلة نضال كل القوى الخيرة التى تؤمن بالحقوق المشروعة للأكراد ، وبأهمية الأخوة العربية الكردية ، وإنه ليس فى مصلحة الحركة التحررية الكردية .. كما نعتقد أن تفقد حليفها النضالى - الشعب العربى - كما ليس فى مصلحة الحزب الديموقراطى الكردستانى أن يفقد حلفاءه من الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية من خلال العلاقات السياسية لحزبكم مع الحكومة الإيرانية الرجعية ، التى لا يمكن أن تكون بحال من الأحوال لمصلحة الوطن ، أو لمصلحة النضال القومى الكردى التحررى نفسه .

كما نعتقد أن قيادة الحركة الكردية ترتكب خطأ كبيرًا جدًا إذا اعتقدت أن حل القضية الكردية يأتى من خلال إضعاف حزب البعث العربى الاشتراكى وسلطة الثورة ، لأنها فى مثل هذا الاعتقاد لا تحصد غير الوبال .. لأن سلطة الثورة لا تستطيع أن تؤثر عليها مثل هذه الأمور .

ومع ذلك يمكن السؤال ، ما هى يا ترى المكاسب التى تحققها الحركة الكردية عندما تعمل على إضعاف سلطة وطنية تقدمية فى البلاد ، إذا كانت هذه الحركة تنتهج فعلاً خط تحقيق الحقوق القومية للشعب الكردى فى إطار وحدة الوطن ، وأية سلطة غير سلطة الثورة يمكن أن تلبى هذه الحقوق ؟

وإذا كان هناك من يفكر بين صفوف الحركة الكردية ، بأن بوسعه أن يفرض شكلاً معينًا من السلطة على العراق .. **فلا شك أنه على خطأ** ، وعلى العناصر الخيرة الواعية فى الحركة الكردية أن تلجم مثل هذه الاتجاهات ، وأن تمنع هذا النوع من اللعب بالنار، لأنه ليس فى مصلحة السلام أن يتمادى أو يطلق له العنان .

وحرصًا على وحدة هذا الشعب وحماية المنجزات القومية والديموقراطية التى تحققت لشعبنا بعربه وأكراده ، **ندعو الحزب الديموقراطى الكردستانى لمراجعة مواقفه الخاطئة** ، وبدء علاقات جديدة تعبر عن الحرص الكامل على وحدة المصير ، ووحدة الكفاح المشترك ، ووحدة الشعب والوطن التى لن نفرط فيها مهما غلا الثمن .

إننا فى الوقت الذى نستعرض فيه حصيلة التجربة الماضية ، لا نهدف من تعداد الأخطاء سوى التوصل إلى الطريق الصائب .

ونحن إذ نذكر هذه الأمور لا نستهدف تقديم المواعظ والإرشادات ، وإنما نطرح وجهة نظر صادرة عن قناعات مخلصة ، **نعتقد أنها صالحة** لأن تكون أساسا لتصفية الأجواء السلبية بما يطمئن مشاعر الجماهير التى تشعر بالقلق على علاقات الأخوة بين العرب والأكراد ، ومستقبل العلاقة بين البعث والديموقراطى الكردستانى .

لذلك نرى أن بدء علاقات جديدة كالتى نشأت بعد بيان آذار تتوقف على الشروط التالية :

١ - أن المعنى الحقيقى لبيان الحادى عشر من آذار ، وللسلام الذى يفترض أن ينبثق عنه ويتوطد ، هو سيادة حكم القانون ومؤسسات الدولة الدستورية والقانونية ، وأنه ما لم يتحقق تصميم أكيد مشترك بين حزبينا على احترام القانون ومنع التجاوز عليه ، والتأكيد على أن ممارسة السلطة بأى شكل من أشكالها لا تجوز إلا من قبل المؤسسات الدستورية والقانونية والمخولة بذلك ، **فإن قضية السلام تبقى مهددة ما لم يواجه بحزم أى خروج أو تجاوز على هذه المبادئ .**

٢ - إن علاقتكم مع حزبنا وسلطة الثورة يجب أن **تحكمها المصالح الأساسية للثورة وقواها** ، ولا يمكن إن تتم على حساب إضعاف الروابط مع أية قوة تقدمية أو فئة (أو عنصر) تدعم الثورة فى المنطقة الشمالية ، **ذلك لأن الثورة لا توافق على تقليص التزامها إزاء الجماهير الكردية ، واختزاله بصورة علاقة أحادية الجانب مع حزبكم فقط**.. لأن حزبكم وكل الأحزاب فى العالم، بما فينا حزبنا فى أحسن الأحوال، لا يمكن أن يكون بديلا عن الشعب ، وإن كان بإمكانه أن يكون طليعة له بالتجربة .

٣ - **التزام حزبكم بقطع روابطه مع الرجعية الإيرانية الحاكمة وغلق الحدود وتسليم مخافر الحدود إلى الجيش** .. إذ لا يمكن بأى حال من الأحوال استمرار العلاقة معكم على أساس التضامن والعمل المشترك ، فى الوقت الذى تعقدون فيه علاقات مع كل الأصعدة وعلى نطاق واسع من دولة أجنبية .. يضاف إلى ذلك الموقف العدوانى الذى تتخذه هذه الدولة من العراق والأمة العربية .. ومن الشعب الكردى القاطن فيها .

٤ - **التزام حزبكم بعدم محاربة العناصر الوطنية الإيرانية**، وعدم تسليم اللاجئين منهم إلى سلطات الشاه .

وفيما لو سئلتم من قبل جماهيرنا العربية والكردية ، عن السبب الكامن وراء تفضيلكم سلطات الشاه على العناصر الوطنية الإيرانية ، ترى ماذا يكون الجواب بالنسبة لحزبكم الذى يعتبر نفسه معاديًا للاستعمار والرجعية ؟

٥ - **التزام حزبكم بالتخلى عن العناصر الرجعية والمشبوهة المعادية للثورة** ، وتجنب ازدواجية العلاقة - مع الثورة بشكل ، ومع أعدائها بشكل آخر .. مع الثورة بوزراء ومسئولين من حزبكم ، ومع أعداء الثورة بمساعدات تنشط التآمر .. وكذلك تجنب «التكتكة» وتغيير العلاقات السياسية على حساب المصالح الاستراتيجية للثورة والجماهير .

٦ - **إدانة الاغتيالات السياسية** ، واعتبار كافة الجرائم التى تؤدى إلى تصديع السلام من الجرائم غير الاعتيادية التى لا تنحصر فى الحدود الضيقة للجريمة . بل إنها من الجرائم التى تعرض أمن الدولة وسلامتها للخطر .

٧ - **إدانة ومحاربة جميع الأساليب والأعمال التى تعطى التبرير لنشاط العناصر الشوفينية والانعزالية بإثارتها الشغب والفتن** .

٨ - **التخلى عن المساعى الهادفة لكسب الرجعيين وفرض سلطانهم على** الجماهير، والاستناد فى العلاقات السياسية على مبادئ النضال الديموقراطى الثورى.

٩ - **إبعاد رؤساء العشائر الكردية**، من الذين يشكلون خطرًا على السلم فى المنطقة الشمالية إلى بغداد أو إلى أى مدينة يقع عليها الاختيار .. وإذا لم يحظ هذا الاقتراح بموافقتكم ، فنرى ضرورة توفير الظروف التى تمكن الجميع من العيش فى أماكنهم ، ومحاسبة أى شخص يخرج على القانون والأنظمة ويحاول إثارة المشاكل والفتن .

١٠ - **التزام حزبكم بعدم التصدى للقوات المسلحة أثناء قيامها بواجباتها** ، وعدم التصدى لأجهزة الأمن والاستخبارات العاملة فى المنطقة الشمالية ، لأن مثل هذه الأعمال تنطلق من عقلية الانعزال عن السلطة والاقتتال معها ، ولا تنسجم مع روح بيان آذار .. وما من دولة فى العالم ترضى بأن تعامل أجهزتها المركزية بمثل هذه العقلية أو توافق على التجاوزات ضد أجهزتها مهما كان السبب .

١١ - **التزام حزبكم بعدم الاعتداء على العناصر المؤيدة للثورة** ، وعدم خطف وتعذيب وقتل المواطنين ، وإلغاء جميع السجون التى يمتلكها حزبكم .. إن الصلاحيات التى يمنحها حزبكم لنفسه هى صلاحيات غير طبيعية تمامًا ، وتتم بمعزل عن أصول الدولة وضوابط العلاقات والتعهدات المشتركة .. وهذا ما يجب إعادة النظر فيه جذريًا.

١٢ - **إقرار حزبكم بأن حل القضية الكردية معه لا يعنى احتكاره لأجهزة الدولة فى المنطقة الشمالية ، ولا احتكاره التمثيل فى الأجهزة الرئيسية للدولة** ، لأن الشعب الكردى والحركة الكردية - وكما قلنا - أكبر وأكثر شمولاً من حزبكم .

١٣ - أن تكون السياسة العملية لحزبكم متحركة باتجاه تعزيز السلم والتآخى القومى ، وضمان الوحدة الوطنية والكفاحية ، ولا يمكن أن تظل هذه السياسة مبنية على خصوصية المصالح بالنسبة للحزب الديموقراطى الكردستانى ذاته بمعزل عن مصالح البلد الأساسية ، أو بتحويل المصالح الأساسية للبلد إلى الدرجة الثانية .

إن حزبكم يبدو فى كثير من تصرفاته وكأنه **غير منتبه إلى ضرورات التآخى القومى وضرورات الحفاظ على المكاسب القومية** ، علمًا بأن الحكم الذاتى خاضع

للتعريف والتحليل ، وهو موجود كتجربة قائمة فى بلدان عديدة من العالم . لاسيما البلدان الاشتراكية ، بمعنى أن الحكم الذاتى خاضع للتنهيج .. ولا يجوز أن يعبر عن نفسه بلغة الاستحواذ والعداء ونسف المواقف الإيجابية .

١٤ - **التزام كافة الإداريين المحسوبين على حركة حزبكم بتطبيق القوانين والأنظمة** ، وخلق الشروط الضامنة لوحدة السيادة الوطنية محط الاهتمام الرئيسى وتأتى فى الدرجة الأولى نظريًا وعمليًا ، وإذ تتفق سلطة الثورة مع الحركة الكردية فى الحقوق القومية للأكراد ، وتتفق معها إلى حد كبير فى **أسلوب التطبيق** .. فهل من داع موضوعى إذًا لرفض قوانينها وأنظمتها ، هذه القوانين والأنظمة الموجهة من قبل الوزارة لتجسيد الحقوق القومية للأكراد ؟

وهل البديل هو نظام حزبكم واجتهاداته .. وفى أى مكان فى العالم يجرى مثل هذا البديل ؟

١٥ - **التزام حزبكم بمنع حالة التسليح** فى جميع المناطق التى يقطنها الكرد .

١٦ - إقرار حزبكم أن أجهزة الدولة **هى حدها المسئولة عن ممارسة** سلطة الدولة فى جميع شئون المواطنين ، وتجسيد ذلك فى الممارسة والسلوك العملى ، ولا يمكن افتراض صورة أخرى ، لأن الصورة الأخرى تعنى تعدد مراكز السلطة ، بما يؤول فى النهاية إلى التقليل من شأن السلطة ، وإضعاف دورها فى حماية مصالح الجماهير عربًا وأكرادًا وأقليات قومية داخل الوطن .. إن تعدد مراكز السلطة يعنى التفتيت والتناحر ، وهذا ما يقع على الضد كليًا من مبدأ التآخى القومى ، ومن شروط وغايات بيان ١١ آذار التاريخى .

١٧ - **التزام حزبكم بتقديم كافة المتطلبات اللازمة لتأمين قيام السلطة بالتحقيق فى جرائم الاغتيالات وخطف المواطنين ، وتسليم كافة العناصر المناوئة للثورة لأجهزة الدولة المختصة** . وعدم إيواء وحماية المجرمين والهاربين من وجه العدالة ، والهاربين من الخدمة العسكرية .

١٨ - **التزام حزبكم بالسير فى طريق تعزيز مكاسب الثورة** ومقاومة تيارات الردة . إذ ليس من الجائز أن يجعل حزبكم من مقراته المفتوحة فى أنحاء العراق مأوى للعناصر

الرجعية والمضادة للثورة ، لأن هذه العناصر ليست هى التى حققت السلم فى المنطقة الشمالية ، وليست هى الحريصة على بيان آذار التاريخى ، حتى تكون تلك العلاقة مبررة وقوية إلى هذا الحد .

١٩ - **الاتفاق على إبعاد العناصر الإدارية التى عينت فى المنطقة الشمالية بناء على طلب حزبكم ، والتى لم تخضع أو تنفذ أوامر السلطة المركزية .**

٢٠ - **إعادة جميع النازحين الأكراد إلى أماكنهم** . سواء من نزحوا قبل بيان آذار أم بعده .

٢١ - **عدم السماح لمنظماتكم الحزبية بالتدخل فى شئون الحكم اليومية ..** فالإدارة هى وحدها المسئولة عن حل مشاكل المواطنين اليومية ضمن صيغ ثورية غير خاضعة للنزوع اللامبالى والرغبات الذاتية فى التنفيذ والسيطرة .

٢٢ - بالنسبة للقضايا التى تهدد أمن الدولة وسلامتها فى المنطقة الشمالية نرى من الضرورى **تشكيل هيئة قضائية** من حكام معروفين بنزاهتهم واستقامتهم ، وتحظى هذه الهيئة بتأييد القوى الوطنية ، وتأخذ على عاتقها مهمة التحقيق فى جميع القضايا .

٢٣ - **إطلاق سراح جميع الموقوفين** فى سجون حزبكم ومعتقلاته .

٢٤ - **تسليم الأسلحة الثقيلة إلى السلطة .**

٢٥ - **إنهاء حالة التسلح ، ومنع التفتيش** الذى يقوم به مسلحو حزبكم فى الطرق العامة .

٢٦ - **عدم وضع العقبات أمام تنفيذ قرارات الثورة القاضية بمنح الحقوق الثقافية** والإدارية للأقليات القومية .

٢٧ - **عدم عرقلة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى** بأى شكل من الأشكال .

٢٨ - **المساهمة الجدية فى منع التهريب** وتسلل الأجانب والمخابرات الأجنبية إلى العراق من الحدود الوطنية لشمال العراق .

٢٩ - أما بالنسبة لحرس الحدود ، فنحن نرى ما يلى :

(أ) ربط حرس الحدود بوزارة الدفاع ، وخضوعه للأوامر الصادرة إليه منها .

(ب) تعيين ضباط أو ضباط صف من الأكراد العاملين فى الجيش العراقى نتفق معًا على تعيينهم فى أفواج حرس الحدود لكى يقوموا بتدريب أفراد الحرس .

(جـ) تحدد واجبات حرس الحدود كحرس على الحدود العراقية ليش أكثر ، ويجب خضوعهم للأنظمة والقوانين العسكرية المرعبة .

وهذا يعنى :

(١) عدم السماح لهم بارتداء ملابس البيش ماركة مطلقًا .

(٢) عدم السماح لهم بالنزول إلى المدن مصطحبين أسلحتهم .

(٣) تخضع هذه الأفواج لتفتيش أمراء الألوية فى الجيش العراقى ، والمتواجدين معها فى منطقة واحدة .

(٤) عدم السماح لأمراء الأفواج بترك أفواجهم إلا بعد موافقة آمر اللواء المسئول.

(٥) تخضع هذه الأفواجة للتدريب ، أسوة ببقية أفواج الجيش العراقى .

٣٠ - السماح لجميع القوى الوطنية والتقدمية التى تدعم الثورة بأن تمارس نشاطها بحرية .. فإذا كانت (الديموقراطية للعراق) شعارًا ترفعونه باستمرار ، فينبغى والحالة هذه أن تكون (الديموقراطية فى كردستان) فى مقدمة الشعارات التى ينبغى أن ترفع وتطبق .

ولا يجوز الإعلان عن الديموقراطية كشعار عام ، مع تجميدها فى المنطقة الشمالية ، كما لا يجوز احتكار العمل السياسى والتنظيمى فى المنطقة التى تسكنها كثرة من الأكراد من قبل حزبكم ، بل ينبغى السماح للتيارات والتنظيمات الوطنية والديموقراطية بممارسة نشاطها انسجامًا مع مضامين بيان ١١ آذار وميثاق العمل الوطنى ، ومع ما يجرى فى المناطق التى يسكنها العرب .. حيث لا يجوز فى الوقت الذى يفتتح حزبكم فروعه فى بغداد والبصرة وواسط والحى وذى قار وبابل .. إلخ ، بموافقتها ودون أن يشكل ذلك أية إثارة سلبية للثورة ولنا ، أن تقفوا موقفًا سلبيًا من ممارسة قوى وطنية للنشاط السياسى فى المناطق التى توجد فيها كثرة من الأكراد .

٣١ – أما بالنسبة لتحديد المنطقة المشمولة بالحكم الذاتى ، فنظرًا للعقبات التى تقف بوجه عملية الإحصاء ، وللرغبة فى التعجيل بمنح المنطقة التى يقطنها الأكراد الحكم الذاتى .. فنحن نرى إعادة التقسيم الإدارى على ضوء الواقع القومى بحيث يتم:

(أ) استحداث وحدات إدارية قومية فى المناطق التى يقطنها الأكراد .

(ب) ربط الوحدات الإدارية التى يسكنها الأكراد فقط (محافظات – أقضية – نواحى) ببعضها ، وجعلها منطقة إدارية واحدة .. وتعتبر هذه المنطقة هى المنطقة المشمولة بالحكم الذاتى .

(جـ) وبالنسبة للمواطنين الأكراد الذين يقطنون فى المناطق المختلفة خارج منطقة الحكم الذاتى ، فتضمن حقوقهم الثقافية والإدارية ضمن الوحدات الإدارية التى يقطنونها مثلما تضمن حقوق جميع الانتماءات القومية فى هذه الوحدات .

أيها الأخـــوة :

إننا إذ نتقدم برسالتنا هذه ، فإننا نأمل أن تكون موضع اهتمامكم .. ونحن إذ نعرض فيها وجهات نظرنا بشأن مختلف المسائل المطروحة ، فإننا مستعدون للدخول فى حوار جاد وموضوعى من أجل الوصول إلى أفضل درجات التفهم المتبادل ، وتحديد السبل لضمان الوحدة الوطنية والأهداف والحقوق المشروعة لشعبنا بعربه وأكراده وأقلياته القومية .. وكل المواطنين ، ولمراجعة كل موقف خاطئ قد يظهر أثناء البحث والنقاش ، وقبول أى رأى ناضج أو صائب .

وختامًا تقبلوا تحياتنا .

« القيادة القطرية » ١٩٧٢/٩/٢٣

* * *

النص الكامل لجواب الحزب الديموقراطى الكردستانى على مذكرة حزب البعث العربى الاشتراكى

أيها الأخــوة

١ - نغتنم فرصة الإجابة على مذكرتكم المؤرخة فى ١٩٧٢/٩/٢٣ لنحييكم ونحيى أعضاء حزبكم كافة .

إننا نشك فى أن العلاقت فيما بيننا تعرضت إلى تصدع كبير ، وقد سبق وعرضنا عليكم هذه الحقيقة أكثر من مرة منذ أوائل العام الماضى . سواء فى اجتماعات لجنة السلام أو خلال اللقاءات الحزبية التى كانت تعقد بين ممثلينا وممثليكم بين آونة وأخرى . أو فى المذكرات المتعددة التى بعث بها رئيس حزبنا إلى مجلس قيادة الثورة فى حينه ، إلا أن الإهمال وعدم الاهتمام الذى جوبهت به مساعينا المتواصلة هذه ، والتجاوزات الخطيرة التى توالت علينا الواحدة بعد الأخرى منذ أواسط العام المنصرم قد دفعت بالأوضاع إلى التردى والتدهور المستمر حتى **بات الوضع العام ينذر بالانفجار، ويهدد أمن شعبنا العراقى بعربه وأكراده ويعرض سلامته ومكتسباته ومستقبل العلاقات بين حزبينا إلى أشد المخاطر والأضرار .**

إننا نتفق معكم فيما تذهبون إليه من أن (الصراحة والمجابهة الموضوعية بنقاط الخلاف والتناقض والإخلاص للحقيقة والحرص على وحدة هذا الوطن ومستقبل شعبه هى المعايير الوحيدة التى يمكن اعتمادها فى الكشف عن الأسباب الحقيقية التى أدت إلى تصدع العلاقات فيما بيننا ، ومن ثم الوصول إلى وضع الحلول العملية الكفيلة بحل الكثير من المشاكل والمعضلات التى نعانى منها كثيرًا ، معتقدين . بل جازمين بأن المشاكل والمعضلات مهما كبر حجمها فإن القدرة على حلها وتجاوزها - عندما تتوفر الرغبة الأكيدة لذلك - تبقى هى الأقوى والأكثر فعالية) ومن هذا المنطلق فإننا نجد لزامًا علينا قبل الدخول فى مناقشة محتويات مذكرتكم أن تسمحوا لنا بتوجيه النقد إليها . حيث جاءت فى مضامينها مشحونة بالرغبة فى التشهير ، وتوجيه الطعون والاتهامات عن طريق تشويه بعض الحقائق والمبالغة والتهويل فى بعض القضايا الأخرى

أكثر من كونها تنطوى على الصراحة والموضوعية ، وبذل المساعى والجهود المخلصة من أجل إيجاد الحلول الصائبة للمشاكل الكثيرة التى تعترض سبيل علاقاتنا . ومما يعزز لدينا هذه القناعة قيامكم بتزويد بعض الجهات فى الداخل والخارج بنسخ منها قبل إرسالها إلينا .

لقد ربطتم مجمل الأعمال اليومية التى يمارسها المواطن الكردى بحزبنا ، ولم تأخذوا بالحسبان الظروف الاستثنائية التى مرت بها المنطقة الكردية خلال السنوات العشر الماضية ، وما ولدته من إثارات وحزازات فى المنطقة . إننا نعتقد بأن اختلاق الحوادث أو فبركتها ، وتهويل بعض التجاوزات العابرة التى تصدر عن بسطاء الناس ، والتى تقع مثيلاتها فى سائر أنحاء القطر وتنظيمها فى إحصائيات غير واقعية ، وتحميلنا مسئولية وقوعها أمر لا مبرر له على الإطلاق ، وإذا كانت المغالطات والتفتيش عن السقطات ورصدها فى ظروف الاقتتال لأغراض الدعاية ولتبرير أعمال العنف فإننا لا نجد لها ما يبررها فى ظروف السلام ، - وتضافر الجهود من أجل تعزيزه وإقامته على أسس راسخة .

إننا نعتقد أيضًا بأنكم لم تختاروا الوقت المناسب لتقديمها ، والذى جاء بمثابة بتر غير موفق للحوار المشترك الذى جرى بيننا مؤخرًا ، والذى قام خلاله كل جانب بطرح ما لديه من آراء وملاحظات ومآخذ على الطرف الآخر ، وكنا نتطلع من وراء هذا الحوار إلى تثبيت نقاط الالتقاء فيما بيننا ، والعمل المشترك من أجل وضعها موضع التطبيق السريع والسعى من أجل حصر نقاط الاختلاف فى أضيق نقاط ممكن ، والعمل على تذليلها والتغلب عليها قدر الإمكان إلا أن إنهاء الحوار بتقديم المذكرة جاء مخيبًا للآمال .

أما إذا كان القصد من مذكرتكم تسجيل المواقف فقد سبق لكل منا أن سجل ما يكفى منها على الطرف الآخر ، ولم نترك فى ذلك زيادة لمستزيد .

أيها الأخوة

٢ - ما كنا نود التحدث فى مذكرتنا الجوابية هذه عن بعض الحقائق الخاصة بتأريخ كفاح حزبنا الديموقراطى الكردستانى ، وعن الأوضاع التى كانت سائدة فى

بلادنا قبل إعلان اتفاق الحادى عشر من آذار لولا ورود إشارات صريحة فى المذكرة بشأنها انطوت على بعض الأمور المخالفة للحقيقة . خاصة فيما يتعلق باشتراكنا فى حكومة عبد الرازق النايف ، ومحاولتكم تحميلنا مسئولية القتال الذى نشب فى أوائل عام ١٩٦٩ فقد رفع حزبنا عاليًا ، ومنذ تأسيسه شعار إقامة الوحدة الوطنية على أساس الاتحاد الاختيارى والمساواة بين القوميتين العربية والكردية فى العراق ، والاعتراف المتبادل بحقوقهم وواجباتهم وتوحيد نضالهم المشترك من أجل تحقيق أهداف شعبنا العراقى بعربه وأكراده وأقلياته المتآخية ، وقد وضع حزبنا هذا الشعار موضع التطبيق ، وساهم بدوره فى جميع انتفاضات ووثبات شعبنا العراقى الوطنية ، وقدم الكثير من التضحيات فى سبيل ذلك ، وكرس طاقاته الفكرية والأدبية للدفاع عن حقوق وحريات شعبنا العراقى الوطنية والديموقراطية ، وكافح دون هوادة من أجل تمتع شعبنا الكردى بحقوقه القومية المشروعة ضمن جمهورية عراقية ديموقراطية متحررة ، وقاوم محاولات الصهر والدمج والتمييز العنصرى ضد شعبنا الكردى ، وفضح الأفكار الشوفينية ودعوات الانعزال القومى بين العرب - والأكراد على حد سواء .

أما على الصعيد العربى فقد وقف حزبنا وشعبنا الكردى من ورائه على الدوام إلى جانب الأمة العربية فى مختلف أقطارها فى كفاحها العادل ضد الاستعمار والصهيونية، ومن أجل تحررها الاقتصادى والسياسى والتمتع بحقها الطبيعى فى تقرير المصير ووحدتها القومية . وعندما اضطر شعبنا الكردى إلى الدفاع عن نفسه ضد الحكم الدكتاتورى الغاشم عام ١٩٦١ التزم حزبنا وقائده البارزانى على الدوام سياسة تجنب عوامل الإثارة والاحتكاك مع الحكومات العراقية السابقة ، وكنا نتحلى باستمرار بأقصى درجات الصبر والتحمل والشعور العالى بالمسئولية تجاه الشعب والوطن ووحدة أبنائه ، وكنا دائمًا ضحية للعدوان والهجوم ، والتزمنا فى كل مرة جانب الدفاع ، وأوقفنا القتال مع كل حكومة عراقية رغبت فى ذلك ولم نقاتل تلك الحكومات عن طواعية واختيار مطلقًا ، وإنما دفعتنا الحكومات العراقية إلى ذلك دفعًا بسبب السياسات الخاطئة التى مارستها تجاه القضية الكردية ، وقد أثبتت وقائع التاريخ أن الحكومات العراقية التى اضطهدت شعبنا الكردى وحاربته كانت دائمًا بشكل أو بآخر معادية للأهداف والمطامح المشروعة لشعبنا العراقى بأسره .

لقد حاولت المذكرة تصويرنا بشكل يفهم منه بأننا اشتركنا فى الوزارة التى تشكلت بعد ١٧ تموز عام ١٩٦٨ ورفضنا المساهمة فى الوزارة التى تشكلت (على إثر انتفاضة الثلاثين من تموز عام ١٩٦٨ مع أن هذه الانتفاضة استهدفت عناصر اليمين والرؤوس الرجعية والمشبوهة) وبعبارة أدق أننا شاركنا فى الوزارة عندما كانت تضم فى صفوفها عناصر اليمين والرجعيين والمشبوهين ، ورفضنا المشاركة فيها بعد التطويح بهذه العناصر . وعلاوة على ما تقدم فإن المذكرة تحملنا بصراحة ووضوح مسؤولية الاقتتال المؤسف الذى أعقب ذلك التاريخ .

ولغرض إلقاء الضوء على كل ذلك ، وإيضاحًا للحقيقة نرى من الضرورى درج الحقائق التالية حول هذا الموضوع :

يعرف الرأى العام العراقى كما تعرفون جيدًا أنه لم تكن لدينا أية صلة سياسية سابقة بالنايف ، وقد ظهر على المسرح السياسى كشريك لكم فى السلطة بعد السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ . وتعرفون أكثر من غيركم أيضًا بأننا لم نوافق على الاشتراك فى حكومته آنذاك . بل إنه وباتفاقه معكم أشرك ممثلينا فى الحكومة دون أن يأخذ رأينا ولا رأى إخواننا المستوزرين فى ذلك ، وقد آثرنا فى حينه الإذعان للأمر الواقع حرصًا منا على عدم وضع العراقيل أمام السلطة الجديدة فى أيامها الأولى . أما بالنسبة لامتناعنا عن الاشتراك فى الحكومة التى تشكلت بعد الثلاثين من تموز من السنة نفسها فلا يعود سببه إلى تطويحكم (بالعناصر اليمينية والمشبوهة) فى الوزارة السابقة كما تتحدث المذكرة ، بل يعود إلى عدم إيفاء السلطة بوعودها التى قطعتها لنا قبل إعلان تشكيل الوزارة ، فقد تم الاتفاق مع مجلس قيادة الثورة فى حينه على اشتراكنا فى الوزارة بأربعة ممثلين ، وعلى عدم اشتراك ممثل فيها عن بعض الجماعات الكردية التى شهرت السلاح بوجه حركة شعبنا التحررية آنذاك ، وعلى ضرورة التزام الحكومة باتفاقية ٢٩ حزيران . لأنه سبق لحزبكم وأصدر بيانًا فى ٢٨ تموز عام ١٩٦٦ هاجم فيه الاتفاقية ، ووصفها بكونها اتفاقية يشم منها رائحة الانفصال . وبعد ساعة واحدة فقط من الوصول إلى هذا الاتفاق تألفت الوزارة بشكل آخر حيث أشركتنا السلطة بوزيرين فقط ، وأدخلت فيها ممثلاً عن الجماعات الكردية المعادية لنا ، ولم تلتزم كذلك باتفاقية ٢٩ حزيران فى بيان تشكيل الوزارة ، وقد قررنا على أثر ذلك عدم

الاشتراك فيها ، وقد ألقى سيادة البارزانى ضوءًا على هذه الحقيقة فى تصريحاته التى أدلى بها إلى جريدة - التآخى فى الثامن من آب عام ١٩٦٨ والتى رفض الرقيب نشرها فى حينه ، وقد أوضحنا أسباب ذلك أيضًا إلى السيد رئيس الجمهورية ومجلس قيادة الثورة وبعض الإخوان أعضاء القيادة القطرية لحزبكم منذ ذلك الحين . ورغبة منا فى عدم قطع الصلات مع الحكومة اقتصر مطلبنا آنذاك على إخراج ممثل الجماعات المعادية لنا من الوزارة إلا أنها رفضت هذا الطلب المتواضع أيضًا ، وكانت جميع الدلائل تشير إلى أن الحكومة ماضية فى تنفيذ خطتها الخاصة لحل المسألة الكردية ، والقائمة على أساس فرض العزلة علينا ، وتقوية أعدائنا بكل السبل والوسائل الممكنة ، وبدأت الصحافة الناطقة باسمها تتحدث عن عزم الحكومة على تجاوز القيادات التقليدية للشعب الكردى ، وحل القضية الكردية مع الجماهير مباشرة ، وشرعت فعلاً بإغداق الأموال والأسلحة على أعدائنا دون حساب ، وتسخيرهم تحت حماية الجيش والقوة الجوية للهجوم على مواقعنا ومقراتنا فى طول كردستان وعرضها ، وقد امتدحت جريدة الثورة فى حينه خطوات الحكومة بهذا الشأن (وكيف أنها استطاعت أن تحقق صلات تعاون وثيقة جدًا بينها وبين القوى الوطنية والتقدمية الكردية ، وأنها تعتز بهذه الصلات التى لعبت دورًا مهمًا جدًا فى وضع المسألة الكردية على طريق الحل السلمى الديموقراطى) .

وقد أقدمت الحكومة بالفعل على إصدار بعض القرارات الإيجابية فى مضمار منح الشعب الكردى جانبًا مع حقوقه القومية قبل الحادى عشر من آذار عام ١٩٧٠ إلا أن إصدار هذه القرارات فى ظروف شن الحرب على شعبنا الكردى كانت تفسر بكونها تعكس الرغبة فى تعزيز المواقع السياسية لهذه الجماعات المعادية وعزلنا سياسيًا عن جماهير كردستان أكثر من رغبة الحكومة وحرصها على منح الحقوق القومية لشعبنا الكردى. بدليل تلكؤها فى تنفيذ هذه القرارات، وحتى أن قسمًا منها لم ينفذ لحد الآن.

أيها الأخـــوة

إن استبسال شعبنا الكردى فى الدفاع عن وجوده القومى ، وصمود حزبنا فى وجه هذه المخططات ، والفشل الذريع الذى منيت به هذه السياسة ، هو الذى رجح لدى السلطة حسب رأينا فكرة التخلى عن هذه الأساليب غير المجدية ، والعودة إلى استئناف

الحوار معنا من أجل وضع الأسس الصحيحة للحل السلمى الديموقراطى للمسألة الكردية عن طريق التعاون الأخوى والفهم المشترك للمصالح الأساسية لشعبنا العراقى بعربه وأكراده وأبنائه المخلصين كافة ، والذى أسفر عن إعلان اتفاق آذار التاريخى الذى اعتبرناه - ومازلنا نعتبره - نصرًا تاريخيًا لشعبنا الكردى وحركته التحررية الديموقراطية بوجه خاص وانتصارًا لشعبنا العراقى وقواه الوطنية وحزب البعث العربى الاشتراكى على وجه العموم ، وليس لدينا تقييم آخر للاتفاقية مطلقًا - على العكس مما ورد فى مذكرتكم بهذا الخصوص .

أيها الأخـــوة

إننا لا تعرف الأسباب الكامنة وراء شعوركم بالتطير وعدم الارتياح من المصالحة الوطنية التى تمت بيننا وبين خصومنا من الأكراد بعد إعلان اتفاقية آذار . حتى ولو جرت بمعزل عنكم . فقد كانت السلطة تشجعنا باستمرار على مثل هذه المصالحة ، وبذلنا بالفعل جهودًا صادقة ومخلصة مع هؤلاء الإخوان من أجل إسدال الستار على الماضى وتناسى الحزازات والضغائن السابقة ، والعودة إلى ممارسة أعمالهم الاعتيادية، وفتح صفحة أخوية جديدة فى العلاقات بين أبناء شعبنا الكردى ، وإننا لا نعتبر مساعينا فى هذا المضمار منسجمة مع روح اتفاقية آذار وحسب . بل نعتبرها أيضًا جزءًا من المجهود العام الذى نبذله جميعًا من أجل تقوية وتعزيز أواصر الوحدة الوطنية بين أبناء شعبنا فى سائر أنحاء الجمهورية العراقية ، والتى يجب أن تحظى فى جميع الأحوال بالتأييد والرضا ، لا بالشكوك وعدم الارتياح .

لقد ورد فى المذكرة بأن (مما يدعو إلى الدهشة أن يكون الشخص وطنيًا وعميلاً تبعًا لنوع علاقته بالحزب الديموقراطى الكردستانى، وبمعزل عن الثورة والظرف العام الذى أوجدته مصالح الحركة الكردية . كما أنه أمر يثير الدهشة أيضًا أن تنظروا نظرة غير موضوعية لكل من له علاقة بالسلطة مع أنكم جزء من هذه السلطة ، وتشاركون فى مختلف أجهزتها) وللإجابة على هذه الفقرة من المذكرة نود الإيضاح لما يلى :

(أ) أننا نعتبر إقامة العلاقات السليمة الاعتيادية بين السلطة وأبناء الشعب عربًا كانوا أم أكرادًا على حد سواء ، وفى ضوء أنظمة الدولة وقوانينها أمرًا طبيعيًا جدًا ، ومن القضايا البديهية التى لا تحتمل نقاشًا أو جدالاً على الإطلاق .

(ب) تبذل السلطة وأجهزتها ومنظمات حزب البعث فى المنطقة الكردية جهودًا متواصلة من أجل العثور على بعض المأجورين فى كردستان ، والتغرير ببعض البسطاء من المواطنين فيها بواسطة الرشاوى والمغريات المختلفة بغية استخدامهم لدعم سياسة التعريب التى تمارسها السلطة فى بعض المناطق ، أو تدفعهم أجهزة الاستخبارات والأمن للقيام بأعمال معادية لحزبنا ومقراته فى المنطقة عن طريق تزويدهم بالقنابل والمتفجرات ووسائل التخريب الأخرى ، وقد قامت هذه العناصر لحد الآن بالعشرات من حوادث تفجير القنابل فى العديد من مقراتنا وأننا بطبيعة الحال ضد هذا النوع من العلاقة التى تقيمها السلطة وأجهزتها مع المواطنين الأكراد ، وأننا نعتبر موقفنا هذا مستمدًا من ممارسة حقنا المشروع فى الدفاع عن النفس ، ولو كان حزبكم أو أى حزب آخر فى نفس الموقف الذى نحن فيه لما سلك غير الطريق الذى نسلكه نحن فى الوقت الحاضر .

(جـ) أننا نحدد موقفنا من الآخرين تبعًا لموقفهم ونوع علاقتهم بحزبنا ، وليس فى الأمر ما يدعو إلى الدهشة ، إن حزبنا (بقيادته وقواعده وأنصاره) يسعى بطبيعة الحال إلى كسب الأصدقاء على الدوام من أبناء شعبنا الكردى ومن غيرهم ، وعلى النطاقين الداخلى والخارجى ، كما أننا ملزمون أيضًا باتخاذ الموقف المناسب ضد أعدائنا تبعًا لدرجة عداوتهم معنا . ونتبع فى ذلك الأساليب السياسية المعتادة المبنية على الديموقراطية والإقناع ، كما أننا لا نكيل التهم جزافًا إلى كل من يختلف معنا فى الرأى ، ونأخذ بنظر الاعتبار الدوافع والأسباب التى تدفعهم إلى اتخاذ أمثال هذه المواقف من حزبنا ونبادر فورًا إلى تصحيح مواقفنا إذا كان نقدهم لبعض تصرفاتنا قائمًا على أسس صائبة ومقبولة . وإذا حدث لدينا شذوذ عن الالتزام بهذه القواعد فهو لا يمكن أن يقاس مطلقًا بالسياسة المتناهية فى التطرف والقسوة التى تلجأ أجهزتكم إلى اتباعها ضد كل من يختلف معكم فى الرأى .

أيها الأخــوة :

٣ – لقد بالغت المذكرة مبالغة كبيرة فى درج الكثير من السلبيات ونسبتها إلينا ، إننا بطبيعة الحال لا ندعى العصمة ، ولا نبرئ أنفسنا من الأخطاء والنواقص . فقد ساهمنا فعلاً وبهذا القدر أو ذاك فى خلق الأوضاع التى نشكو منها جميعًا فى الوقت

الحاضر - على الرغم من أن معظمها كان فى الأصل ردود فعل للتجاوزات المتكررة التى تعرضنا لها ، وإذا أردنا أن نجاريكم فى منطق درج الإحصائيات عن تصرفات أجهزتكم المختلفة والمعادية للأخوة وروح التحالف لوجب علينا أن ندينكم بعشرات الآلاف من الحوادث المركبة التى تنطوى على خرق القوانين ولائحة حقوق الإنسان ، والتنصل من الاتفاق ، واغتصاب أموال المواطنين والاعتداء على حرياتهم من خلال قضية واحدة هى حملة التسفيرات إلى خارج الحدود التى تعرض لها أبناء شعبنا الكردى خلال مدة شهرين فقط من العام الماضى ، ولنضرب لكم على هذه التجاوزات بعض الأمثلة :

١ - عدم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق العناصر التى أطلقت النار على مقر حزبنا فى مدينة الموصل بعد إعلان اتفاقية آذار ببضعة أسابيع فقط .

٢ - التلكؤ فى معاقبة المجرمين الذين أطلقوا النار على سيارة الأخ إدريس البارزانى فى بغداد ، وتستر بعض المسئولين فى السلطة عليهم لغرض حمايتهم من العقاب الذى تقضى به القوانين .

٣ - ممارستكم لسياسة التعريب فى كردستان بعد أشهر من إعلان اتفاقية آذار . سيما فى مناطق محافظات كركوك وديالى ونينوى ، وسعيكم المستمر لإبعاد أبناء المنطقة الأصليين من الأكراد عنها ، وحصر مراكز السلطة فى المحافظات المذكورة بأيدى منتسبى حزبكم فقط ، وممارسة الإرهاب والضغط والملاحقة على منتسبى حزبنا وأنصاره . مما أدى بفروع حزبنا ومنظماته فى هذه المناطق إلى ترك مراكز المدن والقصبات ، ونقل مقراتهم إلى الأرياف ، متجاهلين الآثار الخطيرة التى تتركها هذه السياسة على اتفاقية آذار والوحدة الوطنية والأخوة العربية الكردية ، واهمين بأن هذه السياسة سيحالفها النجاح ، متناسين حوادث مماثلة فى تاريخ الأمة العربية نفسها ، وفشل سياسات الدمج التى مارسها الاستعمار ضد العرب فى كافة أقطارهم .

٤ - عدم فسح المجال أمامنا للمشاركة فى الحكم والسلطة التشريعية وفقًا لما تقضى به بنود اتفاقية آذار .

٥ - عدم الالتزام بمشاركتنا إياكم فى تخطيط وتوجيه السياسة العامة للدولة على الصعيدين الداخلى والخارجى عن طريق اللقاءات الحزبية بيننا - رغم الاتفاقات المتتابعة التى تمت بيننا وبينكم بهذا الشأن .

٦ – عدم الكف عن سياستكم الرامية إلى إضعاف قيادة حزبنا وتفكيك وحدتها .

٧ – الشروع باغتيال سيادة البارزانى مرتين لحد الآن ، وعدم اتخاذ أية إجراءات ضد المتآمرين .

٨ – التدخل فى الشئون الخاصة بالبارزانيين ، والعمل من أجل شق صفوفهم ، ومحاولة تكوين مركز معاد للسيد البارزانى بينهم ، واستعمال الجيش والقوات المسلحة للهجوم على المنطقة المذكورة لدعم سياستكم المفرقة للصفوف فيها .

٩ – وضع العراقيل وخلق المبررات لتأجيل إجراء الإحصاء فى موعده المقرر فى اتفاقية آذار .

١٠ – خلق جيوب مسلحة معادية لنا فى المنطقة الكردية ، وإمداد هذه الجيوب بالأموال والأسلحة الحكومية ، وتسخيرها للاعتداء على أبناء الشعب ، والهجوم على أنصارنا مرات عديدة كما حدث فى سبيلك وعقرة وسنجار .

١١ – تسفير عشرات الآلاف من أبناء شعبنا الكردى من القبليين إلى خارج الحدود ، واستباحة ممتلكاتهم – خلافاً للضوابط التى تم الاتفاق عليها معكم فى حينه بخصوص هؤلاء المبعدين .

١٢ – ملاحقة الأكراد ومنتسبى حزبنا فى الجيش والقوات المسلحة ، واتساع نطاق ذلك بعد الإعلان عن مشروع الميثاق الوطنى .

١٣ – نقل بعض العناصر فى حزبنا من الموظفين والمستخدمين لدى الدولة من المنطقة الكردية إلى مناطق العراق الوسطى والجنوبية بقصد إضعاف الحزب .

١٤ – خطف واعتقال بعض منتسبى حزبنا وتعذيبهم حتى الموت .

١٥ – إرسال الطرود والقنابل والمتفجرات إلى مقراتنا ومنتسبى حزبنا ، ومقتل العديد من المواطنين الأكراد من جراء ذلك .

١٦ – قيام أجهزة الأمن بتشكيل منظمات كردية مفتعلة ، وطبع وترويج مطبوعاتها المكرسة للهجوم على حزبنا وقيادته فقط .

١٧ – تشكيل ما يسمى بالحرس الوطنى فى المنطقة الكردية بمعزل عنا من قبل أجهزة السلطة تضم العناصر المأجورة والحاقدة على حزبنا وشعبنا الكردى .

١٨ - قصف القرى الكردية الآمنة بالمدفعية والطائرات من قبل السلطة دون مبرر أو لأسباب واهية . كما حدث فى سنجار وبارزان ومنطقة الشيخان .

١٩ - إزالة القرى الكردية من الوجود بالبلدوزرات بحجج ومعاذير غير معقولة كما حدث فى قرى قره لوس ويوسف بك وباوه بلاوى فى مناطق خانقين ومندلى .

٢٠ - ممارسة الضغوط المختلفة على العاملين فى جريدة التآخى وتهديدهم من قبل أجهزة الأمن ، وتوقيف البعض منهم ، وتصاعد ذلك خلال تبادل الحملات الصحفية بيننا وبينكم .

٢١ - يتعذر على عدد غير قليل من أعضاء اللجنة المركزية لحزبنا ، وعلى بعض مسئولينا العسكريين دخول مراكز المدن والقصبات من جراء صدور الأوامر من قبل أجهزتكم باتخاذ تدابير قانونية بحقهم بسبب إلصاق التهم المفتعلة بهم ، ولا نجد فى هذا الواقع الغريب ما يستقيم مع منطق الصداقة والتحالف الذى نتحدث عنه بين آونة وأخرى .

٢٢ - مصادرة بعض المكاسب التى حصل عليها شعبنا الكردى من اتفاقية آذار فى مشروع ميثاق العمل الوطنى وفى نقطتين أساسيتين :

(أ) حرمان حزبنا من حقه فى ممارسة نشاطه السياسى داخل الجيش والقوات المسلحة .

(ب) تعليق تمتع الشعب الكردى بحقوقه القومية على بعض القيود والشروط الجديدة التى لم ترد فى اتفاقية آذار ، كوجوب إيمان الأكراد بأن العراق جزء من الوطن العربى ، والشعب العراقى بعربه وأكراده جزء من الأمة العربية وغير ذلك من الشروط . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فهناك محاولات من أجل مصادرة بعض الحقوق التى حصل عليها شعبنا الكردى حتى من اتفاقية ٢٩ حزيران ، والسعى من أجل تفتيت وزارة شئون الشمال وتفكيك مديرياتها العامة وربطها بوزارات أخرى .

٢٣ - مضايقة المنظمات الكردستانية الجماهيرية وممثلينا فى نقابات العمال والجمعيات الفلاحية على الصعيد المركزى وفى المحافظات الكردية أيضًا .

لقد كان من شأن هذه الأعمال والتصرفات زعزعة الثقة وهدم جسورها بيننا وبينكم ، وحلول الشكوك والريب بدلاً عنها ، وأثارت لدينا التساؤلات الكثيرة والقلق المشروع ، وفى مثل هذه الأجواء المعتمة والملبدة بالغيوم يكون من الجائز . بل ومن الطبيعى أن نسعى من أجل إيضاح هذه الحقائق لدى أوساط الرأى العام وأحزابه فى الداخل والخارج ، ومن بينها بالتأكيد بعض العناصر والهيئات التى لا تنظرون إليها بعين الارتياح ، ومع ذلك فإننا لا نعتقد بأن هذه الاتصالات تنطوى على الأهمية والخطورة التى تتصورونها ، وهى ترتبط ارتباطًا عضويًا بطبيعة العلاقات القائمة بين حزبينا وبدرجة تقدمها وتطورها فى المستقبل .

أيها الأخـوة :

٤ - لقد ورد فى ثنايا المذكرة الكثير من القضايا التى نعتبرها على جانب كبير من الأهمية ، وأن شعورنا بالمسئولية الوطنية وإخلاصنا لمبادئنا ولمقتضيات المكاشفة الصريحة الواضحة معكم تفرض علينا ضرورة إبداء وجهة نظرنا حولها . خاصة ما يتعلق منها بموقفنا السلبى من مسألة الجبهة الوطنية التقدمية والاتفاق على ميثاق العمل الوطنى ، وكون مسألة التحالف معنا أصبحت موضع تساؤل فى أوساط حزبكم مما قد يدفعكم إلى إجراء مراجعة للتفريق بين الحركة الكردية وبين حزبنا ، وكذلك التمييز بين حزبنا وبين المسألة القومية الكردية ، ومن عزلتنا عن الجماهير الكردية التى تلحق ضررًا بموقعكم لدى هذه الجماهير لكوننا حلفاء لكم ، ومن اتهامنا بالعمل من أجل احتكار أجهزة الدولة فى المنطقة الشمالية ، وسعينا من أجل خلق مراكز متعددة لسلطة الدولة ، وأخيرًا الشكوك التى تساوركم حول جدية التزامنا بشعار الديموقراطية للعراق والحكم الذاتى لكردستان .

وفيما يتعلق بموقفنا السلبى من مسألة الجبهة الوطنية التقدمية والاتفاق على ميثاق العمل الوطنى فهو كلام مردود من أساسه لأننا نعتبر موقفكم أنتم هو السلبى فى هذا المضمار . ذلك لأنكم تتذكرون جيدًا الاتفاق الذى جرى بيننا أكثر من مرة على إصدار مشروع ميثاق العمل الوطنى من قبل حزبينا بصورة مشتركة إلا أنكم لم تلتزموا بهذا الاتفاق ، وجرى إعداده والإعلان عنه من قبل حزبكم فقط - رغم كوننا كنا نفضل إصدار مشروع مسودته من قبل جميع الأحزاب التى يعنيها الأمر ، ومع ذلك فقد قدمنا

لكم مذكرة تضمنت وجهة نظر حزبنا فى مشروع الميثاق إلا أننا لم نتسلم منكم جوابًا عليها ، وفضلاً عما تقدم فإن مشروع الميثاق وبالشكل الذى أعلنتموه لم يحظ بالتأييد والموافقة من قبل أى حزب فى العراق ، ولا ندرى ما هو وجه الصواب بعد كل هذا فى اتهام الآخرين بالسلبية رغم العزلة الواضحة لموقفكم فى هذا المجال .

إننا لا نذيع سرًا أيها الإخوان إذا قلنا بأن مسألة التحالف بين حزبينا أصبحت موضع تساؤل فى أوساط حزبنا أيضًا ، ولابد أن هذه المشكلة الخطيرة تثير لدينا ولديكم ولدى المخلصين من أبناء شعبنا القلق الأكيد ، وأن هذه الحقيقة يجب أن تفرض علينا جميعًا التحلى بأعلى درجات المسئولية التاريخية تجاه الشعب والوطن والتحرك المشترك لمعالجته بشكل إيجابى ، أما إشارتكم إلى عزلتنا عن الجماهير الكردية وخوفكم من أن يلحق ذلك ضررًا بموقعكم لدى هذه الجماهير لكوننا حلفاء لكم فإننا نختلف معكم فى النظرة إلى هذا الموضوع اختلافًا أساسيًا ، ذلك لأننا نعتقد بأن متانة مواقعكم لدى الجماهير الكردية مرهونة بقوة علاقتكم مع الحزب الديموقراطى الكردستانى برئاسة البارزانى ، وإننا نفهم بعمق بأن عزلتنا أو عدم عزلتنا عن الجماهير الكردية يرتبط ارتباطًا لا ينفصم بدفاعنا عن حقوق هذه الجماهير ، وإننا نشعر بأننا قائمون بواجباتنا فى هذا المجال ، وإذا كان لدى بعض الأوساط من هذه الجماهير نوع من التبرم وعدم الرضا من حزبنا فإن سبب ذلك يعود إلى قيامنا بغض النظر بعض الشىء تجاه الكثير من الانتهاكات والتجاوزات التى تعرضوا لها على أيدى المسئولين فى أجهزة السلطة ، والتى تحدثنا عنها فى مذكرتنا الجوابية هذه ، والذى كان نابعًا فى الأصل من حرصنا على المحافظة على الصداقة والتحالف معكم ، وإذا كنتم تشعرون إلى حد ما بالمضايقة من التحالف الذى نشأ بين حزبينا فإننا لا نخفى عنكم بدورنا بأن عدم الالتزام الصحيح بأسس هذا التحالف من جانبكم قد سبب لنا مضايقات مضاعفة والكثير من الحرج على الصعيدين الداخلى والخارجى من جراء سياسة البطش والتنكيل التى مارستموها ضد الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية . خاصة خلال الشهور الأولى التى مرت على إعلان الاتفاقية ، ودخولكم فى مشاكل ومنازعات كثيرة مع معظم الدول العربية وغيرها من الدول الأخرى ، وقد جرى ذلك كله، ويجرى دائمًا ، بمعزل عنا ، ودون أن يكون لنا رأى فى جميع هذه الأمور التى انعكست آثارها السلبية علينا أيضًا لكوننا حلفاء لكم ، ويجب أن يكون واضحًا كذلك

بأن كلامنا هذا لا ينفى تمتع شعبنا الكردى بالكثير من المكاسب فى الجانب الإيجابى من هذا التحالف ، ولعل من الضرورى أن نقترح عليكم وجوب الإقلاع عن تهديدنا باحتمال قيامكم بإجراء مراجعة للتفريق بين الحركة الكردية وبين حزبنا ، وكذلك التمييز بين حزبنا وبين المسألة القومية الكردية . لأنكم طرقتم هذا السبيل قبل الإعلان عن اتفاقية آذار ، وجربت السير فى الطريق نفسه حكومات عراقية مختلفة ، ولم تجلب هذه التجارب على شعبنا العراقى بعربه وأكراده وأقلياته المتآخية غير الوبال والمآسى والمحن الكثيرة .

ولنعد الآن إلى اتهامنا بالعمل من أجل احتكار أجهزة الدولة ، وسعينا من أجل خلق مراكز متعددة لسلطة الدولة ، إننا بطبيعة الحال ننفى هذه التهم من حيث المبدأ عن أنفسنا . لأننا نؤمن بالأفكار والمبادئ الديموقراطية وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، ونقف ضد أى مسعى يهدف إلى تعطيل أحكام القوانين فى البلاد ، وإذا حدث شذوذ عن هذه القاعدة فإننا نشجبه وعلى استعداد دائم لتصحيحه ومعالجته ، نحن معكم (فى أن أجهزة الدولة هى وحدها المسئولة عن ممارسة سلطة الدولة وجميع شئون المواطنين ، وتجسيد ذلك فى الممارسة والسلوك العملى ، ولا يمكن افتراض صورة أخرى . لأن الصور الأخرى تعنى تعدد مراكز السلطة بما يؤول فى النهاية إلى التقليل من شأن السلطة وإضعاف دورها فى حماية مصالح الجماهير عربًا وأكرادًا وأقليات قومية داخل الوطن ، إن تعدد مراكز السلطة يعنى التفتيت والتناحر ، وهذا ما يقع على الضد كليًا من مبدأ التآخى القومى ، ومن شروط وغايات بيان ١١ آذار التاريخى) إننا معكم فى كل هذا أيها الأخوة . إلا أن الكلام الجميل المنمق يجب أن يكون منسجمًا مع الواقع الملموس أيضًا ونود أن نضرب لكم الأمثلة التالية على مدى احتكاركم للعمل السياسى ، ومدى التزام حزبكم بمبدأ عدم خلق المراكز المتعددة للسلطة منذ تاريخ السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ وحتى اليوم :

١ - لقد تم احتكار المراكز المهمة فى الدولة وفى أجهزة القوات المسلحة من قبل حزبكم فقط .

٢ - تخطت الحكومة كل قوانين الخدمة والمقاييس العلمية والتقنية فى إسناد الوظائف الهامة ، وبدرجات خاصة إلى أعضاء حزبكم ، ولولا صفاتهم الحزبية هذه لما كان بمقدورهم تبوء هذه المراكز مطلقًا .

٣ - إقامة الجيش الشعبى الذى جرى تزويده بالأسلحة والتجهيزات الحكومية ، وصرفت عليه الدولة مبالغ طائلة من أموال الشعب ، وهو جهاز يخضع للحزب وليس للدولة .

٤ - إقامة السجون والمعتقلات الخاصة بحزبكم فى مراكزه وفروعه وفى أماكن سرية . بالإضافة إلى معتقل قصر النهاية الرهيب الذى تمارس أجهزتكم الحزبية تحت أقبيته شتى صنوف التعذيب والإرهاب .

٥ - إجراء محاكمات حزبية للمواطنين ، وإصدار قرارات الإعدام بحقهم ، وتنفيذها على شكل اغتيالات ضد العديد من المواطنين داخل العراق وخارجها .

٦ - تعيين كوادر حزبكم المتفرغة بوظائف صورية كمستشارين وأعضاء فى لجان ومكاتب مجلس قيادة الثورة والقيادة القومية برواتب ضخمة تصرف من خزينة الدولة .

٧ - إخضاع أجهزة الدولة لسلطة الحزب ومنظماته داخل كل وزارة ودائرة حكومية وفى الجيش والقوات المسلحة .

٨ - اتخاذ القرارات الخطيرة المتعلقة بمستقبل البلاد وإذاعتها باسم الشعب العراقى وحكومته ، وبمعزل عن آراء الأحزاب والقوى الوطنية والوزراء ، وبالرغم من أننا نشارك ظاهريًا فى المسئولية بأربع وزراء فإنهم يسمعون تلك القرارات من دار الإذاعة أسوة بغيرهم من المواطنين .

لقد أوردنا لكم بعض هذه الأمثلة لنؤكد لكم بأن ما تنسبونه إلينا يجب تطبيقه مجسدًا لديكم ، وبهذه المناسبة فإننا ندعوكم إلى التخلى عن هذه الازدواجية لصيانة الجهاز الحكومى لغرض تمكينه من أداء خدماته إلى أبناء الشعب بشكل أفضل .

إن مما أثار لدينا الدهشة محاولتكم غمز حزبنا والتشكيك فى جدية التزامه بالأساليب الديموقراطية فى العمل السياسى . إن حزبنا يؤمن إيمانًا عميقًا ومنذ تأسيسه بالأفكار والمبادئ الديموقراطية ، وإن لديه سجلاً حافلاً بالنضال فى سبيل حقوق وحريات شعبنا العراقى الديموقراطية ، وإننا نفخر ونعتز بكون المنطقة الكردية هى المنطقة الوحيدة فى العراق التى لم يتعرض فيها منتسبو الأحزاب والقوى الوطنية للإرهاب والمضايقات ، إن حزبنا يؤمن بالشعب وبحكمه المنتخب ، ولا يؤمن بالوصاية

على الشعب ومما يدعو إلى الغرابة أنكم فى الوقت الذى تتظاهرون فيه بالحرص والغيرة على الديموقراطية التى تطلبون منا الالتزام بها ترفضون بشدة أية مقترحات قدمناها ونقدمها لكم على الدوام فى ضرورة العودة إلى الشعب واستطلاع رأيه فى ممثليه ، وتعتبرون مطالبنا الحقة هذه أفكارًا رجعية ، وعودة إلى الوراء !

٥ - ما نفذ وما لم ينفذ من بيان ١١ آذار التاريخى :

إن وجهة نظرنا بخصوص ما نفذ وما لم ينفذ من بيان ١١ آذار تختلف فى بعض الأمور عن وجهة النظر المطروحة فى مذكرتكم ، حيث تضمن هذا الباب تفاصيل ونقاط ثانوية عديدة ، وأمورًا أخرى هى من صلب أعمال السلطة فى كل الظروف والأحوال . فضلاً عن أن المعلومات المتوفرة لدينا تتباين مع ما ورد فى قسم من الفقرات الأساسية . وفى تقديرنا أن خير تقييم لهذا الموضوع الهام هو مناقشة بنود البيان وفق تسلسلها مناقشة موضوعية .

١ - تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية فى المناطق التى غالبية سكانها من الأكراد ، وتكون الكردية لغة التعليم فى هذه المناطق ، وتدرس اللغة العربية فى كافة المدارس التى تدرس باللغة الكردية ، وتدرس اللغة الكردية فى بقية أنحاء العراق كلغة ثانية فى الحدود التى يرسمها القانون .

جعل اللغة الكردية لغة رسمية :

لقد أصدر مجلس قيادة الثورة قرارًا يجعل اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية ، ولكن القرار تضمن فقرة تنص على ضرورة كتابة بعض الكتب والمعاملات باللغة العربية وما تبقى باللغتين العربية والكردية فى آن واحد .

إن تنفيذ القرار بهذه الصيغة يحتاج إلى جهود مضاعفة من مترجمين ومطابع وآلات طابعة وقرطاسية وغيرها ، ويترتب عليه ضياع الوقت وتأخر المعاملات ، وبالتالى يجعل التطبيق أمرًا غير عملى . وبالفعل لم تطبق هذه الصيغة فى أى بلد متعدد القوميات .

وقد نصت إحدى مواد قرار مجلس قيادة الثورة المنوه عنه أعلاه على أن المجلس سيحدد المناطق التى سيطبق فيها قراره فيما بعد ، ولكنه لم يحدد ذلك حتى الآن . فى

الواقع إن إصدار هذا القرار بهذه الصيغة أصبح بمثابة إدخال قيد كبير على إحدى بنود بيان آذار الرئيسية ، وقد أعربنا عن معارضتنا لهذه الصيغة قبل وبعد صدور قرار مجلس قيادة الثورة ، وقدمنا صيغة عملية تستند على قانون اللغات المحلية لسنة ١٩٣١ واتفاقية آذار - نأمل أن تأخذوا بها .

إن موضوع تطبيق الدراسة باللغة الكردية يعتبر من المواضيع المنفذة بصورة جيدة من حيث المجموع ، إلا أنها تعانى من مشاكل عديدة أهمها عدم الرعاية ، وعدم توفير الملكات ، والإمكانات ، والأجهزة الضرورية لذلك ، ومنها تعرضها إلى ضغوط سياسية فى المناطق الكردية التى فيها أقليات قومية من قبل مختلف الأجهزة الحكومية ، والتى تفاقمت فى الآونة الأخيرة بحيث أصبحت تشكل خطرًا على مستقبل أبنائنا فى هذه المدارس .

٢ - إن مشاركة إخواننا الأكراد فى الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم فى تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة فى الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها كانت ومازالت من الأمور الهامة التى تهدف حكومة الثورة إلى تحقيقها. فهى فى الوقت الذى تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب إخواننا الكرد من حرمان فى الماضى، إن موضوع المشاركة فى الحكم هو من المواضيع الأساسية فى مجال تنفيذ العدالة والمساواة وضمان حقوق الأكراد فى مختلف مرافق الدولة .

من المعلوم أن هناك أربعة وزراء أكراد رشحوا من قبل الحزب الديموقراطى الكردستانى ، وثلاثة وكلاء وزارات ، أما فى مجال المدراء العامين فالنسبة أقل بكثير وهناك العديد من الوزارات التى تخلو دوائرها الأساسية من الأكراد ، مثل الخارجية والنفط والاقتصاد والتعليم العالى والتربية والإصلاح الزراعى والعمل والشئون الاجتماعية والنقل والمواصلات ، وأما فى وزارة الدفاع فهناك قائد فرقة كردى ، ولكن هو الوحيد فى جميع الدوائر الأساسية فى وزارة الدفاع وقيادات الجيش ، وأما فى مجالس الدولة العليا فيوجد كرديان فى مجلس التخطيط من مجموع خمسة عشر عضوًا ، أما مجلس التعليم العالى فلا يوجد فيه كردى عدا ممثلين عن جامعة السليمانية ، ويخلو الدفاع الأعلى من الأكراد ، ومعلوم أن مجمل سياسات الحكم توضع

من قبل مجلس قيادة الثوراة الذى يمثل قيادة حزب البعث فقط ، ولم تتخذ أية ترتيبات لضمان مشاركة الأكراد أو الحزب الديموقراطى الكردستانى فى الحكم ، إن الأكراد مساهمون بصورة جزئية فى الإدارة ، ولكن ليسوا مساهمين فى الحكم .

٣ - نظرًا للتخلف الذى لحق القومية الكردية فى الماضى من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

(أ) الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردى ، وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية فى الإذاعة والتليفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام .

(ب) إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف فى المنطقة الكردية إلى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلتهم .

(جـ) الإكثار من فتح المدارس فى المنطقة الكردية ، ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد فى الجامعات والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة ، ولغرض إكمال الصورة ندون أدناه أهم فقرات قرار الحقوق الثقافية الصادر فى ١٩٦٩/١٠/٩ :

أولاً : اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحداث تغيير جذرى وشامل فى المديرية العامة للدراسة الكردية لكى تكون قادرة على النهوض بالمهام التى تنتظرها ، واستحداث كافة الدوائر اللازمة لتمشية شئون التربية الكردية فى المستقبل .

ثانيًا : إدخال كافة الكتب الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن الطموح الوطنى والقومى التقدمى للشعب الكردى فى كافة المكتبات العامة وكافة مكتبات المدارس .

ثالثًا : تمكين الأدباء والشعراء والكتاب الأكراد من تأسيس اتحاد لهم ، والعمل على مساعدتهم وتمكينهم من طبع مؤلفاتهم وتوفير الفرص بزيادة قدراتهم وقابلياتهم اللغوية ، وربط الاتحاد باتحاء الأدباء العراقيين بعد قيامه .

رابعًا : تأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية .

خامسًا : استحداث مديرية عامة للثقافة الكردية ترتبط بوزارة الثقافة والإعلام .

سادسًا : إصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية عن المؤسسة العامة للصحافة .

سابعًا : زيادة البرامج الكردية فى تليفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء محطة تليفزيون خاصة باللغة الكردية .

ثامنًا : تسمى كافة المدارس والدوائر الرسمية فى المنطقة الكردية بالأسماء الكردية التاريخية والجغرافية . علمًا بأنه يوجد قرار آخر بتشكيل المجمع العلمى الكردى ، لقد صدر نظام جديد لمديرية الدراسة الكردية العامة ، ويعتبر النظام خطوة متقدمة ، ولكن لم ترصد أية مبالغ للمديرية المذكورة بعد وضع نظامها الجديد ، لذلك فإن معظم بنوده لم تنفذ بعد ، وليس بالإمكان تعيين موظف واحد حتى الآن بسبب ذلك. وأما إدخال الكتب الكردية فى المكتبات العامة ومكتبات المدارس فلم يجر على نطاق واسع .

تم تشكيل اتحاد الأدباء الأكراد وهو يمارس أعماله .

صدر نظام دار التضامن للطباعة والنشر باللغة الكردية . ولكن لم تمثل فيها أية مؤسسة كردية ، ولم يعين حتى كردى واحد فى عضوية مجلس إدارة الدار التى ستكون جميع مطبوعاته باللغة الكردية .

استحدثت المديرية العامة للثقافة الكردية ، وهناك خلاف فى الرأى حول كونها مختصة بالثقافة والإعلام أو الثقافة وحدها ، ولم تتم الموافقة الرسمية بعد على مناهجها ، ولم يربط بها أعداد المناهج الخاصة بالقومية الكردية بعد .

تصدر صحيفة هاوكارى أسبوعيًا ، وتصدر مجلة بيان بصورة غير منتظمة .

البرامج الكردية فى تليفزيون كركوك قليلة جدًا ، وهى خالية من الأمور التى تخص القومية الكردية ، ولم تتخذ أية إجراءات لتأسيس محطة تليفزيون خاصة باللغة الكردية، رغم تأكيداتنا المستمرة ، وبالرغم من توسع شبكة التليفزيون العراقية .

سميت المدارس بالأسماء التاريخية والجغرافية والوطنية الكردية .

تعتبر الفقرة (ب) من هذا البند ، والخاصة بإعادة الطلبة إلى مدارسهم منفذة . جرى توسع كبير فى فتح المدارس ، وتعيين المعلمين وإعداد الأبنية فى كردستان ، ولابد من مواكبة هذه المسيرة بغية اللحاق بالقومية العربية فى العراق ، أو على الأقل عدم ازدياد الفجوة بين مستوى القوميتين فى هذا المجال ، وهناك نقص كبير فى ملاك المعلمين والمدرسين . فضلاً عن الكثير من الطلبات لفتح المدارس الابتدائية والمتوسطة لا يمكن الاستجابة لها بسبب نقص الملاكات .

لم يقبل الطلبة الأكراد بنسبة عادلة فى الكليات العسكرية والشرطة والبعثات ، وهى تراوحت بين ٣ فى المائة و١٠ فى المائة فى هذه المجالات ، ففى عام ١٩٧١ تم قبول (٨) طلاب من الأكراد فى الكلية العسكرية من مجموع (٣٣٠) طالبًا على سبيل المثال ، وأما فى الجامعات فقد اعتمدت مبدأ الدرجات فقط ولم يراع التخلف الذى لحق القومية الكردية مما جعل نسبة القبول للطلبة الأكراد فى كليات الطب والهندسة وغيرها صغيرة . الأمر الذى سيزيد من الفرق بين مستوى القوميتين فى هذا المجال الحساس . حيث كانت نسبة قبول الأكراد فى بعض هذه الكليات أقل من ٥ فى المائة فى العام المنصرم .

وأما المجمع العلمى الكردى فقد بوشر باتخاذ الإجراءات لإقامته بعد إعلان بيان آذار ، وهو يمارس أعماله بصورة منتظمة منذ تأسيسه .

٤ - يكون الموظفون فى الوحدات الإدارية التى تسكنها كثرة كردية من الأكراد ، أو ممن يحسنون اللغة الكردية ما توفر العدد المطلوب منهم ، ويتم تعيين المسئولين الأساسيين (محافظ ، قائمقام ، مدير الشرطة ، مدير الأمن ، وما شابه ذلك) ويباشر فورًا بتطوير أجهزة الدولة فى المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ، ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار فى المنطقة . يعتبر هذا البند منفذًا بالنسبة إلى محافظات أربيل والسليمانية ودهوك ما عدا مدراء الأمن الذين أعطوا إمكانيات واسعة وصلاحيات استثنائية ، وأصبح ارتباطهم بالمحافظين شكليًا ، ويتصرفون وكأنهم وحدهم يمثلون الحكومة المركزية ، ويشكلون مراكز قوى يتجمع حولها العناصر المعادية للحزب الديموقراطى الكردستانى . وأما بالنسبة لمحافظة كركوك والمناطق الكردية فى نينوى وديالى ، فإن الأجهزة الإدارية وجميع

الوظائف الهامة محصورة فى أيدى غير الأكراد ، إذا استثنينا اثنين أو ثلاثة من القائمقاميين ، وحتى فى المناطق الكردية الصرفة تجرى محاولات إسناد الوظائف إلى العناصر المناوئة من الأكراد ، وتستخدم الأجهزة الحكومية فى هذه المناطق لتنفيذ سياسة التعريب والتبعيث ومعاداة الحركة القومية الكردية .

٥ – تقر الحكومة حق الشعب الكردى فى إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به ، وتكون هذه المنظمات أعضاء فى المنظمات الوطنية العراقية المشابهة .

لقد أقيمت المنظمات الأربع المذكورة أعلاه ، إلا أنها تتعرض إلى الاضطهاد ، وخاصة فى المناطق الكردية التى فيها أقليات قومية ، وقد جرى أكثر من اعتداء على مقراتها ولا تتصف هذه المنظمات من حيث المساعدات وحقوقها المالية ، ولا يعامل أعضاؤها وقياداتها بالمساواة مع منتسبى المنظمات العراقية المماثلة ، ونود الإشارة هنا إلى الاضطهاد والسجن والنقل الإدارى والتمثيل غير العادل بالنسبة إلى منتسبينا فى المنظمات المهنية كنقابات العمال والجمعيات الفلاحية وغيرها .

٦ – (يمدد العمل بالفقرتين (١) و (٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ فى ١٩٦٨/٨/٥ حتى تاريخ صدور هذا البيان ، ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا فى أعمال العنف فى المنطقة الكردية . يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين إلى الخدمة ، ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ، ويستفاد من المدنيين فى المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها) .

لقد نفذ هذا البند بصورة كاملة فى السنة الأولى من عمر البيان ، ولكن المئات من منتسبى القوات المسلحة الأكراد اضطروا إلى الفرار مجددًا بعد تحريم نشاط الحزب الديموقراطى الكردستانى فى الجيش ، وباقى القوات المسلحة ، وإلقاء القبض على العشرات من منتسبى الحزب العسكريين ، وانتزاع الاعترافات منهم .

ومن البنود السرية : احتساب المدة التى فصلوا فيها لأغراض الترفيع والتقاعد ، وقد احتسبت فعلاً لجميع المشمولين بالبيان .

٧ - (أ) تشن كل هيئة من ذوى الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة ، وتعويضها عما أصابها فى السنوات الأخيرة ، وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك ، وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شئون الشمال .

(ب) إعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف فى المنطقة الكردية .

(جـ) تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا فى ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية .

(د) العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين ، وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة ، وإعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ، ويناط ذلك باللجنة العليا - ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة .

تم تشكيل هيئة إعمار الشمال ، ووضع مبلغ تسعة ملايين دينار تحت تصرفها ، وأختير لها أسلوب مبسط ومرن لتنفيذ مشاريعها التى انتشرت فى جميع أنحاء كردستان ، وبالرغم من تقديرنا للمبالغ التى خصصت للهيئة وإنجازاتها غير أن المنطقة بحاجة إلى المزيد من الرعاية والاهتمام فى هذا المجال .

إن الهيئة بحاجة إلى مبالغ جديدة حيث إنها تقدمت بمشاريع إلى المنهاج الاستثمارى الجديد تزيد كلفتها عن (١٢) مليون دينار ، كما وأن الهيئة بحاجة إلى خبراء لإعانتها على القيام بمهامها ، ويجب أن ينظر إلى الهيئة كنواة إلى هيئة تخطيط إقليمى عند تحقيق الحكم الذاتى ضمن إطار الخطة القومية ، وأما بخصوص الخطة الاقتصادية موضوع البحث فقد أعدت فى سنتها الأولى بحيث إن حصة كردستان لم تكن أكثر من ٨ فى المائة من مجموع الخطة القومية ، وجرى بعض التحسن فى السنة الثانية للخطة بعد ازدياد موارد النفط ، ولكن مع هذا فإن ما يصيب الفرد الواحد فى كردستان مازال أقل من المعدل العام للقطر ، وفيما يلى ملاحظاتنا على الخطة بعد تعديلها :

إن مجموع مبالغ الخطة المنشورة هى (٩٥٢) مليون دينار أن الأرقام المتوفرة لدينا والتى درست وحللت بإمعان تبين أن حصة المنطقة الشمالية (محافظات أربيل ودهوك والسليمانية وكركوك ونينوى) هى فى حدود (١٧ فى المائة) من مجموع الخطة وقد يزداد هذا الرقم فى حدود (٢ فى المائة) فى أحسن الأحوال . ونسبة نفوس المحافظات الخمس المذكورة أعلاه هى (٢٥ فى المائة) من مجموع نفوس البلاد . ومجموع المبالغ المخصصة للقطاع الممول ذاتيًا هى ٤٧٠ مليون دينار ، وحصة المنطقة الكردية من هذا القطاع هى أقل بكثير من حصتها فى القطاع الحكومى المركزى ، لذلك فإن النسب المذكورة أعلاه ستنخفض بصورة ملحوظة عندما ينظر إلى القطاعين بصورة مجتمعة ، وحتى إذا لم نتمكن من تحديد حصة المنطقة الكردية بدقة لعوامل عديدة جغرافية ومنها إدارية فإن المؤشرات المذكورة أعلاه تدل على أن حصة الفرد الواحد فى كردستان هى فعلاً أقل من المعدل العام للقطر . فضلاً عن التخلف الموجود فى المنطقة بسبب الظروف والسياسات السابقة ، وحتى إذا ما أخذنا الأرقام المنشورة من قبل الجهات الرسمية بنظر الاعتبار ، وكنموذج لذلك ما نشر فى جريدة الجمهورية فى ١٩٧٢/٥/١٠ وبغض النظر عن تفاصيل الأرقام التى لم نطلع على أسسها وتفاصيلها ، فإنها بدورها تثبت ما ذهبنا إليه أعلاه ، وما لم يعالج هذا الاتجاه فى التنمية فسيصبح التخلف سمة ثابتة وملازمة لكردستان بالنسبة إلى باقى أنحاء العراق ، وفى هذا مخاطر كبيرة على جميع البلاد بسبب ما تخلقه من تبرم وتذمر ، وليس من الصعوبة معالجة ذلك . حيث إن كردستان تزخر بالإمكانيات الزراعية والصناعية والمعدنية والسياحية ، وهى بحاجة ماسة إلى طرق وتوسع فى الخدمات التعليمية والصحية والبلدية ، وبالإمكان استغلال مبالغ طائلة استغلالاً اقتصاديًا ناجحًا يعود بالخير العميم على البلاد فى المجالات المذكورة وغيرها . وإن تخصيص حصة عادلة تتناسب ونسبة السكان فى مناهج التنمية لكردستان يعتبر من أهم المواضيع التى لابد من معالجتها .

وأما الفقرة الخاصة بتقاعد الشهداء فقد صدر القانون وأنجز أكثر من (١٥٠٠) معاملة حتى الآن .

بوشر ببناء (١٢) ألف دار للمتضررين بحوادث الشمال ، وهذه الدور هى أفضل بكثير من الدور الريفية التقليدية ، ولكن الدور المخربة بسبب حوادث الشمال هى أضعاف هذ الرقم .

لم تقدم أية تعويضات أو معونات أخرى إلى المتضررين بسبب حوادث الشمال ، كما لم تقم الحكومة بأية مشاريع إغاثة للمنطقة . بل بالعكس جمدت بعض الأجهزة الحكومية مشروع بعثة الأمم المتحدة القاضى بإغاثة المتضررين وتقديم معونات وخبز عن طريق وكالات برنامج التطوير التابع لها ، واقتراحات متعددة لإعمار كردستان .

٨ - إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة . أما سكان القرى الواقعة فى المناطق التى يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجرى إسكانهم فى منطاق مجاورة ، ويجرى تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك .

سمح لسكان قريتين فقط من مجموع (٢٢) قرية كردية بالعودة إلى قراهم حتى الآن ، وهى بارولى وقرغة تو فى كركوك ، وحتى ذلك فقد جرى بعد إلحاح شديد . ولم يعوض الآهلون عن الأراضى التى اعتبرت محرمة . كما لم يسمح لسكان تلك القرى ببناء دورها فى أراضيها الواقعة خارج المنطقة المحرمة ، بل بالعكس تم الاستيلاء على هذه الأراضى وزراعتها بحجة أنها ستتخذ معسكرات فى المستقبل ، ولم يسمح لآلاف العوائل من الحى الجمهورى بإعادة بناء دورهم ، ولكن عكس ذلك هو الذى تم ، حيث أحيطت المناطق الشرقية من مدينة كركوك بأحياء عربية صرفة بنتها الحكومة ووزعتها على المواطنين العرب من خارج المحافظة ، وفى مناطق أخرى جئ بالعرب من جديد إلى مناطق كردية . كما حصل فى قرى مطيق وبالانى ورند والى (١١) قرية التى اشترى المدعو على الدحام ملكيتها من الإقطاعيين الأكراد بمبالغ دفعتها الحكومة ، فضلاً عن عدد من القرى والمقاطعات فى سنجار وخانقين . واتخذت الحكومة أسلوبًا آخر فى تعريب هذه المناطق ، وهو جلب الموظفين وأفراد الشرطة والعمال وغيرهم من العرب من خارج كركوك ، وإعطائهم الدور ودفاتر النفوس التى ثبت أنهم من كركوك ، وهذا الأسلوب على المدى البعيد أكثر خطورة من غيره من الأساليب التى اتبعت حتى الآن .

٩ - الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعى فى المنطقة الكردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الإقطاعية ، وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض وإعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال .

تم تشريع قانون جديد للأصلاح الزراعى تضمن تحديد الحد الأعلى للأراضى التى تزرع تبغًا بـ (٤٠) دونما وهى أقل من الحد الأعلى لأى منتوج آخر فى البلاد .

وساند حزبنا ويساند باستمرار تنفيذ القانون المذكور الذى سيساهم مساهمة فعالة فى تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى الريف الكردى لصالح الجماهير ، على أن الحكومة تستخدم الإصلاح الزراعى فى المناطق التى فيها أقليات قومية كوسيلة للضغط على أنصار حزبنا وللتبعيث والتعريب ، كما وأن بعض المحافظات الكردية لم تزود بالإمكانيات الكافية لتسريع تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى إلى أمد قريب .

١٠ – جرى الاتفاق على تعديل الدستور كما يلى :

(أ) يتكون الشعب العراقى من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردى القومية ، وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية .

(ب) إضافة الفقرة الآتية إلى المادة الرابعة من الدستور (تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية فى المنطقة الكردية) .

(جـ) تثبيت ما تقدم فى الدستور الدائم .

نفذت الفقرتان (أ و ب) فى أعلاه ، ومن الطبيعى لا يمكن تنفيذ (ج) إلا بعد تشريع الدستور الدائم .

١١ – إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة ، ويكون ذلك مرتبطًا بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق .

سلمت وجبة من الأسلحة الثقيلة وجهاز الإذاعة إلى الحكومة ، ولم تبلغ تنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق .

١٢ – يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديًا .

معلوم أن هذا البند لم ينفذ ، وقد اقترحت الحكومة فعلاً على الحزب الديموقراطى الكردستانى أن يقدم مرشحًا لهذا المنصب . إلا أن حزبنا امتنع عن ذلك بعد اقتناعه إثر الاشتراك فى الوزارة أن الصلاحيات والسلطة التى ستمنح لمرشحه

لن تكون بالشكل الذى تمكنه من ملء هذا المركز الحساس والهام ، ومتى شعرنا بأن هذه الصورة ستتغير إيجابًا فلن نتوانى عن تقديم مرشح لمنصب نائب لرئيس الجمهورية .

١٣ - يجرى تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان .

لم يجر تعديل قانون المحافظات . بل بالعكس هناك تجاوزات مستمرة على القانون المذكور . خاصة من قبل أجهزة الأمن والسلطات المركزية .

١٤ - اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التى تقطنها أكثرية كردية وفقًا للإحصاءات الرسمية التى سوف تجرى ، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية ، وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردى فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانًا لتمتعه بالحكم الذاتى ، وإلى أن تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجرى تنسيق الشئون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظى المنطقة الشمالية . وحيث إن الحكم الذاتى سيتم فى إطار الجمهورية العراقية فإن استغلال الثروات الطبيعية فى هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال .

من ضمن البنود السرية أن يجرى الإحصاء ضمن عام من إعلان البيان ، وأن ينفذ الحكم الذاتى كاملاً بعد أربع سنوات من ١١ آذار .

لم يجر الإحصاء فى موعده المقرر . ومعلوم أن الإحصاء قد أجل بناء على طلب الحكومة ، وعمليات التعريب والتبعيث مستمرة منذ ذلك الوقت وبشتى الوسائل ، وأن هذه العمليات كانت السبب الأول والأساسى فى نسف الثقة وخلق الصدامات ، وهى بمثابة حرب غير معلنة على الشعب الكردى ، وما من شك فى أن تحديد المنطقة الكردية سيساهم فى حل الكثير من المشاكل بين الجانبين ، وكلما ابتعد أمد تحديد المنطقة الكردية كلما ابتعد الحكم الذاتى عن المنال الذى اتفق على إنجازه خلال مدة أقصاها أربع سنوات .

١٥ - يساهم الشعب الكردى فى السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق .

إن السلطة التشريعية القائمة هى مجلس قيادة الثورة الذى لا يساهم فيه الأكراد ، وهذا يعنى حرمان القومية الكردية من أهم ركن من أركان المساهمة فى الحكم ، ولم تتخذ الترتيبات اللازمة لإقامة المجلس الوطنى الذى من المفروض أن يساهم فيه الأكراد بنسبة السكان لحد الآن .

التزامات الحزب الديموقراطى الكردستانى بموجب بيان آذار :

أما فيما يتعلق بالتزامات الحركة الكردية حتى وإن كانت غير مكتوبة . فمن المعلوم أن النقطة الأساسية منها كانت المساهمة فى إعادة الأوضاع الطبيعية إلى المنطقة وتوطيد السلطة المركزية ، وبهذه الروحية ووفق هذا المفهوم عمل الحزب الديموقراطى الكردستانى بالتعاون مع الحكومة من أجل سيادة القانون والنظام وسيادة مؤسسات الدولة ، فأعيدت الإدارات المحلية إلى المناطق التى خلت منها ، وفتحت الطرق العامة وأعيد فتح مخافر الشرطة التى أغلقت فى سنوات القتال ، وساد جو من الهدوء والصفاء وتناسى أحقاد الماضى تجاه الذين رفعوا السلاح ضد قومهم فى الماضى ، وعاد أفراد البيشمة ركة من القوات المسلحة إلى وحداتهم السابقة ، وتم تشكيل حرس الحدود ، وحلت مؤسسات الثورة الكردية كمجلس قيادة الثورة ومكتبها التنفيذى والقسم العدلى والقسم العسكرى والقسم الإدارى والصحة والتعليم وتنظيمات الهيئات السبقة ، وسرح البيشمة ركة - حسب الاتفاق مع الحكومة - وأزيلت كافة نقاط السيطرة ، ولقد سادت هذه الروح أكثر من سنة كاملة ، ونحن لا ندعى هنا بأننا أوفينا بجميع التزاماتنا. حيث إن ذلك مرهون بتعاون صادق ومخلص بين الطرفين .

١٦ - رأينا فى الشروط الـ (٣١) الواردة فى مذكرة القيادة القطرية لحزب البعث العربى الاشتراكى ، والتى يؤكد حزب البعث أن بدء علاقات جديدة كالتى نشأت بعد ١١ آذار يتوقف على تطبيقها أن الشروط رقم (١، ٦، ٧، ٨، ٩، ٢٠، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٢٨) هى شروط عامة ينبغى على الطرفين الالتزام بها . أما الشروط الأخرى فهى شروط خاصة بنا . وترتب آثارًا والتزامات على حزبنا فقط .

إن الشرط الأول يخص سيادة القانون ومؤسسات الدولة الدستورية ، وإننا فى الوقت الذى نؤيد المبادئ الواردة فيه نؤكد أن أى نقص فى تطبيقه يدل على استمرار

الأحوال الشاذة ، وأن بدون ذلك سوف لن يكون هناك سلام حقيقى ، وفى تقديرنا أنه يجب أن يكون مطلب الحكومة الرئيسى ، وهو مطلب عادل نحرص على تنفيذه .

وإننا فى الوقت الذى لا نبرئ أنفسنا وننزه جميع منتسبينا لكننا فى الوقت ذاته نعتقد أن سيادة القانون تستوجب أن تتعامل الأجهزة الحكومية مع المواطنين وفق القانون ونقول مخلصين إن الكثير من حوادث الخروج على القانون إنما حدثت نتيجة لسوء استعمال القانون أو تجاهله من قبل المسئولين .

وبهذه المناسبة نود أن نبين أننا سرنا بخطى حثيثة بعد ١١ آذار فى اتجاه تعزيز سيادة مؤسسات الدولة والقوانين والأنظمة ، وإننا إذ نعلن استعدادنا لمكافحة أى خروج على سيادة القانون ومؤسسات الدولة لا نخفيكم أن التطبيق العملى لذلك مرتبط بالعمل على بناء الثقة وعودة الأمور إلى مجاريها الطبيعية ، وتحقيق المشاركة الحقيقية للقومية الكردية فى الحكم ، واستئناف مسيرة آذار نحو تنفيذ الحكم الذاتى ، وسنعلق بإيجاز على الشروط العامة التى تتعلق بالجانبين .

فبالنسبة إلى الفقرة (٦) التى تطالب بإدانة الاغتيالات السياسية ، أليست السلطة المسؤولة عن سن القوانين وتشريعها وتنفيذها ، والمسؤولة الأولى عن حماية أرواح المواطنين وفق جميع الشرائع أولى من غيرها بأن تتجنب الاغتيالات السياسية ؟ ولدينا أدلة وأمثلة كثيرة تؤكد أن السلطة تبيح لنفسها حق اغتيال من تعتبرهم خصومها . سواء أكانوا فى الجنوب أو الشمال أو فى العراق أو خارجه ، وأن هذه الظروف قد خلقت حالة من عدم الاطمئنان والقلق لدى المواطنين ، وهى أحد الأسباب الجذرية التى تجعل المواطنين يقفون موقفًا سلبيًا حتى من بعض إجراءات الحكومة الإيجابية ، وإننا نعتقد أن الإقلاع عنها سيوفر على الحكومة وعلى المجتمع جهودًا ومتاعب كثيرة .

وبخصوص الفقرة (٧) فإننا نؤيدها تمامًا ، ونؤكد على احترام الحقوق والحريات التى كفلتها القوانين لأبناء الشعب على قدم المساواة ودون تفريق أو تمييز .

وحول الفقرة (١٠) فقد عملت أجهزة الأمن والاستخبارات بمعزل عن الإداريين الذين عينوا بعد ١١ آذار ، ومع هذا فلم يتصد أحد لأعمالهم حتى باشروا بتدبير المؤامرات والاغتيالات، ومحاولة شراء الذمم حتى من أنصار الحزب الذى أريد التحالف

معه ، وأن الإجراءات اتخذت بهذا الصدد من جانب منتسبى حزبنا تدخل ضمن إطار الأعمال الوقائية ، وفى بعض الأحيان اضطرتهم هذه الأعمال إلى المقابلة بالمثل فعلاً .

وأما بخصوص الفقرة (١١) التى تقول (التزام حزبكم بعدم الاعتداء على العناصر المؤيدة للثورة ، وعدم خطف وتعذيب وقتل المواطنين) إن هذا هو بالضبط ما يطلبه حزبنا من حزب البعث العربى الاشتراكى ، ولابد وأنكم تعلمون بأن مواطنينا من جميع الاتجاهات دون استثناء قد اختطفوا وعذبوا وقتلوا فى قصر النهاية وغيره من سجون الحكومة ، وأن العديد من منتسبى حزبنا قد ذهبوا ضحية هذه الأساليب النادرة فى العالم المعاصر ، وأن الموصوفين بالعناصر المؤيدة للثورة ، والتى ألقى القبض عليها من قبل أجهزة الحزب الديموقراطى الكردستانى هم فى الحقيقة تلك العناصر التى كلفت من قبل أجهزة الأمن للقيام باغتيالات أو تخريبات أو افتعال أزمات فى المنطقة الكردية، وإننا على استعداد لإجراء تحقيق شامل فى ذلك ، وبالنسبة إلى الطرفين .

وأما بخصوص التزام كافة الإداريين المحسوبين على حركة حزبنا بتطبيق القوانين والأنظمة الواردة فى الفقرة (١٤) نعتقد أنهم فعلاً يقومون بذلك ، وفى كثير من الأحيان فى ظروف صعبة للغاية ، هذا مع عدم إنكارنا لوجود تقصير فى هذا المجال من قبل بعض الإداريين بسبب الظروف المتوترة التى أحاطت بتطبيق اتفاقية آذار ، وقد ذهب بعضهم ضحايا هذه الظروف والأزمات ، ومن جهة أخرى نأسف إذ نقول إن الحقوق القومية للأكراد ، والتى أقرها مجلس قيادة الثورة تحارب فى التطبيق من قبل المسؤولين فى المناطق التى يديرها مسئولون من حزب البعث العربى الاشتراكى .

وعن الفقرة (١٩) التى تطلب الاتفاق على إبعاد العناصر الإدارية التى عينت بناء على طلب حزبنا ، ولم تخضع أو تنفذ أوامر السلطة المركزية ، نرجو أن تبينوا لنا ما هى أوامر السلطة المركزية التى لم تنفذها هذه العناصر ، وأننا نؤيد أى إجراء عادل تتخذه الحكومة ضد المقصرين منهم عربًا كانوا أم أكرادًا .

وبالنسبة إلى الفقرة (٢٠) التى تنص على (إعادة جميع النازحين الأكراد إلى أماكنهم . سواء نزحوا قبل ١١ آذار أم بعده) نقول إن السلطات والجهات المختصة رفضت إعادة الأكراد إلى القرى التى أجبروا على تركها كما أسلفنا سابقًا .

وأما بخصوص عودة العشائر التى نزحت من قضاء عقرة بعد عودة السلام إلى البلاد ، فقد عملنا جهدنا وفق اتفاق مكتوب على إعادتهم ، ولكن الطريقة التى أعيدوا بها من قبل أوساط معينة فى السلطة كانت مخالفة للاتفاق . حيث زودوا بالمال وبكميات كبيرة من الأسلحة ، وأجيز ضباط من الجيش لقيادتهم واستحوذوا فور عودتهم على قرى وأملاك الآخرين ولم يضيعوا الفرص لخلق الفتن مما اضطر المئات من العوائل المستقرة هناك على النزوح ، ولا نعتقد أن إعادتهم وفرضهم على الآخرين بقوة السلاح سيكون مقبولاً لدينا فى أى وقت من الأوقات ، وإننا سنكون فى عون كل الذين يرغبون فى العودة والعيش كمواطنين . وقد عاد بالفعل الألوف من العوائل بهذه الطريقة ، وبذلنا كل ما فى وسعنا لمعونتهم وسكانهم ، ونعتبر ذلك واجبًا وطنيًا وإنسانيًا من واجباتنا .

وبخصوص الفقرة (٢١) نؤيد رأيكم كليًا فى ضرورة عدم التدخل فى شئون الحكم اليومية من قبل أية جهة كانت ، ونرى أن يكون ذلك شاملاً لعموم العراق .

وحول الفقرة (٢٢) التى تتضمن اقتراحًا بتشكيل (هيئة قضائية من حكام معروفين بنزاهتهم واستقامتهم) ، وتحظى هذه الهيئة بتأييد القوى الوطنية ، وتأخذ على عاتقها مهمة التحقيق فى جميع القضايا التى تخص أمن الدولة فى المنطقة الشمالية نطالب بتشكيل هذه الهيئة على الفور .

وحول (إطلاق سراح جميع الموقوفين فى سجون حزبنا ومعتقلاته) الواردة فى الفقرة (٢٣) من مذكرتكم ، إننا موافقون ، وعلى أن يشمل العراقيين وبدون استثناء ، ونرجو أن تعلموا أن المشار إليهم هم من الذين أرسلوا المتفجرات أو تآمروا على حياة قادة حزبنا ، أو قاموا بتخريبات فى مختلف مناطق كردستان وبتوجيه من بعض أجهزة حزبكم .

إننا نطلب من القيادة القطرية لحزب البعث العربى الاشتراكى أن تضع نفسها مكاننا ، وتتمحص الفقرتين (٢ و ٥) الواردتين فى المذكرة وتسأل نفسها هل بالإمكان قبول هذين المطلبين فى آن واحد ، فمن جهة يعطى حزبكم الحق لنفسه أن يتصل بكل من هب ودب فى كردستان . وقد كانت هذه الاتصالات حتى الآن مساع ومحاولات وأموال وأسلحة لإضعاف حزبنا ، ومن جهة أخرى تطلبون من الحزب الديموقراطى الكردستانى أن يمتنع عن إجراء أية اتصالات مع أية فئة أخرى ! وأما القول بأن من

يتصل بهم حزب البعث تقدميون ، ومن يتصل بهم الحزب الديموقراطى الكردستانى رجعيون وأعداء للثورة فلا يتجاوز التسميات لغرض التبرير ، وعلى كل حال فإن هدف الفقرتين هو واحد ، وهو عزل الحركة الكردية وتفتيتها ، وخلق مراكز قوى عديدة فى كردستان . والواقع أن علاقاتنا مع القوى الوطنية العراقية ليست بنت اليوم ، وإنما نمت وتطورت منذ تأسيس حزبنا وحتى يومنا هذا ، وعلاقات الحكومات المتعاقبة مع العناصر المعادية لطموح القومية الكردية ليست بنت اليوم أيضًا كما لا يخفى عليكم حتمًا ، وجدير بالذكر أن مساهمتنا بوزراء فى السلطة وبأعضاء فى السجون والمعتقلات والتعذيب والترهيب . بالإضافة إلى التجاوزات الأخرى وضعنا فى موقع حرج للغاية ، ولكن حرصًا على المصلحة العامة والوحدة الوطنية وعدم تدهور الأوضاع إلى الأسوء أبقينا وزراءنا فى الحكومة رغم الأزمات العميقة التى مرت بها علاقاتنا .

وبخصوص الفقرة (١٢) فإن حزبنا كان ولايزال ضد مبدأ الاحتكار ، وقد كانت هذه سياسته قبل ١١ آذار فى جميع المؤسسات الشعبية والرسمية التى يؤخذ رأيه فيها. ولم يجبرنا أحد أن نقدم وزيرين غير حزبيين من مجموع خمسة وزراء بعد ١١ آذار مباشرة، ثم إن هناك مبدأ التشاورر الذى أقر فى بيان آذار ، والذى ندعو إلى الالتزام به فى حين أن الحكومة هى التى تجاهلته فى الآونة الأخيرة ، كما ولم تطبقه أصلاً فى المناطق التى فيها أقليات قومية من غير الأكراد ، وإذا ألقينا نظرة على الأجهزة الإدارية حتى فى المحافظات الثلاث التى وضعت فيها إدارات كردية نجد أن ما يقرب من نصف المسؤولين المباشرين فى هذه الأجهزة هم ليسوا أعضاء فى حزبنا ، وأما على نطاق التمثيل فى الأجهزة المركزية فإننا فى الوقت الذى نعتز بكل وطنى مخلص يخدم شعبه فإن تعيين معظم الموظفين البارزين فى هذه الأجهزة قد تم دون استشارة حزبنا ، وهم قلة على كل حال ، وقد وقفنا منهم عمومًا موقفًا إيجابيًا ، وإذا كان تعاون حزبنا مطلوبًا من قبل الحكومة فإن هذا التعاون يتطلب المشورة فى مثل هذه الأمور أيضًا . لقد وقفنا فى الماضى ، وسنقف فى المستقبل أيضًا ضد إسناد المناصب الحساسة إلى الأكراد الذين يعادون طموح قومهم ويحاربون شعبهم ، ومن ناحية أخرى نرى أن من حقنا أن نعارض تعيين الموظفين الأساسيين فى كردستان دون استشارة حزبنا . الأمر الذى أقره بيان ١١ آذار .

وأما بصدد الفقرة (١٣) فلا يبنى حزبنا سياسته على أساس خصوصية مصالحه الذاتية بمعزل عن مصالح البلد الأساسية ، ولكن قلما يستجاب إلى حقوق الشعب الكردى دون مطالبة ، وقلما تعامل كردستان والأكراد بصورة منصفة . حيث تضطر إزاء ذلك إلى المطالبة ، وفى بعض الأحيان بإلحاح . لأن الشعب يلح فى المطالبة . الأمر الذى قد يبدو للبعض بالصورة المذكورة فى الفقرة المشار إليها أعلاه ، وإزاء كل مثل يذكر عن (خصوصية المصالح) نستطيع ذكر عشرات الأمثلة الصارخة عن الغبن الذى لحق ويلحق بالأكراد يوميًا ، وإنه لغبن مضاعف أن يطلب إلينا السكوت على الغبن .

وحول التزام حزبنا بمنع حالة التسلح فى جميع المناطق التى يقطنها الأكراد الوارد فى الفقرتين (١٥ و ٢٥) فإننا نتفق معكم على ضرورة تطبيقه ، وسيكون نتيجة مباشرة لعودة العلاقات الطبيعية فيما بين حزبينا ، وإذا كان منتسبو حزبنا يحملون الأسلحة فى القرى والأرياف فإن حزبكم يوزع الأسلحة على منتسبيه وأنصاره فى كافة أنحاء البلاد . وأما فى المناطق الكردية التى فيها أقليات قومية فتوزع الأسلحة على كل من يقبل استلامها . خاصة الذين يعادون حزبنا ويتدربون رسميًا عليها ، وقد ساهم ذلك فى خلق حالة التوتر التى نراها اليوم .

وأما الفقرة (١٨) التى تعتبر مقراتنا مفتوحة فى أنحاء العراق للعناصر المضادة للثورة فأمر غير صحيح ومبالغ فيه كثيرًا ، والعناصر التى تسمى بالرجعية والموجودة عندنا سبق أن أعلمناكم عن المساعى والوعود وأوراق عدم التعرض التى منحهم إياها مسئولون كبار فى أجهزة الدولة ، فلماذا هى رجعية إذا كانت عندنا ، وتصبح تقدمية إذا استلمت أوراق عدم التعرض وأتت إلى جانبكم؟ على أن الشىء الذى يجب أن نتفق عليه فى بناء علاقات جديدة طيبة هو عدم قيام أى طرف بتبنى خصوم الطرف الآخر .

إنكم تتهمونا بعلاقات واسعة مع أعداء الحكم فى الداخل والخارج بما فى ذلك جملة اتهامات باطلة لا أساس لها - كما جاء فى الفقرتين (٣ و ٢٨) . إن السبب الرئيسى لهذه العلاقات بأية درجة كانت هو ظروف الأجواء السلبية بين حزبينا ، وأن مفاتيح هذه الأمور هى فى أيدى الحكومة أكثر مما هى فى أيدينا والفترة التى أعقبت بيان آذار وحتى ٢٩ أيلول ١٩٧١ خير دليل على ذلك ، وأما عن التهريب فإننا على استعداد كامل للقيام بمكافحته . علمًا أنه موجود بشكل أو آخر فى كافة المناطق

الحدودية ، وقد تحققت فى السنة الماضية ما يزيد على ثلاثة ملايين دينار من واردات محافظة السليمانية نتيجة مكافحة التهريب ، ومع هذا استمرت الاتهامات ضد إدارة السليمانية بخصوص عدم مكافحة التهريب .

لقد ورد فى مذكرتكم جملة من الشروط التى هى فى الحقيقة اتهامات أكثر من أن تكون شروطًا وأن هذه الاتهامات باطلة ولا تستند إلى أية دلائل واقعية ، وتدخل الفقرات (٤ و٢٦ و٢٧) فى عداد ذلك ، فبالنسبة إلى الفقرة (٤) إننا لم نحارب العناصر الوطنية الإيرانية ، ولم نسلم أحدًا إلى السلطات الإيرانية ، وليس كل الذين تسمونهم عناصر وطنية هم كذلك فعلاً ، فلا تعتبر العناصر الوطنية الإيرانية ذاتها الجنرالين بختيارى وبناهيان عناصر وطنية .

وبخصوص الفقرة (٢٦) التى تطالب (بعدم وضع العقبات أمام تنفيذ قرارات الثورة القاضية بمنح الحقوق الثقافية والإدارية للأقليات) فى أول لقاء لمفاوضات آذار آثار ممثلو حزبنا ضرورة منح الأقليات القومية حقوقها ، وقد انتقض بعض أعضاء وفد حزب البعث لذلك ، ولكن فى تقديرنا ولأغراض تاكتيكية صدرت حقوق التركمان الثقافية قبيل اتفاق آذار ، وقد أيدناها أيًا كان الغرض منها ، وقد صدرت الحقوق الثقافية للناطقين باللغة السريانية أيضًا هذا العام ، وإننا رحبنا بجميعها ، وسندافع عنها وسنساعدهم ضمن إمكانياتنا للتمتع بها ، لأن ذلك ينطلق من مبادئ حزبنا ، وأن شعبنا الذى اكتوى بنار الاضطهاد يقدر تمامًا أهمية حقوق الأقليات التى تربطنا وإياها علاقات جيرة ونضال ومواطنة ، ولا تفوتنا الإشارة بهذه المناسبة إلى أن مشروع ميثاق العمل الوطنى تجاهل الإشارة إلى حقوق الأقليات ، وصراحة أننا نعتبر الحقوق الثقافية للأقليات القومية امتدادًا للإقرار بالحقوق القومية للشعب الكردى ، ولنأتى إلى التطبيق العلمى لهذه الحقوق ، ولنكشف النقاب عن الذى يعيق تطبيقها ، وكما تعلمون فإن العبرة دائمًا بالتنفيذ أكثر مما هى فى الإقرار . فعلى نطاق المدارس التركمانية لم تؤسس مدرسة تركمانية واحدة فى قضاء تلعفر الذى يزيد عدد التركمان فيه على (٧٠) ألف نسمة ، وأما فى كركوك فقد قلصت المدارس التركمانية فى السنة الأولى من عمرها من حوالى مائة مدرسة إلى أربعين مدرسة ، وقد جرت جملة قمع واسعة أثناء تلك العملية قتل على إثرها أحد الأشخاص ، ولم تراع هذه الدراسة الناشئة بأى شكل

من الأشكال ، ولم تزود هذه المدارس بالكتب المدرسية فى الوقت المناسب ، وقام أكثر من جهاز حكومى ببث الدعاية ضد الدراسة التركمانية ، وكانت النتيجة أن المئات من أولياء أمور الطلبة شعروا أن مستقبل أبنائهم مهدد بالخطر فنقلوهم من المدارس التركمانية إلى المدارس المشمولة بالدراسة العربية ، وأن الدراسة التركمانية على وشك الانهيار الكامل فعلاً ، وأما فى ديالى فلم تؤسس مدرسة تركمانية واحدة ، فمن الذى يحارب تنفيذ حقوق الأقليات؟ نحن أم أجهزة الحكومة وحزب البعث العربى الاشتراكى؟

وجدير بالإشارة هنا أن قرار حقوق الناطقين باللغة السريانية قد أهمل ضرورة تعلم هؤلاء المواطنين اللغة الكردية فى حالة تواجدهم فى كردستان ، وإنما نص على تعلم اللغة العربية فقط ، وأما قرار مجلس قيادة الثورة الذى يخص تشكيل وحدات إدارية للمناطق التى تسكنها الأقليات القومية فلنا عليه ملاحظة أساسية . حيث إننا نرى أنه من الحق والعدل والموضوعية أن تحدد أولاً منطقتى القوميتين الرئيسيتين فى العراق ، وهما القومية العربية والقومية الكردية أولاً ، ومن ثم يجرى تحديد مناطق الأقليات ضمن هاتين المنطقتين ، وأى إجراء مخالف لذلك لا نرى فيه إلا محاولة لتقليص المنطقة الكردية تحت ستار تحديد مناطق الأقليات .

وأما حول الفقرة (٢٧) التى تقول (عدم عرقلة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى بأى شكل من الأشكال) كما أسلفنا فى مكان آخر من هذه المذكرة أن حزبنا هو الذى اقترح أن يكون الحد الأقصى لحصة الملاك للأراضى التى تزرع تبغًا (٣٠) دونما ، ومن ثم أصبح (٤٠) دونما ، ومع هذا فإن نسبة عالية من الفلاحين ستبقى دون أرض ، ويصعب حل مشاكلهم دون تنفيذ مشاريع الرى والتصنيع على نطاق واسع ، إن حزبنا كان مع الإصلاح الزراعى دومًا ، ولم ولن نساهم فى عرقلة تنفيذ قانونه ، وإن ذكر هذه القضية باستمرار يدخل أيضًا فى عداد محاولات إلصاق التهم بحزبنا ، ومن الناحية السياسية فإن رؤساء المرتزقة الذين جندتهم الحكومات المختلفة ضد شعبنا هم كبار الإقطاعيين فى كردستان - أمثال رؤساء وشيوخ الهركية والسورجية وغيرهم ، ومن حيث التطبيق العملى فقد بقيت إدارة محافظة السليمانية تشكو لمدة طويلة من قلة الكادر الفنى الذى بدون توفره يصعب تطبيق القانون بسرعة ، وبناء على إلحاحنا استجيب لهذا الطلب ، وأما فى المناطق المختلفة فيستخدم قانون الإصلاح الزراعى وتوزيع الأراضى كوسيلة

للضغط على الأكراد لتغيير الواقع القومى ، والإصلاح الزراعى مهمة ديموقراطية وعندما توضح فى إطار عنصرى تفقد هذه المهمة محتواها ، وتتحول إلى وبال على الفلاحين ، وتكون سببًا للحقد والضغينة والتناحر ، وتوزيع أراضى مقاطعة عين الغزال الكردية على عشائر البومتيوت وقضية شراء القرى الإحدى عشرة فى داقوق وزراعة أراضى قرى دبس الكردية بالتراكتورات الحكومية بعد أخذها من أصحابها الأكراد كلها نماذج حية على ما نقول ، ولا يمكن تغطيتها باتهامنا بعرقلة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى .

ورد فى الفقرة (٢٤) من مذكرتكم (تسليم الأسلحة الثقيلة إلى السلطة) لقد نصت المادة (١١) من اتفاقية آزار على تسليمها فى المراحل الأخيرة من تنفيذ البيان ، نعتقد أنكم تشاركوننا الرأى أننا مازلنا بعيدين عن تنفيدذ المراحل النهائية من الاتفاق . بالرغم من أننا نقترب من المدة النهائية المقررة لتنفيذه ، ومع هذا فقد سلمنا بالفعل -كما أسلفنا- وجبة من السلاح الثقيل - أى المدافع وجهاز إذاعة كإشارة لحسن النية ، وإذا وجدها البعث قديمة فإن جميع أسلحتنا قديمة .

وواضح أن مطالبتنا بتسليم الأسلحة الثقيلة الآن هو خروج على اتفاقية آذار .

وبخصوق الفقرة (٢٩) الخاصة بحرس الحدود نود أن نبين ثمة فرقًا بين مفهومنا ومفهوم بعض الإخوان فى الحكومة حول حرس الحدود . ونظن أن الذين ساهموا فى صياغة اتفاقية آذار من قادة حزب البعث العربى الاشتراكى يعلمون أن الفكرة الأساسية من إقامة حرس الحدود كانت توفير ضمان الأمان بالنسبة إلى شعب تعرض للاضطهاد والحرب لمدة عشر سنوات . فى حين يرى بعض المسئولين أن الهدف من تشكيل حرس الحدود عو إعاشة منتسبة وحسب .

وإن حرس الحدود قوة محلية . لذلك لا يسعنا الموافقة على ربطهم بوزارة الدفاع . وإننا نطالب بتشكيل قيادة لها بصيغة آمرية ، أو مديرية ترتبط بوزارة الداخلية ، وتشرف على تنظيم وتدريب وتفتيش أفواج الحرس . وكذلك نأمل أن تجدوا حلاً لمشكلة قيادات الأفواج التى لم تحل باستثناء تعيين أمراء الأفواج ولا نرى أى مبرر لتغيير أماكن الأفواج التى تم الاتفاق عليها . ونعتقد أن تشكيل قيادة لحرس الحدود وحل مشكلة قيادات الأفواج الإدارية والمعاشية سيسهل تنفيذ مقترحاتكم الأخرى التى نتفق معكم حول ضرورة تنفيذها وهى :

(أ) تعيين ضباط وضباط صف من الأكراد العاملين فى الجيش العراقى نتفق معًا على تعيينهم لكى يقوموا بتدريب أفراد الحرس .

(ب) خضوعهم للأنظمة والقوانين العسكرية المرعية .

(جـ) عدم السماح لهم بارتداء ملابس البشمركة .

(د) عدم السماح لهم بالنزول إلى المدن مصطحبين أسلحتهم .

(هـ) خضوعهم للتدريب .

(و) خضوعهم للتفتيش من قبل قيادة حرس الحدود بدلاً من (أمراء ألوية الجيش) .

(ز) عدم السماح لأمراء الأفواج بترك أفواجهم إلا بعد موافقة قيادة حرس الحدود بدلاً من (آمر اللواء المسئول) .

وأما بالنسبة إلى الفقرة (٣٠) التى تقول (السماح لجميع القوى الوطنية والتقدمية التى تدعم الثورة بأن تمارس نشاطها بحرية . فإذا كانت « الديموقراطية للعراق » شعارًا ترفعونه باستمرار فينبغى والحالة هذه أن تكون الديموقراطية فى كردستان فى مقدمة الشعارات التى ترفعونها وتطبقونها) .

لقد رفعنا شعار الديموقراطية للعراق والحكم الذاتى لكردستان قبل ١١ آذار وقبل أن يأتى حزب البعث العربى الاشتراكى إلى الحكم . والواقع رفعنا هذا الشعار منذ السنوات الأولى للثورة الكردية ، وقد كان ولايزال يعبر عن حاجة الشعب العراقى بعربه وكرده ، لا بل إنه يمثل أحد طموحاته الأساسية ، وأننا لا نرفع هذا الشعار للمزايدة أو للمناقصة ، ولم نستثن كردستان من شعار الديموقراطية . لا بل يتفق معظم المراقبين أن كردستان أنضج للتطبيقات الديموقراطية من باقى أنحاء العراق ، والسبب فى ذلك يعود حسب اعتقادنا إلى سياسة حزبنا السليمة المبنية على توجيهات رئيسه البارزانى ولنأتى إلى التطبيق العملى لهذا الشعار .

نعتقد أننا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن التأييد الأصيل والثابت الذى يحظى به الحزب الديموقراطى الكردستانتى لا يضاهيه تأييد أى حزب أو فئة أخرى فى كردستان وخارجها . كما وأن الحرية التى تتمتع بها الفئات السياسية الأخرى فى كردستان لا تشوبها شائبة ، وقد نجا الألوف من قادة وكوادر وأعضاء الأحزاب الوطنية

الأخرى عربًا وأكرادًا بحياتهم عبر السنوات العشر الماضية ، وذلك بقدومهم إلى المنطقة الكردية .

فما هو المقصود بالقوى الوطنية والتقدمية ؟

فإذا كان المقصود حزب البعث العربى الاشتراكى ، فلم يكن لحزب البعث جذور بين صفوف الشعب الكردى ، والسبب واضح فإن مجمل شعاراته وتاريخه يتعلق بطموح القومية العربية ، ولسنا بطبيعة الحال ضد أية عقيدة أو رأى طالما يلتزم حاملوه ببثها بالطرق الاعتيادية . وأما أن يزود البعض بالمال والسلاح ، وأن يستخدموا نفوذ السلطة فى الاعتداء على حقوق المواطنين وسجنهم وإرهابهم وتوزيع مغانمها على المؤيدين من المرتزقة فهذا هو الذى قاومناه وسنقاومه ، لأنها ليست ممارسات حزبية . بل أعمال ابتزاز وارتزاق . وهذا بالضبط الذى حدث بالنسبة إلى ما سمى (بجبهة تحرير كردستان) التى خصص لأعضائها رواتب شهرية ، واتخذت من مقر لجنة السلام السابق مقرًا لها ، وارتبطوا بأجهزة الأمن مباشرة . بحيث كانت البيانات تكتب وتطبع من قبلها مباشرة وكان من باكورة أعمال هذه (الجماعة) إرسال المتفجرات على شكل هدايا إلى أحد مسئولى حرس الحدود وآخرين من الحركة الكردية . ولابد أن نضيف أن الديموقراطية لا تعنى حرية العمل للأحزاب فقط . بل تشمل كذلك إطلاق الحريات الديموقراطية ، وإقامة الحكم على أساس مجلس تشريعى منتخب ومجلس تنفيذى مسئول أمامه. **لقد ورد اتهام فى المذكرة مفاده بأننا نتصدى لمنظمات حزبكم فى المنطقة الكردية فى الوقت الذى تمارس فيه منظماتنا الحزبية فعالياتها بحرية فى مناطق العراق الوسطى والجنوبية . إن منظمات حزبنا فى مناطق العراق الوسطى والجنوبية تعمل بين صفوف الأكراد فقط فى المناطق المذكورة ، وليست لدينا أية تحفظات على فعاليات حزب البعث بين العرب القاطنين فى المنطقة الكردية. إلا إننا ننظر بعدم الارتياح إلى فعاليات حزبكم بين الأكراد . خاصة لأنكم لا تلجأون إلى اتباع الأساليب السياسية فى العمل بينهم ، وقد سبق وتطرقنا إلى هذه الأساليب فى مكان آخر من هذه المذكرة** . وأما بالنسبة إلى الفقرة (٣١) الخاصة بتحديد وتوحيد المنطقة الكردية والواردة ضمن شروطكم . فى الحقيقة بمقدور الحكومة إزالة كل العقبات التى تقف فى طريق الإحصاء - إن هى رغبت فى إجراء إحصاء نزيه وعادل - وبعيد عن الضغوط والتأثيرات .

وأما اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث العربى الاشتراكى الخاص بتحديد المنطقة الكردية ، والذى يتضمن توحيد الوحدات الإدارية التى يقطنها الأكراد فقط بعد استحداث وحدات إدارية قومية فى المناطق التى يقطنها الأكراد فينطوى على تقليص المنطقة الكردية إلى أدنى حد ، تحت ستار التوحيد .

وهذه الصيغة ليست جديدة على الإطلاق . فالمناطق المقصودة سبق وأن جرى الاقتراح بتوحيدها وشمولها بنظام اللامركزية عام ١٩٦٣ واقتراح حكام آخرين شمولها بالحكم الذاتى فيما بعد كأساس لحل القضية الكردية . فضلاً عن أن الاقتراح لا ينسجم مع اتفاقية آذار ، التى نصت على توحيد المحافظات والوحدات الإدارية التى تقطنها أكثرية كردية .

فالبون شاسع بين مبدأ الأكثرية الكردية وبين مبدأ الكردية فقط .

ولو قبلت قيادة الحركة الكردية الصيغة المقترحة لما كان هناك إشكال فى إنجازه فى يوم ١١ آذار ذاته . وإذا ألقينا نظرة شاملة على شروط القيادة القطرية لحزب البعث العربى الاشتراكى نرى أنها تنطوى على الرغبة فى تقليص حاد لحجم ومجال عمل الحزب الديموقراطى الكردستانى ، والحركة الكردية . ويتضمن تجريده من مقوماته التى تطورت ونمت عبر تاريخه النضالى الطويل . سواء أكان ذلك على نطاق كردستان أو بصدد علاقاته مع الأحزاب الوطنية والأقليات القومية ، وكذلك فى نطاق الحقوق التى اعترفت القومية الكردية بها فى بيان آذار ، ويقابل ذلك - لا بل يرافقه تقليص مماثل يصحبه إلى المنطقة الكردية ، وهو أمر لا يمكن أن نقره ، ولا نرى هناك مبررا للإصرار عليه من قبل حزب البعث العربى الاشتراكى إذا كان فى النية بناء العلاقات الجديدة على أسس من التضامن والتعاون والثقة المتبادلة والاعتراف بالواقع .

٧ - المستلزمات التى نعتقد أن توفيرها من قبل الحكومة وحزب البعث العربى الاشتراكى يعالج الموقف المتدهور ، ويضع أسسًا راسخة لعلاقات طيبة ومتطورة فيما بيننا ، فى تقديرنا أن المصلحة العامة تتطلب معالجة الموقف المتدهور بسرعة ، ولذلك ارتأينا تجزئة لمعالجة المواضيع الأساسية .

الباب الأول - ويتضمن الفقرات التى تخص معالجة الموقف المتدهور أو إيقافه عند حده على الأقل ، وتهيئة جو طبيعى لمعالجة المواضيع الأساسية .

الباب الثانى - ويتضمن الفقرات التى نعتقد أنه قد آن الأوان لتنفيذها وتقع جميعها ضمن بيان آذار .

الباب الأول يتضمن ما يلى :

١ - إطلاق سراح الموقوفين والمحكومين والمختطفين .

٢ - إيقاف الأعمال المعادية ، والتى تعنى وضع حد للتوقيف الكيفى والاختطاف وعدم توزيع الأسلحة ، والتخلى عن المؤامرات والكف عن إرسال المتفجرات .

٣ - أيقاف الضغوط والاستفزازات فى المناطق الكردية التى تقطنها أقليات قومية. ويعنى ذلك إيقاف جلب الوافدين ، وإيقاف الاعتداءات على منتسبى حزبنا ومنتسبى المنظمات الكردستانية الديموقراطية وخلق جو طبيعى فى هذه المناطق ، ومعاملة المواطنين بالمساواة ، والالتزام بقرار اللجنة العليا لشؤون الشمال فى عدم نقل الموظفين الأكراد من هذه المناطق دون موافقتها السابقة .

٤ - إيقاف الإعلام المعادى ، ومساهمة الإعلام فى تهيئة الجو بصورة إيجابية وطرح الأمور ضمن إطار التعاون .

٥ - التوجه إلى تصفية الأجواء السلبية بين قيادتى الحزبين .

الباب الثانى ويتضمن الفقرات الأساسية :

١ - إيقاف التعريب والتبعيث والإخلال بالواقع القومى فى المناطق الكردية التى تقطنها أقليات قومية وإزالة آثار التعريب . وعدم العمل بين الشعب الكردى من وراء ظهر قيادته ، إذا كان التعاون مع هذه القيادة هدفًا مقصودًا ، لقد سبق وأن أشرنا إلى حالات ونماذج وأمثلة عديدة بخصوص التعريب والتبعيث فى مكان آخر من هذه المذكرة لذلك لا نرى موجبًا لذكرها ثانية هنا .

٢ - إقامة علاقات صداقة وتعاون استراتيجية بين قيادة الحزب الديموقراطى الكردستانى والحركة الكردية من جهة، وقيادة حزب البعث العربى الاشتراكى والحكومة من جهة أخرى ، وفى تقديرنا أن العلاقات المنشودة تنطلق من بيان ١١ آذار باعتبار أن الطرفين اللذين وقعا الاتفاق يستطيعان مواصلة تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها ، وتنطلق العلاقة من مفهوم علاقة شريك فى السلطة وممثل ثانى قومية فى البلاد .

٣ - جعل اللغة الكردية لغة رسمية وفق الأسس المذكورة فى مكان آخر من هذه المذكرة .

٤ - تحقيق مشاركة القومية الكردية فى الحكم ، وبغية إيضاح ذلك نقول : إن الطموح المشروع للقومية الكردية هو التمثيل بنسبة السكان فى السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وقد نصت المادتين (١ و ١٥) من بيان ١١ آذار صراحة على ذلك ، ولسهولة الرجوع إليهما نذكرهما أدناه :

المادة (١) أن مشاركة إخواننا الأكراد فى الحكم ، وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم فى تقلد المناصب الحساسة والهامة فى الدولة كالوزارات وقيادات الجيش وغيرها كانت ومازالت من الأمور الهامة التى تهدف حكومة الثورة إلى تحقيقها . فهى فى الوقت الذى تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان ، وما أصاب إخواننا الكرد من حرمان فى الماضى .

المادة (١٥) يساهم الشعب الكردى فى السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق ، معلوم أن السلطة التشريعية منوطة بمجلس قيادة الثورة فقط . فليس للشعب الكردى أية كلمة فى السلطة التشريعية ، ولا يساهم ممثلو الشعب الكردى فى اتخاذ القرارات ، والقرارات التنفيذية تتخذ من قبل مجلس قيادة الثورة من ناحية أخرى ، وأما بخصوص تطبيق المادة (١) المذكورة أعلاه فإنها مطبقة بصورة جزئية فقط ، ونظرة واحدة إلى الأجهزة الرئيسية فى وزارة الدفاع والنفط والخارجية والعديد من الوزارات الأخرى وأجهزة الأمن والاستخبارات وغيرها تظهر ذلك بوضوح ، إن حزب البعث العربى الاشتراكى يصر على إبقاء مجلس قيادة الثورة بصيغته الحالية ، وإن من حقنا أن نطالب الحكومة بإيجاد صيغة لتحقيق المادة (١٥) من بيان آذار ، وقد يكون إقامة مجلس وطنى متمتع بالصلاحيات التشريعية الكاملة بحيث لا يصبح أى أمر قانونًا دون المرور عليه مساهمة فى حل هذه المشكلة ، وإن مشاركة الأكراد فى اللجنة العليا لشئون الشمال المتمتعة بصلاحيات مجلس قيادة الثورة بخصوص القضية الكردية تعد مساهمة أخرى فى هذا الموضوع .

وإقامة مجلس الوزراء . خاصة بعد مساهمة اتجاهات عدة فى الوزارة له أكثر من مبرر . وإننا على استعداد لدراسة أية صيغة يتقدم بها حزب البعث العربى الاشتراكى

لتحقيق مساهمة القومية الكردية فى الحكم . وأما إبقاء الأمور على حالها وعدم ممارسة القومية الكردية لحقها الطبيعى فى السلطة التشريعية أمر ليس بالإمكان قبوله .

٥ - تحديد وتوحيد المنطقة الكردية بموجب اتفاقية آذار كان من المفروض تحديد وتوحيد المنطقة الكردية خلال عام ١٩٧٠ فمن حقنا أن نطالب بتحقيقه بعد مرور ثلثى المدة القصوى المقررة للحكم الذاتى .

ولتحقيق ذلك لابد من خلق وضع طبيعى فى المناطق المختلف عليها ، وتحقيق إدارة مشتركة ، وإزالة آثار أية عملية جرت للإخلال بالواقع القومى فيها . وإن مبدأ الإحصاء هو الذى جرى الاتفاق عليه ، وهو قائم بالنسبة لنا .

والحزب الديموقراطى الكردستانى على استعداد لدراسة أى اقتراح بناء يتقدم به حزب البعث العربى الاشتراكى لمعالجة الموضوع .

٦ - وضع تخصيصات عادلة لكردستان فى المناهج الاستثمارية والخطة الخمسية.

لقد بينا فى باب (ما نفذ وما لم ينفذ من بيان آذار) أن حصة الفرد فى كردستان هى أقل بشكل ملموس من حصة الفرد فى نطاق القطر ، وإن حصة كردستان هى أقل من نسبة سكانها فى الخطة الخمسية والمناهج الاستثمارية . فضلاً عن التخلف الذى أصاب المنطقة بسبب ظروف القتال المؤسفة . ولقد وضعنا أسسًا ومشاريع فى المناهج الاستثمارية الماضية ، ولكن لم يؤخذ بمعظمها ونحن على استعداد لوضع الدراسات والمشاريع بالنسبة إلى المناهج الاستثمارية القادمة بعد تقديم المعلومات من قبل الأجهزة المختصة ، وسنبدى المقترحات باستمرار ، نأمل الأخذ بها بغية تطوير المنطقة الكردية أسوة بالمناطق الأخرى من البلاد . ونود الإشارة هنا إلى أننا لمسنا فى الأشهر الأخيرة روح العدالة فى استثناء المشاريع الخاصة بالمنطقة الكردية من سياسة التقشف ، من لدن رئيس مجلس التخطيط ورئيس الهيئة التوجيهية، وهى الروح التى يجب أن تسود .

٧ - تعيين رؤساء أجهزة المخابرات فى المنطقة الكردية بالتشاور، وقبول نسبة عادلة من الطلبة الأكراد فى الكليات العسكرية والشرطة والطيران والبعثات والزمالات.

سبق وأن أشرنا بإسهاب إلى الغبن الكبير الذى لحق ويلحق بالطلبة الأكراد وبالقومية الكردية من جراء عدم القبول فى هذه المجالات إلا بنسبة ضئيلة ، وأن مطالبتنا بتصحيح هذه السياسة من حقنا وواجبنا ، إننا نأسف إذ نقول إن الأجهزة المذكورة ليست فقط خالية من العناصر التى تعطف على القومية الكردية . لا بل إنها أخذت على عاتقها مهمة محاربة الحركة الكردية فى كافة أرجاء المنطقة الشمالية ، وفضلاً عن أجهزة الأمن الاعتيادية هناك منظمتان متخصصتان لهذا الغرض ، وهما مديرية أمن المنطقة الشمالية ، ومنظومة استخبارات المنطقة الشمالية ، ومقرهما فى كركوك .

٨ - تحديد موعد وصيغة الحكم الذاتى .

من المعلوم أن المدة القصوى لتحقيق الحكم الذاتى هى أربع سنوات ، وكان من المفروض أن توحد المنطقة الكردية خلال السنة الأولى من البيان كما أسلفنا ، وأن (تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية ، وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردى فيها لمجمل حقوقه القومية ضمانًا لتمتعه بالحكم الذاتى) كما جاء فى المادة (١٤) من البيان ، لم ينفذ شىء من الذى جاء فى هذه الفقرة ، وحتى لو بوشر الآن باتخاذ الإجراءات لتحديد وتوحيد المنطقة الكردية ، ووضع الأسس والصيغ للحكم الذاتى فإن تنفيذها سيستغرق من الوقت بحيث نقترب من المدة القصوى المقررة وهى أربع سنوات ، نقترح أن يقدم كل من حزب البعث العربى الاشتراكى والحزب الديموقراطى الكردستانى صيغة الحكم الذاتى ، والحكم الذاتى فى جوهره هو إقامة كيان قومى ضمن الوحدة الوطنية .

٩ - إيجاد حل لمشكلة الأكراد المحرومين من الجنسية العراقية من الفيليين والكويان والأومريان وغيرهم ، وذلك بمنحهم الجنسية ، والسماح للذين أخرجوا خلافًا للضوابط التى تم الاتفاق عليها بالعودة إلى وطنهم ، وأن حل هذه المشكلة بهذه الصيغة معناه فسح المجال أمام هؤلاء المواطنين لتأدية واجبات المواطنة بصورة كاملة ، والتمتع بحقوقها فى الوقت ذاته ، وهى مشكلة وطنية وإنسانية لا يجوز تركها أو إهمالها .

١٠ - إكمال التحقيق فى مؤامرتى ٢٩ أيلول ١٩٧١ و ١٥ تموز ١٩٧٢ اللتين استهدفتا حياة رئيس الحزب الديموقراطى الكردستانى ، ومعاقبة الذين يثبت التحقيق

إدانتهم ، وأن من شأن ذلك أن يساهم فى بناء الثقة ، فضلاً عن أهميته من حيث العدالة وسيادة القانون .

١١ - لجنة السلام ومتابعة تنفيذ بيان آذار . لم تمنح لجنة السلام أية صلاحيات منذ تأسيسها ، وإنما رئيسها هو الذى منح الصلاحيات فى فترة ما ومن ثم سحبت ، وليس من شك أن اللجنة قامت بنشاط كبير خلال العام الأول من عمرها ، ولكن طابع عدم التكافؤ هو الذى ساد حتى فى تلك الفترة ، واللجنة مشمولة منذ مدة ، والحالة هذه انعكاس للعلاقة فيما بين حزبينا إلى حد كبير . إننا نقترح إعطاء الصلاحيات الكافية إلى لجنة السلام لتتمكن من متابعة تنفيذ البيان فعلاً . وأن يوضع لها نظام داخلى يبين أسلوب عملها ، وقد سبق أن قدمنا مسودة نظام داخلى للجنة السلام .

لقد ركزنا فى مطالبنا على النقاط الأساسية الواردة فى بيان ١١ آذار التاريخى يحدونا الأمل أن تنفيذها سيجعل تنفيذ الفقرات الأخرى من البيان أمرًا طبيعيًا وسهل المنال . وإننا إذ نؤكد على أن تنفيذ مطالبنا هذه يحتاج إلى جو طبيعى وعلاقات تعاون جيدة نود أن نبين فى الوقت نفسه أن تنفيذها كفيل ببناء الثقة وصرح التعاون الوحيد .

أيها الأخـوة :

إننا فى الوقت الذى نعرض فيه هذه المشاكل التى نشكو منها بمثل هذه الصراحة والوضوح ، نؤكد استعدادنا الكامل مرة أخرى لتنفيذ الالتزامات المترتبة علينا وفقًا لاتفاقية آذار . ولا نعتبر النقاط التى أوردناها حقائق نهائية غير قابلة للبحث والمناقشة، ونعتقد أن الربط بينها وبيننا هو عادل من شروطكم سيقودنا فى النهاية إلى خلق الظروف الإيجابية لإحداث تطور إيجابى وجذرى فى العلاقات بيننا ، واستئناف المسيرة المشتركة لبناء سلم وطنى وطيد فى ربوع بلادنا ، وتحقيق أهداف شعبنا فى الحرية والتقدم الاجتماعى ، وتعزيز الوحدة الوطنية . وتقبلوا فى الختام تحياتنا الأخوية .

المكتب السياسى

للحزب الديموقراطى الكردستانى

١٩٧٢/١٠/٢٨

* * *

وثيقــة

قرار مجلس الأمن الدولى رقم - ٦٨٨ -

٥ نيسان (إبريل) ١٩٩١

إن مجلس الأمن

إذ يضع فى اعتباره واجباته ومسؤولياته ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين .

وإذ يشير إلى الفقرة ٧ من المادة ٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

وإذ يساوره شديد القلق إزاء القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون العراقيون فى أجزاء كثيرة من العراق ، والذى شمل مؤخرًا المناطق السكانية الكردية ، وأدى إلى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية ، وإلى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين فى المنطقة .

وإذ يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوى عليه ذلك من آلام مبرحة يعانى منها البشر هناك .

وإذ يحيط علمًا بالرسالتين المرسلتين من الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة ، والمؤرختين فى ٣ نيسان (إبريل) ١٩٩١ و ٤ نيسان (إبريل ، ١٩٩١ على التوالى .

وإذ يحيط علمًا أيضًا بالرسالتين اللتين أرسلهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة ، والمؤرختين فى ٣ ونيسان (إبريل) ١٩٩١ على التوالى .

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة ، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسى .

وإذ يضع فى اعتباره تقرير الأمين العام المؤرخ فى ٢٠ آذار (مارس) ١٩٩١ .

١ - يدين القمع الذى يتعرض له السكان المدنيون العراقيون فى أجزاء كثيرة من العراق ، والذى يشمل مؤخرًا المناطق السكانية الكردية ، وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين فى المنطقة .

٢ - يطالب بأن يقوم العراق على الفور ، كإسهام منه فى إزالة الخطر الذى يتهدد السلم والأمن الدوليين فى المنطقة ، بوقف هذا القمع ، ويعرب عن الأمل ، فى السياق نفسه ، فى إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .

٣ - يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية - على الفور - إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة فى جميع أنحاء العراق ، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها .

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية فى العراق ، وأن يقدم على الفور ، وإذا اقتضى الأمر - على أساس إيفاد بعثة أخرى إلى المنطقة ، تقريرًا عن محنة السكان المدنيين العراقيين ، وخاصة السكان الأكراد ، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذى تمارسه السلطات العراقية .

٥ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسكان العراقيين المشردين .

٦ - يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم فى جهود الإغاثة الإنسانية هذه .

٧ - يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات .

٨ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر .

* * *

الوثائق العربية والكردية

١ – التقرير السياسى لحزب العمال الكردستانى المنعقد بتاريخ ٣١/٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ ، من منشورات حزب العمال الكردستانى . نوفمبر ١٩٩١ .

٢ – الحوار العربى الكردى . وثائق مؤتمر القاهرة ، مايو سنة ١٩٩٨ .

٣ – تقييم مسيرة الحركة الثورية الكردية وانهيارها ، والدروس والعبر المستخلصة منها، أول يناير سنة ١٩٧٧ . من وثائق اللجنة التحضيرية للحزب الديموقراطى الكردستانى .

٤ – حول الحركة التحررية للشعب الكردى فى كردستان العراق . من وثائق الاتحاد الوطنى الكردستانى ، لجنة الإعلام الخارجى ١٩٧٧ .

٥ – طريق الحركة التحررية الكردية : التقرير السياسى للقيادة المؤقتة للحزب الديموقراطى الكردستانى المصادق عليه من قبل كونجرس الحزب المنعقد فى الفترة من ١١/١٥ سبتمبر ، والبرنامج الجديد للحزب الديموقراطى الكردستانى .

٦ – عبد الله أوجلان : مختارات ١، ٢ .. منشورات حزب العمال الكردستانى ١٩٩١ .

٧ – قرارات مجلس الأمن الدولى أرقام ٦٨٨ ، ١٤٤١ ، ١٥٠٠ .

٨ – قانون إدارة الدولة العراقية ،والذى أقره مجلس الحكم المؤقت .

* * *

المراجع العربية

- أحمد عبد الرحيم مصطفى : فى أصول التاريخ العثمانى . دار الشروق . القاهرة .
- آدمون غريب : الحركة القومية الكردية . بيروت .
- إدمونس ، س . ج . : كرد وترك وعرب . ترجمة جرجيس فتح الله . مطبعة التايمز . بغداد . ١٩٧١ .
- أرمسترونج : الذئب الأغبر ، مصطفى كمال أتاتورك . دار الهلال . القاهرة .
- بروكوفيف : حلف السينتو . موسكو . ١٩٦٣ .
- بلاج شيركوه : القضية الكردية . القاهرة . ١٩٣٠ .
- جلال الطالبانى : الحركة القومية الكردية . بيروت . دار الطليعة . ١٩٧١ .
- جليلى جليل وآخرون : الحركة الكردية . بيروت . دار الرازى . ١٩٩٢ .
- جهاد مجيد محيى الدين : حلف بغداد .
- جواهر لال نهرو : لمحات من تاريخ العالم . المكتب التجارى . بيروت . ١٩٧٥ .
- د . حامد محمود عيسى : المشكلة الكردية فى الشرق الوسط . مكتبة مدبولى . القاهرة . ١٩٩٠ .
- د . حامد محمود عيسى : المشكلة الكردية فى العراق . رسالة دكتوراه . آداب عين شمس . ١٩٨٤ .
- دانا آدامز شمدت : رحلة إلى رجال شجعان فى كردستان . بيروت . ١٩٧٢ .
- درية عونى : عرب وأكراد . القاهرة . دار الهلال . ١٩٩٣ .
- رضا هلال : السيف والهلال . القاهرة . دار الشروق . ١٩٩٩ .
- رفيق حلمى : مذكرات رفيق حلمى .
- رياض رشيد الحيدرى : الأثوريين فى العراق . رسالة ماجستير . آداب عين شمس . ١٩٧٣ .
- د . سعيد عبد الفتاح عاشور . الحركة الصليبية ، جـ ٣ .
- د . سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر والشام فى عصر الأيوبيين والمماليك .
- سيد عزيز عبد الله الشمزينى : الحركة التحررية القومية الكردية . رسالة دكتوراه . موسكو .
- عبد الرزاق الحسنى : تاريخ العراق السياسى الحديث ، جـ٣ . بيروت . مطبعة العرفان .
- عبد الرحمن قاسملو : كردستان والأكراد . بيروت . المؤسسة اللبنانية . ١٩٧٠ .
- عبد الرزاق مطلك الفهد : الأحزاب السياسية فى العراق ١٩٥٨/٤٦ . رسالة ماجستير .
- عبد العزيز سليمان نوار : داود باشا . القاهرة . الدار القومية .
- عبد العزيز سليمان نوار : تاريخ العراق السياسى الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت . القاهرة . ١٩٦٨ .

- عزيز الحاج : القضية الكردية فى العشرينيات . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت . ١٩٨٤ .
- علاء الدين سجادى : الثورات الكردية .
- عماد الدين الكاتب : الفتح القسى فى الفتح القدسى .
- فاضل حسين : مشكلة الموصل . رسالة دكتوراه . بغداد .
- فاضل حسين : محاضرات عن مؤتمر لوزان . معهد الدراسات العربية العالمية . القاهرة . ١٩٨٥ .
- كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الشرقية ، جـ ٤ . دار العلم للملايين . بيروت .
- كاظم حيدر : الأكراد . من هم ؟ وإلى أين ؟ . بيروت . منشورات دار الفكر . ١٩٥٩ .
- لازاريف : المسألة الكردية ١٩١٧/ ١٩٢٣ . دار الرازى . بيروت . ١٩٩١ . (مترجم) .
- لوتسكى : تاريخ الأقطار العربية الحديث . موسكو . دار التقدم . ١٩٧١ .
- محمد أمين زكى : خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ أقدم العصور . القاهرة . ١٩٦٣ .
- محمد أمين زكى : تاريخ الدول والإمارات الكردية فى العصر الإسلامى . القاهرة . ١٩٤٥ .
- مصطفى بكرى . العراق . القاهرة . ٢٠٠٤ .
- مصطفى عبد الله بعيو : المشروع الصهيونى لتوطين اليهود فى ليبيا . الدار العربية للكتاب . تونس . ١٩٧٥ .
- مصطفى كمال : طريق تركيا الجديدة .
- منذر الموصلى : الحياة السياسية والحربية فى كردستان . لندن . ١٩٩١ .
- منصور شليطا : ذكرى الأمير جلادت بدرخان ١٨١٧/ ١٩٥١ . كاموران . السليمانية . ١٩٦٠ .
- نيكتين : الأكراد . بيروت . ١٩٥٨ .
- وليم إيجلتن : جمهورية مهاباد الكردية . ترجمة جرجيس فتح الله . بغداد ، ١٩٧١ .
- يحيى الخشاب : الكرد وكردستان . دراسة عن المسألة الكردية قبل مطلع القرن العشرين ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

المراجع الأجنبية

1 - Adamson, David: The Kurdish War. London 1964.
2 - Bullard: Britain and the Middle East.
3 - Eagleton, J.R.: The Kurdish Republic of Mohobad.
4 - Edmonds, J.C.: Kurds, Turks, and Arabs. London, Oxford Universoty Press, 1957.
5 - Huriwitz: Diplomacy in the Near and Middle East. Prinsiton University Press,

1914/ 1925.

6 - Kenein, Derk: The Kurds and Kurdistan.

7 - Laqueer, Walter: Minorities in the Arab World.

8 - Lewis, Bernard: The Emergency of Modern Turkey. Oxford University Press, London, 1961.

9 - Longrigg, Steven Hemsely: Iraq 1900/ 1950. Oxford University Press, London, 1968.

10 - Machenzi, D.N.: Kurdish Dialect Studies. Oxford University Press, London, 1961.

11 - Marayty: Diplomatic History of Modern Iraq. New York, 1961, U.S.A.

12 - Mawat: A History of Europian Diplomacy 1914- 1925. Oxford University Press, London, 1927.

13 - Mc. Laurin: The Political Role of the Minority Groups in the Middle East. U.S.A. 1979.

14 - Minorsky, Fladimir: Kurds and Kurdistan, Entries in the Encyclopedia of Islam. London, 1913.

15 - O'Ballance, Edgar: Kurds Revolt.

16 - Shaw, Stanford & Kural, Shaw: History of the Ottoman Empire and Modern Turky 1908- 1975, Vol II. Cambridge University Press, London, 1977.

17 - SHaw, Stanford & Kural, Shaw: The Tragedy of the Asserians.

18 - Shmidt, Dana Adams: A Journey Among Brave Men. U.S.A. 1964.

الدوريـــــات

- الأهرام .
- الأخبار .
- الأسبوع .
- جودى .
- كردستان .
- آفاق عربية .
- الجمهورية .

* * *

عربية للطباعة والنشر
٧-١٠ شارع السلام أرض اللواء المهندسين - تليفون : ٣٢٥٦٠٩٨٠ - ٣٢٥١٠٤٣

القضية الكردية فى العراق

من الاحتلال البريطانى إلى الغزو الأمريكى

١٩١٤ - ٢٠٠٤

الكرد هم أحد أقدم شعوب الشرقين الأوسط والأدنى. تركوا أثرًا ملحوظًا فى تاريخ المنطقة ، وشاركوا فى أهم أحداث الماضى . وساهم الكـــرد الذين لهم ثقافة أصيلة مساهمة كبيرة فى التطور الروحى لشعوب تركيا وإيران والبلدان العربية .

لقـــد بـــرزت القضـــية الكردية على الساحة الدولية كأحد القضـــايا الكبرى التى تشغل بال الرأى العام العالمى ، والتى تهدد الأمن والسلام فى منطقة الشرق الأوسط .

لقد عانى الشعب الكردى الشىء الكثير من التحديات على مدى تاريخه الصعب وجابه عوامل عدة ، كادت تستهلك وجوده كله . عوامل الطبيعة ، وغزوات خارجية وانقسامات داخلية .

والكـــتاب عرض لتاريخ الشعب الكردى كجزء من منطقة الشـــرق الأوسط وعلاقة هذا الشعب بجيرانه من العرب والفرس والترك . مع التركيز على علاقة الكرد بالعرب خاصة فى العراق . وكذلـــك علاقتهم بالقوى الأجنبية الاستعمارية ممثلة فى الاستعمار الأنجلو أمريكى .

الناشـر